

کتابخانه  
ملی جمهوری اسلامی ایران  
تاسیس ۱۳۵۷

تاریخ ۱۳۰۲

بازدید شد  
۱۳۱۲

۹-۸۷  
ازبکستان

کتابخانه مجلس شورای ملی

مجموعه خطی

موضوع تاریخ

۱۲۹۹

۱۲۹۲

۶۹۹۲

عقلمند فرستاده  
۷۲۴۹



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحجامة والاعراض مع التخصيص عليه وهو باطل لاجتماع  
عدم اجزاء غيره وكله ملغ ذاته اكل من التيميم  
لو نوى الاستباحة لا غير احسن  
ما اعتبر انظر الى غسل الخبايا وهو باطل لا يشترط نية الاستباحة بينهما ولا دلالة للاشراك عليه  
الا بشار تفحصه بالحجامة ترجع من غير منزع او لا قضاء نية الاستباحة المطلقة لا احوال وهو باطل  
والا لاجزاء غسل الخبايا من غير نية الاستباحة عن الحجامة لوجود العلة ولا نية الاستباحة  
المطلقة ورفع حديثين اثبت فيهما مع تفيدهما كالبول والغائط نجاس والا لكانت  
لا تروى شيئا يحصل للمحدث المقدم ذكره ولا قضاء رفع كل واحد عند الاخذ كذا جملتهم  
ما تفيد احدهما الاخر ولزجحان هذا الاحتمال للازم لجواز الغفلة عند لانه لم يبين وعدم ارادة اليوم  
دام ظله ولو فرضنا قبل الاستنجاء وضوءه وعندى ان التيميم كان لعدم كماله من رداءه  
فذلكت هذا يثبت على ان التيميم هل يصح في اول الوقت مطلقا ام لا يعلم لعدم زوال عذره  
اولا مطلقا وهو باق دام ظله الاقرب جواز الاستنجاء في المعتاد اذا صار معتادا  
للقرب وجهان ان المخرج كل طبيعي يصدق على الجميع وغدا هو معتاد ولزوم الحكم  
الكل يستلزم هو لا افراده ان المشقة هو وجوده فيها فاما في المعتاد لا سيما في المعتاد  
فهو منزلة ان الله نجاسه ويحتمل عدمه لان الاصل عدم زوال نجاسة الا بالماء فمنه المخصوص في البقاء على  
اصله لان المخرج اذا بطل حقيقة على العهود لانه المعتاد في السابق الى الزمن والله اعلم  
في المياه دام ظله ولو اوفقت النجاسة الجارية في الصفات فالوجه عند الحكم بنجاسة  
ان لو كان يتغير مثلها على تقدير الخالفة والا فلا وجه اختيار المصنف وجود المقتض ومصرح  
الماء مقصور لانها لم يصير مقهورا لم يغيرها على تقدير الخالفة ويعكس بعكس التخصيص لا تزلنا كما يتغير على

بسم الله الرحمن الرحيم

الحجامة والاعراض مع التخصيص عليه وهو باطل لاجتماع  
عدم اجزاء غيره وكله ملغ ذاته اكل من التيميم  
لو نوى الاستباحة لا غير احسن  
ما اعتبر انظر الى غسل الخبايا وهو باطل لا يشترط نية الاستباحة بينهما ولا دلالة للاشراك عليه  
الا بشار تفحصه بالحجامة ترجع من غير منزع او لا قضاء نية الاستباحة المطلقة لا احوال وهو باطل  
والا لاجزاء غسل الخبايا من غير نية الاستباحة عن الحجامة لوجود العلة ولا نية الاستباحة  
المطلقة ورفع حديثين اثبت فيهما مع تفيدهما كالبول والغائط نجاس والا لكانت  
لا تروى شيئا يحصل للمحدث المقدم ذكره ولا قضاء رفع كل واحد عند الاخذ كذا جملتهم  
ما تفيد احدهما الاخر ولزجحان هذا الاحتمال للازم لجواز الغفلة عند لانه لم يبين وعدم ارادة اليوم  
دام ظله ولو فرضنا قبل الاستنجاء وضوءه وعندى ان التيميم كان لعدم كماله من رداءه  
فذلكت هذا يثبت على ان التيميم هل يصح في اول الوقت مطلقا ام لا يعلم لعدم زوال عذره  
اولا مطلقا وهو باق دام ظله الاقرب جواز الاستنجاء في المعتاد اذا صار معتادا  
للقرب وجهان ان المخرج كل طبيعي يصدق على الجميع وغدا هو معتاد ولزوم الحكم  
الكل يستلزم هو لا افراده ان المشقة هو وجوده فيها فاما في المعتاد لا سيما في المعتاد  
فهو منزلة ان الله نجاسه ويحتمل عدمه لان الاصل عدم زوال نجاسة الا بالماء فمنه المخصوص في البقاء على  
اصله لان المخرج اذا بطل حقيقة على العهود لانه المعتاد في السابق الى الزمن والله اعلم  
في المياه دام ظله ولو اوفقت النجاسة الجارية في الصفات فالوجه عند الحكم بنجاسة  
ان لو كان يتغير مثلها على تقدير الخالفة والا فلا وجه اختيار المصنف وجود المقتض ومصرح  
الماء مقصور لانها لم يصير مقهورا لم يغيرها على تقدير الخالفة ويعكس بعكس التخصيص لا تزلنا كما يتغير على

نقدي

على نقد بالخالفة كان مقهورا ولا يلزم عن عدم اماره الشيء عدمه ولا احتياط ويحتمل عدم التيميم وهو التقدير  
حقيقة بقوله علم خلق الله الماطور لا نجاسة الا ما غير لون او طعمه او ريحه والا تروى عندي لا واث  
دام ظله الثاني لواقع غير البير ان كان كرافضا عما يعا على اشكال منشاؤه وجود حقيقة الماء  
بالحق كد ومن مشابهته للاجسام الجامدة لعدم استهلاك الواقع فيه والصال به اتصال مما لا مازحة فلا  
ينفصل عن باقى الاجزاء والحق الاخير والمصنف اسقط هذا الاشكال على الاخير دام ظله وان لاقته  
من غير تغيير نقول ان اقربها البقاء على الطهارة اختلاف في تغيير البير مجرد ملافاة النجاسة فقال الشياخ  
وسلار وابن ادرين التيميم لان علي بن يقطين سأل الكاظم عن البير يقع فيها الحامية او الدجاجة والقردة والكل  
او الهرة فقال لا تجزئ ان ينزع منها كذا فان ذلك يطهرها ان شاء الله وهذه الرواية بدلة على وجوب التيميم  
بقوله تجزئ فان الاجزاء انما يستعمل في الواجب وعلى ان النزع هو المشرقة تطهيرها فلو كانت ظاهرة قبله لم  
تحصل الحاصل واحتجاج الاشكال والرواية صحيحة وقال الشيخ في بعض كتب ابن ابي عقيل والمصنف عدمه  
وهو الحق لقول الرضا ماء البير واسع لا يفسد شيء الا ان يعبر ربحه وطعمه فيخرج منه حتى يذهب الريح وطعمه  
طعمه لان لمادة وهذا هو الحق عندى لان النبي صلى الله عليه وآله كان ينزل على ابا المشرقة في الحرب ولم يلزم النزع  
والا لقل كان نقل غيره من اوامره ونواهيه وكيف وهو ما يعبر به البولي والحجاب عن حجتهم ان هذه الرواية  
الدالة على الطهارة نص ذلك فاسر الظاهر لا يعارض النص ولا انها قد اشتملت على الحكم والمراد في قوله يطهر الطهارة  
اللغوية مما بين الاحاديث ولولم يكف المطلق الطهارة فقيم المضاف الظاهر وبقي الاسم مع الرضوخ والاقرب  
وجوب التيميم ذهب الشيخ الى عدم وجوب التيميم والى جواز الرضوخ لعدم استلزام الاستبراء في الحس  
اتحاد الحقيقة والوجوب تابع لاتحاد الحقيقة ومحة الرضوخ لصدق الاسم ووجه احتياط ان الاستعمال  
تابع للاسم والا لم يجز وقبل كلام الشيخ متضاد وليس محيد فان وجوب الرضوخ شرط وجود الماء والتمكن  
منه ومطلق بالنسبة الى التحصيل الماء واستعماله فلا يجزئ اتحاد الماء لعدم وجوب الواجب المشروط ويجزئ الرضوخ



مع حصوله دام ظله واما ماء الغسل من الحدث الاكبر فانه طاهر جامعاً ومطهره الاصح الماء المستعمل  
 في الغسل هو الماء المنفصل عن الاعضاء المستعمل قليلاً في طهارة مسبوقة للصلاة من الحدث الاكبر واجمع اصحابنا  
 على طهارته وكونه مطهراً من الحدث وهل يطهر من الحدث الا صغره او الاكبر يعني انه يبع الصلاة من احدها يختلف  
 اصحابنا فيه واما اختياره هنا هو اختيار الرافعي وابن ادریس لرفع الحدث وهو اقوى ولا يستحب وهو الحق  
 فمن رأى لقوله نعم فلم يجد ماء فنبهوا على التيمم على فقد الماء مطلقاً يجوز الطهارة به مطلقاً سواء كان مستعلاً  
 او غير مستعمل والا كان قد اخذ غير السبب مكانه ولا يجوز ولقول النبي عليه السلام ان الماء طهور ولا ينجسه شيء على مطلق  
 الماء وهو من الحسان رواه ابو سعيد الخدري وقول الامام عليه السلام الماء يطهر ولا ينجس ولو ان الطهارة ثبتت  
 لصفات خلقته وهي باقية وشار عليه السلام الى ذلك بقوله خلق الماء طهوراً وهذا الشرحان واما ما يروى  
 الى عدمه لثبته فيه ولقول الصادق عليه السلام الذي يغسل به الثوب او يغسل به الرجل من الجنابة لا يجوز ان يتوضأ  
 به ولقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يغسل احدكم في الماء الدائم وهو حرج فلولا ان يفسد معاً لم يند عنه وهذا الحديث من الصحاح  
 ولان الصحابة لم يجوهه الذي اعوز والحواسب انتهى للكرامة وعدم جمع الصحابة ليس محجة وايضاً فان الصحابة لم يجعلوا  
 ماء الوضوء الذي اعوز ايضاً وهو مطهر جامع علمنا دام ظله انما الماء القليل في طهارة طهارة طهارة  
 لا بانه مكر على الاصح هذا اختيار الشيخ وابن الجوزي وهو الاصح للاستصحاب لانه منا وللخامسة تنجس  
 القليل ولا يمنع اجتماع طهارة تنجس نجاسة غداً له الحكم لان بلوغ الكثرة اما ان يقتضي الطهارة ولا وان كان  
 ثبت في الضعيفين اذ لا يقتضي عند القابل بل لكن الثاني ثابت لقليل ابن ادریس لاجتماع عليه والاجماع الموقوف  
 الواحد محجة وقول في الحسن لا يغسل من البير التي تجمع فيها ماء الحمام الحديث وقال السيد الرضي والقاضي ولا  
 وابن ادریس يطهر لوجود الكثرة في الرافعة للنجاسة وهو ممنوع وتروى في المبسوط دام ظله او حجب بعض  
 هؤلاء تزج الجميع فيما لم يتغير نص بعضهم اربعين القولان الشيخ في المبسوط واختار ابن ادریس  
 وابن وهب الاول لانه نجس ولم يرد الشرح لم يظهر واختار ابن حمزة الثاني لاشتهاده ولم يقف فيه طهارة

فر

دام ظله ولواخذ آية تسع العدد فالاقرب الاكفاء وجه القرب استحالة وورد النج على ٣٠  
 الدلالة فالمراد الماء والدلالة مقدار فيكون القدر مراداً وتقيده بالعدد لانه لا يفسد ونظيره بخلاف غيره ويحتمل على  
 لصورة الامر دام ظله ولونه لا يتغيرها بغير الشرح والا تصاف الاقرب نزج الجمع وان زال بعضه كان  
 على اشكال وجه القرب الحكم بنجاسته وتغيره ضابط تطهيره ويحتمل نزج ما يزيل التغير لو كان موجوداً  
 المناط مع التعرّف حقيقة نعم تقديره اولى والاصح الاول دام ظله ولواشبه المطلق المضاف بطهارة كل  
 واحد منها طهارة ومع انقلاب احدهما فالوجه الوضوء والتيمم وكذا يصدر في الباقي من التوبين وعادياً مع احتمال الثاني  
 خاصة يحتمل سقوط الوضوء لانه انكفأ الرضوخ بالماء المطلق علماً او ظناً وهو منفي هنا لقوله نعم فلم يجد ماء  
 ما فتيه جعل فقد الماء سبباً للتيمم ولا فرق بين فقد وفقد العلم به مع عدم امكانه ولا لزوم التكليف للحال  
 والثاني موجود والوجه وجوبه لعدم حصول يقين البراءة الا به وكذا الجح في التوبين المستبين لوفاء احداهما  
 يحتمل ان يصلة عارياً لوجوب الصلاة في ثوب طاهر علماً او ظناً وهو منفي هنا بخلاف نجاسة الصلاة في الثوبين او في  
 بالاثنتين حصول العادة بيقين ويحتمل وجوب صلاتين عارياً وفي الثوب ما تقدم في الاثنتين قوله مع احتمال الثاني  
 خاصة بردي الثاني في المستثنين وهو التيمم خاصة في المسئلة الاولى وعادياً في المسئلة الثانية ان يصلي عارياً خاصة في  
 في المستثنين صلاة واحدة دام ظله ولواشبه بالمفصوب وجب اجتنابها فان تطهر بها فالوجه  
 البطلان وجه البطلان انه منتهى عنه لا يستلزم امد النصف في الغصوب لغيره لان والتمس في العبادات  
 يقتصر الفساد ولا يمكن القلب لان شرط المكلف به خلوه عن وجوه الفاسد ولا يستلزم امد الجواز في الغصوب فلا  
 يجب المجموع فيرجع بالانطال ويحتمل الصحة لانه تطهر بها مملوك مباح فان وقع حدثه فزال المانع كالزال النجاسة  
 بالغصوب ولعدم دلالة التيمم عن الفساد عند البعض والاول اقوى لانه عادة محضة بخلاف ازالة النجاسة  
 دام ظله وهل يقوم حكم النجاسة مقام العلم فيه نظر اقره ذلك ان استند الى سبب قال الرضا  
 يقوم لان الشريعات كلها ظنية ولان العمل المرجح مع قيام الراجح باطل اجماعاً وقال ابن ادریس لا يقوم الا



وقال المصنف يقوم ان استدلاله بسبب ولا فلا رجحان على الاصل بسبب كرجحان الشهادة وضعف مع علة  
كالقائمة الشهادة الواحدة الموجب للظن بالنجاسة والاحتجاج على اختيار المصنف دام ظله فيجب  
العلمين فان عارضها مثلهما فالوجه الحاقه بالمشبهة التعارض اما في انا واحد وانا من فتماسكنا  
الاولى فيما اذا كان التعارض اما في انا واحد وكمل اربعة وجوه العمل بنية الطهارة لا اعتدادها باصل  
وهو قول بعض الاححاب الطهارة للتعارض الموجب للتساقط والجمع الى الاصل فعلى الثاني اذا شهدت  
بنية اخرى بالنجاسة لو شهدت واحدة معارضة لبنية الطهارة رجحت بنية الطهارة باحد وجهي ترجيح السند  
عليها على النجاسة هنا سقوط بنية الطهارة بالاولى على العمل بالطهارة واعلم انه فرق بين تعاد البينين  
وتعادل الامارين عند المجتهد فان التساقط في الاول ابطال والثاني وقف النجاسة لانها نافذة عن حكم الاصل  
وتلك مقرنة والتاقل الاولى من المقرر عند التعارض ولو افقها الاحتياط وترجع الشائع الاحتراز عن النجاسة على حصول  
الطهارة ولهذا يزول النجاسة فاما ما يتيمم مع القصور فلا نهان معنى الاثبات والطهارة في معنى التخي والاحتياط  
للشيخ واختار ابن ادرير الثالث الحاقه بالمشبهة لصدق احدها لا بعينها **المسئلة الثانية**  
ان يكون التعارض اثنتين فهنا يحتمل الطهارة للتعارض والتساقط فتخرج الى الاصل والاخرى الحاقه هنا بالمشبهة  
دام ظله ولواشبه استناد موت الصيد القليل لا الحجج او الماء احتل العمل الاصلين والاحتياط  
لاصل الطهارة حكان الحكم بها حل الصيد ولا صالة الموت حكان لحوق احكام الميتة للصيد  
نجاسة الماء فيعمل بكل منهما في نفسه لاصلته فيه دون الاخر ففرعية فيه لعدم العلم بحصول سبب كل منهما والاول  
عدمه ولا تضاد لعدم تضاد سببها لان سبب الحكم بالطهارة هو عدم العلم بموت الصيد حتى ينفذ فيه وسبب  
تحريم الصيد عدم العلم بذكاته وهما لا تضاد ان لصدفها هنا لانه التعديل وكلما تضاد اسباب لم يتضاد  
المسببات والاخرى الحكم بنجاسة الماء لا مشاع الخلقين المزمعين اعني موت الصيد الجرح ولا بالحجج المستلزمين  
لحل الصيد فانه لازم الاول ونجاسة الماء فانه لازم الثاني وامتناع الخلقين المزمعين مستلزم لا مشاع الجمع

بين يقضي اللازمين وتحريم الصيد ثابت بالاجماع فيثبت الحكم بالنجاسة دام ظله ولا يطهر الجبين النجس منه  
بل باستقراء ما رواه اوردى بعده على استحالة الميتة او دفنه رواية البيهقي هي رواية محمد بن علي بن محبوب  
في الصحيح عن محمد بن الحسين عن ابن ابي عمير عن اصحابنا قال والذى في المختلف وما احسبه الا حصن بن الحر  
قال قيل لابي عبد الله عليه السلام الجبين نجس من الماء نجس كيف يصنع به قال يباع ممن يستحل كل الميتة وروى  
محمد بن ابي عمير في الصحيح عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال يدفن ولا يباع وقال الشيخ في الاستبصار  
يطهر بالنار لما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام في الجبين نجس وخبرنا عن ابي  
كانت فيه مشيئة قال لا بأس اكلت النار ما فيه فيقول نفى الناس اما الطهارة الماء بان لا يكون الميتة نجسة  
او بسبب ما رواه في الاول لا يبقى لذلك كل النار فانه نعتين الثاني والاحتياط انما نجس الاول وذكرنا في  
كرهية النفس **المقصد الثالث** في النجاسات قال دام ظله ولا فرب طهارة المسوخ والنجاسة  
النجسة واختار المصنف طهارة المسوخ والنجاسة لا اصل احتج الشيخ على نجاسة المسوخ بان الحكم بها يقتضي  
لدا النجاسة فيكون نجسة اما المقدمة الاولى فلما رواه سمع عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى  
نهي عن القردة ان تشري او تباع واما المقدمة الثانية ولا استقرار الحاصر ولما ثبت نجاسة القردة  
ثبت نجاسة غيره من المسوخ لعدم فرق لا بينها الجواب بمنع المدعيان والرواية ضعيفة السند و  
الذي هنا المذكور اهد جمع بين الادلة بنجاستها حرج وذهب المرتضى لا نجاسة غير المؤمن لقوله تعالى  
كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون لقوله تعالى ان الذين عند الله لا سلام ومن شيع غير  
الاسلام دنيا فلن يقبل منه والايمان يستحيل مغايرة للاسلام فمن ليس بمؤمن ليس مسلم وليس بمجيد لقوله  
تعالى قالت الاعراب امنا قل لم يؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولقوله امروا ان اقاتل الناس حتى يقولوا  
لا اله الا الله محمد رسول الله والمراد بالايمان هنا الاسلام استعمالا للفظ الخاص في العام دام ظله  
والفارق والفرقة والغلب والارنب وعرق الجنب من الحرم والابل الجلالة حكم الشيخ بنجاسة



الغارة للامر بغسل أثرها على الثوب والامر للوجوب ولا شيء من غير الخس نجس غسل أثره اما المقدمة الاولى  
فلما رواه علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن الغارة الوطية التي وقعت في المائتي  
على الثياب افضل فيها قال غسل باديها من اثارها وما لم تر فالصحة بالماء واما المقدمة الثانية فقد ثبت  
في الاصول واما الثالثة فظاهر والجواب المنع في المقدمة الثانية والثالثة واجب ايضا بالماء وضربا رواه  
الحسين بن سعيد عن علي بن نقان عن سعيد الكاظمي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الغارة نفع في الثمن  
او الزيت ثم يخرج منه قال لا بأس بكله ويستحب ان يغسل الجامد بها ولا يغسل المائع وفيه نظر لان رواية علي  
جعفر من الصحاح وهذه ضعيفة السند اخرج المظهر يقول في الفضل الباق في ترك شيئا الا سالت عنه  
اعني ابا عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالاصل في الاشياء الطاهرة لقوله تعالى خلق لكم ما في الارض  
جميعا وانما تم الاتقاع بالطهارة وانما حكم بالنجاسة بدليل ولم يثبت ولان الحكم بنجاستها خرج لعلها  
عنها وهو منقضى بالاية الاولى حمل الامر بالغسل على الاستحباب جمعا بين الادلة وبحسب الوردة لقول ابي عبد  
الله عليه السلام في حديث طويل عن الوردة فانه لا ينفع ما نفع فيه التكرار المنفي للعلوم اخرج المظهر بالاصل وهو  
الحق لا يستلزم امر الحجج المنقضية بل غاية المقدمان ظاهران ونفي الانتفاع ليس بعام لقبول التقييد وبالحسن  
فيكون مغايرا وحكم الشيخ وابن البراج وابو الصلاح بنجاسة الغلب والارنب لامر ما سألها بغسل بن  
اخرج المظهر بالاصل وبانه كلما كان سورها طاهرا كانا طاهرين لكن المقدمة حق فالتاني مثله بان الملازمة  
ان نجاسة الماء القليل يلاقيه الحيوان النجس وشبهه قد ثبت بتجسس القليل وسلك كل قال به واما  
حقيقة المقدمة فلما رواه الفضل ابو العباس في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن فضل الماشي  
والبقرة والابل والنحل والبعال والوحش والسياب فلم اترك شيئا الا سالت عنه فقال لا بأس حتى انتهى  
الى الكلب فقال جرح نجس الحديث والغلب والارنب اخلان في السياب والوحش وفي قوله فلم اترك  
شيئا الا سالت عنه والجواب عن حجتهم بان امرها سألها بغسل بن الامور وفي رواية يونس عن بعض اصحابه عن

عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت هل يجوز ان يمس الثعلب والارنب او شيان السياب حيا او ميتا فلا يفتره  
ولكن يغسل بن وهذه الرواية مرسله ومحملة على الاستحباب وحكم الشيخان وابن البراج بنجاسة عرق  
الخنزير من الحرام للامر بغسله وعرق الابل بحلالة لقول ابي عبد الله عليه السلام لا يكون الحرام الجلالة فان اصلك  
من عرقها فاغسله لنا انها غير نجسين فلا نجس عرقها والامر هنا للاستحباب دام ظله ولوراد  
الدم عن سعة الدرهم مجتمعا وجبت الازالة والاقرية المتقرب الازالة ان بلغه لوجع هذا مذهب  
الشيخ في الميسر للاصل لقول ابي جعفر عليه السلام وان كان اقل من الدرهم فلا بعد الصلوة وان كان اكثر  
من درهم فليعده اذ اراد فلم يغسله على مطلق الاول والاكثر وقال الشيخ في النهاية لا يجب الازالة لجمع  
الفاش اعدم وجوب ازالة كل واحد فكذا المجتمع كانه الثياب دام ظله وفي نظيره الكلب والنحو  
اذ وقع في المحل فصار ملحا والعذرة اذا امتزجت بالتراب وتقادم عمدتها حتى استحال توابا نظير  
مثلا النظران العين وهي الجسمية الخاصة موجودة وانما تغيرت الصفات فيبقى النجاسة  
لان النجاسة ذاتية فان النجاسة حكم معلق بذات الكلب اما باعتبار صورته النوعية او باعتبار الاعراف  
الخاصة بالاحق للمجاهر المتساوية مع القول بعدم استبقاء الباقي وعلى كل التقديرين فقد زالت عليه النجاسة  
فيقول المعلوم واما على القول باستغنائه الباقي فالنجاسة باقية لان نجاسة هذا الجسم قد ثبتت ولم يرد  
نقص على الطهارة والاصل البقاء واما على مذهب الاشاعرة وكثير من الامامية فلا شك في طاهر فان الشارع  
علق النجاسة على الاسم وقد زال والاحكام المعلقة على الاسماء تابعة لها فلا يثبت مع عودها الا دليل آخر وان  
نجاسة هذا الجسم قد ثبت والاصل البقاء والاسم معرف وامارة ولا يلزم من زوال الامارة زوال الحكم وعلى قوله  
المنطوق بعدم اشتراك الاجسام او بعدم تقاها فطهرتها وتطهرت في الاثر عند الطهارة دام ظله  
الذين اذا كان ما في نجاسة او نجاسة طهرها بالطين على اشكال منشاؤه من ان المراد من حاله انما لا يفسد  
مراد او حقيقة الخوص لا يوجب بصدق اسم الاول عليه جازا فعلى الاول لا يضره لان الوطية لم يزل الكلب



والألفبت وتأنرت وعظ الثاني بطهر ولا يصح عندى البقاء على الخامسة **ك** امر في الآية  
 دام طهه وهل يحرم اتخاذ بالغبر الاستعمال كيزن الجالس فيه نظر فيه التحريم وافقه الشيخ  
 الاستعمال على التعطيل المناسبة للاتلاف المنى عنه وللمنى عن الآية وهو ينأول اتخاذها للعموم  
 وقال ابن ادريس والمصنف في المختلف لا يحرم للأصل دام طهه ويكره المفضض وهو الأقوى عندى  
 وقيل يجب اجتناب موضع الغضه في المفضض اقول ثلاثة التحريم وهو قول الشيخ في الخلاف  
 بأكراهته وهو اختيار المصنف مع جواز الاستعمال مع وجوب اجتناب موضع الغضه  
 وهو اختيار الشيخ في المبسوط وهو الأصح عندى والألزم جواز استعمال الذهب والغضه  
 ورواية عبد الله بن سنان الصحاحه عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس ان يشرب الرجل القمح المفضض  
 اغزل فاك من موضع الغضه وآدم للوجوب اخرج الشيخ على الأقل ورواية الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال لا تأكلوا آنية من فضة ولا آنية مفضضة والعطفه يقتضى الفتاوى في الحكم اخرج القائلون بالثاء  
 بان قبح رسول الله الكوفه فاحتمل مكان الشرب سلسلة من فضة ورواية زيد بن ابراهيم الصادق عليه السلام انه  
 كره الشرب في آنية فضة وفي القمح المفضضة والجواب ان المراد بالكرهه اما التحريم او الكراهه  
 او كلاهما والثالث محال والألزم استعمال المشتركة على معينه بلا قرينه او على الحقيقة والمجاز  
 معاً والثاني يستلزم كراهه الغضه وهو خلاف الاجماع والأول المطلوب لا يقال يجوز ان ارادة  
 القدر المشترك لا نقول ولا دلالة للعام على الخاص ولا نهجاً في القدم المشترك اجاباً ولا  
 يجوز الحمل على المجاز مع اطلاق اللفظه بدون قرينه دام طهه ولو غسل الماء عوضاً للترار  
 لم يطهر على اشكال مشاوه الأتقار على النص وعدم حصول الفرض من ازاله الأجزاء للعبادة  
 ومن انه المبلغ لان الأصل في التطهر الماء والحدوث الى غيره رخصه وهو منوع هنا والأول هو الأقوى  
 عندى **ق** دام طهه المقصد الرابع في الوضوء وجب فيه النية القصد الى دفع الحدث

او استباحة فعل مشروط بالطهارة والقرب الى الله تعالى وان توقعه لوجوبه او نديه او غيرها  
 على رأى اقول النية شرط في الوضوء باجماع علماءنا وانما اختلفوا في كيفية فعل الشيخ  
 في النهاية نية القربة كافية وقاله المبسوط لا بد ان ينوي دفع الحدث او استباحة فعل من الاعمال  
 التي لا يصح إلا بالطهارة مثل الصلاة والطواف واختاره ابن ادريس واجب السيد المرفوع  
 نية استباحة الصلاة وقال ابو الصلاح لا بد منها وقيل بالاكفا نية القربة مع الوجوب والذهب  
 اختاره الشيخ ابو القسم ابن سعيد اخرج على قوله في النهاية بقوله تعالى وما امر الا لعبادة الله مخلصين  
 وهذا يدل على القربة ولو شرط زياده كان نسخاً فان الزيادة على النص في الفاظ المحرمين لا تأتى بالمحكم  
 المذكور وينبغي عن غيره فالزيادة تنافي احدهما والآخر يمكن زيادة بل تقريراً وعلى كل تقدير ينوي دفع  
 حكماً شرعياً بدليل شرعى متاخر فيكون نسخاً اخرج المرتضى بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى  
 الصلاة فاغسلوا والمراد منه اغسلوا لاجل الصلاة لانه المعارضة للغة حيث يقال اذا قمتم  
 العذر ونحو سلاكم واذا قمتم الى غير هذا هيكل لاجل إلقاء العذر ولقاء الأمير فلا بد من ارادة  
 انه الصلاة وهذا هو معنى الاستباحة اخرج والمصنف على اجتزاء ما جدهما بقوله عليه السلام انما الأعمال  
 بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى فاذا نوى دفع الحدث مع باقى الصفات من الوجوب او الذنب والقربة  
 اجزأه لانه قد حصل له ما نواه وهو دفع الحدث فزال المانع من دخول الصلاة ونظر القائلين في تأويل  
 عضو من الأولى او المجدد نية الوجوب وقت الذنب او العكس ودخول الوقت أثناء المندوبة  
 الى غير ذلك دام طهه وذو الحدث الدائم كالمبطلون وصاحب السلس والمستحاضة ينوي  
 الاستباحة فان اقصر على دفع الحدث فلا قوى البطلان وجهه انه ما يحصل له ويحتمل النص لا أنها  
 لازمة ونية المرفوع ملزمة لنية اللازم وفيه منع لجواز الغفلة عنه اذ ليس بين الأصل فيه ان  
 المتكلمين اختلفوا ان الاسراء الملزم هل يستلزم ارادة اللازم ولا فعلى الأقل يصح ان علم اللازمة



وعلى الثاني لا يصح دام ظله لوضو التبرج على اشكال  
 ينشأ من الاخلال بالاصحاح و  
 حصوله وانما ينوبك لو نوى الامام بالتكبير لا غلام مع التبرج والاصحاح لا يصح ضم نية التبرج دام ظله  
 لو غرت النية في الانشاء صح وضو وان اقررت بغسل الكفين نعم لو نوى التبرج في اداء الاعضاء بعد وضو  
 النية فالوجه البطلان دليله انقضاء الشرط وهو استمرار النية حكمها لفظة الاخرة لها ومحملة  
 الصحة لجامعتها الاولى لعدم ابطالها في الابتداء فكذلك الاستدانة وبطلان اقتضاها الشرعية كالتدبير  
 والتحصيل هنا والتحصيلان هذه المسئلة مبنية على ضم التبرج في الابتداء فان قلنا بابطالها ثم فيها  
 يتقبل قطعا وان قلنا بالصحة احتل هنا لانها لا ينافي عين النية فلا تنافي حكمها لان البحث فيه وكما هنا ثابت  
 فلا ينافي فيصح والاصح البطلان دام ظله لو نوى ما يستحب كقراءة القرآن فلا قوى الصحة  
 القائل بالاكتمال نية التبرج لا ينافي الصحة عندنا واما على القول بشرط الاستباضة وجهه انه قد يقع  
 الفعل على الوجه الاكمل المتوقف على رفع الحدث وقال الشيخ وابن ادريس لا يصح لا باحترام الحدث فلا يضمن  
 قصد ما سرفه لعدم استلزام العام الخاص والصحيح عندي انه لا يجزى عنه غير مستلزم لرفع الحدث  
 لانه كما كان مستلزما للشيء يمنع الاجتماع مع نقيضه وههنا ممكن الاجتماع فلم ينوب رفع الحدث ولا ما ينوب  
 هذه اذا لم يجب عليه وضو وجب مع عدم اشتراط نية الوجوب اقامتها فلا يجزى قطعا ولا اجتماع النقيضين  
 دام ظله لو شئت في الحدث بعد يقين الطهارة فتوضاء احتياطا ثم يتحقق الحدث فلا قوى الاعادة  
 ذهب القائل بالاكتمال بنية القرية الى انه يجزى هذا تقدير وجوده يحتمل الاول لان الثاني ثابت على تقدير  
 نيتك فيه بالتكليف فيه فلا يرجح حينئذ ويحتمل الثاني لانه شرط ما هو مشروط بنفسه ولانه محرم به على تقديره  
 وههنا ثبت فيثبت لقوله عليه السلام اما كل امرئ ما نوى ولانه لو ادهم ثبت به الاحتياط لانه انقضاء  
 ظن الى يقين والظن اقوى وجه القرة انه لم يجزى بوجوبه بشرطه البند المحرم وهو الاصح عندي  
 دام ظله لو غفل لمعة الاولى فان غفلت في الثانية على قصد الذنب فلا قوى البطلان وكذا لو انغسلت في تجديده  
 الوضوء هذا يثبت على ان المحدث هل يجزى عن الاصل لو بطل وهو ينشأ عن الاكتمال بنية القرية

حكم

الخلاصة

والخلاف تدعى ووجه القرة ان الغسله الثانية انما اقتضى تبرجها  
 ولا تأثير لها في الاستباضة ولهذا لا يصدق على الماء المغسول به انه مستعمل في  
 الوضوء ووجه الصحة انها جزء من الوضوء لانها وضعت استظهارا على ما لم يجعل  
 في الاولى وان بعد من ذلك غسلها في المحدث فالاقوى عندي احتياط المصنف  
 دام ظله اما لو نوى غسل الوجه عند رفع الحدث وغسل اليمنى عند رفع الخد  
 وهكذا فالاقرب الصحة وجه القرب انه يصح غسل كل عضو بنية مطلقة ووجه  
 بنية مقصودة اولى ولما لم يترك منها ويحتمل البطلان لان الوضوء عادة واحدة  
 فلا يجوز تفرق النية على اجزائها كالصلاة والصوم وكان كل واحد غير المجموع والاضمار  
 لم ينوبه وبقي الاول قوله تعالى ما اليها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا  
 وجوبهم وايدكم الابه فامر الله تعالى بكل واحد واحد وتبعه وجوب  
 الجميع بالالتزام والاقوى عندي انه لا يصح لفعله عليها لم وقوله هذا وضوء لا تقبل الله  
 الصلاة لابه دام ظله ولو دخل الوقت في أثناء المندوبة فالاقوى الاحتمال الاستباضة  
 وجه القرة انقضاء شرط وهو نية الوجوب لدخول الوقت وهو غير متطهر ولا الطهارة  
 الواحدة لا يقع بنيتين لعدم وروده في الشرع ويحتمل الاتمام لانقضاء الاولى  
 ويحتمل نية الوجوب في الثاني لانه الواقع في الوقت فيكون واجبا ولا يجوز انقضاء الاولى  
 بنية التبرج والاقوى عندي الاستباضة دام ظله فان زال  
 السبب نفى الاعادة من غير حدث اشكال ينشأ من ان غلة  
 اجزاء الضرورة وفدنه التمس ارتفاع الحدث المانع من الصلاة وههنا  
 دقيقة وهي ان مبني هذه المسئلة على ترجيح احدي قاعدتين هما ان كل



مخصة جازت لفروقة تقتصر على محل الضرورة وان كل طهارة رافعة للحديث  
لا ينقصها الا حديث اما الاولى فيجتمع عليها واما الثانية فكيف قال ابن التيميم لا  
يرفع الحديث قال بصدقه ما كلفه ولكن قال ان التيميم يرفع الحديث فيدها بقوله كل طهارة  
ما يرفع رافعة للحديث اذا عرفت هذا وان لم يرفع هذه الطهارة الحديث فلا كلام  
في وجوب اعادتها وان قلنا ترفع الحديث في الاشكال والا ترفع عند الاستيناف  
على كل حال لان صفة الفعل فصوصه لان الفصل ليس رفع الحديث وطهارة خاصة بنفس  
الفعل والضرورة ان سقطت **دام ظله** وناذر الوضوء بالاولى لها قال في  
الصحة والكفارة **المراد** اذا انما الوضوء المباح للصلاة في وقت معين ثم فعلت به  
وشريطة وانما الموكلة بحتم صحة الوضوء لان المندوب بشرطه ما بشرطه الواجب و  
الموكلة ليست بشرطه صحة الواجب بل واجبة فيه فيصح الوضوء ويحتمل عدم الصحة  
لان الصفة المشترطة في المندوب لم تحصل فليست بالان فابعد الشرط ذلك ولان  
لم يأت بالمندوب وقد نواه فيبطل فان قلنا بالبطلان والوقت  
باق اعاد ولا كفارة وان قلنا بالصحة وجبت الكفارة وان خرج الوقت وجبت  
الكفارة سواء قلنا بالصحة **دام ظله** والا الحزم في الثالث

به قال الشيخ وابن ابوبه وابن ادریس وابو الصلاح واكثر علماءنا لانها ليست من  
الوضوء والا لا سيجب نفع من الولايات الواجبة ولقول الصادق عليه السلام الثالثة  
بدعة الحديث وجوزها ابن الحنفية والقيس وابن ابي عمير لقول ابن عبد الله عليه  
السلام الوضوء شئ مشي ومن نراه لم يوجر عليه والاصل والا ترفع عند التيميم  
**دام ظله** ومس كاية القرآن اذ يحجم عليها على الا ترفع **وانفة الشيخ** في

الخلاف

في الخلاف وابو الصلاح لقوله تعالى لا تسته الا المطهرين ولما رواه  
ابو بصير قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قرأت المصحف وهو على غير وضوء  
قال لا بأس ولا يمس الكتابة والنهي للتحريم وقال ابن ادریس وابن البراء بكوه  
لا اصل والا ترفع عند التيميم **دام ظله** وذو الجبيرة يترجمها مع  
المكينة او تكرر الماء حتى يصل اليه في الاول وفي الاستيناف مع الزوال اشكال

**الشيخ** كماله المسح على الخليل في الشيخ في المبسوط بالاستيناف

**دام ظله** والا فلا اتفاق في الوضوء والمرئس والمعاد على اشكال  
لا اشكال في الوضوء لان النص عليه والاجماع ينفق الاشكال في الغسل مستثنين  
احدهما المرئس والثانية في معاد الموكلة وعدم التامير فيحمل الحائض بها بالضرورة  
ما رواه الشيخ في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال لزاره اذ اخرجت من شئ  
دخلت في غيرة فكذلك في شئ وهكذا هم الصوريين المذكورين ولرواية زرارة  
ايضا في رجل ترك بعض ذمراعه او بعض خده في غسل الجنابة فقال اذا شك وقد دخل  
في صلوته فليغسل في صلوته وليس عليه شئ وان استيقن سرج واعاد عليه الا فان رآه  
وبه بلة مسح عليه والاعاد الصلاة باستيقان بان الارئاس في الماء مع عدم  
الحائل سبب لوصول الماء الى ما راجا جزاء والاصل في السبب ان يودي الى مسببة تختلف  
بعض الاعضاء على خلاف الاصل فلا ينفق اليه لو كان نقبضه وهو وصول الماء  
الى جميع الاجزاء والاعضاء مع الاستيناف وعدم الحائل تختلف بعضها بادر وهذا اجاز  
من غير اعتبار والشائع انما يحكم بالاغلب في الظاهر وصول الماء والاصل عدمه ومع



تعارض الظاهر والاصل قيل ترجح الظاهر وقيل للاصل وهذا استشكل المصنف في  
العادة تدفيع العلم فقد تعبد الظن لا تدفيع العلم المحاصل منها ضرر وبآخر فهاهنا  
خلاف الاصل ويحتمل عدم الاحتاق لان الحديث متيقن والرافع مشكوك فيه ولا اصل عليه  
فيحكم ببقاء الحديث والا فوى انه لا يلتفت ويبنى على الصحة في المخاد والمتمسك **تفريع**  
التيتم كالوضوء في شرائط الموكاة فيه والاصل في فعل العاقل المكلف الذي يقصد براه منه

بفعل صحيح وهو يعلم الكيفية والكمية الصحيحة دام ظله ولو جردنا ما ذكره اطلاق  
عصر من احدها اعاد الطهارة والصلاة وان تعددت على راي كل من الكفاية  
بنية القهر به صحيح الصلاة الواقعة عقيب الطهارة وان تعددت دون التحللة بينهما وان  
قال بعدم الكفاية بها وشرط الاستباضة ورفع الحديث اوجب الاعادة مطلقا  
ومن اكفى بالوجوب او الذنب كافي القاسم في جبره اوجب الاعادة ان كانت احدا  
احدى الطهارة بنين واجتهدوا ان كانا مندوبين كمن تضافا لا استباضة الصلاة  
قبل الوقت ولا قضاء عليه ثم جردنا ما ذكره اطلاق المجرى هو الرضا الثاني بعد اذ انسخ  
للصلاة دام ظله والا فرب جواز اطلاق النية فيها والتعيين فيها في ثبوت  
المحلف مع ابي الصلاح حيث اوجب ثبوت قيامه صلاة لا غيرها  
بعينها اعادة التحس وهو قول ابن زهره فانه على قولهما لا يجوز له اطلاق النية  
بل يجب عليه التعيين فليزيم على قولهما انه لا يكتفى بالواحد عتين و  
سبباني تمام البحث فيه والا سند لانه باطل المقصود  
**المقصد الخامس** في غسل الجنابة

ف

قال دام ظله وغيره الحشفة في فرج ادنى الى قوله منعلا على راي اقول **او** جعل المصنف  
والمرضى من الجنيد والبرص وان اردوا الشج في المبسوط بالوطي في در الماء الغلام من غير انزال  
النسل على الفاعل والمفعول لغو لا يقال ان لا تستمر النساء يدل لهم على وجوب غسل الوطى المرأة في الذكر  
من غير انزال والاجماع المركب ان كل اوجب لغسل الوطى المرأة في الذكر من غير انزال وجب لغسل الوطى الغلام من غير  
انزال ومن غلب الوجوب على احدهما في الوجوب على الآخر لرواية زرارة الصحيحة عن الباقر عليه السلام في قصة ابي  
الصخانة في الجماع في الغسل من غير انزال وان كان على غلبته على الاضمار جسام ويجوز الغسل فيه بقوله  
ان وجوبه عليه الرحم والحل ولا تجوز عليه صاعا من ماء ولهم توجه الشج في الاستسقاء والتممانية  
وملاب لرواية الحلبي الصحيحة قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل نكح امرأة فيها روث الفرج  
اعلمها غسل ان هو انزل ولم يزل يمسح على ما غسل وان لم ينزل هو فليس عليه غسل والجراب ان غرد ان  
على صورة التزاع فان الذي يمسح في قوله تعالى واكذبتم لغير وجهه كما يظنون ولا نه ما خور من الفرج  
قال دام ظله **او** غسل بينهما الاتمام بالآخر على اشكال **اقول** مشاؤه استاها اشع اعتبارا  
وتسويح الاحتجاج في المجد وليتفق كل منهما الطهارة وشك في الحديث ومن يقصر حصولها في احدهما سقط صلاة  
الماموم ولانه تسهل تحلفا احل عينه لانه ان توجه اعتبارا لهما من واحد عليهما وان توجه الى واحد منه  
لزم ارجح من غير مرجح وغير المعين يستحيل توجه لغيره عليه ولم يوجب لغسل عليهما للنظر على عدم وجوب  
عليهما ولا على واحد منهما بينه كما في العلة او السبب لنفسه اليهما ولا ترجح لاحدهما فاسقطا عن اعتبار  
كل حكم هذه الحائز يستلزم احدا محالات المذكورة بخلاف الفعل المتوقف على محالة واحدة الاخره فان لحوق  
حكم الحائز بذلك لا يستلزم شيئا من المحالات المذكورة ومولاهم لكل واحد من اجزاء ماضة الحلو كطلان  
صلاة الماموم وعدم انعقاد الجمعة لهما معا فالضابط ان يترك متوقف صحة صلاة احدهما على صحة الاخر  
ولو توقف المعية صحته لصلواته وان توقفت احديهما خاصة بطلت لتوقفه كما صدق الصلاة الماموم  
وان توقفت كل واحدة منهما على مصاحبة الاخرى بطلت كالجمعة فيبطل كل صلاة متوقفة على صحة الصلاة  
كالجمعة اذ اتم بها العدد **قال** دام ظله وفي وجوب الغسل لنفسه او لغيره **اقول**  
ذهب المصنف الى وجوب الغسل لنفسه وهو اختيار ابن حزم **اقول** عليه السلام انما الماء بين  
الماء وبين المسببة هنا فجعل سبب وجوب الغسل وجود الماء من غير تعليل على عبادة لا يقال







بالمنع من جهة السنو وعن الثاني بالمنع من جهة الكثرة واستأجنا بالثالث فانه يقع  
منه طلاق والحاضر وعن الثالث ان الصلاة تكفي فيها الغالب وقال الشيخ في النهاية ان في زمن عادتها  
فهي حبيص وان تأخر عنها بمقدار عشرين يوما فليس بخبر في فاقية الخلاف انها حبيص ما لم تستبين عليها  
فذاذا استبان فلا حبيص واجتمع على قوله في النهاية بما رواه في الصحيح عن الحسن بن سعيد عن الصادق قال  
قلت لا يعبده الله عليه السلام ان اتركه لذي يرمى الدم وهي كليل كيف تصنع بالصلاة قال فقال  
اذا راها على الدم بعد ما يمتد عيش يرفق يوما من لوقتها لذي كانت ترى لدم فبين من  
الشهر لذي كانت كانت تقعده فيه فان ذلك ليس من رحم ولا من لست فليترى ويحصر وتصل للمد  
واجتمع على قوله في الخلاص بالاجماع على ان المستبين حمله لا يحصر واما الخلاف وقع في  
غير المستبين والموجب المنع من الاجماع قال **دام طه** ولو اجتمع المادة والتقدير فالأقوى  
العادة اختلفا زمانا **اقول** هذا مذهب المصنف والمفيد والنجيد والشيخ في الجمل  
لقوة العادة ولغيره عليه السلام دعي الصلاة ايام اقرأها ايام العادة هي ايام اقرأها ولا ان  
العادة قد تقيد العلم كالعلوم العادة او تفيد الظن الغالب وقال في النهاية ترجع الى الخبر  
لان اصل المادة ولانه اتصال قوي جامع لشرائط الحبيص بضعيف متجاوز عنهما الاكثروا وكما  
كان كما يقع لشرائط الحبيص فهو حبيص **دام طه** ولو ذكرنا المصطوره العدد  
دون الوقت تحيرت في تخصيصه وان منع التفسير وتقل قل في الجميع على المستحاضة وتبين  
الانقطاع الحبيص في الوقت يحتمل ونقصه من العدد **اقول** الاول اختيار المصنف في كسبها  
حيث اطلق السابغ لها الجلوس ومقتضاها التحير وعلم العدد لا تأثير له في التخصيص فيس  
على التحير والثاني اختيار الشيخ ومقتضاها الاحتياط قال **دام طه** والآخر رد  
الناسية الى آخره **اقول** ان حوط هو الذي تحصل به الزمة به بغيره والماحصل فيها بالترام  
احكام ثلثة **أ** احكام الحاضر فيها يوم على الحاضر وهو تحريم وطى التذبح وقراءة العزائم  
ودخول المساجد ومس كتابه القرآن واسم الله تعالى وانبياءه وامته عليهم السلام وفيما يجب  
عليها من قضاء الصوم كما يحكي وتكاد والطلاق لقضاء صوم يوم ممتنع من يمكن ان يقع  
فيحصر وان لم يعلم بعينه **ب** الترام احكام المستحاضة وصوم جميع رمضان **ج** حكم

منه طلاق والحاضر وعن الثالث ان الصلاة تكفي فيها الغالب وقال الشيخ في النهاية ان في زمن عادتها  
فهي حبيص وان تأخر عنها بمقدار عشرين يوما فليس بخبر في فاقية الخلاف انها حبيص ما لم تستبين عليها  
فذاذا استبان فلا حبيص واجتمع على قوله في النهاية بما رواه في الصحيح عن الحسن بن سعيد عن الصادق قال  
قلت لا يعبده الله عليه السلام ان اتركه لذي يرمى الدم وهي كليل كيف تصنع بالصلاة قال فقال  
اذا راها على الدم بعد ما يمتد عيش يرفق يوما من لوقتها لذي كانت ترى لدم فبين من  
الشهر لذي كانت كانت تقعده فيه فان ذلك ليس من رحم ولا من لست فليترى ويحصر وتصل للمد  
واجتمع على قوله في الخلاص بالاجماع على ان المستبين حمله لا يحصر واما الخلاف وقع في  
غير المستبين والموجب المنع من الاجماع قال **دام طه** ولو اجتمع المادة والتقدير فالأقوى  
العادة اختلفا زمانا **اقول** هذا مذهب المصنف والمفيد والنجيد والشيخ في الجمل  
لقوة العادة ولغيره عليه السلام دعي الصلاة ايام اقرأها ايام العادة هي ايام اقرأها ولا ان  
العادة قد تقيد العلم كالعلوم العادة او تفيد الظن الغالب وقال في النهاية ترجع الى الخبر  
لان اصل المادة ولانه اتصال قوي جامع لشرائط الحبيص بضعيف متجاوز عنهما الاكثروا وكما  
كان كما يقع لشرائط الحبيص فهو حبيص **دام طه** ولو ذكرنا المصطوره العدد  
دون الوقت تحيرت في تخصيصه وان منع التفسير وتقل قل في الجميع على المستحاضة وتبين  
الانقطاع الحبيص في الوقت يحتمل ونقصه من العدد **اقول** الاول اختيار المصنف في كسبها  
حيث اطلق السابغ لها الجلوس ومقتضاها التحير وعلم العدد لا تأثير له في التخصيص فيس  
على التحير والثاني اختيار الشيخ ومقتضاها الاحتياط قال **دام طه** والآخر رد  
الناسية الى آخره **اقول** ان حوط هو الذي تحصل به الزمة به بغيره والماحصل فيها بالترام  
احكام ثلثة **أ** احكام الحاضر فيها يوم على الحاضر وهو تحريم وطى التذبح وقراءة العزائم  
ودخول المساجد ومس كتابه القرآن واسم الله تعالى وانبياءه وامته عليهم السلام وفيما يجب  
عليها من قضاء الصوم كما يحكي وتكاد والطلاق لقضاء صوم يوم ممتنع من يمكن ان يقع  
فيحصر وان لم يعلم بعينه **ب** الترام احكام المستحاضة وصوم جميع رمضان **ج** حكم

منه طلاق والحاضر وعن الثالث ان الصلاة تكفي فيها الغالب وقال الشيخ في النهاية ان في زمن عادتها  
فهي حبيص وان تأخر عنها بمقدار عشرين يوما فليس بخبر في فاقية الخلاف انها حبيص ما لم تستبين عليها  
فذاذا استبان فلا حبيص واجتمع على قوله في النهاية بما رواه في الصحيح عن الحسن بن سعيد عن الصادق قال  
قلت لا يعبده الله عليه السلام ان اتركه لذي يرمى الدم وهي كليل كيف تصنع بالصلاة قال فقال  
اذا راها على الدم بعد ما يمتد عيش يرفق يوما من لوقتها لذي كانت ترى لدم فبين من  
الشهر لذي كانت كانت تقعده فيه فان ذلك ليس من رحم ولا من لست فليترى ويحصر وتصل للمد  
واجتمع على قوله في الخلاص بالاجماع على ان المستبين حمله لا يحصر واما الخلاف وقع في  
غير المستبين والموجب المنع من الاجماع قال **دام طه** ولو اجتمع المادة والتقدير فالأقوى  
العادة اختلفا زمانا **اقول** هذا مذهب المصنف والمفيد والنجيد والشيخ في الجمل  
لقوة العادة ولغيره عليه السلام دعي الصلاة ايام اقرأها ايام العادة هي ايام اقرأها ولا ان  
العادة قد تقيد العلم كالعلوم العادة او تفيد الظن الغالب وقال في النهاية ترجع الى الخبر  
لان اصل المادة ولانه اتصال قوي جامع لشرائط الحبيص بضعيف متجاوز عنهما الاكثروا وكما  
كان كما يقع لشرائط الحبيص فهو حبيص **دام طه** ولو ذكرنا المصطوره العدد  
دون الوقت تحيرت في تخصيصه وان منع التفسير وتقل قل في الجميع على المستحاضة وتبين  
الانقطاع الحبيص في الوقت يحتمل ونقصه من العدد **اقول** الاول اختيار المصنف في كسبها  
حيث اطلق السابغ لها الجلوس ومقتضاها التحير وعلم العدد لا تأثير له في التخصيص فيس  
على التحير والثاني اختيار الشيخ ومقتضاها الاحتياط قال **دام طه** والآخر رد  
الناسية الى آخره **اقول** ان حوط هو الذي تحصل به الزمة به بغيره والماحصل فيها بالترام  
احكام ثلثة **أ** احكام الحاضر فيها يوم على الحاضر وهو تحريم وطى التذبح وقراءة العزائم  
ودخول المساجد ومس كتابه القرآن واسم الله تعالى وانبياءه وامته عليهم السلام وفيما يجب  
عليها من قضاء الصوم كما يحكي وتكاد والطلاق لقضاء صوم يوم ممتنع من يمكن ان يقع  
فيحصر وان لم يعلم بعينه **ب** الترام احكام المستحاضة وصوم جميع رمضان **ج** حكم

منقطعة الحبيص فحجب غسل الحبيص عند كل صلوة قال **دام طه** وقضاء احد ١١  
عشر على رأي **اقول** وجهه جواز الاستدراك من فصل الاثر في الانقطاع في نصف  
الحادي عشر وهو قول الشيخ ابي علي بن الشيخ ابي جعفر الطوسي رحمه الله وقال الشيخ  
يقضي عشرة لانها اكثر الحبيص قال **دام طه** وقضاء يومين او ادى عشرة  
عن يوم وعلى ما اخترناه بضعف ليما الثاني وثاني عشر وتجربا عن الثاني والحادي عشر يوم كيد  
بعد الثاني وقيل الحادي عشر **اقول** ذكره ههنا انه اذا استعمل الدم ولم يرضه واداد  
قضا يومين مثلا ففيه اقول بل هو الاول الشيخ بناء على مذهبه والثاني لانه ابي علي يرى  
الذمة بيقين والثالث قول المصنف هو الاصح لانه اقل ما يحصل فيه يوم واحد يكون كذا طه والاول  
انها في معاتيل الصوم من زيادة يوم في اول الظهر من زيادة مرة كذلك زيادة طه من في  
عشر في الاول في عاشر ثمانية او مرة ولا ثم اخرى من في عشر الا في صوم يومين بينهما والاول  
في امية فادون والثاني في ستة فادون قال **دام طه** وفي وجوب الكفارة قولان **اقول**  
اوجبا الشيخ المرتضى والشيخ في الجمل والمصنف والمفيد وابا بقره وراى في قوله او يبد الله  
عليه السلام من ابي حنيفة فليفت دينار ولا يرفع سبعة وقال **دام طه** الشيخ في النهاية بوجوب  
وهو لا يقرى يندى الاصيل ولو رتبة العيصر من التمس التخصيص عن ابن عباد الله عليه السلام قال سألته  
عن رجل فاع امرأته وبني فاستفاد لا يلزم فيلزم لك قد سألته ان يعرفها قلت فانه في قوله كفارة  
قال لا أعلم فيه شيئا يستغفر الله فلا يكون فيه كفارة والا لمعه لا استخالة خفائه من الفرج  
على الاماير لا كما في طه **المقتضى التاسع** في غسل الاموات قال **دام طه** في  
وجوب الاستقبال الى القبلة حاله الاحتضار قولان **اقول** قال المصنف والشيخ في صحيح  
من القبلة واذا التراجيح وسلا في ذلك فليس يجب لقول ابو عبد الله عليه السلام يستقبلك جميع  
القبلة ويجعل قد منه فاجل القبلة وصيغة افضل للوجوب وقال الشيخ في المصنف والخلاف  
في موضعين من المصنف والمفيد في التراجيح العرة يستحب الاصيل والاقوى عند الاول قال **دام طه**  
وفي المصنف في كمال **اقول** ان يتنأ من قوله حصة حصة البيت ومواضع المصنف  
قال **دام طه** وفي إعادة غسل الوحد المثل بعد اشكال **اقول** سبأين وقال

منه طلاق والحاضر وعن الثالث ان الصلاة تكفي فيها الغالب وقال الشيخ في النهاية ان في زمن عادتها  
فهي حبيص وان تأخر عنها بمقدار عشرين يوما فليس بخبر في فاقية الخلاف انها حبيص ما لم تستبين عليها  
فذاذا استبان فلا حبيص واجتمع على قوله في النهاية بما رواه في الصحيح عن الحسن بن سعيد عن الصادق قال  
قلت لا يعبده الله عليه السلام ان اتركه لذي يرمى الدم وهي كليل كيف تصنع بالصلاة قال فقال  
اذا راها على الدم بعد ما يمتد عيش يرفق يوما من لوقتها لذي كانت ترى لدم فبين من  
الشهر لذي كانت كانت تقعده فيه فان ذلك ليس من رحم ولا من لست فليترى ويحصر وتصل للمد  
واجتمع على قوله في الخلاص بالاجماع على ان المستبين حمله لا يحصر واما الخلاف وقع في  
غير المستبين والموجب المنع من الاجماع قال **دام طه** ولو اجتمع المادة والتقدير فالأقوى  
العادة اختلفا زمانا **اقول** هذا مذهب المصنف والمفيد والنجيد والشيخ في الجمل  
لقوة العادة ولغيره عليه السلام دعي الصلاة ايام اقرأها ايام العادة هي ايام اقرأها ولا ان  
العادة قد تقيد العلم كالعلوم العادة او تفيد الظن الغالب وقال في النهاية ترجع الى الخبر  
لان اصل المادة ولانه اتصال قوي جامع لشرائط الحبيص بضعيف متجاوز عنهما الاكثروا وكما  
كان كما يقع لشرائط الحبيص فهو حبيص **دام طه** ولو ذكرنا المصطوره العدد  
دون الوقت تحيرت في تخصيصه وان منع التفسير وتقل قل في الجميع على المستحاضة وتبين  
الانقطاع الحبيص في الوقت يحتمل ونقصه من العدد **اقول** الاول اختيار المصنف في كسبها  
حيث اطلق السابغ لها الجلوس ومقتضاها التحير وعلم العدد لا تأثير له في التخصيص فيس  
على التحير والثاني اختيار الشيخ ومقتضاها الاحتياط قال **دام طه** والآخر رد  
الناسية الى آخره **اقول** ان حوط هو الذي تحصل به الزمة به بغيره والماحصل فيها بالترام  
احكام ثلثة **أ** احكام الحاضر فيها يوم على الحاضر وهو تحريم وطى التذبح وقراءة العزائم  
ودخول المساجد ومس كتابه القرآن واسم الله تعالى وانبياءه وامته عليهم السلام وفيما يجب  
عليها من قضاء الصوم كما يحكي وتكاد والطلاق لقضاء صوم يوم ممتنع من يمكن ان يقع  
فيحصر وان لم يعلم بعينه **ب** الترام احكام المستحاضة وصوم جميع رمضان **ج** حكم



المشروقة المشروقة وجوب الظهارة في كل مجلس مع إفتكائنا وبيننا أو بالماضي فيخرج  
عن المدة لا يقتضاه الأمر إلا جزاء ولا قوي عندي وجوب إعادة النسل قال **دأمة** وظلة  
يؤمن من وجب فقلة إلا اعتبار فقلة فلا يفتك بال **أقول** لا من حيث أنه غل الأموات في  
سجدة وعدم إقتضاه الأمر المخلو اليك كذا والاصح عندي الأول لا بتقديم النسل إلا مرات  
ظلا الموت وهو حسين قال **دأمة** وظلة ودون ففتك بكون محاسنها يدنها وجهها  
**أقول** هذه الرواية في رواية المغتسل من عمر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام جئت  
فذاك ما يكون في المرأة تكون في السرير وتجد لابسها فيمحم ولا تفتح المرأة ففتك  
بها قال بئس منها ما أوجب الله عليه التيمم ولا يفتك في ثوبها من محاسنها التي أمر الله  
بستره فقلت كيف يفسح بها قال بئس كفتها تم ففتك وجهها ثم بئس ظفر كفتها  
**قال** **دأمة** وظلة ولو خيف تاجر جلد الخنزير أو الخدود أو علة منه مرة على الشك كالب  
وكذا لو خشي النسل على نفسه من الاستعمال لئلا أو فقلة الشاك **أقول** منقولة من  
النسل واحد لا كفاه منه وأحد ولتقدم على الثانية والثالثة وللخصم مع عروبا فلهما  
ومرارة بذلك النسل وهو واجب ثلاثا واليهما أصعب فالأول عدم الجزاء الواحد ولو كان  
أقوى قول أو فقلة الشاك وذلك كما لو لم يوجبه إلا بغير منكر وكان عاجزا لتفصيل المدة  
لا التيمم قال **دأمة** وظلة والأقرب سقوط التيمم مع علة في الشك **أقول** وجب التيمم  
أن يكتل الجنبه ووجود النسل محرم في الجنابة ويجعل علة لعدم التيمم عليه والأقوى  
عندي الأجزاء مع وضع المذبر قال **كافور** قال **دأمة** وظلة وأقل لو أجب للرجل فأنزل  
الواب بين رجليه وأزاد على رجلي **أقول** هذا مذهب أكثر أصحابنا يقولون بجعفر  
عليه السلام إنما يكفي المرفوض ثلاثا ثواب وقال سنان **أقول** وأجل الأصل قال  
**دأمة** وظلة والأقرب ألا يكفاه في الصلاة إذا لم يبرأ من التيمم رفع الحديث **أقول** وحديث  
الشرع يروى فلا يسكن به رفع الحديث ويجعل الإكفاه لأن الفضيلة التامة في  
رفع الحديث وقد رآها والاصح عندي الأول قال **دأمة** وظلة لو كفر قبل الصلاة عليه  
صلى الله عليه وآله على رأي **أقول** هذا مذهبنا وإدريس وابن الجراح ابن جهم وعلاوي

عن

عندي وقال سنان **دأمة** وظلة **أقول** ابن الحنفية ما لم يبرأ من التيمم وقال **دأمة** وظلة  
المطلب افتك روي في المتدين قال **دأمة** وظلة والظاهر في النجاسة من الحكة **أقول**  
قبل النجاسة لا تفعل إلا بغير ما علم ومثل نجاسة خارجة إليها وقيل إن نجاسة لا نجاسة إلى  
النية والعمد لا يحتاج إلى نية وإنما لو كانت عمدا لم يغيره والقول عليه السلام لا يجوز أن يركب  
فإن كان المراد في الأصل **دأمة** وظلة فإن كانا صالحا للنجاسة فيكون ظاهرهما نجاسة لا كركبهما  
لم تحقوا التحسين إلا أنه وهو حال وإلى هذا ما لا السيد المرتضى وأما استحباب غسل بين الأجزاء  
والحق أن النجاسة الحكيمة تطبق على ثلثة مكان **أ** ظاهر لعين إذا وجب عليه النسل للحطب  
**ب** الفصل من حيث يدل على اتصال النجاسة مراد المرء بكون محسوبة كالبرك قال **أقول** **دأمة**  
قبل التطهر والله علم ما يبارك ذلك والميت يخرج هذا المعنى **المقتصد** **لعاشر** في التيمم مقدّم  
التيمم طهارة رأسه فخرج ما ذهب لظاهره والنجاسة تيمم حاد من مستحاض **قاعدة** **أقول** لا يرفع  
الحديث لأن محاسنها الحكيمة تيمم وأمره قال **دأمة** وظلة **أقول** وأمره قال **دأمة** وظلة  
جسطة حدث الجنابة وأقرب على صحة صلوة **ب** لا يرفع اليد عن المجتهد ولا الاستيفار  
فيما في المساجد لقوله تعالى ولا نجس إلى الأجزاء وسئل عن رجل غسل فلهما أح  
النتيمم لكانت لهما أجزالا من وجب لأخص من الجنابة فقام في حال فلا يرفع من كتابه القرآن  
يعلم فرق لا يرفعها هنا **قال** **دأمة** وظلة **ع** غسل النجاسة العينية عن اللذين والوثيل وفي من  
الوضوء مع الغضوض عنها فإن خالف في الأجزاء **أقول** **ب** **أقول** **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة  
بأنه ما مؤثر بئس النجاسة وأمره قال **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة  
دأمة **أقول** **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة  
حاجر قطع الأقوى **قال** **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة  
شرط الصلاة إذا طهرته شرط في صحة الصلاة مطلقا لقوله عليه السلام هذا وضوء لا يقبل الصلاة  
إلا به **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة  
واستماع التكليف إليها **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة  
الشرط لم يجز لشرط ولا في الصلاة **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة **ب** **أقول** **دأمة** وظلة

القول  
دأمة وظلة



وانما سقط القضاء فلا فاسد عن الحائض لا منقطع الطهارة فمما أولى إذا نهى منقطع هنا  
 فعليه ومنع من غير ذلك لأن النسيء تابع السبب لوجوب ما منع تحفيقه أو بدو ما منع الحكم لا السبب  
 والمحقق هنا ما منع السبب واستلزام السبب التكليف لما لا يفي حكمه وقال المصنف والشان  
 يسقط إذا لم يأت بالاعتناء بقوله عليه السلام من قايه صلوة فريضة فليفتها بما قامه ولأن الفتارة  
 ليست شرطاً في الوجوب بل هو شرط في الإتيان لا في الوجوب فلو لم يأت بالاعتناء بالاعتناء  
 وإذا لم يكن شرطاً في الوجوب لم يورثه ما في سببه السبب فلو لم يأت بالاعتناء وهذا ما منع الحكم  
 والاعتناء تابع للسبب للوجوب والجواب أن مكان الطهارة شرط السبب لم يحقق فيسقط إذا فاقه  
 وهو الأصح عندى لقوله عليه السلام لا صلوة إلا بطهارة **قال** أم تلك وفي السبب خلاف أقرب  
 الجواب مع التيمم ما شرطه الجهر وعدمه مع عدم هذا اختيار البر الخليل ووجهه أن ما منع  
 عدم التيمم ما شرطه الجهر وعدمه مع عدم هذا اختيار البر الخليل ووجهه أن ما منع  
 جازاً الماء في الوقتين من منع الماء في وقت واحد لا ينافي في جميع الأحوال ولا ينافي في جميع الأحوال  
 مع التيمم ما شرطه الجهر وعدمه مع عدم هذا اختيار البر الخليل ووجهه أن ما منع  
 وبين التيمم بعد ما قلنا من أن السبب في الحكم هو المذكور وقال الشيخ وأما  
 المرفق وأما الصلاة وسلاخه وإن زاد ويرى أن البراج لا يجوز مطلقاً لعدم الإخبار بالدار  
 على اختيار الصلاة إلى آخر الوقت ودوى فيقول بقطر في التحقيق قال سالت بالحقن عليكم  
 عن رجل يتم فصل فاصاب بعد صلوة ماء أو فضاء ويعيد الصلاة أم يجزى صلوة قال إذا وجد  
 الماء قبل أن يفتي الوقت قضا وأعاد فإن وقع الوقت فلا إعادة عليه فلو كان ما مر  
 بالصلاة في أول الوقت لم يعد الاقتصاء إلا من أجل جواز قال أبو جعفر برأيه وقال  
 في منعه الطيب يجوز مع السعة مطلقاً لا بد فأن القصد فيبقى السور والماء وانه إذا  
 في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال قلت له فإن اصاب الماء وقد صلى التيمم وهو في وقت  
 قال من صلوة ولا إعادة عليه وهذا يدل على جواز منع السعة والأصح عندى اختيار الأول  
 في هذا الكتاب وهذا التفسير **قال** دام طهارة ولو تم طهارة صخرة جاز أن يؤدى الطهر  
 في أول الوقت على أشكال **أقول** هذا مستلزم أن يجوز أن يصلى بعد التيمم الطهر ولو في آخر الوقت

لا بد من الطهارة  
 لا بد من الطهارة  
 لا بد من الطهارة

لأنه الوقت ليس بأمر عا ولم يجد فاقص وقيل لا يجوز لأن التيمم لصلاة قبل وقتها الأصح  
 الجماعاً فهذا التيمم لا يستحب حال إقامة صلاة الطهر ولو تأخر بعد الصلاة فلا يجزى فيما بعد الحكم  
 وبالله الصيغة وفيه **ب** لو قلنا لا يستحب به الطهر هل يسحب به في أول الوقت فيه أشكال بنينا  
 من أن المبدأ لا مع الصلاة في أول الوقت فكلنا الباقي لأنه أصعب من الحادش وما ولى ولو وجد  
 المقتضى للتأخير في الأبداء وهو ما كان وجدنا الماء ومن أنه مستطرد دخل عليه وقت الصلاة  
 فمما له الدخول فيها ووجوب التأخير ليستدل لأنه المقتضى من قوله تعالى فتميموا لا إلا ما روي  
 قبل الفعل ولا أن التيمم لا تأخير الصلاة في التيمم أو أنه في الوقت لا شرطه تنصير الوقت في  
 صحة التيمم المذكور لا فضل الصلاة والتيمم التباين صحيح صحيح ليس بشرط هذا الشرط  
 أعماً وأصل أن الشيخ قاله المبسوط إذا تيمم بكافة في غير وقت فريضة أو قضاء فريضة  
 لم يغير وقت حايضه جاز ذلك فإذا دخل وقت فريضة جاز أن يصلى بذلك التيمم وهذا حكم  
 حكمه جاز إذا الصلاة في أول الوقت لأن التيمم جاز الصلاة بهذا التيمم عقبه في أول الوقت  
 بلا تأخير لأن الغاء للتعبيل لا تأخير **قال** دام طهارة ولو وجد التيمم في كثير من الأقسام التيمم  
 وهل له العذر والى الفعل الأقرب ذلك **أقول** هذا المسئلة إنما سأل على تقدير إتيان  
 لها فيمنع من غير جواز التيمم مع السعة إنما سألنا كذا معلوم أو مع عدمه لا يكتفى به  
 في الوقت عند سحنا ووجد القرب جواز فيما دون ذلك ككتاب فضيل الجماعة فمما  
 أولى ويجوز لعدم عدم الفرض وهو قوله تعالى ولا تطيلوا أفعالكم **قال** دام طهارة ولو كان  
 في نافذة استمر فإن فقد بعد فقد النفس **أقول** إذا ذكرنا التيمم في أول الوقت في إتمام الصلاة  
 لا يطيلها لقوله تعالى ولا تطيلوا أفعالكم فخرج عليه أنه إذا فقد الماء قبل الفراغ من التيمم  
 تيمم بالسنة إلى غيرها من المثلوات قال الشيخ في المبسوط نعم وهو لا فرق عندى ولا يكتفى  
 بعد وجود الماء إلى ما بقى سببه ولا نافذة والمصنف يشك في هذه المسئلة في مضافه وقال  
 هنا فيه نظير ما سألنا من شرط التيمم وجود الماء فله وهو وجود الماء مع أنه يمكن من سحنا  
 لأن القدرة العقلية ثابتة والمنع الشرعي لا ينافيها ومما له من مقتضى حال وجوده فحال عدمه أولى  
 لأن الشرع وضعه ولما اقتضى طلبه صلواته هذا خلف **قال** دام طهارة وفي تنزيل الصلاة على الميت



تتميزه الكسب نظراً **قوله** سنامها طهارة مشروعة قد زرت عليها أرها فلا يحل إعادة لها  
لا قصاصاً إلا لاجل الإجماع من أن ميت لم يطهر بالماء مع التمكن قبل الدفن فثبت تعليقه بالماء المعلوم  
الإجماع وإن كان عليه اجترار ولا أن المراد تطهير الميت وقت خروجه من الدنيا لا أنه إذا احتوا له فحرف  
المال لا يصح والآخرى عندئذ وجوب التعجيل **قال** دام ظلّه قالوا وجبت الغسل في إعادة  
الصلوة اشكال **قوله** سنام من شرط الصلاة الطهارة والاحتياط لم تحصل في الأصلين بل في  
قد بطلت وإن أوجب إعادة الغسل يستلزم إعادة ما بعده لاها الفصل مترسة ومن أن الأمر بالإجماع  
ووجوب الماء لا يترتب ما سبق كالحاوية والآخرى عندئذ عدم وجوب إعادة الصلاة لأن  
الطهارة من شرط الغسل الصلاة فالدفن لا يوجب إعادة الغسل فيبقى الثاني فيظهر

**كتاب**

الصلوة وفيه فصول الفصل الثاني في أوقاتها  
**قال** دام ظلّه المأله من لغز الأجر والظلم الأول على راي **قوله** هذا اختيار الكفيع  
في الصلاة فلو كان في غير من الأصحاب ومُسْتَدْرَجاً رواية وكيفية يؤيد عن بعض مجازير  
فمنه عن أبيه عليه السلام وعن مرسلة وفي غيرها صالح بن سعيد ومحمد بن عيسى وعبد الله بن  
كثير من الأصحاب اجمع الأكثر بما رواه عمرو بن سعيد بن هلال عن عبد الله بن عيسى السدزمي  
قال إذا أصاد فلك مثلك فصل الطهر وإذا أصاد مثليكم فصل الغسل ويصعد بها الغسل  
والأقول الأول **قال** دام ظلّه والوصاي الوقت لأمر الطهارة وقد فصلت واجبات من ذلك  
على راي **قوله** في هذه المسئلة الملة أقوال **أ** أن يكون من وقت الجنب وهو اختيار المستفيض  
والشيخ زحمة أنه يقول عليه السلام من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة **ب**  
أن يكون فاضلاً للجنب وهو اختيار السيد المرتضى زحمة القول لأن اجزاء العباداة مقابلة لأجزاء  
الوقت قال ركعة الأولى فصلت في غير وقتها أيضاً **ج** الوقت هو وقت إذا وفي خارج  
فتأول وجود معنى إلا أداء والقضاء فيما لا قوة الأول لا قوة عليه السلام من أدرك  
ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة لا يخلو أنما ان مخرج القضاء أو الأداة لا جاز  
أن يكون الأول لا سناً فائقة الشرط فتعريف الثاني قد يكون بعد تمام الصلاة من خارج الوقت

وقا

وقا اضطراراً لها **قال** دام ظلّه ولو أدرك منكاً رخصاً من قبل رمضان وهل الأربع ١٤  
للظهور والعصر فيه إجماع وتظهر لقائمة في التعجيل في الصلاة **قوله** هذا المسئلة يعنى على الثالث  
قال تعالى بانه إذا أدرك ركعة من الصلاة فيكون الجميع أداءً بمعنى أن الوقت الذي  
وقع فيه التمام جعله الشارع وقتاً مثل هذه الصلاة فأنه إذا لم يكن لا بد من  
الظهور والاحتياط بالوقت أن يكون للظهور ما جاز فلهذا لعدم جواز فصل الغسل في الغشاء في الغسل  
وعلى قول الآخر في الغسل للعصر وهو الأول لا أنه إذا بقى مقدماً كان يسيراً الوقتان اجاباً وكل من  
يفوت قواماً من الغسل خاصة أو العصر خاصة أو منهما أولاً واحدهما والآخر لا يجل غير الأول

وهو المطلوب وقوله يظهر لقائمة في آخره إشارة إلى فائقة الخلاف **والفصل الثالث**

في الاستقبال **قال** دام ظلّه ويجوز الاستقبال في الصلاة الصلاة مع القدرة وفي  
التدبيل قولان **قوله** **أ** وجب الزرع قبل الاستقبال في النافلة إلا في العسر والحرب لقوله  
عليه السلام صلوا كما رأيتموه في الصلاة شرط في مطلق صلواتهم المتابعة لصلوات المؤمنين  
وكان مستقبلاً فيها وشرط الماهية من جهة شرط الجزيات وجواز ثلثه للمركب وثالثه  
لغيره لثبته مطلقاً واشتراطه متأخر فرض الاستقبال فيها مطلقاً والآخرى إن  
النافلة حال الاستيفاء والاحتياط بشرط فيها الاستقبال لأن الله سبحانه عليه وآله  
لم يقل عنه أنه صلى إلى غير القبلة النافلة وفيها من الجاهل واليه وجب يقول تعالى  
لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة وغيرها من الآيات والأخبار لكان لا على  
وجوب الناس وقد ذكر في الأصول الغفر ومعنى الماء ايقاع الواجب كما أوقفه عليه السلام  
والندب إذا اقتله فله كفعله ولأن الصلاة اختياراً استيفاءً إلى غير القبلة لخص  
عليها الكتاب ولا قول النبي صلى الله عليه وآله ولا تفريق فيكون إذا تكاليف السجدة ما ليس منه وبذلك  
معها بدعية واحضار الخالف مان وجوب التكبير مع تدبيل الماهية غير معقول **والجواب**  
المعنى الوجوب هنا أحد الأمرين إما الشرط أو الوجوب بشرط بمعنى أنه إذا صلى النافلة فوجبه  
أن يصلها على هذه الكيفية فالكيفية مشروطة بالاختيار المكلف وفقد الماهية وأما  
جواز النافلة بعد ركعة في غير العصر حال السير فإن كانت السير اختياراً أو بالاجتماع ولأن النبي صلى الله عليه وآله

لا يستقبل



**فصل في الاستصحاب** أو ترك كذا واحد منهما على تقدير وهل يستتبع الاستصحاب  
الآخر أم لا بل قد كثر في لدى شئ في منتهى المطاف كذا الخلاف في غيرنا فصرنا في  
الخبر تركها وما شأنا فلا يكون هناك **فصل في الاستصحاب** لا يجوز الفرضية على الأصل وان  
تكون من سببها الاستصحاب على إمكان **أول** متساوة من علومنا على بيانها لفرضية على الرأفة  
استصحابا روي الشيخ في التمهيد عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يصلح  
على الاستصحاب الفرضية إلا ما يستقبله القبلية ونحوه فاحذر الكتاب وضع بوجه في الفرضية على ما يمكنه  
من شروبي في التفاضل إمارة والاستصحاب دليل العزم كما في الأصول ومن عبد الله بن عثمان قال  
قلت لا يصح الاستصحاب على السلام أن يصح الاستصحاب من المفعول فيزاد كذا فقال لا إلا من ضروري فيكون  
تاما في صورة التفرع ونحوه والأول ما قبله لبيان غرضه في الاستصحاب والاستصحاب لا يجوز أن يحاط به  
بالقائمة ويوجد الحاشية من غير قيد وأيضا وقع اجتماع المستلزم على عدم تجاوز الفرضية اختيارا  
على الأصل والمطلوب من حيث أنه قد في الفرضية مع الاستصحاب والاستصحاب في الأصل ولا يمكن أن كان  
كان مانع من جهة المكان وليس إذا كان شرط في الأصل لا بد من ضروري أن يكون فادركا كان  
كاهنا متساوية كذا في استصحاب الاستصحاب في غيرنا فصرنا في خبرنا فصرنا في خبرنا  
في الوجوب غير كذا في التوافق فلا مانع من جهة حيث وفيه منع اذ ورد في الخبر على التقديرين  
الفرضية على الأصل كان في مانع من جهة المكان والتحقق ان استمرار الفرضية في نفسه شرط اجتماعا  
وقل بمرطوطا على التلويح والحفاظة ليست لها قوة خاصة في الدوام ووجهها عن المعقولات  
فالمطلوب وإنما يتحقق ذلك في مكان عين الاستصحاب عادة فإن غيره كقولنا في معرض هذا في الواقع  
ولأنه سفر استقرار المسألة فيه وفي غيره لا سفر بل يحمل ويقول عليه السلام جعلت الأرض مسجدا  
أي مسجدا فلا يصح إلا فيما في مقتضاها وأما عبارة أبيه بالاجتماع وفي غيره لم يثبت على عدم  
التمسك بالأدلة لا يصح الفرضية على الدابة وإن ذكر من استصحاب الاستصحاب والاستصحاب  
أن يكون في شبهه حرج وتبريد من دليلا لاداة وكل الثاني فيجوز ولا يصح **فصل في الاستصحاب**  
وفي تحت الصلاة وفي غير معقول أو حوجه مغلقة بالحجاب **فصل في الاستصحاب** متساوية أن الأصل لا يور  
بأذا الفرضية مما يستلزم على الاستصحاب وفي مقتضاها إذا كان الذي عين للقرار وليس له في الدابة

مستند

للاستصحاب قلبا وكذلك لا رجوعه المبلغ بالحجاب لأنها لا يمد في المرفق مكانا للملك وحشا ١٨  
مكان الصلاة يدل على الأرض وأما شأنا بها وبين حيثها كما لم يرد لا من حيثها من الاستصحاب  
والاستصحاب الاستصحاب وهي مستقرة لا يتحرك فليست معلومة متروكة لعدم الاستصحاب في بعض  
الأفعال ولما رواه الشيخ عن أحمد بن محمد عن موسى بن القاسم وابن قبادة جمعا عن علي بن جعفر عن  
أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن رجل هل يصلح أن يخطب على الرق المعلق بين يديه  
قال إن كان مسجوبا يقدر على الصلاة وعليه فلا بأس ولا في غير ذلك الأول لأنه لم يسل عن الشيخ  
صلى الله عليه وآله فله وقال صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني أصلي ولا يصح عليه ورواية  
الرق المعلق بين يديه لا يدل عليه لأن الرق لا يعلق إلا على الميت لم يسمع **فصل في الاستصحاب**  
ولو فقد المصير في غير ذلك فلهذا لا يسمع احتمال تعدد الصلاة **أول** والدي المصير  
دائرة على تمدد قاعدة لا في إن الأعمى فليدفع ففقد العلم والظن لأن أدلة الفرضية على ما يمكن  
البصر فإذا اقتضت الأدلة أن صار كذا لما في في الأحكام فليدفع ولأن في خبرنا الصلاة  
على الأصل دائما ضروري وحصول العلم أو حاشية كذا في خبرنا فليدفع ففقد العلم والظن لأن أدلة الفرضية على ما يمكن  
الواجبة إلى أربع جهات مكان من غير الحرج فيكون متساوية بالية فليدفع ولأن أقل من أصل الحكم  
ومن ذلك الأمانة ومحلها وتعيينها ويجوز له التلويح فيه اجتماعا فلهذا أولى وحصول العلم  
له بأن يكون في الكعبة فيدركها بالليل والحجر المتوارق وكذا أخبار الزماني أو  
أيضا لم يثبت عليها السلام وحكم العلم بشهادة العدلين المختصين عن علي بن يقطين  
فإن الثاني في الخبر متساوية العلم اجتماعا وأما الإساءة المعقولة للظن فإن خبرنا الله عن علم لفظ  
صرح بدلالة الكو كذا في الخبر الدال فإن الكو كذا في الخبر الدال فإن الكو كذا في الخبر الدال  
قوله تعالى ولا تجعلوا حرمكم يقربكم وكان يحسن يحمل القبط الشيخ الطوسي رحمه الله كلاما في مثل  
الخلاص يدل على أن الاستصحاب لا يصلح إلى أربع جهات لأن بعض الوجوب لا يثبت إلا في غير  
الصحة لأن الظن لا يثبت العلم وليس يحيد للرجوع والحرج ولأن دلائل الفرضية كذا في خبرنا  
فلهذا في الخبر متساوية العلم اجتماعا وأما الإساءة المعقولة للظن فإن خبرنا الله عن علم لفظ  
لأن عدم البصيرة أشد من عدم البصير لقوله تعالى فأنه لا يسمع إلا البصير وليس في الخبر الثاني



في الصدور وفي غيرهما البصر بخروج البصر في عدم البصيرة اولى لان قولنا لا يفتد  
 ان في مكان اماره ويحمل تعدد الصلاة الواحدة عليه الى اربع جهات لانه يحصل بغير  
 السواء ولا حرج هنا كما في الاعمال وقول الشيخ في الخلاف في الصلاة الاعلى الى اربع جهات فغيره  
 على البصر وفي **قال في الميزان** فلو ظهر خطأ الاوجه جهاد بالاجتهاد في قضاء النكاح **أقول**  
 منسوبة الى اربعة الصلاة الى جهة اذا الاجتهاد اليها وفي المأمور به والامر بغيره  
 الا اجزاء الانسان بالمأمور به على وفي الامر بغيره ولا ياجتهد بالاجتهاد كقضا  
 النكاح في الزانية وليس بغيره بل من باب نفسه بالاذن في كل احوال فان احوال الناس مختلفة  
 من غير طم الاختلاف في كل من خفي في الصلاة كالمجاهدين فاذا لم ينقص في كل مكان في هذه  
 ويحمل القضاء لانه قد ظهر الخطأ في شدة من شدة الصلاة ويكره الاعادة كما لو ظهر انه صلى  
 قبل الوقت وعلى غير طم اذ وفيه نظرا في الظهور ان كان المصلو فالعرف ظاهر وانما هو منوع  
 ولان الاجتهاد وفي المدة مشتمل مع والاصح عندئذ الا قولنا فيما مضى الا دليل قطعي ولا يحصل  
**القول في الرابع في الجواب قال في الميزان وفي الجواب قوله**  
**أقول** قال الشيخ في المسئلة وعلينا ان يكون في رواية علي بن ابي بصير في الصلاة قال قلت  
 لابي جعفر عليه السلام ما يقول في القراءة اي في الصلاة فيه قال قال القراء قال في الصلاة  
 والتمس قال في الصلاة في الصلاة في الصلاة فلا يميل فيه وقال الشيخ في الخلاف وابن الحنبل  
 وابو الصلاح لا يجوز لقول الصادق عليه السلام ان كل مؤمن اجزاء اكله في الصلاة  
 في ربه وشعره وجده وبوليه وزهره وكل شيء منه قائم لا يقبل تلك الصلاة **قال**  
 في الميزان وهل يقتضي اشتغال جلد في غير الصلاة مع التدكية الى الدخول ان **أقول**  
 انه كثر على انه لا يغفر للاصل ولا في مكان نحو ما يظهره وقال المصنف في الشيخ بغير  
 ولا رافق للشيخ رحمه الله على دليل معتبر وفي هذا الباب **قال في الميزان** والافق لما في التلخيص  
 ومنه غير ما **أقول** هذا مستلزم ان لو كان في الترتيب المعطوب نائبا ما حكمه فقوله  
 البحث في هذه المسئلة في موضعين **أ** تعريف النسيان في الحركات وهو ان لا يتذكر المأمور به  
 عن محل الادراك وعن الحافظة **ب** لان الله لا يوافق عليه انه لا يوافق عليه اجماع كل من

هذا هو الوجه في  
 ما ذكره في الصلاة  
 من ان كل مؤمن اجزاء  
 اكله في الصلاة  
 في ربه وشعره وجده  
 وبوليه وزهره وكل  
 شيء منه قائم لا  
 يقبل تلك الصلاة

شيخه  
 بمقل

من سئل عنه العلم قال عليه السلام رفع عن أمي الخطأ والنسيان وهما من علة صحة الصلاة  
 الصلاة وقدم فقاما قال انما يذكر في صلاة الجاهل المبتدئ لان اضافة الرفع اليه حقيقة  
 في رفع حقيقته بخلاف في رفع الحكمية والكل اقربا لخارجا الى الحقيقة لان رفعها  
 يستلزم رفع الحكم كما في البعد والحقيقة حمل على اربع محارث ولان الرفع هنا حقيقة لما  
 الشارع اياه كليا فاعتباره في حكمه ما ورتبكم ما علمه بنا في لغة المطلق والعطف وما  
 استكرهوا عليه عليه ولما زاد في الرفع فيه الا لئلا يكتفى بها هذا معطوف عليه وقال  
 المصنف لا بل يبيده لانه قادر على التكذيب لو جحد لتذكرك فاذن الحق بكان من تربيته  
 ولا من لو علم كان حكمه المنع من الصلاة والامتناع بقائه الحكم وانما النسيان انما  
 يحتاج الى ان يكون له يثبت في اجاب مع الغفم في احكام النسيان لا بد من زيادة الاهتمام وهو  
 محدود مع الاستيفاء بالافتقار ولا تدل على الصلاة في المصنوع وانما حكم المانع كان  
 قد ثبت له حكم وانظم في الاسباب لثورة فلا يصح ولا في الشرط لا ما يقول **رواه** النسيان  
 فلو كان عليه لئلا الحكم لا يتغير في الاسباب عاذا المحدث **رب** لو اخصت بما معصوما  
 غير الترتيب معناه وصلى من بطل صلواته ام لا فعرفنا الجفت فقول **التعد** وانتهى  
 عن استصحابه فان كانت ما سنده يحتاج الى قيل كثير من الصلاة فلا بد ان يطلان  
 الصلاة لان الامرابي شي عن غيره كما تقرت في الامور والاشياء بغيره من غير ان تكون  
 تركه في بطلان الصلاة في بطلان وانما يضاف امانته وفضل الصلاة وقيل الصلاة في  
 آخر الوقت او قلنا يتبع صلاة في اقل الوقت فعلى هذه المقادير بطلان صلواته لو جحد  
**أ** ان مستحبات الغفلة كالقارورة المضمومة المشتملة على نجاسة تبطل صلواته فالمصنف  
 اعلمه واكد لانه ما حذرنا من الاحوال **ب** ان هذه الحركات مستند على الترتيب في المضموم  
 وهي تحريك كارت له وكذلك لا يكون كلفا فكون منها عنها وهي اقل من الصلاة والنسيان  
 في الاعتبار يدل على الصادق فاما الامر يستلزم ما ذكره في الصلاة وقال كثير من الاصوليين  
 صحة الصلاة لانها من غير علة وهو العطف نصف شئت من فعل الصلاة فليس يجوز لا ردم  
 فلا تبطل الصلاة والتحقيق ان هذه المسئلة ترجع الى ان المصنف عاذا المحدث اذ المأمور به

في



ولا دلالة له على الخاص وإنما يدل عليها بما حُفِّظَ مُقَدِّمَةٌ هِيَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا دَلَالَةٌ  
 فِي الْأَسْتِقْرَارِ لَا مَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ وَهَذَا شَاهِدُ الْحَالِ وَهُوَ دَلِيلُ ضَوْفٍ لَا يَمَارُضُ الْمُتَرَفِّعَ  
 فِي مَكَانٍ لَعَنَ مَعَ نَقْلِ الْعَبْدِ عَنْهُ لَأَنَّا مَنَعَ مِنْهُ قَسِيَّةٌ عَامَّةٌ ضَرْبُهَا عَقْلِيَّةٌ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ التَّجَرُّعَ  
 بَعْدَ التَّرَوُّعِ لَا يَرُفَعُ حُكْمُ الْإِدْنِ فِي بَاحَةِ الْكُفْرِ وَالْإِزْمِ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ وَهَذَا أَحْمَلُ الْأَقَامِ  
 خَارِجًا وَنَمَّا الْأَشْكَالُ فِي رَفْعِ حُكْمِ الْإِبَاحَةِ فِي الْأَسْتِقْرَارِ فَإِنَّ قُلُوبَهُمْ لَمْ يَحْمِلُوا وَلَا وَفَّقُوا أَحَدَ  
 الْآخِرِينَ الْأَسْتِقْرَارَ الْأَوَّلَ وَالْمُوجِبِيَّةَ فَتَعَدَمَ **قَالَ** دَامَ طِيلُهُ وَفِي جَوَائِزِهِ أَوْ أَمَامَهُ  
 آخِرُهُ يَصِلُ قَوْلَانِ سَوَاءٌ لَمْ يَجْعَلُوا وَتُسْقَرُ وَتَرَاءَ كَانَتْ رُوحُهُ أَوْ مَلَكُوتُهُ أَوْ مَحَلُّهُ أَوْ لُجْنِيَّةُ  
 وَالْأَوَّلُ لِكِبَرِهِ أَقُولُ **مَحَاضِرُ** الْمَرَاتِمِ الرَّجُلِ وَبَعْدَ مَا عَلَيْهِ فِي صَلَاتِهِمَا التَّحْقِيقُ  
 وَلَا مَحَاضِرُهَا أَوْ لِقُدُومِهَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَبْلَ تَحْرِيمِ مَدِيطَةٍ قَبْلَ كَرِّهَا وَلَا يَطْلُ الْأَوَّلُ  
 قَالَ الشَّيْخَانُ فَإِنْ حُرِّمَ وَأَبُو الصَّلَاحِ وَبِالْثَّانِي قَالَ وَالَّذِي الْمُتَشَقُّقُ الْمَقْصُودُ فِي الْمَجْتَبِاحِ وَ  
 ابْنُ دُرَيْمٍ وَهُوَ الْأَوَّلُ عِنْدَ **أَحْمَدَ** فِي الْمَوَاقِفِ يُبَارِزُ عَنْ التَّحْقِيقِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ قَوْلُهُ إِنَّهُ قَالَ  
 أَمْرُهُمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَفَقَطُهُ مِنْ حَيْثُ يَسْكُنُ وَلَا مَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِمَا التَّخَلُّصُ كَمَا يَجِبُ  
 الصَّلَاةُ أَيْ جَاءَ قَائِمِينَ فِي الصَّلَاةِ وَفَقَطُهُ أَفْضَلُ لِلْجَوْبِ لِمَا بَيَّنَّا فِي الْأَمُولِ وَالْأَمْرُ لَشَوْ  
 نَهُ عَنْ صِدْقِهِمَا يَكُونُ فِي الْأَمُولِ فَيَكُونُ كَلٌّ وَأَحَدُهُمَا قَدْ صَلَّى فِي مَكَانٍ نَقَى عَنْ الصَّلَاةِ وَفِيهِ  
 نَجْوَى فَيُكَلِّ الصَّلَاةَ وَمَا رَوَاهُ عَدَا بَابَا طَعْنُ عَرَلِيَّةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّهُ شَكَلَ عَلَى رَأْسِهِ  
 لَمْ أَنْ يَسْلُ وَأَمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ أَمْرًا نَصَلَ قَالَ لَا يَصْلُ حَتَّى يَجْعَلَ بَيْتَهُ وَيَسْتَأْذِنَ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةٍ أَوْ دَعَى  
 فَإِنْ كَانَتْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ يَسَارِهِ جَعَلَ بَيْتَهُ وَيَسْتَأْذِنَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ يَسْلُ خَلْفَهُ فَلَا يَسْ  
 وَإِنْ كَانَتْ يَسْلُ قُدَمَاءَ وَإِنْ كَانَتْ الْهَرَاءَ قَاعِيَةً أَوْ تَائِمَةً أَوْ قَائِمَةً فِي غَيْرِ مَكَانٍ فَلَا بَأْسَ بِحَيْثُ  
 كَانَتْ وَاحِدٌ مِنَ الْآخَرِينَ تَأْوَاهُ وَجَبِلَ بِصَاحِبِ عَرَلِيَّةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يَسْلُ  
 وَالْمَرْءُ يَسْلُ مَحَاضِرُ قَالَ الْأَبَا بَاسٍ وَنَمَّا قُلْنَا لِكِبَرِهِ لِمَرَاتِمِ الشَّيْخِ فِي التَّخَلُّصِ عَنْ مَحَاضِرِ الشَّمِ  
 عَرَا حَتَّىمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَصَلِّي فِي بَلَدٍ أَوْ فِي مَدِينَةٍ أَوْ فِي مَسْجِدٍ أَوْ فِي مَحَلٍّ  
 فِي الرُّوَايَةِ الْآخَرَى قَالَ لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ فَإِنَّ كِلَاهُمَا سَرَّاجَةٌ وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْجَدُّ لَمْ يَهْوِ  
 حَالُ الْإِخْتِيَارِ أَمَّا فِي الْأَضْطِرَّاتِ فَلَا كِبَارَةَ وَلَا تَحْرِيمَ **قَالَ** دَامَ طِيلُهُ وَأَقْرَبُ شَرْكَائِهِ صَحَابَةُ

في الصلاة

وجه

وجه

وجه

ولا دلالة له على الخاص وإنما يدل عليها بما حُفِّظَ مُقَدِّمَةٌ هِيَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا دَلَالَةٌ  
 فِي الْأَسْتِقْرَارِ لَا مَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ وَهَذَا شَاهِدُ الْحَالِ وَهُوَ دَلِيلُ ضَوْفٍ لَا يَمَارُضُ الْمُتَرَفِّعَ  
 فِي مَكَانٍ لَعَنَ مَعَ نَقْلِ الْعَبْدِ عَنْهُ لَأَنَّا مَنَعَ مِنْهُ قَسِيَّةٌ عَامَّةٌ ضَرْبُهَا عَقْلِيَّةٌ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ التَّجَرُّعَ  
 بَعْدَ التَّرَوُّعِ لَا يَرُفَعُ حُكْمُ الْإِدْنِ فِي بَاحَةِ الْكُفْرِ وَالْإِزْمِ تَكْلِيفٌ مَا لَا يُطَاقُ وَهَذَا أَحْمَلُ الْأَقَامِ  
 خَارِجًا وَنَمَّا الْأَشْكَالُ فِي رَفْعِ حُكْمِ الْإِبَاحَةِ فِي الْأَسْتِقْرَارِ فَإِنَّ قُلُوبَهُمْ لَمْ يَحْمِلُوا وَلَا وَفَّقُوا أَحَدَ  
 الْآخِرِينَ الْأَسْتِقْرَارَ الْأَوَّلَ وَالْمُوجِبِيَّةَ فَتَعَدَمَ **قَالَ** دَامَ طِيلُهُ وَفِي جَوَائِزِهِ أَوْ أَمَامَهُ  
 آخِرُهُ يَصِلُ قَوْلَانِ سَوَاءٌ لَمْ يَجْعَلُوا وَتُسْقَرُ وَتَرَاءَ كَانَتْ رُوحُهُ أَوْ مَلَكُوتُهُ أَوْ مَحَلُّهُ أَوْ لُجْنِيَّةُ  
 وَالْأَوَّلُ لِكِبَرِهِ أَقُولُ **مَحَاضِرُ** الْمَرَاتِمِ الرَّجُلِ وَبَعْدَ مَا عَلَيْهِ فِي صَلَاتِهِمَا التَّحْقِيقُ  
 وَلَا مَحَاضِرُهَا أَوْ لِقُدُومِهَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَبْلَ تَحْرِيمِ مَدِيطَةٍ قَبْلَ كَرِّهَا وَلَا يَطْلُ الْأَوَّلُ  
 قَالَ الشَّيْخَانُ فَإِنْ حُرِّمَ وَأَبُو الصَّلَاحِ وَبِالْثَّانِي قَالَ وَالَّذِي الْمُتَشَقُّقُ الْمَقْصُودُ فِي الْمَجْتَبِاحِ وَ  
 ابْنُ دُرَيْمٍ وَهُوَ الْأَوَّلُ عِنْدَ **أَحْمَدَ** فِي الْمَوَاقِفِ يُبَارِزُ عَنْ التَّحْقِيقِ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ قَوْلُهُ إِنَّهُ قَالَ  
 أَمْرُهُمْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَفَقَطُهُ مِنْ حَيْثُ يَسْكُنُ وَلَا مَكَانَ يَجِبُ عَلَيْهِمَا التَّخَلُّصُ كَمَا يَجِبُ  
 الصَّلَاةُ أَيْ جَاءَ قَائِمِينَ فِي الصَّلَاةِ وَفَقَطُهُ أَفْضَلُ لِلْجَوْبِ لِمَا بَيَّنَّا فِي الْأَمُولِ وَالْأَمْرُ لَشَوْ  
 نَهُ عَنْ صِدْقِهِمَا يَكُونُ فِي الْأَمُولِ فَيَكُونُ كَلٌّ وَأَحَدُهُمَا قَدْ صَلَّى فِي مَكَانٍ نَقَى عَنْ الصَّلَاةِ وَفِيهِ  
 نَجْوَى فَيُكَلِّ الصَّلَاةَ وَمَا رَوَاهُ عَدَا بَابَا طَعْنُ عَرَلِيَّةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنَّهُ شَكَلَ عَلَى رَأْسِهِ  
 لَمْ أَنْ يَسْلُ وَأَمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ أَمْرًا نَصَلَ قَالَ لَا يَصْلُ حَتَّى يَجْعَلَ بَيْتَهُ وَيَسْتَأْذِنَ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةٍ أَوْ دَعَى  
 فَإِنْ كَانَتْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ يَسَارِهِ جَعَلَ بَيْتَهُ وَيَسْتَأْذِنَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ يَسْلُ خَلْفَهُ فَلَا يَسْ  
 وَإِنْ كَانَتْ يَسْلُ قُدَمَاءَ وَإِنْ كَانَتْ الْهَرَاءَ قَاعِيَةً أَوْ تَائِمَةً أَوْ قَائِمَةً فِي غَيْرِ مَكَانٍ فَلَا بَأْسَ بِحَيْثُ  
 كَانَتْ وَاحِدٌ مِنَ الْآخَرِينَ تَأْوَاهُ وَجَبِلَ بِصَاحِبِ عَرَلِيَّةٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّجُلِ يَسْلُ  
 وَالْمَرْءُ يَسْلُ مَحَاضِرُ قَالَ الْأَبَا بَاسٍ وَنَمَّا قُلْنَا لِكِبَرِهِ لِمَرَاتِمِ الشَّيْخِ فِي التَّخَلُّصِ عَنْ مَحَاضِرِ الشَّمِ  
 عَرَا حَتَّىمَا عَلَيْهِمَا السَّلَامُ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَصَلِّي فِي بَلَدٍ أَوْ فِي مَدِينَةٍ أَوْ فِي مَسْجِدٍ أَوْ فِي مَحَلٍّ  
 فِي الرُّوَايَةِ الْآخَرَى قَالَ لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ فَإِنَّ كِلَاهُمَا سَرَّاجَةٌ وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْجَدُّ لَمْ يَهْوِ  
 حَالُ الْإِخْتِيَارِ أَمَّا فِي الْأَضْطِرَّاتِ فَلَا كِبَارَةَ وَلَا تَحْرِيمَ **قَالَ** دَامَ طِيلُهُ وَأَقْرَبُ شَرْكَائِهِ صَحَابَةُ

وجه

وجه

وجه

وجه







ولذلك لا فيه على الحاجة وايضا لا سلم عموم الاختيار في الزمان والاحوال يمنع التباين  
 وايضا قلنا عموم المكان مخصوصا قطعاً وعند كثير من الامامية لا يمتنع عن **ب**  
 ان سلم هذا السيد فالمراد الصبر ايضا اذا مراده في حق الجاهل ومما يلزم الاصل وقارعة الطريق  
 الصبر على كل قول لم يصر فلما زاد في التباين في التحريم لزم استعمال لفظ المستكره كل ميسره او  
 الحقيقة والتميز في حاله واحد وهذا خلافاً للاصل واذا كان المراد الكراهية فانصح بتعليقها  
 بالحاجة بطل حكم الأصل وان بطل تعليلها بطل دليلها على حكمه وعن **ج** انه لا يجوز ان يكون  
 لصحة الصلاة المسجد بل هو لظواهر لا يخرج من حيثها في غير حاله الصلاة ولا يترك كل مكان لاجل كونه  
 مكاناً للصلاة كذا يذكر عن **د** ان عبداً لله بن كبر ففعل فلا يقول على ما يفيد به وقد انفرد به  
 الرواية لا انه لم يبق لها عن **هـ** واح **ح** ابو الفلاح على اشتراط طهارة مساقطاً أعطاء التجرد  
 بالمجرد الرابع والخامس **ب** قد تقدم وانما المقام الثاني وهو معنى اشتراط الطهارة  
 في شرط الصلاة او في وقتها موافقة لتعجيل المسارح او الامتناع من امرها والتمسك بالصلوة  
 من امر يحصل المندوب تاماً به ولم يقل بحدوث صلاة الممتد فان الغرض الثاني هو الوجوب  
 والمندوب وصلاة المدين وانما المقام الثالث وهو مقام المكان في هذا الموضع  
 ويلفقه عيارات في **أ** تفسير السيد لم يقتضيه مسقط كل البدن **ب** ما يمارس كونه  
 او قربة من موضع الصلاة وبلوح من كلام الشيخ **ج** مساقطاً أعطاء التجرد وبلوح من  
 كلام ابي الفلاح وهو اختيار المصنف **د** هنا واليه اشار بقوله ولا يشرط  
 طهارة مساقطاً في الاعضاء **هـ** الصلاة يشتمل على حركات وسكنات وأوضاع والكل  
 لا بدقته من الكون فالمكان ما يقع فيه هذه الاكوان وهو قصر الجباين  
 واختاره شيخنا في بعض قواله **و** المسائل المتفرعة على ذلك فاختار المصنف  
**أ** ايها لو كان على احد الاعضاء الى شرط طهارة مكانها انفس من حرم من الدم  
 الذي يفسد عنه فان قدرى منه الى المكان يطلب صلواته عند تعدي به الى المكان لا قبله فحاجة  
 مكانه قبل ملاقاته اياه لا يورث بطلان الصلاة وحجته بما عفي عنه  
 لا يبطل وانما يبطل الملاقة مع الحاجة المكان كما لو كانت على المكان خاصة فانه لا يبطل

تفسيركم

القول

19  
 الا بالحاجة للثوب لمصلحة او بدنه ولو لم يتعد وان لم يتعد منه الى المكان بان كان بائناً  
 لم يطل الصلاة وهذا معنى تقرره النصين وهو اول من اخرج **ب** خاصة غير المكان  
 اذا لم يتعد الى الثوب لمصلحة او بدنه بل ملاقاته الصلاة لا يبطل عندنا وعند من  
 يشرط طهارة المكان نجاسة جزء من المكان مع ملاقاته جزء من البدن او الثوب  
 يبطل فلهذا الفرق احتاج الفقيه الى معرفة المكان في هذا الموضع **ج** مخاذي القدر  
 البصر والفرج بين الاعضاء في حاله التجرد وعلى قول المصنف والحنا بين بين المكان وعلى غير  
 ابي الفلاح ليس من المكان فلهذا الاول لان لا في بطل وعلى الثاني لا يبطل **د** لو بطل على  
 الارض نجاسة شيئاً طاهر وصل عليه لم يضر وان كان صلى على نجاسة لانه لا يمس  
 ولو كان في موضع حيث يمس جزء من بدنه او ثوبه الموضع الجهر لم يضر صلواته  
**الفصل الثاني** في الاذان والاقامة **قال** اذا طهارة في اخر المطيل لما في الأحكام  
 والمعتد لترك الاذان والاقامة بعض في صلاة والتاخي بجمع مستحباً ما لم يركع وقبل  
 العكس **قوله** اذا ترك الاذان والاقامة حتى شرع في الصلاة ما حكمه الكلام  
 فيه في مقامات خمسة هل يرجع لتداركها او لا وما شرط رجوعه ومتى يرجع ومن  
 يرجع وما يشرع الرجوع عليه من المسائل **قوله** ايها المصنف في هذا الكلام  
 اما الاول فقد شرع الرجوع بشرط ويدن عليه ما ياتي من الزوايات واما الثاني  
 فيقول **ج** اجمع الكل على اشتراط عدم تضييق الوقت ولو عن جرم كالتعليم وعدم  
 فوات شرط في الصلاة كما لو صلى بيمينه وقبلاً ماء بعد التكبير ثم عدم هو والثراب  
 فانه لا يجوز له الرجوع ولم يذكرها المصنف لعدم بينهما واما ذكره في الخلافة وفي  
 تعدد الترك وبستانه فيقول للشيخ في قوله **د** اختار والى المصنف فانه طهارة  
 هنا وبه قال المصنف في المضايح انه يشرط في الاعادة تركها شيئاً ما لم يتعد تركها  
 لم يضر واح **ح** عليه ما ذواة الحلوة في التضييق عن في عتق الله عليه السلام قال اذا  
 فتحت الصلاة وليس ان يؤذن ونعم ثم ذكرت قبل ان تركه فانصرف فاذا ذكر واستغفر  
 الصلاة وان كنت قد ركعت فاقم على صلواتك وما يطفئ على ما بعد حرفا للشرع ثم يذكر



بعد الحزب يكون جزءا من شرط واد افقد شرط ففقد المشروط وهو الحزب **ب** قول الشيخ  
 في النجاة وابن ابي عمير يمكن وهو الاعادة بعد استدراكها ان تعدل بمعنى صلواته **ج**  
 قوله الشيخ في المبسوط وهو ان المنفرد اذا دخل في الصلاة من غير اذان ولا اقامة السجدة  
 لم يجمع عالم بركم وبودن ويضم ويستعمل الصلاة فان ركع معني في صلواته ولم يفرق بينه وبين  
 والنجاة ولم ينفذ الشيخ على قوله في النجاة على رواية يستدل بها قوله هذا وفيما اقول آخر  
 لم يطول بذكرها لخلوها عن الفائدة وانما المقام **ح** فيقول يرجع ما لم يركع في الاولى للرواية المذكورة  
 وانما المقام **د** وهو البحث عن مرجع ترك الاذان والاقامة معاً فيمنعها والجامع و  
 الامام والمأموم لا يأتيا الاصحاب فيه اكمل يعجز قال بالوجوب هنا ومن يفتي بالمنفرد فليست  
 بالاذن على الاعلى وانما استحباب الاعادة للرواية لو اردت وفيه انما الاذان وحده فلا يرجع  
 لاجل اجتماعهما وانما الاقامة وحدها فقد روي الشيخ في الصحيح عن حسن بن علي النعماني  
 اني سمعت ابا عبد الله عليه السلام قال سالت عن رجل استفتح الصلاة المكتوبة ثم يذكر ان لم  
 يتم قال فان ذكرته لم يتم قبل ان يقرأ فليسلم على النبي ثم يقرأ ويصلي وان ذكر بعد  
 ما قرأ بعض السورة فليتم على صلواته قال والذي المصنف في نسخة المطب هذا يدل على ان الاقامة  
 كالاذان والاقامة في الحكم ايضاً فقد روي الشيخ في الصحيح عن علي بن يقطين  
 قال سالت الحسن بن علي عليه السلام عن رجل ينسى ان يقيم الصلاة وقد اتم الصلاة قال  
 ان كان قد فرغ من ركعة وان لم تكن فرغ من ركعة فليعد قال الشيخ المراد بقوله  
 فليعد الاصحاب وهو حجة لكن مع شرط اجرة وهو عدم الركوع وامسا المقام  
**هـ** في المسائل ان الرجوع مستحب لتحصيل فضيلة الاذان والاقامة وفيه اشارة الى ان  
 الامر لو ارد في لفظة الاقامة عليه السلام هنا انما هو للتبذير لا للوجوب لان ما عاينه غيره  
 في غير التبليغ يمنع الفائدة في حكمها واما الرجوع الاذان والاقامة **ب** انا بطلان الواجب  
 لاجل استدراك المسح بها جاز بالقصر هو رخصة لقيام المقتضى لمنع وهو قد لا يشيطلوا  
 انما لكم قال رخصة كما تكون واجبة كسائر الامور عند خوف التلف في المحضة ومباحة  
 ككلية الكفر عند العلم بالقتل ان تركها وقد تكون مستحبة كعدم العودة **ج** التنية

والفائدة يرجع

على فضل الاذان والاقامة لان اصل الجوازات المبدسة الصلاة ويجوز ابطال الواجب **٢٥**  
 من اجل استدراكها واعلم ان هذا اشكالاً وهو ان يقتضيه الاية بحرم الابطال يقتضيه  
 الرواية باجته والظاهر اذا ورد بعد حضور وقت العمل بالقيام كالانحسا لا تحصى وهذه  
 الروايات غير الاثنية متناهية غرق في العمل بالقيام ونسخ الكتاب بحكم الوعد لا يجوز  
 ولا جاز المصنف عن هذا الاثنية كمال بان ورد في السنة على قيمته احد هما ابتداءً من غيرهما  
 وثانيهما الاخبار عن ثوب خضيمها فيما تقدم فالاول هو الذي يستلزم النسخ اذا كان  
 بعد حضور وقت العمل وانما الثاني فلا يستلزم والرواية غير الاثنية عليهم السلام ليست  
 من الاثنية الاول بل من الاثنية الثانية فاذا قال الامام عليه السلام شيئاً من ذلك هو لا شك  
 في وجوب عقوبته وان لا يخطئ في الحكم الا من اعترضه عليه السلام كما ان النجاة  
 لا يخطئ الا بالوجه وما يخطئ به من ذلك فهو اخبار عن حكم النبي عليه السلام من المعارض  
 كالتبليغ وسائر وجوه التاويلات فكأنه قال ان الله عليه السلام قال ذلك وهذا يكون  
 من باب التخصيص والبيان لا من باب النسخ والرخصة باعتبار تخصيصه باعتبار بيان **قال**  
 دار فله ولا يجوز الاعتماد مع القدر والاعلى رواية **اقول** قد روي عن جعفر  
 عن اخيه موسى عليه السلام قال سالت عن رجل هل يصح له ان يستدلى على خطيئة المسجد  
 وهو يخطئ او يضع يده على الخطيئة وهو قائم من غير مرض ولا علة فقال لا بأس به عن الرجل يكون  
 في الخطيئة فريضة فيقوم في الركعتين الاولى من صلح ان يتناول من المسجد شيئاً من غير  
 به على اعتبار من غير ضعف ولا علة قال لا بأس ولا بعد هذا لا ريب في قوله تعالى وقوموا لله  
 فانيبر والقيام الاستقلال وهما مجموعان على التقية وذليل بالصلاح الى الاعتماد على  
 ما تجاوزا لمصلحة بنيت مكره **قال** دام ظله ولا يجزى لقيام في النافذة وفي حوال الاضحية  
 نقد **قال** اما جواز النافذة فاعداً اختياراً فاجماع وقد روي ان ثوباً يصف ثواب  
 القائم وروي عن غيره من الخصم قال سالت رسول الله صلى الله عليه وآله عن صلوة الرجل وهو  
 قاعد فقال من صلاته قايماً فهو افضل ومن صلاته قاعداً فله نصف اجر القائم ومن صلاته قائماً فله  
 نصف اجر القاعد وروي وصلوة القائم على النصف من ركعة القاعد اذا غرق ذلك في قوله

السليم



هل يجوز ان يصلي النافلة مضطجعا مفروم الخبر الجواز ومنها الاشكال من ثمانية واجبة فلا  
يجب كبتها ومن كيفية سكر وعذر للشارع ومن ان تبيد طهية الصلاة ومن غير ذلك ولا تترك  
يقبل عن النبي عليه السلام انه صلى الله عليه وسلم صلى في صلاة النافلة قائما وقائما  
لان قوام الصلاة بالاقبال فاذا اضطجع فقد ترك معتقدا وانما يخرج من الجهر  
فان صورة الصلاة في صورة معتقدا والافق عند الجهر قالوا فلا تضطجع ومعه الاقرب  
جواز الايمان بالركوع والنجوى اقول وجه الذي رآه هذه الحقة تابعة للاضطجاع وجوازه  
اختيارا على الزاحلة وما شئت واذا جازت حال الاختيار فليجوز مطلقا لانه دليل على عدم  
شأنه في الصلاة ويجوز عدم جواز الاماء للركوع والتجود لانه نص صريح في الصلاة ولا ت  
الصلاة حقيقة في خاتمة الركوع والتجود ولا يجوز اهلها الا بعد ان اوفى شرعي وهما منفيان  
هنا قال دام ظله ولو نوى في الاولى الخروج في الثانية فالوجه عدم الجهل ان  
انصرف القصد قبل البلوغ الى الثانية اقول استقلها لفظا لنية في الارادة على سبيل  
المجاز فان النية حقيقة في الارادة والمقارن ومجازا في القصد لانه الارادة مطلقا و  
تحريرا لمصلحة انه اذا قصد في الاولى الخروج في الثانية منها احتمالات ثلاثة ابطلنا الصلاة  
في الحال لان الجزم في نية بمعنى ان يوجد ارادة الانبياء في الصلاة عليها ارادة حازمة  
لا شك فيها واستمراره حاكما في انهاء الصلاة شرط ومعنى الاستمرار حكم الاستماع  
بنا في هذا الجزم وهو عينه لا تستمرار غير الارادة وغيره وهذا كالايمان فانه لا يفتقر  
فلاستحسان القصد الصحيح الجازم على الدوام ولا يكون شيئا من حصة وجب الامتناع  
فيما بين هذا الجزم ولا يمكن نية الخروج في الثانية بنا في الخدم بالايان بالكل ولا تبي  
انه يجب عليه الاستمرار في الصلاة والايانها على سبيل الاتصال والاولا في الخروج والايان  
بقافية فاذا اقررت ذلك فيقول اختلاف المتكلمون فان ارادوا في المتأخرين هاتين  
الم افان قلنا المناقاة بطلت الصلاة وانما لم يطل والاول من الطرفين من كونه في النكاح  
والحق ينبغي بطلان الصلاة في الحال بعدم البطلان بنا على ما ذكرنا من عدم المناقاة  
على هذا القول وهذا اختيارنا المستبعد المسمى والشيخ في الخلاف فانه قال اذا دخل في صلاة

٤

٢١  
ثم نوى ان يخرج منها او نوى ان يخرج منها قبل ان ياتيا او شك هل يخرج منها او يتبعها  
فان صلاته لا تبطل لانه لا دليل عليه وقاله المشهور اذا خرج على ما نال في الصلاة من جلد  
او كلام ان يقعد حائجا منها لم يقعد اثم ولم تبطل صلاته لانه لا دليل عليه ح ان فرض  
القصد قبل البلوغ الى الثانية صحت صلاته هو الاقرب عند المصنف ووجه اصله الصحة ولا ت  
مستصحب للنية الاولى في الركعة الاولى ولا يات فيها الثانية فيها تقع والثانية صحيحة اذا  
بطلت بنا قبل ان ياتيا فيها معقول وهذا لو صول الى النية لمررت حال وقد هذا القول قال  
قال دام ظله وكذا ان على الخروج اهر يمكن كدخول حصص فان دخل فلا قرب البطلان  
اقول الفرق بين المسئلة والمسئلة الاولى ان المسئلة الاولى على الخروج اهر يحصل في صلاة  
لا تحالة وهذه المسئلة اهر يمكن ومقتضا الخلاف في هذه المسئلة انه لو قال ان دخل زيد تركت  
الا سلام فانه ينكف في الحال ولو شرع في الصلاة على هذه النية في الاعادة لم يبرح في كذا  
في الانباء ايضا البطلان لما قلنا ويجوز عدمه لان ذلك لم يعلق عليه بما لا يوجد في النية  
استمرارها ولان الثابت في نفس الامر لا نافية الناس على تقديرها القوة كما يوجد بالقبول  
لان الاصل استمرار التقدم والثابت على تقديره هو القوة معدوم مستفلا لنا في النية البتة  
المستمرة وبعد عدم النية لا يؤثر فلا ينفى ان الارادة انما يورث في الحدوث خارجا عنها  
مع وجود المعنوي عليه لا مع عدمه اما مع الفعلية عنها فلا تؤثر أصلا وانما اقتبرها الشيخ  
حكما لرفع الخرج في استدامة قبيل الواجب لا يبدل لان المصنف في الابتداء العبر من  
على هذا الاحتياط اعني احتمال عدم البطلان حال نية الله لو وجدت الصفة المعلق عليها  
كدخول المحرم مثلا فهل تطل الصلاة اثم لا يقول ان لم يكن ذا جلا على اختلاف  
الاول هو مستصحب في نية بالفعل فلا شك في البطلان لان المصنف قد كذا اذا  
نوه الخروج في الحال وشكك فيه بطلت صلاته قال اهلا عن التعلق فيهما احدهما  
انه لا تطل الصلاة لانه لا يربط بطلت في الحال لقيام التردد فاذا لم يطل لم يكن  
ليكن التردد وقع وكان وجوده وعدمه بمثابة واحدة ورجح والذي انما يتصل عند  
وجود الصفة لانه مقتضى التعليق والاصح عند البطلان من حيث النية قال والبر

قال المصنف



دام قبله في مباحثه بكتبات لقال بوجود الصفة يعلم ان العلوقا لم ينقص النية  
 المعبرة في الصلاة في النفس الامر لا في وقوعه كان متحققا في علم الله تعالى فبطلت الصلاة  
 حيث لم ينقص التعليق وان لم يوجد الصفة علم عدم ما قايما لان الثابت على تقدير استيف  
 مستوف ظهير هذه الصلاة وتظهر الغائبة في المأزوم وفيما اذا نوى ابطال هذه النية قبل وجود  
 واعلم ان الشئ في الخلاف قال الصلاة لا تبطل بغير الخروج او الكسبية ثم قوى الشئ في الخلاف  
 ايضا البطلان وما ذكرناه نحن هو تحقيق هذه المسئلة قال **دام ظنك ولو نوى ان يفعل**  
**المكافي لم تبطل الامنة على اشتكالك اقول** المراد بالنية هنا قصد مجازة وتنشأ  
 للاشتكالك ان اراد في الصلوة على عبادان ام لا فان قلنا شاكها اذا في الوضوء وان  
 قلنا بعدم تنافها لم تبطل الصلاة وان قلنا سافها للضارف لم تبطل ايضا وان قلنا اذا في  
 بطلت الصلاة وتحقيق هذه المسئلة في علم الكلام قالوا ارادة الله بغير كراهة  
 ضده او نفيها وكراهة كل شيء بما في ارادته وبشرت احادنا متساوية في استخدام في الآخر  
 فبطلت النية **قلت** المقدمات مترتبة ورسبت في الاصل ان العبد اما الشرع فمترتبة  
 واعلم ان الشئ في المبسوط قال اذا عزم على ما في الصلاة من حديث وكلام او فعل خارج  
 منها ولم يفعل ثم لم تبطل صلوة وكذا المرفوع قال بعدم البطلان واعلم ان التحقيق هذه  
 المسئلة وما قبلها من مسائل وما يتفرع من الفروع ينسحب على تحقيق هذه المسئلة وهو ان النية  
 شرط بعضها للغيرية والاشارة امر شرط ايضا والاولان شرط باجماع علمائنا واما الثالث  
 وهو استيذان النية كما في دفع من صلواته فواجب اجماع المسلمين فلزم على ذلك البطلان  
 الصلاة بما في احكامها وهذا القدر على الفقيه ان يحث عنه وهو مسئلة من علم الفقه  
 واما البحث عن ما في النية فهو من علم الكلام فالفقيه يشهد من ذلك ما وجدنا  
 عنه في علمه كان من جملة المبادئ التصديقية والمصادرات فيه واجمع الكل على انه  
 اذا قصد بعض افعال الصلاة لواجبه غير الصلوة بطلت الصلاة بذلك القصد والغائبة  
 وفي المأزوم وعدم اعتبار ذلك كشره لان اجماع المسلمين على ان المتعلقين اذا اشبهوا  
 وتعلق احدنا على عكس تعلق الآخر تصادافا فلا يجمع الفقهاء على انه اذا نوى بعض افعال

في المباحث

الصلوة

الصلاة بغيرها بطلت وانما التصاد المتعلقين بغير هذا الوجه كتحقيق احدتهما  
 باحد الضدين فالآخر بالآخر وبغير ذلك من الوجوه فاختلافه المتكبرون ومن عكس ارادة  
 الصلوة من صلحها وان ارادة المستافير كإرادة الخروج مع ارادة الاستدانة صل  
 ما في اختلاف المتكبرين في ذلك ومن ثم اختلف الفقهاء في هذا المسائل المذكورة فنقول  
 الشئ في المبسوط بناء على مذهبه في بعض كشيء في علم اللطيف من جملة علم الكلام  
 ان المتعلق لا تصاد الا بما ذكرناه او لا بغيره واما قوله في الخلاف بناء على ما ذكره في موضع  
 اخر من تصاد ارادة في الصلوة يتا في ارادة في المسافير والحق عندي البطلان **قال**  
**دام ظنك** واما زيادة على الواجب من الهيات قال وجد البطلان مع الكثرة **أقول**  
 وجد البطلان ان فعل كثير من افعال الصلاة وكل فعل كثير ليس من افعال الصلاة **ليس**  
 الشئ في المبسوط في الصلوة في زيادة الكثرة اجماعه وكبره القول بالصحة ليقذف  
 الى ان لا كون باقية وانما في مستعين عن الموشاة لا بعدم الا بطريقان الصلوة قد ذهب  
 الى ان الجماعة من الامامية فعل قولهم لما اوجدا القيام من الركوع مثلا فالذي صدر من القائل  
 حدوث النية ثم فيما بعد صار باقيا فاستغن عن الموشاة فلهذا يتعلق ايضا بالجماع  
 ضده فاذا الموجد لم يكن الفاعل قد صدر منه حال البقاء في الصلاة كما اذا نوى  
 بالرائد غير الواجب من ذلك القيام غير الصلوة فقد نوى بها لم يصدر منه وما لم يقع له  
 غير الصلاة فلا يوجب بطلان الصلاة والتحقيق ان هذه المسئلة راجعة الى ان البقاء  
 مثل يحتاج الى الموشاة الا فان قلنا يحتاج بطلان مع اليك كقوله لا فعل فعلا كثيرا وان  
 قلنا الباقي مستعين عن الموشاة لم يفعل شيئا فلا تبطل والا فوي عندي البطلان  
 قال **دام ظنك** ولو ظهر الخروج فوي القضا ثم طهر البقاء فالأقرب الاجماع الخروج الى  
**أقول** هذه المسئلة اصولية وتقررها ان نقول ان التكليف في الوقت منوط بالظن  
 فاذا ظن الخروج صار قضاء وكان مكلفا بان يوترى القضا اجماعا ولو نوى الا اذا  
 سأل ويجوز ان الظن بالخروج بطل اجماعا اذا تفرك ذلك فنقول **اما ان يكره**  
 الظن ويسمى اياها او لا فان كان الاول وقع محريا في فعل لا يخرج اجماعا وحصل له ثواب



انفصل الآداء اجاعا وان اكتف فادخله بعد ان يكون الظهور بعد خروج الوقت  
 او قبل فاما مسئلتان **أ** ان يكون بعد خروج الوقت فالاصح الاجزاء وعدم وجوب الاعادة  
 لانها في المأمور على وجهه وكل من نية بالمأمور بر على وجهه خرج عن عبدة التكليف وذلك  
 هو معنى الاجزاء لان الاعادة لا تدفع القضاء في غير وقت مع إمكان اشتدائه ولا في الصلاة  
 واحدة ولا اصل بقا الوجوب لعل مبرئة للذمة ولم يثبت **ب** انه ليحكم قبل خروج الوقت  
 بمعنى انه سعى من الوقت مقدار ركعة فهذا يحتمل الايمان بل ان سبيل الوجوب وهو الوقت موجود  
 وانفصل وقع على غير وجهه فيأتي به ويحتمل عدم الاعادة لانه الى المأمور به كما كلفه لا يكلف  
 الا ما منعه من ذلك ويحتمل ان يقال ان خرج الوقت في أثناء الصلاة صححت الصلاة كالمأمور بالآداء  
 قبل دخول الوقت بطريق دخول ودخل في الآباء فانه يصح عند المصنف في الأقوى عندى الامارة  
 مع بقاء الوقت **قال دام ظلته** ويجوز ان يقرأ من المصحف على كل حال **قال دام ظلته**  
 في قراءة الصلاة في المصحف مكرهة ولا يثبت من القراءة الواجبة في الصلاة بكونه  
 فليكن ان لا يكون هي الواجبة في الصلاة والصغرى اجماعية والكبرى ظاهرة لا تأمل واجبة  
 والوجوب والكراهة متضاوان والامر بالشارع بالتعليم ولم يأمر بالقراءة في المصحف فلو قام  
 مقام التعليم والحفظ لازم تأخير الايمان عن الوقت للحاجة ولانه من انما مأمورا بالقراءة في الأقوى عند  
 عدم الأكفاء **قال دام ظلته** ويجعل يستعمل جميعا على راي **أقول**  
 قال الشيخ في النسيان لا يجب لجواز قرأتها في ركعة بعد الحذف وعدمه في السورة والسرورة  
 الواحدة لا يجب تكرارها بجملة فيها أو المفردة الأولى والثالثة ممنوعتان وقال المصنف  
 وابن ابي عمير كما ثبت لا تأكلت بخلاف المصحف فيهما فيكون آية **قال دام ظلته**  
 ولو قرأ عمدا في الفريضة ناسيا انما وقف في سجدة والاقرن وجوب الغدول ان لم يتجاوز  
 السجدة **أقول** تحتمل هذه المسئلة وهي سورة النسيان منه على ان قراءة الفريضة  
 او بعضها في الفريضة القراءة التي هي من صلاة عمدا حرام وهذا يخفى على مقدماي طيق  
**أ** لا يجب قراءة سورة كلاً بعد الحذف الا في السورة الاولى مستوفى حرام قال قال المصنف  
 لا يقرأ في المكتوبة اقل من سورة ولا اكثر **ب** انه يحرم الزيادة على السورة بعد الحذف على انها

جزء من الصلاة ليحدث لمقدم **ج** ان زيادة السجود للتلاوة في الفريضة حرام **د** ان وجب  
 السجدة عقب قراءة آية لم يقرأ السجدة لا يجوز تأخيرها عنها **هـ** ان الصلاة ليس بعد تأخير السجدة عن  
 تلاوتها اذا انقضى وقتها **فنبين** هذا المقدار من الحديث **قال** المصنف في الفريضة  
 منع التعدي وهو طاهرة يمنع على هذا المقدار ما رواه الشيخ عن زرارة عن احمد بن محمد عن علي بن ابي حمزة  
 قال لا يقرأ في المكتوبة بشئ من العرائم فان السجدة زيادة في المكتوبة وهذا فيه شبهة على هذا الحديث  
 وهو ظاهر لا يقال **في طريقنا** ابن بكير وهو واقف في الحديث عن زرارة قال قال الذي ولا يحسن  
 حالة لا يقول الرواية الضعيفة في النهي والوجوب مع عدم المسارعة لعقد والتفكير  
 بها للاختراز عن الضم المظنون في الترك والفعل لا فيما يلزم مما كالتعوية والنسيان كالتفكير وعلى  
 منع بعض هذه المقدمات لانه ذلك وبوضعه ما روى عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام في النظر  
 بقراءة المكتوبة سورة فيها سجدة من العرائم فقال اذا بلغ موضع السجدة فلا يقرأها وان اجل فليجرح  
 فيقرأ سورة غيرها ويدع التي فيها السجدة روح المعاني فليفتل اقول انما يثبت ذلك فنبين  
 المقدار الناشئة اجماعية مسا والاختلاف في غيرها على اقول الاقول من منع المقدمة الاولى وسلم  
 ما بعد ها كما لا يخفى في النهاية فيجوز على قوله قراءة بعض السورة وهو بالبر في السجدة وحرم قراءة  
 الكل وقراءة سورة اخرى معه ايما الجزاء فلعدم لزوم المحذورة اما المنع من كل فرد واية  
 ابن بكير واما المنع من قراءة اخرى معه فلو كانت السجدة في العجدة عن محمد بن مسلم عن احمد بن  
 علي بن ابي السليم قال سالت عن الرجل يقرأ السورة في الركعة فقال لا لكل سورة ركعة  
**ب** قول من منع مع ذلك المقدمة الثانية وسلم ما بعد ها وهو قول الشيخ ايضا  
 فيختار على قوله هذا بين الاقتصار على البعضين من سورة اخرى معه **ج** قول من منع الزيادة  
 والخامسة كابر الجعدي فيجوز على قوله قراءة السورة كلها قال ابن الجعدي لقراءة سورة  
 من العرائم في السابعة سجدة وان كان في فريضة او ما قاد ارفع وقراها وحكم **د** قول من سلمه  
 الاولى والابعة والخامسة ومنع المقدمة الثانية كان زاهرا على قوله حرم قراءة  
 الكل ويجوز قراءة البعض مع سورة اخرى فقد انحصرت اقول انقضاء هنا بالاستثناء  
 في هذه الاقوال المذبذبة واذا علمت هذا في سورة العجدة فنبين **في سورة النسيان** وهو







لا بأجزيات مخصوصة والكلام بتأخيرها والأكرام على ما في الحق إنما يجمع الأكرام على الاثنان به  
في كل الجزيات فاذا ذكر على الاثنان في جزي لا غير وجب علينا الاثنان بالكلية الجزاء الاخر لا  
يمكنه انما في من غير منا فيبطل هذه الصلاة وتجب عليه غيرها ولانه ما روي يكون عذر اذا  
العداء ما يستلزم المخرج المنع بالاية ولا يحق في النار ومنا في انما هو الكلام عام في كل حال  
وتعذر عليه السلام في غير من الحياء والنسيان كما استكرها عليه والمراد حصول الاكراه مع  
انقاع الوقت قال **دام ظله** وروى قال اذ خلوها بيلا يامين على قصد القراءة كما روي في  
تفكير التعميم ولم يفسد سواء يطل على اشكال **اقول** بناء من انه لا يخرج عن القرآن الفقه  
ومنا لم يقصد القرآن فلا يكون قرأنا لتساوي الالف في اثم اختلافها كما في اثم الفرائض  
هل يخرج عن كونه قرأنا بالتقدم الا قوال بعضهم بالاول فيبطل حينئذ وبعضهم بالثاني فلا يطل واعلم  
ان هذا معنى على ان هذا المسمع هل هو عين او جنة الله تعالى وحكاه عنه فارعل ورا هذا على الاول  
والا يطل في المحنة لدرنا على مثله وانها ثم على الثاني لاستحالة بقا الكلام قال **دام ظله**  
ولا يعقل القول على قول **اقول** ذهب الشيخ في المبسوط والجليل الى التعميم لقول ابو عبد  
الله عليه السلام وقد قيل عن رجل يسمع الفريضة وهو يفتقر من شعر يصد لته وقال ابو الفتح  
وابو جعفر المصنف بكرة للاصيل والتعقيب انه ان منع من التعميم وابطل ولا في **الفتاوى**  
في باقي المسائل وفيه قول **الاول** في الجملة قال **دام الله ظله** ولا يشترط الحرس  
على راي **اقول** المفيد والشيخ في النهاية يشترط لاننا من المناصب الجليلة فلا يليق  
بحاله المصنف في الشيخ المبسوط لا يشترط لقول احمد ما عليه السلام لما سئل عن عبد  
بأنه القوم اذ ارضاه وكان اكثرهم قرأه لا بأس قال **دام ظله** وفي الاجم والابصر والاعلى  
قروان **اقول** السيد المرتضى وابو الصلاح والفاضل والشيخ في الخلاف لا يجوز امامه الاخذ  
والابصر لقول الصادق عليه السلام لا يؤمن الناس على كل حال في المخذوم والابصر الحديث  
ذهب السيد المرتضى في الامار الى الكراهية لقول ابو عبد الله عليه السلام لما سئل عن المخذوم  
والابصر امانا للناس لا بأس وقال الشيخ رحمه الله في الخلاف لا يجوز امامه ما لا ينبغي  
ممكن من التعميم عن انجاسات مما لا يذوق الحرف عن التعميم كرهيا في المبسوط قال **دام ظله**

قول

وهل يجوز في حال الغيبة والتفكير من الاجماع بالشرائط الخمسة قولان **اقول** الشيخ في النهاية  
وابو الصلاح والمصنف في المختلف يجوز العموم الاية واذا رفع الوجه في الجواز والابصر  
الظاهر لا يحتاج اجابات المناشئة ذهب السيد المرتضى في المسائل الميا فارقا في الشيخ في الخلاف  
وسلار وابو البراءين الى المنع لفقد الشرط قال **دام ظله** ولو ما لا تمام بعد القول لم يطل  
صلاة المتخير ويقدم من يتم الجمعة وكذا الواحد واعني عليه اما غيرة فيصل الظهر ويحتمل الاول  
متمم لانها جمعة مبروعة **اقول** وجه الاول ان احدى الشرائط قد فانت فلا يجوز القول  
والجواز الاتمام للمتخير لا يثبت الغيبة في حق الغير قال **دام ظله** وهو من غير على راي **اقول** هذا  
اختيار السيد المرتضى والمفيد وابن الخليل وابن عتيق والابو الصلاح وسلار وابو البراءين لعموم الاجماع  
النافع في الغيبة انما عا في الباقي ولو روي من ضرورة الصحابة على عبد الله عليه السلام قال يجمع لهم  
يوم الجمعة اذا كانوا خمسة فاذا كانوا اقل من خمسة فلا جمعة وقال الشيخ وابو جعفر وابن  
زهره يشترط سبعة لغير قول ابو جعفر عليه السلام تجب الجمعة على سبعة نفر من المسلمين ولا على الاقل  
منهم وينبغي صحة السيد ولما يضاهي الاجماع في التباين في جميعهم القرآن سألما قال **دام ظله**  
وفي التعقيد ما التمس اشكال **اقول** منشاؤه اختلاف الاختلاف وتعارف الادلة قال الشيخ  
في المبسوط وابن حمزة لا يتعقد والا لا تعقدت بجماعتهم منفردا بكمالهم وذهب الشيخ في الخلاف  
وابو البراءين الى الاعتقاد لعموم الامر وصحة ما منه ولان المنع ليس له الحق في اذن اذن لم يمنع مانع  
ومنسأه الخلاف وان المتخير في العدد ان كان اجماع من يصح منه فالعبد يتعقد في ضرورة يصح سبعة  
واذا كان اجماع من هو هل التكليف لا يتعقد به والفرق بينه وبين المرتضى ان المرتضى مانع الحكم والوقت  
فقبل التمايز التمسك لاثباته والاقوى عند عدم الاعتقاد به يعني انه لزم العدد الذي هو شرط  
الاعتقاد به لا بد منه لم يحسب قال **دام ظله** الخطبان وروى في كذا والشمس لا يثبت على راي  
**اقول** ذهب الشيخ في النهاية والمبسوط وابو البراء الى ان وقتها قبل الزوال بحسب قول  
عند الفاع منها وقاية الخلاف في وقتها وقول الشمس واختاره ابن حمزة لقول ابو عبد الله عليه السلام  
كان رسول الله صلى الله عليه واله يصلي الجمعة حتى تزدل الشمس فترسل في خطبته الظل لا يركب  
جبريل عليه السلام يا محمد قد فانت فارتل الفصل والرواية من الصحاح والجواب المأذ في الظل

اجماعهم



الاول بعد ذوال الحجة لان الاول من نسب الاما فارت ويختلف خلافا لصاحب التبعة السيد  
المحقق وابن عقيل والمصنف قهما بعد ذوال الحجة تعالى اذا ودي الشاة من يوم الجمعة  
فاستعوا الي ذكر الله والنا للتعبد في الشاة الاذان وذكر كراهة الخطبة قال **دام طيلة وفرا**  
سورة خضيفة وقيل بحري الاما لثامه القائمة اقول **الاول** قول الشيخ في المبشر والنهاية  
والاقتضاي فابرجزة والناحية وابن زهرة والروندى وابن جرير يرواه الشيخ في الموقوع عن جملة  
قال قال ابو عبد الله عليه السلام يفتي الامام اكي في خطبته انما في قوله تعالى سورة من القرآن  
في سورة الحديث ولا يقرأ عرض لركعتين والثاني قوله في الحديث ابن الجليل والرواية صفوان  
ابن يحيى عن ابنه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله يقرأ في المسرة واداء ما لا يفيض عليها كبر فكتا  
المراذ السورة وهذا عبادته عنه قالوا يلزم مجاز قلنا جاز ذوقا للعارض ولا نتم في بعض الاقوال  
عليها ولم يشترط ابرا الصلاح القرآن قال **دام طيلة** والا قرب عدم اشتراط الظهارة و  
عدم وجوب الاصغاء اليه وايضا عزم الكلام وليس بطلا لوصد اقول **اشترط** الشيخ  
في الخلاف في المبسوط الظهارة لقول الصادق عليه السلام واما جعلت الجمعة ركعتين من اجل الخطبتين  
فهي تصليان نحو من الايام والاتحاد للحقيقة حال فيجوز على اقرب المجازات وهي المساواة في جميع الاحكام  
الممكنة انما الخيرة النص وفيه نظر الاحتمال عود الصمير الى الجمعة وقاض لقرن لوضحة قالوا اقول حتى  
غاية لقوله فهو صلوة فيفيد المعنى قلنا هو غاية للخطبتين في نهاية الخطبتين في ذوال الامام سلمنا  
لكن ليس لاد الحقيقة الشرعية اجماعا بل المشاهدة ويكفي فيها بعض الرجوع وجمد على اشتراط الظهارة  
ليس في من الحرية والزواجحة الحقيقة للعويدة على الحار الشرعي عند العارض ومنعه المصنف  
وابن ادريس لا يصلح الاقوى عندي وجوب الظهارة وهو اختيار المصنف في شئ المطبق لان التبعة  
قطا الله عليه وآله فكتا في بيان لزاجدة اقم عليه والناية واجب ويمكن ان يقال عود الصمير الى  
الجمعة يقتضي التاكيد والخطبة الثانية هي الاولى لوجوده لاساق عود الصمير الى الخطبة  
واحتمل بعضهم بوجوب المولاة بين الخطبة والاشاة فلو لم يكن مستلزما لم اهل انما الايت  
والصغرى لفسد التي عليه السلام وقد اوسى عليه والكبرى بينه وفيه نظر لانه لا يلزم منه  
الاستدانة للخطبتين ولا وجوبه فيما لم يابل العرض والصغرى في موضع المنع ووجب الجهد والشيخ في النهاية

الاصغار

الاصغار ورحم الكلام تحصيل لثامته واختياره المحقق والمحقق وابن ادريس وابن زهرة والناية لقول  
الصادق عليه السلام في الصلاة ولا يرد مع الكبرى ان كان الوسط للصغرى والصغرى ان كان الشرح  
وعدم اتحاد الوسط ان كان بالمتبين فيهما للجل على مجازة وهو ما اداة المذكور والناية قائم القصر  
الخطبتين وقاية المبسوط بكرة الكلام ويستحب الاضات واختاره المصنف لا يزل لعدم الكاره عليه  
الشم على القائل بسنة مكررا قال **دام طيلة** ومع اشتباه السابق بعد تبينوا ولا يبعد او  
استباه السابق لاجود العادة جمعة وظهري الاخير وطهري الاولين اقول **الاول** في الاول  
اعادة جمعة لانها كبريا بوجوب الاعادة عليهم فكان البتة خلا عن جمعة مستندا لمصنفه ان يبدل  
صلي فيه جمعة مصححة ولا يقع فلا يرى وجوب الظهارة لانه لا يستباه من جمعة واجد الشيخ في النهاية  
اعادة الجمعة خاصة لتردد كل منهما بين الصلوات لانه مستند المصنف احتمال سابق احريهما يصحح  
فيجب الاخرى الظهارة ولما لم يعلم بيمينه حشمتا بوجوب الظهارة لاجتماع المبطل للجمعة في جمعة  
على الجميع وهو الصصح قال **دام طيلة** وكذا لغيره رجوعا ووجبت عليهم وانعقدت لهم الاخير  
المكلف للمرأة والعبد على اقول **الخلاف** في العبد والمرأة والمسافر اما العبد فقد مروا  
المرأة والمصنف في الشيخ والمبسوط ان يعقلا عدم وجوبها عليها للامس واجمها في النهاية عليها مع  
حضورها واختاره ابن ادريس لقول الصادق عليه السلام ورخص للمرأة والمسافر والعبد ان يقرأها  
فلما حشروها سقطت رخصته ولزمهم الفرض واما المسافر فقد اختلفوا فيه ايضا فقال  
الشيخ في الخلاف فيعقده واختاره ابن ادريس وقاية المبسوط لا ينعقد واختاره ابن زهرة واعلم ان  
الرواية المذكورة في طريقها حشمتا بوجوب الظهارة في جملة من مرسلة قال **دام طيلة** ويحرم البيع  
بعد الاذان ويتعقد على اي اقول **الشيخ** في المبسوط والخلاف لا ينعقدان في الجهد والمصنف  
ييعقد والمأخذ دلالة التبعة في المعاملات على الفساد وعدمها قال **دام طيلة** وكذا ما يشبه  
البيع كاشكال اقول **بينما** من اشترى كسرا في ليلة المومي اليها في البعض ومن عدم النص  
والامس قال **دام طيلة** وترجى ولحق الامام تراكمها فانيه تابتة ولو حقه رافعا فالأقرب  
جلوسه حتى يجرد الامام ويكلم ثم يهتد الى الثانية وله ان يعدل الى الثالثة وعلى التقديرين  
لحق الجمعة اقول **فيها ثلاثة اقوال** **الاول** انه يفرد واجبا لانه يلزم حاله الامام في الافعال



لتعبدوا لمبايعة **ب** يتابع الامام ثم يجوز ما فعل كن يتقدم الامام في كل ركعة او يجوز سهو الحق  
المبايعة **ج** قول المستنف هو الامع وانما اذكر الركعة هنا لان ما يفصل بين الركعتين من غير ركعة او من غير ركعة  
اثارة لعدم تعبدوا بمبايعة الامام من الركعة الاولى في حكم المتابع بها وانما اذكر الركعة مع  
الافراد فلا تارة اذكر الركعة وكل من اذكر الركعة فقد اذكر الركعة فكذا اذكر الركعة فكذا اذكر الركعة  
المقتضات تقدمت قال **د** اذ ظلمة ولا يرخص من المتعبد في ثمانية الامام ان يتأخر حتى يفصل الامام  
للتشهد فلا يرى فوات الركعة وهل يعلقه على الظاهر او يستلزم الاقرب الثاني **اقول** يصح قول الغر  
عدم اذكر الركعة مع الامام فيكون كذا اذكر الامام وقد فرغ من ركعة الثانية ويحتمل الاحكام لان  
المشقة كلها سقوط في الاستدعاء لا استدامة وقولهم من اذكر الركعة فكذا اذكر الركعة وكل من اذكر  
الركعة اذكر الركعة فعلى الاول يحتمل ان يعلق نيته الى الظاهر لان الركعة ظر مفصول لا اتحاد فقامت ادعاء  
ركعتها بما وجوز الحدوث في السابق المتأخرة منها الاولى والاخرى لا يجازان لانهما لا يمتصوفا براسها  
كما في الغرض الشرط والاختصاص ولا في الاصل عدم جواز الحدوث لانه لا يمتصوفا براسها  
في الصلاة المتعبد عنها كغيرها من الاعمال ولا ينقل عن الاصل الا بقرينة جوازه ثم لو روي انما  
بوجوب الركعة والظن لا للاشبهة **الفصل الثاني في صلوة العبد بين قال**  
**د** اذ ظلمة والاخرى وجوب التكبيرات الزائدة والقنوت بينهما **اقول** هنا مثلت ان  
التكبيرات الزائدة في الصلوة العبد واجبة ام يستحب احدا المصنف والى ذلك اذ ظلمة  
والشبهة المرفقة وادب الصلوة وادب الجنب الاول وهو المشهور للذليل لبايحه والفرق قد قرره عليه السلام  
صلواتكم اذ اجوز في الصلوة وقال الشيخ في التهذيب ثلثة سنة وفي اصلاح الفقهاء السند المندوب  
الذي واطل النبي عليه السلام على فعله جعله شفع ما رواه زرارة في الصحيح ان عبد الملك اعطى قال  
ابا جعفر عليه السلام عن الصلوة في العبد بين فقال الصلوة فيها سوا بكبر الامام تكبيرا الصلوة قائما  
كما يصنع في الغزوية ثم يرد في الركعة الاولى ثلث تكبيرات وفي الاخرى ثلث سوا تكبيرة الصلوة والركعة  
وا يجوز ان ساء ثلثا وخمسا وان ساء خمسا وستين بعد ان الحق ذلك الى ترد هذه الرواية على علم ظهور  
التابع خاصة ومن حيث ان التعبد بها لا اثر في القنوت فتنقض عدم وجوبها في الركعة الاولى لا في الثانية  
وقد حقق في الاصل والحال بمبايعة تتابع لم يجز التكبير مطلقا لان الناس في كل ركعة قبل بوجوب التكبير

الفتوح

والتسبيح وما لم يبدد وجوبها ما قولنا انما عند الامانة باطل **والحق** حمله على القه ٢٧  
حيثما بين الاجابة فقد ورد في الصحيح من قول مؤيد عليه السلام في بيان الواجب تعبدوا بغيره ثم تكبروا  
ثم ركعوا للتكبيرات الخمسة الحديث ويقولون انما قرطبه السلام تكبروا بغيره ثم ركعوا بغيره  
قلنا اذا ما لواجب لا يصح حمله على التكبير ولا على التكسية **ب** القنوت بين التكبير مختلفا  
وفي وجوبه فاحذر والرفق المصنف بالتكبير والصلوة والوجوب وذات الشك في الخلاف لا الاحتجاب  
لنا على الوجوب فعل الله صلى الله عليه وآله في ما لا راجع الى قول تعالى فصل لربك وانحن وما يفعل في بيان  
الواجب اجب لما صح من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكبروا بغيره ثم ركعوا بغيره ثم ركعوا بغيره  
تكبيرات التي اقع بها ثم تكبروا الثانية خمسا يقوم فيقرأ ثم يكبروا ويقرأ ويقرأ ثم يكبروا بالتكسية  
لما يصح والامام وجوب قال **د** اذ ظلمة وقولنا انما راسها تابعة ويستلزم التكبير وكذا  
سقط لما تارة اذكر التكبير في كل ركعة ولا من غير فزنا انما **اقول** وجه الاول ان سقط  
القلة والقنوت فكذلك التكبير وجه الثاني **اقول** كل واحد من هذا واجب براسه وسقوط احدا لواجب  
لا يستلزم سقوط الآخر ولانه اذكر ركعة والاصل عدم التسقط وهذا اختيار الشيخ في المبسوط **قال**  
**د** اذ ظلمة واقول ما يكون بين ركعتين ثلاثا امثال الخمسة في اشكال **اقول** ما من قولهم  
شرائط العبد شرائط الركعة ومن عدم التكبير عليه حيث عدوا شرطا العبد والاصل فضل الفقهاء ومنه  
هذا المسئلة انما لما فصل عن شرط الركعة وواجبة **الفصل الثالث في الكسوف قال** اذ ظلمة  
ولو اذكر الامانة ركعتا اولي فالوجه الصبر حتى يبدى بالثانية ويحتمل المتابعة فلا يجزى الامام  
فاذا اتى الى الخامسة انية **اقول** وجه الاول انه ان ترك الركعة لم ينجح صلواته لانه ذكر  
فلا يسقط بفواته الامام تكبيرا ولان الامام لا يحتمل شيئا سوى القلة والزم بيحه فان تابع الامانة في  
المتعبد لزم زيادة وكن وهو مبطل والالزام ترك المتابعة الامام وهو ضد ما يقتضيه الامانة ولانه قد فاته  
من الركعة ركعة فاشبه ما لو فاتت ركعة من غير هذه الصلوة لعدم قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا ذكرتك  
الامام وقد ركعت فذكرت وركعت قبل ان يرفع راسه فقد اذكرت وان دفع الامام راسه قبل  
ان يركع فقد فاتت الركعة وما صح من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعتد بالركعة التي لم تشهد تكبيرا  
في الامام ووجه الثاني ان سبيل فضيلة الركعة في تعيين الصلوة وحاد تركها تابعة في مزاجه فليحتمل



الضرورة قال قام عليه ولو قصر زمان الموقب عن الواجب سقطت فلو اشتغل أحد المكلفين في  
الابتداء وخرج الوقت وقد كان كذا فالأقرب عدم وجوب إتمامه **أقول** وجوبه لا يتحقق  
أن يكلف لإبادة في وقت فائت بها ويجوز وقوعه عليه التمس من أدرك ركعة من الصلاة فقد ذكر  
الصلاة وتليها نال ولا يطولها إتمامها **أقول** لا يجب إتمامها لغيرها لا التكليف  
بما وصفا ليس وقتها الصلوة في أصل وضعه وقوله عليه السلام من أدرك ركعة من الصلاة المراد  
في وقت يسبق للصلاة في أصل وضعه والعلل إلا المراد بالشئ وهذا الصحيح **الفصل الرابع**  
في صلاة التذكرة قال قام عليه ولو وقع بعد غير ذلك المكان وكذلك إذا انحلوا القيد من المدة ولو  
الاجزاء **أقول** وبما لا يجوز أن لا يفتي من محالين في مكانها مرة فإذا انفتحت  
لم يلزم التمسك بالمكان ويصح تذكير الصلوة لمصلحة وتحويل المكان من جملته من الصلاة  
كونه مختلفا خلافاً فإذا صلى في غير المكان المذكور فيجب في تركه التكليف والتحقيق **أقول**  
المكان أن يحسن الصلاة في كل مقام أو كانت في وقت قبل كل شيء فليس التمسك بالمكان جامعاً وأن  
حرم إيقاعها فيه لأنه لم ينعقد الوصل اجتماعاً وغير ذلك إذا خلا عن غير فالحرجان وإن اشتمل على حرة  
لم يخرج عنه الأقل وهل يخرج الأكل والمساوى إلى الجحفة ويتفرع عن ذلك مسئلتان **أول** عن رخص  
مكروها تعين التمسك بها أو في المكان لا الفرق **قيل** حكمهما القيد للزمان والمكان  
مع لرويه بالتدريج اختياراً فاجتهدنا في مقامين بما إذا تحقق إعمال القيد دون الأصل ووجوب  
القضاء ووجوب الكفارة **أما** فيفعله في غير مع مراعاة جميع ما يشتمل عليه الأسئل من الصلوات  
القيد مع التمسك بذلك الزمان والمكان ثم تعذر الامتنان به فيه فهذا القيد ثلاثة يحقق إعمال القيد  
ولذلك من المستغنى فيه في غير **أما** فيكون ذلك تركه لغيره شرعي سقط بل يكون عداً اختياراً  
ويكون تركه تركاً مستلزماً للتعهد المذكور **أما** قلنا يكون ذلك تركه مستلزماً للتعهد المذكور لخرج الموضع  
فإنه إذا تركه أو لا الوقت لم يظن تضيق لآية في هذا الحكم ويكون هذا القيد اختياراً فإذا كانت  
كذلك حكمة كفاية التذكرة والقضاء وهذا التذكرة النفعية وأما بيان كيفية كون ذلك تركه مستلزماً  
لتعذر الامتنان بالنعية ذلك الزمان أو المكان فليس على التعيين بل على التمسك به والإصرار فإنه ذكره  
النفعية في عملية كان مقدمة لا مستقلة ويكون مشرباً ومندرجاً في عملية ما ليس منه لكنه ينفعه فلو

ج

منه المستغنى فقال إنه تركه ذلك الزمان معناه إنه لو تركه في زمان معين مستغنى لا يتصور  
مثل هذه الجملة وهذا اليوم وأغداً فإذا ترك في هذا اليوم حتى خرج وقت فعله في غيره ولم يقبل لقضاء  
فإنه يحقق الإعمال لا العذر شرعي فيه مع تعذر الامتنان به فيه فتعذر نشاط القضاء والكفارة **أما**  
لو تركه كما لو قال أصلي ركعتين من الجمعة ولم يقصد جمعة معينة فإنه لا يتحقق وجوب القضاء  
والكفارة لأن الزمان الصالح للاستماع المتيقن لتذكير كل يوم كما لو منع وهو مستلزم من الأصول  
ولا يتحقق العدم في الكلي إلا بالقديم في جميع جرائده وهو مستلزم علم الكلام فلا يتحقق والخطأ  
إلا إذا طعن لوجوب بقية الصلاة في جمعة ما مثلاً في آخر مات فإنه يتحقق لوجوب قضاء وجوبه  
أن كفارة وأما المكان فإنما يتحقق إعمال القيد فيه بإحداً من زمانين إما أن يعين الزمان بحيث لا  
يتكرر كان يقول أصلي في هذا الجمعة في هذا المسجد ركعتين فيصليها في غيره ويغيب الزمان المعين ولم  
يقصده المسجد المعين التذكرة وأما أن لا يعين الزمان كذا إذا قرع في الصلاة المندور وعلم أن لم  
يقصده المسجد في ذلك الوقت استغنى عادة منه فعلها فيه فيتركها لا عذر شرعي بتحقيق الخطأ وخرج  
إلى قفلة الممتنع **قيل** قول المستغنى كذا وقصده غير ذلك المكان فذلك كذا في الزمان إذا  
فعلها في غير ذلك المكان ولم يفعلها فيه ولم تكرر الزمان الصالح لإيقاعها بحسب التذكرة لوجوب الزمان  
بعض الجمعة والمكان بهذا المسجد فإنه لا يجري وجوب عليه القضاء والكفارة وإن تكرر الزمان الصالح  
لا يضاعفها فيه كالجعة مطلقاً مثلاً أو لم يذكر زماناً فإنه لا يتحقق بفعلها في غير وتركها فيه  
لحسب الإلزام ذكرناه **أولاً** وهذا قريب من حكم الزمان بل هو نفسه ويرد عليه صفة أخرى  
وهي الفعلية المكان وفي قوله كذلك كذا الإشارة إلى أن المكان في ذلك الزمان فلهذا قد قدم الزمان  
وعطف عليه حكم المكان ويتفرع عن ذلك أن الزمان إنما انبهرت الزمان والمكان أو يكلفهما  
أو يبين الزمان دون المكان وبالعكس فلا إقسام أربعة **أ** أن يعين الزمان وحكمه ما تقدم **ب** أن  
يعين المكان لا الزمان وحكمه ما ذكرناه **ج** أن يبينهما وقد مضى حكمه **د** أن يطبقها فإذا  
ظن الضيق فهل لا لعذر شرعي وصدقته وجب القضاء والكفارة وأما لو لم يظن التضيق والآخر  
عزاً ولا فائلاً مكان حتى تعذر فلا قرى عدم وجوب الكفارة وأعلم أن قوله ولو أدى فيها في غير ذلك











عن مقتضاها ولا يشترط ان لا يخرج من حق الاجتماع او يخرج من محل من عليه إقامة غير ما خرج أو تعدد  
العلل لثلاثة مع فسخ المعلوم والضرر من غير مرجح او عدم تساوي المساواة في الزمان  
والصحة في المكان والتحقيق ان هذا الخلاف يرجع الى ان الاستصحابا الشرعية هل هي مترتبة او علميات  
**الفصل الثاني في القضاء** قال دامطلة وهل تعتبر الفايضة مع السعة فلو كان  
أقول الشبان والسيد المرتضى وابن الجوزي يشترطون في القضاء على الشك من مام عن صلوة او فيها  
فلتفصيلها اذا ذكرها والقضاء للتعريف على حسب ما كان وقوله عليه السلام لا صلاة لكم عليكم صلواتي  
المراغبة في السعة لا تقرب في الأصول وهو عام لا يقترب في الأصول من ان لا تكون السعة للتعريف  
قال ابن ابي نويه والمفتي جدي لا يعتبر بقوله تعالى اقم الصلاة لذكري التمسك بالعلل  
والمراد بالبرية اجماعا وهو عام في المسلمين اجماعا ولا يقترب في السعة الاستصحاب ولا استمرار  
التعريف للتكليف لاجل الحال ولما فتح من قول الصادق عليه السلام ان امر رجل ونسي ان يصلي  
المغرب ليضاء الاية فان استيقظ قبل المغرب قبل ان يصليها فليصلها وان خاف  
ان يفوت احد بينهما فليصلها وان استيقظ بعد طلوع الفجر فليصل الشبح ثم المصلي ثم الصلاة  
فصل طلوع الشمس لا يشترط ان لا يكون الصلاة قبل وقتها او تكرار ما ثبتت حنة و  
الاقرى عيني عدم وجوب تعديم الفايضة على الحاضرة مطلقا وان كانت من غير ما **قال دامطلة**  
ولو صلى الحاضرة في اول الوقت فذكر الفايضة عدل بينه او ما كان استصحابا بعد ما وجب احد فوجبت  
**اقول** هذا افرع وجوب تعديم الفايضة على الحاضرة مع سعة الوقت اما استصحابا فليقل قول المستنف  
باستصحاب التعديم وينبغي التذلل وعلى القول بوجوب التعديم بعد التذلل **قال دامطلة**  
ولو نسي ترتيب سقوطه نظر **اقول** المسئلة لو نسي ترتيب القوايت معناه المنكر من تكبيره  
وجه ويرى انما التكليف لثلاثة اقسام في مقتضى السقوط لا يشترط فيها مرجح الممنوع بقوله تعالى  
ما جعل عليكم في الدين من حرج والاصل فيه ان التعيين في اية هل هو شرط مطلقا  
او مع التعيين قبل الاول لان اية التمييز وقيل لا في الثاني لانها لا تكون في الثاني لانها لا تكون  
بالمرجع **الفصل الثالث في الجماعة** **قال دامطلة** وفيما في الجماعة قولان **اقول** انما  
الشبح والبراح اذا اقرع غير مؤايه واجاز ما ابن الجوزي وابن ابي نويه مطلقا ذكرهما ابراهم

والله

والاقرى عيني الحوزان مطلقا لقوله عليه السلام بومكم اقرؤكم ورواية محمد بن مسلم الصحيحة  
عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن الصلاة في الغزاة اذا اصابه وكان اكثر من مائة قال  
لا بأس بوزن الاستصحاب في حكاية الحال مع قيام الاحمال يدل على ما في مقال ابي جعفر الخالف  
بقوله على عيني لا يؤتم القصد الا اتمه في السعة ضعف **قال دامطلة** ولا يجوز اتمامة  
الصغير وان كان من غير ما في الا في الفعل **اقول** هذا من حيث الشك في اتمامة واول ما يرجح لانه  
ليس من اهل التكليف فلا يقع منه الفعل طاعة لا لما اتمه الا في الامر والاشراط العدا لغيره غير  
مستصفا في الصفة لانه كهيئة قائمة بالتعريف على ملازمة الطاعات والامانة عن المحرمات  
وكل ذلك مرجع التكليف والعلية يقدم مؤايه من اتمامة له ويقول على عيني السلام  
ولا يام حوزي حوزي وجوز في المبسوط والخلاف اتمامة المراهق الممنوع والاقرى عيني ابن الجوزي  
وهو ان كان اتمامة او ثابته تحت اتمامة والافلا **قال دامطلة** وتفتحي خلف الرجل  
والمرأة خلف الحنسي سحبا بالاعتراف **اقول** هذا من حيث المراهق والبراح وجه الشبان  
وابرجة والاصل فيه ان يقدم المراهق على الرجل او المرأة اتمامة لها جانبته هل هو مبطل ولا مع  
ان ابن حنبل ذهب الى تقدم المرأة او محاذ اتمامة الرجل في صلوة صحيحة ولا على اتمامة  
او بعد عشرين روع وجوز في الحنفي ذلك لانه المانع الا في صلوة ولم يعلم والاصل عدم المانع مع قيام  
المفتي **قال دامطلة** ولو صلوا داخل الكعبة او خارجها شاجدين لها فالأقرب  
وجوب الاتمامة للجمعة **اقول** وجه التعريف دلاله قوله عليه السلام انما جعل الامام  
اما ما يؤتم به على وجوب متابعية في جميع الاحوال ويحمل المراهق لان كل منهما صلى الى ما يصح  
للاستصحاب اليه فلا مانع من الاتمامة ومن كلام ابن الجوزي **قال دامطلة** ولو  
اذ ركة رافعا من الاخرة تابعه في السجدة كاذبا السلام استأنف بتكبيره الافتتاح على راي  
**اقول** في الشك الى عدم الاستصحاب في القول في عبادته عليه السلام اذا استقبل الامام  
بركعة فادركته وقد رفع راسه فاجتهد معه ولا يمتد لها ورده المصنعة بل زيادة  
تخير فسطل ورواية محمد بن مسلم الصحيحة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال ان لم يدرك المصلي  
قبل ان يكبر الامام الركعة فلا تدخل معه في تلك الركعة والاصح عيني اختيار المصنف



**قَالَ دَامَ ظِلُّكَ** وفي أدراك في شبكة الجماعة في هذا من طبع **أَقُول** يسا من أنه لولا لا يفتق كائنه  
المنا بية ولولا به عزه وسلم الصبيحة الله قال إذا أدرك الأما مؤهولة في حدة الأخيرة من صلوة فبوت  
مذكور في الصلاة مع الأما ومن عدم الأفيكاه في صلوة وهو الأصح لأن الشارح لم يعيد  
شي من أجزاء الصلاة من غير داعي **السجل** **قَالَ دَامَ ظِلُّكَ** الأقرب عدم جواز تعدد الاتمام للمفرد  
**أَقُول** وجه القرب عدم وروده مثل هذه الصلوات مع إن تصنيفات الصلوة مثلها فيل الشارح  
وللتق على بطلان الصلاة للمفرد أو جعلها ثابته إذا حضرا لأتمام ولو جاز الاتمام في أيامنا  
لغات أولى ولو جوب كل أجزاء الصلاة بتكبيره الأحكام في الصلاة في كل ركعة ونية الجماعة انهم  
تستعملهم من حرق الاجتماع وان سقطتها كانت متافيه للصلاة التي وجبت فلم تجز ويجعل الجواز  
وهو قول الشيخ في الخلاف محققا باجماع الفرق وهو مشروع والأقرب عندى أنه لا يقع **قَالَ**  
**دَامَ ظِلُّكَ** وسنح اثامة الأخيرة في حالات القيام للآفة لا لمصلحة للآفة ومنع اثامة العاجز  
عن ركعتين للآفة وعليه **أَقُول** وجه القرب ان نسبة الاستلقاء الى الاصطراع وبين القولة  
لا بامتن أحد بعدى جالسا فكذلك ما وجره الشيخ ردة الله ذلك أيضا بالشيخ على موضع  
النسب ولا تحال يجوز إذا الصلاة عليها فما إذا أقدم به في تلك الحال ولا يجوز اثامة العاجز  
عن ركعتين للآفة وعليه لعدم توافق نظم الصلاة ويجعل الجواز لا تنال صلوة مشروعة صحيحة فجاء  
الاتيان فيها ولا يصح عندى أنه كلما اشتملت صلاة الاتمام على رخصة ترك واجب الفصل  
محرم لسبب قضاها وكذا انما من مذكر المسبلم بجواز الاتمام من راسد ان الاتمام هيبة الجماعة  
يقضى ان يكون الصلاة معصية بين الأما مؤهولة وان صلاة الأما مؤهولة لا تصل وهذا  
مستفوع عليه **قَالَ دَامَ ظِلُّكَ** والأقرب وجوب الاتمام على الأما **قَالَ دَامَ ظِلُّكَ** وجه القرب  
تمكده من الاتمان بصلوة صحيحة القراءة ويجعل عدم العموم صير احد مكسب بل لا يجز مع عدم تمكن  
من العلم ما تنافى بنية الجماعة في غير الجمعة واليكن بالأول اقرب لانه يقوم مقام  
القراءة احتيايا وقع الضرورة يعين لأن كل يدك اختيارى بجعلنا عندى هذا مبدل  
وقد بين ذلك في الأصول ويجعل القدم لأن الأما مؤهولة مستقيمة لوجوب القراءة على  
الما مؤهولة وسقط أيضا بعدم العذرة فإذا وجد أحد المستطين للوجوب لم يجز العذرة

الغزوة

التعدي بكل واحد منها يسا فالتسا انما انما الامام بل هو الامام مستطه والاخرى عندى فها رب **قَالَ**  
دام ظله وعدم الاكفاء بالاتمام مع إمكان التعلم **أَقُول** وجه القرب عدم كراهة القراءة وجاز تعدد  
ويجوز الاكفاء السقوط وجوب القراءة والاصح عندى وجوب التعلم ولا يكتفى بالاتمام لا بنية لا يجز في الصلاة  
بل يصح صلوة وبرقون التكبير بالصلاة فصلها مرما ولكن بامتن كذا التعلم وهذا هو مراد المصنف من قوله  
وعدم الاكفاء **قَالَ دَامَ ظِلُّكَ** لرجلنا لانه عنهما فصلت بغيرهما جاز للما له الاتمام بها **أَقُول**  
يجعل على ما ذكرناه في الشايط المتدبر وهو كل اشتمل الصلوة على رخصة من ترك واجب ففعل  
محرم الى آخره انه لا يقع العامة بمنها الاتمام لانه انما جازت صلواته بغيرها لعدم علمها بالعتيق  
ولمحقق حق لئلا ويجعل ان يقال بالتحفة لان ذلك ليس رخصة لان الرخصة <sup>بالتقيد</sup> مع قيام الرخصة للشيخ وهو  
العلم بعينها اذ يصلح تكليف لعاقل والتقيد بالله المصنف وهو ان واجبا الاعادة في وقتها هو  
لان اول المنع من الرخصة اذ مع الرخصة لا يحكم بوجوب الاعادة مع تحدد اولها في الوقت فدخل تحت الضابط **قَالَ دَامَ ظِلُّكَ**  
وفي الصحاح على انما لم يجز ان يكون الا ما لم يطرأ فيه ذلك ان لم يجز الاعادة مع تحدد العلم  
في الوقت **قَالَ دَامَ ظِلُّكَ** انما صلاة صحيحة بالتعدي برفع الاتمام بها ويجعل عذرة لان صلوة الامام  
اتماحت ليجعل المنع في جواز ما سرفنا اذا واجبا الاعادة ولا يقع قطعاً وقدينا المختار عندنا في الصلوة  
المستقيم **الفصل الرابع في صلاة الخوف** **قَالَ دَامَ ظِلُّكَ** صلوة الخوف مقصورة سفره  
حضر جماعة ضللت وفردى على رأى **أَقُول** هذا انما يصل به الجند والى الصلوة والبرهرة  
والشيخ في الحل والحلق والسيدي المرتضى في الحل والعيد وابن المنير في الحل والبراج وابن دنيرو  
ابن حنبل وهو الأقرب عندى لقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة ان خضتم ان  
يقتلكم الذين كفروا وليس الشفر والخوف شرطان على الجميع اجماعا ولا يفصل الشية عليه السلام فانه فقير  
سفر مع زوال الخوف وليس احدهما مقيداً في الآخر دون العكس لاجتماع الترجيح مع  
مرجح لان اشتراط السفر بالخوف بطله اجماعا وعكسه بينه سببية الخوف والاستحالة ان يكون السبب  
الناظر سببية سببية آخر في كل واحد بانفراد سببها في وجوب التقصير ولما صح عزاء على ذلك ثم التسل  
عزاً الصلوة والخوف وصلوة السفر بقصران جويها فقال في صلاة الخوف ليس ان يقصر من صلاة السفر  
الذي ليس فيه خوف انفراد وجعل الخوف سببا اقرب من السفر لخالى عنه فلو غير كذا ضعف

قَالَ دَامَ ظِلُّكَ







عليه سلم من ادرك ركعة من الصلاة فقد ادرك الصلاة فخرج الوقت المتولد بعد ذلك  
 الصلاة وقت له مع تبيين وقت الاداء عنه ويحتمل عنه لان ارتفاع فعل الصلاة كما راجح الوقت  
 انما جاز لا يختصا وعنده في ركعاته تحقق ادراك ركعة او تكليف لا يطاق ولو كلفا ليكن في مقدار  
 ركعة فيمتنع بقاء الباقي خارج الوقت ومثالا اخر وزه اذ ما قصاده على الغرض لا يدرى من ذلك ولا يجوز  
 ولان صلوة الغرض وصلوة التمام صلوان مستقبليتان تلحقان لشايع بينهما وقد كان وقتا واحدا فيهما فمقتضى  
 الاخرى لا يمتنع ان يكون الوقت على الخبر اذا تقرب ذلك فتعذر ان لا يمتنع للوقت مقدار اربع وعشر  
 الظهر والعصر وهو في احد الموضعين فيها فالتمام الظهر لا يجوز قطع لان التغيير انما يحل اذا لم يزل  
 احدا مما ذكر واجب هنا تسليم تمام الظهر الاحتمال بعصر ولا يجوز اجماعا والاشكال في  
 العترة والكلام فيه في موضعين **انما** بعد ان حط الظهر فمقتضى منه ذلك ان خارج الوقت  
 فكل الثاني لا يجوز وهو الاحتمال الاول في الكتاب وهو وجوب قصرهما على الاول ويجوز وهو الاحتمال  
 الثاني في الكتاب هو قصر الظهر والتغيير في العترة **ان** تمام العصر الوقت في تسليم قول الظهر  
 وقضاء بعده والصحيح انه لا يجوز لان الظهر وجب بدخول الوقت فالتمام العترة في الوقت يسقط  
**الله** واجبة قبل ان مقدار اربع بحضرة العترة مع وجوب التمام وقد وجدنا في المأبذة واجبة  
 على التغيير فلا يخرج الوقت المختص عنه بغير الوقت الظاهر لان الاوقات جعلها الشارع لثبوت  
 التمام والقصر رخصة حدث فلا تغير او قبله فوقع الظهر المقصود وقتا لغرض رخصة ايضا  
 لا انما ينذر وقته الاصل وهذا الاحتمال ضعيف جدا والصحيح عندي الاول لان الاصل هو خارج  
 الوقت رخصة في ترك واجبا يجوز التحصيل فحينئذ لا يجب في هذا الاحتمال وضعفه انما المصنف  
 يقول ويضعفه قضاء اي قضاء الظهر قال دائمة طلة والنحو في كل ما في قوله ان خطر التغير  
 اما باعتبار ما بينه او بينه وبينه باحتمالها معا اذ التقرب ذلك فتقرر انما في صيد  
 التجارة ولم يدرى من تغير سعره ومحو ركانت الغاية والارنية مباحين فيكون التقديما وكلا  
 سعر مباح يجمع قصر الصلاة والصوم لعمرهم اجماعا القصر هو اختيار والى المصنف فالسيد  
 المصنف وقال الشيخان بقصر الصوم ويتم الصلاة بقول اي عبادة عليه السلام وان التقصير  
 مسرابط لا يقصر الصلاة فيه والحواشي في قوله عليه السلام ان التقصير لله

وغيره

والا لزم احدا لا مربي انما عدم التقصير في صيد الفوت وهو خلاف مذهبيهم والخصيص هم  
 وهو خلاف الاسل وفي قوله مسرابط لا لانه على ان المراد صيدا للموتلان صيدا التجارة ليس  
 مسرابطا بل **قال** دائمة طلة والشرايط واحدة في الصلاة والصوم كذا الحنفية مطلقا  
 على نافي **اقول** سبب القصر في الصلاة والصوم واحد وهو الشرايط المعنوية في القصر  
 واحدة فيهما فيلزم يلزم حكمهما في القصر وعدمه في اي موضع وجب تقصير احدهما وجب تقصير  
 الاخر وما العكس متوقفا على ما لا زمان ايها الخلاف هنا في تراخي صيد التجارة وقد تقدم  
**ت** قصد مسأله من اربعة فراجع قال الشيخ يخرج في قصر الصلاة وانما فيها ويجوز انما في  
 الصوم ما الاول فلا بد من ذلك وايضا التمام ووجه الجمع التحريم المأبذة وانما فيها رواية  
 زرارة في الحسن بن علي بن ابي عبد الله عليه السلام قال التقصير يد والبركة اربعة فراجع والما يدرى من قوله  
 ابن عمار الموقوف قال قلب اي عبادة عليه السلام في كبر القصر لعل فقال في رواية اخرى وعنه  
 عن الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اذ في ما يقصر فيه الصلاة فقال لا يدرى احدا ويرى كائنا والآخر  
 انه محمول على الرجوع في يومه بارادة عبادة غير تحل الكاهل في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 يقول في التقصير في الصلاة يريد في ردة اربعة وعشرون **مبدأ** من كان سفره اكثر من حضره وكلما  
 والملاح اذا قام في بلد خمسة ايام قال لا تسبح في المنارة والمبسط وابن البراج واجبة في قصرها وانهم  
 الصلاة ليك وانما الصوم فلا يقصر فيه ملتم ومنع المصنف ان يادرس بعض الكهنة في ذلك فاجبوا  
 التمام مطلقا وهو الاقوى عندي احسن الشيخ بركة عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام قال  
 المكاري ان لم يستغفر في منزله الا خمس ايام واقصر في سفره بالنهاية وانما الليل وعليه  
 صوم يهتد مكان الحديث **اجاب** قال الذي يحمله على تقصيرنا فلا يحسن سقوطه فقل اللهم رخصه  
 وايضا جعل ذلك في اقل من خمسة ولا يقولون **قال** دائمة طلة وفي الشرايط انكالت  
**اقول** اذا نوى اقل من عشرة ايام وجب التمام فان رجع عن ربه الاقامة الى بيتا لشرفه فان كان  
 قد صلى صلوة واحدة ثم تقصرا تمام ما لم يحل لتقصير ليقول الصادق عليه السلام حينئذ عتقك  
 وحلتك لديه صليت بها صلوة واحدة بما لم يلبس من قصر الحديث اذا تقرب ذلك فعول في الصلاة  
 التي بها القصر القصر حتى يخرج وقتها ولا يقصر صلاة اخرى تمام الاحتمال وجب التمام لا

فخرج من ان كسلا في  
 فم بعد جاصل في  
 تمام تقصير



يجب عليه قضاءها ما كان في حكم المصلحة لزمه حكم النية عليها ولا ينعى وجوب تمام الأداء  
 والقضاء في سترها عنه الجدة في الأداء ان فيه بعدا وجب القصر وعليه انما يكون لاحد شيئين  
 لا يقطع السفل والنقطع ناهيه اذ لو كانا مخرجين على حالها لاستمر وجوب القصر لكانت  
 فلا يعود القصر الا بشيئين ستره وجبه ويحيز اجزاء القصر لان الصادق عليه السلام في هذه الرواية  
 يعلق الاتمام بفعل واحدة فما اذا لم ينعى على عذر فبذلك انما بالصفة ان فيها ما يقتضيه انما  
 في الفعل والقصر في عدمه لان الشرط وعدم الشرط يقتضي عدم الشرط وقيل وجوبه على وجه آخر  
 وعدمه على عدم ذلك لا يترتب مقتضى وجوبها وعدمها مستساو ويترتب لزوم عدم الامر ولا ينعى تعقبه  
 بالقاء الا فيما يستعمل في الحكم لا يتوقف على آخر والا لزم تأخيرها لبيان عرق الحاجة فيجب القصر  
 وهذا احتمال يندى قويا وانما قيدنا بالثاني اذ لما حل من حوالا الوقت في انشئت عليه العبد ولم يعلم  
 وجوب الصلاة وخرج الوقت لم يجز عليه الا تمام فطعا لاستحالة التكليف لتعاقله وجوب القضاء ما لو وجد  
 سبب لوجوبه بغيره وبالفعل يظهر من الناس حكم العام اذا وجب الا تمام في الثاني يقتضي ولو وجب  
 في الثاني **قال قدام طلبة** والا فربما في الشروع في الصوم كالان تمام **اقول** افاذا والى المستغفر  
 هنا ان السبب الثاني في وجوب قضاء الصلاة والصوم واحد ونعم وجوب الا تمام فيهما كان بوجوب حكم  
 الا تمام في الآخر وهما مستساويان في الحكم فما اقصاه اتمام احدهما اقصاه اتمام الآخر ويحتمل عذر  
 لانه لم يسأل صلاة واحدة على اتمام والصادق عليه السلام علو القصر على ذلك فما اقام طلبة في المنفعة  
 اشكال **اقول** شيئا القصر حقا جدا لا يستلزم بالبعد فلو ارتفعتا دفعا حارجا عما اذا لم ينعى القصر  
 بالنسبة الى مقتادة لا اطلاق الشرع وانما يحمل على المعهود المتبادر ولا ينعى لاعتبار مقتضى حقيقته هنا  
 لما اذا ان يودي الى عذر القصر في المسافة بين منزله ومقصد وفي سورة الانعام مع الرجوع ويوميه  
 والا قرب عدى اعتبار الخطا حقيقته لان الصادق عليه السلام شل على بقصر المسافر فقال  
 اذا توارى من البيوت وهو من ليحاج واذا شتم من على الخط واذا علم ان يكون ولا يكون **قال** القصور  
**باب** الصلاة وسئل عن النية والقنطرة وسئل عن راحة من ذكروا ما سئل عن صلاة النساء في  
 العبد لوجبه المتساوي وعن القصر في ركعة وفيه **ابواب** **الاول** في ركعة المال وفيه المتكليف  
**الاول** في الشرائع وفيه فصلان **الاول** في الشرائع العامة **قال** قدام طلبة وسئل في غلات

الغسل

الغسل وانما على رأى **اقول** هذا اختيارا لا بد من وهو لا يقع عندى لان الزكوة تكليف  
 وليس من اهل التكليف وما نفع ففعله من قول احدنا عليه السلام حين سئل عما لا يتبع  
 ليس فيه زكوة وقولنا فاعليه السلام ليس في مال الصغير زكوة واوجب للشبان والاولاد صلاح  
 الزكوة في غلات الاطفال والحامين والمراشيم يقول عليه السلام في خمس من الابل شاة وهو عامر وقال  
 عليه السلام الصدقة في اربعة في التمر والربيع الحنطة والشعير وبغيره يقول ليس فيما دون  
 خمسة اوسق صدقة فلو لم يجز في غلات الغنل ومراشيه لينة وقار اربعة تحب ما لا يصبر ولا يصر  
 يذكر ان خنثون يامح عنهما عليهما السلام انما والامال الغنل ليس عليه في الغنل والشاة شي فانما الغلات  
 فان علمها الصدقة واجبة قال فجب في النعمان والاجماع المركب واعلم ان اجماع اصحابنا على انه فكل الغنل  
 الجبل لا زكوة في ماله كالميراث لا وجوبا ولا غيره وانما ثبت وجوبا على الغنل ما واستحبنا على الحق بعد  
 الانفسال فينبه عند الحول والتكليف متروجة على الوقي وهي من ابلها سبلا لا غير ولا يطغى في الزكوة  
 اعراض دأمة لشيئهما القرب **قال** **ادام طلبة** ولا ينعى على المتغير والموسر على رأى **اقول** الخلاف  
 انما هو في الذين الحالى على الموسر فالحق عارفين والدي وحديث مذهبنا لستنا المنفعة وانما الجند  
 وانما الذين هؤلاء لا زكوة في الذين مطلقا اذ سئلوا لا زكوة المانة غير النكاح وهو لا يعين  
 الشخصية لا الماهيات لكلمة والذين من اهلهم الثاني وقال الشيخ في النهاية ان كان باخر الذين  
 من جهة المدثر فركونه عليه وان كان من جهة ما ليكه فلكه للزكوة **باب** ما رواه محمد بن علي الملقب  
 في الموثق عن الصادق عليه السلام قال قلت لابي عبد الله زكوة فقال الصادق عليه السلام لا وترك  
 الاستغفار في حكاية الخادم مع قام الاحتمال على عموم المقال ولان كل زكوة صدقة ولا ينعى من الصدقة  
 يثبت في الذين فلا ينعى من زكوة يثبت في الذين بما الصغرى فلا ينعى في الصدقة الزكوة صدقة بقوله  
 انما الصدقات للفقراء والايه وقوله خذ من اموالهم صدقة تطهيرهم وتزكيتهم لها وانما  
 الكبيرى فمما نفع من قول الصادق عليه السلام لا صدقة على الذين ولا على المال الكافي عنك حتى يقع  
 في يدك ان رجعت الى المدين كقول بعضهم فامطرب وان رجعت الى المدينة فامطرب ايضا لانه لا ينعى  
 على كرام النفع **اصح** الشيخ بقايد درست من الصادق عليه السلام قال ليس في الذين زكوة  
 الا ان يكون صاحب الدين هو الذي يوفى فانه لا ينعى على اخيه ليس عليه زكوة حتى يقضي

وذكر المتغير للموسر  
 وهو قوله مع في يدك



احاب والذى بان ان فتح السند حمل على الاستحباب جمعا بين الاذكار قالوا تفصيل رواية الوجوب  
وجمع ايضا ولا مرجح قلنا بل المرجح رواية الحلوق فان مقتضى النسخ للوجوب فيناقصه الاما  
المرئى له ولان في المنفعة اما التي للوجوب وللقدر المشترك والتدبير الاول المطلق والثاني المستلزم  
اذل في الكلى تقتضي في جميع جهاته والثالث لا يستعمل في حاله خلافة في الاستحباب مع ثبوت  
الوجوب والجبيل يصان عن جهة الشك بان مناه على ان الاستحباب من النسخ اشياء وهو ممنوع قلنا  
بين برهانه في الاصول والاصح عندي اخيار والذى دام ظله لان رواية النسخ احد بهما صحته  
والاخرى موثقة ولم يشك احد الموثقين في رواية الاشياء قال دام ظله ولو اشترى ضا اخرى  
في الحول من حين العقد على راي اقل من هذه المسئلة ان العقد اذا استلزم خيارا انما  
بالطاعة واشترط هل يملك المشتري ملكا تاما ويترك من سائر التصرفات بالعقد او انعقاد  
الحال لا يشع على الثاني فلا يجرى في الحول قبله شيئا والذي على الاول فيجوز في الحول من حين  
العقد وسيا في مناه في موضعه قال دام ظله وفي البدل المستوفى نظر اقول **المرئى**  
ان هذا الصدفه ملكا بعين معينة هي نصاب ركوبها لمعلق بشرط قبل حصول الشرط الذي  
علق عليه التدبير لا يخرج الملك جماعا لكن هل يقع من التصرف قبل او لا لتقدم الشروط  
على الشرط لان منع التصرف انما هو لوجوه صرفه في المذوقه هذا يجب فيه الزكرة ويتعقد  
عليه الحول ويخرج منه وقيل بل لان هذه التدبير يقتضيه منعه عن اخراجه عن ملكه لان جرمه  
عن ملكه يجب سلطان التدبير ومنعه عن التصرف منع انعقاد الحول فلا يجب فيه الزكرة وهو  
الاصح عندي لا يحتاج انعقاد الحول الموجب للوجوب بقاء مع الصحة التدبير واستمراره يمكن  
استلزام الخيال وكلما يمكن استلزامه في الخيال فهو محال اما الاولى فلا ينهما لاجتماع فرق الشرط  
وخال الحول ولم يكن له الا الملك بعين استحق الفقير استحقاقا تاما لا زما ومصرف التدبير استحقاقا  
لزم وهو يستلزم اجتماع الصديقرع اما الثانية فضرورية لا يمنع استلزام الممكن المحال  
قال دام ظله ولو استطاع النصاب وجب الحرج ثم مضى الحول على النصاب كما قرب عدم  
منع الحرج عن الزكرة **المراد** اذا استطاع المكلف بعين النصاب الحرج وليس له غيره  
فوجب الحرج باجماعه على الاستطاعة فبعد وجوب الحرج عليه وقيل انعقاد استلزام الحرج ولم

نفسه

ولم يسطع قبله بغير ذلك ثم فهم حول الزكرة ولا سخط لفقر في العين ولعقد استلزامه  
فان بقي وجوب الحرج لزم ان يكون فقد الاستطاعة التامة في اول سنة استطاعته قبل ان يملك الحرج  
غير مستطاع لوجوبه وهو باطل اجماعا وان لم يتيق وجوب الحرج كان وجوب الزكرة مستلزما لا راجعا  
الواقع فخرج الحادث على البنا في رخصه من غير مرجح لوجوبه مما هو محال ولان كلما استلزم  
طوبى لغيره اياه ووجود المتسافين مع حدوث الاخر لان شرط وجود الحال في الحول من ماله  
ولا يمكنه ان يصدق وقيل لا يمنع وهو الاصح لان وجوب الحرج متعلق بالذمة فكان كالذمة  
وجوب كسرها وهذا المال في الحرج قبل الحول كوجوبه في غيره فضاء الدين اذا لم يملكه غيره ولم يحجر عليه  
فكما لا يمنع هذا لا يمنع ذاك قال دام ظله ولو شرط على المالك ان يبيع على راي اقل اذا اشترى المقتضى  
وترك العين بحالها حولا لم يقع هذا الشرط ووجبته الزكرة عليه لانا الزكرة لركنة صاحبها لا باخذها  
من ماله اي تعديده لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكاهم بها فلا يمكن ان تكون من مال  
الغير والمصحح من ان الصادق عليه السلام شل على من الزكرة على المقتضى والمقتضى قال على المقتضى  
لان له بيعه وتركه لا استقصاء العقل لوالع قيام الاحتمال يقتضي عدم مقال والتعليل يقتضي عدم  
الشرط **اجمع** الشيخ برواه منصوصا من اقسام الصحيحه عن الصادق عليه السلام في رجل استقر  
مالا في حال عليه الحول وهو عند فقال ان كان الذي فرضه يودي زكرة فلا زكرة عليه وان كان لا يودي  
اذا المستقر من الحول **لا بد** من شرطه لانه لم يرضه الا بشرط ولا للوجوب **المرئى**  
في الشرط الخاصة قال دام ظله وفي اختياره لما في عشرين من الاول والثاني **المرئى**  
نبياه من اصاله عدم التقبل والحول المقتضى ثمانية عشر شهرا ووجوبه لا يقتضي عدم كونه من الزكرة  
بمعناه لا يكون سببا للحول ثمان وميزان الاحد عشر شهرا زمانا يجب عليه الزكرة وكل زمان يجب  
مصلحة الزكرة فهو الحول الشرعي اما الصغير فاجماعه واما الكبير فليقتل في النسخ عليه عليه  
والله لا زكرة في ما يجرى بحول عليه الحول ولما صح من قول الصادق عليه السلام فلا تركه حتى  
يحول عليه الحول الحديث والاصح عندي عدم احتسابه من الاول ليقول لها قر عليه السلام اذا دخل  
الثاني عشر فقد حال عليه الحول ووجب عليه الزكرة وانما يقتضيه التعقيب لا فضل فيه ولا  
حرمته فيبدق الله حال عليه الحول وخال في حاله ما من لا يبعد ولا يماز قال دام ظله ولو ملك كثير

المرئى على القدر



بقرة وعشرا بعد ستة أشهر فيند تمام حلال الثلاثين بضع او تسعة وعند تمام الحول لشركة  
 أربع وسبعة فاذا حال آخرها الثلاثين فعليه ثلثة ارباع سنة فاذا حال على الشرع فكلية  
 ربع سنة وهكذا ويجوز البيع وبيع المستهدة اما اذا بدا حلالا بربيع عند تمام حلال الثلاثين  
 اقول **اما وجوب البيع في الحول الاول** فظاهر لانه قد تم نصا في قوله تعالى عليه الحول وانما وجوب  
 ببيع المستهدة عند تمام حولها فلا شك ان المستهدة لا تبيع في الحول الاول ببيع المستهدة  
 على آخر النصاب مع اعتبار الحول لئلا يضيع على الفقراء او يضرب لما كره عندى في هذا نظر وسيأتي  
 وتوجه المأثور اعتبار كل نصاب بحوله لتعدد الجمع ووجوب الثالث سقوط اعتبار النصاب الاول  
 عند ذلك ليس بالثاني ولا يكون كذلك ايضا وانما سقط الاول مع حق الفقراء وعندى في هذه المسئلة  
 نظر لان الزكوة متعلقة بالعين تعلق بالشركة فاذا استحق الفقير عندى تمام حول الثلاثين بقرة من  
 النصاب يبيعون فكلية ثم شيئا احدهما نصف عن الاربع فيل حول الاربعين واستوفى عند تمام النصاب  
 الحول فاسمها ان وجوب خارج الفريضة بعينها كما شف عن سقوط اعتبار كل ذلك النصاب لئلا يخرج عنه  
 في انعقاد حول آخر في بناء ذلك الحول لئلا وجبت الفريضة عند انقضاءها فخرى جاءها اما عند فطام  
 واما بالنسبة الى غيره فلم يفتقر لوجوب كل واحد على صاحبه الوجوب في الابتداء ثم قد مضى لا ترقى  
 دور ذلك انعقاد الحول لانه لو اخل شرط واحد من النصاب ابتداء الحول سقط اعتبارها في الحول ان لم  
 يترقب فخرها اذا بعد عن الحول على الكل فقد ظهر اتحاد الكل في انعقاد الحول فمما ذكره الى غيره  
 وعلى هذا استقر على المصنف فلا تحقق لهذا المسائل على اى المصنف يتحقق كل وجوب الزكوة في الزمة  
 وليس لنا هذا القول قالوا لى المصنف لما سألته ذلك لم يكن اما على قولنا البيع الفريضة حيث قال  
 انه يقدم الزكوة محبة ولا يفتقر هذا النصاب فعرضا ان ذلك الفقير لا يخرج النصاب عن انعقاد الحول  
 عنده والامم عندى انه يندى حول الاربعين بعد تمام حول الثلاثين من حلال حلال الاربعين كان ملك  
 احد عشر وفضل المصنف على عشرة لانه فيه لظهور المقصود لا يجهل عندى غيره ذلك وانما قلنا الكلام  
 في هذه المسئلة لانه موضع اشتباه قال **دام طيلة** وفي اشتراط الاوتة قلنا ان اقول **لشركاه**  
 لقوله عليه السلام في خبرين الاول شاة واسقاط الباء من التردد دليل ان الزكوة من هذه ضوابط  
 تعلق الحكم على الوصف لا يعل على نفسه عمادة والحق ان لا يشترط لعدم الزكوة لبقا قوله الصادق

عليها

عليهما السلام فوضا الله ذكره مع الصلاة في اموال وبينما رسول الله في قسعة اشيا وعفا عن آخرها  
 الذهب والفضة والابل الحديث قال **دام طيلة** وكذا في صلاح هراشيد الخبيث وانما في الفريضة واجزاها  
 وانما في الحول على آى اقول **هذا هو المشهور** وقال ابن الجبير لا تجب الزكوة حتى يفرأ او يبيها  
 او يحنط او يغيرا وهو يلزمها احد الحوافر ومنفعة في الحنطة والشعر طاهرا في بيعه بركا انتفاعيه  
 ولما في الشعر فقد نقل عن اهل اللغة ان البرص من الغنم على خلاف قالوا متعارف عند العرب قلنا  
 قلنا الحار خير من الاشراك والتعليل قالوا اراهم في الاستعمال قلنا الحقيقة اولى وان كانت مخرجة  
**المقصود الثاني في الحول** قال **دام طيلة** وفي اجزاء بيتا فالحاق من خشي شاة مع تصور القيمة  
 عنها بل وعن شاة في الحول مع طورا القيمة نظرا **اقول** هنا مسئلتان احدهما هل يجوز بيع  
 اما مع مساواة القيمة او زيادة قيمتها عن قيمة الشاة فيجوز قطعنا واما مع تصور قيمتها عنها فيه  
 اعتبار الاجزاء لاجراها عن الاكثر فيجوز عن الاول اذا النصاب الثاني لا يفي الوجوب في الاول  
 الوجوب باق فريضة الثاني يجرى من فريضة الاولى عن الزيادة ويجوز عده لان الزكوة من الغنم  
 والقيمة وليست احيدهما وهذا هو الحق عندى **ب** اذ قلنا باجراها عن الحول الشاة تجزى على الوجه  
 اما لا بطريق الاول ولعله وان سئل عن المسائل القوية كمالين من المستهدة بينهما هما ان  
 الشاة الواجبة في خمس من الابل هل هي بدلك اصل افعالين ومساوهما تعارض المجاز والاضمار  
 في قوله عليه السلام في خمس من الابل شاة ولعله في حقيقة في الظرفية وان حملناه على الحقيقة  
 لزم الامتار وهو قد انشاة فيكون الشاة بدلا فما المقصود التفسير المستلزم الضرب  
 وبعضه اختيارا لا احتياجا فهو تعلو الزكوة بالعين تعلق الشركة وان حملناه على السبعين  
 لعله عليه السلام في التعليل فريضة مائة من الابل كانت أصلا لكل سبعة الغنم في السنة مجاز  
 فطر الاول يجرى لانه انما شاة وخمس شاة فما اذا قلنا في اجزاء على الزائد فيجوز عن الواحد  
 وعلى الثاني لا يجرى مع تصور القيمة قال **دام طيلة** ثم قلنا به واحدة فيه اربع على آى  
 اقول هذا اختيار الشيخين ابن الجبير لقول الصادق عليه السلام **فاذا بلغت ثلثا**  
 فبيعه مثل ذلك لانه شاة فاذا ماتت واحدة فبيعه اربع شاة الحديث قال **دام طيلة** وقيل لعله  
 من كل مائة شاة في الرابع اقول **هذا هو قول السيد المرتضى** واخى ابو يوسف وسلا واراد ريس



واما ما وجد من وادى في النهاية والتمهي لرواية محمد بن قيس الصحيحة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال  
 ليس فساد ولا زكوة من النعم شيئا فاذ كان ثلث اربعين نعمة شاة الى عشرين رواية فاذ ارادت  
 واحدة فيها شاة كان الى ثمانين فاذ ارادت واحدة فيها ثلاث من النعم الى ثمانين فاذ اكثرنا لنعمته فكلما  
 شاة الحديث ويحصل الكثرة بالتمام واحدة البها وهذا هو الاصح عندي قَالَ دَاوُدُ بْنُ قُتَيْبَةَ وَتَطْلُبُ الْقَائِمَةُ  
الوجوب نعمان اقول لما كان في ثمانين واحدة قليل لعدم ما انشأ يجب ربع شاة والاجر ان يترك  
 الاعتبار ويجوز في كل مائة شاة ذكره ثمانين بغيره فبما حكم كل من قولين فاليه اشار بقوله وتطهر الفاد  
اقول الواجب فانه على الاو والاربع شاة وعلى الثاني ثمان شاة واليه اشار بقوله في الوجوب التمان  
 وبرر في شاة واحدة لو كانت واحدة بغيره فبما حكم كل من قولين فاليه اشار بقوله وتطهر الفاد  
 يقتضيان اربع شاة على ثمانين جزء واحد ويسقط منه جزء واحد وهو اربعة اجزاء من ثمانين جزء واحد  
 من شاة فينبغي الواجب عليه ثلاث شاة وما ساجز وسبعة وتسعون جزءا من ثمانين جزء واحد  
 القولي الاخر فلا يقتضي الثلاث على ثلاث مائة جزء لان الواجب الزائد شرطه بغيره وليس جزء  
 من محل الوجوب يبرح الرواية انه في كل مائة شاة فلم ينعكس الوجوب اقول في الرواية الاولى ان يخرج بغيره  
 القدر بالجمع المالك من ثمانين واحدة وكل واحد من اجزاء مجموع القدر محل لكل واحد من اجزائه اقول  
 الصانع انما كان انما على محل الواجب يسقط منه بسببه وان كان اخر من محل الوجوب يسقط من مجموع  
 القدرية ما شابه اليها كسببة القدرية في محل الوجوب التمان لو كانت بغيره فبما حكم كل من قولين  
 امكان لا ذك اقول في وجوب شاة ثمانين نعمة والحوادث في وجوب شاة في كل مائة وتحتل جزءا من ثمانين  
 لا ذك اقول في وجوب شاة ثمانين نعمة والحوادث في وجوب شاة في كل مائة وتحتل جزءا من ثمانين  
 على حصول النصاب الثاني فسقط اعتبار الاول وبقى سبب وجوبها في كل مائة في جميع النصاب الثاني وقبيل  
 نظر لانه لو تلف منه واحد قبل تمام الحول هو مكان الواجب في النصاب لا ذك اقول في وجوب شاة ثمانين نعمة والحوادث في وجوب شاة في كل مائة  
 يتابعه ومن قاعن الجماعية فانما كان شاة قَالَ دَاوُدُ بْنُ قُتَيْبَةَ وَتَطْلُبُ الْقَائِمَةُ  
اقول انما كان ما عذره اكثر وافل ما وجب عليه بدو جزيئ كثر الحاضر للحقة قال الشيخ رحمه  
 في المبدوط واور القلاح يخرج بضعه الجبلان وقال اما ما محمد بن قيس الذي المستفاد من ذلك راجع  
 بالقيمة المستفيدة لان تقرير الامان ان يكون من الشائع وغيره عدول عن النص بغيره فلا يخرج الجبلان

٢٨  
 بنش الحاضر مع ثمانين مساوية لبنتا لليون ولبناتيون مع ثمانين مساوية للحقة وسأوى المساوي  
 مساوي بنتا الحاضر مع اربع شاة وسأوى الحقة والجواب انما يصح مع بنتا لليون مع الثمانين لا وما  
 وهكذا في كل رواية وقوله لو بنا عقت لدرجه يرتد في ثمان الزكوة ومن لا يلبس ثوبا فلقد وقع  
 عن الحديث ثمانية مع طلب الجبلان لدرجه والصحیح عندي ولا مع عدم الجبلان مع النقصان في القيمة  
 المستفيدة لانه ليست من ثمانين الا لما خرد في الزكوة قَالَ دَاوُدُ بْنُ قُتَيْبَةَ وَتَطْلُبُ الْقَائِمَةُ  
التمان اقول قَالَ بغيره لا محال لعل نوع براسه لا يجب فيه الزكوة وهو اختيار المفسر في المختلف وابن  
 اذ رتب لاصل القول الصادق وعليه السلام قَالَ الزكوة مع السلام في الاموال وسبقنا  
قَالَ رسول الله صلى الله عليه وآله في نسبه انما وعقبا ثمانية قَالَ في نسبه والابل والبقر  
 والعنق والبطيخة والشيتر والقر والربيع الحديث والاصل عدم الترادف وقال الشيخ انه نوع من  
 الخيطة وجب فيه الزكوة لانه لما كانت معرفة الحقائق في انفسها امر يتصل على كل اربعة الاحكام  
 على الاحكام وانما يعرف الزكوة من النسبة وقال صاحب الصحاح العنق ضرب من الخيطة يكون نجيها  
 منه في قسره هو طعنا من اهل صنعاء قَالَ دَاوُدُ بْنُ قُتَيْبَةَ وَتَطْلُبُ الْقَائِمَةُ  
 لا تقار بما طبعها وعدم الانضمام اقول الاول قَالَ الشيخ وتجب ان الاحكام انما كانت  
 في الضرورة النوعية الحديثة لما فيه فيكساي كل الافراد في الاثر الممنوع بها هيبة العلية  
 فيكساي في الحكم المستوفى عليه والثاني قول بغيره لا محال لان طبيعة صادرة عن القدرية النوعية  
 معتزلة لما فلا لم توجد الطبيعة الصادرة من الشير على عدم القدرية النوعية التي باختلافها تختلف  
 الماهية فلم يكن من السبب وجد خاصية الخطة فيه وهو الكيفية المختصة بها كان منها وجبة  
 الثالث اختلافا ما عرفنا لغة والاحكام متروكة بهما والاصل وقال صاحب الصحاح الثالث  
 فترتب من التغيير لغيره فزكانه الخطة وهو يتولى الاول والاخرى انه لا يفهم الا احدهما في الزكوة  
قَالَ دَاوُدُ بْنُ قُتَيْبَةَ وَتَطْلُبُ الْقَائِمَةُ التمان اقول قَالَ بغيره لا محال لعل نوع براسه لا يجب فيه الزكوة وهو اختيار المفسر في المختلف وابن  
 اذ رتب لاصل القول الصادق وعليه السلام قَالَ الزكوة مع السلام في الاموال وسبقنا  
قَالَ رسول الله صلى الله عليه وآله في نسبه انما وعقبا ثمانية قَالَ في نسبه والابل والبقر  
 والعنق والبطيخة والشيتر والقر والربيع الحديث والاصل عدم الترادف وقال الشيخ انه نوع من  
 الخيطة وجب فيه الزكوة لانه لما كانت معرفة الحقائق في انفسها امر يتصل على كل اربعة الاحكام  
 على الاحكام وانما يعرف الزكوة من النسبة وقال صاحب الصحاح العنق ضرب من الخيطة يكون نجيها  
 منه في قسره هو طعنا من اهل صنعاء قَالَ دَاوُدُ بْنُ قُتَيْبَةَ وَتَطْلُبُ الْقَائِمَةُ  
 لا تقار بما طبعها وعدم الانضمام اقول الاول قَالَ الشيخ وتجب ان الاحكام انما كانت  
 في الضرورة النوعية الحديثة لما فيه فيكساي كل الافراد في الاثر الممنوع بها هيبة العلية  
 فيكساي في الحكم المستوفى عليه والثاني قول بغيره لا محال لان طبيعة صادرة عن القدرية النوعية  
 معتزلة لما فلا لم توجد الطبيعة الصادرة من الشير على عدم القدرية النوعية التي باختلافها تختلف  
 الماهية فلم يكن من السبب وجد خاصية الخطة فيه وهو الكيفية المختصة بها كان منها وجبة  
 الثالث اختلافا ما عرفنا لغة والاحكام متروكة بهما والاصل وقال صاحب الصحاح الثالث  
 فترتب من التغيير لغيره فزكانه الخطة وهو يتولى الاول والاخرى انه لا يفهم الا احدهما في الزكوة  
قَالَ دَاوُدُ بْنُ قُتَيْبَةَ وَتَطْلُبُ الْقَائِمَةُ التمان اقول قَالَ بغيره لا محال لعل نوع براسه لا يجب فيه الزكوة وهو اختيار المفسر في المختلف وابن



**أقول** اختلف علما وكافة ذكوة مال التجارة من كل ما لا يكثر على الاستحباب وهو اختاره  
 الشيخان والمرتضى وأبو الصلاح وأبو البراء وسائر الأئمة والدي وحديث وهو المختار  
 وقال بعضهم بما لا يوجب وهو النقص من حكمه حتى يؤول كماله وما رواه زرارة في الصحيح  
 قال كنت قاعلا عند أبي جعفر عليه السلام فبينما هو يروي عن أبيه جعفر قال يا زرارة إنا بأرض عثمان  
 نأخذ على عقيد رسول الله صلى الله عليه وآله فقال عثمان كل مال من ذهب وفضة نادر وبعير ومخرجه  
 فيه الزكاة إذا حال عليه الحول وقال أبو ذر ثأما ما الحرام أو دبره حرام فليس فيه زكاة وإنما الزكاة  
 فيه إذا كان ركا أو كراما موضوعا فإذا حال عليه الحول فقلبه الزكاة فاختصنا في ذلك بالرسول  
 صلى الله عليه وآله فقال عليه السلام ألقوا ما قال أبو ذر وفي الصحيح عن عثمان بن مالك قال سئل أبو  
 عبد الله عليه السلام عن رجل كان له مال كبير فاشترى به متاعا ثم وضعه فقال هذا متاع مزرعة  
 قالوا أجبته عنه فخرج المذاهب إلى ما قبل وأصل عليه من عليه منه صدقة وهو متاع قال لا حتى يجمعه قال  
 هل ردى عنه إن باعه لما مضى إذا كان متاعا قال لا أجمع المرحون به زكاة أو لا تبع المتاحي  
 عن الصادق عليه السلام في رجل اشترى متاعا فكسب عليه متاعا وقد كان ذلكي ما له قبل أن  
 يشتري به من عليه زكاة أو حتى تسعة قال إن كان أسكدا التماسا فقل عليه زكاة وإن كان قسما فقل عليه الزكاة  
 وفي الحسن بن محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام نحوه ويعوم الأمر والجواب أن الرقاسا إن سلم سندها  
 فهي مجهولة على الاستصحابا تقدم وعموم الأمر ممنوع فوردوا بيان بالرواية التي هي المذكورة قبل  
 قال دام ظله ولو اشترى بمتاب زكوة في بناء الحول متاع التجارة استأنف حوله من حيث لا يشعر  
**أقول** الأصل في هذه المسئلة أنه هل يبيح حول التجارة على كل حال لعينية أم لا قالوا لا الذي لم يصف  
 لا مطلقا وقال الشيخ يبيح على حول العينة لا غير بمعنى أن العوض الذي يملكه عوض التجارة إن كان  
 نصا من أحد المتقدمين قد انعقد عليه حول العينة حول التجارة على كل حال لمالية وإلا لم يبر وأن  
 كان من حيث أحسن المصنفين يقول لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول الحول العينة انقطع  
 بخروج المول وحول التجارة متاخر عن سببه وهو عقد المعاوضة لها لا استحالة تقدم المصنفين  
 ولا اختلاف شروطها لكونها والمحل فإن محل العينة الشخص لا التمتع وحول التجارة العينة  
 الشيخ رحمه الله بأن قدرا الزكاة فيها واحد وتعلقها بالحد لا بالعينة متعلقة فالقول بالتجارة

سجل

٢٩ متعلقه بعينه المتاع وهو من حيث التقدير ما لا يملكه العينة وينبغي في العينة إذا أبا أنه بالخير على  
 الأصل عند في التجارة وأولى ذكرها عينة التجارة لاختلافها لتبطل أساليب شرعية على ما لا يؤثر  
 أو لا أحد متاع بقاها الآخر والجواب المنع من التجارة كما وانما في متعلقها وأعلم أن سببا حول التجارة  
 على قولنا الذي دام ظله من حول المعاوضة الأولى لها مع بلوغ النصاب إجماع الشرط وعند الشيخ كذا لم يجر  
 الشراها مثلا بمتاب من أحد المقدرين والآخر من حول ذلك النصاب قال دام ظله ولو كان غير العينة  
 سامة يملكها التجارة استأنف حول المالية على أي أقول في هذا الكلام مستلكن من حيث أنه لم يحد  
 قوله ولو كان من نوعين سامة بأها للعينة أو التجارة ثم قيد في مثلها بأنها التجارة أو إذا كان غير  
 أربعين شاة سامة شاة للعينة ثم عارضها بمثلها التجارة فأنشأ حول التجارة عند مخالفتها من غير ذلك  
 ولا يبيح حول التجارة على حول العينة لأن المسئلة تقدم على السبق لأن متعلق زكاة التجارة العينة قيمتها  
 ليس من جنسها بل من الزكاة التجارية لكونها معاوضة للحول بمعاوضة وعدا الشيخ في حول العينة في الثانية  
 على حول العينة في الأولى ويختلف حول العينة والتجارة فقد تقدم متاعا الشيخ قطعنا القول بها  
 وتقدم حولها وتاخذ شيئا دام ظله فاستأنف حول العينة لا قطعنا بالمبادلة وللتجارة وليا و  
 الحر لا من حين ملك الثانية **ب** وبما تفرضاها الشيخ في المبسوط وهيئة إذا كانت الأولى للتجارة  
 والمسئلة بخلافها ثم عارضها بمثلها للتجارة أيضا فلا خلاف في بناء حول التجارة على حول الأولى وإنما  
 الشرا في بناء حول العينة فقالوا لا على المصنف جماعة استأنف حول العينة على الثانية إذا كان له  
 منها محل عليها الحول ولأن محل الزكاة العين الشخصية لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم زكاة العتمة  
 سائمة والسرور من عوارض النحل والكل ورجح الشيخ في المبسوط بآحول العينة على حول الأولى  
 فإذا تم لنا بغير شاة أخرى أخذ العينة لا يصدق عليه ذلك أربعين شاة طول الحول فيدخل في قول  
 الصادق عليه السلام فإذا كانت أربعين فيها شاة ولأن محل الوجوب بالمهاية النوعية وإن كان  
 انما على الأحكام على الماهيات الملكية ولأنه لو كان ثابرا فالنصاب لم يطل لا المحصر وأعلم أن قوله  
 استأنف حول المالية لا يبرها بطا حول التجارة فإن الأربعين لا تفق على أن حول التجارة ما لم يكن عند  
 الشيخ الطوسي بسا وقولنا من المباءة فيعتب بها فانما اختل بعض شرط إحدى الزكوة فيقول  
 نهاية الحول بسا لا غير وانما في الشرط والسرور الأمور المعترة في كل واحد منهما إلى نهاية الحول

العينة







الاستعمال بطريق التجارة فلا يجعل مال تجارة وهكذا انما الإجارة والجرة الدار ولأنه ليس بمثل  
لعدم صدق حده عليه وليس من ان يربح من قيمة المصلحة التي متعلق ان يكون قوتها من  
الزكاة خلافا للتجارة وينفع على العوائق بنوت زكاة التجارة فيه كالربح وكونه وقائمه بغيره وان المال  
ويكمل لغيره بعد ما قال الحق الثاني لان الربح ربادة حكمية ثم تسمى غنمة قال في ذم طه فكل  
تقدره فالعشر المخرج لا يمنع من انعقاد حرج التجارة على الثمرة وعلى الأصل أقول هذا صحيح على القول  
انما ساج مالا للتجارة مالا للتجارة ويتعلق زكاة التجارة وتغيره انما لا يشرى بخلاف التجارة فانه قيمة المثل  
لصاحب كل في الثمرة النصابان فمما يتصور سبوق كوة العتبات بين ما اختلف الثمرة قبل تمام حرج التجارة  
وكذا فرضنا المستنفذ فنجب لمصلحة الثمرة لوجوب سبوقها بمثلها قال في العشر المخرج لا يمنع اعتبار  
التجارة في الثمرة المستعمل بل ثبت في الأصول الاربعة ويكون بعد احوال التجارة فيها بعد وجوب حرج العشر  
بلا فصل لمن بعدد والصلاح بلا فصل وان كان وقت بدو الصلاح وقال ابو بوبان عليه بعد بدو الصلاح  
ترسل الثمار لمساكين فلا يجب عليه وقت لثمة فقوله العشر المخرج لا يمنع من انعقاد حرج التجارة على  
الثمره بمعنى انه لا يمنع ابتداء انعقاده لا بمعنى تمام حرج التجارة على الثمرة اذا بدأ الصلاح في الثمرة لان مبداء  
ظهورها لانه حرج ما ينفق من الثمرة في الصدقة على المالك الواحد في الحرج الواحد كما يقال حقان  
واجبان بسببين مختلفين وقتين متباينين فلا يقطع احدهما بالاخر فطرفة الاستدلال في التجارة  
ولزكاة التجارة لا ينفق من ثمرته أقول في ذلك واحد في حرج واحد وهو من المخرج قال في  
زكاة التجارة عن فخر بن الخليل في انفق ثماره في الصلاح في وقت واحد قال الشيخ في المبسوط سم  
اذ المقصود بالتجارة وقد اخذ ما ذكرناه والاصح ما قلناه المستنفذ لا يقطع لا قيمة المثل لغيره فمما ذكره  
المعبر فصار محل الزكاة في حرج لثمة في ابتداء حرج قيمة المثل للتجارة وان كان لثما باحسينه  
منع من انعقاد حرج التجارة على قيمة المثل ابتداء ولو بدأ الصلاح في ابتداء حرج قيمة المثل قبل تمام حرج التجارة  
وقد اثنى ان كان بعد مضي ثمة اتمه مثلاً كما قلنا قد ذكر ولا يحسب من حرج قيمة المثل التجارة فمما ذكره  
انعقاد قال في حرج الثمرة المستعمل لا يمنع انعقاد الحرج على قيمة المثل الثاني فمما ذكره وقال في حرج  
المرتبك والعشر المخرج لا يمنع استمرار انعقاد حرج التجارة على قيمة المثل فذكره ما قلنا فقد طه  
ان الماد بالانعقاد في المستعملين غنياً ومتعاران وكذا المنع وانما طرأنا للكلام لانه من مع انما

من

قال في حرج ما يربح من ثمرته السنة كالزكاة بتمه مع بين نظراً أقول هذا أصل صحيح  
عليه وهو ان لا يمنع زرع سنة الى زرع سنة اخرى في تكيل النصاب جماعة والخلاف في ان الزكاة في  
الزراع فيها كمن يزرع في الزراعة ولا يزال يزرع في الثمرة او اشهر او سنة لا يندفع في حرج معدود واما  
فاحداً ونعم فمما ذكرنا الى بعض مع اتحاد الغنم في حرجها سنة واحدة ومن ثم ما يربح في السنة مرتين لا يمنع  
الزراعات والحصادان في سنة واحدة بان يكون بين زرع الاول وحصاد الثاني قلم من ابي عشر  
عربيه فيجعل السنة لانه كاختلاف وفوات لاتحاد السنة ومن حيث استقلال كل زرع بنفسه واما  
وحصادا فكان كالسنتين ولا لا اغنياء في الحرج بل بالادراك والاصل ان لا يمنع من حرج الادراك بعينه  
مع بغير حرجه في الزرع الواحد للثمة وقد بقي الباقي على الأصل قال في حرج المقتصد الرابع المستحق وفيه  
فصلان الاول في الاغنياء قال في حرج المقتصد قال في حرج المقتصد قال في حرج المقتصد  
بذكره الدال على الاغنياء ولعله تعالى انما السببية وكانت يساكنين ولا يتعدون التمسك  
عليه وانه من الفقر وسواء المسكن وقيل المسكين للتاكيد به ولعله قال قال في حرج المقتصد  
أقول انفق لكل على ان الفقراء المساكين اشتراك في موجب الاستحقاق وهو نصف غنم عدم  
ملكه وهو من مال له كنفه وغناه الفقراء لولجعي لثمة عليه لو كان غنياً ولا يتعد على كسبه لقوله  
عليه السلام لا صدقة على غنى ولادنى من سري على ان اخذها اسواها من الاخر بمعنى انه لا مال له ولا  
كسبه مع موفاء من حاجته والاخر احسن حاله ما لا وكسبه مع موفاء من حاجته لكنه لا ينفقه فقيل  
الاول الفقير من الفقراء كانه اصيب فقاره قال الجوزي رجل فقير من كمال والثاني المسكين من المسكين  
كانا احرا سكنه قال الاصمعي المسكين احسن حاله من الفقير وهذا اختيار الشيخ في الحيل والمبسوط وابن  
جزرة وابن رشد وقيل الاول المسكين قال ابن السكيت لفقير له ثمة بلفظه من العيش في المسكين الذي لا يملك  
ونقل قول ابن ابي ابي انما الفقير الذي كانت حلوسه وفي اعيال فلم يتركه سبداً وهو اختيار  
الشيخ في النهاية والمنه والابن الجنيث وقد ذكرنا المستنفذ في الفقرين وفي الفقرين وفي الفقرين وفي الفقرين  
الذي على الحقيقة مع الاطلاقات ما منع التقييد بوصف ان يكون قرينة الحجاز فلا وهذا في المسكين  
بكونه اتمه بجان كونه قرينة ارادة الفقير حجازاً واجاب والبري عنه بان الحجاز خلا ولا سبداً وهذا  
البحث ليس من علم الفقه بل بحث لغوي قال في حرج المقتصد قال في حرج المقتصد قال في حرج المقتصد



تسعولة عنه يا شغلنا بل يرد على واجب لا يتعلل بالعبادات ويظهر فائقة الخلاف فيما اذا قيل  
 الغرض من اكثر من واحد فالأفضل الأسوأ حكما وفي النذر والوجبة والكفارات فان الكفارة للمساكين  
 فان يتكون النذر لسوا الحق والافلا قال إذا غلبت ولو قصر المكسب انما يعطى اكثر من التمسك بركي  
 اقول هذا هو المشهور لانه مستحق للزكاة فلا يقدر بقدره ويقول تعالى فما استذقنا للفقره  
 والمساكين وبذلك أخذنا بعض قولنا لانه احاطا ووجه الاستدلال من جهة التسوية وكذا الآية  
 بياها للمصنف والاميل فيه ان المقصود عينا القيمة وهو لا يتقدر بقدر كل كفا زاد كانت  
 أولى والمقصود في صورة الكفاية في المقاربات اذا مال الكفاية والتميز وهو لا يتقبل الزيادة  
 والنقصان وقال بعض الأصحاب لا يجوز لان الزكاة شرعية لدفع حاجتها للفقير وفي حمل النية ولو راية  
 زكاة ومحمد بن مسلم الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال قرأ للفقير في مال ما عيشه ما سعم  
 ولو علم ان ذلك لا يسعهم لرايهم على عدم استحقاقهم انما الكفاية بالانفس وهو مقارن بغير المال  
 في اسئلة قال إذا غلبت الرابع المولفة قالوا بهم الى قوله وقيل المولفة الكفاية خاصة اقول لا وقد  
 قول المفيد وابن دريق قال سبح الاذون بعدم الآية ولو راية زكاة ومحمد بن مسلم الحسن عن ابي عبد الله  
 عليه السلام انه قال انما يعطى من الزكاة لغيره في الزكاة التي هي عليه الحديث على ان يعطى في اليد  
 والنقل على المصلحة يقتضيه الحج الآخرون بان الزكاة مودة لا لثما موعنة وارفاه وكل  
 مودة لا يكتفى منها عينا حرام لقوله تعالى لا تأخذوها زكاة يومئذ بانها واليوم لا تأخذوها زكاة  
 من حادته وزكاة خرج اعطاء المقابل اما عاقله لباقي على الاصل ويعوم الاخبار ان ذلك على  
 اعطاء الكاف وقال ابن الجنييد المولفة هذه المتأفقون قال إذا غلبت والآقرب هو الاتفاق  
 من الزكاة وشراها بها اقول وجه القرب هو قولنا وفي الرقاب لذلك بل هو كما هو فيه فان  
 الآية اذا اطلقنا نصير قولنا ويقول تعالى فخير زكاة وتعدى الآية في اعتبار الرقاب  
 ولا الاعتناء بالرقبة فجاز صرف الزكاة فيه كقيمة في الكتابة وهذا اختيار المفيد وابن دريق  
 وشرط بعض الأصحاب عدم المشقة لرواية عبيد من ذلته قال سائلنا ابي عبد الله عليه السلام عن رجل  
 اخرج زكاة ماله الفقة زعيم فلم يجد لها من يبيعها دفع ذلك اليه فظن ان يملكه يبيع فاشترى ملك  
 الا فخرهم التي اخذها من زكاة فاعطاه فبطلت كذا قال نعم قلت هو معارض بموم الامور

٢

الضاد في عليه السلام ولا بأس ان يشتري الرجل مملوكا مؤمنا من ماله فاعطاه ثم قال عليه السلام في  
 هذا الحديث بعد كلام وانما يشتري رجل ياه من زكاة ماله فاعطاه فهو حارس وما ذكره غيره من ان قال  
 الشيخ بخصصا المكاتب العبد تحت الشدة لقول ابي عبد الله عليه السلام لما سئل عنه اذا تملك قوما غريبين  
 الا ان يكون عبدك مسلما في مودة يستمره ويصعب ويجعل ضعيفا عدم جوار اعتناق لابي من الزكاة اما  
 اذا لم يكن تحت الشدة فظاهر على قول الشيخ راحة الله ولان بيع زكاة عادلية فلم يخرجها لوجهها اليه  
 واما اذا كان تحت الشدة فلذلك ايضا قال دام ظلك والآقرب في الجهل حاله الاستحقاق اقول  
 اختيارا من ادبر لوجود المقصود وانشاء المانع لعدم العلم بحصول المانع والاصل عدمه ولا ينافي  
 بعدم وجوب المسئلة لان عدم طرد لا يقتضي للمصلحة ولا جبرها ولقوله تعالى والفقير من كان  
 حقيقة فيم عليه دين مطلقا وحقيق متفق في المعصية فالمطلوب لا كفاية باصا عدم المحصر  
 وان كان حقيقة فيم عليه دين لم ينفقه في معصية فالمطلوب ايضا لا كفاية باصا لما عدم مع  
 تعلق المانع على عدمي ولا يرد احتمال كونه حقيقة في المتفق في الطاعة للتحقق عنه في التلك  
 من غير تقييد واسفل على غير عدم وقال الشيخ لا يعطى للجهل بالشرط فان الشرط هو الاتفاق  
 في الطاعة او التكليف والجهل بالشرط كسليم الجبل الشرط فلا دفع اليه قلنا بل الاتفاق المعصية  
 مانع ومع جهله فالأفضل عدمه والتحقق ان منشاء الخلاف في الاتفاق في المعصية هل هو مانع ام  
 الاتفاق في الطاعة شرط والآقرب عندنا استحقاقه مع الجهل قال دام ظلك في سبيل الزكاة  
 هو كل متضمنة كبناء للمناظر ومخارة المسجد واعانة الزائر ومساعدة المجاهدين وقيل  
 يحصل الخبر قول الاول اختيار الشيخ في المشقة والخلاف في حجة وابن دريق لان  
 السبيل للفقير فاذا شققت له الله تعالى افاض الموصل الى الثواب والاموال على الطبيعي  
 تحريم الجريات والتمسك بالمشقة في النهاية والمفيد وسلا لا المفهوم عند الإطلاق  
 قال دام ظلك وفي اعتبار له كذا قولنا اقول الشرط الشيخ والمراد في ابن حزم  
 العدالة في غير المولفة لرواية محمد بن عيسى عن داود الصيرفي قال سئل عنه عن ثواب رجل يعطي من  
 الزكاة شيئا قال لا ولا قال بل بالعرف وهي مقطوعة ومنفعة ابنا بآبوية وسلا المفهوم  
 ومنها الخلافان الفاسق مؤمن أولا واشترط ابن الجنييد حجابا للكبار لان غيره كلبس

٢٢



بمؤمن لا يجرى والمؤمن لا يجرى ما الصغرى فلا تدخل الثاني لقوله تعالى ومن يعمل مويها  
مستقيما فإثره جنتهم خالدا وقوله ولا تغفلوا النفس التي حرم الله الإيمان ولا تفر  
ومن يغفل ذلك يلقاها ما يلقاها بعد الموت يوم القيمة ويغفل فيه مائة ومن يدخل النار  
يجرى لقوله تعالى وما يكاد يذكرون من قبل النار فقد ذكرنا في كتابنا الكبير فليقر تعالى يوم  
الآخرى والله أعلم والذين آمنوا أجمعين ومنع كلمة الكبرياء قال **دام ظلك** والحر على أشكالك  
**أقول** الشدة الشيخ في المبسوط في العاقل الحرة لا تنزل على الأحرار والعبد يترقبه ان يكون  
محملا عليه ومولى عليه فلا بيع ولا هبة ولا نكاح القابل بذلك لأنه تعالى أيضا في الفقر على المسكين  
بلام التعليل في ترك ماله ليعطيه في لا يتردد على يده ليعطيه ما ياتي وحرره والدون المستف  
دام ظلك في المختلف في نوع استنصار **المقصد الثاني** في كيفية الإخراج وفيه مطالب الأول  
في الوقت قال **دام ظلك** ولا يكتفى العمل على أي وقت **فوجب** الزكوة على الفريضة المقدرة لا على  
وفي الفقهاء لقوله تعالى وإما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا وقد طلبها بعد وجوبها  
بقوله تعالى وأما الزكوة وكل من حال على الإخراج من طلبه ونية على من عليه الإخراج كما لا بد من وجود  
حاجة الفقير المحتضنة للطب وقال الشيخ في المبسوط يجوز بعد العمل تأخيرها شهر أو شهرين  
ورواه عن يوسف بن يعقوب عن الموق عن عبد الله عليه السلام حين سئل عن تأخيرها اختيار الله قال  
إذا حال الحول فأخرجها من مالك ولا تأخرها حتى يعطى كفتشت الحديث وعن حماد بن عثمان عن يحيى  
عبد الله عليه السلام قال لا بأس بتجيل الزكوة شهرين أو ثلاثة أشهر والأقوى اختياره والذي أكثر  
الاصحاب لا يجوز لما تقدم وما رواه الشيخ في الحسن عن زرارة قال قلت لعبد الله عليه السلام  
الرجل يكون غنيا المالك الزكوة إذا مضى عليه نصف سنة قال لا ولكن حتى يحول عليه الحول ويحل عليه  
أنه ليس لاحتمال أن يسقط الصلاة بها أو لا في الزكوة ولا يصوم أحد منهم مائة إلى في شهره أو أقله  
وأما توريه إذا عشت وحسب الله تعالى في جعل ثمانية الحول فلا يجوز بعد ذلك حكم  
ما بعد الثمانية فما قبلها ولا ثمة شمسها بالصلاة ولأن الآية أوردت عيبا لغيره فإذا لم يضر  
وهو معناه لا تقدم ولا تأخير ولا يكره الزكوة والصلاة بقوله وكذلك في الوقت فلا يجوز التأخير  
والأخير فضيلة المساواة قال **دام ظلك** ولا يجوز تأخيرها فان قيل كان فرضا لا ذكره معجلا على أي

وز

عنه

**أقول** يريدنا بحث عن تجبيل الزكوة وتقرر أن تجبيل الزكوة المالية بشرط فيها الحول بعد  
تمام النصاب اتفاقا والحوال عليه وهو على حال يتعلق الزكوة مع اشتراط اجتماع شرائطها غير مادية  
الحول خاصة عن تجبيل وتأجيل تمام الحول فيه الخلاف في الاحتجاب فقال والدون المستف المبيد الشيخ  
في المبسوط والمفتي وابن خلدون وابن بايونة لا يصح لأن ردة سأل بأجمعهم عليه السلام أن الرجل ما له  
إذا انتهى إلى السنة قال لا يصح الأول في قول الزوال في على المشاهدة في المنع والإلا لم يطابق الاحتجاب السؤال  
وذهبوا إلى الصلاح وابن القيم في الجواز فتقدم بها لأن الصادق عليه السلام سئل عن الرجل لا يجد  
الزكوة إلا في المحرم فيجملها في شهر رمضان فقال لا بأس بالحول **الحول على الفريضة** لا يجوز تأجيله وأعلم  
إذا الضابط في هذه الباب ما هنا إن كل من حال في حلق بسبب تقدم أحد ما على الآخر فعليه تجبيل آداه  
بعد التيسر وقيل وجوبه في سبب آخر لا يعلم أن قولنا مستفان فعل كانه ماسمعا أنه إذا أضاف  
الزكوة دفع ذلك لغيره وقصا إلى الفقير ثم حشبه عند الحول لانتية من الزكوة مع بقاؤا الشرائط  
**قال** **دام ظلك** والعون قول مالك في صيدا التجبيل وذكره مع البيهقي في الشك في النساء من أن الرجوع إلى اليد  
وهو اعرف ومن صاله عدم الاستدراك غلبية الآية في الوقت **قال** **الاشكال** في تقديم قول مالك في  
ويصنف أنه الجنة هذا الدعوى إلا الصدقة وصحتها بنية فشرط تلك الفقهاء في الرجوع فيها إليه  
ولا ينفرد من طرق أن عليه دينا فظهر لعدم والأصح عذري القائل لأنه يذبح حلا للفظ  
أقصر فلا يقبل بنية **قال** **دام ظلك** ولو لم يذكر التجبيل عذر الفقير ذلك حيث أورد مع القلب  
ولو استغنى عنه فالأقرب عدم الرجوع **أقول** **لا تملك** أي ما لها خاصة ولا أصل عدم التقدير  
وهو خلاف الفقهاء فإن الأصل أنه إذا في الوقت ولو كانت تالفة فالملك لله على الأقل ما يضره وكان  
كثيرا فطما ما نغز إلى غيره فأكله جاهلا وتجبيل جواز عدم وقوع المعية لأنه التقدير ولا  
غيره لأنه غير منوي **المطلب الثاني** في المخرج قال **دام ظلك** فأن طلبها أمين فان فيها المال  
جميعا دام وفي الإجزاء قولان **أقول** إذا طلبت لأمام الزكوة من شخص وجب دفعها إليه  
اجتماعا لقوله تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولو الأمر منكم فلو أخرجها بغيره  
فيشك في اختياره الشبان وأما الصلاح وابن البراج وأما القاضي فوجوب دفعها إلى  
أول ما يبيد لأن الأصل في الشيء تسليمه للمنفق عن غيره والله في الجهاد استبدل على مسد



في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٧  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٧  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٧

بغير عوض دناوى فلا وجود لهذا القدر في الخارج ولا في الذمة **ب** ان لا يكون بالقدر تدفع  
 هذا الشرط قبل يجوز له الشراء بكل علم السلامة وعدم ما قبل لان الجبل الشرط يسير الجبل  
 بالمسروط وقيل لا لصلافة البقاء فيلزم الاول فيمنع جواز النقل لاندن في ذمة فقير وعلى الثاني في  
 فلا ينقل **ج** ان يكون عينها باقية وقد يمنع الفقير هذا الشرط فيجوز نقلها **د** ان يكون الفقير باقية  
 ولم يسمع الشرط برفع كل يقضي بكل الفقير نقل لا في قبل نعم لا تنوى الشدة والنوع الخاص منها و  
 يلزم من انشاء الخاضع بناء العلم ولا في لم يورد فاما باطلا والحق جواز بینه وبه انه تعالى جاز في نقل  
 الامر لكن لا لا لطلون لا يوجد الا في احد افراده وانما الكل عند زكوة هذا المال وقد ان بطلا في  
 لا انشاء الشرط وهو المالك من الحقيقة هذه المسئلة قال **فان قيل** ولو فقدت فيه احداهما لم يرجع على  
 اشكال فريه الا كيف يستلزم ان **وقد انقضت اقباعه** بقبيل النيابة فقبيلهما كالحج اذا سمع  
 ما بعد فادرسه لعل فاجاز لان المقصود الاظهر من الزكوة الخارجها وسد خلايا المستحقين لها وذلك  
 جازت النيابة فيه مع القدرة على الباشرة ويحتمل عليه ان المكلف هو المالك ولم يورد **فان قيل** ان  
 ليس للمؤمن بعد الا تاتوا **وقال الشيخ الطوسي** في المسروط من اعطى زكوة لوكيل لم يعطها الفقير  
 ونوى اخرا اذ نوى ان وكيل الدفع ولا يحرم فيه كل واحد منهما لو انفردت امانية الوكيل فلما تقدم  
 واما نيل الموكل لمحضول الغرض الاضطر من الزكوة وهو دفع حاجة المحتاجين ووجود النيابة من حال  
 تضمنها لانها بالدفع الى الوكيل مع النيابة بتعين فكان بمنزلة الدفع الى الامارة فيه نظرا لوكيل  
 ليس ما عن الفقير بل يد الموكل ومنع كون وقت نيته هو حين تعيينها بل هو وقت الدفع الى الفقير  
 والشع به قوله على رواية عزل الزكوة فانه يجوز وسعنا ودفعنا الى الوكيل كالموكل بل اقوى لاننا نخرج  
 لها عن يد ولان عزل النيابة والام لا يسمع والعبادة الواحدة لا يجزها بيتان والتحقق ان كلنا  
 قاربته نيته المالك لم يسمع الى الفقير احداث سواء نوى الوكيل ولان قد قدت نيته المالك قاربته الوكيل  
 احداث لما قررنا وان قاربته الموكل للدفع الى الوكيل وقاربته الوكيل للدفع الى الفقير فان قلنا  
 باجرائها مستفرد اجازت هنا قطعاً ولا فلاحاً لمرجعة لان الوكيل اذا تمكين نائباً عن الفقير  
 برحه ولا تجزى نيته المالك ان التعيين على الدفع الى الفقير فوجودها كالتقدم فقوله ولو وكلفه  
 جبيح ونوى الوكيل كما لا دفع اجازة نظر **قال في ظله** وانما يعطى الفقير عشرة قراره

٤٤٩

لذلك والاشهر

الله

المعنى عنه وقيل بحري لا تدفع الى مستحقها لان الامانة طلبها لا يسألها الى المستحقين  
 ولان المعنى عنه بخلاف الامانة وهي غير لما يورد لان الاثني على سألها الى المستحقين وغير لزمه  
 ايضا **قال في ظله** الامانة والساعة عند قبض الزكوة لما لهما من الاختلاف في مقامين **أ** الوجوه  
 فاختار والذى المستحق الشرح في المسروط وموضع من الخلاف الاستصحاب لان النبي عليه السلام لما بعث  
 معاذ الى اليمن قال له اعلم ان عليهم صدقة موحدة من اعنائهم فبرء في فقرائهم ولم يرد كل الفقراء  
 فلو وجب لزم تأخيرها لبيان عن وقت الحاجة وقال في قوله من الخلاف بوجهه لعل حال وصل عليهم  
 ان يصلون كل من هو صبيحة اصل الوجوب ثم علمنا اننا لطفنا لكل من في البطشة ان وقبل للفقير المستحق  
 بالنسبة واجبه كذا الامانة لعدم القارون لقوله اشعوني بحجكم الله قالوا المراد الاحتياج لا اذ اداء  
 واجبه فلا يجب ان يدعى له بسبب الصلاة ولعدم وجوبه على الفقير فيلزم ان ياتي الى **ب** هل يدعى المفظ  
 الصلاة او الدعاء اجعلت لا تدعى جازا الثاني والامانة على جواز انما ولا يعلم عليه السلام فانه لعل او  
 ابو اوفى زكوة وركوة امكنه قال النبي صلى الله عليه واله **الفسحة** من على ابني اوفى وعلى اب  
 ابي اوفى قالوا محتسب النبي فله الامانة على غير قلنا منع الاحتصاص كيف وقد قال تعالى الذين  
 اذا اصابتهم مصيبة قالوا ان الله والا لله راجعون اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ولان الصلاة  
 من الله الرحمة والافاضة المترادفة في جواز اقامتها بعضها متماز فغير قالوا اعادة التمسك فتمنع على الربا  
 قلنا الصلاة ليست بحجة خصوصاً مع خلاف القرآن واما على عليه السلام ففعل النبي بقوله تعالى  
 وانفسا وانفسكم وقوله عليه السلام نفستك باعلى نفسي ففزع عليه الصلاة كما خرج على النبي  
**استقبل في النبي قال دام بلكه** ولو قال ان كان الى الغائب ما لم يصد زكوة فان قالوا  
 ففي النقل الى غير اشكال **وقال في الشرح** في المسروط لا يجوز نقله الى غيره لان وقت نيته قد فاته هذا  
 التسليم لظنه رحمه الله وقيل يجوز نقله لغوات الشرط المعلق عليه لملك الفقير وفراش الشرط يقتضي  
 فوات المسروط والتحقق ان نقول اما ان يكونا عيناً واحدة او باقية وعلى كل تقدير فانما ان يكون الفقير  
 قد سمع هذا الشرط اذ لا فاقام اربعة **أ** ان يكون عين الزكوة ماله ولم يكن الفقير قد سمع هذا الشرط  
 وقد شارك عدم جواز نقله لعدم ضمان الفقير لا بما جازت فقير غير فقير قد صدق ولا يشعق الغمان  
 فلا يخرج ومن افلاحة الغاية الصدقة فانها دفع حاجة الفقير وهذا اعله في حاجة الفقير ولا يستلزم ذلك  
 ولا يخرج

الله



ذاهم على رأى استحبنا اقول الاول قول المصنف في المسوط يقولون انما لا يطهى احدا من الزكاة اقل من خمسة دراهم وهو اقل ما فرض الله من الزكاة ودعبل السيد المصنف  
 وابن اثير في عدم تجديدا لبقية كل اول ما تجلده هو الاقوى عندى يقولون تعالى انما الصدقات للفقراء  
 الصغار وهو ما في كل صدقة اذ الجمع المعروف بالام لله من ما يجيبه المولى كسفة يابا وجمعة كرامهم  
 يستحقه الثانية اصناف فيوزعها على من بان يعطى كل واحد اقل ما يملكه وهو المطلوب لان  
 انما البان المسرفه لعلها انما كان يثبت المطلوب قال ابن الجيند اقل ما يعطى درهم وقال  
 الصدوق يجوز ان يملك الرجل الواحد الدرهمين والخلاصة ولا يجوز ان لا يملك الا نصف دينار ونصف  
 الصغار من قبل السيد وجعل منها الشيخ استحبنا جميعا بين الادلة قال دام ظلته ولو فقدت ارض  
 المستوفى من الزكاة ورث على اى قول دام ظلته وابنا باوريد وابن اثير الى ان ميراث الارباب  
 الزكاة لانه اعتق من ميراثه وكان زولاوه لم يورثوا من قبل المصنفين المختلفين على اننا الاول وادهم  
 كونه للامام ملية ثم احدث صار في الزكاة فيكون كسايه وهو اولى قال دام ظلته واجه الكمال  
 والوزان على المالك على رأى اقول هذا قول الشيخ في المسوط والمصنف في المختلف لوجوب ما توقف  
 عليه لوجبه توقف دفع عليه ولشبهتمنا على الباع في البيع وقال في موضع آخر من المشوط يكون على الفقراء  
 لا يملكهم ويملكهم ما لم يملكه الدلالة على وجوبه لانه على الزكاة قال دام ظلته وفي قول الزكاة  
 بالعين احكاما للزكاة الى آخره اقول الزكاة يتعلق بالعين باحاج الامامية يعني ملك الفقراء بقول  
 لقول النبي عليه السلام في اربعين شاة دام ظلته ان يملك فقير من العيون ولا في ثلثي ملكنا يتعلق بالعين  
 والام يمكن زكاة متعلقة بالعين هذا الخلف فاما ان يكون مع تعليقه بالعين متعلقا بالذمة فربما  
 من متعلق او لا بالمتعلق بالذمة وجوبه لا يخرج لا غير في هذه ثلاثة انواع من المتعلق والاول دام ظلته  
 يتعلق بشركة يسميها السككي باسم جري من جارية والثاني في شئ يتعلق بالزمن دام ظلته والثالث في شئ  
 ارض لخصانية رتبة الخاف في ذلك وانما عر عن هذه الكلمات بانما حراما لانه لفظ يخصر بكل  
 واجيد وانما بحث عن هذه الانواع الاختلاف في اجزائها ويختلف بين تلك احكامها ولا مشاحة للفقهاء في كون  
 هذه انواعا او لخصا او لزام بقدرتها في اجزائها ومعرفة احكامها ومخالفة تعليل الزكاة بها  
 اصناف كل نوع بوجهين في اندراج تحت كل نوع وكونه متعلقا باماميه لا ينافي اندراجها

في

تحت احدا لانواع المذكورة وقد ذكر المصنف في الحديث وجه كل قول وهو استلزام وجود حاصلة  
 او اثره عليه ولا يخلو من فقر او واد على الشركة عدم ملكا لفقير لوجبه لا يكون قبل اداء الزكاة  
 وبعد التحول ويقتضى على ذلك لو باع المالك لثياب قبل اداء الزكاة وقد ذكر المصنف حكمه فلا  
 يطول ذكره دام ظلته ولو ادى ما لا يحضره فلا خيار له لوجبه لا يكون قبل اداء الزكاة لان حق  
 الاستحقاق المذموم فبفتح الساعي المالك اقول ذكر المصنف لوجبه لا يكون قبل اداء الزكاة لان حق  
 الفقراء يزول بالاداء ويستقر ملك المالك على العين دام ظلته والتحقق ان هذا الوجه هو الصحيح  
 بين القيمة والعين ويثبت لانه لم يملك العين بالقيمة في الاول سبب الاول وعلى الثاني يحمل ايضا  
 لما ذكره المصنف في الباب الثاني في زكاة الفطر قال دام ظلته ولو مات قبل الحلال فلا  
 زكاة على الارث وعلى غيره الا ان يقولوا انما هو الاقرب لوجبه على الارث اقول دام ظلته ما كان لعبد  
 قبل الحلال وعليه بن يستقر في الزكاة وكانت ميراثا لعبد من كسبه او ميراثا في فطرة للعبد فان  
 احدهما قول الشيخ رحمه الله بسقوط الفطرة وقال دام ظلته المصنف دام ظلته على الارث ومنها  
 القول بان الزكاة المستعرة بالدون هل هي على حكم مال الميت ولا يستعمل الارثا وينقل الى ملكه ويتعلق  
 به بالدون كالرض قال الشيخ فلا فرق لعقله تعالى من تعدي وصية بويها او دين هذا بعدية  
 بالزما فقبل اداء الدين لا يثبت الارث وقال شيخنا فيه اخفاء تقديرية الملك لتأثير من بعد  
 وصية الى آخره لاستحالة وجود ملكه لا ما كذا لعقل على هذا الامتار واذا ثبت ملك الميت ليس بمالك  
 قطعاً ولا الدينان ولا غير لادان الارث فتعين الارث قال دام ظلته ولو قبل الرصية بالعبد  
 من الميت قبل الحلال فالزكاة عليه ولو قبلها بغيره سقطت وفي الوجهين على الارث اشكال اقول دام ظلته فيما  
 اذا اكل العبد من كسبه وهذا المسئلة تنجز على اصلين دام ظلته القبول هل هو كاشف عن ملك الوصي له الموت او بسبب  
 ملكه فعل الاول لا زكاة على الارث قطعاً وعلى الثاني في بطلان اصله الثاني دام ظلته اذا قلنا ان القبول  
 ملكه هل قبله على حكم مال الميت وينتقل على الارث انتفاءا شراراً لا فطر الاول لا يجب على الارث قطعاً  
 وعلى الثاني يكون على الارث والجمع هذين الصليين في موضعين واما السقوط عن الوصي هل يملك  
 القبول ملكاً خاصاً على كونه كاشفاً ولا كونه تكميلاً لغا فاعرضنا دام ظلته ولو كان الزوج معسراً  
 وجبت نفقتهما دون فطرهما ولا فرق بينهما اقول من حيث زكاة على غيره على تعيين احدهما ان يكون











تركه وإطلاق أصحابان قضاء رمضان بحيث يمينه بالنية والتقصير إن هذا ليس على منسبه  
 المعين فان عني الزمان الذي إذا فات ما نقصنا له لم يكن نسياناً وان عني الزمان الذي  
 صومه ولا يجوز التأخير عنه كان معينا وإلا مع عيني انه لا يتعين بذلك ان الوقت المعين  
 ما جعل سببا للجوب لا يتحقق هنا وجوب حرمه هنا كالحج وانما قد يقول عدلان لو نذر يوم سابع  
 لم يتعين قطعاً الجزاء تقديره عليه **قال** دام ظلته وفي النقل قول إلى الغروب **أقول هذا القول**  
 نقله الشيخ في مسائل خلاصة عن بعض أصحابنا **قال** المستحب وإن ربيح حرم تجديد النية في الثانية  
 إلى بعض الزوال **قال** أزهره وإن نسي في صومه فله جدد بعد الزوال إن كان من النهار ما يقع التقام  
 فيه مسكاً ولا يصح عندي أن لا يصح بعد الزوال **قال** دام ظلته والمجوس الجاهل بالأهل ترجح فيه  
 مستمكاً فان افطر في انما استأنف على شك لا كفارة **أقول** بعض من وجوب تصوير مستمكاً  
 وعدم الحصار رمضان فيه ومن زام رمضان إذا افطر فيه فلا يكافئه أيضاً فهو في قبل الأمر انما رمضان  
 أو متأخر عنه أو مقدم عليه وعلى الأولين الاستسناد وعلى الثالث مستأنف لم يعتبر انظار اليوم  
 باعتبار تقدمه أو غير معلوم فلا يجب **قال** دام ظلته ولو قدم النية على الشهر وهو عذر لم  
 يحرمه على رأي **قال** هذا هو المشهور لأن شك النية المقارنة والتأني مع الذكر وهذا الشيخ  
 في المبسوط والتمهيد إلى اجازته ان فهو ان يجدد عهده ولا يجري مع الذكر كما يضافه ولا يشترط  
 المقارنة لم يجز تعدد يومين من العشاء **قال** في الخلاف واجاز أصحابنا نية القرية في شهر رمضان  
 خاصة ان تقدم على الشهر يوم أو ليلة **قال** الشيخ في ليس لا يجوز مطلقاً وهو الأصح عندي  
**قال** دام ظلته في كمال ليلة من يتعدى ثلاثة أشهر فله كفارة والشيخان وسلاوة وأبو الصلاح  
 يكفي فيه نية واحدة من وله لأنه لعبادة الواحدة **الح** الحصيف بان كل يوم عبادة يفقر  
 النية ولا يجوز تقديرها والتمهيدان تقديرهما **قال** الشيخ على رمضان عمداً والأقوى عندي  
 اختيار الأولى للصنيف **قال** دام ظلته ولو نوى غير رمضان فيه فرضاً أو نقلاً ففي الإجزاء  
 عن رمضان نظر **أقول** بعض من اختلاف أصحابنا في أن لا يشترط المبسوط والخلاف والسيوطي  
 ذهب إلى الإجزاء لشمول نية القرية وعدم استلزام بطلان المك بطلان الإجزاء وذهب إلى ضرورة  
 الإجزاء مع النسيان لعدم الاعتداد بالرائد مع النسيان والجبل كرم الشلل لا مع العلم لقوله

ظلم

٤٨ عديدتم إنما لكل أمير نوى **قال** دام ظلته ولو نواه عن فساد رمضان وافطر بعد الزوال  
 عمداً فله كفارة من رمضان ففي الكفارة اشكالاً لقيمه في تعيينها اشكالاً **أقول** بعض أصحابنا  
 انما ناس على تقدير كل واحد من جرى ثمانية الحلو وعدم صحة رمضان وعليه العلم برمضان  
 فليس شرط الكفارة ولا يصح عيني انه لا يجب ولا يراعى أحد الأمرين وهو ما خرج كفارة  
 قضاء رمضان مع عدمه أو يخرج تكليفه لعاقل واللام بضميه بأهل فالمنزلة مثله انما الملازمة  
 فلا نية ان يكون الزوال واجب عليه كفارة قضاء رمضان وكفارة رمضان في الأول يستلزم الأول  
 لأن قضاء رمضان لم يقع والثاني يستلزم فانه غير عال به رمضان فلو كلفه لزم تكليفه لعاقل وانما  
 بطلان اللام بضميه فاجماع علماءنا وقديس استحالة الثاني أيضاً لا يصح من الثاني لنية  
 من رمضان مع وجوب الكفارة بافطاره فيجب كفارة رمضان وملازمة لا يعلم انه من رمضان فلا كفارة  
 لا فائداً نية لعدم وجوب كفارة فيجوز **أقول** دام ظلته ولو نوى الإفطار يوم رمضان ثم  
 حدد منه الصوم قبل الزوال لم ينفذ على رأي **أقول** بعض من كلام الشيخ الانقياد وصرح  
 بن كثر يوم النية الأقوى عندي الصحة في يوم النية لأنه معذور بيمينه وإلا لم تكلف لعاقل  
 أو البطلان في غيره لان جرم انقضاء صوم غيره مع عهده يكون من رمضان والنية شرط وقد شرط  
 يستلزم فقد مشروط والصوم لا يصح **قال** دام ظلته ولو تقدمت نية الصوم فنوى الإفطار  
 ولو يطر شرعاً إلى صوم صوم رمضان على اشكالاً **أقول** بعض من أصحابنا في المبسوط والتمهيد  
 ذهب إلى الصحة وذهب إلى التلاخ إلى البطلان وبني عليه المسألة ما قرره على الكلام من ان أراد في الصديق  
 على تضاد ان لا يقال لا يشترط الإفطار للصوم لأنه مركب من جزئين لا مساكاة والنية والاشكال عرجي  
 لا ينافيه الأفضل ما يمسك عنه فإذا لم ينافيته لم ينافه خصوصاً مع عدم استقرارها وجوبية  
 أخرى صدها **قال** بعض أصحابنا في بطلان الصوم والتمهيد في صومه والأقوى عندي البطلان لأن  
 الصوم توطئة للتعب على امتناع عما سواه السارح والمنطربات وإرادة فعل المنعوت في توطئة النفس  
 على عدمه لما في الامتياز **قال** بعض من أصحابنا في المسألة **قال** دام ظلته وعن المحققين ما لا يخفى  
 المضاد نظر **أقول** بعض من أصحابنا في أنها باقية في الشيع في بطلانها واما الفلاح والمفيد والمرص  
 في المسائل الناصرية ذهبوا إلى ما رواه أحمد بن محمد بن الحسن في الصحيح عن أبي الحسن **قال**



انه مثل عن الرجل يحقن كونه العلة في شهر رمضان فقال الشافعي لا يجوز له ان يحقن ويغسل لحكم  
على الوصف شيئا عليه فيكون بين الصوم والاحتقان الذي هو نفس العمل منافاة ويوجب الشافعي  
يستلزم معنى الاخر ولان السيد لم يفتي بقول الاجماع على ذلك والجماع المشهور بوجوب الاحتقان  
في النهاية والمرضى في الجمل من ارباب الدين لا يفتي به لان على جعفر بن محمد ان كان له شئ من السلام عن الرجل و  
المرأة هل يلحق بها ان يتعد خلا الذوات وهما صامتان قال لا بأس قال قائمة واما ما يدور  
بالجواب أقول قال الشافعي والمرضى وعلى راي ابو محمد محرمة مطلقا للرواية المتقدمة وقال  
الشافعي في المبسوط والقاضي وابن الجنييد بخاره بالخالد لقول الحسن عليه السلام لا تأس الحامدة  
الحارة التي عنته بان هذه في طريقها على من لم يرض عنها وهما صامتان قائمة وعن  
الاحتقان في الماء وعن الكذب على الله وعلى رسوله وامتته عليه السلام وفي الافساد بهما نظر أقول  
بناء على اختلاف اصحابنا السيد والشافعي والشافعي وعلى راي ابو محمد وبالصلاح ذهبوا الى  
الى الافساد بالارتداد في الصلاة الصلوات الشرعية وتعميد واما ما سمعنا من قول الصادق عليه السلام  
يقول الشافعي ما احسن ثلاث خصال الطعام والشراب والثناء والارقياس بين يدي من رآه  
وفي الدلالة نظر فان تكون الصلوات الصلوات واحدا منها والضرر اعم من البطان لانه يحصل الحرف  
الائم بالتمرد والاستدلال لا اعم على ثبوت الاخير من الاغلاط والتمرد ليس بالشارع وذهب  
السيد لم يفتي في بعض اقواله وابن ارباب ابن عقيل الى عدم الافساد للأصل وما روي ان احاق بن عمار  
سأل باعبد الله عليه السلام عن رجل صام اربعين في الماء مائة مائة فمات ذلك اليوم قال ليس عليه  
قضاء ولا يهود وهذا الحديث صحيح في المطلوب بخلافه لا في الاقوى عندي تحريم الارتداد وعدم  
الاقطار يستدعيك لما لول بالافساد ذهبوا الى الوجوب في القضاء والكفارة ولا اما الصلوة  
فانه اوجب في القضاء خاصة واما الكذب على الله ورسوله وامته فذهب لم يفتي والشافعيان  
وعلى راي ابو محمد ورواي الشافعي والشافعي الى افساده الصوم يقول الصادق عليه السلام  
الكذبة تقصص المؤمن الوضوء ويفطر الصائم فاذا راوى وهو يوضو قلت هل كان  
فقال الصادق عليه السلام ليس حيث ذهبتم انما ذلك كذب على الله ورسوله وعلى الاممة  
عليهم السلام وقال السيد في الجمل محمد بن بابويه وسائر المرجع في لا يفتي بالارتداد والافساد

نحو

69 والاصح عندي الافساد بالارتداد قال الرازي في بعض بعض الوضوء هل لا يلزم من كذب في فها واحد  
الحاكمين تركه في الاخر قال قائمة قائمة وفي الاطوار بالامناء عقيل في النظر الى الحجارة انك لا أقول  
نسا من انة محمد بن اسحق فكان لا استياء باليد ولا قائمة منتهى الحزم مقالة اختار على الشافعي في  
ومن صالحه الفتحة واعلم ان الامام احمد ذهب الى ان لا يفتي في المبسوط اليه لكنه قيد النظر في الفتحة  
واثنان من مبسوط ابن ابي عمير انما لا يفتي في المبسوط الا بالكلية والامام احمد والامام الحارث  
فلا يفتي في مبسوط عندي قائمة وفي الحاق الغائب بالمفتحة او طرح الحارث منه في الغرض  
غير مقصود المبرر انك لا أقول نسا من انة بلغ من التبريد فاقول بالحكم لان التبريد لم يفتي به وهذا  
ليس مقصودا ومن عدم النص في التبريد وعدم قصد الاتباع فكان كالاكل شيئا ولانه لم يقصد الابتلاع  
ولسببه لانا لو وضع في الفم اعم منه والعام لا يصلح السببه الاقتصار منه والاصح عندي البطان قال  
قام قائمة وفي الجاني ومثله الرواية الى الحرف من التحليل الحقة بالمايع نظر أقول قائمة قائمة  
لحقها لسواهما في الاتصال في الحرف فيفطر وقال في الخلاف وابن الجنييد لا يفطر للأصل والاولى كحافه  
المايع قال قائمة ولو قدر على قطعها من غير ما فتر كما خفي قلت فالأقرب عدم الافطار قائمة  
القرب لمشاركة بين الدماغ والحلق فكان معقولة كالبصا والنجس في الفم ولا يفتي في شيئا  
وانما امسك عن الفعل ومن حيث ان كان مع القدر على قطعها بقصير فيفطر وليس بجند قائمة  
لوحى الربوبية فصار بين الحلق والاشنان فان قصرت التحليل فالأقرب الفتنة خاصة والافلاحي  
أقول وجه القرب بقصير مع نكته من اخرها فصار هو تسبب مختار او في وجوب الكفارة حرج  
وعلى القول ساقا الاكوان واستغناء الباقي عن المور لا تجب القضاء ايضا ولانه لم يقصد الابتلاع  
فهذه الاحتمالات ثلاثة القضاء خاصة ومع الكفارة والافشاء ولا كفارة والاصح الاول قال  
قائمة قائمة والاقرى الفصل عن الاحبنة والامام المكي بن أقول وجه القرب رواية الفصل بعشر  
عن الصادق عليه السلام في رجل قام مرة موصاهم وهو صائم فقال ان كان استكرهها عليه فليس  
كفارة وان كانت طاعة وعنه فليس كفارة واحدة وعليها كفارة وافط الحارة سائل لكل ولا يفتي  
مع قباير الاحتمال يدل على عدم انكاف لان الصادق عليه السلام نص على العلة ونحوه وانما لان  
الجماع له فاعل وهو الرجل ومحل قابل وهو المرأة وكل منهما يوجب الكفارة وفيها في القول الميت



لا تركبها ثمة فاذا اكرمها كان فاعلا له في الحمل لتقبل لا تملكه كلاله فاعل هذه الصفة الشريفة  
 والصادق من المرأة اذا فرض عدم ملكه وبواسطة يحصل القبول فبأقوى منها في فعلها بالاكراه فبأقوى ترت  
 القبول عليه وهما الكفارة ومنع ان يرد بين الفعل في الصورين لعدم التقوى او لا ضيعة السند  
 ولا سبب الشريعة لا بد من النص على عتقها ومنع النسخ من الفعل في الحصة اذا الكفارة مكفوف لا يلزم  
 من ساقها الاضغاث ساقها الاقوى فان انما ذنب قوى من وطأ المرأة اجاب المستفت بما هنا عقوبة  
 والعقوبة على الاستغفار من العقوبة على الاقوى والا قوى عند اختيار المستغفار فاعقوبه من وجه ومكفوف من وجه  
 في وضع قبوله وجانب العقوبة اعظم للزوم لها وتختلف الكفارة عنها في مراتب قبل المذنب عدا فلما قال  
 دام طهله او خرق على اشكال اقول سواء جواز الاقطار في الخرق على العبرة بالمال كفي الخرق في  
الخرق على نفسه اولى لان دفع الخرق عن التقير والى من القصور ومن الاكراه الزام القصور هو الزام  
 للعدو وهو انما الجحد الاجاه لا سببا لتكليفه ولا القدرة شدة التكليف لم يوجد والعولان  
 للشيخ في الخلاف في الجمل والا قوى عتدي جواز الاقطار قال دام طهله ولو سبقت فرض القصور بزيادة  
 فالأقرب سقوط الكفارة اقول هذه المسئلة فرع مسئلة اصولية هي ان اذا غلب المتكلف انفسا شرط  
التكليف على المكلف فمنا لفعل وهل يحسن منه تكليفه أم لا الشيخ ولا تارة على الاقوى المستفت  
 والمعتزلة على الثاني وهذا أيضا متفرع عن مسئلة اخرى اصولية وهي ان هل يحسن الاخر لمصلحة ناشية  
 من نصيب آخر لا من نصيب لما مر به وفيها ما لا يحسن الاخر لمصلحة ناشية منها الشيخ وابن الجوزي والامة  
 على الاقوى حصول الترابيعم المكلف على الفعل والمستفتة المعتزلة على الثاني وقد حقق ذلك الامير  
 وليكن هذا موضوعا فانه يذكر في الفقه على سبيل المضادة والا قوى عتدي سقوط الكفارة لانتفاء  
 الصبر وبأساء السبب سبب المسبب قال دام طهله ولو عتقت ثم حاصرت لا قرب بطلان اقول لانما  
اعتق محبة ولم يحصل وقال الشيخ وكثير من اصحابنا يرجع العتق الى بطلانها منهم من يرى انها  
 اما تعد من وجه ككفارة ب ان العتق من الامور المبنية على التعليل فتفقد عتق التعليل في حصة  
 شريك فاذا استوى في حصة العتق وهي ممنوع من التصرف فيها فلا يتصل سلطان الجهد للمولى لها والا قوى  
 الاول قال دام طهله ولقد روي اكثر من ثمانية عشر افعالا لوجه عدم الوجوب اقول هناك كان  
ان النص ورد على ان من وجب عليه شئ ان يشاء كان له اجزا ثمانية عشر لو ما فرغ عليه المستفت

اذ

اذ لوقر على اكثر من ثمانية عشر كما لو قرر على غير الاقرب عدم الوجوب لا صلا له البتة ولا فاعل عليه  
 العجز عن المجموع وهو ينفذ مع القدرة على الاكثر لان عدم الكل لعدم احد اجزائه ويجعل الوجوب  
 لان سقوط احد الاجزاء من المتعارفين لا يكتفي بسقوط الآخر ب لو عجز عن الثمانية  
 عشر فالنص على ان يكتفي بالاستغفار فلو قرر على بعضها قال المستفت لوجه عدم الوجوب كما تقدم والاعمال  
 كما تقدم ايضا والتفتيح في المسئلة من وجوب اجزاء كان كما لو كان ثمة الوجوب لكل ادم من وجوب  
 الكل والوجوب كان وجوب لكل ثمة الوجوب لاجزاء لم يلزم وكذا لو استقبل كل واحد منهما فضا  
 الاشكال من حيث وجوب الجز من الاقسام هو قال دام طهله اما لو قرر على العدة دون الوصف  
 فالوجه وجوب المقدور اقول وجه الوجوب لم يحسن من وجهين اما عجز عن يقينية ما ففقدت لا يلزم  
 سقوط العدة كما لو عجز عن الاتيان والاحيان فلا سقط الميسر بالمعسور ويحتمل عدمه لتعلقه بالاعمال  
 الما لعل على العجز عن الشر من استاتين المتعارفين قال دام طهله ولو ما شتر فجزا احتمل وجوب  
 تسعة وثمانية اشقوق اقول وجه الاول ان الثمانية عشر مقابلة للشر من ثمة ثمانية عشر  
 وجه الثاني ان المستقل ابدل وصاحبه من المبدل احد مما غير الآخر لان وجوب ابدل مشروط بالعجز  
 عن المبدل ومنا جرحه فلا يقع ما صامه قبله عنه وجه الثالث انه يصدق عليه انه عجز شتر وصاحبه  
 ثمانية عشر يوما والحق عتدي وجوب ثمانية عشران وجوبها بعد العجز يدل على المغفرة قال دام طهله  
 ولو اجب ليل او تعدا لما بعد تمكنه من الفعل حتى يصح فالقضاء على اشكال اقول هنا من قرطبة  
 بركة الاحتياط ولانه لو لم يجز القضاء هاهنا لم يجز على ابي الحسان لانه قبل اليقين عجز واجبة الوقت  
 الموسع بعده غير ممكن منه ومن ابا حنيفة لو لم يأت اليقين لوقت الحان لانه انظر فقد تلا دخل القضاء  
 والا فلا قال دام طهله ويجوز ثلاث الاقطار بالعم على رأي الشيخ ايجاب كفارة واحدة  
 للاصل ولما رواه عبد الله بن عثمان في الصحيح عن الصادق عليه السلام في رجل افترقه شتره مكان متعديا يوما  
 واحدا من غير عذر قال بشورقه او بشورقه شتره يتابعين ولا يطعم مسكينا فان لم يجد زنده وما يات  
 وترك الاستصالة للبر ب يعقوب غريم يقول يقتضيه العزم ب عتق من ائمه وان جرحه الى وجوب  
 الذل على الرضا عليه السلام حتى ان جرحا ما او اضر على ارم في شتره مكان فعليه ثلاث  
 كتابات عتقه وصيام شهرين متتابعين واطعام ستين مسكينا والا قوى عتدي على الثاني لا يلزم



قَالَ دَامَ ظِلُّهُ وَفِي كَفَّارَةِ الْبُذَا الْمُعْبَنِ قَوْلَانِ أَقُولُ ذَهَبَ الْمُصَيِّفُ وَأَبُو الصَّلَاحِ وَأَبُو دُرَيْبٍ وَابْنُ  
 الْبَرَاءِ إِلَى كَفَّارَةِ رَمَّانٍ وَهُوَ الْمَشْهُورُ بِقِلِّ كَفَّارَةِ يَدِينُ هُوَ اخُذَ قَوْلِي الصَّدُوقُ قَالَ الْمَرْصُفُ الْمَوْصَلِي  
 أَنْ يَنْدَعُمَ يَوْمَ مَعِينٍ فَافْطَرَهُ كَأَنَّهُ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ رَمَّانٍ وَأَنْ كَانَ غَيْرَ صَوْمٍ وَارْتَكَبَ صَوْمَهُ بِتَرْكِ لَيْلَةٍ لَا يَفْعَلُ  
 الْمَغْطُوبُ بِكَفَّارَةِ يَدِينُ هُوَ قَوْلُ خَلِّ السَّدُوقِ وَفِي سَائِلِ الْجَمْعِ فِيهِ أَنْ شَاءَ تَنَاقُلًا قَالَ دَامَ ظِلُّهُ الْمَسَافِرُ  
 إِذَا كَرِهَ نَوَيْتَهُ وَجَبَتْ لِكَفَّارَةِ عَلَيْهِ عَيْنًا لَاعْنَهُ وَبِحَقْلِ السَّقُوطِ لَكُنْ مَبَاحًا لَمْ يَغْمِضْهَا أَقُولُ وَحَقْلُ تَقَرُّبِ  
 أَنْ تَوْصِلَهُ بِخِيَارِهِ وَجَبَتْ لِكَفَّارَةِ الْأَكْرَامِ يَفْتَضِلُ عَلَى الْبُحْرِ عَلَى الْكُفْرِ لَوْ هَلْ كَرِهَ عَلَى كُلِّ مَوْضِعٍ يَغْفِرُ الْأَكْرَامَ  
 وَالْأَقْوَى عِنْدِي أَنَّ لَيْلَةَ لَمْ يَغْمِضْ أَحَدًا فَلَا بُرْجُ كَفَّارَةِ قَالَ دَامَ ظِلُّهُ وَهَلْ يَقْبَلُ الصَّوْمُ الْفَحْشَى الْغَائِرُ  
 مِنْ قِبَلِ مَنْ دَامَ ظِلُّهُ أَقُولُ الصَّوْمُ كَفَّارَةٌ وَكُلُّ كَفَّارَةٍ يَقْبَلُ الْفَحْشَى وَالْمُتَعَمَّرُ الْكَاهِنُ وَالْمُكْرَبُ  
 بِالْفَحْشَى يَقْبَلُ لِكَفَّارَةِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ مُتَقَرَّرٍ فِيهِمْ وَالْإِسْحَاقُ تَاخِيلُ بَيَانٍ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ وَبِحَقْلِ تَقَرُّبِ  
 الْفَحْشَى لَمْ تَمْنَعِ عَنْهُ بِدَيْتِهِ فَلَا وَلِيَّ أَنْ تَقْبَلَهَا بِحَاجَةٍ لَوْ جُوبَ عَلَيْهِ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ صَوْمٍ وَجُوبَ عَلَيْهَا لَكِنْ كَمَا فُتِرَ  
 الْحَرْبُ عَلَى تَقَرُّبِ الْمَطَاوِعَةِ سَمِيحًا قَالَ دَامَ ظِلُّهُ لَوْ جَامِعَ تَمَّ اخْتِصَارُ سَفَرِ الْخِيَارِ أَلَمْ يَقْبَلُ الْكَفَّارَةَ  
 وَلَوْ كَانَ مَصْطَرَفًا عَلَى رَأْيِ أَقُولُ الْخِلَافُ هُنَا قَدَمُوا نَاذَكَ هُنَا الْمَسْلُوكُ فِيهِ فَرَفِيقُ الْحَيْصِ  
 بِمَنْ شَاءَ السَّفَرُ الضَّرَاطِيُّ وَالْحَيْصُ لَيْسَ بِقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَجُوبَ بِأَخْلَافِ الشَّرْفِ فَإِنَّ الْجَمْعَ يَحْتَلِفُ قَدْرُهُ  
 فَضْدَهُ لَمْ يَحْرُ الْإِفْطَارُ وَالْأَفْصِيهِ اخْتِصَارًا فَاصْلُ تَقَرُّبِ السَّقُوطِ هُنَا كَيْفَ يَحْتَلِفُ عَدَمُهَا وَالْأَقْوَى عِنْدِي السَّقُوطُ وَ  
 الْمَوْلَدُ بِالسَّفَرِ الضَّرَاطِيِّ مَا يَفُوتُ بِتَرْكِه مَقْبُولٌ بِمَوْلَا وَمَا لَمْ يَضُرَّ وَصَحَّةُ لَهُ قَالَ دَامَ ظِلُّهُ وَلَوْ خَافَا  
 عَلَى أَنْفُسِهِمَا فَفِي الْحَاقِقِ الْخَوْفُ عَلَى الْوَلَدِ وَالْمَرْءِ إِشْكَالٌ أَقُولُ لَا يَنْكَالُ فِي نَجَازِ أَفْطَارِهِمَا إِجَامًا  
 وَأَنَا لَمْ أَصْكَانِي وَجُوبَ لِحَبْرِهِ كَفَّارَةُ كَمَا فِي الْحَقِّ عَلَى الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ كَالْمَرْءِ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْئَلَةَ فَرَعَ يَكُنْ  
 رَدُّهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَهُمَا الْمَرْءُ الْمُتَضَرِّبُ بِالصَّوْمِ وَخَوْفُهُمَا عَلَى الْوَلَدِ أَمَّا الْإِ  
 الْمَرْءُ مِنْ شَأْنِهِمَا كَمَا فِي خَوْفِ الضَّرَبِ عَلَى الْفَتْرِ الصَّوْمِ فَإِنَّ الْمُقْتَضِي مِنَ الْمَرْءِ هُوَ الْخَوْفُ وَالْمَرْءُ مُطِيعُهُ وَ  
 هَذَا الْوَلَدُ عَدَمُ التَّضَرُّبِ مِنَ الْمَرْءِ وَجُوبُ الصَّوْمِ وَبَرُّ عَلَيْهِ إِسْفَا مَا نَشَأَ سَاعِدُهُ عَلَى كونه عِلَّةً إِذَا حُكِمَ لَيْلَةً  
 يَسْتَلِمْ عَلَيْهَا أَوْ صَافٍ تَقَرُّبِ الشَّارِعِ عَلَيْهِمْ لَا تَنْفَعُ بَعْدَهُ الْحُكْمُ بِإِلَافَتِهِ لَعَلَّهُ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْحُكْمَ  
 إِذَا تَضَرَّبَتْ عِلَّةً لَوْ صَوَّمَتْ عِدَّتُهَا فِي عَدَمِهِ كَانَتْ مِنْ الْعِلَّةِ فِي الْحَقِيقَةِ وَكَانَ الْوَصْفُ سَعَرًا فَلَا يَضُرُّ تَخْلُفَهُ  
 مَعَ وَجُودِهِمَا بِخِلَافِ مَا لَوْ جَعَلَ الشَّارِعُ الْوَصْفَ عِلَّةً لَكُنْ مِنْهُ الْحُكْمُ فَالْحُكْمُ عَلَيْهِ ثَابِتٌ وَلَا يَضُرُّ تَخْلُفَهُمَا

مُحَمَّدٌ

عِلَافُ الْوَصْفِ وَأَنَا لَمْ أَصْكَانِي بِالْحَقِّ عَلَى الْوَلَدِ فَلَمْ يَمْرُؤًا فَخَرَّ مِنْ مَسْلَمَةٍ الْقَضَى قَالَ يَحْتَلِفُ بِالْمَجْتَمِعِ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكُونُ الْخَائِلُ الْمُقَرَّبُ وَالْمَرْءُ الْمُتَضَرِّبُ لَيْلَةً لَمْ يَغْمِضْهَا لَمْ يَغْمِضْهَا لَمْ يَغْمِضْهَا لَمْ يَغْمِضْهَا لَمْ يَغْمِضْهَا  
 الصَّوْمُ وَعَلَيْهِمَا أَنْ يَتَصَدَّقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِكُلِّ يَوْمٍ تَطْفِيرُهُ بِدَمٍ مِنْ طَعَامِهِ عَلَيْهِمَا أَفْطَارُ يَوْمٍ وَفَطْرُهُ نَفْسًا  
 يَجِدُ قَالَ دَامَ ظِلُّهُ وَبِحَقْلِ لَيْلَةٍ فِي غَيْرِ مَقَانٍ الْمَرْءُ عَلَى إِشْكَالٍ أَقُولُ بِخِلَافِهِ مَسَافِرُ الْمَعِينِ  
 لَمْ يَمْنَعِ وَلَهُ وَجَبَتْ كَفَّارَتُهُ وَلَئِنْ الْمَوْلَدُ مِنَ الْغَدِيرِ جَرَّ ضَرْبًا لَإِذَا مَعَ تَكَرُّرِ الْفَتْرِ الصَّوْمُ بِالْقَضَاءِ  
 وَهُوَ مُشْتَرِكٌ وَعَدَمُ التَّضَرُّبِ وَهَذَا لَيْلَةً وَهُوَ الْأَقْوَى عِنْدِي قَالَ دَامَ ظِلُّهُ وَهَلْ يَحْتَلِفُ عَدَمُهَا بِالْمَعِينِ  
 مِنَ الْهَلَاكِ مَعَ الْفَتْرِ إِلَى الْإِفْطَارِ وَالْمَرْءُ لَعَدَمُ أَقُولُ بِحَقْلِ الْخَائِلِ مِنْ وَجُوبِ لَيْلَةٍ بِالْحَائِلِ  
 وَالْمَرْءُ لَوْ جَرَّدَ الْعِلَّةَ وَهُوَ تَعَدُّ الْإِفْطَارِ لِلْمَصْلَحَةِ الْأَدْمِيَّةِ وَوَجُوبِ قُرْبِ لَعَدَمُ صَالَةِ الْبَرَاءَةِ وَتَقَرُّبِ  
 الْفَتْرِ وَالْإِفْطَارِ بِمَبَاحٍ فَلَا يَجُوبُ فَرِيَّةٌ وَالتَّحْقِيقُ أَنْ تَقْبَلُ لَكُنْ شَبَابُ الشَّرْعِيَّةِ يَحْتَاجُ فَإِنَّهَا تَأْتِي إِلَى  
 النَّصْرِ عَلَيْهَا قَالَ دَامَ ظِلُّهُ وَلَوْ قَاتَ بِالسَّيْرِ وَمَاتَ قَبْلَ التَّكُنْ مِنْ قَضَائِهِ فَوَرَاةً بِحَقْلِ الْوَلَدِ  
 قَضَاؤُهُ أَقُولُ لِيَوْمٍ يَمْرُؤًا مَسْمُومًا يَمْرُؤًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْوَحْلِ مَسَافِرُ شَهْرِ رَمَّانٍ  
 فَيُرْتِ قَالَ يَقْضِي عَنْهُ وَأَنْ مَرَأَةً جَاسَتْ فِي رَمَّانٍ فَمَاتَتْ لَمْ يَفْضَرْ عَنْهَا وَالْمَرْءُ رَمَّانٍ لَمْ يَفْضَرْ عَنْهَا حَتَّى يَمُوتَ  
 لَا يَقْضِي عَنْهُ وَافْتِي الشَّيْخُ أَبُو جَعْفَرٍ فِي التَّهْنِيسِ بِمَجْمُوعِ هَذِهِ الْأَحْكَامِ أَهْمًا دَاخِلُ هَذِهِ لَوَائِقُهُ الْأَصْحَاقُ لَا يَقْضِي  
 عَنْهُ قَالَ دَامَ ظِلُّهُ وَلَوْ كَانَ الْإِبْرَاقُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا الْقَضَاءُ وَحَسْبُهَا الْقَضَاءُ وَقِيلَ  
 يَتَصَدَّقُ مِنْ تَرْكِهِ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ يَجِدُ أَقُولُ الَّذِي يَقْضِي عَلَى الْمَيْتَةِ هُوَ الْوَلَدُ الْمَذْكُورُ الْمَكْلُفُ عِنْدَ مَوْتِهِ  
 فَلَوْ كَلَّفَ بَعْدَ مَوْتِهِ وَلَوْ لَحِقَتْهُ لَمْ يَحْتَطِمْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَإِنْ تَعَدَّدَ ذَكَرُهُ بِالْوَصْفِ الْمَذْكُورِ وَجَبَتْ عَلَى الْكَبِيرِ  
 وَأَنْ كَانَ ذَكَرًا وَأَنَا لَمْ أَصْكَانِي لَكُنْ الْكَبِيرُ وَلَوْ كَانَ أَصْغَرُ مِنْ الْأَنْثَى وَأَنَا لَمْ أَصْكَانِي إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ  
 ذَكَرٌ مَكْلُفٌ لَهَا بِمَكْلُفِهِ سِوَاكَانَ هُنَا كَذَا ذَكَرَ غَيْرُهُ مَكْلُفًا لَمْ يَكُنْ وَلَعَلَّهَا نَافِعَةً قَوْلُ لَيْلَةٍ الْأَقْصَى  
 وَلَا نَدَا الْأَصْلَ الْبَرَاءَةَ وَأَصْلُ عَدَمِ تَكْلُفِ مَكْلُفٍ بِقَضَاءِ مَا وَجِبَ عَلَى غَيْرِهِ وَلَقَوْلُهُ تَعَالَى وَأَنْ لَيْسَ لِلْأَنْثَى  
 مَا عِنْدَ حِسَابِ النِّسَاءِ عَلَى الْكَبَرِ الْمَذْكُورِ فِي الْفَاتِي عَلَى الْأَصْلِ وَرَوَى عُمَادُ بْنُ عُمَرَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
 السَّلَامُ قَالَ لَرَجُلٍ يَمُوتُ وَعَلَيْهِ دِينَ شَهْرِ رَمَّانٍ مِنْ يَقْضِي عَنْهُ قَالَ وَلِيَّ النَّاسِ مَنْ كَانَ أَوَّلَى النَّاسِ  
 مَرَأَةً قَالَ لَا إِلَّا الرِّجَالُ وَهَذِهِ ضَعِيفَةٌ لَكُنْ الْإِيْمَةُ الْأَصْلُ يَحْتَضِرُهَا بِحَقْلِ  
 عَلَيْهَا الْقَضَاءُ هُوَ الْمَعْنِيَّةُ وَأَبُو يُونُسَ لَا نَهَا وَلِيَّةٌ وَكُلُّ وَلِيٍّ بِحَقْلِ الْقَضَاءِ أَمَّا الْأَوَّلَى فَلَا ذَكَرَ لَرَجُلٍ



شَهْرُ



هرا لارث واما الثانية فيقولوا يعيدنا الله عليه وسلم فان مرض فلم يصوم شهر رمضان ثم صح بعد ذلك  
فلم يقصد ثم مرض فمات فمات وليته ان يقضى عنه الحديث والنقص على عمره والحراب المنع من الاوقاف  
دلتا لروايات الصحيحة على تفسير الوقت انما كبر اولاده المذكور **فليس عليه قضاء** وجب القضاء على كل يوم  
يذكره قول الشيخ في المبسوط وابن جرير وابن ابي شيبة وابن ابراهيم عن الصادق عليه السلام في حديث فلم  
يرد من قضاء حتى يموت فليس عليه شيء فان صح ثم مرض حتى يموت وكان له مال صدق عنه الحديث وقوله ابن عوف  
البيهقي في الحديث وهو مذهب الاصح الاول قال دام ظلك فانما كسر ومكان الواجب على الكفاية فانها ماها  
فقداء بعد الزوال منه او على التعاقب واحدهما في الكفاية وجوبها في اشكال **اشكال** اذا كان  
وليها في الكفاية يوم كما لو وجب قضاء خمسة ايام فصار كل واحد يومين في الحاضر وكان خمسة  
او ثمانية ووجب عليه يصومه ايام والكلام هنا في موضعين **أ** كفاية وجوب ذلك لكونها عليها ولاشك  
في سقوطه عن كل واحد بفعل الآخر ففعل عدم فعل كل واحد شرط في وجوبه على الآخر ويكون في كل واحد شرط في وجوبه  
او من قبل الواجب على الكفاية فذلك قال في الواجب على الكفاية ولم يحم بكونه واجبا على الكفاية وليس من المباحث  
المهمة هنا والآخرى انه واجبا على الكفاية عليهما **باب** الكفاية لو حصل انظار في هذا اليوم بعد الزوال في  
فيقول **المقام** اما احدهما او كلاهما والثاني اما ان يفطر احدهما او كلاهما والثاني اما ان يكون  
افطارهما دفعة او على التعاقب والمسائل اربع **أ** ان يصوم احدهما ويفطر الاخرى وجوب الكفاية لا دفعة  
عن رمضان ولجبنا فطره بعد الزوال فكذلك وجبنا الكفاية والمدد من طهاران ويحصل عدم التزم  
بشعير عليه الكفاية وبتدريجها على الاحيان وهذا المذهب عينا بل على الكفاية والوجوب ان متعايران فلا يلزم  
من اقتضاء احدهما الكفاية اقتضاء الاخر باها لان الوجوب على الكفاية معشر المشروط وعدم التزم بالترك  
فهو اضعف من الاول لعموم الخبر على من افطرت فضاء رمضان خضرم على العقل لانا الواجب على الكفاية  
تعيين بشروط **ب** لو صامنا صفا وافطروا احدهما خاصة فهذا ينبغي على سلة اصولية على الواجب  
على الكفاية بحال الكل وانه لا يسقط تمام فعل واحد من المكلفين عن الآخر فيقبل تمام يكون الوجوب  
على الكل لم يسقط عن احد ففعلها تيقن بالمعدن بحكم الوجوب لكفاية لانا ولي من الوجوب لا افطرت ثم  
حاصت لوجود التكليف هنا كان الافطار بخلاف الخبر على ما احتجنا به والحق خبرهم الوجوب لانه قد وقع  
قضاء ذلك اليوم في عينه لكان لزمان واجرا عن الفطر كما لو فعله **ج** ان يفطرا متا وهذا اشكال هنا في وجوب

احدهما في هذا الاطوار الكفاية فنقول بحال عدم الاستحالة كون الصومين وصحا قضاء عن  
ذلك ليوم احدهما بعينه **رحم** بلا مرجح واحدهما لا بعينه لا يوجب لكفاية فيه لانها تابعة لتعيين  
الصوم ولهذا شرط في الكفاية في قضاء رمضان كونه بعد الزوال لتعيين بحال الوجوب لانه افطار في قضاء  
رمضان بعد الزوال فيدخل تحت العموم والموضع الثاني على تقدير وجوب الكفاية الاستحالة في محلها بحال  
الوجوب عليهما بمعنى انه علق على كل واحد كفاية لوجوب الواجب على الكفاية على الكل ولم يحصل سقطه  
عن احدهما ويحصل عليهما معا كفاية واحدة لان القضاء واحد ولا **رحم** والوجوب هنا على الكفاية  
كالاصل وهو الاقوى عند **د** ان ينظر على التعاقب فلا اشكال في وجوب الكفاية كما بين في محلها ايضا  
فحصل على الاخير بعينه لقضاء رمضان بافطار الاول ويحصل عليهما لان كل واحد قد فطر في قضاء رمضان  
وليس يحيد لان الاداء صوم واجب فلا يتعدد قضاؤه واحدهما غير قضاء لا يتم القضاء ما هو منهما  
وشرط التكليف لعدم الاستحالة تكليف لثاني لم يدل دليل على رجح احدهما ولا يصح ان الكفاية  
اذا عرفت ذلك فقول **المستفاد** ان صاماه وافطره بعد الزوال دفعة اشارة الى المسئلة الثانية  
وقوله على التعاقب اشارة الى لاربع وقوله واحدهما اشارة الى المسئلة الاولى والى الثانية اي  
واحدتهما صامته ثم افطره او احدهما افطره بخاصة قال **د** انه ظاهري وفي القضاء عن المرأة والعبد  
اشكال **اقول** هنا سئلان **أ** في القضاء عن المرأة وسننا الاشكال وفيه عزم قوله تعالى  
كت عليكم وعموم قوله تعالى فعد من ايام اخر فقول هذه المرأة انما ان يكون قد تمكنت من الاداء  
او من القضاء او لا من واحد منهما والثاني يسقط عنها وعن ولها لانه اجرت القضاء على الولي في  
موضع وجوبه بايع لوجوبه بالاصل على الميت داء وقضاء واما عن نفس الشخص فانه بايع لسبب الوجوب  
والا قول بصرفاته وجب عليها هذا العموم وكلها وجب عليها وجب على وليها اما الاولى فله المزمين  
المتقدمين واجتماع الامة واما الثانية فها رواه ابو بصير في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال  
سالته عن امرأة مرضت في رمضان وماتت في شوال فاصنع ان اقضى عنها قال هل رست من جنها قلت  
لا ماتت فيه فان لا يقضى عنها قلت في استهي ان اقضى عنها وقد وصيتي بذلك وكيف يقضى شيئا لو بعد الله  
عليها الحديث فكذلك لصادق عليه السلام عدم القضاء لعدم وجوبه عليها وعلة عدمه بعد ما هي علة  
الوجوب بوجوبها وقرئت ذلك في الكلام وكلها وجدت لعلة وجب المصالح ولانه لو لم يوجب القضاء



مع البر لم يكن للاستيقان من البرء متى وفيه نظر لا تداستدلال بصفة قضا الوحي على وجوب قضاء  
الولي فانه كالمرة او متواتر لم يذكر انه ولها وهذا المتقدم لم يدل عليها الرواية ولم يذكر المستدل  
عليها دليلا بوجود قضاء لا يشترط ابل لبراح والمصنف في المختلف قال في موضع آخر لا يقتضي عليه  
لاصل وهو الصحيح عندي وباقي لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما يحصن بالرجل والرواية في حق على  
الاصل **ب** في القضاء عن العبد ومشار الاشكال عموم قوله عليهم السلام فعلى له ان يقضى عنه و  
اعترض بقوله عليهم السلام في تمام الخبر وان لم يكن له ولي تصدق عنه من تركه دل بالعموم  
على الحرية فمنه المسئلة ترجع الى ان الصغير اذا رجع الى البعض هل يقضى التخصيص ام لا قد خفي  
ذلك في الاصول والحق عندي عدم القضاء لما تقدم قال **د** دام طله ولو نسي غسل الجنابة  
حتى مضى عليه الشهر او بعضه قضى الصلوة والصوم على رواية وقيل الصلوة خاصة اقول  
الاول قول الشيخ في النهاية والمبسوط وابن الجوزي لما صح من ان ابا عبد الله عليه السلام سئل  
عن رجل اجلس شهر رمضان فمضى ان يغسل حتى خرج شهر رمضان قال عليه السلام ان يقضى الصلوة  
والصيام والثاني قول ابن ادريس للاصل والحديث رفع النسيان وهو العموم لانه اقرب  
المجاهد الى ما في الحديث والحق الاول قال **د** دام طله ويجوز الافطار في قضاء رمضان الى الزوال  
ويجوز بعده والا فربما الاختصاص بقضاء رمضان اقول وجه الفريق ان شهر رمضان والمعينين معينين  
فلا فرق في الافطار فيه بين قبل الزوال وبعده عملا بالاعتناء بالقضاء في قضاء رمضان لو روي النقل  
والاجماع يفي الثاني على الاصل ويحتمل مساواة له اذا منع المعنى كرا لزمان صائما وهو موجه في  
غيره وعموم قوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم خرج ما قبل الزوال في غير معنيين للنس قال علي بن ابي  
ما تقدم في قضاء رمضان والندرا المعين ووجوب الكفارة والافقوس عند من ما احتساره المصنف  
**التعجيل الثالث** في وقت الامتثال قال **د** دام طله ولو نذر يوما فاقضه في يومه او الاضداد  
على راي اقول هذا احد قول الشيخ وابن الجوزي والى الصلاح وابن ادريس لان كمال الاصح صورة  
لا يعتقد نذره وكما يعتقد نذره لا يجب قضاءه ووجبته النهاية وموضع من المبسوط القضاء لانه ليس  
من شرط النذر قول الزمان في فعل الامر كما مضى في طه وقد وجد قال **د** دام طله وتوهم الصبي المبرح  
على اشكال اقول ينشأ من ان الصبي هل هو مخاطب بالنية وياتي ان لا يفعل الا في يومه وحده

وعلى

وعلى الثاني لان النية وصف للعبادة والوجبة او المندوبة والتحقق ان سبب هذه المسئلة ان الامر بالامر  
بالسبب هل هو امر بكذا اتى عام الا وقد خفي في الاصول الحق انه ليس امر بكذا لشي وان متواتر الصحيح  
معنى انه متوافق الامر الصادر عن امر خارج والامر من لا الزام وقال الشيخ رحمه الله صحة الاعتقاد وينبغي  
عنه المسئلة بلوغه في آنية النهار قبل الزوال بعين البطل في النية بحبل لا تمام وعلى هذا لا يجب هو  
الاخرى عندي قال **د** دام طله والا فربما في المندوب كراهة اقول **د** صبر قوم الى تحريم صور المنزلة  
السرا لا بد من ايام الحاجة الاربعاء والخميس الجمعة عند قبل النبي عليه السلام وشهد من شاهده الامية عليهم السلام  
لنبي الحسن عليه السلام عنده وحره ابن جزمه والمناقب وابن ادريس لعمر الامر بالصوم والترعب منه وذهب  
الشيخ الى الكراهية وهو اختيار المصنف هنا وهو لا يفي عندي لتعارض الروايات ولقول عليه السلام ليس من البر  
الصيام في الشهر رفع الامر لا يستلزم التحريم لعدم دلالة العام على الخاص قال **د** دام طله وكذا في الكفارة  
على اشكال اقول **د** معناه انه استيقظ جنبا بعد الصبح في الكفارة بعد التلبس قبل الجوار والمصنف  
والاشكال ما من وجوب التتابع فيتعين صوم كل يوم بعد الاول وقيل بجواز الصيام فساد كرمضان وموعد  
تعيينه في الاصل ولا بالقوم قبله لوجه به الاستيناف من غير قضاء مع الاختلال ولا تعيينه لغيره والاشكال  
وهو انما يتم على القول باطلا للتتابع وانما يبطل التتابع لو قلنا باطلا ليدور وهو اطل قطعاً واعلم  
انهما يبين على تعيين المعين وقضى والاشكال صحة قال **د** دام طله وشروط قضاء الصلوة والافقوس  
واحدة ويزيد بشرط الخروج قبل الزوال على راي وقيل بشرط التثبيت اقول **د** هذا مسلم اقول  
اقرب **د** اشترط الخروج على الزوال لطلوعها هنا وهو مذهب الفقهاء والمصنفين ليدور به وابن  
الحديد وهو الاقوى عندي لعدم الامر بالقيام ولانه سفر لا يوجب صلاة ذلك النهار فوجب  
ان لا يوجب قصر صومها اما الاولى فظاهر للامر اما الثانية فلصديق كل من يوجب قصر الصوم  
موجب قصر الصلاة لما رواه سماعة عن ابن عبد الله عليه السلام قال ليس يفترق في التقصير والافطار والحديث  
ويقدم كل الايجبة من الصلاة لا يوجب قصر الصوم ولما روي محمد بن مسلم في الصحيح من قول النبي عليه  
عليه السلام اذا سافر ارجل شهر رمضان فيخرج بعد نصف النهار عليه صيام ذلك اليوم ويصوم من شهر رمضان  
**ب** اشترط تمسك بنية من التلبس لا غير فاذا نوى ليلا فاني وقت سافر ولو بعد الزوال افطر وهو  
الشيخ في النهاية وابن الجوزي رواية عن علي بن الحسن بن موسى الكاظم عليه السلام في الرجل يافق في شهر

وهو الذي اختاره المصنف



ومعنا ان يضطره منزله فقال **أ**ذا حدث نفسه بالليل في السفر فطرا داخرا من منزله وان لم يحدث نفسه من الليل فدا  
له في السفرين يومه **ج** اشترط النية من الليل والخروج قبل الزوال معا ومواليا في السفر فطرا داخرا من منزله وان لم يحدث نفسه من الليل فدا  
**د** عدم اشتراط احداهما بل متى ما فرج وجهه لم يتركه ليلة ولا يخرج قبل الزوال او بعده وهو اختيارنا لما لم يفرج وجهه  
نقلنا على سبيل **المقصد الثاني** في اقسامه قال دام طهه ولا يشترط حلقه من يومه واجبت اشكال **أ**قول  
ذهب الشافعي وابنا بابه والمصنف في المختلف لا يشترط لرواية الحلبي واني الصليح الكنان عن الصادق عليه السلام حيث  
سئل عن رجل عليه من شهر رمضان طائفة استطوع فقال لا شيء يفتنه ما عليه من شهر رمضان وذهب السيد المرتضى في بعض مسائله  
الى عدم الاشتراط للاسناد ولانه دليل على من تذكر وهو سابق فانطرح بالجواز والحق الاول قال **د**ام طهه ولو قبله  
ما ذكره القمي في حقه من ان لا يشترط في رمضان اختيارا اشكال اقرب ذلك ولا دار **أ**قول مناهه انه لا يلزم المحرم  
لاستلزامه وجوب القضاء المستلزم لبطول النذر اختيارا وهو محرم او صالدا باختياره التفرع والقضاء مستحب  
كالاضل وجبة القربة لو حرّم لزوم استلزام الشيء لتبقيته واللازم باطل فالمرء ومثله بيان الملازمة ان  
تحريمه يستلزم تحريمه لغيره لان كلاهما محرم التفرع من حرمانه فطرا ولا يشترط التحريم اشتراط الاجازة الا فطرا ولا  
هو المستلزم للاطلاق لانه اختيارا المستلزم تحريمه استغناجا واذا استغنى المقتضى اسع تحريم السفر لعدم السبب  
المقتضى له فيستلزم تحريمه عدم تحريمه وانما استحال النذر في فطره وهذا ما اشباهه في مسائل ثانی فیها  
المصنف لا يورد ويكن توجيه الدور المصطلح عليه بان تحريم السفر موقوف على وجوب المقصر وهو موقوف على اباحة  
السفر والا باحة موقوفة على عدم الاطلاق لانه موقوف على وجوبه لان تمام وجوبه لا تمام على غير السفر  
فيوقف على نفسه بما ثبت قال **د**ام طهه وفي وجوبه لنا خبرا في شعبان اشكال **أ**قول مناهه انه قد تهاجر  
واجاب منصير وهو النذر ومع وهو قضاء رمضان فيقدم النذر والحق انه لا يجب التأخير لان قضاء رمضان  
مستحب من اصل النذر وهو محتمل ولا يجب بالاصل قال **د**ام طهه وكفاية رمضان وقضاء بعد الزوال  
على راي الحق وهو وجوبه الصبيح على راي **أ**قول في الخلاف في هذا الموضع قال **د**ام طهه وهل يجب  
المسادة بعد زواله فيه نظر **أ**قول يشترط وجوبه في الشافعي وانما جاز الاطلاق لعدم وقد قال ولا يشترط وجوب  
طروعه وجوبه عليه يوم كل يوم من الشهر الاول ولا يجوز له الاضاعة احوال ايام الا بعد زواله فاختص باجدها  
اختص الاضار به ومن مقوطه بالعدول وان يحسن اتباع الحاق كل تالي يتلو في الصوم فاذ افطر في اليوم  
الثاني لم يحقق المشايخه بينه وبين الثالث اذ لا يصوم فيه ولا بين الثالث والاول لاختلاف الاضار بينهما

موقوف  
ثم

فلا

فلا يمكن الشافعي في الثالث فلا يصوم فلا يشترط صوم ما بعده والحق الاول لان الاضار في الشهر الاول  
رخصة وكل رخصة لا يشترط على الضرورة قال **د**ام طهه وفي باحة قولان **أ**قول **د**ام طهه  
والشافعي وابن عبيد الله انه طاح للاضلال لان الشافعي المأمور به ان يكون هذا الواجب يوم آخر وهكذا الى  
اخا التفرع وانما جاز والاما الغرامه ونه فتعين الاول وهو المطلوب ذهب السيد المرتضى في احوال الصلاح  
الى تحريمه لان ما جاز التفرع من الحاصل بحالها ولا استبعاد في الاجماع التحريم كالاجاز بل هي هنا او لقصد  
سقوط الامر والحق وهذا هو الحق عندنا قال **د**ام طهه وبشهادة عدلين مطلقا على راي **أ**قول  
اختلف لقائنا فيما ثبت هل لا ينافي من عدد الشهود على اقرار ربيعة **أ**شهاد عدلين شارب قوله مطلقا  
الى قبل شهادتهما سألنا ان هناك نعم والاسواقا كما قلنا قبلنا وكما جرحه وهو اختيارنا المقيده السيد المرتضى واني  
الحديد وابن ادريس لقول علي عليه السلام لا يقبل شهادة التآء في الهلاك لا الشهادة من رجلين عدلين  
هو الاقرب في حديثي **ب** قال الشافعي في النهاية ان كان في الشهادة عدل لم يثبت الشهادة خفي من قبل البدر  
او عدلين من خارج البلد وان لم يكن هناك عدل فليطلب من يملك حياضهم بالاشهاد حسيب من خارج البلد  
اختاره ابن البراج لقول الصادق عليه السلام ولا يحري في رواية الهلاك قل من شهداه حسيب ذاك كانت في التآء  
علة يثبت بشهادة رجلين عدلين وحلان ونحوه من مخرج قال في المبسوط مع وجود العدل من عجم وغبارا وقيم  
يقبل شهادة عدلين مسلمين وان لم يكن عدل لم يقبل الا شهادة القضاة **د**ام طهه في القضاة **أ**قول سألنا عن رجلين عدلين  
قال **د**ام طهه ومع التعدد وتعدد الشهود لا يثبت الاولية فالاقرب وجوب الاستفصال والقبول  
ان سندها لها او ما في يد الحاكم **أ**قول في الشهادة لشاهدان بالاولية مطلقا لا حريته فيجب  
الحاكم الاستفصال لانها مشقة اختلفت فيها الاقوال واضطربت فيها آراء الرجال فوجب الاستفصال الجواز  
استباده الى سبب مختلف فيه كالعدد فاشية الرضا في وجوب الاستفصال ويحتمل ضعيفا عدمه لا قضاء عليه  
استنادا لاطلاقه الى الجمع عليه على القول بوجوب الاستفصال وهو الاقوى عندنا وعلى عدمه لكونه مستفصلا للحاكم  
اما ان يتخذ مستندا للشهادتين لا ريب فيه او يختلفان كان الاول فانا سندنا الى الرواية في شريعتنا في ليلة واليوم  
قله وان اختلفت قانا الرواية قبل الجماع وان اختلفت بشهر كان شهيدا احدا الشاهدان او لشعبان بروية هلا  
ليلة الجمعة مثلا عليهم انما لا يحد من شهادتهما اذا قلنا بوجوبه في اليوم مع العلم للملازمة  
وشهد الاخران الا من رمضان فالقول بالقبول ويحتمل عدمه لان كل واحد على نفسه لا حريته في شهادة ولم يثبت



احد سببها لان العلم بالانذار تابع للعلم بالزوم ولم يحصل العلم بالزوم من كثرة انقضاء  
الاولى واسفل العلم بالمتبوع يستلزم اسفل العلم بالمتابع لانا علمه من حيث انه تابع وادله ان العلم  
الى الزاوية والافضل سبب الزاوية لانها كمر كاعدد والحساب فالاقرب عند المستقل القبول لما يقدر  
ولما لا يعدم القبول هنا اقوى من احتمال انه لان سبب الزوم من غير ضرورة وهذا على مختلف فيه قال دام ظلّه  
ولمعت الشهور فالاقرب لكل البعد اقول وجه القرب جريان القادة وسفر بعض الشهور وقاية فاعتبار القادة  
في الجميع مستبعد لان البينة الهلالية ثلثها واربعه وخمسها وما وحسن من سواها لعمري القليلة النقطه  
لظن ان منها لم تكن الخاصة في هذه المدة فاذا كان اول السنة الماضية التبت كان السنة المستقبله الاربعه  
لان اربع الشهور جبرتها الجمعه فاذا كانت العدد بامرته ايا مكانا فكانت فاعتبره عدته ايام من مكنته  
ويصار يوم الخامس والسادس في السنة الكبيسه وهي الخاصه من السنة المفروضة اوله وكذا في كل من سواها  
وقال الشيخ في بعض كتبه بتدبير تقاسمه في الجميع الاقوى ما قواه المستفاد من قوله في الذكر من هو العمل بالعدد  
اخبر كل من ثلثه قال دام ظلّه ولا يثبت بشهادة الواحد على رأي اقول قل لا يثبت بها ولو لم  
لا فادها الرجحان ويحصل العمل بالموثق مع قاطر الارواح والبر في غير اعيان ذات قدر او بآية محمد في غير  
عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام اذا رايت احدا من اهل الحل قال نظروا او شهد عليه عدل المسلمين  
قول الحق عليه السلام فان شهدك عدل واحد فامضوا واقتروا وانكوا قبل علق الجميع قولك واحد  
ورواية عبيد الله بن علي الحلبي الصحيحه عن الصادق عليه السلام قال قال علي عليه السلام لا يثبت شهادة  
الشاهدين في رواية الهلال الا بشهادة رجلين عدلين وعلى الاول لا يقبل في غير الصوم والحج عن محمد بن  
ابن زبانه في طريقه اخبرني قيس هو مشرك من الجماعة منهم واحد وهو ضعيف والعدل كما يصدق على الواحد  
يصدق على الكثيره كائن عليه صل الله وينبغي ان لا يثبت له احد الخبر الواحد الرجحان ولا يستلزم الهلال او العمل في غير  
الصوم وهو باطل اجماعا قال دام ظلّه ولو اتبع مذهبنا وسار به لمكان الى موضع لم يرفيه الهلال القرب  
الذي خرج في وجوبه لا مكان نظر اقول فيها من ثبوت حكمه عليه سقاه اليهم ومن لم يدر من كان اليوم  
وترتب حكمه عليه الا في احدى لا يثبت عليه وجوب الصوم لسبق بعدد بالعين وهو مناف قال  
دام ظلّه ولو راى هلال رمضان ثم سار الى موضع لم يرفيه قال في وجوب الصوم يوم واحد ولا يثبت في  
لكثير يعطى التاسع والعشرون اقول وجه القرب في الاعتبار وهو ان الهلال وعدها انما هو الموضع

الذي فيه التخص لا بدسكانه والا لوجب على الغائب عن بلد الصوم بروية الهلال في بلد اذا لم يستعمل  
في موضعيه ولما وجب عليه الصوم بروية في موضعيه اذا لم يستعمل في بلد وهو باطل اجماعا ويجوز ضمها  
لاستلزامه الزيادة على الشهر او نقصان عنه وطعا وبغيره والمصلحة على ان الارض على كره او مسطحة  
الاقرب الاول لان الكواكب تطلع في المساكن الشرقية قبل طلوعها في المساكن الغربية وكذلك الغروب على كره بعد  
عن المشرق في الشمال تاخر غروب غرة بل في ساعة واحدة وانما عرفنا ذلك من اعداد الكواكب في اوقات ابدت  
في ساعات فمن ساعات بلدنا في المساكن الغربية واكثر ساعات بلدنا في المساكن الشرقية فعرفنا ان غروب الشمس  
في المساكن الشرقية قبل غروبها في بلدنا وغروبها في المساكن الغربية بعد غروبها في بلدنا ولو كانت الارض مسطحة  
فكانا القطر وانما في جميع المراتب في وقت واحد ولان الشاهدين على خط من خطوط نصف النهار على الجانب الشمالي  
يزداد عليه ارتفاع القطب شمالا والحقان للمحور والاعكس فانه لا يبقى على الاول والثاني عن الثاني المفتي  
القائ في الاعتكاف قال دام ظلّه او ينبغي يومين فحبلناك على قول اقول هذا اختيار الشيخ  
وابن الجيند وابن الجزري والجمهور عليه السلام فان اقام يومين ولو كان اشره فليس له ان يخرج ويخرج  
اعتكافه وليس له ان يخرج حتى يثبته ايام وسعة المصنف والمنقح وان ارد رب الفضل وان اجاب لم يجب  
بغيره عليه قول سيبويه جليل علم وطعن لا يجرؤ والجواب عن الاول انه ضعف لسند فانظر بقا على فضال  
وهو ضعيف والا فاقوى عندي قول الشيخ رحمه الله والرواية وان كان في طريقها على فضال لكانت  
الاعتكاف قال دام ظلّه لو كان عليه قضاء صوم واحد وصوم مند وغيره من غير الاعتكاف كان كغيره بالتمتع  
او النذر فالاقرب لا يخبر عنه وعن صوم الاعتكاف اقول وجه القرب ان الشرط هو كونه صائما وقد حصل كما  
لو نذر صلوة وصليها بطهارة متقدمة وهو الاقوى عندي ويحمل ضعيفا على انه لا بد من الشرط يستلزم نذر  
الشرط فلا يجوز عنه غيره كما لو نذر الصوم ابتداء ولا بد من شرط لا يصح تقديره على الفعل بخلاف الطهارة قل  
دام ظلّه ولو اعتكف حصة قبل وجب له ان يمسك اقول قال الشيخ في النهاية لو اعتكف حصة  
الثلاثة من اخرين وجب له ان يمسك الحيات وهو اختيار ابن الجيند لما رواه احمد بن محمد عن  
ابن محبوب عن ابن ابي عمير عن ابن جعفر عليه السلام قال المعتكف لاسم الطه لا يتلذذ بالراحات  
ولا يمشي ولا يشترى ولا يجمع قال ومن اعتكف ثلاثة ايام فهو يوم الرابع والخيار ان سار اذا زاد ثلاثة ايام اخذوا من المشي وان اجاز  
حتى يتم ثلاثة ايام اراحه والجمهور عليه السلام قال دام ظلّه فاما ما يجمع في اربعة مساحكة والمدينة والجامع الكوفة

بومين بعد الثلثة فلا يخرج من المسجد وان اجاز



والبصر على ذلك **أقول** هذا من جهة الشيخ والسيد المصنفين الذين هما لا في عندي بل رواه  
عن ابن جرير في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما يقول الاعتكاف بقدر في بعض ما جاء قال لا  
يكتف في مسجد جماعة صلى فيها تام عدل جماعة ولا باس من يكتف في مسجد الكوفة والبصرة ومسجد المدينة مسجد  
مكة وهذا بيان المسجد الذي ذكره في قوله لا في مسجد جماعة والا لم يكن فيه فائدة لا يقال هذا الحديث في طريقه شديد  
وفيه قول لا تقول ان شئنا ابا جعفر بن ابي بصير رواه في الصحيح وكما اني واسطة على رايه مسجد البصرة والمسجد  
المدائن **ابن الحسن** وقال لا لم يكتف في مسجد الا في مسجد لا غفر له ما رواه يحيى بن الجلال الرازي عن ابي عبد الله عليه  
السلام قال لا يكون اعتكافا في مسجد الجماعة **والجواب** ان محمول على احد الاية لما ياتي جمعا بين المروي  
لان المطلق يميل على المفيد مع اتحاد الغنية وحوايل عقيل الاعتكاف في كل مسجد نعم قوله تعالى والتمتع اقول  
في المساجد كما تقدم **قال** دام ظله والظاهر ما جمع فيه للشيء او وجه له جماعة او جمعة على راي **أقول** هذا  
مناظران لما اذا اختار الآتي على رايه وابن الجنييد لما رواه ابو جعفر بن ابي بصير في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا  
اعتكاف في مسجد جماعة قد يكتف فيه تام عدل جماعة جمعة واحدة كائنا في اختيار المفيد والمرضى وان كان  
ادريس كافر في غير من عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي بصير عليه السلام قال للشيخ يكتف في مسجد الجماعة  
والظاهر منسوب الى ابيه ولا في الشيء عليه السلام اعتكاف في مسجد وعليه عليه السلام في جامع الكوفة وجماعة من  
العتكاف في جامع مكة وجماعة في مسجد البصرة وقرأ في الحديث على عليه السلام فيمنه تكبيرا يظهر فائدة الخلق في  
المدائن فانه روى الحسن عليه السلام صلى فيه جماعة لنفسه هذه الرواية صحيحة في قول ابن ابي بصير وقول ابن ابي  
هروم الصحيح عندي ويستدل قول ابن ابي عقيل رواية داود بن الحصين عن ابي عبد الله عليه السلام قال الاعتكاف الا بقوم وفيه  
المجيز كذا في فيه **قال** دام ظله فان كره المعتكف فارجع على راي **أقول** **قال** الشيخ في المبسوط اذا  
اكد هذا انما لا يمتدح ارجح كذا في وان كان كذلك انما نطق قولك كذا في هذا اختيارا والسيد المصنف في الاضطرار ابن  
الجنييد وادله روي ابن ابراهيم وابو حمزة وقيل لزمه كذا في **الجواب** لا قول بان الاكره يلزم المكونة ما على  
الاخر لو طاع لان فضلا منه وهو الاخرى عندي **والجواب** في الخرافة لا ينزل **قال** دام ظله ولو ارجع واشترى  
ام والاقرب لا اعتقاد **أقول** هذا يبنى على ان التمتع بالمعاملات على كل حال لا يمتدح **قال** دام ظله في الاصول  
وجزم الشيخ وابن ادریس بالبطالان **قال** **دام ظله** قال لا قرب حجة اتيان يوم من التذروا اخر من غير هذا  
ست حرات **أقول** **البحث** هنا في مقامين **أ** في نسو يوم هذه المسئلة فقول **إذ** ذلك في شك اعتكاف في المسئلة

والجواب

والخامس عشر من رجب سنة اثم في باق رجب ولم ينفذ الا بالذات الاول وكان على الاعتكاف في رجب سنة  
والمراتب من ثمان وثلاثين وجوب فكما ان الاعتكاف في رجب سنة ينفذ عنه وبذا يقال ان يكتف في رجب سنة  
قول من يقول انه بيع من عليه صوم وكليان ياتون بكما وهذا الوجه **اصح** **أقول** في ان يكتف في رجب سنة كل  
مرة ثلثة ايام جمعا وصلاته ان يزوج الاعتكافين ان ياتي يوم من هذه السنة اياما لم يندون ويومين من رجب  
الآخر الاقرب ذلك وقبلة الغرب عظم وجوب لتتابع بين السنة ويجوز في السنة كعدم صحة التمتع في اليوم  
ويجوز صيغة واحدة لا سيما ان الاعتكاف في كل من ثلاثة فيدخل تحت التمتع في السنة ويجوز من غيره لا يلزم ان يكون ذلك  
غير متساوي بل جار ان يكون عليه قضاء اعتكاف اخر تقدم **قال** **دام ظله** ولو لم يشرط التتابع في المتين  
مع ما فعل ان كان ثلاثة فاذ اتم تأتية وفيه ما اهلك كذا الوضوء وقيل متانف بكفرهما **أقول** الثاني قول  
الشيخ في المبسوط **الحج** المستفاد من هذا التذروا قد اشتمل على استين حدتهما الزمان والآخر كعبه ولا يمكن  
تحصلهما متعلا فطارة وليست علة الكيفية ولي من زمانا الزمان وهذا يلحق الفرق بينه وبين غير المتين  
**قال** **دام ظله** ولا يجوز التتابع في قضاء الا بشرط التتابع لفظا كشك **أقول** **قال** من سعى القضاء  
للاذات متساوية لا تكون بدلا والتابع في زمانا لغيره الزمانا بخلافه هنا ولكونه عادة ما كان يصح  
المعتكف شرعا المحكية ومن ان الوجه بان عينه لا سيما ولا عبرة بخرج الصوم بالليله **أقول** **دام ظله**  
فلو ظهر يوم التذروا لكانت بالبطالان **أقول** **إذ** انما الاعتكاف في رجب سنة من غير هذا من غير هذا من غير هذا  
مشك وطهران التذروا من العدة فتقول هذا فرغ علة اذا انما يصوم يوم فطرته العدة **الجواب** **عليه** القضاء  
ام لا وقد تقدم **كتاب الحج** **قوله** في مقاصد الاول في مقاصد

**قال** دام ظله ومن شأنه في الحج على راي **أقول** هذا من جهة الشيخ في التذروا ابن الجنييد لقوله تعالى  
الحج أشهر معلومات فتدبره وقيل في أشهر معلومات لان الحج افعال والأشهر زمان فلا يكون الزمان هو  
الحج والأشهر صيغة جمع لا ينفرد في الحقيقة الا على الثلاثة ولو فرغ آخر الحج فيها اختيارا اذا لا معنى الوقت  
الاذن **قال** الصادق عليه السلام الحج أشهر معلومات شوال وذو القعدة وذو الحجة لانه يفرغ الحج بنواته خارجا  
عن المسألة لقوله عليه السلام الحج عمره موقوف اعظم وكان الحج فيه ولقوله تعالى الحج أشهر معلومات  
فمن فرض من الحج أي اوجب واجرم بالثبوتية والاعتراف بالحج لا يكون بعد التتابع ولقوله تعالى  
فلا رفث وذلك جازية يومها لولا انكنا التذروا او لربما اجاع **وقال** ابن ابي عمير في الحج أشهر







بين المطلق والقام قد ذكرنا في الأصول **قال** دامطلة ولو افترق المادون وجب القضاء على الشبهة لم تكن على  
الشكالي **أقول** سائر الأول في الحج اذن في الزمان وبين سائر الأول في الوقت وجوب القضاء ويحتمل عدمه لان اذن في  
الحج اذن في طاعة فلا يستنبط العقوبة بسبب جهالة العبد ولا في القضاء بكونه كالفداء ولا في معلوم الاول  
معناه لان اذن له في الحج صحيح فلام اذنه متغير من الاضاح فان اثمها في سائر الحج عن هذه ولا فداء  
الاول لا في الثلاث في الاذن على القضاء بالاضاح والاول قول الشيخ في المبسوط واعلم ان المصنف  
ذكر مسئلة عقب هذه بلا فصل اشارة الى الفرق بين هذه المسئلة وبينها والمسئلة هي قوله لو تطيب المادون  
او ليس عليه الصوم ولو لم يكن منه في الحج هنا وهو قول الشيخ في المبسوط وكذا في المصنف في القضاء  
فيه والمزق ان وجوبه لمتوهم بل لكل المتوهمات والكفارات سبب فصل العبد ولم كان المولى فيه قار  
المادون فيه الحج والاحرام وسبب هذا الصوم وهو التطيب غير لازم له فالمولى ما اذن في الصوم ولا في  
سببه ولا فيما يستلزمه وهكذا في كل الكفارات والعقوبات فلذلك حرم المصنف تعديهم وجوب الفقه  
من الصوم على المولى واما القضاء فقدم وجوبه على المولى من مقتضى الاول انا الثانية  
هي العقوبة والثانية ان سبب وجوبها هذا الموضع وامثلة الافساد لا خلاف له لم يجز مثله ولا سبب  
يساء لغيره لافساد ولان الاحكام بعد الافساد من اسباب الحج فلو عاين مقتضى الحج على المولى  
التكليف لان المولى ليس له اثره وجوبها بل اذ نزل على قبالا لتا سبب لوجوبه بهذا العتق وجه الاول  
والثاني لهما مذكرة موضوعة **أقول** انا الاول في العقوبة وانا الثانية في الاصل ومن جازهما انما  
تقع عنهما كانت تقع عنه الاول لولا افساد وان سبب وجوبها في كل ما لم يكن قبل الشروع واجبه افساد  
الاعلام الاول بها او جبت تمام الاول وهما ان الخاصية كان اجمع عليها القائلون انا الثانية هي الاصل والاول  
العقوبة فقل هذه المقدمة على المولى التمكن لان المولى اذن في الحج صحيح وفي الاخرى واذا سبب لمتوهم  
العبد فيه واعتباره شرعا وصحة شروعه واعتباره شرعا او جبت الحج الصحيح ولو لم يكن عليه ميتة  
وحيث لم يحصل الحج الصحيح لاول وجبت الثانية بسبب احرام الاول والشروع فيه فاذا لم يستد  
سبب ما على السبب لمتوهم لوجوب الثانية فلام من المقدمة الاخيرة وكما يستلزم وجوب التمكن وقد قال  
بذلك من تعقبات بل هو الاخرى لم يجرم المصنف عدم وجوب الفقه على ما في التطيب فان ثبت اذن المولى  
فيه فيه العلة المعتبرة للحج ليقول الوجوب ولان في الحج القضاء نفس الاذنه حقيقة وانما سبب

فانما

قضاء حجارا فالوجوب في الثانية التي هي قضاء حجارا واستاد الوجوب في الافساد حجارا لان وجب  
اجتناء كما في حج الاسلام وافد في عتق التكليف لا تملك بالماور فلم يجز لافساد وان لم يملك  
وجب الشروع في القدرة وقد تحقق سبب الشرية ولا يريد القضاء لانه كما شفع عن عدم كون المادون  
متزنا واعلم ان اذنا درين وجب ما ذكره المتأخر على المولى التمكن لعدم الفرق بين ما بين المصنف وعبد  
والتأخر في الكلام هنا لا يترتب وجب اشياء **قال** دام طلة ولو لم يجز اذنا والاحكام وامكن الشرية وجب  
واذا زاد عن من المثل على **أقول** هذا الشيخ في المبسوط الى عدم الوجوب لان لو كان كل ما له التالف يجب  
حفظا بل كان فكذلك هنا وليس بعد كون العوض على الاذنه وهو منقطع وهما التواب على الله تعالى وهو اثم  
وقد تقدم في التبعين مثله والحق اختيار المصنف لانه قد استطاع **قال** دام طلة وليس ارجع الى كتابه  
من سائر او جرت شرط على **أقول** ما اشارة بتدبير المصنف وان كان في الجنب والادريس  
لان شرطه في النجاس والابو الصلاح فابن حنيفة وابن ابي عمير في الوصل الى الوصل لاقى عن  
عبد الله عليه السلام انه سئل عن قول الله عز وجل ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه  
سبيلا فقال ما يقول الناس قال قيل له الرأى والراحلة قال فقال وعبد الله عليه السلام قد سئل  
ابن جعفر عن هذا فقال هكذا لما اذن ان كان من كان له زاد وراحلة فذكر ما قبله به ويستغنى  
به عن الناس طلق اليه فيلهم اياه لقد هلكوا اذن فليله قال السبل قال فقال لمتعة في المال اذا كان  
الحج بعض ويغني بعض فوعبد الله ليس قد فصر الله لركوة فليز عملها الاطمن من ملك ما يجرى والمجارب  
اذا ما له على صرف بعض ما في الحج وبعضه يبقه لنفسه عينا له وهذا مطلقا لا مطلقا **قال** دام طلة وهل  
يجب على المتضرر الاستبراء الاقرب لعدم **أقول** هذا اختيار ابن ابي عمير والاصل ولا استلزام عدم الشرط عدم  
الشرط لعدم استلزام وجوده وجوده فلو لا استلزام عدمه لجاز ان يكون كل شيء شرعا لغية وذو سبب  
المتنجس والابو الصلاح وابن ابي عمير في الوجوب ان عليا عليه السلام راي شيئا لم يحج فظلم  
بطي الحج من عباده فامر ان يحرم ويحج عنه **والجواب** انه كان لا يقع ان سلم السيد **قال** دام طلة  
ولو لم يثبت حجة لوجوب الثانية على **أقول** المستمرة في المشقة المباشرة في البدن اكثر ان  
**أ** عدم مرض يضرب مئة بالركوب والتبريد اذنا وتوقا التالف وعييل **قال** قوة يستفاد  
على الاخذ فوجع عديما هل يجب الاستبراء او لا والاول تقدم واما الثاني فالحل في حمار ايضا والاصل







واسمعت الامانة من مكرها الج وانما اهلها لانه يجب استيعار من تارة في سورة الاولى  
عندما تستغفرت اولي لوجوب **قال** ذات الله ولو كنت لبعثت ذلك على اهل **اقول** اخذ اند الحج تارة  
فركبت بين الطريق لغير عذر قتله ما شيئا كما لو ركب جميع الطريق واخذت ما يريد من بلاد الله  
المستقلة وقال الشيطان ركب ما شئت ويسته تارك لان الواجب عليه قطع المسافة ما شئت وقد حصل مع  
التلفيق فخرج من اخذ في الاخرى الاول **قال** ذات الله فان كان شطرا لرفع المكنة والاستقلال على راي  
**اقول** اخذ اند الحج ما شئت وعين فانا ان يكون مطلقا او مقيدا فانه معينه ان كان الاول لرفع المكنة  
وان كان الثاني فيقيد اقول **قال** ذات الله **ت** سطر الحج عنه لانه نذر جريا شيئا من زيات الحج والحق طريق ما شيئا  
وقد خرج عن المسافة فبسط الاستحالة التكليف على الاتفاق وهو اختيار اوله وليس **ب** فلهذا  
ان سقط وجوب المشقة يجب الحج راكبا لان الواجب لندرس ان الحج والتمس ولا يقطعا ليمسوا بالمسافة  
ولا يجل الكفاية **الاستدلال** **ح** قول الشيخ القاسم رحمه الله انه يركب بغير عذر لانه عذر له على كل حال  
حلف الحنن ما شيئا فخرج عن ذلك فلم يلقه فلهذا ليس القاسم والجزء **المنع** من جهة الاستدلال اوله ان كان  
هافيه عدمه فتمنع ولا يلقه القاسم **قال** ذات الله ولونه جزء الاسلام لم يجب على كل من نذر غيرها لم تبدأ  
لا خلا ولا طلق فلهذا على راي **اقول** ما اختاره هناك من جهة الشبهة في الحل والطلاق وابل الجراح وان حرة  
وان ادبر ليرى بها فان سنا نرا فلا يجرى احدهما عن الآخر **قال** الشيخ في النهاية فانوى لندنا احدا عن حذر الاسلام  
دون العكس ان وانوى جهة الاسلام لم يخرج عن النذر رواية وقاعدة ان موث في الصحة قال سنا لينا بعينها  
عليها السلم عند رجل نذر ان يمشي في حرة فلهذا من جهة الاسلام قال نعم قلنا راي سنا عن غير من لم يكن  
حال وقد نذر ان يحج ما شيئا جرى ذلك من شيئا فالحكم والحر **ب** انه يجوز على جهة الاسلام **قال** ذات الله  
ولا يجرى على راي **اقول** هذا اختيار لا الشبهة لانه ليس من اهل التكليف فيجب عليه نية **قال** ذات الله  
والا فربما شرط القدر لا يمتنع عدم الاجزاء لوجوب فاسقا القاسم **اقول** اخذه لانه في الحالت في الذمة فلا يخرج  
يقول القاسم عن لعنه ليقول تعالى يا ايها الذين آمنوا ان با لكم فاسق بيننا فنبينها ويجعل القبول لانه لم  
اخبر عن فعل نفسه والآخرى الاول **قال** ذات الله والظاهر والمجرب وان تعدد محسبا وان كان الحل بالجزء  
على انك لا **اقول** بحر المحصل الانسان اذا حمل اسما ثانيا في التلويح وقصد الطلاق عن نفسه لكن اذا  
انقطع التلويح لم ينع له طلاق ركوب عليه وقد استدل الفقهاء هناك بعد انفا فيهم على وقوع طلاق المحلل مع لينة

منه

منه ان كان بالثا ولو كان سبيها ونوى هو الطواف بمكة فقال قبيحهم لا يقع المحال لان العباداة الواجبة **الكتاب**  
يستوفى فيها ان يوقعها لوجوبها لغير تخرجه ولا هم بان يتم نية المرد الى الوضوء يطل المسافة ذلك لاختلاف  
وقال بعضهم لا يستلزم ذلك لانه ان قصد بيع العرق ما نوى نية في الاكل لا يحصل له سواء صدقه او لم يصدقه  
والجواب انه اذا ترك وهو ترك العرق فبطلت نية ما نوى في الاكل لا يحصل له سواء صدقه او لم يصدقه  
الاستباحة ثم استدلت بما لا ينافي هذه المسئلة بما رواه حفص بن الحري في الصحيح عن الصادق عليه السلام في الصلاة  
يدون السبي ويسعى على يري ذلك منها وعن النبي قال نعم وما رواه الهيثم بن عروة عن الصادق عليه السلام  
قال قلت لابي جعفر ما في ثم طفت بما وكما شرب بهيمة وقلت له جفت بما بالنيابة في اوان القريصة يا لسفا وكثرة  
وقد خست بذلك فنفى قيل يري فقال نعم وقال لا يخلو بك ونعم ما قال ان كان الحل بالجزء لم ينع من الحاصل  
وان اجزا الاستحقاق قطع المسافة عليه بغير الاجازة فلم يخرجه من نفسه كما لو استباح الحج فاشترى  
عليه فان العقد وقع على نسل الحل فلا ينافي اذ اذ الفاعل بخلاف الاستحالة والحج وبقين **قال** ذات الله  
وقول النبي صلى الله عليه وآله في نوى التلويح لغيره لم يقع عنه **قال** ذات الله ولولا ان كان  
ولا قضاء عليه وان كانت الاجازة مطلقا على المثال **اقول** ذات الله لا يقع الطلوع من جهة الله لا قضاء عليه لان الشبهة  
يتغير عليه الاتمام فتمنع الزمان والاستلزام وجوب القضاء والحج وقبل يجب لوجوب الحج في ذم من غير  
تغيره ان كان الاما بالعدل والآخرى عند قول الشيخ **قال** ذات الله ولقد عرفت ان في ذم من غير  
**اقول** قال الشيخ في تصحيحه وهو والتردد استلزام بطلان الحاسر بطلان الحرام والتمنع في بطلان ذلك عند  
المصرح الحق وغيره من غير شبهة ان تصحيط للمصنف في غير **قال** ذات الله لو استاجر الحج حاصدا فاحرم من  
المصالحات مرة عن نفسه واكثرها انما يخرج عن المستاجر من الميتة لانه ولو لم يذبح في البيعة لم يخرج من المكنة  
ولو لم يكن احرم من مكة وفي اختياره بطلان فلهذا من جهة القياس فبطلان من جرحه فورا في الفوات من جهة  
من لانه وجهه من مكة ومن انه قصد الاستحالة الحرام الملهي الا ان اراد ان يرجع في سفره عن فروع الاجرة في حجة  
من يدرى اجازة من استباحته ولا حرج من احرامها من مكة فيسقط عن الشئ في الطلوع وهو الوجه ان قصد  
يقطع المسافة الحرام وان قصد الاستحالة فالا **اقول** ذات الله الذي جعله المستحالة لوجبه وهو الحج عقيب  
**قال** ذات الله لو اقام الحج بغيره فلهذا من جهة القياس فبطلان من جرحه فورا في الفوات من جهة  
الحيث ان القرائن في الشبهة والافريان له من الشئ بنية ما يصدق **اقول** ذات الله اشتد الحرج في الحلال

السروج















وجبهه فاش جعل غسل الوجه عند فليما ابتداء ويكون النية مسخضة بالنقل عند غسل الوجه لا سلة  
الحكمة لا غير ثم وقع الشبهة في قوله انما عام فحتم ان يكون مرادة الملام لأم السليلين فغيره انما قلنا انما  
انما بينه صحة مشيئة الشراطين اللوا في صبح ويجعل البلان لانه اذا في طواف الفريضة فيلزم ان يكون  
الركبة في الصلاة فلا بد وان يكن هذا الشرط الذي ابتداء فيه بعد الحج ويؤيد انما في الحج او يكون معتدا  
بطلان ذلك الشرط وانما يتعدى اللوا في الحج لان كل عقل عرف هذا ولم يحصل كون بينهما كان كذا ذكرنا  
في الصلاة وقوف بينه وبين الموضوعة لان فرضه لا يسلط بالزيادة وفيه ويجعل انما اراد بالتمام انما الشرط  
القاضي بمسح يمسح ما ابتداء به من غير هذا اوجب ما شيع على لجة الاصل التي من حفظا لنية ويجعل البطلان  
للانكسار الحج لا سود فقد كانت الشرط **قال دام طيلة** والمشي لا قضاء فيه بالسكنة على راي روم  
نكلا وبشيء ارتقاء طواف القدوم على راي **اقول في هذا الكلام** مستلذان **آ** استحسان المشي طواف  
لا عليه السلام طواف الاكثر ما يشاء الاقل ان لا يرتكب الا بعد ركعتين اختيارا لا بضرورة  
جاءه طواف سوره سوره عليه وآله في جهنم او داع على راي جليله بالميتة في الصلوة لدرء النار وشرف  
عليه السلام بكتاوه فانما ثلث عشرة واقل فبذلك عليه السلام من بيتا بجزيرة **ب** يصح الاقتصاد فيه  
اي في الطواف بسكنة سواء كان ما يشاء او على ذاب واجمع لانه على رايه الاقتصاد فيه في الجليل ثم  
اخلفوا فقال بعضهم انما قضا كذا السكينة في جميع الطواف وهو قول الشيخ في النهاية والى صلاحه وانما  
قارن بجعل في راي الجليل لغو لا يروى رواية عبد الرحمن بن ليسان قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن طواف  
فقلت اشرح واكثر او استوفى فقال استوفى بين المشركين وقال بعضهم يرمي بلاء لا يتصور ان يسلط طواف القدوم  
خاصة وهو قول الشيخ في المبسوط وابتداء اقتداء بالنية عليه السلام لان كذا افضل وانه جعفر بن محمد  
عليه السلام ومما قواله **آ** الرمل في طواف القدوم في الصلاة اشواط اول من الحج اليه اجمع العلماء كافة  
على ان لا يركب في كل طواف لا في كل طواف القدوم ولو ترك في طواف القدوم لم يقصده في طواف الزيارة  
التي فيه ولو تركه في بعضها استحب في باقي الصلاة ولو ترك في طواف القدوم لم يقصده في طواف الزيارة  
والان كان مغتبرا في طواف النية على ذلك **ب** قوله ويشترط في المراء بالمشي هنا المقابل للميل  
وهو الاقتصاد في الحركة المشي على رجليه **ج** ترك هذه المندوبات هو ترك الا في وقوف بينه وبين  
المكروه انما المكروه ما قصد به المشاء على غيره **قال دام طيلة** ولو لم يمسح طواف الزيارة وقوف

بعد رجوعه انما قبله عليه بدته والرجوع لاخله وقيل لا كفارة الا على من واقع بهذا الذكر **اقول الاول** **ب**  
قول الشيخ في النهاية والمبسوط والمات قول ابن ادريس رحمه الله في قوله انما عليه السلام عن راي عبد الله عليه السلام  
انما شغل عن تمتع وقع على اهلهم ولم يذكر قال جرحه ولم يقصده يكون قد تمتع كان عالما وان كان  
جاهلا فلا بأس عليه وبها اصح ابن ادريس حيث قال لا بأس وروى عيسى بن النضر في الصحيح قال سالت ابا عبد  
الله عليه السلام عن رجل واقع فمات قبل ان يركب البيت قال يبرؤنا **قال دام طيلة** ولو نذر الطواف على رابع  
فلا قوى بطلان لانه **اقول** هذا قول ابن ادريس انما كيفية غير مشروعة ولا نذر صلاة للغز الموانع والصلوات  
فيها القيام فالواضع المساواة في الاحكام لانه يجازي كمن البعث للمساواة فلما لم يعلم لانه عليه السلام استغنى  
الكلام والاستثناء يدل على العموم لان اقربا لمجارات الى انما المساواة في كل الاحكام فيجعل عليه السلام  
الشيخ الى انعقاد وجوب سبوعين لغيره وحليله لفتاوى ابيه المؤمنين عليه السلام المارة بالزيادة  
والجواب منع السد والافق الاول هو البطلان **المستبعد ان راي في النية** **قال دام طيلة**  
ولوطن المقنع كما في القوع فاحل وواقع ثم ذكر القسطنطين وكفر سقر على رواية **اقول هذا** رايه  
برسكانة الموت فالتاثل ابعث الله عليه السلام عن رجل كاف من الصفا والمروة ستة اشواط وهو بطن  
ان سبعة فذكر بعد ما اخل وواقع انما طاف سدا شواطفا عليه دم بغيره بينهما ويحرف سوطا  
اخر واعلم ان هذا هو الاقوى عندي ويرافق المقيّد وخالفه الشيخ في المبسوط وفيه بالكلية انما  
النيابة وقال لا دم عليه الاصل **قال دام طيلة** ومن ترك النية بغير اهل الحج فهو اصح فيمنعه  
ولا يخفى وروى ساء **اقول** اختيارا المصنف هنا هو مذهب الشيخ وعليه رايه وانما تراخى للاصل  
وقوله وروى ساء اسارة الرواية اصح عار قال قلنا لا عبادة عليه السلام الرجل تمتع فليس انقص  
حتى يهلج فقال عليه السلام يبرئة **قال دام طيلة** وعدا به حجه مفردة على رايه يسلط الثاني على راي  
**اقول الاول** قول الشيخ لرواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال الممتنع اذا طاف وسع ثم اى الحج  
قبل ان يقصر فليس له شعة والمادة المتعد لرواية معوية عن الحسن بن الصادق عليه السلام قالما السع ل  
اصل الحج ونحو ان يقصر حتى دخل الحج قال يستغفر الله ولا شيء وتمت عمرته والثاني قول ابن ادريس  
لان منى عند النوى العبادات يدل على الفساد وهو قوى عندى والجواب عن الرواية الاولى  
ان في طريقها الحاف بغيره فقول **المستبعد ان راي في النية** **قال دام طيلة** وتاركه











في نسخة  
في نسخة  
في نسخة

فقبل سنة وقبل عشرة ايام وقبل لتوالي قول الاول لا ينافي عقيل لقول الثاني  
عليه السلام لا يكونان عنان في سنة واحدة والثاني قول في الصلح وارجح في  
ابن الجوزي وابن البرقي لقول الحسن عليه السلام ولكن بشرطه كماله في حجة الكون فاقول  
بأن لكل عشرة ايام حصة والراي قول السيد المرتضى حجة الله في المسائل الناصية وارجح في قوله  
العليه السلام العزة الى العزة كفارة لما بينهما ولم يفضل في الاصح عندي جواز التوالي في الجواب  
عن الروايات الاولى في منع حجة السنة والدلالة **الفتاوى** في الحضر والصد فاقول دام ظله  
وهذا كله حدى شيئا عن هدى التحليل لا فرق في ذلك ندمه اقول قال المستنحل في مع ندمه  
وجوزين **ا** انك لست بمتبع لتعار وهو هذا في جعفر وارجح في الصلح وسلا روايا لبراج  
**ب** انه كان مندوبا في الاصل وجاز في قوله في التفسير لا يعم قوله تعالى فان احبهم فاما  
اشيئهم من الهدى ويجعل عدو ليما ياتي ووجه في الثاني اما الاجراء مع الذنب فلما مرنا عن كونه  
مع الرجوب فلان لا يفرق بينهما اما لا ويختلف بينهما فقد اخطأ ما قرره الأصول ولا يصح فيتمثل  
المصدور والمصدور فان قوله تعالى فان احبهم المراد به المعنى الام وهو المنع باختياره قال **دام ظله**  
ولا يدل له على اشكال اقول **ج** ما من قوله تعالى فان احبهم فاما اشيئهم من الهدى ولا يخلو في  
حتى يبلغ الهدى بحله فلو كان المصوم او لا طعامه بدلا لاجاز المطلق قبل البلوغ فيخرج الفاسد كونه  
قاية وهو صحيح فلا يبرز ولا في الهدى اقيم مقام الاعمال ولو قدر على الاعمال لم يخلل لهما فاذا عجز  
لم يخلل لا يبدلها ومن الجرح قال **دام ظله** لان التحليل انما يجوز بالصد ويعلم الغرات على اشكال  
اقول **د** هذا في شيوخ في المبسوط الجواز التحليل يعلم الغوات واختاره المرتضى وارجح في ريب في  
المقتضى في الصد وهو الصبر مقام الاحرام ولا تغيبه يستطيع بل هذا ابلغ من الصد لهما لا ادراك معه فاذا  
جاء التحليل مع ظنه الغوات مع علمه او فيتمل عدله لا يحرر فيصير كمال ما احرم له او العزم في قوله  
تعالى وانما الحج والعمرة لله وجواز تحلل المصدور بالهدى قبل الغوات للرجح لا يقتضيه توجيهه هنا لانه  
ليس يصدو مع عدم علمه في جواز التحليل العزم على من فاته الحج ويمكن الفرق فاعلم ان هذا في العزم  
مع الغوات وهذا تقررا لمستند والاصح عندنا انه لا يخلل الا بالعمرة مع علم الغوات قال **دام ظله**  
ويجوز التحلل من غير هدى مع اشتراط على راي اقول **قد تقدم** البحث في ذلك قال **دام ظله**

لهم

لوصد عن مكة بعد الموقف فان الحق اطرافه في ذي الحجة صح والواجب علينا العود من كابل  
الاذا باقى المناكك وتكرر ذلك سوى الموقف فاشكال **ا** قول اخيرا ارجح في ادراك الحج لقوله عليه السلام  
الحج عرفة ويزر من كلام الشيخ في المبسوط عدم ادراك الحج لان الاصل ان الحجة لا يقوم مقام الكل  
وحضر عواضع النقص فلا يقدى لان كل ما هو على خلاف الاصل يقتصر فيه على موضع النقص  
**قال** **دام ظله** لو افسد فصد فخلل وجبت بدنه الا فساد ودم الخلل والحج من طاهر فان قلنا  
الاولى حجة الاسلام بكت الواحد والا فاشكال **اقول** هذه المسئلة مبناها على مسلمين ان  
الاولى حل هي حجة الاسلام لقول الشيخ في النهاية لزوجة زكاة في الحسن قال سألته ابي  
الحسن لهما قال الاولى لله اجدنا والاخرى عليها عقوبة والجواب انها مستطوعة لان زكاة  
لم يصدحها الا ما مر وان كان الظاهر اسنادا هذا لما في الصادق عليه السلام لانه من رجاله او عتقه  
كقول ابن ادريس وهو الحق عندي لان الفاسد لا يجوز ان يكون حجة الاسلام لانه لو اجراء  
عن الصحيح لما كان فاسدا **ب** عن تقديمه يكون لا في عقوبة هل يقتضيه مع الصد في الجواب  
فما جاء لافاج واجبه صد عنه وكل حج واجبه صد عنه وجب قضاءه والمقدمان ظاهران في تحلل  
العدم وهو لا يقرى عندي لان الصد والتحليل مستطوعان في الاولى والثانية اما جرحه بغيره ولا في  
وجوب العقوبة الا على قدره لا على وجوبها للفرع فيها كالمندوب وما جرح الشرع عن خاصه ليجب  
فما في مع الصد فانقره في ذلك فنقول على القول بالاولى حجة الاسلام لا يكره الواحد حجة  
الاسلام لم يحصل والعقوبة لا تحرم على القول بالاولى عقوبة قلنا لا يقتضي حجة واحدة وان قلنا  
انما الله لم يكره الواحد لكن على هذا التقدير ياتي حجة الاسلام او لا في السنة الثانية ياتي بالعقوبة  
هذا تحقيق حجة استدل قال **دام ظله** وان امكن التقدير والفرق بين حجة القضاء وهو حج يقتضيه لست  
على اشكال اقول **هـ** لا يبين في الاول حل هي حجة الاسلام او عقوبة فان قلنا ان الاولى حجة الاسلام  
هذا الحج ايقضا عن كل الفاسدة فلا يكون هذا حجة يقتضيه لست وان قلنا ان العقوبة يقتضيه لست  
ان يكون الاولى عقوبة يتجبر عليها حج آخر قضاءه الفاسدة كونه سنة اخرى لان حجة الاسلام تقدم على قضاء العقوبة  
اجامعا وان قلنا لا يقتضي حجة عليه قضاءها والا فوى عندي ان الاولى عقوبة واما العقوبة لا يقتضي  
قال **دام ظله** واذا تحلل لغا في في القائل بالواجب قبل القرآن اقول **لهم**

كان هذا القول في حجة  
في نسخة  
في نسخة  
في نسخة



















كتاب الجهاد وفيه مقاصد

فيلسوف

فيلسوف



اذا قيلت فاية فالتبوء والاصح عندنا الثاني لانه جرت لثبات الصغف على وجوبه لا فلا في ذلك  
 قال دام ظلكه ولوانفرد اسان بواجب من المسلمين لرجل لثبات على رأي **اقول** هذا اختيارنا في النسخ  
 في المبسوط لا لانه لما ذكرنا على وجوب ثبات ما ذكرناه وهو يقضي وجوب ثبات على الكثرة وفيما  
 الصغف لا وجوبه على الكثرة لا يقضي بوجوب الواحد وهذا النسخ في الثانية وابن اذ ليس في وجوب ثبات  
 لقول ابو عبد الله عليه السلام من من رجل في القتال من ارتخف فمذق من فرس ثلاث من ارتخفام يفر  
 والاولى اقوى قال دام ظلكه والنقل اليه على رأي **اقول** ذهب النسخ في النهاية وابن اذ ليس في الجرمية  
 له عليه السلام عنه رواية التكون عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله في النسخ في البسوط  
 وابن الجني ذكر رواية حفص بن غياث عن ابي عبد الله عليه السلام ان سال عن يدوية من مدار الحرب ليجوز ان يرسل  
 عليهم الماء او يحرقوا النخل او يرموا بالنصب حتى يقتلوا ويقتلوا الصبيان والشجر الكبير والاراك  
 من المسلمين قال نعم لا يفعل ذلك منهم ولا يسكنهم لولا ولا يدركهم من المسلمين ولا كفارة والسر  
 في معنى هذه الاشياء فيكون سائما ويدخله محرمه تعالى اقلوا المشركين والاقرب عندي حرمة ان كان  
 جرد على قبل من حرمة قتله من غير ضرورة ولا لغير ضرورة الجهاد ولان المطلوب الجهاد لا التعرير  
 لقوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واثمهم بوجوههم فلو قتلوا لغير الله بجاه **قال** دام ظلكه ولما  
 يدعون عن تعصبه لاجل المال تركهم فالاقرب جوازهم في امر غير مسلم **اقول** اذا مر من غيرهم قتله  
 كناسهم او صلبهم او عذبهم فاما ان يكون الجهاد اذ قتلوا المسلمين فمذموم الكفارة والدعوة و  
 الكفار فمذموم من دفع عن انفسهم فان كان الاول من ارتخف فمذموم وان كان الثاني فاما ان يحمل المال  
 تركهم اولا فان كان الثاني ربحي المرس غنم المسلم لما رواه الشجر عن جعفر بن غياث عن ابي عبد الله  
 عليه السلام في البراءة المتقدمة في لقاء الله ولان النسخ عليه السلام زمانا من المحققين الطائفة فيهم  
 النساء والصبيان ولكن الكفر عنهم يقضي لتعطيل الجهاد ولا تجب على كل مسلم بذل نفسه فلا يمنع  
 لها طر و على غير مسلم ويجوز صلبا عدوه لغيره عن قبل النساء والصبيان فاما ان يرسل المسلم فلا يجوز  
 و منه لقوله تعالى ولا تقاتلوا الذين آمنوا ولا الذين هموا بالجهاد **قال** دام ظلكه والبراءة من ذنوبه  
 انما كان على رأي **اقول** المبارزة باذلالهم مستحبة باجماع الامة فاما اختلافنا في اشتراط اذ لا يامروا  
 عدو فذهب النسخ في المبسوط الى عدم اشتراطه والى ثبوتها في الاماير مكرهة وقال النسخ في النهاية

نزل

وانما درين مجزاة ان قيلت المبارزة لانا اذن الاماير وقال ابو الصلاح لا يجوز للمسلم ان يستمر نكاحا  
 الا باذن سلطان الجهاد ووجب عليه ان يبرأ الى من استمره بغير اذلالا بامرة الحق اختيارا المستدعيها  
 لرواية عمر بن جميع رقة الى ابي بكر بن عبيد الله التمس ان يسئل عن المبارزة بين الصغف بغير اذن الاماير  
 لا تارة لثبوت لا يثبت ذلك الا باذن الاماير ولان الاماير امر الجهاد وهذه جهاد مع الموافقة فلا يفت  
 على اذن اخر ولان ابا حمزة اورد رجلا من رجب فله ولم يفتل انما اشد ان النسخ على السلام **قال**  
 في اوطىة ويحرم على الصغف على الكا **اقول** متناؤه قوله تعالى ولا تقاتلوا الذين آمنوا الى تملكونهم ومن غرم  
 الاية المبارزة ولا في مخاطبة بقا لمبارزة المبارزة **قال** **اقول** في قوله ولا تقاتلوا الذين آمنوا الى تملكونهم  
 ربه **اقول** لا اشترط المشرك المبارزة بانفراده وهذا المصالح بالقتال فتعزك جرد النسخ والمشتبه  
 بخارسة ما لم يشترط الامانة الا ان يعود الى قتله لان قتلة المبارزة ان لا يقاتل غير المبارزة اذ في  
 القتال وقد قال **الحج** المشتبه على النسخ باجسوط عنده وجوان لا ياتية غير المبارزة فيجب لولا الشرط  
 لقوله عليه السلام المؤمن من جسد شر وطير **قال** دام ظلكه ولو قتلوا من غير قتال في الجهاد كمال الاية  
 نظر من سائر الوفاق الجهاد وهذا يشهد له **اقول** الاقوى ان لا يشترط كان الاية لانه اشهر  
 على اعمال القتال والجهاد ولم يحصل ما استوجبه كذا فلا يكون له كل الاية لانه اشهر والقائل للصغف  
 و زمانا قبل ان لا ياتية على اعمال الجهاد لا يصح بطلانها وعدم انصافها فكون الاية على الدعا بالفرقة  
 والا على تابعة ثم قبل استحقاق كمال الاية الموافقة **قال** دام ظلكه ويعني الذين هموا بالجهاد ان يكون  
 الاية تارة لوقوعه على انك لا قد مرحت الذين على الفتيمة وانزال ملكك بالرف تخافين من المنة ولو اشتد  
 بعد الاعتناء به الذين بعد من الغلبة للشغل بالمعنيين **اقول** اصل المسئلة ان دين المسلم على الحق لا يسط  
 ما شتره ولا اعتناهم انما اذا كان صاحب الحق عليه صاحب الدين وكذا الذين الذين المعصوم من جنس الجهاد  
 تنصحه لانه الجهاد وذا الكفر لا يبيع ما لا المسلم ولا ما جرت فلكه المسلم من وانا البسوط في مكانه فيقول  
 ومن يصفى عليه بينه السلام ورضي الله عنه وارضاه استرقاؤه واعتناؤه ما له وقيرد لكي لا يثور الا ما شتر  
 بعد ما اخذوا ولا الاول انما ان يكون السابق الرق والاعتناء به فاما ان ذلك ان يصيب الرق فلهذه هي  
 الصغف التي فرضها المشتبه ولا فصح ان يقتل الذين من مال المعصوم لان الاستعاق كالمرت لا يزيل  
 الملك ويبلغ النكاح من قبله ولا في الجرح وكل منها موجب لعلق الذين بالامانة ما في ذلك قوله وانزال

بعد العتق فقدم جرح الضمير  
 انما على اشكال ولو  
 انظرنا ما في قوله لا اعتناهم



































ثم اقبل والقول لا يصح قبل اعادة الاستصحاب في ذلك اخذ والمنع الحق اول قول الشيخ فيه  
 واما الاول فصحة ما لا مسلم قال دام ظل الله **المسألة الثانية في البيع وفيه فصول اربعة** وفيه  
 اشترط تقديم الاجاب نظر اول قول **دعيت** الشيخ في المسئلة وان جرد في الاشارة الى ان لا يقبل  
 اضافة لا يبيع بغير ما عاين احد المتبايعين في الاشارة الى ان لا يبيع في الملك على اية ولا يبيع عند الاستبصار ولم يثبت  
 كون يبيع هذا بشا شرطه على الامتلاء وذهب بن البراج الى عدمه كالنكاح ولان اصل اعتبار الرضا بين المتبايعين  
 عين والاعتقاد في العقلية فلا يخبر بالثبوت لغيره **الفارقة** في النكاح كذا والمراد بالماضي  
 من تقديم الاجاب وايضا صحة غير مكان والا فقول لا يبيع تقديم القول **الفصل الثاني في البيع** **اول**  
 قال دام ظل الله ومن يبيع له استيفاء المسلم او اربابا من الاقرباء **قول** لا يبيع ما يملكه كل رجل  
 لبيكاره من غير علم المسلم لقوله تعالى ولا تحيل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا النكوة المنه  
 للعموم ويحتمل الصحة لان الاستحجار عبارة عن غش في بيعه في حق الكافر وذنوب المسلم قاله للا  
 شتمه كما يصح الكافر والمسلم كالدين في كل شيء فلهما واحد ولا يفرق بينهما في البيع والشرط  
 على استيفاء دينه من ثمنه فلا يتكلم بغيره لبيكاره اذ يقع المسلم لاجل الكافر يبيع واستفاد من  
 داهم حصلت من ثمن المسلم غير المتزوج منه والا فري عندي المنع في المستثنى لان اهل البيت لم يبيع  
 المرفوض لما اشترط عليه كذا في بعض وجوهه بالمعنى الا انه والقبض ولا يثبت للكافر على المسلم وكذا  
 الاستحجار قال **دام** ظل الله والا فري عنده لاجل له ولا عار عنه **قول** عند وجبة  
 الغش في الابداع مخالفة واما وقطع تلبيط المستودع فان المستودع ليس له الا المحافظة  
 والعاوية لا يقتضي استحقاق رقبته ولا تمنعته بل يقتضي اباحة العمل وعلى المسلم للكافر وعرض  
 كانه يحفل بالمنع لا لما يثار به على المسلم وقبوله ممنوع منه والا فري عندي عدم الجواز في المسلمين  
 قال **دام** ظل الله وهل ستر العبد او العمة فيه نظر منسأ من كون الاشارة في ذلك كالمسلم  
 اخيرا واما كون الرد بالقبض وصحة على العتق كالأثر في قوله وكذا البحث وجد المشتري عينا  
**قول** في ذكر المصنف لم يثبت في الا فري عندي ان الكافر اذا سلم ببيع على سبيل من لم يقدرا ان يملك  
 السبد عنه وبغيره حتى استيفاء ثمنه في نفسه لا ينفوا ملكه لان الملك سبيل فهو من غير الحرم لا يرد  
 البيع بالنسبة الى الكافر استيفاء في المشتري كالبائع وهذا حكم المسلمين **قال** دام ظل الله

اما المطلقة فالأمر بالحاقها بالبيع السليمة **قول** الا فري عندي لعدم لان الكاتب مملوك لا يملك ما  
 قبل اذ امو المالك اخذت له جميع ما لم يملكه انما قال **دام** ظل الله وكذا استقام ولقد لم يحرر على عتق  
 لانه غير مملوك لا يبيع نظر **قول** وجد النظر في ان يبيع ويشتريه ولا يمكن ثباتهما ولا رفعهما  
 لان رفع كل واحد انما هو بطلان الآخر فليز من ثبوت هذا خلف والا فري عندي وجوب دفع العتق على المملوك  
 او من يملكه قال مع عدمه ما يجب عتقا قال **دام** ظل الله وصل ببيع العتق لا يملك ما به الحرة والعبد لا يبيع  
 ما يملكه النكاح وانما من الجدة اقوى ان يملكه الا **قول** يحتمل الاحراز على البيع في الاول وان لولته  
 صار سبيلا لقوله عليه السلام كل من يولد له ولد على الفقرة وانما هو امواله يورثه ويصرفه في نفسه  
 حرمه كذا في الولد في كبره يورثه انما يقيد الحصر بهذا القول ما ان يكون تابعا لا يورث في الاسلام والكفر  
 الاول وانما كان ثبت لم يلزم لبقاء السبيل والواسع السبيل في الثاني وقيد الملك بغيره وقطعا وهو  
 من غير الا فري عن البيع ويحتمل عدمه لانا لما قلنا انما يحتمل على الحقيقة عند الإطلاق والاشكال في ورود  
 بيع عتق الكافر الاسلام والتابع في الاسلام ليس سبيل الحقيقة بل انما يحرم عليه اكثر احكام المسلمين في  
 البيع حقيقة انما هو التباين في الاسلام لقوله تعالى انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله اولئك هم  
 منته على امر جامع لم يذهبوا حتى يشاءوا وهو انما يصدق في المباشرة انما الحصر ولا صلا بقاء الملك  
 وانما كون الكافر الاسلام الجذ اقوى فلو جرد الاشكال في سعيته حال حريتهما في الاسلام ثم افترقا  
 في الملك يكون اقوى شكالا ولا يستلزام القول بعدم اجباية مع اسلام الاب لغيره بعدم اخباره في السلام  
 الجذ لان سعيته الحق لا ينفذ مع القول اجباية مع اسلام الاب في اخباره مع انك لا يملكه مع وجوب اجاب  
 اشكال لان في سعيته الحد مع وجوب اجاب اشكال ومن حيث انما اشترط في غير قوله ومن  
 حيث استلزمه نرجح الحجة على الحقيقة مع استفاء الغرض ولا يستلزم استعمال اللفظ لمثلها في عن  
 الغرض في جميع الحقيقة والحد **قال** دام ظل الله فان وكله غير في سرائرهم من ولا يبيع على راي **قول**  
 قال الشيخ في المسئلة وفيه وجوه اربعة احدها يبيع كالمملوك في سرائرهم من ولا يبيع على راي لان  
 العتق يوجب السيد كالمملوك في سرائرهم من ولا يبيع على راي لان كذا كان كذا وجب له سبيل وقيل  
 هو سائر كان السيد هو المملوك في سرائرهم من ولا يبيع على راي لان كذا كان كذا وجب له سبيل وقيل  
 ان لا يبيع الا ان ياذن له سبيل في ذلك فان لم ياذن فيه لم يبيع احج المصنف بان يبيع سواه وصاحبه















وثالثها انما لم يبيع عنده وليقوله تعالى وقد كنتم تتقون الله كثيرا فخذوا مما خلقكم من هذه  
 الاكله واخرى لم تقدر ان عليها فيقول الله عز وجل نعم انما كنتم تتقون الله كثيرا فخذوا مما خلقكم من هذه  
 المعنى لم تقدر ان عليها فيقول الله عز وجل نعم انما كنتم تتقون الله كثيرا فخذوا مما خلقكم من هذه  
 عليه لم من دخل المسجد فهو امن ومن في سلاحه فهو امن فاستنقوا ما معكم ففعلتم ولا تدينكم عليه لم من دخل  
 عنده فكم مالا ولا اخذ عقارا ولا جبي واخذنا المصنف هذا الخبر فيكون ما مستحبا حقيقه لينا  
 يقدم وكما فتح عنه فمن قال لا قرب جاز يبيع بوسمك والحق ان يبيع على غيره لا يبيع بوسمك  
 ليس هذا موضع ذكره للاتباع **الكلام** قال دام تلكه وفيه شرطان مؤثران اولهما ان يكون  
 نفع الجنب على عدم الاسترطاف وهو ظاهر من كلام الشيخ وقال فيصنف بالاسترطاف والاول  
 او لا يملكه ولا الاسترطاف انما هو في المالك يبيع وغيره خرج المصنف عليه ببيع ما قبله على الاصل  
 ولما رواه عمر بن يزيد عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن امر الولي يبيع في الدور قال نعم في من  
 قبها وهو صلب لغيره النزاع والا لزم حرجا لا خير لينا عن وقت الحاجة **قال** دام تلكه ويجوز  
 بيع الحافي وان كان عذرا وتعيبه ولا يقطع حنقا الحق عليه عن رقبته في العبد ويكون في المصنف التماسا  
 للمنفعة فيحصل المولى حسنا اقل الامر من رقبته ولا رسل الجناح على راي **اقول** قد اهلوا القول بالبيع  
 في المبسوط وقاله الخلاف بتعريف الفقهاء وبارش الجناح ما اذا اخذ الفداء والاول اقر عيني **قال**  
 دام تلكه ولو باع المصنوب بعد تسليمه لم يبيع ولو قدر المشتري على ان يبيع دون البايع فالأقرب  
 الجواز **اقول** منع البيع من بيع المصنوب طبقا لقوله لا يبيع هذا وجها وفي الجواز اذا لم يكن البايع من  
 من تعليمه وهو الاصح فلهذا لو كان المشتري ممن كان له لا يبيع **قال** المصنف في الاقرب صحة البيع  
 لوجود المنفعة وهو العتق والقابل لا يملك بالاعتقال اسما للمانع ويحصل العدم لاسترطافهم اسكال التسليم  
 من البايع وهو غير متحقق هنا والحق عند الاول **قال** دام تلكه ويبيع بيع الصاع مثل الصبرة والحواليه  
 وهو يترك على الاثافي فيه **نظر** **اقول** اذا باع ما عا من متبوعه متبوعا وفيه الاجزاء كالطعام وهو  
 الصبيحان صبيح ومن يترك على الاثافي ويكون المبيع صاعا متبوعا في الثاني لاسيافه الغرض حصول المقصود  
 من كل واحد ورد بان العتق يثبت بملكه فلا بد له من تحمل متبوعه قابل للتأثير والبيع **ان** جمله ما صيغ  
 الصاع ومن كل ما يملك احدا ما قاله لا يبيع وطعاما مع ان الصاع الكلي صاوي على كل واحد فرقوا بالمال

لبايع ما  
 وطعن ما لا يملك  
 وطعن ما لا يملك  
 البطلان وقاله

الفرق

٨٥  
 التزويج لكل واحد من شخصات معينه شخصه له كذا باع احدها باعته الشخص المشتري وقرئ بالخ  
 القبيح في المباحية المبيدة فالأخذ ومن الشخص المشتري فلا يبيع ما خالفه له والى هذا القول  
 نال الشيخ رحمه الله وذهب الى النسخة فيما اذا اكلت الصبرة مجزئة وعلم دخول المبيع فيها وكانت متساوية  
 المبرأة وقال في البيع ما يقع ضاع وذلك كخصا لا كقفاة فغيره وقيل الاول ان القفاة لا يبيع فيها  
 قال في القفاة ما عشر مرات كان حشوا وهكذا فلا فرق بين المتبوع الصاعا او غيره ولا يملك ما خالفه  
 لخصا في البيع غير متبوع فلا يكون معلوما للمعين وهو الغرض فيدخل تحت البيع الذي يملكه بذلك  
 على انفساد الجماعه ولا يزوج احد ما يبيع عليه يزوج البيع عليه حرج من غير مخرج ولا يبيعه وهو المتبوع  
 واهام المبيع بطل **قال** دام تلكه فيثبت للمشتري المالكين جميع الجوازيه وان كان المتاربع او تلك  
 المشتري عند انكساره **اقول** لانك انما في موضعين **قال** انما اذا كانت في البيع ومتساوية ان  
 الجماعه انما يبيعه فيوقف الاستماع بالارض عليه وهذه الصبرة في سرقع الشارع ولان المتأخر في  
 وشيها الاخر من الشارع فيترك عليه او من كل بقعة عند الاحياء تحفره بما ليس للغير من تلكه  
 لما عاذا القاطع وهو من حفرها قاتلا لا يبيعه في بيع الجوازيه فيقول في واحد انما سعة في غير  
 معين والكل بالجلد الا الثاني انما الاول في الجوارز والناكث فلا سعة في التحصيل من غير  
 مرجع وانما الرابع فاما ان يجوز لبايع الجوازيه بيع واحد يمتنع ان ليس له احد سعة وهذا هو  
 متبوع حقيقة الجواز لها فبذلك **قال** انما في الكل لوق واحد حفره لا عمه وهو الجلي والاجتماع  
 في كل بقعة فها من الاستدراك من جميع جهاتها بالقوة عند فخذ المالك في البيع عند وجوده وانما  
 يمنع في غير الواحدة من المعين المقارن في الاحياء والبايع اوقع بايه حفره وسد الباقي واستأجره  
 جدا والاخر غير ليله لانه استمال الجميع في المختار مع فخذ القفاة احياء الجواز في الجميع وعند  
 بيع احياء الارضين والشوك واحد احيا لا ويحفر لبايع في البيع استأجره كالمسألة لا عا من حفره اذ ملك  
 المالكية عند الازالة فاذا ابناء آخر والحق في الجوازيه ثلث من احياء الارض في حفر الجواز والاحياء  
 شقدهم اجماعا فاذا كان الكل لو احدهم بوحد المانع والاصل عدته فيحقق الجواز من جميع الجوازيه **قال**  
 باعنا الجميع حفره ما دخل الجواز من جميع الجوازيه **قال** ان يبيع المبيع كل مشتري ومتساوية النظر اذا كان  
 وما قرئ اننا ان كان الذي اشتهى شيئا محاربا وليس في ملكه مشقة قطعا **قال** دام تلكه لو باع







قَالَ دَامَ ظِلُّهُ وَلَوْ اسْتَوَى الْبَايَعُ الرَّاغِبُ وَالْجُلْدُ قَالَا قَرِيبُ مَطْلَانِ الْبَيْعُ وَالصَّحْفَةُ فِي  
الْمَذْبُوحِ **أَوَّلُ** فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ أَقُولُ ثَلَاثَةً **أ** الْبُطْلَانُ لِأَنَّهُ كَانَ حَيًّا فَقَدْ اسْتَوْفَى حَقَّ مَيْتَتَيْنِ  
الْحَيَوَانِ فَبَيْعُ الْمَيْتَةِ جَرَمٌ مَعْنَى قَالَا بَيْعٌ وَإِنْ كَانَ مَدْرُوحًا فَجَبَتْ لَهُ الْبَيْعُ **ب** قَوْلُ الْمُسْتَفِ  
الْبُطْلَانِ كَانَ الْحَيَوَانُ حَيًّا وَالصَّحْفَةُ أَنْ كَانَ مَدْرُوحًا **ج** الْعَقْدَةُ وَهِيَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ  
تُرْكُ كَثِيرٍ مِنْ هَوَالِهِ طَلْفُ الْفَوْرِ بِالْعَقْدَةِ كَالْمُعْتَدِ وَالْإِنْصِلَاحُ وَإِنْ أَدْرَسَ وَقَالَهُ الْمُهَاجِرَةُ  
وَالْمُسْرُطُ يَكُونُ الْبَايَعُ شَرْيًّا لَيْسَ يَرَى مَحْرُومًا بِقَدْرِ قِيَمَةِ ثَمَاهُ وَلَكِنْ مَعْدِلٌ قَالَ دَامَ ظِلُّهُ  
وَلَوْ كَانَ الرِّخْسُ نَسَا وَالْإِخْرَاقُ عَلَيْهِ قَالَا قَرِيبُ مَطْلَانِ الْمُسْرُطُ **أَوَّلُ** هَذَا الْخِيَارُ رَأْسُ الدَّرْسِ وَهُوَ  
الْحَقُّ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَفْقَهُ أَنَّ مَا رُخِّعَ لَهَا وَمَا رُخِّعَ مِنْهَا فَلَا يَبْعُ إِشْرَاطُ بِقِيَمَتِهِ فَإِنْ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الرِّخْسِ لَمْ يَزَلْ  
وَقَالَ الْمُشْتَرِي وَأَبْنُ الْبَرَّاجِ يَبْعُ بِالْمُسْرُطِ لَيْسَ بِحَدٍّ قَالَ دَامَ ظِلُّهُ وَلَا يَقُومُ بِشَيْءٍ لَوْ طُيَ **أَوَّلُ** إِذَا وَطِ  
أَخَذَ الْمُرْكَبُ الْخَارِجَ قَالَ الشَّيْخُ يَقُومُ عَلَيْهِ بِبَيْعِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
هَذَا وَهُوَ نَقْلٌ يَقُومُ بِالْحُلُقِ هُوَ الْخِيَارُ رَأْسُ الدَّرْسِ وَهُوَ حَقٌّ قَالَ دَامَ ظِلُّهُ وَخَيْرُ الْمُسْتَفِ إِذَا اخْتَارَ  
الْمُسْتَفِ الْحَيَوَانُ بَعْدَ الْعَقْدَةِ وَقَبْلَ الشَّيْخِ الْبَيْعُ وَالْإِسْكَالُ كَمَا وَابْنُ دُرَيْسٍ عَلَى مَا أَقُولُ **أَوَّلُ** قَوْلُ الشَّيْخِ  
فِي الْفَتْوَايَةِ وَقَالَهُ الْخَلَّافُ وَالْمُسْرُطُ لَهُ أَجَادَةُ الْبَيْعِ مَعَ الْأَرْضِ وَتَبْعُهُ إِنْ أَدْرَسَ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى ثَلَاثًا وَخَمْسًا  
اخْتِيَارًا أَوْ لِمَرْبَعٍ وَأَبْنُ الْبَرَّاجِ وَابْنُ الصَّلَاحِ **ب** إِنْ أَسْبَحَ لَوْ بَعْدَ كَلَامِهِ كَانَ مِنْ مَتَمِّانِ الْبَايَعِ فَكُلَا الْبَايَعُ وَ  
صِفَاتُهُ لِأَنَّهُ مُتَقَرَّرٌ لِيُؤْتِيَ ثَمَانًا فِي الْبَيْعِ وَهُوَ عَدَمُ الْقَبْضِ وَخُذُوه فِي الْإِبْقَاعِ وَفِي بَيْعِهِ لَمْ يَكُنْ **ج** الشَّيْخُ  
بِأَنَّ الْأَسْلَاقَ لَوْ بَعِيَ وَعَدَمُ الْقَبْضِ بِالْأَرْضِ وَإِنَّمَا أَوْجِبْنَا لَهُ خِيَارَ الشَّيْخِ لَدَفْعِهِ لِمَرْبَعٍ لِلْأَخِيَارِ جَابِ لِقَوْلِهِ فِيهِ  
أَبَا فِي عِلَالَةِ الْحَوَائِجِ **الْمَرَامَةُ** أَحَدُهُمْ يَنْزِلُ لِمَا لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
بِجَمْعِ الثَّمَرِ مَرَّةً عَظِيمَةً لِأَنَّهُ دَفْعَةٌ فِي مَقَابِلَةِ الْجَمْعِ بِمَتَابَرَةٍ فَلَا يَجِبُ عَزْلُ الْبَيْعِ قَالَ دَامَ ظِلُّهُ وَلَمْ يَكُنْ  
بَعْدَ قَبْضِهِ فِي الثَّلَاثَةِ ثَلَاثًا بَايَعُ إِذَا مَ يَحْدُثُ شَيْءٌ فِيهِ حَدٌّ مَا وَلَوْ حُدَّةً دَفِيعَةً عَنِ غَيْرِ جِهَةِ الْمُسْتَفِ فَإِنْ كَانَ  
فِي الثَّلَاثَةِ حَبْرٌ كَالْأَوَّلِ فِي الْأَرْضِ نَظَرْنَا **أَوَّلُ** الْأَسْلَاقَ عَنِ الْجَمْعِ لِيُؤْتِيَ ثَمَانًا بِمَتَابَرَةٍ فَلَا يَجِبُ عَزْلُ الْبَيْعِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ  
مَلِكٌ مَرَّةً لَمْ يَكُنْ أَجَاعًا وَهَلْ لَمْ يَكُنْ الْأَرْضُ مَرَّةً بَايَعُ قَالَ الْمُسْتَفِ فِيهِ نَظَرْنَا بِمَا يَحْدُثُ فِي الْأَصْحَابِ  
قَالَ الْمُفِيدُ لَيْسَ الْأَرْضُ بِقِيلَةٍ الْأَرْضُ هَذَا الْأَرْضُ عِنْدِي لَنَا أَوْلَى لَمْ يَكُنْ جَمْعِي لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
الْأَصْحَابُ ثَلَاثًا الْأَوَّلُ قَالَا جَمْعِي وَإِنَّمَا الثَّلَاثَةُ فَارْجُو **أ** إِذَا قُسِمَ مَسْطَرَّةً عَلَى الْأَرْضِ وَالصِّقَاتُ لَوْ قُسِمَتْ عَلَى عِيْسَا

بسم

الْبَيْعِمْ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ حَرَمٌ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا لَيْسَ لَهَا أَجَادَةُ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ شَيْئًا  
وَهُوَ ظَاهِرٌ لَا يَخْفَى عَلَى الْجَمْعِ إِنْ مَاتَ بَعْدَ الْأَجَادَةِ وَلَا تَنْ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا عَلَى الْأَجَادَةِ قَالَا مَطْلُوبٌ وَالرَّحْمَةُ  
بِالْفَرْجِ **ج** إِذَا أَدْرَسَ مِنْ غَيْرِ دَفْعِ الْمُسْتَفِ الْأَرْضَ مَعَ عَدَمِ ثَمَانِ الْبَايَعِ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
ثَابِتٌ أَجَاعًا فِيهِ ثَلَاثًا لَا تَقَالُ إِذَا كَانَ مِنْ مَتَمِّانِ الْمُسْتَفِ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
عَيْنًا أَوْ لَمْ يَكُنْ الْأَرْضُ لَا تَقَالُ مَقْشُورًا قَطْعًا وَلَكِنْ عَلَى الْمُسْتَفِ قَبُولُ مَا عَلَى الْبَايَعِ أَوْ عَلَى الْمُسْتَفِ لَيْسَ مِنْ ثَمَانِ  
الْمُسْتَفِ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ  
أَوْ مَا بَعْدَ الْأَرْضِ وَهَذَا مَعْنَى ثَمَانِ الْمُسْتَفِ أَحْسَنُ الْمُعْتَدِ بِحُذُورِهِ الْعَيْنِ عَلَى مَلِكٍ مُسْتَفِ وَبِهِ  
وَلَا تَقَالُ الْمَلِكُ لِلْبَايَعِ وَالْمُسْتَفِ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ كَانَ مَقْشُورًا عَلَى الْمُسْتَفِ لِأَنَّهُ أَوْلَى مِنْ ثَمَانِ الْمَقْشُورِ  
بِالسُّوْرَةِ لِأَنَّهُ تَلَقَّى هُنَا أَقْوَى وَالْيَدِ اعْتَمَدَ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي كَانَ مَقْشُورًا عَلَى الْمُسْتَفِ لِأَنَّهُ لَيْسَ  
ثَمَانِ مَلِكٍ لَمْ يَكُنْ مَعَ كَوْنِهِ يَدُ مَالِكٍ بِسَبَبِ شَيْءٍ فِي يَدِ مَالِكٍ قَالَ دَامَ ظِلُّهُ وَالْحُلُقُ خَالِيًا بَيْعُ الْبَايَعِ  
عَلَى مَا أَقُولُ **أَوَّلُ** هَذَا قَوْلُ الشَّيْخِ فِي الْفَتْوَايَةِ وَابْنُ دُرَيْسٍ وَابْنُ الصَّلَاحِ وَابْنُ الْبَرَّاجِ  
فِي الْكَيْسِ وَابْنُ دُرَيْسٍ قَالَ الشَّيْخُ فِي الْفَتْوَايَةِ إِذَا بَاعَ بِهَيْمَةٍ أَوْ بِجَارِيَةٍ سَامِلًا بِسَبَبِ حُلُقِهَا لَمْ يَكُنْ  
وَبَعْدَهُ ابْنُ الْبَرَّاجِ فِي الْمَهْدَبِ وَجَاهُ الْفَقْهَةِ وَقَالَ ابْنُ جُمَرَةَ يَكُونُ لَوْلَا لِبَيْعِهِ مَعَ الْأَسْلَاقِ إِلَّا إِذَا  
شَرَطَ الْبَايَعُ وَهُوَ الْخِيَارُ ابْنُ الصَّلَاحِ لَمْ يَكُنْ عَدَمُ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ بِأَحَدٍ مِنَ الدَّلَالَاتِ لِأَنَّ  
الْفُكَاكَةَ وَالْإِسْكَالَ أَحْسَنُ الشَّيْخِ بِأَنَّهُ مَعْدِلٌ عَصَا مَعْصِيًا وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ دَفْعًا لِبَيْعِهِ وَلَمْ يَكُنْ  
الْمُسْتَفِ مِلْكًا وَابْنُ الصَّلَاحِ وَابْنُ دُرَيْسٍ وَابْنُ الْبَرَّاجِ وَابْنُ الصَّلَاحِ وَابْنُ الْبَرَّاجِ وَابْنُ الصَّلَاحِ  
دَامَ ظِلُّهُ وَالْقَبْضُ لَا يَكُنْ مَطْلُوعًا رَأَى **أَوَّلُ** هَذَا الْخِيَارُ رَأْسُ الدَّرْسِ وَقَالَ الصَّدُوقُ وَمَلِكٌ  
وَقَالَ الشَّيْخُ يَكُنْ قَاضِيًا لِمَرْبَعَةٍ وَأَبْنُ الْجَنَابِ وَمَا يَكُنْ الْمَرْبَعَةُ **ب** إِنْ مَلَكَ مَخْشَقٌ فَلَا يَكُونُ لِمَاهِلَةِ  
الْمَلِكِ كَقَوْلِهِ مِلْكُكَ كَرْتِ وَفَوَدَعَا قَبْضًا لَمْ يَكُنْ عَقْدًا مَلِكًا لَا يَقْبِضُ عَلَى شَيْءٍ وَقَالَ الصَّدُوقُ  
لَمْ يَكُنْ مَلِكًا مِلْكًا مِلْكًا مِلْكًا مِلْكًا مِلْكًا مِلْكًا مِلْكًا مِلْكًا مِلْكًا مِلْكًا مِلْكًا مِلْكًا مِلْكًا  
قَالَا قَرِيبُ مَطْلَانِ وَهُوَ قَوْلُ رَجُلٍ مَرَّةً الْأَرْضُ بِهَا إِبْجَاعُ الشَّيْخِ بِمَا رَوَاهُ فِي الصَّحْفِ  
عَنِ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ الشَّيْخُ قَالَ سَأَلَهُ عَنْ بَيْعِ عَقْدٍ وَابْنُ دُرَيْسٍ قَالَ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّ مَالَهُ سَامِلًا وَلَا  
قَبُولَهُ قَاضِيًا مَالَهُ إِلَيْهِ بَلَاءٌ أَمْ يَكُنْ لَكَ وَالْعَيْنُ لَا يَجِبُ مَلِكًا مَالًا سَامِلًا فِي بَيْعِهِ وَلَعَدَمُ اسْتِثْنَاءِ



رداً لملك الرقبه رداً لوعنه والمتولين من الاسباب لتاقل الملك من ماله الى آخره ولخويله  
 في قوله تعالى خلوا لغيرنا في الاثر جميعاً **والجواب** صدقاً لا شكاً بما في ملايه وتكرار  
 ثابتاً عدم علمه في الملك وهو محال لان العبد لا يكون مولى في البنيان ولو كان المالك لا يعلم  
 لا يبيع خلقاً كمال واحد للاخر ضرر ورواها اجتماع وجميع ما في الاثر من ماله فانه لا يعلم من  
 منفعته أصليه متشوّذة عقلاً فتم لقائه قال **قوله** فانه فله وقال له العبد اشترى  
 ذلك على كذا لم يلزم على رأي **أقول** هذا قولك لم يلزم على رأي الشيخ في النكاح ان كان المالك  
 في حال ما قال ذلك مالاً لربه والآن لم يلزم على كمال وسعة ابن البراج **قوله** ان الكلام من اجتماع  
 نفسه لان المجهول له لا يشخص المجهول له بالعمل فلا يشخص الا بالشراء والشراء يقضي عكسه  
 لان المولى لا يشخص على عده شيئاً ولو فطنت ليعمل على الملك مع اسفاده عنه ولانه انما ان يشخص  
 في ذمته العبد او في ماله الموجود عند الفطر والاذن بالاطعام والنفقة بل كمال الشرط للآخر  
 بالعمد لرواية محمد بن مسلمة المتقدمة عن ابيه عليهما السلام قال سألته عن رجل باع مملوكاً فوجد  
 له ماله فقال المالك للبايع ان يكون شرط عليه ما كان له من ماله او متاع فبوكه فلامه وانما  
 بسبب جعل العبد وعمل الشيخ في ذلك على روايته فقال قال غلام سدي لا يعبده الله عليه السلام قلت  
 له لو لا يبعث بسببها يرد عهده وانا اعطيك ثمنه فقال له ابو عبد الله عليه السلام ان كان يوم  
 شرطت لك مال فذلك ان لم يبعثه وانه لا يكون يومئذ مال فليس عليك شيء **وأقول الجواب**  
 عن هذا بعد تسليم صحة السند انما هو قولنا بعد استلزام مذهبنا للملازمة مذهبنا المقدم ولا يور  
 التقليد بالشرطية ثبوت الشرط وانما على قول الشيخ فان البائع لم يقصد نقداً في المشتري فكان  
 وصلاً في ماله ما لو استيناه بخلاف المشتري لاستلزام الشرطية ثبوت مال للعبد في ذمته عبده  
 وعده ماله البائع ولان البيع شرطية ثبوت مال للبائع في ذمته العبد وصحة ضمانته منه والشراء  
 متناقضان فافترقا **قوله** فانه فله ولو دفع الى ما دون ماله ليقسرى ذمته ويقتضيه ما يحج عنه  
 بالثاني فاشترى اياه ودفع اليه الباقي للشيخ ثم ادعى كل من مولى الا بقاء المادون وورثه  
 الذم فكون الثمن من ماله فاعترض قول من ماله المادون مع الهمز وعدم اليقين وبطلان الرواية بالذم  
 الى مولى لا بعبده كما كان على ابي ابي البيع فان قام احدنا بما بينه وبينه وان قام كل من الثلاثة بينه فان

فان رخصاً بينه وبينه فالحظير كما لا بد والافاق اقرب ترجيحاً بطلان بيع مع احوال **١٩**  
 مقدم بينه وبينه مولى الاب لا دونه ما في الاصل وهو العباد **أقول** ما احتجوا به من ان  
 ابن ابي عمير وهو الشيخ جندى لانه صاحب اليد والرواية في رواية ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام وقد  
 قيل عن عبد الوهم ما دون له في التجارة فرفع اليه رجل الف درهم فقال اشترى بها نفسه واعلمها  
 وخرج بالثاني ثم مات صاحب اليد فلقطون العبد فاشترى اياه فاعسقه عن الميتة دفع اليها الباقي  
 عن الميتة فخرج عنه فبلغ ذلك الى ابيه وورثه الميتة فاشترى بها نفسه فاشترى بها نفسه فاشترى بها نفسه  
 اياك ما لا فاقال لورثته انما اشترى اياه فاقال ابو جعفر عليه السلام انا الحق فقد تشبهت فيها لا يرد  
 واما المتفق فهو رد في الرقعة الى ابيه وادى القريض فقام بينه وبينه انما اشترى اياه من امراله كان لهم  
 رقعة في سند هذه الرواية قول واخفى بقا الشيخ القوي وابن البراج وفي القاديل المذكور في الكتاب  
 نظير لما في الرواية **قوله** فانه فله ولا اعترضه من ماله من ارض الفلج فله ردها ان البائع لم يعد  
 الثمن فان ما في رواية فان فقدنا سنداً لا يقرب تسليمها الى الحاكم من غير شيء **أقول** انما  
 اشترى في القارة بعد ابن البراج والناقل قول ابن ابي عمير وهو الحق لكونه كسب العبد من مكان السيد والتجارة  
 فناء ذكرنا لقا صبي ماله ثمنه بغيره اجتمع الشيخ برواية يكتفي بها لثمن عن الصادق عليه السلام  
 قال سألته عن رجل اشترى ثوباً من ارضه فاشترى ثوباً من ارضه فاشترى ثوباً من ارضه فاشترى ثوباً من ارضه  
 ان قد ركبك فقلت جئت فقلت قد ماتت وماتت عتيقه قال فليسكنها قال والى امره لمصنف  
 في اختلافه يكتفي لا يحد في ماله **قوله** فانه فله ويكفي بعبده ان كان عن ذمته وفي غيره  
 انما **قوله** بنسباً من اطلاق الاحكام وجوب الاستدراك والعد في غيره والمقصود بهما علم براه  
 انهم من العمل فاع عليه وتحققه لا يستعمل بالتحليل والاولى التعرّف في غير انما مطلقاً وفيه قيل ان  
 اشهر وعنده انما يلقط الكراهة بعده **قوله** فانه فله والفرق بين الطفل وامته قبل الاستقنا  
 بيلوغ سبع سنين ثم ماله الرضاع على خلاف وقيل لهم **أقول** انما لا يشخص في الماله وماله  
 الامن الله على ابن الميمنة وشخصا المفيد وابن البراج وسلا فاك يعرف بين الاطفال واما ما بينه وبينه ولم  
 ينعزل عنهم ولا كراهة والخلاف المستند في المختلف الثاني والحق جندى القهرم لما رواه عن ربه  
 الحسن قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان رسول الله صلى الله عليه وآله سبي من بينكم فهاكم انتم











في بيعه ولا يملكه بغير عهده واحدا ولا من معينه لانه لو وقع البيع بالحيارة المشتري من بطلان بيعه  
لكن الثاني باطل فالعقد مند والملازمة ظاهرة والبيع المأذون بمأذون واحد بغير عهده لانه لو وقع  
قال قال ابن ابي عمير لم يملك من باع بغيره وقال ان يملكه كذا وكذا ايديا بغيره وكذا وكذا النظر في هذا  
اي تم شئ واحدا بغيره واحدة فليست له انما اقلها وان كانت نظره والجواب انهم يفتون  
مشرك بين النكاح منهم من لا يقبل روايته وقد قرر في الأصول ان اذا اشتبه الراوي بطولهم بغير رواية  
قال دام طلقه ولو حل فاتباعه بغيره جاز مطلقا والا فليست له كذا وقبله الجواب  
القول الاول قول ابن ابي عمير وحده والدي وهو الحق عندي والثاني قول الشيخ الطوسي  
لما علم من رواية ما رواه عبيد بن رادة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل باع طعاما من رجل فباعه  
بلع الاجل فباعه فقال له عبيد بن رادة انما لا بأس به انما لا بأس به انما لا بأس به انما لا بأس به  
الشرح ما رواه خالد بن الحجاج قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل باع طعاما من رجل فباعه  
الحد من رايهم فقال ليس عندي حرام لك عندي طعام فاشتر منه فقال لا يشتره فانه لا ضرر فيه والجواب  
البيع من جهة السند لا من جهة السراة مطلقا وكما بينا في المعنى الا يزيد ولا ينقص فكذا الماوى وهو لا يملك  
به سلتا لكن يمنع من ذلك لانه على التزم سلتا لكنه محقق في الطعام فلا يملكه قال دام طلقه ولو كان  
في بيعه انما لم يات به فلهذا في بيعه نظر اقول بناء من ان على البيع على عرفه لم يوجب كما لو علقه بغيره  
زبره واستاع اقصى صحة الشيء بطلانه ولان البيع يقتضي انتقاله الى المشتري ولا يقتضي عوده الى باع  
وغيره كونه وبين الحسار في الفسخ انما كان انكالك للزوم من الصحة وهو ظاهر مع انكالك الصحة عنهما  
ومن ان في الحقيقة راجع الى شرط الخيار وذلك لان دفع المشتري الفسخ وعده من انكالك المشتري الى الخيار  
في بطلان البيع على تقدير امرهما وصحة على تقدير الامر به من غير صحة شرط الخيار في بطلان البيع وهذا معنى  
شرط الخيار وانما صحة على تقدير بطلان الفسخ امره من غير صحة شرط الخيار في بطلان البيع  
البيع كما لو قال لك الخيار في الفسخ والامتناع فاذا فسخته لا يفسخ ولا يفسخ الفسخ بين النكاح وغيره  
من انكالك الى الخيار لان انتظام النوع والاجتماع ليقترع كل الاجزاء الذي يحتاج وهو تأخير المعاوضة  
فاقتضى الحكمة الا لجهة بيع المعاوضة فيشترط في كل منهما ما يحتاج اليه بالمعاوضة فاذا لم يحصل  
لم يصح المعاوضة فجاز اشتراط بطلان الفسخ على تقدير بطلان البيع قال دام طلقه فان قلنا بطلان الشرط على الشك

اقول بناء من ان كاشط شرط الخيار ولان الحكمة في شرع المعاوضة ان يجعل كل واحد الى ما لم يقتضه المأذون  
منه فاذا لم يحصل له كذا اشترط المعاوضة من شرع عقدا للمعاوضة فلا يفسخ ومن ان لا يكون الى عدة  
في عدم تقييده فلا يفسخ ان يكون العقد عدة في بطلانه والاصح عندي بطلان العقد والشرط قال دام طلقه  
**والثاني في النكاح والاقرب ليقاذا البيع بغيره الفسخ اقول** وجها للربط في نوع من البيع اعتبره  
الشارع في نكاح المالك فجاز استعانة الزوجين بما اذا اناهما للفسخ لانه لا يلزم صالح لتفكيكه لا مع التبرع عليه  
فتنه او في غيره منع ولحقه نقل للماهية من حيث هي مما جاء في بيع اقراها لان الفسخ لا ينافيه ولا ينافي  
الغرر في المعاوضة يحصل اليك اكثر من الوصف للخلو بسقراطية امكان السليم فلا يفسخ خلاف الاجل كان  
اولى بالصحة ويجوز عدم الصحة لان المالك لما سئل بما وصفته الشايع انما لا يفسخ عليه من حيث البيع هذا  
تأويل في مثل هذه الصورة وقال الشيخ في النهاية والخلاف لا يوجب الا يملكه العجل في مسألة وهو ان اذا باع  
عينا موصوفة بصفات السليم في الذمها الاول لم يملكها المصنف فها لان صحته مع غيره بخسنة يقتضي صحته  
الماهية بالوصف فيكون في الاقرب لان كماله انما لا يفسخ الا على الاقرب قال دام طلقه وكذا لو لم يفسخ  
بالفسخ وعلى ان لا يفسخ عليه فيقال في كماله انما لا يفسخ الا على الاقرب قال دام طلقه وكذا لو لم يفسخ  
يختص من غير كماله الفسخ كماله من كونه البيع لانه لا يفسخ الا على الاقرب اقول  
من ان النظر الى النظر في اللفظ ومن ان الاشكال انه ابراء منه بقوله لا عوض ومن ان مقتضى البيع  
القبول قال دام طلقه والاقرب جواز ذلك في الصفار مع ضبط رقاوة وصفها الكثرة اقول قال  
الشيخ لا يفسخ الا على الاقرب قال دام طلقه والاقرب جواز ذلك في الصفار مع ضبط رقاوة وصفها الكثرة اقول قال  
فيلجئ الى انفسه من عند غلبة القيد في آخره اقول قال ابن ابي عمير لا يفسخ الا على الاقرب قال دام طلقه  
لانه امره لا يردى وانما في البيع بالارادة وجب قبوله والامتناع ان لا يفسخ الا على الاقرب قال دام طلقه  
فيكون شرطه قال دام طلقه وفي ثبات ذات وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا وكذا  
ان يكون الاول شرطه في بطلان الفسخ فها في البيع في الميسر لا يجوز لعدم امكان ضبطه لولا ان  
لا يفسخ الا على الاقرب قال دام طلقه ولا يجوز في رقاوة الوجه الصحة للمعاليه وجوده وانما ضبطه وصفه قال  
دام طلقه وانما على الاشكال بناء من الجمل الجمل اقول قال الشيخ في الجمل لا يفسخ الا على الاقرب قال دام طلقه  
بأنه وصفا فانه لا يجب على المشتري القبض انما لا يفسخ الا على الاقرب قال دام طلقه ولا يفسخ الا على الاقرب

قال



فيخرج من الشترط قال انما يستفاد في الخلف الجواز لان الحل مانع ولصحة بعده ثبوتاً نقداً قال **دام** فليكن  
والا قرب جوازاً غيراً ما لا يرد وجوده وان كان استفساراً كالخبر والجود **اقول** لما حل جازات  
الحق من التكليفات المحال واقصت حكمته لما لم يرد من حرر لعداات كالتا مجرد ما يرد على العبد من متاخير  
الارادات ليلك السلم فيما يردى الى احدهما قطعاً وما تحدد اذا ذه الى احدهما يتحدد بطلانه فظهر من ذلك  
ان غير وجوده لا يصح السلم فيه وبقي ما لا يزيل كمن يجرى اوله لاغلا لا يستفاد التينات فالاقرب الصحة  
لعدم استلزام المحال مع امكانه فيكون جوازاً في ذاته ولو جوداً لمقتضى وصحة البيع لعزم قوله تعالى واخر الله  
البيع واسفاه المانع وهو عزه الوجود ويحتمل البطلان نزيلاً للاختصاص بالاشهاد لان السبيل لا يبد  
فيكون الرجوع وجوباً للتعليم هنا مرجح لانه جرح وقال تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج واذا  
لم يحصل من البيع رجوع وجوباً للتعليم لم يكن سبباً فيه فلا يفسخ **قال** **دام** فليكن شرطاً مبرور  
لحقيقة وان كان لا يفسخ مع الاطلاق كما لم ينو على انكال **اقول** يحتمل وجوهاً ثلاثة ما ذكره  
المتن في ذكركه **ب** ان يكون له سرور مع الحيلولة وهو في الحقيقة الرجوع الى الما ذمة بديل شرطاً  
التي وجبه فلا يفسخ **قال** **دام** فليكن في ذكركه الصوفى بلكه والرفع والقرين والظن والعصر والزمان  
وفي اشتراط ذلك **ب** او الاثر في نظر **اقول** من شأنه من لفظاً وتلاوا عرضاً خيراً وعلمه وعلم  
ان كل حقيقة تحتلها نعم بها لا يردى ذكرها الى سبيل التذكير لكونه الاقلية على ما في سبيل وجبه كره وما  
عدم اندكها فيها لا يجب ذكره وهذا لا انكالات فيه وكل صيغة ظهر للفقهاء اجماعاً في هذا الامر  
فيها حكم آخر اذ ذكرها وكما علمت في فقهنا فمما علمت انكالات فيها وان شئت في الجواز من غير  
استسكان لكثرة هذا هو الصافي في هذا المقام **قال** **دام** فليكن الصفتان في كره مشهور  
عندنا لتاير لدمرهما كالاثر والعتاير والعتاير لفظاً فلا بد ان يفسخا المتعاقدان وتغيرهما  
وهل يعتبر الاستفسار من غير عدل في القرب الثاني **اقول** **ب** وجبه القرب في العقد بينه وبين  
علم المتعاقدين في هذا حكم في النزاع ينقطع بشهادته الشاهد من جهة اجماعها النابع من انما بطلان كونه  
الحكم وميزان العقد وصحة لتمامه وقطع النزاع وفيما ذكر لا يقطع النزاع جوازاً فيهما فالتعريف  
الاستفسار **قال** **دام** فليكن في جواز تغيير المكي بالوزن ما انعكس نظر **اقول** منسأه  
سقوط التعريف معاً في القرب من كمال اوزن اكل كحل وزان كل واحد منهما اصل مساوياً لغيره

مع تقديره بالآخر **قال** **دام** فليكن ولو احاله المثل فبقيته الباع من المحال عليه المحل **اقول**  
عندى الصحة **اقول** وجبه القوة حصول القبر قبل التفرق وقبل لان المحال للمعاوضة  
فان يفسخ على من السلم قبل قبضه والاقوى الصحة **قال** **دام** فليكن ولو جعل المثل في العقد ما صحته  
في ذمة الباع بطل لا يبيع دينه على ان يملك **اقول** منسأه انما الذمة مقصورة وذمة الشئ  
المطوحي ذمة البطلان **قال** **دام** فليكن ولو لم يسيه ثم كاسبه بعد العقد من دينه عليه الوجه الجواز  
**اقول** وجبه الاصل وانما المانع وقبل لا يجوز لاشتماله على بيع دينه **قال** **دام** فليكن ولو اقبل الباع  
المحجج احتمل البطلان والحل في الاول كذا الى بيع وجبه **اقول** وجبه الاول يرد في الحل من القرب  
لاطلاق العطف عليهما بالنواطة وجبه الثاني يحقق انهم في النص الاحتمال على حل بيع وجبه **اقول** على الاول  
**قال** **دام** فليكن فانه عقد خلاه اعتبر بالشئ بعده بالاهل ثم يتم المستكر ثلثين على الثاني ويحتمل  
ان يفسد البيع كونه الاول فيعتبر الكل بالعدد **اقول** **دام** فليكن الشئ العوى رجة الله وجبه  
الاول ان الشئ المستوفى الشئ هو الهلاقي الى ان في الشئ المنكسر لا يبدل من الرجوع الى الله والله المستقر  
الاجل عن التعدي مع الاطلاق وتعد ذلك فيه وجبه الثاني ان الشئ الثاني لا يعقد دخولاً لا لاجله  
الانقضاء الاول في الايام المتبقية ما ان لا يحبس من احدهما او من الثاني في كل حال حال او من الاقرب  
فلا يعين دخول الثاني حتى يتم الاول فيتم بعدد من الثاني فينبغي كسر الثاني وهذا هو الحق الاول  
فان زاد كان الاجل لمدة اشهر مثلاً بعد سنة شهرين على ان يكون من الاول الى الاخير يصدق انه قد  
مضى للمتناه في الاجل والامكان ان يرد من المشتري ولا يرد عند مضي المتناهي لانا في هذا يصدق  
انه مضي شهر ونصف هذا مما يستبعد اهل العرو وحقيقته **قال** **دام** فليكن ولو قال بخل في الجملة او في  
نصفه او الاقرب البطلان **اقول** لا يوجب طرفاً وكل عرض منه صالح فلم يبدل الاجل ولا  
الشئ رجة الله يبيع ويجعل دخول البور والشئ وكذا لو قال في سنة كذا حال قال الى بيع والآخر يصدق  
البطلان **قال** **دام** فليكن ولو قال في اول الشهر وآخر احتمل البطلان لا في سبيل من جهة النصف  
النصف الاول في النصف لا يجوزوا صحة فليكن الجواز الاول **قال** **دام** فليكن الى اول الشهر وآخر يحتمل  
البطلان لانه غير من الثانية بل في سبيل من كره لا في سبيل من يحل الحل لان الله في المشتري كنه لا يمكن  
حمله على المجموع وكل واحد بعينه لا يفسد من ظلال والمقيد استواءهما ولا قربيه **قال** **دام** فليكن



















ولا قولهما في الاثر ان حكمه في الجارية عن ثلثي قيمتها عن ثلثي ثمنها انما هو في النكاح والطلاق  
 انما البيع ولا ان الحكم عبارة عن ثلثي الاموال وحوال وقوله ان ثلثي القيمة من ثلثي الاموال الجارية ولو جرد  
 المشتري وهو العتق لانه ثبت شرعي ولهذا عرفه بانه يملكها وانما في الجارية اساءة المالك لعدم  
 الجارية للملك لا يبيع الشيخ يفتون عا اسفه فيه الحياء وقا العتق وسبب عدم اقا دية الملك قال  
 قام عليه والاخرى صحة العتق اقول **قوله** في الجارية وقع من اهله في محله وصحة عتقها العتق  
 مع اثاره في الملك فثبت ان في بيعه عدم القيمة لا يباع بطلانها وهو الملك قبل الفسخ وايضا في البيع  
 اساءة المشتري والاهل في عتقها لانه لا يجرى منه فسخ **قوله** في الجارية لا يفسخ في البيع ولا في  
 فيه كما يفسخ في اشكال اقول **ينسأ** من لا يملكها لا يترام على الاقدام بالبيع فيكون من البيع فسخا  
 ولهذا يحصل بها الرجوع عن الوصل ومن اقلها لا يقتضيه ان لا الملكة ليست بعتق ولا يفسخ ولا يفسخ  
 شدو وهاهنا قد ورد في الفسخ والاعتبار في اعم ولا لا ليعلم على الصالح **قوله** دام عليه وكذا العتق  
 على اشكال اقول **ينسأ** من مضاد في الملك لان العتق مبني على التخليص من يبيعها عن البايع في العتق  
 المعينة عن الاطلاق فان قلنا بانه اذا فسخ البايع انتقل الى البقية السوية والا فوي عتقها العتق  
 المشتري اذا كان الحناء للبايع قال **قوله** دام عليه كان جلت في الاقرب بشرعية الاستيلاء ويحصل انت  
 العتق لانه لم يفسخ على الاستيلاء والا فوي الاول قال **قوله** دام عليه وان كان الحناء للبايع العتق لانه  
 يتغير عتق الجارية ولا العتق اذ مع الاكراه على اشكال اقول **ينسأ** من يملكها اطلاق العتق  
 ومن مضاد في ملكه لان العتق مبني على التخليص ايضا العتق هو يكون موقوف على ما لا قال **قوله** دام عليه  
 ولا اشتراك الحناء مع عتق الجارية بخاصة لان اعتنا في البيع مع بطلان الفسخ يكون في ذلك رافا اقول  
 اما عدم عتق العتق قلنا من اطلاق العتق واما الجارية فلا تملكها ما لا يملكها في ملكها ولا يفسخ  
 يحصل الفسخ وبما يحصل العتق قبل لا لا مشروفا بالملك لمعلول بفسخ فيكون صحة العتق يتحقق  
 عن الفسخ من يملكها قلنا ان عتقها في دار الخواب ما ذكرناه قال **قوله** دام عليه لو قبل الجارية  
 المشتري قال قرب ان لا يفسخ اقول **قوله** الغريب ان لم يفسخ منه قبل ويحصل صغما  
 ان يكون نصرا لان ملكا في نسبة صاخرة بينهما ولا نعتقها الكون وهو يحتاج الى الموثوق ولا يفسخ  
 لما هو كونه حتى يقبله فيكون ميبه والعتق لانه لا يفسخ من صرف صحة سببها ولقد كان يقال

اساقط العتق  
 مع فسخ البايع  
 وهو العتق الجارية

امر صرف كمن قبله قال **قوله** دام عليه ليس للمشتري الوطى في الحناء المشترك والمشتري البايع  
 على اشكال متشابه من حصول الملك لمشتري لا يفسخ من بايع اقول **قوله** ان قلنا بعدم فسخ  
 الاستيلاء من استيلاء العتق لا يمنع وان قلنا منعه العتق لانه لا يفسخ من العتق وبما لا يفسخ  
 له وهو ملكه العتق عتق ان لا الوطى وعلى فلو يفسخ الملك بفسخ الحناء لا يفسخ الوطى وكذا على  
 قول من يوجب ليقوم على التبرك بطلان الوطى قال **قوله** دام عليه وعلى فسخ الحناء في الجارية  
 نظرا اقول **ينسأ** من لا يملكها لا يترام على الاقدام بالبيع فيكون من البيع فسخا  
 لا يبيع قال **قوله** دام عليه الوطى المشتري عتقها قال العتق في بيع مضمون الوطى البايع في يفسخ  
 المشتري اما على اشكال اقول **ينسأ** من اثاره عتقها ما لا العتق ومن اطلاقها المشتري العتق  
 والعقير ما دون فيه والعقير عتقها لانه مقبوض ببيع قد بطل ففسخ **قوله** في الجارية  
**في العتق** قال **قوله** دام عليه ولا العتق على اشكال اقول **قوله** العتق هو قوة اليد اليسرى على ما  
 تقوى عليه الفسخ مع مضمون العتق كمن يملكها في المعساة في الكيفية وفسخه على اشكال الخرج  
 عن الجارية اليسرى وحصول الفسخ من يبيعها من يبيعها قال **قوله** دام عليه ولو قبلها ما لا يفسخ  
 انما يفسخ وان كانت دائره اجعل ذلك لا يمكن اذ اذ جعل بايعه عتقها عتقها عتقها عتقها عتقها  
 الجارية لانه لا يفسخ على الاستيلاء والا فوي الاول قال **قوله** دام عليه وان كان الحناء للبايع العتق لانه  
 يتغير عتق الجارية ولا العتق اذ مع الاكراه على اشكال اقول **ينسأ** من يملكها اطلاق العتق  
 ومن مضاد في ملكه لان العتق مبني على التخليص ايضا العتق هو يكون موقوف على ما لا قال **قوله** دام عليه  
 ولا اشتراك الحناء مع عتق الجارية بخاصة لان اعتنا في البيع مع بطلان الفسخ يكون في ذلك رافا اقول  
 اما عدم عتق العتق قلنا من اطلاق العتق واما الجارية فلا تملكها ما لا يملكها في ملكها ولا يفسخ  
 يحصل الفسخ وبما يحصل العتق قبل لا لا مشروفا بالملك لمعلول بفسخ فيكون صحة العتق يتحقق  
 عن الفسخ من يملكها قلنا ان عتقها في دار الخواب ما ذكرناه قال **قوله** دام عليه لو قبل الجارية  
 المشتري قال قرب ان لا يفسخ اقول **قوله** الغريب ان لم يفسخ منه قبل ويحصل صغما  
 ان يكون نصرا لان ملكا في نسبة صاخرة بينهما ولا نعتقها الكون وهو يحتاج الى الموثوق ولا يفسخ  
 لما هو كونه حتى يقبله فيكون ميبه والعتق لانه لا يفسخ من صرف صحة سببها ولقد كان يقال

فالسبيح



الأصحاب كلاً منهما ومن الأول حال لا يقال فهو حال التعيين لأن الأرض من جهة الأرض والغير من جهة الغير  
 يكون بمقتضى تعيينها حاله ومكانه لئلا يقال استقررا الملك فهو حال التعيين ووجه الثالث انما قيل  
 قال قوله لا يخلو من الحق فوطئنا المشتري بكراً فالأقرب ان عليهما عشرة فمنا وحق قبل ينقل المشتري  
 عدم الرد وكذا الإضافة على الأرض قول قوله في الأول عزم لا ينفك في حق من العربة وعلى المالك  
 فوجبه الثاني عزم المشتري من قبله في حق المالك ووجه الثالث انما قيل في الرد وهو انما  
 انحصار قوله قوله انما كان المبيع غير المسمى عند المشتري غير المسمى في الأرض المشتري  
 الرد في الجيب انما لا يخلو من الرد قوله في الرد في الجيب انما لا يخلو من الرد في الجيب انما لا يخلو من الرد  
 ظاهرة انما عينه انما لا يخلو من الرد في الجيب انما لا يخلو من الرد في الجيب انما لا يخلو من الرد  
 في الرد انما عينه انما لا يخلو من الرد في الجيب انما لا يخلو من الرد في الجيب انما لا يخلو من الرد  
 فانها لا يقدّر على حمل العطين والأقوى عندي عدم الرد في الجيب قوله قوله انما يخلو من الرد  
 حطاً ثم اقل لا يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 الثاني وهو اختيار ابن الجبيرة وابن البراج والأقوى عندي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 لا يضر حجة ما ادعى الشيخ في الجلب في اجتماع الفرق وهو ممتنع قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 المخرج كان البيع روى المعجزة في الكمال قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 والخلاف به قال ابن الجبيرة وابن البراج وابن الرضا في طرق المشتري وقاد على الشيخ اجماع الفرق وميزان  
 الاستلزام لعدم التفرع الاثر عندي وعدم التوثيق غير المقادير قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 بغيرها فالأقرب سقوط الخيار قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 فصار حاله وجه المبيع عينه المبيعة والأقرب عندي السقوط قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 والأقرب بعد هذا التعيين قبل العقد على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 الشيخ في الثاني وابن البراج والى الضلاح لا يثبت الجبيع لو تلف قبل التبريد فكذلك الاسماء والمقار  
 ولأنها مشتملة على العين كما في الجيب قبل العقد فكذلك بقوله لانما المشتري هو العتد والعتد وعدم الرد  
 فيما يابايب قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي

مع جود المشتري ليدل على ان المشتري هو المشتري قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 قول الارش في رد المبيع دون تعيينه على اشكال قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 فانما البائع انما يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 الا في مالا يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 البائع انما يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 فيحصل مساواة تقدم قول البائع المسئلة الاولى لان منكره وكل منكر يقدم قوله مع اليقين بقوله على الم  
 واليمين على من انكره الا في مقدم قول المشتري لانما يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 والاختلاف في موضعين احدهما المشتري والبائع دعتهما سبب المسئلة والمشتري منكره والاصل  
 عدماً قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 قول المشتري قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 بعينه قدما ومحمد عنه امر لم يكن رد الأرض ولا رد حياها ولا مع الأرض ولا يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 حياها فالأقرب في رد المشتري يعين من غير الخمر فعيناً القديم مما عجز الحد ويعجز عن البيع مع رضا  
 البائع ورد المشتري العتد انما ولا رداً في الحل في مقابل التفرع والأقرب في الحل في مقابل التفرع والأقرب في الحل في مقابل التفرع  
قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 من انهم وانما يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 للغير المضمون والاصح المبيع لان الثمن ليس بمقايضة فلا يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 مع الأرض الاصح وانما كان رد قبل المضيح لئلا يثبت معاً وضحه رد مع الأرض في الزمان وانما وقف على يدها  
 البائع لان حروف التعيين في رد المشتري ما في رد فركا فلو لم يقبل البائع كان الطريق الفسخ وشمال القيمة  
 ولا يحل من رد لا لا اصح بعدا لغيره لا تصرف وكيف يجر عنها تعيينه ما عجز ولا انما لا يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 العتد وانما قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 لمعاً من انما يخلو من الرد في الأرض على رأي قوله قوله انما يخلو من الرد في الأرض على رأي  
 الجديد لكر الحل في رد وانما لغيره والحق عندي رد مع الأرض مع الزمان وانما يخلو من الرد في الأرض على رأي

وفي قوله لا يخلو من الرد  
 مقدم قول منكره وهو البائع



المعيار الاول قال دام طيلة الاقرب عدم ثبوت الاجرة مع عدم التملك او مع بقائها في ربح لانها مستثناة  
 كذا البيع اقول لا يثبت هذا الاقرب عندى وجد احتمال ثبوت الاجرة انما يتوقف في كل المعنى فكله عرضية  
 ولا تجمع بين الحظوف قال دام طيلة وفي دخول ابتداء اشكال في عدم الدخول اقول وجه القرب  
 انه ليس بربح ولا زوم عقل بينهما ولا يتوقف عليه الاسماع فالجميع على ما علمنا الى الاصطلاح العرفية فكله  
 الغنية من اهلية فان اختلفوا ولم يبرح عند قول بعضهم ادم يبرح عند نقله واستثناؤه لا يبرح عندى الاقرب  
 عند والدى قال دام طيلة ودخل في المثل الى وضع عليه لقبان على اشكال اقول مستثناه وتوقف الاسماع  
 عليه ودخوله عادة المفتاح وبما العبد ومن حيثلة لغيره انما لا يبرح قال دام طيلة ويدخل الجارية والشراب  
 على اشكال اقول لا اشكال في ان لا يبرح من حيثلة لغيره بل هو المعلوم الا انهم ولا يبرحون عقلي بينهما ومن حيث  
 توقف الاسماع عليه فهو كالحياز قال دام طيلة ويدخل الجارية ولو قال يحتجب بها دخل الجارية ولو لم يدخل فاشكال  
 اقول شيئا من ضرر لا يبرح على دخول الجارية ولا ثم المحل بل هو المحتجب بها المبرح على ما يفرق في الاستدلال  
 ولو قيل لا يتقاع عليه قدره عليه بالاقتضا ومن حيثلة لا يدخل الجارية الضرورة لتوقفه على قدره كل واحد  
 من سبب دخل الاخر وباقى السبب في السبب فلا يجمع فاذا دخل النخل وحسنه واحد معين الدخول في جميع جوارحه  
 والاسماع على خلافه فانما ان لا يبرح في نفسه فصور المشتري من حيثلة الحكم او يبرح واحدا لا يبرح فيكون بطلا لا يبرح  
 لان تمامه لا للوك كايها لم يبرح واعلم ان ذلك من حيثلة في موضع آخر من هذا الكتاب حكم بدخول الكل على  
 ما اذا اجتمعا في الله وقيل استشكل ما اذا اجتمعا في الله ومن حادة المجهدين ان اذا اجتمعا في الله  
 لم يبرح كل الحكم الاول بل يبرح ما اذا اجتمعا في الله ثانيا في موضع احسان عدم انعقاد اجماع اصل  
 الفصل الثاني على كل واحد منهما وان لم يحصل في الاجتهاد الثاني بطلان الاول بل يبرح في الله فيسأله  
 قال دام طيلة وفي دخول الاجتياز في سببها اشكال اقول يتساءل من ان الحولين يبرح من مفرم  
 القرب ولا يتوقف لا يتقاع عليها ومن قضا لا يعرف حمله وفيلط والخصم في وجهه ما ذكرناه نحن  
 في شرب من جوع الغنية لما اهل العرف قال دام طيلة لو كان يبرح قطع مورا وبضعة غيره من اجل دخول  
 غير المورث خاصة وعدم الدخول مطلقا على التمييز اقول لا يبرح العبد من عدم التاثير ومن صدق التاثير  
 في الخل لا المعلق اما هو كل الماسر المطلق وهو عام من تار يبرح ثمة المخل او كلها فيدخله فله عليه الم من  
 خلل ان يرفقها بالبيع وان لا يدخل ثمة من دلاله المعلوم وهي ضعيفة فكله لا اصل فيقتصر

استدلوا بها وساروا  
 في خلاصه وعدم انعقاد  
 اجماعهم

فيما على المسفن وهو اذا لم يبرح منها وفي الباقى على اصل عدم الدخول وفرد لغيره التمييز  
 اشارة الى دليل وهو ان المورث لا يدخل الجوز ان يملك المانة المتصور عليها وغير المورث لو دخل بطل البيع  
 في الخللة اشارة الى انه يجوز بيعه من غير ان يملك المانة المتصور عليها فكله لا يبرح في كل من يملك  
 بطل البيع بدخوله لان جهالة المورث يبرح جهالة الكل واللازم باطل وان لم يبرح في كل من لا يملك المانة فكله  
 مشد قال دام طيلة ولا يدخل النخل لغيره ولا السقف لغيره على اشكال اقول **مسألة** في  
 الاصل جرم من استحقاقه القطع فصار كالمورث في حق المصلحة من ثمة ما يملكه ولا يبرح في المصلحة قال  
 دام طيلة وفي وقف المورث اقول **مسألة** في ثمة المورث في حق المصلحة من ثمة ما يملكه ولا يبرح في المصلحة قال  
 الضرر لا يبرح في الاقرب جواز القطع وفي دفع المورث اقول **مسألة** في ثمة المورث في حق المصلحة من ثمة ما يملكه ولا يبرح في المصلحة قال  
 لا يبرح في الاقرب جواز وقدره عدم وجوب حمل الضرر العظيم لنفع الغني لا يبرح في علم الكلام  
 انه لا يبرح في الاقرب جواز وقدره عدم وجوب حمل الضرر العظيم لنفع الغني لا يبرح في علم الكلام  
 على تسمية في الاصل وبقاء الثمرة لا يبرح في ثمة ما يملكه ولا يبرح في ثمة ما يملكه ولا يبرح في ثمة ما يملكه  
 فلا يكون ابقاء له فجمع المقضيان ولا سيما في ثمة ما يملكه ولا يبرح في ثمة ما يملكه ولا يبرح في ثمة ما يملكه  
 وينبغي ان يبرح في الاصل في ثمة ما يملكه ولا يبرح في ثمة ما يملكه ولا يبرح في ثمة ما يملكه  
 مستثناه لان جميع بين الحقيقين وعادة للمصلحة في ثمة ما يملكه ولا يبرح في ثمة ما يملكه ولا يبرح في ثمة ما يملكه  
 ابراء قال دام طيلة ولو كان في الزرع اصل ثابت محرم بعد اخرى فكله تفرع الا من منه بطله لانه  
 على اشكال اقرب الصبر حتى يستقل في ثمة ما يملكه ولا يبرح في ثمة ما يملكه ولا يبرح في ثمة ما يملكه  
 ان حريق ضيعه موضع على التاخير سرعا الى حين استقلاله فصار مسمى الاصل قال دام طيلة ولا يبرح في ثمة ما يملكه  
 دخول المعاد في البيع اقول وجه القرب لا يساوله اسم البيع مطابقة ولا انضمام ولا التاثير ولا يبرح في ثمة ما يملكه  
 بحر وجه من التسمية الارسية وبها الغنية اباها وكونه ليس بمورث الدار لم يدخل في اللفظ لم يبرح في ثمة ما يملكه  
 احدهما ويحمل الدخول كالحجارة المخلويرة قال دام طيلة ومن دخل الباب التي عليه اقره ودخل  
 ما يقتضي العرف بدخوله اقول وجه القرب في ثمة ما يملكه ولا يبرح في ثمة ما يملكه ولا يبرح في ثمة ما يملكه  
 لم يبرح في ثمة ما يملكه ولا يبرح في ثمة ما يملكه ولا يبرح في ثمة ما يملكه ولا يبرح في ثمة ما يملكه  
 مطلقا على رأى وفيه لا يتقبل ولا يبرح كالاصل والابدية والاختار والتفريق في المورث والكل وان رزقا

**الفصل الثاني**



تكال وورن على راي اقول **الاول** اختيار بعض متقدمي اصحابنا وانشاء اخبار بعض متقدمي  
اصحابنا ايضا والمنشقة المختلفة وقال الشيخ في المبسوط القيس فما لا يقل حول هو لحدود وفيها ما لا  
باليد كما لا يهر والدنا يهر وانا اول وفغيره ما سئل حول القول وما كان لا وورن كذا في الالوزن  
وتجده ان البراج وان حجة **الحق** الاولون بانه لولا ذلك لكان لا شرا في ولا تجازي ولا على خلاف الاصل  
واحسن المنفعة المختلصة فصار العرف ذلك الخطا بل شرعي في كل الحقيقة العرفية مع عدم  
الشرعية واما قوله معوز ورجع في الصحيح قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يبيع ببيع هل يقبضه  
فقال تالمه يبيكن كذا وزن فلا يهتد حتى يبيكنه او روي ان ابيه الذي قال عليه السلام في قوله لا يبيكن الله  
عليه السلام الكيل او وزن هو القيس لا حجاج على سرعة بيع الطعام بعد قبضه وقاروا عقبة من جاهد  
عن الصادق عليه السلام في رجل اشترى متاعا ولم يقبضه فقال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اشترى متاعا ولم يقبضه  
من يكون قاله من مال المتاع الذي هو في بيته فيقبل متاعه ويخرج من بيته فاذا خرج من بيته  
فالمشقة ضامن بحدته حتى يرد ما له اليه فعلى زوال الضمان فالقول هو القيس في الاخرى عند اختيار  
المشقة هو الشوبل قال **دام** ظله **والسنة** على التصرف مطلقا على زوال قوله ولا يقرى  
الكراهة اقول **هذا** قول الميزر حجة الله والشيخ في النهاية ومنع من المبسوط من بيع الطعام قبل  
القبض حجة غير الطعام ومنع من بيع قبل قبضه واختيار ان البراج  
في المذهب قول الشيخ في المبسوط وفي الكامل قوله في النهاية وقال سلا يجوز بيع الدين قبل قبضه فباع  
الذهب الفضه منه بالوزن وان حجة منع من بيع الطعام قبل القبض مطلقا الا ان يكون مطلقا فانه  
منع من بيعه قبل قبضه الا من السلف اليه لكان اصل وعموم الاية **الحق** انما يكون في قوله معوز  
في صحيحه الصحيح قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يبيع المبيع قبل ان يقبضه فقال ما لم يكن يبيد  
او وزن فلا يهتد حتى يبيكنه او روي ان ابيه الذي قال عليه **الحق** على الكراهة قال  
دام ظله ولو حال من طعام من تسليم يقبضه على من له من سلم قال في كراهة اقول **هذا** على  
الاخالة هل هي معاوية او استيفاء فان قلنا بالاول قبل المضاوضه على مال مسلم قبل قبضه حرام  
او مكروه وقد تقدم **قال** **دام** ظله انما لو قال اشترى طعاما ما واقبضه لشره قبضه فليس مع الزنا  
وفي القيس قولنا اقول **قال** الشيخ في المبسوط لا يجوز قبضه لانه لا يجوز ان يكون دالا لغيره وفي غير حق

من

نفسه من نفسه وسعه ان البراج وفيل يجوز **قال** **دام** ظله ولو باع ما ورثه من ان يكون له قبضه اشترا وشره  
خلاف اقول **نفس** الخلاف فاعرف **قال** **دام** ظله وكذا الاشكال في الاتفاق في جميعه اقول اذا اصدقها  
ما اشترا قبل قبضه فباعته اخلال لحيث لم يقبضه قد جرى عليه بيع وان لم يقبضه ما لم يقبضه  
الشره والامداد من قبضته ملكا ما وملك بالامداد لا يتعطل في يده القيس **قال** **دام** ظله والملاق  
الاخبر لا يوجب لا انفساخ على الاقوى اقول **وجه** القبول ان كل مقتضى العقد وتعلق الثمن بالخافي  
انما هو المشتري فيقبل الفسخ لا خلاف **قال** **دام** ظله والملاق لا يبيع كالملاق لا يبيد على الاقوى  
اقول **الوجه** كما تقدم ويحتمل هذا الفسخ على تقدير عدمه هناكها والمباشرة الملاق الاساس  
حتى ينزل وعموم المساواة ممنوع وخسوسها لا يقيد **قال** **دام** ظله ولو بيعت بياض حتى في المشتري فسخ  
مطالبته لها في الارش الاقوى ان جازيا الباي كذا **قال** **وجه** القوة انه حتى على ملك غيره فيضمنه  
بالارش **قال** الشيخ يقرن الارش له اذ لا اسأل بحال لا عيب حدث قبل القبض وقبل البيع وقد تقدم  
الجواب **قال** **دام** ظله ولو كان افسا وية فليشترى الحاصل من الارش على اشكال **قال**  
الاشكال قد تقدم في حدوث القيس **قال** **دام** ظله ولو لم يكن له قسط من الثمن قطع بعد  
فليشترى اذ وفي الارش نظر اقول **وجه** النظر الخلاف على ان صاحب الثمن لا يبيع حتى يبيع  
قبل القبض وقد تقدم وهذا الارش لم يزل لا يبيع هو مجموع بدن القيد وقد نفس بعضه خلافا  
نقصان الصفة **قال** **دام** ظله ولو ابلغه طعاما فاعرف لم يوجب الدفع في غيره فان طال به الفقه  
لم يحل راي لا يبيع الطعام قبل قبضه اقول **هذا** قول الشيخ الطوسي في المبسوط وقيل لا يجوز واختاره  
في الخلاف وقد تقدم الجواب **قال** **دام** ظله وفي لزوم الباي الاخرة عند القبض **قال**  
نفسا وانه ضامن لعين محررا اليد فكذا المظاع ولا يفسد خلع المبيع قبل قبضه وكان مستوفيا على الباي  
كشأن الصبي الاقوى والاصل عدم الضمان ولا مع عدمه لعينه بكونه مستوفيا على الباي والقبض لعينه  
من قبله لم يوطا ببيع المشتري بالتسليم ففتح من الباي سوا عضبها غاصبا ولا يمنع لزوم ضمان المظاع  
لغمان لعينه كالمعاوية المضمومة وعكس الزنوف باق اذها بالابنة بغير عوض لكنه كلام على السبب **قال**  
**دام** ظله **الفصل الثاني في الشراء والاقوى** **قال** **دام** ظله **البيع** **قال** **دام** ظله  
المستد بالي **قال** **دام** ظله لو اشركه اجملا يعلم ان يحدتها قبله كما لو شرط اخرا الثمن الفضة او اشترى



البيع ذلك فالأقرب صحة على أشكال أقول بناء من عدم الاحتياج المنافي للمقصود من صحة البيع  
ومن إطلاق الاختصاص جواز الأصل المبسوط فالمتعارضان لا يورثان في الأقوى عند الإطلاق فانه  
والأقوى وطوبى تعيين لزوم شرط ما لا وصفه في المشاهدة وتعيينه في الكمال لا في الأقل والشرط ما عدا  
أو الوصف كقول مرسلة أقول صحة القربة نه كمالا صحيحا شرط وهو صحة رهنه بالضرورة  
لزمه قولنا كمالا لصحة رهنه لا يصح اشتراط رهنه والمجهول لا يصح رهنه وكذا القول في الكيل ونسبة العلم  
عن الغرض وهذا غير محتمل للصحة وهو المراد من تعيينه للأشياء ويجعل المضاف للإطلاق في الكيل وهو بيان  
البيان لا أنه العرض والأقوى عتدى عدم صحة المجهول قال دامطلة فلو عينهم فالأقرب تعيينهم أقول صحة  
القربة العمل يقتضي الشرط التابع وتعلق الغرض بالتعيين لما ويجعل عدله لان المقصود في الأشياء ثابتات  
الغرض عند التجرد ومناطه العدالة لا التحصيل بعينه قال دامطلة وصل بشرط مقابلة الرهن للبيع نظيرة  
أقول في البيع المبسوط إلى الاشتراط تبعه ان لا يردس وجهه أنه لولا لدا ولا لزم ضرورة فوات  
المشتري مملو لا للزوم من البيع فلو كانت هذه ضرورة لكانت فقام البيع لربك فكذا قد شرط رهنه  
كما يملكه ويجعل عبده لانا الرهن شرط مطلق المالك وهو ما حمله تجرد وقوعه فلا رهن ولا يثبت  
فيكون المعلن عنه لصحة عليه ولأنه ليس ببيع بشرط وقوع شرط قال دامطلة ولو كان على العبد  
بشرط العتق مطلقا أو عن المشتري صح والأقرب أنه حق للبايع لا لله فله المطالبة بأقول وجه القريب  
أنه ثبت بشرطه وتعلق عتقه به ومساخنة في الرهن بسببه ويجعل أن يكون لله لانه كالمزوم وانما يندفع  
حقه بها ويحذف الا يسقط بالانقطاع ولو املطال ببيع الحاكم ولأنه عدم جميع الاملاك والحقوق فلا يكون  
حقا لغيره ولأنه لا يحل بملك لا حق ولا رهن عنه ويجب فلا تعلق له قال دامطلة وله البيع فطال  
ما بقيه وفي اعتبارها السكالا أقول هذا فرع على ان العتق للبايع وتقرره انه لم يحصل له ما شرط فكان  
له البيع فاذا فسخه قد تملك العتق فله القيمة وفي اعتبارها الاحتمالات ثلثة آ وقت قبضه لانه  
وقته حوله في ضمان المشتري ب وقت تلفه لانه قبله انما كان يجب رد العين وما يصح القيمة بعد  
التلف ب اعلى القيم لا زوجه لانه قبله انه اشترى رد العين وقيمتهما وبعدهما لانه لم يرد العتق  
قال دامطلة وفي تشكيل اشكال أقول مساواة حصول المشروط ومن انظر في إطلاق في البيع  
ولا خلاف تجري عن العتق المطلق بشرط مع اشتراطه بالتعيين طريقين لا يورده لزمه قولنا كمالا

القول

اشتراطه بالتعيين لم يخرج عن العتق المطلق بشرط وهذا لا يصلح اشتراطه بالتعيين فلا تجزى  
من العتق المطلق بشرط وهو المطلوب ولأنه لو ذكره صريحا لم يوجب الشرط فاذا لم يذكره أو لم يذكره  
في الشرط والأقوى عدم الاجزاء وصحة البيع والبيع القيد قال دامطلة ولو كان مختلف  
الاجزاء ففصل بين المشتري بين البيع والامساك وبعد رهنه من الرهن على الأقل أقول هنا ما ذهبوا اليه  
قال الشيخ رجاءه في المبسوط بتعين بين البيع والامساك ويجمع الرهن وتيقن ان البراج احق الا ولدت  
كان نقصا لان العتق ليس قبل من نقصان الصفة التي بعد فقد ما عينها احق الفسخ بانه جعل الرهن مثله  
مقابل هذه العين الموجودة وكذا بقدرها من ضمانها ولكن ذلك عيبا لانه ليس بخروج عن مجرى  
البيع وهو صفة كمال فاذا فسدت كانه البيع او الامساك بالجميع كالواشترى عبدا على انه كاتب  
فخرج غير كاتب وتساو التدليات وهو الاصح عتدى لان كون العتق المجنة الشخصية بعد فوات  
معين صفة كمال لها الى ما يقدرها التفتت به وهذا تعرضا لهما وليس بخلاف دامطلة ولو كانت  
للبيع امر من حيث ملك الارض لم يكن المشتري الاخذ بها على الأقل هذا ما ذهبوا اليه كقولنا اختاره ابن  
ادريس وقال الشيخ في النهاية لا لاخذ بقدرنا في المارة عن رهن حنيفة عن الصادق عليه السلام  
في رجل باع ارضا على ان يفتاع عشرة اجرة فاشترى المشتري منه بخدوده ونفعا ثم وقع صفة  
البيع واقترا فامتنع الارض فاذا هي خمسة اجرة قال ان شاء استرجع ثمانية واخذ الارض ان شاء  
ردا البيع واخذ ثمانية كذا لا ان يكون المحبس كذا لا رهنه ايضا ارضون فليوفد ويكونا ببيع لا زينا  
له وعليه الوفاء بتمام البيع وان لم يكن له في ذلك المكان غير الذي باع فان شاء المشتري اخذ الارض  
فاسترجع فضل ما له وان شاء اخذ الارض ورد ما له كله قال المصنف وفي طريق هذه الرواية من  
يخصر في الكماله قال دامطلة ولو زاد احتل المطلق والصفة فالزاد ببيع اقول قال الشيخ

اولا عند عام



في البيع ولو باع على انها عشرة اجرة ففطر شاحدا عشر حريثا فيه وجها فاحدها يكون للبايع  
الخيار بين الرد واسترجاع الرهن وبين تساك البيع ويكون شريكا للبايع ثم قال في هذه المسئلة نظر  
وما ملو قال ان البراج يكون للبايع الخيار من مصاد البيع بجميع الرهن والصفة ووجه الإطلاق  
ان البيع مجرر العتق بشرط كونه عشرة وهما مستدان فكان شرط شرط فاسدا ووجه الصحة ان فيه  
شركا للبايع وهو غير محتمل قال دامطلة والاقرين للبايع الخيار طرف الزيادة من البيع والامساك

البيع وسر لا جارة والبيع  
وهو لا طهر والصفة ان البيع  
المطل لا لاخير على فخر  
وقال ان ادرك المهر  
فصار من المهر



في البيع  
والشراء  
والقراض  
والكفالة  
والضمان  
والوصية  
والطلاق  
والنكاح  
والطلاق  
والنكاح  
والطلاق  
والنكاح

في البيع أقول هنا سئل أن الزيادة دهر شجرة أم لا إلى أن زاد في مختلف الأجزاء  
وإذا اشترى ثوباً ووجه اختيار المصنف أن البيع هو جميع هذه العين الشخصية سواء كانت مختلفة  
أو مبيعة فإذا اشترى ثوباً كان البيع على الجميع المشتري ولو فيها بقدرها مقداراً من مراتب شريطة سعة كمال  
بيع البايع على عدمها فإن زلة البيع وعلى القول بكون الزيادة للبايع لم يكن له خيار لأنه رضى بكون الثمن  
مقابل الجميع فإذا كان مقابل البعض كانا وفي زيادة في الملك فلهما بالثمن بغيره وفعله وقوله  
الخيار للمشتري بالثمن والاقوى أن البيع الحياض في الفسخ والاستثناء للجميع الثمن وليس له شيء في البيع  
**ب** انقضاء فنفقوا في البيع في المبسوط إلى أنه بعد المشتري من أحدنا فنفق الجميع الثمن من الفسخ  
في المختلف وتحريره في المسق من أخذ حصته من الثمن وبذل الفسخ والعرف بينهما أنه قد فاق من المختلف  
ما لا يقطعه من الثمن لاستحالة تقسيط الثمن في المختلف على الأجزاء ولا القيم هنا لعدمه وعدم  
مما يلزم فاستحال تقويمه فاستحال بثوث فسطحها منه فقواها فوات صفه كالأبعد هو أقصا  
فمؤثر له التدين والتمثل سقط الثمن على الأجزاء والحق رجوع هذه المسألة إلى المقدار وصف  
والبيع العين فإذا اشترى ثوباً من الأصف لم يحصل تخير من فاته صفقة الكمال قال دام ظل على شرط  
يقضي بمقتضى أحد العوضين فإذا لم يبع بطل فيه وبطل لا يقتضيه لكنه فاسد فإن الأقوى بطلاناً لبيع قول  
قال الشيخ بطلان الشرط دون البيع لا يبيع وشرطاً لو كان البيع متعلقاً بالشرط كان باطلاً وقيل  
بطلان البيع لا انعقاد الشرط بعدم شرطه لعدم استلزام الشرط المشروط في الوجود فلو لم يستلزم  
عدمه لعدمه لكان كل شيء شرطاً لغرضه وهو محال والصحيح أن هذه الشروط شروط باطلات لأنها  
ناجزة للعقد والعقد سبب فيها فلا يعمل كونها شرطاً له والآثار هي صفات للبيع مختلف  
الأعراض اختلافاً فيما لا يبعد فقد جاء عينا ثم قال الشيخ والحنيفة وإن التراج بطلاً لا يستلزم  
بطلاناً لبيع ولا يوجب فسخها أيضاً وقال شيخنا دام ظل وقمته لو تلف ثوباً تلفت قيمته ويحتمل أن القيم  
أقول وجه القول بالاعتداد بالقيمة وقت رجوعها وهو يوم تلفها فلهذا يبيع العين ووجه الثاني عينا  
المعقب فأنه الغصب قال دام ظل ولو زاد في هذا المشتري الأول ثم نقص في حده إلى ما كان احتمال رجوع  
الملك عليه ملك الزيادة لأنها زيادة في عين مضمونة وعدمه لدخوله على انقضاء العرض في زيادة  
أقول هذا الثاني عن الشرح فإن منع الكبر فالأول الجواب أنها مقبوضة بغيرها العين لأمر وقيل

الجزء

العين على أنها ملكها وما لم يكن ملكها وهو مسقط للثمن قال دام ظل ونفساً العرض على قيمته  
البيع وإجارة المشروط من غير حصر على أشكال أقول بطلان إطلاق الاستصحاب وكيفية  
البيع ومن عدم استحقات الزيادة على أنه وإنما ينطبق على ما ينطبق الكفالة على التراج الاختلاف  
قال دام ظل ولو اختلفا في قدر ما عينا أو وصفه بعد اتفاقها على ذكره في العقد ولا يثبت القول  
قول البايع مع مبيته أن كانت السلعة قائمة وقيل إن كانت في يده قول المشتري مع مبيته أن كانت له  
وقيل إن كانت في يده ويحتمل تقدم قول المشتري لأنه منكر ويحتمل التالف لطلان البيع فيحتمل الخيار  
تقديم البايع في الاحلا وهو الملك ليهما ليقوى والمشتري لأنه منكر لزيادة والناسي لأن كلاهما  
منع ومدعى عليه فإن البايع يدعي الزيادة ويحكم بالبيع بدونها والمشتري بالعكس فرفع ويحتمل أن يعلو  
منهما يميناً واحدة جامعة من البيع ولا يثبت قول أو يميناً واحدة على الفسخ فإن كل أحدهما الحائز للسلعة  
أقول الأول قول الشيخ في التامية فالمبسوط والخلاف وإن التراج والثاني قول الجنيدي والاصلاح  
الخيار في أمنا البيع وقال أبو الصلاح يلزم كلاهما ما أقر به وخلف على ما أكره وفتح البيع والى  
الشيخ عندي هو الحال لأن كلاهما منع وشكر أحدهما البيع بما رواه محمد بن نصر عن رجل  
عن الصادق عليه السلام في الرجل يبيع الشيء ففعل المشتري هو كذا وكذا أقول مما قال البايع قال قال القول  
ولا يبيع إذا كان الشيء فاعلم أن الزيادة لغيره أو لا الشيخ ثم يقول عن الجنيدي وأبو الصلاح قدنا  
قولهم للقيمة في يده ووجه الحال أن يختلف كل منهما اليمين الحامية من حيثنا ليمين محدودة وقيل هو  
تكرارها لقوله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم ويحضر الجمع ومن حيثنا ليمين لما هي حال كمال المكر  
ولأن يمين المبيته للدعوى قاطعة وهذا يستقطعة قال دام ظل ولو كان البيع تاماً واجب  
القيمة عند التالف يوم تلفت فيحتمل يوم التالف أقول وجه الأول أنه وقت رجوعها ووجه الثالث  
أن وقت دخول البيع في ضمانه قال دام ظل ولو اختلفا في أن عاد الاقوال وقيل الرضا وبطلان الكاه بعد  
دفع القيمة فالأقرب عود ملك البايع إلى العين فيسترد المشتري القيمة أقول وجه القربان القيمة  
أنما أخذت للخيال لا لامعاً منه لأنه لا يملكها بعقد وليس ويحتمل أصحاً لعدمه لأن العين قبل رجوعها لم يخرج  
عن الملكية فهو أتم لبيع فهو محال والأقرب أن أحد الأمرين ما ملك العرض والمعوض وعدم ملكه العرض  
بل هو الزاخر وكلاهما محال وليس لغيرها في المشتري على عود ملك البايع العرض وهو المطلوب فإنه لم يملك







العرض من غير الحذف من المذاهب لثانيتها حذرنا من تفاصل الجنب المتحد اقول الاول قول  
 الشيخ في التناهي وابن البراج وابن ادريس موضع من كتابه والثاني قول ابن ادريس في موضع آخر وجه  
 الاول كونه من روايات ائمة الحكم المشددة قلناه ولا تارة وقتا لا تارة ولا وجه مثل الذي هو الاول لوجوب  
 دفعها ان بقضت فتمت ما عن وقتا لغيره ولا وقت وجوبها ووجه الثاني انه من افعال لا للعرض والحكمه  
 فيثبت فيه ولان التعذر كما شغلنا في الاذن ليعذر ويحتمل التكليف بالمال فندعه ان تعال اسفل  
 شرط التكليف فيحتمل تكليفه بالمال ولا يتعدى المشروطات كذا وان التيمم يثبتها وقت العرض  
 وفيه نظر لنا التعذر عن وقت العرض فيلزم تقدم المشيئة **قال** دام ظله ولو تأخرت فالأقرب  
 ان المال لداره لا لنافعه مع احتمال خيل التعذر في البيع **قال** وجهه الذي في هذا المال فلا يطلب  
 بغيره كما لو دفع منه لم يكن له كماله بغيره لا يفسد فيحصل من التجارة ووجه الثاني انه لا يفسد فيحصل  
 دورا في التجارة والأصل في ذلك ان المال لا يفسد في الجوانب كحكم السلطان في الأول هذا الخبر وعلى الثاني  
 لا **قال** دام ظله ولو تعامل بعد التمسك والبيع فلا خيار وان كان قبل العلم فالوجه بوجوب خيار البيع سواء باجا  
 في بلد السلطان وغيره **اقول** وجهه ان ثبت ان التعذر لا يفسد في العلم بل يعلم بغيره فلو لم يكن البيع احد وهو  
 يقتضي الماله ولم يفرق لانه بينهما وجه الثاني انه لم يرد فيه صفة ولا نقص منه صفة هي زيادة او نقصه  
 عن المحرر ليس معنى فلا يكون عيبا وقد وقع عليه العقد **التميز الثالث في الرهن وفيه قول**  
**الاول في التبع** **قال** دام ظله وهل يمتد شرط الرهن في عقده البيع مقام القبول نظر اقول  
 بنسبة لفظه الى الرضا ويصح نقده ان قلناه في صحيح ومزان القبول لما خرج عن القابل والمقبول بالذات  
 واشترطه موجب مقدم فلا يتخذ المكان للشيء الواحد متاخرا عن آخرها بالذات <sup>او رادها</sup> متقدما عليه بالذات  
 فيذو ولان القبول لا يكون موجبا للايجاب بالضرورة لوالشرط موجب الأقوى عندنا ان القبول لا يقع بقدر  
 على الايجاب **بسطقا** **قال** دام ظله انما لو شرط في البيع اذن فلان اذ بيعه بكذا فالوجه الصحة اقول  
 وجه الصحة واشترط اذن فلان شرطه كالتمتع بالبيع عن المأمن فيخرج لان مقتضى الرهن لو فسخه على  
 اذن لما كاد ويكفي له واشترط اذن لغيره اذن في الاذن في البيع وانما بيعه بكذا فانه ممكن  
 ابتداء المشروع والاصل الصحة ويحتمل البطلان فيهما لانه قد يتعدى الشرط وانجاز البيع خرج الشرط  
 عن كونه شرطا وان لم يخرج عن الوثيقة والتحقيق انقول هنا مقتداتان **أ** انه هل يشترط في الرهن جواز

بيع الموهون امره بملكه الرهن وكونه وثيقة لمنعه من التصرف خاصة والأصح الاول ويحتمل شيئا  
 الثاني **باب** ان شرط اذن لغيره هو وكيل في الاذن الأقوى ذلك لانه لو اذن في بيع متاعا بغيره  
 اذن فلان صحيح ولم يستبرأ فيه ويحتمل لعدم دلالة اللفظ عليه ان تقر ذلك **فقول** على الاحتمال  
 الثاني من مقتضى الاول صحيح مطلقا وعلى الاول شيئا يبيع على الاول من ثانيتها ويحتمل على الثاني منها البطلان  
 لجواز عذره والحق عندنا جواز اشتراط اذن لغيره لا غير هذا لثبات السنة ولا لعقد الرهن لانه  
 مع امتناع الاذن المشروط يقوم مقامه الحاكم وعند عذره المرفق والشيخ الطوسي رحمه الله ابطال هذا الشرط  
 فيهما لما تقدم والأقوى عندنا البطلان في اشتراطه **قال** دام ظله والرهن المدبر ابطاله  
**عزائي** **اقول** هذا قول الشيخ في المشرط لانه لا يبرر صيته ورهنه رجوع فيها **قال** وان لم يكن اذن الرهن  
 صحيح والتدبير حاله كان قريبا لانه لا دليل على بطلانه **قال** في الخلاف يبطل ان قصد بالرهن منه وان لم يقصد  
 نفسه يبطل الرهن **قال** وان قلنا انه يبيع التدبير والرهن معا لانه لا دلالة على بطلان واحد منهما كان  
 قوتا **قال** بل لا يبرر يبطل التدبير **قال** وان قلنا ان الرهن صحيح والتدبير حاله كان قوتا اذا اقر ذلك  
**فقول** وجه البيع في النهاية الى النصف اذ يبيع او الرهن في مكانه فيفسد هذا الشرط من الحدة صحيح عندنا  
 رجعة اذ لم يبيع عند ابا قين **قال** دام ظله او الرهن عند السلم وان وضعها على يد من على رأت  
**اقول** وجه البيع في الخلاف الى الجواز وليس يجد لانه في ثابته السلم والحق المتعارف **قال**  
**قال** دام ظله ولا العقد المسلم او المصحح عند الكافر فان وضعها على يد مسلم فالأقرب الجواز **قال** وجهه المرفجود  
 اصحى وقال المنايع انما الاول فلان المشتري ملك رهنه وسو له بغيره في البيع فبطلانها واليجاب  
 والقبول وانما الثاني فلا لانه لا يمنع الا كسر وهو ما يمنع اذا سلمت من بيعه الكافر على السلم او المصحح وهو  
 ظاهر لكنه لا يملك ذلك فالرهن ليس عليه كذا لا كتحقق ملكه بل يملكه اشياء **أ** منع المالك عن التصرف وذلك  
 ليس ببيع لغيره لانه منصرف ايضا وليس **قال** تمنح حجة ابقاء دينه من غيره ويجوز ابقاءه لغيره  
 من المصحح **قال** استحقاق البيع في رهنه والبيع هو وكيل الحاكم وعلى هذا التعذر من البيع هو  
 ببيع كماله ولم يخلف عنهما احرر عليه بدل الكافر وليس سواهما ويحتمل بيعها عنه لان الرهن انما يثبت  
 الرهن على الموهون وميراثه من الميراث ثابتا من الجيد **قال** دام ظله وفي  
 رهنه الموهون في بيعها مع اعتبار المولى **قال** استحقاق من مع اصحابه من ائمة الاولاد وبجواز



فتمنع البيع بصفة الرهن من جواز البيع في من رقبتهما قال دام ظله ومع كونه اشكل  
اقول معنى هذه المسئلة على انه هل يشترط في الرهن ان يكون من بيع بالقبض او اما كونه في الحيلة فيقول  
لان الغاية منه استيفاء الدين من الرهن ولان الوثقة لا تحصل الا بقبض الثاني لان منع المالك من التصرف  
في ملكه وامكان البيع في الحيلة يدعو المالك الى الغش وامكان البيع في الحيلة هنا حاصل لجواز روال لما  
وانا شرطنا الاسكان اخرج الوقت لا يمكن بینه دائما ما دام موجودا والحق عندى الاول على الاول  
لا يجوز رهنه ام الولد هنا قطعاً وعلى الثاني وهو من اذ المستفيد حسناً الاشكال ان الرهن ليس باخراج عن الملك  
وجوز الاعسار وجوز موت الولد وليس من لوازم الرهن البيع قطعاً ومن حيث ان الرهن اثره امكان استيفاء  
الدين منه او من ثمنه ولا يمكن الا بالنقل عن ملك الرهن له غيره ولو كانا لم يمتد له لا يمكن احتفاظه معه وان  
الاحتفاظ من لوازمه يستلزم اشتراط عدم المذوم وكذا ان له ثلث فينفذ الرهن ولا بد عليه وهذا معنى  
البطلان وجه قوة الاشكال انه ثم يحد بينهما في الحال قال الرهن مضمون هنا لا يجوز بيعهما قال دام ظله  
التمسك بالاشكال اقول وجه الاشكال ما تقدم ووجه شدته ان مكانا لم يبيع ثم اقرب واعلم ان الجنيد  
ذهب لجواز رهنه ان الاول مطلقاً والآخر عندى انه لا يجوز مطلقاً قال دام ظله ورهن الام  
دون ولها الصغير وان حرمنا التفرقة وجعلنا اماناً ان يبيع للام خاصة ويقال تفرقة ضرورية ونقول  
يباعان فربما يقتصر المرفق بقيمة الام فيقول منفرقة فاذا قيل لا ومنفعة فيقال ما يترتب من منفعة  
الرهن منفرداً المستند فيقول تقدير قيمة الرهن فيقول قيمة فاما في عشرة فهو جاز من حيث هو اقول  
هنا الحكم ثلثة رهن الام دون ولها الصغير وهو باجماعنا **باب** المبيع في الرهن فيقول ما الحكم  
التفرقة والاول على الثاني ان باعها المالك فلا فصل بجمعة المبيع ويجوز افرادها وان بيعت عليها الرهن  
الحاكم في الرهن بعد ان لا تعدد منه ملك ببيعها منفرد قطعاً وعلى الاول وهو محرم الافراد باع المالك فلا  
اشكال في وجوب التمسك وان بيعت عليه جبراً او جمل ان يقال بغيره ضرورة لان علق جواز البيع الرهن هو مقتضى  
ما يحتمل ان يبيعها الحاكم انا هو الرهن وانما الولد له بصفة المبيع عليه **باب** التفرقة وقد ذكر في  
وهي من وجه الاول ان الرهن انا يقوم بصفاته التي هي من رهن عليها وهي انما هي منفردة ووجهها في البيع  
كما لو تم المالك الى الرهن في اتم وابعها والمبيع ببيعها لا يزم عن التفرقة لان زيادة القيمة وجه الثاني  
انما اراد ببيعها والولد منفرد عن غير مستحق التفرقة في عدم الولد من يكون ما كان جازاً من رهنه

فمنه

فعل بصفته وهو الاصح عندى قال دام ظله ويصح رهن المزدان كان عن موطئة اشكال اقول هذا الاشكال  
على الاشكال السابق بعه ثم ان قلنا بالصفة احتملنا البيع بالقبض لا الاستفاد في البيع بصفة حاله  
خلافاً لقولنا قال دام ظله لو رهن مبيع اية النساء قبل الاجل فان شرطه وحمل الرهن هنا وان شرط  
منه بطل وانما أطلق في الاقرب لجواز قبض ويجعل الرهن رهنًا ولو طرأ ما عرضه للنساء فذلك قولنا  
وجه التفرقة ان في البيع معلوم نقرته الظاهر وهو قصد كل احد حفظ ماله ويجوز عدمه لان البيع  
قبل الحل ليس من مقتضى الرهن ولما كان فيه فلا يجوز البيع فلا يبيع ولو طرأ على الرهن ما عرضه للنساء فذلك  
الخطية وجب بعه ويجعل الرهن رهنًا قطعاً قال دام ظله ولو نذرنا لغيره عند شرط ففي صحة رهنه قبل  
نظر اقول نعم انما تذكر الاشكال الصحة ومن كل رهن رهنه لقوله عليه السلام الرهن رهنه لدين  
الرهن وهذا البيع سعة الضرورة لا من شرط الخروج عن رهنه في كل وقت فهو ما في الوصفة ولا يفتقر  
الرهن وجوبه وامدادام العين لا الاستيفاء لان معنى الوثقة والتدبير يقتضي مكان روال للملك  
الرهن بقبض وقامت لتصفه وشاخص المعاملات يقتضي امتناع اجتماع العللة المذكورة في رهن الرهن  
واعلم ان هذه المسئلة ينبغي على مسئلتها ان الرهن يجوز بيعه اذ الام لا يصلح بشرط مكانا لم يبيع فوجه الرهن  
ام لا ولاها قد تقدمت قال دام ظله ولو جمع حراماً ففصلت في يده ولو غصبها ففصلت في يده  
فالاقرب ان ذلك اقول وجه القرب والاشكال الاول عنها فيكون لصاحبه ليدك ان يبيعها في اقل الام  
ولا يبرأ من عليها ويجعل عود المالك في المعنوية لانه عليه احقاً ولهذا انبأ به وهو ما في الجليل  
والحق عندى الاول قال دام ظله يجوز ان يستعير مالا لرهنه فيذكر قدره لادن وجهه ومدة الرهن  
فان خالف فلها الفسخ والا فلا ولو رهن على اقله وعلى كثره يحتمل البطلان مطلقاً وفيما زاد اقول  
وجه الاول ان خالف المستعير عليه فبطل وجه الثاني انه بمنزلة ما اذا رهن ما ملك وما لا ملك هو ظاهر  
قال دام ظله ولما لم يطلب به بالفك عند الحلوك قبله على اشكال اقول **باب** من اراد عارية فله المطالبة  
بتمت ما، ومقتضى عارية عدم اللزوم ومن اراد ان في عقد لزم فلمزم واعلم ان هذا البحث على تقدير احد الامر  
ان مدلول الرهن بصفة من قول قبل الدين والفك قبل الاجل ان نقول ان عارية لا يلزم الرهن لانها  
لعارية يقتضي عدم اللزوم ما على تقدير كون ذلك ضماناً في عينه لا في فله المطالبة له قبل الاجل واعلم  
انهم يحتملها عارية واستينافاً لان الصفة عقد العارية وهم مغاير لعقد الضمان ومباين له



و بعضهم جعلها ضمانا في غير خاصة من غير تعليق لانه لا يرد له في العارية يقتضي استيفاء المستعرة  
مع بقاها لعين لا يقتضي بيعها ومنتهى هذا العقد ومنتهى هذا العقد مع اعيانها من المالك في العارية وان  
شابهة مودة ولا استبعاد في استعمالها لتأديع مبيعة عقد في اخرجها قال **دام** فليكن ذلك المالك يرجع  
في الاذن قبل العقد وبعد قبل القبض ان حبسنا القبض شرطا ولو تلفت يرد المرفوع الا في شرطه انما عند  
اؤثر هذه المسئلة موضع الشبهة قال **المستيف** دام فليكن ذلك في الدرس حيث حققنا بعد عليان هذا  
فرع على قوله ولما لم يطالب به ما قبل عند الحلول وقبله ان كان يعرفه ان بعد الحلول اذا كانا راضين معا  
بالدفع فلهما ان لا يرد الا فكلا فاذ لم يكتسبه عارية او غلبنا عليه عارية كما يتبادر الى الذهن والحق في ذلك الرجوع  
فيما قبل الافتكاك قبل بغير لان العارية كما هيتهما يقتضي عدم الدفع فاذ الرجوع قبل المطالبة المرفوع ان يرد  
المدون بالمدون بغيره فيقوم مقامه فليقتضيه غير ما اذا قبل المرفوع من غير العارية وقد بكت فاذ  
احل المرفوع واسكر المرفوع بغيره ضمن الا في ان يرد ذلك لانه اذن في عقد لازم فيلزم فلا يضمن المرفوع  
وهو الاقرب وهو الاصح فهذا الوجه قول المستنفذ لا يرتفع سقوط الضمان عنه واما قبل الحلول فليقتضيه  
ان يدفع المرفوع الى المرفوع فيقبل ذلك لانها عارية لا يرد المرفوع المبيع عليها والاصح ان لا يرجع  
فعل الاول قال المرفوع فليقتضيه ضمن وعلى الثاني لا يضمن وهو الاصح قال **المستيف** في الذي دام  
فله وبك توجيه هذه المسئلة بان يقرر على القول بانها عارية لا يرجع فيها مطلقا فلا يبطل الرهن  
فلا يرد المرفوع انما لا يرد المرفوع لا يحلها بقول الحاكم وبقائه عند عدل نصه الحاكم بعضها فان لم  
يقبل المرفوع كان ضمانا والا في ان يرد المرفوع لانها لازمة للذ ومطلوب منها وهو المرفوع فلا يرد  
قال **دام** فله ولولم يرد في الضمان اشكال اقول **متفاوتة** فليكن العارية مضمونة  
وهي قسمة الضمان بالقبض في الابداء ولا يرد فيها الا في ذمته فصار كالمقبوض به بالسوم ومن حيث  
ان العارية اما في قبض المرفوع ولا يرد انما يضمن مطلقا بالتعرض للاضرار وسببه الرهن والمستيف لا يتقدم  
على السبب والا في عيني ضمانا مستغبر غير ان القبض قبل الرهن بعد لانه يقتضي رد ذمته في ذلك فلو  
صار كالمقبوض قال **دام** فله لورهن ما له الرجوع فيه قبل بيعه على اشكال اقول **بينما** من ان لا يرد  
سلك قبل الرجوع فيه كالتام قبل التمسك والكلان ذلك وانه لا يبيع السببية المملكة لا يشرط به في تملكه  
عنه فلو كان عليه في مقدمه على فيلزم الدفع ويحتمل الصحة لانه يصدق ذلك على منعه من ماله من التصرف

فمن

فيه فهو ذلك لازم فليكن ذلك لازم فهو ليس كذلك مانع غير من ماله التصرف وهذا الملك للمالك  
فلا يمنع ولا مانع غيره والجزء ايسر عن الاول ان الجزء الاول من عقدا الرهن على في الرجوع والمالك يجمع  
على صحة الرهن وهو بشرط الملك فلا يرد هذا الاصح عندي قال **دام** فليكن ذلك لو رهن لورهن لورهن  
في قبل الرهن لصحة او انما استوعب اقول **وجه** الرهن انما يرد في ماله ولما دام الرهن من غير التمسك  
فتصح كالعقد كالجاني خطأ ويحتمل عدمه لانه لا يرد في ماله انما يرد في ماله ولو لم يرد منعه منه كما منع الرهن  
فيما حالها بين المستوف وعلى القول بالصحة فان المرفوع لا يرد في ماله انما يرد في ماله على تصرفه وبطلان  
والا في عيني عدم الصحة لقولنا ان من بعد وصية يوصي بها او دين فلا يملك انما الملك ويجوز  
التصرف وهما اولاهما بينهما ولاخير باطل وصحبه فليكن الملك مع بقائه جواز التصرف في ضمان وهو  
ظاهر فممن احد القسمين الباقي وانما كانا مستعصما التصرف قبله ولا ان يتقدم في قوله من بعد  
هو التقدم الذي زاد في المتكلم وهو المساجل لا يجمع المتقدم كمتقدم عدم الحادث على وجوده و  
يقدم مرفوعا جزاء الزمان على بعض فلا يثبت جواز تصرفه حتى يسبق المتقدم وهو المطلوب **المستنفذ**  
**الثاني الما قبل** قال **دام** فله ولولم يرد في المرفوع والخذل العقد من لوازمه فليكن مرفوعا  
للمستيف خاصة وفي التفسير مع اختلاف الذين اشكال اقول **بينما** انما يرد في ماله فليقتضيه  
التصنيف كما لو شك بيمينه الملكية ومن لا رهن يقتضي قضا الدرس المرفوع عليه منه من غير انما  
من الدرس انما يرد انما يرد على رهن على رهنهما اقتضى بقاها من ماله وانما يرد في ماله على كل الرهن فليكن  
التصرف في الدرس الاكثر اكره وكما لم يرد في ماله فليقتضيه رهنه في الدرس المرفوع عليه منه من غير انما  
يلزم قضاها كالمرفوع في الدرس مع بغيره تعلقه واكثر الرهن من الاكثر مع تساوي الاجزاء فيكون  
الدرس الاكثر متعلقا بالاكثر وهو المطلوب فان اجد من الفقهاء امر بغيره في تساوي الاجزاء ويحتلها  
قال **دام** فله ولولم يرد في ماله فليقتضيه رهنه في الدرس الاكثر اكره وكما لم يرد في ماله فليقتضيه رهنه في الدرس المرفوع عليه منه من غير انما  
اؤثر **بينما** من انما يرد في ماله فليقتضيه رهنه في الدرس الاكثر اكره وكما لم يرد في ماله فليقتضيه رهنه في الدرس المرفوع عليه منه من غير انما  
المرفوع وان رهن وهذا هو الوجه قريب لرواها من جهة الرهن كذا رهن لان مانع هو حق الرهن  
الاجله ويحتمل عدمه لان رهن منعه الرهن وهو مقتضى الا في عيني الرهن ومن جهة الرهن مطلقا  
قال **دام** فله ولولم يرد في ماله فليقتضيه رهنه في الدرس الاكثر اكره وكما لم يرد في ماله فليقتضيه رهنه في الدرس المرفوع عليه منه من غير انما



مطلقا نظر اقول وجه الاول بما في الرهن لا يقتضيه ان الرهن انحصار في الرهن وتقيده بما في اللوازم  
 يستلزم ثمانية المذمومات فالرهن الاول قد اجاز الرهن الثاني ووضي فبطلت رهنه ووجه الثاني ان المقصود  
 استيفاء الدين وهو ممكن هنا فلا منافاة ولا حرجة ووجه الثالث ايضا دلالته على المطابقة والمقتضى في ظاهر  
 والا لزم ان لا مانع من تعلق دينين بدين واحد ويقدم احداهما على الآخر ويكون القائمة في الاول فبطل الرهن  
 الثاني حقه بقبح الرهن الاول وكذا الراسط الثاني حقه قال دام ظله ولو لم يعلم الا ان الثاني انما هو  
 في تعيينه الثاني فانما هو من الاول من دون العلم بالشكال قول ايضا من ان الرهن في اصله لو وقع  
 سرقة فلهذا في المرحلة الاولى وقد نال في القاض فقدم السبق على غيره فلو كان لاحد ولا كان لثاني  
 من جهة الرهن على ما تقدم من اولى الاحتمالين وان لم يكن عقد لازم ولا حال وجوده وكان مشترعا بين  
 المتصرفين في هذا الحالة لا يعتبر تصرفه فيمنع الحق الربان قال دام ظله ولو اذن في الهبة فهو صحيح فبطل  
 الاجازة صحح الرجوع على اشكالها من سقوط حقه بالاذن وعبرنا قول وجه سقوط حقه بالاذن ان الرهن  
 يمنع المالك من التصرف فالتالي في ذلك في قد يحتاج الرهن اذا لم يكن فلا يسلط حقه فاما الاول فلا يملكه  
 فاذ وقع الرهن فقد وقع الرهن ورفع اللازم يستلزم رفع الملتزم ووجه عليه ان السقط للرهن انما هو في الفعل  
 فهو لما في لا ان كانا الفعل والاذن معيدين الثاني لا الاول قال دام ظله ولو اجمعا الرهن لم يسلط الرهن  
 وان كان اذنا الرهن وانصارت امره وليد في بيعها اشكال قول ايضا من تعلق الرهن ببيعها قبل الاستيلاء  
 والامتنع بطلانها فصار تعلق الرهن بها اعظم من تعلقها بغيرها وصحها مع فلا حرج ومن الذي يبيع ام والرهنة  
 ام وليد وبطل الاستيلاء اولى من بطل الاعتاق لانه فعل والا فبطلانها بقوله لان كليهما سبب في الفعل  
 اقل شرطاً وهذا يستلزم استيلاء المحبون والمحبور عليه ولا يند اعتاقهما ويند استيلاء المرين من الاصل واعتاق  
 من اقله والفاصل حيث يند سعة من التصرف في يده في الدين قال دام ظله وفي اعتبار القيمة يوم التملك  
 الاجازة لا الاعلا نظر اقول وجه الاول انه انما من القيمة عوضا لغيره فبطلانها فبطلانها وقته وهو يوم  
 التلف وجه الثاني انه سبب للتلف فصار كالحرج عند قيمته ما ذكره في ضمان حتى ماتت وقيمتها عشرة فانه  
 يضمن الماشي ووجه الثالث انه ممنوع من التصرف في غير المملوك المضيق قال طاع ظله ولو باع الرهن فطلب  
 الرهن السبعة ففي كونه اجازة للبيع اشكال قول ايضا من ان السبعة مترتبة على البيع وطلب  
 المعلوم والرضا من دون الرضا بالعلم لا يملك فطلبه لها رضا بالبيع ومن ان طلبه يوجب ملكه واذ التملك

غير المالك

أعني

الدين

المستحق هو طلبه وحق الفسخ في ازالة ملك المشتري الذي هو المقصود من الفسخ بل هنا اقوى فلا يشت  
 عليه منه لانه انما صدر منه المساوي والتحقيق ان هذه المسألة من على ان السبعة صدرت عن العقد  
 بزمه فان قلنا بالاول لم يكن اجازة ولم يسقط السبعة بل ان الرضا بالبيع الذي تضمنه طلبه لصفه لا يسقط  
 السبعة والا لم يثبت سعة اصلا وانما لم يكن اجازة لانه لا يبر عليها بالمطابقة ولا التضمن ولا التمسك بحوزة العمل  
 عن كونه وهنا فبراع ولا دلالة له على الناحية وان قلنا بالثاني كان اجازة فبطل السبعة لان طلبها بذلك  
 على الجازة يتلزم السبعة والا لم يرفع الطلب **المقصود الرابع في الجوز** قال دام ظله ولو وقع الرهن  
 على الصبيان وان كانت متبينة كالصبي او شتمت مع الثمان والمقبوض من الثمن على اشكال اقول سنالكه  
 يصدر كل من هذين على استيفاءه من الرهن لان المقصود الثاني من الرهن ذلك لا شيء من اعيان يمكن استيفاءها  
 من مثل رهون الضرورة فلا تعلق للرهن بغير الضرورة ولكن منه عكس الى المطلوب لو رهن على قيمتها اذ ان  
 فهو رهن على ما لم يمتد لايتم اقساؤه الى الرجوع من ان المقصود من الرهن لوئنة بالحق ومنع الرهن من  
 التصرف حتى يودي الرهن بغيره بل يبيع من ملكه كاضر صاحب الحق سبعة من الرهن فيه فينصير الى ازالة  
 ضرره بان لا يضره المالك وان الرهن يقتضي تعلق الدين وبذلك عند ضرره بالعلم لانهما وبذلك عند  
 تعذرهما والثاني هنا متحقق وصحة ضمانها على احد الاخيرين ولا يصحح استيفاء الحق البتة ذمة المدين  
 من الرهن بل سلبه وبذلك عند ضرره فكذلك هنا ولا يصح عندي صحة قال دام ظله ولو رهن على رهن  
 الدين عقد في الجواز اشكال ايضا من جواز اشتراطه في العقد فبطلان في سببه الكد من توقف الرهن على ما به  
 لذلك لعدم استيفاءه لملك المدين ثالثا ولو تعلق الرهن بغيره لا شريطة ذهب قولنا الشيخ رحمه الله  
 في هذه المسألة الصحة واستحالة والدي هنا اقوى عندي لعدم الصحة لانا سحفا في الدين شرط  
 الملاحة عند الرهن وكل من منه الصحة كسحق المتعاقدين لانه لا يمكن ان يقع عند رهن على ما قبل استحقاقه  
 ويكون ثوبا على الاستحقاق اجماع السليمة فبطلان في سببه الدين في عقد يستلزم وقوع احدى عقد  
 الرهن قبل عام سبب سحفا في الدين فلا يصح الصحة والا ليقدم الشرط على الشط فيذود وهو معنى  
 وقوعه باطلا وكما وقع احد حري العقد باطلا كان باطلا وهو المطلوب كذلك لو قال بطلانها وان تبيته  
 بكذا قيل لا يبيع وهو اختيار الشيخ في الميسر لانا الرهن على الثمان يكون سببا في بيعه وهو باطل وليس بمحدد  
 اختلافا اعتبارا وقبل بيعه لانه لا يقل من يكون فلو انما يلزم محطو ليشترط الصحة وهو اقوى عندي قل دام



ظلمه والا فرب جواز الرهن على ما لا يكتبه اقول اما الكتابة المطلقة فلا كلام في جواز الرهن على ما قلنا  
واما المشروطه فتمنع الشئ الطوعي في المبسوط ونعنه ابن البراج وابن ادریس والجمهور ان لا يرد ذلك  
في الذمة فيجوز احدا الرهن عليه كما يطلق اصح النسخ بان يقال لكتابته لكتابته اذا ذكر وعبر وكما  
كان كذلك لم يكن ثابتا في الذمة حتى ان مال لكتابته لغير كتابته الذمة اما الصغرى فلان الرهن فيه معناه فليس  
لكتابته حينئذ الا الشئ وانما الكبرى فظاهرة والام هو فرق بين الكتابات للذمة وغير الثابت ولان  
كلما كان مخيرا في اذائه وعلم به لم يثبت عليه اذائه لان الوجوب يستلزم المنع من التصرف وكلما لم يجر اذائه  
فليس ثابتا في الذمة وكلما كان مخيرا في اذائه وعلم به لم يكن ثابتا في الذمة وكلما لم يجر اذائه في الذمة لا يصح الرهن  
عليه ويصح كبرى يسير الاول في ان لكتابته لا يصح الرهن عليه والجمهور المنع من التصرف في الاول للرهن  
الكتابة بغيره كمن منع كلمة الكبرى فان يكون مخيرا في اذائه اطلاقا اعتداه مع كونه ليس ثابتا  
في الذمة ومنع كونه مخيرا مطلقا بل قبل النسخ لو حصل ما لا يخلو المولى **المقصود الثاني في التخيير** قاله ائمة  
وليس شرطه على راي اقول هذا قول ابن ادریس في الشئ في الخلاف وموضع من المبسوط قاله التتار وموضع من المبسوط  
ان شرطه وهو اختيار المريد وان الخبير والى الصلاح وابن حزم وابن البراج وسلا رواه في مبسوط الطبري في المسائل  
عدم الاشتراط وعمود قوله تعالى وادعوا بالحقوا احسنهم المشقة فذكر بقوله تعالى فهاذا مقبوضة و  
برقاية محمد بن قيس عن ابي عبد الله قال لا رهن الا مقبوضا والجواب الامم يدل من حيث دليل الخطاب  
وليس حجة على انها دليل **الثالث** اما اول فلان القبض لو كان شرطا كما لا يخاف ولا يحاب والقبول كان قبولا مقبوضة  
تكون الا فانه فيه كما لا يخفى قوله مقبوضا مقبوضه واما ثانيا فلان الامم سقت بيان الارشاد  
الحفظا لما لا يثبت الا بالاقاض كما يحتمل الامم لقان والاحفاظ تسقط القبض كما يقتضيه الرهن وكان  
الرهن ليس شرطا في الذمة فكذا القبض ليس شرطا في الرهن ولو اريد تصحيحه السند ولا يصح عندي عدم اشتراط  
القبض قال دام ظله وقوله المطالبة به باسكال اقول لست اشتهاء لاسباب اولها من ان يحصل  
منع المالك منه وبعبارة اما لو قلنا ما اشتراطه لم يكن الرام المالك الا مقبوضا لانه موقوف على لزوم الرهن  
الموقوف على القبض فمذروا وهو باطل قاله المبسوط في فصل بيع الخيار يلزم الرام ان يقبضه قال دام ظله  
والا فربذوال القمان بالقبض لو كان مقبوضا ويحتمل القمان لان لا يثبت له الا مقبوضا ولا يمكن اجتماعه مع الرهن  
كما لو رهن الرهن فلان لا يرفع ايتا الرهن وقام القمان اياي اقول وخفا الذي لا يثبت له القمان المستحب قد رآه

الاذن في ابقائه في يده فنزول المسبب هو القمان وقال الشئ في الخلاصة المبسوط لا يرد والقمان وقد  
ذكر المصنف وجبه وفي توجيهه نظره التحقيق ان يقول اختلقتا نظركم في احتياج الباقي الى المور على قوله  
الجمهور ان الباقي يحتاج الى المور في هذا القول يقول ذهب كثير من الفقهاء الى اشتراط القبض صحة الرهن  
واجمع الاصل على ان كل ما يشترطه صحة القبض فلا يصح القبض ولا يصح الرهن الا بالاذن لما لا يخلو من  
المالك لا للعصب وعدم التبييض بل من عدم المسبب لم يؤخذ سبب اخر للقمان فلا يحقق واعلم ان  
سبب ائمة القبض كما فيه في الرهن لقوله تعالى فهاذا مقبوضة والمستوفى يدق بقاء المعنى واما على القول  
بان الباقي يستغن عن المور فيجوز الرهن والقمان لا يرد لانه لا يثبت له الا مقبوضا ولا يثبت له الا مقبوضا  
وهو سبب القمان ويحتمل ان لا يرد لان الباقي على القول اشتغاله لا يرد ولا يثبت له الا مقبوضا ولا يثبت له الا مقبوضا  
من لم يشترط القبض في الرهن لا يرد والقمان اما بالاقاض المستند ان قلنا ما شئتكم اذ كانت اول الاذن  
ان قلنا ما شئتكم قال دام ظله ولو ادعى القاضيه واخره فالأقرب ذوال القمان اقول  
وجه القرب ان جعله دعيه وهي امانة ويحتمل عدمه كما ذكره الرهن والقبض هنا ان القمان رول لاننا  
ان نصح الرهن دعيه او لا فان تحت معنى مناهه للعصب وجردا احدا مسافرا فيمن لم يرد الاخر هو اقوى في  
الاستمان من الرهن لان المستودع فاسد لما كتبه الحفظ وتقبله عليه في الرهن من غير سببه لان يده  
يده ولذا لا ابدع على الاستمان والاستمان في اليد وهما ساكيات للعصب الاقوى عند رول  
القمان هنا وفي العارية لا يردون المساجر والمسعوده البصر في العير في استثناء المتافع  
قال دام ظله وفي العارية والتوكيل بالبيع والاعتاق اقول بناء في ثماره من انه  
اذن في القبض من محاور السليمة العارية ومن لدى مرة الرهن واما في التوكيل من ان جعله يده  
ومن حيث لا يدل على التسليم على القبض والامساك والعارية الى بالسقوط والاقوى عندى ان لا يسلط  
القمان مجرد الاذن فيهما بل ولا في كل ما لا يسلزم الماد ورفعه اثباتا ليد قال دام ظله ولو اريد  
المقاصب من القمان القبض فانه يده فالحق ان مساواة الأجزاء فما لم يثبت وجوده في جوارحه لا فاعصب  
سببه وجوب العارية عند التلف لا قربانه لا يبرأ ولا يصير به داما اقول بناء من ان لا يبرأ  
يجب فلا يصح ومن وجوده سببه وجوبه لان العصب سببه وجوب العارية عند التلف وجوده سببه وجوبه  
المسبب والا فرب الاول لان اذا لم يملك لا يوجب لا يمكن قال دام ظله اما المستعير المعتبر والمشروط



عليها ضمان والقبض المستقر أو لشراء القاسد فلا قريب ولا الضمان عنهم إلا ربحان لا ضمانا  
أخف من ضمان القاصد قول من قبل عدله لما ذكره العصب في الأقوى عند بطلان الضمان بالتقريب  
الافاضل لربح ما القادير المقصيدة للضمان فيجب ما دامت باقية وتسقط الضمان في المبيعين المتعديين  
والبيع القاسد قال دام ظله وبخرجه النيات كما لعقد لكن لا يجوز التمسك بالراهن وهل الماسد  
عند الراهن ومثوله ما شكل من أن يدينهم به أو ل هذا وجه عدم الجوار ووجه الجوار هو كونه للربح  
كجملته لولا له أهلية التوكيل إذا لم يولي فليست به مولا فمما حول عينه فلا يلزم من توكيله في  
طرفة البصر كقول المولى قال دام ظله ولما نقل جرحا قبل البصر فلا قريب الخرج أو لوجه القربان  
في ركن من كان العقد يكون في حكم ابتداء الشتر ويشتتر شرطه فإذا كان العقد شرط في صحته  
كان ركنه من كان فيه شرط حال بغيره شرطا لصدقه ابتداء الشتر في صدقه ما نعه والجرح لا يوجب  
الشتر عليه فيبطل لأنه متى بطل ركن العقد بطل الملك بطل هذا مذهب الشيخ والصلح في بطل  
عقد الرهن لو لم يملك له ما يبيع له وقد عاد فيجوز والاصح عندى بطلان قال دام ظله ولا يجوز تسليم  
المناع إلا إذا اشرك في تسليمه ونفي الإكفاء في الاعتقاد بقره ذلك بقصره وإن تعدى غير  
الرهن قول من قبل عدله لا يشرع الساع وهذا غير ما يبيع ساع والتحقق لهذا الخلاف لا يجمع إلى أن  
البيع في غنا العبادات هل يدل على الفساد أم لا والاصح عندى على القول باستراط لقبيل الصحة  
هنا قال دام ظله ولو اختلف في انصر قدم قول من هو به ولو اختلف في الأول فاحتمل ذلك وصدق  
الراهن مع البين قول من ادعى بطلان ذلك في مقدم قول من هو به ووجهه أنه لو كان في جدارا  
والأصل عدم الأدن وإن كان في المرفأ فلا شك صحة العقد والقبض ووجه الثاني أصالة عدم الأدن  
قال دام ظله لو جعل على يد عدلين جائز ولكن لا بد من الفردية ولا يقضيه ولو سلمه لهما إلى آخر  
ضمحل أصيب ويحل في غير كل منهما المبيع ففما يشترطه على أيهما اشكال أو لوجه القول وجوب  
عوض واحد له وبما مضى وإن سبيل ضمان لا يملك منهما مفرد ومتعدد فكل واحد منهما المضمون  
مستقر عليه ووجه الثاني أن كل منهما مستودع للجميع وكل واحد منهما مستقر إلى الآخر وهذا الاصح لا يفتا  
ما دام أحدهما مفرد في الجميع من حيث حلاظه ومثاله الإشكال في الاستمرار من حيث المبدأ عاذا ذلك  
تأخر الحفظ ومتعد التسلية إلى الثاني ولا يملك العادي أقوى في الضمان من تأخر الحفظ وهو الذي اتفقوا

مع الساعين وكان الأول كالمباشر والثاني كالسبب في الشارع أو أهله سببه الضمان مع المباشرة ١١٥  
والسبب للاختلاف الأول أقوى مساوى الأقوى ولأن الضمان واستلديه وجودان ولكن الحفظ عدلى  
وسببه الوجوه والوجود أقوى وأولى من سببه العدلى له وأما تعلجه إليه فاليد القادية سببه  
التصديق القليل مع كونه علة نامة في التمييز فكان أقوى وأولى في التمييز من التسلية وإن لودية لا يثبت  
الضمان للمودع لأن ما المستودع ليست عادته بالقبض له ولا يمتنع من بغيره لعدم كماله أصلا فلا يبر  
فإنه إن كان يملكه من الخارج المالك والمشتري العالم من الماصب فإنه إنما العينة بعوضها صفت  
جملتها متعدي له وغير ذلك ويده مساوية ليد له استثناء الحفظ فكان تلفها ضمان تلفه فلا  
يتم شبهة ليد الدفاع إليه مع تميز الدفاع ولا العكس والقبض واحد منهما سبب ما في المقرب والقبض  
من غير اتفاق إلى الآخر وإن لم يملك بحد تركه يفتن سواء انبسط بقره منفردة أو لا وبأنه لا يبره  
منفردة سبب في التمييز سواء فرض كون الأمر شيئا أولا فلا يخرج أحد على الآخر فيضطر الضمان  
على من يفتنه إلى أن يملك من الما وهو الأصح عندى قال دام ظله ولو تلف المبيع حتى ضل عليه القيمة يكون ضمانا  
في يد المبيع ولو لم يملكه بحد يفتن سواء انبسط بقره منفردة أو لا وبأنه لا يبره  
دون في يده قد يفتن بطل الأدن لأن لو كان يملك تلفت ضمانتها وقيمتها غيره ويحمل الجواز لأنه إذا نزل  
في الحقيقة في قضاء دينه بما تعلق الرهن وحصول صيته العينة ببيعة والأقوى المنع قال دام ظله ولو تلف  
الرهن في يده من غير بيعه فلا ضمان ولا ضمان الراهن لأنه لا يملكه ويحمل الرهن الأول لأنه وحده في البيع  
والقبض ويحمل الرهن لأن البيع لا يملكه فيكون كجمله في قبض الرهن وفيه نظر والاصح الأول لأنه لا يلزم من كون  
البيع لا يملكه كونه كجمله في القبض قال دام ظله ولو ادعى قبضه من المشتري ومثاله الفاء المحتمل المسألة لأنه  
أبهر من قبضه من المشتري وقد قدم قولهما لأنهما اشكرا في القول الأول قال دام ظله ولو ادعى  
العقد دفع الرهن إلى المشتري قبل قوله في حق الراهن لأنه وكجمله على أشكالي القول في الإشكال في البيع  
إلى المشتري أحدهما أن لو كمل إذا ادعى الرهن إلى المشتري في دفعه إليه هل يكونا القول أم لا وسأني  
القاسد أن لو كمل الدفع إذا دفع من غير أن يكون ضمانا له إذا لم يمسكه ولو ادعى أنها من  
مأنا وقاب وبقره فله المصلحة الأولى لا غير والاصح عندى تقدم قوله لأنه أمين قال دام ظله  
ولا يقبل في حق الرهن لأنه وكجمله الحفظ خاصة فلا يقبل في غيره كما لو كان رهنه فضاء دين فادعى



تسليمه الى صاحب الدين ويحتمل قول قوله على المرفق اسقاط الثمن عن نفسه لاعتباره على هذا ان  
 اخذنا لفظ اسقاط الثمن ولم يثبت على المرفق ان قبضه اقول من هذا الاحتمال ان ما بين فيقول قوله في  
 اسقاط الثمن عن نفسه كالمودع في ذرا لودية وهذا هو الاصح عندي قال فامثلة وعلى الاول يخلف  
 المرفق ويرجع على من يثبته فان رجح على الغد لم يرجع الغد على من لا يعتز به بالقديم وان رجح على  
 الراهن لم يرجع على الغد لان كان دقة حاضرة او بعينة مائة وغابت لعدم التعريف في القضاة والاجماع  
 على اشكال مساواة التعريف وكذا يثبت ان الميراث عليه ان يكون اقول هذا الاشكال يرجع على ان  
 القضاء اذا لم يشهد كل يكون مرفقا كونه وكذا في الازالة كما في او باطننا يحسب عنده الدعوى  
 او لا يكون مرفقا لانه وكذا في الازالة وقد فصل الاقوى عندي الاول فيكون ضامنا قال فامثلة فان كان  
 وكذا لا فالأقرب هو ان يبع من غيبه من المثل اقول فالحق في ان يرجع الغد على من قبضه قال فامثلة  
 فان لم يثبت قبضه ان لم يكن مثليا فيكون قبضه وقيل له ان يرجع له اقول ان لا يخفى  
 المستبش والشيخ في القصة من بعدوا الثاني قول الشيخ في النهاية والمغنية وسأله في الرسالة الثالثة  
 قول الشيخ في المبسوط وهو الاقوى عندي ولا من الجنيح قول ابي العباس على التمسك في يوم هلاكه الى يوم يحكم  
 بيمينه قال فامثلة والاقوى عدم دخول المصدرة في البيع الشرط وان كانت متصلة اقول هذا قول  
 الشيخ في الخلاف والمبسوط للائتمار في اسحاق بن عمار في البيع من الميراث عليه للم قال قلت لافان  
 رهن دارا لها علة لمن العلة قال صاحب الدار وقال ان يقول يعدوه وقال الميراث وان الجنيح وان  
 الصلاح وان الجنيح وان البراء وان حجره وادعي ان لا يدخل في بيعه ولم يثبت الاقوى عندي ان لا يدخل الا  
 بالشرط قال فامثلة في دخول الامر تحت الجوار والميراث في البيع الشرط والصورة المصحح على  
 غير الجوان واعصانا ليعر نظر اقول اما الامر والمعرض فاما النظر فيهما من حيث تنفعهما الايم لهما  
 ومن ان لا يشرع منهما ولا اصل عده ولا يدخل في البيع فلا يدخل في الرهن لانه اصعب من البيع واما اللزوم في  
 الضرع فثبتا الطرفين من حيث في حكم الثمرة ومزاج من الفضلات غير المنفصلة الباطنة فيكون اسما  
 اما الصور فيكون كسكنهم فثبتا النظر فيهما من حيث في حكم الثمرة ومزاج من الفضلات الباطنة فيكون اسما  
 وراف فيكون تابعا ومن حيث في حكم الثمرة ومزاج من الفضلات الباطنة فيكون اسما  
 منها هنا الاخصان ان لا يفضل عا لبا كالباب من سعة الجمل واعصان الخلاف ومثناه النظر فيما حش

لا دلالة في كونها  
 الدار لاني في كونها  
 وهي السجدة

المراد

اعتبار قطعه فصادرات كالقوة ومن هنا اجراء فيكون تابعة والضابط ان يدخل في الرهن ما يدل عليه لفظ  
 ما لم يثبت في الحقيقة والقرينة وما لا يمكن وجود الرهن الا بصاحب له وهو شرط وجوه  
 فان الرهن لا يتحقق مصلحته وان لم يقر بحقوقه ولا يدخل في الرهن لان الرهن لا يشترط توقف على استمرار  
 وجوده جملوكا وان كان يبعه ما دام الرهن ولا يتم الا بذلك الاصل فيه انما ينافي الشرط في المشرط وانما  
 احد المسامحة من يوجب سفا الاخر قال فامثلة والاقوى هو ان يختار الراهن على الاخر اقول وجه القرب  
 ان يقال ما دل على الرهن من غير قيمة وهو ممنوع منه كالمشاع الذي وضعه في الدار ولحقه الاصل الثمرة ويحتمل ان  
 لا يثبت ولا يثبت في المشاع ومن لم يدخل في الرهن يفرق بينه وبين المشاع بان اصل كون المشاع منه هو سبب  
 في بقائه فان فاعل الحدود سبب في البقاء وهذا البقاء منه ولا يخلو في الثمرة فانه انما يفرق منه ومنعنا  
 وبما فلا يثبت من وجوب ثلث الاول وجوب ثلث الثاني والحق عندي وجوب ثلث الثمرة عند اسما بعادة  
 قال فامثلة ولور من ياتي بغيره كلفه من المادحان مع ان كان الحق محل فله عند الناس ما  
 عدوها وان لم يثبت على لئ اقول قال الشيخ في المبسوط ان كان الحق متاخرا الى ان يحصل ثمة اخلاط  
 الرهن من غير جنيح فيميز بطلان عند الاستثناء منه لعل ولا تصدق كلما صح رهنه مع سعة عند الاجل  
 ويلزمه كلما رجع بعه عند الاجل لم يرجع رهنه وهذا لا يصح بعه عند الاجل لعله ولا حصارا المستف  
 البعثة ويكون حكمه حكم الاملا المخرجة وهو الاقوى عندي قال فامثلة والخصم في بدل الرهن  
 الراهن فان شفع الاقرب للرهن ان يحاكم اقول وجه القرب على حقه بما كان له المطالبة بما لانه  
 لو لم يكن له المطالبة لم يكن له المطالبة اذا كان له الجاني في سببه والشال باطل والمقدم مثله سانا لانه  
 ان لو لم يكن له المطالبة الا بما كان له الرهن لم يكن له المطالبة المالك اذا كان جانيا لانه لا يثبت على نفسه  
 فلا يطالب بشفته وان حشد اما ان يتوقف عليه واستحقاق المطالبة بما في المالك واستحقاق المالك لها  
 او لا وانما قول يستلزم عدم المطالبة المالك لعدم استحقاق المالك على نفسه وان كان الثاني فهو المطلوب بيان  
 بطلان لما الى الاجماع ويحتمل منعها عده لانه اسان لم يغيره والاقوى عند الاول قال فامثلة ولو كان  
 العزم حلف الراهن فان نكل فخر خلاف الرهن نظر اقول فاما من ان يثبت حق الرهن مع عدم ملكية  
 المالك فاما لا يثبت ان الثاني في صيغة الاول واما الثاني فلا لا رهنه مع ملكية المالك لا يمكن  
 يتوهم به وهذا كل تابع كذلك فيجوز مع عدم المتبوع لا يحتمل ان صدق ضرورة واما ما يثبت الثاني وهو عدم







بدوهم وبهم مشتملا لدعوى مدعى المصلحة فان قصد تسليمه عن الفضل فليس له ان يصدق على كل  
 فلا يخفى وان قصد ما يورع وسقط ما يتبع من الفضل وان لم يقصد فالرجحان اقول العوجان المتورع وان يقال  
 له اصراف الاداء الى ما شئت كما يقدم قال دأمة فذلك ولو كان لرجح عليه ما به ولعمري مثلها وكذا لمن  
 يقصر لها فدمع الدون لرجحان له ومذاك والا فلا لرجحان اقول لوجان احتمال التوزيع وان يقال له امر  
 الاداء الى ما شئت قال دأمة فذلك واذا اخذ من الماطل مالا فالا اعتبارا بجهة النافع وبجمل العاقل ولو فعدت له  
 اقول وجه الاداء ان يثبت المصلحة اليه لا الى العاقل وجه اليه الى ما منع والاخبار لم يثبت صدقه فكان  
 الاعتبار بقصد النفع كونه الزكوة والخمس لعدم خروج الخس عنهما ووجه الثالث ان العاقل لا يثبت له  
 ليس له التصديق والعرا استفاد اعتبارا المقبول منه في الزكوة فيحصل التوزيع وان يقال له اصراف الاداء الى  
 الى ما شئت كما يقدم قال دأمة فذلك ويقدم قولنا لراصة عدم المدعى مع العينة وقد راى قول  
 الخلاف في اختلاف في قدر الاداء وما اختاره فها قول الشيخ في التبعين والتمسك والحل في الصدق والند  
 الصلح وان جزمه وان اراد ان يترجح للفضل قال بل يثبت يقدم قول المرصن الم يزد دعواه عن العينة  
 ولقول على عليه سلم ما سئل عن المرصن اذا ادعى زيادة الدار بعد من حيط بالتمن لانه يثبت هو  
 وفي المبتد صنف الاول قوى قال دأمة فذلك ولو اعترف لراصة ما قدم القول المرصن مع العينة فان جزم  
 فلا يخفى لقرره ولا يثبت المرصن ويثبت العتقان مع تكتينه من فذلك اقول اذا اعترف المرصن لراصة ما بعد المدعى  
 عن المرصن وانكر المرصن فالقول قول المرصن مع العينة في المصلحة في المصلحة على الراصة لم يثبت على المحي  
 عليه وبجمل فما ند لانه قد نادى برصن مع استحقاق المحي عليه ولا العتدي اقول قال دأمة فذلك اما  
 لو اقر في تحليل القضاء بعد توجه دعواه فالوجه انه لا يثبت عليه اقول اذا اقر المرصن بالاقصاء من حصص  
 واذا عمل لظلم في اختياره بالقبض فاما ان يكون اقراره في غير محل الحكم او فيه فان كان لا يثبت عليه دعواه وان كان  
 القول قول المرصن عن العينة وان كان كذلك فاما ان يكون اقراره جوازا بعد توجه الدعوى عليه ولا فان كان  
 الثاني صحة وكذا القول قول المرصن وان كان الاول فالوجه انه لا يثبت ولا يستحق بالاقرار لاحتمال  
 انه يلو ولا سماع الدعوى وهو احتمال المواطاة فان اقراره في جواب الدعوى عند الحكم لا يثبت كونه  
 مواطاة ولا العادة في رسم القضاة ذلك ولا شك في الخضار سبيل لقبول فيما اذا اصله لا يسمع بعد اقرار  
 الانكار بل الدليل قائم على اشتعاده لانه اعلم من نفسه فمتنع الاخر وانما يقع خلافه من سبب الاجماع على النص

والمواطاة

المواطاة

في المواطاة والعادة برسم القضاة وبجمل نصيبنا المباح لا مكان التبيين وليرجح ما قال فام ظله ولو قال  
 الراصة اعتقده اذ قوله ولو نكل اكله لا يربح جواز اختلاف المقر له لا الراصة اقول وجه القرب للحق والراصة  
 لا يدعي بغيره شيئا وقد يقر به لا يجوز للاصان ان يختلف ما شئت بغيره وبجمل الراصة فالحق من القضاة قال  
 دأمة فذلك ولو نكل المقر له اقل القضاة لاعتبار الحيلولة عليه ولعله يقصر ما نكل مع تكتين المقر له ولو نكل  
 يكتوله وعنا منه للبعد بغيره من الرهن عند الحيلولة فان تعدد ربيع وجه فكله بالعينة مع المهدل والارز  
 على اشكال اقول اقرار من عتد ولزمه الرهن ثم اقر صدقه او بغيره او بغيره فان صدقها الرهن فلا يثبت  
 تعدد جوازه كان مات ورثته بغيره من المقر له المقر له وان كذب الرهن فادعى المقر له عليه خلفه من فان  
 ركل خلف المقر له نكته تا اخرا المصلحة السابقة فان كل من يزم المقر له فيه الاحتمال ان ذكر المصنف  
 توجه نصها والحق عندى الراصة لان اقراره بغيره ولم يملكه الا ما كان محذورا ولا يلزم على القول بالبرم  
 نقول له هو احد هذا الغيب فيمن القيمة ولو عاين المصنف منه وقال يمين كل منفعة تجدد  
 للبعد وهكذا ان يفكره ويوثق العبد كان له ذلك ان يمسها الحيا به فيعلم اقل الامرين من القيمة والارث  
 وعندنا وعند الشيخ الاثر في الشها العتق فقول بغيره عليه في الراصة اذ اوله للبر فان بعد ربيع  
 في الرهن وجب ما كان فان نكل للمقر يقيمته او باقر وجه فكله وان كذب الراصة ولو باصفا وتضمن  
 والاصح وجب فكله عليه لو حو بغيره من المقر له فان لا عوض له الا بالخيار ولا يملك الا ان يثبت القيمة وما  
 لا يملك الا بالجله بغيره ولو جزم واحتمال عدمه لا مكان استلزامه ان يثبت ما لا يملك الا بالجله بغيره  
 المحدث بغيره بغيره على هذا ان لو اعترف لراصة ما لا يملك الا بالجله بغيره لان ما لا يملك الا بالجله بغيره  
 يمين بالمرات واودت على المصنف فام عليه ان حكمان مناضه لا يملك الا بالجله بغيره لان ما لا يملك الا بالجله بغيره  
 الامرين انما يملك العتق شيئا وليس للمقر له ان يثبت فيه وهو باطل اجماعا واما ان يملكها المسترى وان  
 عرفنا المقر تبليلا والا استفتا بغيره العتق اجاب بغيره بان يثبتها وان بعد عند الحكم لا يثبت ثلثة  
 اما لما يبيع العتق بعد العتق كالحيا به وحتى اعتق العتق او بغيره في الامام او وادى الحزان كان لان  
 الاقرار بالمرات واما الاقرار بالادام قال دأمة فذلك وان كذب الراصة او بغيره بغيره مع عدم القصاص كغيره وجب على المقر  
 تخليصه به فان سعى العتق بغيره لاجرة حاشية على الراصة بخلاف ما راى اقول وجه القوة ان لاجرة فيه  
 المنفعة المشقوقة وكل منفعة مستوفاة من غير يمين ولا يمين كما ادى من مال لا يكتفى به لانه دفعه بغيره

استوفى المهرى لا الاداء لان  
 الراصة انما يملكها بالاداء المباح



ممكن ان سئل الفوق  
الكما به و سئل  
فك رفته لو كان  
م

3

حل بالحان

خفا والمصالح وما فوقه ان كان  
مستلزم فله الواجب والعينه  
بعض افراد.

القول نظر اول ساء من ذلك الموضع  
خطا فلهذا اعيد الصمد







اقراره كذلك ان كان متما والا فليس هو. كان لاحتمال الوارث على راي اقول هذا اختيار الشيخ  
 في النجاة وتبعه ابن ابي اسحق ورواه الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه وقال في المتفق انه ينفذ حتى  
 الوارث من الثلث ولم يقيد بالتمتع وقال المقيّد عن من لا يحضره الفقيه وهو اختيار سواد ائمه في  
 جعله من حصة من الثلث في حق الاجنح ومن ذلك في حق الوارث مع التمهيد لان قيم الوارث بينه على حصة من ثلثه  
 ليصح المصنف بطلان الملاصق السائر في قالنا اننا باعدها عليه فلم عن امرأة استودعت رجلا ما لا  
 فلا حصرها الموت قالنا ان المال الذي دفعه اليك لفلانة وما شئت لراه فافا وليا لها الرجل وقالوا ان  
 كان لي صاحب ما لم ولا نراه الا عندك فاحلف لنا ما قلته فاحلف لهم فقال ان كانت ما من عنده فليحلف  
 وان كانت منهم فلا يحلف ويصح الامر على ما كان فان ما لها من مالها الثلث حتم ان يوصل في حق المتفق  
 برواية حماد بن ابراهيم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اقر الوارث له وهو يرضى عن ربه فقال  
 يجوز اذا كان الذي اقره دون الثلث والجواب المأذون ان كان منها الثلث لا يجوز قالنا انما يملك  
 واذا مات على يده من الدين دون ذلك على راي اقول هذا قول الشيخ في المبسوط والحلاق في النهاية  
 محل تأمل وبرهانه في الاصلح والبرهان والظاهر في الاصلح اخرج الشيخ بآراء ابو بصير  
 قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا مات رجل يملك ما له ما عليه من الدين والاصح ان يقول انما يملك  
 والا فربما لم يملك ما له من الدين والظاهر ان يقول وجه القربى يرضى على اذا مات رجل ما عليه وما للغيرم ولاية  
 من وكل من يرضى من هو عليه والاولى ضرورة فان الذي يملك المال النابت في الدين والمال يرضى لعموم الخبر  
 على ان يرضى لعموم الخبر على ان يملك ما له من الدين فلا يملك من الدين معاوت معاوت وهذا كان من اسباب  
 الرضا فلو حل بونه لاحتج بزيادة ليلته وما في الحاشية فلان لا يرضى للمعدن الرجل فلا يجب له من غرضه  
 والتعارض العموم والحد بالجنانية هنا ما يجب على الجاني لا العاقل لان من لا يرضى على العاقل مع السند وهذا  
 لما ت قبله من جديعية والاصح عندى ان يرضى ما لا يملك قال دام ظلّه وهو كغلق الارض بقة الجاني والكل  
 الذي اقره احتمال اقول وجه وجود جوارح كل منهما فيها كونه من غير اختيارا لما ذكره سقوط ثلثه المتعلق  
 بغير سببه وليس له الحق الا اقل الامر من قيمته وحقه ولا شيء من الوارث لكونه راسبه في ذمة المالك الخرقان  
 الركبة اقية على حكم ما لم يملك ما له من الدين بقص ليرة المديون لا ذاه منه ولا شيء من ارض الجنانية الا لو كان  
 عندى ان يرضى من ارضه مقابلها ولا يرضى من ارضه الا في صفة الاستقالة المأهية قال دام ظلّه وهو شرط

المثلث

استعراق الدين شكال اقره ذلك اقول وجه القربى انما منعناه حفظا للمال الذي ان ومجمل 119  
 منعه من قدر الدين لانه انما يمنع في قدر ما يجب اخراجه من لركه ويحتمل عدمه لجواز تلفها اذا دعت  
 قدا للدين وقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فلا يبرأ الا بعدا دائره والاصح عندى انه  
 منع بطلان الدين متعلق بغير الركبة وكل حرمها قال دام ظلّه فان تلفها في قبل القضاء ضمن  
 الوارث فان اعسر فالوجه ان الدين الفسخ اقول وجه ذلك ان يرضى انما جاز بشرط الاذية ويحتمل عدمه  
 لتسوية والصحيح انما يرضى بغير الركبة فانما جاز بشرط الاذية ويحتمل عدمه  
 ما خلا قال دام ظلّه وعلى القول بطلان التصرف الوارث لم يملك الركبة در ظاهر مصرف ثم ظهر ان كان  
 قد باع متاعا وكل غنمه فرد بالعيب وودى في بحرهما عدوا ما اوسرت حنانيته بعد موته فاحلف فساد التصرف  
 لعدم سبله من ~~الدين~~ فاحلف له من المتعارف في هذه فان ادعى الوارث ان افسح التصرف اقول  
 وجه عدمه ان حال التصرف لم يكن بائنا لا بفعل وبسبب التصرف منع ملك الوارث لتمام هذا التصرف  
 بالفعل ولم يحصل ولما كان السبب في تصرفه في وجود المسبب بالفعل وفي حداد الدين على المتصرف هو كقول  
 عندى قال دام ظلّه ومن يعلق حقوق العراة من واثما لركه كالكتب لماسح والنفق اشكال  
 اقره منع اقول وجه القربى ان الموت يتعلل في ملك الوارث فيكون له ما له من الاصلح من الوارث  
 في مملوكة اصلها وهو محال او مملوكة للديان وهو محال او اجماعا وليس هو محال لعدم قوله الملك فعبر الوارث  
 وهو المطلوب فيقال ان يعلقه كسكنى رهن وانما رهن يعلق فيه يعلق ضاعفة به يحتمل التعلق  
 لانها على حكم ما لم يملك لعل تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين ولتعيه الماء الاصل والاصح ان يملك  
 قال دام ظلّه ويحتمل من الركبة في الخطاء والعدوان قبلها الوارث ولا يلزمه ذلك وان لم يضمن  
 الدين على راي اقول هذا قول ابن ابراهيم ومنع الشيخ في النهاية من اسفاء القود الا بعد ضمان الوارث  
 الدين وجوز العفو وهو اختيار ابى التياح وقال الطبرسي ان يرضى الجاني لدية لم يكن لهم القود الا  
 بعد ضمان الذي اجماع من غير ضمان لسان من وجه الحد قصاص في ما قبله له ولا يجب على الوارث ان يرضى  
 الشيخ بآراء عبد الحميد بن سعيد قال سالت بالفسخ الرضا عليه السلام عن رجل قتل وعليه دين ولم يكن له مال  
 الدين من قائله اقبلهم ان يقبضوا الدين وهو غير ذلك على محال اراض لاحتمال ان يكون اقل حقا ولا لقول وقم عمر  
 اخذ الدية لا مطلقا **المصنف الخاص في القتل وفيه مطالب** **المطلب الثاني في البيع من المتبرع وقال**

فاشهر الدين المتعارف  
 وعنده ان ادى الوارث



واما قلده لرماد في المال في الحال فان كان مودعه عن مال كالحبة والبنج والرقع والعمق لعل المبلات من  
 زارع الاعاق اقول اختيارا من الجنيته الاولى ونقل الشئ القوي في المبسوط وقول لا تسع من الصنف  
 بالحجر وجه الثاني ان لا اقل من الصنف والرقع والاصح الاول قال دام ظله ولو لم يصرحوا بشئ فمست  
 بشرط الاعاق فان بطلنا التصرفات فالأقوى بطلان البعق اقول وجه القوة انه موقوف على شرط لا يمكن  
 حصوله منه ويجعل الصحة لعدم استلزام بطلان الشرط بطلان البيع عند الشئ القوي رجمة الله وعلى ما ذهبنا  
 لا يمنع التصرّف في ملكه الذي لم يتعلّق به حق شرعي يقتضي بصره فيه وهو انما ملكه على هذا الشرط ولا  
 شبهة عنقه الى حق الزمان كسبه عدليه فانه مع لغو الحق لا ينعقد حقهم به وكذا مع عدله لا يرجع الى البايع اياه فاما  
 سواء في البتة فلو انما في حقها الحق لبا في عدله لكن حقهم باه فيسقط التقيضان قال دام ظله والتمس الدعوى  
 ويكون موقوفاً فان قلنا لم يحتمل صرفه في حق البايع لا في حق البايع الا في حقه حقيقة في الحال اقول وجه  
 الاحتمال الاول انه ملكه ولا يصح عنقه لانه انما ملكه بغير عوض ولا يرجع الى البايع لمجرد اختيار الخلال  
 المشروط انما لم يشره بغيره من حيث منه ونسبة اياه حال الحجر وجه القوة انه من حين ملكه انما ملكه بشرط الاعاق  
 فهو في الحقيقة مصادق للمال والتمس بقوله ويكون الحق موقفاً الى الرجوع اقول دام ظله وكذا الاشكال  
 لو اقر عينين لكن مع القبول ليلزم الى المقر وان قيل باق اقول قوله وكذا الاشكال يحذف على قوله ولو اقر  
 يدين سابق لزمه هل يقدّم على العزماء اشكال من انما يشره ايضاً ماد كرو عوم لمضرب بل على القبول قوله على  
 السلم اقرار المفعول على نفسه بما يرضى ويكفي ان يقر في حق المقر لا في حق المقر لان الحجر موقوف على ما يقره  
 لا على ما يقره في العزماء لكون اقراره كاقراء المراه من بعد الرهن من سابق فانه لا يقبل واما العين فلو يشره لانه قال  
 دام ظله ومع عدم القبول ان فصلت فثبت الى المقر قطعا خلافاً لبيع فان فيه اشكال اقول الاشكال كما تقدم  
 من ان تصرفه هل يقع باطله من الرهن او من فرقته قال دام ظله وكذا الاشكال لو ادعى الحصري رهنه في يده  
 منه قبل الحجر صدق اقول من انما اشكال ما تقدم قال دام ظله ولو قال هذا مضاربة لعلنا قبل يعرف يده  
 ولو قال هذا مضاربة قد دفع اليه واتفقتم قلنا لا الشئ في المبسوط يقبل اقراره مع التبرع في نفسه بغيره والله  
 العزماء لا يدين بده فيه نقول ان من لا يثبت مالاً بالعم وهو اقرار في العزماء قال دام ظله ويصرف من رابع  
 بعد الحجج المقتضى ان كان غاملاً وحتماً لعلنا في الحجر الضرب والاختصاص بعين ماله والصار وكذا القرض اقول وجه  
 الاول انه ادخل في مقابلته مالا فلم يكن فيه اضافة بل في التصديق لا يكون الرهن وجه الثاني في عدم قوله علم السلم

من يقره جفتم بالمال المودع  
 مساواة الاقرار بالدين  
 من المودع للمدعي  
 اقرار العين من قبل  
 في حوالها اشكال

من وجد عين ماله وكان الحق لهما وجه الثالث ان دين حدث بعد الحجر يرضى صحته قال دام ظله وفي حاشي  
 غيرها من امانه فقد اقول ينشأ من ان تصرفه معرض للاطلاق ومن ان لا يقفنه اخرج ملكه قال دام ظله فان  
 وبك في خلاف العزماء لانه لا يبرى لاثبات حق غيره وقال بن الجنيته يعلقون لتعلق حقهم به والاقوى قول الشئ  
 رجمة الله **الطهات في بيع ما لم يوصف** قال دام ظله فان اعقبه طرفه فالاخرى الاجر الى  
 يوم وموله اقول وجه القرب لضرورة الدفعة المردى خلافاً الى هلكه ويجعل ضعيفاً لعدم عدم  
 للمض عليه والصحيح الاول قال دام ظله فان لم يرد بعد القيمة رجع على كل واحد حصته اقساة دينه منحت  
 ذلك ان لا يبرى من يعلق بالركة فلو ان الرهن والجنابة رقية العبد فان قلنا انه يعلق له ان الرهن كان قضاء  
 فيرجع حصته بقسمها الحساب لا يكون منزله كسجل الاول اذا اخذ اكثر مما سحبه فيرجع بالزائد خاصة  
 وان قلنا يعلق الجنابة رقية العبد ففي قسمه حقيقة فيبطل اتمامه الكل بين بعض المحققين فانه  
 الخلاف يظهر في مسائل منها ان اذا صرف احد ما في نصيبه ومنها وجوب الزكاة على الفائض في المبلغ فانه  
 الحصة التي يقسمها الحساب انساب منها ان اذا المبلغ احدثها اخذها وكان نصيباً لا يمكن الرجوع  
 عليه شئ البتة فان قلنا يرجع حصته بقسمه لحساب رجع على المورث بذلك القدر لا غير وان قلنا بالانقص  
 جعلنا في يد الاخر كل مال وبعمساة دون المهر ومنها ان زادت القيمة ان فان قلنا بالانقص  
 صرفنا الزيادة في باقي الدين والاخذ ما يصيبه من القيمة الاولى وغير ذلك من المسائل والاصح عندني  
 رجوع حصته بقسمها الحساب لا غير قال دام ظله ففي الشركة في التماز المتحدداً اشكال اقول  
 هذا فرع على المنقص عنه فان قلنا بالانقص كما في الاول ومنها الاشكال من ان هل هو دفع القيمة من  
 اصلها او دفع متحدد قال دام ظله ولو تلف المال بعد النقص في احتسابه على العزماء اشكال اقول  
 ينشأ من انما ان النقص والاضل قال دام ظله ولو خرج المبيع مستحقاً رجع على كل واحد من الثمن ان كان  
 قد تلف بحمل الضرب لانه من لازم المطلق الاقرب لعدم ان من صالح الحجر لا يرغب في الرهن اقول قوله  
 والاقر في حرج الوجه الاول هو الاقوى عندني قال دام ظله وهل يبايع أم وله من غير من طرفه من منعه فقه  
 مراحها ومراجعة الصيغة الموقوفة نظرياً من كون المسافر او الكالا حياً ومن كرها لا يبعد مالا خاهراً  
 والاقرى اقول من انما للتشريع ام الولد تعارض عوي باع ام ولد ولا يبايع ام الولد الا في حقها على  
 ما قرره والاقوى عدم جواز بيعها والاقوى عندني مواجرتا ما راي مثلاً مثله وكذا امراة الصبيعة

اشكال ولا يكون الدين من  
 اقول على ما لا يخلو من الرهن

منصرف للمدعي وهو النقص  
 اقول من انما الرهن بالمال



المؤخر لان المتأخر اموال وهذا يوجب العتق المتأخر معه قال دام طيلة ولو باع من غير العتق  
ماذن قالوا قرب لصحة اقول لان حقه وصحة بيع الراهن مع اذن المرفوضا اولا ويجعل لعدم  
الانجيل من الحاقه وهو حكم شرعي فلا يرتفع الا بغيره والتحقق ان الجواز كان لسبب اهلية لم يصح كالصحة  
وان كان لسبب لو لا بد من صحه والا فرب صحة بيعه ماذن العتق كله قال دام طيلة ولو باع من المرفوض  
بالعتق ولا بد من صحه على الاقوى لان سقوط الدين بسقط الجواز اقول هذا مبني على ان زوال العتق وقت علم  
الحاكم بل زواله لا يكون وعلى صحة البيع منه اذن العتق وسقوط الدين بسقط لصحة البيع وهو شرط صحة  
فبدور **المطلب الثاني في الاختيار** قال دام طيلة والاختيار على التورط اشكال اقول قالوا البيع في  
المسوق فيقولون لان جعل التورط احط اصح القائلون العتق ان اخبره بغيره الى ان يبرأ العتق لا فساد له  
حقوقه فاشبهه الشفعة ولا تختار به في البيع ليقض العتق فكان على العتق كالمرد والعيب احسن الاخرين  
بالتسوية في الزمان الاول والاصل فاما كان على ما كان قال دام طيلة ولو باع من الاجل قبل الجواز الرجوع  
اشكال اقول ينشأ من عموم الخبر وتعلق حق العتق قبله قال دام طيلة او يضر ببقية المسلم في دفع  
النفوس او يزيل ما يملكه اشكال لتعدد الوصول اليه فيتم كمن دفع المسلم اقول الاشكال يرجع الى شكله  
آثره ببقية المسلم في دفع نفقه ومساوؤه من حيث انه دين مستحق في دفعه عليه فيضرب ببقية كغيره من الدون  
ومن حيث انه معاوضة على المسلم فيه قبل قبضه وهو ممنوع منه كالبيع ويد قال بعض الفقهاء **في دفع المسلم**  
والضرر ببقية راس المال ومساوؤه من بعد الوصول الى حقه كما ذكره المصنف من حيث تعدد لازم  
والمسلم فيه مسجود وانما تعذر بغيره ولا قوى عندى جواز الضرب راس المال قال دام طيلة الثالث  
سئل المتأخر في الجواز الا قرب عدم تعلقه بغيره ما له لو باع عليه بعد الجواز اقول وجب العتق لانه لا يمتنع  
احدا من الاثنان فكان كالموتل ويحتمل التعلق بعزم الخبر والاقول اقوى قال دام طيلة ولو باع عتقا اخرى  
ونفاضا تم اقليل بشرى ولفظ العتق في بدو ثم وجب لبايع بعينه عتقا فده فله قبضه ما باعه ويصير  
مع العتق ويجعل التقديم لانه اذ خلفه مقابلتها عتقا ما لم يقبل اقول وجه الاول انه قد ثبت  
في الذمة ولم يجد عين ما له ولا هو من مصالح الجواز فانه اسوة العتق يعوم المقضية ما له من راس الدين  
وجه الثاني ما ذكره المصنف وفيه نظر لان قوله اذ خلفه مقابلتها عتقا صغريا لصغري محذوف فان اخذت  
كلمة مقعته بقصن المشتري قال لانه بعة الجواز علم المشتري والخبر لا يبيع والاحتج عندى الاول قال دام طيلة

قن عتق لعون كما يشاء فان وفرا لبايع الاثنان كالاول ولا احتج بعوده الى الاول لسبق حقه والى الثاني لغيره  
حتمه وقسا وبما يقين كل صنف اقول ان كل واحد منهما قد وجد غيره ما له فبئس وبان فله على قول الملقين  
وفيه نظر لان الاول قد انقطع حقه بالبيع الثاني قال دام طيلة ولو قبضت شيئا من ثياب العبد فبئس  
وتلفا لحدوث احتلال العتق بغيره فمما يلزم انما العتق بغيره الباقي واما بعد الباقي وعدم الرجوع اصله  
بغيره الباقي فخاصة لا التعقيب للتصريح لشركه اقول الاول اختيارا واما الجواز فانه قال لو كان البيع  
عبد من ثيابا لقيمة عشرين دينار فقبض عشرة ووجد احدا من الثيابين وقمته يوم التقليد كقيمته  
يوم البيع عشرة كان مختارا في احدا العبد بما بقي له او ان مدحه ويكون اسوة العتق لانه التعلق بكل  
العبد انما يفي كل الحق فلهذا التعلق بالباقي من الدين للبطلان من الحق وعموم الخبر وجه الثاني ما روي عن  
الشيخ عليه السلام انه قال لما باع متاعا ولم يقبض لبايع من ثمنه شيئا فوجده فواحده وان كان قد قبض  
من ثمنه شيئا فوجده العتق والمقبوض انما هو من الجوز فخرج فيصير في بعضه الى المتاع وبعضه الى العتق  
لاستحالة الرجوع من غير مرجح وقال البراج اخذت من العبد المورود ويصرف في بيع المتاع باقى العتق فله  
دام طيلة ولو اقبض بعد العتق او التبايع فليس للبايع الا ان لا يبيع الا على رضى الباعان وللبايع مقابل  
الارض ولو اشترى من العتق والامانة مستفردة اقول هذا اختيار الفقهاء الى القسمين بعد لانه وضع  
وهو يحق قاله المبسوط له الا اذا لمع الارض لا يد ونه قال دام طيلة ولصاحب البيت الرجوع وان ظلم  
مثله اذ ردى لا الما جرد ويجعل الرجوع مساعا ويرجع بنسبة ثمنه من القيمة فلو كانت قيمته ثلثين  
واهم طرح باء من سعا واحدا لثان اقول حكم البيع في المبسوط ثلثة اقوال سان منها الاحتمال ان  
يذكر ان هذا وانما لثان يدفع عن عين لا يثبت بقدر ما خصه فلو كان له جزء ثلثا وى دينارين واختلطت  
ثلاثا واربعة يدفع اليه ثلث لا يثبت وردة الشئ فيه بانه ان اخذه عوضا عن ما له لازم له ان يدفع  
ما له الحق وسئل الباقي لم يحل له ما به ثم اخذ الاول وقال ابن الجوزي تقدم الشئ على العتق وجه  
الاول ان العتق ليس بوجوده من غير المشاهدة ولا الحكم لاستحالة مطالبته بالقبض فكانت بمنزلة  
الثالث وجه الثاني وجود عين ما له وامكان التوصل اليها فاذ كان كالتصريح في التوثيق كما لو اخلطت ريت  
اسير شيئا اختياريا قال دام طيلة ولو لم يرد القيمة فلا شركة فانما لهما المصنف الاعيان كان لا يجوز  
على الطرفين القسامة جسد الطرفين والتوثيق مستعاضا بالجملة كما ان البائع حين البيع لا يستين الشئ الا فلا



افول وجه الحاق الصفة بالاعتيان انه صبح المعروضه عليها بانفرادها عن احدى الجاراة ولان لاصل  
الجمال وهي موجودة فيها ووجه العدم ان لا يصادفها اسم لم يثبت فيه **قال** دام ظله ولو سلمنا  
فان الحقتنا الصفة بالاعتيان فالزيادة في الفلاس اثنتان اثنتان والاحتمال يحصل لما كان المشق فالاعتيان  
او البسط فالاعتيان اثنتان **اقول** وجه الحاقها بالاعتيان انها لم تخرج من خارجها ولا كانت  
عينا فان بقيت كذلك فالمطلوب لا الا الحاقها بصفات وانما وجه اختصاصها بما في ذاتها المتصل  
كالشمس ووجه البسط ان الزيادة في المجموع **قال** دام ظله ولو افترضنا ان الوجود لا يحرر الصفة فالاعتيان  
الاعتيان فان لم يرد قيمته معصوفا على ما كان منوفا قد عرفت ما له وانما اردت فكل من يابغ والاحتمال يرجع الى عين  
ما له **اقول** وجه الحاقها بالاعتيان لانها تقوم وجعل الشارع له الرجوع بها او قوله عليه السلام من وجد  
عينا لم يفلو لم يزل الاداء العرفي حقيقة او حكما لم يصب استدلالا لثبوتها عليه بهذا الغير لكونه واقع الاتفاق  
عليه ولا يلزم استعمال المشتك على معينه او استعمال للقط في حقيقته ومجازه لان الاداء العرفي هنا هو  
مشتك معقود فيكون استعمال اللفظ في مجازه ووجه الحاقها انها ليست بعين حقيقته والاصل عدم الاشتراك  
والجواز **الكتاب الثاني** في ما صاحب هذا الباب **قال** دام ظله ولو افترضنا ان المشتك بعد هذا العهد  
فالاقرب للبايع الرجوع ناقضا ما رسل الجبانية او الضرب منه مع العراء ولا يفسد حق المبيع بل يخرجه  
العين **قال** ان رسل الجبانية حق لا يمنع الملك فلم يمنع الرجوع فيه كالدفع في ذمته وانما يرجع ناقضا لان حق المشتك  
مقدم ولا يمنع المبيع عليه من اخذه لان حقه مقدم ويحتمل عدم الرجوع لان شلق الرهن يمنع الرجوع وهذا  
اقوى فهو المنع اولى **قال** دام ظله والاقرب يقدم حق المشتك على البايع انما كبحه حيث اخذ المشتري  
ومن قبله اليه وسبقه ويحتمل تقديم البايع لانها الضرب المشقة لعود الحق كما كان ولخذا اثنتان من الشئ  
فيصنع لو بايع جحما بثلثين **قال** في هذه المسئلة لا ثلاث **آ** مقدم حق الشئيع ويسرى البايع  
والغرض في التفرع هو اختيار الشئ في الخلاف وعلله المصنف بوجهين احدهما انه اقوى من حق الشئيع لانه  
لا يزيله نقل الملك عن المشتري وويل حق البايع **والثاني** ان حق الشئيع سبق من حق البايع لانه لاحق البيع  
بذاته وحق البايع لاحق بغيره لانه بواسطة الافلاس وما هو الذات استبق ما هو الاخر **ب** يقدم  
الشئيع ما لم يزل البايع انما لان الشئيع تقدمه احد الحقتين انما هو مع التمايز وهو انما يحقق اشتناع المبيع  
ولمنا من المبيع فلا يبايع من قبله بها وخلافه في المجهول والاقوى عندنا الاول **قال** دام ظله

الرجوع

ولو رجعت العبد بعد اباقة صح فان قدر عليه والاصل في ذمته ولو طهر نفسه قبل الرجوع ضرب القهر وبطل الرجوع  
وبعد امانه على النكاح **اقول** ينشأ من انه مقبوض ببيع الفاسد ومن انه فسخ لا يملكه بغيره  
**الفصل الرابع في الثمن في المشتري** **آ** عرفتم ان الاصل في الثمن انما يكون له في ذمته  
وعرفتم انما له في ذمته الى ذمته فقط الاول من المشتري عنه وعلى الثاني لا يلزم حجب المشتري من الرجوع على من  
ثامه منها ولا يطرد الاول لان الثمن انما له عند من انما فالاصل الاصل **ب** انما يجمع على صحة الثمن  
وكان في الملك لا يبايعه لغرضه في انما له زعيم **قال** النبي صلى الله عليه واله وسلم انما له مؤادة  
والدين مقصود والزعيم حازم ولا يصح على الله عليه واله وسلم حصة حارة فقال النبي صلى الله عليه واله وسلم هل على  
صاحبكم دين قالوا نعم **رحمنا** فقال صلوا على صاحبكم فقال علي عليه السلام ما علي يا رسول الله وانما هو  
ضامن فكل علي الله عليه واله وسلم ثم اقبل علي فقال لرحل الله عن الاسلام خيرا وقال هاتيك  
كما فكك بها ان خيك وهذا الحكم كان في صدر الاسلام انما عليه لم يفسد طمن لم يفسد وقادريه  
ينسخ بقوله النبي اولى المؤمنين من النعيم وهذا رواية تدل على ان الثمن انما يملك **قال** دام ظله ولو شرط  
الحال صح والاقرب ان العكس **اقول** وجه القرب لاصل ولانه يدل على الاداء وحكم العدل حكم  
المبدل لساو بينهما الا لم يكن بدلا يجوز ان الاداء التحيل فكذا في البايع لان الموجب محلا ما في ذمته  
سباعا لاني في العدة فيصح وذم المشتري في المبسوط الى انه لا يبيع لانه لا يبيع لانه لا يبيع لانه لا يبيع  
الاصل ولان الحلول يادة في الحق ولهذا اختلطت ايمان به وهذا الزيادة غير واجبة على المدبر والاثنية  
في ذمته فيكون ثمان ما يبيع فلا يصح عندنا ولا اقوى عندنا اختيار الشئ الطهرى رحمة **قال** دام ظله  
فيجمع السؤال على النكاح **اقول** هذا فرع على صحة ضمان الموجب حال وهو انما ياتي اذا كان الثمن  
بسوان فلا يخلو انما ان ثمانا لثمنه حال او الثمنان مطلقا ولا اشكال في الاول وانما الاشكال  
في الثاني ونشأ من انه ان في التزام الاداء في الحال فاذا ادى كان له الرجوع في الحال لان الاداء  
الان باعه ولا يعود للحلول الا ذلك ولا نحتاج الى ضمان بسوان هو الموجب على المدبر فذمته المضمون  
عنه لبرائه من المضمون بمجرد الثمن فيكون اذا الثمن بمنزلة الاستدانة فلا يكون موجبا ومن انه قول  
عليه ولم يشرط حله في عقد لازم اذا الثمن حال لا يستلزم حلول الاصل في ذمته الاالات الثلاث  
الاصل في الاجل **قال** دام ظله ولو اذن احد فله حقه كسبه وذرته وسع بعد العتق **اقول** اذا اذن



لعبد في الثمن فتمن يا ذمه هذا المصنف فيه هذين الاحتمالين وجه الاول انه يحل دين ما دون  
 فيه ولا يمكن شوته في ذمة المولى والا لكان له ضمان لا العبد وهو خلاف مقتضى كونه كسبه  
 الثاني انه اذن في اثباته في الذمة والاثبات في الذمة اعم من الاداء في الحال وبعد العتق والاذن في الكل  
 لا يستلزم الاذن في الجزئي المعين وقال الشيخ في المبسوط هل يتعلق بكسبه وقيل انه يتعلق به  
 مع الاطلاق وعدم الاذن له في التجارة ومعه يتعلق بما في يده على الاول لا من كسبه ولم يخترنا وقال ابن  
 الجوزي هو ذم العبد فان اخرج العبد وادى ثمنه في قضاء دينه عن المحرقة او في العتق واعتبر لا يصير  
 على السببه قال قدام ظلمه ولو انكر بعد الثمن لم يطر على ذم اقول قال الشيخ في النهاية والمختار  
 في المنفعة وابن ابراهيم وابن حزمه يبطل وقال ابن ابراهيم لا يبطل وهو اختيار ابي جدي والردى وهو الصحيح  
 نعم لم يطر على الكسبه الذي عجز ادم ولا من كسبه قال قدام ظلمه الرابع المعصوم الذي لا يسترط عليه  
 عند الثمن بل رضاه وفي اشتراط قبوله احتمال فان شرط اعتباره فيه التوصل المعروف به في الجواب القبول  
 في العتق اقول وجه احتمال انه معا وضه حكمية فانه يلزم بدفع ذمته على من الذي في ذمة المعصوم  
 عنه ولا نقل المال المستحق في ذمة المضمون عنه الذمته لا يمكن الا فعلها لتساوي نسبتها اليه فان شوط  
 القبول ولا ان كان باذن المضمون عنه فهو كذلك في مقابلة تلك الضمان من عوضا او ذمته في ذمة  
 القبول كما في التخليكات وكما شرط القبول مع الاذن شرط مع عدمه لعدم القائل بالقرابة  
 ولا يصح احداث قول ثالث والا فلي عد له لانه التزام واعانة المضمون عنه وليس هو على قواعد المعاملة  
 ولعله تعالى وانابه زعيمه قال قدام ظلمه والا قرب صحة ضمان ما لا كتابه وان كانت مشروطة  
 اقول منع الشيخ في المبسوط منه لان الكتاب يصير نفسه وليس هو لولم يحدد في الفسخ قال المصنف  
 بل هو لازم وتحدد الفسخ كما في الخمار قال قدام ظلمه والاعيان المضمون كالمعصوم والقارية المضمون  
 والا مانع مع تعدى على الحال اقول ينسب من ضمانه وانما لا يثبت في الذمة والتعصم وانما ضمانه هو  
 نقل المال من ذمة المذمم الى ذمة المضمون عنه لا غيرا ويمكن ان يكون على غير هذا الوجه ولا يصح  
 ان لا يصح قال قدام ظلمه والمشتري على البائع ان يضمن عن البائع الثمن بعد قبضه متى خرج مستحقا  
 او ذمته على شكل اقول ان شكك في الردا لم يضمن من حيث انه متحدد فيكون ضمان ما لم يحش من يضمن  
 البيع والدعاء الحاجة اليه والحق الصحة لانه بعد هذا المانع الباعع الحاجة اليه في الرخصة من التاديب والتعاقب

لا يضمن

في الجور وعلى ضمانه اقل وقرنا من مشورة التراج فيكون الجوازها اولى قال قدام ظلمه والا قرب  
 انه لا يصح ضمان عهدة الثمن لو خرج المبيع مبيعاً ورده الثمن لو بان فادة بغير استحقاق لقوات  
 شرط معصية الباعع او اقتران شرط فاسده اقول الفرق استحقاق ضمان الثمن في الثاني وجود سببه  
 في الاول ووجه الاحتمال ما تقدم قال قدام ظلمه والا قرب صحة ضمان المحض في كفا في ذمته قبل قبضه ما يقو  
 به ابيته على شوته وقت الثمن لا ما يتحدد ولا ما يوجد في ذمته في كتابه وبصره المضمون عنه او يحلف  
 عليه لما كبردا العين من المدون اقول هذا قول الشيخ في النهاية والمختار وابن الجوزي وتلاوا في الصلاح  
 وفي ذمته وابن ابراهيم لا يضمن ولعله تعالى وانكره زعيم ويحمل عدم الجها لانه المستلزم لتكليفه الاطلاق  
 والا قرب صحة قبضه ما تقدم به ابيته سببه على الثمن قال قدام ظلمه ولو قال ضمان من واحد الى  
 عشرة احتمل لزوم العبرة وثمانية وتسعة باعتبار الطرفين لقول منسب الاحتمالات ان اذنت القاية  
 واسماها هل يبطلان او يخرجان او يدخل احداهما دون الآخر وقد حقق في الاصول قال قدام ظلمه فان  
 تلف بغير تعريض الضامن بطلان الثمن اشكال اقول منسب من ان تلفه بالمال هو كعلق الرهن  
 لانه نقل المال من ذمة الى ذمة او كعلق الضمان بقرينة العبد لانه انما يجب الاداء من هذا المال لصحة  
 الشرط وقد فات والا قرب عدم البطلان قال قدام ظلمه وكذا الوصم مطلقاً وما يصح على اشكال  
 اقول ينسب من انتقال المال الى ذمة الضامن ومن انه تملكه في ذمة المضمون عنه عوض في ذمته  
 ولم يعلم والا قرب الاول لان الضامن يستلزم براه ذمة المضمون عنه قال قدام ظلمه وللضامن مطالبته  
 الاصيل ولو لم يكن كما انه نعم اذا عزم على اشكال اقول ينسب ما ذكر المصنف ومن ان استحقاق المطالبة  
 بعد استحقاق المطالبة متأخر عن استحقاق مال في الذمة بالقبول بالقوة واستحقاق الضامن لما كبر  
 في ذمة المضمون عنه متأخر عن الاداء فلو تقدم استحقاق المطالبة عليه اداء قال قدام ظلمه ولو صالح  
 المادون في الاداء بشرط الرجوع على غير الجنب حمل الرجوع ان قال اذ ذمته او ما على خلاف ذلك انا على  
 من اذمته ان يعلق الاداء وعدمه لانه اذن في الاداء لا البيع اقول وجه الاحتمال انما قصد به الذمته  
 وقد حصلت الخصومة صحت لا اعتبار بها ولصم هذا الصلح من احدهما اذا عجز الجنب والثاني رآه  
 ذمته فما عليه والاذن شامل لها اما الاول فلان دفع غير الجنب عن الدين يصدق عليه انما اذا ولهذا يجب  
 بقيمة وقت الدفع وان كان مثلاً من غير احتياج الى عقد معاً وقصة واما الثاني فظاهر ويحمل عدمه لان

لا يستحق وهو متأخر عن الاداء  
 ولا يصح ان لا يطالب به لان استحقاقه











ففي الزامه ما لقيمة وجهاً لا اقرب لعدم كونه مكفولاً أقول وجه القربان فمما انزعج  
لاستقل من ذمة الخدم اذا لم يكن لا مستقل من ذمة الخدم والتمتع به واجبه مع وجود العبد فانما تعذر  
اخصاره كاللكنة بالبعد فيقطع مع التلف كقوت الكفاية لموت المكفول كقوت الصحة لا لانعجان  
المضمون لا ان ثبت عليه كافي الذمة فتعلق كماله بالذمة بالذمة من الالم يقع ضمها فيكون من ذمة من له اصل  
فالتلف يولد كماله بالذمة وكما فيمنها الاميل يصنعها هو الاصح عند اطلاق الكفاية لتلف العبد فلا يلزم  
في قال دام ظله ولا تسلمه قبل الاجل او في غير المكان المسطر وانما سقي فيها الضرر على ما يقول قال الشيخ  
في المسطور وانما سقي مراء سمس قبل الاجل او في غير المكان المستطوع مع اساء العترة وليس بحيد لان فضيه  
الاجل والشرط خلاف ما ذكره قال دام ظله ولو مات المكفول له فلا قربت حال الحق وورثته اقول  
وجه القربان حق كونه في ذمة كمال الحقوق لجميع الامة ويحمل العبد لضعفها ولا يقتضيها الا حصا المية  
وفعده قال دام ظله لو تكلل اسان رجل فلهما احدهما فلا قربت الاخر اقول قال الشيخ في المسطور  
اذا تكلل رجلان بيد رجل واحد احدهما لم يبرأ الاخر لانه لا دليل عليه وتامة ابن حزم وابن ابراهيم والاول  
جواباً لبراه لان المكفول لو سقته فلهما كذا لو سقته لغيره قال دام ظله ولو سقته  
المكفول او عاصبه منقطعاً فلا قربت الزام الكفيل بالمال والحصار مع استيفاء الحق من  
حده علياً سنو في الوثيقة كالرهن وجهاً فانه لم يترتب به كماله المكفول فيه فانقطع لا بطلان به واما لان  
لفصو مستطوع المكفول به فبرى الكفيل كالمكفول من الذمة وجه الثاني ان لا ينفك الكفاية ولا  
ساو كمالا فيترفع المكفول ولا ينفك كمالا فيترفع المكفول الا في احدى الاثبات قال دام ظله ولو اسلم احد  
العزمين برى الكفيل والمكفول على اشكال فيهما اقول المسئلة الاولى هي على الثانية ووجه الاشكال  
في ان سلمه للمسلم لا يبرأ من ذمة الخدم ولا عليه ومن ان سلمه لم ينفك كمالا فيترفع المكفول ولا ينفك كمالا فيترفع  
له لان سلمه لا يملك الخدم ولا عوضه عنه فعلى هذا اذا سلم من له برى الكفيل واذا سلم من عليه فان قلنا برى  
برى الكفيل وان قلنا لا يبرأ من ذمة الخدم ولا عليه لانه انما ينفك كمالا فيترفع المكفول ولا ينفك كمالا فيترفع  
ويحمل عدمه لان كمالا فيترفع المكفول لا فيترفع المكفول وهو هذا لان كمالا فيترفع المكفول لا فيترفع المكفول  
الخروج اخصاره وقد اكد قال دام ظله انما لو كان ضمنا فانه لا يستطع اسلام المضمون عنه وفي وجوه  
الناس من كمالا فيترفع المكفول لا فيترفع المكفول من ان ذمة دينه ما ذمة دينه عليه لقيمة العترة لشرائه

مثل

تلفه على الذي باسالة فيضه ومن المضمون عندنا تاجر عليه عند الاداء اقل من الذي ادى الضامن ١٢  
والذين وغير الخدم لم يكن ذموا في فرض من المال فهو كمن لم يخرجه من كونه في ذمة الخدم عليه القيمة  
ولا يخرج لان المسلم لا يبرأ من ذمة الخدم الا بغيره قال دام ظله ولو قال في ذمة الخدم فقلنا ذموا في ذمة الخدم  
الا لبقاء ضمن الجميع بعد ايمان على اشكال ينشأ من استنباط الشرط في المال اقول من له عترة فكانت  
كما لو قدم طفا من المضمون من ذمة الخدم والحق الاول لغيره لما ذكره في السؤال قال دام ظله ولو لم  
يكن خوف الاقرب بل لان الثمان اقول وجه الفرق قيام المانع وهو كونه ضمانا لم يجب والمضني  
للصحة الضرورية وهي منفعة صا ويحمل الصحة للارتفاع بالقاء لحد السبب وليس بحيد قال دام ظله  
الا قربت سق الحق كفاية الى الوارث اقول هذه المسئلة مقدمة فاما ذكرها ههنا لغاية على الفرق  
بين ما اذا انتقل الذمة المكفول عليه بالارث وما اذا استقل بغيره لارثك البع فانه في الثاني  
براء الكفيل لان لم يبرأ من الذمة الا كفاية منه للاجساد والية والكفاية لا يلزم من انتقال الذمة انشا  
لها والية وانما المصنف بقوله ولو انتقل الحق عن المضمون ببيع او احوالة وغيره يبرى الكفيل واما  
في الارشاة فيقول بغير حق كفاية لان حق المضمون يعلق بالمال فيدخل تحت عموم آية الارث كالشقة  
فانما الوارث وانما خمدك عن شراء المشتري وظهور الفرق بين الرهن تابع الاستحقاق للدين ليعلم من  
ما رهن فالمنفعة للدين بقول المية الرهن ما يقرجه كان وفي الوارث انتقل لسيب سائل لذم  
**انقيصان الجاهل في البيع** قال دام ظله ولو صالح على عين ما خفي في الروايات في الحاقه بالبيع نظر  
اقول الحقه البيع الطرقي بالروايات وهو اختيارنا في البراج وهو يخرى على احدى قاعدتين هل التعل  
فرع البيع لا قبله لان البيع انتقال عين مملوكة من شخص لغيره عوض مقدرة على جهة الرضا والصالح كذلك  
وقيل لا لانه عقد منفرد بترابيه وله صيغة مخصوصة **ب** هذا لانه يشتمل جميع المعايضات لم هو  
يختص بالبيع وقد مضى ذلك في القول باحد بهما الا بفتح والاصح عندى ثبوت ان الكمال للمواضعات  
قال دام ظله وكذا في الدين مثله فان الحقاء ما بيع من له لو صالح من له بوجه حال اقول ذكر  
هنا فرعين على كون الصالح بيعا ام لا الاول لو صالح على دين مثله فليكون الصالح بيعا لا يصح وعلى  
كونه ليس ببيع الثاني لو صالح على الدين بغيره ما بيع من له لو صالح من له بوجه حال اقول ذكر  
ظله ولو صالح من له بغيره ما يبرأ من ذمة الخدم بالارث اشكال اقول يحمل ان يكون معاوضة لغاية الحال

الوارث والوارث من المضمون  
المسوق بغيره  
اما انفسا بطلان بغيره  
والكفاية لان الذمة  
نفس الذمة  
لا مشتري بالارث  
مواضعات  
مواضعات



المدخل والزاوية الناقصة ويجعل الابدال ليس الا سقاط بعض ما في الذمة وتاجيل الباقي والاصح الاول  
 قال دام طلة اما لو كانت مضرة او اظلم بها الدت على الاقوى اقول قال الشيخ في المبسوط للذمة  
 الطريق لو اوضح في المناقش انصارا قال المصنف في المختلف والجدد انه اضرا فان من ينطق بصحة تعدد  
 عليه شي فيه فيجوز منع عنه وهذا هو الصحيح عندي قال دام طلة ويجوز الصلح بينه وبين ابيه لرفع على  
 احدا بيمينه وشبهه على راي اقول هذا مذهب بن ادريس للاصر وقال الشيخ في المبسوط وانما لا يجوز لان  
 في افراد الوفاء بالبيع وهو منى على ان الصلح فرع البيع او قال الشيخ في المبسوط انه فرع لغير له تعالى ولا تكلوا  
 اموالكم بغير اذنكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن ثمن منكم والتمارة هي البيع فيمنع  
 ما عدا البيع باطلا فلو كان الصلح ليرفع على البيع ليرفع في ليا طل وهو محال ثم قال فيه انه ليس فرعاً للبيع  
 وانما هو عقد قام بنفسه والا فري عندي عدم الفرقة قال دام طلة ولولا ان في المبسوط  
 في درسن مرفوعين فتح بابهما وفي استحقاق الشفعة حينئذ نظر اقول من حيث هو الحق الجواز منها  
 الى الاراخرى في حق الجواز من لدار اخرى الى الدار في حق الجواز منها الى الدار ولا ينعى الجواز لانه من حيث  
 ان لا يابطا في استحقاق فيه انما هو الدار الاخرى لها وهذا هو الاصح عندي ولا يجوز الاول قال دام طلة  
 ولو اذن حال الرجوع قبل الوضع وبعد على الاقوى اقول لان الغاية غير لازمة والمنع بيمينه وقال  
 الشيخ وابن التراج ليس الرجوع بعده لان ذمة اقصى البقاء والمداوم وفي القلم اضرا به فلا يملك المير ذلك  
 كما اعادة ارضه الذي قال دام طلة ليجوز مع الارش على الشكالي قول من ان الغاية لا يستتبع القلم  
 ومن انه سبب الخلاف قال دام طلة وفتح باب لنا قد لا تفرق دون الشك في احتمال قول الاحمال  
 هو انه ذكر المصنف في احكام الغرض بفتح عينه قال لا رفع كل الحاصل في هذه بعضه وانا اقول هذا الاحتمال  
 ذكره على سبيل التعليل لا يثبت عنده هكذا قال المصنف في ريبه ولا وجه لهذا الاحتمال عندي قال دام طلة  
 ولا يخبر احد على الشك في عارته لو انهم ولو عدهم فالاقوى لا ريب اقول لوجه في الخبر في الارض  
 وقيل بجبر طه بانه الاول اقوى قال دام طلة ولو وجه على الحاشية السقوط في جواز ابقاء نظر اقول  
 يشاء من اذن الحق لا يقاء ومن انه صرد وقال المصنف لا يضرك لا اضرا قال دام طلة ولو وجه بانه اوضحه  
 او يحرم ما نه في ملك غيره ولم يعلم سببه فالاقوى تعديهم قول مالك الارض والجدار في عدم الاستحقاق  
 اقول وجه القربى صا لعدم الاستحقاق في ملك الغير ومن ثبوت اليد والملك يدعي استحقاق في اذنها

١٢  
 ولا اصل عنده والا فري الاول قال دام طلة ولو كان عوض الصلح من النحر او الورع عارفا لا قرب الجواز  
 مع الصلح اقول وجه القربى من منع مفسودة فيصح مع ضبطه وقيل بالبيع لانه فرع البيع ولا يصح بيع  
 الماء والمقدسات ممنوعان قال دام طلة وراي ابي ابي من قاضي الحمام على راي اقول قال الشيخ في الخلاف  
 اذا لم يكن مع احد مما بينهما بيعت جعلت بينهما ضعفين وقاله المبسوط يحكم بها الاطعها يد او اكدما اضرها وهو  
 الرابك وقيل انه يجعل بينهما ضعفين وهو الاخرط وان اردت راي ابي هو التساوي والوجه ما قاله في المبسوط  
 من ترجيح الرابك لكثرة تصرفه وقوة يده قال دام طلة ولا سفل اولى من مدعي الغرض بسبب فتح الباب  
 اليه ومع التصرف في المال اقول يشاء من ثمن اضرا يد وقوله في الهواء بائع للارض في الملك قال دام طلة  
 وكذلك البقاء في الهواء على الاقوى وكذلك العتق العرو والمحملة والحائط لما في الهواء وغيره  
 والحقبة الواقعة على ملك غيره اقول قال الشيخ لو صاح على ابقاء العضل لبارنا في ملك لغيره في الهواء  
 لم يبيع ان كان رطبنا لانه يرجع في كل حال ولا يعرف قدره وكذا ان كان يابا لانه يبيع الهواء عن غير قرار وذلك  
 لا يجوز والوجه الصحة ويصح كونه سقيا لما بينا ان الصلح عقد مستأنف سعيه ومنه يطرح حكم الباقي قال  
 دام طلة ولو صاح عن القصاص بعد محج حقا وجزا فالاقرب الرجوع الى القصاص اقول وجه القرب  
 بطلان الصلح الموجب لسقوطه ويجعل القيمة استنادا على سقاط القصاص على ان فلا يجوز استحقاق القصاص  
 سعده وعلى القول ان الصلح فرع الاثر اسقط قطعاً ويرجع الى لدية قال دام طلة ولو صاح عن القصاص  
 بغير ضمان حرشاً وبعيد يعلم ان استحقاقه في بطلان استحقاق القصاص ولو جرت الاساق الى لدية  
 نظر اقول يلزم بطلان الصلح بطلان عوضه في حق كما كان ومن انه اسقط القصاص بعوضه  
 فينتقل الى لدية لان سقوط القصاص من غير على التعليق اعلم انه قد وقع الاجماع على انه لو وكل في الصلح  
 بغير ضمان الوجيل سقط القصاص بجانا قال دام طلة ولو ندعا حدا رايهم مدكهما فهو في يديهما  
 فيحكم لذي البيعة فان فقدت فلن افضل ما هو مع ابيهم اقول من جدد عليه على راي اقول هذا القول في  
 المبسوط وقال في رواية انا استعمال القرعة على ما روي في الامور المسئلة من هذه المسائل كان قولنا الحق  
 ما فصله الاول لا قرعة مع ثبوت اليد قال دام طلة وفي رواية يرجع في الخصم بما قد قطعه اقول  
 هذه الرواية هي التي رواها الشيخ في النهاية عن عمر بن عمر بن جابر عن ابي جعفر عليه السلام عن ابيه عن علي  
 عليه السلام ان قتيبة رجلين اختصما فحسب فقال لخصم الذي اليه القسط ثم قال في النهاية ايضا قالوا



القبض هو الحبس والحس هو النقص الذي يكون في التزايد بهذا وقد كان من انية الخليل ولى من صاحبه والاصح  
عندي انه لا يرجع ذلك لعدم الادلة على ذلك حكمه كمن لا يثبت في التمسك قال دام ظلك اما لا تتفق ان لم يكن احده  
بعد بناء العلوي في قوله وان كان حبس في كل احد في قوله واختصاص في قوله والى اقول ومنه ان يكون في بينه  
التيها ووجه الثاني ان الحق ما بلغ للقبض لانه يوقف عليه وجها ثالثا شديدا احتياجا الى ان يكون له في كل واحد من

# كنا الا مانا وفيه مقاصد الاولي

قال دام ظلك فلما استردع من حقي وجئت مني الا اذا خاف قلنا فالأقرب سقوط الفهمان اقول لا يحسن  
لا سبيل عليه والضمان جيل من ان استولى على غير غير اذن والا فربما لا يكون معروف فكون ما عوربه قال دام  
ظلك انما اكلها الصبي او تلفها فالأقرب الضمان اقول لا خلاف في ضمان ولا في ضمان ومن ان يسلطه  
فالسبب هنا اقوى قال الشيخ في المبسوط فيه وجان احدها لا يلزم له ضمان وهو الاقوى لانه لا اختياره  
تلقاه على ان لا يملكها ولا يملكها الثاني ان يضمن وانما اذن اقول قال دام ظلك ولو استردع العبد فالتلف  
فالا فربما يبيع ما بعد العتق اقول قال الشيخ في المبسوط ان ضمان الجناية تعلق بالضمان بقرينة وان لم يمس الجناية  
فالضمان يتعلق بذمة فاشبهت قلنا ان تعلق بالضمان بقرينة وان قلنا الصبي  
لا يضمن بقرينة العبد الضمان بذمة وهذا هو الاقوى هذا آخر كلامي في المبسوط وهذا هو الصحيح  
لانه انما يكون الاستداع باذن من الاول والثاني سلق بذمة لان الملاك للعبد يتعلق بذمة  
خاصة والاول كذلك لان الاذن في الاستداع لا يزيل الملاك في الملاك فولا الضمان وقيل الاذن في البيع  
في نوابيه ومن جعلها الضمان عند الملاك فيصير كسبه فلنا التواضع للاذمة فهو وهذا ليس منها  
قال دام ظلك والا فربما وجه بل القبض على الحاكم وكذا المديون في الغاصب فاجل الدين والغصب  
اليه اقول وجه القرب من المصالح وهو منسوب لنا ويحتمل عدمه للأصل والاقوى الاول لانه ولو  
المالك قال دام ظلك ومن حضرته لو فاة وجبت عليه الوصية بما عنده من الوديعة فان اهل ضمن  
الآن موت له على اشكال اقول ايضا من التفريط بركة لا شهاد لانه نوع حفظ من الوارث لو مات  
ولم يعلم وهو معرض لموت ومن الاصل وان سعى لوديعة على المصالح والاقوى الضمان لانه الوصية

فها

بقا والاشهاد في سبب منع الوارث من جوده ها وفي وجوبه اها ظاهرا ان علم لها وفي نفس  
الامران لم يعلم وكذلك سبب الحفظ فتركه ترك سبب الحفظ ولا معنى للتفريط الا ذلك  
قال دام ظلك ولو لم يوجد في التركة ثوب لم يضمن بتركه على التمسك الموت على اشكال اقول  
قال اكثر علما انما يضمن لانه يجب عليه رد لقوله عليه السلام ما احدثت حتى تودي وانما سقط بالتلف  
من غير تفريط ولم يعلم فلا يسقط الضمان ما انك اطلقنا الوديعة وجهل بعينها فيكون كما لو كان عنده و  
وديعة فدفعها وما فروم يطلع عليها الحد فانه يضمنه فانه فكذلك انما لا تسقط الموت في هذا المعنى  
واحد وهذا قول الشيخ في المبسوط واستدل بحدس وحتمل العدم لان الوديعة ليست سببا للضمان  
بل سببه التفريط ولم يعلم والحكم بوجوب الضمان في الجمل سببه حال وجوبه لانه مشروط بوجوبه لغير  
ولم يوجد والاصح الثاني قال دام ظلك ويرجع على المالك وان فاه على اشكال اقول ايضا من ان  
البيع للمني ومن امر الشارع فانه حق لله تعالى فصار كما لا يطلق التحقيق انه لما لم يضمن عنه شرعا و  
الني في غير العبادات اذا تقضى الضمان بطل بهى المالك فصار وجوبه كعدمه والا فالا قولى هذا البطلان  
لان حكم النفي اذا لم يتم الا باقضاء الضمان وجب القول به وهو هنا كذلك لان النفي عن المالك كعرض  
حفظ الحيوان ولا يتم الا بضاده وحفظنا لا المنع فوجب لقوله قال دام ظلك وضمان لو فطر  
الاولى ما هو اجرها وسأ على راي اقول الخلاف في المساوى قال الشيخ في المبسوط لا يضمن لان  
المقصود الحر لو فاه فاجر حرا لغيره عذر ضمن والاولى الضمان لان خالف وهو اختيار والمذمت  
المستغنى المختلف لان الامر بالشيء يستلزم النفي عن ضده والا فربما متصادمة فلا قريب من سبه عن  
اخراجها وعدمه قال دام ظلك ولو ضيع بالسيان فالأقرب الضمان اقول وجه القرب لانه فطر  
بنفسه لفقدته على التكرار وقال الحبا بيان التمسك العلم والعلم مقدور فكل لبيان مقدور  
ويحتمل عدمه لقوله عليه السلام دفع عن امتي الخطا والسيان وما استكرهوا عليه وانما الحكم والاولى  
الاول قال ولو سلم الى الطام مكرها استقر الضمان على النظام والا فربما شفاؤه عنه  
اقول هذا هو المشهور وقال ابو الصلاح يضمن اذا سلمها يده لنا ان ترك التسليم ضربه هو منفي  
فباع التسليم فلا يستقر الضمان واجتمع ابو الصلاح بان متلف التسليم الى الطام وكان ضامنا  
دفع الضرر عن نفسه كما يتسلم ما لعينه فكان عليه ضمانه والجواب الضرر سقط والاولى الاقوى

١٢٨



قالت دام ظله وهل تجب عليه الاحقة لو طلبته الظالم الاقرب ذلك لقول وجه القريب  
ان الحفظ واجب ولا يتم الاية وما لا يتم الواجب الا به فسر واجب لانه ممكن من الحفظ بالاحتفاء فاذا  
بركة تلفت فمن وجب عليه لانه ضرر عليه والا فاول قال دام ظله والحدود الضمان مع المالك  
نقد مطابقة لامع مطابقة غيره وفي سؤال المالك شكل اقول بقاءه من انكاره منع المالك  
طلبه فكان كنفه ومن ان لم يملكه منعه والا فاول الضمان قال دام ظله فان اقيم عليه البيعة  
فادعى الرد او التلغ قبله وان كان صبيحة حجوده انكار اصل الوديعة لم يقبل بغير بينة ولا معها  
على الاقوى ساقض كلامه اقول جرم الشئ بعدم جماع دعواه من غير بينة وقوى عدم سماع  
بينته ايضا وقال ابن الجنيدي يجمع دعواه من غير بينة فاذا خلفت ضمان لانكاره يجوز ان يكون عموما  
ونسبانا لها والحق انه كلما نكته كلامه لم يجمع دعواه ولا تبينه كانا لا يبرح والاستدعاء والا  
سمعت كقول لا يفتن عندئذ ساقا قال دام ظله وان كان صبيحة حجوده لا يضمن شي قبل قوله في الرد  
والتلغ مع البيعة وبذلك في الاجرة في الاول على ثلثي اقول اسألو الاول في الرد لخاصة  
عديه وذوها الشئ في المبسوط الى ان القول قوله في الاول لانه امينة ولا بد له من حنظلي وهذا هو الاصح  
عندي هو المشهور ان يقول لوديعة احسان محض لا في مقابله عوض وباري والضمان سبيل وقا كماله  
جمع ما على الحسين من سبيل ولا فاما مالك يجعله دعواه مفرط بل معتدنا والاصل عدمه ولا بد من قبول  
قوله ساقى ما فعل من الاحسان المحض وهو من اللطف احكام الشرح والشاف واصالة عدم الرد معارض  
باضا له عدم الضمان وبما الامانة قال دام ظله ولو اقر له ولها بتلفها قبل الجرد في الحر فلا ضمان وفي جماع  
بينته بذلك شك ان لم يقبل لو شهدت بالاقرار اقول قوله بذلك ان كان رجعا الى الاقرار او لو ادعى اقرار  
انما كان التلغ من الحر قبل الجرد واقام بينة على الاقرار فيكون منساقا من ان لا يجمع بينه فلا يجمع بالاقرار  
ومن ان الاقرار موجب لزوال الضمان ولم ينكر الاقرار ولا لكنه لكونه في ظاهر اقراره لم يقبل لو شهدت  
بالاقرار وان كان قوله بذلك رجعا الى التلغ يكون كرم المسئلة المقدمة والظاهر ان تكررها وانما ذكرها  
عنا لانه في الاول قد قوى عدم السماع ثم بغير اجتهاده فاستشكلها فلا منافاة فيساقا بالاشكال الجيد  
من حيث ان البيعة هي شرع يثبت بها ما يثبت بالاقرار ومن حيث ان جعل البيعة متفرع على جماع الدعوى المتأ  
لها وهنا لا يصح التلغ بدعي اياها وهو يستلزم تكرار البيعة لا تحاد المخبر عنه فيها فالقول

المنع

البيعة ما التلغ وبين اقرار المالك الاتفاق على نفوذ الاقرار في حق المقرض بخلاف البيعة قال دام ظله  
ولو لم يطلب تمكن من الرد في الضمان اشكال وكذا اكل امانه كالنوب يصدره المدعي فاداه اقول ضمان  
امره بالرد ولم يرد فقد خالف فيمن وجب عليه لانه لا ينجي على المستودع تكلف الرد ولا يحمل بيعة بل الرب  
الضمان بين المالك بينهما وبمكة من اخذها وهذا الم منع وقال المستفت من اشكال انما امره  
بالرفع الى وكيله وكان عدله فيصير ما في يده كالامانة لشرعيه كالنوب يطبقه الزبح الحذارة وفيه  
وجها لحدوها ان تمتد الى المطالبة كالودائع واطهرها ان ينتهي بالتمكين من الرد فبني هذا على ان هذا الامر  
من هو غل ام طلب فينزل بمنزلة قوله اعطى والوجه الاول وهو الضمان واما النوب بطريقه الزبح  
الى داره فوجب عليه علام المالكه وكيله على الفرز بقدر الامكان وكذا المالك من اخذه قال دام ظله  
لو كان المودع غاصبا الى قوله وليس التملك مع الضمان على اشكال اقول فرض المسئلة اذا كان المستودع  
جاهلا بالصبيح لما ذكره الاشكال ينشأ من حيث مال في يد المالك معرو وعنده ولم يخن فسيب محرم  
محرما فكان حكمه حكم المظنة والاصح بغيره ثلاثا قوال الشرح في النهاية يعرفها حولا كما يعرف  
المنفعة فان جاء صاحبها والا يصرف بها عند تبعه ابن ابراهيم وهو اختيار ابن الجنيدي لما رواه حنف  
ثعبان قال سالت المعبود الله عليه السلام عن رجل من المسلمين اودع ثوبا لغيره من ثوبه او متاعا والمسلم علم بقرده  
عليه عليه قال لا يرد فانمكن ان يرد على صاحبه فعل والا كان في يده بمنزلة المنفعة يصيبها فيعرفها  
فان صاحب صاحبها ردها عليه ولا تصدق بها فان جاء بعد ذلك حرمه بين الاجراء الحرم فان اخذت الاجرة  
فله وان اخذت الحرم عزم له وكان الاجر له قول المغيرة ان تصدق بها اذا جعل اربابها يخرج منها الخبز  
الى فقراء المحرم وابتاعهم وابتاع سبيلهم ويصرفونها الباقي الى فقراء المؤمنين ولم يشترط تعريفه ولا  
ويقرب منه قول سراج انه يدفعها الى الاصنام لئلا تدون الخياطين لم يمكن منه حفظها فاقصى  
بها عند قاتر وهو قول في الصلاح ويزاد بين المستفت في المسئلة هو الاقوى لصحة ما لا غير قاله  
ظله ولو مرجعها القاصب بما لو فان عبرت وجب ردها على مالكها دون المودع والارد المجمع على المودع  
على اشكال اقول منساقا قول الاما بالانزال من حيث عدم ردها على المودع بدليل جماع اصحابنا ولا يخفى  
المنع لغير الواحد جهة وان رد العصب في العاصب هو لا يجوز والا في الخطا قال دام ظله ولو انكر  
الوديعة او ادعى التلغ فان كان سبيلها هو نفس البيعة او عدم التلغ فالقول قوله مع دليل في الرد نظر



فمن نفسه

اقول قال الشيخ القول قول المستودع لانه آمنه ولا دل على حفظها ويحتمل ان يكون قول مالك  
لان منكر والا فري عندى قول الشيخ فهو من خواص اجتماع الوديعه والامانه قال دام ظله فان صدق الاذن  
والنكر التسليم فكذلك لرد القول قد تقدم البحث دعوى الرد قال دام ظله ولو مات المستودع  
ولم يوجد الوديعه في تركه ففى والدن سوا على اشكال هذا ان اقر عندة وديعه او عليه وديعه او ثبت  
انه مات وعنده وديعه اقول الاشكال السابق في اصل الثمان وهذه كميته يحتمل عدم صلح  
الوديعه لطولها لاسا لبقاء واشتباها عينها ويحتمل التماس كماله لكونه الاصح الاول لان حق الوديعه  
مشترط بعين تركه كما لو كان لو كانت عنده في حاشية ولم يوجد عندها ولم يعلم ببقاؤها  
ففي الثمان اشكال اقول ينشأ من قوله عليه السلام على اليد ما احثت حتى تودى وسبق قوط الموجب عنه  
التلف بلا شرط ولم يعلم لان الاصل بقاء ما كان على ما كان من زمانه اليد لا تقتضى الثمان وسببه الشرط  
والاصل عدمه واصل البقاء بما مضى له لانه قال دام ظله فان ادعى عليه احكاما على فاعلم  
منها واحدة ويحتمل التعدد اقول وجه الاول وهو قول الشيخ في الحلاق انما سلم ناحدى الدعوى  
كاذبه قطعاً لا سيما لاحتياجها فلا يتوجه عليها من لا يتوجه الا لاحتياجها وليست معلومة فصلها  
وجه التعدد وهو اختيار في المبسوط لان كل واحد منهما مع بالنظر ليدعى يجوز ما عاها واستلحق صدق الجمع  
من حيث هو مجموع لا يستلزم استماع صدق كل واحد بافراده والمنطوق في الدعوى لثانها صوره ولو كان كونه  
بينهما المقصد الثاني في القارة **قال دام ظله** والا فري اذا عاده الدراهم والنقود ما يتران  
فوت لها سعة حكمته كالترهها والضرب على طبعها اقول وجه العريه وجود المنفعة مع بقاءها  
ومن عدم ضدها عادة واعلم ان الشيخ في المبسوط والحلاق جواز اعادة الدراهم وعلى جواز الاستماع  
بها مع بقاء عينها ويلزم من قوله رحمه الله وتعليقه هذا جواز اعادةها ومنع ايراد من جازها قال  
لان المنفعة لها الامساك عينها ويلزم من تعليقه منع العارية قال دام ظله ولو قال اعرك  
حمارى لغيرى فربك قال لا يلحق اقول وجه القريب لاجل من اها عوض والعارية بغير عوض  
والا فري الاول لانه شرط لاجل الشئ والاصل الجواز وليس لعوض لان المقضى للعوض غير عقيق واحد هنا  
ليس كذلك قال دام ظله اما لو لم يعلم شي في الاقر بالاجرة اقول وجهه تعدد الشرط ويحتمل عدله  
لانا العارية لا يستعقب العوض والاجه الاول لان كل شرط صحيح عقد يسلم بقاءه فاذا فسخ العارية

ان

العارية استغنى عن العارض غير عوض فوحشا لاجرة قال دام ظله ولورجع بعد البناء والعرض  
وان ذرع فالأقرب اجابته لكن بشرط دفع ارض لغيره والزرع ولو قيل ادراكه اقول القريب هنا في موضعين  
أجزاء القلع لانه عارية فلا يجب للاصل والحلال وانها في تسليتهن احدهما في العريه البناء فان العارية  
لها ان لم يكن المدة معينة جازا اجتماعا وان كانت المدة معينة قال ابن الجنيدي يجوز قبل انقضاءها  
لثبوت الشرط على العريه لتاخير في الزرع قال الشيخ وابن ادريس ليس له قلعه قبل ادراكه وان دفع الارض  
لان له وصايتها له والا فري عندى اجابته **ب** دفع الارض منه فري لانه غير مستحق البقاء ولا يكون  
وانما هو عارية والعارية لا يستقبل الثمن ولان للمطالبة بتفريع ملكه متى شاء وقال الشيخ وابن الجنيدي  
يفضل الارض لانه وضع مآذ وفه وانما لثبوت دفع نفسه فيمنه وهو الا فري عندى والا فري عند المصنف  
قال دام ظله والا فري بوقف تلك العريه لقيمة والابقاء بالاجرة على التراضي منها اقول الا فريه في  
توقف تلك العريه لقيمة على التراضي للاصل وقال الشيخ وابن الجنيدي اذا دفع صاحب الارض قيمه العريه  
اخبر المستعير على اخذها وملك صاحب الارض لغيره لانه لا ضرر عليه فيها والا فري الاول لعدمه ما لم يخبر وانما  
توقف البقاء بالاجرة على التراضي فاجامى قال دام ظله وانما دفع في عارية الجدار لوضع الخشب قبله  
جاز وبعد على الا فري فيستفيد التحسين بطلب الاجرة للمستقبل مع رضا المستعير وبين القلع مع دفع  
ارض لمصر اقول وجه القرة ان عارية فلا يلزم والاصل ويحتمل عدم كماله في العريه والا فري الاول  
دام ظله وانما دى الخراب ملكا المستعير لكون الاطراف الاخر مشتمة عليه على اشكال اقول قال الشيخ  
ليس الا لانه بعد الوضع وان ضمن الا وشر لانه يودى في قلع جده من ملكه جديرا خلافا لغيره لانه في ملكه  
وتبعه ابن ادريس واذا المصنف في المختلف جازها لانه عارية فلها كل الرجوع فيها وانما دى في حرس  
مالا لانه لا يجازى بالارش وهذا هو الاصح عندى قال دام ظله وانما دفع قبل العريه فلم يعلم حتى عرس  
جاز له القلع مما على اشكال اقول ينشأ من انما دى له في امره ارجع الاذن ولم يعلم الماد دون محل  
يطلب ذهابه الا لاسيا في لو كانت قال دام ظله وفي استحقاق الاجرة قبله نظر اقول ينشأ من ان  
تصرفه في ملك الغير مع زوال الاذن ومن عدم بطلان اذنه كما تقدم والتفريط منه حش عن فضعفت  
المباشرة وكان السبيل فري قال دام ظله ولو حمل السبل نواه فثبت في ارض غيره اخبر على القلع ولا فري  
ان عليه سوما الا فري لانه فاعلة لتخليص ملكه اقول ويحتمل عدله لان الفاتحة في تخليص ملكه لاجل الارض عظم

١٢٧



من فاش ما لك انوى والاول قوى قال دام ظله ولا فرق بين العرف والذرع على اشكال بخلاف ان  
العرف والبناء للتأشيد وللذرع مدة ينتظر فيقول المصنف قبلها اقول <sup>منا</sup> القارية غير لازمة وقد  
نقدت هذه المسئلة قال دام ظله وفي دخول المصنوع نظرا قولنا من رواية زرارة في الحسن قال  
قلت لا يحبني الله عليه السلام العارية مضمونة قال فقال جميع ما المستعرة قوى فلا يلزمك قواه الا الذهب  
والفضة فانما يلزم ان العارية بشرط ان يقرض المصنوع ما المستعرة فاشترطت عليه ان لا  
والذهب الفضة لازم وان لم يشرطه عليك وهو عام في المصنوع وغيره ومن رواه الطحاوي الصحيح عن الصادق  
عليه السلام ليس على عارية ضمان وصاحب العارية ولو دعيه من خرج الذاهب والذاهب لا يجمع في الباقي  
على الاصل والغاليل ان العارية المضمونة لا يجمع في الباقي لانه لا يستلزمه عند رواية الحسين بن  
سويد في الصحيح عن صفوان عن ابن مسكان قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا تضمن العارية الا ان يكون شرط  
فيها ضمانا الا الذاهب فانها مضمونة وان لم يشترط فيها ضمانا وما رواه احمد بن محمد عن محمد بن عيسى عن  
جبل صالح بن عبد الملك بن عمرو في الحسن بن علي بن عبد الله عليه السلام قال ليس على صاحب العارية ضمان الا ان يشترط  
صاحبها الا الذاهب فانما تضمن ما شرط صاحبها او لم يشترط فله ان يرد او لا يرد بحكم عدم ضمان العارية  
وهو عام لان المصلحة في البيع عام الا في الذاهب والذاهب وشرط العارية ان يدخل المصنوع في عموم عدم الضمان  
الا ان ليس بدلا له ولا تأخير وهذا يخص الاستثناء الاول لان اعم من هذا استثناء القسبة في الحكم  
الاول وهو خصوص الاستثناء في الباقي وهو في الاول فكانت هاتان الروايتان اختيارا في الاول والثاني  
على الخاص مع جعل الثاني ناسخا ولا تنظر في جمع هذه الى ان ذلك بعض العام هل يخص العام ام لا لان هذه في قوة  
قضية بين الحدين جميع ما عدا الذاهب والذاهب لا تضمن في العارية والذاهب والذاهب في العارية  
والمصنوع هو ليس بدلا له والذاهب فيقول المصنوع هو ليس بدلا له ولا تأخير وكلما هو ليس بدلا له ولا تأخير  
لا تضمن في العارية بل هو المصنوع لا تضمن في العارية وهو المطلوب فاشترط قوله عليه السلام فانما تضمنه شرط  
صاحبها او لم يشترط شيان <sup>1</sup> نسمع هنا ظن من ردهم ان الاستثناء من الشيء ليس اثباتا بل يعلم انه  
ليس استثناء من الاستثناء خاصة والام لم يكن مضمونا أصلا لان الاستثناء من الشيء اثبات ومنه لا يثبت  
في بل يكون مستثناه من عدم الضمان في العارية ومن شرطه بالاشتراط وقال الشيخ في المبسوط والذهب  
والفضة مضمونان بشرط فيما ذكره لولا ان شرطه الا في عدينا لانه لا يضمن الا الذاهب والذاهب قال

في

دام ظله فيضمن بما يجب ضمانه بالمثل ان كان والا فقيمة يوم التلف ويحمل على القيمة من حين الضمان  
الحسين للتلف اقول وجعل الاول انما قاما من العينة فانه يجب ردها ولا اعتبار بالقيمة وانما يجب  
بالتلف فيجب حقه ووجه الثاني ان شرط صار قسما مضمونا فكان كالتلف لان القيمة مضمونة ولا  
يزول عنها الا بالبركة العينة ولم يحمل وقال ابن جرير ان ذلك مضمون لما مرته فمسته يوم القبض فان ذلك مضمون  
بالشرط لان قيمته يوم التلف ولا يقرض يوم التلف قال دام ظله وكذا الرواية الضمان فمقتضى ذلك  
او استصحابها من قولنا فيضمن القيمة يوم التلف لا يضمن غير مضمون على ان لا قولنا فيضمن في التلف استحال  
وضمان القيمة يوم القبض في التلف وهذا القول لا يخلو في المبسوط قال ان ما ذكره من الامور لا يستلزم ما ذكره في الرواية  
عن الصادق ومن رواه جعفر بن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام قال ان سئرا عينا مملوكا انوم  
فبعته فهو ضمان الحديث جعل القرض الاجراء مضمونا ولان مقتضى الضمان مع عدم رد العينة ناسخا  
ومع ما فينا يضمن بما فات ومنع حجة البند والاحتياط ضمان على القيمة مع التعدي يضمن هنا الا ان يصح  
السوق فيضمن مضمون فيضمن الضمان في الاصل وهو اختيار ابن الجبلة في الصلح قال دام ظله  
وبسبب ذلك الضمان على المستعير ومع الحمل يضمن القاصلا ان يكون ذهابا او ضنة فان الاقرب للرجوع  
على المستعير خاصة اقول اما القيمة فلا تدخل على ان يضمنها فان كانت مستعيرة بزيادة ونقصان من  
حين القسبة فيضمن بالتلف ولا يشترط ان كانت في يد القاصلا او في يد من قبضها المستعير من حين التلف  
لم يضمن القاصلا لزيادة التلف لانه مع كونها مضمونة عليه وانما يرد ضمان زيادة السوفية رد العينة  
ولم يرد ضمان المستعير فان قلنا فيضمن ضمان الاجراء عليه مع بقاء العينة فيها اولى وان لم تقل استقرضا فانما  
فع التلطف قلنا انما يراعى القيمة من المالك استقرض عليه هنا جميع القيمة والا استقرض عليه يوم التلف  
وعلى القاصلا لانه ان اردت التسوية يبقى على ضمانه من المالك على القيمة وعده واما الاجرة فلا تضمن  
تأليفه ولا يرجع على غيره ويحمل على الاذن لانه دخل في العارية على ان الضمان عليه في المنافع واما مثل انفس  
بالاستثناء لما ذكره في رواية قلنا بقاء من المالك من استقرض عليه لانه اولى وان قلنا بغيره وكان يضمن  
الاستثناء لوجه آخر وهو ان يضمنه من هذا المصلحة على المصنف دام ظله والظاهر  
ان كل من يستقرض القاصلا يضمنه ان المالك يملكه يضمنه على تقدير ان القاصلا ما لا يستقرض  
شأنه عليه والاعية القاصلا هو الصحيح عندي قال دام ظله ولو ادعى في ذرع الحنفية على المالك



والادون لا الاضرف لوهاه حرم الخطي وعليه الاجرة لو فصله والا فرب عدم اسقاطا متفاوت مع المهر  
لا الاطلاق اقول **الف** في قوله تعالى **الف** عدم اسقاط النفا وتوضيحه ان الاجرة المقتضية من اجرة النكاح  
مع النكاح لا تصرف في ملكا لغيره بل في ذمة الزوج عليه لاجرة هذا في الاضرف واما المساوي والادون فبما  
اجرتما ايضا فلا يحتمل ضعيفا السفوط لانه اسقط عنه تلف المنافع الحاصل بربع الحصة بغير عوض  
والادون المقتضى لاجرة غير المادون فيه فيلزم على هذا التقدير ان المساوي والادون اذا اشارت لاجرة  
غير المادون في هذه الاجرة المادون انما هي فيهما وليس يحيد لانه تصرف منقول بغير اذن المالك  
اسقاطا مع الاطلاق لانه اذن في استيفاء هذه المنافع فلا يجب عليه اجرة بما يحتمل عليه لانه اذن في استيفاء  
في خاص مطلقا وبذلك الحكم لخاص لا يتلزم بثبوته لكل اقرار كقوله والا فرب اختيارا المستفظ للموثر  
قال **د** اتم طه وفي القيمة مع التفرقة والتعريف على راي اقول **هـ** هذا اختيارا لرب در شق الموضعين  
وقال الشيخان من سار بزمه وانما الجراج وابو الصلاح القول قول المالك مع اليقين مع التفرقة لبطلان  
الامانة الجارية لان المالك يدعي بقاء امانه في دمه لانه له القدر والخاص بغير اذنه في دمه بغير  
القدر اعني الذي علم انه قيمته وانه يرى بدفعه والاصل بقاء وعدم محذور البقاء والا فرب ان لا يصاحبه  
من ائنه قال **د** اتم طه لو عار لم يستعير فلما اكل الرجوع اجرة المثل على من اذنه يستقر الثابت على الكافة  
مطلقا على اشكال وكذا العين اقول **الاشكال** في استعارة الثمن على الثاني اذا كان جاهلا بغيره من ضمن  
ما المقتضى لا يرجع به على غيره لانه المباشرة ومن ضرورة صفات السبب هو المعبر في واما العين فلا تملك  
في يد لادنية منقول فبما يستقر الثمن عليه والا فرب عندي عدمه لانه مغرور والمغرور اذا باس والاملاف  
بالاذن لم يغير فثنا اولى قال **د** اتم طه لو اذن المالك في التجارة او الرهن اذنه الثمن الى المقتضى المدة  
على اشكال فيستقدر المدة في الاجرة ويضمن المستعير في المضمون دون المستأجر والمرفق اقول **ف** لانه من اذنه  
في عقد لازم فيلزم ومن اذنه لادنية ولو راية الحسين سعيد في الحسرة ففان من اذنه عود بقره  
عرا وعبد الله عليه السلام في جعل استعارة ثوبا فرفضه فجاء اهل المنافع الى استعاجهم قال باخذون متاعهم وتركوا الاستعارة  
في حكاية الحال مع قيام الاحتمال بدل على عموم المقال والا فرب عندي وجوب الثمن لانه اذن في عقد لازم لانه  
**المفسد الثالث في القطة مفسد ثمان** **أ** اختلاف قول اللغة في القطة فتم الام فف  
القاف فقال لغراء والاصح فيهم المالك الملقول قال الخليل بن احمد اسم الملقول لانما جاء على وزن فاعلة

فبواسطه كلفه عبده ولفه اتما للقطة بتسكين المفا وقرنا قال وفي حديث زيد بن اسلم عن ابي جعفر النوفلي  
عنه رايته بالتحريك **ب** هل القطة حقيقة شرعية من الفقيه عن احكامه وهو مقر على وضع اهل اللغة واما  
بحث الفقيه عن القطة مشروط بشرط فهو بحث عن فرع خاص من الاسقاط فيه قولان وليس هنا موضع بحثه قال  
**د** اتم طه ولو ربحه من مطلقان قدم الشا بقا فان قسا ويا فقه بقدره المدي على القوي والقوي على البديوت  
والمرس على المعرو ولما اهل هذا المذهب المستر نظرا قول **ج** يشاء من صاحبه كل الاسقاط والافان بحثه لعل  
ولا يه وقد صارتا فلا ترجيح ومن اها شرع في حفظ الطفل وكل من كان منه هذا الكد والى كادى بها والبلد  
لحفظ لسته ثم القوي والضعف اقرى اوده والعدل محل الامانة واللقطة امانة واما وجوب الترجيع لانتها  
امراعه منها لاستلامه اسقاطا من لزم له وعليه فربك الحضانة حرج والسوابق قطع الارض من غير اذن ولا  
عندما لفرقة قال **د** اتم طه وفي توجب دعوى المسلم المولى على الكافر والعبد المولى اقول **قال** الشيخ  
في الخلاف الحرة والعبد والمسلم والى من الكافر دعوى لست بوجه لادنية المولى على العبد في المبتدئ ان  
لغراء اولى من العبد والمسلم اولى من الكافر وقال بن الجيند لو اذعاه حره وعبد الحقناه بالخراف فقامت  
العمة بانه ولد العبد الحقنا فبني واقر كانه على الحرية الا ان يكون ابنته فقامت له ولده مؤنة وتزود  
المستبث من حيث صلوح كل واحد لادبوه ومن حيث ذل المسلم والخرافى من الكافر والعبد واما اقول  
اذا اسقط في ذل الاسلام يقدم المسلم والخراف لا تحكنا باسلامه وبحرته وذلك مستلزم للحكم باسلام احد  
ابويه وبجربته لان معة اذا اناهي براسطة تبعة النسب نا لولد من كافر من اقبل لاذن في الاسلام  
بل انما يتبع الذراجهول النسب فلا بد وان حكم باسلام احد ابويه لسنخ نسبة الاب والام في هذا الحكم واجبة  
فحكم باسلامهما والا لزم ان ترجع بلا مرجح وانا حكم بوجودهما في ذل الاسلام وتولد فيهما وبجربتهما  
لذا لكاف وارق محمولان اليها والاصل عدم الحديث اذا حكم الشارع باسلام ابويه لم يحكم بكفر احدهما  
فلا يلحقه الكافر لثنا فاه الحكم بالاسلام وكذلك الرق لان شتم بركن اليه في النسب لهذا اقبل دعوه  
مع عدم المعارض من غير مينة والكافر لا يركن اليه في ثمة لقوله تعالى ولا تركوا الى الذي يربطكم باقتككم انما  
نهي عن اذخا تماهية اركون في الويلود فيهم ولا تعلق مامل لنا ويحذر اركون خلقا ففهم ولما كانا محكوم  
باوهم مكره الى اليه يرجع المسلم على الكافر قال **د** اتم طه والا فرب ففهم الام الى البيعة والتدبير  
بعد غيره اقول **قال** الشيخ في المبتدئ بقبول دعواها كالا وبها نظرا لان لا يخرج بالانجاء في غير غيره على



على الأصل والاصح الثاني قال دام ظله فان اعترفوا بالحق فلو لم يسمعوا فلو لم يسمعوا فلو لم يسمعوا فلو لم يسمعوا  
الاعتق بعد قبل البيع اقول اذا كان المشتق معلوماً والنقطة غير متبرع فلو لم يسمعوا فلو لم يسمعوا فلو لم يسمعوا  
مع النقص على رقبته فلو لم يسمعوا فلو لم يسمعوا فلو لم يسمعوا فلو لم يسمعوا فلو لم يسمعوا فلو لم يسمعوا  
انما كلفه المشتق الحية وقد عصفوا فراره الاصل فصار أقوى من الحكم بالرقبة ولا توجد ما ينافي في هذا  
القرار لان الحاكم انما يحكم على الأصل التقاء وهو ضعيف لا قرارا لما كلفه من القوة على التعديل  
عنه لتعلق حق الغير والاصح الاول ان كان الاقرار قبل البيع في النسخة لانه يصح منه انما لتعلق الاقرار قبل  
اقراره فيه في هذا يرجع النسخة على ما كان لان الاتفاق قبل البيع قال دام ظله ولو كان النسخة  
او مراعاة الاقرار من من اخذ لانه كلفه المشتق اقول ويجوز الجواز لانه قال الضابط والاصح  
الاول قال دام ظله والاقر بوث لولاية المبدد والمبدد في معنى السرقة وجه القربى لا تعاون  
على البر والتقى فهو من باب العبادات ويجوز العدم ليس يتبع صرفاً في المال المنفقة عليه في ما يقع بينه  
ولاها ولاية فلا يثبت له ذلك قال دام ظله ويجوز على المشتق الحصة فان عجز سداً في التقاضي  
وهل ذلك مع التبرع والقدره نظرياً من تزوج وعجز في مرض كفاية فيلزمه اقول الحصة  
ولاية التبرية والحفظ والرعاية اذا تقرر ذلك فعول المشتق يلزم الحصة بالمعنى المذكور فان  
عجز سداً في الحاكم وهل له مع القدرة والتبرع التبري منه وتسليمه الى القاضي ذكر المصنف في النكاح  
ومناؤه انما الشروع في فرض كفاية هل يوجب تمامه ويمتد الشايع فيه متعينا عليه لا يجوز الاول  
لقوله تعالى ولا تطلوا اعمالكم ومحتمل الماز للصلح وترجح جواز تسليم الحاكم ولي الضابط  
والاصح عندي عدم جواز التسليم الى الحاكم الا الضرورة لانه قد ثبت عليه من الحفظ والحصانة ولا اصل  
البقاء قال دام ظله والاقر ان لا السفر والاستيطان في غير بلاد الامايط اقول فذهب  
الشيخ في المبسوط الى ان لا يمنع ان كان اميناً ظاهر او باطناً وان كان اميناً ظاهر لخاصة منع الاحتياط  
ان يترفع وجهاً قريباً من سبيله وقال ابو علي التلم من يبول ما لم يسل اميناً هو احق به ويعدم  
اتباعه والبلد الثاني كالأول لا يجوز العدم للابتنع منه لانه انما يطلب في البلداً الذي ضاع فيه واليه  
عند مذهب الشيخ في المبسوط قال دام ظله ولا بالكنة تحته وان كان يتبعه رقبته انه على اشكال  
اقل منها من ان في الامارة والدلالة على تخصيص المشتق الاكدم من الموضع كحتمه وحتمه علامه

الان

لا انها ليست في الاقوى قال دام ظله وكذا احداً لا حد ولا حدات وان كان الاقوى على اشكاله ١٢٠  
القول قال المصنف في التذكرة يساً من ان يساً لسبعة القرية لا تقايل في كفاية الابن وموت كقوله  
القصاص وحل العقد لان التسمية انما هي للاصل وهي ثابتة في الجدة وقوله تعالى ان الذين امنوا واتعلموا  
ذوقهم ما كان للحقائهم ذوقهم واراد ان يذوقه لقوله تعالى ومن ذوقه الاية ومن علمه السبعة القرية  
ويكلم كانت اقرب كانا لم يثبت بها اولي ولان الشايع على التبعيه بالابوة وهو في الجدة محار او في الابوة  
اولي واقدم لانه العلم القرية والجدة على بعيدة وكان الابوة اولي وقوله على التلم على مولود يولد على  
الفطرة وانما ابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه فخطب لابي الايون وهو حقيقة في الايون ولا واسطة ولا حد  
والنقطة انما يحل على حقيقة وتركها في موت الابن كالمعدوم في حق جده قال دام ظله الثاني سعة  
النيابي المثل على رأي اقول العلم اذا سجد صبياً كافراً ومن المبلغ منفرداً بغيره بالابوة قال الشيخ في  
المبسوط يتبع السابعة الاسلام لان السوا بطرحه قبل نفسه الابوة ويتبعه اذا رما نفسه عنه  
ولا بد من طريق الى الاسلام الطفل لانه لطف فلا يمنعه فسمع من السابق فيه والتسليم كالمستطاع علم العلم  
سكراً في كفاية في قوله عليه السلام وانما ابواه يهودانه الحديث وحصره على الوجود في نفسه جسد  
علة العدم فيكون انما الوجود في علة العدم لكن لا يولي بوجدها ولا ثابته بغيرها ولا قد  
ثبت كونه بقوله تعالى ولا يلدوا الا فاجراً كفاً والحديث في الأصل البقاء والاقر عندي ما اختاره  
والذي يستفاد في آخره وهو انه يتبعه في الأصل بالانتماء الى التماثل لا في غيرها قال دام ظله فان لم  
واسع عن نفيه الكفر في الحكم برتبة تردد اقول الحكم بالاسلام المشتق لا يحصل من تبعه لانه لا يتبع  
المباشرة وجعل الشيخ سعة المشتق لتابعه من نفسه والسابطة سعة الدار ان كل تبعه من جود جده  
دار الاسلام او دارها مسلم واسمها كن ولو كان فاجراً او اسيراً يحكم بالانتماء اذا عرفت ذلك فقول انما بلغ  
من حكم بالاسلام تبعه الدار واعبر عن نفسه كذا هل يحكم برتبة تردد والذي المصنف في المثل في حصر  
صفت صفة الدار لها اماره يمكن جلاها وحكم الشارع بها تقييداً لحرمة الاسلام فلا استدلال بالتوابع والافراد  
برهاناً بعد العلم بما دار استدلالاً بحدود الطوق من حيث الحكم بالاسلام فهو مسلم كبر بعد اسلامه  
وكل من كان كذلك هو مرتد وقال الشيخ في المبسوط الاقر في ان لا يقبل بل يفرغ ومردود وقال الحنك بالاسلام كرجع  
الى الاسلام فصار هذا لم يحرم برتبة والاقر عندي قول الشيخ وانما اعبر عن الكفر كما شئت عن كذا الاصيل قال



وقوله في قوله لا تقرب مع صغيره جواز استيفاء القصاص في الذية اقول وجوبه  
القرب لا يسلم حرمه وممكن كان كذلك وجب قطع طرفه اذا عدوا القصاص والاولى انه لا  
حكمنا بالسلامة وحرمه عن صفة الثانية للآية وكلمة وجبها القصاص كما في اولية استيفاء  
لان العلة العاقبة في سرعة القصاص مما هو حقن الدماء من اجري عليها لغيره لا في القصاص  
حيث ان هذه الغاية لا يتوقف على بلوغ المعتصم واجرها ما يتوقفه وفي القصاص لا تمام او بآية  
فلا استيفاء القصاص اذا كانت الذية اصل لا في العمل كان لا استيفاء في ما ومنع الشفع في المثل  
من استيفاء القصاص والذية لم مع كونها مبدية عاقلا او معنوها مؤسرا الى اللغو فان لم يتعدوا استيفاء  
الحاكم وان كان معنوها معسرا جاز اخذ المال ومنع من القصاص القاصير فما ذكرنا بالفتنة  
غاية اخرى ايضا والفرق بين الصبي والجنون ان الصبي غايته معلومة ينتظر فليس المتأخرا اليها  
تقوسا وليس الجنون غايته معلومة ينتظر والمتأخرا الى غايته معلومة منتظرة تقربا للفتنة  
**ف**ان جازنا اخذ الذية في العمد قبل اللول عليه ذ الجمل مرة واستيفاء القصاص قبل نعم لانها  
ليست واجبة بالاصالة وانما هي بدل عن القصاص بعد ذلك فكانت المحيولة ورد بان المحيولة  
انما هي بقدر ما يحتاج اليها وليس كذلك بل هي من المحيولة ولو كانت المحيولة لما اذا حال الصبي  
المميز في معنوها على وسائط القصاص قاله فام طله وان قلته حر فالأقرب سقوط القود للشبهة  
في حيث يجب الذية او اقل الامر من منها ومن الغيبة على اشكال اقول اذا قلنا حر فاما ان يكون  
عدوا او خطيا فان كان الاول قبل تغيبه من الحر وقيل لا هو اختيار المصنف تأخذا لقوانين  
ان الحكم الحرية هل هو حرم مطلقا او فيما لا يشترطه سائل غير لولا الحرية لما ثبت عليه  
كتمان ما في ذمة له اذا المقتول لانا قال المعتوم مضمون على المتلف فليس التمان بسبب الحرية  
فاذا احرأ متلف فلا عوض له فيمن تبلى اليه يحتمل الاول لان الاصل الحرية ولان لذار في الجمل لولم  
يكن سببا ولا يستلزمه السبب بل جعلها دليل لا دليل على ما في اطلاقنا الشارع جعلها دليلا  
ويحتمل الثاني ان اصل الحرية ومرا ذمة من يستلزم حرته بنوع في ذمته وليس بقدر الحرية  
او في من لم يكن في الاصل يفتش ويدل عليه قوله تعالى النفس المتفر وهو عام حصن عن علم عبوديته  
او كفه والقيام المحض من حجة في القلة والمصنف حرج انما في ما حذرناك وهو ان دم المسلم المعتوم

محرر

١٢١  
يقتضي على الاحتياط انقام فلا يقع فيه بالنظر بالعين لا يقين مع قيام الشبهة واحتمال الفرق وان  
لمنعت القود في الحرية المحي عليه ولم يعلم الجمل بالسبب بل من الجمل المسبب على سقوط القود هل  
يقتضي في الاصل الجمل الا الاقل منها ومن الغيبة على اشكال المصنف سيما في الغيبة وان كان  
الثاني وهو ان يكون القتل خطأ وفيه اشكال كما استدل عليه المصنف على الاول بحمل الذية كما سئل  
وعلى الثاني بحمل قتل الامر من قبل الذية والقيمة لان مقتضى الزائد مستو كغيره فالاصل عليه ولا فرق  
عندي وجوب كمال الذية الحرية فالقصاص كمال الذية موجودا وما منع وهو اجري على الدماء وهو مقتضى  
تقريب التمييز لثالث في القصاص من ينصف **فان** انما قدر هذه المسئلة في احتمال الفرق لم يتعدوا في احتمال  
الكفر لان الاصل اعلية اقوى وهذا يستقيم الجمل وجوده بل وبعد انفساله قبل بلوغه بخلاف  
الحرية قال فام طله وانما ذكره قبل من غير ما جاز له ولا منه لاذ استدل على الانقاط  
وان استدل على غيره حكم ظاهر على اشكال اقول المصنف في قوله استدل في الموضعين راجع  
الى اليد وتغير المسئلة الى القبط في ذوار الاسلام الاصل فيه الحرية لان الاصل من خلقه الحيوان والافعال  
ويجوز كذا يقولون انما لا يملككم في الارض جميعا لانكم الاصل من خلقه كونه لا اهل للارام  
من ادعى من غير صغير محمول حكم بوجوبه لتبعية الاربعه لا يمكن انما لا يكون الصغير  
في ذمة او يكون فان كان الاول لم يقبل واحتاج الى الحرية وان كان الثاني فاليد انما لا يعرفنا ان  
دعاه الى القاط المنبذ او لا بل غيرهما فان كان الاول فقبل لان الاصل الحرية فلا ترك محمدا الذي  
والا لزم ارجح المخرج لارجح وهو ان الاستحالة من غير جرح المبادي والفرق منه وبين  
التمالك لئلا يملكه وليس في دعاه بعد نصبة اثبتنا الشارع واللقبط حرته حكم بالشارع وفي  
دعوى ملكيته تعبير عن الصفة وان كانا الثاني وهو ان يكونا يد سنة الى الانقاط واليه  
اشاد بقوله وان استدل على غير في القتل لئلا يفتقر منه فغيره قلان قال الشيخ في المبسوط بحكم  
الشهادة اليد مع الحرية في استكمال المصنف لان اليد انما استبقت لئلا يفتقر في ملكها استبان شرط  
التبعية في قول الجمل لئلا يملكه وهو في الادعى لكفه وتدخل حكم الشارع باسلام هذا الطفل فان شرط  
التبعية واما علامتنا على خصوصية المالك وتعيينه وشرط الدلالة اليه يكون ما يجرى عليها كالم  
الشخص ما لا اصل لحرية فاجب شرط العلامة ولا سيما لئلا يفتقر الملك غير ما ذكرنا فلا



بأنه لا يملك ما لا يملكه غيره  
 فيكون له ما لا يملكه غيره  
 فيكون له ما لا يملكه غيره  
 فيكون له ما لا يملكه غيره

مرفوعا ولم ان قول المصنف فان ادعى برفعه لا يمكن رجوع الضمير الى الملقط لان مقتضى التفسير وهو قولنا  
 اما ان يكونا من لدن الاقطار او لا عن الاقطار بل الضمير في ادعى راجع الى المتع كماله وسلم والضمير في  
 ردف راجع الى الصغير نحو قوله دار الاسلام الذي اصل فيه الحرية والاسلام قال دام ظله فان بلغ  
 وانكر في رواية له في شكل اقول هذا فرع على الحكم برفعه الى اليد مطلقا او مع يمين كما قال الشيخ وتكون  
 كثيرة من التقييد اذ ادعى الحرية ويحتمل القبول لان الاصل الحرية ولو كان في ردف جزئيا لم يكن له قول  
 قول معتبر ذلك الوقت فادعى ان له قول معتبر فلا بد من قوله او لا يكتفي بالوضع عندك وعند والى عن  
 قبول ادعوى ذي اليد هنا بالرفق بغير يمين شرعية فلا يرد هذا الفرع عندنا وانما اشترع على نفسه في  
 خاصة قال دام ظله ولو شهدت بانه ولد لولده فاشكال فينا من لفظه في قوله اقول من انته  
 بتمامه ربه واضاه تبعية له اقول يسجد المبسوط الذي يقتضيه مذهبه لا يكون ردف الا لفظا  
 شديد الا من ترفيته والقام لادله على الخاص وهذا هو الاصح عندى قال دام ظله ولو  
 افراد لا بالحرية ثم بالعبودية فالأقرب لقبول اقول قال الشيخ في المبسوط لا يقبل الا  
 حكمنا بغيره لانها احكامها من الحج والمهاد والطلاق ويرجع هذا الاقرار اسقاطا له  
 عن نفسه فلا يقبل والمصنف رجع القبول ومنها القول بانه عليه لم اقرار العقل على انفسهم  
 جائز فعند الشيخ مع التضاد حكم بالسابق وهو الحرية هنا للاصل واللاحقة تعالى في المبسوط  
 باقراره عند المصنف انه حكم بالرفعة بالنسبة اليه الغير والاقرى عندي اختيارا ولا يدعى ان له  
 دام ظله ولو قدره قاذف قاذف ردفه وادعى هو كحج به بقابل اصلا براءة الذمة والحرية فيثبت  
 التعذر ولو قطع حريه يقابل ايضا لكن الاقرب هنا القصاص لان البعد ولا في القيد فيشكل  
 فيه ايضا خلافا لتعذر البعد واليه فانه مسبق اقول لما كان التعذر حرجا من التحريم وجوب الكل  
 يستلزم وجوبه لجزء فكذلك وجب الحد فالتعذر ثابت وكلما لم يجز لحد فالتعذر ثابت لعدم خلو الامور عنها  
 فالعدو ان لم يحد الى التعذر عدل من هذا لان الظاهر الحرية شرعا الى مقتضى واما العدو لم يحد  
 القصاص الى القيمة بعد ولما الظاهر وهو الحرية الى متكون فيه وايضا فان العدو لم يحد الى التعذر  
 عدل من مقتضى التعذر لان الحرية ليست مستتبقة المحتمل للقبول وجوبه يقتضي واما العدو لم يحد  
 الى القيمة فيدول من ظاهر حكم الشارع به وهو الحرية الى مرجوح لان وجوب القيمة تابع لحرية وهي مرجوح

ثم

والاصح عندى اختيارا المصنف **فقد انكر في رواية له في شكل اقول** هذا فرع على الحكم برفعه الى اليد مطلقا او مع يمين كما قال الشيخ وتكون  
 طلب لما لا شك ان اقول يجوز لاهل التمسك هذه النعمان فقال لجهول لما لا شك فلام مع فقد  
 الصلة والماء معا ومالك هو او ما لا يملكه ولا ضمان ولو جاء المالك فطلبه في وجوب رد العين  
 ينشأ من عموم قول ابي جعفر عليه السلام من وجد شيئا فهو له فليمنع حتى يسطر له فاذا احاط له  
 برده اليه ولا يملكه كان مستحقا له قبل الاقطار والاصل البقاء ومالك لاخذ انما يمنع لو كان مستقرا  
 لازما وهو مرجوح فان التمسك بطاري اعم من ذلك كالتمسك بالاحمي بغير عرض ومن عموم قول ابي  
 عبد الله عليه السلام من اصاب مالا او عين في فلاة من الارض فذكرت وقامت ونسبها صاحبها لما له  
 يتبعه فاخذها غيره فاقام عليها وانفق بعهة حتى احياها من الكلال ومن موت فيه ولا  
 سبيل له عليها وانما هي مثل المباح والشرع ملك ثلثي شرعا وثلثي ملك لاوقاعها والاصل بقاها  
 ذوال الملك الاقرى عندي ان لما لها احدها قال دام ظله اما الشاة فتؤخذ ويحرم بين خنثيها  
 لما يملكها او من ذنبا الى الحاكم ولا ضمان فيهما وبين ملكها والتمان على كتاب اقول في اخذ  
 الشاة الصاعدة في الفلاة يحرم من حفظها لما لكها وبين ذنبا الى الحاكم ولا ضمان فيهما الجماعا  
 بين ملكها وهل ضمن فيه اشكال ينشأ من طلاق الاصحاب انه يملكها من غير تعيين ذنبا  
 والاصل عدمه ومن عموم الرتبة الاولى وجوب صيانة مال الغير والاقرى لعل ما اذا وصل المالك  
 طلب قال دام ظله ولو كانت ساة حبيها لاثرا يام فان جاء المالك فلا باعها وفي اشراط الحاكم  
 اشكال وتصدق ثمنها ومنه او احتفظ ولا ضمان اقول اذا اخذ شاة من امران جهنا لثمة  
 الامر فان جاء المالك سلم اليه والا باعها وهل يشرع في بيع اذ الحاكم اشكال بيننا من عموم اطلاق  
 الاصحاب ذنبا لبيع ومن وجود قائم مقام المالك وهو الحاكم لانه ولي العايب هو امر اوضح عندي  
 ان امكنا استيان الحاكم فورا واحتفظ ولا ضمان علم الثمن اذ اجمع الى الاحتياط خاصة قال  
 دام ظله وفي القصة بعينها او بالثمن قبل الحول اشكال اقول هنا مشنان احل يجوز التصديق  
 بعينها استسكان المصنف من حيث ان هذا التصرف على خلاف اصل مقصودة على موضع الحق  
 ومن حيث انما اذا جاز صفة في القصة فواسطة فليجوز بغير واسطة فلان البيع اثباتا لدية له في صفة  
 وهو على خلاف الاصل ببقاء حيزان الصدقة بها تقبل لطلاق الاصل والاقرى عيسى والاقتضاء على محل الغير

ثم



قبل من سبها قبل الحول والصدق بينهما اوجب تعريفها سمة ثم بيعها ويتصدق بها  
 بحيل الاول اعني الاول في بيعها من غير شرط فلو كان مشروطا لزم تأخير بيان عرف وقت الحاجة  
 اعزاء بالجل ولا يحصل سبب فيها تماماً ويجعل الثاني يقوم لامتيازها عن الاول ولا احتياطاً  
 يجوز في ابناء السنة المأذون المالكه فلو عرضه بغيره فانه والاصح الحول لا طلاق قول صاحب قال  
 طهر ولو لم يجد الاخذ سلطاناً سبق انقضى وجع على اشكال اقول بقاء من انقضى وهو قول  
 ابن اودين ومن وجوب الحفظ ولا تمام الا بالنفقة فثبت لو سبب اذن شرعي في الانفاق لم يجمع عدم قصد  
 التبرع وهو الاقوى عندني قال دام طهر وهو مذكور وان وقع من نفسه ان كان في غير الحرم وفيه محرم  
 على طاع اقول هذا هو المشهور وفيه من عساه ابن ابراهيم اذا اخذ ما يقضي على الدار في الحرم ولا اذن  
 هو الاصح عندني لقوله تعالى انا جعلنا حرمنا آمناً وما زناه ابراهيم الى البلاد عن بعض اصحابه عن  
 بعض اصحابنا لما سئل عليه السلام قال لقطعة الحرم لا يمس يد رجل ولا ناس تركوها حالها صاحبها فاحتملها  
 وعاد فادخل حرمه عن العبد الصالح من رغبة البسائر عليه السلام قال سألته عن رجل وجد ديناراً  
 في الحرم فاحتملها قال يقضي ما شئت ما كان ينبغي له ان ياحتملها قال دام طهر ولو عرف الحرام حراماً  
 لمقاطه لو خاف ففعل لم ينظر اقول بقاء من غم المهر ومن افا امانة فلا يلزمها غير الزاني من نفسه  
 والاصح التبرع قال دام طهر ولو قال واليهما ففعل لاخذ نفسه فهو لا فلا امر على الاشكال اقول  
 فيه سنة مبيته على ان الامقاط هل يقبل النية ام لا وهو مذكور في باب لو كالة بقول هنا جملتها  
 لاخذ شئ من احكامها المذمومة ثم وكلما يثبت الاحكام المذمومة يثبت السبب للثمة ما الاول في فلان  
 عبيداً عليه السلام سئل عن اللقطة يجدها الرجل فاحتملها قال مير فاسنة فانجا لها طلبة الاقوى  
 كسبل ما لا يثبت هذه الاحكام بمجرد الاخذ وان مجرد الاخذ يوجب الامقاط في الصبي والمجنون من غير  
 اعتبار قصد واما الثانية فظاهر ويجعل ثبوت الامر لان السبب في تلك المناجات اما مجرد الاخذ لا  
 شرط واما القصد خاصة واما المهرج والاولان باطلان فتعذر انكاشا ما الحضر فاجماعي واما بطلان  
 الاول فلا يلازمه الملك ابتداء للذمة في حق المهرج والاولان الثاني فظاهر بطلان الثالث يستلزم  
 المقتضى قال دام طهر انا الصبي والمجنون فلو لم ير من يملكها وتلك هي اياه بعد مدته تعرف  
 وبطلان الاول او اخذها ولو علم في يده فالأقرب ذلك انه ليس له الامانية ولم يملكها على ذلك لا مدع

على من سبها  
 على من سبها  
 على من سبها

١٢٨ اقول ويجعل عدم النسيان واعلم ان الاصول التي هي عليها مسائل هذه الباب في كل لقطة احدها  
 في الابتداء وهو الامقاط وهو سبب ثبوت الاحكام ففي غير الحرم ليست في الابد او الاكتساب  
 في الابتداء وهو الاغلب والاقوى لانه غائبة والاستقلال المقتضى انكساراً لا يوجب في الاما  
 سبق ولا ولد ولاية التصرفات وهذا حصه الاكتساب فمن ثم كان للصبي والمجنون اهليه الا  
 لمقاطه وكان الاقرب ضمانه بعد الاحكام اذا تلف هو الاصح عندني واما بقوله لا يمس يد رجل الا امانة  
 الى ان انقطع لقطتها كما في محرم على الاشكال الكبير قال دام طهر ولو قصر لولي فم يترفع حتى يلقه  
 الصبي فالأقرب يقتضي لولي قول وحمل الغرض ان هذا الكتاب الطفل فلا يجوز لولي جعله في يده  
 ويجعل عليه كما لو احتطب طفل الا احس عليه الحفظ فله الولاية والامانة وتركها في يده اعمالاً  
 فيصير ولان استئذنه من الطفل قصير صايد ضمان اذا تلف على ما ذكره ليس اصل الامانة لان كل  
 اصل الامانة مكلف الصبي ليس مكلف ولا فاعرضه لا يملكها الصبي احوال لولي وهو باق في حفظه  
 الطفل الواجب عليه في اخذها منه واذا اقبل الواجب من يحتمل عنه لانه لم يدخل في يده ولا حصل البراءة  
 من النسيان قال دام طهر ولو اعتقه المولى قال الشيخ ليس له احداً من كسبه والوجه ذلك  
 بعد الحول اقول اذا المصط العبد بقطعه وجه المقاطه كان باذن المولى لا لقطه وفي الاكابر  
 ثم اعتقه المولى قال الشيخ لولي اخذها لا يملكها كسبه ولا عبودية وكل كسبه كالعبدية  
 فله اخذها اما الاول فلان على صحة التقاط العبد كونه اكلاناً ولا يجوز ان ياذن السيد في الاكساب  
 واما الثانية فظاهرة وقال المصنف لوجه ذلك بعد الحول اللام في الحول للعبد اني بعد الحول لولي  
 عرف فيه تعريفاً صحيحاً لان الملقوط في هذا الوقت كسبه لما تقدم ولانه بعد الحول ان لم يمتد قطعه  
 انقطعة على النية بل يملكها من الحول وعدم قصد انقباض امانته قللها حيث يشاء السيد وان توقف  
 انكسار على النية بقصد السيد مكلان ملك فلا يزول باليعتق واما قبل الحول ففي ماله ولاية وليس السيد بعد  
 الاعتق اخذ الامانة لانه يملكها بعد اعتقه التحقيق ان هذه المسئلة على ان الامقاط هل هو السيد  
 ابتداء او لا وله ولاية للعبد والمنة واما نية يده فلي الاول السيد اخذها سلطاناً على الثاني ليس  
 له اخذها افا كان العتق قبل الحول قال دام طهر وان كان في الحرم وجب تصرفه فلا فانه يوجد  
 اما كسبه بل صدقة وفي النسيان قولان وبين الاحتياط ولا ضمان اقول قال الشيخ في النهاية

بغيره وكل لقطه  
 بغيره وكل لقطه  
 بغيره وكل لقطه



في باب آخر من لفظة الحج الميسر والخلاف ضمن به قال ابن الجنييد وابن ادرس قال في النهاية  
في باب لفظة الاحتمان عليه وهو قول الجنييد وابن ابراهيم وسلافة وابن جرير جمة انه احتار المصنف  
في الاختلاف الاول لانه انما اطلق لفظة احتمان في قوله وما رواه علي بن حمزة عن ابي بصير عن ابي جعفر الطوسي  
عليه السلام قال سالت عن رجل وجد دينار في الحرم فاحقه قال يسر ما صنع ما كان معه ان ياتخذ قال  
قلت له استل ذلك قال يعرفه قلت قد عرفه فلم يجد باعيا فقال يرجع الى بلد فيستدق به على اهل البلد  
فان جاءه طالبه فهو ضامن **اح** صح الاجزون بان يقول ما امر به من الصدقة فلا يجزئ عليه عقر الثمن  
والجواب لا منافاة بين الامر بالصدقة والثمن كلفظه غير الحرم اجمالا قال **ق** دام بطله وان كان  
في غير الحرم فان كان مادونا لدرهم صدقه من غير عرف ولو وجد ما لمالك قال لا قرب الثمن **اقول** **و** حكم  
العرب انه يصرف في ملك الغير غير اذنه فاستحق الثمن ما لا يؤول في ثوب الملك كما قطعنا من الاصل  
البناء ولا في البيع غير ان يملك عن مالك وهو يجوز الشارع في الملك لا يقطع غايه خلقه واما الثانية  
فلقولنا وباعه عليه السلام من وجد شيئا فوله فليقتع به حتى ثمانية طاهية فاذ جاءه طاهية رزقوا به خرج رزق  
العين لاجتماع في القيمة وليس كذلك في غيرهم لانه لا لفتق بينه وبين غيره **ق** فاما تبعية التملك لاسقاع الوان  
بلا فصل في الدرهم فاذن انما ما زاد فلا يتحقق فيه ذلك لفتق التبريد منه والنية فهو راجع عنه فلو كان  
شرطا في الدرهم لزم مع تأخير ثبوتها عن وقت الحاجة الاعلى بالجهل والتقديم لا يجزئ خبره واعلم ان وجوب  
الثمن هو قول ابن ادرس قال الشيخ في النهاية وابو الصلاح لا يميز في المبيع والشئ في الخلاف والميسر  
وسلافة فلم يملكها فيها ولا عدمه بل هو قول اخيه والاسقاع من غير تعريفه وانقر ذلك فنقول **س** لفتق  
في لفظة هو ذلك الغير فليقول بان يبرر المصنف في سبب مطلقا وانما قول الشيخ في النهاية فهو شرط  
سلوخ الدرهم والزيادة قال **ق** دام بطله والاقرب لا كفاية بقول العدل وفي وجوبه لا جرة حيث يشهد نظر قول  
هنا سئلان **ج** يجوز التعريف بان يبرر جملة ما هي كمن يقول في التعريف قال في عرفته حكم المصنف  
بان الا قرب القبول ان كان عدلا لان الاصل صبا به العدل عن الكذب ولعلنا انما ابينه عليه لاهواله  
به ويجوز عدله لاصل **ب** انما استأجر العدل في التعريف على قول قوله في التملك على وجه الاجرة فهو نظر منسأ وان  
الملك معلول لوجوب التعريف بوثول لاجرة معلول له والملك بقبول احد المعلومين في الحكم بقبول الآخر وانه  
اجاب ما لم يعلم الغير بحد الدعوى والا فري عند عدم وجوبه لاجرة **ق** دام بطله ولو اخرجنا الاول

فوز

عرفه الثاني وله التملك بعدة على التملك اقول **س** بناء من رواية محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي  
هنا عليهما السلام قال سالت عن لفظة قال لا يعرفوها فان ثبت فعرضا سالت فان جاءها طاهية او لا  
فاجعلها في عرضها كبحر على ما جرى على ما لكان في البحر لها طاهية والقاء للتعقيب بحسب ما يمكن  
فشرط في التملك التعريف عنه عقبه لا يتقاطعا فيصير عدم بحسب ما لكان في البحر لها طاهية والقاء للتعقيب بحسب ما يمكن  
لان التعريف لا مكان لقاء لما لكان في وقت طلبه والطاهية بعد الحول ما من منها فينتفع فائمه  
التعريف من عموم رواية الحلي في الصحيح عن الصادق عليه السلام في لفظة بجدها الرجل الفقير  
احد منها بغيره لفتق فان فسر في لفظة بجدها الرجل وباحد ما قاله في غير ما سالت فان جاءها طاهية الا  
ففي كسبيل ما لم يفلو كان القول مختبرا لزم تاخير لبيان عرقه في الجارية ولعدم جواز جعل الاعم من  
التسبب مكانة **ق** دام بطله ولو لم يولي التملك من عرقه في الجارية لزم جواز التملك قول **س** لطلان لنية  
وكان وجودها كهدمها ولا جرم في العدة لا يملك ان يكون ما نفعنا ويحتمل عدمه لانه اذا مال غير على وجه  
لا يبرر اخذه فاشبهنا بغيره في الاقوى عيني الا قول **ق** دام بطله وبينة التملك يحصل الثمن وان لم  
يطالب بالمال على اى قول **ق** قال الشيخ في الميسر لزم المشتري الثمن وقت مطالبة صاحبه لقوله  
عليه السلام من رجع لقطعة فليست له **ق** اعدل ولا يكتم ولا يبيع فان جاء صاحبه فلو ردها ولا  
فمن مال هو يوثق من نساء والا فري الثمن بالتملك لانه كما قال الغير بعد اذ يفهم **ق** قال  
دام بطله وانما يحصل بعد التعريف لولا نية التملك على اى قول **ق** فلو لا اقول اذ هو ابراهيم  
الى ان يبرر في ملكه بغير اختياره وهو ظاهر كلام الشيخ في النهاية وابن ابي عمير **ق** قال الشيخ في الميسر  
لا يبرر في ملكه الا باختياره ويكفي فيه لنية فلا بد منها وان لم يتلفظ واختياره المصنف في الخلاف وهو  
الصحيح **ع** عندى **ج** انه لا يدخل في ملكه الا باختياره بان يقول اختبرت ملكها وهو قول الشيخ في الخلاف  
وابن جرير وابو الصلاح **اح** صح الاولون يقول الصادق عليه السلام ليرضا سالت فان جاءها طاهية  
طالب الاقوى بحسب ما لدره في الحلي في الصحيح عقب التعريف عدم بحسب ما لكان في البحر لها طاهية والقاء للتعقيب بحسب ما يمكن  
لان لقاء للتعقيب من غير ابراهيم فلا يكون معلقا على غيره ولا لا يبرر عنه ولا يحتمل لغيره الثاني يقول  
احدنا عليهما السلام **ق** افا جعل المصنف عرض ما كبحر على ما جرى على ما لكان في البحر لها طاهية والقاء للتعقيب بحسب ما يمكن  
ونية الفعل لا يبرر ولا اقل من ان يكون الا باختياره لانه ليرر لغيره في حفظه فيسدد على ان يكون للمأمر به مقدرا



بعد التعريف عدم محي المالك لانه عقب امره بالجعل لعدم محي المالك والتعريف سنة ولم  
يذكر اللفظ فلو شرط لنا اننا لنبان عن وقت الحاجة وفيه منع بل هو متاخر عن وقت السؤال وهو  
محدور ايضا فلا يشترط اللفظ وهو المطلوب او حجب الفقيه المالك بان ما قلناه يجمع على تلك  
بروغيه ليس على دليل قال دام طمعه وهل يكملها ما وجد وجوب العرض محي ما لم يكن العرض  
في ذمته اشكال اقول قد تقدم البطلان في ذلك ومنسأه قول النبي عليه السلام فان جاء ملكها والاي  
له مال الله فويل من يملكها من مباحات وقد علم على ذلك ما اخذت حقوقه ويحكم الجمع بينهما  
بذلك صحتها ثم يتحد وجوبها اذا العرض محي المالك كما ذكر قال دام طمعه وما يوجد في المالك  
فيما في غيره قد اذا اهلها فويلوا احد من غيره فويل من يملكها في الاصل والافضل على ان كان  
اقول قال الشيخ في النهاية وانما ليس في موضع حرب التبرع بغيره واطلقا روايته محرم مسلم  
في التبرع عن احد ما عليه السلام قال وسأله عن الورع في ذلك اقول ان كان له اموال في غيره فويل  
والجواز في العموم واجاب عن المصنف محله على سبيل السلام عليه السلام لا يملكه من ماله  
له وهو الاخرى عندي قال دام طمعه ولو كان لها ما كان له ولو اسلمت عندنا لبيع اليه عرفا عرفه  
في احواله ولا فهو واحد وهل يجمع من بين المالك اشكال اقول في الغرض ان ذلك الشيء الموجود  
في المالك مباح في الاصل والقيمة في اقتدار تلك المباحات في القيمة لانه لو كان مباح تلك المورود  
يد من له اهلية بملكه وكان الصياد كذلك لملك الصياد ذلك كما ان المالك في احواله في المورود  
مشك قال دام طمعه فقدت من المورود في بناء المورود او بعدة من غيرية المالك احمال الرجوع في  
ما لم يمتد عليه اقول حسنا من قوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى يودي وانما امانه والاصح  
عدم الرجوع قال دام طمعه فان ذلك العين وجعل المالك لقبول وكذا الرعايت بعد التملك في الارض  
على اشكال اقول في انما من وجوب القيمة ووجوب القيمة من انما سببها مع الارض في القيمة وسدحا  
مع سدها اكثر من القيمة فوجب قبولها والاصح الاول لانا لملك المورود في غير المورود  
بالقيمة فوجب التملك بها القيمة لانها من ذوات القيم لانه التقدير اذا كان كذلك الاصل في وجوب  
القيمة وزواله يحتاج الى دليل وليس يمنع اعتبار المناسبة انما المعنى المتشابهة او ما يقوم مقامها  
في اختلاف العين ولم يحصل قال دام طمعه والزيادة للتعويض والمصلحة في المورود في

م

وفي سببها النقطة نظر اقرب ذلك بعدة الملقط ان تجدت بعد سببها التملك والافضل الاول قول  
ينسأ من جهته المالك لكون سببها الا التقاط لانه سببها الاصل الذي هو سببها التملك وسبب  
السبب سبب من انه لم يورث بعد ضيقا عنه وعلة العلة حجازا واللفظ يحيل على الحقيقة والاصح عند  
انها لفظة **المقصود الرابع في الجعالة مقدمتان** الجعالة لعملة ما يجعل على ما يفعل او غيرها  
الصيغة الدخالة على الاذن في عمل عوض التزمه بلة **باب** لما اجتمع الى هذا العقد لرد الضوابط  
والا باق ذكره عقب النقطة وغاية صحة التزم لا عوض على الاعمال المجهولة لان الحاجة ما سأل فيها  
قال دام طمعه وكذا الرور من لم يبيع الجعالة على قصد التبرع والافضل اشكال اقول اذا جعل  
كذلك وحده بل يقطع عام لكن رد عدي قد رها من لم يبيع الجعالة على قصد التبرع بل على قصد اخذ عوض  
استكمل المصنف ومسا الاشكال من عدم قصد التبرع وبق الجعيل من المالك وعموم النقطة  
ولان اعتبار انما هو بصيغة الماعل وهي قوله من سبق فويل كذا لانه قد فصل ما جعل عليه من ان يثبت  
حكمه في الماعل لا سيما ان خطابا لفا قبل قال دام طمعه جوابا لاجابا به وسحق وغيره تبرع قلنا  
ممنوعان لاسبابا احتقا وحدوثا لا يجاب من المورود فويل من المورود والاصح عندي الاول قال  
دام طمعه ولقبيل يجوز الحق لانه اذا لم يمنع من التسليم كان حسنا كقوله من رد عدي فله نصفه  
ومن رد فولي فله ثلثه اقول شرط الاجماع في الجعيل العلم لنفسه عليه السلام عن العرب وجه الجعيل الجعيل  
منع منه تسليمه التسليم او اذا اذ الى المنازعة وكلاهما مستفهما ولانا لعل وهو احد العوضين  
جهتا لانه فليجوز الاجرة وانما لم يحرم بل ان العرض يحصل الرضا لاجازة توهبه كغيره فويل من كان في  
الاخر قليل ولا يصح عندي نصه قال دام طمعه فلو جازا بالباب منزله فويل من مات لم يتحقق شيئا  
ويحتمل الاستحقاق في الموت بالنسبة اقول لانه فعل بعض المأمورين وجب لعدم عدم الفاء  
لان استحقاق العمل موقوف على تمام العمل وهو انما يتحقق بوجه الى الماعل وتسليمه لانه هو فاعل في خلاف  
الاحاد والاصحقا في الموت خاصة اقوى عندي قال دام طمعه وان قصت قصته العبد او البعير فان كان  
اقول في انما من عموم الشر ومن عدم الفاء وانما خلاف الظاهر والاولى قل لا من من اجرة المثل  
وقام في الشارع عليه قال دام طمعه ولو استند على الرد ولم تبدل جره فالرد مستحب على اشكال القيمة  
ذلكا فاستدعي حجابا اقول في انما من انما يورث من انما لا يستلزم ضمان لاجرة وجه







العلوق فلو شرط فيه ان يعلم لكان جعل شرط لما ليس له شرط وهو من الاعلاط وادخال في دين ما ليس  
 منه واما الاسكال في الارشعها من عورته فكان كالوقوف طعام الغنم ليد امره ما كلوه من ان المباشر  
 للامراف واعقاده هنا على ما توجه مستلزما لا باحدا لم يصر عليه بخلاف الامر لا كل فهو كثر الخاضع  
 بالقيمة للعقود فمما لا يادة القيمة كضمانه هنا الارشع دام ظله ولو قال هو عدي فاعقده فمستحق  
 فالأقوى ان ينفذ وفي العزم اشكال ينشأ من العزم من ذوال المال اذ الله والصرف في مصلحة اقول  
 المقصود فاعقده عنك وتوجه القرة انه فصل صدر من حلف في محله ومن حيث لم يقصر عن عده ولا  
 قصد انتفاع الصيغة الموجبة لتلك القيمة للعقود ولم يتبع والاقتاعات والعقود تابعة للمعقود  
 والاخرى عندى الصفة لان العزم منى على العبد ولا العبد في حال الحق ملك للمعقود عن نفسه على كل تقدير  
 وهو هنا حاصل فان الحاصل هنا اقوى من الضموم والاخر عندى عند العزم هنا اثبتت لولا ان المعقود قال  
 دام ظله فلو قال اعتقده عنى ففصل في الوقوع عن القاصب اشكال اقول ينشأ من انه صدر من المال كونه مقصود  
 لعتق عبد القاصب ليعبد نفسه ولا يعتق عبده عن غيره سعدمه فقلنا ليد اختياره فلا بد من قصد اليه  
 فانه لم يعلم انه لم يحصل المقصد فلم يتقبل عند فمضى العتق هو الاخرى عندى قال دام ظله ولو امر المالك  
 ببيع الشاة فزحها حادلا بها من القاصب لو امره بالاكل فباع او بالعكس وعلم الاساقع فالقرب وال  
 الضمان الا في الاخير على اشكال اقول وجه القرب في الاول ان لو كان يملوكا لغيره لضمناه لمخالفة  
 وكلما صحت لغيره زال ضمانه فقلنا اذا كان له ولا ان المالك تصرف في ملكه بحسب اختياره بخلاف الامر بعد ان صار  
 في يده وعكس منه ويحمل الضمان للعور ولا ندمه بالامراف في منفعة وخصوصية طريق الامراف  
 غير مقصودة بالذات وهذا ضعيف والاصح الاول ومنها الاشكال في الاخير الغرور ومن ارسل ماله اليه وكثر  
 منه فكيفنا نأمنه اولاد الضمان لصنع المباشرة بالغرور قال دام ظله وما لا تعدي بغيره من الحرج  
 من اوقاف ما ينقص عن قيمته حصل الجناية او تحت اليد القاديرة من اجتناب من قبله تعالى والمفرد الاقرب للاكتم  
 من المقدر والارشع اقول وجه القرب ان القاصب طرود باشق الاحوال لانه اذا اراد الارشع المقدر فلما  
 بعض حصل في ماله لم يستفص حرا وصفه وكل نفس كذلك فهو مقصود عليه ولا ندم المالك من خلفه في ضمان  
 اليد بالامر والذو الاحرار وجب ان يكون مقصودا بقدر النقص كالاثر لانه انما ضمن باعتبار اطلاق  
 المنفعة المملوكة وضمنها بغيرها ويقاد الجناية لانه في الجناية ملحق بالاحراد وكلما لم يكن مقصودا بالجناية

على الحرمة يكن مقصودا بالاجتناب على العبد ولو اراد المقدر دخول تحت عموم النقص لانه على انفسه بالخيار  
 بضمه القاصب ليد وهذا الزيادة بضمه الجاني الجناية فيضمنه القاصب ليد بحمل المقدر خاصة  
 لغرض التقدير ولا الجناية اقوى من اثبات اليد القاصب الاقوى ضمانا كذا الامرين من المقدر والارشع  
 وهو سادس ما بين اقل قيمة معينة او اكثر قيمة معينة قال دام ظله ولو تجاوزت قيمته دية الحر  
 فالاقوى تضمن القاصب للادوية الجاني اقول تقريره ما تقدم في السابقة قال دام ظله ولو  
 عليه في القيمة فالاقوى وجوب دفعه مع القيمة سواء باشر القاصب او اجنى بخلاف الجاني على الجاني  
 اقول وجه القرة ان ضمان القاصب من حيث المبدأ وهذا عرض لثبات القاصب بخلاف الجاني عن ثباته في المقدر  
 ضمانا باعتبار الجناية لا المادية المحضة ويحمل عبده لانه مع تلفه لا كل لا يضمن له من ذلك فلا يعقل  
 وجوبه في البعض عما والاخرى الاول قال دام ظله فان رجوع الاجنبي دفع اليه العبد وبيع بقيته  
 على القاصب ان رجوع القاصب بها فالاقوى رجوع القاصب على الجاني بالقيمة عما اقول وجه القرة  
 قوله عليه لم لا يردم امره فلا يعقل خلاف الجاني عن الضمان ويكره ان يرد المالك في حقه وجوب دفع القاصب  
 الى الجاني القيمة بعد الجناية ونقصية القيمة الاولى لاشتمالها فيها من دفع العبد التخييد لانه شرط  
 مع الصك من دفعها ولم يكن وقد ضمن القاصب ما اشره هو الا في دفع الاول ضمن القاصب قيمته  
 قيمة المالك وقيمة الجاني بعد الجناية ورجع الجاني قيمة قبل الجناية مسافضا ان امكن وهو الاقوى  
 قال دام ظله وعمل المشي بضمه القيمة يوم العتق على اي وارفع القيمة من قبل العتق كالحل المذنب  
 على راي اقول الا القول المشي بالمعقود والثاني قوله في المعقود ايضا والخلاف واختاره ابو حمزة  
 وابو ادريس قالوا بل ارجح والمصنف في المختلف بضمه القيمة يوم التلف والرجوع على القيمة لان نقصان الصفة  
 انما هو في نفس القيمة فيكون أولى الضمان ولانه قال تلف المالك يد القاصب لانه ما خور يا سوا الاحوال  
 ووجه يوم التلف ان المعصوب بضمه قيمته ولا ضمانه الخارج من قيمته فلا يضمن تفاوت لغشاة لا ظاه  
 عن المعصوب الاصح اكثر قال دام ظله ولو اخطأ ذا العبد لمعصوب فهو المالك في دخول القرة  
 بحسب نظر قراد عدم اقول لانه كسب العبد ضد دخل المالك له وايضا ليد عليه موجب الاجرة ويحمل المالك  
 لان المنفعة الحقيقية حينئذ للسيد فيكون من له اليد لها اليد فلا يضمنها والاجمع على العرض  
 والمعوض وهو المملوك والاخرى عندى ما هو الاقرب عند المصنف قال دام ظله ولو نقصت

ولم يحصل وليس

سواء المالك في الضمان







الغاصب ما الغاصب فيه اشكال ينشأ مما ذكره المصنف بمعنى المساواة هنا ان الغاصب  
 لا يصير ما لا قيمة له شرعا لقيمة وما هو محرم غير محرم وعدم المساواة انه يضمن الغاصب لقيمة شئ  
 في نفسه ويقصده في مال ملك وان حرم لانه ما خذاسق الاخوان وينشأ ايضا من انه محرم يجوز التفرغ  
 من هذا الاستيلاء مضمون وجميع ما يقتضيه مضمون والاول في **قوله** يتفرع على القول بالظمان  
 انه هل يقوم الجدل اشكال ينشأ مما ذكره المصنف **قالت** دام ظله ولو تعدد المثل **قالت** لا  
 من غير مثله ففي وجوبه لشوا نظر **قوله** ينشأ من ان لا يتم الواجب لظن الاية ومن ان ضمان  
 لاكثر من القيمة اذ لا فرق بين اخذ المالك لها والبايع وهو ضرر وخرج ولما كان لوجوب العوض على الزاير  
 لم يحل مثل فكيف يوجب وفروا فارق العوض الثواب والاقرى وجوب التراب الاكثر  
**قالت** دام ظله ولو اتقوا العبد ضمن في الحال لقيمة له لانه عاود ترادا للغاصب حصل العبد  
 الى ان ردا القيمة عليه على اشكال **قوله** ينشأ من عدم الجمع بين العوض المعوض فغيره ان معا  
 فوجوب رد العين على الغاصب مع الفكر على الفور وهو الاول **قالت** دام ظله فان لم يجد  
 محبوسا فالأقرب ضمان قيمته الان واسترجاع الاول **قوله** هذا اقولنا ان له الحسب ووجه  
 الوران حكم الغصب لانه لا قيمة له الا في واحد العايز وهو قدرا لثانية ويحتمل عدمه لانه انما يسحق رد  
 الاول بدفع العين لم يحصل لان الحصول في الغاصب لا يورثه ذوا الكيفية المالك للقيمة التي فيه  
 لان به الغاصب موجه للضمان فيسفر مكال المالك على القيمة الاولى ان كانت اكثر وهي الاقرى عندي  
**قالت** دام ظله ولما راعا في عيب يورث القيمة فترفع من احد الاصلين **قوله** من اذ  
 تعارض الاصلين اعني اصل الصحة واصل تارة الزامة من ان ازيد على قيمة المعيب الاقرى بعدم الاول  
**قالت** دام ظله وان ذهبما الغرض يضمنان بالمثل لا مقدرا بل على راي **قالت** هذا قولنا ان لا يضمن  
 شيان لان المثل ما تامل اعراؤه القدر ايركده في الماهية وقال الشيخ في المبسوط يضمن مقدار المثل  
 وقال ان كان قد ابدى من حبس لمصروب اخلف الموزن والقيمة قوم بعين الحسب ليسلم من الزاير  
 ياخذ منه كمال حقه واحاسب ان ادرى من الزاير مع الزاير هذا هو الحق عندي اختيارا ابرار **قالت**  
 دام ظله ولو كانت القيمة عشرة فابلاء حتى ماوى خمسة ثم ارتفعت السوق فبلغت مع الاثني عشرة  
 احتمله مع العشران المتالف لضمنه فلو بقي كذا مساوي عشرين ورد مع الخمسة الناقصة بالا

قال بر القدر والبد  
 غيرا او لا يستحق  
 وجوب تم

سحر

الاستعمال لا غيره بالزيادة بعد التلف كالتلف كذا ثم رادت القيمة وهذا قرى **قوله** ووجه  
 القوة بما ذكره المصنف وهو الحق عندي **قالت** دام ظله ولو كان الغيب غير مستقرا لوجب الخطأ  
 حتى سقيته واخذ من الثمر والتمس حلو فان مضرة الى الحل لا يبرجة فلا قرى رد العين  
 مع الارش وكما نقص شيئا ضمنه على اشكال ينشأ من حصول لبراه بدفع العين والارش **قوله** وجه  
 انه عين مضرة فيبذلها والارش تضيقها ووجه السبب لوجود المسبب فكل نقص شيئا ضمنه ولا يعلم  
 حصول لبراه او الاصح عندي الضمان لكل ما يتخذ **قالت** دام ظله انما لو عيبا جديا وحده  
 او المفلحهما فانه يضمن قيمة انما تلفت جميعا الى آخره **قوله** وجه هذا انما جني على هذا الغصب  
 خاصة والآخر غيب فيه لئلا يقتضي عليه والمقرت هنا يعطى العلم **قالت** دام ظله ولا يملك الغاصب  
 العين المضمونة فان عادت فله كمالها ولما لا يرجع وصل يجرى لما لا على عادت لبدل لوطا لية الغاصب كمال  
**قوله** انما ينشأ من ان قد استقر عليه لانه ساق المذلة اذ لا يستقر عليه الملك الا يصح ان يكون بدلا  
 فيه باسرها لما يستقر عليه الملك ولانه قد لا يرغب ليعايد ان فيه ومن ان يحلوه وقد استولوا على  
 لان الغاصب يجرى ما شق الاجراء **قالت** دام ظله وكذا التضرر المتعطل اشكال اذ تجد بدلا  
 دفع البدل **قوله** ينشأ من ان لم يبدل تحت من التضرر سبب الضمان ومن رآه من العين فاولى من التضرر ومن  
 ان سبب تلفه على المالك لانه لا يملك في يد الغاصب تحت وكل يضمن الغاصب ليدفعه اذ اخرج المضمون  
 من يد الاى المالك ومن يقوم مقامه **قالت** دام ظله لو جنى على الطرف فاقض ضمن الغاصب لادرس  
 وهو نقص من العبد بل دون ان تولى ليدفع اذ هبت في سبب غير معتون ويحتمل ان لا يدر اكثر الامر **قوله**  
 ذكر المصنف شيئا لا يجرى ان يكون في الطرف في سبب غير معتون فلا يضمن انما الاول في فلا يجرى يجب  
 شرعا وهو القصاص من المثل الثانية فظاهرة لكون الغاصب يضمن لية باليد وهو ما زاد  
 على مقدار الطرف ووجه الثاني ان يد الغاصب الضمان كالحصاة بلا عيب ونية التاثير يضمنه  
 يضمن كضمان الاموال كما تقدم وهذا هو الاصح والجواب عن الاول بالفتح من كونه غير معتون عليه لانه  
 تلف في كونه يد الغاصب تحت سبب عليه **قالت** دام ظله ولو عطيته من يد الاوتار فاقضت لقطع  
 في يد فله الضمان على الغاصب نظرا وان معناه ضمن النقص الا ان يد على المقدار لو حصل **قوله** ينشأ من  
 وجود السبب ليدفعه فان مستحقا فكان كوجود المسبب من حيث ان تلف حصل في يد الغاصب فضمنه

لم يضر عن اليد والخاصة والارث  
 عند ضمان ارض الغاصب



والمتفق ان الردة لو كانت عن فطرة لم يضمنه القاصب لان حكم الميت ان كان عن غير فطرة لم يخرج من ملكه  
قبل القتل كما لا يخرج الملاك من ملكه عند قبضه سببه الردة وهو من باب الاعتقاد وقد اختلفت في شكله فبقائه  
ضمن منع منه يكون فذلك القتل وسببه في يده فيضمنه لان الاعتقاد الحاصل في يده لا يستلزم عدم قبضه  
وهذا لان من وجب دونه وصالح للمصلحة من قال ببقائه والاشكال كما تقدم ولان لا يضمن الحسنة فلا يضمن  
باليد ولا يضمن له ملك لما لا يقتل فلا اشكال في ان لا يضمن الردة فيه فالتصنيف على المنع يضمن  
المراعى على المقدار من العتمة لو حصل ويضمن للمنافع مدة ما هي في يده لانه استعمله ملكه على غيرها في عقد  
وبره عليها عاجية والخ عند ضمان الزمان والمنافع قال دام ظله وكذا الاشكال لو اشكنا قول ان قلنا  
ثم بعد ضمان قلنا هنا ببقائه ان قلنا انه ضمان قلنا هنا بعدم ضمان القيمة لكن ضمن الارش بين كونه  
مستحقا وغيره قال دام ظله وكذا الاشكال لو اشترى مائة او سادقا فقتل او قطع به المشتري  
ففي كونه من ضمان البائع نظر اقول تفروء ما مره قال دام ظله ولو خشي على يديه فالضمان على القاصب  
كما لا يضمن على شكل اقول اما في العتمة ضمن الارش بين كونه مستحقا وغيره مستحق فلو قطع  
في يده القاصب ففسد الاشكال من مباشرة المالك لا للافلا فومن ان القاصب ضمن ما نقص الحسنة لا  
سحقا قيا فلا فرق بين المالك وغيره بالنسبة الى المستحق وفي الخطا يضمن ان القاصب ضامن  
ومن انه متحمل لما يتعلق برقبة العبد من الحسنة لا منقصه ورقبه برية فيجب رد الردة كذا فيضمن  
ما يتعلق برقبة ولا يشترط ان يكون رقبته العبد بسبب الحسنة والافرى ضمان القاصب مع انقصا تمام  
القيمة في النقص للاكتمال في غيرها ولم يقتل العتمة في الخطا اذا حصل قال دام ظله ولو حصل العبد  
فصلية كمال القيمة ورد عار اقول ههنا قول الشيخ في موضع من المبسوط ان رد العبد هو الاصح  
عندى وقال موضع آخر من المبسوط احد القيمة او يصير مجازا ليلال جمع بين العزم والمعوض وليس  
يحدد لانه عوض لفات والقاصب يضمن ما شق الاحوال قال دام ظله فان سقط ذلك لعوض ما هو  
فلا شيء لانه ترجح به قيمته على شكل اقول يمينه من انه تلفه صرفة يدا القاصب لانه يضمن الحسنة  
ومن عدم خصوه لنقص المالك وهو ضامن لها والاولى ضمان قال دام ظله ولو مثل لم ينعقد  
عار اقول قال في المبسوط والخلاف ابن ابراهيم يعنى وعليه القيمة ومسا الخلف ان لا ينعقد  
صل هو لعدم قبول العبد بالملكه حبيسا ولعدم قبول المالك كية او عقوبة والاولى اولى

مستوفى

فيبقى يضمن القاصب كثر الامرين من قيمته ودباب الخراجات قال دام ظله وان نقص الربع فان  
اوجبنا الارش لزمه الربع والا لنصف اقول لا وجه لا يجاب له ان النقص هنا لان الجاني غير القاصب  
يضمن المقدار مع نقص الارش عنه فالقاصب كلى لانه ما خرد بأش الاحوال قال دام ظله ولو غصبه  
شاهدا فساد شيئا ضمن وكذا الركان امره فثبت له الحسنة على اشكال اقول يمينه من نقص المالك  
ومن انه غير خارج عن الجرى الطبيعي والعرف فظان القوي في الاول والاخر الضمان لانه اعطى القيمة  
قال دام ظله ولو نقصت الارض بترك لورع كادى البصرة ضمن على اشكال اقول يمينه من ان ترك  
زرعها واجبر عار فلا يضمن بسببه والاصح عندى الضمان لانه نقص حصة يدا القاصب كل  
نقص حصل في يده القاصب فهو مضمون ولهذا يضمن على القيمة قال دام ظله ولو زود غصب  
الزيت بالاعلاء ضمن مثل الاضيقان لم يضمن لقيمة وكذا في الاعلاء المصير عار اقول قال الشيخ  
في الميسر والطلاق لا يضمن لان له هبة جزا ماسة لقيمة لها وقال المصنف ضمن لانه ما نقص يدا القاصب  
والاولى الثاني قال دام ظله ولو غصب عينا صار حراما ضمن لثمنه وجوب لدفع اشكال اقول  
اوجبناه ضمنا رجلا في وجوب رد المثل اشكال اقول منشأ الاول ان العتمة لمصوبة مما لاك ولو  
اليد للتحليل ومن انه قد خرج عن ملكه ونشأ الثاني ان قلنا هو جرب لرد حال كونه حراما ويضمن  
الا احتمل ان لا يضمن لان المنافع من المالك ما صار حراما بالثأر ضمن مثله وملك الثاني في منح رد صاحب  
اليد والتحقيق ان هذا يعمى على ان الذوات من جنس متاوترة واختلافها باعراض واحوال كذا هو الجاني او متخلفه  
في الحقيقة والخير ضلي الا ان يحجب ذلك والى مانع كما لو وجد المعصوب بعد ان تصاع على الثاني لا يجب  
لان غير المعصوب قال دام ظله ولو غصب خرا ففعلت يده حكم بها للقاصب كحكم المالك اقول وجه الاول  
انها خرجت عن الملك بالكلية واستولى عليها هذا انصارت ملكه والخصم والخلية واليد له فما  
ليس ملك لا يحد وجه الثاني يثبت لا ولو لم يملكه كذا كيد التحليل ورفقها تعد في يد القاصب  
الا اعتبار بها لانه ما خرد ما سئل لحوال وكذا صرح الاول قال دام ظله ولو طلب القاصب  
الرد لانه احبب له سواه ههنا فصيح النقص على اشكال اقول احوال لا خلاف في منع القاصب من  
الرد لانه لو نقص ليرب بها ولا يجاب ببيع عدم هلاك المبيع وعدم نقص ثمنه ولا الاشكال في  
هلاك المبيع وعدم نقص الثمن وكذا من لم ينفق عن مائة المالك ومن شرطه من ماله ولا يملكه ولا

للمعصية



مع منه اما لو طلبنا ان لا زلة احببنا هلك الصبح اولا قال دام ظله ولو كانت الحق وحسن  
 العرف لا قرب لروح الى القيمة الى ان يخرج الى ساحل ان كان في السقيفة لجرمة او ما للغير الغاصب  
 ولو كان له فالقرب لعين اقول وجه القرب الاول لحرمة الحيوان وما للغير فيجب على المصلحة في القيمة  
 ويحتمل عدمه لانها عين معصومة وصفت بغير اذن ما لكها فكان لما اخذها والاحيان نظام الغصب  
 ان الغصب شرعا وهو محال ووجه القرب الثاني انه يلزم باسقاط الاحوال وذهاب جرمته بتعديده ويحتمل  
 عدمه لان مكان الوصول ليس من غير استهلاك بخلاف البناء الذي لا يقدر على اللوح الا باستهلاكه والاصح  
 العين لو جوب دفعها وانما الغصب مما لا يتم لو جوب لانه فهو واجب قال دام ظله ولو مات  
 المخرج او ارتد ففي النزاع اشكالان من حيث المثل اقول ومن حيث المثل ما لم يصبوت بحسب ذلك  
 ما لكه وهو الاول قال دام ظله ولو لم يجر الجارية جاهلين بالتحريم صلتهم امثالا او عشر قمتهم بالبركة  
 ونسب مع السور على الخلاف ويحتمل مع البركة الاكثر من الارش والعشر ومع العقد جاهلين الاكثر  
 من الارش والعشر وهو المثل اقول قال الشيخ وابن ابراهيم عليه السلام امثالا وارش البركة ان كانت  
 مكرا وذهب بعض الصحابة الى وجوب العشر مع البركة او نصفه مع السور وهو مردى ووجه ابطال  
 ان نقص المالك من غيره وارث البركة او ارش جناية وهو البركة العشر عوضا للرواية ومع فساد العقد  
 يجب مبرا المثل لانه عوض مضاف الى البضغ قال دام ظله ولو سقط شيئا فاشكال ايضا من عدم المالك  
 ومن ضمن الغصب في قوله اما لو وقع بجناية فالاقوى ان الغاصب لا يملك الجارية المعصومة جاهلين  
 وسقط الولد ميتا ففيه ثلاث مسائل ان يكون بغير جناية فان فيجوز ان الغاصب لا يملك الجارية وفوت قيمته  
 على ما لك ولا يملكها بضمها لاجنبي الجناية بضمها لغاصبها ليدخل المصوب وهذا بضمها لاجنبي  
 بالجناية ويحتمل عدم الغاصب لان الولد قد انعقد حرا فلا يدخل تحت اليد ولا قيمة له لعدم العلم بجناية  
 ولا يدل له ايضا بجناية معتمونه والاقوى ان الغاصب لا يملك الجارية المعصومة جاهلين  
 ميتا بغير حياء بضمها هنا قطعنا على القول بعدم الغاصب لانه لو صدرت من الاخيرة ضمها  
 الغاصب ان لم يحصل له مال فاذا اضر جناية الغير ضمان حيايته او لا من باب التمسك بالادنى على الاظ  
 ويحتمل ضعفه لعدم لانه انعقد حرا ولو لم يمسك حيايته لما اوجب لغيره قيمته بغير سقوط حيايته ولم يقد  
 حيا والاصل ان الغاصب لا يملك المقتد منه وبين الاجنبي ان لا ينجس جناية ما لا للغاصب من الولد وكان

عن الوجه الثاني

الحق

كوجوده حيا من ضامنه لما لكه فاستحقاق المالك هنا بالغ لاستحقاق الغاصب ليدية فينعلق  
 برقيقته لغرض ملوكا وانما جناية الغاصب فلا يوجب الغاصب استحقاقه على نفسه فلم يكن ضمان  
 مقام المبدل والاصح عند الغاصب ان لا يوجب عند الغاصب ان ضمانه جناية جناية  
 لما لكه والباقي للاتمام كما لو حنى الحرة على زوجها الامة فاسقطت جناية منه فانه يضمن لغيره الامام عليه السلام  
**ج** ان يكون السقوط بجناية اجنبي وقد ذكر المصنف حكمه قال دام ظله فان مات في يد الغاصب منه  
 وان وضعته ميتا والاشكال كما تقدم اقول قد تقدم البعثة قال دام ظله ولو كان الغاصب  
 عالما بانه يخلق الولد وجب له الجدة والمهر عليه وبالعكس يجزى ولا مهر على اشكال اقول ضمانه من  
 كونه انبيا وبني النبي عليه السلام من بني النبي هو الاصح ومن كونه حقا لما لكه قال دام ظله ولو باعها النكاح  
 فوطئها المشتري عالما بالغصب فكما الغاصب في مطالبة الغاصب بهذا المهر نظر بنسب من ان مضاف البضغ  
 هل يدخل تحت الغصب اقول مراده بقوله ضمان ان مضاف البضغ هل يدخل تحت الغصب لو وقع في  
 الغاصب بوطئها عالما بغير جناية هل يضمنها ويكون بمنزلة غصب منفعه او لا قد ذكر المصنف في الاشكال  
 السابق ان الحق لما لكه بالغصب فيمنعه ولا يمسك الا حرا ومن الغنى عن بيعه فان قلنا بضمها  
 اذا وطئها الغاصب لم يضمنه الغاصب لغيره من ضمانه قال دام ظله ولا يجب له امر واحد بوطئها اذا  
 احدثت لشبهه في تعدده بتعدد مع الاستكراه نظرا للوحدة والكمه والامر المعلق على شرط  
 لا يلزم تعدد بتعدد الشرط والمفروق بينه وبين الشبهة ان الشبهة لاها لا ينفى المهر ولاها كالكاح  
 وهو الاعتبار بحدود الوطئ والاقوى الاول بتعدد اذا كان المعلق عليه وهو هنا كذلك فان الاكراه  
 الثاني غير الاول قطعنا وكذا لو طئ الثاني بغير الاول لو طئ هو المملوك وهو الاكراه قال دام ظله  
 وكذا المخرج من الغاصب لا يرجع المهر وفي جرح المشتري قيمة منفعه استوفى فانها خلاص القول  
 نصي ما يحصل بضمه في مقابلته نفع ككفى الدار وغرة الشجرة والعنق والذين فيه قولنا انما  
 ان الضمان يستقر على الغاصب خاصة لا بسبب المناسرة وصفت بالمهر في الثاني على المباشر فان رجع على الغاصب  
 لمكان الخيل لرجع على المشتري وان رجع على المشتري استقر التلق في يده لرجع على الغاصب الا في الاول على  
 القولين الشيخ في المبهوط وقوله معنى البحث في ذلك قال دام ظله ولو لم يقطع بياؤه فالاقرب لرجوعه على  
 النقط قول وجه القرب الثاني بالبايع بسبب المشتري ذوبه كالمباشر والبيع هنا اقوى من المباشر وكلما

ان الغاصب لا يملك الجارية المعصومة جاهلين  
 ان الوطئ المطلق هو السبب  
 صادق في



كان السبيل قوي من المباشرة فالتمس ان على السبيل ما الاولى فلا تمانع في العقد وانقررت  
لظن الثلاثة وسبب هذا الظن ان المباشرة اياه فصار هذا السبيل قوي واما الثانية فاجابته ولا نزلو قدم  
البيضا منه فكل مع جملته فتمت المباشرة فاما الاولى لانه هنا تملكوا فتملكوا قوي من الاباحة ويحتمل  
عدمه لانه بالبيضا متلف ما لا يرجع كما لا يرجع بما انقضى على العادة قال دام ظله ولو تيسر  
احتمل للرجوع لانه لم يقدح في جزم الاجزاء بخلاف الجملته وعنده اقول اذا اشترى من الغائب  
جاءه لا بالسبب قبض المشتري لم يثبت فيه لا بسببه وعنده ان لا يرجع المالك لانه لا يرجع المشتري  
على الغائب لبايع بالارش في المصنف فيه احتمل الرجوع وقد بقي المصنف مسلما عاذا اختلف  
الكل لا يرجع بما زاد من قيمته على البايع بل يكون من ضمانه واية اشار بقوله بخلاف الجملته ثم اشار الى ضمان  
الجملته والى الفرق بين الجملته والاجزاء التي هي صفات وبهذه الصفات وهي ما لا يفرق بالتقديم اما العقد في العقد  
لانه انما شرع ضمانه في العقد على ان يكون العيب من ضمانه وان كان صحيحا واما الفرق فلانه العقد يرجع  
ضمانا للجملته ولا يرجع ضمان الاجزاء بالارش لانفراد ذلك لصورتين احدهما لو تصيب البيعة قبل القبض  
لو يمكن المشتري ان يجبر العقد ويطلب المبيع من الثمن بل ان يفسخ او يحرم بكل الثمن لو تلف بيد  
البايع استرد كل الثمن وهذا على القول لشج رجحه الثاني لو اشترى عبدا بحايروه وبما صام وحده  
بايع العبد ما يجاريه عيبا قديما فردها وقد تلف العبد فانه احد قيمته ولو لم يلف وتعب عيب  
حادث لا يسبه لم يكن له طلب بالارش مع العبد لاما ان يفسخ او ياخذ القيمة ومن هذا الفرق ظهر  
انه يرجع على البايع بما ضمنه من الارش لانه لو لم يرجع عليه لكان قد استقر لصان عليه استقراره  
اتما بالعقد او بالهد والاول باطل لما تقدم من انه لا يقتضي ضمان الاجزاء والثاني باطل لانه معروفه  
بالهد لانه سلبا ليد وعقد له عقد الا بوجبه ضمان الاجزاء بما يفرقها فصارا السبب في الرجوع لبايع  
اقوى من ليد **عدم الرجوع** لانه لا يرجع بزيادة القيمة عند تلف الكل كما قد تم فلا يرجع بالاجزاء  
للسوية بين الكل والاجزاء في الضمان لانه لم يكن كل جزء مضمونا لم يكن الكل مضمونا وانا  
اقول **لا يرجع** عند ما يرجع بزيادة القيمة والارش للغير ولا للغير وقوله في الاول انه  
عقد ضمانا كان المارده منه لانه اذا تلف المبيع عنده تلف من ماله واستقر عليه ثم هو مستقيم  
لكنه يعقد على ان يضمن القيمة معلوم انه لو لم يكن المبيع مضمونا لم يلزمه شيء بالتلف فكان

المرجع

الغاصب من المارده بقرصا لانه خطر الضمان لان سبيل الضمان من قبل الغاصب فكان قوي من المباشرة  
فليرجع عليه وان كان المارده غير ذلك فليدفعه حتى ينظر في صحة وقته وانما يمنع كونه عقدا بما بنى  
ما فخره والتمس ان المذكور ان في الفرق بينهما نظر فان عدم طلب المبيع لبايع مع اخذ العبد  
مع تسليمه لانه تعسر للعقد ونقص من المشرق لا يجوز ان يمنع الضرورة والنقل عليه فلهذا لم يثبت لدارق  
دام ظله ولو عتب بخلافه لانه انما في الولد لصاحبها وان كان المارده عليه لاجرة على اى قول هذا  
قول بل زاد من ضمانه متلفه وكان عليه ضمانه هو الاقوى وقال الشيخ في المبسوط لاجرة لان البني  
عليه لانه يبيع كسب العبد قال دام ظله ولا يملك المشتري ما قيمته بالبيع الفاسد ويعينه وما يتحدد من  
منافعه لا عيان وغيرها مع الجمل لبايع او عليه مع الاستيعاء وبذلك انك قال اقول يتكلم  
بقيمة الاصل لان الاصل قبضه انما العبد الضمان الا لسببه وعنده لم يثبت من ماله لم يقبض بالبيع الفاسد  
ولا بالعيب والحق الثاني ان مال الغير محدد في بزه بغير ماله فكان كالنظر بظهره الروح قال  
دام ظله ولو اشترى من الغاصب ما فاستعاد المالك العين لم يكن له الرجوع بالثمن ولو قبل الرجوع مع وجود  
عين الثمن كان جليلا اقول الاول اطلاقا كثر من الاصحاب وجها الثاني انه لم يزل عن ملكه وعينه تاقية  
فكان رداخذ ولا تملك لبايع فاما مجرد الدفع او بالبيع او بقبضه لبايع هنا مقام الهبة والاول  
باطل لعدم صلاحية التملك والثاني باطل لان اسما للثمن في البايع والعين المشتري معلولا هذا العقد  
ونسبه اليهما متساوية واذا بطل احد المعلومين المتساويين بطل الآخر ولا يجمع بينهما في ضمان ولا  
شروط كل منهما بالآخر معينه لا دورا والثالث باطل لان بطلان العقد لا يوجب صرفه الى غيره  
لان العقد لفظ خاص بغيره والحق عندى مرجعه بعين الثمن مع وجوده وعدم الرجوع بشيء من تلفه  
قال دام ظله وقيل لو خيف سقوط حائط السيد بجرح العين اقول هذا قول الشيخ في المبسوط  
وفيه نظر لانه تصرف في ملك الغير بغير اذنه وحسن الشئ بان مراعاة المصالح للكلية او لى  
من الحرية مع التعارض وفي اسناد الحائط حفظ النفس المارة وفي تركه حفظ بعض منافع  
جرح مع ان كان له سريعا فكان الاول اقوى ولو جرح على صاحب الجرح كناية وعينه انفق  
سواء قال دام ظله فان رجوع على المتبطل اهل احتمال رجوعه على الغاصب بضمته لعين الاجرة وعنه  
اقول وجها الرجوع الغرر والعدم لانه الهبة لا يستعقب الضمان قال دام ظله وكونه زعمهما







ابتداء ومنه ان العدة الموجبة واشتماله على نفى حكم البيع فكانها في  
 الاختار والمأخوذ منه قالت دام ظله فلا يثبت بغير الشريك ولو لم يشر على اى قول هذا اختيار  
 الشيخين وعلى ابن ابي نويه واستيفاء المرفق وسلاو والى الصلاح والصدوق في المقنع وابن البراج و  
 ابن حمزة والظاهرى وابن رهره وقطيب الدين كيدى وازد روى جدى للاصول وكر واية يونس عبيد  
 الرحمن عن عبد الله بن سنان في الصحيح على الصادق عليه السلام قال لا يكون الشفعة الا لشريك ما لم يبق  
 سواهما فاذا صاروا ثلاثة فليسوا احد منهم شفعة وذهب بن الجنيدي الى بطلانها مع الكثرة وهذا صدوق  
 في كتابه لا يحضره الفقيه لا يثبت مع الكثرة في الحيوان وينع مع الكثرة في غيره احسن  
 ابن الجنيدي ضعيفه السند واحسن الصدوق في هذه الرواية ورواية ابن ابي عمير في نفع عن عبد الله  
 بن سنان قال سألته عن مملوك يترك كذا اراد احدهم بيع نصيبه قال تبعه قلت فاما ما كانا شريفا فاداد  
 احدهما بيع نصيبه فلما اقدم على البيع قال له شريك اعطني قال هو حق ثم قال عليه السلام لا شفعة في حيوان  
 الا ان يكون الشريك فيه واحدا هي حقيقة السند وخطا ابن ابي عمير حيث ادعى الاجماع على انقضاء  
 الشفعة مع الكثرة قال دام ظله وللاربعة ان علا الشفعة على الصغير والجنون وان كان هو  
 المشتري لهما او للبائع عنهما على الشكال اقول ينسأ من ارضا بالبائع والام بيع فيسقط  
 وحقنا ان الحاد الملة لا يملك المملوك وهو الاصح قال دام ظله وكذا الوجه على اى قول لخالف  
 في الشفعة في المملوك لان الوصي بهم فهو تفضل الثمن ولا يملكه الا لشري نفسه بخلاف الابن الاصح اختيار  
 المصنف هنا قال دام ظله ولوعنا ان النفع مع عبقة الاخذ فان المرفق ايضا المطالبة على الشك  
 ينسأ من اذ ادى الى التراجع بخلاف البصير عند بلوغه لا عند الحول حيث يثبت اقول ومن حيث انه حوله  
 وحق الاول في هذا هو الاصح عندي فان نفسه حتى لم يصب ولا يملكه الا لشري نفسه فلا يملكه  
 ولا استبعاد في استحقاق اولى المطالبة بعد انقضاء الاستحقاق فلا يملكه الا لشري نفسه قال دام ظله  
 وقيل يثبت مع الكثرة فيقول على عدة الروى وقيل على قدر البهائم اقول الاول اختيارا والصدوق والثاني  
 اختيارا بعض الفقهاء لان مقتضى الملك لا ينفك عنه بقدره كالتأني وقال ابن الجنيدي في الشفعة  
 على قدر البهائم بين الشريك ولو حكم بها على عدد الشفعة كان صحيح الصدوق ورواية المنقولة عن علي بن ابي  
 ان الشفعة يثبت على عدد الرجال ولا من حصه اقل لو كان منفردا اخذ الجنيدي بان مقتضى الشفعة

عامة الكثر  
 على الصلح  
 الشفعة على عدد  
 الرجال

الشركة والمعلول يترأثر بترأثره وبقصره ينقص بينهما اذا كانت قائلة للزيادة والنقصان وهما ان  
 المختار احسنهما والذى لها قال دام ظله ولو باع احدا ثلثة من شركه استحق المثلث للشفعة  
 دون المشتري وقيل لا شركة اقول الاول قول الشيخ في الخلافة لان الشفعة ولو ازمها امورا ضافية  
 لا يقتل الا بين اشرفاها استحقاق فترى انتقال تلك من اشرة الى غيره فلا يملكه الا لشري نفسه  
 والماني قوله ايضا فيه اختاره في المبسوط والمصنف في مختلف القول بالشفعة مع الكثرة لتساويهما  
 في العلة الموجبة للشفعة ويكره في التعارض الاضافا لتعارض الاعتبارى ولو سلمنا لكن سبب الشفعة  
 مع الكثرة يقتضى اثر واحد في استحقاق واحد وتأثيرهما دفع الشريك الاخر عنه والثاني لما منع  
 منه ولا يتوقف على المعايرة فيستحق الاثر قال دام ظله ولورب على الشفعين الاخذ من الجميع ولو لم يشر  
 فان اخذ من السابق لم يمكن لاحق لمشاركه وان اخذ من اللاحق شاركه السابق ويحتمل عدم المشاركة  
 الى آخر اقول وجه الاول ان سبب الشفعة المثلث السابق قد حصل وهذا ليس على ان الشفعة  
 هل مع المثلث اللازم او مطلق الملك على الثاني لشاركه في الاول فيلزم ان الشفعين كاشفان سبب الشفعة  
 في الاول يستحق الثاني قال دام ظله ولو اخذ من الجميع لم يشاركه احد ويحتمل للآخر اقول  
 وجه الاول ان سبب الشفعة قد زال ولا فاعا مبيدة على الملك اللازم او بشرطه فلا يملك الاخذ له حال قوة  
 المعلول مسا في عدم العلة قال دام ظله ولو باع احدا لاربعة وعفي آخر فلا خير لاربعة المبيع ولو باع ثلثة  
 في عقد ثلثة لم يعلم الاربعة ولا يقتضيه ببعض فاربعة الشفعة والجميع وفي استحقاق الثاني والثالث  
 فيما باع الاول واستحقاق الثالث فيما باع الثاني وجهان اقول من حيث ثبت ملكه حال بيع وزواله  
 قال دام ظله وفي استحقاق شري الربع الا في باع الثالث واستحقاق الثاني في شفعة الثالث  
 ثلثه وجه الاستحقاق لانهما ما كان حال البيع وعدمه فترى ان الملك وبشوته لمعفو خاصة اقول  
 وجه الثالث استقرار ملكه ويحتمل عدمه لتاخر الاستقرار فان جعلناه كاشفا استحقوا جميعا  
 سرطام يستحق الاستحقاق ما خرا الشرط عن المشروط وان قلنا بالاستحقاق لمجرد الملك استحقوا جميعا  
 دام ظله لو كانا لشفعة اربعة عينا فخر جدم اخذ الجميع ولم يترك كل الشئ وترك فان حضر آخر اخذ  
 من الاول لنفسه وترك فان حضر لثالث اخذ الثلث وترك فان حضر لاربعة ارباع ارباع ارباع وترك وقيل  
 ان الاول اخذ الجميع او بترك ما الثاني فله حقه خاصة لان المفسدة وهي معصية صفة على المشتري



مستغنية هنا الواخذ النصف كان وجهها اقول وجه الاول انه لم يوجد الا نغبره وان عطفوا لقا  
ويستحق المستحق لجميع نصف الشفعة وليس له اخذ بعض حقه ولانا لم نقل له وجبت منهما دون الثالث  
قال دام ظله ولو قال الحاضر لا اخذ حتى يحضر لنا بطلت شفعتهم على اشكال اقول يستلزم  
انه الا ان المستحق فاشبه المفرد فاذا اذن محضاً بطلت شفعتهم ومن انكره كذا هو خوف قدومه  
الناس فيه منه وقواه الشيخ في المبسوط قال دام ظله ولو ارجع الشريك نصف الشفعة لرجل ثم الباقى  
لاخر ثم علم الشفيع فلما اخذ الاول والماني واخذهما فان اخذ الاول لم يشارك الثاني وان اخذ الثاني  
احتمل مشاركة الاول اقول وجه الاحتمال وجود المالك من استحقاق اخذه بالشفعة فلا يكون سبباً  
لها وهذه الفروع كلها ساقطة عندنا فلهذا لم يرجح فيما سببنا لنعلم اننا في كيفية  
الاخذ قال دام ظله على الشفيع الاخذ بالعقد وان كان في مدة الخيار على راي اقول هذا هو  
قد مضى قال دام ظله فلو قال اخذت نصف الشفيع فالاخرى بطلت لان الشفعة اقول القائل لا لمة  
المفهوم سطل الشفعة عنده لان يقيد الاخذ بالنصف لعل في الاخر عن النصف الاخر عنده فيسقط  
المسكوت عنه بالمفهوم والمنطوق استلزام تقييد النصف بالشفعة وعمل لقائل لا لمة المفهوم قولي المنطوق  
كالهفت لانا الشفعة انما بطلت بالتصریح لانا الهوى لعدم دلالة قوله اخذت النصف على اخذ الباقي لان  
اللزوم هنا سرعى لا على بيان اختياره لاحد النصفين وان الباقي ويجوز له ان اخذ النصف  
مازوم لاخذ الكل ولحقق المذموم يستلزم تحقق اللزوم فيرجع المنشأ الى الزوم والشرع  
هل هي كاللزوم الاعتباري ام لا وان هل يشترط التصریح بالمطابقة ولا الاصح السقوط في غير المنطوق  
لتاخير الطلب يلزم منه السقوط في الاخر لتعويض النصف لما مر قال دام ظله وجب الطلب  
على الفور ولو اخرج المكاتب بطلت شفعتهم على راي وان لم يفارق المجلس اقول اختلاف الاصحاب  
هنا فقال الشيخ في المبسوط والنهاية وولد ابو علي الفوري وهو اختيار ابن البراج وابرجوه  
وولد ابو جري لا فها خلافاً للاصل اذا اصل ان لا يمكن لكل تغير الا باذن نذر رضاه فيخرج الجمع عليه  
قال السيد المرتضى رحمه الله وعلى ابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن ابي عمير وابن ابي عمير  
قلنا فيما يقبل وهو هنا متمتع والحق عندى الفاعل على الفور لما روى عن النبي صلى الله عليه واله  
وسلم فقال الشفعة لمن واشتها ولا فها حق من حق التصديق لا فها حق من حق التصديق لا فها حق من حق التصديق

غير

بغير رضاه والتمسح نوع توسع فلا ساسها ولما رواه علي بن حمزة في الحسب قال سالت ابا جعفر  
عليه السلام عن رجل طلب شفعة ارض فذهب على ان يحضر اهل فلم ينص فكيف يصنع صاحب الارض اذا راى  
يبيعها اسعها او ينتظر حتى تترك صاحب الشفعة قال ان كان معه ما يصرفه في شطرين ثلاثة ايام وان  
اتاه الماني والا فليسع وبطلت شفعتهم في الارض وان طلب الاجل الى ان يحل المال فليسع بغير مقدار ما سار  
الى تلك المدة وينصرف زيادة ثلثه ايام اذا قدم فان وقاه والا فلا شفعة له وجه الاستدلال انه  
عليه السلام حكم بطلان الشفعة بعد مضي ثلث ايام اخرها للعقد فلو كان حق الشفعة لا على الفور لم يطل  
تبطل شفعة بالتأخير مطلقاً لعدم القائل الفرق لقوله احدث قول ثالث وهو باطل باجماعنا  
قال دام ظله وانما ياخذ ما اتمز الذي وقع عليه العقد فان كان مثلياً فصل الشفيع مثلاً وان كان  
من ذوات القيم فمطلوب تمتد يوم العقد على راي سوا كان مثل قيمة المسفوع اولا اقول اجماع على  
ان في الثمن المثلي ياخذ الشفيع مثلاً وانما الخلاف في ذى القيمة فقال الشيخ سطل الشفعة وقالت  
المفيدة ثبت وياخذ بقيمة الثمن لجسج الاول وان الشفعة خلافاً للاصل فيقصر على الجمع  
ولما رواه هرون بن جعفر في الحسن من الصادق عليه السلام الخان قال فها حق هاهن غيره بالتمسك والمواد  
الاتحاد في الماهية النوعية لا سيما الشخصية بالاجماع احسن الاخر من عموم بثوت الشفعة وهو  
ممنوع **ف**روى قال والذى المصنف ياخذ بقيمة يوم العقد في غير مثله الاخرى عندى انه  
ماحد على القيم من يوم العقد الى وقت الدفع لا اخذتمى كما غضب قال دام ظله ولو زاد  
المشترى في الثمن بعد العقد لم يجوز لزيادة الثمن وان كان في مدة الخيار على راي ولا يسقط عنه ما  
عطاه المانع وان كان في مدة الخيار على راي اقول هنا مسئلتان **أ** اذا زاد المشتري بعد  
العقد مدة الخيار لم يجوز لزيادة الثمن ياخذ الشفيع بما وقع عليه العقد للرواية المتقدمة  
وقيل لا وليس بجيد **ب** اذا اخذ المبيع شيئاً من الثمن في مدة الخيار لم يسقط عن الشفيع عندنا  
وقال الشيخ في المبسوط لا ياخذ الثمن الذي استقر عليه البيع وهذا صفة طاهره واختيار ابن ادریس  
ما احتاره هنا قال دام ظله ولو كان الثمن موحداً للشفيع الاخذ كذلك بعد اقامه كقيل  
اذا لم يكن مثلياً وليس الاخذ عند المجل على راي اقول هذا قول الشيخ في النهاية وقال في الخلاف  
والمبسوط يجزى بين اخذ الثمن حالاً وبين المصبر الى المجل ثم ياخذ ما لثمن الاول اختياراً والمفيدة كقيل



ادريس وهو الاصح عندي ان الاجل له حصته من الثمن قال **دام ظله** والتمس الواهب ان يأخذه ان لم  
 يكل لازمة والافاضة كمال اقول **ينبغي** ان اذا الهبة قد لزم من جهة الواهب الجمع بين الحقين  
 يقتضيه ذلك وهو ان يكون الشفع <sup>البيع</sup> والتمس للوهوب له ومرجئ ان لا يأخذ الا بطلان لها والاصح الاول  
 ولا تظن والآية وان كانت الهبة لازمة الى آخره فيه توافق لان فرض لزومها يستلزم استقرار  
 ملك المتبطل في الاخذ لشفيع ففرض لزومها مع بقاء الشفعة توافق لان المراد بلزوم الهبة كل يوم  
 البيع المستحق للشفعة ويستقر ملك المتبطل على العين ومنها اقول **دام ظله** بالزوم لولا الشفعة  
 كعبه ذي الرحم المفارئة لا تقاين قال **دام ظله** فان قلنا بوجع المتبطل فادفعه عوضا والاحتياط  
 بينه وبين الثمن اقول ان قلنا ان الثمن الواهب فقد حكمنا بطلان الهبة فترجع المتبطل بالعرض  
 ان كان قد عوض ان قلنا ان الثمن للمتبطل بغير بينه وبين الثمن قال **دام ظله** ولو كان  
 يفعل المشتري بعد المطالبة ضمن المشتري على راي اقول اذا اعيى المشتري المبيع بعد المطالبة  
 بالشفعة قبل الاخذ كان الرضوخ لبقاء خاصة ففيه اقول **الثاني** ان يضمن وهو المشهور واختاره  
 شيخنا نجم الدين بن سعيد والردى لمصنف قدس الله سره كما علمنا وفي المختار فلو اقوى عندي لان  
 الشفع استحق المطالبة ان يأخذ المبيع كاملا وتعلق حقه به فاذا انقص فعل المشتري ضمن له  
 ان لا يضمن ويظهر من كلام الشيخ في المبسوط لانا لشفيع لا ملكا لمطالبة بل لا يأخذ فيقتصر في  
 المشتري في ملكه تصرفا بقاء فلا يضمنه لغيره لانا لضمنا لغيره لا يتحقق ان يكون ما لي كما  
 لما ضمنه لغيره فانا لضمنا تابع للملك من الضمان ولا يجمع مع غيره ونقل هذا القول والردى شيخنا  
 ابن سعيد والجواب انما يمنع صدقنا لما لا يضمن ما ملكه لغيره كليا بل اذا لم يتعلق  
 حق الغير بملكه لازما اما مع فصله فالمنع متوجه ولا يملك ما في اجتماع الملك والضممان عليه  
 مطلقا كما اراه من اذ اعيى لزم فانه ضمن الارش يكون رضا بركه الملك المستقر وهذا ليس مستقر  
 وينبغي وجوه هذا التفسير للمشتري لانه لا يضمن بالشفيع ونقص فيما جعله الشارع عينا  
 له **ح** قولنا في التلاخ فانه قال واذا استقدم المبيع او هذه المسامحة من غير علم بالمطالبة فليس للشفيع  
 الا الارش والآيات في اذ عده بعدا مطابقة فله رد الى اصله قال **دام ظله** اما لو تلف بعض المبيع كالقرد  
 ان يأخذه حصته من الثمن وان لم يكن بفعل المشتري اقول الذي يظهر من كلام الشيخ في المبسوط ان كان

ان قوله

الشفيع

١٤٥  
 انقص بفعل المشتري اخلا لباقي بالقيمة والصواب لخصته من الثمن لجواز كونهما ضعفة والظاهر  
 ان مراد المشتري ما يوجب له وان كان بغير فعله يأخذه بجميع الثمن او يترك لانه لا يرجع انقص المشتري  
 فيكون لا يأخذ منه اضرازا به والضرب لا يزال بالضرب وقال في الخلاف ان كان ذلك باعرا وحي  
 فالشفيع بالخيار بين ان يأخذ بجميع الثمن او يترك وان كان يقبل اذ حي كان له ان يأخذ لغيره حصته  
 من الثمن والاصح عندي ما هو الاخر عند المصنف وجه القربى ان الثمن بمقابلة الجميع فالباقي  
 يقابله بعض هو بمن له وهو انما يأخذ بمن ما اخذه لا ياريد ولا مانع لانه قد عد على الشفع اخذ الجميع  
 وقد عد على اخذ البعض فكان له بالخصه من الثمن كما لو كان له شفيع اخر ولا يأخذ بعض ما دخل منه في العقد  
 فيأخذ بالخصه كما لو كان معه شيء لشفعة فيه واما الضرب فاما حصل بالتلف لا يصنع لشفيع  
 والذي يأخذه الشفع يودي بشيء فلا يتصرف بالمشتري يأخذه قال **دام ظله** ولو بين المشتري والغير  
 ما كان الشفع غايبا او مشغورا فطلب المشتري من الحاكم القيمة فالمشتري قلع عرسه وبنائه ليس  
 عليه طم الحفر ويحتمل وجوبه الى آخره اقول وله صورة اخرى وهو ان يكون الملك لشفيع مقسوما  
 معينا وقد اشتركا في الثمن والطريق ثبت بذلك الشفعة اذا عرفت ذلك فقول **الاول** ان قول  
 الشفع في المبسوط لا ينفرد في ملك نفسه والثاني قول ابن الجنييد ترجمة الله لانه يستحق اخذ مفرقا  
 مثل ما كان قال **دام ظله** ولو اشبع المشتري من الارش لا تحيل الشفع بين قلعه مع دفع الارش  
 على اشكاله وبين بذل قيمة البناء والمعرين ان رضوا المشتري اقول الاشكال هنا في موضعين  
**أ** العلق ونسأ من ان حق الشفع استوفى من بناء فصار كالا استحقاق بالخصه من انا المشتري  
 تام الملك قبل اخذ الشفع وهذا الملك لتمامه ومن بني من ملكه لم يتعد كالدلي لا شفعة عليه جواز  
 انما عده من يده ليس موجبا لتعدي ونقص بناءه وانما ثبتت في المهر بذا عرس وبني ورجع الواهب  
 على القول بالجواز ولانا لشفعه موصوفة لازالة الضرب فلا يزال بضراجه وجوب الارش مع القلع ونسأ  
 من ان يقص حصل على ملك المشتري لمصلحة الشفع وهذا اذ عده الشفع في المبسوط ومن ان المقرر يحصل  
 من المشتري حيث وزع الارش من منزله الملك اختاره المصنف في المختار قال **دام ظله**  
 مع عدم نظرا قول **ينبغي** من قول جمهور الاصحاب انه لا يأخذ بالقيمة ومن ان ملكه ما لا الغير  
 بغير رضاه غير جائز عقلا ولعله تعالى الا ان يكون تحارة عن تراض منكم وهذا هو الاصح



عندي قال دام ظله والنسب المنفصل المتحد بين العقد والاصل المشتري وان كان محلا لم  
 لم يورث على راي اقول قال الشيخ الطوسي رحمه الله الثمرة للشفيع في الحال غير المورث لا بد من بيع الاصل  
 في البيع فكذلك انما يوجد المقتضى وهو كونه جزءا من المبيع وهو ممتنع وان فرق ظاهره ولا بد من ان لا يمتثل  
 قال دام ظله ولو نقصت قيمة الشفعة عن قيمة الثمن فلا قربان للشفيع لا يرجع بالتفاوت واما قول  
 اذا اطلع المبيع بالبيع المحبض قبل المبيع واحد قيمة الشفعة بتقديم حق الشفعين ونقصت قيمة الشفعة عن  
 قيمة الثمن فيقول الشفعان للشفيع ان يرجع بالتفاوت لان العقد قد بطل فلم ينعين بما وقع عليه بل ما انقضى  
 اجرة المشتري وجه القربان للشفيع قد ملكه بعوض الذي وقع عليه للعقد فلا يتخير بمكده بعد ذلك  
 بالرد بالمعيب لانه باخذ بالعقد ولم يطل في حق الشفعين فلا يطل عليه قال دام ظله ولو تلف الثمن المبيع  
 قبل قبضه فان كان الشفعين قد اخذا للشفيع رجوع المبيع بقيمة ولا يملك الشفعة على الشكال اقول  
 يشترط في افعده شرط فيكون عدم التلف قبل القبض شرطا في صحة البيع شرط السبب فيكون شرطا  
 في الشفعة فعاد الحق كما كان فاشترط الضمان من سبق الاستحقاق لان عدم التلف قبل القبض شرط  
 ابتداء والسبب للشفعة الحدود وهذا هو الماع عندى قال دام ظله وهل لا بد من قبل الى اجراء  
 اقول قال الشيخ لا يشترط في ذلك المصنف لوجهين فلاحا الى اعادة تمام الفضل في الواقع  
 في مسقطات الشفعة قال دام ظله ويسقط بطلان العقد تقصيرا او فسادا على راي اقول لا خلاف  
 قد مضى قال دام ظله فان لم يجد فليشهد فان ترك الاشهاد فالأقرب عدم البطلان اقول وجه القرب  
 ان الظاهر انه ترك لعذرنا تنبيهه ولانه فتنه بحق الشفعة والاصل بقاءه وبحال عدمه لا ان الاشهاد اذا  
 كان قائما مقام الطلب قد تركه فيكون بمنزلة ترك الطلب لا ان تركه عمدا فان ترك العذر او لا ولا  
 يعلم الا قول الاشهاد ولم يوجد وهذا هو الماع عندى لان الشفعة خلا ولا يمتثل قال دام ظله ولو  
 اسقط حقه من الشفعة قبل البيع او ترك عنها او عفا او اذن فلا قربان لعدم الشقوق اقول هذا اختيار  
 ابن الجينيد وابن دريس لانه انما يستحقها بالبيع فلا حق قبل البيع فلا يبع عقوه وقال الشيخان وابن  
 حمزة يسقط لانه يمكن من دفع الثمن فلم يفعل والا فوى عندى ما هو الاقرب عند المصنف قال دام ظله  
 وكذا لو كان وكيله او شفعه على البيع او بارك له على البيع عنده او اذن له في الشفعة في الثمن  
 او ضمن له المشتري اقول هنا مسائل لو كان الشفعين وكلاهما في العقد فاقعة قال الشيخ

من البطلان

ص

في المبسوط والخلاف لم يسقط شفيعته وتبعه ابن دريس لان اتحاد سبب الشفعة لا يوجب  
 معها الاقوى عند اختياره والى في المختلف وهو عدم الشفعة لانها المتما قدر ثابت في تمام  
 العقد فمقتضى رضاه بالبيع الفبول الاصل بقاؤه فبطلت اذا اشتمل البيع قال الشيخ في النهاية  
 بطلت شفيعته وتبعه ابن حمزة وقال ابن دريس لا تبطل الشفعة والتحقيق ان مجرد سماعه للعقد  
 بغير حمل الشهادة فان بطلت لا راجح لم تبطل ولا بطلت اذا تارك لها او لاحد منهما قال الشيخ في النهاية  
 بطلت شفيعته واختيار الشفعين في المبسوط انه اذا سلم وبارك وعقبه بالطلب لا ما خيره لم تبطل الاقوى  
 سقوط الشفعة وهو اختياره والى في المختلف لا بد من عرفا على الرضا بالبيع وقد وجد بعده فيسقط  
 اذا ضمن المحدث لاحد منهما اختيار الشفعين في المبسوط والخلاف عدم بطلان الشفعة وتبعه ابن دريس  
 واختاره والى في المختلف البطلان لانه لا بد من رضاعا وهو الاقوى عندى ومضى تحقيق التخيير  
 مختارا بطلت الشفعة قطعا قال دام ظله او شرط الخيار واختار الامضاء ان ترتبت  
 على اللزوم اقول اذا شرط المتبايعان للشفيع الخيار فاختار امضاء البيع هل يسقط شفيعته  
 ام لا قال في المبسوط لا يسقط وقال في الخلاف يسقط ويختار بتخلاف على ان الشفعة هل يترتب  
 على لزوم البيع او على صحته مطلقا فعلى الاول لا يسقط لان سبب الشفعة اللزوم واختيار السبب  
 لا بنا في طلب السبب اذ ان السبب من قبل بطل السبب موقوف عليه فلا بد من اذابة السبب  
 اجماده حتى يستلزم سبب لانا استحقاق متاخر عن لزوم البيع فاجازه قبل اللزوم كاذبه في البيع  
 وعلى الثاني يسقط لان اجازة البيع بعد اسقاط الشفعة باجماع القائلين بهذا القول والنسب  
 وتأخيرها اختيارا فيبطل في علينا ان يبين الشفعة هل هي من شرط اللزوم او على العقد  
 يحتمل الاول من حيث انما معلول البيع فيشترط لزومها على لزومه من حيث وقوع البيع مجردة بموجب  
 للشفعة لعدم المقر والتحقيق ان امضاء البيع هو شرط السبب للحكم قال دام ظله او اتلف قبل  
 قبضه على الشكال اقول اذا عترف الشفعين بطلب الثمن المبيع قبل قبضه قال الشيخ في المبسوط تبطل الشفعة  
 لبطلان تنبيهها يحتمل عدمه لان الشفعين قد تعلقوا بحقه قبل تجرد الفسخ والفسخ المتعقب للبيع والصحيح  
 لا يبطل الشفعة وهذا هو الماع عندى وهذا فرع على المسئلة المنتقاة من انما اذا تلف الثمن لمعين قبل  
 قبضه هل يبطل كالا قال دام ظله وحمل ترك عاجلا واحدا وقت الحصاد نظر اقول يشترط ان

والا فوى عندى  
 ولا بد من ان لا يمتثل  
 ولا بد من ان لا يمتثل



لا ينفع به قبل ذلك وبحرج الثمن من يده فهو عذر في التأخير ومن تأخير المنفعة لا يوجب تأخير  
 الشفعة كما لو بيعت أرض لزرع في وقت لا ينفع بها بل بعد شهر أو شهرين لا يؤثر الشفعة في أدان  
 إلا انتفاع والأصح عندى أنه لا يجوز تأخير لأن الشفعة على خلاف الأصل وعموم أدلة فورنة الشفعة  
 قال دام ظله والشفعة موروثة كما لم يعل على أي سوا طائل لورثه ولا أقول هذا اختيار المفيد  
 والسيد المرتضى والشفعة الخلاف وابن الجنييد للعموم أنه لا أثر وقال الشيخ في النهاية وموضع آخر  
 من الخلاف ابن حجر وابن البراج والطبري أم لا يورث لورث لعل على علمه لورث الشفعة ولم يثبت قال  
 دام ظله ولو عطف أحد الوارثين فطلب الآخر موات الطالب فورنة العا في فله لأخذ بالشفعة على أشكال  
 أقول ينشأ من أفعال الشفعة المستحقة لغير العا في ليه لأن مورثا سحق الجميع بعد عطف العا في  
 وهو حق موروثة مجرد ومن سقوط شفعته بعفوه وإنما يستحق غيره ما عطف عنه باعتباره أنتد  
 غيره لعدم العفو فلا يرثه لفقدا للشرط ولا يستحق نصيب غيره لاستلزام الشفعة ولا كما سقط  
 في جرح سقط حقه في الكل لأنه رضى شركة الشريك بعد البيع قال دام ظله ولو أوصى لأسان بشقص  
 فباع الشريك بعد الموت قبل القبول سحق الشفعة الورثة ويحتمل الموصي أن قلنا أنه ملك الموت أقول على  
 يسه على وقت ملك الموصي له وعلى وقت انتقال التركة إلى الورثة وسما قال دام ظله ولو لم يطلب  
 الوارث حتى قبل الموصي فلا شفعة للموصي له التاخر ملكه عن البيع وفي الوارث وجهان نسباً  
 على من باع قبل عله ببيع شركة أقول بريدان الوارث لم يطلب لعدم علمه بالخلاف بعد رفق  
 بقاء منفعة مع التأخير ومنشأ الوجهين من ذلك مقتضى ومن جرد الاستحقاق ولا الأصل  
 بقاؤه قال دام ظله ولو باع أحد الثلثة حقه من شركته استحق الثلثة الشفعة دون المشتري ويحتمل  
 التسوية أقول وجه الأول عدم ثبوت الحق للمشتري على نفسه ولاها إضافة ووجه الثاني أسرها  
 في الموجب لأن الما لجار للشريك أن يملك البيع بالخطأ دون شراء فأقول إن ملكه بالخطأ مع الشراء  
**المقتصر الخاص السادس** قال دام ظله لو اختلفا في الثمن ولا يسه قدم قول المشتري مع  
 يمينه ولو أقاماً بينة فلا قول بالحكم يمينه الشفع لا يخرج أقول هذا قولنا قد يسه قد  
 الشفع في الخلاف المبسوط البينة بمشتهر المشتري وقال ابن الجنييد البينة على الشفع في قدر  
 الثمن إذا لم يقر له بالشفعة فأنظر فيما المشتري كأنه يمينه في قدر الثمن عليه والاكتفى من الشفع

الشفعة

١٤٨  
 أنه لا يثبت عليه زيادة على ما يقر له من الثمن وجه القرب من الخارج ولا يثبت الشفع بغيره ويثبت المشتري  
 غير ملزمة لأن الشفع لم تترك فكان المذكور أو أحسن في الخلاف أن المشتري ثبتت زيادة الثمن البينة  
 بوجه بكونه الأثبات ويحتمل المعارض أن المراع وقع فيما وقع عليه العقد ولا دلالة ليد عليه فملأه براع  
 في العقد وهو مبني على اتفاق عندنا فالحال في كميته الثمن قال دام ظله ولا يقبل شهادة البايع  
 لأحدهما ويحتمل القبول على الشفع مع القبض ولربما وانه أقول وجه عدم القبول مطلقاً أن قلنا الثمن  
 يوجب فله الدرك عليه وكثرته يوجب بطلاناً لبيع ما استحقاقاً لزيادة مع الشراء باليمين ويرجع إلى عهده  
 فالشفعة سكره في الموضعين كرجعاً ووجه القبول على الشفع مع القبض قراره زيادة الدرك عليه فلا  
 تهمه وما ذكره أولاً لا يقتصد عقلاً ضمن هذا الدور ولحصاره بالنسبة إلى هذا الجيد وروجه  
 القبول مع عدمه لأنه دخل الضرر على نفسه والدرك فانه لم يقبض قال دام ظله ولو كان الخلاف  
 بين المسابحين لا أقول لحكم لعمه المشتري وأخذ الشفع بأقول قال الشيخ في المبسوط يحكم  
 بالقرعة فخرج اسمه حكم له واحد الشفع بذلك الثمن وجه القرب ما مع القبول بأن القبول قبل البيع مع  
 بقاء العين فظاهراً وأما على التفاح مع اليمين فهو اختياراً والمصنف لا يملكها لصدور استقال  
 الملك ليه ورضا البايع هذا العرض بيمينه البايع خالفوا فضلاً واحداً وهو عدم رضا المشتري بالزيادة  
 وأخذ الشفع لأنه إنما يأخذ من المشتري ويقع ليطهر من فحكم عليه بأقراره وهو يدين كرسيد البايع  
 قال دام ظله ولو لم يعم بيمينه وخلف البايع في حصة الشفع بين الأجزاء التركة الأقرب إلى ادعاه  
 المشتري وكذا الوافام البايع بيمينه أقول وجه القرب أن المشتري عا عرفان البايع طيلة الزيادة فلا  
 ظلم بها ويحتمل تنقيتها أخذه بالخلف عليه البايع أقام عليه بيمينه لأنه قد يثبت شرعاً أنه لورث والعقد  
 وقع عليه ولو اوجب لشارع غيره تنسأاً لتحكمان قال دام ظله ولو اختلفا في قيمة المحمول فمنا عوص  
 على المقومين فإن عذر قدم قول المشتري على أشكال أقول ينشأ من أخذ الملك منه قهراً فلا يقرب على العرض  
 أصاو من أجل قال دام ظله ولو ادعى أن باع نصيبه على الجني فأنكر الإحصى في المشتري بالشفعة  
 بظاهراً لاوار على أشكال أقول قال الشيخ في الخلاف المبسوط يثبت للمصمعه لقوله عليه السلام فزار  
 القملاء على أنفسه جازم وقد استحقاقاً في ملكه وقال ابن الجنييد لا يثبت الشفعة لعدم من البيع  
 هذا الاختلاف يثبت على قدر ادعائه عدم قبض الثمن على قدر ادعائه بيمينه لكن يترفع عنه بقبض الثمن



عدم الشفعة نظراً لانها اخذت من غير ثمن والبيع لا يشترط الاعتراف بقبضته والمشتري لا يستحقه  
لا كراهه البيع واسكانه لا مستحقاً وغيرهما ويجوز ان يقال يقصد الحكم وضعه عدم اعترافه بقبضته لثبوت  
الشفعة اطهر لاعتزازه كما في هذا الملك من بين ودفع الثمن اليه وصاحباً ولا يجوز من ملكه قال دام ظله  
للشفيع دون البايع على اشكال الخلاف المشتري اقول لا شك لطلاق الشفع للمشتري اما لا يثبت الشفعة  
على قولنا ان ربح في المسئلة المتقدمة او ان ذكر على قول الشفع واما البايع فبما اشكال من حيث ان قصده  
حصول الثمن وهو يحصل من الشفع بغير ثمن فلا فائدة في اخلافه لغيره وكلما استفت فأنه العدم للملك  
الاخلاقاً اما الاول ولان البيع يقتضيه استحقاق المشتري لصير واستحقاق البايع ولا يخلفه البايع على  
ثبوت حق المشتري بل على ثبوت حقه وهو الثمن فلما حصل الثمن انعقد فائدة البيع واما الكبرى فطاهرة  
ومن ان ادعى على شفع حقا فيحتاج بعينه عند التمسك لانه يرتب جبراً ذلك الثمن عليه المشتري بعينه  
للا بد من التمسك وهو اختيار الشفع ولا بد لودفع اليه ما دفعه الشفع اليه وجب قبضه واعلم انه لا بد  
من التمسك على قولنا ان ربح لغيره سوت الشفعة فلا يحصل له الثمن وهذا البحث مما يتاخر في طلاق  
الثمن وكونه مثلياً اما مع نصه او كونه من زوات لغيره فليبايع اخلاقاً من المشتري قطعاً واما جبراً  
ذلك الشفع على البايع هنا لانه اخذ منه بسببه ولا مانع ليدعي عليه لراء فيه قال دام ظله ولو  
شهدت بعتان لكل منهما ما سبق لاختلاف المساقط والفرقة اقول وجلاً ولعدم اولوية  
المقدم واستحالة الترحيم من غير مرجح وامتناع العمل بهما ووجه الثاني انه مشكل والاولى المساواة  
والخالف قال دام ظله ولو ادعى الابتاع وادعى الشراء لا ريب واما ما بينه قبل بقرع والاقرع  
الحكم بينه الشفع اقول الاول قبل بعض الفقهاء لاعتصامها بالاصل ولا تلبس بمحذور انكار  
بل هو دعوى زائفة ووجه الثاني انه يرفع الملك فهو كالمطلوع الاصل فيكون اقرب الى المدعى ومدعى الارث  
اقرئ له المبيع كقول دام ظله نعم لو شهدت ببيئته بالامتناع مطلقاً والاخرى بالموذع او دعه  
ما هو ملكه في يد غيره قيل قدمت ببيئته لا يرفع لانها بالملك كاتب الموذع فان صدق بطلت  
الشفعة والاعلم للشفيع اقول قوله قيل اشارة الى قول الشيخ في المبسوط ووجه قوله ان ملكته  
البايع المتأخره عن البيع مناصفة بغيره في ذلك التنازع وقد ثبت ببيئته وملكه التي هي  
شريطة البيع حال البيع لم يسلط له بعد ما لا يبيئته شهدت ببيع مطلقاً اي من غير تعيينه بملكه فالشرط

شفعة

غير

غير معلوم واما ما ثبت معلوم فلا يحكم بالبيع لان الشفعة ملك فري يبنى على الاحتياط لان الأصل  
ان المسلم لا يفتقر عنه ملكه الا باختياره فلي على خلاف الأصل فلا يحكم بها الا بيقين بغير شبهة وله  
محصل وقد استصعبه المصنف فام طه لان الشفعة بالملك المتأخر في البيع السابق لوجوبها على الطاهر  
وهو اصله نقاء الملك لعدم علمه بالبيع فانه قد يخفى عنهم فيعدم بيئته البيع ولا ينافي ذلك عن الأصل  
بله الامناع مقرر واما ما قلنا من الأصل مقدم على المقررة كما في الأصول وهو الاخرى عندي قالت دام ظله  
فان قال الخلف على اشكال اقول من حيث ساقطة عنه ما قرره ومن حيث اعترافه بالراء وكذا في المسبوق  
اليه والاخرى لا اخذنا الشفعة لاعتزازه باستحقاق الاخذ من بين وقبله الثمن الحكم قال دام ظله ولو  
انكر المشتري بملكه لشفيع افتقر الى البيئته وفي القضاء لا يثبت اشكال اقول بغيره من وضع  
المسارح اما علا على الملكية وسبباً ايضاً ومن صعبها فلا يربحها لغيرها لا يربحها الى العلم  
قال دام ظله ولو اختلف المبيعان في الثمن او جازا لهما لاختلاف الشفع بالبيع لا بما  
يخلف المشتري اخذ به ما قال البايع جاز وملك الشفع اخذ به ما قال المشتري فان عاد المشتري وصد  
البايع وقار كس الطاهر في الشفع اخذ به ما جلف عليه لا قربى كما قول تقرير هذه المسئلة اذا  
اختلف البايع والمشتري في كمية الثمن قلنا ما لهما الف وناقح البيع بالخالف لم يطل الشفع  
لان في محذور الاختلاف قبل اخذ الشفع في اخذ من البايع صادراً عليه لانه اعترف باستحقاق اخذ  
ذلك الثمن الذي ادعاه ولا يستطاعه من غير سقوط حق المشتري واما ما اخذ ما خلف عليه البايع والآخر  
ليكون اخذاً فائدة لان فائدة الثمن الذي قاله المشتري فاذا لم يحصل له الاموال غير من البايع فلا  
في حين هذا الخلف في معنى المشتري اخذ به ما قال البايع بل ما لم لهما حاله جار ولا يربح حصة و اخذ  
الشفيع هنا من المشتري بما قال المشتري او لا اعترافه بانا الثمن هو الناقص والبايع طالم وياخذ الزاد  
فان عاد المشتري يراجع عن دعواه وصدق البايع قبل اخلف البايع حكم على المشتري اعترافه ببيع الشفع  
اخذت حصة ما حله على المشتري اي بما ادعاه فهذا عندي لا يخجل غيره وقار الذي لا اقرب وجه القرب  
قوله عليه السلام اقرار العمل على انفسهم جاز وروى عن المشتري الثاني اقراره على العمل على السبع فلا يصح  
يخجل ما قال ثانياً لثبوت اقراره ودعواه الخلف في الاول وهو امر ممكن فلا يدخل عليه خبرنا لشفعة  
ونقص الثمن مع امكان صدقه ولا يصلح ان لا ينقل ملك الشفع عند الاقبولة وعلى القول بما سأل الشفعة

استقرت على ان  
الشفعة على وان  
اسهل الحكم  
هو ملكه لم  
البايع ان كان حكم  
المسألة

ان البايع فسخ البيع  
فاذا اخذ ما قال  
المشتري من فان  
رعى المشتري



مع الضالفة انقطاع يرحم ما قال ثانيا ان قولنا في سبب سبب الشفعة وسواء لم يفرغ بنا في نفي الأصل  
 وانما قال كذا لانه لو قال كذا لم يسمع قطعاً واحداً قال اولاً وقوله بما خلق عليه يوم استراط  
 الخلف لان عنوان الموضوع ليس بشرط في الحكم لان الصيد وكل ما لم يستقط في الجملة وانما ذكره والخالف  
 الباع والمشتري ولم يذكره لانه لا يفرغ لان الشفعة لا تملك من الباع والمشتري مدع منك خلفت  
 كل منهما من حيث هو مدعي عليه وليس كذلك المشتري والشفيع بل الشفع مدع لا غير المشتري مدعي عليه  
 لا غير فاختص بالخلف ولا بالبائع والمشتري مباشران للعقد والاحتمال في قولهما على ما في الشفع  
 لاجتماع عن العبد قصدوا المباشرة ولرجوع المشتري لم يرجع الشفع الى غير فلا فائدة في تحليفه  
 ولو اختلفا بعد قبض المشتري واخذ الشفع فاذنهما لهما اقرت لغير مدعي الشفع ويرجع البائع  
 على المشتري بتوجيهه بغيره لوم قبضه قال دام ظله وان كان له ما اختلف المالك لا يكون المالك  
 اسقاطاً لان تركا لا يميز على اشكال اقول ينسأ من جوارها على العقد وكراهيتها المحظرة الفصل  
 الثاني في احياء الموات قال دام ظله ولو استقر طائفة من المسلمين على بعض مواتهم ففقد  
 اختصاصهم بها من دون احيائها نظر ينسأ من اسما انما لا يملكها الا للمسلمين اقول ومزاج  
 اراضيهم المحيية يمكن الاستيلاء فالموات اولى ان يقبل اختصاص فيها ولان الاستيلاء بغير التخيرواح  
 الاول فان الموات لا يمكن الا بالاحياء قال دام ظله وحده الطريق من انك ما يحتاج اليه في الارض لمباحة  
 اذرع وقبل سبع اقول الاول قول كثير من الاصحاب احتاد المصنف هنا ونجم الدين بن محمد وقال  
 الشيخ في النهاية هو سبع اذرع واستاره ابن ابي ابي المصنف في المختلف وهو اذرع غيري اسما واية سبع  
 وعشرون عن الصادق عليه السلام قال فصوروا لى الله الى ان قال والطريق اذا صاح عليه  
 فجد سبع اذرع وكذا في حديث سعد بن عبد الله عن الصادق عليه السلام استحوا الاقوال وانما عدم الزايدة قال  
 دام ظله ولو كانا في نهر في ملك غير فدعا بالحرم ففقد له مع يمينه على اشكال اقول معنى الحرم  
 هو الموضوع اقرب من موضع معزبته فقام الانتفاع بذلك المعزب عليه لا بد لغيره ما كان المعزب عليه  
 فهو حرم كذلك موضع المعزب فاذ كان النهر في ملك غير وتدعا بالحرم ففي عدم ايها اشكال ينسأ  
 من تعارض الحق والملك للملك اقوى ومن توقف غاية الملك على الحرم فيما يرد ولان الاصل عدم احتفاظ  
 حق في ملك غير ماله وكلام ما كان للملك موافق الاصل ودعوى مستحق لغيره كذا لا يبرر فلو لم يملك

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في بيان ما في المتن  
 من اشكال في المتن  
 في بيان ما في المتن

ولاول هو المنعك ومن حيث ان الحرم لازم للنهر لا سلكه على انما فكلام مدعيه موافق  
 للنظر لان نيوتن ليدرو مستلزم بنوتن للازم فمالك الارض مدعي خلافها لان اشكال هذا  
 من تفسير المدعي الحرم ولا ما يجيأ الحرم بكل الحرم على الاقوى فتقدم قول المدعي الحرم لانه ذو يد  
 قال دام ظله فان مات فوارثه الحق به فان باعته لم يسمع بشفعة على اشكال اقول انما يباع المحر  
 وينسأ الاشكال من الارض لقنوحة عتوه ببيع محرد الاول ولو يربها لا تملكها فلا هذا ومن عدم الملك  
 بل انما هو ملك للملك وليس حكمه حكمه والاقرى الثاني قال دام ظله وليس للإمام اقطاع ما لا يجوز  
 احياءه كالمعادن الطاهرة على اشكال اقول ينسأ من وجه اختلاف الاصحاب فانما انصف  
 انما ملكه للإمام عليه السلام وهو اختيار المصنفين والادراك ان كانت له فلا يقطعها وقال آخرون بل  
 فيها مستركون ولا يجوز منع بعضهم عن حقها وقال بل يملكها للمعادن التي في ملكه عليه السلام فلا قطعها  
 وغيره فلا ب قوله تعالى خلقنا لكم ما في الارض جميعا اضاف لكل الى لكل الاستحقاق  
 ويقتضى الاشتراك الاصل في المباحات لا اشتراك فلا يجوز تخصيصه بالبيع وليس هنا وقيل بل اضافية  
 اصبحت كلية احدى الاما وهو للمسلمين والمصالح فلا تخصيص بالحق والاقطاع في الموات  
 فيوما انصرف من هو تراج حقوق فلا تخصيص من ان الاستحقاق حسب المصلحة والاصلاح فهو  
 منوط بنظر الامام عليه السلام فجاز له تخصيص من ان تخصيصا طلب من النبي عليه السلام ان يقطع  
 على عينه بموضع تحبب فقبيل له كما لما اعيد فقال عليه السلام فلا اذن وهذا هو منسب الاقوى  
 عندى قال دام ظله ومن احب شيئا منه لم يملكه ما دام الحبي متم فان كان الحبي المصلحة  
 فزال فالوجه جواز احيائها اقول وجه الجواز ان قال سبيل منع وجه المنع ان التغير انما يكون  
 بالاجتهاد ولا يجوز تغيير ما فعله الامام بالاجتهاد ولا الحبي لا يثبت تحردا لمصلحة بل حكم الامام  
 فلا يزول الا به لا مباح مناطية الاحكام بالمصالح قال دام ظله ولو جعلت سبع والشراف في الا  
 ماكن المستتعة فالاقرب لجواز العبادة اقول يحتمل عدمه لان شرع الطريق المصلحة لا استطراف  
 فلا يستعمل في غيرها والاقرى الاول قال دام ظله فان قام وحده باق في مواضعه فانه يملكه  
 العدد فالاقرب بطلان حقه اقول وجه القربى لا يملك سبيلاً ولو يملكه ففقد له ومن ان  
 رتاسا صرب سقوف للمسلمين الاول اقوى قال دام ظله وليس له بناء دكة ولو استبق ابيان







في الخلاف الموت يبطلها سواء كان موت المورج والمستاجر وكذا قال في المبسوط واختاره ابن  
 حجر وابن البراج وقال ابن الجنييد ولو مات المستاجر قام معورثه مقامه وقال ابو الصلاح  
 لا يبطل الاجارة ما لموت ويقيم ورثته كل واحد من المالك المستاجر مقام مورثه وبطل  
 ابن ابراهيم هو الاصح عندى اختاره والذى لنا ان العقد وقع صحيحا فيستحق حكمه للأصل  
 ولان العقد جعل للمستاجر المنافع والمورج مال الاجارة فيستحق ان يورثه ولا يرجع  
 الخلفاء في العقد انما اقتضى تسلط المستاجر على مكل المورج ولا يقتضى تسلط غيره على ملك غيره  
 واذا عني الشئ في الخلاف لجامع الفرق على اختياره فيها وبطل بما قلناه والاجماع ممنوع  
 اذا كان المكل المورج قائما **أجركه المورث عليه والمصنف قولي هنا انه يبطل موت المورث**  
 خاصة لانا لم نل في ما يتعلق الوقف من الواقف ضرب المورج هو ما انتهت به استحقاقه  
 وابتداء ملك غيره لانه حتى يتاخر ملك المورث عن حق المستاجر انما استحقه تلك المدة لا غير  
 اعني مدة حيوته والمستنف قول اخر ان اذا كان ناظرا في الوقف اجرة بنظره لم تبطل الاجارة  
 ولا بطلت الا في بطلان في الوقف مطلقا لانا استحقاق النظر كاستحقاق المنافع قال  
 دام ظلّه ولو كان هو المستاجر فالأقرب الجواز اقول وجعل الجواز انه ملك المنافع ملكا  
 مستقرا فلا يبطل بما ينظر من ملك الرقبة وان كان شلها فبطلت لولا المكل الاول كما انه  
 اذا ملك ثمرة غير موروثة ثم اشترى المورث فانه لا يبطل ملك الثمرة وان كانت محل في الشراء لم  
 يملكها الا ولا يحتل انصاج الاجارة لانه اذا ملك الرقبة جاز له منافع على ملكه بالبعد للرقبة  
 واذا كانت المنافع مملوكة لم يتوقف عقد الاجارة عليها كما لو كانا المنافع بالثاني ابتداء لم يصح  
 منه للاستيحاء كالمكاح فانه كما لا يخور ان يجوز امته كذا لو اشترى وجهه سقط المكاح وان  
 الاجارة والمكاح لا يخفى كان والثاني قد ثبت فيمنع الاول والعكس باطل اجماعا ويمكن الغرض  
 بين المكاح وما نحن فيه بان الملك للرقبة في المكاح جعل ملك المنفعة الا ترى ان ثمة الا اذا  
 زوج بها لا يحل عليه تسليمها وان قبض الصداق وفي الاجارة ملك المنفعة فينبغي مكل الرقبة فان المورج  
 اذا قبض الاجرة يحل عليه تسليم العين ايضا المورج لم يكن مالكا للمنفعة حريه فلا يصح  
 المنافع ملكا للمترى بالشراء والسيد مالكا بالمنفعة بفنوع الامة المزوجا لا ترى انها وطبت

الظهير

بالشبهة يكون المهر له لا للزوج فاذا باع مستنفع المملوك له رقبته او ملكها الزوج بالثالث  
 فافق المكاح قال دام ظلّه وليس هذا الغرض على المورج جعل المستاجر وفي الايراد من اجله مثل  
 اشكال اقول منسوخ من المباشرة ومن المعروف والاشكال هنا كما عرفت المترى قال  
 دام ظلّه ولو استاجر احدا منعه في حواجه فنفقته على المستاجر الا ان يشترطه على الاجير  
 فان ساعا في وره فلما قل مطعوم مثله وملبوسه ولر قبل لوجوب لعنفه على المالك النفقة  
 على الاجير كان وجبا اقول الاول قول الشيخ لانه استحق منها فقه تلك المدة والنفقة للبقاء لاستيفاء المنافع  
 فلا يجز عليه بدل المان يحصل حقه غيره ولا تملكه المنافع لم يتق لم عوض بذله لتخصيصها ولما رادوا سليمان  
 بن سالم عن الرضا عليه السلام عن رجل استاجر رجلا بنفقة صباه ولم يفرشها ان يبعثه الى ارض فما كان  
 من موته الا حرم من عمل الثياب والحمام فقل من قال على المباشرة والجواب ان محمول على استراط  
 النفقة والثاني قول ابن ابراهيم هو الحق لان الاجارة معاوضة لا يقتضي حايجا عن العوضين  
 بغير شرط ولانه يتفاوتت رغبات الاجر اشتراط النفقة وعزمها وتقدرها فيكون حراما من العوض لكونها  
 مجبرة وجعل الحرة يقتضيه جعل الكمال لان النفقة تابعة للملك لرقبه او لغيره فالحا ما على غيرها  
 كخصم صرح لم يثبت قال دام ظلّه ولو اجر عده ثم اعتقه في الامة لم تبطل الاجارة  
 وحصل على العبد بقاء المنافع باقى المدة فلا قرب عدم رجوعه على حواه ما جرية اقول قال الشيخ  
 في المبسوط فيه قولان احدهما يرجع ما جره المشتري على السيد في تلك المدة والآخر لا يلزم وهو الصحيح  
 لانه لا دليل عليه والاصل براءة الزمة ويحتل الرجوع وعلى ما حكاه الشيخ بقول وجهه انما  
 فعه صرفه في مصلحة بعد الحرة ملكية المنافع معلول للملك العيز وقد اتى لعله وقد تلفها  
 فيضيقها قال دام ظلّه وفي الاصح ان المشاهدة نظرا قول يفسد من اختلاف لا انتخاب  
 فانما الشيخ رحمه الله ذهب الى الاصحاء بها للاصل واسفاء العوض منة ابن ابراهيم للغير والفاسل  
 انما لو لم يجلد والشيخ هو المجلد من كل وجه وابن ابراهيم يجره بالمجلد بوجه ما في الصحيح الثاني لان  
 النهي عن العزل الذي هو المودعي في التمازح وهو هنا كذلك ولانه ربما العتق للاجارة في بعض مدة فيعذر  
 الرجوع بها قال دام ظلّه اما بضع من الدقيق او الموضوعة بجر من الموضع الرقيق فالأقرب الجواز  
 اقول وجه القرب بجره مقتضى هو العقد وايضا المنافع للأصل ولان احدا الشريكين لو ساقى صاحبه



وشرطه زيادة من الثمار يجوز وان كان عمله مع في المشترك ويحتمل عدم الصحة لاستلزامها  
العمل في ملكه له عوض على غيره ولا حاجة للاستلزام الشيء بقبضه لان لزوم الاجارة  
لحاله يستلزم لزوم الملك المستلزم لعدم وجوب العمل فالحاجة لا ترفع في ملكه نفسه اذ  
منفعة تعود اليه ولا يستحق للغير ذلك مستلزم لعدم لزوم ملكه المستلزم لعدم لزوم الاجارة  
جارية محال واللازم باطل الضرورة فكذلك الملزوم وهذا مبني على ملك مال الاجارة ينقل العقد  
اتما على التقدير الملك بالعل فلا استحالة قال دام ظله ولو قال ان حطمة اليوم فلكل درهم وان  
حطية غدا فدرهم احتمل اجرة المثل والمشتري اقول الاول قول ابن ابراهيم لانه عقد واحد يختلف  
فيلعوض بالتقديس والتاخير فلم يصح لان الاجارة لم ترجع كما معينا ولنا في قول الشيخ في الخلاف  
لانا اصل جواز ذلك المنع يحتاج الى دليل قوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم وقال  
في المبسوط يصح العقد فان حاطه في اليوم الاول كان له الدرهم وان حاطه في الغد كان له اجرة المثل  
ان لم يرد على درهمين ولم ينسحب من درهم ولا يصح بطلان الاجارة فلا جرة المثل مطلقا قال دام ظله  
ولو اجرة كل شهر درهم ولم يثبت او استاجر لنقل الصدة المجهولة وان كانت مشاهدة كل فقير  
درهم واستاجر مدة شهر درهم فان زاد فقبضه فالا فاقرب بطلان الا الاحتمال لان ما لم يثبت  
اقول هنا مسئلتان **ا** اذا اجرة الدار كل شهر درهم ولم يبين مجموع المدة احتار شيخنا  
المصنف بطلان وهو اختيار ابن ابراهيم فقد شرط الصحة فانا لعلم بقدر المنفعة شرط اجاعا  
وهي هنا انما تعلم بالمدة والمدة مجهولة ولا يلزم من مقابلته كل من اجرة المدة المجهولة عوض  
معلوم صيرورة المدة ما جعلها معلومة ولا العوض معلوما وقال الشيخ في النهاية والمبسوط والمفيد  
يصح الاجارة في شهر وقال ابن الجنييد والابن ابي شيبة الدار كل شهر مكا وكل درهم مكا ولا يذكر  
نهاية الاجارة **ب** استأجر المشيخان ما لنا التقدير اخرتك هذا الشهر درهم وكذا ما بعده دام التقدير  
المنع من ذلك **ج** اذا استأجره لخل صيرة محمد لا تقدر شاهد كل فقير درهم بطر لخل العمل  
والاجرة وقال الشيخ في المبسوط اذا استأجره لخل عشرة افقره من صيرة شاهد كل فقير درهم  
صح وكذا اذا قال لك كل فقير درهم صح وقرق بين اجارة الدار كل شهر درهم عند من لا يجوز  
ذكر ان المدة مجهولة واما هاهنا لصيرة غير مجهولة لانها معلومة بالمشاهدة **ح** اذا قال جريك

الاجرة

الدار شهرا بر درهم فان زاد فحقه انما اراد المصنف الصحة في شهر لان المدة الاجرة معلومتان ويحتمل البطلان لان  
شرط شرط مجهولا والاصح البطلان في الكل قال دام ظله ويجب تسليمها مع شرط التعجيل والا  
طلاقا في رقت الاجارة على عمل ملكه لتمام الاجرة بالعقد ايضا لكن لا يجب تسليمها الا بعد العمل  
وهو مبني على صحة الاقرب ذلك اقول لانها معاوضة فلا يجب تسليم العوض الا تسليم المعوض  
وهذا قول الشيخ في المبسوط وهو الاصح عندي وبجمله لا يملكه بنفس العقد فيجب عليه تسليمه  
الى ملكه قال دام ظله ويجوز ان يؤخر العوض انما استأجرها وان لم يحدث شيئا مقوما وكان  
الجيش واحدا على راي اقول هذه الخيارات المصنف وابن ابراهيم وسلا وحدي وهو الاصح عندنا  
لوجود المقتضي وهو ممكن لمنعه واستناع المانع وهو الرابح المعاصرة الثانية لم تنع على مال  
الاجارة الا في الاصل لا يصح مطلقا ولو روي في المعاصرة الحسن عن الصادق عليه السلام ان الرجل يستأجر  
للارض ثمر بواحد ما كثر مما استأجرها فقال لا بأس بالحديث وقال الشيخان والمفتي وسلا  
والعبد وفي المنع وراي الصلاح وابن البراج في المذهب المنع مع اتحا طالحين ومع ابن الجنييد مع  
في الروي اجتمع الشيخان بانه ربا وما رواه الخليلي في الحسن عن الصادق عليه السلام ان الرجل يستأجر  
الدار ثم يوحها ما كثر مما استأجرها قال لا يصح ذلك لان حدث فيها سببا وعن ابي بصير قال  
قال ابو عبد الله عليه السلام اني لا كره ان استأجر رعا وحدها ثم اوجرها باكثر مما استأجر بها  
الا ان يحدث مما حدثنا او يعزم فيها عزيمة والجواب المنع من ربا وحل الاحاديث على الكراهة  
قال دام ظله وكذا لو سكن البعض اجرا بها في المثل والاراء وكذا لو قبض على اجرة في قبضه لغيره  
باقل اقول منع الشيخ رحمه الله من ذلك كله لانه ربا وما رواه ابن ابي عمير في المسئلة السابقة  
وما رواه المعاصرة الحسن عن الصادق عليه السلام في حديثه فضل المهاجرات والاحرار والحق حواء  
لما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن احمد ما عليهما السلام قال سالت عن رجل سكرى الارض بمائة دينار  
مكرى فيها بخمسة وسعين ديناراً ويوم هو نصفها قال لا بأس لما تقدم قال دام ظله الثالث  
ان يكونا المنفعة مقرنة فلو استأجر تاجرا فاحدهما السلم او طعاما لتزوين الجاهل الذي رآهم والناظر والشيخ  
كذلك والاصح للوقوف على ظلال في الجواز نظريتها من سقاء قصد هذه المنافع ولهذا لا تضمن منفعتها  
بالعصب اقول لا بد في المنفعة من ان يكون مقرنة الحسن لا المنافع مقابلها وان لم يكن كذلك كان

الدار شهرا بر درهم فان زاد فحقه انما اراد المصنف الصحة في شهر لان المدة الاجرة معلومتان ويحتمل البطلان لان شرط شرط مجهولا والاصح البطلان في الكل قال دام ظله ويجب تسليمها مع شرط التعجيل والا طلاقا في رقت الاجارة على عمل ملكه لتمام الاجرة بالعقد ايضا لكن لا يجب تسليمها الا بعد العمل وهو مبني على صحة الاقرب ذلك اقول لانها معاوضة فلا يجب تسليم العوض الا تسليم المعوض وهذا قول الشيخ في المبسوط وهو الاصح عندي وبجمله لا يملكه بنفس العقد فيجب عليه تسليمه الى ملكه قال دام ظله ويجوز ان يؤخر العوض انما استأجرها وان لم يحدث شيئا مقوما وكان الجيش واحدا على راي اقول هذه الخيارات المصنف وابن ابراهيم وسلا وحدي وهو الاصح عندنا لوجود المقتضي وهو ممكن لمنعه واستناع المانع وهو الرابح المعاصرة الثانية لم تنع على مال الاجارة الا في الاصل لا يصح مطلقا ولو روي في المعاصرة الحسن عن الصادق عليه السلام ان الرجل يستأجر للارض ثمر بواحد ما كثر مما استأجرها فقال لا بأس بالحديث وقال الشيخان والمفتي وسلا والعبد وفي المنع وراي الصلاح وابن البراج في المذهب المنع مع اتحا طالحين ومع ابن الجنييد مع في الروي اجتمع الشيخان بانه ربا وما رواه الخليلي في الحسن عن الصادق عليه السلام ان الرجل يستأجر الدار ثم يوحها ما كثر مما استأجرها قال لا يصح ذلك لان حدث فيها سببا وعن ابي بصير قال قال ابو عبد الله عليه السلام اني لا كره ان استأجر رعا وحدها ثم اوجرها باكثر مما استأجر بها الا ان يحدث مما حدثنا او يعزم فيها عزيمة والجواب المنع من ربا وحل الاحاديث على الكراهة قال دام ظله وكذا لو سكن البعض اجرا بها في المثل والاراء وكذا لو قبض على اجرة في قبضه لغيره باقل اقول منع الشيخ رحمه الله من ذلك كله لانه ربا وما رواه ابن ابي عمير في المسئلة السابقة وما رواه المعاصرة الحسن عن الصادق عليه السلام في حديثه فضل المهاجرات والاحرار والحق حواء لما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن احمد ما عليهما السلام قال سالت عن رجل سكرى الارض بمائة دينار مكرى فيها بخمسة وسعين ديناراً ويوم هو نصفها قال لا بأس لما تقدم قال دام ظله الثالث ان يكونا المنفعة مقرنة فلو استأجر تاجرا فاحدهما السلم او طعاما لتزوين الجاهل الذي رآهم والناظر والشيخ كذلك والاصح للوقوف على ظلال في الجواز نظريتها من سقاء قصد هذه المنافع ولهذا لا تضمن منفعتها بالعصب اقول لا بد في المنفعة من ان يكون مقرنة الحسن لا المنافع مقابلها وان لم يكن كذلك كان



بذل المال سفها وتدبرا فممنع منه كما منع من شراءه من لا يستفيع به ووجه الجواز فيما ذكرناه منافع  
قد تباح اليها وانما قال بفاحة لان الصفة في كثر الظاهر للصحة استيحا والمكسب للباحين  
للشعر ومن افتتاح ما هو اطيح من كثير من ارباحها ما التفاعلة الواحدة فلا يقصد للشعر كما  
لكثير فيكون استيحاها كثيرا من الحجة من الحنطة والشعير والاصح عندى البطلان في المتعة  
للشم قال دام ظله ما لو استاجر حرا ليعمل عليها الثياب ليعمل بها فالوجه الجواز اول  
وجه الجواز دعاء الضرورة اليها وبها للشيخ ويحتمل عدمه لانا لا نلحقه ولا يقصد هذه الاعراض لعدم  
جعل الشارع لها قيمة على الغاصب مع ضمانه المنافع المتقدمة والاقرى البطلان قال دام ظله  
ولو استاجر الظاهر لا يضره الرد مع الحصان جاز والافرى جاز مع عدمها الجاز اقول يحتمل المنع  
لعدم انصافه ولساها الاعيان ولا شيء من الاجارة كذا الاقرى الجواز وهو مذهب الشيخ الطوسي  
في المبسوط لما ذكره لقرنه تعالى فان ارضعت لكم فاقوهن اجورهن جعل ذلك مقابلا لارضاع والتحقيق  
ان هذا العقد ما ولا يقبل من جملته في حق البطلان كون محض من النسبة اليه والذين يبيعون ضرورة  
والاية يفهم منها ذلك لا فافا دل على الفصل ويناول الدين قال دام ظله وهل يتعدى الى  
الشاة الارضاع التحمل الاقرب ذلك اقول وجه الفصل الحاجة ويحتمل المنع لما تقدم ولعدم جرات  
العادة الاقوى قال دام ظله وفي جواز استيحاها ليعمل للاستغناء منها اشكال فوليست من  
ان الاجارة لا يتناول الاعيان ومن دعاء الضرورة اليه والاقرى الجواز كالمعام قال دام ظله  
ولو ان هذا مستلذا وعرق الارض في انقطع ما وها في البناء فليست استاجر الفسخ فان اضر المالك  
الاعادة فلا قرين لم يفسخ وبعده قدرا فيفسخ حكمها واعلم ان ان يفسخ من المنافع على  
المستاجر او لا وان كان الاول فلا الفسخ قطعاً وان لم يفسخ في المسئلة لان الفسخ على ان لا يفسخ سبب  
الخيار والشارع اذا علن حكما بوصف لم يعتبر حصول الحكم لتي هي من نفعها بالفعول فمن جاز  
الفسخ ومن حيث انه لم يفسخ من المنافع التي وقع عليها العقد والاصح الاول قال دام ظله ولو نفع  
الموجر من التصرف في العين فلا يقرب جرحه بين الفسخ فيطالب بالمسمى بين الامضاء فيك الاجارة المثل  
اقول قال الشيخ الطوسي يكون كالمثل المفقود عليه ووجه القرب من ملك المنافع والمقرب عليه لما ذكر  
تعد بما فيجب عليه قيمتها فلا اخذ القيمة وهي اجرة المثل ومن حيث انه لم يكنه مما وقع عليه العقد فله

الفسخ

الشيخ اخذ الشيخ بان لا يعقل وجوب عوض ما تلفه هو على غيره له لانه يلزم الجمع بين  
العوض المعوض وهو محال والجواب ان يجزئ عليه قيمته ولا يستحق فلم يجمع بين العوض المعوض  
وهذا مثال في الفسخ وهو انه اذا اجنى البائع فعلا لم يفسخ بعد القبض ثم اقبل المشتري مع بقاء العين  
والثمن في ماله فله ان يرجع العين والمشتري على البائع ارض جارية فلا يفسخ منه ارض العين  
معاوضة فقد ضمن المشتري البائع ارض جارية فيها اولى قال دام ظله ولو غصبها اجنبا في قوله  
ولوردت العين في البناء استوفى المستاجر المنافع باقية وطالب لها صبة جرة مثل الماضي وعله الفسخ  
فيه ومطالبة المجر نظر اقول هذه المسئلة كسئلة مقتضى البيع وهي ان اذا تلف غاصب اجنبي بعض  
المبيع لعينه من عين قبل القبض والكلام هناك موضعين الفسخ وهو محقق لا يفسخ العقد  
بمجرد ذلك بل الاجارة لا تجارة فله حينئذ استيفاء المنافع الباقية والرجوع على الغاصب باقية  
مثل الماضي واما الفسخ في الجمع لفران المعقود عليه قبضه لان المعقود عليه هو المجموع ولم يحصل له كانه  
وعله الفسخ في الماضي حاصلا مستوفى المنافع في الباقي في نظرنا من تعريض الصفقة وهو  
غير مقتضى العقد من اختصاصه بالمقتضى وهو فوات بعض المعقود عليه في غيره ولا ينقض الحاصل  
بما لا يبيح حصل به بالموثوق به بل ضمانه مطالبة الموثوق فان كان قد قبض فلما مطالبة بفسطه  
من المبيع وهو جرة ائمة نسبة اليه كنسبة اجرة الى اجرة الكل وهذا الاشكال فيه بل اهل المطالبة  
باجرة المثل عن الماضي فيمنظر من حيث المثل مفهوم في بيع فيضينه بقيمته ومن حيث ان العقد يقضى  
ضمانه بما قبض عنه ولا يلزم ان يقضى ضمانه بالقيمة والاصل عدمه وهذا كالا ولا يفسخ المبيع والاصح عندى ان  
لا يرجع عليه الا بفسخه من مسمى فعلى هذا لو لم يقبض شيئا من المسمى لم يكن له الرجوع عليه شيئا ويستقر  
الضمان على الغاصب قال دام ظله ولو حدث خوف من استيحاها من لا يفسخ ولا استاجر  
حلالا لم يفسخ السائلة فالاقرب تحريم كل من الموجر والمستاجر في الفسخ والامضاء اقول  
وجه القرب ان قد شرط منع استيفاء المنافع لان الاحتراز عن الضرر الخطون واجبة فكان المستاجر  
الفسخ كما ان الغصب قبل قبض المستاجر لعينه او غصبها من غيره لا يفسخ المبيع ولا يفسخ المثل  
بعد عقلا استيفاءها ولان حكم الاجارة معلوم والخوف طنون فلا تعارض للمعلوم والحجاب  
على ان الخوف اضع للقدرة الشرعية وعن ان وجوب العمل بالنظر قطعي كما قبل من مقدمتين



قطعسين مما اذا مكلف لعاقل حصل له من حصول هذا الامر الخوف وكل من حصل له من الخوف  
 وجعلنا اجتنابه والاولى وجدانه والثانية اجماعه . فلو قيل ولا تلحقوا بديكم الى الهلكة  
 اتفق الكل على انه ما يظن بالهلاك غير الشرى والاجماع على ان الشر في مثل هذا الموضوع جازم حجة والا فري  
 عندى الاول هو تجلي كل واحد منهم قال دامت له والاستلزام ان كل من خشي خوف  
 عام يمنع الاقامة بذلك البلد في مخير المستاجر نظر اقول ينشأ عما تقدم والامح هو التحير والفرق  
 ان الاول كما ذكرنا منع جازم من اجل منفعة المستاجر خاصة قال دامت له فلو اجبر من وجب عليه الجرح منعه  
 نفسه للثبات عن غير لم يقع وكذا الراجح نفسه للصوات لوجوب فاعله فانها لا يقع على المستاجر وحمل  
 يقع عن المخوف لا فري عدم اقول حصول المنفعة للمستاجر لا يتم النجدة التجارة لا يعقل انما كره  
 عنه والاجتماع للوضان لو احده فلا يتحقق المعاوضة فلا خلاف في القرب ذلك فاذا استاجر احد غيره  
 ليعمل عبادة لا يقبل الثبات في ذلك الوقت بطلت التجارة قطعا فهذا مسئلة **ان** يستطيع وجب عليه  
 حج الاسلام واجرن نفسه ليج نيا عن غيره لم يقطع للتجارة **ت** اذا اجر نفسه لغيره للقبول لوجبة  
 عليه على المخوف ليربح الاجارة فاذا اوقعها عن نفسه لم يقع عن المستاجر قطعا وحمل يقع على حرج  
 قبل نعم لان الاجارة على وجه الداعي الى الصلاة بشرطها او صفاها فلا يطل فان الصلاة لا يطل  
 الفشل كما انهم المعروف والتمس ما علمنا ان الداعي لا يطل الصلاة ولان الاجارة وللمجمل  
 لو انما الاخلاص امر صرح الصلاة بما عن الميت الاقرب لطلان الصلاة الواحدة لا يكون عاين متنا  
 فسان وغاية الصلاة التقرب والاخلاص لقوله تعالى ولا تمروا بالذين لا يعبدون الله فليضلوا ولا يضلوا  
 الصلوة للصلاة هو منافاة لكون حصول الاجارة غايته لكنه حصل لما غاية فينتهي الاول استفاء الاصل  
 يوجب بطلان الصلاة والاجماع فرق بين هذه الصورة وبين الاستيحار عن الميت قال دامت له ولانما  
 وفي الميت عنه لصلواته لغايته وجب على الاجير لاسان مما على ترسيلة الغوات فانما استاجر لحيث  
 كل واحد عن من جازم لكن يشترط ان يثبت بينه وبينه فان اوقعه دفعة فان علم كل منهما بقدر  
 الاخر وجب على واحد منهما قضاء بغيره وان جهلا فكذلك وفي زمان الولي اشكال اقول  
 ينشأ من ان الغار المفترط بعدم اعلامه ومن ان سببهما سببا شرا لانه استاجرها للفيصل المتكبح  
 ولم يوقعه والاعلم مقدور والمفترط منهما لان ترك المقدور منسوب الى الغار والاصح الاول لا سبب

١٨٥  
 منها فري من مباشر لغيره كمن قدم الغيرة قطعا ما عصبه قال دامت له وفي حوز الا  
 سحار للاحتياط والاحتياط في الاستلزام والاختيار لظننا من وقوع ذلك لغير  
 اول المستاجر اقول ينشأ عن تلك المساحات هل يحتاج الى نية ام لا والا فري لانه اذا وجد  
 في خوف لغيره شاك كان له ملك مع النية قال دامت له وضح استجارة خاصا وهو  
 الذي يستاجر منه معنونة فلا يجوز له العمل بغيره الا باذنه فان عمل من دون الاذن فلا فري  
 المستاجر بمن ينفذ ينفذ الاجارة ووجه القرب من ملك المنافع التي هي ملكه له وهو الاصح  
 قال دامت له وهل يساويك ليعتد الميت اذا حمل ووضع الذي في فيه وسعده للميت كالبيع  
 في الصبغة وما ابي في الدلو الا فري الاول لا يستحق الاجارة ما فراه دون البواقي بافراها  
 والصفة مسوعة قال الاعيان اقول يحتمل الباقي لان الاجارة موضوعة لاستحقاق المنافع  
 فان اسحق بها للضرورة في ثبوتها ولقوله تعالى فانما ارسلناك لحكم فادعوهن لغيرهن  
 على الاجارة بفعل الارضاع لا بالميت وقام هذا الدلو انقطع للميت طول المدة فعلى الاول يفسخ  
 وعلى الثاني في هي ان الاجارة وقعت للميت في الاعيان يقع ما بعد ويحرم المستاجر ان ينقطع للميت  
 عيب ولو قيل ان المعقود عليه كالاها لاجب ان مقتضى ان كان حاسبا فيفسخ العقد في المستاجر  
 الارضاع وسقطه فسطه من الاجارة ويخبر للميت الصفة وانما رخص في ساول الاجارة لغير  
 ولا يجب على رعا بذاتها محال او البيع لها مسموع ويلزم الانشاع بقدر العين المقصودة مقصودة  
 حتى منافع جعل الشارع الاحارة مساوية لهن الاعيان ولان الاحارة يتناول منافع معدومة  
 فقد سوح فيها ما لا سماع في غيرها فلهذا عدل اليها قال دامت له فان اسقيه لبن الغنم لم  
 ليحق احرا ولو دفعه الى خادمتها فالاقرب ذلكا ينشأ اقول وجه القرب ان المقصود ارفع  
 ويختلف باختلاف الرصع محتمل مطلقه على المباشرة ولم يفعل المعقود عليه محتمل انما  
 الاجارة لوجود الارضاع ولان الميت تابع لما تقدم والاصح عدم الاستحقاق مما المستحق فلا المعقود  
 عليه صلحا مباشرة وما اجارة المثل فلا فريه مرة قال دامت له فان مات المرصع او المصة  
 بطلت الاجارة ان كانت معنونة ولو كانت معنونة فلا فريه خارج المثل من تركها اقول وجه  
 القرب انه اسحق هذه المنافع عليها وقد تعدد استيفاءها فيجب قيمتها وهي اجارة المثل وهو

الثاني  
 والميت  
 الثاني  
 والميت  
 الثاني  
 والميت



الامع عندى ويحتمل انفساخ الاحارة اما في موت المرتفع فلانه بعد استيفاء المعقود  
عليه لا تملك قامة عمره مقامه لاختلاف الصبيان في الرضاع واختلاف اللبن باختلاف  
قائه قد يدعى على احد الولدين والآخر وكان كذا كذا اما المرتفعة فلما قلنا من  
احتمال انفساخ الاطلاق اليها وقال محمد بن ابراهيم بن ميثم بن ميثم او المرتفعة او الاب لا المتناجر  
وقد اخذنا في موضع آخر من كتابه ان موت المستأجر مطلق للاجارة قال **دام ظلوه** وكيفية  
العمل اسماء ولو اختلف فلا يهرب وجوب شرط الجوده وعنهما **اقول** وجوب القرب خلافا لاول  
والاخر اختلافه فتركه عن ومن استحقاق المسمى وهو معلوم والتحقيق انه في المسئلة راجعة الى اختلاف  
بالاشتداد والضعف سببه وقال الخليل بن احمد بن ابي اسحاق **اقول** ان اختلاف النوع وهو التحقيق **يب** انه  
ماعتبار اجتماع الامثال **ج** انه اعتبار اجتماع الاشياء في اولها بشرط الجوده وعنهما و  
لهذا اختاره المصنف وعلى ما قبله لا يشترط في الثاني بحيث يسمى الفعل وعلى الثالث لا يكون الصلة  
كالنوى في التفرع والعادة والتعريف في المسئلة فيجعل العمل الجيد والامع عندى ما جعله المصنف  
اقرب قال **دام ظلوه** ولو مرض الاجير فان كانت مهمونه لم يطل وان لم يستجبر للعمل وان  
كانت معينة بطلت وكذا الروايات ولو اختلف العمل لاختلاف الاعيان فلا يثبت انه كالعينه مثل  
النسخ لاختلاف الاعراض لاختلاف الاعيان **اقول** الصحيح ما ذكره المصنف فان الغرض لا يحصل من  
غير التام فاشبه ما لو اسلم اليد في نوع فسلم البعير ويحتمل عدمه لان المهمه مطلقا والاصح  
الاول لمعين كلما يختلف الاعراض ويحتمل النسخ معتبر لاختلافهم في الجوده والصحة **دام ظلوه**  
وروي بعض اصحابنا على خمسة وخمسين حرا في اصاب احداهما او في اصاب اثنين  
وهكذا فان عملهما احتمل تعدية فيقسم خمسة على خمسة عشر **اقول** روي الشيخ في النهاية عن ابي شعيب  
المحلى عن ابي رفاعي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قبل رجلين فاحفر لهما اثرا فماتوا بموت واحد  
ففيهم قامة ثم عرج قال يقسم عشرة خمسة وخمسين حرا في اصاب واحد او في اصاب اثنين او في اصاب  
الاثنين الاثنين والثلاثة وابل ابراهيم بن ابي اسحاق في المسئلة في الاقوى عندى وجعل الرواية  
على ان استأجره لاستيفاء التراب في الحافر غير فالصابط فيها اذا اردنا ان نعلم من عدد او مبداء عدد  
الى عدد متكرر كمن يكون ان يهرب ذلك العدد في نفسه وتريد عليه حذره فما بلغ نصفه فالتقف

هو المطلوب مثله اذا اردنا ان نعلم من واحد الى عشرة مكررا نصيب عشرة في نفسها تبلغ **١٨٩**  
ما به وربع عشرة على المجموع ونصفه ما رخمه وخمسة وهو المطلوب ويقولون على عشرة وثلث  
ونصبت نصف عشرة في المجموع ما رخمه وخمسة ولو علمنا ما لرواية هل تعدى في غيره  
فيقسم الخمسة على خمسة عشر فيشكل كالمسئلة من عدم النسخ وجوده العلة قال **دام ظلوه**  
وعلى تعليم القرآن الامع لوجوب فيقدره بالعلم فيعبر السورة وبالزمان على شكل ينشأ من تفاوت  
السورة في سيرة لفظ **اقول** ومن اطلاق الاصحاب قال **دام ظلوه** ولو استعمل تلاوة الاثم لقنه  
غيرها فيمنع الاقوى في وجوب عادة التعليم نظر **اقول** ينشأ من ان لا يستعمل تعلم السورة اى  
حفظها الا بلفظها مما يجمع في القوة الحافظة لان السورة هي جملة الايات وانما وقع العقد  
المجموع ووجوب الاجراء والتبعية ومن ان قد تعلم هذه الآية فيستطيع تعليمها فاذا نسبها لغير  
بجمل عادة التعليم لان الاجارة لا يقتضي تكرارها والتحقيق انه في المسئلة يسمى على المسلمين **ان** انما  
هو مقدور ام لا ذهب الجاهلان الى الاول لانه عند من ضد العلم والعلم مقدور وكلما كان احد  
الضدين مقدورا كان الآخر مقدورا وذهب لقا في عبد الجبار وابو نوح الى انه غير مقدور لانه  
عدم والعدم غير مقدور فيلزم الاول بجمل الاعادة لانه بسبب المستأجر وعلى ما في تنبيه على **ب** وهو  
انه هل السورة عبادة عن مجموع الايات مع الهيئة الاجتماعية ولا معها فان كان الاول وجب الاعادة  
وان كان الثاني لم يجب الجرازا لم يشترط صحة اجتماعه مع باقي الاجزاء اجزا والاقوى عندى انه  
اذا ممكن لم يكن بشرط المستأجر وجب الاعادة لانا لو اجب هو فضل ما يوجب له عاقبه  
**قال** **دام ظلوه** وهل يجوز على تعليم الفقهاء الوجبة المنع مع الوجوب الجواز لامعة **اقول** الصواب  
هنا في موضعين **أ** من حيث الضرورية وجها لغربنا اذا قيل التعليم على كل من الواجبات المعينة  
فلا يجوز ان يأخذ الاجر عليها ولا يكتفى هو في مقابل عوض بل يلزمه فعله عند عدم وصول العوض  
والا لم يكن مضافا ولم يكن العوض عوضا عوضا ويلزمه كمالا يلزمه فعله على تقدير عدم وصول  
العوض فلا يكون في مقابل عوض لكن هذا كذلك لانه قد تعين عليه فلا يصح الاجارة ومع عدم تحقق  
لوجود مقتضى واستفاء المانع اما الاول فلانه فعل مقصود وانما الثاني فلانه لا مانع الا وجوبه على الكفاية  
ولا يصلح للمنافية لان جميع الصنائع واجبة على الكفاية فان كلفنا تنظيم سرد النوع واجبا على الكفاية



والحق عندى ان كل واجب على شخص معين لا يجوز ان يكلف ساخر الاجرة عليه والى على الكتابة  
 فان كان لواقعة بذميريه لم ينع لم ينع ذلك لوجوبه بل يجوز ان اخذ الاجرة عليه لانه عبادة لمحنة  
 وقال تعالى وما الممنون الا ليعبدوا الله مخلصين من عبادة الاصنام عبادة الفعول والظلمة  
 وما يفعل العوض لا يكون كذلك فلا ينع وغير ذلك من اجرة عليه لا ما شغل لشارع على تحريمه  
**كأنه** في العمل منبسطه فيقول الفقهاء هو العلم بالاحكام الشرعية الشرعية المكتسبة  
 عن ادائها التفصيلية بالاستقلال فاما ان يشترط ان لا ينع من مدة لا من يعلم وما يتعلم  
 فالاضح للصحة وجازت لجهالة الحاجة كالمجاهد ويجوز ان لا ينع المدة المدة المدة واما ان يشترط مع  
 تعيين من يتعلم او ما يتعلم فلا بد من ضبط المسائل التي عليها قال دام ظله والا فربما اشترط  
 الاجر على البناء اقول وجب الاثر في حاله لانه استاجر البناء على البناء وهو على شرط عليه  
 شيئا آخر لا ينفك في الكتابة السنية ولعله عليه سلم الموقوف عندك شرط وطهره ومن حيث  
 ان الاجارة لا يتنازل الا عتاق والاصح الصحة قال دام ظله ولو شرط المدة على الكيفية فالأقرب  
 الجواز اقول وجه الفرق بين شرط لا يخالف الكتاب لسنة ولما تقدم في اشراط الاجر ومن حيث الاستدلال  
 الاعيان والفرق بينه وبين الحال العادية قال دام ظله ولو قدر ان ينع بالعلم الفقير في تعيين الماشية  
 فيبطل موقفا ويحتمل عدمه لانه ليست له موقوف عليها وانما ينع في المنفعة لها اقول الفقهاء ما العمل  
 في الرعي بان يستاجر به الرعي مدة معينة او الرعي على هذه الارض لمساعدة المعينة بدواه فهل يصح  
 ان يتعين المدة او لا التي يرعاها ام لا قال شيخنا يفتقر وهو الاصح لاختلاف العمل باختلافها في الغوز  
 وعدمه والصعوبة والشبهة وكل يختلف به يختلف في تعيينه وقال الشيخ في المبسوط لا يجب  
 تعيين الا في العدد ولا الشغل بل ان يسرع به قدر الذي يرعاه مشقة في العادة ويتفرع عن ذلك انه لو دفع  
 الميروراة فما شغل فلما ان يتعين شرط وعي يزيل الاجارة لانها ساءت عينيا محسوسة وقد تلفت  
 فلا سعى في غيرها والام يتعين بالتعيين فلا يشترط تعيينه لكنه شرط لما قبلنا قوله ويجوز  
 عدمه اي عدم اشراط التعيين هنا كما ذهب اليه الشيخ الموصي راحة الله تعالى التي يستوفى بها المنفعة  
 فكانت كالنقد في التجارة والقطع الحقيق في هذا لا يتصل بوقت ما دفعه اليه من الدواب ما  
 لو عقد على ان يرعى هذه الدواب المعينة فهل يكتفى بطلب الاجارة اجماعا قال دام ظله ولا يخل

الزمن

الحرام بشرع الحاق في الاطلاق بقوله الا بغير اطلاق اشكال اقول يستلزم من تعارض نقل والمجاز انه  
 في المعروف لا يستعمل فيها ما عدا من تعارض المجاز العريضة لما يلزم من يبلغ الى حقيقة الحقيقة  
 الحقيقة العريضة التي قل استعملها ولم يبلغ الى المجاز العريضة قال دام ظله وفي الاكفاء  
 وصفه في الصحامة والخافرة يعرفون محمينا نظرا اقول معرفة ان اكبر شرط في اجارة  
 الدواب للركوب وطرقها لمسا وذل لنا كتب مشاهد وتكفي اجماعا وصفه فتبين كيف  
 منه الصخامة والخافرة يعرفون تحمينا للاشكاف بما عداه ولا له لولا لمزم الحرج وقيل  
 الوصف للتمام كالمشاهدة في التحمين وهو الاصح عندى وقيل لا يكفي الوصف لان العرض يتعين بغير  
 سفل ان اكبر خفته وصحامة وخافرة وكثرة حركته وسكانه والوصف لا ينفك ذلك فيكون  
 غررا فلا ينع قال دام ظله ولا بد من مشاهدة الدواب لانه لا يختلف العمل في هذه المدة والمدة  
 ولو كان يسع الماشية فالأقرب لغيره تفاوت اقول ويجوز ان ينع على الماشية والاصح عندى  
 الجواز قال دام ظله وتعين المنفعة للزراعة او العرس او النباة فان اجراها لتستوعق فذلك  
 المنفعة اي شيئا من هذا ولا يخلو وايه من الجوز الصغار الحسن موصى الحاشية عن غنا  
 بن كاتوب عن احاق بن عمار عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام انما كان يقول لا بأس ان يستأجر من الدابة  
 والارض والاشغنة ثم يارجرها باكثر مما استأجرها بها الا ان ينع فيها شيئا ولا يشترط تعيينه قيل  
 وجوب التعيين او الفرق على التجهيم والافهم الغرور الاصح الاقول قال دام ظله ولو قال  
 للزراعة او الغرس يطل لانه لم ينع احدهما لو استأجرهما معا فمقتضى التنصيف في التحمين اقول  
 وجه الاول انه استأجرها المنفعتين في التشرك مع الاطلاق فيجعل على الفاعل ولا يستحال التوجه  
 من غير مرج فلهذا ان يزرع الكل لان له العدول من الغرس في الزرع لا العكس وجدا الثاني انه  
 سكر لا ينع من كل فية خيرة والا فليلا قول الاول قال دام ظله ولا خيار للاستأجر الا ان يتعدى الزرع  
 بسبب المرفق وانقطاع الماء وقتله بحيث لا يكون الزرع او ينع الا في غير الامضاء بالبيع  
 فيجوز مما ينع الدواب اقول وجه الاول ان اجازة من ينع من العقد الاول على ما ينع من المنافع  
 كانت كل المنافع ووجه الثاني ان الاجارة تقرر للعقد الاول ومقتضاها مقابلته لاجرة البيع  
 المنافع وهي يقتضي ملكه كل حرم منه في مقابلته كل منفعة منها ولازم سقوط ما سقط عرضه

استعمله ومعرفة الدواب  
 العمل في الزمان او في المدة  
 لا يستعمل في الزمان

بما شارف الاقوال في الجواز  
 اقول وجه الفرق للاصل  
 ولا ان الاجارة عقده



وهو الاصح واعلم ان الارش هنا هو ارض المعاوصه وهو جرم من المسمى بسبب ما له كسبة نفس الاجرة  
عن المنافع النافقة عن اجرة كمال المنافع قال دام ظله ولما لم ينفعه من ورع فاما يقيع  
المدة على شركه اذ اقول كقول من لا يملك المنافع هذه المدة وهو الاصح وذهب الشيخ المير  
الى ان المالك يملك المنفعة لاحتياجه الى المطالبة بالقلع والزرع بان يملكه مثل ذلك بشرط جعل المنع  
في الحال حتى يحصل من ذلك ثم قال رحمه الله فان زرع لم يكن له ان يطالب بالقلع في الحال لانه حق  
الاسماع بالارض في تلك المدة ما زاد راحة فهو مستحق لمنفعته فلم يمنع من ذلك فان قصصت كان له ان يطالب  
بالقلع لان صاحبه لا يمنع من ان يزرع في ذلك فهو في معنى الغاصب لانه لو لم يملكه منه لوجب ابقاؤه فليزم  
غيره الغير على ملكه فيملك منعه فيلزم من عدم الملك للملك والخيار المنع من الملائمة قال دام  
ظله ولو استأجر مدة للزرع لا يكمل فيها فان شرط فتل بعد المدة لزم وان اطلق احتمل الصحة مطلقا  
ويقتضي امكن الانتفاع فلو الاول احتمل وجوب ابقاء الاجرة اقول وجه الاول وجود مقتضى  
الصحة والاحتياط في القول بالصحة المعتدلة سرعا من مال كسبها الحار يرى القصر في المدة مضمونة  
ممكن استيفاء منافعها وانما المنافع اذ ليس هنا الاجزاء القلعة بعد ذلك لا يحتمل الاسماع وهذا  
لا يكمل للمنافع اذ ليس للقلع يستحق لجواز ابقاء الاجرة شرعا او من حيث حصول استمرار الاسماع  
الى اخر المدة ليس بشرط في صحة الاجارة بل في اسما الخيار وليس بشئ فانه والا لم يصح اجارة املا  
ووجه الثاني انه لو امكن ان الاسماع كان قد استأجر عينا خالية عن المنافع فبطل لانه او ممن  
بطلان بيع عين لا ينفع بها لان الاجارة تملك المنافع واذا لم يكن منافع لم يصح وانما مع تحقق  
الاسماع وحاصل فضيلتها لو جرد مقتضى وانقضاء المنافع ووجه وجوب ابقاء الزرع  
وضع حتى فلا يقلع قبل ادراكه وان عدم وجوب ابقاء يستلزم عدم ملكية المستأجر منفعة  
مطلوبة بالاجارة فلا يصح ويجعل عهده والاصح شرط ابقاء المدة لانه تصرف يقتضي الا  
طلاق وهو يقتضي تحميل العقد فلا يصح والاصح وجوب ابقاء اجرة المثل لان جميع بين الحقتين  
لقول عليه السلام ليس بعقد فاما الم حقا وانقول الأصوليون على حجة دلالة المضمون في هذا الحديث  
والملائمة ممنوعة قال دام ظله ولو استأجرها للعرض منه صحت لعرضه قبل الانقضاء فان شرط  
القلع بعد المدة او لم يشترط جازا القلع والارض على احدكما وحتمل مع عدم الشرط منع المالك من القلع

الاستأجر

الاغراض اقول وجه الاحتمال انه يمنع باذنه هو جرم محترم ولقول النبي عليه السلام ليس لعرض  
ظالم حق في مضمونة ان مال ليس نظام لحق وهذا ليس نظاما ولا يحسن غيره والاحتياط في الاجارة  
ليتمتع به لان المقدر المدة في الاجارة يقتضي التفرغ عند انقضاءها وان لم يكن له فانه وهو الاصح  
الغرض الثاني في الامور حكاهم قال دام ظله واذ كانت الاجرة المعينة في الاستأجر  
فالغرض هو جرم ان كان منفصلا فانا نصحت الاجارة في البيعة اشكال بخلاف المنفعة وظهور  
الطلاق فانما كانت القيمة فيهما اقول بفساد من ان غاصب ملكه ومن ان تابع للاصل فلا يكون ملكه  
اقوى من ملكه ومثل الاستل كان منزلا لا فكذا الفرع والا فاولى الاول قال دام ظله وهو اقرب  
الحال الخيوط على الخياط ومن ان تابع للاستل ولا يكون ملكه اقوى من ملكه ومثل الاستل كان منزلا لا وكذا  
الفرع والا فاولى الاول قال دام ظله والا فعدم ايجاب الخيوط على الخياط اقول وجه اقرب  
انه اعيان والاجارة انما يتناول المنافع ويجعل بقاء علي حلالا للاطلاق على العادة والا فاولى الاول  
قال دام ظله واستصحاب كل من الخصان والرضاع لا يستتبع الاجارة فان من كانا فانتقلع اللبث  
احتمل الفسخ لانه المقصود بالفسخ الخيار اقول الخصان هنا غير ابي وحي هنا عبارة عن مرض  
حفظ البوي وتعدده بفساده وظل راسه وشانه وخرقه ونظيره من الخبايا وتكديله وانما  
في المدة وروبطه وتحركه في المند ليستم وحله ووجه احتمال الفسخ التحصيل لعارض مقابلة شين  
قد فات حرجا فيسقط فسخه لانها جميعا مقصودان ووجه الاحتمال الاحتمال الاجارة لا  
يساوي الاعيان الا بالتبعية لان الاجارة وضعت للمنافع فالاعيان تقع تابعة فهي بمنزلة الصفا  
الملك للمقصور فقد هاجب في تحريم الفسخ والامضاء بالجميع لان التابع لا يملك حر من  
العرض والا فاولى الاول قال دام ظله وفي ايجاب الخيوط على الناح والكس على الملتح والصنيع على  
الصباغ اشكال اقول بفساد من العادة وان الاجارة لا تساوي الاعيان والا فاولى الثاني قال  
دام ظله ولو استأجر ارضا للزرع وطا شرب معلوم والعادة تقتضي التبعية دخل ولو ان  
العادة بان تستأجر من الارض منفردة وباره معه احتمل التبعية وعدهم اقول  
انما الزاغة مفتقرة اليه فالاجارة لزراعة كسرط السرب والا لا سقط لقائه  
الثاني الاقتصار على موجب اللفظ وانما يدعيه عرف مطرد وليس الاصح الاول

158



ويخرج الثوب مستخرج وقيل لغيره ويجوز ان لا يتأخر على اشكاله ولا يتأخر اقول فيها  
من انصرف العقد الى اللبس المتعذر لا انصرف الى الحقيقة الحقيقية من ان ملك مائة مائة  
اخذ من ملكه مائة مائة لا يضره ولا يضره لا يجوز لانه انما كان له ملكه ولو ضمنه للموثر  
فان شرطه في العقد لا يقتضي ان يكون له ملكه بل ان يكون له ملكه في البيع وقد مر  
دام طلبة فاذا اتى بالمال المسافر المسترطه او جعلها الاثر بضمها كلها بقيتها وقت العدوات  
ويجوز على القيم من حين العدوات الى التلف اقول وجه الاول انه وقت التفتان وهو الاصح وجه  
الثاني انك لا تصيب ولا تفقدان القيمة السوقية انما لم تضمن مخرجه العين قال دام طلبة  
ولو سلمك لاداة الاشياء من الطريق المشقة فمن عليه المسمى والاختلاف من الاجرة المثل  
وكذا لو شرط حمل قطن حمل بوزنه حذرا اقول وجه الاول انه استوفى في المنافع المعقود عليها  
وزيادة فان العقد الوصول الى الغاية وقطع المسافة التي هي المبدأ ومنها شرط الاستيفاء  
الاستوفى في مكان وقطع المسافة زاد هذا المشتبه وجه الثاني انه لا زيادة غير متميزة وهو متعدد  
بالجميع لانه لا بد له من متبوع من لو كان لكل الطريق كلها قال دام طلبة ولو استأجره لهما كعشرة  
شجرة في عرض راي فحجه رأسي في الطول والعرض فلا جرة له عن الزيادة وعليه ان يعطى السوحي  
فيها فان كان حاكما كذا في الطول خاصة فلا المسمى وان زاد منهما لغير العرض احتمل عدم الاحتج  
للمخالفة المسمى وكذا لو نقص فيهما لكنهما لو اجبنا ان يقطع بنسبة المناقش اقول وجه الثاني  
انما في المسترطه وزيادة ولا سيما ان لا يستحق للاجرة بعدم الزيادة خاصة وهو محال بالضرورة او مجرد  
العمل وهو المطلوب وبهما وهو محال ايضا والجواب ان حازا ان يستحق العمل بشرط عدم الزيادة  
هو الاصح قال دام طلبة ولو قال قطعه قيمته بجل فقطعه قيمته اجرة احتمل ضمان ما بينه  
مقطوعا وما بين القطعتين اقول وجه الاول انه متعدد بهذا القطع ولم يحصل  
هذا الثاني انه اذن في قطعه قيمته بجل فقد اذن في القطع المطلق وقد بهذا  
اخر فضمن لهما ما بين القطعتين والاصح الاول لانه لا يقطع المادون فيه ولم  
انه منى عنه وكلما شئ عنه من تصرفات في مال الغير فانه يستعصم  
ولا يستحق الاجر حتى يملكه مفروغا فلو تلفت العين من غير تغير بطرعه

لعل

العمل لم يستحق اجره على اشكال اقول من حيثها معاوضة تفيض حصول العوض فيها ١٥٩  
ولم يحصل احدها فلا يحصل الاجر ومن حيثها استأجر على العمل وقد عمل ولا قوى الاول  
قال دام طلبة ولو اخذ البراءة في النقص اشكال اقول اذا قطع سلعة صبي او بالغ وبراءة  
الولد البائع فما حصل من طرية القطع قبله قبل براءة البراءة في عدم ضمانه ام لا قال المستفتي اشكال  
ومثناه ومن ان لا يراه فيما لم يجب لا يبيع ومن ان الضرورة والعقود من المؤمنين عليه السلام من طبيب  
او ينظر فليأخذ البراءة من ولده والا فهو ضمان قال دام طلبة ولو لم الموثر وقال انه فقير  
وكذب فليقتل لاداه المحل فتمل الفضة ويحتمل بالنسبة اقول اذا استأجره لغير فقير الى مكان  
معين اجرة مقدرة معلومة ثم سلم اليه المستأجر قدرا وقال له انه فقير وكذب في الخبر وكان  
المدفوع فقير مثلا وتلفت لاداه المحل احتمل ضمان التعسف واحتمل التفسير على الاصل والزيادة  
ووجه الاول انه تلفت من ثمره وبما شره الموثر ولا فاعلمت بسبب غشوه وعين وكان كما لو خرج  
نفسه جراحات وجرحه غير جراحة واحدة او العكس وجه الثاني انه فقير بغير موثر في التلف  
الاخر فتمت القيمة على الجميع لا سماع ان يجهل بان موثرا ان تعسف ثانيا لو احدث قطعاً في مقابل الاول  
محل الجراحات التي لا يصبط كما ساءا قال دام طلبة ولو استأجره المقصاص من ثمر عفا سقط  
المقصاص ولا اجرة فان اقتصر الاجر مع العلم ضمن الامعة يستقر الضمان على المستأجر ان يكون  
من الاعلام والا فاشكال اقول ايضا من المباشرة والغرور وايضا المستأجر لم يجد منه الا  
الاستحجار للمقصاص والعفو وعدم الاعلام والاولان مبا حان والثالث غير مقدور فلا يكلف  
بعد الاستحالة تكليف ما لا يطاق واذا كان السبب بباطل فبعد التكليف باصل الشرع لا يتعقب  
الضمان والمؤخر قبل القبول وهو مباح له الاستحالة تكليف الفاعل لكن هذه الاباحة حصلت للمحل  
والغفلة لا اصل الشرع ومثل هن لا يقطع الضمان في قبل المقصوم الدم بخلاف باحة اسباب المستأجر  
فالباحة اصلية شرعية وكان المؤخر قوي ومن هذه الاباحة في الحقيقة مستبعدة الى المستأجر  
وهو علمها فكان أقوى من المباشرة لان فضلا فري وهو الصحيح قال دام طلبة ولو تلفت لئلا  
المدة فقال اجر كسبه بدناه فماتت له من ثلثين دينارين فالقول قول المالك مع يمينه ولو قال لئلا  
بدناه فماتت قد احتلفا في قدر العوض المدة فالقول بالخالف فاذا احتلفا قبل مضي شيء من المدة



لئلا يعقدان ويجمع كل منهما في ماله وان رضى احدهما بما خلف عليه الاخر اقول لعقد  
وان كان بعد المدة او في منتهى سقطة المسمى ووجب اخرا مثل ما لم يرد عايد عليه المالك وسفر  
عنا يدعيه المستاجر ويحتمل مع التحالف استحقاؤه المنافع بينه بالنسبة من الدين اقول  
وجدا القربان كل واحد منهما مدعى منكر ويحتمل تقدم المالك لان المستاجر قد اقر استحقاؤه  
الدين اذ هو يدعى كونه في مقابلة مستند واستحقاق النسبة الزائدة والمالك ينفيه مما كانت  
القول قوله مع اليمين وهذا قولنا بزيادة ربيع قال الشيخ في باب المراءاة يستعمل القربة ووجه  
احتمال استحقاؤه المنافع سنة بالنسبة من الدين اذ انما قيمتها على الاستحقاق والمستاجر  
منافع السنة والمالك يري لزيادة على النسبة من الدين اذ اقرار العقل على انفسهم جائز والقول  
قول المسكر مع اليمين فقد ذكر حكمتنا على الموجب استحقاؤه المستاجر المنافع سنة وعدم ثبوت  
الزيادة على نسبتها من الدين قال دام ظلّه ولا اختلاف في وقت الهلاك والابقاء والمضرف  
للقول قولنا المستاجر لان اصل عدم العمل ان قدره وقتنا ذلك العمل والافاضال وان قدره لان  
تقدم قول المالك اقول على القول ان الموحى ملك الاجرة ملكا ما ما مستقرا بتسليم العيّن  
الموضوعة للعمل لا محذور العمل لكن مدخله تلك الاجرة لاستاء التملك اسعافا ما اذا اختلف  
المستاجر ان في وقت هلاك فقال المستاجر ان الهلاك في وقت كذا وهو قبل العمل او قبل القبض  
وقال الموحى وقت كذا وهو بعد العمل فقول المستاجر لان اصل عدم العمل ولا نه تنكر  
وجوب العوض لم يجرى في وجود سببه التمام ويحتمل تقدم قول الموحى وهو ما ملك العبد والاراء  
لان المستاجر يدعى بتقديم الهلاك والا لا يقر على القبض والاصل قال دام ظلّه ولو قال امترك  
بقطعة ثاة فقال بل قبضت اقدم قول المالك على اى قول هذا اختيار الشيخ في كتاب الاحارة من  
الحلاف وان اردنا لان اصل عدم الاذن الذى يدعيه الحياط ولانه احدث فيه نقصا وهو يدعى  
استمادون فيه والاصل عدمه ولا نهما لو اختلفنا في اصل الاذن كان القول المالك فكذا اذا اختلفنا  
في ضعفه لان عدم الموصوف جعله لعدم الضعف وقال الشيخ في كتاب لو كانت من الحلاف القول قول  
الحياط لان اصل عدم نفي بطله والاصح الاول قال دام ظلّه لو كانت الخيوط الحياط في احدها نظر  
اقرنه ذلك قول منى هذه المسألة الخيوط على الحياط في استجاره الحياط مطلقا وقد تقدم

السلام فيما وثق من المصنف ولا يصح منى ويجوز من مضافاً منه لأنه أثره في المصنف  
مما ذكره الأبرار من جهة له والمالك كما لم ينع منه للاحق فلا يقال الظلم الظلم وليس كذلك أخذ المهر  
حينئذ إذا منع من هو عليه لم ينع أحد الآخر فلا خلاف لما ذكره عند أخذ الأجرة فإنه يفسخ في الحبر  
قال دام ظله ولو قال اجريك كل شهر درهم من غير تعيين فقال لست أدركه دفعه تعديماً قول المستأجر  
نظر قول يفسخ ما يدعي العقد والمالك يدعي البطلان فيقدم قول مدعي الصحة وأما عدم  
إجازه سنة والأصل في ذلك أنه إذا ادعى مدعي الصحة الصحة بزيادة بنعنيها والأصل عدمها هل يكون  
المقول قوله لا إطلاقاً لإحبابه إلا الأصل عدمه الأولى لما في فيهما رضاً فيقدم قول باقي الزيادة  
وإنما يقدم قول مدعي الصحة قطناً فيما لم يستعمل الصحة على الزيادة كما إذا ادعى أحدهما إجازة كل  
شهر ديناراً ودعى الآخر إجازة شهر واحد معين جيداً قال دام ظله فإن قدسنا قولنا لما لم  
فالأقوى صحة العقد في الشهر الأول هنا أقول هذا إذا كان فسط هذا الشهر هراً ووجه القوة  
انقضاء ما وقع الإجازة في الشهر الأول بهم لكن أحدهما يدعي وقوعه وبطلان الآخر يدعي وقوعه  
على وجه يصح وكان القول قول الآخر فيجوز حمل مضافاً إلى البطلان لأنه مقتضى قول المالك قدسنا  
تقدم والاصح عندنا الأول لا يقال أعمال السماع على صحة الإجازة في الشهر الأول لا ما نصح على  
قول المستأجر وبطلان قول المهر وانقطع بثبوت في الشهر الأول لا وجه له لا نقول هذا الكلام  
لا وجه له ولا انقضاء ما قدسنا عدم تحرير المحض فان البحث فما هو فيما إذا انقضاء وقوع عقد وعلى تناول السماع  
ومسألة لو صحت من زمان وغيره ثم اختلف في صحة العقد وبطلان فان لم يشغل دعوى الصحة على زيادة  
الأصل عدمها وكان المصنف عليه كل المراد كان القول قول مدعي الصحة إجماعاً وإن شئت على زيادة  
الأصل عدمها وكان المصنف بعض المراد فيه الصحة فالمسألة الأولى تقدمت هذه المسألة الثانية  
فخصم الصحة فيما انقضاء عليه لا في الزيادة بمعنى تقدم قول مدعي الصحة فيه لوجود مقتضى  
وهذا اتفاقاً على وقوع عقد وعلى سواه للشهر الأول وعدم المانع فيه لأن في الزيادة التي دعوتها  
لا يصح بطلان فيه ويحمل تقديم قول المالك في العقد مقتضى ذلك لأنه مشكوك في سبيل شبهة نعم  
قالوا تقدم قول مدعي الصحة فيما انقضاء سواه لاعتقاده أنه فيهم قولهم انقضاء صحة قال  
دام ظله وكذا الإشكال في تقدم قول المستأجر لو ادعى إجازة مدة معلومة أو عوضاً معيناً وانكر



المالك المتعين فيها والاقرى لتقديم فيما لم يتعين دعوى اقول وجه القصة انه مع تفنن المسمى  
المراد بكون على خلاف الاسل وكون الاخر متكررا فيلزم من تقدم قولنا متاخر تقديم المجرى وهو  
خلاف الاسل على المراجع وهو باطل ويقتل التقديم بطريق العدم الاسل المتقدم وهو تقدم مدعى  
الصحة لا يشترط في المراجعة قال دام طله ولا بد فيها من اجاب كقول راعك واعاكلك  
او ازرع هذه الارض على اشكال اقول من حيث اننا لا نبيع بلا مشاة الا صبغة الماشي  
ومن لا يمشي على المقصود ولو ان حمل العوض والعلم فيهما اولى ولو اننا لم نحسن بموجبه  
عن ان يرجع الشاخي عن ان عبد الله عليه السلام ان سئل عن رجل يزرع ارض فيبتر طيلة ثلثا الليل  
للبيع فقال لا ينبغي ان يبيها ولا يقر او لا يقر لكن يقر لصاحب الارض يزرع في ارضه ولا يقر  
نصفه ولا يقر ما كان من شرط الحديث فاذا اجازنا لقبول هذه الصيغة في ارضه لا يقر  
عن الحسن بن سعيد عن الحسن بن محمد عن عبد الله بن ابي ابي قال في الرجل يزرع ارض فيبتر  
البقرة ثلث ليلة فقال لا ينبغي ان يبيها من حيث البيع ولا يقر او لا يقر لكن يقر لصاحب الارض يزرع في ارضه ولا يقر  
وان سئل ثلثا والاصح انه لا يبيع الا بقطعة لما خفي في كل عقد لازم قال دام طله ولو شرط  
مدة يترك فيها الارزاق قطعنا او نطناحي ولو علم المقصود فاشكال اقول نينا من امتناع المقصود  
المقصود من العقد ان يخرط من وجوبه لا بقاء الارزاق حتى والاقرى بطلانا العقد قال ساق  
طله ولو ذكر في بطن الادراك فيها فلم يحصل فالقرب ان يملك الارزاق مع الارض والبقية لا يجوز  
سواء كان بسبب لزوم كالتقريب بالتأخير ومن قبل الله تعالى كقصة الهرة وتأخير المياه اقول  
ويجوز ان يقر بطلان العقد من ملك غيره غير ان يخرط من وجوبه لا بقاء الارزاق حتى والاقرى بطلانا العقد قال ساق  
فلا يجوز على التقية ويحتمل الوجوب الا انه في المشرع والقلم ضرر قال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار  
ليس يعرف ظالم قال دام طله ولو شرط في العقد تأخير المدة ان يقر بعد ما فالقرب بطلان  
اقول وجه القرب ان يخرط من وجوب المدة ولو ان المشرط جازا من احد العوضين فيحصل تجسيمه ومن  
حيث ان شرطه ما يقصده ان قلنا انه مع الاطلاق ويجوز تقية لوجوبه لا بقاء الارزاق مع الارض الا في الاول  
قال دام طله ولو شرط ان يكون الباقي بعد المشوة بينهما او شرط اخراج المدة او الباقي بينهما بطلان  
اشكال اقول انما الاشكال في الاولى فيفسد من قوله عليه السلام المومنون يجزئ شراطينهم ومن لم يكن

ان

18 ان لا يخرج الا ذلك لغيره فحصل الجاهل بخبره وهو غير جائز عا واذ تساوى احتمال الصحة  
واحتال البطلان بطل العقد والاصح عندى المطلق وانما الاشكال في مسئلة الثاني وهو ان يقر بطلان  
في خلاف الاصل بخبره الشرح وان اردت من صحة كثير من الاحكام هو الاصح عندى لما  
قلناه قال دام طله ولو شرط احدهما على الآخر شيئا بينهما كمن غير الجاهل فضا في الحصة  
صح عاراي اقول هذا اختيار الشيخ الطوسي وقيل المنع والاقرى لا يقر قال دام طله  
وفي صحة كون المدة من ثلث نظر وكذا لو كان البدر من ثلث والعامل من ربع اقول بطلان من ثلث  
الصحة ومن علم وروى في الشرع والاشهاد متلقاه من الشيخ قال دام طله والاطلاق يصح  
كون المدة على العامل ويحتمل البطلان اقول وجه الاول انه لما لم يرد المدة في المدة والى  
طابق محل على الثاني لذلك في عبد الله عليه السلام سئل عن المزارع ان يخرط في الارض لصاحبها  
واجب بان المفرد المحل لتمام الجلس فيبذل المهر وجه لما في صحة كونه من كل منهما فيكون اتم منهما  
والعام لا دلالة له على الحاضر فيبطل وهو الاصح عندى قال دام طله فلو تلفت طاعة سمويه او ارضيه  
او نقص لم يكن عليه شيء لو زاد باقية على اشكال اقول قال الشيخ في النهاية ومن يزرع ارض على ملك  
او ربع وبلغت العدة لجاز لصاحب الارض ان يخرس عليها العدة ثمرة كانت وغيره كما ان يخرس في المزارع  
ما خرس احداهما كان عليه حصة صاحب الارض سواء نقص الخرس او زاد وكان له الباقي فان هلك ثلثه  
بعد الخرس او سماويه لم يكن عليه مزارع شي واعترضه ابن ابي ابي كان يعاين من ان يباطل وان كان  
سحا فان كان من هذه المدة بطل المزارع كان في ذمة العامل لم يقطع بالهلاك قد سماويه وغيرها  
الشيخ برواية يعقوب بن عتبك الصحة قال لما لسا باع عبد الله عليه السلام عن المزارعة فقال انفق  
مكة الارض لم احبها فما اخرج الله مني فيسخر على المشرط وكذا قبل وسئل الله صلى الله عليه وآله  
خير قوما ائوه فاعطاهم اياها على ان يجره فاعطاهم ان ثلث نصفها اخرجت فباع التمر عبد الله  
بن رواحة فعمل فصل فلما فرغ من خبهم قال قد مررنا هذا الفصل كما اصاغ فان شئتم فخذوه وردوا علينا  
ولكم نصف وان شئتم اخذناه واعطيناكم نصفه لك فقال له يهودي هذا قامت الثمرات والاخر ليس هو بل  
هو يقبل واصلح وان مع الجاهل ان يبيع عقد المزارعة على الجاهل فلم يفرق فينا الاشكال الذي ذكره المصنف  
من هذا فانه لو اقر بطلان باعته لم يكن قد فاته ان لم يقل بقول الشيخ ولا يبيع الا بقطعة ولا يحتاج الى

خير



عقد جديد او اباية جديدة ويحتمل احصاها الى اباية جديدة لان العقود القاسدة لا تحصل منها  
 الا باية قال دام ظله ولو كان في الارض شجرة وبينة ما ضرها فاه على الجور وراية على الارض حار  
 وهل يجوز بلفظ المساقاة مع قصد الزرع والنفاس كالنفاس من الحياض المارة الى السق اقول  
 ومن حيث ان الشارع وضع لكل منهما لفظا خاصا والاصح انه لا ينعى قال دام ظله ويقدم قول  
 مشكور زيادة المدة مع بينه وقولنا حيث لئذ في قدر الحصة ولو اقاما بينه احتمال تقدم بينه  
 الاخر وقيل للقرعة اقول وجه الاحتمال الاول انه الخارج ولانه كل كان القول قوله كاستا بينه بينه  
 الاخر وحيث لقول قول المالك بينه بينه الاخر ولا يرد على خلافه ولا يرد على خلافه ولا يرد  
 الحصة لتركه وقيل للقرعة ولحاذا الشئ في بعض كنهه لا فارجع هنا على العمل وراى ما لا يوافق  
**التمتع بالثالث في المساقاة وفيه قتلان الاول انك ايقا قال دام ظله**  
 ولو قال استاجر مني بطن في هذا الما بطن مدة كذا بلفظ صريح لم ينع على اشكال ينسأ من شرط  
 العلم بالاجرة اذا قصدت ما اذا يجوز بلفظها عن غيرها فلا اقول من المستغنى عن القصد بلفظ  
 الاجارة هنا المساقاة بخلافه لو قصد الاجارة بلفظها لكانت العوض في الاشكال هنا في انه هل ينع  
 عقد المساقاة بلفظ الاجارة مجازا او ينسأ من حيث ان السبب في الاتقان بالعقد الاتقان القوي  
 ضعا الشارع فلا اعتبارا بالما حيث ينع لانه لم ينع قصد الحق باللفظ انق بالعقد الما بلفظ  
 الذي وضعه من امانه الصحة وعموم قوله تعالى او فوا بالعقود ووجه الجواز المشابهة بين  
 العقدين في ان كل واحد منهما يستعمل العمل وهو المقصود والاصح عندي ان لا ينع لان كل لفظ هو صريح  
 في عقد خاص لا في غيره اذا اطلق انما كان تنبيهك في موضعه صح فيه وانما ينك قال دام ظله وفي المساقاة  
 على ما لا ثمرة اذا قصدت زكركا لثوب والجناء اشكال اقرب الجواز وكذا ما يقصد دهره كاوراد  
 وشبهه اقول وجه القرب من معنى التمتع بوجد منه واللفظ تابع للمعنى ويحمل عدم التمتع على  
 ان المساقاة لا تجوز لثمة ولا ينع هذا بل لثمة ولا عرفا ولانه يدخل في بيع التمثيل بالاصالة ولا ينع  
 من الثمرة كذا في الاصح الاول ايضا قال دام ظله وتظهرت ولم تكمل فهو شرك الاقرب  
 انما اقول وجه القرب انما شرط العمل بينه معينه فلا يجزى بعدها ولا لو وجب لم يشترط تعيين  
 المدة في المساقاة لكن الثاني باقل لانها معاملة على شئ ينقضي العمل فلا بد من ضبطه فالقدم مثله

والله اعلم

192  
 ولا ملازمة طاهر ويحتمل الوجوب لانه ما يتحقق لما بل الحصة تمام العمل وكما في الثمرة والاصح  
 الاول قال دام ظله ولو قدر بالثمة بالثمة فاشكال اقول وجه القرب من الجواز  
 لما رواه يعقوب بن شبيب التمتع عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل يعطى رجل ارضه  
 فيها اربعمائة من النخل والفاكهة فيقول الحق هذا لثمة والغيره ولكن نصف ما اخرج قال لا بأس ولا بالثمة  
 من هذا العقد الثمرة الا ترى ان اذا اختلف برمان معين فبالشرط ان يعلم او يقبل ان لا يكون فيه ولا  
 لا يرد الى النزاع والمهورا شرط تعيين الاجل وهو الاصح للمعنى قال دام ظله ولكن  
 للتمتع على راي اقول وجه الشئ في المبسوط ان لا يكون له صاحب النخل لان عين مال لا  
 شئ من عين المال بل هو على العامل لانه ينعى ثمة الثمرة وضلحها وعملها لا يتم الواجب واجبة  
 والاصح الاول قال دام ظله ولو شرط ان يكون عمل الغلام لحاطل العامل فلا فرق الجواز اقول  
 وجه القرب ثم قوله عليه السلام المؤمن عند شرطه لانه في الحقيقة شرط الحصة في مقابل بعض  
 العمل وهو جاز ويحتمل عدمه لانه شرط العوض على غيره والاصح الاول قال دام ظله اما لو  
 شرط العامل ان يستاجر ما جرة على المالك في جميع العمل والتمتع للعامل الاستعمال في الجواز  
 اشكال اقول من ان الاستعمال نوع من العمل فماذا ان ياخذ الحصة عليه ومن ان ليس بملك الرزق  
 والاصح المبطلان لان فروق بين العمل والنقل ولا ينع الاستعمال عملا في المساقاة ولان الواقعه  
 في زمن النبي عليه السلام ليس على هذه الصورة بل على فعل متقوم قال دام ظله او شرط الحصة  
 من الثمرة جذا من اصل على اشكال اقول ينسأ من ان المساقاة معاملة على جزء من الثمرة  
 في مقابل العمل فلا ينع على الاصل ولا ينع على العوض لانه كل العمل ولا بد ان يصل الى كل  
 تمام العمل وليس هنا ومن عم قوله عليه السلام المؤمن عند شرطه والاصح الاول قال  
 دام ظله ولو شرط المالك على العامل شيئا من حصة الحصة كان مكروها وجب الحرفا  
 ما لم يلفظ الثمرة او لم يخرج فسيقه وفي تلف بعضه ان قصور الخرج اشكال اقول ينسأ من  
 سقوطه تلف الكل وجوب الكل لخصوص الجميع تمامه فقابل الجميع المجمع فكان الاجابة  
 ومن عدم بقدره فلا سقط الاجزاء على الاجزاء لانه المجمع غير مقصود قال دام ظله ولو قال  
 ساقيك على ان لك النصف من الثمرة وان اضرب عن حصته وفي العكس اشكال اقول ينسأ من لانه

في مقابل الاجزاء من مجموع







الواحد حجة الجسج الشيخ بوقوع الاجماع على صحة الشركة مع بطلان المرح على قدر المال  
وليس جواز خلافة دليل ولان الشركة ليست عقدًا للحقيقة لوقوعها بغيره والتجارة عقد فلا  
يذبح تحت الاثر فالحكم للمرجح ما سعى له لاسيما ان العمل اذا انعقد من قبل الاجارة ولا مضاربة  
ولا غير هاتين الشركتين وليست عقدًا ولا يقد في الاشياء استعماله وجوده بسبب دون السبب ويجوز  
القول بغيره والامح عندئذ قول المستنفذ بغيره على هذا فروع **ا** اذا كان لهدها على ومزيد شرط  
له مزيد يفتح تركب لعقد من شركة وقراض واختصاص لقراض لعامل بالعمل فملك المال ما هو في قراض  
المشتركة عن الشركة لا المشرك معها **ب** على القول بطلان الشركة والشرط مع تساوى المالكين والخلافهما  
في قرار الترخ بالشرط او الاختصاص لحددهما بالعمل مع تساويهما في الترخ او انفراد غير العامل او ازيد جيج  
العامل بالاجرة جج شركة القان لا يوصف لصحة وابطال ان لم يرد ههنا الشركة الموصوفة ههنا اذ لكل  
واحد في التصرف في كل المال للاخر محجرا قال دام ظله وصل بغير محجور في ملك المباح الى ملكه  
اي كان اقول استحالة لخلق المتناول على الصلة وانفكاك الملك عن الاستيلاء فيما وجد في خوف  
الشركة بذلك على عدم سببية الاستيلاء ما يفاده وبسبب كون المعروف اعم وجواز الشهادة  
بملك المشتري له هو الاستيلاء مع عدم العلم بالثبوت اذا افعال الارادة بدلت على الارادة  
لها على التحصيل بعد اوجه مع استحالة الحكم بالمتناول مع الجهل بوجوه العلة يدك تجبينة الا  
ستيلاء ولا اقول قال الشيخ الطوسي رحمة الله في باب حيا الموات من الميسر وقالة باب الشركة  
فيه الثاني والامح الاول وردت على والد كانه لو لم يملك الا بالنسبة لم يرجع سعة قبلها بل يكون  
استنفاذ الكي لازم باطل فاللزوم مشد واجاب بان ارادة البيع والقرض يستلزم نيته فلك  
**اقتضت المناقشة في الفروع وفيه فصول ثلثة الاولى ان كان له وجه في حصة الاول**  
**القول** قال دام ظله ولو شرط ما ساق فيه فالوجه بطلان العقد مثل ان شرطت ما مال او  
تمما من الخضر او لزوم المصادرة او لا يبيع الا من المال او اقول لان بطلان الشرط  
يستلزم بطلان المشقة فاقوا ان العقد مع شرط قلنا الرضا لما وقع على هذا الوجه لا يردونه  
الامح كالبيع قال دام ظله ولو شرط على العامل المضاربة في مال اخر او ياخذ منه بضاعة او غيرها  
انفردت في شيء بعينه فالوجه صحة الشرط اقول لعوم قوله عليه السلام المومن وعنده شرطه ثم

ولا غير مناف المشرع ولا للعقد وقال الشرح المبسوط بطلان شرط البضاعة لان العامل في  
التراض لا يعمل علا حقا فينقص من حصة العامل بغير ما يريد فيه لاجل البضاعة وهو مجهول ثم  
قال رحمه الله ولو قلنا ان التراض صحيح والشرط جائز لكان لا يلزم الوفاء به لان البضاعة لا يلزم القيام  
بها كان قراءه قال ابن ابراهيم القزويني الشرط فاسد وان الامح الاول الثاني المتماقدان هاهنا  
دام ظله ولو شارب بغيره اذ بطل الثاني فان لم يرجع ولا تلف شيء منه ردة على المالك لا شيء له ولا شيء  
وان تلفت يده طالب من ماله فان طالب الاول رجوع على الثاني مع عدم استقرار التلف به وكذا  
مع عدم علمه على اشكاله ينسب من لغوه اقول ومن ان القراض لا يستعقب الثمن للمالك من غير  
تفريط ولا بعد النسبة الى الدافع والامح استقرار الثمن على الدافع قال دام ظله وان طالب الثاني  
رجوع على الاول مع حمله على اشكاله اقول ينسب من لغوه ولا ان المباح للجهل فلا يصح للمالك لو كان  
هو الدافع لا يصح بل الدافع اليه كما لو قدم الى المالك بقاء نفسه ومن ان التلفت به والامح الاول قال  
دام ظله وان ربح فلما كان خاصة وفي رجوع الثاني على الاول اجرة المثل الاحتمال اقول وجه الاحتمال ان عمل  
غير متبرع به ولم يحصل العوض مع اشتراطه من الامر على تقديره وقد حصل الاجرة المثل ويحمل عليه  
لغوه لا صحاب ولان القراض مخصوص على الدافع لم يحصل له دفع فلا يفي له على المخرج في حكم المعلوم و  
الامح وجوب الاجرة قال دام ظله ولو قيل ان كان الباقي عالما بالحال لم يفتحي شيئا وان جهل فله اجرة المثل  
على الاول كانه وجه اقول وجه ذلك انما مع كونه عالما بالحال فلا رضى له الا في مقابلته لعل على العا  
فكان متبرعا بالنسبة اليه ورضي ان يكون مخرج ما لا يعبر بغيره اذ شرعي وكان كالمشترع ثم هو غير  
فكانت اجرة على الاخر هذا هو الصحيح عندى قال دام ظله ويحمل عدم لزوم الشراء ان كان  
بالعين ان كان في الذمة احتمال الاختصاص الثاني به والقيمة بينهما وبطل عامل الماولة النصف والخصام  
للكا نصف الاخران كان الاول شرط على الثاني ان المالك النصف ولاخر بينهما اقول وجه هذا  
الاحتمال وهو التفصيل ظاهر لبعض على ان من اشترى بغيره بغيره بغيره لم يلزم الشراء وهذا  
كذلك اذا المالك اشترى اذن للباقي في عقد المضاربة اذا اقتضى الاذن للعامل في الاستيلاء  
البيع والشراء انما هو الاستيلاء بالجمرة عن عقد مضاربة اخرى ولا يتناول التي في مضاربة اخرى  
احدا من الدالات فيدخل تحت العموم ولعموم النصف ايضا على انه اذا اشترى في الذمة ولم يكن له

196  
من جعل لا يفسد البيع اذا  
بطل ان شرط بطل النظام وان  
فقط العامل فقول بطلان المال  
انما هو العوض شرط ان يملكه

البيع فلا يفسد عليه ما به  
فقط لان على السلم وشافه  
وبعد امره



اخذوا وقع له ووجه الثاني انه اشترى المضاربة في نيته ففعل الشراء لها وقد حصل ربح فلما  
 تمام ما شرط لنفسه وكذا الكل واحد من العامين ولم يحسح الى ذكر حكم الربح اذا  
 كان الشراء بالعين لان اجازا لما لكل ملكة التسعة وربحها وان ابطال البيع فلا تملك  
 الربح وقال الشيخ في المبسوط اذا تفاوضا لمقارض لحوالهما من ربح الله من ربح كان بينهما  
 نصيبين من يثبت الربح هذا المسئلة يعم على مسئلة العاصب من قال الربح العاصب لرب المال كان  
 لرب المال هنا النصف لانه لا يثبت اكثر مما شرط لنفسه والنصف لآخرين لما ملين نصيبان  
 وهل يرجع الثاني على الاول نصف الاجرة فيه وجهان والتأملون بان ربح العاصب كله لنفسه خلت  
 في الربح هنا فقا لبعضهم الربح كله للعامل الاول والثاني عليه اجرة المسئلة قال بعضهم الربح كله  
 للعامل الثاني لاحق للاول فيه لانه عاصب قال والاول اقوى لان الثاني اشترى للاول في النية ففعل  
 له لانه وبما فرق العصبان ان العاصب اشترى لنفسه وللثاني للاجرة على الاول لانه لم يلزم له  
 ما شرط ففعل هذا لا شيء لربته لما في الربح قولاً واحداً وهذا آخر كلامه قال دام ظله ولورث  
 المدين لهما مل ما نرجع من اجرة المثل احسب لراى من الثلث في قوله وهل المساقاة كذلك اشكال  
 ينشأ من كون الخلد مضمناً ففعل كما لا يخفى اقول فمن حيث انها معدومة فلم يخرج من  
 التركة شيئاً ثم جرم المصنف الاول وهو الاصح قال دام ظله واذا افتد القراض لغرات شرطت  
 الغرفات وكان الربح باجعه لهما كذا على العامل اجرة المثل الا اذا فسد بان شرط جميع الربح لهما  
 في استحقاق الاجرة اشكال ينشأ من رضاهما بالشيء مما اقول ومن عموم النقص ان اذا  
 فسد العقد فالربح للمالك وله الاجرة والى هذا ذهب الشيخ رحمه الله وهو الاصح الثالث  
 راس المال قال دام ظله وكذا الفصح لو كان في يده وديعة او عصب لم يفسد عليه فضا ربه  
 المالك والا قرب روال الضمان بالعقد ويجوز بقاؤه الى الاداء ثمانية اربعة اقول  
 قد مضى مثل هذه المسئلة في الرهن ووجه القرب انما اذن في بقائه في يده ولان القراض مائة فقد عمد  
 صحيحاً مرجحاً تكون مائة فيصير مائة لان معنى الصحة ترتب له ولو لا سقاء علة الضمان  
 اذ لا علة له هنا غير العصب وقد زال ووجه الاحتمال الثاني ان القراض غير مائة في الضمان  
 بهجتماعه كذا في التفريط فلا ينفذ فوجده واصلاً ببقاء ما كان على ما كان ونقوله عليه السلام

١٩٥  
 على اليد ما احسب حتى يودي ويحسب لانيها الغاية ففعل بها علة الضمان فالا داء اما في المالك والى  
 من اذن له في الربح والبيع ما اذن فيكون عاية وهو المطلوب اذا سلم الى البائع من اذن لجماع المسلمين  
 قال دام ظله ان يكون معلوماً فلا يقع على الجوز قدره وفي المشاهدة شكك ذلك الشيخ في الخلاف  
 القاضيات العلم وعدم الاكتفاء بالمشاهدة وقوى في المبسوط لاكتفاء بها ووجه الاول انه مرجع اليه  
 عنه المفاصلة بالضرورة ولان من الجوز يمكن الرجوع اليه عند المفاصلة ويلزم امتناع كون الربح لغيره  
 يجوز لا ومن حيث ان وضع هذا العقد على الجاهل الذي يقابل العمل جزء من الربح المحمول ومن حيث  
 المشاهدة والقدر المخرج هو ما اشترى من الربح مع كل واحد من العامين بعد المضاربة وكون القول برب المال عدم  
 اليه ومع تعارضهما تقدم به المالك لانه يعم زيادة والاصل عدتها وقوله المبسوط والاصح انه لا يرجع  
 لاوليها مع جبهته لبعض كل واحد بالجره من الربح لكن اما في اطل وكذا المقدم اما المارزمية  
 فلو كان راس المال يستلزم جها لهما ربح وهو يستلزم جها له نصيب كل واحد وما يطلان الثاني  
 فاجماعي قال دام ظله فان جزاءه فالقول قول القائل مع عينته في قدره اقول على القول  
 بحرر العقد على المشاهدة المحمول القدر يكون القول قول العامل في القدر لا لاصلا لبرهارة الذمة من المالك  
 قال دام ظله ان يكون مسلماً في يده العامل فلو شرط المالك ان يكون يده عليه لم يصح اما لو شرط  
 ان يكون شياً وكذا في اليد او تراجمه في تصرفه وتراجع عشره فلا قرب له اقول لا شرط بايع  
 لا العاصب لكتاب الله اذا اللانسان التوثق على له يحفظه في يده او من يثق وقد يستعان بالخامن  
 في المعاملات لحدود فيها فلو شرط لزم تصرف المالك بما يتسلم ما له الى من يشاء به واما التجارة  
 وكلاهما باطل ويجوز عدمه لانه قد اجمعه عند الحاجة او لاجل عتق عتق عليه التصرف  
 المانع ولان القراض موضوع تمهيداً وتوسيعاً للطريق التجارية ولهذا الحمل فيه صروت من الجها الى فيضان  
 عما يحل به وهذا من اوله الى آخره لفظة المصنف في بناء بقاؤه والاصح الاول قال دام ظله ولو شرط  
 ان يشتري اصلاً جسه سكان في ما شاك لغيره او العثم فلا قرب له لانه لا يقتضي القراض تصرف  
 راس المال اقول لا ليس استباحاً بالتجارة والقراض استباح بالتجارة ولا يحصل بنفسه عن  
 المال من غير تصرف للعامل ولا شيء من ربح القراض كذا في الجوز لان الجوز لهما لربعي الحال  
 تماماً فلو شرط لولا ان اقره لما حصل له والاصح الاول لان المضاربة بينهما من معاوضتهما







كذا فكيف وقع في يميني ان لا تلتحق حصل المعنى في البيع لم يعلم ما اشترى فلم يفتخر بالو  
 اشترى معينا لم يعلم بحسبه وتلفته ومننا الاذن في المضاربة انما يصرفنا الى ما يكرهه وتعليقه  
 في التجارة والاستراح منه ولا يتناول غيره ذلك فان شرا من يعتد به المالك فليس له ان يبيع  
 فمكانه في البطلان مما اذا اشترى اكثر من من مثل او على خلاف الغبطه فيكون حكمه كالاول  
 ويضمن بغير طمعه بذلك الاستقصاء السؤال فانما العلم مقدور لما كان حقوقه علم الكلام والبطلان  
 في جاهل الحكم اقوى لانه غير معدور والارفع للحكم وجاهل النسب معذوره والا لزم تكلف  
 بالانطاق ومكلاهما باطل قال دام ظله ولو اشترى روجه المالك حصل العقد البطلان  
 اقول مننا الاحتمال انما لا يكون الاكتسابها وانما لا يزوج ما لم يملكها فدخل تحت البطلان الاذن  
 والتمسك بها الكد وكما انكم من احد من المضاربة واشتمال على عقد عقده باد  
 حناره وقصده فلا يدين ان يفعل ما ساقفه ولا شتما على ضرر المالك واحتمال البطلان انما هو  
 على تقدير الشراء بالعتق وانما الشراء الى المالك في نفس العقد اذ في نفسه فانه سيطر بغير ان  
 قلنا البطلان لظاهر الحكم في الظاهر كما اذا اشترى من معتوق المالك ويؤصل في سلبها او  
 كالوكيل قال المشتبه على العقد يحتمل ان يقال ليس له سلبها الا اذ شتما من بطلان سباحه  
 المالك الوطني وقد اختار المالك لخصوله ويجوز ان يبيع لانه لما فتح البيع بطل المالك في كل  
 كسائر المملوكات والوجه انه لا يبيع شراؤها الا ما اذا ما لك قال دام ظله ولو اشترى  
 روح المالك باذنه بطل المالك وادونه قبل بطل الشراء تصرفه به وقيل بغير موافق ولا  
 يضمن له ما يفوت من المهر ويقتط من النفقة وقيل مطلقا فيضمن المهر مع العلم وكذا من تركه  
 من له عليه مال اقول لا يقول بطلان الشراء قول الشيخ في الميسر وهو وجه ان صحة الشراء  
 يستلزم خبرها ونفوتها ما ماله من نفقة وغيرها خفقا والرجح مترم والعرض لا يقتضي  
 من لراض بحصيل الرجح فلا يبيع لان شراء الزوج اليسر حط وما ساء له الا لا يخط انما في انه  
 لا يكون اقل من الفضولي وهو قول كلين قال بوجه عقدا الفضولي وقوعه خاتمة المالك ووجه  
 انما انما اشترى ما يمكنه طمعه فيه ولا يملك لاس لما كان محاذ كما لو اشترى ما ليس بزوج  
 وانما ضمن المهر مع العلم لانه الملق على المالك بغيره والامح الثاني قال دام ظله والوكيل في شرا

عند مطلق لو اشترى ب كل حقل الصحة وعدمها اول مننا الاحتمال ان الاموال التي  
 المتواطي يقتضي التحريم الجذبات وقدمنا الفرق بينه وبين عامل التجارة ومن شتما على ضرر  
 بزوال ملكه ولان الظاهر ان اذ عبقينه او تجارة وهذا ليس بحدود انما بطل اذا كانت  
 الشراء بالعتق واما في الميسر ما مر والفرق بينه وبين العبد المادون في التجارة انما العبد  
 شراؤه منعتة على ما فيها الا لا والتحقق ان الملك ان كان ليس بملك لا يكون العرق منه  
 في المعامله متقاوما كان انفع كان سيرا لوكيل له اولى لان الوكيل على الوكيل تحصيل الانفع  
 مع العارض الا ان نفع في الامور الاخرى غني في الامور الدينية وكلاهما مقصور عند العقلا  
 فمن حصل الاشكال والاصح توقفه على الاجازة قال دام ظله ولو اشترى لعامل من يعرف  
 عليه ولا رجح في المال صح فان ارتفع السوق وظهر رجح وقلنا ملك عتق حسته ولم يصر على كمال  
 اذ لا اختيار له في ارتفاع السوق واختياره السبب ان كان فيه رجح وقلنا لا يمكن الا بالظهور  
 ولا عتق ان قلنا ملك فلا قربا الصحة وسعتق فيه بغيره وسرا في تضليل المالك لعدم له خصوصية  
 لاختياره الشراء اقول اذا اشترى لعامل من معتوق عليه كاسه فانما ان لا يكون في حال الشراء  
 رجح طاهرا ويكون مننا مطلبان ان لا يكون خيرا رجح حال الشراء فان لم يمتد كذلك في معه فيبيع البيع  
 فيه او لا يستمر بل يظهر فيه رجح بعد الشراء كما ارتفاع السوق مثلا قال كلام فيه في مسئلتين  
 احدهما في انفاق تضليل العامل وهو مبني على ان العامل على ما شرط له من الرجح وعلى انه يملك  
 بالظهور وسرا في البحث فيه وثالثهما سرية العتق وهو مبني على احدي مسليين اما ان العتق  
 القوي يسري اذ ان اختيار السبب القدره عليه فيستلزمه على اختلاف فلا يملك من فعل الاول  
 فمري وكذا على الثانية لانه اختار الشراء واما كذا حتى ارتفاع السوق وهو سبب كذا ارتفاع السوق  
 وهو سبب العتق وهذا الوجه اذا لمصنف قوله واختياره السبب فله رجح انما اذا اختار له في ارتفاع  
 السوق سارة الى وجه عدم التور وتقرر وان الشبب لتام العتق وهو مجموع ابتداء وارتفاع  
 السوق والسبب لقوله في ارتفاع السوق وهو ليس باختيار ولا تعلق بقدره به في السبب والسبب  
 القريب غير مقدور له مكنا كان حرا السبب غير مقدور والسبب القريب غير مقدور وليس بملك السبب  
 مقدورا فان لم نقل شراءه الانعقاد فميرضا والاصح عندنا الشراء لانه ملكا للظهور فميرضا

من اختيار السبب



لهاك العينة كلها قال دام ظله ويجعل للاستسعاء في باقي القيمة للعتق وان كان العمل  
موسرا اقول لانه لا يفرق على خلاف الأصل فيعتق الى العتق وهو قوله عليه السلام من اعتق من امة اخرى  
والا فاعطى انما يحمل على خفايتها ووجود الملك ليس علة في عتقه وان كان قد بعد لكن المعتد وانما لا يكون  
فاعلا فالعلة في العتق ليست بسبب العتق والملك معدول له وانما هو لغيره عن غيره قال قلت  
لا يكتفي الله عليه لم رجل دفع الى رجل الف درهم مضاربة فاشترى اياه وهو لا يعلم قال لا يقوم  
فانذاره بها واحدا اعتق واستشع في مال الرجل لم يفصل وزك الاستسعاء في حكمه الحال ينفع  
العموم والافقوى عندي السراة والعزم وقال في الصلاح وشيخنا نجم الدين سعيد بن مسعود العبد  
مطلقا اي بواء كان العامل موسرا او معسرا قال داود بن داود في العتق على نفسه وفي العتق  
من اصاب الف درهم كمال النفقة على راي ولو كان معة غيره فتعطى ويحمل مساواة الحضرة وحساب  
الزاد على القراض اقول البحث هنا في بقاين الاول هل نفقة العامل في السفر للتجارة  
على مال القراض وعلى ماله في البيع في النهاية والطلاق ابن الجنييد وابن ابراهيم وابن حزم وابن ابراهيم  
يحدوا والري في مختلف الشيعة الى ان عملة النفقة في السفر على مال المضاربة وهذا الصنيع عندي وذهب  
في المبسوط الى ان نفقته من ماله خاصة دون ماله القراض حتى في الخلاف اجماع الفرق وفي المبسوط  
بانه دخل على ان يكون له من ارباحهم معلوم وليس له اكثر من ذلك لانه دعا ارباحهم ايمان اكثر  
من هذا واستدل المصنف في المختلف على الاول بما رواه علي بن جعفر في الصحيح عن اخيه موهب بن النعمان  
قال في المضاربة ما انفق في سفره فهو من جميع المال واذا اقدم له فانفق فربضه المقام الثاني  
على القراض وجوب نفقته على مال القراض هل يحقق نفقته انما زاد بسبب السفر اختيارا والى المصنف  
الاول واحسن بقول موهب بن جعفر عليه السلام ما انفق في سفره فهو من جميع المال وما له للعموم وقيل  
بالماني لانه احتل بالسفر زيادة لا غيرا ما عتق فسر اركان مساقاة ولا فلا يكون السفر علة فيه  
وسفره على وجوب كمال النفقة في مال القراض لانه كان معه مال آخر لنفسه فنفق  
النفقة عليه ما على قدر ما ليس من ماله في السفر زيادة بالسفر خاصة فان نفقته على نفسه  
قال دام ظله ولو اذن له المالك في شراء امة يطأها قبل جاره والا فربط لمنع اقول قول الجواز  
قوله الشيخ الطوسي في النهاية يدا لقال منع شيئا نجم الدين ابو القاسم من سبيده وهذا لا يربطه ولا يرد

المصنف

المصنف الاصح عندي لان الاباحة انما عقد او ملك بين لقوله تعالى والذين هم لفرو وجههم خافطون  
الاعطى اذ وجههم او ما ملكنا بما نفهم عنهم ملومين فواضح من ذلك فاولئك هم العادون  
وكلاهما مشروط بالملك فلا يصح قبله لاستحالة تقديم المشروط على الشرط ووجه الاول انه اذن  
لا لا يساغ فيصير ولدعا الضرورة اليه قال دام ظله وليس ان يخلط مال المصاربه بالمال الصالح  
اذ فيه من مدونه ولو قال هل يراكم الا قرب الجواز اقول لا في رجل في المنفعة وضالها كذا الب  
وتمار الى الخط للمضاربة في المخرج فانه اصل له فيدخل تحت قوله اعل يراكم قبل البيع ذلك لان ذلك من التجارة  
وهو ممنوع فانه قد يكون محله او الاصح الاول قال دام ظله في وقتا رضايان واحدا وشرطا له النفقة  
ونفاصلا في ماله في مع ثلوثا لما ليس له العكس فالقوى لصحة اقول دليل الشيخ في المبسوط والمأثور  
وابن ابراهيم بطلان الشركة بطلان الشرط وقال السيد المرتضى يبيع الشركة دون الشرط وهو ظاهر  
من كلام ابن الجنييد والآداب قد تقدمت وذهبوا بالصلاح الى صحة الشركة دون الشرط فيكون  
اباحة **المطلب الرابع في منع امة ظله** العامل على الحصة من ارباح الشرط دون الاجرة  
على الاصح **اقول** هذه الاخبار لا تنفع في المبسوط والخلاف والاستسعاء وابن الجنييد وابن حزم  
وابن ابراهيم هو الاصح وذهب في النهاية الى ان العامل اجرة المثل والرجح كالمالك واختاره المفيد  
وسلار وابن الجوزي وظهر قول في الصلاح **ا** اقول نعم الى ان تكون تجارة عن رايهم منكم  
وقد حصلت وقوله تعالى او فوا بالعقود ورواها الحلبي في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال المالك  
الذي يبيع مزاربه له من ارباح وليس عليه من اوضاعه شي لان مخالفة امر صاحبها لا يحسن البيع  
لان انتهاء بالغ الاصل فيكون ارباح المالك ولا ناهي معاينة فاشد لوجهها ان العوض الجواب  
يمنع فساد هذه المعاملة والجهة لا لا تصرف لجهة العمل وكما لم اذكره والمساقاة تمنع سعيته النماء  
للأصل **هذا ثالث** **ام ظله** ويملكه المظهور لا لا نصا من على راي **ا** الذي سئل عنه  
والذي المصنف دام الله اياته ان يهدى المسئلة ثلثة اقرب **ا** انه ملك محررا العبد وهو لا يصح  
لان سبيل الاستحفا والشرط الصحيح فاذا حصل ارباح فليثبت مقتضى الشرط ولا يملك لانه لا يملك  
وليس له مال لانه لا يثبت احكام الملك في حقه فليترك ان يكون للعامل ذلك لانه يراه اجماعا ولا يملك  
ملك الله ولا يكون له المطالبة بالعتبة لكن الثاني بالحل ثلثا فكلما المتقدم والملازمة ظاهرة لصدور



لا شيء من غير الشريك لا المطالبة بالقيمة انفا فافا ولا تة لولم يملك القدر لم يفتقر عليه نصيبه من  
 لو اشتراه وطهره ورجح لكانت اى باطل فالقديم مثله اما الملازمة فطاهره لا يمتنع ان يملكه قطعا  
 واما بطلان المال لمحدث فمجرد نصير وقد تقدم ولقول الحسن عليه السلام ارجح بينهما وهذا يقتضي  
 بغيره بل كنهه فخره والظهور والاحبار كثيرة متواترة لهذا المعنى واعلم انه اذا قلنا ان الظاهر يرد به  
 ملكا غير مستقر فلا يتسلط العامل عليه ليرد الموقوف لانه وقام لولس المال بعينه فالحضار الجيران فحصل  
 ما اذا استلما ملكه باقمة **ب** انه ملك بالانضاض لانه قبله غير موجودا رجلا بل مقدروا هوهم وكل ملك  
 موجودا رجلا بالضرورة اما انهم فليس كذلك وعلى هذا ثبت ان الظاهر حق بركه ولهذا يورث عنه وان تلف  
 المالك والاماني لما فيمن جسته فان لا خلاف كالقيمة **ج** انه ملك مستقرا بالقيمة لانه لو ملك قبلها لكان  
 شريك في المان فكونه انفسا في الحادث شاملا في المان لانا لالف من المال المشترك يكون بينهما فلما  
 الخصم ارجح على عدم الملك ولانه لو ملكه لاحتص برحه ولان القراض معا بل جازية والعمل فيها غير  
 مشروط فلا يوجب العوض فيها الا قيامه كما في الجملة **د** ان القسمة كاشفة عن ملك العامل ان القيمة  
 ليست بملك حتى يملك ما يملك من اهل تمام العمل المرجع بملك **تذييل** الاصح عندي ان يستقر ملك  
 العامل بارتفاع العقد مع نصيب المان والقيمة باجماع الكل وهو غاية الحال وكذا لو كان قد ركب  
 المان تاما واقترعا لباقي وارتفع العقد والناظر انه كلما ارتفع العقد والرجح كالحيل ولم يجر على  
 العامل فعمل واجبا من خسران اشتق بملك **قال د امر ظله** ولو تلفت القراض وبعضه تعد  
 دورانه في التجارة احتسب له انفس من ارجح وكذا لو كان قد ركب وارتفع على اشكال **اقول هـ** ان  
 ارجح آتلف بعض المال قبل دورانه في التجارة بل اعرض حصل كان دفع اليه النصير فلهما واما  
 مبنيان على انه مال قراضا لغسل وعلى نصير الحبيب الذي له ارجح وقاس في العرف لعمادى هل هو كاشف  
 حصله مالا قراضا بدا العامل من قبله وتقرضه او يقيد بعد تصرف العامل بالتجارة او له تعلق صرف  
 العامل بخارته وفسا من نفس المان الذي اشتراه العامل كالغيب وقد ذهب كل منفسر من هذه الثلاثة  
 قوم فيقول انفسه بالاول ويحتمل من ارجح وعلى الاخير من لا يجوز لانا لعقد لم ساكه تا العمل فليكن ما القراض الفصل  
 حقيقته **ب** ان يكون بعد دورانه لا ينفس سوق ولا يفر من بل باقده كما لو اشترى عتقها مما تاجدها فان قلنا  
 بل بغيره المستل الاول فيمننا اولى فان قلنا يتلف من اصل المان في المدة الاولى فيمننا احقنا ان احقنا

١٨٩  
 ان هذا كذلك لانه نصير لعل له يتصرف العامل وتجارت ولا يورث من المان الذي اشتراه العامل وان  
 العبد من ماله بدل الفين ولا يورثه فلو اشتراه لانه مستحق لالتصير في الركن الاعظم المصارف بل يبيع  
 لانه يحصل في البيع ارجح والحق عندي انه بعد من ارجح لانه تصرفه راس المال فلا يأخذ سببا من ارجح  
 برده المان الذي تصرف فيه الى المالك بغيره عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تودي وانما قال على اليد ولم يقل على  
 الذمة ليشمل ما في الذمة والامانات كالوديعة وهذا الموضع وشبههما **ج** ان يتلف كل المال قبل دورانه  
 في التجارة كما لو اذن له المالك في الشراء في الذمة ورأس المال الف فاشترى الف في الذمة وقيل اقباليه  
 البائع تلفت لالف لذي يده لتقراضه والحق فيه كالاول واختار ان يبرح انهما معا وان المال فخر من  
 ارجح **د** قال الشيخ في المبسوط وقيد بان كان الشراء قبل المدة لالف قبل الشراء مبسوطا مشافهة  
 اختار والذي دام طرفة المختل في الشراء في الذمة ان كان باذنا المالك فمما معار من المان والآفاق الشراء  
 للعامل **د** ان يتلف بعد دورانه في التجارة بالقيمة من المان بعد شرائه وظهوره ورجح وبقي قرض ارجح والحق عندي  
 هنا انه يجوز ارجح الباقي **قال د** فام ظله ولو دفع الثا مضاربة فاشترى به متاعا يساوى القرض فاعطى  
 بهما ثم اشترى به متاعا وصاع القرض ففدده رجوعا المالك بالمتجر ما به ورجع من ماله فخر على اشكال  
**اقول** القابل بملكه القيمة لا اشكال عنده في عدم الرامه بل وعطى القول للملك بالظهور فخر المرامه لانه  
 شريك ومجرب لا يستقر ملكه لا لعدم الخسران وهذا الشرط لم يحق فلا يردى وكذا على القول بملكه  
 بالانضاض فانه لا يستقر الا بالقيمة لكونه فلتا بالشرك بالملك بالظهور فمننا اولى ولهذا فرض الخصم  
 بالانضاض **قال د** فام ظله ولو دفع الفامضاربة ثم دفع اليه ثا اخرى مضاربة واذن في ضم احدهما الى الاخر  
 اقول قوله وان لم ياذن في القيمة فالاقرب له ليس بضمه **اقول** وجه القرب من حسنة تصرفه باذنه قبل المالك  
 لانه انما اذن في التجارة والقيمة ليس بها محل الجواز ملزم منه اذ يجوز ان يشتري نصف سلعة متاعا ياخرها  
 والنصف لاخر لاخر ويستلزم القيمة نظرا لاسقاطه عصاره الغير فانه يجوز ان يشتري نصف سلعة متاعا  
 بما لاحدهما والاخر مالا الاخر ولا يصح عندي انه لا يجوز القيمة فليجوز لا يضمن به وعطى به بعض **قال د**  
 فام ظله وهو يقوم الحساب مقام العمل الاقرب له ليس كذلك **اقول** وجه القرب من حقيقة القيمة في  
 عدم دلاله على النسخ باحدى الدلالات ويحتمل انك لا تفرق لانه قد يبيع بغيره المالك من حق العامل  
 فصار كالقبض والتكليف عندي الاول لا يقبل المالك فخر فاذا اعادة كان قرضا جديدا واحتاج الى اعتد

وان كان بعد خالص العامل  
 واول الحق فاصح بالاول  
 لان التلف



والحساب ليس كذلك **الفصل الثاني في التنازع والتنازل**  
وان انفسه وانما يعرفه من ربح وطلبه لعل به او وجده ربحا يحصل له ربح من غير ربح  
اجبره لما كان على جانبه على اشكال اقول الاشكال في المسئلة انما فيضاؤه انما قلنا انه لا يملك  
الا بالانضاض او القيمة كان له الاجرة فلا يحذر المالك ويحتمل الجبر لان لا يكون اقل من الحاصل وقدم العمل  
بظهور الربح وفتح المالك في استحقاق الجبر وهو جبر من ربح وانما يتم بالبيع وما لا يتم للوجوب تكون  
واجبا وان قلنا ما الظهور فيحصل الاحجاب لان يجب لصاحبه ربح ولا يملك غيره  
من المالك الاصل والاشكال لا يجوز شركة على بيع ما له فربما في **باب** فيضاؤه من حيث ذلك  
هل هو بغير ربح ام لا يقال بعض الفقهاء بانما في حصول ربح اما بزيادة القيمة او سوقية ام بغير  
الشراء بذلك ما نفس البطلان لظهور فيضاؤه في مال له ربح ومنه الاصح الاحبار فيها قال **والفصل**  
ولو طلب المالك منه فان لم يكن ربح او كان واسقطا لصاحبه منه فلا قرب حباره على البيع ليد  
المان كما اخذ اقول هنا مسئلة ان لا يكون فيه ربح ووجه القرب قوله عليه السلام على البيعة  
ما اخذت حتى تودي وهو عام فكل حد يودي الا اذا كان اخذ ويحمل غيره لان عرض البيع ان يظهر  
الربح لصل العامل في حقه منه فاذا لم يكن ربح وانفع العقد لم يحسن كلفه تعسلا فانه **باب** ان يظهر  
فيه ربح فاما ان يسقط العامل حقه من ربح او لا فان كان الاول فربما على سلبه احدكما لانه  
ملك بالظهور ولا فان قلنا ملك بالظهور فيل يسقط بالاعراض لم لا يحتمل الاول لانه ليس ملك  
مؤكد بل متزلزل ويتوقف على تمام العمل ويحتمل الثاني لان الملاك لا يزل ولا اعراض فان قلنا  
لا يسقط الاعراض لم يلزم المالك قبول ملكه فحصر وان قلنا يسقط فربما على المسئلة الاولى  
ان لا يكون قد ربح والا قرب لاجبار الخبر وان **باب** هما ان لا يملك الظهور فيسقط الاستسقاء كالسنة  
لانه لم يملك بل استحقاق ملكه كالشفيع والحقوق والاستسقاء وان كانا في وهو ان لا يسقط العامل  
حقه فان قلنا ملك الظهور يحتمل الاحبار لان المالك لا يملكه قبول ملكه وعدمه كما ذكره الاصح الاجابا بخبر  
ولا يمكن الظهور من كالا لما عاين الربح ظاهر او انا فيلزمه غرضه وهو تمام مقتضى العقد لانه  
اقتضى الشراء والبيع والاخرى انه يملك الظهور ولا يسقط الاستسقاء **باب** فيضاؤه المالك التفرع  
في استحقاق العامل اجرة المثل الى ذلك الوقت فنظر اقول **بنسأ** من ان عمل غيره متبرج في مال

المالك

المالك وتعددها لغيره ولا للمالك لم يملكه من انعام العمل ان يحصل له ربح من انحصار العوض **١٧٥**  
الربح لان مقتضى العقد انه لا شيء له ان يحصل له ربح ولم يحصل الاصح ان له الاجرة قال  
دام ظله واذا مات العامل فليكن له ربحه لو ارث على العمل ان كان انما ربحه او لا فلا يصل  
ينعقد لقراضها بل غطى التفرع اشكال قال **بنسأ** من ان عقد مبتدا فاعترض فيه  
صبيته المعينة التي وضعها الشارع له والاصح عدي انه لا يصح لانا العقد بطل وانقرض  
حقيقته في استمرار عقد موجود حتى انقرض المتقبل وليس هنا عقد ومما ان العقد المتأخر لا  
ينسحق الى الصبيح كافتقار اللازمة وقد يستعمل التفرع لا يشق على موجب العقد السابق قال  
دام ظله ولو مات العامل ولم يصر فقا قال المصنف صار ثانيا في رسته وصاحبه له اسوة  
في اشكال اقول **بنسأ** من ان العقد باقيا وعدم الوجود ان لا يدل على عدم وقوله علمتكم  
على اليد ما اخذت حتى يودي ومما ان المالك لا يملك عدم التفرع ولم يجده بعينه ولانا التفرع مع  
لغيره يستلزم الحكم ببقاء المال اذ لولا لم يضمن لان اصل عدم التفرع وعدمه والانا  
ضرب لا يحكم بعدم مع التفرع فيكون بيضاؤه انفسه في الثاني مجموع فانما يمنع ان يبيضاؤه لعدم  
مع التفرع بسببه اما هذا او اشتباهه في ما له يحسب تعدد تسليمه قال **دام** ظله فاذا تلف المالك  
قبل الشراء انفسه المضارة فاذا اشترى بعد ذلك المضاربة فالتمس عليه وهو لا ربح له سواء علم تلف المالك  
قبل نقد الثمن او قبله ولو اجاز ربح المالك لاجل ضرورة التفرع عليه اقول لا اشترى المضاربة  
والسرا المضاربة هو الشراء للمالك لانه وكالتسوية الاستدانة ثم يصير وكالتسوية في الاثبات وشركة  
في الاشياء وقد اجاره المالك بكون المضاربة ومن حيث ان المالك يشتريه عليه المثل فلا  
يتعلق بالعقد مستأنفا لان المضاربة انفسه بالتلف مضار كما لو اشترى قبل بغير مضاربة  
واجاز المالك قال **دام** ظله وهو يحسب لانه من راس المال نظر هذا اذا كان المالك اذا  
في الشراء في الامة والا كان الثمن لازما للعامل والشراء له لم يكن المالك الا بطل البيع ولا يلزم  
التمس اجدها اقول **بنسأ** من ان التالف قبل عقد الشراء وهو شري في التجارة فيجب من راس  
المال ومنه قد تلف قبل الضرب فيه فلم يكن من راس المال كما تلف قبل الشراء والاصح احكامه  
من مال المضاربة قال **دام** ظله والا قرب تقدم قول المالك الرد الى قوله وفي قدر ضييب

٧



العامل من المرح اقول ذهب الشيخ في المبسوط المتقدم قول العامل كالودعي انه امين  
ولانه عدله ملام للضرر وقال عليه السلام لا ضرر ولا ضرار وفي الاذم يستلزم في  
المعروف وجه لاختيار المصنف ان مدع فيدخل تحت عموم الخبر وهو قوله عليه السلام البينة على المدعي  
والمدعي على من انكر وهو الاصح قال دام ظله ولو اختلف في قدر القول قول العامل مطلقا  
على اشكال اقول قد مطلقا اي سواء ربح المالك او لا وسواء تلف سفيط او لا به والاشكال  
نما ملنا لما لا بدعي عليه فصار هو سكره ولا ان المالك في العامل والقول قول صاحب اليد ويحتمل  
ان كان هناك ربح كان حكمه كحكم الاختلاف في القدر المشروط في المرح لان قدر المرح سعاوت بواسطة  
دائن المالك فيقول المالك لان الاصل انما انما تابع للأصل لان القدر الزائد ما مدعه  
العامل مدعي المالك انه لا في العامل انتفاعا عنه بالمعاملة اذا الاصل انما انما تابع للأصل والاشكال  
عدم انتفاع عنه وان كان تفرط او تقصر عن المالك فالقول قول العامل لانه العارم واعتصر  
على رجوعه الى الاختلاف في المرح بان الاختلاف في القدر المشروط من المرح اختلاف في كيفية العقده  
والاختلاف هنا في التقصير فيدعي فيه نافية كما لو اختلفت في سعة قدر المرح والاصح انما يقول  
قول المالك لان يكون هناك تفرط ولفظ القول قول العامل قال دام ظله ولو ادعى المالك  
الفرع والعامل الفرع في القول قول المالك فيثبت مع ابيز مدعا من الخصم ويحتمل الخالف  
فللعامل اكثر الامرين من الاجرة والمستط اقول وجه الاول ان العامل يدعي انتفاعا بما عرفنا  
لكه والاصل عدله ووجه الثاني انهما مدعيان لان كلا منهما مدعي عهدها سكره الاخر الاول  
عده وانما كان له اكثر الامرين لانه اذا كان الاكثر ضعيبه من المرح ورت المال يعرف به وهو مدعي  
المرح كده وان كان اجرة مثله اكثر والقول قوله في عمله مع يمينه كما ان القول قول رب المال في الماله  
فاذا اختلف قبل قوله في ثمة ما عمل بهذا الشرط وانما عمل بعرض لم يسلم ليفكر له اجرة مثله وهو  
الاصح قال دام ظله ولو اقام بينة على الاول يقدم بينه العامل اقول لان القول  
قول المالك في بينة بينه الاخر وعلى الثاني يتعارضان لمدان فتساطان وتساطان ويكون الحكم  
كما ذكر المصنف فيما تقدم قال دام ظله ولو ادعى العامل العارض انما لا الاضمار فم قول  
المالك لان عدله فيكون قوله مع ما فيه ويحتمل الخالف فللعامل اقل الامرين من الاجرة والمدعي

اقول

اقول وجه الثاني ان كلاهما مدعي عهدها سكره الاخر فيكون القول قول المالك  
وانما كان له اقل الامرين لان الاجرة ان كانت زيدا فهو بقر بعد استحقاق الزائد واقر الخلاء  
على انفسه جاز وان كانت بعض فالزائد مع سمين المالك وهو الاصح **لَقَصْدُ السَّادِسَةِ**  
**وَلَوْ كَانَ مُقَدَّمَةً** شروع الوكا الدائم بالاجماع ويفعل الشيء عليه نعم فانه في كل  
الساعة في اخذ الصدقات ودوى انه عليه السلام وكل عروة البارقي في شراء ثاة الاحياء  
ووكيل ابارق في قبول نكاح يمينه وعن جابر قال ارشد الخروح الحبر فذكرت لرسول الله  
صلى الله عليه واله فقال اذا الغيب وكيل فخذ منه خب عسرو سقا الحديث ونصون لثمة  
**الاول في ركانا وعن اربعة الاقوال في عقد فام ظله** واذا فكا لعقد لتعلقها  
على الشرط احتل فربح التصرف عند حصول حكم الاذن وفائدة الفساد سقوط العمل المرح وانرجع  
الى الاجرة اقول لا يجوز المقتضى وهو الاذن واشفاء المانع اذ لم يرفع الوكا كده ورفع الخاص لا  
يستلزم رفع العام فلم يرفع الاذن ولا لازمه بل ملزمه ومن انا الكلي لا توجد في احد الخبرات  
وليس هنا الا الوكا كده قد انتقضت الاصح الثاني وهو منعه من التصرف مطلقا **الثاني في الوكا**  
دام ظله فلا يصح توكيل الصبي وان كان نائما او بالغ عرا مطلقا على راي اقول الوكا كل  
متمكن شرعا او ممنوع بالجلل لا غير من مباشرة فعل قبل الاستبانة بخلاف المالك والولاء القدر  
اوبه مادد في فيها سرعا ولو توسط فيقول الصبي هل يمكن من مباشرة فعل كما ذكره قال شيخنا  
المصنف لا واختاره جماعة من اصحابنا فلا يصح توكيله في شئ التبة وقال الشيخ رحمه الله يصح  
تصرفه بالعقود والصدقة المعروفة ثم نصوا على كل يصح تصرفه في شئ يدخلها في شئ التوكيل  
فيه ويلزم جواز توكيل الصبي **لنا** ان مناط التصرفات المبلوغ وليس يصح في الشيخ ممنوعة  
قال دام ظله والا قرب اذا ارتفاع الوكيل عن المباشرة والتساعده وكيفية محرم عن المباشرة  
اذن في التوكيل مع شئ الا قبله توكيل فما زاد على ما يمكن منه لا يجمع اقول ولا اذن الوكا  
لوكيله في التوكيل اما العلية او معنوية والاولى ظاهرة مذكورة في القواعد وهذا الكلام  
مفسر على الدلالة المعنوية وهي تسام **ان** يقتضيها شأ هذا الحال كرفع الوكيل عن مباشرة ما وكل  
فيه فانه يدل في العادة والعرف على الاذن دلالة الظاهرة ويحتمل عدم الجواز لان التصرف في ما لا يغير



خلاف الأصل مبنى على الاحكام القائمة على ما ذكر عليه للنظر بالمطابقة او التضمن في الالتزام  
والكل منتفذه **قال** انما الموكل فيه وعجزه عن المباشرة ولا بد في علم الموكل بعجزه عن مباشرة  
الجميع لان بعضه فالأقرب جواز التوكيل بثبوت دلالة الاقتضاء فانه امر بالتصرف في الجميع واصلا  
وهو موقوف على الاسباب وبه قال الشيخ ويحتمل عدمه لان التوكيل غير لفعل المباشرة وانما امر بالتأني  
الاول ولا سقاء الا للاثلاث اما المطابقة والتضمن فظاهر اما الالتزام فلا مكانا فاعلم ان  
الجواز له فيه عنه والاصح الاول **ج** على القول بجواز التوكيل بكثره الموكل فيه وعجزه عن الفعل من حيث  
فعل الأقرب عند انتفاء لا يترك في الكل فيما زاد على المقدور لان التوكيل انما جاز للخاصة فاحصر  
بما دعنا اليه وهو قول الشيخ الطوسي رحمه الله في المبسوط ويحتمل العزم لجوازها وتخصيص البعض صحيح  
من غير مرجح ولا تصح الاطلاق فذكر وهو ممنوع والاصح الاول لانها رخصة وكل رخصة تحقق محل  
الضرورة **قال** دام ظله والخاصان بكونه الاطلاق على رأى اقول منعه الشيخ في النهاية وابن  
البراج وابو الصلاح وجوزوا ابراهيم والمصنفان فضل بقول الشبهة فضع دخولها فيه والصغرى  
ظاهرة لجوازها مع الغيبة وكذا الكبرى لغيرها والجواز الاطلاق من الحكم باذنه حال الساق مع  
حنوره احسن الشيخ برواية زرارة عن الصادق عليه السلام قال لا يجوز لو كان في الطلاق وكلما  
الشيخ على الضرور وحمل الاخبار الجوزة على الغيبة للضرورة جمعا بيلاد له وفي المستند ضعف الحديث  
قوله عليه السلام الطلاق بيد من احب الساق خرج الغيبة للضرورة وليس فيه دلالة والاصح الجواز **قال**  
دام ظله والاقترب بطلان الاذن الا باق **قوله** وجه الغرض دلالة ما هو الحال ويحتمل عدمه لاهلته  
ابقا والاصح الاول **قال** دام ظله فلا يصح وكذا لا يصح ولا المجنون والأقرب جواز توكيل عبد **قوله**  
قال المصنف دام ظله الصبي في عبده لغيره اجما الى الصبي والمجنون وهو راجع الى الموكل اى يبيع ان يوك  
لا فان عبده نفسه لوجود مقتضى وهو لا يجازى والقول بكونه الموكل والوكيل والمفعول للاسماء  
واسما المانع اذ ليس الا العبودية وليس يمنع عن تصرفه ولا يملكه وان كان له العبد من اب  
الاذن له في التصرف في عبده امره بحجب على عبده الفعل ولا يتوقف على رضاه ولا قبوله ولا يمكن ان يثبت على  
امره لغيره فلا بد ان اذنه عباده عرقه يدل على الاسماء في التصرف صلاحته بشروطه او جيل  
والثاني محال والعقد انما يحتاج اليه فليكن التوكيل فاعلموا واوله والثاني فاعلموا اذا باعه او اعنته

الارز

والأقرب لصحة وقوعها بقوله وكذلك فانه اجاب وقول حكا **قال** دام ظله والاقترب جواز وكاله  
الواحد عن المصاحمين وعن المتفقين الى جرة اقول **قال** هنا مسئلتان **أ** هل يجوز ان يوكيل شخص لغير  
عن المصاحمين في دعوى واحدة في زمان واحد ويثبت كل واحد منهما في امر واحد وادفع الاحكام ولا قال  
المصنف الاقترب لجواز توكيل المقتضى اسما المانع اما الاول فلان الاصلية الموجبة لجواز التوكيل  
عن كل واحد منهما ناسخ فيه والمقتضى اما من رخصنا اعتماد الحق من الطرفين واحتسابا بل لا يمكن  
اراد حجه كل واحد ودفع الاخرى وقضت الحق ولا يجوز ان يكون شاهدا معا فالوكيل له ولا يجوز  
ان يوكيل لكل واحد على التفرقة بخلاف الجمع لعدم المساواة في الثانيه فطاهرة ويحتمل المنع لانه لا بد في  
اراد الجمع في محاميه من الاستعانة بالمبايع فقتضا لغرضان فيه والمبايع اذا التوجه هو الاصل  
ام لا وذكر الشيخ في المبسوط فيه وجهين أحدهما الجواز لما ذكرنا والاخر عدمه قال وهو لا يحل لما ذكرناه  
مخبر في وجه المنع بعينه **ب** هل يجوز ان يوكيل طرف في العقد عن المتعاقدين في البيع في المبسوط واما في  
قول طرف في العقد فقد منع بعض الأصحاب من كون الشخص لو اذن موجبا فالأقرب لجواز بيعها بالاختار  
المستفاد والمبايع ما ذكرنا **قال** دام ظله ولما اذن لغيره في التصرف ما لم يملكه او ما لم يملكه بل لا بد  
انه ليس على جاز لو كان له بل هو اذن تابع للملك يحتمل بقاء كونه له لاعتقده اقول ان قلنا صحة وكالته حقيقته  
بقيت لاعتقده وهو الاحتمال الذي ذكرناه وان قلنا ان وكالته لغيره كالتحقيقته بل انما هو اذن  
بطلان لاعتقده والاصح البقاء **الرابع** متعلق لو كان له قال دام ظله وفي التوكيل انما يتألف عليه على المبيعات  
كالاعتقاد والاصطبيح والاحتساب والاحتساب نظر اقول ينشأ من تلك المبيعات هل ينشأ  
الى الغيبة ام لا فقول الشيخ المنع من التوكيل في الاختصاص والعيش وسوءة في احياء الموات وتبعه  
ابن اذرين في الجمع من الحكمين فخر وكان وجه الفرق قول النبي صلى الله عليه وآله من احى ارضي استه  
فوقه قضا مناته وهو له فلم ياتوا للملك هنا باليد بل جعله مستدا الى الاحياء **قال** دام ظله وفي  
التوكيل على الاقرار انكال فان بطلناه ففجعله مقرا سمع التوكيل نظرا قول من قال انكال انما اقرار الخيا  
عن حق عبده فلا يلزم الغرض بل لغيره لوجه الشك في هذا كما لو قاله عبده على فلان فانه  
لا يلزمه لان التوكيل في الاقرار لا في الاخبارات وهو الحق ومنه قول يلزم بلحق فاشبه الشر وما  
التصرفات التي يبيع فيها التوكيل وجوز الشيخ في المبسوط والحال في المبسوط ومن الناس من قال لا يصح



ثم اختلفوا في المدة فذهب بعضهم من قال يكون بوكيله واذا ذنه في ذنوا عنه اقراراً منه لانه  
 اخبر عن حق عليه طمعه وقال غيره لا يكون ذلك لانا لا نؤتي في المدة لا يكون انما تألف في كل شيء كالتوكيل  
 في البيع لا يكون بيعاً وكذلك الامار لا يكون امراً والحق انه لا يكون اقراراً لا في الاخبار وفي التوكيل  
 انشاءً ولا لفظاً الواحد لا يمكن استعماله فيتملكه حالة واحدة لانا لاخبار يستلزم احكاماً الصدق ومقاله  
 لانه مستبوت يعتبر مطابقة لها والاشياء يستلزم عدم اعتماد الصدق ومقاله لعدم سبقوا في نسبة  
 فيه ولا في الاشياء معلول اللفظ والاشياء رعي معلول اللفظ قال دامت طمعه وكلمة لوقا العبد ركناً  
 وان لم يستفص في الوصف لو اطلق فالأقرب له ان يقول المصنف انما بالاطلاق هنا ان امره بشر  
 عبيد ولم يضمن صفة ولا وصفه ووجه التفسير ان التوكيل قائم مقام التوكيل فيما هو وكيل فيه فاذا  
 جعله قائماً مقامه في شرائه عبيد واطلق في حق جعل الخسار والتعيين ليه فيكون منزله الوكاله لطلقة  
 فيصح وذهب الشيخ في المبسوط لعدم الصحة لان فيه عراً ولا تكلما صح له وكيل فيه مع مسامحة  
 بالفعل احكاماً بلزمه كلفاً لا يصح مباشرة بالفعل لا يصح التوكيل فيه وشرأء المجهول لا يصح  
 مباشرة فلا يصح التوكيل فيه والنجاة بسبب انهم كلهم في ما عبيد مجهول لانه باطل وكلمه  
 مطلقاً في الشراء لعبد عينه الوكيل عند الشراء والاقر صفة لما ذكرناه قال دامت طمعه والوقار  
 ما اولى من كل قليل وكثير فاشكال اقول قال الشيخ في الخلاف والمبسوط لا يصح لان فيه عراً ا  
 عظيمًا لانه لا يملك ما لا يملكه العبد ولا يمكنه اوفاء به وما توجه الى ذهابه لانه لا دليل على صحة  
 هذه الوكاله في الشرع وقال في النهاية اذا شرط في الموكل ان يكون الوكاله عامه قام الوكيل مقام  
 الموكل على العموم وبذلك لا يملك الموكل في تصرفه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه ولا يملكه  
 التي يدخلها لنيانته يصح التوكيل فيه ما قصده والامدح في ان شرطه محتمل عموم لتداوله  
 الجزأ بآل السواء وتصرف الوكيل منوط بالمصلحة والحق اختيار الشيخ في الخلاف قال دامت طمعه  
 ولو قال اشتر عبيداً بمائة او عبيداً ركناً فالأقرب له ان يقول وجه التفسير ان الوكاله لا تسترطفا  
 اسماً الغريب من كل وجه بما سمح فيها لعموم الحاجة ولانه جعل نظره كظنه ورشي عارضييه  
 فتح كالركن له المصلحة ويجعل عده للعرض لا يصح الاقول **التمثيل في أحكامها**  
**قال دامت طمعه** ولو حصر من ريد على مثل مثل فالأقرب له لا يجوز منه مثل مثل اقول وجه القدر

استأجر

استأجر غيبطتك لموكل وحصر تصرف الوكيل في العبطة وحتمل الجزأ لاطلاق الاصحاب لاطلاق  
 الى من المثل والاصح الاول قال دامت طمعه ولو حصر مدة الخسار ففي وجوب البيع اشكال  
 اقول بنسأ من وجوب مراعاة الغبطة ومن صحة البيع بمن المثل والاصح الاول لانه يجب مراعاة  
 الاصطلاح هنا قال دامت طمعه ولان بيع غلامه وان كان صغيراً لظن ان اقول هذا هو المثل  
 لانه لم يملك البيع بفوض مطلق ولانه امثل امر موكله في البيع وحصل عرضه من المثل فحاز ولا نه  
 باع بالتمثل الذي لو باع به من اجنبي صح وخصيص لا يخص ليس بمضرد وقال الشيخ في المبسوط وقطع  
 الكندي ليس له ذلك ليجوز المنة ولعله عليه لم انتد ما لك لا تسكه لانه يكون مبيعاً فالأقرب  
 الجزأ قال دامت طمعه ولا يملك الا بالتمثل لا قبضه لكن قبل له ان يعلم المبيع من دون احكام التمن  
 اشكال الاقرب المنع فيتم من التمن لا قبضه لكن قبل له ان يعلم المبيع من دون احكام التمن  
 تسليم المبيع الى المشتري ولا الوكيل ناسه فيتم عليه المبيع على موكله ومن منع وجوب تسليم المبيع  
 اولاً لمعاً ووجه القرب وجوب الاحتياط على الوكيل وحفظ مال الموكل وقفاً ولا تغرب بالمال  
 بالمال وهو الاصح قال دامت طمعه ولورده ما لبيع مع الاطلاق ومع التعيين اشكال اقول  
 ينسأ من انه بالتعيين يقطع احتجاده منه ولعله فذامره بشرائه مع ماله فعهده ولانه امره باجر  
 هذا العبد في ملكه والرد بضاده والوكيل في شيء لا يلزم ان يكون وكيله في ضاده ومزان الشراء  
 ملزم لغيره ان الرد ما ليعيد فدملكه للملزم فعملك للردم وايضا قد يعلو العرض بشرائه هذا العبد  
 سواء كان صحيحاً او معيماً او قد يعلو العرض بشرائه هذا العبد مع قيد الصحة والتوكيل يحمل لهما  
 مرجح احدهما رخص بلا مرجح ولا صل عدم العلم بالغبط فيجب لو فف في الاشكال والاصح  
 انه لا يملك الرد الا امره قال دامت طمعه ولو قال اشتر شاة بدينار فاشترى سائتين ثم باع احدتهما  
 بالدينار فالوجه صحة الشراء ووقوف البيع على الاجارة اقول ينبغي لمفسد ان قيمة احديهما  
 دسار وصحة التزم مذهب الشيخ في الخلاف لما ذكرى اننا ينبغي عليه ان يملكه جليلاً عظيم عروته  
 انباءه ديناراً لا يشتري بشاة ولا ضخمه فاشترى سائتين ثم باع احديهما بدينار فاشترى سائتين ثم باع  
 سائتين عليه اية بشاة ودينار فقال هذه الشاة وهذا دينار كم فقال له النبي عليه السلام كيف  
 صنعت فذكر له ما صنع فقال عليه السلام بارك الله في صفقة يمسك ولانه زاد خيراً وانما فرق







ويصف المهر وهذا هو الأقوى وسياق البحث في هذه المسئلة قال دام ظلّه أمّا لو عرف المهر  
 انه فضول فلو حقه سقوط المهر مع عدم الرضا اقول لما ينزل مدعى الوكالة اذا زوج من  
 نعيم انه ممكنه نيابة ولم يثبت يلزمه نصف المهر بنصف هذا الكلام شرط لزومه وهو  
 ان يكون المرأة حاصلة بانه فضول ولو علمت انه فضول لم ترجع عليه بشي لانها التي صنعت والقالو  
 بل وزم المهر او نصف الوكيل اطلقوا القول بالزوم ولم يشروطوا جعلها والحق اختيار المستف  
 هنا **المطلب الرابع في الثمن قال دام ظلّه** ولو وعده بالرد ثم ادعاه قبل الطلب لم يرجع  
 منه الا ان يعدد المهر الموكل وفي عام يبيسه بذلك اشكال اقول اذا طلب الموكل من الوكيل الثمن  
 الخلفه في يده فوعد الوكيل ردّها اليه ثم ادعى بلفها قبل الوعد لم يرجع دعواه لانها مناقضة لقوله  
 الاول ولزمه الثمن وان قام بينه على دعواه في عام يبيسه اشكال يساء من مساواة المسئلة اقول  
 الحضم ولو اقر الموكل بالتلف قبل قبل لم ينعزم فكذلك البينة ومزان بوعده بالرد كذب فذلك البينة  
 ليناقض لو عد بالرد ودعوى التلف قبل وكما كبر المشهور انه مشهور لم تنفع بفساده ولا فكل يبيسه معام  
 لزمه اهلله لدعوى فانها استدعى بعدم دعوى من قيمتها فاذا لم يسمع لدعوى لفسادها في كالمعدوم  
 فتسقط البينة من غير دعوى وهو باطل والتعليل بالنقض اقوى لان عام البينة على هذا التعليل  
 لتبرعها بالاداء فهو تعليل بعدم شرط يمكن وجوده ولتأخرها عند حاكم آخر على القول به والتعليل  
 بالنقض تعليل بطلانها من اصلها والاصح عندي بطلان بينه ويجعل عودا الضميمة قوله ثم ادعاه  
 الى الرد وانقر بركاسه والتناقض هنا اظهر قال دام ظلّه ويستقر الثمن على الوكيل  
 والا قرب الثمن المادون فيه اقول اذا امر شخص آخر بقبض من ماله الذي اودعه عند  
 زيد مثلاً وامر له دعي بتسليم الدينار اليه فسلم له الدينار في دينارين مثلاً وكل منهما عالم بالزيادة ضمن  
 الدينار الذي اكل واحد من الدافع لتعديده بقعه والقبض لتعديده بقبضه وهل يعتبر القابل للدينار  
 المادون فيه قالوا الذي المصنف لا قرب كد وجهه القرب له انما امره بقبضه منفردا غير مختلط فلم  
 يفعل المادون فيه فقبضه هذا غير ماردون وحكمه عليه للاذن في قبضه والخلط ليس منه والاصح  
 الاول قال دام ظلّه ولو كان وكيل في قضاء الدين لم يشهد بغيره اشكال اقول قال الشيخ  
 في المهر بغيره اذا ادفع غيبته لانه امره بقبضه مبرر خطاه وابطنا ولم يبرر ذلك لان الشاهد

حفظ مال الموكل وفي تركه تعريض للتلف ويحتمل عدله لانه امره بالقضاء وقد فعل الجاحد  
 عاصبه الاصح الاول قال دام ظلّه ولو تلف المبيع في يد الوكيل بعد ان خرج مستحقا طالب  
 المستحق المبيع اذا الوكيل او الموكل الجاهل به ويستقر الثمنان على المبيع وهل الوكيل الرجوع على الموكل  
 اشكال اقول الوكيل في شراء عن شخصه الى المبيع المبيع وتلف في يده ثم ظهر استحقاقه لغير  
 المبيع والمستحق مطالبه المبيع بقيمة المبيع او ثلثه لانها نصيب الوكيل بقبضه لقبضه مال  
 الغير بغير اذنه والحصول لتلف في يده وهي يد الثمنان على الموكل لان الوكيل سفهه ويده يده فيغير  
 المستحق في مطالبته انهم عا، ويستقر الثمنان على المبيع مع جهل الوكيل والموكل قطعا وهل يرجع لكل  
 على الموكل لرجوع المستحق عليه على هذا التقدير على تقدير جهلها قال المصنف فيه اشكال  
 يساء من ان الموكل عاد الوكيل مع روافد المعروف يرجع على الغار دون العكس ومنه يظهر  
 ظهور فساد العقد بالاستحقاق فساد الوكيل فاشيا موكلا لغيره بغير حق وحصل التلف في يده والموكل  
 غير قاض ولا مستفصا مشرة ولا تسببا والاصح الاول **المطلب الخامس في البيع قال دام ظلّه**  
 ولو قبض الثمن لم يكن مضمونا فان رد المبيع عليه بغير عاها الثمن لا سفا العقد لم يزل على اشكال  
 اقول من ان قبض مضمونا والاستحالة اعادة المعذوم عند الحسب كثير من فناء المعذوم  
 ولم يوجد ما يوجبها واستحالة الحدو شمن غير نكح هذا الاصح لان بالرفع الى المشتري وري واليد  
 المتحددة ليست عادية قال دام ظلّه وبغز الموكل لا سفا علم الغزل على اى اقول شرط ابر  
 الجنيحة الغزل على سفا تكليف لغافل لانه حكم شرعي والحكم الشرعي لو لم يكلف فاعلم  
 لزم تكليف لغافل ولانه خرج وقراه الشفعة في الخلاوة شرطه انما يتقوا الصلاح وابن الميراث  
 وابن حمزة وابن ذرير وقطبك بن الكندري العلم او الاشهاد استحباب الجنيحة وراية هشام  
 برهالم عن الصادق عليه السلام انه قال اذا الوكيل اذا وكل ثم قام عن المجلس فامر ما قبل بدأ والوكالة  
 تامة حتى سلخ الغزل عن الوكالة شفعة بطلان او شفعة بطلان او وجه اختيار المصنف  
 ان قصبة الجواز من الميراث بطلان بالبيع مطلقا ولانه كالتزام في ذلك الوقت و  
 بطلان الثاني يستلزم بطلان المعذوم ولانه لو اعتق المبيع الذي وكله عليه او اعتقه لا يغزله  
 وكذا الرواية فاذا لم يعبها العلم في الغزل الضميمة في صرح الغزل او في قبضه نظر الفرق في عدم



القائمة الضمنية ضرورية ولا يراد أن هذا بعد شرط الفاعل لأنه لا قول المسلم هو مصادرة على  
المطلوب قالوا لو جاز بغير الإعلام لجاز النسخ بغير الإعلام لأن رفع جواز فصل ما وكل فيه بعد ثبوته  
بدليل شرعي متأخر عن دليل ثبوته وهو شرعي أصلاً قلنا النسخ تكليف لو كان ليس تكليفاً لكان لكل  
لا يحل عليه امتثالاً من الموكل فلا يتم الملازمة والعلم هنا بالشبهة فلا يبرهنه ولو وجه عندى الأول  
قال دام ظله ولو وكل في بيع عبده ثم اعتقه عتقاً صحيحاً أو أبعده كذلك بطلت لوكاله ولا تبطل  
مع فساد سعه أو عتقه مع علمه ومع جهله أشكال أقول <sup>بما من نفعاً بالشيء من البصيرة</sup>  
التي تقتضي العمل بالحد ما يطره سبباً وذلك كاف في التصديق وقد استدل يستلزم قد استدل لم يثبت  
ذلك مع العلم بالسببية بجهلنا كان بالفساد مع علمه بسببية الصحيح للعزل وإن كان جاهلاً بالسببية  
لم يبرهن لأنه لم يقصد بذلك العزل لا يوجد سببه هكذا قال المصنف نعم ما قال قال دام ظله ولا فرق  
في التدبير لا بطلان أقول <sup>لأنه ابتداءً للملك في عبده وفاته ثم يعتق الوفاة وهو نكاح نقله عنه</sup> وإثبات  
الشيء يستلزم إبطال ضده ويجعل عبده لعدم لزومه وعدم منافاة ملكه لبيع وانقضاء الوكيل كالقول  
والأصح الأول قال دام ظله ولذا ينصرف بالأذن مع جهل الموكل ومع علمه أشكال أقول لو كاله  
جازه من الطرفين فإذا عزل الوكيل نفسه انزل الوكالة شيء تركب من الأذن العام في العزل <sup>بأنه لا يبرهن</sup>  
التي تسمى بغيرها عن بلية أقامه والعزل يقتضي رفع الوكالة وهو لا يستلزم دفع جميع أجزاء المركبة لأن  
الضاد من الموكل باق بعد العزل إن كان الموكل جاهلاً بعزل الوكيل نفسه وإن علم بعزل الوكيل نفسه  
ففيبقى الأذن <sup>الكل من سبب</sup> ومن وجود مطلق أيضاً الموكل يتعلمه أذنه فيه ولم يوجد ما يرضه من طهره والأصل  
بقائه ما كان على ما كان بخلاف عزل الموكل فإنه يدل على رفع الأذن عما دلالة ظاهره قال دام ظله  
وحدد الوكالة مع العلم بهار وظاهر أشكال أقول <sup>بما من نفعاً بالشيء من البصيرة</sup> ينشأ من أن حكم بعد ما دائماً وهو باق ومن أن  
الرد يستلزم الإقرار به وركاؤا الأكارين فيه ومنه اللازم من أن يكون في نفسه لا يتلزم  
ولا بد علمه بطلان هذا الكلام فلا يبرهن وهو الأصح قال دام ظله وفي كون انكار الوكيل الوكالة  
صحيحاً نظر أقول <sup>بما من نفعاً بالشيء من البصيرة</sup> ينشأ من أن انكار الوكيل الوكالة انكار لما يتوقف عليه وجودها والنسخ كذلك  
ففي الوكالة لا ينفك عن كونها في جميع النسخ وإن كان النسخ إقراراً لها فلو كان الانكار صحيحاً لكان  
الانكار إقراراً وهذا خلف من أنه قد نفاها مطلقاً فيقتضي الحكم بنفيها في المستقبل وهذا مع

الغنى

النسخ ولا ينشأ من أن الوكالة لا يبرهن الأصل يستلزم رفع النسخ والأصل الأول **الفصل الثالث**  
**في النزاع وبينه وبينه الأول** فيما يثبت الوكالة قال دام ظله ولو شهد أحد بما أنه وكاله  
في بيع عبده وشهد الآخر أنه وكل في بيع عبده مع جارية فقد ثبت وكاله لبيد فان شهد بأحد  
الصيغة فاشكال أقول <sup>بما من نفعاً بالشيء من البصيرة</sup> من حيث تناقض الشهادة على الوكالة في بيع العبد ولا يسمع انفراد  
أحدهما في الزيادة والنقصان زيادة ومن الثاني والخون الثاني لأنه كلما توقف على مجموع  
من متافين جاز الحكم محالاً الحكم بالعبد موقوف على صحة مجموع الشهادات بين وهما  
متنافيان فان أحدهما يشهد ببيع العبد وحده والآخر ببيع معه وحده قال دام ظله وكذا  
لو شهد بالوكالة وحكم بهما الحاكم ثم شهد أحدهما بالعزل يثبت لوكاله دون العزل ولا فرق  
الضمان أقول <sup>بما من نفعاً بالشيء من البصيرة</sup> لأنه لا خلاف حصل شهادة ومن عدم الحكم بالكذب وعدم الرجوع **الفصل الثاني**  
فولسيرة النزاع قال دام ظله ولو زوجة امرأة فأنكر الوكالة ولا يثبت له بطلان منكره وإن مر  
الوكيل المهر وقبل انصف وقبل سطر العقد ظاهرًا وبحسب على الموكل الطلاق إذا أدخل مع صدق  
الوكيل نعم لو ضمن الوكيل المهر فالوجه وجوب رجع عليه ويحتمل نفسه أقول الأول قول الشيخ  
في النكاحية وابن البراج وقطيب الدين الكندي لأنه إقرار بأخرج بصعها عن ملكها بعوض لم يسلم  
لها وكان عليه ضمان فان كان إقراراً بخرج ملكه عن غيره بعوض لم يسلم له لتفريطه منه  
والثاني قول في المبسوط له رواية عن ابن حنبله عن السارق عليه السلام وقد تقدم واختاره  
ابن ادریس وأما مع ضمان الوكيل فالمرجوب طاهر وجوب الجميع لأنه عقد صحيح لم يسمع  
الطلاق بل هو أولى في عدم وجوبه لئلا يندلج له حكم الشارع بثبوتها ابتداءً والأصح النصف  
وقد ذكر المصنف هذه المسئلة فيما تقدم واختار فيما تقدم ضمان الوكيل لكنه  
لم يذكر المصنف الكل وهذا قد اختار أن كان الوكيل قد ضمن المهر احتمل  
وجوبه ويحتمل نفسه وقد ذكرنا الوجهين والثالث ونقله شيخنا محمد بن  
بن سعيد رحمه الله قال دام ظله وكذا لو كان الحق ديناً على أشكال أقول إذا كان  
لغائب دين على حاضر فحضر زوج وأدعى أنه وكيل للغائب استسماً للدين من الدين  
فصدقه المدعي عليه لم يوفرا التسليم اليه على أشكال ينشأ من أنه أقر على الاستيفاء فيلزمه



الذبح كما لو اقترانه وارثه ومن حيث انه تسليم لا يورثه فلا يحكم كالعين وكما لو اقترانه  
 وصلى الطهارة الاولى قول ابن ادریس الثاني قول الشيخ في الخلاف وهذه المسئلة بينه عن من عليه  
 حق هل له الامتناع من اداءه حتى يشهد ام لا فاقول لا يلزم بالدفع فان اذ لم يلزمه الدفع  
 الذي لا يورث ظاهر الا لما لا فاقول الى وكنت اوافى لزم الدفع والا فاقول عندى عدم الدام للحاكم  
 بالادارة انما ان يامره باداء مال لا نقاشيل ومالك نفسه فلا يلزم له حال الاداء للحاكم  
 على الغير باقرار غيره والثاني محال لانه انما يقع مال الغائب ولا اذا اقتران من وجوب التسليم ولا  
 يلزم من ثبوت الاعمال بثبوت الامتناع وتوقف على ذلك انه اذا انكر لم يستحق اخلافا انما العين  
 فلا يلزم بالدفع اليه قطعا لان حق الغائب محض العين واليمين امر كماله لا يتبع للدفع الى المدعى  
 قال دام ظله ولو ادعى احاد الغائب عليه فبذلك احتمل قويا وجوب الدفع اليه اقول  
 لا يمتنع حتى في ذمته فيقبل بالنسبة اليه وليس يعين من حيث انه اقرار بالعدو والعدو هو  
 لانه اقربا مستحقا فيستوفى بوجوبه فاقوله باستحقاقا ليدعى بالعدو لم يقبل بهما  
 في ذمته بخلافه فانما يستوفى لنفسه وافرأ استحقاقا للمال وعلى الاول له اخلافه قال  
 دام ظله ولو قال الغريم للوكيل لا يستحق المطالبة لم يلتزم به لانه تكذيب لبيته ولو كاله  
 على اشكال اقول ينشأ من عدم الاستحقاق وقد يكون بالابراء او التزول وقد يكون  
 بغير ذلك فهو اعم من تكذيب البيعة والعام لا يستلزم الخاص من ان مناه في البيعة لا نقاش  
 يقتض استحقاقه فلا يصح قوله بغير حجة قال دام ظله فان قالوا انما كانت الجادة في فقد بعثتها  
 اذ قال الموكل انت كنت اذ نيك في شرائها بالعين فقد بعثتها فالاقرب لصحة لانه امر واقع  
 يعلمان وجوده فلا يصح حمله شرطا اقول ويحتمل ضعيفا لعدم لانه شرط ولا اقرارا فانه  
 فعلى بيع على شرط كاذب عنده فابيع باطلا برغم العاقد ومع الحاكم لاستيفاء العلامة والحق الاول  
 قال دام ظله فلو ادعى الوكيل رد العين وثمنها قدم قول الموكل على راي وقول الوكيل  
 ان كان بغير جمل على راي اقول الاول اختيار ابن ادریس للاصل والمنه والى قول الشيخ في  
 المبسوط انما البراج لا لا لوصى لا يقبل منه دعوى ائمة الابينة فكذلك الوكيل لما ركنه اياه في المعنى  
 يقتضى ذلك انما الاول في فلقوله تعالى واذا دفعتم الى اخير امرهم فاشهدوا عليهم ولو كان

مسألة

فقد قبلوا لما امر بالاشهاد واما الثانية فطاهرة لانها امينان قصا المال لرفع المتورع لعدم  
 التفارق واجيب بان الامر لا رشاد او التذب والى الثانية ممنوعة والقياس باطل واتحاد طرفين  
 المستلزمين ممنوع وعدم التفارق ايضا ممنوع وعدم الوحدان لا يدل على عدم ولانه يقضي المال  
 لنفسه غير دون منفعة فهو كالمودع والا فاقول قال دام ظله ولو طهر في البيع عيب  
 ردة على الوكيل دون الموكل لانه لم يثبت قبول الثمن اليه والا فاقول ردة على الموكل اقول  
 قال الشيخ رحمه الله اذ ظهر في البيع عيب ردة الى الوكيل دون الموكل لانه لم يثبت قبول الثمن اليه  
 المشتك الا فاقول ان يرجع الى الوكيل وجه القربة له ملكه والوكيل يات عنه في البيع وقبض  
 الثمن ولانا المشتري امره بدفع الثمن الى البائع وقد فعلنا امره فلا يضمن والحق انما هو مع ثبوت  
 الوكالة شرعا والاحتج عندى اختيار المصنف وقول الشيخ وتعليقه ضعيفان قال دام ظله  
 ولو اقر بقبض الثمن في الغريم قدم قول الموكل على اشكال اقول ينشأ من ان ملك شيئا فيملك لاقرار  
 به ومن حيث انه اقراره حتى العبرة الاصح الاول والا لزم الضرب وهو مسعى بالخبر ولا حرج وهو  
 منصف بالاية ولانه اقام مقام نفسه في القبض فيكون الوكيل كذا في الجاه به **استند**  
**الشيخ في التبيين والزيادة وفيه بان الاول في التبيين قال دام ظله**  
 والصواب هو المتقدم بالعتق والكتبة وقيل لا ذن وهو الحق اقول الكتبة بفتح التاء  
 وكوها والاشهر الاول وهو مجتمع الكسفين من اسفل العتق والطهر والقول الاول هو المشهور  
 عند الجمهور ومن اصحابه هو اختيار ابن ادریس والمصنف وهما تابعان لشيخ الطوسي ذلك القول  
 لا ذن هو قول ابن الجنييد فانه قال الخط في النهاية خط معتز فانما خرج من الحيل بطر واذنيه  
 قبل صاحبه حكم لصاحبه بالسبق وكذلك رواه عن ميلة بن ميمون عليه السلام اذا هما عن رسول الله  
 صلى الله عليه وآله والصغيرة صاحبه الاخير يرجع الى التزوي صاحب التزوي وقول الشيخ هو الاصح  
 احتج ابن الجنييد بقول النبي عليه السلام حيث والساعة كفى من يان كاذب احدهما ان يمين  
 الاخر ما ذن والجواب انه محذور من ردة الشيخ قول ابن الجنييد بان احاد الغريمين قد رفع عفة  
 قللا وكان هذا السابق كاشا ذن الاخر سابق وفي هذا الجواب طلبان **القول في التكرار**  
**قد دام ظله** **الاعتد** ولا بد فيه من ايجاب قبول وقيل انها حجة ان كفى فيها الاجابة هو البذل



اقول المسابقة بدل عوض في مقابلة على صاحبه لا الركن والرجع فصاحبه الجمله وهما المتاخر  
 ولا شرط علم المعقود عليهما الجانبتين وقه نظرا لانه مشترك بينهما قال **دام ظله** ولا يصح  
 بالظهور في قوله وفي تحريم هذه مع الخلو عن العوض لظهور **دام ظله** من قوله عليه السلام لا يسبق الا في  
 صل او خلفا وتجاوز يرد فيكون الباء وبفتحها فعل الاول بقول اخلافه لا يصح في غير الفعل فيقول  
 بضمين المسروعة لا ايضا اقرب الى الحقيقة وقيل يكون محلا للفعل المتروكة ولنفي الغشقة فعل  
 هذين القربين محرم اما الاول فظاهره اما الثاني فلا حياطة ولاننا منشأ التقيد بالشرع وقيل  
 بضمين في الفضل فلا بد من الترخيم وينبغي اصل الاماحة ونقل ان عليه السلام فضل المسابقة بالقدم وعلى ذلك  
 وهو قبح الباء بدل على تحريم العوض لا على تحريمها والاصح الاول لانا لسباق لاستغناء الجملتين وتكون  
 هنا وفضل لتبقي المسابقة بالقدم ممنوع لضعف سنده قال **دام ظله** ولو شرط المار لم يسبق  
 في وسط الميدان فاشكال اقول ينشأ من ان لو اعتبر السبق في خلال الميدان لاعتبر  
 السبق بلا غاية معينة فانه اذا سبق في وسط الميدان لم يجز تمام حينئذ الى الغاية فيكون  
 الغاية احدها المكان الثاني باطل لانها معاوضة لمرزده هذه الجملته فيها مضافة على صاحبها  
 الشارع سببا ولانه عليه السلام سابق من الحقيقة الى حته الوداع على الجبل المضمرة ومن البينة  
 الى مسجد ذي زريق على الجبل غير المضمرة فعين المبدأ والمنتهى ومن ان كان السبق الى الغاية وحصول  
 العرض الاول اصح لان من الجبل ما يقوى ستره في الابداء ثم يضعف صاحبه بيع فضل المسافة  
 ومنها ما يضعف ستره في الابداء ثم يقوى واصل صيغة طول المسافة ويختلف العوض فلا بد من تعيين  
 المبدأ والمنتهى فسميان بالاعلام لقطع النزاع كالاجرة قال **دام ظله** ولو يساوي اجنبا الاوصاف  
 فالاقرب لجزا اقول **دام ظله** لسؤالهم الحسن للصنفين ومن حيث جبرسا وانتم في السبق كالعرى  
 البردون قال **دام ظله** جعل العوض لسابق منهما الى قوله وهل يجوز جعله للبعيد لو كانوا  
 ثلثة نظر اقول ان السبق على ان لا يجوز جعله للسبوق فالغائده العوض على السبق لا على غيره  
 ويجوز لسابق وقد اجتمعوا في البعد اذا كانوا ثلثة فان كل واحد يسبق ولا يتاخر حذا من خلوه مذكور  
 سابقا او مصليا فيجعل العوض لاصالة الجواز والاصح انه لا يصح لان المحمول عليه حينئذ ضد  
 السبق قال **دام ظله** وكذا الاشكال في جعله لمتوسط السبق اقول من حيث نظر واحد

في

178 بيع تحصيل الاكثر فلا ناضل عرض ومن حصوله يصفه تكاثره عن الجملته في السبق  
 وهو مناف عرض المسابقة والاصح عدم الصحة قال **دام ظله** والا قوت عدم اشتراط الجمل  
 في الوقف اقول للاصل ولزيادة حرص المتأخر وان كانا لتبقي معه ويحمل عدمه لانه مع لغاوت  
 لا يعرف فروسة الفارس وجوده سيرا لفرس لاحتمال كونه لتبقي لفضل المسافة **المطلب الثاني في**  
**الاجرة** قال **دام ظله** عقد المسابقة والربا لا لازم كالاجارة وقيل الاجارة كالمعاملة  
 وهو الاقرب اقول الاول قول بل لا بد من عموم او فوا بالعمود والثاني قول لا يشترط في الميسر  
 والخلاف لانه ضيغة الجملة ولا فاعلا لولدت لم يطلت لعدم تحقق القدرة على تسليم المعقود  
 عليه كالعقد لازم على ما لا يحقق القدرة على تسليمه فهو باطل وبطلان الثاني يد على بطلان المتقدم  
 واللام للعقد والمراد العتق واللامزة وهو الاصح قال **دام ظله** ولو مات الفارس فوارث  
 الاثم اجماع على اشكال اقول لان العقد يساوي ان يحسم معا وقد فاته ان مات فيلزم من ان  
 حقه لم يمت يستقل الى الوارث لعموم الآية والاثم محقق والا فوى عندى البطلان لان وقوع  
 بتميز الفارس والفرس واحتمالهما قال **دام ظله** فللمعاضل الفسخ لا المفسول على اشكال  
 اقول هذا فرع على كونه لازمة او جائزة فقول **دام ظله** اذا قلنا يجوزها فلكل الرجوع قبل الشروع  
 وبعد قبل ظهور فضل احد مما يلزم كسايهما واما بعده فلا صاحب الرجوع لانه اسقاط بعض حقه  
 واما المفسول ففيه اشكال ينشأ من انه لو جاز لفات عرض المسابقة فانه متى تحقق سبق صاحبه  
 فسخ لعقد ولا كمنزله ذلك فالقول قوله فيه فيكون للقول قول المدعى الفسخ هذا خلف من جوازها  
 وقضية الجائر ذلك والاصح انه ليس الفسخ بعد التمام بل قبله قال **دام ظله** فان فسد المعاملة  
 يكون العوض ظهر خيرا او الى اجر مثله في جميع رتب الفرس ولا في قدر السبق وقيل يقطر المشي الى الاول  
 ولو فسد لاحتمال العوض فوجب على الباذل مثله او قيمته ويحمل اجرة الشل اقول اذا فسد  
 عقد المسابقة فقد شرط في السبق لم يمت في العقد فاما ان لا يكون له قيمة في شرع الاسلام وكما  
 كونه خيرا او يكون له قيمة في شرع الاسلام وتمكن فقيمة قوتنا مسئلتان ذكرهما المصنف  
 هذا الكلام اما فيهما قولان ذكرهما المصنف ههنا الثاني منهما قول الشيخ لانه لم يعمل المصنف  
 وفاته على مرجع اليه خلاف ما اذا قيل في الاجارة او الجملة الفاسدة من مرجع العمل الى البزة



المثل لان قائل العقل ترجع الى المتأخر والمجمل واختاره ابو القاسم بن سعيد والاول اختصار  
المصنف لان كل عقد استحقاق المستحق صحيحه فاذا وجد المعقود عليه في فاسد وجب عوض  
المثل كالاجارة لانه بجهة الاجارة عليه علم انه مملوك لصاحبه مقصود في المعاقضة مقصود والمعا  
يتضمن الامر بصفة التبرع **ب** وهو ان يكون له فقه شرعا ولا يكون له كمالا يخرج مستحقا فيحصل  
استحقاقا مثله ان كان مثليا والافقيته لانهما ان تراضيا على هذا العوض قد تعدد فلهما  
يقوم مقامه والاصح اجرة المثل لان العقد الفاسد على عمل صحيح لولا هذا الخلل يجبل اجرة المثل  
قال دام ظلّه ولو قال الجنب من سبق فله عشرة فانيتم سبق استحقاقا ولو جاء واجبة فلا شيء  
لاخير ولو سبق اثنان واربعة تساووا ويحتمل ان يكون لكل واحد عشرة اقول المدا عشرة  
مطلقة والاول قول الشيخ في المبسوط واختاره ابو القاسم بن سعيد ومثله القولين ان من المهاد  
للمهر كما يترتب الاصول فهو بمنزلة كل فعل يجبل على الكل المجزئ وعلى كل واحد واحد الشئ جعلها  
على الاول لانه انما بدله عشرة لا ازيد ولا ينرم اكثر منها كانه قال كل لثا تفتن عشرة ولا  
المعقود عند الاطلاق لان الأصل عدم الزائد ولان الحكم المعلق بصفة لا سكر سكرها وقال  
المصنف يمكن جعلها على الثاني فكانه قال قل ما يوق سبوت له عشرة لانه المعقود من خلاف  
من ولان الحكم في الغيبة الكلية على كل واحد واحد وهكذا اجري استعمالها في اصطلاح العلماء  
في كل علم والامع الاول لاصالة براءة الذمة والثاني قوي ايضا صدور المحمول عليه من كل  
واحد بما له لان عدم سبق غيره عليه معتبر في السابق وبقية السبق لا سبقه على الكل والامر  
يسحق احدهم شيئا قال دام ظلّه ولو قال من سبق فله عشرة ومن سبق فله خمسة فسحق خمسة وصلى  
حصة والخمسة عشرة ولكل واحد الاحتمال وللثانية خمسة اقول لكل واحد ويجعل البطلان  
على الاول لا مكان تسعة فكون لكل واحد من السابقين درهم ونسج والمصلحة خمسة اقول وجه  
الاول صالة الصحة وجود الشرط وهو التفصيل في العمل ويجعل البطلان لان امكان تفصيل  
المستوفى على السابق ولو على بعض المعادير مفضل للعقد لانه وضع لتفريق جميع الوجوه المبطلات لتمام  
وقتيما **الباب الثاني في الرجعي وفيه مطلبان الاول في شرطه قال قلّه**  
**ب** العلم بعد الرشق وهو شرط في الخطا قطعاً وفي المبادرة على الشك اقول شرطه

في المبادرة

في المبسوط وابن اديب ابو القاسم بن سعيد فيما لانا العمل المقصود المعقود عليه وليكون غايته  
رسمها فيه معلومة منتهية اليه ويجعل عليه في المبادرة لانا لا استحقاق متعلق ابداً بالعقد  
المشروط لا لتمام العقد معه وهذا هو الاقوى عندى لاصالة عدم الاستراط وعلى القول للزوج  
يجب تعيينه لعدد والا لوجله استمراره حتى يبول جنهما وقد لا يحصل وهو محال قال دام ظلّه ولو قلنا  
قالا قرب جملته على الخواصل اقول لانا لا اطلاق يحمل على صفة الاصابة وهو المقتضى المستلزم لكل  
وكما عاده زائده لا يدل عليها اللفظ باحدى الالات الثلاث وشرط الشئ في المبسوط في  
صحة العقد العلم بصفة الاصابة فعنده يبطل الاطلاق لعدم شرط المطلق ولا المعين لاصحاله الترخيم  
من غير مرجح والاول قوي قال دام ظلّه ولا وجه لهما كاصالة الحاذق ولجداً من مائة والوجه  
صحة الاخير لقائله للتعليم اقول وجه الاحتمال لاطلاق الاستصحاب لانا العرض الاقضية الحبد  
والجهد في المسابقة وليس هنا والاصح الصحة لفائدة التقدم فيصحه قال دام ظلّه و  
التأديرا اقرب صحة لتعدد اربع مائة اقول وجه القرب بانه عقد غلام وهو ممكن ولا المجتهد  
فيه اكثر واعظم وكلما تحقق الغاية فيه اكثر كان اولى بالصحة ومن حيث ان التأديرا لم يثبت  
الشارع وانما يجعل على القابل لتمام العقد فلا يصح والاصح الاول **المطلب الثاني في**  
**الامع حكاه قال دام ظلّه** فانه عقد التنازل جماعة على ان يفاضلوا اجرين احتمل المنع  
لانا تعيين شرط والخيار فيصحب كل حزب درهم بخار واحد اثنى جماعة والاخر احمى في مقابلته  
الا ان الخيار الاول ثانياً وهكذا اقول يجوز المناضلة بين حزبين لما روي ان النبي صلى الله  
والدعوى بحزب من الانصاب يفاضلون رعيم احدهما ابن الادرع فافرقهم فليجبل ان يعين طائفة  
كل رعيم قبل العقد ليقع العقد بينهما من لا يجب قبل الاول واليه انما المصنف يقول اجتماع  
المنع لانه لا يجوز التزام الرماة في الذمة بل تعيين الراعي شرط ولا لولا لوقع النزاع وقيل  
الخيار لما ياتي انما جعل الطريق الانقضاء والتراضي فحقنا احدا الرعيين احداً والاخر احمى وهكذا  
لانا القرعة لا تدخل على المعارضات ولا تافد مح لاحدهما كل الحاذق وكذا التحديد لكل الرعيين  
الكل دفعة واحدة ولا ادنا الى النزاع وكلام المصنف هنا ظاهرة وجه الخيار اصابة الصحة  
وجود الشرط وهو تعيين الراعي وهو الاصح قال دام ظلّه فان شرط الرعيم السبق على تعيينه



لعلهم حربه شي وان كان عليه غير السوية ويكونا لاجرا السوية من اصابه من لوصيد بحمل القصة على ذراعه  
 اقول وجه الاول ان الجمع بمنزلة الواحد لا شرا لهم في العقد الذي اوجب لنا وبهم فيه ووجه الثاني  
 ان الاشتقاق بسبب الاصابة فكان لم يصدرك الاصابة منهم على قدرها والفرق بينه وبين الغنول ان  
 حيث فساووا في العزم وان اختلفوا في الخطا لان سبيل الاشتقاق لتصل وهو الاصابة بالمشروطة ولو من  
 واحد من الحرب عليه انما يحقق بعد ما عن كل واحد واحد وعن كل واحد واحد ومنه ومنه ويحتمل  
 عدم عزم المصلح في الاصابة غير مثله ليعلم ان سبيل العزم ليس منه قال دام نيته ولو لخطا  
 لما عن مثل كثر قس وقطع وتراو عرو من ربح شديدة لم يحسب عليه ولو اصاب في احتسابه لـ  
 نظرا اقول نيتا من تحقق المحصول عليه وهو الاصابة وقد حصلت لك كما مع هذا التعارض  
 من اشد ومن ان لا يحسب عليه فلا تحسب له مع الاصابة لان الشارح اسقط اعتبارا لجواز صرف  
 الربح الشديدا لئلا يتم المحل على خطا فيقع نصيبا فلا صابة بالربح اذن قال دام نيته ولو  
 الحاسق فربح حبيب له ولو خرب حسب عليه ولو نبعه نصيبا لخصه ووقع بين حبه فالاقرب  
 احتسابه اقول الاصابة المجردة هي الفرع والحرق هو ان يثبت العزم لا يثبت فيه و  
 والحسق هو ان يثبت فيه والحرم هو ان يبيد طرفا العرض فخرمه والمروق هو ان يثبت يخرج من الجانب  
 الاخر اذا عرفت ذلك فقول كلما شرط صفته من هذه الصفات التي يوصف الاصابة بها اذا قل  
 المرتبة الاعلى منها اسحق الحمل فاذا شرط الحاسق فهو حاسبة لان المروق اعلم من الحسق  
 بثبوت السهم العرض ليس مقصودا لذاته فاذا امرت وخرج من ذلك الجانب فقد اتى بالاعلى  
 فاستحق الحمل ولو اتى بالاقبل لم يحصل له الحمل لانه لم يات بالشرط فاذا شرط الحاسق فهو اعلى من الخطا  
 لانه اقل من المشروطة لو نبعه نصيبا لخصه ووقع بين حبه فجهان افرهما الاحتساب  
 لانه المقصود الاصابة وفتح العرض يحصل عدم الثبوت في العرض لا يدل على التسعيف لانه ذكره لسهه  
 الثقب فهو من جوده الرمي وان ينجح عليه لانه شبيهة بما خوذ من مفهوم الحاسق ولان ثبوت الحذف والرمي  
 ولا لولاه نصا الحاسق مساويا للثبوت واختلاف مفهوم اسمها وجب اختلاف حكمها قال  
 دام نيته ولو وقع في ثقب فليم وبثبوت احتمال الاحتساب له وعليه اقول لانه لم يجر الحاسق بخرق وهو  
 اختيار الشئ في المبسوط ومن حيث ان السهم في قوة بحيث يجرق لاصاب موضعها صحته قال

المستوفى

المصنف في التذكرة اذ عرفت ان السهم بحيث يجرق احتسابا شفا والآفلا والاصح انه لا يحسب له ولا  
 يحسب عليه ايضا لانه لم يترك خطاؤه قال دام نيته ولو شرط الحماة لحرية فلو جاز  
 اقول الثاني في هذه المسئلة على ثلاثة اقول **أ** صحتهما وهو ما اختاره المصنف منا وهو اختيار  
 بعض المتأخرين **ب** بطلانهما معا اعتنا اتصال الشرط وهو اختياره في المبسوط لان عرض  
 العمل العامل وعدم مساواة غير لما يترك وبطلان الشرط موجب لبطلان المشروط وهو **ج** صحته  
 ايضا وبطلان الشرط وهو اختيار الشيخ في الخلاف وهو في المبسوط قال دام نيته ولو شرطنا  
 احتسابا للمقر في كرا هذا القرب جائز وان ذكر احتسابا لعدا والسر بل على الاقرب يسقط للابعد  
 كيق كان اقول احتسابا للقرب جعلة كالمصيب لئلا اذا القرب من العرض ويحتمل ان يترك على ان  
 كل سهم يكون اقرب من العرض يسقط للابعد منه كيف كان وهذا فرع بعض الفقهاء الحاشي وقال انه يعتاد  
 بين الاما فاذا قالوا ارمي بعشرين من جهة على الاقرب يسقط الا بعد من فضل خمسة فهو اصل وهو نوع  
 من الحاشية فاذا تساوى في القرب والبعد فلا اصل ولا منقول ووجه الاول الجهالة وعدم التنبط  
 فان القرب والبعد اضافتان محتملتان للاعتبار ما يبا بقاء فيه ويكن صدقهما على واحد او كليهما  
 شين فاذا لم يضبظما اليه تحققت الجهالة ووجه الثاني انه يمكن عليه بذلك الاصح البطلان  
 قال دام نيته ولو شرط اسقاط مكر القرب من ماحو اليه احتمال الصحة والبطلان لتعذره  
 اقول وجه الجواز الاصل لانه قيد تعرض على الحذف ووجه المنع ما ذكره المصنف من تعذره  
 وسط القرب واصلته اتفاقية والاصح الاول معنى هذا الشئ ان اصابة المركز يسقط اصابته  
 ماحو اليه اى ماحو الى المركز قال دام نيته ولو انكر نصيبا فاصابا لمقطع الذي فيه الغزوة  
 حسبك وان اصاب بالنقل من الاخر فاشكال اقول نيتا من انه لم يوفيه لحامل لوتر واعتقاده  
 المقروع ما لو انما هو السهم الذي فيه الغزوة ومن حيث ان استنادا مع الاعاير بل على جوده الرمي في  
 الحذف **هـ** فيه **هـ** الحاصل **هـ** المستوفى **هـ**

كتاب الوقوف على الجبا وفيه مقلد





الأدلة السبعة قال دام ظل وجهي صليت على رائي أقول هذا اختيار الشيخ في الخلاصة وإن  
زهره وقطب الكندي وذو صفا المبسط إلى أن الصريح وقطبا غيره وغيره لا يحكم إلا بدليل اختيار  
ابن دربير وهو الأصح عندئذ لا صلة بقاء الملك على صاحبه وعلم خبره فيه الآبوحية شرعية ولا عرف  
هنا سوى قطب الوقت لا يشرك إلا في عينه وبين غيره والموضوع للنقد المسترك لا دلالة على -

والإثنين

انہی میں سے

لو رتبه الى ان قال فان استطاع  
ولم يبق منهم احد كتاب العلماء

ازدواج بعد الغسل المکمل و تطاوت  
نفخ بالشرط الاذکر و الاذکر  
معلق علی سطح



عليه اجابا فيكونا لظن الثاني فاما ان يحكم بالوقف من حين اعتد وهو مخالف للشرط وبعد انقضاء  
الاول فمن وقت تعليق على شرط و بطلان المالى باقائه طاهر واحسن الشخ في الخلافة فانه  
ذكر نوعين احدهما لا يصح الوقف عليه الاخر يصح فيصح فيصح اذ لا دليل على بطلانه ولا مانع  
منه قال دام ظله والعقب شرط الى قوله وفي اشتراط فورتيه اشكال اقول ينشأ من  
كالقبول في باقي العقود في كون شرط في اعتبار الاجاب فلا يتاخر عنه ولان تاخر شرط ثاني الاحكام  
عنه على خلاف الاصل لان الاجاب لا داوحد قبل شرط تاثيره فلا تاثير له وعند وجود الشرط بعده ولا يؤثر  
فلا يصح الا في موضع ورد فيه النص ولم يعلم به بونه هنا ومن واية عبيد بن رازة عن الصادق عليه  
السلام انه قال شرط صدق على ولده فذا ذكره افعال اذا لم يقصده لحيته موت فهو ميراث على المطلق  
على عدم القبض المستلزم الى الموت فلا يكون غيره شوطا والا لزم تاخير البيان عن وقت الحاجة والآخر  
الثاني وطاهر كلامه الى اصلاح انه لا يشترط الفور وان وقف على المصالح العامة والمباحة  
ومات قبل التسليم لزم فلم يثبت القبض هنا وان وقف على عبيد ومات قبل التسليم فهي وصية  
قال دام ظله ولو وقف مسجدا او مقبرة لزم اذ اصله اود في صلوة صحيحة لا اقباض  
والاقرب ان قبض الحاكم كذلك اقول الا فرعية المستفتى الاصح عندي لانا الى هذه الاشياء  
ولان في الحقيقة وقف على المسلمين وهو وليهم ويحتمل عدمه لعدم انقطاعه اذ لم يذكر الا الاول  
قال دام ظله ولو وقف على نفسه ثم على غيره فهو منقطع الاول ولو عطفوا والاقرب  
اختصاص الغير بالمستفتى وبطلان التصفية حقه اقول وجه القربان لم يحمل العميل اكثر  
من التصفية لان العطف يقتضي التساوي والتشريك ولا تضاف وقد المجموع في المجموع من حيث  
هو مجموع فلا يعطى الواحد ويحتمل ان يكون الكل للغير لان العطف لا يفتقر لتساوي النسبة  
والوقوف هو المجموع من حيث مجموع فهو يقتضي لكونه لكل واحد واحد منهما ولان الموقوف عليه  
بيان مصرف المنافع والمالك تعالى والواقف على خلافه والرايين وهذا الاحتمال على هذين القولين  
انما حكم بالتصفية للمنافع ولا تمنع منهما فيكونا لكل للغير ولان كل جزء يفرض نسبتها لهما  
واحدة وانما التخصيص لهما مجرد عن آخر منعه حق الاخر والتدوير ولا تمنع ههنا والاصح الاول  
والفرق بينه وبين منقطع الاول ان منقطع الاول ليس في الطبقة الاولى في ما يصح فيه بخلاف ههنا قال

دام ظله ولو شرط نقد عن الموقوف عليه من ميسر بطل على اشكال اقول ينشأ من ان وضع  
الوقف على الزمور واذا كان الموقوف عليه في معرض اسقوط فلا لزوم ومزانه يصح صرف الربع منه  
الى هذا وبعد ذلك الى غيره ولانه لو وقف على ولده سنة ثم على المساكين صح اجابا ولانه اشترط نقله  
مع تقيده وصفه فكذا مع محدود ولانه لا يثبت في الحقيقة تعينه وصفه وان وقف عليهم ما اذا اموالهم من  
ولانه يصح اخراجهم عن البعض لوقفه على الكل متساوا فاذا صح في البعض صح في البعض الاخر والا كان  
الوقف مقبولا بالتشريك فيكون في البعض قوى منه في البعض الاخر وهو باطل اجابا انما المقدمة الاذ  
فلما ايتى عبد الله بالحاج عن الصادق عليه السلام في الرجل يحمل ولده سقا وهم صغار ثم يردوا الى محله  
معهم غيرهم من ولده قال لا بأس وعن محمد بن سهل عن ابيه قال سالتا بالحسن الرضا عن الرجل يصدق  
على بعض ولده بطرف من ماله ثم يردوا له بعد ذلك ان يدخل معه غيره من ولده قال لا بأس وفيه نظر  
فان الصدقة قد يكون وقفا والمقدمات الباقية بينة وهذا الشيخ الى بطلان الاخراج والتسليم  
واذا في الاجماع وهو الاصح قال دام ظله وكذا الاشكال لو قال على ولادي سنة ثم على الفقراء  
اقول وجه الاشكال ان الموقوف عليه هل يملكه ام لا فان قلنا يملكه لم يصح هذا فانه اذا  
ملك لا يخرج الا يخرج ولم يرد الملك الموقوف في الشرع بخلاف مدته حوسه فان الحيرة شرط في الملك  
وان قلنا يملكه الله او الواقف صح لانه سان مصرف منافع واد على المستفتى تذكيرة الفقهاء  
الاجماع على صحته ثم لما سئل عن هذا الاشكال قرى ما ذكرناه والاصح الصحة قال دام ظله  
لو وقف على صغار ولاده لم يجوز ان يبايع غيره من الاطلاق على راي اقول ذهب الشيخ  
في النهاية الى الجواز وقال لا يباح ان شرط الله له دون غيره ممن عسى ان يرزقه الله من الاولاد  
فاذا لا يجوز ان يدخل غيره في ذلك والاصح انه لا يجوز مطلقا لنا اقول العسكري عليه السلام  
الوقوف بحسب ما وقفها ولا ينفذ لزم فلا يجوز بيعه والا لم يكن لازما وما رواه جميل بن حجاج  
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل يصدق على ولده يصدق وهو صغير له ان يرجع فيها قال  
لا للصدق انما هو واحسن بعينهم الشيخ برواية عبد الرحمن بن المحاج عن ابي عبد الله عليه السلام  
في الرجل يحمل ولده يبتاعها وهم صغار ثم يردوا له ان يدخل معهم من ولده قال لا بأس بالحجة  
صغيرة لعدم دلالة نصها على الوقف **المطلب الثاني في المتمايزين قال دام ظله**



و يجوز ان يشترط النظر لنفسه والموقف عليه ولا جنى فان لم يحسن كان الى الموقف وعليه ان قلنا  
لا اسقال الله اقول لانه ملك الموقف عليه اصله وناؤه واما على القول بانه تعالى فالنظر  
الى حكم الشرع والمجلة فهذه المسئلة **مبيحة على** السابغة قال دام ظله  
لو قال هو وقف بعد مو في احتمال البطلان لانه تعليل الحكم بصحة الوصية بالوقف اقول  
لانه ابلغ من قوله قفوا هذا بعد مو في ولاستعماله في الوصية كثيرا وهو الاصح لانه تصرف في  
معلق بالموت وهذا معنى الوصية قال دام ظله ولو وقف على الموتين فهو لاثني عشرة  
وقيل لمحبس الكبار اقول لانه قول سلاذ وابن ادريس وحكا عن الشيخ في التبيان  
والثاني قول الشيخ في النهاية فانه قال يكون مجتبي الكبار من قبل المعرفة بالامامة دون غيرهم  
ولا يكون للنفق منهم معهم على حال وكذا قال المعين وابن ابراهيم وابن حجر وقال  
سلاذ يكون للامامية ولم يشترط العمل ومضى ذلك على تقييد الايمان ما هو فذهب الاما  
الى ان العمل جزء من الايمان فصاحب لكثيره ليس مؤمن وهو اختيار المعين وقال  
بعض المتكلمين الفاسق لمنزله بين المتزلزلين لا كاف ولا مؤمن وتحقيق هذه المسئلة  
مذكور في الكتب الكلامية والحق عندي ان الايمان هو التصديق بقلب اللسان  
وانا العمل ليس بجزء ولا شرط فيه وهذا هو اختيار الروادى المصنف واكثر المتكلمين  
شيخنا نجم الدين بن سعيد واول كلام الشيخ بعدم دخوله لفاستق لفظ المؤمن  
عند الاطلاق العرف قال دام ظله ولو يعطى من بسلسلته بالام خاصة على راي  
اقول قد مضت هذه المسئلة في الخبر قال دام ظله ولو وقف على الجبرائيل فهو لكل  
من يصدق عليه عرفا انه جبار وقيل لمن على رايه الى ربيع بن زياد ان كل جانب وقيل  
اربعين ذرا اقول الاول قول بعض اصحاب والثاني قول الشيخين في الصلاح  
وسلاذ وابن ابراهيم وابن ادريس وابن حجر وطبرستان لكن تدري والثالث  
قول بعض اصحاب ايضا لرواية عاتشه عن النبي صلى الله عليه واله انه سئل عن حد  
الجزا فقال لا اربعين ذرا او الوجه الاول لانا الشرع يحمل على العرف غير الحقيقة  
الشرعية قال دام ظله وفي وقته على الذي خلاف والحق بالمنع في الحر في الصحة

في

في امدت عن غير فطره اقول البحث هناك وقف المسلم على الكافر فعول قال بعض الناس  
يجوز ان يوقف على الذي مطلقا حكاه الشيخ في المبسوط وذهب الشيخ في المبسوط الى جواز  
عليه اذا كان قريبا لا غيره وحوزا لمفيد الوقف على الكفار اذا كانوا قاربين الا بان وغيرنا  
وهو اختيار الشيخ في النهاية وابي الصلاح وابن حجر ومنعه سلاذ وابن ابراهيم مطلقا وقال  
ابن ادريس على الولا ذيل الكافرون دون عرهما من الاقارب وغيرهم وناره سوعة على الاقارب  
مطلقا ثم اخرى منعه واضطر في هذه المسئلة احضر الاولون بقوله تعالى لا ينهاكم الله عن  
الذين لم يقاتلوا لكم ولا خرجوا من دياركم ان يبرؤهم ونفسوا اليهم  
وبقوله عليه السلام على كل كيد حري اجرا تحت الفقرة الثانية بالامر بصل الرحم ونفع  
من موده الكافر على الاخير اذ يحصل الكتاب لسنه عندنا وما روى ان حفيظة بن حمزة  
السنه عليه السلام وقف على اخ لها هودي والحجة في امره عليه السلام او نهره ولم يندرج المانع  
مطلقا بانا لوقف مودة ولا شيء من الكافر يجوز مودة لقوله تعالى لا تجد قوما يؤمنون  
بالله واليوم الآخر لا يحبوا الذين كفروا من حيث جاء الله ورسوله ولو كانوا آباءهم او ابناهم او  
اعوانهم او عشيرتهم نعم مودة الكافر وان كان ابا احتج القائلون بالجواز على الوالدين  
بما فيه من البر بالابن وقد تعالى وصاحبهم كما في الدنيا معزوما ووجه القربى الحرى ما ذكرنا  
من الادلة على المنع ولان كل من يبيع عليه لوقفنا لم يعمموم وكل حري لا شيء من ماله مضموم لالحة  
اخذه قبرا فلا شيء من بيع الوقف عليه بحري ووجه الصحة في المرتد عن غير فطرة انه يحكم المسلمين  
ووجه المنع الكفر الاوى عندي انه لا يبيع على الكفار مطلقا **الكتاب الثالث والاربعون**  
قال دام ظله واما لا يبيع بلكه كالحذر بنعم لو وقفه الكافر على مثله فالاقرب للصحة اقول  
وجه القربى ببيع نقله الى مثله بالبيع فاز بالوقف ويحتمل البطلان لانه لا يبيع المقر بقلها ومن  
شرط الوقف القرب هذا لفظ المستف والاصح عند البطلان قال دام ظله ولا مالا يملكه  
الواقف كملكه لغيره وانجاز المالك فالاقرب للزوم اقول وجه القربى انه عقد صدر من عاقل  
بالغ رشيد في محمل قابل للتقل اجازة المالك فرخذ المقتضى وارتفع المانع فصح ويحتمل المنع لعدم التقيد  
بملك الغير وهو الاوى قال دام ظله وفي رواهم والراي اشكال اقول مساؤه انه هل يبيع ان يكون

١٨٣

في



لها منفعة حكيمية معتبرة في نظر الشارع مع عينها أم لا **الفصل الثاني في الأحكام**  
**قال دأب بطله** تمان كان سجداً فهو فكذلك انصرفوا كان على معين فالأقرب أن ملكه وإن كان على  
 جهة عامة فالأقرب أن الملك لله تعالى أقول باختلاف الوقف هل يسقط عن ملكه لواقفهم أم لا الظاهر  
 من كلامه إلى أن لا يسقط الرقبة عن ملكه لغرضه على تسليم حصول أصل سبيل الثمرة والحوار إذا دخل  
 من يرد مع صغر ولا ولا ولو انتقل لم يحرل ذلك والصغرى قد مرت والكبرى ظاهرة والحق انتقالاً  
 عنه وهو مذهب الأكر لا أن الوقف يقطع تصرفه في الرقبة والمنفعة فوجب أن يرد ملكه  
 عنه كما لعق لا منعه ثم أحلفوا لقالون بالاستقال فذهب الشيخ في المبسوط وابن دريس إلى انتقاله  
 إلى الموقوف عليه وهو الأصح لأنه ما لا تشوت أحكاماً مالية فيه وهذا يضمن القيمة فكان ملكاً كاملاً وله  
 وليس للواقف ولا لغيره من الناس فهو الموقوف عليه فقط ولو أرى المسجد والآية فأنها تضمن القيمة ولكنها  
 لله لا للناس ولا رواه على سليمان التوفلي قال كتب لي أبي جعفر عليه السلام أسأله عن أرض وقفها  
 حذيتي على المحتاجين من ولد فلان بن فلان الرجل يجمع القبيلة وهو كثير متصرفون في البلاد وفي ولد  
 الموقوفة شديدة فقالوا في أخضهم هذا دون ما تروى الرجل الذي يجمع القبيلة فأجاب بذكرت  
 الأرض التي وقفها أحدكم على نفسي من ولد فلان وهي تنحصر لبلداً الذي فيه الوقف ليس لك أن تدفع  
 ما كان غائباً واللام للملك والمحكم عليه هو الأرض لمنفعتيها لأنها المذكور السابق نقل ابن دريس  
 انتقاله إلى الله تعالى وحكامه في المبسوط عن قوم لا تكل وقف صدقة وكل صدقة في الوقف تعالى  
 أما للصغرى فقد صرح بها الشيخ في النهاية حيث قال لوقف الصدقة شيء واحد ولا ينبغي أن يكتب إلى  
 في الحسن عليه السلام جعلت فداك لغيره وأرضه في ضياع ورثتها من أبي وبعضها استغنى بها ولا من الخزان  
 فإن لم يكن له ولد وحديث في حادث فماترى جعلت فداك أن الوقف بعضها على تقرأ في المستضعفين  
 أو أيعمها أو تصدق بعضها في حيواتهم فافى الخرف لا ينفذ الوقف بعد موتي فإن وقفها في حيواتي  
 فلم أنك كل منها أيام حياتي أم لا فكذلك عليه السلام فمست كتابك أم صناعتك فليترك أن تاكل منها  
 من الصدقة الحديث في الوقف صدقة ولا استعمال أبي عبد الله عليه السلام لفظ الصدقة في الوقف  
 في رواية أبي بصير وكذا استعماله عليه السلام لفظ الصدقة في الوقف رواية أبي بصير عن عبد الله بن عيسى  
 عبد الله بن محمد وأما الكبري فله وانه جميل راجع الصحيحه قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام هل صدقة

١٨٤ على ولد بصدق وهم صغاراً له أن يرجع فيها قال لا الصدقة لله وجه فربكون لله تعالى في  
 الجهة العامة وهو الأصح لتساوي نسيته كل واحد له واستحاله لكل واحد واحد واحد  
 معين لا يستحاله لرجوعه للاحق والأجماع ولا المجمع من حيث مجموع لاحتصاص واحد واحد  
 غير معين لأن الملك نسيبه وأضافه معينه فلا يكون محلهما مبهماً وليس حكمه كالإباح فهو لله تعالى  
 وفدته بامتناع كالحل من ملك الأميين واختصاصهم ويحتمل أن يكون ملكاً للموقوف عليه  
 وهو الصلح لما تقدم وفي المسجد والرباط يكون الله أجمعاً لا سناً للملك عنهما قال دام ظله  
 ولو لم يقع خلفه لا حرة بل كان البيع أنفع لغيره بحسنة أيضاً على رأى أقول هذا الخيال  
 ابن دريس عليه السلام وقال الشيخ المنع بجزءه لغيره الشرط في الوقف لغيره لعل الرواية  
 وما رواه على بن حماد في الصحيح قال كتب لي أبي جعفر عليه السلام أن فلاناً ابتاع صبيعة فوقفها  
 وجعل لك في الوقف الخبز فقال ابن دريس في بيع حصتك من الأرض ويقوم على نفسه بما اشتراها  
 أو من غيرها موقفة لك فكتب عليه السلام إلى علم فلاناً أن امره يسع حتى من الصبيعة وأيضاً أن  
 ذلك إلى ما نذكره في إن شاء الله ويقوم على نفسه أن كان ذلكاً وفوقه والأصح الأول  
 والجواب عن الرواية كلها على عدم تمام الوقف وطاهر ما يدعيه قال دام ظله ولو اطلعت  
 غلة قبل أن يبيعها والأولى المنع مع تحقق المنفعة بالإجارة للشفقة وشبهه أقول الأول  
 قول الشيخ في الخلاف قال لأنه لا يمكن الإسراع بهذه الإطالة هذا الوجه والثاني قول ابن دريس  
 لأن الوقف يقتضي دوام الأصل مع بقاء منفعته ومجرد بطلان قوى التباينة التي فيها وعدمها  
 لا يلزم منه زوال الكل منافعتها بل يمكن عليها حيناً وزياداً وغير ذلك واعلم أن الحق أنه متى  
 فرض لها منفعة ما مع بقاءها لم يربحها لأن الوقف للناسد أي ما دامته هذه الغلبة الخاصة  
 موجودة لا ما دامته الخلط الموضوف بحياة النبات قال المصنف في المختلف نعم ما قاله لا راع  
 بينهما لأن دليلنا الشيخ يدل على جواز بيعها مع إسقاط المنافع فيها وابن دريس فرض وجود  
 منفعة ومنع بيعها لوجودها وماذا يقال فيمن قال بالجنيد يدرى ما يكون وقفاً والجنيد  
 فيه مذكورية موضوعة قال دام ظله ولو شرط بقاءه عند المنع بكم زيادة خارج وشبهه وسواء  
 غيره بثمنه أو عند حرايه وعطلتها وحروجه عن جواز الإسراع أو قبله نفعه في صحة الشرط اشكال



اقرب منها من قول عبد الله عليه السلام في رواية جعفر بن جابر اذا وضوا كاهنهم وكان  
 البسج كبر الهنجر اجمعوا فاذا جاز بغير شرط الواقفة اولى ومنازل الوقف للتأدية للمع بانيه و  
 الاصح انه لا يصح بيع الوقف كالرواية ضعيفة فان جعفر وافق لا يعتمد على روايته قال دام ظلته  
 ومع البطلان ففي ابطال الوقف نظرا قول جعل الشئ عقودا مستتممة للشرط ليست معلومة  
 عليها بل هي عقود وسروط وبطلان احد الجزين لا يستلزم بطلان الآخر ويحتل البطلان لارائنا  
 اوقفه على هذا التقدير ولا يعلم رضاه مدونه ولم يملك على وقعه مدونه احدى الدلائل والدف  
 يته وبين المعاملات للشرط مدخلا في العوض وهما باع محض قال دام ظلته بصفة المالك  
 على الموقوف عليهم وان كان ذا كسب على راي اقول **الموقوف على كسبه** مانحة عامة او لا والاول  
 النقطة في كسبه والثاني كون على معتبر وهو مراد المصنف فقال في المبسوط **يكون في كسبه**  
 اذا لم يشرط او شرطها في كسبه لانه العرض الوقف مقام الموقوف وعليه وهو موقوف على بقا عينه  
 وانما يقع النقص فيصير كسبه شرطها في كسبه وقال المصنف تعالى على الموقوف عليه وهو الاصح عندى  
 لانها باقية للملك والعين في المنافع ملك الموقوف عليه والشئ في المبسوط سلم انه ملك الموقوف وعلى  
 تقدم اسقاطه اليه ان جعلناه على صحيح المنافع كالخبر الخاص والموصى بخدمته فعليه هنا والافاض  
 في كسبه فلا يملك الموقوف عليه في نقضه فلا يجزى عليه فطره وظا القول بان نفعه في قبل على ابطال  
 لمعتق مسلوب المنافع لزمنا والاصح في كسبه وكذا جعلناه للواقف وعجز الكسب على ابطال  
 ان كان الملك شرا والواقف لم يكن مبرجدا او كان مجرورا وعارة العتق بحيث شرط الواقف لا يفعله  
 فان قصرت لم تجب قال دام ظلته ولو اوجبت ما لا تعلقب كسبه ان قلنا عدم الاستقال وكذا ان كان على  
 الساكنين او على المصروفين او على الموقوف عليه تعد ربيعه على اشكال يتبين من ان المولى لا يعقل  
 عبدا والاقربا قول اقول فقهاء العالم في هذه المسئلة مضمرة في خمسة **اشكال** في الجناية كسبه  
 وهو اختيار الشئ في المبسوط والمصنف هنا لان الجناية لا تتعلق برقبته لان الموقوف عليه لا باع وكل من  
 يتعلق المالك برقبته باع فالعبد الموقوف لا يتعلق بالجناية برقبته وهن خمسة الشئ في المبسوط  
 ولا يولد امر مسلم ولا يعقل المولى عبدا فيتعلق بكسبه **ب** انه سعلق على اهل **ج** يتعلق بملك  
 الواقف **د** انه يجزى مال الموقوف عليه قال الشئ في المبسوط ثم قال يسقط المالك لغيره الموقوف عليه

في رواية جعفر بن جابر  
 اذا وضوا كاهنهم وكان  
 البسج كبر الهنجر اجمعوا

في كسبه

الكسب

١٨٨  
 فوقف ما له ومن قال يسقط الله تعالى قل من قاله اوقف لا يملكه من الرقبه من تعلق الارض  
 بها وقيل في بيت مال كل مصر **ع** ان باع فيها وقد ذكره والذين المصنف اجمالا في المختلف لا ينفذ  
 في الجناية فالبيع اولى والقول الرابع انما هو في الوقف على المعين الاصح عندى لتعلق الكسب  
 لانه اقرب للاسباب الى الرقبه ولا تنجح بين الحقين قال دام ظلته وليس له على من فاقده فاعيد  
 على اشكال اقول بفساد من ان الوقف لازم لوجود الحياة في الحياة لا يزول الا بزوالها لانه  
 مقفنه التأييد وهو مانع من ملكه الموقوف عليهم مادام موجودا فلا يصح ملكه ومن ان المولى على ابطال  
 الوقف بطلان الحياة فملكه مع بقاء الارض غير موقوف **هـ** لا ينفذ وهو حسن منه وبني عليه  
 شرعا وعموم اخبار **و** المالك على الجوار ملكا لولى العبد الجاني عمدا قال دام ظلته ولو جنى  
 عليه بما وجب المالك احتل اختصاص الموجود من فلهم لغزو وشرا عبدا او بعض عبده بها  
 يكون وقفا اقول اذا قبل العبد الوقف فلا وجب المالك ان كان قبله حرا حتى في كسبه فعليه  
 فيه ومنها سائل **ز** ما يفعل بالقبعة قال الشيخ في المبسوط قال قوم يسيرون باعباد اخر وقام  
 مقامه سوا قيل اسفل ملكا الى الله اولى لانه لا يملك لبطون برقبته فاذا مات اقيم غيرها  
 بقبعتها مقامها ومنهم من قال ينقل اليه القبعة قالوه الا ترى لانا قد بينا ان ملكه والوقف  
 لم يتناول القبعة لان موضوع الوقف غير خصية لا غير واختبار المصنف في المختلف الاول  
 عدم اختصاص لبطون الاول ولعلنا باخذ لبطون الثاني من الوقف لغير الاول والقبعة بذل  
 لغيرين ملكها من ملكها على اخدماء ملكها وتعلق لها حين من يتعلق حقه بها وملكها لغير الاول  
 ليس يطلون الى افاية وهو جواز فكلما يملكها وقولهم الوقف لغيرتنا والقبعة انما هي عدم دلالة  
 بالمطابقة فلم لكون دلالة الالفاظ على الاحكام ليست مقصورة على المطابقة وانما هي عدم دلالة  
 على حكمها بالكلية فنوع دلالة عليها بالاتصاف لانها قائمة مقام لغيرنا ولا يخفى الوقف لغير  
 من حق الرقبه وهو يتعلق بالعموم فالوقف لى وهذا من دلالة مفهوم الموافقة والاصح الاول  
 لبللا يطل عرضوا اوقفنا لى **ح** من يسيرون هذا العبد لا يقرى الحاكم لانا ان جعلناه  
 ملكا لله فظاهر وان جعلناه ملكا للموقوف عليه فكلما يتعلق حق لبطون لباقيته والحاكم  
 لى للكل وكذا ان كان للواقف نفع بعد نفع الموقوف عليه ويحمل الموقوف عليه طلقا لا ملك

في رواية جعفر بن جابر  
 اذا وضوا كاهنهم وكان  
 البسج كبر الهنجر اجمعوا



لن عندنا وحقا بيننا فحين تابع له فان تعدله بحجاء شبهة فالواقف لبعضهم من حيث حيلة **ح** العبد ليدري  
هل يبيع وقفا بالشرأ أم لا بد من عقد حد مداه قوي الاول لانه بالشرأ المتصرف بغيره في الوفاء  
ولانه كالمرهن وعلى الثاني باشرافا بعد من يشرأ والاقوى الحكم **ح** لو لم يشرأ  
بعض عبده ولو فضل اشترى آخره وشقص من آخر **ح** على اختصاص بقية ما لم يشرأ الاول لهم لعمومهم على العدم  
لا قال دام ظله ولو حتى عليه عبدا بما يوجب له قضاء فان اقبض الموقوف عليه شئ وان عطف قبل  
من قبده من البطون للاستيفاء الا قرب ذلك ان لم يكن نفسا اقول لانه تعلق بحتمه بالفعل وهو قوة  
عليهم ولم يجد حقه لم لا تبع الجاني بل كان من حين الوقف من حيث نعوذ به كان الاول على القول  
به والعفو عما هو عن العوف لما اذا كانت نفسا فاجتنبه كما في قوله تعالى **ح** ومن استقبل غدا  
القتل ينقطع الوقف على احد الطرفين وهو انه لا يبيع بغيره عيا بل يكون بدله وفقا وهذا لا ينقطع  
والاصح عندي انهم لا يستيفاء وما ذاك فيكون في مثل الدية لتعلق العوف بقيل القضاة الاول  
اصح قال دام ظله ولو استوفى الجاني وبعضه فله بغيره او يكون وفقا اشكال اقول **ح** يستيفاء  
من ان الوقف انما هو ملك العين وقد زال وعدمه هذا هو الوقف الاول لعدم ما اوله بانه احدى  
الذلات ولانه لو صرح بوقفه لم يصح والاصح وقف المعنوي او المعلق على شرط ولم يشرط فيه  
المكروه الكل باطل ومن اعترض بوقفه لم يحتصر الاول اذ منعه من ارجاء تعلق حق الثاني وهذه  
المدة تنع على اهل بشرى جلا لوقف ما يكون وقفا او لا في الاول يكون وقفا وعلى الثاني يحتصر  
بالموجود حاله الجاني والاصح عندي ان يكون وقفا وهذه المدة قد تقدمت قال دام ظله  
ولو اتفق هو ومولاه على الغدا فله بغيره او بغيره يكون وفقا اشكال اقول **ح** منعه ما تقدم  
قال دام ظله ولو مات البطون الاول قبل انقضاء مدة الاجارة فلا قرب لبطان هنا اقول  
اذا احرا البطون الاول لعين الموقوفه اجارة لا ساق شرط الواقف لعدم ناطر شرطه الواقف صحة الاجارة  
فان مات فان قلنا ببطان الاجارة اذا مات المخرجه الطلق منها اولى وان قلنا ساقا في الطلق  
فالاوى هنا بطلانها وبما في لان ملكه وامادة واحكامه شرط بحياة وبعدها لا يقع  
منها الاستحقاق الثاني من عن الواقف لا عند طهره انه تصرف في المستقبل ملك غير بغيره اذ لم  
يصح ويحتمل ضعيفا عده لان الاعتبار في الاجارة بالملك حالها وهو حاصل للموروث والغرف

ظاهر

في بيع الوقف

ظاهر فان الوارث في الطلق انما يملك من حيث هنا يملك من الواقف لا عن حيث قالت دام ظله **ح**  
وفي صمد لهما ام ولد اشكال اقول الامانة الموقوفة على معين اذ او طبعها موقوف عليه  
في مرتبة وانت منه بولد فبما سأل **ح** هل تصير ام ولدا ام لا قلنا هذه المسئلة يصح على ملكها  
فان قلنا ان الموقوف عليه لا يملكها لم يعلم ولما قلنا ان قلنا ان يملكها ففيه اشكال  
يفاء من اهل علف منه حر من سبي مذكر والسبت صبر ورة الامانة ولما علفها حر من سبي مذكر  
جزءا منها لانه العلف بوطبه حر اما النحر والاجماع ومن ان السبي ميسر لملك التام المحتصر  
مالا لملك معين ولا اختصاص هنا وان كل حر يرض منها لا يختص بها الاصح خصوص على القول بان  
يعزم الكل بالامانة فذكرنا في كالموقف على الفقراء اذا اصابها فقير ولا يفتقر ولا يفتقر  
يقوم عليه كما يصح بالاستيلاء ولا يفتقر من ام الولد تقوم كالموقف من هي ام ولده والاولى بان  
والثانيه سريه من الاحكام للشرعية فانه لم يات في شرع واحكامه ذلك ولما ساءه الوقف  
الاستيلاء والاصح انها تصير ام ولد لعدم انقضاء الاستيلاء مبني على تعلقه كالتعلق **ح**  
اذا قلنا تصير ام ولد يصح فحق عليه قيمتها من تركته قولا واحدا لانه انما يملكها على من تعدل من البطون  
بعد موته قال الاملاف لم يكن مذكور خلافا لما لا يملكها في حيوة لانه انما يملكها على نفسه ولا يجوز اشر  
في القيمة شيئا لانها حال النعمان لم يكن مذكور ضمنا لها العين وصل يكون للبطون التي بشرى من البطون  
وانه شاذ المصنف يقول لمن يملك من البطون او بغيرها ما يكون وقفا فيشكل تقدم مساواة  
والاصح عندي ان يسترى بها هذا اذا كان هو تمام للطبقة وان كان له مشاركا هو اولى من لدن  
لانه كان ان يسترى به على الاشكال **ح** لولد ان لم يكن من ارباب الوقف فالحكم ما ذكرناه وان كان  
منهم في ملك لطبعه فله بحسب عليه القيمة من نصيبه يحتمل ذلك لعدم النقص لانه يستحقها بغير ملك  
الميتة فتمت بها ولده منها وحكم العدم لان الوقف صح فيها واستلزامها عن صلاحية الملك في الوقف  
الاول وقيمته في المصلحة في الفقه بمتشعبة المبادئ والحق في قيمة الولد باق والاصح انها  
تصير ام ولد قال دام ظله يجوز تزويج الموقوفة ومهرها للموجود وكذا ولد له فان كان من مملوك  
او ذنا ويحتصر به الموجود وقيل على راي اقول **ح** هذا في الجنيته اني ان يكون وقفا كما به  
وقواه في المبسوط قال فيد لان الحكم كذا ليد ذات رحم حكم الله كالمدة والمصلحة والمهدي وفيه

الاول



نظر لا يستقرأ غير مفيد للعلم والحسنة المستفاد ماؤها فاشبه كسبها مرة  
 النكاح والحصاد الوفاء فينا ولذا للفظ قال دام ظله ولو وقف مجدا على قهر  
 باعيا ثم فلا يرد عدم التحصيل بخلاف المدرسة والرباط والمعتبة اقول لانه اذا ملك  
 كان محررا فلا معنى للاختصاص لان ملكه ومن عزم قوله عليه السلام الا وفاقا على ما اوقفنا  
 والاصل الصحة والاصح عدم صحة الوقف والفرق بينه وبين المدرسة والرباط الاجتماع على جواز  
 فيها ولا نلائم السجد لا ينفذ حقيقة الامع لعدم خلافهما قال دام ظله ولو وقف على ولاده  
 الحرفه ولا يدخل الحنفية على راي اقول هذا الخيار الصحيح المبسوط وابن الحنفية لانه  
 صحة التمسك على كونه مجازا وانما يجل على الحقيقة لا على المجاز ولعله تعالى وصيها ابراهيم بنده و  
 يعقوب بن قارة من قرأنا النسخ عطف يعقوب بنده وهما بنو ابيه والعطف يقتضي المعاصرة وفيه نظر  
 فانه قد قرئ ويعقوب بن الرض عطف على ابراهيم وعلى النسخ كفي مغارة للمركب وقديرا في قوله  
 تعالى قل من كان عدوا لابي وملائتي ومن كان في الدنيا من كان عدوا لابي وملائتي  
 ويرد ان المغارة هنا الشرف فان جبريل اشرف قال المقيّد وابن البراج وابو الصلاح وابن ادريس  
 يدخل الحنفية لقوله تعالى بوصيتكم اسما ولادكم ان كان له ولد حرمت عليكم امهاتكم وما كنتم  
 باخي اسما والاصح الاول لان الحقيقة اولى من المجاز وان كانا اكثر ولو وجدت قرينة الدلالة  
 المعين على ما قال دام ظله ولو قال على اولادى واولاد اولادى احق بالمطهرين والذين  
 على راي اقول الخلافة هنا تقدم قال دام ظله ولو قال على من اتبع الهام يدخل اولاد  
 السات على راي اقول الخلاف مع ابن ادريس والمرضى وقد مضى قال دام ظله ولو شرط اخراج بعضهم  
 نصفه او ردة بها جاز لقوله من تزوج منهم فلا تنصيبه ولو تزوجت سقطت صبيها فانطلقت  
 عاد وان كان دحيّا على اشكال اقول ينكح من اتى بها حكم الزوجه ولهذا رتب نكحتيها  
 ومن اتى مطلقه والطلاق دفع النكاح ومنع كونهما بحكم الزوجه من كل وجه وايضا صدق  
 هذا نص في بعض مطلقه وصحة النسخ دليل المجاز وعند الاطلاق لا يخل عليه وهو الاصح  
 قال دام ظله ولو وقف على الفقراء الى قوله والاقرّب انه لا يجوز الدفع الى قل من تناول  
 لانه اقل الجمع وهو الاصح وقد حققنا الاصول ولا نحقق الا لآخرنا قلنا ان لان الوقت

للأصناف

عبر

١٨٧ على المحصور يكون لسان المصروف والقصد فيه الصفة مطلقا والاصح الاول ولو لم يكن  
 في البلد ثلاثة وجد خارج وجب الا تمام قال دام ظله ولو امكن في ابتداء الوقف شيئا  
 يقع ثم انشروا فالأقرب جوب التعميم فيمكن والتسوية لانه لو اقبل اداد التسوية وانتم  
 لا مكان فاذا انقضى بعد ذلك وجب لعلها امكروا بخلاف المنتشرين ابتداء اقول ويجمل عليه  
 لسقوط التعميم لعدمه واذا امكنه البعض كذا البعض كان والاصح الاول قال دام ظله  
 ولو وقف على من يجوز الوقف عليه ثم عطل من لا يجوز فهو منقطع الانهاء ولو انعكس فهو منقطع لانه  
 فيه قولان فان قلنا بالصحة فان كان الاول مما لا يمكن اعتباره انقضاه كالميت المجهول والكاش  
 موقوف لخال في من يجوز الوقف عليه وان امكن اعتباره انقضاه كالعبد والحرف في الاساق  
 فيتحال او بعد للاعراض اشكال اقول الوقف ان يكون متعلقا دائما ولادة والاولى الكلام  
 في صحته والثاني ما ان يكون منقطع الاول ومنقطع الآخر او منقطع الوسط والاكلام هنا  
 في الاول في موضعين في صحته وبطلانه وفيه قولان فليقتد بما **ت** على القول بالبطلان ثانيا  
 ان يكون من لا يمكن اعتباره انقضاه او يمكن فان كان الاول انتقل في الحال المرتبة الثانية  
 وان كان الثاني قال المصنف فيه اشكال ايضا من انه لا يفتقر لغيرهم وقد ملكوا المثل والتمايج  
 ومن انه انما جعل له شرط انقراض من قبلهم ولما جعل الشرط فيصرف الى الفقراء والمساكين  
 مدة بقائه الموقوف عليه والآن اذا تعرض بصحتهم والاول اختيار النسخ المبسوط والآخر  
 حكما عن قورم فيه وهذا مسوق على قول من يقول بالصحة والآخرى عند البطلان قال دام ظله  
 فان اطلق فالأقرب البطلان اقول اذا وقف على مواليه وله مولى من اطلاق ومن سفل ولم يعين  
 احد ما لفظه ولا قصده في صحته لان وقال المصنف الاقرب البطلان وجه الفرق للفظ  
 المشترك لا يجهل على كل معانيه دفعه عند الاطلاق وان كان لفظ الجمع على ما حققنا في الاصول وهذا  
 الدليل لا يوجب على معنيين ان لفظ المولى مشترك بين المعنوي والمعنوي الاشارة الى اللفظ البحت قال  
 صاحب الصحاح المولى المعنوي والمعنوي ليس بذاذ الواقف غير هذا المعنى لانه التقدير **ب** اللفظ  
 المشترك حال الجمع لا محل على المسمى جمل على كل واحد منهما ترجيح لا مرجح باطل قطعاً فيكون  
 عندنا الوقف على احد شخصين وهذا باطل اجماعاً فكذلك انما نحن فيه لانه لازم له وقال في المبسوط



في الخلاف وابن ادريس يصرحان بتمام السواء للفظ لهما كالاخوة والامع البطلان لان اللفظ  
المشتر لا يجلي على مجموع المعنيين عند الاطلاق والآلة كان حقيقته فيه لانه من علامات الحقيقة  
وهو باطل والآلة ان يكون كل لفظ مشترك بين معنيين مشتركين معان لا سيما في قول الشيخ  
كالاخوة اذا زاد به اتم مشترك بالاشتراك المعنوي كالاخ لا زادوا في الاشتراك اللفظي عارضناه  
بالنقل عن اهل اللغة كما ذكره صاحب الصحاح وانما اذا حكم الاشتراك اللفظي من جملة حال الجمع  
على مجموع المعنيين كالاخوة المعنوي فهو ممنوع والفرق ظاهر قال ابن حزم اذا وقع على مولاه لغير  
مولي نفسه دون مولى ابيه والمولاه الذي اعتقه دون مولى نفسه الا اذا لم يكن له مولى غيره وكان  
له مولى غيره وان قال على المولى دخل مولى العتاقة ومولى العتقة وهو موقوف على لفظ المولى موقوف  
بالشك واليقين على الذي اعتقه هو الذي اعتقه مولى العتاقة ومولى العتقة وانما لفظ الجمع عليه لا يقال  
الجمع هنا لفظ لفظي فيجمع بمعنى العوم استغراقه لما يصلح له وهو صالح للكل لا ما يقول  
العام هو للفظ المستغرق لجمع ما يصلح له كحطب واحد خرج المشترك قال دام ظله واذا وقف  
على اولاده الى اولاد اولاده وليس يحد بل يكون منقطع الوسيط اقول قول قبل اشارة الى قولنا  
وربما الشئ في المبسوط على الاخير والحق ما احتارة المصنف لا سقاء الدلالات الثلاث  
والحق ابد لا لا شرط انقراضهم عرفا على رجوعه اليهم وهو ممنوع واتما على القول بان لفظ  
الا اولاد مساو لا اولاد اولاد فلا يحد لانه يسقط اليهم وانما البحث على عدم تساوي لفظ الاولاد  
لهم حقيقة قال دام ظله وانما قبل انقراض اولاد اولاده لورثه الواقف على اشكال  
المنقطع الوسيط بعد المرتبة الاولى وقبل حصول شرط استحقاق المرتبة الثانية لتمامه لمن يكون  
نماؤه قلنا على القول بعدم انتقاله عن الواقف يكون لورثه الواقف قطعا وعلى القول بانتقاله  
الى الله تعالى يكون في وجهه البر والعقل انتقاله الى الموقوف عليه هو المراد بالبحث هنا قبل كون لورثه  
الوارث لانه في حكم ملكه ولهذا باخذ المرتبة الثانية عند وجوده لا سقاء لورثته فيقبل يكون  
لورثه الموقوف عليه الاول انتقاله اليه ولم يحصل له المرتبة الثانية ولذلك اشكل المصنف والامع  
انتقاله الى لورثه الواقف لانه احدا المصادق لان استحقاق المرتبة الاولى استتبع انتقالها فخرج  
الملك الى الواقف لهذا باخذ المرتبة الثانية عنه قال دام ظله وليس عرس شجرة في المسجد لثنيته

هذا هو الوجه في قوله  
في المبسوط على الاخير  
والحق ما احتارة المصنف  
لا سقاء الدلالات الثلاث

١٨٨ وهذا ذلك لوقف الاقرب منع مع التصريح بها والا فلا اقول وجه القرب ما مع التصريح  
فلان المسجد انما يسمي لكونه للصلوة وقراءة القرآن ولم يسم للعرض وقد حصل منه من المسجد  
وحصل وقفه فيجوز ويحتمل المنع لما ذكرنا وهو الحق عندنا فانما يمنع من الصلاة في موضعها  
وهو وقف لذلك فان كل جرم منه وقف لذلك قال دام ظله وهل يجوز فيه الوقف  
على نفرين الاقرب الا قسما منع مع اتحاد الواقف والموقوف عليه اقول وجه المنع انهما  
يعبر شرط الوقف فانه جعل لكل واحد حصته مشاعا وهي غير متميزة فلا يجوز الاصح ويحتمل  
ضعيفا الجواز لانه القيمة اقراحت وتغير فلم يستلزم تعبرا لوقف في الملك ولا في الموقوف  
عليه ولا في قدر المنافع بل هي تميز لما يستغني كل واحد من حيوة فخارت وعلى القول بان من عليه  
الوقف لا يمكن لا يصح قيمته وعلى القول بالملك فهو ناقص ليس تصرفه بنفس الملك والقيمة تصرف  
في نفس الملك لانها بقية اخراج كل واحد من حصته قال دام ظله انما تعدد الواقف والموقوف  
عليه فاشكال اقول المراد اذا وقف بغيره مثلا نصيبه على غيره ووقف بغير نصيبه على غيره  
ومنه الاشكال من ان كل واحد نقل ملكه بجميع حفره ومن جعلها جازا اقراره وتعيينه  
ولانه اذا في الوقف فانه امر معين فاذا تعين محله كان اولاده وقفا ولكل حكم نفسه فجاز في  
تعديها عن الآخر ومن اطلق الاستباحة منع قيمة الوقف لانه وقف مساعا وهو الاستح قال دام ظله  
ولو احرز زيادة على المدة المسترطة فلا اقرب لبطان في الزيادة خاصة اقول لان المناقاة لشرط  
الواقف الزيادة خاصة فيبطل فيه وانما المسترطة فلا يملك المتصور عليه في الاجارة فيصح ويحتمل  
عدم المناقاة للعقد لشرط الواقف فيكون باطلا ومن امته ولا تساءل المجموع بالاصالة والاجارة  
بالسعة لضرورة دخولها في المجموع وان دلالة التضمين لا تدل على المطابقة فادابا للاتباع  
والاستح الاول قال دام ظله ولو خلت حصيل المسجد وخرج عن الاسراع او اكل الخبز بحيث لا ينفع  
به في غيره الا حرقا فلا اقرب بغيره وصرف منه في مصالح المسجد اقول لانه يلزم من المنع من بيعها  
خرجهما عن الاسراع في الوقف المذكور الكلية فخرجت عن الوقف كوت بعد فجاز بيعها لرواها  
المانع ولما عينا وضيق المكان بها ويحتمل عدم لعموم قولنا في الحسن عليه السلام لا يجوز سرقا الوقف  
وعلى جواز بيعه بغيره فيمنع الى مصالح المسجد لاخصاص العين فلهذا جاز بيعه تابعة للعين فلا يضر







الامامية وينزع عليه انه لا يجوز ولا يصح القبض الا باذن الواهب حقيقة واذا وقع العقد في  
الصحة والاقباض في المرض ضمن الثلثة النقاء المتحد من العقد والقبض والوجه **ب**  
استدراكه كافيته في القبض فاذا اوهبه مائة به اعني بالتمليك في يد من يده عنده عليه  
وافادنا الملك قال دام ظله ولو وهب في هذا المتبقي الهبة ولم يفتقر له بحد قبض ولا اذن  
ولا منعه زمان مكن فيه القبض قول هذا تفريع على المذهبين المختلفين كما هو المقرر ان يقول  
يده في لفظه عن يده لفظا فاما اوهب لفظا لفظا عن يده لفظا لم يجمع الى تجديد قبض وكان  
استدراكه به الى بعد الهبة قبضا منه ثم ذكر المصنف ان اذ اوهب لفظا في يد غيره وهو  
اقام **ا** اذا اوهبه مائة يد المستاجر احتاج الى قبضه لان يده ليست بمنزلة يده اجماعا **ب** اذا اوهبه  
مائة يد مستاجر احتاج الى قبضه لان يده ليست كيدته مطلقا اجماعا لان قبضه لنفسه **ج** اذا اوهبه  
مائة في يده مستودع فان يده كيدته لا يحتاج الى تجديد قبض اجماعا **د** اذا اوهبه مائة في يده وكيدته كانت  
يده كيدته اجماعا **هـ** اذا اوهبه مائة في يده المستعير كالمصنف ان فيه اشكالا لما في مائة من ان المستعير  
قبضه لنفسه ليس هو فكان كالمتاجر ومن اباذنا لما لا يلحق لازم بل متى ساء اخذه فكان كالوكيل  
وكلام الشيخ في المبسوط يسير اشتراط من يمان يكون فيه القبض في كل موضع يكون يده كيدته  
واما المصنف في خلافه بقوله ولا منعه زمان وهو الاصح عندي قال دام ظله ولا يشترط  
فورية الاقباض على اشكال اقول ينكاه من ان الاصل عدم الاشتراط ومن احرر الاستقناء بقاء  
على الاجراء الاخر مع التراخي ولان مع وجوده لا يؤثر وهو العقد وحالا لعقد لا اثر لعقد لا يشترط  
وهذه المسئلة تقدمت في باب الوفاء اعلم ان الاصحاب يختلفون في القبض فقالوا والذكي المصنف  
في هذا الكتاب لا يشترط صحة الهبة وهو الاصح عندي وهو اختياره الى التلخيص ونقله ابن  
ادريس عن ابي الحسن اوصى في شرط في لزوم الهبة لا في صحتها وانفقها وهو اختيار ابن البراج  
وسادس ابن حمزة وابو ادریس هو الظاهر من كلام الشيخين وقال الشيخ في الخلاصة وهو غير  
عييا قبل ان يدل سوال فقهاء الموهوب له ولم يقبضه حتى يدل سوال فقهاء الموهوب له ولم يقبضه  
يدل سوال ثم يقبضه فالظن على الموهوب له لان الهبة مستعدة بالانقباض والقبول وليس من  
شرطا انعقادها القبض اذ انصرف ذكره فيقول على القول بان القبض شرط في اللزوم لا في الصحة

والانقضاء

والانقضاء لا يشترط فوريته وقصره الشرح بعدم اشتراط الفورية كلاس في الخلاف وكما  
حكيه عنه وانما الاشكال على القول باشتراط القبض في الصحة والانقضاء ولما كان هو مذهب  
المصنف في هذا الكتاب كذا في الاشكال واختاره والذي في المختلف مذهب ابن البراج والوجه  
برواية ابي بصير الصحيحة قال قال ابو عبد الله عليه السلام الهبة الحاضرة قبضت ولم يقبض قبضت  
اولم يقبض الحديث والحواس انه لا يدل على المطلوب بل في اشتراط في الجواز وهو اعم من الوجوب  
ولا يلزم منه في الاشتراط في الاصل لان الاشتراط في الاصل اخس من الاشتراط في الاصل في الاشتراط  
في الاصل احسن من في الاشتراط في الاصل ولا دلالة للعلم على الخاص ولما رواية ابي بصير عن الصادق  
عليه السلام قال الهبة لا يكون هبة حتى يقبض فانما في الماهية او في الصحة لانه اقرب المحاربات  
الى الحقيقة وعلى كل تقدير في المطلوب بطل وطريق الجمع من الرواية الاولى والثانية حمل الثانية  
على الثاني وهو في الصحة وفيه نظر لحوار ارادة في اللزوم فالاصل بقاء الملك على ما لا يحكي بد  
ناقل ومع القبض لما قلتم في قبضه ابا في على الاصل قال دام ظله ولو قبضه من دون اذن  
الشريك في اعتباره نظره كذا اكل قبض مني عنه اقول ينكاه من تحريمه فلا يكون مراد الشارع  
ولا معتبر في نظره ومن ان في غير العبادات لا يقبض الفساد ولما في ان يقول فساد لطف  
في الواجبات فحجب مشروع عليه اذ المكلف مع فساد يكون اقرب الى الامتناع عن المرفوع في ملك الغير  
حينئذ لا سفا فائدة ومعرفه باسحقا والاعقاب ولا يرد في كل مني منه من المعاملات اذا  
لا يستلزم حق الادعي كحقه في اللطف لتكليف الاعلام واللفظ في التكليف هو العام فيكون الزائد  
على ذلك من باب الاصل وهو غير واجب الادعي فالبالغة فيه اكثر وطلب لشرع الامتناع  
منه اشرف لفظه اكثر وهو الاصح ومراده بقوله كل قبض مني عنه كل قبض هو شرط في الصحة او  
اللزوم لا مطلقا **المطلب الثاني في النكاح** قال دام ظله المتمكن كان ذارحم  
لم يراجع بعد الاقباض وكذا ان كان اجنبيا وعوض وان كان بعضها او قسدا لاجرا وتلفت  
العين وتصرف على راي وان لم يكن لان ما اقول قوله على راي في المقر ومما اختاره المصنف  
هنا قول الشيخ في النهاية وابن البراج وابن ادریس هو الاصح وقال المفيد بان ملك العين او احداث  
المشترى فيها حدثا وقال ابن حمزة يلزم محرر وجهه عن ملك الموهوب ان عادت ويصرف بعدا لعين للمحب



نصره شريفاً وقال سلا بجور الرجوع فيما لم يرض عنه ما دامت لعين يافيه وكذا قال ابو الصلاح  
 ومنع ابو الصلاح من الرجوع في الهدية مع التصرف فيها قبل ان ياكلها او ياكلها  
 ياكلها بالباقي الا ان يكون تجارة عن تراضين ومنعكم وهذا مال للمتمتع ليس الرجوع عن تجارة  
 عن تراضين خرج ما قبل التصرف في تناقل الحقة والليل والمداواة ابراهيم بن عبد الحميد عن الصادق  
 عليه السلام قال استلخنا ربة الهبة ما دام في يدك فاذا خرجت من يديها فليس لك ان ترجع فيها وقال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله من رجع في هبته فهو كالراجع في قبيله وفي الاحتجاج نظر لان سلم مع منعه  
 لم يسلم الدلالة فانما لم يعلية يقولون لا يهازل على زوجهما بالقبض وما يقولون لا يرد عليه حتى  
 الاخرين يرويه عبد الله بن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يهب الهبة ارجع فيها  
 ان شاء ام لا فقال يجوز الهبة لذى القربى والذى ثبات من هبته ورجع غير ذلك شاء وفي التصحيح  
 عن الحلبي عن الصادق عليه السلام قال لا الهبة قائمة بعينها فلا ان رجع والا فليردوها  
 فهو لسان عليا اذا لم يرض فيه نظر لان الاصل عدم التصحيح ليقال وجه الجمع بين رواية  
 ابراهيم وبين هذه الرواية ما ذكرناه لا يابول هذه الرواية والقبول احسننا السند فقد ان  
 على ذلك التنازع قال دام ظله وكره لاحد الرجوع على رائي اقول  
 ذهب الشيخ في النهاية وابن ابي عمير الى كراهة الرجوع وقيل يجوز له رواية زرارة الصحيحة عن النبي  
 عليه السلام انه قال ولا يرجع الرجل فيما يهبه لزوجته ولا المرأة فيما هبتها لزوجها جازا ولم  
 يجز المسألة فيقول ولا ياحذوا عما يتنمونهن تناسا فان طيب لكم عن شيء منهن تناسا فكلوه  
 هبتا حرمنا وهذا يدخل فيه الصدقة وغيره واختاره المصنف في ذكره الفقهاء وهو الاصح قال  
 دام ظله والاصل المتمتع لا يرجع الرجوع ومع الحجر اشكال اقول بناء من تعلق حق العرماة  
 بها وبين جرد العريق استحقا والواهب الرجوع قبله لان استحقا والعراة مانع للملكة وبذلك  
 غير لازم والمتابع لا يورثه متوعد قال دام ظله ما جناية الهبة فالأول فها هنا يجرى  
 رجوع الواهب اقول وجه العريكة ان الجناية مقدم على الملك الحقيقي وحق الواهب يمكن ملكه  
 حق الجناية اقوى ولا تفرق من تصرف هو حق تصرف الموهوب مانع فيه الاولى واتا اقول  
 ان كان المراد ان حق المحني عليه مقدم على استحقا للمالك الرجوع فهذا الاشكالية ولا يحتل عليه

وان كان المراد انه يمنع من رجوع المالك في الناضل عن ارض الجناية فهو ممنوع فزرع لورج المالك ثم في ١٩١  
 صح الرجوع والعفو كما شفع صحة وعدمه عن بطلاننا ونقول معنى البطلان قبل العفو والاستيفاء  
 دفع التوهم وبعد الاستيفاء المستوجب للصحة وهذا هو اذا لم ينفك البطلان قال دام ظله والرجوع  
 يكون باللفظ الى قوله وبالفعل مثل ان يبيع ويشتري هل يكون ذلك فحا وعقد الاقرب لنا في اقول  
 وجه العريكة ان الناضل انما يثبت لتحقيق العقد فلو كان باطلا لم يدر عليه حكمه ولا ما يخرج منه بنفسه الهبة  
 فيصح الجدل قال لم يرجع العقد وهو الاصح ويحصل عدم لانه وقع في غير ملكه واكتفاء اقصاء الواهب ايضا  
 وملاك شخصين مصادرا وقال الشيخ في المبسوط لا يبيع قال دام ظله والا فليرد الاخذ  
 ليس فحا اقول اما لم يوجد مره يدل على الرجوع فلا يحكم بالرجوع قطا لان كل فعل يمكن  
 قوعه على وجه غير متلازمة فانه لا يدل على مجردة على احدهما لا بدليل من خارج وهو العريكة للدلالة  
 على قصد الفاعل لانه اعلم من كل واحد من ملك الرجوع لا دلالة لهما على الحرام في قوله من قبضه  
 النسخ وهو المراد بالجنس فليس لا يفسح الا لفظ لانه عقد لفظي ثبت عليه مقتضاها ولا فصل  
 البقاء الا بما تعلق شارح انه مبطل في الفقرة الفطرية التي تتر عليها مقتضاها لم يأت في الشرع  
 ابطا لها بقاء فمحتملها مجرد الفعل واللفظ اثنان يدل عليه بلا وسط كقوله رجعت وبوسط لعقد  
 ابيع الدال على ثبات منعه ويحصل كونه رجعا للصنع الملك فيه ولا يلفظ الرجوع انما كان رجوعا  
 لدلالة عليه فكذلك كما يدل عليه الاصح الاول قال دام ظله وفي الارش اشكال اقول  
 بمرام على جواز الرجوع مع التصرف في نفس لانه لو صبح الموهوب بالتوثيق ثم رجع الواهب بعد البيع  
 فليس كونهما قطع الصبح لان كل منهما الفصل ملكه عن غير فلهذا الفاعل ارثها بقصر عن كل الاخر  
 فيقول العيب ثافي الصبح او التوثيق على كل تقدير فالفاعل اما المتمتع والواهب فان كان الفاعل  
 والعيب في الصبح لم يكن له ارث وان قبيل التوثيق كان عليه الارش لا تعيب ملكه عنده لتخلص ملكه  
 بحتمل عده لا يدخل في ان المالك كونهما لان ملكه هو ان في سائر المصروفات ان كان لا يفسد الخ  
 الواهب فان كان العيب التوثيق فلا ارث لانه يفسد وان كان في الصبح احتل الضمان لما قلنا وعدمه  
 لانه من قبل المتمتع فترطه لعلمه بجواز الرجوع وصبغه وهذا من ان لا الهبة لفظا بل فطر  
 الاصح الرجوع في كل موضع يكون النقص من فعل غير المالك لتخلص ملكه قال دام ظله والا فليرد



عدم انفعال حق الرجوع الى الوارث قول وجه الاقرب انه قد ملكه اياه وانما هو الرجوع لخصومه  
 الراعي صا له اسفاه غيره وليس يحتمل اسفاهه لان حق له فيدخل تحت لعموم والاصح الاول لان  
 الرجوع فيها على خلاف الاصل فيقتصر على موضع وهو الواهب قال دام ظله ولو جاز فالاقرب جاز  
 رجوع الولي مع العبطة اقول لا دام مقامه ولمحق وهو الرجوع والولي استحقاقا حقوقا كلها  
 مع العبطة ومن حيث جعل ارادته وقصدته والاصح الاول قال دام ظله واذا باع الراعي  
 بعد الاقباض رجل مع لزوم الهبة وجع لعمه على راي اقول وجه الصحة ما تقدم وهو الاصح وذهب  
 الشيخ في المبسوط الى انه لا يصح لبيع لانه صار ملكا لغيره وقد تقدم قال دام ظله ولا يستلزم  
 الهبة الرجوع من دون شرط مطلقا على راي اقول هذا من مذهب ابن ادرس قال الشيخ في الخلاص  
 والمبسوط هبة الماوى والاعطى الاد في يقتضى التواضع ما قال ابو السلاح الهبة التي يبيعها اليها  
 الهبة في الرجوع عنها هي بخصه بسبب الاد في الاعطى لا الدنيا ان قبيلها لزوم الرجوع عنها بشيها  
 ولا يجوز التصرف فيها ولو لم يرض عنها احسن الشيخ بقول النبي عليه السلام الراعي حق هبته ما لم  
 يتقبل الشئ وابنه للواهب حق الرجوع قبل ان يثاب واسقط حقه من الرجوع بالتواضع وجعل ثوبا  
 على الحقيقة وهذا يسعز مراد الشيخ انما يلزم الاتا بواشوقه ان ادر ليس هكذا قال المصنف  
 في المختلف والصحيح انه لا يجب مطلقا تمسك على القول بوجوب التواضع فيقبل المثل والقيمة  
 وهو اختيار ابي السلاح لانه قبض بمضى لعموم ولا تسمية في العقد وكلما كان كذلك وجب له المثل  
 والقيمة في غير وقيل ما يرضه الواهب الى ذلك ما روي ان اعراسا وهب لرجلي عليه السلام  
 فاناب عليه وقال ارضيت قال لا فاداة ثم قال ارضيت فعاد لعم الخطي قلت انما يصح اسند  
 لاسم الدلالة لا تدبر قال فلو تلف الموهوب وكاتب المسترد وقبل الرجوع ففي التمسك نظرا قول  
 من حيث انه لم يقبضه محققا بل لم يدفع عوضه ولم يحصل قيمته ومن ان النمان انما يجب لو تلف الموهوب  
 وليس له المذهب لا يجب عليه دفع العوض بل الواهب الرجوع في المعرفه بالتفريط منه وقال ابن الجوزي  
 عدم النمان قال دام ظله فانما وجبت في الاقرب مع التلف فاما اقل الامرين من العوض فقيمة الموهوب  
 اقول وجه القرب ان الموهوب كان اقل فقد رضى بعوضا وادرك في الملاحة بذلك وان كانت قيمة الموهوب  
 الموهوب قبل المذهب لا يجب عليه العوض وانما يجوز للواهب الرجوع في العين فلا يجب له كثر من قيمته او لغيره

العوض

العوض الهبة وقد نكحت فترجع بقيمة الموهوب لا بغيره متى يكون الرجوع في الهبة التي ذكرها  
 العرض قبل دفع العرض مطلقا او بعد اشتا من اذ به والا قرب اقول لقوله عليه السلام ما لم يرض  
 وقبل دفع العرض لم يرض على هذا اذ رجعت بعدها وقبل دفع العرض رجعت بقيمتها او لم يرض الا على وجه  
 دفع العرض وانما كان او ناقصا عن القيمة لم يكن لها لغيره وانما كان له مثل الموهوب وقيمتها لا يكون  
 الا انما بالعرض على مذهب المصنف قال دام ظله ولو ظلم ببيعها فباعتها بغيره في بيعها لم يرض  
 فالاقرب رجوع على الواهب عنده من القيمة اقول انما الهبة عينها وقيمتها الهبة فباعتها بغيره في بيعها لم يرض  
 استحقاقا فترجع على المتهب بها بقيمتها او مثلها فقول لا يحلوا اثنان ان يكون عرض عنها او لافان  
 لم يكن قد عوض عنها او عوضا فلو عاوم رجع بما عزم لانه عرفه باذنه بان لا فيها بغير عرض او عوضا اقل  
 عروضا فقيده الا باحاطة طاهره ولا يحكي حكمته مقنود في نطر شرع العقلاء وكل من روى ذلك فبما روى  
 اصعب من يبينه عروده وكلما كان كذلك رجع على العاود وانما قلنا عروضا بغيره لانه احتراز  
 عن ان يقول له قايمة الى امره احتراز عن عروده لانفسنا في هذا فانه لا يرجع على الاوى لان كل ما مضى له حكمه  
 معصودة في نظر العقلاء فهو عيب وان عوض بها او اكزرجع بما دفع ويحتمل عن لانا هبة لا تصب  
 الواهب عنها لانها تزج ولان الملتزم به والاصح الاول قال دام ظله ولو وهبه عصيرا فصا  
 خمر ثم عاد خلا فله الرجوع على انكسكال سنخاوه لانكسكال صار خمر في يده ثم تخلل له ملكه  
 ام لا مشا لانا فان الموهوب له من الما من ملكه فان قلنا ملكه العايب لم يجر الرجوع قطعا  
 هنا وان قلنا لا يملكه العايب لم يجر الرجوع فخرجنا من الما من ملكه فان قلنا ملكه العايب لم يجر الرجوع قطعا  
 استناد ملكا لخلل ملكا لغيره فكان لا لا في عينه ولا في ملكه بسبب ملكه الاول وقد كان مترلا  
 بالرجوع فكذلك هذا الملك لا لا بسبب ان اوى من السبب خروجه عن الملك التميز وتلفه فصا كان لونا لظنية  
 او باع المتهب لا يجوز الرجوع من اثار التصرف في الملك المطلق وقد اثار التميز فزول اثره وكذا الاشكال  
 لو باع عصيرا محصرا فانقلب خمر ثم تخلل ولا قري عندي انه لا يرجع له لانه لما صار خمر اخرج عن ملكه  
 بالكلية واو لو اثار الملك لا بسبب ان لا يجرده بشيها عليه فلما تخلل بملكه لذي اليد لم يكن لا بسبب  
 الملك الاقون ولا عاد الملك الاول قال دام ظله ولو عاد الملك بعد زواله لخلل الرجوع اقول  
 هذا دفع على جواز الرجوع بعد التفرق لما قلنا في وجه الاحتمال انه عين ما له في اليد فباعتها فباعتها

مان التمسك

عروض العوض  
 وعلى التمسك  
 العوض

الرجوع  
 انما هو  
 بالهبة  
 العايب  
 العايب  
 العايب



من حيث انما كان له اوله الاول لا هذا ولا هذا الملك ليس من جهة  
 فلا يملك فسخه وادالته وهذا هو الامع عندي **المعقود الثالث في الاقرار وفيه فصول**  
**الاول في اقراره وفيه فصول** **الفصل الاول في ثبوت اقراره** ولو قال ليس لي عليه  
 كذا فقال بل كان اقرارا ولو قال نعم لم يكن اقرارا على اى اقول هذا قول الشيخ واكثر الاصحاب لانهم  
 جوابه لا يستلزم ان تصديق ما دخل عليه حرف لا يستلزم ان يصدق به من حيث ان اصله بل لا بد من  
 عليه ما لا يورثه والاستدراك اذا كان كذلك لقوله ليس لي عليه لانه الذي دخل  
 عليه حرف لا يستلزم ان يصدق به من حيث ان ثبات وقوله نعم تصديق له فكانه قال ليس لي عليه لانه الذي دخل  
 ما نقل عن الكاوي وغيره من ائمة اللغة وعلى وفاته ورد القرآن قال الله تعالى استبشركم قالوا بل  
 ولو قالوا نعم تكفروا قال تعالى انما كنتم سرهمن وخبرهم بل قال تعالى انما كنتم سرهمن  
 لن جمع عكسا بل قال تعالى فيهم فل وجذب ما وعدكم ربكم حقا قالوا نعم ان لنا الا اجر ان كنا نحن  
 الغالبين قال نعم وقال قوم يكون مقرا لان كل واحد منهما مقام الاخر في العرف لا في الوجود  
 انما يحل على من يهود اهل العرف لا على اهل العريضة والاصح الاول قال دام ظله ولو قال ليس لي عليه  
 الف فقال انما مقروم يقبل على الاقوى اوجه او استنقذه او دون او خذ لم يكن اقرارا ولو قال انما  
 احتمل لو عد اقول وجه لفظة في الاول انه لم يوجد منه لفظ دال على الاقرار فلا يحكم بما الاول  
 فلان قوله انما مقرا من الاقرار المدعى او غيره اذ يحتمل انما مقرا لشهادة او بطلان دعواه كدلالة  
 للعام على الخاص اما الثانية فطاهرة ويحتمل ان يكون اقرارا لانه وجد عقيل لدعوى فيعرف اهل العرف  
 ولقوله تعالى قررتموه اخذتموه لكم امري قالوا اقرنا ولم يقولوا اقرنا بذلك ولا رد عليه  
 تعالى بان قصدهم ذلك فان حادثة احدهم باقراره من كلامهم لا قصدهم لعلمه بدون ذلك لقوله تعالى  
 فاشهدوا اي يحضركم على بعض هؤلاء ذلك ولانه حادثة عن الدعوى فيكون ابلغ من نعم اما الاولى في صلاحته  
 لذلك وقد ذكره عقيل لدعوى ولم يحضر الى السعد عن غيره فيكون جارا لدفع محذور العريضة فان  
 من ادعى عليه به دينار ففعلنا مع كون زوج في الدار عن سنها هذا او دفع الهدي به عن كلام العقلاء  
 مقصود الشايع وهذا قبل المراكا بعد الاعتراف به استبنا وكلف الاقرار اما الثانية فطاهرة اذ نعم  
 دلالة على الاقرار وهذا اصح فيه وعندك في قوله انما مقرا اشكال اي الجواز ان يريد في المستقبل انما

فنفق

اسم الفاعل بمعنى الاستقبال مجاز ومنع اكتم الاصول من صدق المشوق مع عدم فائدة المستقينة  
 انظر الى المستقبل لانه قد استعمل في لغة العرب اقرارا كثيرا ومصلحة الخلاف لاحكام  
 فيها بلا قرينة ووجه الاحتمال في قوله انما اقراره انه مشترك بين الحال والاستقبال والمشارك لا يحل على  
 كل اتعني به ولا احدهما بدون القرينة والمستقبل لا يكون اقرارا ويحتمل ان يكون اقرارا لان العرف يسمعه  
 في الثابتة الدنة والافراط انما يحل على معانيها العرفية قال دام ظله ولو قال لك على ان شاء الله  
 فالعدم المذموم اقول لانه علقه على شرط مجهول لان المسئلة لا يعلم الامع العلم بان ثابت فخذ منه  
 لانه مستنبط لا سبب شرعية مباينة ولا ربح ولا خوف عادة فلا يعلم الآمنه وتربط النبي بالاعتراف  
 التوب او معه دور ومن ان لا نكاحا بعد الاعتراف بغير موعود والشرط حصل بعد تمام الاقرار ولا يستلزمها  
 تبركا لقوله تعالى ليدخلنكم المسح الحرام ان شاء الله ولا يكون شرطا قال دام ظله ولو ادعى زوال  
 العقل حال اقراره لم يقبل دعواه الا بالثبوت وان كان له حاله خنونا فلا قرينة على قوله اقول لانه  
 مجرد اللفظ لا يوجب شيئا الامع صدور من اهل لكنه مشكوك فيه ولا يعلم الا من حال المقر وشروط  
 القوة العريضة التي هي العقل لكن بوجه حال الاقرار غير معلوم وليس حال سمية والجعل بالشرط  
 يستلزم الجعل بالمشروط مع اصاله براءة الذمة ولا رد القلب لانه براءة الذمة ليست شرطا وسبب  
 عدم الحكم بالثبوت اصل البراءة وعدم العلم بوجوده بغير خلاف الحكم بالثبوت من الحكم باقراره او لا  
 ولو كان شرطا لما حكم به قبله ودعوى كاسقوط بعد الحكم بالثبوت لا يقبل ومنع الحكم بالقرار او لا والاصح  
 الاول وهو ما قاله لان العقل شرط في صحة الاقرار قالوا الحكم بانع لانه لا يرد دعواه بانصدرا  
 لثبوت الحكم به ولو كان شرطا لما حكم به حتى يعلم انه صدر في حال العقل **الفصل الثاني في العقل** شرط لاجماع  
 ومنع الحكم بالقرار مع الجعل بانه صدر في حال العقل قال دام ظله ولو قال انا قاتل زيد فموا اقرار  
 لا مع الضبط الوجه لتسوية في عدم الاقرار اقول انما وجه الاقرار في الاول فلا بد ان لا ينافي ما يحل على  
 حقايقها او اقرار مجاز انما قلنا في المشتق ان صدق حقيقته على من وجد له المستقينة على ما هو مذهب  
 جماعة من الاصوليين ولا كان ذلك اقرارا لانه لا يثبت له الوجود بالفعل واما اقرب مما يحتمل  
 لم يثبت له بعد حصولها التي هي حقيقة الوجود والوجود فثبت له ذلك كحقيقته على ما هو مذهب الجماعة  
 معنى المناصير ليعمل على قوله انا قاتل زيد على المأوى ولا يستعمل في العرف بانه في الاقرار واما مع لثبوت فلان



اصل العربية على انه معنى الماضى لا فعل فيكون تبع المستقبل اذ الحال معلوم فلا يكون اقرا او بيان  
 انه قد يستعمل في الماضي والمستقبل ودقائق العربية لا يعرفها الا بعض الناس فلا يجعل عليها الجواز  
 خيرا او اراده الخطاب لمند اول بين لغوام ولجواز الاضافة في المستقبل الاستقبال وقرين ان  
 ولا غال والثاني احسن لان الفعل كائنا في المعامل في المعامل لفظا خاصة وعدم الخاص لا يستلزم عدم العام  
 والمصلحة وان كان اقرب بوجه لكن المستقبل اقرب من حيث لا مكان فان ما عدم المنيع وجوده اذن  
 لا امتناع اعادة المعدوم وما لم يوجد بعد تحقق اثره غير معلوم هنا والاصح عدم كونه اقرا في الخطاب  
 لان كل صيغة التحمل فيها لغة او عرفا لا يكون اقرا احصا فاما هي على الاحتياط انما كاللغة  
 قال دام ظله المريض يقبل اقراره ان ابرأ مطلقا على اشكال اقول اختلاف الفقهاء في اقرار المريض  
 فقبل من الاصل مطلقا وقال بعضهم ان كان منهما في اقراره من ذلك لوصية وسيا في البصيرة ذلك  
 في هذه المسئلة نزع على قول من يقول انه من ذلك على تقدير ان يكون منهما في هذا اقراره وفيه اشكال  
 ينسأ من عدم قوله عليه السلام اقرار العقل على انفسهم جائز ولو الا لما منع وهو المرفوض لا اطلاق  
 الاحكام للغزوم اذا ابرأ ومن ان التهمة صار وصية وهي لا يلزم والاصح عندى الاول وقوله مطلقا  
 اى سواء كان منهما او غيرهما قال دام ظله ولو اقر بدين مستعترف به بيمينه اخذ مستعترفه واقرار  
 الوارث على اشكال اقول ينسأ في الاول من تعلق حق العراء بوضار كما قرر المحققين على من انته  
 اقوى من البينة لانتفاء التهمة ولا يمحى علة لقوله عليه السلام المدين محرم عليه الا في ذلك ما لا يفتا  
 ان يقول هذا ليس بيمين بل هو بيان والخبر عا هو في فضل الام فان العاقل لا يفتا في نفسه  
 وعبد بن فلا يورد به هذا هو المشهور ومساو في الثاني من ان خلفيه فاقرا لو من انه  
 لا ينفذ قسره ولا ينفذ اقراره ولا من حسن الموت هل كلا الوارث تعلق الدين ولم يملك لقوله  
 من بعد فعل الثاني لا يقبل اقراره وعلى الاول يحتمل الوجهان سواء لم يمت في الملك ومن حيث ان  
 ملكا لم يمت قوى الاصح ان لا يصح معتمده بيمينه البينة او اقرارا الموتى عدم مزاحمة العلم  
 لتعلق حق العراء بالدين الرهن قال دام ظله وبما قرئ بين الاقرار للوارث وغيره على رائي  
 اقول هذا اختيار الشيخ والمفيد وابن البراج وسلا رواه ادريس ورواه في كتاب من لا يحسن الفقيه  
 وهو الاصح عندي وقال في المقتض انه يصح في حق الوارث من الثلث والطلاق ذهاب الميراث الى بقية

او حتى ينفذ الوارث  
 وهو ما لا يملك  
 في العلة لظلمة

لا حق

١٩٢  
 في حق الاصحى من الاصل مطلقا وفي حق الوارث من الثلث مع التهمة من الثلث نفسا رواه ابن  
 بر جازم النصيحة عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل اوصى بعض رسلان عليه ان يقاتل ان كانت  
 الميت مريضا فاعطه الذي اوصى وفي الصحيح عن النبي عليه السلام قال قلنا الرجل يقر لوارثه  
 فقال جازا اذا كان مديا الجيت صاحب المصح يبرأ ابا سعيد بن جابر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال سألته عن رجل في الوارث وهو مريض يدين عليه فقال جازا اذا كان الذي اقره وراثة الثلث  
 واذا للشرط واسقاء الشرط موجب لهما الشروط ولان الوارث موجه التهمة والجواب  
 حملها على التهمة جحبا لاداة ومنع لصغري في الثاني قال دام ظله ولو اقر بوارث فلا قريب  
 اعتبار التهمة وعينها لاقول وجه القربى يقتضي اقرارها بالمال فاذا كان منهما فالمقتضى  
 موجود فيثبت فيه الحكم ومن حيث انه اقرار بالنسبة المال تابع بالعرض قال دام ظله العبد لا  
 يقبل اقراره بالمال ولا يحد ولا يجازيه بوجبه ااو قصاصا الا ان يصدق السيد منع بعد العتق ولو  
 قيل يقبل ويتبع ما ان لم يصدق السيد كان وجها اقول منسأ القول بان العبد يدين بثلث اهله  
 الاقرار ومناط اهلية الملوغ والرشد والحرية شرط في نفوذه او العتق بانه ما عمن نفوذه يحل  
 الاول لان شرط وجوبه ما مال على ذمة شخص هل يملكه الا لازم تكليفه لا يطاق ولا يثنى من  
 العبد كذلك لقوله تعالى ضربا له مثلا عبدا يملوكا لا يقدر على شيء فدر على اسباب الملك كلها  
 بخلاف المملوك لا يقدر على تلك المباحات الصدقات والهبات ولان فيه نقصا لقلة الرغبة فيه  
 اذ ضمان في الحرية يمنع الميراث ولو لا ذلك وامكانه مطلوب فيقل قيمته ويحتمل الثاني وهو الاصح  
 بقوله عليه السلام اقرار العقل على انفسهم جائز والجميع المعروف لا يفتى بالام للعموم ولان الحيات  
 يلزم لو وجب في الحال اذ اؤوه وليس بل بعد الحرية وهو ممكن والثاني قول الشيخ في المستوط لا يفتا  
 عنده يجامع الملك فلا يمنع اهليته قال دام ظله ولا يصح اقرار المولى عليه بحد ولا غيره ولو اقر  
 عليه الجناية فلا قرب قبول قوله ويجوز المال وتعلق بيمينه لا في حق العبد يقبل فيعتن القيمة بالارث  
 وان قصرت على قولين اقول في هذا الكلام مسلمان اقرار السيد على العبد بحد وغيره  
 من العقوبات كالنكاح وضرب اليد في الاشتماء باليد لا ينفذ على العبد اذا لم يقبل العبد لانه اقرار  
 بما يتعلق به لا بما يؤول به وهو لا يملك منه ذلك وهذه المسئلة اجماعية ينسأ اقرار المولى







في الحل بل البطلان هنا او لا استحالة الملك حقيقة هنا والمجاز ابعدها قال دام ظله  
عدم انكذي بطلان هذه الدواعي فذكر لم يعلم له ثم اما ان يترك في يد المقر او القاضي فان رجوع  
المقر عن الانكار رسم اليه فان رجوع المقر في حال الانكار فالا قرب عدم القبول لانه ايد الحق لغرض  
مخلاف المقر فانه اقتصر على الانكار اقول **اذا** اقر انسان بعين شخصه غير ان كان فيه شبهة  
معين قال بطلانها بما اقر المقر فذكر المقر في مسائل **اذا** اسلم العبد للمقر لا يحل للمقر ان يبيعها  
ويصلها خلا فاليعمل لها صدم ثم ماذا يعمل بها فقولان احدهما يترك في يد المقر لا يبيعها ولا يبيعه  
منه اهله ليدخلها عليها والاشارة يد المسلم واقباله الصحة فهو اولى الناس بحفظها ولا تصانها  
الملكية ظاهرة فلا قول من ان يقبضه استحقا فما ظاهره والاقرار عارضه الانكار فاقف حكمه  
ومنع بانه في الحال فقر المقتضى لا معارض فيه كقوله وناسها يتولوا لها القاض لانه والى النصارى عن  
المشاهدة وعين المعلوم من هو فان ادى استحقاق صاحب اليد كانا مينا للقاضي كالواستحفظ  
عدلا عزيز وهذا هو الاصح عندى وقول المصنف اما ان يترك في يد المقر او القاضي ليدل على التبريد  
بين القولين **ب** لرجوع المقر عن الانكار وصدق المقر قبل رجوعه لان هذا الملك لا يبعيه  
احدا الا هو وصاحب اليد قد اقر به ففعل هذا عدم تكذيب المقر ليس شرط في صحة الاقرار بل يفورده  
والحكم به بخلاف الشرط الاول فانه شرط في صحة الاقرار **ج** ان يرجع المقر اقراره ويكذب نفسه  
في حاله انكار المقر قال المصنف لا يقرب عدم القبول اما اذا قلنا من عزمه ويتولى حفظها  
القاضي فلا يقبل رجوعه قطعا واما على القول بتركها في يد المقر لا عن القاضي فيحتمل الاحتمال الضعيف  
الذي فيها بعد ولذا قلنا لا يستعمل الا قرب من سلبت كليهما عن نفسه ما اقر بحكم به عليه لعموم الخبر المشروط  
بعدم التكذيب فتد الاتبات لغرضه في الحال والحكم به بحكم القبول لانه ما لا يبدعه عنه وقد ادعا  
هو لانه انما حصر ملكه في ملكه ز يد وودعاها في كالمباح ولان عدم هنا يعلم بدو  
الفد وليس لما قدم وقوله لانه ثبت الحق لغرضه الى آخره الى شارة الفرق بين المستلزمين  
رجوع المقر رجوع المقر فان رجوع المقر انكاره بعد اقراره لمعين محكوم به ورجوع المقر اعتراف  
بدعوى انكرها قبل الشارح مع الثاني ذوالاول واقرار المقر حكم بمحادث بشوى وهو ملكا لغرضه  
حكم لعدم بسببه وبثورة فلا يقبل افتاد بل بخلاف انكار المقر لانه بناء على عدم الاهل ويحكم فيه

عدم العلم بثبوت السبب فيقبل الماويل قال دام ظله ولو اقر لعبد كساح او معروف فكتب **١٩٨**  
السيد فلا فرق في لزوم بخلافه لو كتب للعبد لاحق للسيد هنا اقول ويحتمل عدم الاطلاق  
الاصحاب ان الاقرار للعبد اقرار للمولى والاصح ان تعبرا للعبد لا مولى له لانه لا حق له  
فيه قطعا واما انكار كساح فيحتمل بان يرد المولى فيه لانه موقوف في اصله على رضاه فانه لا يصح ان ينكح  
الا اذن السيد فاذا اقر بثبوت فهو اقرار على السيد فلا يلزم ويحتمل لعدم لانه لاحق للمولى في النكاح  
وهو الاصح لا يحكم بثبوت حكمه في حق المقر لا فيما يتعلق بحقوق المولى قال دام ظله ولو انكر  
المقر بعد قبل عتق وليس بمحتمل سقى على لرقية المجهول المالك ويحتمل الحرية ان ادعاها العبد  
اقول للمحقق عن الاقرار بغير اذنا اذ اكدية المقر شرع هنا في البحث عنها اذا اقر بعبد لا خان فانكر  
المقر وقد اختلفت لفه فيها هل يعتق العبد ام لا فقل يعتق وهو قول الشيخ وابن البراءة  
لان صاحب اليد لا بدعه والمقر له بنفيه واسعا ملكه فيها بالامتل ولا تملكه ملكا غيره  
مطلقا عتق والمقدم هنا ثابت اذا اقراره بغير ملكه جميع من عدا المقر وحكم الشارح وحصل الملك  
في نرجع بغير زيد ملكه واعتدله لشارع ايضا فاستقر الملك مطلقا عنده وبطلت المصنف فان حكموا  
برقة وان مال وودع الحاضر لا يستلزم دفع العام ووجه الاحتمال الاخر وهو الحرية اذا ادعاها  
العبد وهو الاصح عندى انه مدع لا منارح له فيكون كالصبي ويحتمل عدم الحكم عليه بالملكية  
**المطلب الرابع في المقر بغيره** قال دام ظله ولو اقر بحرية عبيد في بغيره لم يقبل فان استراه  
صح تعويل على قوله صاحب اليد والا قرب انه قد اقر في طرفه بيع في الطرف المباح فلا يثبت فمخيا المجلس  
والشرط في الحيوان بالنسبة الى المشتري كما لا يثبت بيع من يعق على المشتري اقول الشهاد  
على العبد بعين في ملكه يكون اقرارا من الشاهد من وجهه بعينه انه لو لم يصدق شهادته وحصل يومنا من اقر  
في يد محش لولا شهادته لكان ملكه محش في تلك الصيغة للاقرار وحكم عليه بمقتضاها فلو قال  
ان ذبيقتي عتقا ما لم يحكم بحرية في الحال بخلاف قوله فلو اقر بعت شراة قال الشيخ في المبسوط يبيع لراة  
والظاهر ان يرجع في الظاهر لانه او قل لولا ان يترك للعقد على قول من صدق الشارح وهو المباح هنا  
ان يد قالوا وارق الاقرار جرم محرم بعينه وبينه فسد نكاحها فان الشراء يحصل العتق او  
مقتضى الاقرار بخلاف النكاح لان الرضاع منافع من الاستماع فخرج اعتراف ان حرام عليه قال القرم



انه ليس بشراء بل امداد لان البيع عقد مركب من جزأين أحدهما قبول وصحة وصحة ما وفادته  
 أحدهما والقبول غير صحيح بالنسبة الى البيع لا غير المشتري بحره وامساع شوا الخ والحقين  
 ما قاله المصنف وهو ان يجمع فيه لعنات جميعا فهو بيع من جهة البائع لا محالة وفداء واستيفاد  
 من جهة المشتري ثم حكم على كل تأخره على بيعهم الخبر ويتفرع على هذه لقاع فروع الخبر لا يثبت  
 في من نوعه بشرى هنا لا تحكم عليه بصفه فمما إذا استرعى من سعتو عليه قبل ولا يأخذ الارش  
 لو خرج البعد معينا لانه لا ارش في الفداء فيؤثر لان الارش جزء من الثمن فالبايع بفرا سخطا فوجه  
 والمدة على معنى استحقاق مع الكل لانه رغم ان البيع باطل وان الثمن كله مستحق له وان يبيع عنده  
 ان له اخذ **ب** لا يحكم بالظاهر لا للبائع ولا للمشتري لزعم البائع انه غير معقوف في المشتري انه غير  
 معقوف في المشتري فذا الثمن من مال الذي كتبه بعد الحكم بصفه لانه لا يبيع ان كان صادقا فكل  
 المال المشتري وان كان كادبا والصادق هو المشتري فالله للبائع في نقل الامر من يملكه المشتري ليأخذ  
 الثمن ويغفر له بما لا يقبله من طلبة به منه هذا اذا لم يكن له وارث في العتوقه وآفاق فكله كان  
 موقوفاً وهو اختيار الشيخ رحمه الله ولو قال انه جازا مثل كان شراؤه فداء من جهة بائع الكافر  
 وارثه فاذ افتقد النسب والسيب فالامام وليس للمشتري ان يأخذ منه شيئا **ل** لو تلفت بعد قبل القبض لم يكن  
 للبائع المطالبة ثمنا لاجتماع العلم ان الفداء والاستيفاد دفع عوض عن يده فان كان ثلثه لا يبيع انما  
 لنها ظاهرا فالاستيفاد شرعي والآخر روي **الفصل الثاني في الافارير المجهولة قال**  
**دام طله** ولو قال لعصبته شيئا ففسره بالخمر او الخنزير قبل بيع كره المقر ومع الاسلام شك  
 اقول بسبب من اختلاف في تفسير العصبه فقال بعضهم انه عبارة عن الاستيلاء على ملك الغير فها ظلمنا  
 لاشتماله على ذلك الخمر واسفا ذلك الخمر قيل انه استيلاء مني عنه على ما في يد محترمة تسحق الاما  
 على ظاهره ورضاهم نحووا العصبه بيع استحقاق اليد وهو متحقق في الخمر لثبوت حلالها مال للفقهاء لانه  
 يستعمل في العرف على يد الغير باع شيء لا يصدق ان يقع اثباته عليه والخمر والخنزير يكرهان على  
 الحقيقة لانه لا محالة الذي ذكره المصنف في الخمر لا في الخنزير فانه لا يقبل والافصح عند ما لا يقبل فمما  
 قال **دام طله** ولو امتنع من التفسير حبس حتى يبينه وقيل بجعل ناكلا فيجعل المدة على اقول الاول  
 اختيار المصنف وجعل الاصل لانه قد صار مقرا بالاستمتاع من التفسير صار ما نسا من حرمه عليه

فهر

فوجب ان يحبس الثاني قول الشيخ في المبسوط وابن ادريس وقطب له ان لا يكتفى لان الامتناع  
 من التفسير صار كما لم يمسك من جواب الدعوى فاقضى ان يصير ناكلا والافصح الاول **قال** دام طله  
 ولو قال له ارحل او جلت او عظم او ففعل وخطير او عظيم جدا او عظيم عظيمه قبل تفسيره بالقليل  
 ايضا ولو قال كثره قبل كون ثمانية والا قبل المساواة **ا** قول الاول قول الشيخ في المبسوط وابن ابراهيم  
 وقطب له ان الكيدى لانه استعمل فيها وهو دليل الحقيقة اما **ا** فلقوله تعالى لقد تكلم الله  
 في مواطن كثيرة فعدت فكانت ثابته في الحديث في المذرع عند الاطلاق على ذلك الرواية وهو خاصة الحقيقة  
 واما **ب** فلا استدلال برعاس باستقنه دها فاعلى وضعه للملان عند احصائه ولا يرد الامر  
 للافضل ولا التواضع والاما افرى ذلك عند الاطلاق في المذرع الثاني قول ابن ادريس المصنف  
 والى التميز سعيده وهو الافصح عندى لاختلاف الناس في الكثير ولا يجد له في الشرع ولا اللغة  
 ولا العرف لاي كل مال كثير بالسنة اما دونه والاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز ولا دلا له العام  
 على الخاص استدلال برعاس بعمهم المأمور للملان من اللفظ لدها وعند الاطلاق هو من  
 علامات الحقيقة والعرف في الاطراف والرواية في سورة الحاشية فلعلمه عليه السلام علم ومع  
 تسليته فلا يمنع الماطي او الشكيب بل هو اظهر لا يستعمله في غيره في مورد كثيرة كقوله تعالى اذكروا  
 الله كثيرا **و** كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة ولانه لو لم يكن متواطئا ولا مشككا لكان يجعله  
 مجازا فيما ذكره او لم يستعمله في غيره فاما الاستراكال والمجاز حرمه او يكون مجازا في  
 غيره وحقيقته فيه ولكن غيره اكثر استعمالا منه فصرف ليه ترجيح الاعلية قيل **ا** و  
 لتعارض كثرة المجاز او لوله الحقيقة **قال** دام طله ولو قال اكثر من مال فلان الى قوله  
 ولو فر بالبقا والمنفعة او البركة وكان اقل في المقدر في القدر والعدد بان يقول لادن اكثر من  
 من لعين او الحلال اكثر من الحرام او انفع في السماع نظرا قول **ب** ينسأ من ان عبد اطلاق  
 ومنها تطلق على هذه المعاني ايضا لكن تقديره مجازا لكتبة اعرف بنيتها وقصده والافصح  
 الثاني لان اللفظ اذا كان للحقيقة ومجازا فهو بالنسبة الى الحقيقة ظاهر ورواية الذمة اقول  
 منه فلا ما فتن في تفسيره وهو اعرف بقصده فيقول بنفسه **قال** دام طله ولو قال اعلمك  
 الفدينا فقال لك على اكثر من ذلك لانه لا يفسد زيادة ولو فسر اكثر قلنا او حجة حجة او فتن

الكفر والافكار انما يطلق على  
 العدد واللفظ انما يكره على القسم



فلا قرب عدم القبول اقول لفظ اكثر افضل لتفصيل وانما يستعمل حقيقة مع اتحاد الخبرين بخلاف  
عليه عند الاطلاق كقولنا تعالى كالوا اكثر منكم وعطيه بغيره بقوله انا اكثركم منك مالا وقالوا  
نحن اكثر اموالا ولا ذاك ويحتمل القبول للصدق اكثر على الزائد في المقدار وان اختلفا في الحقيقة  
لان العرف لا يفتقر متطابقان على ما هو فضل لا من زان لكثرة انما نعوم من الاحاد فان اخذا لو احد  
من حيث هو واحد فقط لم يكن الحاصل من اجتماع امثاله الا لكثرة سواء كان معر من اوجدها  
بالمهية او متفقا وان اخذ من حيث هو انسان او حيوانا فقط بكون اعتبارا كونهما كثره حاصلا لا باعتبار  
الوحدات صدق لكثرة تابع لاحتمال الوحدات من غير اعتبار بعضها البتة فاذا اردنا ان لو احدهما صدق  
الاكثر من غير اعتبار بالمعروض قال دام ظله ولو قال كذا كذا اذ افر تكارروا لو قيل بغير درهم نصا له  
درهم ويصير على التمييز وقيل يلزم عشرون اقول اذا قال فلان على كذا افر تكارروا لو قيل بغير درهم  
ما يقبل به من الشئ كذا وكذا فليكن التمييز لشئين مختلفين او متفقين فقبل كل واحد منهما  
في نفسه كذا من غير عطف وكذا الحكم لو قال على شئ ولو قال كذا درهم ما نصف فيه قولان ذكرهما  
المصنف هنا الاول وهو اختيار المصنف هنا ان يلزم درهم واحد وقولان درهمان لنفسهما بجملة وهو  
الاصح عندي وقال بعض النحويين هو منصوب على القطع كانه قطع ما ابتدأ به وافر درهم وهذا على  
قول جماعة الكوفه والثاني قول الشيخ المبسوط لان اقل عدد مفرد سمى بالعدد على الفقه عشرون  
وفيه نظر لان في الاقرار لا اذن المعينات بواسطة الاعراب لا اصل له اذ اقرى من مطلقا  
النجاة ولان مخاطبات العامة بين اهل العرف العام لا يعمل على اصطلاحات لغوية الخاصة لانه لو قال  
كذا درهم صحيح بالجرم يلزمه ما به باتفاق الكل وان كانت الموازنة المذكورة يقتضي لزوم ما نأخذ  
ولتنبهنا فصح لنف احتمال نصف درهم او ثلث درهم واعتبر الشيخ بان الصيغة منة اخفقت  
غير الاقرار بالشئ لا يكون اقرا بذكر الشئ ودلالة الاعراب طنية وبناء نقل الاموال على الاجابة  
التمام اجاعا وقال ابن ادريس والاولى الرجوع الى نفسه لان كذا لفظ بهم محتمل ولا  
تعلق على اللزم شيئا من محتمل فالاصل براه الذمة قال المصنف في المختلف الضيق ان القائل  
ان كان من اهل اللسان الزم بما قاله الشيخ والرجوع الى نفسه كما قاله ابن ادريس قال  
دام ظله ولو جرد لزم حرره ورجع في نفسه الله والعبد جبر حرره وكره ان كان عنه وقيل

فصل في  
ضموم كذا وكذا والكل  
للساكنة للغير ولو نقل  
كذا وكذا

يلزمه ما اقول وجه الاول اصل البراهة الذمة مع احتمال في الكلام وهو الاصح ١٩٧  
عندي والقول الثاني للشيخ المبسوط لان كذا كذا عن العدد ودرهم بالجرم بغيره واقل  
عدد كفضل بعد المهر الماهه كذا فصر على اللغز ولم يوجد في كلام العرب غير ذلك واجاب  
المصنف عنه بما ذكره وحاصله منع المقدمة الاولى وذكر تنوع المتع والجز متفق وانما لا يحتمل والاصل  
عنه ومذهبنا لا يدرى هنا كما الاولى وكذا المصنف في المختلف ولا يربط بالدعوى الشيخ عرف  
خاص والعام واللغة نقصان احكامها والالفاظ انما يعمل على العرف العام خصوصا والاصل  
براهة الذمة ولو قال كذا درهم بالرفع لزمه درهم واحد باتفاق الكل قال دام ظله وكذا لو ارد  
بغير عطفه ولا يقتضي الزيادة كما قال شئ في وفي الخبر يحتمل ان اضاف جزا الى جزاء اضاف  
الاجزاء الى الدرهم كصنف درهم وكذا لو قال كذا كذا او قيل يلزم مع الفصل احد عشر اقول  
الثاني قول الشيخ في المبسوط لان اقل عدد ين كبا وانصبط بعد ما احده عشرة في الاطلاق والحق  
كما يقدم قال دام ظله ولو عطف ودفع لزمه درهم لانه ذكر شئين ثم ايد له منهما  
درهم وكان قال ما درهم ولو فصل حمل لزوم درهم لان كذا يحتمل اقل من درهم فاذا عطف مثله  
وقرهما بدرهم جائز بدرهين لانه ذكر جملتين وقرهما درهم فعود الى الجميع كما في عشرة من درهمين  
نفسهما الى الجميع واكثر من درهم بناء على ان الدرهم بعد الاختيار وينبغي الاول على ما به وقيل يلزمه  
احد عشر اقول هذا هو قول الشيخ في المبسوط لانه اقل عدد ين عطف احداهما على الاخر وانصب  
الدرهم بعدها والخلاف والبحث كما تقدم والاصح انه محتمل يرجع فيه الى نفسه قال دام ظله  
ولو قال الف وثلث درهم او خمسون درهما او الف وما به خمسة وعشرون درهما او خمسة عشر درهما  
او الف وما به درهم فالجميع درهم على اشكال اقول ينسأ من صلاحية تمييز الجملة كما قل  
تعالى في هذا الخمسة وتسعون فصح والحدس لندرس الله عليه والرد في وهو ان ثلاث سنين  
سنة وقال الشاعر ولها اثنان واربعون جلوبة سودا كخافيه العرب الاعجم ولان  
حكم المعطوف والمعطوف عليه واحد ولا يتم كرهوا تكرارا التمييز في مثل ذلك لقوله تعالى  
ولبيول كهمهم ثلثا سنين وازدادوا تسعا وبقا شبيخا الطومين وازداد ريس من  
ان رجوعا الى الاخيرة هو المستحسن فيقول عليه الباقي يكون محتملا ولقوله تعالى اربعة اشهر وعشرا

صالح



ولذلك لا يستلزمه وان العطفة لم يكن وصفاً لم يكن بياناً كقوله الف وعنه ولا يكون ظل  
 الالف عبداً ولان العطف لو كان بياناً لاستحال ان يضافه المعطوف عليه ولما جاز ان يكون  
 مبرراً للعطف وصح ولا نعلم لتبطل المقيد ولا دلالة للعام على الخاص ومع تساو المعطوف  
 والمعطوف عليه في كمال الاحكام سلمنا ان كان لا في لزواست و الصفتان حمزة والالكان غير  
 مجازاً لكنه كثير فيلزم محذور الاستراكال والمجاز والغزينة في العدم ظاهرة فاننا لعشر بعين  
 والاشهر مذكورة فعمل الاول لو باعد شيئاً بتركه وعلى الثاني لا يصح قال دام ظله ولو قال  
 درهم ونصف فالأقرب حمل النصف على السابق اقول لانه المتعارف ويحتمل عدم الاحتمال في الحكم  
 في اموال الناس انما هو المشتق وبما جعله الشارع مقامه ولم يشبهها ولان العطف في المعز  
 يقتضي الاشتراك في الحكم المذكور لا في الجنس قال دام ظله ولو قال درهم الى عشرة احتمل  
 دخوله الطرفين وخروج النفاية اقول لانه المبدأ والغاية قبل يدخلان معاً كما لو قال  
 قرأتان لقرآن من اوله الى آخره وقيل بحرمان معاً وهذا اختيار ابن دريس لان مبدأ الشيء لا يكون  
 منه والغاية لا يدخل لانه النفاية وهذا كما لو قال يمتك هذا الجدار الى هذا الجدار فانه لا يدخل  
 الجداران في ابيع اجماعاً لقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل وقيل يدخل المبدأ لان مبدأ الشيء  
 داخل فيه ونخرج النفاية وهو اختيار الشيخ لان الملتزم ان يريد من الواحد والواحد مبدأ العدد  
 والالتزام فلا يخرج فيه نظير لان هذا دليل على مبناه على العلة فلا يعارض اصل البراءة والاصح  
 عندى الثاني عملاً المستقن قال دام ظله ولو قال درهمان في عشرة واراد الحساب لا عشرة  
 ولوراد درهمين مع عشرة قبل ولوراد اثناعشر ويقبل منه هذا التفسير وان كان من اهل الحساب  
 على اشكال لان كثيراً من العامة يريدون هذا المعنى اقول ويحتمل العدم لان العرف الخاص  
 عنده نقل الى ما يقتضيه الحساب المنقول لما يحمل على المنقول ليعين اهل ذلك العرف الخاص  
 وهو مبهم لا على المعنى الاول المنقول عنه والاصح عندي الاول لانه طئي واصل ابراهة اقول قال  
 دام ظله ولو قال لرعدى خاتم فاطم او توب مطر لزمه الحام بغضه على اشكال والقرار  
 اقول بناء من ان شئ الحاتم بجميع ما عرفا ومن ان ليس جزءاً من الشيء بل هو المتصل اتصال  
 محاسنه لا اتحاد وكذا الطران قال دام ظله ولو قال لرعدى جارية فهاها وهي حامل احتمل

صححة استنباط الجمل بخلاف ما لو قال الحاتم وجاء به وفيه فص واستنباط فان الظاهر عدم قوله ١٩٨  
 اقول وكذا احتمال صححة الاستنباط انما يحمل ليس جزءاً من الحارثية ويحتمل عدمه لانه تابع للام  
 لانه نما وعبد الشيخ انجز منها وهذا يدخل في المنع وهو ممنوع والفرق بين الجمل والفصل ان الفجر  
 يتناول اسم الحاتم فاذا رجع عنه كان رجوعاً في اقراره والاصح عندي قول الاستنباط في صورتين  
 والفرق بين الحاتم في هذه الصورة والاولى ان الاول الى الحاتم فيها مطلق وفي هذه معين قال  
 دام ظله ولو قال دار مقروشه او دار بر مسجدة او عبد علي عامداً احتمل الامر من قول يتنا من  
 دلالة الظاهر من الاصل ولانه يصح بقسده بقوله بفقره او كذا فيكون عامداً ولانه العام على  
 الخاص والاقرار انما يحمل على المسقن ولان به المعبود كسيد سيدة ولو تبارح رحلان في شرح الدابة  
 كان لصاحبها فصار كماله العبد وهذا لا يدخل في المبسوط الى ان لا يكون اقراراً بالشرح وقال  
 ابن الجنييد بل يكون اقراراً بغيره والاصح الاول قال دام ظله ولو قال له الفضة هذا الكبر والكم  
 يكن فيه شيء لزمه الالف لو كانا الف فاقبلاً احتمل الزام الاتمام اقول اذ قل له عندى  
 الفضة هذا الكبر لزمه سواء كان فيه شيء او لم يكن فيه شيء لان قوله عندى يقتضى لزوم وان كان  
 فيه دون الالف وفيه وجهان احدهما الزام الاتمام لانه لو لم يكن فيه شيء لم يرد الالف وهذا غير  
 اقوى وثانيهما عدم الحضر فيه لانه لم يقر له بما في هذا الكبر كما قال له ما في هذا الكبر  
 وهو الف فعمله في الوصف قال دام ظله ولو قال له الالف الذي في الكبر لم يلزمه الاتمام  
 ولو لم يكن فيه شيء ففي لزوم الالف وجهان اقول الوجهان من حيث ان التعريف الاضافة  
 الى الكبر يقتضيان الخصا اقراره فيما في الكبر معين لانه اقر معين معهود معدوم فلا يلزم  
 شيء والا لزم الحكم عليه بما لا يدل اعطيه عليه جرى الدلالة ومن حيث ان اقراره بالالف هذا ضعيف  
 والاصح الاول ولو كان فيه نقص من الالف جزم شيئاً بعدم الزام الاتمام وهو الحق وقبل ثانياً  
 يلزمه وهو يخرج عن الاشارة بتقديمه والنقطة وهذه المسألة كمالها مبنية على قبول المدك  
 قال دام ظله ولو قال هذه الدار لاجد هذين وعنه هذه الزم بيان فان عين قبله والاخر كلامه  
 واخلاق الاخر وانما اقرع من ليلالى انما نصبة قد اقول وهل باخلاق الاول اشكال اقول يتسلسل  
 عن كونها اتماً ان لا يوجب رد عين ولا اسات دعوى وتوحد احدهما والاول يقتضى عدم استحسانها







وهو الاستثناء من غير الجبر بل يكون لان الاستثناء قرينة دال عليه وقيل  
لا لانه وان لم يشترع الكسبه مستعمل في العرف الثاني اصح عندي والاو اختيار المصنف قال  
دام ظله ولو قال له الف درهم الاوتيا فان منعنا المنقطع وجب الالف والاطول ذكر قيمة الثوب  
فان استوعب بطل النقص ولما لم يغيره الاستثناء على الاحتمال اقول الثاني قول ابن الجنييد  
لان استثناء مستوعب فيطل وجه الاول انه يوجب اخراج العضو وقد اخرج حيث صممه المنع  
فيطل ما بطل به ويصح ما عداه قال دام ظله ولو قال له درهم ودرهم ادرهما قل ان حكم يعود الى  
الاخير بطل والاصح وليس يعتمد اقول هذا قول الشيخ وابن ابي اسد لا بان الاول والآخر  
تجمع بين العدد من يحمل الحملين كالحلقة الواحدة فلم يبق فرق بين قوله ادرهما والاخرهما وبقي قوله  
درهم ودرهم ادرهما احب المصنف انه من على ثوب كل واحد من الدرهمين فلم يمكنه بعد كماله  
قال جان دو عروقنا لدا الزيدا وهو الاصح واما على القول بان الاستثناء يرجع الى الاخير فيطل  
الاستثناء قطعاً قال دام ظله والا فرب صحة له درهمان ودرهمان الاخيرين استثناء اما  
يرجع الى الاخير لانه لو وجد قرينة المرجع على الجميع اقول ويجعل العدم لانا الشارع لم يحمل اللفظ  
على مجازة التصحيح التصرف لا بما يحمل على حقيقته ويجعل فان لم يحكم بطلانه والفرق بينهما  
ان قوله درهمان متعدد دفع ان يقصد به بعضه كالدرهم خلاف الدرهم الواحد لانه لو اراد  
من درهم نصفه لكان الاستثناء من غير الجبر هذا خلف قال دام ظله ولو قال الثلثة  
الدرهمان ودرهما ودرهما احتمل قولاً بطلان الاخير معهما الجميع اقول الاصح عندى بطلان  
الاخير لان الاستعراق فيطل لان كلا من الاول والثاني غير متفرق فوقع من قسمة صحا  
ووجه بطلان الجميع ان كل واحد غير مستغرق الكل هو المستغرق فيكون الكل باطلاً  
وليس يحيد لانه بالاولين استوفى حقه من الاستثناء فبطل الثالث قال دام ظله ولو قال  
له ثلثة الا ثلثة ادرهمين احتمل بطلان الاول المستوعب والثاني المتفرع عليه وبطلان الآخر  
خاصة فيعود الثاني الى المستثنى منه لبطلان ما بينهما فيلزم درهم ومحملة لانه ثلثة الا  
درهمين مقام درهم فهو المستثنى من الاقرار اقول الحق هو الاخير وقد قررناه في الاسئلة  
ولا اعتبار بالاولين **مسئلة الثاني فيما عدا الاستثناء قال دام ظله**

فان

ولو قال له هذا الدرهم بل درهم او درهم بل هذا الدرهم لزمه المعين ويجعل لزمه لانه حينئذ اقول  
لان ذكر المطلق مع المعين لا يقتضي التكرار لانه يصدق حمل المطلق على المعين بان هو هو ولا حاجة لبراه  
الزمنة من غير المعين وجه الثاني ان بل الاستدراك وان كان الاول فقد انكر شيئا اقرب فلم يقبل  
واقر باخر والمقرر غير المنكسر ودل على بعددها ولان الاقرار بالمطلق يقتضي رآته الا انه فعاير  
وفيه نظرا لانه انما يقتضي المطلق ذلك لو لم يأت بما يصلح ان يكون تعيينا وهذا صالح لذلك وكما ان  
ان لا يكون اقرا بما يدل عليه للفظ طاهرا لا يكون اقرا بما قال دام ظله ولو قال له درهم  
بل درهم لزمه واحد ويجعل اشبه بالاستدعاء الاصل في المعايير اقول وجه الاول انه اقرب درهم  
مرتين فلم يلزمه الا واحد والاصح الاخير لان بل الاستدراك وان كان واعتراف وتوارد صفا  
على محمل واحد محال فتعين الثنا برهان لا يقبل قال دام ظله اذا كان في يده على  
ظاهر الحكم فقال هذا للثني بل اعرفه فنه بالاول وعزم قيمة للثاني وكذا عصبته من غير  
عمرو على اشكال اقول ينشأ من ان المرم للمعارضين ليس لامكان صدق فيما بان يكون  
ملكاً لاحدهما والاخر في يده باجارة او غيره فافيد في تعصبه منهما اما من المالك فلان استولى  
على ملكه قهراً ظلماً ومنعه منه واما من رى اليد فلا لانه لا سلطة في العصبية دى اليد فلم يثبت  
العتقان للثاني لانه اقرب لا عزم منه ولانه لم يفر واحد منهما بالملكية لا بالمطابقة ولا بالتميز  
ولا بالانفراد ومن ان العصب مرجع للرد والعتقان ولان الاقرار كالفعل ولر شأناه فترصبه  
من يدان كمنهما صمان له والاصل في اليد الملكية ويكفي في تعيين الغايص لصاحبها لانه ما خرد  
باسق الاخران ولا نه كفي في العلم الذي يستند اليه الشاهد بالملكية لصاحبها وهذا هو الاقرب  
عندى لان من قواعدهم ان كل اقرارين شأوا على الدلالة على الاقرار بصدرا من شخص واحد للاقرار  
حكم عليه لا على غيره بموجب كل منهما لولا للاخر ويقدم الاول فيما يتعارضان فيه ويكون هوياً  
له منه على الثاني واعلم ان قوله عصبته من عمرو حكم الشارع بانه لعمرو لولا اقرار سابق فلا يرد ان كلاما  
يحمل ان لا يكون اقرا اهما الا ما بعد احتمال عدم كونه اقراراً على تقدير انفراد كل واحد لم يوجد  
هنا نقول على الغايص قال دام ظله ولو قال العصبته من زيد وملكه لعمرو لزمه الدفع  
المزج ولا يعزم لعمرو الى قوله ويجعل العتقان اقول وجه الاحتمال الاخير للحلول والمغريب

بغير المعنى بل هو انهم كان  
واقراره بالمعنى صحيح  
برأيه



بإقراره الأول والتحقق أنه ان قلنا سخصه في المسئلة الأولى وهي قوله غضبته من مريد  
بل عمرو فالتما هنا قطع وان قلنا بعده ثم احتمل هنا عدم التما لما ذكره المصنف والفتح  
عندنا التما هنا لأنه صرح بملكته الثاني وصدر منه بما حال بين الملكة وبين ملكه فيمنع الأول  
شرط التما بالحيولة لا التعدي ولا العلم وجوده هنا لا مكان صدقه والحكم مستبد إلى الشارع  
لأننا نقول هذا الإقرار مبدى بدوقا فإنها بينهما فكيف قال دام ظله وكذا لو قال  
لهذا لزيد وعصبته من عمرو فانه يلزمه الرفع إلى زيد ولعمري على أشكال أقول يشك من أنه  
لم يقر لعمرو بالملكية ومن أن لعصبته وجوب التما والرد والاضطرار اليد بالملكية والأقوى  
عندي هنا عدم التما لأنه قدم ملك زيد ولم يأت بما ينافيه قال دام ظلهم هل يصح البدل  
كالاستيلاء الأقرب ذلك أن لم يرفع مقتضى الإقرار كما لو قال له هذه الذاهبة أو صدق أو ك  
وجه القرباء فصرح بمرتبها للغة واستعمل لسانا لغويا لقول كقول تعالى يتكلمون على الله  
قتال فيه وما انسانيه الا الشيطان انا دكوة فان اذكوه يدل من الهاء في انسانيه ويحتمل عدمه  
لأنه إقراره صار ملكا للمعير فلا يقبل قوله في رجوعه لأن النكار بعد اعترافه بالامتنع الأول قال  
دام ظله ولو قال له هبة لدار لم يها أو بعها فقيه لا شك قال أقول شيئا من كونه رفعا لمقتضى الإقرار  
ومن جهة بدل البعض لغة كقولنا قال والله على الناس شيء البيت من استطاع إليه سبيلا والأقوى  
عندي أنه لا يقبل لأن النكار بعد اعترافه قال دام ظله ولو قال له عليك طية فقال قبضتك عندها حينئذ  
فالأقرب لزوم خصيص خاصة لاحتمال قوله منها ما مدعه أقول ومن المعروف المشهور بين الناس  
أنه إنما يستعمل ذلك مع ثبوت ما نفي عنه والامتنع الأول لأن ما نفي على الاحتياط لا يكفي فيه  
الظن لأنه انتقل من ظن الحقيقة إلى ظن أقوى وفي الإقرارات هو المعنى الأول ونقل ما لا الغير  
والخاصة في ذمة الغير مبنى على الاحتياط بالمعنى الأول والحقيقة قوله عقيب قبضتك منها حينئذ  
وليس كغيرها ولا نافي فيكونا أهم من الإقرار بالآخرى ولا لأنه لا نافي على الخاص ورجوع الضمير  
يكن أن يكون باعتبار مجرّد الاسم لا الوصف فضا عليه فلا يستلزم الإقرار بالما قال  
دام ظله ولو قال على الف من مبيع ثم سكت قال لم يقبضه احتمال القول في جمع مع الاتصال والعقد  
واللزوم أقول إذا قلنا بعدم القبول مع الاتصال لأنه النكار بعد اعترافه بما أدعى وان قلنا يقبضه

مع الاتصال فقد اختلف الأصحاب فقالوا الشيخ في المبسوط والخلاف قبل منه لعدم منافاته  
إقراره ولأن الأصل براءة الذمة ولأن إقراره تعلق بالمبيع لقبول البدل كما تقدم والأصل عدم قبض  
والخبرة ابن البراءة وقال ابن دريد لا يقبل قوله لأنه إقراره لم يسطع بعد الاعتراف والأقوى قول  
لأن الأفتان قد خبر بها في ذمته على حد ما في ذمته وعدم القبول بعد ما لا ينافيه لأن العقد  
الشرع اتا لو صدق لمقر له بأنه من مبيع كانا لقول قول من كرا القبض على لا نافية لأن العقد  
يقضي ملكا لمشتري العتق بالبيع المثل قال دام ظله ولو قال على الف من مبيع ثم سلم لمشتري  
سلم الألف محلا وبعد تسليم العقد أقول قال الشيخ رحمه الله ان وصل الكلام كانا لعزل قول  
المقر مع البعير لا مكانه ويحتمل عدمه لأنه النكار بعد اعترافه بالقبول كالأولى قال دام ظله  
ولو قال له العبد وجده أو بون أو نافية لم يقبل مع الانفصال مع الاتصال أشكال أقول الشيخ وإن  
انفصلها شئت لتأجيل مع الاتصال وبه قال ابن البراءة والثاني لا يثبت يلزم به في الحال وبه قال  
ابن الجنيدي وابن دريد واختار المصنف في المختلف المذكورة الأول لأن حكم الإقرار الزام المقر  
بما أقر به والحق لم يجل غير الحال فإذا أقر كما لم يجل لم يلزمه غيره كما لو أقر بعد معين أو وزن  
تأخير أو ما لم يصب لأن الحق قد يثبت في الذمة موحدا لا يثبت كالأفراد المقر بالاختيار بما في ذمته  
وجب أن يحصل الشارع له سبيل اليد ولا سيده لم يقبل إقراره أحسن الأخرون أنه وصل  
إقراره بما يسطع عنه المطالبة به ولأنه إقراره بعمل الغير لأننا لتأجيل من مثل صاحبنا عليه  
فلا يقبل وهو الامتنع لأنه إقراره بسخف كاف للغير وادعى ثبوت حقه وهو لتأجيل فيحتاج  
في إثبات دعواه إلى حجة أو إقرار الخصم وحكمه قال دام ظله ولو قال لك على ألف  
واحصها وقال هذه التي أقررت بها وهي ودية كانت لك عندي فقال لمقره هذه ودية  
والتي أقررت بها غيرها وهي دين عليك احتمل تقديم قول المقر لا مكان التما بالتعدي ولا يقبل  
قوله في سقوط التما لو ادعى التمسك وتقدم قول المقر له أقول الأول قول الشيخ في الخلاف  
والمبسوط وهو الأقوى عندي والثاني قول ابن دريد وجه الثاني أن على نفسني الشئ في ذمة  
ولهذا لو قال على فلان كإرضاء ما أو الودية لا يثبت في الذمة فلا يجوز التمسك بها لأن الاعيان  
الموجودة في الخارج لا يثبت في الذمة أحسن الشيخ بأن على قد يثبت في إيجاب رد الاعيان

ما علم



وتسليمها الخ المقتله ولان حروف الصلة قد يقوم بعضها مقام بعض لقوله تعالى لهم في نيب  
وقوله ولا تصيبكم في جذوع النخل والاجماع على قوله له على الفهم وديعه مع الوضوح في الفصل  
خلافه لو كان على يقين بثبوت ثبوت نفس المقتري في الذمة لم يقبل قوله هذا لا يقتضيه دفع الاقرار  
لان نقل العين لا يثبت في الذمة بل الواجب لاداء القيمة ما تلفت قال دام ظله ولو قال  
او دفعني ما به فلم اقبضها او اقرضني ما به فلم اخذها قبل مع الاتصال على شكل اقول **نيسا**  
من ان الايداع والاقرار قد يصدق من دون القبض والعقل حقيقة عرفية فيقبل بقوله ويقال  
اقرضني فلم اقرض او ادعني فلم استودع ومن انما يحمل على التصريح شرعا وهو المضمحل لا القبض  
والقبول فانما لقرض والوديعة الماخفقان بالقبض قال دام ظله ولو اقر بالبيع قبض  
التمن ثم انكر واذعي الاشهاد سعا للمادة من غير قبض فالأقرب سماع دعواه فيحصل المشتري  
وكذا لو اقر بالامتناع ثم ادعى الاشهاد في الحكم قبل القبض خلف المقرض اقول **وجه القرب بالعادة**  
ولان عدم القبض بعضا للمخرج وهو الامح عندي ومن انما انكار مع بعد اعتراف **المقتصد** **الراجح**  
**في الاقرار بالنسب قال دام ظله** وهل حكم المرأة في اقرارها بالولد حكم الرجل نظر  
اقول نيسا من ان النفس مرد في الرجل ومن انحاط بغير قيمتها ولو رد رواية بصيغة المذكور  
لمنزل الموت لو اردت وقد اختلف الاصوليون فقال بعضهم يتناول الاثبات مع الاطلاء وتعليق  
المذكر لو اجتمعوا والحق انه لا يتناول ههنا لان الجمع بكون الواحد وهو لا يتناول الاثبات  
قال دام ظله والاقرضا شرط التصديق في الكبر العاقل اقول هذا اختيار  
الشيخ في المبسوط وابن ادريس لان الاقرار بالنسب قرينة حق المقتري والمقتري لا يلزم الاقرار  
فيكون اقراره حقا للغير والعقل يقض بده لاداء الاختلاف احوال العباد وحكم وقيل  
في الصلح حكم لم يجردها وقال الشيخ في النهاية لا تمييز لانه ليس لقرائه حق فيه والا لكان  
اقراره في حقه في حال الصلح كذا في ما قبل لا يسمع اقراره عن الولي على التفصيل  
فسماع اقراره موقوف على اوثق ثبوت في الجواب ليعرف فانه في الصغير دعوى بغير سماع  
فيك ولا قوة ولا دعوى نقل ولا معاونه كاهرا فيقبل بخلاف من اهل عليه الانكار  
ولتعد راقا لبينة غالباً والتصديق منه ويتفرع الحاق الصغير بمجرد استلزام

ارث منه وعدم قتله لم قبله وان باحر الاستلزام والموت والقتل لان امر النسب مبني ٢٠٢  
على المتعلق وهذا يثبت بحجج الامكان فلا اعتبار بالتمتع فيه قال دام ظله ولو اقر بسوء ولد  
احدى امته وعينه في قوله ولو لم يبين مات فالأقرب لغيره اقول وجها لقرب رواية  
حجتها انما على ان عبد الله عليه السلام ولانه امر مشكل وقال الشيخ الطوسي رحمة الله في المبسوط  
يقوم الوارث مقامه في التعيين فاذا امتنع من التعيين والبيان وقال لا اعلم اقرع فيه نظرا فاجمع  
الوارث قائم مقامه لو سلم وهذا المعلوم بعضه ولا يقوم لبعض مقام الكل واقرار الكل  
يستلزم الدور وفيه نظر لان المستبعد من هو وارث ظاهر اقبل ثوبا لا قرار قال دام ظله وهل  
يقبل بصل الوارثا شكل اقول نيسا مما تقدم ومن ان اقراره حقا للغير ومن ان التعيين  
حق بصل فيقتضي للوارث والتعيين ان يقول ان اخبر الوارث شيئا لان الحق الاقرار  
قال دام ظله ولو كان المقر لعلم بعد اقراره بالاخ فان صدقه الاخ فالتزك للولد وان كذبه  
فالتزك للاخ وبغير العلم التزك للولد ان في وارثا غيره والا فاشكال اقول **الشيخ** يوقف  
على مقدمه وان الاعتبار في الاقرار بان يدعي عن التزك بصدقه من هو وارث لولا اقراره بهذا  
الوارث وفي الارث مطلقا اي بعين التزك او بغيره كما من هو وارث لولا اقراره بالي منه  
بحا ان الجائر للتركة اذا اقر عشارا فان الاعتبار بكونه جائرا لولا اقراره بشاكره وذلك لا ينافي  
خروجه عن الجائز بهذا الاقرار فكله كذا هي من اقراره هذا الوارث طاهرا عشارا او اوث  
من حيث النسب حكم عليه بارت للمقتري ولا دور ولا يثبت نسبه بالنسبة الى الميت لا بموته كمو  
ان كان كالحيا او مع غيره او غيره بشرائطها او يفرع على ذلك لو اقر له بمشايخ الحكم ما دلوسه  
في الميراث واذا اقر بعد ذلك بولد للميت وارث فان صدقه الاخ فلا يجزى ان كذا حكم على مقتضى  
اقراره على الاخ فلا يخلو القدر قطعا وان كان اثباتا ان يكون صدقه الحاكم بموجب اقراره  
او هي با فيه ايه او حكم الباقية كما لو تلفت العمدوا ببحث هنا فيهما فيقول اما ان يكون  
قد نفى وارثا غير الاخ اقراره او لا فان كان اسوة له من الولد قطعا وان كان اثباتا هل يضمن  
للولد لو جوب فيها الاخ باقراره الاول او انه باقراره الاول بلاخ قبل ثبوت سلولة شيئا فثبت  
التركة على الولد فيضمن هذه حجة الشيخ ومن ان غير منا في جاز صدق فيه ما لم يصد منه منا

عن مراد الميت كان متعديا  
فمع مع اجتماع الشرط  
فلا وانما يتقبل الوارث

لا ارث

ما ان يكون له من التركة الا  
مما اولا فان كان له من التركة

اولا لغيره ان كان له من التركة  
والمقتصد في هذا الموضع



الاقراره بالولد ولانه لم يقرب عدم استحقاق الولد ولا يلزمه والاقرى عندي قول الشيخ  
 قال دام ظله وهل يثبت لعزم مجرد الاقرار او لا فكذلك يظهر من كلام الاصحاب الثاني  
 اقول لانه يثبت حكم الاول وحكم بطلان غيره فيكون اقرارا ملكا لغيره فلا يقبل كما قال  
 ما يبدى زيدا لعمرو فلا يعزم الا ملكه لانه من حيث ان اقراره الآخر مستلزم لتكذيب الاول ولانه  
 يتلحق الثاني قال دام ظله وان اقر بحامسة لم يفسد فيه على اشكال اقول مستأنس  
 حكم الشارع بالاربع فلم يفسد فيه في الخامسة فمقتضى اقرارها فحكم عليه بغيره في اقراره لعموم الخبر  
 وقد انفرد عليها نصيها ما اقراره الاول قال دام ظله ولو اقر الاخ من الاب باخ من الام اعطاه  
 السدس فان اقر الاخ من الام اخرا من غيرها صدق الاول سلم الاخ من الام اليها ثلثا لثلاث السدس  
 وينبغي معه الثلثان وسلم لهما الاخ من الاب سدسا اخر ويحتمل ان يسلم الاخ من الام الثلثين وربع  
 كل منهم على الاخ من الاب ثلثا لثلاث السدس في الاول للثلاث السدس وعلى الثاني للسدس  
 بينهم اطلاقا اقول لا دلالة لوارث اذا اقر بخلافه في يده عن حقه هكذا نص في  
 وجهه الثاني ان الشركان ما حصل مما نرى بينهم وله فائدة ان صحة تصرف القاض في ثلثي السدس  
 وعلى الثاني في ثلثه لا غير **باب** لو تلفت لتركه قبل قبض السدس الاخر او اخلص الاخ من الاب قال دام ظله  
 ولو اقر احد الولدين بان فسكو الثاني ثم مات منكر عن ان صدق فالأقرب بثبوت قبض الجميع ويحتمل العدم  
 لكن يأخذ من تركه الميت ما فضل عن نصيبه اقول البحث هنا اذا كانا عدلين وجهه القريب انه  
 قد شهدا هذا عدلان بالنسبة لهما الاول فلا نبحث على تقدير عدلتهما واما الثانية فليعلم  
 النص ان اذا شهدا وارتان وكانا عدلين بالنسبة لهما ويحتمل عدمه لان شهادة ابن الاب ضمن الشهادة  
 على ابيه وتكذيبه لا يصححان لان اباها انكره او لا والشايع رد الشهادة لان لكونها في مظنة تكدر  
 قول القصر اولى هو من باب التنبيه لا الذي على الاعمال وجهه ضعفه وقوة الاول ان الشهادة بالنسبة  
 بالنسبة الى الاب يقوله من الاب عليه بعد موته بالنسبة لهما والاب يثبت بالنسبة الى الشهادة بالنسبة  
 من الابن كالأجنبي والاجنبي اذا كذب قيلت الشهادة عليه لانه ربما كذب لا يغير شهادة الاب  
 تخليص من استمرار الخطية خصوصاً في النسب فقلت **المقدم الرابع في الوفا وفيه قولك**  
**الاول احكامها ومطالبه الاربع الاول قال دام ظله** ولو قال ذهبت وقد

الحرم

الوصية

الوصية لا النسخ فالأقرب صحة التفسير لانه بمنزلة ملكته اقول ومن حيث انه لم يوضع لهذا  
 المعنى اخذ ولا سماع ولا عرفا خلافاً لملكته الذي هو كالحبس لانه يمكن سفكه في صفة التصريح وهو القبول  
 الناحر والاصح الاول لانه اعرف وبسته ولا يستعمل له مجازاً كان يقول وصيته بعد وفاته وذلك لانه  
 اللفظ على حقيقته ظاهر محتمل القبول فقد فرغ ما يمكن قال دام ظله ولورد بعد الموت قبل القبول  
 بطل وان كان بعد القبض وبعد لا يبطل وان كان قبل القبض على رأي اقول قال الشيخ يجوز رد  
 بعد القبول قبل القبض لمقام الاستقرار ملكة عليه لو وقف قال وقال قوم لا يصح لانه لما قبل يثبت ملكة  
 لها بالموت والشرطين واذا حصل في ملكه لم يشر ارد لانه لا يرد بالاعراض ولا نفسها  
 بل يرد بالقبول والموت وقال ابن حمزة اذا رد الوصية قبل القبض صح رد لانها لاهية اقوى منها لانها  
 منجزة والوصية معلقة والاهية لا يلزم بالقبض والقبول فكذلك الوصية لا يلزم بالموت والقبول  
 وفيه نظر لاختلاف مستند في الحكم والظرفين والاصح الاول قال دام ظله وفي رد  
 رأس العهد مثلاً اشكال بنسب من بطلان اقراره فيبطل الرد والوصية اقول بنسب من انه  
 قد يعبر عن الحل بالراس في العرف العاكب والاصل في تصرفات المسلم والفاطه الصحة لا الهذا  
 ومن ان الاصل عدم الاشتراك والنقل والمجاز لا دخل عليه عند الاطلاق اجمع اقلية في الاستعمال  
 على الحقيقة لكنه ممنوع وللأصوليين فيه قولان فهو موقوف على من مذهب من احدهما انه مجاز غالب  
 والساكنه اولى من الحقيقة المخلوطة وبها موعان والحق ان تصرف موقوف على مقدمات لا  
 يقع افراد الراس في من الاحكام بل احكامه ملزمة لاحكام الجسع وسنجد وجود  
 الملزوم بدور اللزوم ان هذا اللزوم ليس من عند كل الناس في كل الاحكام **باب** الوصية  
 لاصح الا يقول واذا اقرن ما رد بطلت اذا انقرد ذلك فعول **مسألة** الاشكال ان اللزوم  
 عريض فلا يحكم به على المختلف بغير حكمه بثبوت الرد في الملزوم لوان كونه عريض عنده ولم يعبر  
 به في البيع وغيره بل ابطال تصرفه وهذا فواسف بهاء كبر من الاحكام السرخ يبطل رد الواس اعدم  
 الحكم برد الباقي فافترق من عدم انقارده بالحكم ومن حيث انه قد رد الوصية في جزء فلا يمكن صحتها  
 فيه لاشتراطها بالقبول وبطلانها بالرد قبله اجماعاً والثاني لا يملك بدونه فيبطل الوصية في عدم  
 قبوله الملك ولما صدق انه اثبت احد التلازمين ونفي الآخر فتعارض النفي والتأنيث ولا يصح بطلان



الموصية قال **د**ام ظله ولا يكتفى بالكتابة بدون للاشارة او اللقط وان عمل الورثة بعضها  
على اى قول هذا اختيارا ابن ادرين للاصل ولعدم لزوم الشرع بالشرع وقال الشيخ في النهاية  
يختار لو ارث بين العجل وغيره فان علموا بشي منها لم يمتد لهم العمل بجميعها وقد روي الصدوق في كتابه  
عن ابي بصير بن محمد عن ابي عبد الله قال كتبنا في الحنفية انما ارثنا من رجل كذا بالاولم يقول لورثته  
هذه وصية ولم يقل قد اوصيت انا انه كتبنا فيه ما اراد ان يوصي به هل يجب على ورثته ان يقيم  
بما في الكتاب كخطه ولم يارهم بذلك فكتب عليه السلام ان كان له ولد سعدون شيئا من حق  
ان سفد واكثره حدود في كتابهم في وجهه لغيره وغيره وليست صريحه فيها فالشيخ هو  
مكتاب لا يحق حقاها وان سلمنا في محله على اجتهاد فيه لصحة الوصية في هنا نحن ان اذا اقرن  
بالكتابة اشارة مفهومة مع غيره عن النطق عمل بها باجماع علماء ولا يخفى روى الشيخ عن  
المصادق عليه السلام ان امة حدثنا امة بنتا لما من روى عن ابي عبد الله عليه السلام قال اوصوا  
الحسن والحسين علمهما السلام وهو لا يستطع الكلام فلهذا هو الاعتقاد وانما هو في تفسير  
برايها هم ام لا قلت قلنا ذلك قال نعم **ب** الاشارة الى معنى مع الكتابة والقدر على النطق  
فيكون قال المصنف في التذكرة يجهل ذلك لانها كناية الوصية بالكتابة تجازية والاقوى عندي  
عدم الجواز لان انا عاينا لشرعية لفظية وكيفية الكيفية ممنوعة قال **د**ام ظله ولو قراه  
الشاهد مع نفسه فقال انما قد عرفت ما فيه فاشهد عليه فالقول بالقبول اقول هذا اختيارا  
الجبني لا عتد افرع فتر ما فيه فيحكم بغيره بخير ولا نعتد عنه بما لا يجهل غيره فكان نصا في  
الوصية والموصي فيصح ويحكم بغيره لانتفاء الدلالات للاث اذا اعتد بوضع اللفظ  
يقال **د**ام ظله وهو بالقبول كاشف عن اسقال الملك الى الموصي بعد الموت او سبب  
اشكال بنسب انما انما الملك عن الميت عدم دخوله في ملك لورثته لقوله تعالى من بعد وصية  
فلم يحفل الى الموصي بغيره ما كان من كون القبولا بما جاز من السبيل شرط لقبول البيوع  
واسما الملك عن الميت مجموع بما لو قيل كالميتون وكما لو نصت سبكة فوق فيها صيغة بعد موت  
والا براء وصية مقبولة والا فرب الاول ومنع سببية بغيره كاشف عن صحة الوصية و  
فانها ما المقتولة المدبر لا يبعد ان لكل الذين يعلون الدنية والدنية لعلن الدنية والصياد

يعلم

لا يملك الميت اقول الموصي له اما ان يكون واحدا معينا بالتحصيل او بالصفة والنوع او كثيرا  
كثرة محصورة او غير محصورة وكلما كان واحدا معينا بالتحصيل وكثيرا كثر محصورة معينة  
اعتبر فيه القبول والا لم يمتد القبول لامتناعه من الموصي له وولاية الغير على خلاف الاصل والحق  
هنا فيما يعتبر فيه القبول فيقول **ا**ختلف اصحاب في هذه المسئلة على اقسام **ا** قول الشيخ  
في بعض كتبه وابن الجندب ان القبول كاشف عن ملك الموصي له بعد الموت ملكا تاما لازما وهو اختيار  
المصنف هنا **ب** قول المصنف في المختلف ابن ادرين الشيخ كتاب نظرة من الخلاف وهو ان القبول  
سبب ولا يعين السبب هنا السبب التام وفصل بين ادرين على ان جزا السبب قال والى تقوى في نفسه  
ان لا ينتقل الموت بل ايضا م القبول من الموصي له وحكي في المبسوط والقوانين **ج** قال الشيخ في موضع  
من الخلاف لا ينتقل الوفاة وذكره في المبسوط قول بعضهم وجعله انتقالا مستقرا فاما يستقر  
بالقبول يزول لارثه وزيغه فيه وجهه المصنف في تذكرو الفقهاء **ا** حق الاولون بوجه **ا**  
الامة المذكورة في الاصل آخر الارث عن مجرد الوصية بفعل الموصي ولم بشرط القبول لقوله تعالى  
من بعد وصية يهما والانهما ولخلف على خلاف الاصل ولا تجعل الوصية مقدمة على الارث  
وسبب الموت ولو كان القبول سببا او شرطا لزم ان يكون ما لا غير قبل ما لا ذات وهو محال **ب**  
كلما تقدم على ان لم يحجج الى خارج عز وجل لا متأخر التامة وحكم اصحاب الموصي متقدم على الامة  
والموت على الارث ولا سوفف حكم الاصل على غيره فالقبول كاشف **ج** انا مستحقا فمتعلق  
بالموت فاشبه الارث واحسب القائلون بالثاني ان اسقال الملك لا بد له من سبب لان حادثه ليس  
الا الوصية والوفاء والقبول حاشا الاولان لا يصلحان مع عدم الثالث لظلم المعلوم عنهما  
ولما بطل مع عدم القبول لان ما لا يتوقف وجوده على وجود شيء بوجه ما لا يورث عدمه في عدمه كما  
يبين في علم الكلام اعدم المعلوم بعدم المعلول ولانه لو ملك الموت ما ارث بالرد كما لم يراث ولانه  
تملك بعقد فيتوقف الملكية على القبول كالبيع وبخلافه ولانه ليس للموصي ولا لغيره على الموصي له فلا  
يملك بملكه فيها كما لا يملك اذ لم يملكه واحسب المصنف على قوله في التذكرة بان بعد الوفاة  
وقبل القبول ملك مستحيل كونه بلا ملك لانه نسبة نسبه وبين الملوك وبشأن الميت فان الموت علة  
في زوال الاملاك عنه لورثه ولا ينفق الموصي له الملك عنهم وهو باطل اجماعا ولان ملك لورثته



متاخر عن الوصية للادب والغيره وعين الموصي اجاعا فمعت الموصي وعتق لزومه واستقراره  
قبل القبول ولو لما اردت بالرد فمعت ما احترا وفيه نظرا لانه على تقدير عدم القبول يختار  
كونه للوارث ولا استخرا له جند وعدم القبول كاشف عن فقر الامر وعلى تقديره فلو وصي له  
والقبول كاشف عن اتمام رضو وري ونقض بغيره المتعارفين لانه لا يعترضه مصلحة لانه يستغنى  
نفس الامر والنو قل نعم هو بالنسبة اليها ولا بحث فيه وعلى القول بان هذا الموصي له متاخر على القبول  
فان ذلك قبل القبول للوارث وسبق الميث فيه وجهان لاستحالة وجوده عنهما وتعارفهما بعد  
للارث الذي هو سبب ملك الوارث عن الوصية فاسترا له بعد وكلما شرط بعدم ملكه فملكه منافية  
له قطعاً فيتحيل يقدم مسببه عليه واجتماعه مع منافي بسببه وعدم اهلية الميت لملكه لانه  
مناف لاهل المشروط بالحياة وقال بعض الفقهاء عدم اهلية المالك مجتمع ومقتضى من غيرهما  
حتاج اليه من موته تحريمه ودفعه وقضاء ديونه قال دام ظله ولو اوصى له بزوجته فاولدها  
بعد الموت وقبل القبول فالولد حر واميته ام ولد على الاول وعلى الثاني فالولد رق للورثه قال  
هذا فاع على القاعدة المذكورة ونقطة اذا زوج امته من حر ووطر فيه ولد على القول بسحة  
الشرط ثم اوصى له بها ثم مات الموصي فاولدها الموصي له بعد موته الموصي قبل القبول ثم قبل بعد  
ان حلت فعلى الاول وهو ان القبول كاشف عن ملك الموصي له بالموت فيخرج ان كساح لانا لنكاح  
لا يقيق مع ملكا لغير تصاد احكامها وملك الميراث فيفسخ النكاح بالموت ويثبت بطلان  
ملكه يمين ويكون ام ولد وله حرة وعلى الثاني وهو كون القبول سببا في ملك الموصي له ساحب ملكه  
عن القبول فعلى القول اسقاطا الى الوارث الموت وان الولد لا يتبع الام في الوصية وغيرها بل هو  
بما منفرد بحكمه يكون الولد قد حدد في ملكهم فيكون ردوا مستقرا لهم وان قلنا بسببه  
كاشف فالولد حر قال دام ظله ولو مات الموصي له قبل القبول والرد فان قيل وارثه  
ملك الحارس والولد وعق عليه ان كان من سعتو على الثاني وعلى القول الاول هذا فاع  
على المسئلة السابقة ونقر به ان الزوج المذكور في المسئلة السابقة الموصي له بزوجته وعلقت  
منه بعد موته الموصي وقبل القبول اذا مات قبل القبول والرد انتقل حق القبول الذي  
هو كاشف على قول ملك على آخر الى الوارث فلما قبل وارثه فعلى القول ان قبول القبول كاشف

٢٨  
تظهر ملكا لموصي له يموت لموصي فينقض الولد حر واميته ام ولد وان قلنا ان القبول سبب ملك  
الوارث لجارية وانما الولد فان قلنا انه تابع في الاسقال كان رقاً للوارث فان كان من سعتو  
عليه انعتق والا استقل بملكهم عليه وشار بقوله على المتأخرى على سببيه القبول وشار  
يقوله على قول الشرح الى ما اختاره الشرح من ان الحمل كالحرم من امه يدخل في سببها والوصية  
بها لانه اذا قلنا انه ملكا لغيره وقلنا ان ليس كالحرم من امه فيكون منفردا بحكمه لم ينتقل  
الى ورثه الموصي له لانه ساقى على سبب ملكهم بل هو ام ولد للموصي على احد الوجهين وعلى حكم  
ما لا يثبت على الوجه الآخر فمعت من تركه وحيثما عرج كثره سمرع على سبب ملك الموصي له ليس  
هذا موضع ذكرها **المطلب الثاني في الموصي قال** دام ظله يستبعد وصلة لصي وان كان  
ميراثا المعروف وغيره **اقول** هذا اختيار ابرار دريل لعدم مناط الضرف في المال ولا ارتفاع  
القلم عنه كالمجنون وكلمن يصح تصرفه القلم ثابت عليه وحود الشرح في النهاية وابن التراج وصيه  
وهبت يشروط ثلاثة **البوع العشر** وضعه لاساء مواضعها **ح** كونه في المعروف وحررها  
المفيدة ومهتة وحرزوا الصلاح وسيد من بلغ عشا مطلقا وصيته من فقر عنها في المعروف  
ساوي ابن الجند بين البالغ الرشيد وبين ابن ثمان سنين وبكسب مع وصيهما الاشياء  
وحرز ابن حمزة وصية المراهق الرشيد مطلقا وعقده وصيه بالمعروف دون غيرهما  
نحو الشيخ بما رواه الصدوق في الصحيح عن عبد الرحمن بن عبد الله عن الصادق عليه السلام  
اذا بلغ العلام عشر سنين حارت وصيته والسنة ما نفع الكبير في الصغير والى القيمة  
محمدا عليه في الاموال ما حود بالعبادات فيجمع بين العامين في حمل على الوصية لمعرف جمع بين  
الادلة ولو رواية الصدوق صحيحه عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال اذا بلغ العلام عشرين  
فاوصى بثلث ما له في حق جازت وصيته الحديث فان كان في المعروف والعامة المطلوب  
وان كان في غيره فهو اوفى المعروف ومتحقق وغيره مشكوك فيه والامع الاول ان صحة لزومه  
للإكليف وهو مستفيض حتى لصح منعه لزومه **قال** دام ظله ولو جرح نفسه بما فيه  
ملاكها ثم اوصى ما يقبل ولو قبل القبول مع تيقن من بعد الجرح كان وجها وحمل الرواية على  
عدم استقرار الحق على اشكال **اقول** الفرق هو عدم القبول مطلقا قول الشرح قائل الصلاح

المسألة المذكورة دو وقف  
وحرز بن ملار وصيته بالشرع  
دور وقف

النقطة



واين البراج ونفلا بن الجند روي عن الصادق عليه السلام ورحمة المصنف هنا والا فوي عندي  
وقال الشيخ ومن احدث في نفسه حدثا لقتل مرحاح او شرب سم ثم وصي كانت وصيته مردودة  
والثاني قول ابن ابي عمير اوصى رجل اباه فلو لم يمت فلو لم يمت فلو لم يمت فلو لم يمت  
في نفسه فلو لم يمت فلو لم يمت فلو لم يمت فلو لم يمت فلو لم يمت فلو لم يمت فلو لم يمت  
وصيته كغيره ولعمري اني عن تديل الوصية لغيره في نفسه فلو لم يمت فلو لم يمت فلو لم يمت  
يبدلونه ولقوله تعالى من بعد وصية يوصيها او دين وهي عامة واعلم ان ابن ابي عمير جعل العلة  
في منع الاصحاب الرواية عدم رشد الموصي بل عدم استقرار الحياة فلا يقبل وصيه  
سواء كان رشدا او لا والاشكال في هذا موضعين ابطال وصيه غير مستقر الحياة ويجعل  
ذلك لان صانع حكم الميت لهذا الاحتياج للصير الى ذكاة اذا اعدم جرحه استقرار حياته ويجعل  
الجواز لانه حي عاقل بالغ رشيد فيصير وينبغي كونه في حكم الميت ولهذا احتجنا ليدخل على من قبله  
ولا بد ان يبرهن بطلان وصية المريض بل هو في هذه الحالة لم يقبل احد اذا قلنا بعد الصحة قبل  
تخلل الرواية وقول الاصحاب على ذلك لانه قد يكون رشدا فلا يصح المنع مطلقا من حيث البتة غيره  
لانه قد يكون مستقر الحياة فلا يصح منع وصيته مطلقا لعدم الاستقرار لما سبق اوله قال  
دام ظلته فان اوصى العبد يصح فان عتق ومالك في النفوس اشكال اقول فيها من لا يفسد  
اهلية المملوك الوصية فلا يكون له اهلية التصرف فيه عن نفسه ولا يشترط ان لو مات  
في حال صحته الوصية وليس هنا ولا يصح تعليقها بشرط فلو صحته بشرط عتقه لغيره  
على شرط ومن ان لا يبرهن تصرفه في الحال بل انما هو عند الموت فقال كونها الشرط حاصله لان مناط  
الوصية البلوغ والعقل والرشد وحصول الذكاء عند الموت لانه اوصى من لا يملك شيئا اصلا حال  
الوصية ثم ملك عند الموت صحته الوصية اجماعا والاصح الاول لان موضوع التصرف المملوك او كون  
الموصي اهلا له وليس هنا لان العبودية تسلب اهلية ولقوله لبا فلو لم يمت فلو لم يمت فلو لم يمت  
عليه السلام في مكانة قضى نصف ما عليه فاوصى بوصيه فاجاز نصف الوصية وقضى في مكانة قضى  
ثلث ما عليه واوصى بوصية فاجاز نصف الوصية واذا لم يصح وصية المالك فلا يصح وصية

لأنه لو كان  
لوقته من قبل  
سقط ويصح من التوفيق  
المال بالطلاق

لأنه لو كان  
لوقته من قبل  
سقط ويصح من التوفيق  
المال بالطلاق

البر

العبد ولم يشرط امرا للمؤمنين عليه السلام ان يموت قبل عتقه بل قضى مطلقا وترك الاستقبال  
مع قيام الاحتمال يدل على العمومية فقال دام ظلته وينفذ وصيه المالك لا يحل  
خبره وسلم وفي الذم اشكال اقول ينسأ من مكل لا يمتي له ولهذا ينسأ له الملم وقد  
امرا بتقريرهم على احكامهم ومن ان الشارع حكم بملكه وكل احكم بصحة وصيته حكم  
بملكه ولا يشرطهم بمعنى ترك معارضةهم وهذه المسئلة تدل على ان المالك لا يحاط بغيره  
العبادات والاصح البطلان قال دام ظلته ولو قال العبد متى عتقت ثم عتقتي لفلان  
فلا قرب الجواز اقول وجه القرب ان تصرفه واراد على الوفاء بالحرة فلا يمنع العبودية لان  
منه ومن ان ليس له اهلية الملك فيسلب اهلية التصرفات المتفرغة عليه ولا يعلق الوصية  
على شرط والاصح عن بطلان **المطلب الثاني في الوصية قال دام ظلته** ولو مات بعد  
انقضاء حياته وكانت لورثته وليسقط اعتبارا القبول هنا على اشكال اقول الوصية  
للحق جازية لان الوصية اوسع مما لا يرث لان العبد والمكاتب لا يرثان وقد نصت الوصية  
لها وكذا الكاف على قول واذا ثبت لميراث المملوك فالوصية اولى الجواز لكن بشرطين علم  
وجوده عند الوصية وشروطه حيا اذا عرفت ذلك فيقول هل يشرط هنا القبول  
من لولي قال المصنف فيه اشكال ينسأ من مطلقا لا صحاب صحة وصيه وانما اذا مات  
بعد الاستمالة كان لو ارش ولم يشترطوا القبول وهو يدل على عدم اعتباره ولا الشارع اوجب  
القبول على لولي فيما له عبطة فيه وبطل ردة ومن ان القبول شرط الوصية ولان الوصية  
يقضي المملوك مع الوفات لا الملك حقيقة لا من ليس له ولا ليس له ملك غيره بغير اختيار  
والاصح اعتبارا القبول هنا قال دام ظلته ولو رد الوصية فالا قرب بطلان الوصية  
ان رد بعد الموت وكذا لو رد بعد بلوغه اقول وجه القرب ان لولي تقوم مقام المولى  
عليه التصرفات مع مراعاة المصلحة فيصح الرد مع اشتمالها على المصلحة ولا يجوز صرف  
ماله في المصالح واذا له ملكه الحقيقي للادام فالملك الغير المستقر او ملكا لولي  
ومن ان ازاله الحق او ملكه غير عوضا فكل ما كان له من المصنوع منه والاصح الاول قال  
دام ظلته وهل لنا المتحددين الوفاة ولا ردنا مع او الموصي لاشكال اقول هذه

٢٠٠



المسئلة متى علم ان الموصي هل ملك الموت والرد فبحر متحدد والقبول سبب للرد  
او يكون الملك ماعى والقبول كاشف عن الملك الموت والرد كاشف عن عدمه وبطلان الوصية  
او القبول سبب شرط في الملك فعلى الاول يكون انما الموصي له وعلى الثاني لا يكون له المورث وكذا  
على الثالث والاصح عندى نابع للعينة في الرد ولما كانت الاصول التي تنبئ هذه المسئلة عليها  
اشكال وخلاف من انفسها كان في هذه المسئلة اشكال ايضا واعلم اننا اشار بقوله انا مع الى الاقوال  
الباقية فانه كلما كانت العين ملكا قبل القبول فالتأمله ولو كانتا معا اي في الرد قال  
دام ظله ولا يصح للملوك الاجنبي والمديرة ولا لام ولد ولا المكاتبه لشرط على اشكال  
اقول شيئا من افراده بمعاملة مولا وصفا له ومن انه حملوا الغير فلا يصح الوصية له ولو اية  
عبد الرحمن بن الحجاج عن احمد بن عليهما السلم قال لا وصية للملوك ولا لآماله اوله  
والثاني باطل لان الموصي لم يقصد الاول باطل لان كل موصي له ملك ولاش من عبد الغير  
ملك لا يقال بيقصص عبد نفسه لا يقول الوصية لعبد نفسه وصية لنفسه اي يملك  
ملكه ولاش من عبد الغير يتحقق فيه ذلك ولو اية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام  
في مكاتبت كانت تحت امرأة حرة فاوصلت له عند موتها بوصية فقال اهل الميراث لا يجزى  
وصيتها ان مكاتب لم يعق ولا يرث فقص انه يرث بحساب ما اعتق منه ويجوز له من الوصية  
بحساب ما اعتق منه والمشرط لم يعتق منه شيء وفيه في مكاتب وصي له بوصية وقد قضى نصف  
ما عليه فاجاز صحيح نصنا الوصية وفيه في مكاتب بغير ما عليه وصي له بوصية فاجاز ربع  
الوصية واعلم ان الشيخ في الوصية اجاز الوصية لعبد الوارث ومكاتبه قال ان الوصية  
للو ارث عندنا صحيحة وقول هذا دليل مركب من مقدمتين احدهما ان الوصية للعبد وصية  
لمولا والثانية ان الوصية للوارث صحيحة وهو مجموع الصغرى ومعارض الاجنبى وشارك  
ابن ابراهيم مذهب الشيخ في المشرط قال دام ظله وفي الوصية لغير الحر اشكال  
اقول ينسأ من انه لا يصح حصول الملك لغير الانسان دون باقية ومن ان يرث  
بحساب ما اعتق ويملك ايضا فالتكليف هنا الجزاء فصحت الوصية له فيه نظرا فان عتاره  
الفقهاء نزل على خلاف فانهم قالوا يرث بحر الحر والباقي للسبيبه فجعلوا الوارث

اول الملوك الى الورث  
ملوك وبقوله

الوصية

الشيخ

الشخص وجعلوا السبيل له جرمه ولو كان الجزاء هو الوارث لقالوا وورث حر وه الجرم  
يذكر احده من الفقهاء ذلك والرواية انه يرث بحساب ما اعتق فجعل الوارث هو الشخص  
والاصح عندى الاول والتحقيق انما لكثرة من الاعراض النفسانية والملوك من الاعراض  
النفسانية والادوية المنسية المحل وحصول الاول للنفس الانسانية كاملا مشروطا بلها  
الثانية عن بدن المفارق للملك لنفسه الحق تعارها عند تحقق التكليف فبحر علم  
هذا الشرط عن كل البدن بعدم المولى وبالكيفية على الاقوى ومع ثبوته في نفسه  
بثبته لاولى ناقصه عن ثبوته للنفس الانسانية بالنسبة الجرم من المضا فاليه وهو الملوك  
نسبتها اليه كنسبة الجرم اليه الشرط الى البدن كله فالملك له الحالى هو النفس  
الانسانية لا بعضها فالمشترى هو الملوك لا المالك قال دام ظله وصح الوصية بالجزء  
الساكن لعبد الموصى ومدره ومكاتبه وام ولد ثم تغيير ما وصى به بغير وجه من الثلث  
فان كان يقدر قيمته عتق ولا شيء له كان الموصى بغيره وان كانت قيمته اقل اعتق  
واعطى الفاضل وان كانت اكثر سعى بغيره في الباقي وان بلغت نصفه على اقل اقول هذا  
اختيار الشيخ في الخلاوة والى الخنيد والى الفلاح وابن ابراهيم قال المفيد في المقنعة  
الشيخ في النهاية بطل الوصية اذا بلغت النصف بغيره انما يرث في كماله والمهدي في الكمال  
اجتمع المصنفون ان الجزاء السابغ يتناء في نفسه او بعضه لانه من جملة الثلث السابغ  
الوصية له بنفسه يصح لانه في نفسه بغيره بعتقه والفاضل يستحقه الوصية  
لانه يصبر جزا فيملك الوصية بغيره قال اعتقوا عبدى من ثلثي واعطوه الفاضل  
ولما رواه الخنيد بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل وصى لملوكه بثلث ما له فقال يوم  
الملك بقيمة عادلة ثم ينظر ما يملك ليتقن ان كان الثلث قل من قيمة العبد يقدر ربع  
القيمة استسع العبد في ربع قيمته وان كان الثلث اكثر من قيمة العبد اعتق العبد  
ودفع اليه الباقي قال دام ظله في معنى اشكال اقول اذا وصى لعبد بغيره بغيره  
بقيمة او بعضها وبالحيلة ما وكل بدرجة تحت ذلك الامر بغيره صح اجماعا وقومت رقبته  
وعتق منه بغيره فان فضل الوصية له وان اعوز عتق منه بالنسبة قيل العتق في حصة

٢٠٧



ذلك لو كان يتناول الرقبة وقبل لونه وصيته لعبد مطلقا ويتفرغ على ذلك ما إذا أوصى  
 له بعين بعينه هل يصح ذلك أولا قالوا لم يصنف فيه اشكال ينسأ من انه انما جاز المشاع لغير  
 رقبته فيه فصار كالموصى بعينه وهي منفعة هنا وهذا على القول الاول قول احمد ما علمها  
 انسلم لا وصية لمملوك ولا مفتضى الوصية بملك لعبد وهو محال لان المحل غير قابل ولا لا وصية  
 ما عطا عين فلا يجوز الخطي لانه تغيير للوصية ولان عتقه يبدل الوصية فلا يصح خلاف  
 الكل ومن عظم الرواية المتقدمة واصاد للصحة وعموم الآية المقضى لجوب العمل بالوصية  
 واطلاق صاحبنا اذا اوصى لعبد نفسه صحته قوم العبد واعتق وهذا هو الاصح عندنا  
 قال دام ظلوه ولو اوصى للابنة فان قصد المملوك اطلق بطلان الوصية لغيرها فان  
 لا قرب لجواز اقول اذا اوصى بشي للذاتة واما ان يقصد تملكها اياه او يقصد صرفه  
 في علمها او يعلقها فان كان يقصد التملك وان كانا في الثاني فالامح الصحة لانه وصية في الحقيقة  
 لها لان علقها عليه فهو المقصود بالوصية يصرفها في مصلحة مناحة لما لا بد له وكما  
 كان كذلك فهو وصية ومن حيث ان الرقبة من اضيفت اليه بلده واما اضافها الى الذاتة  
 فلا يصح الوصية لها والاصح الاول لانه لفظ قصد غير طر فيكون كتابته الوصية بالكتابة  
 صحته قال دام ظلوه والا قرب التوقف على قولنا ان جيند اقول وجه القرب  
 ان قلت بالصحة انها وصية لها لكانها لو اوصى بغيره لكانت لو لم يكن لما لكانت  
 للذاتة اذا لا واسطة والثاني باطل والاولى للصحة على قدر صحتها فيعتبر  
 قبوله ويحتمل عدمه لانه وصية في وجه من وجهه لغيره لعل لم على كبد حري لغيره فلا  
 يترط القبول كما لو اوصى بالعتق والجمع والاصح الاول لان جدوث الاستحقاق في ذلك  
 من غير رضاه بعبد جذا قال دام ظلوه ففي الرفع اليه حينئذ اشكال اقول ينسأ  
 من انها تصرف في ممتلكته فيقول في قبضتها ولا يقال ومن انه تصرف في وجه خاص فيتولاها  
 الوصي والقاضي لان التصرف في هذا الوجه لا يستلزم توليته والا قرب الاول قال دام ظلوه  
 فان دفع في جواز التصرف في غير المملك اشكال اقول ينسأ من وجهه بل تابع عمل الوصي  
 لا لولا ذلك لكان تبديلا للوصية وكل تبديل للوصية حرام باطل الاية ومن انها وصية

روايات الاول قال دام ظلوه والا قرب صحة الوصية للذمعي وان كان احدا والبطالان  
 للحيه والمزاد اقول قال الشيخ في المبسوط ولا يصح الوصية عندنا للكا فر الذي لا راح له من  
 الميت وفي الخلاف الوصية لاهل الذمة حارة بلا خلاف وفي اصحابنا حاصه من قيدها اذا  
 كان من قرابته ولم يبرط الفقهاء ذلك فاما الحر في فلا يصح الوصية له وجوز في الهاء الوصية  
 للرحم الكافر مطلقا وذهب الحنفية الى صحة الوصية للكا فر بشرط في الصدقة عليه كونه داريا  
 وقال ابن الحنفية اذا اوصى بغيره بعض اهل من يدا هل الحرب من اهل الكتاب المشركين طار  
 ذلك ولا يحبر وصيته الحر في ومنع ابن البراج الوصية للكا فر مطلقا وحوازل رسل الوصية  
 للكا فر مطلقا وجوز ابو الصلاح الوصية للكا فر اذا كانت تبرعا للصلة والتصحیح  
 ما اختاره المصنف هو جوازها للذمعي مطلقا وبطلانها للحيه والمزاد والاراه حرم  
 عن احد ما علمها لاسلم في رجل اوصى بما في سبيل الله قال اعطى الوصي وان كان يهوديا  
 او نصرانيا ان الله تعالى يقول فمن بدله بعد ما سمعه فانما اطع الله الذي يدينه لو بدله  
 ان الله سمع عليكم وايضا لما حازت الهبة للذمعي وهي امضى عطية من الوصية كان جواز  
 الوصية او لا لا يها بسبق الحر في حيث جازت الهبة له دون الوصية لانا نقول  
 الفرقان كل الحر في غير لازم وما لا غير معلوم ولا يجب دفع ما له اليه بل سباح الاستيلاء  
 عليه فلو جازت الوصية لغيره لكان اما ان يجب على الوصي الدفع اليه وهو محال  
 لما يقدم اولا وهو المطلوب ان معنى لبطالان عدم توليها لغيره عليه وانه الوصية  
 وجوب تسليم الحق بقوله تعالى لا ينصركم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين  
 ولم يخرجكم من دياركم ان تبرؤوا وتفسيحوا اليهم انما ينهيكم الله عن  
 الذين قاتلوكم في الدين فان جاز مبرة الذمعي ومنع مبرة الحر والوصية مبرة لغير  
 المحبر للكا فر مطلقا بقوله عليه السلام على كل كبد حري اجر ولجواب  
 قد بينا المحصر الحق المانع مطلقا بان الوصية نوع مودة فيدخل تحت النهي والظهار  
 يمنع من الصغر واعلم ان المصنف دام الله ايامه احتيازا جواز الوقف على المرتد عن غير  
 فطرة في هذا الكتاب وهناك منع من الوصية المرتد ولم يفيد كونه عن فطرة وسالناه

سأول فهو المملوك  
 لان تملكها كان  
 فكان المالك المملوك  
 فضلا لان الاطلاق



عن ذلك فقال لا متح عندي ان لا يصح الوقف عليه ولا الوصية له ان استمر على الكفر الى ان مات  
او قتل والا متح بمعنى ان يكون احدهما كاشفاً لاشلامه كاشف عن صحة الوقف والوصية بوجه  
على الكفر كاشف عن بطلانها فتولى في الوقف صحة وهنا بالطلاق لا منافاة لان على تقدير  
قال دام ظله ولو اوصى لام ولده فالأقرب انما عتق من الوصية لامن الوصية على اي  
اقول انفق الامة على صحة وصية الانسان لام ولده ثم اختلف الامامية في عتقها  
هل يعتق من نصيبك لدها ويعطى ما اوصى لها به او يعتق من الوصية فان قصرت الوصية عن  
العتبة اعتق الناصر منها من نصيبك ولو اختار المصنف في الذي في هذا الكتاب الثالث  
وهذا اختيار ابن اذرريس لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فحبل على استخفاف لا رث  
بعد الوصية والدين فلو اعتقنا ما من سهم انبها لقدما الارث على الوصية وهو خلاف الآية  
وقال الشيخ في النهاية والمصنف في التذكرة يعتق من نصيب ولدها ويعطى ما اوصى  
لها به كذا في كتاب العياني ولا يقال الميركة من حين الموت الى الورثة عند المصنف قال ابن  
الحبيد يعتق من وصيتها او نصيبك ولدها ويعطى بقية الوصية وقال ابن ابراهيم يعتق من  
الثالث ويعطى الوصية لما رواه ابو عبيد في الصحيح قال ما انت باعده الله عليه سلم عن رجل  
كانت لام ولده ولم يبق اعلام فلا حضرة الوفاة اوصى لها بالفي درهم او اكثر للورثة ان يسهروا  
قال فقال لا بل يعتق من ثلث ميت ويعطى ما اوصى لها به وحملها المصنف في التذكرة على انها يعتق  
من نصيبك لو دل على ان يكون الثلث نصيباً له وهو خذ واجاب عن حجة ابن اذرريس ان الميراث في الآية  
استقرار الملك ما تقدم من عدم صلاحية الميت للملك وعدم اسقاطها الى الديان والموصي قبل  
القبول واسقاطه بقاها بغير ما لك فيستقل الورثة والمتاخر الملك المستقر وايضا يمنع التقدم  
على الارث هنا بل يقول انما الوفاة يعتق وتحتب فيمهل الولد لان العتق تحتب على التعليق والارث  
ولهذا الولد يكتسب هناك وصية ولا ارث سواها فانها يعتق على الولد ويستتبع بها في الورث مع امتناع  
تقدم بعض الارث في الارث المتاخر ويتم وقد هب الجهور الى صحة الوصية لام الولد كونه حرة  
بعد موت المقتل ويعتق من ثلث المال والوصية يعتق من الثلث قال دام ظله ولو اوصى لغيره  
فهو المعروف بسببه ذكره في الاوصية او كغيرها من قبل ان يسلم اليه الميراث

محمد

بعيد كان او قرناً بالتوبة وقيل لمن يقرب اليه الى آخره وامر في الاسلام وقبحناه الا  
رتقاء الى بعد حد في الاسلام والى فروجه ولا يرتقى الى بقاء الشرك اقول **هنا مسائل** يصح  
الوصية للأقارب لفظ مطلق باجماع **الكتاب** اختلف الفقهاء في صحة على اقول ذكر منها هنا  
قولنا الاول وهو اختيار الشيخ في الخلافة والمبسوط وابن اذرريس وهو الصحيح عندي وعند اذر  
وسدى والثاني اختيار الشيخ في النهاية والمفيد في المقنعة وانما اعتد بالاسلام لقوله عليه السلام  
قطع الاسلام انما لمجاهلية ويؤكد قوله تعالى لنوح انه ليس من اهلكه القول لثالث ابن الحبيد  
وهو ان يكون من يقرب اليه من جهة ولده او والدته قال ولا اختار ابن حنبل ولا ابل الرابع  
لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحاوره ذلك في سهم دوى القرية من الميراث فرددنا ان اللفظ  
انما يحل على المفهوم المعروف اذا تجرد عن الحقيقة الشرعية واذا اطلق القرية فيهم المعروف والنسب  
عرفاً عاماً سادى فيه القريب والاقرى والذكر والاقرى لان اللفظ القرية مشترك بالاشراك  
المعنوي بين لكل واللفظ حقيقة فيه والا لكان مشتركاً بالاشتراك للفظ وما بالعلق  
جارج عنه والا لم يكن واحداً واللفظ عند الاطلاق انما يحل على حقيقة لا يقال **بالصحة** بالقرية  
المطلقة **د** ظهر ما ذكر دخول الوارث فيه لان الوصية لمعتد بالصحة لقوله تعالى كيت عليكم  
اذا خصر احدكم الموت ترك خيراً الوصية للموتى والقرية في قوله ولا تلت على الوصية  
ليوالدين نصاً وعلى البها في عموم لفظ الاقرى ثم اكدا الامر بقوله حقاً على المستعدين وصير  
عدم ابقا من لا يعتد حقيقة ثمة عقب لنا كيدا لو عتد العاقبة على المستقبل بقوله فمن بدل  
بعد ما سمعنا فانما انعم على الميراث من قوله ثم سى لو عتد بقوله ان الله يمتنع عليكم قالوا لم يوص  
بأية الارث قلنا لا يعارضه بل يؤكد لنتها على تقديم الوصية مطلقاً قال دام ظله ولو قال  
لقراءة النبي عليه السلام فهو لا ولا دعبد المطلب ولادها ثم دوني عبد شمس في قوله والاقرى  
دخول في المطلب هنا اقول لانهم قرأه النبي عليه السلام في النسب لقوله عليه السلام نحن وبنو المطلب  
لا يفرق في جاهلية الاسلام ولما دلت اتحاد القبيلة والاحكام لانه ليس المراد الاقارب المكاني ولا في غير  
الاحكام انتهى لان كلام النبي عليه السلام مما يمكن حمله على الحكم الشرعي فهو اولى من غيره لا يعلم  
بعينه لانه لم يفرق علمه لعم لا لا لشعره عليه لا يقال يلزم مساوئهم في استحقاق الميراث

قوله في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فحبل على استخفاف لا رث



واتوا لم يثبت لهم لاما نقول فبوعام الخمر استحقاقه هاتيم له بالنقض ولا يلزم من خصام  
 بعض القرابة بحكم النص على عينه غيره عن باقي الاحكام وحتم الحكم لعدم استحقاقهم الخمر لانه  
 لذى القرابة لاية فكل القرابة يستحقون الخمر لانه من بابي المطلب حتى الخمر الصغرى  
 ممنوعه وقوله لذى القرابة يمنع عمومهم والاول اصح لانه الوصية منع دلالة اللفاظ الصادرة من  
 الموصي المبيته للوصية وتلك الدلالة انما الغزيرة او عريفه او شرعيه وقد نص النبي عليه لم هنا على  
 المعروف فحكم به قال دام ظله ولو اوصى لاقرب الناس ليه والاقرب قارته نزاعا بينه لاث  
 لكن يتساوى المستحق فلذلك مثل حظ الاثني عشر لا في المستغيب بالاب مثل المتقرب بالام وفي  
 تقديم ابن العم من الابوين على العم من الار من انظر اقول ينسا من تقديمه الارث لعلول  
 الاقربيه الموجبة للتقدم هنا فهو من باب الاستدلال باحد المعلولين على الآخر ولما رواه الحسن عارة  
 قال قال ابو عبد الله عليه السلام انما اقرب بن عم لابي ام اؤتم لابي قلت حدثنا ابو اسحق السبيعي  
 عن الحسن الاور عن امير المؤمنين ع ان وطالب عليه السلام ان كان يقول اعيان بظلمه اقرب من غيره  
 الفلانة فاستوى كالتسام قال حيث يقام من عين صافيا ان عبد الله امارس رسول الله اخو الخواص  
 لا يبدو له ومن انما لعمرا اقرب من ابن العم وقدمه في الارث لا يدل على انه اقرب بل خرج بالنقض  
 وهذا اقرب المصنف في التذكرة وبه اقول قال دام ظله وفي النسبية بين الاخ من الام والاخ  
 من الابوين في العطايا انظر اقول ينسا من ان الاخ من الابوين له سببان كل واحد منهما  
 موجب للاستحقاق وهو التقرب لابي والمقرب بالام ولو كانا في اشياء لا حتى كل واحد  
 منهما بسبب نبيه فكذلك اذ جمعوا في الواحد لان الوصية للاقرب بسبب تقسيم كسبه الميراث  
 لما روى الصدوق عن الحسن بن محبوب عن علي بن رباح عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام في رجل  
 اوصى ثلث ماله في عامه واحواله فقال لعمري لثلاث ولا حول له لثلاث وكتب من زاد الادحى  
 الى ابي عبد الله عليه السلام رجلا له ولد ذكور وايات فارصعة انها لولد ولم يذكر انها لعم  
 على سببهم الله وقرايته المذكور والاشياء مرقع عليه السلام سعدون وصية ابيهم على ما سمي فان لم يكن قد تم  
 سببا زدوها على كتابه عز وجل ان الله والفرق واحد ولم يعرف الامه بن المسلمين  
 وصورة البراءة من ان عليا مطلق القرابة وهما متساويان فيهما ولا تفضل في درجة واحدة

قاله

قوله

قال دام ظله ولو اوصى الجماعة من اقرب الناس ليه وقد ثبت من اقرب الناس ليه فما زاد  
 في درجة واحدة اعطوا وفي جواز تخصيص ثلثه من ذلك لانه اقول ينسا من حصول الجماعة ثلثه  
 فيحصل لكل الوصية اعطاء الثلثة لانه يصدر من اعطى جماعة من الناس من ان يقسم الوصية فلا يجب  
 ما عداه فلا يجب لا يزيد فختارا لوصي ثلثهم كما لو اوصى بثلثه او من ان يقسم اللفظ الى الجميع واحدة  
 فلا حصص بها البعض والا لزم المخرج لا مخرج لان الموصي انما الجميع او البعض والثاني ما  
 ان يكون نصيبا اولوا والثاني حال لعدم دلالة اللفظ عليه والثالث كان ايضا لانه الوصية لغين  
 معين باطله مع الاول وهو المطلوب بخلاف الوصية للفقراء لانه مقتضى هناك جهة الفقر  
 والاصح عندي الاول لحصوله لغين البهارة بالاستعانة على حسب ما يمكن قال دام ظله ولو لم  
 يوجد ثلثه في رجة واحدة لكل من ثلثيه او الثالث فلو كان له ابن واح وعم تساووا ولو كان  
 له ابن وثلثه اخوة دخلوا كلهم الوصية والاقرب عطا ابن الثلث اقول وجه القرب  
 انه لو كان معه اثلاث منعوا الاخوة واخذوا الثلث واستحقاق الاخوة انما هو لثلاثة من  
 خاصته ولانا انما من وجد في الدرجة الثانية مقام من عدم من الدرجة الاولى لضرورة الجمع  
 لان المستحق للجميع يجمع ثلثه من اقرب الناس ليه يستحق ثلثه احد من اقرب الناس ليه وهو هنا  
 ثابتا اذ لا يشترط الاحتياج هنا وايضا لثلاثه نجح عن الجميع فاحد كل واحد من الثلث يحمل القسمة  
 اذ مقتضى الوصية الشريفة من المدفوع اليهم والاصح الاول قال دام ظله ولو اوصى  
 لاهل فلان فهو لزوجته وحتم من يرثه بمقتضى اقول وجه الاول قوله تعالى اذ قال لاهله  
 لاهلتي ويقال لاهلتي تروج ووجه الثاني قوله تعالى فنجيناها واهله الا امراته والمراد  
 من كان في عياله قال دام ظله والاشارة الاقرب ليه نسبا وقيل الذرية  
 اقول الاول قولنا من اقرب الناس ليه لا يقول ثلثه وابن الاعرابي والثاني قولنا من زهره وقطب  
 الكندي يقلان عن ثلثه وابن الاعرابي والمرجح في ذلك اني للغة قال دام ظله والقوم  
 اهل لعنه والخمر من على ذرة الى اربعين ذراعا على راي اقول هنا ملتان اقرب اهل  
 لغته مطلقا عند سلاو ذهاب الشجران وابن حزم انهم المذكور من اهل لغته وقال ابو الصلاح  
 بعمل المعلوم من قصده فان لم يعلم فيعرف فقومه ذلك الاطلاق وقال ابن ابي عمير انهم اهل لثلاثه

٢١٠



من يطلق العرف باسمه وعترته دون من سواه منه الذي يشهد باللعنة قال الشافعي  
قوله فيهم فيلوا اعيانهم حتى اذا رمت اضيقى سمي قال واما قلنا لا يحصل لذكر لقوله تعالى لا يخرج  
قوم من قوم ولا مسا من مسا وقول زهير فما ادرى وسوقا حال ادرى قوم آل حصن لم نسا  
والشجان اعرف باللعنة ومقاصدا لعرف **الحصن** وقد تقدم الجح في هذه المسئلة في  
الوقف قال دام ظله ولو اوصى المولى له ولمن احدا الطرفين صرفا ليه ولا صرفا ل  
سوا ابية ولو اوصى بالقرابة لطلان اقراب لفظا لمولى مشترك والفقهاء يرون بان المدة  
لايجل على كل معان عند الطلاق الحال الافراد والحال الجع وهو اختيارنا المستند وجميع من  
الاصوليين اختلفوا هنا فقال بعضهم بطلان الوصية وهو الاصح عندي واختاره المصنف ههنا  
لان تعيين الوصي له شرط واللفظ المشترك لا يجمل على كل معينه وقال بعضهم بحد لعموم لانه  
الذكر له وجوب لعل الوصية واما العامل بحد على مجموع المعينين فلا اشكال عنده وقد تقدم  
الجح في هذه المسئلة في الوقف قال دام ظله فلو اوصى المسلم لاهل قريته او الفقراء فهو  
المسلمين من اهل القرية الى قوله ولو كان الاكثر اهل ذمة ففي تخصيص المسلمين نظر اقول  
على القول بطلان الوصية المسلم للذمي فلا اشكال وعلى القول بالصحة ينسأ من عموم  
اللفظ ولا بعض الاصوليين مع من اخرج الاكثر من كفرهم والسلام الموصى امان  
يكون قريته محصنة او لا والاول المطلوب والثاني يستلزم عدم التخصيص مع مساواتهم  
لكنهم انفقوا عليه والاولى التخصيص قال دام ظله ولو اوصى الكافر بالفقراء صرف  
الى فقراء اهل مجلسه وكذا الوصي لاهل قريته وان كانوا كافرا ولو كان فيها مسلمون فقد ختم  
نظر اقول ينسأ من عموم اللفظ ولا لفقريته العداوة الدينية على عدم اذاتهم والاصح  
الاول قال دام ظله ولو اوصى بخارج صح وان سرت ولا تبطل وكذا القول على الحال اقول  
قال الشيخ يصح لعموم قوله كتب عليكم اذ احضر احدكم الموت ان تكتبوا الوصية للوالدين  
والاقرابين وعموم قوله من بعد وصية يوصي بها او دين ولا يملك باحب قبول فصح كالباع  
وقال ابن الجبند ولا وصية لقاتل عكبا منهية اقول للملكات بالموت وهو الميراث فضل المستند  
في المختلف فقال بطلانها ان تقدم على فضل سبب لقتل مقابلة له سقطت فمضوا كالميراث وصحتها

الشيخ

بصحتها ان اخرجت بشرط ان سعى عليه فلا دخل في اللفظ العام كقوله اعطوا الاولادى للزينة  
المحصنة وهذا هو الاقوى عندي قال دام ظله ولو اوصى لامنا من الزكاة او المستحقين  
فالاقرابا حقا فكل منصف من الوصية والاصح ان يكون من كل نصف اقول ههنا سئل  
ان اجد على الامنا من كل نصف او على جهة سائر المصروف قال المستند لا يربك لاول وهو  
الاصح عندي ووجه القربى اوصى ثمان قبائل والوصية تقضى للملك وتعدا الوصي لم يقضى لشرك  
حقه والغرف بينه وبين الزكاة ان الزكاة لبيان المصروف والوصية تملك ويان لما ملكه من اجل  
استحقاقها مانع استحقاق الزكاة وكل واحد من حق الزكاة مصرف تام والفقهاء اذ اهل عليه سان المصروف  
من حركه بالواحد من كل مستند قال المستند لا قرب لا كفا لانه لكل كان المستحق فيه الماهية التامة  
المستحققة في كل واحد من الاشخاص فلو بيان المصروف وهو هنا كذلك لا يستحال ان يكون الوصي  
لا الكل بالمشرك لانه تكليف بالابقا ويجعل عليه عهده لانه اوصى بلفظ الجمع ولا يجمل  
على الواحد لانه يشترط لاجازة الاصح الاول قال دام ظله ولو اوصى بالفقراء دخل فيه من  
المساكين وبالعكس على اشكال اقول ينسأ من اهل ان المسكين هو اسوا حالاً من الفقير  
ام لا فان قلنا ان اسوا حالاً دخل في الوصية للفقير بخلاف العكس ان قلنا ان الفقير اسوا حالاً  
فالحكم بالعكس ان جعلنا هاهنا وبين دخل كل منهما في وصية الآخر والاول عدم الدخول  
لان مشكوك فيه فيقتصر على المعنى المطابق قال دام ظله ولو مات الوصي قبل الموت قبل طائفة  
وقيل ان لم يرجع فمضى الوصي له فان لم يكن له وارث فلو توارى الوصي اقول الاول قول المفيد  
ابن بابويه في كتابه وهو قول مشهور بين اصحابنا الثاني قول ابن الحنيد واستحسنته المستند في المختلف  
وهو الاصح عندي لنسأ ما رواه محمد بن قيس عن ابي ارفعة السلمي قال قضى ميراثي من علي بن ابي طالب  
في رجل اوصى لآخر الوصي له غائب في الذي اوصى اقبل الوصي قال الوصية لو ارث الذي اوصى له الا  
ان يرجع في وصيته قبل موته الحديث له يوم الاية الا انه على اذات الوارث من الحقوق والاعيان  
حق القبول مستحق لئلا يتقبل الوارث اجتمع القائلون بالبطلان بما رواه ابو بصير  
ومحمد بن مسلم جيئنا في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سئل عن رجل اوصى لرجل فمات الوصي  
له قبل الوصي قال ليس له والجواب انها لا يدل على المطلوب لاجتماع الا يكون المراد ليس ينقص



الوصية بل هي على كمالها في الثبوت ومع قيام الاحتمال سطل الاستدلال وهذا الجواب  
 ذكر الشيخ رحمه الله قال دام ظله ولو اوصى في سبيل الله فالأقرب صرفه إلى ما فيه قرب  
 وقبل يختص المرأة اقول اجمع علما الاسلام على صحة الوصية صرف شي في سبيل الله وعلى المحل  
 هذين يدخلون فيها وانما الخلق في موضعين لا هل تشاركهم غيرهم فيها ولا فقيل بالاول ويكون  
 الوصية حينئذ صرف في وجه القرب وهو قول ابن اديب طاهر كلام الشيخ في الخلاف  
 لان السبيل الطريق وكما في قوله فهو طريق وقيل بالثاني وهو قول الشيخ في بعض كتبه وابن  
 حزم لا يعرف السبيل بغير صرف السبيل إلى المرأة (ك) على القولين هل كلهم صرفا وبعضهم  
 قولان الاول فهم وهو قول الشيخ فانه قال في النهاية والمنهاج في المقنعة وابن ابراهيم في الكامل  
 يخرج معونة المجاهدين ومع التعدي معونة الفقراء والمساكين وابتداء السبيل وعدم فقر  
 ال محمد ومساكينهم وابتداء سبيلهم والثاني قول الشيخ في الخلاف فانه قال اذا وقف قفا  
 شرط ان يبرق منفعة في سبيل الله جعل بعضه للمرأة المقطوعة دون العكس المقابل على  
 ما بلسطان وبعضه في الحج والعمرة وذهب في المبسوط المصنف الى المجاهدين اذا نظر ارجعوا الى  
 حرمهم بعد ذلك قال دام ظله ولو اوصى لعبده بركة احتفل بضعها بالطلاق والعتق والديار  
 اقول وجه الاول ان تملك فيه ولا يحصى الاسعار المستسرة وجه الثالث استبعاد  
 العتق والضم إليها اذ لا تملك ملكه وسلك غيره عنه بعد مكرته قال دام ظله ولو اوصى لما كانه القرب  
 انه كالعبد وجب فيه فالأقرب اعتبار اقل الامرين من القيمة وماذا لكانه فان ساواه الموصى  
 به عتق وهو الأصح اقول وجه قرب كونه كالعبد انه قبل ان يعتق منه شيء عبد فيدخل تحت العموم  
 ويخرج ان يعطى ما اوصى به لا بما صرفنا في العبد الى برقته لعدم الملك وهو هنا مستغنى بالمقتضى  
 موهوم وهو الوصية والمناخ يستغنى عن الاول وجه قرب اعتبار اقل الامرين انه اذا اوصى  
 للعبد مال صرفا في ماله على ما يقرر فان كان قيمة اقل كان بمنزلة من قد اعتقه ما لم يقم الوصية  
 فعتقا لقيمة فان كان زمان الكتاب اقل فلانه رضي بذلك القدر عوضا عن العبد ولو لم يذكر لزوم  
 الاكتمال قال دام ظله ولو اوصى لجل امرأة من زوجها ففاهه باللعان بطلت على أشكال  
 اقول منقاد اسعاد ما للعارضة بشروط النسب قبل لكن قطعة باللعان ولللعان انما وثيقة

استلوا

لا بالكافي لان العبد  
 ان عتق

ان

البروجين الا ترى انما يعتد به ولو قد قضاها بواجبها ولو عاد فاعترف به ورث اياه والثاني  
 قول الشيخ في المبسوط والاصح الاول قال دام ظله وكذا الواصى لو ولد ولان واسارا الى معين  
 فكذلك النسبة والاقرى بالطلاق مع تعلق عتقه بها اقول وجه الاشكال انه ذكر التعيين والنسبة  
 فيحصل في نفس الامر ان يكون التعيين مقصودا والنسبة للتعريف وبالعكس ووجه القرينة ان علم  
 عتقه بالنسبة فالوصية له في الحقيقة لمن صدقت عليه مع كونه هذا المعين في الحقيقة لمن تصف  
 بشيئين بالنسبة وهذا التعيين ليس بتعيين اجتماعيما وبحمل الفحوة لحصول شرائط التملك  
 وقوله التملك والخلط منه في العبد لعائنة اذا الملك شرطه بشيئين لما لهما حارحا والنسبة انما اراد  
 للتعريف لا لافالكل لا يكون مالكا وهو الأصح قال دام ظله ولو اوصى لحي ومساكين الملك والحايط  
 مع علمه احتمال تحصيل الحي للجميع والنصف اقول وجه الاول انه قصد اخراجه عن ملكه وضافه  
 الى زيد والميت وهو يعلم عدم صحة اضافته الى الميت فيكون قد قصد اعطاه لزيد وايضا المعطى  
 يقتضي التسمية في الحكم وهو تملك كل الذين هنا والتسركل من المراجعة ولم يحصل ولا في الملك عتقا  
 واحدها لا يملك فيقتضى للاخر وجه الثاني التسركل لا لو يقتضي التسركل فقد اوصى بكل منهما  
 بالنصف واحد مما يصح والاخر يطل الوصية له واذا بطلت الوصية لم يرجع الى ورثته الموصى  
 واستدل بعضهم بان لا فرق بين قولنا العين لزيد وعمرو وبين قولنا هذه العين لزيد وعمرو  
 وعرفا والثاني يقتضي التسركل فكذا الاول وفيه نظر يمنع عدم الفرق لان دلالة الواو على التسركل  
 من باب الظاهر ولا يبين عليه نص قال دام ظله ولو اوصى بشيئين لزيد والمساكين احتمال  
 ان يكون لزيد النصف والرابع ولو اوصى لزيد والمساكين فلا يعطى اقل من ثلثه اقول وجه الاول  
 انه اوصى لزيد بعين فكان كالواو في لغيره ويتم وجه الثاني ان اقل من ربع عليه اسم لغيره فكانه  
 اوصى لاربعة زيدا اجمع فيكون له الربع اما الاولى فقد ثبت في الأصول واما الثانية فلم يحصل على  
 اقل الجمع فلهذا المكانا استيعابهم جميعا ليس للجمع ولا لما يقرب منه بمنزلة الجمع المنكر فيجوز على  
 الاقل لدخوله على كل بقدره والزم ليس بعين الماتية لمن لبعض فخصص بعضها رجوع بلا مرجع  
 وهو محال وجه الثاني التسركل واحد ويقتضي استيعابا بمن يمكن لانه اقرب من غيره الى  
 تحقيقه فيجوز للقط عليه ويكون هذا كاخراجه وهو ارجح عزي قال دام ظله ولو اوصى



لكل وارث بقدر نصيبه فهو لم ير وان حصص كل واحد بعينه فالأقرب لفتحة الجارة  
 لغيره لعرضه اعيان الاموال وكذا لو وصي ان اتبع عيني ما لم ير انسان سعد من المثل اقول  
 هنا مثلان لا اذا وصي لكل وارث بعينه قدر نصيبه كما لو وصي لابنه بغير قيمة ما كان  
 ووصي لابنه بغير قيمته ما به فالأقرب عند المصنف لا افتقار الجارة لتعلق الاعراض بخصوصيات  
 الاعيان والمنافع الحاصلة منها فكما لا يجوز ابطال حق الوارث من قدر حقه لا يجوز من عيبه  
 ويجوز عدم الافتقار الى الجارة لان المثل لقيمة اذ اعيان الاموال لا اثر لها في زياده الماله  
 ونقصها مع تساوي القيمة ولان اعتنا بالاعيان ههنا مع عدم اعتبارها في بيع المريض بركه  
 بثمن المثل على تقدير التمسك به من غير ما لا يشترط في المرضع الاحتمان كما ثبت انما عاقبة الاول  
 وهذا أقوى والأول أقوى لو وصي بجمع عيني ما لا يشترط من شجر فالحكم كما تقدم من اعتبار  
 الجارة وعدمها قال دام ظله وفي شرائط المتعين اشكال اقول ليس من ان الملك  
 امر معين هو نصيبه فلا بد له من تشبها لقيمة معين ولا يقتضا الوصية بتعلق حق الوصية ولا بد وان  
 يكون معينا ومن جهة لغته او فقيرين قال دام ظله فالأقرب لو وصي لاهل بيت من اهل البيت  
 الوارث والفرقة في التمسك بعد اقول هذا فرع على القول بعدم اشتراط تعيين الوصية  
 له وان صح الوصية للمسلم كقول واحد من تفرقه ان يقول على هذا التقدير ان الوصية لشي واحد  
 شخصين ذكر المصنف وجها ثالثا لاجل الجارة والارث وجهه ان التعيين شرط لثبوت فبذلك  
 الوارث لهما في الاول والثاني ان يقع بينهما لانه امر مشترك لا يستحق احدهما ولم يعلم نسبة  
 اللفظ اليهما واحده ولان ما يرث الوارث بعد الوصية ولو كان له التعيين لتقدم عليها فبذلك  
 وفيه نظر فان المتقدم على الارث اضل الوصية والمتاخر هو تعيين الوصية ولا دور في امره  
 حتى يصطحا والاول لان ذكرهما في هذا الكتاب وذكر بعض الفقهاء احما لا ربا وهو التوزيع  
 لا كلك منهما بغيره لا يرجح فيجمع بين الدعوتين كسائر الدعاوى المتعارضة وهذا  
 الاحتمال في عامه السعف لانه يشترط الوصية وتبدل الوصية غير ما اذا في فلان اصرها  
 تصريح بالتخصيص لانه موضوع له فلا يحتمل التمسك واما الثانية فلقد لم تقا في قوله بعد ما  
 سمعه فانما انه على ان يدونه والاصح الاول لان الفرقة انما هي الوصية هي سبب التمسك

التمتع

الوصية

والا ان كان  
 من غير ما  
 كان في  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

في الحال والتعيين من غير ما هي صالحة لسببية عند التعيين ففعل الثاني جعل الوارث  
 قطعا وعلى الاول يكون الفرقة والفرقة قوله قال دام ظله ولو وصي لمن يتعد رجل اللفظ  
 عليه حقيقة فالأقرب صرفا في الجواز لا قوله فانما الثاني متواط اقول وجه القرب ان كل  
 العاقل لا يعمل على اللغو والحقيقة متعذرة فجعل على الجواز والاول لا للغو لان هذا اللفظ ليس  
 فلهي قد معنى بهم عند الاطلاق هو الحقيقة ومع تعذره فعل الجواز وهذا قاع من مطرقة عند  
 اهل اللغة ويجعل على لان اللفظ عند الاطلاق بما جعل على الحقيقة لا على الجواز وان بطل المعنى  
 وهو الاصح عندي لان الاصل صيانة ما لا تغير في ناقط على أقوى من اصل صيانة التصريح على الاطلاق  
 ولان الجواز على الاصل فلا مرجح على ما بني على الاحتياط التام وهو التصريح بما لا لغو والحكم  
 سقده عنه قال دام ظله ولو وصي لاهل بيت من اهل البيت لجمع الى الخ مع احتمال الغنى  
 وكذا لو وصي لاهل بيت من اهل البيت وجوزنا الوصية المهمة وما تاحر ما قبل البيان اقول  
 وجه الاول ان الميث كالمعدوم لا يرى ان الواحد اذا انفصل ميثا تبطل الوصية ولا بد من  
 الحدود شي صار كالميثا لموقوف الجمل وجهه الثاني الاخذ بالاسو في حقه والاول اصح وجوز  
 الاشكال في احدهما ان اذ مات احدهما لم يبق صالحا للوصية لم فتعين الاخذ  
 ومن حيث تردد الخي بين ان يكون له الجميع وان لا يكون له شي اصل فيحكم له بالانفصال واعلم  
 ان هذه المسئلة تنبى على ان البيان في احدهما هل هو كاشف عن كون المعين موصي له او سببا في حصول  
 هذا الوصية فعلى الاول يقوم وارش مقامه ويكون كانه لم يمت على الثاني ساقى هذا ان انفصال  
 فعل هذا ان قلنا ما تنسب الخي تبطل التمسك الاخر وهو الاصح عندي **المطلب الرابع في الوصية**  
 قال دام ظله ولو وصي بما يتنفع به في باقي الحال كالحرة المحترمة التي يرعى انقلا بيا  
 والجروا القابل لتعليمه التمسك فالأقرب الجواز اقول وجه القرب بثبوت غلبتها وهو  
 الامسك التحليل بثبوت الحرية لها فتجوز الوصية بها ولان في الحقيقة وصية بمنفعة فيصح  
 ويجعل عدم الجواز لان الوصية تملك وهي غير ماله للملك والامح عندي ان كل ما يصح الا  
 تنفع به من الخبائات كالحر والقابل للتعليم والزيتا المحسن لاشعاع تحت الماء يصح الوصية به  
 وكذا الحرة المحترمة كالتى اتخذت التحليل لثبوت التمسك بها واساقها من راي بدلا لارث



ارم الله تعالى  
 المصنف في قوله  
 والجهر بالمرء

قال دام ظله وكذا الوصفي بالزبل اقول الوجه في ان لا يملكه بل عليه ولو لم يلد ولم يمت  
 مباحة كالزبل فانه ينفع به الزرع هل يصح الوصية به او لا يقتضيه الفقه فيقول هذا الذي يعطى  
 على اشكال بل على الصحة فان الوصي يقبل النسخة فلا يقدح فيه الابعاد وهذا الاخلاق منه كلاب  
 ما لو اوصى لاحد هدين فان فيه خلافا قال دام ظله ولو اوصى له بكلية لا يملكه لم يصح له  
 شراء ان منعتا بيعه مطلقا او اشترى له ما يصح بيعه وعلى الاول لو كان له كلاب ولا مال  
 له فوجه اعتباره من الثلث تقدير القيمة لها ويحتمل تقدير يتقوم بالمنفعة واعتبار  
 العدد ويتعد الاولان لو اوصى بالكلية وطبل للموتور في الجهر باخذها ولا مال له سواء  
 ولو كان له سواء نفذت الوصية وان قل لانه خير من ضعف الكلب الذي لا قيمة له اقول  
 وجه الاول انه الطريق الى التقوم ما لا قيمة له مع وجود منفعة معتدة شرعا كقدر  
 اذ فيه في اخر عند الحاجة كارت الجرح الذي لا مقداره وجه الثاني ان المقصود من العين  
 الانتفاع بها او باعتبار المنفعة نقل القيمة وتكرار العين لا قيمة لها مالا اعتبارا حينئذ  
 بالمنفعة ولا لولاها لم يصح الوصية بالعين فان الوصي الحقيقي هو العين لا بعد فكون  
 المنفعة هي المقومة ولان القيمة في الحقيقة للمنافع للذوات وجه الثالث ان يعتبر  
 العدد في غير المنفاصل ولا يفاضل هنا اذ الفاضل انما يكون اعتبار القيمة ولا قيمة للكل  
 والاصح الثاني ويتفرع على ذلك مسلتان لا لو كان له كلب يتفق به وطبل لم يورثه لا قيمة  
 لوضاوة ولا منفعة متقومة له ورق خمر محترمة فاوصى بواحد منها وقلنا باعتبار  
 الثلث لم يجز لوجهين الاول لان اعني بقدر القيمة للعين والمنفعة لانه لا قيمة للخنزير  
 ولا منفعة وكذا طبل للموتور فيعتبر اعتبار مجزوا لعدد المركب من لوصيات واعتبر  
 بانه لا مناسبة بين وسها والعدد المعتبر انما هو فيها بحال وسيم كالكلاب فاعتبر  
 بعضهم بانه على تقدير القيمة وللخصم ممنوع ولم يحرم المصنف هنا بل والا فوي عندي  
 ان الوصي ان كان هو الكلب صح في ثلثه لانه متقوم على المشهور وعند علماءنا وعلى القول  
 الاخر يحتمل الصحة فيه لانه غير متقوم فليس بما في الحقيقة ولا يعتبر في الثلث انما هو  
 المال لقوله عليه السلام الميراث محجور عليه الا في ثلث ماله والمال المحجور في المال انما هو الاول

والاستثناء الاتصال لانه الحقيقيه ويحتمل اعتبار الثلث لانه لمنفعة مباحة متقومة  
 واعتور عليه لا يدرى لمستحقه ولدية شرعية فيكون حكمه حكم المال في حرم منع الورث  
 من ثلثه ولهذا يستعار له اسم المال والذى اذ في ما ذكرته **ب** لو كان له مال وكلاب  
 ينفع بها فوصى بكل الكلاب وبعضها ذكر المستفاد نفوذ الوصية فيها وان كثرت  
 وقل المال لان الاعتبار في الورث ضعف الوصي والمال وان قل خير من ضعف الكلاب لا قيمة  
 لها وهذا عند من ينعقد الاصح تقدير القيمة لها وضمها الى المال لاعتبار الثلث على ما علم  
 عند علماءنا وهذا الفرع انما هو على تقدير اعتبار الثلث فيها وهذا فرع كثيره اعرضنا  
 عنها للاختصار قال دام ظله وينفذ للجاره ان وقعت بعد الموت اجازة في نفوذها  
 قبل قولان اقول ذهب الشيخ وابن الجنيدي وابن حجر والمصنف في المختار الى نفوذها  
 ورواه الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه في الصلح وذهب المنبذ وسار وابن ادریس  
 الى عدم نفوذها الحق الاولون يعم قوله تعالى ميراث وصية يوصي بها اودين ولا  
 الرد حق لورثه فاذا رثوا بها سقط حقهم وما رواه مشهور بخلافه في الصحيح عن الثمال  
 عليه السلام في رجل اوصى بوصية وورثته سهود فاجازوا ذلك فلما مات الرجل يقضوا  
 الوصية ملهم ان يردوا اما اقول **ب** قال الشيخ في ذلك الوصية جائزة عليهم اذا افروا  
 بها في حيوة **احسن** ابن ادریس بانها اجازت فيما لا يستحقونه بعور فلا يلزمهم ذلك هو  
 الاصح قال دام ظله ولو اوصى بثلثة لزيد وثلثه لعمرو وكان عمرو على اشكال  
 اقول قال الشيخ في الخلاف وان ادریس يكون رجعا وقبله يكون رجعا وهو اختيار المصنف  
 وحكي الشيخ القولين في المبسوط **احسن** الاولون بوجوبين **ا** نقل الشيخ الاجماع في الخلاف  
 وهو حجة **ب** انه لا يصدق المقر في اكثر من الثلث تصرف الانسان انما يعرف في ماله  
 التصرف فيه فيرجع اليه فيكون ثلثانية ناسخة الاولى **احسن** الاخرى اسفل الدالات  
 الثلث وهو الاصح لانه ليس بقصص ولا ضلالا يطل **قال** دام ظله ولو اجازوا وصية  
 المصنف ادعوا اطن القلة صدقوا مع العين ولو كانت الوصية معين فادعوا اطن ان الثلث  
 او ما زاد تيسيرا وان كثيرا وان لا دين لم يقبل منهم ويحتمل القول **اول** وجه الاول











ولو يحصل فيكون تسببها على الورثة بغير فائدة وهذا قول الشيخ في المبسوط والآول قول  
 ابن ادريس هو الاقوى عندي قال دام ظله فان وقع بالخيار بين بعض الناس وسقيا  
 فالقول الاول اقوال هذا قول علي وجوبه في بعض النسخ وجه القربى اقرب الى اللفظ  
 الموصى من غير زيادة يخرج من التركة ولا يدخل في الحصة والنفاسة في ذلك لتساوي الوصية لها  
 بالنسبة تناول الكل في التركة بان يكون اختيار الخبيرين المعينين مع وجود القليل ومن انما يحصل  
 المراد الذي هو الجمع والامتنع الاول قال دام ظله ولو قال ان كان في بطنها غلام استخرجوني  
 الحارث وان ولد اول ولدت غلاما استخرجوني الحارث والوارث والتمسك والايقان حتى يصطفا فانما  
 بينهما اولي لفظ غلام مفرد تركة فلا يتم فحتمل الحارث والوارث انما الحكم الوارث حكم الموروث  
 لان حق الموروث فينتقل الى الوارث بعده لقبولها الانتقال فيدخل في الموروث ولا تملك الحارث الموروث  
 في تعيين الموصى المطلق بحريته تعين الموصى له والمقدم حق الثاني مثله بيان الملازمة ان ملك الموصى  
 له المعين مستند بالاختيار الوارث الموصى له المطلق اولى واما الحقيقة المقدم فبالاثر  
 ووجه الثاني ان نسبة اللفظ الى كل واحد منهما كنسبته الى الآخر والترجح بالمرجح باطل فكون  
 عنده العين الواحدة اذ ادعاهما ايان ولا ترجح لاحدهما وجه الثاني انهما لا يجتمعان والا  
 لكانت التركة للجمهور هذا خلف ولا مانع انما لا يباحث على تقدير صحة الوصية ولا وجه  
 لترجح احدهما فيقسم بينهما الا من حيث عموم اللفظ بل باعتبار جميع الدعاوى كما في باب دعاوى  
 المتقاربات والاصح الثالث قال دام ظله وكذا لو قال وصيت لاحدهما مات قبل ابيان  
 ويحتمل الفرق هنا اقول انما قال وصيت لاحدهما مات قبل كان فيه الاختلافات الثلاثة  
 السابقة لبيان كما مر ويحتمل الفرق هنا وهو انية انضمتها في التحصيل فلا يحتمل قول  
 الشريك خلاف علام الاحتمال حمل على الحنفية قال دام ظله ولو اوصى للقراء فهو من حفظ  
 جميع القرآن والاقر بعدم شرط الحفظ عن ظهر القلب اقول وجه القربى صدق  
 المستوفى منه فانه يصدق على تالي القرآن من غير حفظ انه قارئ القرآن ولقد ورد المشتق  
 منه بدونه والفرق بين القارئ والحافظ فان لا اعم مطلقا ويحتمل الفرق والاصح الاول  
 قال دام ظله ولو اوصى لزيد ولغيره لم يملك لزيد والرجح والحائط فان نصف لزيد والباقي

٢١٧ باطل ويحتمل صرف لكل في ذبي في الاخير اذا اضاف الى الرجح او الحائط باطله خلاف  
 جبر عليه السلم اقول انتم كنتم الامور الممكنة المفتقرة الى الفاعل وقابل وموئيد وهو  
 المملوك والفاعل هو الموصى المكلف غير المحي عليه والقابل هو الذي له اهلية الملك من جهة  
 الفاعل وصيها والامتناع في غير زيد من جهة القابل والفاعل غير مقتصر بتعصير زيد والفا  
 غير كما وفي حصول الامر فحق الاول وهو الحق لان مقتضى اللفظ ان لزيد النصف لا غير  
 والباقي لا يصح اضافته اليه ووجه الثاني انه اذا وملك كل واحد من زيد والحائط والاضافة  
 الى الحائط لا غاية في جهة العقل وهو معلوم للموصى فيثبت لاضافة لزيد لانه اخرجه عن ملك  
 الوارث قوله خلاف جبر وجه الفرق ان جبر على عالم قادر فقد يتصور الموصى يوثق الملك  
 له فيقتضيه بالوصية خلاف الرجح فانه يعلم انما اقتضاه فلا يختص في صورة الوصية له  
 ولغيره بل يطل بصف جبره وقد سبق تقرير هذا قال دام ظله ولو قال لزيد وللدارس  
 الكل الى زيد فيكون ذكر الله تعالى تعالى تاييدا لقربة الوصية وصرف سهم الله الى الفقراء  
 فانهم محل حقوق اقول وجه الاول المعروف لاقتضاء ان ذكر الله تعالى في مثلنا  
 كذا القربة ومنه ثمة مذهب من ذهب الى قسمة لغيره اقام ووجه الثاني صحة  
 اضافة الملك الى الله لقوله تعالى فان لله خمسة واللام للملك حقيقة والاصل في الاطلاوع  
 الحقيقة وقوله تعالى قل الله ما ملك الملك قسما في الباب بملكه تعالى تعالى عليه  
 وعلى ملكنا لفظ الملك الاشتراك اللفظي واللفظ محل معنى المشترك بعد الفرض على اراء  
 تمام وسفر على هذا حكم النصف الاخر فليل انه للفقراء وهو اختيار المصنف هنا و  
 قبل لوجه القرب وهو الاقوى عندي قال دام ظله ولو اوصى لغير المختص كالعلماء ولا  
 يعطى اقل من ثلثه ولا يجب تباع من غاب عن البلد وهل يجوز التحصيل اشكال ذلك اجزاء التفصيل  
 اقول من حيث ان لو كان غير المختص للشرى ليطول في بيان المصروف اذا العلم بتعدد  
 الكل قريشه والتعلي ارادته ومن حيث ان لا حقيقة في الملك فيحصل عليه وفي الآراء  
 سعياب على الممكن لتعدد والتحقق ان الوصية اما ان يكون لفظ يقتضي التعيين  
 او لا ولا يجب في الثاني واما الاول فالمراد منه اما كل واحد وحده او الكل المجزى على كل





التقدير من فحش استعاب ما امك سقطوا احبنا لعدونا وكونا اقربا الى الحقيقة والفرق  
بينه وبين سائر المصنفين ان المراد فيه الماهية من حيث هي واما العموم فالمراد منه كل واحد  
او الكل المجموع قال دام ظله ولو اوصى لورثة فلان ومات عن غير وارث بطلت وفي الموالى  
اشكال اقول اذا اوصى لورثة زيدا ولم يكن له من الورثة الا الموالى من اعلى قبل يتحقق  
ام لا قال المصنف فيه اشكال ينسأ من كونه وارثا لغة وشرعا ومن العرف لانه اذا اطلق لفظ  
الوارث يسبق اليه الذي من عرفا غيره ثم يخلو فيه وسبق المعنى الى الذي من عند الاختلاف  
دليل الحقيقة فكون قيم مجازا فلا يخل عليهم عند الاطلاق وليس يصح التصرف في الماتورة  
بوجوب الحمل على المجاز والاصح الاول صدق مستوف منه حقيقة **المطلب الثاني في الوكالات**  
المعنوية قال دام ظله ولو اوصى له منافع ملك جميع اكناب العبد من الاصطباذ والار  
حطاب فان عتقوا اشكال اقول الاشكال في حارة المباهات بعد العتق اذا نوى التملك  
لنفسه وقلنا النية توثر من حيث ملك جميع منافع هذا الشخص ومن حيث ان تلك البقاع  
تورق على النية وقد نواها لنفسه وهما لا ترقى قال دام ظله وفي تملك وطى الحارية و  
غيرها اشكال ينسأ من بطلان الوصية بسعة البضع وكون الوارث من الام تبعها  
في الاحكام اقول مسائل هذه الباب هي على اصول ثلاثة انا لزم الحق ان الوصية بالمتاع  
ملك لها **باب** معنى التأييد استيعاب الوصية مدة يقال لعبد من تقبل الموت له ملك  
المعنى في الوصية بسعة العبد بذا استوعبت من حيوته وعلى هذا الحكم ان جعلت الامامية فيلزم  
من ذلك ان يورث عن الموصي وله اجدارها واعارها **باب** اذا بان المنافع الى سائر الوصية  
داخلت في الوصية ثم ذكر فروعا من عرض على هذه الاصول وفي هذا الكلام منها ما عان **باب**  
يشاؤك الوصية بمنافع الحارية ولدها من زنا مثلام لا قال المصنف فيه اشكال يشاؤه ان يطلق  
الفقيه على انه كسب لده وهذا كان لواله المكاتب لا استيعابا به عند اشرافه على العبد ولانه  
قد روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمي ولدا لعبد كسب لاسيما ومن حيث قول الفقهاء ان  
الوارث من امة تبعها في الاحكام وبه قال الشيخ رحمه الله والحر الابعد من المنافع وفيه  
اشارة الى حقيقة **باب** هل ملك عفرها وهو ما وجب بوطبها او بعدد النكاح عليها كما امر

اذا زوجت او مهر المثل او العتق او لغيره اذا وطلبت وطيا موجبا للمهر فيه اشكال قال  
دام ظله وهل يملك لوطي الاقرب المنع اقول هذا فرع ثالث وهو متفرع على ملك المهر فارقتنا  
لا يملك المهر لم يملك لوطي قطعا وان قلنا يملك المهر لاحتسابه مملوك لوطي لانه من جمل المتاح  
واذا ملك التحليل فالتملك له في وجه القربى استباحة منافع البضع انما هي بالعقد وملك  
الرقبة او ما يباح المالك بصيغة خاصة والكل مستغنى عنها من حيث انه منفعة متقدمة و  
الاصح الاول وعندى لا وجه لملك لوطي ولا يباحه هنا قال دام ظله واذا منعنا من تملك  
الولد فالاقرب سقوط الخدمة عنه اقول من حيث انه لم يوص بمنافعه وهو معاثر الام ومن  
حيث انه جزء من الام والوصية منها فيها يقتضي الوصية بمنافع كل واحد من اجزاها وفي هذه  
الحقيقة اشار بقوله وكون الولد من الام لانه مملوك ذات الام فمنا فعه معلولة لها والحقيقة  
ان منافعها هي منافع التي هي علة فيها والعلة قد يكون قربة وعيده فمل يخل على الجميع  
او على الاول خاصة الحق الثاني لانه المعلوم عند الاطلاق فهو اما حقيقة عرقه واما مجاز  
راجح وكلاهما عند المصنف راجح والتصحيح عندي انه لا يملك منافعه ولا يتقرب الوصية  
قال دام ظله ولو وطيت لشبهة فعلى الوالطي العتق للموصي على اشكال اقول ينسأ  
من ان المهر من ثناء القربة وعلتها ولهذا يملك مولى الحارية وكل منافعها للموصي بها الوصية  
ولهذا قال الشيخ الطوسي ومن يولد بصلح للموصي لانه لا تصح الوصية بمنفعة البضع  
صريحا والبدل تابع للبدل قال دام ظله وان اتت بولد فهو حر وعلى لوطي بقبضته فان  
قلنا الموصي يملك الولد فالقيمة له والا فلا وارث اقول القيمة تابعة لملك القربة فان  
قلنا الولد يملك الموصي فالقيمة له والا فلا والبعث فيه تقدم ونقول هنا من حيث ان ذات  
مساواة لها هبة لذات ابوية فلا يطلق عليه لفظ المنفعة الا لما لها زعفران فلا يدخل تحت  
الوصية ومن حيث المعنى الحقيقة اللغوية فان المنفعة شئ لا يحدد من العبد كمثل الحر  
قال دام ظله ولو ولدت من الموصي له فهو حر وعليها القيمة وفي المستحق ما تقدم اقول  
مساؤه تقدم والاحسن في العبادة ان يقول هل عليها القيمة لان على تقدير ان يكون الولد كذا  
لاستحق على نفسه فلا يحسن الجزم بان عليها القيمة ويستتبع كل من استحق ان يكون عدل عنها



الى العبارة المذكورة لغزائن **ا** ان الولد لا يحلوا انما ان يكون الموصى له الموصى على التقدير  
 الثاني فاستالم اليه من موصى فكل تقدير فالاصل ملك الموصى والموصى له طار عليه فلا يرجع  
 هنا اصله رآه الذمة لانها متفرقة على خلاف الأصل وهي مسئلة الاحتياط بها فان كانت الاما  
 رتان عند المحدث حكم عليهما لغيره وانما فالحق بين المستحقين المولد عنده مخرج لاصح الاركان  
**ب** مات لم يكن الورثة من المصروف في مقدار القيمة حتى ترجح لو اقل من نصفه على العراة  
 مقدار القيمة من ماله لا بعد المخرج قال دام ظله وهل له المسافرة بالعبدا لوصى بخدمته  
 الا قرب ذلك اقول هل للموصى له الا تفراد بالسفوف الموصى له مسعته الا قرب له وجه  
 القرب ان من جهة منفعة فلو لم يكن له لبعض عليه الاسماع وقيل لسر ذلك للتصرف في التلف  
 والاصح الاول قال دام ظله ولو كان القتل موجبا للقيمة لحق صرفها الى الورثة لهما  
 الوصية ما ساء العرو وساعد حكمه ذلك نفسهما بينهما ان يقررا بالمنفعة المودة والعين  
 المسلوقة بالمنفعة وتقطعت عليهما اقول وجه الاول مع ما ذكره المستحقين الا صافه تفيد  
 الاختصاص فلا يقتضي الوصية منافع غيرها ووجه الثاني ان القيمة يدل الرقبة ومنافعها  
 فيقوم مقامها ولان كل حق يعلق بالعبا يعلق به لهما اذا لم تبطل بسبب استحقاقها ويأق  
 الزوج الاما اذا قلت فانه لاحق للزوج في القيمة ولا المستاجر في العين المستاجر اذا تلفت  
 لاسباب الاستحقاق وبطلت قيمتها ووجه الثالث ان يورع على الرقبة مسلوقة بالمنفعة وعلى المنفعة  
 لا شيئا لاجتنابها على التلافي عليهما فيضمن لكل منهما ما اتلف عليه والتحقق انه موصى على  
 اذا مقتول لم يقتل لعاس قطعاً املا الموصى له لا عوض له على الله تعالى على الاول لتساو الوصية  
 وقت الحياة قال دام ظله ولو قطع طوفه اسحق ارشد المغيظ والخصاص الوارث لو لم  
 يتفصل بالمنفعة كالانتهى فلو وارث اقول وجه الوجهين ما مر والاول هو الصحيح هنا لا يرد  
 نقص المنافع عليه قطعاً فيضمن له وكففته التقييد ان ينظر ما الموصى له من قيمته ياخذ من ارشه  
 بقدره قال دام ظله ولو حبس العبد قدم حتى المحب عليه على الموصى له فان بيع بطرقه  
 وان فراه الوارث استقر حقه وكذا ان فراه الموصى له وهل يحبر المحب عليه على قول اشكال  
 لسا من تعلق حق الموصى له بالعين ومن كونه احتياطاً على الرقبة التي هي متعلق الحياة اقول

الاصح عند ان الموصى له الملك لا يملك حقيقة بالعبد ولا تم الا بالعبا قال  
 دام ظله وكذا المرقب اقول في المرقب ايضا الاشكال المعلوم وايضا فان المرقب  
 ليس ملك للرقب ولا المنفعة والاصح عنى ان له ذلك لان فيه حجا من احتياط  
 قال دام ظله وتصح الوصية بالمنفعة مودع ومودعة ومطلقة والا فصح الوارث  
 اقول لانه قام مقام المورث وتحتل ان ينزل على ما تملك من المنافع فان تعددت  
 وتباينت فبالقربة لانه المسكن قال دام ظله وهل يجوز في المودع بيعه في  
 الموصى له بطر اقول شاش ان العيب الق لا ينفعه لها مقصود في نظر العقلاء  
 لا قيمة لها فلا يبيع بها كما تقدم في الفاعلة السابقة ومن ملك اعتاقه وحصول المقر  
 وجذوة الا ولاد فلم يسلب منفعة مطلقاً والتعويض المنفعة بالنسبة الى الموصى له  
 خاصة ان سلب مع منفعة والا فاحتقار العيب والمنفعة في الملك مقصود قال  
 دام ظله وفي الاجراء عن الكفاية اشكال اقول شاش ان الاعتاق تناول  
 عيب الرقبة وهي جالصة له ومن حيث انه ناقص الملك وان فادع العتق تسلط العتق  
 على منافعه وقطع سطر الغير عليه في وقت ولا يحصل لها فيكون كالرق بعد العتق  
 وكما المنعقد بك ان صحه عتق مزاج منع عتق العبد بشرط استخلافه دائماً عن  
 الكفاية قال لا يخفى لان الواجب اما اعتاق عتق العبد من غير اعتبار غيره او اعتاق  
 عتق كامله فانه فان كان الاول اسبق الياسة وان كان الثاني اسبق الاول والناش  
 نائب اجماعاً فسبق الاول قال دام ظله وفي صحة كتابته اشكال شاش من استماع  
 الاكتساب عليه للشبهة ومن كان اخلا مال من الصلابة اقول الاصح عندك  
 صحة الكتابة قال دام ظله ويخرج المنافع بحسب المثل اجماعاً لانها سقطت  
 العيب وان كان لا يفي الذي يربح من المنافع المحتملة بعد الموت ولا يقع مورثه بل  
 ملكها الوارث فان كانت حوزة احصل فروع قيمة العتق من المثل لسقوط قيمتها  
 اذا كانت مسلوقة المتعبد وبما يولد له فكاها فاسد اذ عتق سفعه لها لا قيمة لها  
 وصحة لا مرة لها لا قيمة لها غدا وتقوم الرقبة على الورثة والمنفعة على الموصى له فيقيم العبد



منفعته فاذا قيل ما يقوم مسئلة المنفعة فاذا قيل غيره علم ان القيمة بالمنفعة تسعون ولو كان  
 موقته قيمته مع المنفعة تلك المدة وبدونها فينظر كم قيمتها اقول المنفعة للموصي هي اما  
 موقته او موقته فان كان لا يستمتع بنفسها دون المعتبر لان المنفعة ابدية منفعته  
 من المدة لا غير معلومة ولا يكون المنفعة المقتضية بما معلومة وما لا يعلم ولا يضبط  
 لا يمكن تقويمه واذا انور فهو المنفعة وحدها بعد تقويم الرقبة وكيفية النجوم وحميات  
 ذكرها المصنف ووجه الثاني ان الرقبة لم يدخل الوصية هي للورثة ولم اعطها وصفا  
 على الموصي له وعلى غيره على قول فتمت متكلم فيها ولا معة ولا احب انما على الموصي له لا يقال  
 ان حالها وبين الورثة والحيلولة كما لا خلاف نعم بما ولد انصهر الغاصر عما لم يرع من السار  
 ودره المالك على العيون والبيع حلوله للغاصر ليست من المالك وبوجود  
 بالاسوة بخلافه منها ونوعها مسطرة للثاني وبما عرف فيها وحدها وهو لا يورث به يعرف  
 ما يورث بالوصية على الوارث ان كان للثمن موقته به محبة او اريد مثلا اختيار والذين  
 المصنف يعومر العيون مع منفعته تلك المدة وبدونها فالعاقبة خرج من المدة وقيل يعومر  
 بنفسها لانها مضبوطة معلومة قيمتها اجرة التثنية للمدة وانما راجح المصنف الاول لو حيا  
 ان من الوصية ستمت فيه العيون فطاعا فلما انقضى الوصية من المصنف بما الوصية فانه محسوس  
 على الموصي له وان لم يحصل له محلا ونقص احد من اهل البيت او وصي له بالآخر فان النقص منها  
 لم يعلق بالوصية المتعلقة بالوصية بما مع انه لا يخرج من شدة  
 بعد الموت فليس للموصي موقعا ما خلا من ذلك وانما على الوصية لاضافتها الى الوصية واحسانها  
 لا ذلك من اربع هي الوصية بما ومثل القول من سطر لا جازة لموت المرحوم وانما على قول  
 من يقول ان الوصية بعد الموت على حكم مال الميت ولو ازم ملك لاحتمالها قال بالثاني ان لم يمت  
 نقص الدين ولو اشتد على ميعين كالمعروف والاحد واوصى باحد عياله وامكن  
 ما التقويم والراور الساع على العادة في اربعة احدى للفقهاء لا لفظا لثاني  
 على المهود في قال ان اللفظ ظاهر فيه والظاهر راجح وفيه ضم المرحوم حاله الساكن  
 لا يحمله عليه خالفه الجرحي اولى واحاله لا يجوز وما عا خلافا للرحم والراجح اولى وحمل

متكلمون

الرحم

القرعة اذا لارجح ولا راجح قال دام طله ولو اشقت وفقد الروام وعدم استيعاب  
 الاوقات فاشكال اقول اذا كان للجد منفعتان كالحياكة والصناعة واوصى لواحد اجدما والآخر  
 كلف قصر عدم استيعاب الاوقات واشتت العاد المحصنة المعتبر لزمان كل واحد منها فبما اشكال  
 من حيث الحصار الحق فيها فهو للوارث والموصي له فلا يفتي على اختيار احدهما كالنفس فيحمل القرعة  
 لانه امر مشكل ويحمل الصلح لعدم تغير الحق في نفسه والقرعة بكسف ما يمتز ويحمل قسم الزمان  
 بينهما الصلح كل وقت لها ولا ترجح فيقيم بينهما كذا اعى العيون ويحمل بخير الوارث لان  
 الوصية مطلقة بالنسبة الى الاوقات وكان للمالك نفس المطلق فكذلك الوارث ولا راجح عند القرعة  
قال دام طله وهل يحسب ما يقع القيمة للورثة على الورثة من التركة اشكال شاء من الجلولة  
 الموقد اقول لو خرج ذلك شمال وهو انه اذا وصى بمائة عبده موقدا وقيمة تمام منافع  
 مائة وبدونها عشره قطع القول لخرج الكل من التركة بشرط ان يكون للورثة سوى العيون ايمان  
 وعلى القول بان العيون التسعون بشرط ان يقع للورثة ضعف التسعين قبل تحسب العشرة التي هي قيمة  
 القرعة المرحوم من المنافع على الورثة او لا يحسب بشرط ان يكون لهم تسعون غيرها فاشكال  
 مشار ما ذكر المصنف من مقدار القرعة لهم وتكفيهم من استيفاء المنافع المنطق بالقرعة  
 كالنقص والبيع على الموصي له وانما يقوم بالنسبة الى هذه المنافع وهذا هو الراجح عند قال  
 دام طله ونفقة العبد والمحو الموصى بخبرته وفطرته على الوارث في الموقته وفي الموقد اشكال  
اقول فسر احتمالات ان يكون على الوارث لان مناطها ملك الوصية لا المنافع وهو هنا الوارث  
 انما على الموصي له لانه ملك منافع على التام وكان اقوى من المالك هنا واولى انما في  
 كسبه ومع العدم في مت المال لعدم ملك الموصي له الرقبة فكان كالمستاجر ولا فائدة للوارث فيه  
 فانما عليه اعمار الحق اختيار هذه المسئلة على نفقة المرحوم الموصى مع عدم الشرط وسبق على  
 ذلك وجوب الفطر قال دام طله ولو اوصى بنحو ولو كره وعبد بن قدم الدين فان فضل من  
 التركة ما يبيع ثمة قيمة العبد عنق والاعتق ما يحمله ويبيع في الباء ولو لم سبق من بطلت  
 وقيل ان كانت ثمة ضعف الدين عنق وسعى في حصة اسداس ثمة ثمة للدين وكان للورثة  
 وان كانت اقل بطلت اقول الاول اخيار ابن ابراهيم والثاني اخيار الشيخ في النهاية وابن

٢٢



الباح واختاره المفسر المنعقد لئلا إذا لم يخط المرء بالتركه فصل شيء فيكون للمريض فدخل  
تحت قوله علم الآية هل مال ومارواه الخلق في الحسن قال قلت لا في عبدالله علم رجل قال ان  
فعبدي جرد على الرجل من فقال ان توفي وعليه دين قد احاطت بالعلام مع العبد  
وان لم يكن قد احاطت بالعبد استعفى قضاء دين مولاة وهو جردا او في احسن الشرح  
مارواه زيادة في الحسن في رجل اعقب مملوكه عند موته وعليه دين قال ان كان قيمته مثل الذي عليه  
ومثله جاز عتقه والام الجرد في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام في حديث طويل  
قلت رجل مات وترك عبدا ولم يترك غيره وفيه العبد كمال درهم ودينه اربعة دراهم قال كذا  
يباع العبد في اخذ الثمن اربعة دراهم واخذ الورثة ما تبين ولا يكون للعبد شيء قال قلت فان  
كانت فيه العبد كمال درهم ودينه ثمانية دراهم قال فضحك ثم قال بعد كلام فالان يوقف العبد  
يستعفى فيكون نصف الثمن والعبد يكون ثلث الورثة ويكون للامير والحق ما ذكرناه اولي  
لاختصاص الورثة بالاصل قال دام طله ولو اوصى بعق ماله دخل ما يملكه من ذر أو كذا  
فصحت المصنف ثم علم من الثلث على استكمال اقول سنا من عموم النص ومن ان الميت معق فان القوم  
لا يقع الا بعد الموت لان العنق بالسرارة اما بالعنق او بالاداء وكلامه لا يخفى انما بعد الموت  
وهو غير محقق لان العنق قول علم من اعقب شخصاً من غير عتق كماله خرج المصنف  
وجمعي الاول ان قوله علم انما هو حقيق في الجبانة ولا يخفى في الميت ولا الوارث لان كماله  
عن الميت الثاني قوله علم انما يخفى في الجبانة اعلم ان الاحكام من المسئلة قول احكامنا  
قوله الشيخ في النهاية انه يقوم عليه ان كان ثلثه محتمل وان لم يحتمل عتقه بقدر ما يحتمل وتبع ابن البر  
واختاره والذي المصنف في المختلف وتابها قوله في البسوط لانه سبب لا يقوم واختاره ابن ابي عمير  
احسنه والذي المصنف في المختلف بان الوجه اوجسب السرارة في العنق فيوجد مسببهما الاول فلا العنق  
في النفس عند اليه ولهذا كان ولا ربه وامس الفناء فظاهر ومارواه احمد بن زياد عن ابي الحسن عليه السلام  
سأله عن الرجل يخرجه الوفاة وله المالك خاصة نفسه وله مال كذا تركه رجل اخر فوصية وصية ماله  
احرام ما حال ماله في الذرة في الشك قلت علم يقوم عليه ان كان مال المحتمل قيم اجاره واحسن الشرح  
المسئلة في ملكه قدرا لا يكون له القدر الذي استثناء ومع والذي الصوري لانه اوجد السبب في قوله دام طله

ولو اوصى بعق مدين من عبده ولم يعينه استخرج العبد بالقرعة التي يستوفي الثلث ويحل في الورثة ٢٣١  
اقول لانه اما ان يكون الوصية بان يعق الوارث واحداً بعينه بان يقول احكم جز ولم يقل اجزا ويعق  
واحدة بنفسه وسوكتيف لا لا يطاق او ما بعينه الوارث وهو المطلوب لانه قام مقام الموت ووجه القرعة  
انه موضوع على قهر الوارث ولانه من العبد ولا ترجع معق القرعة لانه امر مشكل وسوكتيف قال دام طله  
ولو اوصى بعق مدين مومن وجاز في ذلك قبل يعق من لا يعرف نفسه اقول هذا قول الشيخ في النهاية  
خلافا لابي ابراهيم فانه ذهب لانه لا يجوز الا المومن وقال ابن العراج اذا اوصى بعق مدين لم يحرك يعق  
الامر كان لذلك وقد ذكرناه اذا لم يوجد الرقية اعقب من الناس من لم يعرف نصبه ولا عداوة لاصل الميت  
عليهم السلام والذي ذكرناه احوط من هذا الكلام والحق عندي مدعي ان ابراهيم في قوله مدين لم يذكر  
بعد ما سمع وعول الشيخ على رواد على ليد حرم من في الحسن عليه السلام عن رجل اوصى بثلث دينار  
يعق مدين ما رجلا من اصحابنا فلم يوجد ذلك قال قال الشيخ من الناس من يعق وان في حرمه مصنف  
دام طله ولو اوصى بمدين من ماله فالسبع وقبل العنق قول القولان للشيخ رحمه الله فقال في النهاية والاختار  
بالاول وهو اختيار المفسر وان الجرد ولا راس العراج وان حرمه وقال في كتاب الاجازة الثاني وهو اختيار  
ابن ابي عمير والمصنف في المختلف واحسنه مارواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال ان امرأة اوصت  
لا ومالك بن عيسى به ديني وحرمه لعلانه فسألت ذلك ان ابي لي فقال ما اري لها شئاً ما اري ما  
الجرد فسألت ابا عبد الله عليه السلام بعد ذلك وخبرته كيف قال المرأة وما قال ان ابي لي فقال كذا ان ابي لي  
لما عتق ابي له الله امرا اوصى علم وقال له اجعل في كل جبل منهن حراما وكانت الجبال يومئذ عترة  
فالحرم هو العنق من الشيخ احسنه بآخرون مارواه ابن ابي عمير في الصحيح قال سالت ابا الحسن عليه السلام  
عن رجل اوصى بمدين من ماله فقال يا احمد من بعد لان الله يقول لها سبع ابواب لكل باب منهم جز  
مقسوم والثواب الاول يرجح بكونه صاحب الواقع والاصح عندي انه العنق لانه يصرف علم انه جزء حقيق  
واللفظ اذا التزمه من لاقول لا اكثر انما يحتمل على الاقل وايضا فانه استعمل في العنق ونص المحصوم  
باستدلاله به على ان هذا المستعمل حقيقه قال الشيخ الاول محمولة على الوجوه والبار على الاستصحاب  
مجايب الاجازة قال دام طله ولو قال اعطو كثيرا فذلك لا يصح بل على النذر اقول اذا قال اعطو  
كثيرا من مالي كان غرضه اعطو خطا او نصيبا من مالي وسواختيار المصنف في كتبه وهو قول ابي ابراهيم















له بالمرأى نصفاً شياً فبذفع اليه من ثلث التركة شيئاً من ثلثه الاًشياء للاجنه لانه يخرج بالنقص وقيلنا  
 التركة من الآخر لكل ثلث بالمرأى فبقينا ان الثلث الموصى به للموفاي سهم فالنصف حينئذ سهم  
 للموصى له السدس واجد وهو الثلث نصيب الموفاي من نصيب المرحوم واما ان المرحوم والموفاي ثلثه وعلى  
 تعدد ما وتقدم للاجنه يخرج ثلث التركة فبذفع منه الى الموفاي له للاجنه ربع التركة وللوارث الموفاي  
 ثلثه الثلث وهو نصف سدس ويخرج من اثنى عشر للاجنه ثلثه وللوارث الموفاي سهم بوصيته واربعه  
 غيرانه فله خمسة والمرحوم اربعة وعلى تعدد تعدد الوصيه وعدم تقدم احد ما ينقسم الثلث على  
 الوصيتين اعني وصيه للاجنه ووصيه للوارث الموفاي في كنفه قسم الوصيه في الثلث كما ذكرنا في ذكرها المصنف  
 وذكر وجهها احد ما قسمه اقساماً اذ الموفاي له للاجنه ووصيه للوارث الموفاي وثلثه من ثلثه من ثلثه  
 عشر وللاربع الاخر الموفاي وصيه بتمام النصف بينهما فان سدت فاحده خمسة من اثنى عشر ومنها ثلثه فان  
 سدت ثلثه من ثلثه سبعة عشر الثلث قسم اقساماً للاجنه ثلثه اقسامه وللاربع ثلثه وسبعة عشر  
 بين الاربعين فيحصل للاربع الموفاي سهم وللوصي له للاجنه ثلثه والمرحوم خمسة ثلثيها قسم الثلث بينهما بالسوية  
 لما ذكره المصنف في ان وصيه للاجنه بالمرأى والربع مع وصيه الوصيه والاخره كذلك فبذفع للموصي  
 بوصيته والراي له بالوصيه وانما ينقسم النقصان على نسبة تعدد كل الوصيه ولان كل واحد الموصي له من  
 نصيب المرحوم ثلثه بالوصيه قال المصنف وهذا الوجه احسن فهو خمسة الثلث من الموفاي للاجنه  
 وللاربع الموفاي بالسوية لكل سهم والثلثان من الثلث بالسوية المسئلة الثانية اذا كان له اربعه واربعه  
 من حصص الاربع دون الثلث ومعنى بالمرأى هذا ربع التركة فكل الثلث للاجنه ما تقدم وهو ظاهر فان  
 على وجوه الوصيه مع عدم الاجارة يدفع للاربع الموفاي ثلث ما في يد وعجز ثلث الثلث تسعة فاصل  
 الغرض تسعة للاربع سهم ثلثها اثنان للموصي له وللاربع اربعة وللثلث ثلثه وعلى تعدد الوصيه وتقدم  
 الوارث يخرج الثلث يدفع الى الثلث منه سهم ونصف لاني وصيه بتمام الثلث وثلثه تسعة وللاربع  
 ثلثه الثلث سهمان ونصف الباقي اثنان للاربع ثلثه وللثلث ثلثه وعلى تعدد الوصيه وتقدم للاجنه يدفع الى  
 للاجنه والى الثلث نصف السدس ثلثه الثلث والباقي ينقسم اثلاثاً فاصل الغرض ستة وثلاثون  
 سهماً للاجنه تسعة وللثلث اثنى عشر وللاربع ستة عشر وعلى تعدد الوصيه وعدم تقدم ثلثه الثلث على  
 نصيب الوصيتين فيه اجتهالان احدهما قسمه على ثلثه عشر اذا حصل الغرضه ثلثه ثلثه الثلثان على ثلثه

الربع ثم

مؤخره  
امثالهم

بصيرت ثلاثة في ثلاثة يخرج الثلث للموصي له ربع لاصل سهمان وربع وصيه الثلث المناويف من الثلث وهو  
 سهم مجموع الوصيتين ثلثه اسهم وربع فبقيا من جنس الكسر فيكون ثلثه عشر للموصي له سهم اجزاء الثلث  
 اربعة فبصر ثلثه عشر في تسعة ثلث مائة وسبعة عشر فالثلث للموصيتين وهو تسعة وثلاثون للاجنه تسعة  
 وعشرون وللوصي سهمها اثنى عشر في ثمانية وسبعين للثلث منها ستة وعشرون بكل لها ثمانية  
 وثلاثون لاجتهال الثلث ان ينقسم الثلث من ثلثه والباقي اثنان لاني وصيه الثلث سهمان وهو النواويف من  
 الثلث والتسعة والباقي بالمرأى وهو سهمان من تسعة فيكون للاربع سهم بالمرأى اربعة اسهم سبعة وصيه  
 الاربع سهمان وسبعة اذ فيه ومن ان للثلث ثلثه اسهم مع الاجارة وكذا مع عدمها لكن مع الاجارة يكون  
 لها اربعة من ثلثه عشر بالوصيه والمرأى وللاربع خمسة والموصي له ثلثه فللثلث سهمان ونصف بالمرأى  
 وسهم ونصف بالوصيه ومع عدم الاجارة يزدحم بالوصيه وتسعة بالمرأى ومع عدم الاجارة ينقص حصة  
 بالوصيه عن جاز الاجارة ويزدحم بالمرأى واستخرج والاربع هائس المستثنى والحقها بالقواعد  
 على سائر بحر القدر في لثنتي عشر وسماوية في صحبه السلطان عاتق الخزانة في رجب الله المسئلة  
 الثالثة لو اوصى مساواه الثلث في الميراث احدى الوصيه فانه منع لاني من السدس واعطاء  
 الثلث سهم وصيه واحدة ويجعل تعدد الوصيه لانه كلما كان للاربع سهم بالمرأى كان الثلث نصفه والراي  
 يكون ثلثا وصيه فاذا اوصى لها من نصيب السدس فقدا وصى لها من نصيبها بنصف سدس والباقي ثلثه  
 شين احدى ما اجاز حقها بالمرأى ونقصاء في الوصيه وبالعكس الشا فيهما اذا اوصى لآخر بمسئلة  
 الثلث فان قلنا بوجوه الوصيه يكون له السدس وان قلنا بالتعدد يكون له النصف وهذه المسئلة وقعت  
 في حازن ارباب وسئل والذى المصنف عما جئت وصلنا في خدمة السلطان بحيات الاربع خزانة الى بلد  
 جرجان سنة اثنى عشر وسبع مائة ولو اوصى بنصف نصيب ابيه اعطى مثله من ثلثه وثلث واحد ولو قال  
 ضعفاء ويجعل اربعة امثال اقول قال القزاز ضعف النسي مثله وسوق قول كثير من اصحاب اللغة واكثر الفقهاء  
 وقال صاحب الصحاح ضعف النسي مثله وضعف امثله واضعاف ثلثه امثاله وذكر الخليل ان الضعيف  
 ان يرا حلى النسي مثله فيجعل مثله او اكثر ومما مسلكنا في اذ الوصى بضعف نصيب ابيه قبل اعطى مثله  
 نصيبه لقولهم يا نساء النبي من يات منكم بما حشة فبغيره بضعف لهما العذاب ضعفاء مثله لانه لا يجوز  
 ان يعاقب على السببة اكثر مما يجازى على الحسنه وقد قال في من ثلث منكم لله ورسوله وتعالى

للاربع سهم وثلث  
 سهمان وثلثا سهم  
 بالوصيه سهم وثلث  
 للاجنه سهم

قال حام ظله



يوما آخر ما شئت فقل ان المراد في الآية الاولى بقوله ضعف مثلان واذا كان الضعف مثلان فالضعف مثل واحد  
 وبما قال ابو عبد الله الغني عن السلام وقيل مثلان لقوله لا فتاكر ضعف الحيوة وضعف الحياة وقال الله 77  
 فاولئك لم جزاء الضعف بما عملوا وقال بنو نكوة بريدون وجه الله فاولئك مع المضعفين وقال 78  
 فانت اكلمنا ضعفين قال عنه بجملة عام مرتين وقال لا اذكر في الضعف المثل ما فوفقه وقال  
 ابو عبيد بن جابر بن الجعفي الضعف الشيء مثله وضعفا مثله وبلغه اصحابه اربعة امثاله وعلى هذا واعلم  
 ان الشبهة في المسرط اختيارا ان المضعف مثلان واختار شيخنا ابو العباس محمد والمضعف منها وقال في  
 المسرط وفي قوم الضعف مثل واحد ومثله انقله والذكر المضعف وابن سعيد ولم اجتزأ اسم القادر  
 لا محالة لكنه قولنا ان الضعف في المثل والملاحة عندي في الاول لضعف بني ارجح ما اثباته الآخر  
 والجواب عن احتجاجهم بوجهين الاول ان الضعف من بعض المضعفين ان جعل عذابين اذا اتين بغاية  
 امثال عذاب غيرهم فلم يكن فيه دلالة قال اذا اوصى لم يضعف نصيبه للشرع قوله تارة في الثاني  
 يكون له ثلثة امثاله لانه جمع عليه ولا دليل على التزايد ولا ضافة الضعف النصيب الذي هو  
 مثله اذا اضعفه الى بعضه يكون ثلثة امثاله ثم قس في الخلافة انه اربعة امثاله لان الضعف هو المثل  
 فاذا اضعفه اضعفه امثاله وهذا قوله في المسرط والحق ما قاله اولا لان الضعف ضم اليه المثل  
 فاذا قال ضعفه مكانه ضم مثله قال ثم طرأ ولو قال ضعفوا لفلان ضعفه يوصيه لذكره ولو اضعفه  
 امثاله ومثله اذا قال اعطى ضعف الضعف ومثله امثاله لقول الوجهان سبحان ما تقدم  
 قبل للثلاثة معلوم والواحد مسكوكا من الغنيمة على الاحصاء ولا يزداد على الدلالة قال ادام  
 ولو قال على الاموال قدم له العاشر بقوله قد علم من الموصي في القادر سوارعا الى العبد ولا  
 لوجوه كسرط الاسعال اليه فلا يسفل عنه بعده ولو ما لم يوصي قبل قدومه بقوله الاول سواء قدم او لا  
 ومثل تخفيف القادر لقول الفرد لم يزل من زمان فيجوز ان يكون في زمان حصة الموصي ومثل  
 زمان حصة القادر ومثله للاختلاف ان القادر فعل القادر فلا يتغير فلم يعلقه بمقتضى الزمان ومن حيث  
 انه شرط لغيره فيجوز على ايام حيوته كغيره كما اذا قال ان دخل عودي المزار فله على غنمه وان نقله  
 اليه بعد وفاته فلا ينقل عنه لعدم سببه اذا تغير ذلك فنقول اما ان يقدم في حصة الموصي او لا  
 فان كان الاول استحق التكميل قطعاً لمقتضى سببه لا انتقال وهو الوصية بشرطه وهو القدر وان قدم

حقه وسبقه  
 محار والذات  
 ان والمجاز  
 مع الخلاله  
 حقيقه الخلاله  
 حقه

موت الموصي واما ان يكون العن ياقية او ثالثة فان كان الثلث فلابد للقادر وان كان الاول احتمل ان يكون الاول  
 على الاول لانه غامض الموصي وحده سبب ملك الموصي له لا اول وهو الوصية والقبول فاذا امكنها لا اول ولا ينقل  
 عنه بوصية غيره لانه لم يبعد الشرع في غير الوقف قال الثلث مثل على القادر لم يفتقر شرط الانتقال فيه واستمراد  
 ملكه لا وصية بشرط عدم قدوم الغايه فلا يتبع الشرط مطلقا بشرطه ولو اضاف القدر للمسته معينة او اجابة  
 احدهما او غيرها فالحكم ظاهر قال قام طه ولو اوصى لثلاث ولا خير مع وثالث خمس ولو اربع مثل وصية  
 احدهم فله الخمس ولو قال فلان ترككم فله خمس الكل واحد ولو اوصى لا خير من مائة ولا خير من مائة ولا خير من مائة  
 فلا يترككم فله نصف الكل واحد لانه من اجزاء تركه واحد منهم من غير الشرك يفتقر التسوية وفي الاول المجموع  
 مسركون ولو قيل له الربع لجميع ان اول اقول وهو لا اوله ان جعله مشاركا لمجموع الثلاثة فليعلم  
 وايضا مجموعا واحدا ونظيره ذلك ولم يجعل ترك كل واحد واحد والموافق من من المسئلة والمسئلة لا اوله  
 في الاول الشريك مع الكل من حيث هو كل لان الكل مشركون في شيء واحد اجزاء متساوية فاما يختلف حصصه بالقدار  
 وامانة القيمة فكل واحد منفرد من كل وجه والشركة في بعض الشركة مع كل واحد واحد والشركة في التسوية  
 مع الاطلاق ومن ثم حرم في الاول دون الشركة قال دام طه ولو اوصى لثلاث مثل انصاف  
 فاما على ما في ان اجازوا وان لا توافي تسعة ولو اجازوا الواحد وروا عليه الشيخ فلم يردود عليها التسع قال  
 امران في المجازة ان يكونه المدرس الذي فاز له حال اجازة المحب فياخذ المدرس والتسعين من محرمها وموتانية عشر  
 وسبق احد عشر لاسم فمقر عدد البنين في ثمانية عشر وان يضع المجازة الى البنين ويقسم الباقي بعد التسعين عليها  
 فمقر له جزء تسعة فان اجازوا واحد فلكل الاخرى احوال واحد قيام المدرس فيصير المال بينهم اسداسا على  
 الاول وعلى الثاني بقوله حصل لهم وهو واحد وعشرون من تسعة وتسعين لاما حصل لهم وموتانية وتسعين على تسعين  
 فمقر خمسة من تسعة وتسعين مائة وثانين اقول اما المرور وعليها ما كان لها عند الكل وهو التسعين ولا  
 خلاف فيه واما المجازة ففيه احتمالان ان له المدرس ان وصية يفتقر انه واحد من تسعة وقد اجازوا ثلثة ذلك  
قال ان يضع المجازة الى البنين الثلثة كما ذكر المصنف لانه جعله كواحد منهم ينقص للاخوان ويرد الرد قصير  
لما اذا يفرض التسعين للموجود عليها ويقسم الباقي بينه وبين الاولاد والتحقيق ان هذه المسئلة بين على الفرق  
بين المجموع من حيث هو مجموع وبين كل واحد واحد وسوطا هو مقتول مشارا لا احتمال ان من وصية  
للمجموع من حيث هو مجموع او وصية لكل واحد واحد على كل واحد من الاولاد لا احتمال لانه ان يبلغ  
المجموع







يقسم بينهما نصيبين وسبأ احتمال الرجوع في الوعاء قال الشيخ في الخلاف إذا أوصى بماله لواجد ولا خيرة  
 ماله وأجاز الورثة أخذ لا وكل جمع المال وبطل لا خبر لعدم محل وصية وقال والذي إذا نصبت لرجوع الموصي  
 على عدم الرجوع عن الأول وقصد العول فللاول ثلاثة ارباع والثاني ربع لأنه الثلث المراد على الكسر نسبة إلى  
 الرجوع من الكل والثلث ربع **ق** والشيخ في الخلاه ولو بدله لصاحب الثلث كان له ولصاحب الكل الثلثان  
 مع إجازة الورثة وعذرا لكونه على عدم الرجوع والعول كان للاول الربع أيضا ولو رد وأسلم الثلث على نسبة  
 الماحان **قال** دام طله ولو أوصى لواحد نصف ماله ولا خيرة ولا خبر يرجع على سبيل العول من غير منكر ولا يرجع  
 فقد بينا أن الوجه عندنا الصحة مع إجازة الورثة فيجعل حصة المالك على ثلث عشرهما للموصي له بالنصف منه  
 وبالثلاثة اربعة والربع ثلثة إلى آخره **اقول** وجه تراخي الأول بنحو الوصية بكل المال على تقدير إجازة الثاني  
 من المسئلة ترجيح على تقدير ما مع إجازة وسور المعاضل بينهم لتخرج الموصي فيقسم على قرار نصيبهم كالشرا فبطل  
 النقص سهم العول للضرورة على الكل والألزم ترجيح من غير مرجح ولأن العول بالوجاهة واجب ولا ينافي المبدأ فان قصه  
 على غير ما نصبا غير الموصية ولأنه لو أوصى بأجزاء مختلفة بقدر الزكاة عن الكل قسم بينهم على قدر الوصايا كما  
 لو أوصى بأجزاء ومضى ثلثة زكاة وأخرى مائة وخمسين زكاة فخرجت وصيبتها مع عدم الرجوع والمنع من  
 التوزيع وقصد العول يقسم على هذه النسبة فكذا أصبنا مع الرد بقسم الثلث على نسبة المالك لإجازة لأن الموصي  
 قصد تفصيل بعضهم على بعض على نسبة النصيب في كل جزء من ماله ولعدم اختلاف القسم بين الموصي وبين نصبا  
 فمختلف على نسبة نصيبهم حالة كمال المال ونقصانه ويحتمل جملته على الرجوع وهو أن يخص الموصي نصيبا يفضل  
 منه عن الأنصبة فنصبا الوصية ذكر ونقسم بينهم بالسوية فزوا النصف يفضل الثلث سهمين من ثلثة عشر  
 فيخصص بها ويفضل كل منها على صاحب الربع سهم واحد لأن صاحب النصف يدعى بأربعة وهو أربعة وصاحب الثلث  
 يدعى أربعة أيضا وصاحب الربع يدعى ثلثة فإخذ كل واحد منهما لأن في المال سبعة وبقية ثمانية يقسم بين الثلاثة  
 فلصاحب النصف خمسة وثلثان ولصاحب الثلث ثلثة احم وثلثان ولصاحب الربع سهمان وثلثان ومع الرد ينقسم  
 الثلث على هذه النسبة **قال** دام طله **ق** لو أوصى بنصيب أحد ولديه ولا خيرة ولا خبر الباقي وأجازا فالنصف  
 من خمسة لأن الأول نصيبا من ماله النصيب الثاني نصفه من نصف ماله الانصاف يعدل نصيبين فإذا أحضر  
 وعامل على نصف ماله يعدل نصيبين ونصف ماله يعدل خمسة للاول سهمين مع أربعة للثالث نصيبها ولكل اثنين  
 سهم ولولم خبر انطلق الثلثة وكان المال ثلثا ولو أجازا أحدهما احتل ضرب ثلثة في خمسة فلهما الخمس ولا خيرة

الثلث

الثلث مع سطر الاول اربعة لأنه مع إجازة بأخذ ثلثة ومع الإجازة بأخذ ثلثة ومع عرقها خمسة فإذا أجاز أحد  
 بقصته بالنسبة وثلثا ثلثة وخمسة لأن يكون للاول من نصيب الموصي لأنه أقل للورثة سهمها  
 فيصير من خمسة لأن الثاني نصف نصيب الموصي وللأول مثل نصفه نصيبا وللآخر نصيبا كامل  
 فالأول يعدل نصيبين ونصفا وللآخر واحد من خمسة ولكل من الوصيين على واحد وللآخر أسان  
 ويضعف بأخذه أكبر من العول وخمسة من ستة لتحديد النصف بعد الوفاة فلم يكن مراد للموصي  
 فلوللأول سهمان ولغير الموصي سهمان وسهم للمدعي والآخر للكل من الخمسة للآخر  
 ثلثة ولغير الموصي خمسة وللمدعي اربعة **اقول** من أجاز الأول مجموع **س** أن يكون للموصي ماله  
 حال إجازة الكل ولغير الموصي ماله حال رد الكل لأن الإجازة إنما تؤثر في نصيب الموصي في غير أصله من ماله  
 في الموصي فيقسم نصيبه مع غيره فلا ينقص من نصيبه لولا ما في **ق** أن ينقص الموصي عن نصيب  
 الموصي بإجازة أحدهما نصف ما لو سألوا في نصيبهما لو كانا في فعل كل واحد منهما لو توفى فيها لولم يكن الوصية  
 لكان له ولا يؤثر فيما يكون لغيره فرد كل واحد على في حصول نصيبه بالرد ولا عذر لعدم العمل بما لو  
 عدم معلولها لا غير **ق** الموصي الذي مخرج الأول والمصلحة عدم الإجازة عليه خاصة وهو ظاهر  
 لأنه أوصى له سهم الباقي بعد رد أول وهو ترجيح في عدم الأول وإجازة الثلث **ق** أن الموصي له الثلث إنما أخذ  
 ما ينقص كل واحد والموصي له بالنصف والإجازة لا عذر لمكون الموصي له لأنها حال إجازة الكل ولأنه واحد حق من  
 مسئلة تراخي مخر وبأنه مسئلة الرد وسئل لا إجازة فيه والرد ثلثة وسهم الموصي من الثلثة واحد وفرض الواحد  
 في ثلثة ثلثة ولغير الموصي خمسة لأنها نصيب حال رد الكل ولأنه يأخذ نصيبه من مسئلة الرد ومن ثلثة ونصيبه واحد  
 مخر وبأنه مسئلة تراخي ومخرج مخر وبأنه الواحد في خمسة والموصي له الأول أربعة لأن مع عدم  
 إجازة خمسة فإجازة ما ينقصه أسان إجازة أحدهما ينقص واحد للثلث والمصنف طله منع الثلث لأن  
 الزيادة التي حصل له عنهما وإنما حصلت مساواة لكل منهما فالموت فيها الرجوع ولم يورث كل واحد نصيبا بقرارة  
 على أنهما مع الآخر وعدم الرجوع يحصل بعد الإجازة فرض فيأخذ من نصيب الموصي لعدم العمل بالوحدة لعدم  
 المعلول وأيضا فلا إجازة لهما والموصي له مثل النصيب مع التفاوت يعطى مثل الباقي ولأنه ليس له مثل  
 نصيب الرداء فلولم يكن مثل نصيب الموصي لم يكن قد عطي بالوصية فلاجل ذلك مع المصنف الثلث وسلم  
 المدعي والموصي المصنف وسواهما حال الأول أن الموصي له مثل النصيب له صلوات الموصي لأنه أصل نصيبها

نصيبه



2

ملفوظات حضرت مولانا

لکھنؤ

559

الحات











في المتبع انه يفتى في حق الوارث من الثلث ولم يفتى بالتميم وذهب المفيد الى انه يفتى من اصل ان كان  
حيًا وان كان ميتًا فان كان متناكلا من حيث بالوكه وكان ميتًا لم يقبل اقراره وان كان عدلاً ما مو  
قبل وامضاء سداد وان اراد من اصل مطلقاً وان عرج جعل اقراره للوارث مع التيمم وعدم التيمم  
بصفة ما اقره كالوصية وغيره من المصلحة والموت ما اختار المصنف من كون من اصل مع عدم  
التيمم وفي التيمم مع الوارث من صور جارم الصحة قال سالك ابو عبد الله عليه السلام عن رجل اوصى لبعض  
ورثته بان له عليه ديناً فقال ان كان الميت مرضياً فاعطه الذي اوصى له **وقال** في حق الميت  
وفي الصحيح من العلل سماع السامع قال سالك ابو عبد الله عليه السلام عن امرأة استودعت رجلاً ما لا يملك  
الموت فالت ان المال الذي دفعه اليك لفلانة وماتت المرأة فاق اولياؤها الرجل وقالوا له ان كان  
لصاحبتنا مال لا نراه الا عندك فاحلف لنا ما قبل سئ احلف لهم فقال **ان كانت فاموت عند فلان**  
وان كانت تميم فلا تحلف ويضع الا على ما كان فاعلمنا من مالها **الحديث** ابن ابي اسحاق  
على ان اقرار العقل على النفس جائز وقوله ثم ولو علم انفسكم او الوالدان والاقرين والشهاد على  
النفس سواء اقرار وسوغام في جميع الاحوال **الجواب** المتن في انعقاد الاجماع عاصفة النزاع فان خلا  
قام سألنا لكن الجواز لما في القول من الثلث مع التيمم ويمنع العموم في الاحوال **قال** دام ظلهم ولو وردت  
في مرض الموت فالأقرب ان من الثلث **القول** وجه القبول عموم قوله عليه المرفوع بحججه الا في ثلثه ولانه لم يحلف  
بالاصل الشرع فكان تبرعاً وقيل يفتى من اصل عموم الاموال بالذکر ولانه واجب الواجب  
من الاصل ولان علمه للزوج من الثلث لا يحتاج في قدره بالذکر وفيه بطلان في المصنف على المطلوب ولانه  
لو صح بطلان المكان للرجل عند موته اكثر من الثلث والى ذلك لما تقدم من قول ابي الحسن عليه السلام في رتبة  
ان يظفر بعموم لانه قد ثبت في الاصول انما في الاستفهام يقتضيه عموم جوامع فقدم ان كل ما له من الثلث  
فكلما ليس من الثلث لم يفتى في رتبة في ماله ولانه محذور عليه **قال** دام ظلهم ولو زوجت المريضة نفسها  
فالاقر الصحة وعلماً اشتراط الرجول **القول** وجه القبول عموم قوله وانكحوا الايمانى صليكم وعموم قوله رجل  
او فوا بالعقد فان النكاح انا جاز في الذکر ولانه انسا لم يوجب المهر والنفقة لها والنكاح لا يوجبها  
مالا بخلاف الذکر لانه يثبت عليه مالا ويحتمل تشاركها في النكاح لتمامها عليه وهي من اجزاء الوارث في  
الميراث ولا يصح تحريكه للاوجه لهذا الوجه **قال** دام ظلهم فان كان بدون ميراث مثل الاخر

المعذور

انزل لانه ليس بتقريب لشي من المال بل هو انساب بعض غير مالي ويحتمل اعتبار الجاهل ومن زيادة مهر المثل  
عن المثل من الثلث لان عليك البضع يقتضيه ذلك عوض موهبه المثل فاذا انقص كان كالاباء ولا يفتى الوارث  
لانك تعلقه بالمعوض فلا يعلق بالعوض لانه تابع ولانه لا يختار لاجله لانه لا يفتى فيه ولا يرضى بالحل  
فلا يقدّر العوض بثمنه **قال** دام ظلهم ولا اقرى انفسه بالارث مع الخلع والمباراة وسواها الطلاق  
وكونهما كافاً وائمة وقت الطلاق وان اسلمت اذ اعتصمت في الجول الا في العقد الرجعية **القول** وجه القبول  
سوالها ما سفت التيمم وقد روي كونهما اجنبية ويحتمل لارث لعموم النص ولا يرضى ولا يعلم  
ان ما اختاره من مواعيد السبع في الاستبصار فاة قال انما يرد به بعد العقد اذا قصر الاضرار بالمازاد  
ررعتي بها فاة قال سألته علمه عن رجل طلق امراته وهو مرض قال برته ما دام في مرضها فان طلقها  
حال اضرار في برته الى سبعة المحدث فيقول غير محذور في القاسم الباتية قال سمعت ابو عبد الله عليه السلام يقول لا يرد  
المختلعة والمباراة والمستامة في طلاقها من الزوج شيئاً اذا كان في سنين مائة في مرضه الروح الحديث  
وقال في المتوسط والخلاف ولو اسفت التيمم كما لو سألته الطلاق لانا قال بعضهم لم يرد لانه لا يثبت  
في طلاقها وقال بعضهم لم يرد لانه لا يثبت في طلاقها وقال بعضهم يرد وهو الصحيح عند العموم لا يرد  
واختاره الرجل ابن ابي اسحاق **قال** دام ظلهم ولو اعتق الشفيع دفعه وكان الباقي من كل منها يساو  
الشفيع من الاخر واتسع الثلث للشفيعين فالأقرب شق الشفيعين خاصة **القول** لان السراية انما تحقق  
مع البيار واتسع الثلث ليس بحمل الوعة لانه غير عتق العتق لاسان في كل منهما مالا اخر ولا  
الاول **قال** دام ظلهم ولو اسفل قال اقره كذا **القول** لان السراية لا يشتمل على بيع و  
العقوى لا يعتبر فيه الثلث ويحتمل عساره من الثلث لان السراية غير احصاء والجد لانه علم فيه  
فاجتبار للسراية موهبة بالعتق يرد عوضه في معاملة والمصنف قوله آخر في هذا الكتاب في المطلب  
والاحكام المعنوية ومواز شق من الثلث على الاقوى وهذا الذي ذكره من الجاهل الذي اسع عليه ولانه  
ويروى عن عدي ما اختاره من اقال **قال** دام ظلهم ولو باع الصحيح مختار مات فورته المريضة قبل انقضاء  
اعتبرت اجازته من الثلث على اسكال **القول** نعم بر المصلحة انه اذا باع الصحيح الجاهل بالعرف ماله  
بدفع ثمن المثل ووسط لثمن الخيار ماله معلومة ثم مات قبل انقضاء فورته مريضة واحار البيع  
في مرض الموت مل بعض الا حار من الثلث او غير ذلك من قال المصنف فيه اشكال **القول** في ثمن من ان  
المشور



على كل قبل لزوم البيع في هذه الحارة ولا يخلو التي يكون في هذه الحارة تركه في حكم مال المستعبر جازية من المالك على  
 الاول بحمل غرض ما من المالك لانه لم يخرج مالا من رضى بيعه صاري من صهي الدين غير محذور ومدا اولى من ذلك  
 ضعيفا اعتبار من الثلث لان خروج الموروث عن ماله مستقر وانما يستقر على الملك باجار الوارث فاجازية  
 الملك المستقر فصار كالمالك سحر وفيه نظر كفي في الدار ترك العسج في بيعه الحار فيلزم وكل ما كان في التوك  
 لا يكون من فعله فلا يعتبر فيه الثلث فقد اختلفوا في بيعه الصحيح عن علة حاملا بالعلم فورد الميراث واجاز  
 فانما حاربه على الملك لا غيرهما وفورد البيع حار الحار على القول بغيره انما هو في صحة البيع المنقذ  
 في ملكه شرعا اما الميراث في بيعه الغني على الثلث لا يكون خیاره على القول بالثمة الوارث اجازة والى ذلك  
 عند المصنف بقوله حار اسما لبيع الصحيح خياره رادت الفقه السوية زبانية كثره فورد الميراث  
 واجاز البيع فانه من ان يعبر الميراث قطعاً لان في بيعه الكسار واعازة عدم الكسار في ملك الزيادة من ان الملك  
 من قبل لا سوية على رايه مستعبر في ملكه ولين الوقف في هذا البيع باقل من الميراث والى ذلك  
 ان عزم بالملك سواء ما تم احق احدى ما ووصية لا عزم فيهما مع مولاة ولا فادرت له سواء عتق  
 ملك الحق الا ان يحجر المولى ثم يبرئ نفسه لما يعبر التركة فتعقوب ثمانية اتساعه وفي بيعه في ملك  
 احية للمولى ويحتمل عتق جميعه ويراد اجازة لانه بالاعا في نصير وارثا لعق التركة فينفذ اجازة  
 باقية فيملك له الجزة ثم بكل الميراث فيكون وجوبه وان لا سكر في اعتبار العتق في الميراث لانه يبرئ  
 فعتق لهما ولان تلك التركة فيبرئ على التركة على ما ياتي في التركة لانه وكل احد فيكون اتساعا في  
 احده فيكون للمولى تسعة وثلثا في الحرة ووجه ما ذكره المصنف دام طله ولو اعتق المستور  
 او وبيعه بما الميراث او الميراث في ملكه احد الميراث في الجميع والصحة فيه ووجهه وان لا  
 بيع التركة في جزء ما في تلك الورثة ضعيف وليس وجه التركة ان التركة لم يملك سباعا على الورثة  
 وانما في من وجوده وعدمه بالنسبة اليهم فيهم ولان التركة لم تنفع باطلا في نفسه بل يظل يرد  
 الورثة له بعد الموت ويملكه على اليد وما عزم من قبله لا يخلو في مال وميراثه في ولا يجوز  
 المالك فيه بوجه واذا حق الميراث وبيع الميراث في الغاية يظهر في قضاء الفلانة مع ملكه من الميراث  
 بما بعد العتق اذا خلى ولما في الحايه خطأ وصية الغير له شيء او وصية اما اذا كان له كسبه بعد العتق  
 كان ميراثه في الوجود فان كان ضعيف قيمة ولا وارث الا السيد فصار ميراثا حلالا في التركة

مختصر

اما على القول بان يبرئ جزءا اذا لم يخلو شيئا فاما اولى وان قبلنا يبرئ رفا حاك فيسبب السيد في ملكه  
 وهنا فوخلت بيا لان كسبه السيد على كل بقدر فصل الورثة ضعف قيم العبد فيبيع قطعاً وان كان  
 الكسب مثل قيمته فان قبلنا لولم يخلو شيئا مات جزءا فاما اولى وان قبلنا مات رفا فاما لارث  
 لان المولى خلع شيئا فيجوز ان لا يعبر الثلث لانه ان اعتبر لم يوف على الورثة شيء وان لم يعبر  
 لم ينقص في الميراث جزء من ضعف الميراث فيهم ويحتمل اعتبار فنقول صح العتق في نصيب الميراث  
 كل الكسب النصف فيعبر الملك في الباقي له منه بعد العتق في النصف الا في ميراثه في ميراثه  
 لوارثه لضعف ما انفق في بيعه العتق في ثلثه المسئلة وفي غيرها ركنا محاذ الطول  
 وام طله ولو اعتق بغير عتق اقرب من فان كان منها بعد العتق ولا وان لم يكن منها والا في عدم  
 الدين وجد القربان التبرع متاخر من الدين فاقرار طريق شرعي كالبينة لعدم التهمة  
 فيه ويحتمل عدمه لانه اقرب من العتق فلا قبل ولا مع الاول دام طله ولو باع فاق فان اجاز  
 الورثة لزم البيع وان لم يجر فاق حار الميراث في النصف فله السبعين الضعيف فان احار الامتياز  
 علما وياصح ما قاله التمر من الاصل والمجاهد من الميراث والحق عندي مقابل اجزائه الميراث باجره الميراث في الميراث  
 ولان في بيع السبعة العتق نصفه في ثلثه من الميراث وكما لا يصح في البيع مع مائة في بعض  
 كذا لا يصح في بعض مع ثلثا جميع التمر الاول قول الشيخ الطوسي وكثير من علمائنا اما صحة  
 مساو التمر فلان الميراث موقوف والميراث هو الميراث متوقف اما اعتبار الثلث في الزيادة فلا يبرئ  
 في الميراث والميراث احصاء الميراث لانه في مقابل بعض الميراث في بعض من التمر عند تعدد ارجح جميع التمر في  
 لو اشترى عتق من واحد وانفرد العقدة احدهما وقول علمائنا يستلزم احدا الميراث في التمر وهو في  
 للاعانة في التمر في بيعك ميراثا فيقال فيلزم نصفه بما دام طله فان اختار الفداء فخلو  
 ميراقل الارثن وصل بالارثن في معنى ان العبد الحاني خطا اذا اطل مولاة افكاه من ملكه بالارثن  
 او باقل الارثن ولا حاجة الى ذكره من الاصل في الولاية بالولاية بالولاية ولا يصح زواج  
 المصاع لعدم العتق على اشكال اول حمل الصحة مع وجود العتق في التعجيل وقوامها بالانتظار كوجود  
 كفو لا يوجد بعد ذلك عادة لانه على هذا المنكر بيا سبب رعيه الوصية بذلك والاول هو المشهور من قول  
 الاصحاب وسو لا مع لانتظار الغاية من الكمال في صحة ميراثه لان الولاية خلاف الاصل فيقتصر على محل النهر







لا بما ياب من مبيع اصدار المنور كالمواكاه وفيه نظر لانها نية في حق غير المنور فمقتضى هذا القول  
 الكيل وتوكل لرب حوله ولا يصح عتق اسيرهما وهو اسير والى المصنوع من الاربعة عشر  
 اوزار ولا ينفق من غير اذن الا في فطرة مبيع عليها واما المالك فليس له ان يحكم فاسق  
 ساء فتنه ولا ينفق لاسيما في المنور ولا يصح الوصية اليه ولا لغيره الا في الوصية  
 بعد الشك ان موثقا كان فاسقا لاسنود واما النكاح فلا يملكه الا في الوصية ولا ينفق الا  
 لا ينفق الا في الوصية بغير اذن لان مقتضى هذا القول ان مقتضى فاسق ساء العتق  
 في الاصول اما لا ينفق من غير اذنه فمقتضى هذا القول ان مقتضى فاسق ساء العتق  
 عليه لان مقتضى الوصية لا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 العتق ولا يصح عتق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 حاله ولا يصح عتق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 مع نص في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 او الوفاة خلافه الاول فلو اوصى المالك بعتق المالك او كافر مات بعد ذلك المالك  
 وجه الاول انما حاله في حال المالك في حال المالك في حال المالك في حال المالك  
 ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 لانما حال الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 الخلاف في اشتراطها من جزاء الوفاة من تقابلها بالطلاق الا في الوصية  
 الوصية ابتداء ولم يعلم بما في الوصية في الزام ما نظر اطلق لا يصح عتق الجواز  
 الوصية لو اوصى من جازم عتق المالك في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 ان ترد وصية فان اوصى له وهو المالك في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 من كلام الشيخ في الميسر والخلاف جواز وهو الاقوى عند الاصل ولا ينفق الا في الوصية  
 اليه بالتميز عن الميسر ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 على الغير في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 دام طه ولو اوصى له المالك في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 اطلق

اطلق او شرط الاجماع لم يجوز لاحد من المذنبين من صاحبه بل يجب على المالك في كل تصرف فان سأل  
 سدا بغيره احد من المذنبين الا فيما لا بد منه كاكل النعم وتبسة وتبسة وتبسة وتبسة  
 المفق وحمل قول عليا على ما اذا اطلق فانه ينفق بالانفاق خاصة بغيره من المذنبين  
 اسن فلا يملكه الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 باتفاق الامامية والكنيسة كان يوصى له احد من المذنبين ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 شرفان في الوصية فلا يملكه الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 يجعله لاحد من المذنبين الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 في شيئا اصلا ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 المستحقة للغير كالودائع والاعيان الموصوفة لموقعه موقوفه ولا في المالكين اخرها بغير اذن احد من المذنبين  
 العتق وما يتعلق بالاجتماع فلا يصح بائنا والكل واما الخلاف فيما اذا نشأ ولم يتفقا على النظر  
 في شيئا هل ينفق ما ينفق من المذنبين من المذنبين من المذنبين من المذنبين من المذنبين  
 المقصود منها بالذات فنفق قال الشيخ في النهاية نعم وهو المصنوع من المذنبين من المذنبين  
 تاجير من المذنبين الى اصحابها من المذنبين من المذنبين من المذنبين من المذنبين  
 اذا سماع كل واحد بوجوب منع الآخر ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 بتركه الآخر والمنع عنه لا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 المجمع كالمجمع وقيل في الميسر والخلاف لا يجوز للانفراد مطلقا وهو اختيار ابي جازم والمصنف  
 انه نعم المنفرد بالاساق مع المنع عن الانفراد لانه ينفق في ملكه الغير بغير اذنه ولا ينفق الا في الوصية  
 فترى سرعا وانما سرع في تنصيص الوصية ولا ينفق الا في الوصية ولا ينفق الا في الوصية  
 الا بالوصية ولما رواه محمد بن الحسن الصفار في الصحيح قال كتب الى ابي الحسن العسكري عليه السلام  
 رجل من الجوز لاحد من المذنبين من المذنبين من المذنبين من المذنبين من المذنبين  
 الميت وان جعل على جسد ما امر ما ان شاء الله تعالى قال الصدوق والتوقيع عند الخط امام علم فقد  
 اطلق المنع ولو جازة البعض لزم تاجير المذنبين عن وقت الحاجة ولا غرار باليمن لانه اطلق العام والاراد  
 الخاص من غير تقييد واجاب المصنف عن اطلاق الجوز لانفرادها لانه لم ينفق الا في الوصية  
 الوصية



فانه يجوز الانفراد بالابدية والتاخير جعل لكل منها النصف على الاجتماع ولا انفرد وكل واحد منهما على كل  
بانفراد فيجوز لكل الانفراد ويجوز لهما الاجتماع بخلاف ذلك باثباته نفاق لامة والثالث وهو يجوز  
لانفراد لواحد خاصة فكلما فرض اليه لا يستلزم اما الرابع وهو ان يوصى اليهما ونطق ولا ينص على الاجتماع  
ولا على الانفراد واختلف الاصحاب فيها فقال الشيخ في الخلافة المبسوط لا يجوز للانفراد ويجب الاجتماع  
وهو اقتدار ابن ابي عمير في النجعة وظاهر كلام علي بن بابويه والى الصلاح وقال الشيخ في النهاية ان شرط  
ان لا يغيب الوصية الا بعد ان يجتمع لم يكن لكل واحد منهما الانفراد وان لم يكن الموصي قد شرط عليها  
فلكل واحد منهما ان يستبد بالنصف ويطلب صاحبه بقسمه الوصية وكذا قال ابن البراج وهو  
يعطى انه مع الاطلاق يجوز التفرد واشار المصنف الاول وهو الرابع عندك لانه اوصى بالمعجم  
استحقاق لكل واحد ولو روي عن محمد بن الصغار المصنف داه طله ولو مرضا خديما او مخرجه  
الحاكم اليه من عينه ولو مات او فسق استبدل احدهما بحكم من عيّن على اشكال ولعل لا فرق عندك  
وجوب الوصية لانه لم يرض بالانفراد من اطلاق كذا لا يصح ان يستبد من غيرهم ولانه مع  
وجود الوصية لا ولاية للحاكم مع هذا الاطلاق لا يصح ايضا ولان التخصيص بالذكر لا يحل فيه عاردا عند  
قوم مطلقا وسنا اتفاقا ومن ان الوصية هي الالاسين ولم يوص اليه بانفراد فلم يجز التفرد ولا فرق  
الضم لانه اوصى بالانجاء ولم يوص بالانجاء وحده وهو الرابع عندك لان الحاكم له من الولاية ما كان للموصي  
الذي يطلعه وصية نفسه او ماله كما لو مات الوصى الواحد فان الحاكم الولاية اجماعا دام طله ويجوز  
ان يجعل للموصي جعلا ولو لم يجعل جازله اخذ اجرة المثل عن طهر في ماله وقد قدر الكفاية وفيما قبلها  
لا وله قول الشيخ في النهاية في باب التفريق في ما لا يتام وهو لا قوى عندك والثالث قول  
الشيخ ايضا في النهاية والثالث قول الشيخ في الخلافة المبسوط اذا كان فقيرا جازله  
ان يأكل من مال اليتيم اقل لا من من كفاية واجرة مثله وقال ابن ابي عمير باخذ قدر الكفاية لقوله  
تم ومن كان عينا فليست تقف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فانه غنة اقوال دام طله ولو اوصى  
اليه مفرق ثلثة فامتنع الولد من اخراج ثلثة مائة من فالأقرت اخراج الثلث كله ما في يده بخلاف  
المال واختلف لانه مستحق لتفريق الثلث فاذا لم يعط الوارث مائة مائة كان له الاخذ من غير اقتصا  
كولي الدين وكبد لانه الوارث ما في يده كان له الاخذ من غير اقتصا كولي الدين ويجوز ولا  
الوارث

غنى حق الغير وكان للموصي اليه بالفرق يفي من التركة ولا ان عليه ان يودي من الغير ومع المعذور والعرض  
وبلا ومعتذر والثاني ممكن فعين ومن ان له ولاية العون للمعاوضة ولانه الوصية لم يتناول مائة من  
الائنة ولا مع ولا الفصل الخامس فيما يشترط الوصية احكام الرجوع دام طله ويقبل المرأة  
ربع ما شترت ومن يعرض للمعنى فيه اسكال ينشأ من الطلاق الرواية القول فلو اصاب  
المعنى لزم ما حذر المصنفين وقت الحاجة ولا ان اصحاب الطلقوا سور ربع الوصية وربع ميراث المستعمل  
سهماء الواحد ولم يجزوا المعنى نص ابن ابي عمير قال يقبل سهماء القابلة وحدها اذا كانت  
شرائط العدالة في استقلال النص في ربع ميراث غيرهن ويقبل سهماء امراء واحدة في ربع ميراث  
غيرهن وسيل سهماء امراء واحدة في ربع الوصية وسهماء اسعة في ربع ميراث المستعمل ونصف  
الوصية وذلك لانهم لا يعتمدون الجاهل على المسكن اجماعا صحابنا فلا جلي ذكر قلنا بذكر موصي  
انما شتر واحد واصحاب الرجل قبل اوله ولان الاصل عدم الوصية وعدم الاستقلال ولا يحصر  
الطلي المساوي للفقير شرعا وجوب العقل الابالين ولا اول اصح دام طله وسيل سهماء  
النصف والربع سهماء الرجل من غيرهن بلاق سوس ربع وان لم يوصوا المعنى في طهر المرأة  
منها مسلمان سفرعان على قبول سهماء المرأة الواحدة بالوصية من غيرهن لا مثل يسيل سهماء الرجل  
الواحدة النصف من غيرهن تحت ذلك لان سهماء منزلة سهماء امراء من وجه عدم النص  
عليه وسيل سهماء ربع عندك يقبل سهماء في الربع من غيرهن قال المصنف والافترس ذلك  
ووجه القدر ان الوصية المراه فكون من الولاية بالادى على الاصل ومن عدم النص هو ما هو لاصح  
غيره وقوله ان لم يوص المعنى في طهر المرأة فانها قد لا لانه لو قلنا بوجوب المعنى فيها لم يبرح  
وجوب قول الرجل بعينه لانه ينبغي دلالة مفهوم الموافقة في حبيد المعنى مع سهماء الرجل  
الواحد نسب على الوصية دام طله ولا فرق وجوب المعنى لو شهد عدل وذم اذا شهد  
عدل واحد مسلم وذم بالوصية فالأقرت عندك وعند الذي المصنف الاضمار الى المعنى مع المسلم  
ولا اعتبار سهماء الذم منها ووجه القدر ان لا اعتبار سهماء الذم لاية ولا الذم الذي انما يسل شرط  
عدم المسلم والشرط منتفيا وبطلان قوله او آخر ان غيرهم فاذا قل ذم مع ذم غيرهم  
مسلم اوله ولا يصح الاول اقتصا على محل النص دام طله وفي قبول اصل الذم مع عدم عدول  
المسلمين



فقط اقره عدم القبول فقد اصل من المسئلة المتفرعة عنه فنقول مقتضى الوصية بالمال شاهد دركي  
عولس في دينها من اصل الذمة مع فقد عول المسلمين عند القول به بالابها الذين آمنوا شهداء بينكم اذا حضر  
احكم الموت حين الوصية اهل ذمة عدل منكم او اقران من غيركم اذا اتم صريحهم في الارض فاصابكم الحمية  
الموت الام والمراد من غيركم اهل الكفا لان الخطاب للمسلمين وغيرهم كفاً وغير اهل الذمة لا يقبل شهادتهم  
اجاماً فنحن اهل الذمة وحيث شرط عدالة المسلمين ففسد فيهم اولاً باشتراط لا يقال فلو صدق غيرهم  
ار من غيرهم منكم وقبل من غيركم والعاملون بالثقة قال بعضهم انما مشوخة لعولهم واشهدوا وادع  
عدول منكم لاننا نقول ليست مشوخة بل هي محكمة فان التمس خلاف لاصل وهو قول ابن عباس وابن  
المسيب والجبير وابن سيرين والسعي والتوري وتضييع بعض غيركم ممنوع وبطلان باه خطاب للمؤمنين  
كافة والغيب في غيركم راجع اليهم ولا اصل عدم لاصار وغير المؤمنين الكفار ولان محبة من يجرى روى عن  
الصادق عليه السلام قال سألته عن قوله للذين آمنوا شهداء بينكم الى قوله او اقران من غيركم  
قال من اصل الكفار فان لم تجروا من اصل الكفار في المحرم الجديد اذا اقرروا ذلك فنقول هل يقبل شهادة  
اهل الذمة العول في دينهم مع عدم عول المسلمين في الولاية ومن في المسئلة المذكورة في الكفا من  
قال المصنف في نظريته من وجود المقتضى وهو عول المسلمين المقتضى الى تعذر اتيان الوصية  
ولانه يقبل شهادتهما المال الذي يرد للطفل لا غير بالوصية فائتبار ولاية عليه اولاً من اساسه عليه  
ومن حيث عدم النص فان الكفا انما هو الماطق بحكم الذكون اليهم في قوله ولا تركوا الى الذين ظلموا و  
قبول شهادتهم وكون اليهم واما ثبوت المال فللمنص عليه ولان كل كافر فاسق ولا شيء من الفاسق يقبل  
شهادته فلا شيء من الكافر يقبل شهادته ولا اولاً في جمع عليهما بين المسلمين واما الثانية في قوله ان جاءكم  
فاسق بنبأ فتبينوا ولا يصح عندنا ان لا يقبل في الولاية ولا وجه لاحتمال القبول عندك دام ظله  
ولو قال هو من تركي فليس يرجع على اشكال اقول شاهد سنان الموصى تركه ومن العرف اذ سوي  
العرف الى على انه للورث ولا يصح لاول لان العركة ما تركه الميت من مال وموابع من الموصى والميراث  
والعامة لا ينافي شيئاً من جهات دام ظله ولو رجع عن المصنف فان وصي ترك بعضهم لم يجرى  
وقصر الثلث في اوصى بالاولى ليكره قالوا قد تقدم وصية عمر واقول وجه القرب ان الوصية كترت  
عن وصية عمر والوصية لاولى بالغير لزيد بطلت فلا حكم لها ومن حيث انه اوصى باخراج من العن  
قبل

قبل الوصية باخراج العن التي تترك ولا اعتبار بانها موصى بالخراج عن تركه لاحصصيات الوصى لم يفهم كرسلم  
الاول وسوزيدية القديم لو قصر الثلث من الوصايا وراجع لا اقل ادم ظله ولو اوصى له سبعة داكس م  
اجرهما منه مثلاً نظراً لما في مقتضى من الاجارة فالوصية بالمال وان مات قبل موجبه  
اقواما عندي ما هو اقر عند المصنف وموانه يستأنف الوصى له سنة من مقتضى من الاجارة ووجه  
القرب استحقاق الوصى له منفعه سنة ولم يمكن ابطال الاجارة فكان له بعدها ولان الوصية تناولت  
سنة مطلقة وانما اوصينا السنة لاولى مبارك الى توفيته حقه فاذا منع مانع اعطى سنة غير ما جلا  
الاجارة بخلاف الاجارة فانه يقتضي الاتصال بالعقد والابطال لعدم تعيين مبدأها هذا خلا  
ولانه لا منافاة بين الاجارة المعينة والوصية المطلقة فلا يدل على الرجوع ولا اصل عدم الوص  
الثاني بطلان الوصية لاقتضاء اطلاقها سنة متصلة بالموت لهذا وجه على الوارد تسليمها له  
بعد الموت على الفرع مع عدم المانع ولا يخبر سنة بعضها وقد استحققت لغيره فبطل ولا يصح لاول في  
اقتضاء الوصية السنة لاولى بعضها فعل اليوم الموت لوانتصت لوانتصت من الاجارة قبل انتصاف  
سنة من يوم الموت فالمقتضى بقية السنة للوصى وبطل الوصية فيما مضى وان انتصت بقية سنة من يوم  
الموت بطلت الوصية لان الوصية تناولت منفعه السنة لاولى فاذا صرفت للغير بطلت الوصية  
لان الوصية ومن الاحتمال ضعيف ويشترط على الوصية ان لا يكون اوصى له الوصى ولم يسلم الوارد  
للموصى له بل لا عذر ومقتضى سنة فعل الوجه لاول يسلم الى الموصى له سنة اخرى وعلى الثلث بغير  
الوارد فيجوز منفعه السنة واصل المسئلة مع على ان الاجارة لا تسقط موت الموصى وهو الموصى له  
وعندك دام ظله ولو اعمد على حظه احوذ في كونه رجوعاً اشكال اذا اوصى له بقطعة معينة  
فان حالت عليها حظه للموصى احوذ قبل موت الموصى من غير فعله ولا اذنه هل يقتضي ابطال الوصية في اشكال  
ينشأ من اصاله بقاء الوصية ولانها كالسرقة فلا يلزم من خروجها عن امكان التسليم للموصى وجه  
وعدم وجوب الرجوع الوارد بالزيادة فصارت كالسلفة ولا قوى عندي انه يكون سرياً  
بالنسبة من التفتين لان اصل بقاء الوصية وعدم الرجوع وقوله في كونه رجوعاً المراد به في حكم الرجوع  
لما تمت اياه في الاطلاق اما لو خطها هو بفعله فهو رجوع لانه هو المانع من التسليم دام ظله ولو  
عرض اوصى لها بموارجع وكذا الوصية وكذا الوصى بغيره فبطلت قبضاً او حبساً باباً او شئ من قبضه



من بلاد الموصل لما كان بعيد من رجوع على اشكال في ذلك كله ينشأ من انما لو بطلت في هذا المصور  
لكان لوجود المثلثة وهذا ليست متناهية في نفس الامر لانه لو صرح بقولها لتبين مع من لا يشارك في  
الظاهر فان من المصنفات التي عرفها ابناءها لنفسه وابطال الوصية فان قلت ان النار والفرش  
رجوع في السائر المتخلف في المخرج من اول والا فالا اشكال ولا فاقول عند انه رجوع في الامر  
والخمس لا غيرهما دام طله ولو اوصى بحسن فعله فتيما او بطن فحسبه فراسا او برط فحققه غمرا  
او بلم فقدره في كونه رجوعا اشكال اقول نفسا من الظاهر فانها طارها بدل على ابطال الوصية  
ومن محرم منها فانما ولان الوصية نقل ملك عنه الى الموصي له بعد الموت بشرطه المذكر قبل الموت ومنه  
حاصل للموصي فلا ينافي ما فعل لبقار المذكر فلا ينفك بطلان الوصية ولا ينافي ايضا النقص في المعلولة  
للمذكر الغير المذلة كالوصية قبل الفسخ والرمس وسواها فوري عندي دام طله ولو وقع لراسم بغير  
فعل الموصي كالوصية التي في الارض فصار زرعها او انهدمت الدار فصار في حصة الموصي  
بطلت الوصية على اشكال ينشأ من هذا الموصي به فانه انما يعطى ما يطلق النقص عليه حقيقة ومن  
تعلق حق الموصي بالعين ولم يعدم جميع اجزاها ولا فوري عندي الفرق بين هذا المصور النوعي ومجرد  
الراسم وعدم نقص الاجزاء فان في الصورة الاولى ولا فوري البطلان لعدم الحقيقة الاولى ووجود  
وصة الاجزتين الصحة وانما الثانية فلان المقصود الحقيقة والراسم للفقير ومن يعينها موجودا  
الثانية فالوصية بالكل مستندة الوصية بالاجزاء فانما في البعض صفة الوصية دام طله ولم  
يكن الانهدام من بلاد اسم الوارث سلب اليه دون من فصل منها على اشكال الاشكال في عدم بطلان  
الوصية بالدار مع بقا لراسم وانما الاشكال في وجوب تسليم ما انفصل منها بالانهدام كالا بقاءه ولا  
في الموصي له ومنشأ من ان الوصية معلقة بالدار ولا تعاصي لاسم دار وانما تدخل مع بقاها الى  
الموت جازا منها واما مع عدم اسم الدار فلا دليل عليه ومن انما حال الوصية بغير ذلك فخطه الدار  
عليها بالنقص فيدخل في الوصية وارجح البقار ومن انما في ذلك خاتمة يشتمل على مسائل متفرقة  
دام طله لو اوصى بعد موت نفسه لزيد وبنته ماله لغيره ولم يقصد الرجوع ومنع من المقدم و  
اجاز الوارث ضم العبد ارباعا وكحل اسداسا ولو قصد الرجوع قسم اثلثا وجزوا وان  
الوصايا كالدين للثلاثة قسم التركة مع ارجان على مجموعها وقدا وصى لواحد بمجموعه ولا حشر له فاسط العبد

منها

من

من جنس الكسنة يرضع اليها الثلث الثلث الموصى به يصير اربعة ثم اقيم العبد على اربعة اسم يصير الثلث بعاثا  
في مسائل العول ووجه ذلك ان الاول ثلث العبد لاجزاء فيها اربعة وثلث الثلث لآخر فواضع للثلاثة  
تقدم فيقسم بينها فيكون الاول ثلثا من الثلث سكر كالادعاء المتعارضة في البعض خاصة بالوادعي وادعى العبد  
والآخر ثلثا قال دام طله وان خلف مع العبد ما بين اخرى وقمة العبد مائة ولم يقصد الرجوع اخذ الثلث على الاول مع  
الاجازة ثلث المالك وثلثا عابلا من العبد وسوريع وللا وثلثا اربعة ولورد الزينة ما زاد على الثلث  
فللاول نصف العبد وثلث سكر التركة فما خسر سكر العبد ورش الماتين فله من العبد ستة عشر وثلث  
ومرأه التركة ثلثه وثلثون وثلث وثلث قويا على الاول ايضا مما الثلث حالة الرد على حسب العباء لا على  
فوصية صاحب العبد اقل لانه شارك مع في وصية غيره ولم يترك وصية الثلث غير فله صاحب الثلث الماتين من غير فقام  
ويشتركان في العبد لثلث ثلثه وللآخر جميع فمصر ارباعا في حال الرد بثلث وصيتها المثلث المال فمصر ثلث  
الثلث في محرم الاربع فيكون اربعة عشر فتم ثلثه يكون ثلثه ولا من فله صاحب الثلث ثلث الماتين وموفاة عشر  
من اربعة وعشرين ربع العبد وموفاة ثلثه اسم صار له اربعة عشر لصاحب العبد ثلثه اربعة وهو تسعة نصفها الى سهم  
صاحب الثلث والجمع عشرون في الرد يجعل الثلث عشرون والمال ستون فله صاحب العبد ثلثه من العبد وسوريع  
وصية ولصاحب الثلث ثمانية من الاربعين وسوريعها وثلثه من العبد وموفاة عشر ونصف عشر وكحل مع عدم  
للإجازة ضم سهام الزينة وسط باقي العبد والتركة ارباعا فله عشر العبد وثلث الماتين على الثلث  
اذا اوصى لشخص معين من ماله كعبد معين ولا حشر بمشاع كثلث المال او ربعه فالا فاجاز الوارث الوصيتين  
بند صاحب المساع بوصية من غير المعين ثم شارك صاحب المعين فمقتضى انهما على قدر حقيقتها ويدخل النقص  
على كل واحد منهما بقدر ماله في الوصية كسائل العول وكما لو اوصى لزيد ماله وللآخر بجزء منه فاما في حال الرد  
فان كان وصيتها لاجزاء الثلث مثل ان يوصي لزيد ماله وللآخر بجزء منه سكر المال فمصر كمال الاجازة  
سوار اذ لا اثر للرد وان جاوز اربعة ورونا وصيتها الى الثلث وسليم بينهما على قدر وصيتها الا ان صاحب المعين  
باخذ نصيبه من المعين ولا حشر باخذ حقه من جميع المال او يقتسمان الثلث على حسب العباءة فلا حارة كل منهما بحل  
اعتبار انصافه واستحقاقه لوصي الوصيان لان النقص من التركة انما هو على قدر مجموعها وان وصية  
الثلث بغير رجوع من الاول للثلاثة اياه والرجوع على احد حصصه لان صاحب العبد او الثلث او ماله يشارك  
مع غيره فيه وصاحب الثلث اربعة ثلثي التركة فله غيره فوجب ان يقع بينهما الثلث حال الرد على حسب العباءة

٢٢٨

افسدا

الى سهام



في الاجارة كسائر الوصايا ومن حال الاجارة انما دخل النقص للتراحم ولولا ما دخل نقص فلا يوجد في غير فيدر  
على الوصية لان كل واحد قد اوصى له سله وقد جعل الوصيان له الثلث وسو نصف الوصيتين فيرفع كل الوصيتين  
وصيته فدخل النقص على كل منها بقدر حاله في الوصية ثم على تقدير الاول واحد صاحب الحق نصيب منه ونصف الآخر  
سواء الى سهام الورثة ويعتبر الباقى على خمسة لان له السكك وللورثة اربعة اقسام الم واحد صاحب الحق نصيب من  
المعين والآخر باخذ حق من جمع المال وهو السكك فيحصل منها ثلثا احتمالات ان يقع الثلث عليها على قرار الوصيتين  
واخذ صاحب الحق نصيب من المعين والآخر نصيب من جمع المال فباخذ الاول نصف العبد وواحد صاحب الثلث  
سلب العبد وسدس المائتين فاحد من العبد ثلث عشرة فثلثا من المائتين ثلث وثلثان ان يقع الثلث عليها على  
قرار الوصيتين وباخذ صاحب الحق نصيب من المعين وصاحبه الثلث نصيب من نصيب العبد ونصيب بينهما اقسام  
فيكون له عشر العبد وخمس المائتين ان يقع المال على حسب المائة للاطراف فهنا احتمالات لا ان يكون  
لصاحب الثلث ربع العبد مع الاجارة فنقول هنا نصيب مخرج الثلث مخرج الربع يكون له عشر سهمان في  
ثلثه كسنة وثلثان لانا نقسم الثلث اثنان والثلث الاخر اربعا فكل صاحب الثلث ثلثا اثنين وسو ثمانية من اربعة  
وعشر ربع العبد وسو ثلثا سهم من اربع عشر من الغرض صار له احدى عشر لصاحب العبد ثلث ارباع وذلك  
تسعة صار المخرج عشر في حال الرد جعل الثلث عشر والمال كله ثلثون فكل صاحب العبد تسعة من العبد  
وسو ربع وخمس لصاحب الثلث ثمانية من الاربعين ومن خمسها وثلثه من العبد وذلك عشرة ونصف عشر  
والطريق ان نسب الثلث ما حصل لهما في حال الاجارة ثم يعطى كل واحد ما حصل له في الاجارة  
مثل تلك السنة وعلى الرد الاول ثلث الثلث في وصيته ثم يعطى كل واحد في الرد مثل الخارج بالنسبة ان  
يكون العبد اسداسا حال الاجارة فنقول نصيب مخرج السكك في مخرج الثلث يكون ثمانية عشر فكل صاحب  
الثلث ثلث المائتين وسو اربع من اربع عشر وسو واحد صار اربعة وصاحب العبد خمسة اسداس  
العبد خمسة صار المخرج عشر في حال الرد جعل ثلثا الى عشرة والمال كله ثلثون فكل صاحب العبد خمسة من  
العبد من نصيب وصاحب الثلث واحد من العبد وسو عشرة واربع من العشرين ومن خمسها قالوا انهم  
في لو خلف عيدا مستوعبا فقيه مائة واوصى به لواحد والاخر سله والاخر سله على حجة القول  
فسمي العبد تسعة لهما احد الف واربعين لصاحبه الثلث وواحد لصاحبه السكك وسو واحد لكون  
للاول تسعة وعشرون من ثمانية وثلثا وخمسة وثلثا لسان لا قولي ووجه الاول ظاهر لطرف

العول فان الغرض من ستة للاول ستة وواحد عليها مثل ثلثها انشأ الثلث وواحد عليها مثل سدسها واحد الثلث  
واما الثلث فلان الاول ثلثين لاربعة اعية اربعة من ستة ثلث سدس منه يدعيه صاحب الكل وصاحب الثلث  
يقسم نصفين فكل واحد اثنين في ستة تبلغ اربعة عشر والسكك الاخر يدعيه الثلث فيقسم اثنان فيقسم ثلثه في اربعة عشر  
تبلغ ستة وثلثين للاول الباقى بعد من اربع اربعة وعشرون ونصف سدس وسو ثمانية ومن صاحب الثلث  
لكل ثلثه وسدس اربعة من الثلث لكل اربعة يكل لصاحب الكل تسعة وعشرون ولصاحب الثلث خمسة واحد  
السكك اثنان دام ظله ولو كان مع العبد امان واوصى لواحد والاخر بثلث ماله والاخر بثلثه فكل صاحب  
العبد مع الاجارة ثلثا العبد ولصاحب الثلث تسعة وثلث الدرام ولصاحب السكك تسعة وسدس الدرام ومن الرد نصيب  
صاحب العبد مائة وصاحب الثلث مائة وصاحب السكك مائة ونصيب من صاحب العبد فيه وعلى الاجارة الفوق  
جعل الثلث ثمانية عشر لاول ستة وثلثا انشأ من ستة من ثلث التركة والثلث واحد منه وثلثه من ثمانية  
التركة اما حال الاجارة ما ذكره منا على الاحتمال الاول واما على الاحتمال الثاني فلان ثلثا العبد من  
غير من اربع وقد تعارض هو والموصى له بالثلث في السكك فيقسم بينهما نصفين وقد تعارض الثلث في السكك  
فيقسم بينهما اثنان فيقسم العبد ثلثين للاول تسعة وعشرون من ستة وثلثين من العبد وثلثه ثمانية وثلث  
المائتين وثلثا انشأ من سدس المائتين واما حال الرد فيقسم المالا لان الموصى له بالعبد اوصى له بثلث  
والموصى له بالثلث اوصى له بمائة ايضا اذ ثلث المال مائة والموصى له بالسكك فداوصى له بثلثين وانا دخل  
النقص عليه في حال الاجارة لضرورة للازدحام واما حال الرد فلما ازدحام منا على احوال قسمه الثلث لـ  
الرد على وصاياه اما على الاحتمال الفوق وسو قسمه الثلث على حسب ما يقع في الاجارة فيقسم الثلث ثمانية عشر لان  
حال الاجارة تسعة العبد تسعة والتركة سبعة وعشرون فكل صاحب العبد ثلثا ستة والموصى له بالثلث تسعة انشأ  
منه وثلثا في التركة ستة بصير ثمانية والموصى له بالسكك تسعة العبد واحد وثلث الدرام ثلث بصير اربعة مخرج  
سها مائة ثمانية عشر في حال الرد فيقسم الثلث كذلك للاول ستة من العبد ومن ثلثه وثلث ثمانية منها اربعة من العبد  
مع تسعة ستة من ثلث التركة اربعة عشر ثلثا وثلثا اربعة سدس على الاحتمال الاول واما على الاحتمال الثاني فان  
الثلث يقع على اسن وسو سها لصاحب العبد تسعة وعشرون من العبد ولصاحب الثلث تسعة وعشرون ايضا من العبد  
والتركة سو لصاحب السكك اربعة عشر من العبد والتركة ولا على احوال قسمه الثلث على حسب الوصيتين او على  
حسب المائة في الاجارة اذ باخذ صاحب الثلث وصاحب السكك من العبد من كل الموصى فدرج فيه عن الوصية





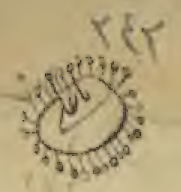


ولو اوصى بحق عدد معين من عبده ولم يعينهم اسحق العود بالقرعة الى ان تسوية الثلث وتحتل بغير الورثة  
 اقول انه اما ان يكون الوصية بان يعق الوارث واحدا لا يعينه بان يقول احدكم جز ولم يقل اجرا يعق  
 واحدا نصه وهو تكليف ما لا يطاق او ما يعينه الوارث وهو المطلوب ولانه قائم مقام الوارث ووجه القرعة  
 انه موضوع على من الوارث ولا يدعى للعد ولا يخرج فنعين القرعة لانه موضوع على من لا يملك وهو لا يوصي  
 قال دام ظل ولو اوصى يعق رقبة مؤمنة وجب فان تعذر قبل يموت لا يعرف نصيبا اقول هذا قول الشيخ  
 في النهاية خلافا لما في ابي حنيفة فانه ذهب الى انه لا يجري الا المؤمنة وقال ابن الرارح اذا وصى يعق رقبة  
 مؤمنة لم يجز ان يعق الا من كان كذلك وقد ذكرناه اذا لم يوجد الرقبة اعق من الناس من لا يعرف  
 بنصبه لا عداوة لاهل البيت عليهم السلام والذي ذكرناه احوط من هذا آخر كلامه والحق عندي مذهب ابن  
 ابي حنيفة لسان قوله ثم من بدله بعد ما سمع قول الشيخ على رواية على من لا يخرج من ملك المحسن علم  
 قال سألته عن رجل اوصى بثلاثين دراهما يعق بها رجلا من اصحابنا فلم يوجد بذلك قال يستري من  
 الناس مئتين وارسى لا حرم صغيره قال دام ظل ولو اوصى بجزء من ماله فالتسليم وسد العسر  
 اقول القول للشيخ رحمه الله فقال في النهاية والخلاف الاول وهو اخبار ابي ياروب والمصنف  
 في المختلف واحد ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن مسعود قال ان امرأة اوصت بماله وقالت  
 تعق بغيري بما دني وجزء منه لثلاثة فسألت ذلك ان يله لي فقال ما اري لها شيئا ما اري ما الخرساكت  
 اما عبد الله علم بعد ذلك وخبرته كيف في الحديث وما قال ان يله لي فقال كذب ابن ابي لي لثلاثة لثلاثة  
 ان الله ثم امر ابا سمع علم وقال له اجعل على كل جبل منهم حجرا وكان الحال يومئذ عشرة فالحرم هو  
 العشر من الثلث احد ما رواه ابن ابي نصر في الصحيح قال سألت ابا الحسن علم عن رجل  
 اوصى بجزء من ماله فقال واحد من سبق لان الله ثم يقول لما سبقه ابواب لكل جز مقسوم والوارث  
 الاول يرجح بكونه صاحب الواقعة ولا يصح خلاف انه العشر لانه يصرف عليه اية جزء حفية واللفظ اذا  
 تردد بين الحق والاكتر انما يجعل على الاقل واحد فانه استعمل في العشر ونقص المعصوم باستدلاله به  
 على ان هذا الاستعمال حسد قال الشيخ رواه في محله على الوجوب الثانية على الاستصحاب جمعنا لافا  
 قال دام ظل ولو قال اعطوا كثيرا خطا او نصيبا من مالي وهو اخبار المصنف في كتيبه وهو قول ابن  
 ابي حنيفة للاقتضار بالرواية على موضع الفرض هو لا وجه والثالث قول الشيخ وان يخرج والعروض

فذلك في قوله  
 اذا  
 النذر  
 قال عطاء  
 من له



صورت عقد نكاح از قبال مجتبه الزمان  
 شيخ الاسلام والمؤمنين شيخ جعفر قدس الله



طاعيد

اللهم انت اهل الكبرياء والعظمة واهل  
 العفو والرحمة واهل التقوى والمغفرة  
 واشك بك بحق هذا اليوم الذي جعلته للمسلمين  
 ولي محمد صلى الله عليه وآله وسلم كرامتنا  
 وشرفنا وزيدنا وان تصلي على محمد وآل محمد  
 وان تفضلنا في كل خير او غفرت في حقنا  
 وان تحرفنا من كل سوء او غفرت منه محمد وآل  
 اللهم اني اشك فيك ما شئت من عبادك  
 الصالحين واعوذ بك من استغاثتهم بغيرك

المخلصون

جامع كائنات  
 من عبادك في كل زمان

اكر از جانبين وكيلان في كبري بسم الله وبالله الحمد لله  
 والصلوة والسلام على رسوله زوجه وانكحت موكلت فلان  
 من موكلك فلان بن فلان على كتاب الله وسنة رسول الله وآية الله  
 وآفهم منه صلوات الله عليهم اجمعين على صداق كذا وكذا  
 عشرة مثقال او نصف مثقال من الذهب الاثر التبرير بمحض  
 وكيل مرد بكوبه قبلت التزوج له يابن عمارت بكوبه قبلت التزوج  
 للمذكور على صدق للسفر بمحض جنت المذكور اكر اول يوم بمن از جانب  
 بكوبه زوجه وانكحت بن فلان بولاية الشغل على الصداق كذا وكذا  
 ودر زوج بكوبه قبلت التزوج بولاية الشغل واكر از جانبين وكيلان في كبري  
 وانكحت نفس فلان مرد بكوبه قبلت التزوج لنفسه بمحض

صورت طلاق  
 وكيلان في كبري اكر ضام بن فلان موكلت من موكلك فلان  
 على ان تطلقه بابه وكيل مرد بكوبه في الحال زوجة موكلت بابلت عدا طالق  
 طلقه طلقه اكر ضام بن فلان وكيل بكوبه زوجه موكلت طالق اكر مرد بكوبه  
 زوجتي طالق ج ع و سلم الله



بسم الله الرحمن الرحيم بعد حمد الله واجب الوجود وواهب  
وجود كل موجود متيسر الخير والوجود والصوم على الدورات القديسة حضوراً  
على تحياته لآسيا وعلى الأخير البرية تقول **محب احسن من المظهر لما فغنت**  
متحير اشكالاً الجزء الاول من كتاب القواعد شرعت لان في تحريده  
الجزء الثاني منه ونال من الله من التوفيق وامانه الحق بالتحقق

**كتاب النكاح** وفيه ابواب

**الاول في المقدمة قال** قدس الله

ولا قر انه افضل من العلي للعبادة لمن لم يبق نفسه اليه **اول** نذكر هنا  
مقدمة وسبيل لاثباتها المقدمه فنقول لفظ النكاح حقيقة شرعية في العقد لقوله  
تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا كنتم المؤمنات ثم طلبتموهن من قبل ان تقوم  
اليه ومجاز شرعت في الوطئ قبل لم يرد في الكتاب العزير لفظ النكاح بغير الوطئ خاصة  
لا في قوله تعالى حق تسريح زوجها غيره وقبل حمله في الوطئ لانه حقيقة كونه والاصل عدم  
العقل قال صاحب النكاح النكاح الوطئ وقد يقال العقد والوطئ فيه واما  
المسألة النكاح قلبي اذا حث من تركه الوطئ في الزنا لقوله تعالى فانكحوا ما طاب  
لكم من النساء انه تعالى ذلك لمن حثتموه على النكاح قالوا امر استحباب لقوله  
تعالى من وثلاث وربع وذلك ليس واجب اجماعاً والواحد مثله قلبي ممنوع بك  
هو بيان افراد العلي وحصره فيها والامر بالصلي تخيير بين الحركات وبيان للعدد اخبار  
الذي هو موضوع للنكاح الصلي المأخوذة واما يجوز في عقد معين قالوا  
قال تعالى وانكحوا الايامي منكم والاصل حين من عبادكم واماكم والامر للواجب و  
اجاب قوم بوجوب الكفاية وهو محكم وانكحوا لاجتباب لما ياتي **ب** انه مستحب  
لمن باق نفسه اليه واجعت الاطه على ترجيح فعله حنبلي ومن لم يبق نفسه قال المصنف  
وكثير من العلماء استحب ايضاً لقوله عليه السلام تاكلوا كثرهوا اكلت وهو عام وقال  
الشع في المبسوط تركه له سبب لقوله تعالى سيداً ومصوراً ملجأ على التكل وكل

منه

هذا هو النكاح  
الذي هو العقد  
الذي هو الوطئ  
الذي هو الجماع

موضوع عليه راج واعلم ان موضوع هذا البحث للقادر عليه وذهب ابن حزم الى انه كلام اختص  
العبادة على النكاح والتمتع له للزيجل او المرأة استحب له وكلما قلنا معاً كره له وان افترقا  
لم يكره ولا استحب **ج** على القول بانه مستحب ان لم يبق نفسه اليه بل يؤوله افضل  
من العلي للعبادة او العلي للعبادة افضل ولا فاعلى بالمساواة فالمصنف على لا قول لعدم  
الامتنان قوله تعالى والكلوا وطمعوا الخبير وقول الصالح عليه السلام ولتتازن بصلواتها  
متزوج افضل من سبعين ركة بصلواتها عزب اكلت ولانه اصل للعبادة وسبب جامع كونه  
عبادة ولاستماله على نقاء النوع منها بخلاف باقي مندوبات العبادات ولقول النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم سر موتاكم العزب وهو ينال المحلى للعزب وقال عليه السلام اراؤكم  
موتاكم العزب ولما رواه عبد الله بن ميمون والفتح عن علي بن عبد الله عليه السلام قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله ما استفاد امرؤ من بعد الاسلام افضل من زوجة سليمة شرعاً اذا نظر  
اليها وبطبعه اذا امر به وسخطه اذا غاب عنها في نفسها **قال** قدس الله  
وتحوز اصل سائر العزب الا باذن اربابه نطقاً او بشاهد احوال وملك حنبلي بالاختصاص على  
اشكال **اول** سمان علم السبيل الثاني عن المصنف شرعاً كونه محصورة وليس  
بذلك ولا الاصل بقاء ملك المالك عليها ومن صير ورتبه باحاً بالاعراض عنه والاذن  
في اخذه فيملك بالاستيلاء كسائر الحاجات وفيه نظر لان لفظ المباح مشمول بين معينين  
فالملك عليه وبحل الاستفاد به وملك اباح الشارع التصر فيه ما باحه المالك او سب  
شرعي فان عي بصير ورتبه باحاً الاول هو ممنوع وان عي الثاني لم يتم الا بغير  
واللفظ من اشراك اللفظ واختار المصنف في المختلف عدم ملكه بالاحد واحصاها في  
المبسوط انه ملك بالاحد وسبق في حقه كل واحد **قال** قدس الله سره محوز البطلان  
لا وجه من يريد نكاحها وكيفية ملكها واليها قلناه وما شئنا وان لم يتاذها وبالعلم  
ودوى لا شغرها ومحاجتها وخذها من فوق الشهاب **قال** لا تعلم خلافاً بين علماء  
الاسلام في حوان النظر اليه فجه امرأة يريد نكاحها وكيفية ملكها فشرط جواز النظر المذكور  
ارادة نكاحها وامكانه عادة بالنظر الى حلتها وحاله وخلوها من موانع النكاح حال النظر

حاله

لا اخذه  
فان اسباب  
نكاحه من ذلك

جسد لها



كأنه بالاجماع وقد عند اجتماع هذه الشرايط وقيل عند تحريم الخطبة على الخطبة والادل  
اصح ولا يشترط اذ تعاندا لا لاطلاق الخبر بالحوار لقوله عليه السلام من باق نفسه الى نكاح  
امرأة فليطهر منها الزنا يدعوه الى نكاحها وهو محرم ثم ينه عليه السلام لقوله لصاحبه خطبة امرأة  
انظر الى وجهها وكفيها والمراد بقوله يجوز لا باحة لا اعم الشامل لها وللذب قالوا فليطهر  
امرستجب لانفسها الوجوب اجماعا قيل مثل فاصطادوا ولا يجوز النظر الى غيره ذلك لقوله نزع  
قل للمؤمنين يغضوا من انصارهم والرواية بالنظر الى الشعر ما رواه عبد الله بن عثمان ان قال  
قلت لابي عبد الله عليه السلام السلام الرجل يريد ان يزوجه المرأة فيقول ان نظرت الى شعرها قال  
نعم انما يريد ان يشترها باعلى الثمن والرواية بالنظر الى الحمار رواه عياض بن ابراهيم عن  
حضره اسد عن علي عليه السلام انه قيل في رجل ينظر الى امرأة يريد ان يتزوجها قال  
لا بأس انما هو مستأتم **قاعدة** في تحريم النظر وابطاحه فها مقامات **الاول**  
في تحريمه وهو اقسام اربعة **الاول** نظر الرجل الى المرأة فنقول كل اجنبية لا يريد نكاحها  
ولا حاجة الى النظر اليها يحرم النظر الى ما على الوجهة واكتفى بها باجماع علماء الاسلام واما  
الوجهة والكان فحرم بتلكه او خوف الفتنة اجماعا لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم  
وان لم يحفظوا نفوسهم فليغضوا عيونهم ولا يبصرون فليغضوا من ابصارهم  
وهو مقرب الوجه والكفين وقال في الحديث في الذكر يحرم النظر اليها كسائر جملتها وهو  
المصح عندنا نعم الآية ولا نه مطنة الشهوة ومطنة النفس لان الخبيثات تسول لآبته  
صلى الله عليه وآله وفي حجة الوداع يستغفبه في الحج وكان ابراهيم رديف رسول  
الله صلى الله عليه وآله واذا داخل نظر اليها واحذرت نظرائه فصرف الشوق الى انك وجه الفضل  
عنها وقال رجل شاب وامرأة شابة فحسب ان تدخل الشيطان بينهما لا يعال لاله  
فيه لانه عليه السلام صرح بخوف الفتنة فلا شك في تحريمه **والثاني** عدم اسحوف  
لانا نقول علق سبابها وهو مطنة الشهوة وخوف الشيطان وهو لازم لعدم العيصية في  
مثلها ثم انك لا لامسا في هو خمس **الثاني** الطفل الذي لم يظهر على عورات  
النساء اي الذي لم يبلغ مبلغا يحكي ما يرى وحضوره كغيته لا حجاب منه ولا محجب

م

عليه الاستسار عنه لقوله تعالى او الطفل الذي لم يظهر على عورات النساء ولو  
بلغ ذلك المبلغ فان لم يكن فيه ثوران شهوة او يشوق احتل جوار نكاحه كما ينظر الرجل الى  
محارمة كان له الدخول من غير استئذان الا في الاوقات الثلاثة قال في استئذان نكاح  
الذي لم يكت اياكم والذين لم يملوا احكام منكم ثلاث مرات لا يبد ولا مع غنى التحريم  
لظهوره على عورات النساء **الثاني** المسح وهو المحبوب انحق الا مع غنى انك لا تفعل  
فلا يحل له النظر الى الاجنبية وان كانت مالكة له وقواه الشح في المسوسة وعليه ستم رأت  
والثالث قدس الله روحه لعدم قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وقال بعض علمائنا  
يجوز ان ينظر الى مالكة لقوله تعالى او التي لم يملوا احكام منكم ثلاث مرات لا يبد ولا مع غنى التحريم  
المراد بغير اولى بالمالكة الشيخ الحزم الذي علمت شحوته بالخطبة لما رواه احمد بن اسحق عن  
الكاهن عليه السلام قال قلت له يكون الرجل انحق يدخل على فتاة فينكحها لغيره للوضو  
فيوم شعورته فبرحت وترك الاستفصال مع قيام الافتقار الى اهل عدم المقال اما لوجبت  
مع سلامة غيبته او بالكلية فحكمه كالفعل اجماعا **الثاني** الماثل الفحل لا يجوز له النظر  
الى مالكة او المكرح ما لعدم الآية وشهد عليه السلام بقوله في قضيه انحق على المسلم  
وهو متحققه ضا وقال بعض من حكمه لغيرها عليه ولقوله تعالى او ما كنت ايا محرم  
وما رواه احمد بن عمار انه سأل الصادق عليه السلام اينظر الماثل الى شعوراته قال نعم  
والي ساقها واحجاب ان التحريم قد نزل بعقده وتحريم المحرم اياه والاية المراد بها التجارة  
او الماثل الضيف ليعوم قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم **الثاني** النظر الى الصبية  
الصغير التي ليست في مطنة الشهوة حايلا لا سفار دواعي الشهوة ولكن لا يجوز النظر  
الي فحسبها كالعورة التي بلغت في الخبر الى انتفا الشهوة يجوز النظر اليها لقوله تعالى والعورة  
من النساء الماثل لا يكون نكاحا الا ب وقيل يحرم لاختلاف الشهوات وليس يحسب لانه خلاف  
البقيد **الثاني** نظرا المرأ الى الرجل كمنظر الرجل الى المرأة لقوله تعالى قل للمؤمنات  
يعصين من ابصارهم ولما روت ام سلمة قالت كنت انا وميمونة عند النبي عليه السلام  
فاقبل ابن ام مكتوم فقال احببنا عنه فقلنا الله اعلم فقال النبي عليه السلام



افعيان انما **المسألة الثالثة** نظر الرجل الى الرجل لا يجوز شهوة ورغبة لقوله تعالى قل  
للمؤمنين انفسوا انفسهم وانظروا الى الارض والسموات لا يفرقوا بين يمينهم واليسار عاريا ما على  
العورة وهي القبيل والذراع ما عند الكتف عاريا وعن اجزى ما بين الفخذ والركبة عورة وليس  
بجسد القصر الى راسه نظر المرأة الى المرأة كمثل الرجل الى الرجل فيصير اية وتلذذ ويجوز لها  
النظر اليها من وراء الثياب ومجردة مع امر الفتنة **فصل** في يجوز للمرأة النظر الى المسلمة للشع  
قل بالمع والركن التي الوجه والاذن لغير لقوله او نسا يفرق وليست المتبينة مفرقة والذات  
الاقوى اجواز وهو الاصح عند كذا المسألة الى المسألة المقام الثاني في اباحة النظر ومحلها  
**الاول** الاجاب وقد تقدم فيما مضى **المسألة الثانية** المحرم وهي كل امرأة ملك وطؤها او حرم  
عويل نسب او رضاع او مصاهرة بعد او طك يبر لا غير مسلم يباح النظر الى الوجه والكتف  
والقدمين من المحارم المأكولين باجماع الامامية ومن غير حرم بالمصاهرة من باجماع الامامية  
وحرم النظر الى القبل والذراع من المحارم وغير الضرورة باجماع الامامية واما الضرورة كما شرع  
الدخول وشهادة الايلاج فيجوز واما غير ذلك من البدن فاقسام ثلاثة **الاول** الذي حال  
الارضاع وهو طوطى الوجه لشدة الحاجة اليه وشدة الاحتراز عنه احكامه والذات قل الله  
وبما اقول **باب** الذي لا يباح في الارضاع **فصل** سائر البدن غير ما ذكرنا وفيه ضرب  
الثمنين **الاول** بالاباحة لقوله تعالى ولا يبدن منهن الا لبعولهن او اباها  
بعولهن لآيه وقيل بالتحريم لقوله تعالى قل للمؤمنين انفسوا انفسهم وانظروا الى الارض والسموات  
في الذكر **الاول** وهو الاباحة وهو الاقوى عنى وفي المطلب الثالث في الرضاع من كتاب القواعد  
الثاني وهو التحريم **فصل** في كذا يحرم النظر اليه يحرم لمسه وما يباح من الاجنبية يحرم  
اختيار المسألة اجماعا لانه اقوى في التلذذ والاستمتاع من النظر ولهذا لا يبطل الطيم بالايال  
المستند الى النظر وبطلان الاستدلال الى الملازمة واما المحارم فيجوز من الوجه والكتف  
والقدمين من المحارم واما غير ذلك لا ضرورة على القول بالاباحة في تحريم لمسه قولا  
احدهما يحرم لانه لا ضرورة اليه وثانيهما لا يحرم وهو اختيار والذات في القواعد  
وهو الاصح عندى **قال** قل الله والعضو البدن كالمقتصر على شكل

٢٤٠ **اقول** تقرير هذه المسألة انما لا يجوز النظر اليه وهو مقتضى كل يحرم النظر  
اليه بعد الانفصال قل المصنف فيه اشكال شاع من ثبوت التحريم قبل الانفصال  
والاصل بقاء وعدمه انظر في النظر الى اعضاء الاجنبية وعدمه الامتناع من البصر ومنه ليس  
محل الشهوة ولانه جسم عديم الحية فكان كسائر اجزاء ولا يصح عندى **الاول** قال  
قل الله يحرم ولو اجاب خطبة زيد في تحريم خطبة غيره نظر **اقول** وجه النظر ما روى عنه  
عليه السلام لا يخطب الرجل على خطبة اخيه ولانه دخول في حرم المؤمن وهو منع عنه والنظر  
يقضى التحريم واجيب بنسخة السند والمقدمة الاولى والثالثة في الثاني واحتجوا  
باصالة الاباحة فليكن الاجابة التي تحرم على القول بالتحريم في التصريح بان يقول  
اجتعل الى ذلك او تناقض لوليها في الترويج منه ولو بالسكوت كذا في المسألة وفي منعت برادها  
واما التعريف كقولها لا يغيب عنك فيكون وقيل يحرم لا طلاق انخير وليس بجسد ولا يصح عندى  
الكرامة في القول واجابة الاولى من المولى عليها كاجابها ولو لم يبر بالاباحة لم يحرم ولم يكره  
ايضا **قال** قل الله يحرم والمندوبه على خلاف **القول** يحرم الصدقة الواحدة على  
الرسول اجماعا ويشاركه اولى القربى لكن التحريم عليهم بيده فلهذا عدل من خواصه و  
لحقها عليه من غير ما شرع وغيره خلاف اولى القربى عندنا فالتحريم على من ختمه عليه السلام  
وهل يحرم المندوبه توقف الشرح في المبسوط وجزم في اختلاف بالاباحة وليس هذا موضع بحثه  
**الباب الثاني** في الفتنة وفيه فصلان **الاول** في كذا فيه **مقابلة**  
كل عقد لازم وضع الشارع له صيغة مخصوصة بالاستقراء والصحاح عقد لازم قد وضع الشارع  
له العاطف خاصة وانفق القول على صيغتين زوجة قال تعالى زوجا لها  
والمتكسر وقوله تعالى واكوا ما طاب لكم من النساء وقال تعالى ولا تسكوا ما كان  
اباكم ثم اختلفوا في غيرهما فذهب الشيخ في المبسوط والسيد المرتضى وابن ابي عمير  
وابن ابي عمير والمصنف في المختلف الى انحصار الصيغة فيها ومنع غيرها وجوز اخرون  
متشكل وقال ابن حزم يجوز تغير الرتبة متى يورث معنى **قال** قل الله يحرم  
ولو قصد لفظ الامر لا نشاء قل نعم كما في خبر رجل الساعدي **القول**



الفاعل بالفتح الشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله في المبسوط واختبر المذكور روايته  
 سهل سعيد الساعدي ان الواجب فيها للنسوة عليه السلام لما لم يقبل الوكيل  
 السلام زكاحا قام رجل فقال زوجي يا رسول الله فقال زوجها بما مكل من  
 القرآن الحديث وهو يدل ايضا على حوزة تقدير القبول وجواز كون تعبير القرآن محرا  
 وكون النسوة عليه السلام اولى بالمومنين من انفسهم وعدم وجوب تقديم الحطية قالوا  
 النبي لا يدل المذهب قلت بل لما كان منه وبأولئك المصنف في الخلاف  
 ابن اويس لا يبيع لفظ الامس وهو لا يخلو لانه ليس بوضوح للنساء والجار لا يكون سببا  
 فيا الحقيقة سببه قالوا مشدرك قلت الجار خير منه **قلت** قدس الله سره ولو قال  
 اترجى لفظا لم يقبل منسيا فقال زوجك جازعه **قلت** لا ارجو لاحد من هذا المصنف  
 في الخلاف انه لا يبيع لغيره من الاشياء واحتمال الوعد وهو اختيار ارجو وقيل يجوز لما دل عليه خبر  
 ابا ب من تغلب في المنكحة اترجى لفظا فاد اقلت فم في امرائك ومن جهة السنة والادلة  
**قلت** قدس الله سره ولو قال زوجت بنك من طان فقال نعم بقصد عادة اللفظ للنساء  
 فلف الزوج قلت مع على اشكال **قلت** شاس ان نعم محذوف عادة ما نقلت  
 من السؤال في الماضي في صيغة في زوجت في مرفلانه فكانه فله بعد لان الصريح  
 في الصريح صريح ورجح ان العقد سبب شرعي فليس فيه النقص والافاظ الجمع عليها  
 زوجتك والمشكل وتعتك على اختلاف في غيرها قاس في الاسباب والقياس عندنا باطل  
 مطلقا وفي الاسباب عند العمل ولا نسلم ان الصريح من الصريح سبب تام  
 فما الصريح سبب تام فيه ولا نقى عندي انه لا يبيع لان المتبرع نفس الصيغة المخصوصة  
 ما دها وهو ربحها فكلما علاها غير معتبر لان اقامه غيرها نسب مكانه من  
 الاعطاء وهو اختيار المصنف في المختلف **قلت** قدس الله سره ولو ادعى  
 زوجية امرأة او ادعت اخوها زوجيته واقاما بينه حكم لغيرها ان كان تاريخها  
 سبق او كان قد دخل بها والاحكام بينته والاقرب الافتقار الى العين على القاعدين  
 الامع السابق **قلت** هذه المسئلة منصوصة فلا حكم بها وانما حكم لغيرها

مع الدخول وتاخرها الشهادة الظاهر والاصل الفصل وان لم يكن تاريخها سبق ولا  
 دخلها ففيه طورتان **آ** ان يكون تاريخه سبق فتحكم له بلا شك **ك**  
 ان تقرن التاريخان فيقدم بينته وهذا خلاف الاصل لكن الفصل في  
 تقديم البينة قد يراى احكاما تقدم بينة المرأة والثاني تقدم بينة الرجل واياها  
 على التقديم وعلى كل واحد من القدرين اما ان يكون المقدم سابق التاريخ او لاحقا  
 كان المقدم سابق التاريخ لم يصح اية الغير قطعا واذا لم يكن سابق التاريخ كما في تقديم  
 بينها على تقدير الدخول بها واتحاد تاريخ البنتين او الحكمه او تاخر تاريخ بينها وتقدم  
 يتخذ مع اتحاد تاريخ السيرة وعدم الدخول بحتم الاحتجاج الى العين لان مقتضى  
 القاعدة الكلية ان مع اتحاد التاريخ الساقط وسقوط متأخر التاريخ فضعف التسليم  
 لذلك واحتاجت الى العين لتفريقها والزوج منك ولم يتقدم تاريخ بينهما فكان  
 عليه الميم حقا من النقص والقاعدة الكلية المنصوصة وبحتم عدم الاحتجاج  
 الى العين لان النقص جاز على الحكم بالسنة ولم يشترط العين فلو شرطت  
 العين لمن اقامه حرة السبب مقامه وهو ممنوع منه **قلت** قدس الله سره وفي  
 السحاب الحكم في مثل الام والنت اشكال **قلت** يشاء معصوم النقص  
 عليه وكما هو خلاف الاصل بقصره على طويرة النقص من اتحاد طويرة الدعوى  
 ولا مدخل للاخوه في هذا الحكم بل انما هو تخبر ما جمع وهو مشدرك وهذا الاحتمال  
 عندي في غاية الضعف لان تقليد الحكم من المنصوص عليه المغيث لمعنى  
 مشترك هو القياس المنوع منه ولان لا سبب لا يتعلل فيها النقص  
**العقود الثاني** في الاول وفيه مطلب **الاول** في اسباب  
 مقدمات **آ** لما كانت صحة الزكاح في بعض الصور عندنا وفي العمل عند  
 المخالف موقوفة على صدور عن الوي كان البحث عن الوي من مقدمات الزكاح  
 ولذلك بحث عنه هنا **ب** شرط الوي على المسلم الاسلام وحكم المسلم عام  
 مقدم على ولايه الذي على الذي فاحمد المسلم اولى بالولاية على الكافر والمسلم لان







اقوال الخسدة ا انه لا ولاية على الصبي اضطر في الوسطة وعدمها **قال** قل الله عز وجل  
 والاقرب اسقلال المصلحة المرفعة بالزواج **اقول** وجه القبول انه جعل لها حجب التقفلات  
 التي للحرة في نفسها فكانت كاذبة صريحا في النكاح لان دلالة العام على كل واحد من  
 افراده مع عدم المحصر حجة كالنصر وتحميل المدام لانه معلول للحرية في العمل واجعل  
 بالعلم مستلزم الجمل بالمولد **قال** قل الله عز وجل ولا ولاية على المصلحة الرشيد استحق  
 وان كانت كذا على الاصح في المقطع والدايم **اقول** للاصحاب ما اختلفت  
 انه لا ولاية على الجسد المصلحة الرشيد في التام والمقطع بل امرها بيدكم وهو اختيار  
 والى المصنف والمرفع وابن ابي عمير وسلام واحد قوله المصلحة **قال** لا ولاية على الجسد  
 المصلحة الرشيد للابد ونها اضرار الشئ في الهامة ولربما يوجب وان لم يقتل  
 الولاية مشتركة بينها وبين اهلها فليس لها استقلال به وهو احد قوله المصلحة **قال** الولاية  
 مشتركة بينها وبين اهلها وهذا ولو لا اهلهم لافراد به وهو اختيار المصنف **قال** ان لها ان  
 ملك فيها متعة بل ان اذن اهلها لا يطالب في الفرع ذكره الشيخ رواية في الهامة واضرار  
 ابن العلاء واحسن عند اختيار والى المصنف لقوله لا تقتل حتى تنكح زوجا غيره جعل  
 النكاح اليها وهو عام في المذبح بها وغيرها وما رواه منصور جازم في المصنف غير الصالح  
 عليه السلام **قال** يستأثر الذكور وغيرها ولا تنكح الا بامرها ولما رواه زرارة عن  
 الباقر عليه السلام **قال** اذا كانت المرأة مائة سنة وشي وشي وعشرون شهلا وعطفا  
 من اهلها ما شئت فان استحلها حيز نزع ان شئت فنيروا ذن وليها فان لم يكن لك ذلك فلا  
 يجوز تزويجها الا بامر وليها جعل ولاية المال على الولاية النكاح وجودا وعدما احتج  
 الشيخ بما رواه ابن ابي عمير في المصنف عن الصادق عليه السلام **قال** لا تزوج ذوات الالباب  
 من الابصار الا باذن اهلها **رواية** زرارة لا يبارضها الا النكاح مقلده على غير ما احتج  
 من جمع ما يجمع بالزواج **المطلب الثاني** الكفاية مشهور في النكاح **قال**  
 قل الله عز وجل ويجوز للمؤمن ان يزوجه من شاء من المسلمات وليس له ان يزوجه بكافرة  
 حرة اجماعا وفي الكفاية خلاف اقرب جواز المنفعة خاصة **اقول** المفق والاجماع

على تحريم من على الكفايات من الكفار واما الكفايات ففسمان احدهما اليهود والنصارى  
 وللأصحاب هنا اقوال ستة **أ** تحريم نكاح من بكل انواع النكاح وهو اختيار  
 المصنف والشيخ في كتاب الاختار والطاهر من كلامه في اختلاف المبوط فانه جعل  
 مذهب المخلصين من اصحابنا وهو احد قوله المصلحة ايضا وقوله ابن ابي عمير **قال** انه باح  
 المنفعة احتيازا واللفظ اضطررا **قال** يحرم احتيازا وهو احتار الشئ في الهامة وابن  
 البراء يجوز ذلك لغيره لا ينفذ نكاح وهو احد قوله المصلحة في ان عقد الامانة **قال** يباح تعدد  
 ونكاح الغير ويحرم الدائم وهو احتار في الصلاح وسلام **قال** تحريم نكاح من مطلقا احتيازا  
 ويجوز مطلقا اضطررا وهو اختيار ابن ابي عمير **قال** يحرم نكاح من بكل انواع النكاح  
 وهو قول ابن ابي عمير وابن ابي عمير ولما رواه وهو التحريم مطلقا هو المصنف عن الصادق  
 اسبق عليه راي والى المصنف عليه في البحث لنا وجوه **أ** انه مشركات وكل  
 المشركات نكاح حرام فنكاح اليهودية والنصرانية حرام اما الصبي فلقوله تعالى  
 وقالت اليهود عذير ابن الله وقال النصراني المسيح ابن الله **قال** في سبنا عذما  
 يشركون فصار شركين وقوله تعالى الحمد واخبارهم وعبادتهم اربابا من دون الله  
 والمسيح ابن مريم واما الكبرى فلقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا واجمع  
 المحلى لما احسن للصوم **قال** النكاح مسكنا وموطا هو راي الزوجين عصمة  
 وكل نكاح بكل واحد واحد من عصم الكفاية حرام لقوله تعالى ولا تنكحوا ابصاركم الكوا فبر  
 واجمع المصنف للصوم **قال** قوله تعالى لا تنكحوا ابصاركم الكوا فبر واجمع المصنف للصوم  
 على سائل للاعتناء من كل وجه ومن بعض الجوه ونوع الكفاية انما يصدق من كل  
 حرمانه ومن حلتها الاستواء في الكفاية **قال** النكاح مستلزم للمودة لقوله تعالى وجعل  
 بينكم مودة ورحمة وكل مودة لكل كافر حرام لقوله تعالى لا تحذروا يوما يومئذ  
 بالله واليوم الآخر وادور من جاد الله ورسوله الآية لانعالي الكبرى ليس عليه  
 لقوله تعالى لا يحكم الله عن الناس لم يقابلوه في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان  
 تبرؤم ونفسوا اليهم الآية لا لا بقوله **قال** هذه الآية منسوخة استحکم ولكل من راقى الاقوال







اختصاص الماتين ودلالة كل واحد منها دلالة تامة محمولة للآخرى وانما عني ان  
لها الفسخ لانه لا اعتبار بالانواع حال العقد **قال** قدس الله سره ولكل من الاب واجبة  
توفيق طرف العقد وكذا غيرها على الاقوى الا الوكيل فانه لا تروجهما بنفسه الا اذا ادت  
فيصح على راي اقول هنا سلمات ان كل شخص واحد ان يتولى طرفة عقد النكاح  
بوكا لغز الزوج وعن الروكبة او بوصيلة عن ابيها او بالتفريق الاصح عند الذي المصنف  
وعند احوال اذ الاصل عدم ما فيه احدى الوكالتين للآخرى اذا الماتية هنا حكم شرعي  
لاستلزام العقد المسببة والشرطية ونقل عن بعض علمائنا المنع **ب** لو وكلت في  
ان تروجهما بنفسه قال والذي المصنف يصح وهو الاصح عندي وهو اختيار ابراهيم السجيد للاصل  
ولانه عقد صدق من اهل في حله فكان لا بد من التيمم ولولا تعلل او فورا العقود ونقل عن  
بعض علمائنا المنع لما رواه عمار الساباطي قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن امرأه تكون في  
اهل بيت فتكره ان يعلم بها اهل بيتها هل يحل لها ان يوكل رجلا يريد ان يزوجها يقول له  
قد وكلتكم تشهد على تروكح قال لا قلت جعلت فداك وان كانت اما قال وان كانت  
اما قلت وان وكلت غيره فتروجهما قال نعم ولا بد من ان يحسن موجبا قابلا واجبا  
ضعف سند الرواية وعدم دلالتها على المنع لان المتيقن الاكتفاء بقولها وكلتكم تشهد  
ومنع استيعاب اللازم في المانع **قال** قدس الله سره ولو زوج الوكيل بدون محرم النكاح فلا اثر  
انها الاعتراض **قال** لانه معاوضة محضه بجواز اخلا العقد عن ذكر المحرم ولان  
المقصود في النكاح النسل وكف النفس عن الشهوة والحرم تابع ولان له الفسخ عند لقوله  
تعالى الا ان يعفون او يعفو الله سبحانه عقده النكاح ولا اقوى عنى هو الاقر عند والذي  
**قال** قدس الله سره ولو زوج الفصولى وفعل على الاحار من الموقوف عليه ان كان  
حرار رشيدا او من ولته ان لم يكن ولو يقع باطلا من اصل على راي **اقول** اختلف  
الناظر في عقد النكاح هل يقع موقوفا على الاحار او لا على اقول ان قلت ان  
موقوفا كما اذا زوج الموقوف ما ان اجاز من عقد عنه الموقوفى مع ولا فلا وهو قول  
المعيل والمرفق والشح في الهياه وان لم يعقل وسلا وابر البراح والى الصلاح وابر

واضوار ونقل  
عن بعض العلماء  
عدم الاعتراض لانه  
ليس بواضحة

والله اعلم

ووالله المصنف **ب** انه لا ينف على احار به اما ان يقع لازما اولا فيوقف اباحة  
الخط على احارة او يبطل فبعد الموقوف باطل من اصل وهو اختيار ائمة في اختلاف والمبوط  
**ب** قول ابراهيم انه يقع موقوفا في عقد موضح وهو عقد البكر الرشيد مع حضور الوكيل  
على نفسها وعقد الاب على ابنه الصغير وعقد الام عليه وعقد اجدع علم الاب وعقد الاخ  
وام والعم على صبيته وتزوج الرجل عبدا غيره بغير اذنه وتزوج العبد بغير اذنه فان  
اجاز الوكيل او الموقوف له او عليه او سنده مع والافسخ والذي افي به بطلان عقد الموقوفى  
مطلقا لان العقد سبب الاباحة فلا يقع صدوره من غير مقتود عليه او وكي ولان نصا  
الموقوف عليه عند اوليته شرط ولا ينافي شرط لا ينافي شروط ولا يصدق فيه تكتم  
بغير اذنه فيها اذا النكاح حقيقة في العقد اجاعا وكل نكاح موثق عليه بغير اذنه في  
باطل لقول النبي عليه السلام انما امرأة تكنت بغير اذنه ليها ففكها باطل اصح  
والذي يارواه ابراهيم بن ابي بصير ان النبي صلى الله عليه وآله فذكرت ان  
اباها زوجها في كل سنة فخيرها النبي صلى الله عليه وآله وما رواه محمد بن مسلم عن الصادق  
عليه السلام عن رجل تزوجه امه وهو غائب قال النكاح حايث ارشاه المتزوج قبل  
وارشاه تركه اكله وابسحاب عنها معا المنع من صحة السند ولان الفسخ اصعب من المال  
ويبطل عقد الموقوفى في المال لان المصنف في مال الغير بغير اذنه فيصح عقلا فالفسخ  
او **قال** قدس الله سره ولو زوج الاب او اجد له الصغير فبات احدها ورثه  
الاخر ولو عقد الفصولى فبات احدها قبل البلوغ يبطل العقد ولا محرم ولا ميراث ولو بلغ  
احدها واجاز اخلط على علم سبيد الرقبة في الميراث وورث فان مات بعد  
الاجازة وقبل اليقين فاشكال **اقول** من استأط الميراث بالجموع وهو  
يفوت احده اجزائه اذ عدم ايجز فوجب تعليم الكل من حيث هو كل فغير ان قد  
حصل مقتضاب **ب** ان العقد اذا احار احدها ومات لم يبطل مطلقا بل يكون نكاحا  
فار احار الاخر حكمنا بصحته لانه لو حلف لو ورث فلو كان الموت مطلقا لم يطل  
لم يورث الميراث في صحته **ب** الميراث تابع للصحة لان العقد علة في الميراث بشرط الصحة

بموات



وبطلان العلم يستلزم بطلان المعلول فاذا حكم بصحة عقد الإجارة حكمنا بالميراث لانه تابع  
للنكاح الصحيح وهذا اما سابق مع القول بكون الإجارة كاشفة وعندك انهم المسئلة  
ليس فيها اشكال بل لا يرث قطا لان ارثه مع اليقين على خلاف الأصل وكما هو على  
خلاف الأصل فانه يقتصر فيه على موضع النقص ولم يرد نص على الميراث مع علم اليقين هنا  
فلا ميراث **قال** قدس الله سره ولو حرر عن رصيده ولو نكح في المحرم وتورث منه  
اشكال **اقول** هنا مسئلتان **أ** ثبوت الحر في ذمته ومشا الاشكال اعترافه  
بثبوت النكاح حكم عليه به وبما يلزمه وهو المحرم ووقوف لزوم النكاح على اليقين  
ولم يحصل **ب** انه على تقدير ثبوت ارثه منه اشكال لما من انهما معلولان  
واحد في النكاح ولزومه وثبوت احد المعلولين يستلزم ثبوت الآخر لاستحالة وجود  
المعلول بدون غيره واستحالة كلف المعلول عن علقه وثبوت الحر وعدم ارثه من الاستحسان  
ومن توقف الارث على اليقين بالرواية المذكورة ولم يكتف بما يرث ولا ولو ورث منه لو  
مضى على التركة لعدم فرق الامة بينها والا فمضى سقوط قدر نصيبه منه عند النكاح  
اما صحيح معنى الارث فسقط عنه تقريه او باطل فسقط الكل قطعا على تقدير  
سقوط قدر نصيبه ولو كان عسما محققا ملكية قدر نصيبه وقدر نصيبه مملوك له قطعا  
وانما الاسماء في سببه لا غير **قال** قدس الله سره وفي اصحاب الحكم من الذين  
اذا زوجها العتق اشكال اقرب البطلان **اقول** لما من ان الحكم في الصغير  
يعتبر مباشر العتق وهو هنا مات من علم النقص عليه والامح عدم الانتحاب  
وبطلان العقد ثبوت احدهما بطلان الآخر وقيل اجازته وقيل ايجازته وقيل لا ينعى خلاف  
الأصل فلا ينعى محل النص **قال** قدس الله سره ولو توفي الفصوي احد طرفي  
العقد ثبت في حق المباشر تحريم المصاهرة فلو كان زوجا حرم عليه النكاح والامح  
والمت لا اذا صح على اشكال في الام **اقول** معناه لو عقده على الميت الفصوي  
عنها وبشر الرجل القبول ثم فصح ان لم يحل الام نفسها اشكال ينشأ من غيرها  
ينصر العقد الصحيح الملازم وقد ثبت من جهة فانه ليس له صحة وتثبت الحكم عليه بالسبب

لأنه يستلزم بطلان المعلول فاذا حكم بصحة عقد الإجارة حكمنا بالميراث لانه تابع للنكاح الصحيح وهذا اما سابق مع القول بكون الإجارة كاشفة وعندك انهم المسئلة ليس فيها اشكال بل لا يرث قطا لان ارثه مع اليقين على خلاف الأصل وكما هو على خلاف الأصل فانه يقتصر فيه على موضع النقص ولم يرد نص على الميراث مع علم اليقين هنا فلا ميراث قال قدس الله سره ولو حرر عن رصيده ولو نكح في المحرم وتورث منه اشكال اقول هنا مسئلتان أ ثبوت الحر في ذمته ومشا الاشكال اعترافه بثبوت النكاح حكم عليه به وبما يلزمه وهو المحرم ووقوف لزوم النكاح على اليقين ولم يحصل ب انه على تقدير ثبوت ارثه منه اشكال لما من انهما معلولان واحد في النكاح ولزومه وثبوت احد المعلولين يستلزم ثبوت الآخر لاستحالة وجود المعلول بدون غيره واستحالة كلف المعلول عن علقه وثبوت الحر وعدم ارثه من الاستحسان ومن توقف الارث على اليقين بالرواية المذكورة ولم يكتف بما يرث ولا ولو ورث منه لو مضى على التركة لعدم فرق الامة بينها والا فمضى سقوط قدر نصيبه منه عند النكاح اما صحيح معنى الارث فسقط عنه تقريه او باطل فسقط الكل قطعا على تقدير سقوط قدر نصيبه ولو كان عسما محققا ملكية قدر نصيبه وقدر نصيبه مملوك له قطعا وانما الاسماء في سببه لا غير قال قدس الله سره وفي اصحاب الحكم من الذين اذا زوجها العتق اشكال اقرب البطلان اقول لما من ان الحكم في الصغير يعتبر مباشر العتق وهو هنا مات من علم النقص عليه والامح عدم الانتحاب وبطلان العقد ثبوت احدهما بطلان الآخر وقيل اجازته وقيل ايجازته وقيل لا ينعى خلاف الأصل فلا ينعى محل النص قال قدس الله سره ولو توفي الفصوي احد طرفي العقد ثبت في حق المباشر تحريم المصاهرة فلو كان زوجا حرم عليه النكاح والامح والامت لا اذا صح على اشكال في الام اقول معناه لو عقده على الميت الفصوي عنها وبشر الرجل القبول ثم فصح ان لم يحل الام نفسها اشكال ينشأ من غيرها ينصر العقد الصحيح الملازم وقد ثبت من جهة فانه ليس له صحة وتثبت الحكم عليه بالسبب

اليقين ان الفصح هنا رفع النكاح من اصله مكانه لم يوجد وايضا فلا تارة انما يحرم اما  
بالدخول او بالعقد الصحيح والاول مستقيم والثاني لا يتم الا باسحاب وقبول ولا تتم باحدهما قطعا  
ومر شرط صحة كل واحد منهما صدوره عن المالك او وكيله او وليته او اجازته عند بعضهم ووقع في  
الاصحاب ضد الصحة فيكون باطلا فيكون وجوده كونه في ثبوت الاحكام فلا اعتبار بالقول  
اذا هو وهو المطلوب وهذا هو الامح عندك لان الاجازة اما شرط او جزء على خلاف  
القولين **قال** قدس الله سره وفي الطلاق نظر لترتب عقد لازم فلا ينعى المصاهرة  
**اقول** منشا النظر ذكر المصنف وجهان منه وهو ان الطلاق يترتب على عقد لازم لا يترتب  
رفع نكاح ثبت بصحة استطلاق والنكاح لم يثبت فلا ينعى الطلاق ولا ينعى المصاهرة ولا ينعى  
الطلاق قطعا لاستدانة النكاح المستفاد من عقد الفصوي لا يثبت النكاح والاشكال الفصوي  
ولما لا خلاف وان الطلاق لا يقع موقفا على الإجارة بل اما باطل في نفسه او لازم فلهذا لا ينعى  
وشرطه ثبوت النكاح قبله والنكاح معلول للإجارة على القول بها او لا ومن ابتداء وثبوت المعلول  
من دون العلم بحال ومن انه لازم من جهة كونه طلاقا لا ينعى بالطلاق لان ثبوت نكاح ولزومه  
وليس للزوج المصنف الطلاق منه قبل الدخول لا يتصور ولم يرد له شرع وعلى القول بان الاجازة  
لنكاح الفصوي كاشفة عن لزومه والفصح كاشف عن فساد ما ويكون الطلاق سائغا فاذا اطلق الزوج  
حكمنا بعدم النكاح بعده لانه اما ان يحيز عقله عند الفصوي او لا وعلى الاول تقع الطلاق للمقتدر  
المذكور في قبس المراه به وان فصح النكاح سائغا بطلانه فحكمنا بعدمه في المستقبل ولا يلزم من ذلك  
ايضا المصاهرة بعد لصح المقتدر المستفي عليها هذا الدليل ضعيف وعلى القول بان  
الإجارة بشرط او سبب هذا الدليل فاسد والاولى الطلاق موقوف وهو باطل اجزاء والنقص  
انه لو صح الطلاق لزم احد الامرين اما توقف الطلاق على الإجارة او لزوم النكاح للمراه  
غير وثق ولا اجازتها والدائم يقتضيه باطل والملازم مثله بيان الملازمة ان بعد الطلاق اما ان  
يقع لفصح المرأة اثره في دفع النكاح او لا فان لم يكن موثرا لزم لزوم النكاح لها اذ الطلاق من تارة  
النكاح وهو مطلق له وان كان له اثر فانه دفع النكاح من اصله مكانه لم يوجد فيسقط الطلاق  
لان من اثاره وينبغي على صحته ولزومه فيكون الطلاق موقفا واما بطلان الملازم فاجماع



وايضاً الوصع الطلاق للوصف استحساناً كما في غيرها عليه لكن الثاني باطل فكذلك المقدم  
**قال** قلنا الله سبحانه ولو اذ الحرة في بيده في الزوج صح ما في غير المحرم والا انصرف الى  
 محرم المثل فان زاد على المقدر من طلاقه في سنة لم يبع به بعد احترامه والبق على محله وقيل  
 في كسبه وكذا الفقه **اقول** للظاهر في هذه المسألة اقوال **ل** لزوم المحرم والنفقة للبيد وهو  
 اختيار والذي المصنف في هذا الكتاب وقوله ابراهيم لان اذ في سنة قبله توبة ولا ريب  
 الفقه لا يمكن ان يكون في ذمة العبد بعد عتقه قطعاً وهو اجماع لامة ولا يمكن ان يقال انه  
 من مثل العبد استحال ان يوجب الله تعالى على العبد شيئاً في مال وسلب اليه الملك لانه يكون  
 تكليفاً بالمال وهو محال فيصير ان يكون في مال السيد والوجوب عليه فكون في ذمة محرم من  
 استحسانه المحرم لا يفرق **ب** قول الشيخ في المال المبسوط وهو انه يجب في كسب العبد  
 لانه يجب على العبد ان يكتب الاداء النفقة والمهر قال فيه فان لم يكن مكسباً قال قوم يعلق  
 برقته لان الزوج في الذم في هذه الاجابة ومهم من قال يعلق بذمة لانه لا يخرج من اختيار  
 من له الحق فكذلك في سنة كالقرض والاول الباقى لله سبحانه من قال يعلق برقته على  
 ما اخبرناه فان امكن ان ساع منه كل يوم بقدر ما يجب عليه من النفقة قبل فان لم يكن  
 ح كلاً لما قيل في احكامه ووقف منه ففرض عليها منه وقد اسفل ملكه سيده عند الحق  
 سيد اخر في النظر في المبسوط وفيه نظر لانه بعد البيع صار لغير المالك فلا يقع من ماله عند  
 احازه الثاني واما تصور ذلك في الفقه السالف الواجب في ملكه ولعله لا يعطى ذلك بل ينافيه  
**ج** قول ابي حنيفة وهو ان العبد مكسباً محرم سيده ويرجع الى الفقه من عساه  
 ولا يوافق خالص ماله وان لم يكن مكسباً فعلى السيد واختاره والذي في الخلاف والحق  
 عندي قول ابراهيم **قال** قلنا الله سبحانه ولو زوجها الوكيلان او الاخوان الوكالة  
 مع عقد السابق الى قولنا ولو انفقا بطلا ولا محرم ولا ميراث وقيل حكم بقوله اكبر الاخير  
**اقول** اختيار والذي المصنف منها هو اختيار الشيخ في المبسوط واختاره ابراهيم  
 وهو اصح وقال في الغاية حكم بقوله اكبر الاخير وهو اختيار ابن البراء وابن قتيبة  
 الموجب للفتحة هو الوكالة وما مشاويرها وقد تعارضوا في جمع احكامها ترجع بلا مرجح

فلا يصح

فلا يصح واعتد الشيخ على رواه وليد ساع الاسقاط قال سئل ابو عبد الله واما عند جاريد  
 كما في احوال زوجها الاكبر بالكوفة وزوجها الاكبر بامر اخرى قال الاول احوالها ان  
 يكون الآخر قد دخل بها فان دخل بها في امراته وكاحه جازين وجعلها الشيخ في كتابه الاخبار على  
 وقوع العقد يرميها وكما وكيفية قاله والتي فان لم يكن وليد هو ابن صبي او غيره من الثقات  
 فاختبر صبيها واقتول الوليد محمول ولا دالة للرواية على المطلوب لان قوله على السلم الاول  
 المراد به في هذا السؤال انه موافق للمأصول ولا في علية السلام ربما علم الى الاول بالفتنة  
**قال** قلنا الله سبحانه ولو زوجت الام مرفعي صح وان رد بطل وقيل يلزمها المحرم ومحل  
 على ادعاء الوكيل **اقول** اختيار المصنف منها انه لا يلزمه المحرم ولو كان ابن ابراهيم  
 وهو المختار في ذلك والقائل يلزم المحرم الشيخ وتعد ابن البراء وحق الشيخ ما رواه محمد بن مسلم عن  
 الباقر عليه السلام انه سأل رجل زوجته امه وهو غائب قال الكناح جاز انما المتزوج قبل وان  
 شاركون فارتفع المزوج بزوجه فالحكم لازم لامة احاب المصنف محمل الرواية على ادعاء  
 الام الوكالة ولربما ثبت فاعلم انفس المحرم لانهما قد وسع عرض الفرض على الزوجة وغرها بدوحت  
 الوكالة فمضت عوضه وفيه نظر لان الرواية اعم ولا دالة للامام على انحصار ولان هذا المصنف  
 بالمعنى لم يشره الوكيل مع كونه غير محرم عليها لا يغير ذلك **قال** قلنا الله سبحانه ولو ادعى  
 ادعاء فامرتة قبل الدخول قديم قولها مع المهر وان نكح خلف الزوج وثبت العقد بقوله لا يفسد  
 قديم قوله لا دالة الله عليه **اقول** وحش انما منكره وعموم قوله على السلام واليه  
 على من انكر **قال** قلنا الله سبحانه ولو ادعى ادعاء فامرتة قبل الدخول قديم قولها مع المهر وان نكح خلف الزوج وثبت العقد بقوله لا يفسد  
 وكل غير له الزوج وهل يحتمل المشد اليه لا قوي ذلك **اقول** الشيخ في المبسوط من ذلك  
 وقوى انه لا يثبت نفس الزوج ولا يصح بدونه واختار المصنف هو الصواب للاصل والمراد  
 بالولي هنا الولي الاضماري كالأب والجد **قال** قلنا الله سبحانه ولو ادعى ادعاء فامرتة قبل الدخول قديم قولها مع المهر وان نكح خلف الزوج وثبت العقد بقوله لا يفسد  
 لو قيل الزوج او وليه زوج من فلانة ولا يقول مني ونقول الوكيل قبل الطلاق وقال  
 قبل فالاثر لا كذا **اقول** يريد بقوله او وليها وفي المأواه والمراد بالولي هنا من له سائر  
 الكناح عنها شرعاً اما احكاماً او احتياطاً فاراد بالولي هنا الحق المشترك استعمل المشترك في كل معصية

وقيل  
 ١٢



وما قلناه اولى لان الاشراك المعنوي اولى من الاشراك اللفظي والبراد بقوله الزوج اولى به  
 الاحسان وخافته ولا لزم التكرار اذا تقرر ذلك فتقول المسئلة طاهره وجه القول ان القول  
 نسبة واضافه من القول والقابل هو قبول لا محاب تقدم والاحباب كالتزوج فيصرف  
 القبول اليه وتقبل العلم لان تخصيص النسب انما هو تخصيص النسب اليه فلو لم يذكر لم  
 تخصص به والفرق بين النكاح والسرا المقصود في النكاح خصوصية المناكحة في البيع  
 هو المال لا خصوصية المتعاقدين لان المع تعلل بالمحاطب دون ان له العقد والنكاح متعلقين  
 له دون المحاطب ولهذا العقول زجها من يد قبيل الكل لزيد وكيل مع ولو حلف لا تزوجها  
 تنكح قبيل له وكيل حيث ولو قال بع من زيد فقبل النكاح فباع من وكيل زيدا لا ينعى ولو  
 حلف لا تشري فاشري له وكيل لم يحتج **فان** قد والله ستره ولو نسي السابق بالعقد  
 من الولي عسى ان اسرحت قبل الزعة فيؤثر من لم يقع له بالطلاق ثم سجد وقبض النكاح  
 واحباب كل منهما على الطلاق ويحكم بطلان الطلاق مع الاخبار بحتم في المحاكم **اقول**  
 اذا وقع المرأة وليا لها فاما ان يعلم الاقرار او لا فاما كان الاول فاما كان الثاني  
 اب او جده لم يحقق بجده كما تقدم وان كان غروما بطلان الاستماع صحتها وحقق احدها ترجح  
 بلا مرجح وان كان الثاني فاما ان يعلم سبق احدهما او لا فاما كان الثاني وهو ان يحمل الامران  
 اغما السبق والامران قال الشيخ الطوسي في المبسوط بطلان لانها اقررتا تداقما وان ثبتا لم يكن  
 العلم به ولا خصوصية السابق فتعذر امضا العقد فسطل والا لزم التكليف بالابطال  
 وحل عقد امضا امضا وبطلان الاصل في البصحة المحرمه الى ان ثبت السبب المانع ولا يمكن  
 ثبوته والاصل حوار العقد عليها الى ان يصح ثبوت نكاح غيره ولا يمكن سطل وان كان الاول  
 فاما ان يعلم السابق بعينه ويقرأ او لا فاما كان الاول فلا يحتج بطوره وان كان الثاني  
 فاما ان يعلم بعينه او يعلم وسي فان كان الاول قال الشيخ بطلان العقد لعدم الامضا  
 والعلم بتقدم احد الطرفين اذ لم يعلم بعينه والاصح عندى وعند الاثر انهما يورثان الطلاق  
 كما ياتي او يصح احكامهما او المرأة للعلم بانها زوجة مسلم لا تحل لغريمه الا بالنسوة منه  
 وان كان الثاني فهو الموقوف عنه في كلام المصنف عنا وقد ذكر المصنف في هذه المسئلة احتمالات

ثلاثه **القرعة** لانه امر على العلم بثبوت نكاح احدهما ولا اولوية لاحدهما على الاخر  
 التمس في النكاح اضراء بالمرأة لتحقها هذه التمس والاصالة بقا علم العلم وقول الشيخ  
 بالوقوف مرف **بما** احباب كل واحد منهما على الطلاق لانه لا طريق الى التمس من جهة السبعة  
 وتحصيل العلم الا به اذ النكاح يسوق على الاحتياط التام والقرعة امانة فنية لظن ولا طريق  
 الى العلم فلا يجوز ان يبدل فيما يخفى على الاحتياط التام على طر يوفى العلم الى ما يفيد طبا  
 ما واجب واحد بعينه ترجح بلا مرجح **فان** تسلط احكامهم على الضم والا لزم الاضرار بالمرأة  
 لمعها حقها او الطلاق بالاحباب كما في الاختلاف الثاني وقد اجمع الاصحاب على بطلان الطلاق  
 بالاكراه او البتة في الاضرار الكلية المهمة شرعا المنية على الاحتياط التام وهو النكاح والحق  
 الانساب وتحرم المحرمات على امانة ضعيفة بعيد الطرح في القرعة لانقال انما يلزم القسمل بما  
 يفيد الظن في الامور الكلية لو حكما بحج رد القرعة لكن ليس كذلك بل القرعة للترجيح  
 من اماره بالطلاق منها ثم حله الآخر النكاح وبطلان واحد وحله الآخر يحصل التمس ولو اقتصر على  
 مجرد القرعة لزم التمس في الامور الكلية المهمة شرعا المنية على الاحتياط التام والتمس  
 بامانة مفيدة للظن مختلف فيها لانا نقول اما ان يكون المأمور بالطلاق محمرا لا غير  
 احبار واما ان يكون بالاخبار والاكراه فاما كان الاول فلا فائدة في القرعة وان كان  
 الثاني لزم المحذور ولا احبار واحد على الطلاق لا يفيد العلم لبطلان الطلاق بالاكره باب  
 يلزم محذور اخر فيرجع على اصلا بالابطال واي هذه المباحث اشار بقوله في موضع لم يقع  
 له الى آخره والا قرب الى العدل وتحصيل الحق الثاني والمالك اقر من الاول والثاني  
**قال** قد والله ستره ولو احتار نكاح احدهما فلا قرعة انما سجد ونكاحه بعد فسخه الاخر  
**اقول** هذا تفرع على القول بالفتح ونقري ان يقال اذ افسح احكامهم نكاح  
 احدهما واحتار المرأة نكاح الاخر فالسلام فيه يقع في موضعين **ل** انه لم يحتار  
 من احبارته التي تحل يدعته ام مجرد احتياره في موضع الآخر كانه محتمل ضعيفا لما في لانه  
 علم ثبوت عقده ولم يعلم تأخره والاخر قد بطل فالصحيح للنكاح موجود والمعارض قد بطل  
 ولصدا والزوجهين على النكاح وليس تحت لا شرط صحته سبقه فلم يعلم والاحتمال ان اقر والنكاح



لا بد فيه من القس وان ثبوت بطلان عليها معلوم ونكاحه شكرا فيه فلا يفيد اختيارها  
 شيئا واقول انما يتصور انما يتصور عقد لان مع اقرار العقد بطلان قطعا غير  
 توقف وبسببه وعده متساويا لانها وكل واحد منها فلا ترجح لعقد غيره اصلا وكل  
 عقد متساوي طرفا انما يتصور وعدها لا يمكن انما يتصور **فت** انه لم يكن في صحة المختار  
 عن في المختار نكاح نفسه الاقوى ذلك لان المختار اما ان يكون زوجا او لا وعلى كل  
 التقدير فلا حاجة الى الفسخ ليعلم بان العقد النافذ قطعا والاكمل شيئا فيه والاول  
 فلا فائدة فيه وهو ضعيف لا يتصور في غيره وتجدد العقد ثبت نكاحه على كل طريقة التفسير  
 لانه اما ان يكون هو الزوج او لا وعلى كل واحد من التقديرين ثبت نكاحه واعلم ان هذا ما  
 يحكيه في دعوى اثبات اختيارها ولو في تعيين المصالح بالفسخ ولم يذكروا المصنف **قال**  
 قدس الله سره وعليها النفقة الى حيز الطلاق على انما **اقول** اذا علم سبق احدهما  
 وجعل بينهما بل يجب النفقة على الزوج ام لا تحت الوجوب لوجود العقد وندمها التمكن  
 للزوج لكن لا يمنع لعدم رضى لا في حقها وتحتل لعدم النكاح وعدم تحقق العقد  
 وبدله قبل الثاني لا ينفقه على احدهما وهو ظاهر وعلى الاول تحتل عليها لعدم خروج  
 الوجوب عنها وتخصيص احدهما ترجح بلا مرجح فكما عليها بالتوقيع ويروى عليه استلزامه وجوب  
 النفقة على من ليس بزوج قطعا وهو باطل وبطلان اللان يستلزم بطلان الملام  
 وعلى التوقيع اذا ظهر سبق احدهما وتبين كل يرجح الآخر على ما لا بد من وجوبه  
 الشارع والا قوى الرجوع لانه انفق على زوجته بالزوجته غير متزوج وتحتل الفرقة  
 لانه امر مشكل وشك في الزام من لم يعلم ولم يحكم بكونه زوجا فيلزم الحكم بالعلو  
 مع الحكم بالعلم وهو محال قطعا وعدم النفقة ضرار **وقال** عليه السلام لا ضرر ولا ضرار  
 وقال بعض الفضلاء لا ضرر الا للوجوب عليها على الكفاية على من اجمع وفيه نظر اذ الواجب  
 على الكفاية واجب على كل واحد بالاصالة ثم يسقط بفعل واحد وهو ليس كذلك ولا  
 مكر وجوب شرط فعل مطلق على غيره **قال** قدس الله سره ولو استعاضا الطلاق  
 احتلج بها عليه وفتح احكامها والبراءة **اقول** اذا استعاضا الطلاق احتلج بها

عليه لوجوبها عليه قطعا مع ما من تحت لادى من مطلق مع مطالب صاحب الحق فحسبنا عليه  
 كسيرا لحقوقه وتحتل فتح احكامها حوازا الاحكام على الطلاق وتحتل المرأة لانما يتصور لها الفسخ  
 بالمتكبر الزوج لمنع بقية حقوقها وهو لا يفيد منع الكفاية واقول تحتل ان لكل من  
 الزوجين الفسخ كما يفسخ الزوج ذو الغيب برفق الزوج والا يفسخ برفق احدهما لانه وفي المصنف  
 ولا فائده اجتهاديه فيها انما يتصور والظاهر مقتضى النظر واجتهاد واعلم انما على قول  
 الشيخ بطلان النكاح عند حمل الاقتران والمزني او السابق استلزامه الفسخ  
 بغير رافع فلو تزوجت تأخر مع ولو ظهر السابق لم يقع وعلى القول بالفسخ او الطلاق  
 انما يرتفع برفع رافع ولو تزوجت قبل بطل نكاحه وسواء طرأ سابقا او لا **قال** قدس الله  
 سره وعلى كل تقدير في ثبوت نصف المحرم انما يتصور من انما طلاق قبل الدخول ومن  
 وقوعه بالاحكام فاشبه فسخ العقد **اقول** هذا يقع على احكامها على الطلاق اذ على قول  
 الشيخ بطلان النكاح حين لا محروقة على بقدر رضى او نكاحا كونه لا محروقة لا محروقة  
 على كل بقدر رضى او نكاحا على الطلاق او المحرم بل لا **قال** اخبارها  
 فتوقفت الطلاق دفعة **فت** ان سبوا احدهما وتحتل في الآخر **قال** انما يتصور عليه  
 ومشا الا انما يتصور ذكر المصنف وعلى تقدير وجوبه في كل حال لانه لا علم احكامها عليها لانه  
 احكامها ليس بزوج نفسا ولا على وجه العقد لعدم العلم باذ زوج ولو علم سبق احدهما وتحتل بوجوب  
 محال كما لو علم ان الزني عند احد الطرفين يبا واشتبه وعلى تقدير وقوع الطلاق احتلج بها  
 فاشكال ايضا لما ذكرنا **قال** قدس الله سره ولو اختلفت فيهما دفعة احتلج احكامها بنفسها  
 التقدير والاقرب مطابقتها بحجاب مسموع لانها اجابت سبق كل منهما وهو محال **اقول**  
 المصنف هو السابق لانها احكامها بالاحكام عقلا لاستلزامه اجتماع التفسير فلا يصح وطول  
 جواب صحيح لا على واحد منها اذ على ما دعوى متجذبة ممكنة فليها اسباب بانك عقلا وحرث  
 اعترف لكل واحد منهما بما يستحيل وقوعه وهذه المسألة بينية على المسألة الاتية انما لو اختلفت  
 لاحداهما لم يثبت نكاحه فان شككنا اقول ربما موجباً لثبوت عقد رفع موجب شئ كل واحد  
 منها مع موجب ثبوت الآخر فكما في العقد لتساويهما في علم حكم احكام ثبوت النكاح



فرضنا ما الاحتمال الاول **قال** قدس الله سره ولو اعترفنا لاجلها خاصه ثبت  
 فيها على احتمال ما من كون ان الخصم هو الزوج الآخر **اقول** ومن اعاد على عليها  
 حقا وقد اعترف له به فيحكم له كما لو ادعى اما ان يينا في يد ثلث فصدور احكامها والا فليس  
 عنده ان لا تسع بالنسب الى الآخر بل ينفق في حقها لا اقرار العاقل لا سعة في حقها ولا ان  
 الفرح مبني على الاحتياط التام والاختيار قد واجب **قال** قدس الله سره وفيما حلف للآخر  
 فيه احتمال ما من زوج غيره لغير المثل للناظر لو اعترف به وعلمه **اقول** الضابط  
 في استحصال الاحكام انه كلما ثبت المثلث او لم يرد به بالكل وحده او به وسير الآخر المردودة  
 على القولين استحق الاحكام ولما لا لا سعة العايد اذ اعرفت ذلك فقول على تقدير  
 الاختلاف لو نكحت لم يرد اليه قطب الاعترافها للاول فارا وحسنا المهر عليها الضار النضر بالافاق  
 استحق المهر والام لا توجه لان لم يثبت المثلث ولا مزومه والتمس في ضار الموضع مذكور فوضعه  
 ولعل ان نقل يلزم ان لا تسع دعواه عليها لعدم العايد لانها ان اقرت لم نقل لوجبه فلا  
 فايده في حكايتها عليها فغيره **قال** قدس الله سره وكذا لو ادعى زوجتها اما ان  
 فاعترف لاحكام اعترفت للآخر **اقول** المراد اذ ادعى كل منها ان عقد عليها  
 مع ان عقد عليها عقد واحد لا غير ففرض ان عقد عليها عقد واحد لا غير فكل منهما  
 ادعى ان العقد والمسلم الاول فرض وقوع العقد في السابق فاحلف موضع وقوع  
 المسلم ومجوف اذ المثلث بينهما في هذه المسألة ان الواقع عقد في المسألة الاولى ان المتقدم  
 عقد وهو مانع للآخر والاشكال هنا في موضعين **ا** لم نقل بقصدتها ومحمده او لا  
 وقد تقدم **ب** وعندها المهر وهي مشيئة على ضمان البضع للزوج وسياق **قال**  
 قدس الله سره وارا وحسنا المهر حلف على نفي العلم فان نكحت حلف الآخر **قال** قلنا المهر  
 المردودة مع النكاح كالمسألة امرت من الاول للناظر لان البينة اقوى من اقراركم وان  
 جعلناه اقرارا ثبت نكاح الاول وعينت للناظر على استحصال **اقول** بهذه المسألة فرفع  
 على احتمال المسألة السابقة وهو ثبوت اليه عليها للآخر وبقربها انها اذا حلفت فاقها  
 حلف على نفي العلم لان الفرض ان العاقد الاول ولا يحلف على نفي فعل الغير بل انما يحلف

على نفي العلم فلو انها نكحت عن المهر احلف المثلث فاذ حلف هل يرد اليه ام لا وذلك سبوق  
 ان المهر المردود هل يحل في السنة بالنسبة الى الخصم الآخر خاصة او بالنسبة اليه والحق  
 غيره او حكا الماقرار في الاول والثالث لا يرد الزوجه الى الماقر في الثاني يرد اليه ويتبين  
 هذه المسألة في كتاب الفضا في علم الرد ولا يفسد له المهر ام لا بسبق على عدم المهر  
 للزوج وهو من صور موضع فارقتا لا يوجد ولا تقسم لا يحلف لامرأة المهر وليس الحلف على هذا  
 المقدار بل على احتمال ان يحلف **السادس** **ثالث** في المحرمات  
 التحريم اما موبدا فلا فضا مقصدان **الاول** في التحريم الموبد وسببه اما نسب او سب  
**الثاني** **اقول** النسب مقدمه النسب بوجوه التحريم الموبد في غير ولد العمدة والحواله **قال**  
 قدس الله سره والنسب مستثغرا بالنسب والتمسجه دون الزنا لكر التحريم ينفع اللغو ولو دل  
 من الزنا بقت حرمته عليه وعلى الولد وطا امه واركان منقيا عنها شرعا وفي تحريم النظر  
 استحصال فكذلك في الشقاق والشك والنفوذ وتحريم التحريم وغيره من تنوع النسب **اقول**  
 يريد بلفظ الماقرار هنا الوطى واقفا منه **ا** الصصح وهو ما ملك سبب ملك له في نفس الامر  
 ولو لم يعلم به وقولنا سبب في آخره للسهم لا للغير وقولنا في نفس الامر ليدخل من زوجة وليته  
 قبل كما لا اوكيله ببله ولم يعلم فوطى بقصد الزنا ولا يقصر التحليل لانه اما عقد او ملك يخرج  
 عنها اجماعا **ب** الشبه والمراد به هنا وطى لملك ولم يقرب به علم تحريمه فيدخل  
 فيه وطى الصبي والمجنون والنايم وشبهه وجعل بعضهم في حصر الشبه والمطوف لقوم احل  
**ج** الزنا وهو وطى الكلف محرمه بالاصالة مع علم التحريم اذ اعرفت ذلك فنقول اجمع  
 الكل على ان السبب الشرعي ثلث الاولين ولا نسب بالزنا شرعا لكن شتر تحريم الوطى سبب اللغة  
 باجماع الامامية وهل يحرم البطا احتمال ما من انه ولد حقيقه لانه لا ولد حيوان يتولد من  
 نطفة اخرى من نوع من حيث هو كذلك والاصل عدم العقل والشرائط الشرعية للام لا يدل  
 على العقل خصوصا على قولين في الحقيقة الشرعية ولانه مع تعارض التحريم والتحليل بقول التحريم  
 ولا التحريم للتحقيق وهي تحصل بالتولد في نطفة سواء كان بالتحريم او التحليل ودجلا اشكال  
 فيها ذكر انه ولد لتولد من نطفة فهو تبعض ومن ان خطاب الشارع انما يحل على الحقيقة الشرعية

البردية

الصحيح



وعارضه أصالة علم النقل والمحى تحريم النظر لا يشمل النظر على الخوف من العقاب و قد  
احسب واجب وأما ما في التوفيقين وأما الشهادة والقود وتحريم الحليل وغير ذلك  
من أنواع النسب فمما لا ينظر إلا في شلاله نقل الشارع أولا لكن تحريم النكاح شرط  
في الأصل فحمل الأول لا شرطا لهم إنما في حقوق النسب من أصالة علم النقل والمجاز أولى منه  
والأصح عندنا أنه لا حقيقة في الأحكام غير التحريم **قال** قدس الله من ولو كانت  
أصح من وطى النكاح ولا قبل من وطى الأول قيل بالفرقة والقرابة للمنفقة  
**أقول** وجه القرب أنها من شأنه حقيقة ولا صدق المبرور على من وجد فيه المعنى  
المستوفى حاله أولى من سبق مع التعارض وسياق البحث في ذلك في الحاق الأول  
**القسم الثاني** النسب الاقوال هما فصول **الفصل الأول** الرضاع **مقاله** ثبت  
تحريم النكاح بالرضاع بالقرآن والإجماع **قال** الله تبارك وتعالى وأما تحريم الملائكة أربعتكم وأخواتكم من  
الرضاعة فضيل بدلتها على ما حرمت النسب لا تستهنا أما ولجأ فيه بسببه على سبيل  
صاحب البراءة ويظهر الثاني وشك في إتيان مجاز لقوله تعالى أنما هم إلا اللات والذئبة والمجانة  
لا يبركونا متناه على غير الإنسان وقول النووي صلى الله عليه وآله يحرم الرضاع ما يحرم  
من الولادة وقوله في رواية أخرى أن الله يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب فدل على  
تساوي تحريم النسب وتحريم الرضاع والأصح تحريم النسب بالنسب بالأدخ وهو لا يدخل إلا على  
**قال** قدس الله من ولا يتعلو التوارث واستحوا والفقه في العتق **أقول**  
لاشك أن من أحكام النسب ما لا يشترط بالرضاع بالإجماع كالتوارث واستحوا والفقه في العتق والولاية  
وسجل العتق وسقوط القود والنفق من ذلك ومنها ما لا يشترط إجماعا وهو المحرمية والتحريم ومنها  
ما اختلف فيه وهو الميثاق بالملك وسياق وقوله صلى الله تعالى بالأم ثلاث أصناف النساء الوالدة  
وستوجب جميع أحكام النسب والمرضع وهو مقصور على التحريم وأحرمة على رأي والعتق  
وإن وجب الرسول عليه السلام وشاكرهما في التحريم إجماعا وفي المحرمية **قال**  
قدس الله من ولو أراضت من لبن الزمان لم يبرهن حرمه إنما شبهه فكما الصبي على الأقوى  
**أقول** هنا قول الشيخ في المبسوط والظاهر **قال** ابن أبي حنيفة لا يشترط حرمه

ثم بعد ذلك بلا فصل قوى التحريم ثم قال في نزهة لك نظروا ما وجدنا من زرد وأما الأول  
لعموم خبر المقلد من **قال** قدس الله من ولعقب القدر من واحد أمور ثلاث  
ما أنت اللحم وشدة العظم أو رضاع يوم وليلة أو خمر رضعه وفي العشر **أقول**  
المصنف احتيازا في الخلاف اختيار المنفعة وهو التحريم بالعتق وهو جاز لا روادى بالاحتياط  
ولم يصالح وأرجح وإن ادعى قيل وقال الشيخ في الهبة والمبسوط وكذا الأخبار  
لا يحرم أقل من خمس عشر رضعه وكذا القولين لا يراد من احتياط المصنف المصلحة بقوله تعالى  
وأما تحريم اللذان رضعتم وهو يصدق على البليل والكبير ثم خص ما روي المفضل من سائر النصيب  
عن السابق عليه السلام **قال** لا يحرم من الرضاعة إلا المخلوق **قال** الفقيه لم يمت وما المخلوق قلب  
أم روي أوطي رضعته أو أمة شرب ثم رضعه رضعات ثروعي الصبي وشام وأورد أن  
في طريقها محمد بن سنان وفيه قول قلنا ذكرنا أن الذي المصنف في كتاب الرجال رجحان  
العمل برواية ولا الشدة ست اللحم وكل رضاع ست اللحم فحرمته بالعتق حرمته أما  
الصبي فلما رواه يعقوب بن زرار في الصحيح عن الصادق عليه السلام إلى أن قال فقلت وما الذي  
ثبت اللحم والدم فقال كان ثقل عشر رضعات فأما الكبرى فإجماع المسيل احتياط الشيخ ما رواه  
زيد بن سروق **قال** قلت لأبي جعفر عليه السلام هل للرضاع حد يوجب فعلا لا يحرم الرضاع  
أقل من رضاع يوم وليلة أو خمر رضعه متواترات من امرأة واحدة من لبن فحل واحد لم يفصل  
بينهم رضعه امرأة غيرك أحلت وأصح **قال** إذا تعارض التحريم والتحليل قدم التحريم فليسه  
لا يعتبر في الصوم والليله عددين بل المعتبر الرضاعة وما في طول مدة **قال** قدس الله  
سنة والرجح في حال الرضعة إلى الرضع وقيل إن يروي ويصير من قبل رضعه **أقول**  
ضبط الشارع الرضاع سبعة أنواع آلا وهو ما أنت اللحم وشدة العظم **قال** الزمان  
وهو يوم وليلة **قال** أي العدد وفيه اختلاف المقلد فكل واحد من هذه سبب تام فاهم محقق  
لم يعتبر الآخر ثم ذكر للعدد ثلاث شروط **قال** أن يكون كل رضعه من الثدي **قال** أن يكون  
العدد متواترا **قال** أن يكون كل رضعه كامل لا ناقص والرجح في كل ما قيل إلى الرضع لأن  
كل لفظ أطلقه الشارع ولم يبرهن له حد يرجع فيه إلى الرضع وقيل إن يروي ويصير عن رضى



وهو الاقوى والقولان للشيخ والاختلاف في المعنى **قال** قلير الله سنة **ب** ان  
يكون الرضاع في الحملين وان كان بعد فطام وتبسن في الرضع اجماعا دون ولد الرضعة  
على الاقوى **اقول** اشتراط كون في المحرم بالنسبة الى الرضع باجماع الامم او لو ارضع  
بعد اكمل له حملان لم يهرأ حرمته لقوله تعالى في هذه الآية ان ثم الرضاعة وقال  
النبي عليه السلام لا رضاع بعد فصال والفصال هو الحملان لقوله تعالى في فصاله في عامين وامت  
بالنسبة الى ولد الرضعة وهو الذي حصل اللبن من ولادة في اشتراط خلاف اى يكون  
حصول اللبن بعد ولادة ولد قبل انهما الحملين فلو ارضع من رضع بعد فصال شر حرمته او لم  
ايصاله لا شر حرمته فانه جعل في شرط الرضاع ان يكون الرضاع والرضع من لبن بعض  
سنة من حولين واختاره ارجس وان حرم وقال ان ارضع من حرمته ولا يشترط ان ينقص  
من ولد الرضعة عن سائر بشرط الشحان ان يكون في الحملين ولم تعرضا لذكر ولد  
الرضعة الذي ارضع لبنه ولا للرضع وكذا قال اكثر علمائنا احتج ابو الصلاح بقوله تعالى  
ذلك لان اراد ان تم الرضاعة فدل على ان ما خرج عن ذلك ليس يتبسن ولا يرضع شيئا ويقول  
عليه السلام لا رضاع بعد فطام وهو عام شامل لهما معا واحق ارجس بعموم الآية وبوقف والذي  
المصنف قلير الله وحده في المختلف لقوله حق ارجس واي الصلاح قالوا الاحتياط بطب  
القوم اذ تعارض هو والصيل والاقوى عنى اختيار ارجس **قال** قلير الله سنة ولو  
شككنا في وقوعه بعد الحولين يقال اصل البقاء والاباحة كذا في **ارجح** **اقول** الرجحان  
لقوله تعالى فانكوا ما طاب لكم من النساء وهو عام خرج منه ما علم انه قبل انهما الحملين  
سبق البقاء على الاصل ولا اصل الاباحة محقق قبل الرضاع والشك حصل في حصول النسبة  
المحرم لان مطلق الرضاع ليس محرم بل بشرط كون في الحملين والاصل عدمه ولا اصل البقاء  
لما هو متحقق في الحملين هو متحقق في اباحة النكاح ومع تعارض اصل بقاء اباحة النكاح في  
اصل بقاء الحملين ترجح الاباحة لعدم ثبوتها بعموم الآية ولم يحصل علم ثبوت النسبة المحرم في  
زمان اصلا **قال** قلير الله سنة وحرم اولاد الفحل ولادة رضاعا واولاد زوجة  
الرضعة ولادة لا رضاعا على ان الرضعة على راي **اقول** ذهب الشيخ في المسوط الى عدم

تحريم اولاد الفحل واولاد الرضعة على ابي المرتضى لان اخوات ابنه وانما حرمها بالمصاهرة بالنسبة  
والفحار على تحريم ما حرم بالنسبة واختيار والذي المصنف هنا هو مذهب ابراهيم وهو  
التحريم المذكور هنا لما رواه علي بن محمد ريان في الصحيح قلت سالت علي بن محمد عن المصنف الذي  
عليه السلام عن امرأة ارضعت في صبيها هل يحل في ان تزوج بنت زوجها فعلمت ان ما اجود ما سالت  
منهما يوقى ان يقول الناس حرمت عليه امراته من قبل لم الفحل يراهولن الفحل لا غيره  
فعلت له ان احل رية لمست بنت المرأة التي ارضعت في بنت غيركم فقال لركن عسرا  
منفقات ما حل لك في حقهن وفي موضع منك فدل حرمه عليه السلام منها تحريم احت  
الاب من الرضاع وجعلها في منزله الميت وانما تحريم بالنسبة فكذا من قبلها قال  
والذي في المصنف لولا هذه الرواية لمعت بمقاله الشيخ لقولها انا اقول روى ارجس  
يقوب في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال كتب الي محمد بن علي بن ابي اسرة ارضعت  
ولدا الرجل هل يحل لذلك الرجل ان يزوج امه هذه الرضعة ام لا فتعلا يحل له هذه الرواية  
يدل على التحريم وهو مصحح فحج العمل بها **قال** قلير الله سنة ولا ولد من الاب  
الذي لم يرضعوا من هذا اللبن النكاح في اولاد الرضعة واولاد فحلها ولادة ورضاعا على  
راي **اقول** ما اختاره هنا مذهب ابراهيم وهو الاقوى على خلاف الشيخ لما  
ان اخذ الخ اذ لم يكن اخا يحل من النسبة فكيف لا يحل من الرضاع وهو تابع احتج الشيخ بما رواه  
ابوب بن نوح في الصحيح قال كتب علي بن محمد الى ابي الحسن عليه السلام امرأه ارضعت بعض  
ولدي هل يجوز ان تزوج بهن ولد لم يكتب لا يجوز ذلك لان ولد لم يصر بمنزلة ولد ذلك وهذا  
التعليل يعطى ميرور ولد في اخوة لا ولادة فبشر حرمته **قال** قلير الله سنة ولو  
ارضعت كثيرا تزوجت صغيرتها حرم ما ادفع الدخول بالتيكرو ولا الكثير والكثير المحرم  
مع الدخول والا فلا وللصغيرين المصنف او اجمع على اشغال **اقول** اذا ارضعت كثيرا  
زوجته صغيرتها بل يرضع الرضاع المعتبر فالكل في اشغال **قال** فصح النكاح  
واحت لانا مبدء على فصح نكاحها لان ثبوت الامية والنسبة معا لا تتحاله تقدم احدتي  
الاصنافين على الاخرى ضرورة فيصير جامعيا لآل وبناتها في النكاح فيفسخ **ب** القوم الموبد







لها كالزنا ولان ظاهر كلام الاصحاب يلوح منه اعتبار القصد هنا **قال** قدس الله  
 لوسعت الزوجه الصغيره فارضعت من الزوجه الكبيره وهي ناعده رجع في مال الصغيره  
 الكبيره اوصفت على اشكال **اقول** اما ان يكون الارضاع بعد الدخول او قبله فاما كان  
 بعد الدخول فالاشكال في النكاح وعده ونحوه على المسئله السابقه وبما ان البضع هل ينضم  
 او لا والباقي اقلنا نعمانه هل بشرط فيه قصد افساد النكاح او لا وقد نقلنا ويكون الواجب  
 على تقدير النكاح كل المحلات التي لعدم اركان قبل الدخول فالاشكال في صغر احد  
 اصل النكاح وقد تقرر وانما يكتفي به في بعض الاحوال والنصف وقد تقدم **قال**  
 قدس الله فاراضعتا عشر رضعات ثم ماتت فارضعت خسا احتمل احواله بالتحرير  
 على الاخير فاحكم كما لو كانت ناعده في التحريم والنقص فمسقط لثبوت الصغيره بسبب فعلها ونصف  
 المحرم بوجود الفرقه قبل الدخول فيسقط لما هو الكبيره فاما كانت غير مدخول بها سقط الباقي  
 لانه اقل من النصف السابق بالفرقه وعدم للصغيره سلب محرمه ويخرج به على الصغيره ويحتمل  
 سقوط سلب محرم الصغيره ونظم الكبيره ثلثه وسقوط ثلث محرم الكبيره ونظم الصغيره سلكه  
 ان كان قبل الدخول وبعد اشكال **اقول** فلا فرق على من قضى البضع وانما لا يشترط  
 في صمايه بالارضاع قصد افساد او انفرقة لك فاذا ارضعتها الكبيره عشر رضعات ثم ماتت  
 او احيى عليها فسمع الصغيره واراضعت نفسها خسا انفس النكاح لمصلحة الرضاع المحرم ومن  
 فاعل السبب محله منا وجان **قال** كور السبب الفسخ هو انحرضعات الاخير لانه قبلها لم يحصل  
 التحريم وحصل عندكم مع صلاحيتها للسبب وكور ما تقدم شرطا وانما كان لذلك سبب اختلاف  
 الفاعل وهذا لما اذا كان الصبي شبع مسير عدوه وطوره ناعده باطل واحده طيرانه ثم اخبر  
 عدوه فان للاخير وهذا انصب بقوله مر قال ان الاسباب الشرعيه علامات منضم الصغيره  
 لا الكبيره فيسقط محرم الصغيره لان رجع قبل الدخول جاز من المرأة ونظم محرم الكبيره وهل ينضم  
 الكل والنصف فقدم حكمه في الغرض فيه نظر لانهم نقلوا على ان المحرم خمس عشر رضعة والله  
 المركبة لا بد وان يكون العلول حاصل اغلا حدة الاحتمال منها ولا يصح للعلوه لثبوت **ب**  
 ان المجموع هو السبب في النكاح وهذا السبب قد صدر من فاعلين فيسقط النكاح عليها والظاهر

من

هنا في مقامين **أ** في صسطة محرم الصغيره وفيه الاحتمال المقدمان والاحتمال الاول  
 سقوط ثلث محرمها بفعلها لانها فعلت ثلثا لثبوت الرزق منه ويسقط نصف محرمها للفرقة  
 قبل الدخول على القول بالارضعت من المحرم قبل الدخول بفسخ الرضاع المصنف خاصه على ما تقدم  
 فيسقط السدس لعدم الصغيره ويخرج به على الكبيره الاحتمال الثاني ان ما سقط بالفرقة قبل  
 الدخول غير منضم والمضمون هو النصف والباقي اما فيه التحريم رزقه وقد صدر من  
 الكبيره لما لا يمنع من ثلث المصنف ويسقط بفعل الصغيره ثلث المصنف لانها فعلت ثلثا لثبوت  
 واما على احتمال ضمير الكل قبل الدخول فلا اشكال لسقوط الثلث بفعلها وعدم الكبر للثبوت  
**ب** فينقسم محرم الكبيره فاما ان يكون قبل الدخول او بعده فاما كان الاول فاما  
 ان يقول نعمان اشجع قبل الدخول كما هو بعد لوجب العمل على الزوج او ينصفه وقد تقدم  
 النصفه فارضعتا عشر رضعات ثم ماتت فاحكم كما لو كانت ناعده في التحريم والنقص فمسقط لثبوت الصغيره بسبب فعلها ونصف  
 المحرم بوجود الفرقه قبل الدخول فيسقط لما هو الكبيره فاما كانت غير مدخول بها سقط الباقي  
 لانه اقل من النصف السابق بالفرقه وعدم للصغيره سلب محرمه ويخرج به على الصغيره ويحتمل  
 سقوط سلب محرم الصغيره ونظم الكبيره ثلثه وسقوط ثلث محرم الكبيره ونظم الصغيره سلكه  
 ان كان قبل الدخول وبعد اشكال **اقول** فلا فرق على من قضى البضع وانما لا يشترط  
 في صمايه بالارضاع قصد افساد او انفرقة لك فاذا ارضعتها الكبيره عشر رضعات ثم ماتت  
 او احيى عليها فسمع الصغيره واراضعت نفسها خسا انفس النكاح لمصلحة الرضاع المحرم ومن  
 فاعل السبب محله منا وجان **قال** كور السبب الفسخ هو انحرضعات الاخير لانه قبلها لم يحصل  
 التحريم وحصل عندكم مع صلاحيتها للسبب وكور ما تقدم شرطا وانما كان لذلك سبب اختلاف  
 الفاعل وهذا لما اذا كان الصبي شبع مسير عدوه وطوره ناعده باطل واحده طيرانه ثم اخبر  
 عدوه فان للاخير وهذا انصب بقوله مر قال ان الاسباب الشرعيه علامات منضم الصغيره  
 لا الكبيره فيسقط محرم الصغيره لان رجع قبل الدخول جاز من المرأة ونظم محرم الكبيره وهل ينضم  
 الكل والنصف فقدم حكمه في الغرض فيه نظر لانهم نقلوا على ان المحرم خمس عشر رضعة والله  
 المركبة لا بد وان يكون العلول حاصل اغلا حدة الاحتمال منها ولا يصح للعلوه لثبوت **ب**  
 ان المجموع هو السبب في النكاح وهذا السبب قد صدر من فاعلين فيسقط النكاح عليها والظاهر

نحوه



وهو اختيار المصنف لانه لا يطلع عليه الا الشارح غالبا وهو المختار فتسرع فيه شيا عمن  
منفردات كسائر اقرهين الحقيقه على الرجال ولما رواه عبد الله بن يحيى عن بعض اصحابنا عن  
الصادق عليه السلام في امرأة ارضعت غلاما وجارية قال يعلم ذلك غيره قلت لا قال لا تصدق  
ان لم يكن غير ما دل المفرد على قوله اذا كان معها غيره وهو من الرجال والنساء ومباقة تمام البحث  
في باب النكاحات **قال** قدس الله سره والاقرانه ليس عليه ذكر وصول الذكر الى النكاح  
**اقول** وجه القرانه ليس لمحموس مستدل الشهاده المحرم والاصل ترس المسبب وهو وصول  
الذكر الى النكاح وحسنه وهو الاستصاوم وسنم ان عليه ذكره لانه المحرم **قال** قدس الله  
سره ولو شهدوا ان ارضعت فلا قران القول مالم يدع احره **اقول** المراد انه اذا قالت  
المراة انا ارضعت متبرعه بنكاح او حصص اخرى ووجه القران وجود المقتضي وهو العلم بان  
عليها حصول الرضاع المحرم اقوى من علم غير كماله من قبل الضروريات من المحسوسات وعدم  
المانع اذا لم تدع شيا أصلا فلا تنهها لانها لم تستلجها نكاحا ولم تستلجها ضررا فإلزام التمه  
وهي المانع ومحملة عدم القول للوجوب **ا** ما تقدم من دلاله روايد ان يصير على انها اذا لم يعلم  
غير ما يصدق فيه نظر لانه يدل على عدم الحكم بقولها وحده لا على عدم قبولها مطلقا  
**ب** انها شهاده على فعلها وشهاده الفاعل على فعله اقرارا عليه فلا يقبل في حق التفسير  
ولاها سندها والمهرية وهي دعوى وفيه نظر لان النسب هو امتصام الذي ووصول  
الذكر الى الفاعل هو الرضخ وعلى قايده والاصل في المشهور عليه انها الفاعل لا القائل وهذا  
فان من هذه الشهادة وشهاده اصحابها والقائم باحكم اوقته وبغرض انما يشاهد احكام  
بالحكم والقائم سلطان على تركه ولا يقبل تركه للانسان نفسه والرضاع ليس فيه تركه  
**قال** قدس الله سره ولو ادعى على النكاح انها احتج من الرضاع او امه وامكن فان  
صدقة قبل الدخول بطل العقد ولا مهر ولا متعة وان كان بعد الدخول فلها المهر المسمى مع الحمل  
والشئ مع العلم ومحملة مع الحمل مهر المثل **اقول** الاول قول الشيخ رحمه الله لا العقد  
هو سبب ثبوت المهر لانه السبب عدم الواحدة بالوطء وبه ضرر فبان كالصحة المقتضى  
لنقض النكاح بملكه وهذا ما عاهد به والاصل في ذلك لانه المتقدم في المهر والنفقة هو ثبوت

مهر المثل مع الحمل والاقوى لان موجب المهر مباشر الوطء فعل المانع الملوله مباشرة  
باسقائه اياها فيصير قمتها ولا اعتبار بالمهر لطلان العقد ومعناه هو عدم ترس اثره عليه كما  
يرى في الاول فلا يشر له في وجوبه ولا تدا ما وجد منها مباشرة الا بالنكاح والاستسقاء لا ما بالعقد  
في وجوبه وكما وجب بالانكاح والاستسقاء فانما هو المقتدر باصل الشئ لا يقدر او القيمة والاول  
سبب من انفس المانع هي ضابط وهو على وطء لا يتراخى المرأة عليه شرعا حصل عقيب  
فاسد وجوب المهر المثل وكل عقد عقده العقص بعد الدخول فانه بالمتى واليه انما دلت على المثلث  
لا على ما ذكره **اولا قال** قدس الله سره وان كانت قبل الدخول ولا تنه حكم عليه بالحكم  
وصف الصداق ومحملة الجمع **اقول** اما المحرمه عليه لا عليها فلا اقرار الفاعل على نفسه  
حازر وعلى غيره لا واما نصف الصداق فلاها فرقه حصلت قبل الدخول من جهة الزوج فاشتهت  
الطلاق ومنه ان العقد يستقر بنصف المهر وبا الدخول او الموت الفصل ووجه الجمع ان الجميع  
وجوب العقد والاصل بقاء ما كان على ما كان ولا يقبل قول الزوج في سقوط بعضه وهو لا يصح عندي  
**قال** قدس الله سره ولو ادعت محرمه وان كانت في الرضخ بقبول العقد لوجوبها به  
حاله العقد وسجد العلم به بنكاحها فان صدقها الزوج وقبض الزوجه ومهر المهر المثل  
وجعلها والا فلا ولو كذبها لم يعاقب فيه وليس لها المطالبه بالمهر قبل الدخول وبطلان  
مطلبته مهر المثل بعد الدخول **اقول** الاول قول الشيخ لما تقدم والذي قول المصنف  
ونقر بذلك انه ان ادعت الحمل فلها المطالبه بمهر المثل ومعنى قول ليس لها المطالبه بالمتى  
اي ليس لها الدعوى به لانها تدعى بطلان العقد فليس لها الدعوى بالمتى لانه اثره وبطلان  
العقد يتلزم عدم ثبوت اثره فاذا ادعت مهر المثل وهو تعترف بالمتى فان تساوبا قدرا و  
حسنا فلا اختلاف بينهما وان اختلفا بنت في ذمتها قبل المهر من مهر المثل وقبض المهر او نفسه ان  
ماله وحلف على نفي الرايد وهو هو الصصح عندي **قال** قدس الله سره والاقرانه  
ليس لها المطالبه بحقوق الزوجية على انكاح في العقد **اقول** وجه القران ان الحق  
معلومه ما يديه للعقد وبقاء العلم يستلزم اسفار الملول وهو فاعل عرفت هو العلم وليس  
لها المطالبه بالمحلول ومحملة ان لها المطالبه لا اقراره بالزوجية ولا يوم حقها واقرار العقد



على انفسهم حايرون وليس تحت الاستحالة في اللانم واثبات المزوم ومنه مطابقتها للمطابقة  
 الانحصر كالموطوع ومشاهد ما يحرم على الزوج فانه ليس لها ذلك قطعا لا بالابتناء  
 ذلك كالمواضع من رواته او نذر وكذا وعنده ذلك واما الاستحالة في المقعد فمن  
 حيث انه اقرب استحقاق المال ومنها عن الزوج وتعليقها هنا ومن حيث اقرب له في العدة وقد  
 تعلم ولا نفا غير ممكنة بل ما قد والامع عند انفسها المطالبة بشي من ذلك كله  
**الفصل الثاني في المصاهرة قال** قدر الله من وهل يجوز العيط بالشبه  
 والزنا بالصحيح خلاف **اول** هناك **آ** احلف المصاهرة في سبب الوطع بالشبه  
 لحرمة ما يحرم سبب الوطع الصحيح من المصاهرة وهو تحريمات الموطوعة وان علون وساعتها  
 وان نزلت وتحريم منكوحة الار على الاب وان علا وبالعكس لا غير فقال الشيخ في النهاية  
 بالتحريم وشهد ابن اديم والحق عن القدر لما ياتي في تحريم الزنا ولو جرد احكام الوطع  
 الصحيح به من حقوق النسب ووجوب المحرمات التحريم به اذ وجود احد الموطوعين مستلزم  
 وجود الآخر فالوالم تحريم الزنا من احكام الصحيح قلنا مع التعارض بين  
 التحليل والتحريم فالحكم التحريم لانه احراز عن الضرر المظنون لان المحرمات متعلق بحكم  
 حرمة الوطع لا بما ابا حدة لان الموطوعة بالشبه لم يستح النظر لها فالحكم اوجب  
 احلف الاصحاب في ان الوطع بالزنا محرم ما يحرمه الصحيح من المصاهرة كما قرناه  
 في الشبه من التحريم الشيخ وابو الصلاح وابو البراء وابو زهره وابو جعفر وقال المفسر  
 السيد المرتضى وابو جعفر في هذه فحل ام الموطوعة بالزنا وشبهها على الزنا في عقد والافق  
 الاول وهو احتراز والى المصنف في الحلف في قول تعالى واتهاك نسايكم والاضافة  
 بصلة ما في ملائمة وملائمة وما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن احكامها عليها السلام  
 انه سئل عن رجل نكح المرأة امراة قال لا ولكن ان كانت عنده امراة ثم نكحها بشرا  
 او احتلها لم يحرم عليه الا في ذلك ولا يكره الزنا بالام من الرضا عن حرمان النسب والمقدم  
 حق فالشبه مثله يار الملائمة انه اما حرم الرضا بتعيين النسب وكما وجد التابع من  
 حيث انه مانع وحده المستوعب نظرا لافق واما حقيقة المقام فلما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن

احكامها

احكامها عليها السلام قال سالت عن رجل نكح امرأة امراة او نكحها  
 قولا لا احتلها ولا روى فقالوا رجل نكحها ما رواه ذلك وقوله في انما طاعت من النساء  
 واصحاب القول بوجوب الاستحالة اما الاولى فلا المسانعة عند اخل في المصاهرة  
 تحريم قبل ذلك فاما الثانية فلا الا حدة سالت ما طاب احوالها ما توفى ابن ادم  
 من الشهوة ام يوانيتها **فصل** تحريم من نكحها الاب على الابن وبالعكس في خلاف ما تقدم لنا  
 على التحريم قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء والشيخ حقيقته في الوطع لانه اجاع  
 في كذا اشياء لا استعمال في قوله فانه كما ما طاب احكام من النساء وغير ذلك من الايات والآثار  
 والاصل في الاستحالة الحقيقية ولا صلة علم النقل قالوا حقيقته في الوطع لقوله تعالى فانكحوا  
 اذا نكحتهم المومنات ثم طلقوهن من قبل ان تستوفوا ولا صل في الاستحالة الحقيقية بل انما  
 الجواز والاشراك فالجواز خير لما بين في الاصل ووجه المناسبة للسبب وكذا ست تحريم منكوحة  
 الاب بالزنا بل تحريم منكوحة الابن في الاصل فانه من الامع اجاعا واحكام قول بانكح  
 باطل في عمومها عند الامامية والافق المصنوع وقت اوجاز خلافه واحتمل الامامية على  
 بطلان اللانم **فصل** قدر الله من ام الملائمة ما يحرم على من الملائمة  
 والقبلة فلا وقل انها حرم على اب اللانم والمناظر وانكح  
 اذا نكح جارية ونظر المالك او لم ينظرها ما يحرم على من  
 في النظر لا في نكاحها بل في محرم على ابيها انه كما يحرم  
 عدم التحريم بها وهو احتراز والافق  
 واحل احكامها وما رواه ذلك من قوله تعالى  
 انكحوا ما نكح اباؤكم وهو احتراز في  
 خرج الملك المحرم عن الوطع والنظر والنسب  
 الصحيح عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
 فقال شيوخه قلب نعم فقال ترك شيئا اذا قبلها شيوخه قلنا الله الله من انكحها في مظهر  
 اليها شيوخه حرم على ابيها وانكحها اذا نظرها في حرمها ووجوب شيوخه

هنا سائل الاذن  
 في النظر اليها  
 في قول الله  
 احلف  
 انكح  
 في العدم وما رواه محمد بن مسلم







ان اوسر ولاوى عنى التحريم وهو اختيار الشيخ في النهاية وابن المنجد وابن السراج والحقوا  
 بما رواه عمار الشاذلي عن الصادق عليه السلام في رجل يكون له اجماريه فيقع عليها اراسته قبل ان  
 يطأها اجمدا او الرجل يركب المرأة هل يحل لابنه ان يزوجهما قل لا انا ذلك اذا تزوجها  
 بوطيها ثم زنا اشد لم يضره لا احرام لانفسه اجمالا وكذلك اجماريه وهو ضعيفه السند  
 لكن عدها روايات اخر **قال** قد روي عن ولوي بن الاب او الابن زوجه الآخر او مملوكة  
 الموطوءة نكاحا او شبهه فالأصح انه لا يصح التحريم لقول من هذا المسئلة انه اذا وطئ  
 الابن او الاب زوجه الآخر مطلقا سواء دخل الزوج او لا وطئ حاربه الاخر فله على المالك لها  
 حرم الشيخ في النهاية لعدم التحريم وهو اختيار ابن المنجد وابن السراج وابن ابي عمير ما تقدم  
 وقيل حرم وهو الاوى عنى لعدم الآية المستقلة **قال** قد روي عن ولوي بن  
 الزنا **قال** حرم هذا ما استدل به في هذا الموضع وهو عدم الفتوى مع الزنا او لولنا  
 الا بجماريه ابيه قوله فولد له ولد كان الولد رقابا والوطئ هل يستتر عليه من حيث انه  
 ولد له او لا حرم هنا يعلم عقده وكذا لو زنا الاب فولد له بنت او كان ذلك بحاربه الغير  
 ثم استقل الى احدهما الولد اختار انه لا يستقر وسيا في ذناب الفتوى **قال** قد روي عن  
 وصل فله الامه فلا يستبرأ كالوطئ في الفقه اشكال **لقول** من هذا المسئلة انه لا يمتنع  
 ومن اختصاصه باسم لم يسأله الفقه ولا فصل العدم واحتمل على الماد والاشكال فيه لان  
 وصف السيدية الشرعية انما يشترط في موضع النص لا غير **قال** قد روي عن ولوي بن زنا  
 تبطل في الحاقه بالعتك اشكال من هذا المسئلة من الا ولوي التحريم **لقول**  
 الاوى عنى الاقتصار على محل النص **قال** قد روي عن ولوي بن زنا بعد الوفاة المجهولة  
 قبل العدة فالأصح عدم التحريم المؤبد وسكته ان زنات المدة على العدة **لقول**  
 وجه النص انه لم يتزوج باسرة ذات فعل ولا في عتقها لا انه لم يدخل في العدة بعد ولا  
 مصفى عنها للتحريم هنا لا في الفرض ومن حيث انه اذا كان حراما بعد هذا الزمان وامضى  
 هذا التحريم عقوبة التحريم المؤبد فقلها اوى والاوى عنى عوده للاصل ولعلم النص  
**قال** قد روي عن وفي المبراه اشكال **لقول** تقرير من هذا المسئلة انه اذا

عز

طلو المبراه هم راى المحصر قبل ان يفسد الثمن الثالث قصر تسعة اشهر ثم تقتل بعد  
 ذلك سلتا اشهر واذا تزوجا قبل ان يفسد تسعة اشهر عالما بالتحريم او دخل بها  
 كذلك في التحريم المؤبد اشكال من هذا المسئلة انه لو وطئ في غير زمان العدة لانهم قالوا استدل بذلك  
 سلتا اشهر بعد وطئ العدة وليس بعده ومن اولوي التحريم كما قلنا في الوفاة المجرى ولا عنى الطلاق  
 من غير وقوعه وانما يحكم بالانقضاء بانقضاء المدة كذا لا قبل ولا عنى العدة زمان سلقم فيه  
 حرمة النكاح وتحريم آخر بلا صال حتى يفسد والفرق بين هذه المسئلة والوفاء المجهولة ان التي  
 محله المحصر فيها كانت عتق من الاخير ثم صارت نكاحا لان الفهر من حصص او طهر من  
 با محصر فظهر بطلان كونها عتقا فلا يخفى بالاقتراف في عتق والمدة القليلة المحصر لا ينظر الى حيف  
 في حق عتق الفهر ايضا وان العتق بالمال ما بالزنا هو المحصر في الطهر قبله وبطلان محصر في حصر  
 العدة في التحريم المؤبد وكذا ايام المحصر عند من جعل الفهر فله في عتقها ان ياتى العدة  
 وما بينها وان لم يكن محصر حكمها هنا بخلاف الوفاة المجهولة فان لم يرد في حقها للمصاحب  
 واعلم انه لا كلام في التحريم المؤبد لوقوع في الملائكة الاخير لا حاربه **قال**  
 قد روي عن ولوي بن زنا على الزنا ثم تحريم على الاصح **لقول** قال المفيد ولا بالتحريم  
 والمصنف بلا بالتحريم وهو الاصح لقوله عليه السلام لا يحرم احرام اجمالا قالوا في اجتماع  
 المائتين في الرحم ولا تحريم النكاح حفظ الاساس من الاحتياط واحتمل ان ما الزنا غير  
 محتمل والولد للفراس ولهم ان يقولوا **قال** الله تعالى والزانية لا ينكح الا زان او سرور  
 وحرم ذلك على المؤمنين واذا دخلت المعلقة الفعل المفعول على الفاعل دل على المحصر وحل ذلك  
 على الزنا المحصر بالمد وعلى النكاح العام تاسيس مقدم بالوجوب على الاول لما مر في الاصول  
 وبجواب بان المبراه حاربه فانه لو سلم ان الام للغير لم يسل عوده والمطلق لا يستلزم  
 الا بالمد **قال** قد روي عن ولوي بن زنا وهو الموطوءة كذلك البعل فسطر **لقول**  
 من هذا المسئلة انه لا يمتنع من سائر ما في الابحار وتحريم المصاهرة ولا يمتنع انما سائر ما في المائتين اذا  
 الزنا ذات البعل حرم عقوبته كحفظ النسب والاستبراء فكذا هنا واحتمل ان الاول لا يمتنع  
 من حرمان موضوع المسئلة المجمع عليها في ذات البعل المستصحب ولا محلول بالضرورة واشترط



احكامها في اتحادها وقدر المستحق في الاصول **قال** قل الله سبحانه ولو اوتيت غلاما او رجلا  
حيث اوميتا على احوال احرم عليه ام الغلام واحتمه ويستند في النسب **اقول** الاشكال في المسبب  
ومشكوكه عموم النص وخروج عن كل طئه للاستماع لا في الجاهل والاحتمال الاول **قال**  
قل الله سبحانه وفي الرضاع والفاعل في التعديل اشكال **اقول** هنا مسائل آلام والاختصاص  
الرضاع ومشا الاصل اشكال اشكال لقوله تعالى وانما حكم اللاتقار معكم فيها من احوال في الاصل في الاستعمال  
الحقيقة لان استبدال لفظه على الحقيقة لمجرد الاستعمال كعلم ابن عباس بالفاطر والدمق وقوله  
عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من العادة ويرى ما يحرم من النسب ومن حيث ان الاستعمال  
أصح من الحقيقة والمجاز ولا والله لعدم العلم على انما هو المرجح والرجح وانما يرجح المجاز لما قرئ في الاصول  
وهم ان يقولوا انهم عند التردد على القرآن من ارباب اللسان من خواص الحقيقة **ب** الفاعل الصغير  
من حيث العموم المشاغل له لا من في الحارة والاستقام للعموم ومن ان في حال الوط لا اثر لان التهم بغير  
وتبعه لا اثر وانما هو عن الاول لانه من باب الاسباب والكيف على الوط كمال في زوجه ابوه فانه  
يحرم عليه ام زوجته يعني ان يحرم على الوط ان ياحداها ويجعل البوع متعلقا بفعل الفعل وحده  
**الاشكال** قل الله سبحانه ولو اوتيت غلاما او رجلا فالاقر علم التحريم **اقول** السبب  
الموجب للتحريم الانجاب ودخوله في الموضع الجمل باحد مستلزم الجمل بالكل والجمل بالنسب  
مستلزم الجمل بالنسب فالحكم بالتحريم هنا مع جمل سببه قول الله تعالى لا يعلم وهو في نفسه بغير  
الفراف ولا يسمع القلب لان الاصل الا باحد من ثمرة حرامه علم التحريم ويحتمل لان الاحتياط  
يعتقوا التحريم ولا عليه التحريم عند التعارض لان الزوجة المستحبة بالاحتمال حكم تحريمها **قال**  
قل الله سبحانه وفي الامه اشكال اقرب التحريم في التسع **اقول** النص على انه اذا اطلق التحريم تبعا  
للغة تنكحها منها رجلا يحرم عليه ابدا فلان اذا اطلق للغة تنكحها رجلا فاحتمل ان لا يملكها الا بالتحريم  
ولا باقل ولا ياك بل يعلم الشاؤل النص بانها والقول بالانفرد **ب** تحريمها في السادسة  
لان كل طهيرة فانه مقام ثلاث طهيرات في مقام التسع **قال** تحريمها في التسعة لانه اولي  
لان يحرم الامه اولي محرم احتمه ولو ورد النص بصحة العموم وفده تنكحها منها رجلا ان سادس  
احتمه والامه فانه اذا اخرج الامه احتمه من رجلين منها ففعلها رجلا لان النص لم يفسد الزيادة

محي

وعندت في هذه المسئلة اشكال **قال** قل الله سبحانه اطلقوا الاحجاب كون التسع للعدة محبان  
لا الملائكة من كل ثلاث الست منها بل هي باقية للاوليين ولو وقع الباطل للستة فالله المستمع  
الاولي لا غير ولو كان لا يملكه فكذلك على الاقرب **اقول** والى المصنف قل الله سبحانه  
عن قول الاحجاب اذا اطلق احتمه تسع للعدة تنكحها منها رجلا احتمت ابدا انه مستلزم احد من  
اسماء الاكفاء رجلا رجلا او رجلا او تسع للعدة كون التسع للعدة فاحجاب بان المحال انما يلزم لو ارادوا  
بالسبع للعدة حقيقة وليس كذلك بل المراد منه المجاز فالنص على ثلاث يطلق عليها انها للعدة بطريق  
المجاز للمجازرة او بسببه كل الثلاث طلاق للعدة صبيحة للكل باسم اخر احرامه من غير قل الله  
سبحانه على هذه القبلة مستند **ا** انه لو كانت الاولى للعدة والثانية للستة والثالثة للستة  
للعدة حقيقة قطعا ولا مجاز لاسماء المعبر عنها في صورة النص **ب** انه لو كانت الاولى  
للستة والثانية للعدة فعلى تسع الملائكة في التسعة الملائكة اولها كالمصنف الا في الاصل فالتسعة  
الاولي لا غير لان الوارد في النص انها تسع الملائكة للاوليين فالمعبر بتسعة الكل باسم اكبر  
احرامه ولا المجاز من خاضه عدم اطلاعه لا الاطراء من خواص الحقيقة ويحتمل ضعيفا بعينها الثانية  
اشكال المعبر في نظر الاحجاب المجازة وانما هو عن الاول لان تسعة الطهيرة لغيره على خلاف  
الاصول ولا الاصل الا باحدة والتحريم الموبد على خلافه لان الاسباب الشرعية تقتصر على محال  
النص هذا بقدر المصنف قل الله سبحانه في رمضان سنة تسع وسبعين في السلطنة في صحته  
السلطان غنائب الذي دخل بيده محمد الله **قال** قل الله سبحانه من فرجه او خاله قريبا او ولدا  
حرمت عليه منها ابدا ولو وطئ بالشفة فالاقر علم التحريم **اقول** وجه الفرق علم تناول  
النق آية ولا قياس في الاسباب خارج الامتداعم انه على القول تحريم الوط بالشفة والمصاحف بها يحرم  
قطعا لا استخفافه للعدة وانما بل الجرة والوطئ بالشفة واما على عدم التحريم بوطئ الشفة وعرضه  
الصورة هل يحرم هنا احتمله للنص على الزنا فاذا قام الزنا بمقام الوطئ الصحيح وتحريم المصاحف  
فالشبهة او لا يحتمل لعدم لان المحرم بالنص هو الشفاه الصحيح والزنا في هذه الصورة وكلها مسقط  
هنا وهل هو المبحث هنا **قال** قل الله سبحانه وفيها مجازا او رضاعا اشكال **اقول**  
هنا مستند **ا** نيت النية مشكوكا لانها من غير منة الصبي في التحريم بالنسبة في







في الصحاح الصصح والشمخ خاصة وبارس من زوجيه في الشهر وقصر على الصحاح الصصح  
وهو لا يعني **قال** قدس الله سره وهل شرط في التحريم للوئيد طرف الاخرى نقص  
المن عن تسع فيه نظرياً، معنى التحريم للوئيد مستنداً الى تحريم الوطء حتى الزرع وهو ما  
في **القول** الاخرى عن عدم التحريم في اللغة لعدم الف واصلها بالاجماع وعموم قولنا  
فانكوا ما طاب لكم من النساء، حصر بما دل الله عليه فيعيبه في حكم العام وهذا انفي  
**قال** قدس الله سره والاشكال في حق الاخرى قبل التسع اضعف **القول** لانه قد قوت  
التحريم في الاخرى قبل التسع واذا نزع احد الطرفين كان احتمال الآخر وهو عدم التحريم هنا اضعف  
واياه عن بقوله ولا اشكال اضعف واعتبر بان الاشكال هو ترك الواجبين فمع جرح احدهما  
ينفي الاشكال واحبب انما اشكال هناك محذور كما تقدم فالترجح هنا غير مانع من التقض  
**قال** قدس الله سره والاقر عدم تحريم الامه والمفصاة بالاصبع **قال** قدس الله سره  
اياماً موضوع هذه القضية ليس بحرم حرمان موضوع المفصاة والاصل الا باحد وبحتميل  
التحريم لانها ساسا ويكفي للزوجه والا فضا هو المنع من التحريم وهو موجود وليس كذلك لانه احذر السب  
معناه **المقصد الثاني** في التحريم غير الموند **قال** قدس الله سره والاقر ساسا واة  
الوطء في الفرج **القول** الدخول بالزوجه في القبل يحرم نكاح النساء اجماعاً والمذكور هنا  
الوطء في الذكر هل ينزل منزله الوطء في القبل في التحريم ام لا لا نرى منعاً له شيئاً لا يستلزم  
ومحذور بالطلاق في النسب ونحوه احد المعاول ليس كذلك واحده يستلزم ثبوت الآخر وهو بطلان  
اخرى وبحتميل ضعيفاً لعدم ثبوت الاحصان والى عنى الاول وفي انفي **قال** قدس الله سره  
وعدم اشتراط البلوغ والعقل في الواطء والموطوءة ولا الا باحدة كالوطء في الاحرام واحيف ولا وام  
النكاح **القول** المطلوب ان لا يشترط في الدخول المحرم لثبوت الزوجه هذه الاشياء، الوطء كرها  
لا في الدخول صلات في الكل وهو الوصف الذي على عليه الحكم في الآيه فثبت الحكم وبحتميل ضعيفاً  
العدم لا قوله تعالى ورايكم ان قوله دخلتم من خطاب فلا سناد غير المكلف وهذا الاحتمال انما  
هو في الواطء اما المراد فلا يشترط فيها العقل قطناً ولا البلوغ عموماً **قال** قدس الله سره  
تحريم نفقات الزوج مع ما دونت لغيرها وان شئت على اشكال **القول** في حق وارثك لان التحريم

الاشكال  
١٢

لحرمة النكاح والقدرة ونزولها منزلة الام ولهذا سمت الزنا نكاحاً اباً وروى القرآن في الزنا وهو نكاح  
ابرهيم عليه السلام فتعدي الى بنت النسل هو اولى لا يحرم ادخال البنت اما محرمة القبل  
او النكاح وبحتميل عدمه للاصل وبنت النسل بنت محارم واللفظ لا يدل على محارم عند الاطلاق ولا المحرم  
من المحرمات والمحرار **قال** قدس الله سره ولو تزوج الاحمرب او رضاعاً على العاقبة كانت  
الزنا باطلا سواء دخل بها الاولاد وفي زوجته في هذه الثانية فالسنة السابق من منها والاقر  
الزنا باطلا **القول** اما تحريمها فلان احدها احبته محرمه عليه وقد اشبهت ولايم اجتناب  
المحرمة الا باحسانها وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب واما وجوب الطلاق فلو جيز **قال** انه يجب  
حقه الزوجية وبحتميل براه الله من الواجب ولايم الا بالطلاق وما لا يتم الواجب المطول الا به فهو  
واجب **قال** ان يكاف احداً ما صحح قطعا ويجعل انفاحقها او امانتها قوله تعالى فاسكنكم بديون  
او تخرج بأحسان والاقر لا تنفذ رجب الطلاق ولا ينفق على زوجها منه الا بطلاقها جميعاً واما الزنا اعلم  
امام بالطلاق فلا تركل من وجب عليه شيء من الامم على فعله ان تركه اختياراً لانه من باب اللطف  
وبحتميل عدمه لبطان الطلاق مع الاعذار وعدم دفع حكم ما استكوه عليه وفيه نظر لان الاعذار الشرعية  
لا يبطل حكم العقل ولا الزنا الا بحكم الامام على فعله واجب على فاعيد الامانة واستلام حراز الاخبار  
نفسه اذا السارح لا يلزم بالبطلان الاخرى عنى الزنا بالطلاق لان القول بالموقوف اضرار بالمرأة  
وتخرج عليها والفرقة طسه لا سارحاً ما ينوع على الاحتياط كالفرقة واستباحتها عندى ان لا يجب  
مواجهته كل واحد بالطلاق بل اوقال زوجيها طالق كما لا يقال اشترط في الطلاق التمسك  
الاقر لا يقول ذكره يكونها زوجة منه مفيدة لها في نفس الامر مسجدة لانها ليسا بزوجين  
بل انما هما شئ واحد في الصفه واسبق من الاخرى في نفس الامر وهو كاف في التمسك لان ما لو قال  
لزوجتي احلها طالق **قال** قدس الله سره فثبت بها مع اقرارها مع اقرارها واختلافها  
على اشكال **القول** ما منع من النكاح المحرم حراماً وقدراً وعدم تعيينها او تعين احد ما يخصها  
من زوجين المحرم طاهر لا شك في ذلك لاجلها زوجته في نفس الامر وقد يطلقها قبل الدخول فليها  
نصف المحرم وهو بيع المحرم ما سماع احداً منها حتماً او ضمناً او قهراً فلا اشكال فيه ومثمن من  
ان بيع المحرم ليس نصف ما فرضه فانه اذا كان احداً ذهباً والاخر فضة كان النصف الواجب



احد اثنين وما فيه المراكب كالمفاتيح احرابه قطا ولا يستلزم موجب المسمى في نفس الامر في احد  
 اثنين في نفس الامر قطعا فيلزم احتمال القرعة والامتناع من ان احدهما مستحق واحدهما راجع  
 من غير مرجع فكان بينهما لا يجمع بين دعويهما في نصف المهر المستحق وكل منهما يكتسب نصفه منها ويعطى  
 كل واحد الواقع لها وهو الرمز مما وقع عليه عقد المهر وكذا لو اشترى كل واحد المهر من اواكلها او احلها  
 قبل ان واتحد اجسا **قال** قد رتب الله سره وتكفل القرعة في سائر المهر والامتناع حتى يصلحا **ع**  
**اقول** وجه القرعة انه امر مشكل وكل امر مشكل ففيه القرعة بالسر ووجه الامتناع  
 حتى يصلحا ان كان ارتفاع الاشتباه لان المهر كرمس ولا يشترط على رضا الزوج في نفس الامر  
 بما وصل اليها ولا الاخرى فهو مبرك للثمة تقبلا واعلم ان القرعة والامتناع على تقدير حمل الحمل  
 بالسبق وعدمه او على دعوى كل من الزوجين السابقين على غيرها وعلى علم تعدد الزوج لاجلها  
 وتجهدها بجهل اما لو شربوا احدهما بعينها على الاخرى مستحرمها والشك عن سبب هذه المسئلة وفروعها  
 لا نفعل بذلك ولا مكانا تحصيل تقرير القرعة واعلم ان هذه فصل اما لما مضى فانه على القرعة من  
 مهر من حرجت زوجة من غير قيمه وعلى الامتناع في الاصلات الاولى فاذا بان السابق رجلا لا حرجت  
 بما احلته واحلقت من طهره **قال** قد رتب الله سره ومع الدخول في المهر ان من الحمل وليس له  
 تحديد العقد الا بعد العدة ولو اوجبت في الفاسد هو المثل واختلف في القرعة **اقول** اذا زوج الاحير  
 على الفاقة واشهد السابق ودخلها وطلقها وجب عليه مهران لا يقرر المهر بالدخول فيها مما حث  
**ال** اقوى عليه وعند الذي قد رتب الله سره انه يحسم في العقد الفاسد الوطى مهر المثل خلافا لبعضهم  
 كالسحر في بعض اقواله فانه اوجب المسمى في سياقه الحثية في عده هو المثل فاسد العقد  
 والمسمى له صيغة فان اتفق المسميان ومهر المثل فلا اشكال لان المدفوع الى كل واحد منهما  
 يصلح ان يكون مهر المثل لها ويصلح ان يكون ستمها فان كانت زوجة فهوها بالتشديد وان  
 كانت اجنبية فهوها مهر المثل ولو لم يتفق المسميان ومهر المثل لم يقرر كما حصل اختلاف بين  
 المهر المسميان ومهر المثل ومسمى احدهما ومهر مثلها فالقرعة او الامتناع حتى يصلحوا والامر  
 القرعة **ب** المهر او بما حمل في قوله مع الحمل الحمل الراجع لتحريم الوطى على المراه بحيث يكون  
 بغيرا فانه لا مهر للنفق في سقوط حملها ما لم يقعد لم وبالتحريم فلا عرطا **ج** قوله وليس له تجديد العقد

لا

عنه  
 في قوله  
 لا يقرر  
 المهر المسميان  
 ومهر المثل  
 فلا اشكال

لا بعد العدة بغيره انه اذا طلقها ما ان يطلو زوجته منها او واحد بالطلاق في واحد منها فان  
 كان الاول فليس له تجديد العقد على احدهما الا بعد انقضاء عدها الاختال الزوجية في كل منهما فلا يحل  
 الاخرى الا بعد انقضاء عدها ولو كان طلاقها ما كانا كائنا ما كانا من كان له نكاح ايها من حين  
 الطلاق ولو كان طلاق احدهما ما كانا يكون نكاحه دون الاخرى فله نكاح غير الثانية بغير طلاق الثانية  
 وليس له نكاح الثانية الا بعد انقضاء عده غير الثانية للاختال كونها في الزوج ولو واجه كل واحد بالطلاق  
 فاحكم كذلك وان كانا ما يشتر فالطلاق ما رتب عليه تجديد العقد على انهما **قال** قد رتب الله سره  
 ولو اتحد العقد بطل وقيل بغير **اقول** الاول اختيار المصنف هنا دار **ع** وان اوجب والاشاف  
 وهو الصبر اخيرا في الشك في التعايب وابر الخند وابر السراج احق الشك بما وزر في احسن حرج من  
 راجع عن الصلوات عليه السلام في رجل تزوج خسا في عقد قال دخل سبيل ايتها شار وسئل الارب وما رواه  
 عميل راجع انضاع بعض اصحابنا عن احدهما عليها السلام في رجل تزوج احدى في عقد قال هو  
 ما يخبر ان سئل انها ما سئل سبيل الاخرى احق ان اوسر بانك عقد بهيعة والنفق يدل على الفساد  
 وهذا هو الاصح عندى وعند والى لان العقد على كل واحد من نكاح الاخرى وسبيل للعقد عليها  
 نسبتها اليها واخذ فيلزم بطلانه بالاشبهه **الحل** واحدة منها والا لزم الزوج من غير مرجع ولا ان  
 العقد الا باخذ فلو اثر فاما او لاحدهما بعينها والحل باطل اما الاولان فيا الضرون واما الآخر  
 فلا الا باخذ امر غير فلا يحل في كل غير مقيت في نفس الامر واذا لم يؤثر العقد بطل **قال**  
 قد رتب الله سره ولو وطى امة بالملك حرمته عليه احتها حتى خرج الا من من كنهه سبعا او عينة او غيرها وفي  
 اشراط الزوم او الاكفار بالزوج او الزنا او الكتابه **الحل** **اقول** اجمع على الاسلام على حوا  
 اجمع بين الاخير في الملك ولو اشترى حاربه فوطيها لم يحرم شرها اجماعا لان الضرر الذي في  
 الملك القول دون الاستمتاع ولهذا حل له شر الجوسية والونسه والمصنف والمروحة والمحرمه عليه  
 بالمصاهرة واما المحرم اجمع منها في النكاح لقوله تعالى وان تتجوزوا به لا خير وهو سائل اجمع في  
 احرامه وطيا وعقلا وفي ملك المهر وطيا وهو محصر لقوله تعالى لا على ازواجه او ما  
 ملكه اياهن ولا يدخل فيه اجمع من ملك المهر وانما له نكاحه لانه غير مرداد ما جاء عليه  
 الاسلام اذا تفرق ذلك فقوله **الحل** اذا حرم الاخرى خرجها عن حكمه خرجا لاننا انقضينا

اولا بعينها



أو يبيعها أو يزوجها أو يملكها على كل ما كان **أ** حل شرطه والعقد النافذ على ملكه  
 الزم أو يبيع أو يزوج أو يملكها على كل ما كان **ب** حل شرطه والعقد النافذ على ملكه  
 الملك قبل العقد قبل الفسخ أو اختياره ومنشور حيث أن العقد الموقوف عليه جازمته الأخرى التي  
 أن يخرج الأولى من ملكه فهو بائنه التبرع وقيل حصل ولا الغاية لو كان الخروج الملائم لزم باختيار الشبان  
 عن وقت الحاجة وأخذ غير السبب مكانه فهو لا يجوز وحيث أن المقصود ما يخرج عدم ملكه من العود  
 إليها ولم يحصل في الصغرى من **ب** بل كونه عقد محرم للمطهر عليها للغير لزم من حيث غير محرم  
 عن الملك في الزوج والرهق أو قطع التعريف ونحو المطهر ونزل إلى أخراج الملك حكمه حكم المخرج من  
 الملك في الكفاية المطلقة لا لا في الشبان من حيث أن الخلائق فيها النابذ وهو العايد هذا التبرع لأخت  
 والثابت الخروج عن الملك كما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال من وطئ إحدى الأختين فلا  
 يطأ الأخرى حتى يخرج الأولى من ملكه وقيل لا سقط وألا لم يكن لها غايه من حيث أن المقصود التبرع  
 وقيل حصل والأولى عنوانه لا بد من خروج الرقعة من ملكه للفقير وضعف التبرع من الرهن وحرم المصنف  
 في الرهن أنه لا يجزى له برهنه لا يمنع حتى الرهن لا تبرعها وهذا محل ما ذكره في غيرها ولا يقدر  
 على فعلها متى شاء واسترجاعها إليه وأما الزوج والكفاية المطلقة فمسب التبرع لا يقدر على رفضه  
**قال** قد روي عن الإمام عليه السلام أن من وطئ البائنة أيضا قبل أخراج الأولى قتل أن كان عالما بالتبرع  
 حرمت الأولى حتى يوتى البائنة أو يخرجها من ملكه لا للعود إلى الأولى فإن أخراجها فلا محل الأولى  
 والأقرب أنه متى أخراج أحد ما حل الأخرى سواء كان للعود إلى الأولى أو لا وسواء علم التبرع أو لا ولو لم  
 يخرج أحدهما فلا بائنة محرم **أقول** قوله قتل أن كان عالما إلى قوله ولا تزوجوه قول الشيخ في النهاية  
 وتبعه أبو الصلاح وأبو حنيفة والشيخ المصنف في الحلف وقوله ولا تزوجوه قول أبو حنيفة وأبو حنيفة  
 وأبو حنيفة في أول ما روي عن أبي حنيفة في الصالح عليه السلام قال سئل عن رجل كان عنده  
 اختان مملوكتان فوطئ إحدىهما ثم وطئ الأخرى **قال** إذا وطئ الأخرى حرمت عليه الأولى حتى يوتى الأخرى  
 قلت أرأيت أن يابها أو اتحل الأولى **قال** إن كان معها حاجة ولا خطرة قلبه من الأخرى حتى فلا  
 يرى ذلك بائنا وإن كان أناسيها لرجع إلى الأولى فلا ولا كفاية وروي أبو الصلاح أن كفاية في الصصح  
 عن الصادق عليه السلام أنه قال من وطئ إحدى اختان مملوكتان فوطئ الأخرى

نحو

حرمت عليه الأولى حتى يوتى الأخرى **قال** قلت أرأيت أن يابها أو اتحل الأولى **قال** إن كان معها حاجة ولا خطرة قلبه  
 بالمرحى ثم فلا يرى ذلك بائنا وإن كان أناسيها لرجع إلى الأولى فلا ولا كفاية وروي أبو الصلاح أن كفاية في الصصح  
 قلت أرأيت أن يابها أو اتحل الأولى **قال** قلت أرأيت أن يابها أو اتحل الأولى **قال** إن كان معها حاجة ولا خطرة قلبه  
 الأخرى محرم لم يخرج من ملكه الأولى وإن وطئ الأخرى وهو يعلم أنها عليه حرام حرمتا جميعا **قال** الشيخ أخت  
 ما دام في ملكه فإذا زال ملك أحداهما حل الأخرى أختها من زوجها فإن علمه تحريم نكاحها لم يبرأ من الأخت وقد زال  
 زوال الملك فبقى النكاح مباحا بالأصل لقوله تعالى أو ما سكنت أيمانكم قوله ولو لم يخرج الأولى فالبائنة محترمة  
 لهذا الاعتبار المصنف فقل عليه أن زوج الأولى حلال وفي الثانية حرام وأحكام لا يخرج أحلال القول في التعليل  
 لا يحرم أحلام أحلال وعند الشيخ ما عرفت عليه **قال** قد روي عن الإمام عليه السلام أن من وطئ أخته بالملك قبل جازا تزوج  
 اختها فحرم الموطوءة ما دامت البائنة زوجها **أقول** قوله قبل أشار إلى قول الشيخ في المبسوط واختاره  
 المصنف التحريم لأن النكاح بالعقد أقوى من الوطئ بمك البهرا فإن اختها زوجت قبل الأخت ولا يستقر شر  
 والاستباحة بالنكاح أقوى لأنه يتعلق بالطهار والطلاق والإيلاء واللعان والميراث وسائر الأحكام  
 إذا كان فراش النكاح أقوى لم يندفع بالأضعف المصنف لم يحرم به هذا لأن الوطئ يصير كالمه فرائسا  
 بحق الولد به فلم يحزن أن يرد النكاح على فراش الأخت كالموطئ ولا في فعله الاختصاص في الأخذ اختها  
 المبرشة فلم يحزن كالموطئ والأولى عند الأول ونقل في المبسوط قوله لبعضهم أنه لا ينعقد النكاح قاله الأول  
**قال** قد روي عن الإمام عليه السلام أن من تزوج بنت الأخ أو الأخت على القعدة أو استأجره من النسيب والرضاع أذنها  
 نكح وأبطل على راعه وقع موقوفا على رأي **أقول** الأول قول أبو حنيفة والثاني قول الشيخين  
 وسائر مشايخ القول أن الأذنها حل هو شرط في أحده العقد أو فائده بالفعل للأخذه ففعل الأول  
 فقط باطلا لأنها محرمة وعلى الباقي يقع صحيحا العقد الفضوف أخت الأولون بقوله عليه السلام لا ينكح  
 المرأة على عمتها وعلى خالتها والنكاح حقيقة في العقد فالنكاح عقد وبما روى أبو الصلاح أن كفاية في  
 الصصح عن الصادق عليه السلام **قال** لا يجزى للرجل أن يزوج من المرأة وعقها ولا من المرأة وخالفها  
 وفي الصصح عن أبي عبيدة الأخذ **قال** سمعت الصادق عليه السلام يقول لا ينكح المرأة على عمتها  
 ولا على خالتها ولا على أختها من الرضاع وأختها لأبائهم على تخصيصه بعلم الأذن لما رواه أبو حمزة  
 بن مسلم في الصصح عن الصادق عليه السلام **قال** لا يزوج أخته على خالتها إلا بأذنها



وتزوج انحاله على انه الاخت بغير اذنها فلا اذن بيع العقد قبل او الفسخ في القبول لا يلحق  
 الفساد قلنا مقتضاها ما يقتضيه النسب وعدم الاذن من الاباحة فمن المحرمات مدون الاذن  
**قال** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اذا اعتقد على من يتزوج بالاخت والعقد وانحاله  
 وفيه نظر **القول** قال الشيخ والمفتي وسلا راد اعتقد على من يتزوج بالاخت والعقد وانحاله  
 في صحة عقد النكاح او انحاله من فسخ نكاح الفتى المذكورة ويبرئ من عقدها انفسها والاعتذار  
 عنه وعند المصنف في نظره وجه ان عقدا العقد او انحاله صحيح ولزم والاصل بقاء ما كان على ما كان  
 والمخير عند موافقه من الاخت او الاخت على ما روي في خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم هو الموقر والباطل  
 ولما فيها والاول ما في مسند النبي صلى الله عليه وسلم من انما اذا اعتقد على من يتزوج بالاخت والعقد  
 في حديث ولا تزوج بنت الا بغير اذن الاخت وانحاله الاصل منها فسد فكذلك باطل **قال**  
 المصنف قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اذا اعتقد على من يتزوج بالاخت والعقد وانحاله  
 اذنها وهو مذهبهم يتساوى في عقد العقد في صحة الاصلية فكذلك ما روي في فسخه كان لها فسخ نكاح نصيب  
 وانا اقول في تساوي النسب في عقد العقد وانحاله السابق له اللزوم **قال** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 لو عقد على الامه من دون اذن اخته بطل او كما هو موقوف على ابي ويختصر اوجه في فسخه وامضا  
**القول** الاول اختيار ابي على عقل وابر اخذ وابن ابي ربي والساذ قول الشيخ وابن السكيت  
 وسلا راد ابرج اخته الاولون بارواه اخذ فاحسن عليه السلام عن رجل تزوج امه فقال ان شئت  
 اخته ان نعم مع الامه فاحسن عن الصادق عليه السلام قال تزوج اخته على الامه ولا تزوج الام  
 على اخته ومن تزوج امه على حرة فصحاحه باطل اخته الاخرين بارواه ساعده الصادق عليه السلام  
 عن رجل تزوج امه فقال ان شئت اخته ان نعم مع الامه فاحسن ان شئت ذهبت الى اهل  
 الحديث واجاب **سئل** في قول من تزوج امه فقال ان شئت اخته ان نعم مع الامه فاحسن مقدم الاولى وايه اقوال  
**القول** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اذا اعتقد على من يتزوج بالاخت والعقد وانحاله  
 قول الشيخ وابن البراء وسلا راد من تزوج امه على حرة فصحاحه باطل اخته الاخرين بارواه ساعده الصادق عليه السلام  
 العدة وانحاله **قال** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اذا اعتقد على من يتزوج بالاخت والعقد وانحاله  
 او باطلا **القول** الوقوف قول الشيخ وانا عها والبطلان اختيار ابر اخذ وابن السكيت

ونز

وله ارجح **قال** والذي المصنف قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اذا اعتقد على من يتزوج بالاخت والعقد وانحاله  
 نصها لا ان العقد واحد وهو من زل ولا اولويه والا فمضى على مطلق عقد الامه فصح نكاح اخته  
 لما روي ابو عبيد في الصحيحين السابق عليه السلام في رجل تزوج حرة وامه لم يكن فسد **قال** اما اخته  
 فكما جازي واركان قد روي لها مهر فمهرها واما الملوكة وان نكاحها فمهرها مع اخته باطل  
 نفوسه وسما **قال** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما اذا اعتقد على من يتزوج بالاخت والعقد وانحاله  
 وهو الحرة والنقمة وخوف العتق وهو مشقة القتل وقيل لم يرد فعله الاول بحرم المائده ولا خلاف  
 في تحريم المائده **القول** انفع على الاسلام على المائده نكاح الامه بالملام مع تحريم الشراطين  
 ومما علم الطول وخوف العتق الصبر عنها افضل لقوله تعالى وان تصبروا خير لكم واما مع اهلها  
 فعبد القهار المذكوران والاول الاقول الشيخ في اختلافه المئدة وابر على عقل وابر اخذ وابن السكيت  
 والثاني قول الشيخ في النكاح والمصنف في الحلف ولبعص اصحابنا قول بالث وهو انه لا يلحق الا بشرط  
 واحد وهو ان يكون عند حرة فانما في حرة حرة لم يحل ونقله الشيخ عن اختلافه ان المائده من النكاح  
 وجود نكاح بالفعل الا القدر عليه كتحريم الاخت وانحاله واما راد اخذ فاحسن عن الصادق  
 عليه السلام قال تزوج اخته على الامه ولا تزوج الامه على اخته ومن تزوج امه على حرة فصحاحه  
 باطل ومن نكحها معني اشترط اخذ الاولون بقوله تعالى فان لم يستطع فمطلقا لان نكح المحسنات  
 المحسنات فمن ملكن ايمانكم فساكننكم الموعودات الا قوله ذلك من حكي الفتن فشرط اول  
 في نكاح الامه بالعتق احد الشرطين المذكورين اذ من فيها معنى الشرط واما قوله ذلك انما هو الاخر  
 ومارواه محمد **قال** سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل تزوج الملوكة قال اذا اضطر  
 اليها فلا بأس واذا للشرط والاضطرار قد روي في الامه اخته الاخرين بقوم قوله تعالى وانكحوا  
 الايمان منكم والصابرين من عبادكم واما يكره وقوله ولا تومن به خير من شركه ولا ربح  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم واختاره والذي المصنف في المختلف واجاب عن حجة الادوية بان المعلن بالشرط  
 الامر بالنكاح وهو ما لا يحرى او المذهب على الاقوال وقد روي في الاصول وفيها الاستلزام  
 في السماح لان بعض اصحابنا من يقيصر العلم مطلقا ويظهر فاده اختلاف انما حصول شرط  
 انما يجوز نكاح الواحدة قطعا وتحريم المائده لافاء احد الشرطين على الاول وعلى الصراة تركه



وهو الثاني وعلى الثالث اذا انفجرت الفت ووجد الطول وليس له زوجة حرة عنده سمح له كإباح  
 الامه على الثالث لان شرط التحريم ان يكون عنده زوجة حرة وهو سفسف الاجماع على تحريم الثالث  
**فيما يتعلق** الطول لعدم السعد وشرعا هم الزوجه الحرة وبمعناها ووجوبه و  
 احكامه وطها قلة شرطه فلي عندنا والفت لعدم المشقة الشديده وشرعا الزنا لانه سبب  
 المشقة باسحقه الدنيا والفقوبه بالماضي الآخرة ونحوه في الفت تحريمه الشوم وضعف الدعوى  
**ب** نقل قول في خوف الفت وفي عدم الطول ولو كان من مال واحد ان لم يكن له اوان  
 عليه دينا يقره ولا يملك غيره قبل **ج** الشرطان هما لانهم الفاعل المبرور ولو كان العقد  
 ولا متعار الوجه في الرجعية **د** القوم هنا اجماع الالوط والعقد يتبعينه وهو قول الشيخ  
 في المصنوع وان لم يغيره قال المفسر القوم اجماع العقد فلا يبطل العقد وهو اختيار السراج  
 وليس يستدل **قال** قد انكسر ولو زرع اشياء دفعا حينئذ قل خير وتبطل **اول**  
 القائل بالتحريم هو الشيخ الفخامه وتبعه ابن السراج وهو اختيار ابن ابي عمير لانه لو وقع بين الاثنين في عقد  
 محرم وكان في الاثنين اما المقلد الاوثر فلما رواه جميل **ج** اجماع من فصل صاحبنا عن احكامها عليها لم  
 في رجل زرع احتير في عقد واحد قال هو باختياره ان يشك اسما **د** وعلى سبيل الاختيار  
 واما المقلد الماربه فلا اتفاق الا انه على علم الفرق بينها ولا يزوج فسا في عقد محرم باجماع فكذا  
 هنا اما المقلد الاوثر فلما رواه جميل **ج** اجماع من فصل صاحبنا عن احكامها عليها لم  
 خا في عقد قال على سبيل التخييل وعلى الاربع واما المقلد الماربه فلنصر الامه على علم الفرق  
 وهو ضروري والغالب بالاطلاق ان زوجه وارثين لانه عقد في عتد والنقص على الفساد  
 لان نصيب الفتل اليها على السوية فلا يصح في احديهما دون الاخرى ولا يلزم الرجوع من غير  
 واحاب والذي عن الاول باب التخييل في غير الباءات لا يدل على الفساد ومن  
 الما في ان المربع اختياره مع العقد لما ذكره الروايتين لا يوجب بطلان **قال**  
 قد انكسر ولو زرع اشياء في عقد واحد **قال** هذا فرع على المسألة المتقدمة ونقدهم ان اذا زرع  
 احد حرة في عقد واحد **قال** هذا فرع على المسألة المتقدمة ونقدهم ان اذا زرع

والله اشار المصنف بقوله الثاني مع نكاح الواحد لان أحد العقدين في غير طه باطل والآخر  
 صحيح في اما الثلث او اربعة وبفضله لما ان يكون سابقا على العقدين الآخر فيصير قطعا وان  
 تاخرت عن العقد لمطاع لبطال احد العقدين الآخرين في اما الثلث اربعة وان كانت بينهما  
 في اما الثلث او اربعة ايضا فمصح فيها نكاحهما واما العقدان السابقان فاحدهما باطل ولا يعلم انها هو  
 فحكم لما سبق في المسببة واما على التحريم فنقول واحده من الملاث نكاحا صحيحا على كل تقدير  
 من التقادير التي تقع استلوة عنها لانه اذا كان عقد الملاث سابقا على العقد مع في العمل  
 وان كان متاخرا على العمل صح في واحد ومحرم وان وقع بينهما فان كان السابق بعقد المصير  
 من الملاث اسير فدخل فيه اختيار الواحد وبطل العقد المفردة وان كان السابق بعقد المفردة  
 مع عقد الملاث فهو صحيح وبطل عقد المصير فلهذا انحصر التقادير الممكنة في عقد الملاث في صحة  
 العقد في العمل وفي صحة العقد في اسره وفي صحة العقد في واحد ومحرم في حق الواحد من  
 الملاث لازم لكل واحدة من التقيض ولما اتسع ارفعها وجب وقوع ذلك اللازم قطعا فلو حدة  
 من الملاث عقد لم يصح ثم الاستبراء فبينها وفي لو نكح بالتحريم ولا به والواحدة المفردة بعد التحريم  
 فيها بل الاستبراء صح نكاحا حراما وبطلان ذلك والثنان في عقد واحد الاستبراء في صحته  
 فيها وبطلان ذلك فيها وفي احديهما فالتحريم على هذا المقدور والاشارة من الملاث كذلك فظهر من  
 ذلك ان له التحريم في غير واحد من الملاث الواثق في عقد قطعا وليس له التحريم في غير ذلك للزوم  
 ثبات من التواتر وبطلان اثنين وحصول الاشياء فثبت حكمه وقد تقدم البحث فيه **نفس**  
 من على القولين اما على صحة المفردة حراما فلها ربع ميراث الشوم وهو الربع او  
 الثلث لانها كانت صحته الثلث معها فلا يستحق الا الربع وبكر صحته كإباح المصير فلها الثلث  
 فوقف ما بين الثلث والربع وهو نصف سدس من المفردة والثالث لآخر للامس  
 فيه وبوقف الملاث نصيب الشوم بين الاثنين والثلاث لآخر للمفردة في فيه  
 وترتب الصلح قبل اتيان البالغ من نصف السدس من الواحد والثلاث للاحكام التي فيها  
 الاشراف وفي المصير بين الاثنين والثلاث للاحكام المفردة فيه فاما على  
 التحريم فوقف نصيب الزوجية الربع منه فوقف بين الملاث والمات في بين العمل ٢ ٢



**القول الثالث في الكفر قال** قدس الله سره واما السامرة فقبل انهم اليهود والابواب  
 من النصارى والاصل انهم اذ كانوا خالفوا القليل في فروع الدين فممنهم وان خالفهم في  
 اصله في مجده لم يحكم احدهم **القول** فنع على حان كمال اليهودية والنصرانية للسلام ولما  
 اختيارا فبين **ك** السامرة اختلغا في زمانها فاباخذ بعضهم وبقا اخرون واصل القليلين  
 ان السامرة ان خالفوا اليهود في اصول دينهم حكمنا حكمهم لانهم كفار اخذوا عن اليهود والنصارى  
 واراقفهم في الاصول وخالفهم في الفروع فيهم **ب** الصابون قال الشيخ انهم غيب  
 النصارى لانهم يعبدون الكواكب السبعة وهو الظاهر من كلام المفيد وقال بعضهم انهم  
 قبيل من النصارى ولهذا يعرفون على دينهم وانما انهم ان خالفهم في اصول دينهم لم يلقوا بهم  
 ولا الحقوا واعلم ان النصارى جمهورهم يقولون بوحدة الله الصانع ومنهم من جعل له  
 ميون في العلم منعها العالم فصارت عندهم للاصل ويعقدون في تلك الكواكب المعبود والمفق  
 وانتد المذنب لها في هذا العالم والدال عليه وعظوا الكواكب السبعة وعبدوا وطواها بعضهم ملايكه  
 وجعلها بعضهم آلهة وسواها سوا المعبودات فمنهم الله وهو لا يتحلل من كتمان خلقا يحاربه في  
 اليهودية والنصرانية **قال** قدس الله سره وهل اليهود يعبدون عيسى عليه السلام كعبدة  
 مبعوث النبي عليه السلام اشكال **القول** سنا من انه دخل في دين منسوخ بعد الشريعة فلا يعبد  
 ولا الاصل بقاء حكم النور عليه ولا تخرج من دينه بعد بطلان وزواله في دينه كما يحفل بطلان  
 والاعتقاد ان بعض النسخ مطابق لما في نفس الامر لان ومنهم من التزم بقرار اليهود والنصارى  
 على دينهم خرج ما اذا استقل بعد مبعوث النبي عليه السلام فنع الما في اصله والنسخ ان هذا يعني  
 ان الكفر هل هو مله واحده او مله مختلفه فله الاول بقدر وعلى الثاني لا فهو هو اسم على لقوله  
 تعالى ومن يسع غير الاسلام دينا فله يقبل منه **قال** فلو انك لم يلقوا قبل البطلان  
 او بعده او دخلوا في دين غير دينه اولا فلا تراه احرام حكم الجور **القول** لانهم تنكروا بالتوريه  
 ولم يعلم بقولهم بتبليها والاصل عليه فهم اقرب من الجور لانهم شجع كتابا وهو لا فهم  
 كتاب حقيقه ومن حيث ان شرط كونهم يهوديا مقرا على دينه مسكه بالتوريه وهو غير معلوم  
 وانما بالشرط استلزم ايجل بالشرط والجور انما يعرف بالشرع ولو لم يقرأ ولم يرد هذا

انهم

انهم دخلوا بعد الفسخ فلا يقبل منهم ولا يفتح الاول **قال** قدس الله سره اما الاول في  
 تحريم نصائحهم على المسلم بخلاف اقربه تحريم الموبد دون المنيق وملك البيت **القول**  
 البحث في هذه المساله تقدم **قال** قدس الله سره وكذا الثاني **القول** الثاني من جهة  
 كتاب هو الجور فقال بعضهم حكم نكاحهم مطلقا وهو اختيار المفيد ولا في الصلاح وان  
 اقرير والمرفوض حكم حرمة الصداقه مطلقا وقال غيرنا الوصيه رحمه الله يجوز ملك الغير لا يقدره  
 ابر السماع الى كراهية وعلى الجوسيه ملك المير والمفيد وحوز الشيخ في العايم وظ الجوسيه متعد وملك  
 غير فاحكم على الاول لان ثبوت كراهية غير متيقن اذ قول النبي عليه السلام سواهم سنة اهل  
 الدين شر وانهم ليسوا باهل كتاب والله قالوا بعد قالوا رقه ولا يلزم ان لا يملك الله على تحريم نكاح الكفار  
 عامت حقت عند بعضهم بقوله تعالى والمحصنات من الدين اولنوا الكبار واذا اخبر احكم بوصف  
 فلا يحكم به الا في صورة علم الوصف قالوا قال النبي عليه السلام سلم سلم سلم سنة اهل الكبار و  
 تساوى المسلمين لعم احكامهم قلت الواسم حله السند لم سلم العام **قال** قدس الله سره  
 والاقر احكام الاولين باشرها كالمسلم **القول** ينبغى على ان الكفر ليس بمله واحده وعلى ثبوت  
 الشرف الاحكام على انك لستم دخلتم تحت العم في قولهم الولد مع اشرف الطاهر ووجه القرآن  
 انك اني بقدره حكمهم بخلاف الجور فكون له مريد **قال** بعضه علم عليه ولا معنى بالشرف الا ذلك  
 وكذلك النسخ ابطال المنسوخ فغلبوا عليه قالوا اشرف افضل التفصيل فلا يشرها في  
 المطلق ثم زياده احكام على الآخر قلنا منوع ومنقوص بالحده واحكام المسلمين والكفار وتنفع  
 على ذلك انه لو ولد من وعده وجودي او بالنسب او جوسيه فارقتا فقلنا على النبي صلى الله عليه وسلم  
 يجوز نكاح النكح ومن نكاح الآخر والآخر لا يمنع من نكاحه بعلها للتحريم وشذ ذلك في فروع السعه وعدها  
**قال** قدس الله سره واذا احتكم الى هذه الدنيا تحريم الامام يرا احكامهم منهم ويردعهم الى اهل  
 بلتم ان انصر الثرمان في الدين وكذا ان احكاما على اشكال **القول** اذا تراخى الدعايب  
 اليها في نكاح وغيره من حقوق الادبتيه فاما ان يصح ما سبق الما او محقق المساله فحسنا  
 مسئلة المسيله الاولى ان مقتضى المساله ذهب الاكثر الى ان مقتضى احكامهم بينهم وبين  
 ردعهم الى ملتهم لقوله تعالى وان جادل فاحكم بينهم او اعرض عنهم ولا يجوز تركها على النزاع



بل يحكم أو تروى ما الحكم كلما ملتها يحكم عليها لا ق رارها بلزوم حكمه ق الوافل الله تعالى  
 وإن احكم بينهم ما أنزل الله ولأنه سبحانه على الإمام دفع الظلم عنهم فجب أن يحكم بينهم لأن ما لا يتم  
 الواجب إلا به فهو واجب قلنا ما أنزل الله أو اعرض عنهم ودفع ما بعد ذلك حقا عليهم  
 لبعضهم بضائع اعتقادنا بطلان لا يجب المسئلة الثانية أن يختلف ملتها فقل المصنف فيه الحال  
 يشترط عموم الآية الدالة على حوز الزد ومن أن حرمان حكم المخالف في المله غير لازم له في الزامه و  
 لا في بعض الأمور ولا في ما أمان يقره على منه أو يلزمه بأحكام الإسلام لا تخلوا الأمر عن ذلك  
 إجماعا ولا اعتقاد كل واحد بطلان حكم الآخر عليه فردا إليه غير إقراره على ذلك والإلزام له  
 بأحكام المسلمين وأما عن وجوب الحكم بينهم في هذه الصورة وإنما قدما حقوق الأميين لأن  
 حقوق الله تعالى لا تفرق بين أصحابه **قال** قدس الله سره ما قلنا بالبرء اختل بين مختاره  
 المصنف ما أحكم أو التامع لمواقفه رايه راي الحكم في بطلان المنسوخ **اقول** وجه الأول أن مقتضى  
 الحكم حق المتلقي ووجه الثاني أن الحكم هو المأمور بطلان الأمرين الزد وأحكم وإليه الاختيار في العينين  
 ووجه الثالث بطلان المنسوخ ولا سابق هذا الفرع عند وجوب الحكم **قال** قدس الله سره  
 فإذا أرادوا ابتداء العقل لم يزوجهما الحكم إلا بشرط الزكاح بين المسلمين فلا يقع على خير أو خسر و  
 أن زوجا عليه ثم ترافعا فإن كان من الضيق لم يحكم بوجوبه فأوجب المثل ويحتل قويا قمته  
 عند مسخيه **اقول** وجه الأول أن المتلقي بطلان عندنا فلا يحكم الحكم إلا بطلان لا لآية وإذا قصد  
 المسي غير المثل فمن حيث أنه قد نزع المثل في هذه المتى والمرأة تعترف بعدم استحقاق الزيادة  
 فلا يحكم لها بالزيادة وأن نفق الملقى ثبت الزيادة وأفق على استحقاقها فيحكم بها وليس هو حكم  
 بالخير وأحكم قد حكم بقمة آخر عند مسخيه كما إذا ألف دعي على دعي محترم خيرا ولا العقد وقع  
 صحيحا أو سلب عليه ما شاء وأما عند حكم الحكم به فيعدل إلى القمة كما لو تعدل المتى ومثله وله قبة  
 فإنه يعدل إلى الممتدة **قال** قدس الله سره وأما إن بعد بقصر بعضه سقط قدر القبول ووجب  
 سببه السابق من المثل أو القمة فإن كانت عشرة أوقاق خسر فقضت بحسب ما تساو  
 رى من المصنف وأما اختل اعتبار الحد إذا لاقه لها والعدل والوقت القمة عند مسخيه  
**اقول** إذا ترافعا لينا بعد بعضه فاما إن يزوج حسنا واحدا وشخصا واحدا وهو متساوي

الأنثى

الآخر أكره خرمعين وقضت نصفه أو لقا قلنا بوجوب مهر المثل كما عليه من المثل  
 بسببه ما خلف من ذلك المصنف أو المثلث وأقلنا بالعمدة عند مسخيه وحب قبة الباقي عند مسخيه  
 وأما عند الشخص واتحد الشخص وتساوت صفات الكل والأخر كعشر أوقاق خسر فإن  
 تساوت في القدر فقد رى من نسبه ما قبضته من المال الموضف المصنف قد أنقار ووجب  
 عليه أما مصنف المثل أو قبة المصنف عند مسخيه كما تقدم من الاحتمالين وإن اختلفت قد نا  
 اختل لثله وجه **ب** اعتبار الحد إذا لاقه لها ولا ملك الغير واستوى كبره وصغرهما فاعتبر الحد  
**ب** اعتبار العدل لأنه يقتضي تساوي أجزاء **ج** القيمة عند مسخيه لأن نصيب  
 الخرافة عند مسخيه كما لو ألقه المسلم على دعي محترم مستر وها هو لا ترضى وعند المصنف  
 لأنه مفر محترم فحسب ولا يعتبر الغير ولا المثل لأنه لا يحكم الشرع به فقصر القمة عند مسخيه و  
 أن بعد داخرا محترم فحسب ولا يلايه خازر ووضف أحد الأجناس فبعضه احتمال **ا** أن ينظر إلى  
 عدد الأجناس فيقدر وقد قصر بصف المصنف **ب** أن ينظر إلى الحد فيكون قد مضى خير المخرج  
 أن تقوم بقدر ما بينهما مقوم عند مسخيه من أحوال الزد عنلى وعند المصنف وجه القبر أن  
 من المخرجات لا يحكم الشارع بغير ما لها وإنما يقع الحكم بالضان في الله المحترم على القمة عند  
 مسخيه لأنها هي المفروضة لا أو محلا للملك لا غير **قال** قدس الله سره ولو طلق المسلم  
 زوجته الذميمة ثلثا ثم تزوجت ذميا ثم طلقها حلت للما قبل متعه أو دوما على راي وبشرط الإسلام  
 على راي **اقول** فرض هذه المسئلة على قول من يحرم كاح المسلم أيا للذميمة طاهرا وآسا  
 على قول من يحرم اللام فقصر فرضها فما إذا كانا فمسر ثم طلقها طلقا منها رجعة وكان  
 من ذميتها اعتبار الحد في الطلاق لمذهب الإسلام ثم راجعها بعد الطلاق الما ذ أو تزوجها إن  
 كان بائنا أو زوجت الحد ثم أسلم ثم طلقها وبقى على ذميتها من زوجها حتى ودخل بها  
 وحصلت شرايط التخليل ثم انقضت عنه الذمة حلت للما قبل أمنا متعه أو دوما وقيل لا يقع  
 إلا إذا ألت وليس مراد المصنف بيا هذا الحكم الذي ذكرناه بل بنبه على مسخيه أن  
 الذي يصلح محلا لأن متعه على المسلم ولو طلقها ثلثا كما فرضناه قبل إسلامها أن سخطا كاح الذميمة  
 للمسلم أو قبة متعه أو دوما أو حوزنا أحدها وبهذه المسئلة على أن كاح الكفار حال كفرهم



معهم لقوله تعالى عز وجل وأمر الله محال استحط وقوله وقالت امرأة فزعون فاهل الذممة  
 اول ما قلته ولم يقرر عليه بعد الاسلام والفساد لا يقتل بجناح بالاسلام والمقرر على الفساد  
 محال وقيل فاسد لانهم لم يلزموا باصنام الشرع ولم يقرروا شرطا كذا لا يفرق منها لو توافوا اليها  
 مراعاة للذمة ويقدم ان اسما حقيقيا وغوا وان لا لو كان صحيحا لزم احد الامرين اما اعتبار الشرط  
 فيه ويلزم منه المنع عن كفيته وقوع حال الكفر بعد الاسلام او اشرط الاسلام في الكيف  
 الشرعيه وكلامها باطل اما الاول فظاهر واما الثاني فقد ثبت في الاصول والمقرر عليه ظاهر الاستلزام  
 وجعله في نفس الامر والامح الاول **المطلب الثالث في الاستقلال قال** قدس الله سره  
 ولما سلمت دون قتل الدخول انصح الصالح ولا محروا والحد دفعه فلا يفرق ويعد تقف على انقضاء  
 العدة ان كان كتابا فان مضت ولم يسلم فسد العقد على راي **القول** اذا سلمت الزوج دون  
 زوجها وكانا ذميير بعد الدخول ومضت العدة ولم يسلم الزوج بطل الصالح عند الله وعند  
 وهو احتسار الشرح في اختلاف وابر الصالح وان اويس وقال الشرح في الهامه اذا كان الرجل  
 على شرط الذمة فانه يملك عقد في غير ان لا يكن من الدخول اليها لئلا يفسد بها ولا من  
 اخراجها من دار الهمة الى دار المحر **قال** ان كان زوج له على زوجته سلط ويسل ولا يثنى  
 من الصالح انه تسلط على المسلمة ولا يسبل وذلك يستلزم صدق لا شيء من زوج المسلم بك اقرارا  
 المقدمه الا ان قلنا فلقوله تعالى الرجال قوامون على النساء واما المحدثه الثانية فلقوله تعالى  
 ولتحصل الله لك اقرير على المؤمنين سبلا اجمع الشرح بارواه محرم في الحسن عن السابق  
 عليه السلام قال ان اهل الكفر وجع من له ذمة اذا سلم احد الزوجين فها على زكاه وليس  
 له ان يخرجها من دار الاسلام الى غير ذلك ولا يثنى معها ولكنه يابها بالهنا والحدث واجواب  
 انه يجوز على ايام العدة وقوله على تكاها اي على حكمه لما تقدم من الات وما رواه محمد بن نصر  
 في الصحيح قال سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يكر له زوجته الفطرية فسلم هل  
 يحل لها ان تقم معه قال اذا سلمت لم يحل له ان يحد و التحريم هو ارتفاع اثر النكاح  
 المستلزم لبطالته لانه معناه ووجه اجماعنا ذكرنا وهه من الصالح ووجه من احسان والصالح  
 مقدمه على احسان **قال** قدس الله سره واذا ارتد احد الزوجين قتل الدخول فلا يحد

في الحلال

في الحال ولا محروا ان كان من المرأة والافانصف ويحتمل اجمع اصنافه **القول**  
 انقضاء الاسلام الاداود الطاهري على ان اذا ارتد احد الزوجين قتل الدخول انصح الصالح  
 لقوله تعالى ولا تكتوا بعيص الكافرين قلت قد لا يرجعون الى الكفار الا انهم لم يقرروا  
 له شرط فان كانت المرأة في المرتد فلا محروا لان القسح من قبلها وان كان الرجل هو المرتد  
 فليد قتل نصف المحر وقيل كذا ووجه الاول انه فرق بين الدخول لا بالموت مكان الطلاق  
 ووجه الثاني اما اذا كان الاثمد ادع قطع فلانه كالوفاء ولهذا يقسم تركه ويعتد زوجته  
 عدة الوفاء والوفاء حوجب لجميع المحر واما ان كان من غير فلا المشط للمهر هو الطلاق ولم يوجد  
 ويخفى من المسئلة ان المهر من حيث العقد او نصفه وسياتي تمام البحث فيه وامي عند  
 الثاني **قال** قدس الله سره ولو اسقطت المودة الى الكفاية واسلم الزوج فارق قبلها غيرها  
 الاسلام فالصالح باق ولا وقف على الانقضاء بطل الدخول وقيل سطل **القول** لا يفرق باختلاف  
 الاصناف ان لو اني اذا اسقطت الكفاية من قبل منة او لا واخار المصنف علم القول وقد  
 تقدم البحث فيه ووقع المصنف رحمه الله على هذا الاصل هذا الفرع الذي ذكره سابقا وكرهه على صل  
 واحده القول ويقدم ان الزوجين اذا كانا وسر ثم اسقطت الزوجه الى ماله اهل الكفاية فصارت  
 يهوديه مثل ان اسلم الزوج قتل القول بقوله ذلك منها الصالح بينها باق لا قرار الكفاية  
 الثانية بعد اسلام زوجها سواء كان ذلك قبل الدخول او بعده وعلى القول المختار ومنع عدم القول  
 فاذا اسلم الزوج اسقطت العدة فارسلت فيها اسقطت احما ولا انصح الصالح فقد ظهر من  
 تقريرنا هذا انه لا منافاة بين هذا الفرع وبين ما ذكره المصنف فيما تقدم من انه اذا اسقطت دين  
 اهل الكفاية بعد بيعته التي عليه السلام فانه لا ينفصل **قال** قدس الله سره ولو اعتقدوا انعسه  
 المرأة نكاحا اقر واعيد على حال بطل الاسلام وقبل **القول** يشايه اعتقادهم ويحتد و  
 اقرارهم على اعتقادهم ولا يفسد فيه اقامه الفعل مقام القول فاشبه ساير وجوه الفساد ومن  
 حيث انه عصب المحترم وهو ظلم تمسح عقلا الفروع وسجل ان الحسن الشارع في حلية  
 من الملة عصب المحترم فهو من المحرف ولا ينفصل من العلم والمقرر عليه مع عقلا وهذا  
 الاصل قتل الاسلام او ما يملكه فمحت ان دوام العصب كابتدايه في القبح ومحت اقرارهم



على ما كانوا يعملونه من هذه الامور عند عهدهم ولا يعرفون الحق اهل احكام الدينون  
اذا فعلوا ذلك لم يقر واعليه ان على الامام ان يدفع عنهم بعض خصوصاً مع تراهم  
الينا خلاف اهل الحرب والمستأمنون ليسوا كاهل الذمة ذلك اذ ليس على الامام دفع بعضهم  
بعض بل يلزمه ان يمنع غيرهم متى سعى عليه احكام الاسلام **قال** قدس الله سره ولو سلم معه  
اربع من الناس فلا قرب ان له اختيار الكتابات **اقول** وجه القربان الاسلام لان اسلامه  
نكاح الكتابه السابق عليه اجمالاً فلا يخرج في المسلمات ومرتضى ان نكاح الكتابات مختلف فيه و  
المسلمات ممنوع عليه فهو اقرب صريح اما على قول من شرط في نكاح الكتابات الضرورة فلا  
اعتبار في عدم جواز اختيار الكتابات بل يطره هذه العدة بعد الاسلام ونشوء المسلم ان  
الاختيار منها هو كالاختيار الاول قبل بل اول لنضاد استلزامه المسلمات واستلزامه الكتابات  
لزيادة العدة على العدة الشرعي فربما اما الكل فيكون كالابتداء قطعاً او احدى الصغير والمصلحة  
لا ترجح نكاحها بالكتابته صغير العكر وقيل بالماضي ثبوت النكاح والاصل البقاء حتى يخرج بنت  
الرافع شرعاً فلا يكون كالابتداء والافق عني ان له اختيار الكتابات في اختيار **قال**  
قدس الله سره ولو سلم احده على اربع امهات كبريا سيره وحذا لو كان من محترماً اذ ارضى كبرياير  
والاقر اعتبار رضا جميع احرار دون انجاسه اذ افصح نكاحها والا اعتبر **اقول** وجه القرب  
ان له لزوم نكاح اسير من احرار اذ نكاح الاما استلزامه او موقوف على اذ احرار و  
لا عمل منها كغيره من اشياء فخرنا لا زمتنا قطعاً بحسنه معينها فغير رضا احرار  
في اختيار الاما لان الاختار هنا شدد ابتداء النكاح فيلزم اعتبار الشرايط لانهم قبل الاسلام  
لم يلتزموا احكام الدين و امرهم السابق في الدنيا على ذلك وهو حال العقد فلم يترحمس  
الشرايط منه وباسلامهم التزموا احكام الدين والزمهم الشارح مخرج الدنيا حلاله مقام حال  
الاسلام مقام ابتداء العقد ومعتبر حصول الشرايط حينئذ ومن ثم قالوا لو نكح الكافر معتد  
فعدت تمامه اسلاماً فان حال اسلامها العدة باقده حكم بطلان النكاح والا بصحته  
فكما يعتبر اذ الزوجات احرار في صحة نكاح الامة ابتداء على ما اخبر في هذه المسألة في  
موضعها اعتبر بها حال الاسلام ولا يعرفان بينهما وكان رضا الكل مستلزماً لرضاها

والم

ولم يكن العلم حصوله الا بحصول رضا الكل اعتبار رضا كل احرار قبل فصح نكاح  
واحدة منهم ولو زدن على الاربع فلا يعتبر وفي المفسوخة كالماسك ومحتل توقف اختيار  
الاما حق اختيار الاسير ثم بعد اختيارها ما اذا نكح اختيار المعاليين كانه امر معين  
فلا يصدر الا عن سبب معين فقل اعتبار احرار لا يصلح للاذن ومحتل ان لا توقف  
على رضا احرار وهو ما على ان الاختيار كاستلامه وهو قول لبعض الفقهاء لانه لا شرط فيه  
صحة النكاح وقبول المرأة ولانه استدل بالاعتناء اشرف على الزوال فاشبه الرجعة والجواز  
في الاحكام وعلى هذا القول يحصل المسك رابعا وهو حشاش احلاف الدين بموجب ضروره كل  
واحدة منزله المطلقة الرجعية مكون قبل الاختيار كل واحدة كزوجته واستسب هذه الصورة  
من الحكم تخبر اجتماع الزناك لصورة الزناك الى سنوئته كليه فيصير المختيار بعد اختيار  
غيره منه فقبل الاختيار شرط رضا الكل لا غير في حكم الزوجات **قال** قدس الله سره  
واذا سلمت الوسيلة فترجع الى ان نكاحها ان اصبحت العدة على عهده مع عقد النكاح ولو  
اسلم في عهده الاوبى كغيره لو اضر اسلام النكاح حتى خرجت عهده الاولى وقد اسلم بانها كتمت  
اسطار العدة النكاح من حين اسلامه فاراحت به كغيره وان خرجت عهده الاولى **اقول**  
الاول قبل بعض الاحتجاب لانه قد اجمع اسلام الزوج والزوجه الاولى في العدة ولا مانع  
اذ نكح الاختلاف المداخلة احلاف الدين مفسوخ وانما يرجع بالاسلام قبل حصولها مانع منه  
ولم يحصل فلا يصح لما نقيته نكاح الاخت المسلم المتقدم لعدم موجب الفسخ وهو اختلاف  
الدين فمسقر نكاحها فمصر اجتمعا الكافة ثبوت نكاح احبها الاولى المسلم فلا ينظر  
لها عده والامور الاخيرة لغير العدة مع اختلاف الدين بين الزوجين بعد الدخول والناية  
زوجاً لوقوع نكاحها في حال كفرها وهي موقوف لها وقد اسلم الزوج مضر لها العدة  
من حين اسلامه ولا يقع السنون الا مع خروج العدة المضروبة ولم يحصل بعد فلا يحكم  
بالسنون واذ اضررت العدة للنكاح فان اتمت في عهدها كغيره من سنون ولا تغل للنكاح  
بعده الاولى لان الاعتناء بالاسلام النكاح **قال** قدس الله سره واذا اسلم المخر  
على كثر من اربع حراير مدخول عن وثقات لا قوله ولو اختار فصح المسلمات المخر



له الأبعد الإسلام اسلام أربع الأمكان لا يملك في العدة فلهذه نكاح المسلمات فلو اختار  
 الفصح ولم يسلم النكاح في العدة انفصل نكاحه ولزمه نكاح من اختار فصح وان أسلمن فان  
 اختار فصح أربعاً انسخ الزايد والأدليل وار اختار الأدليل احتل الفصح الأربعة الأول لم يكن  
 صحيحاً وقت وقوعه والبطال لأن بطال الفصح ما يتم لو أقام الواقع على الكفر بالأسس لزوم نكاح  
 المسلمات أما إذا أسلم الواقع فاذ أصبح فيه نكاح من أسس حاز ولم يكن له اختيار **قول**  
 من هذه المسألة منية على أن الفصح لما خاطب به الأدليل لم يقع باطلاً أصلاً لأن كما جرت ولا يقع  
 إلا ما خالف الدين مع خروج العدة وليس أوزياً منه على العدة واختار غيرهم وليس ولا غير  
 لم يردن على العدة المحلل لأن أو وقع برأيه وإسلام الباقي كما شفع صحته وفروقه وقوعه  
 صوفى فلو مراءى للفرق بين وقته والوقوف في الحكم به ووجه الثاني أنه لا يخالف في نص الأمر  
 أما أن لم يوافق في العدة أو لا الأول مستلزم مله الفصح وقد وقع من وقوع اسلام البواقي  
 فقلنا أنه كان له الفصح في علم الله تعالى والثاني لم يقع **قال** قدس الله سره ولو اعتق  
 قبل اسلامه ثم أسلم وأعتق بعد اسلامه على أشكال ثم أسلم بعد اسلامه كاله اختيار  
 للأربع **قول** سبق هذه المسألة أن الشرط والمانع لم يعتبر عند اختراع الإسلام لأنه وقت  
 الاختيار أو قبل اسلامه لأنه عند الترامد بإحكام الدين فعلى الثاني ليس له اختيار الأربع  
 لأن اسلامه هو أما انسخ نكاح ما زاد على أسس فلا يعود بالحق وعلى الأول أن الاختيار في  
 شرايط نكاح المحرر للامة هو حال اختراع الإسلام وهو حينئذ **قال** قدس الله سره  
 ولو أسلم عن خمس فلهذه أربع فله اختيار ثلاث وأخطار اختيار في الرابعة حتى خرج عده  
 استخاسه على الشكل وعلى أخطار النكاح في الجميع الأقرب المنع لأنه يلزمه نكاح ثلاث  
 من مختار لما كانا فان الست استخاسه بحبر ولا يلزمه نكاح الرابع **قول** وجه الأول  
 أنه لا بد وأن يلزمه نكاح ثلاث من غير فلا معنى لأخطار استخاسه ولا الاختيار إنما  
 يكون عند الزيادة على الأربع ولم يوجد ويحتل جواز التأخير لما كان التأخير لو أسلم  
 معه واحدة لأنه ما دام في العدة لم يحكم بالثبوت منه فحوز التأخير لا أصله البقاء والأقوى  
 الأول لأن ثلاث عليه جموع الزوجية فلا يجوز تأخيركم الثانية **قال**

قدس

قدس الله سره ولو أسلم أب المختون في السعيه أشكال فارتلت به بالخيار أو أحكم  
**قول** سبب السعيه في الصغير النقص عن أحكام التكليف وعدم اعتبار العارية  
 وهو هنا محقق ومن أصل عدم السعيه للمخرج الأحكام خرج الصغير للأجمع فاعلم لم يقر  
 دليل معيته صفة على الأصل ويخرج على السعيه أنه إذا أسلم الأب والمأب المختون أزيد من  
 أربع نسوة واختيار على الأب على زهد المصنف ومع فقد الأب تبدل اسلامه فإلى أصحابه  
 لاستماع الأخطار للاضرار ولأنه كالطلاق وقد صرح المصنف في موضع آخر بما قبل هذا البحث  
 والثاني في المطالب الثاني في المولى عليه لأن الولايه للمأب أو أجدله وقبل لا ولا يله في الاختيار  
 هنا لأنه اختيار شعور ولا شعراً كما هو ولا المولى عليه **المطلب الرابع**  
 في سعيه الاختيار **قال** قدس الله سره أما اللفظ فصح اختيار أو أمكنه أو يسكن  
 أو اختار نكاحاً أو أسكنه أو سده وشهد من غير على الأقوى **قول** وجه القوم أن  
 الاختيار سبب شرعي ولم يجعل الشارع سبباً غير في معناه ولا شرطه غير ما شرطه والأسباب  
 والشروط الشرعية إنما تستبعد من النقص لا غير فلو علقه فالحل عليه أما أن يكون سبباً  
 أو شرطاً وعلى كل تقدير يكون زيادة على الشرع وأدخالاً فيه ما ليس منه وقبل شاذاً بالصح  
 لأصله صحه تصرفات المسلم وليس كذلك **قال** قدس الله سره وليس الظاهر ولا الإيلاء اختاراً  
 على أشكال **قول** الطلاق اختيار لأنه لا يواجه به إلا الزوج ولا لأنه رفع للنكاح الثالث  
 في الزمان المسقط لفظ الطلاق فالنكاح حر من موهبه أو لا يلزمه لزوماً ما عفى ان تصور الطلاق  
 مستلزم لتصور النكاح فاشباهه مستلزم اثباته فإذ أطلق وقد أسس النكاح وهذا هو معنى  
 الاختيار ولأن إرادة انقاع المذموم لزوماً سبباً لا إرادته للحال ومناقصه لا يقل  
 في قصده فمرور الدين **قال** هو عليه السلام لم يطلق أسسها شئت فلو كان الطلاق تعييناً  
 للنكاح كان ذلك نوعاً من أحكامها معاً لا ما يقول لو سلم السيد كما قد استعمل لفظ الطلاق  
 في الفرق حجازاً وهو جائز إذ عفى هذا **قول** الظاهر والإيلاء كل واحد منهما  
 هل هو اختيار أم لا **قال** المصنف في أشكال مشغوف من أن الظاهر وصفه بالقرن والإيلاء  
 حلف على الاستماع من المولى وكل واحد من المصنفين بالاختيار النكاح منه بالملكوته ومن



اصل واحد منها لا يقع الا بالزوج فها هو اصل لصاحبه والاصل قصد المعاقلة الى الصحة من  
 الافعال وانما خاصة التي مستند اسانته والافق غير الاول لان المزوم هنا شرع وفيه عاقلية وها  
 غيرين ولانه قد يقصد بكل منهما ما لا يقصد **قال** قدس الله سره ولو طلق لوطا او الى  
 او كذا قد نفى بعد اسلامه حال كفره فان خرجت منه عليه فلا حكم بالطلاق في المذنب وسقط  
 بالنسبة خاصة وان اسلم فيها فلا فرق وقوع الطلاق **لقول** هذا من غير ان الاسلام هل يتو  
 صا شفع في نكاح النكاح او ارجاع له كما ترجعه اخبار المصنف هنا الاول لان الفرقه سبب نقد  
 شرط ابا حنيفة العقد بانه ولا يقع في الاسلام شرط الا باحده وكل فرقته بانه لا يثبت استئناف  
 النكاح وقبل لا يقع لان طلاقا على شرط وهو تجده اسلامها وكل طلاقا معلق على شرط فهو  
 باطل **قال** قدس الله سره وفيه من الكنايات منزلة الطلاق في الاختيار انما كان الاقرار  
 العدم واقصد به الطلاق **لقول** مشهور حيث ان الطلاق انما كان اختيارا لا وجود  
 الكل او المزوم مستند لوجود الجزاء او اللان وفي الكناية لا يوجد الطلاق فلم يوجد ما يدل  
 على الطلاق بل هي الدلالات ومن حيث ان الاعتبار بقصد وقد قصد الطلاق فدل على ان  
 قصد النكاح والحوال الاول لانه انما باعتبار ثبوت معنى الطلاق او باعتباره لانه لفظ الاول  
 منف والى باطل ايضا لان الكتابة في الطلاق محاذ لما استعمل في مزوم مجازا والالتجور  
 من المجاز وهو باطل باسناد الاصوليين **قال** قدس الله سره وكذا الواو قد طلاقا مشروطا  
 فقال كلاما واحدة منكر فعل طلقها **لقول** الصنف هذا كما مر في المسئلة السابقة  
**قال** قدس الله سره وفيه التقبل والنسبوه اختيارا في ذلك كما هو راجح **لقول**  
 وجه الفرق انه نصف الرجعة اجماعا فنقص الاختيار لان الرجعة والاختيار معلولا عليه  
 واجللة وفي التقبل الصار منه الدال على اختيار النكاح لفظا كان او غيره ووجود احد  
 العلولين يدل على وجود الماحول الآخر وهذا شرط في انما اقصى اللبس والتقبل بشهوة  
 الرجعة اقصى الاختيار لما ذكرنا ويحتمل العدم لانها قد يوجد في الاختية فما اعم من  
 الاختيار والعام لا دلالة له على انما هو لانها ليس لها اعتبار بمقتضى ما اخرى  
 هو ان المسلم الاصل في الفعل الصفة والاباحة ولا يلزم من جعل الشارع اياه سببا في حكم

وهو الرجعة جعله سببا في غير ملك الصورة مع اختلاف الموضوع والمحل ولقد اورد ذلك  
 على المصنف واجاب **قال** بان التقيد في ان الاختيار هو كل فعل يد له على الرضا  
 بالنكاح واختار بقايد واختار من اللبس والتقبل بشهوة والى الرضا بالنكاح واختار  
 بقايد ولهذا جعل رجعة عليه حكم هنا بعدية لحكم الصلح الحرية او مبادى اختيار  
 طريق المسكن كايه او لا ارحام ولا قوى على انها اختار لان الطلاق رفع قيد النكاح وانزاله  
 له فاذا اقصى ابطاله وثبوت النكاح لاشتماله على الرضا به فاولى ان يدعى على الاختيار  
 والاستقرار النكاح كذا ايضا وما الرجعة بالاجماع **قال** قدس الله سره ولو تزوج باحت  
 احد يمين لم يبيع وهل يكون اختارا لنقص عقد النكاح **لقول** شامران نكاح  
 المخت مناف لنكاح المخت الاخر في الصحة معقولة لا يكره اجتماعا في الصحة في زمان واحد  
 واردة اخذ المسامحة مستند ارادة به الاخر لا ارادة المذموم مستند ارادة اللان ولا  
 كل ضد مستند بعض ضده ولهذا بافت ولا فرق بين انما يلفظ بدل على التقيد بالمطابقة  
 ويمين ان ياتي بما يدل على الضد في الدلالة على النقص ويحتمل عدم منع الاستدلال وقد  
 ثبت من المسئلة في علم السلام ولا العقل عليها قد يوجب عدم الاختيار وقد يوجد معه  
 فهو اعم منه ولا دلالة للعلم على انما هو والا فقول عنى الاول لان العقود ما يجمع من المسلم  
 على الصنف **قال** قدس الله سره ولو لحقه اربع وحلف اربع فليس الا باليد للنكاح مع ولو عيّن  
 للفتح لم يبيع ان كان الاخر وبنات والاصح ويحتمل التوقف **لقول** المراد بالتوقف  
 هنا ان يكون الفسخ مبرور واسلام الناقية وعدمه كاشعا عن صحته او بطلانه فان  
 اسلم الناقية ظهر صحة الفسخ وان لم يسلط ظهر بطلان الفسخ اذ الواقع امر صاع للساير في  
 المنونة عند اسلام الناقية وجه البطلان ان الفسخ انما يقع فيما زاد على الاربع من  
 المسلمات ولقد اعيد السلام اسكى اربعاء فارق سائرهن ولم يحصل هنا دلالة لوضع الفسخ ان  
 احراز احد امور ثلاثة انما هو المسلمات وبقاء الكافرات على النكاح او انقضاء نكاح  
 الصلح او اعادة الحكم الشرعي الذي عدم من غير سبب والصلح محال بياز الملائمة  
 انه اذا صح وقع امر وهو ذال النكاح لانه معنى صحته السبب فاذا لم يسلط انما ان نكاح



الكافرات اولاً والاول استلزم الامر بالاول والثاني انما ان يتقرب الى كمال المسلمات وهو الامر  
 الثاني او يعود فيلزم الامر الثالث وانما استحالة الكل اسلافها فاجماع الامم وانما الثالث  
 فلانه يلزمه نكاح اربع من الاجماع وانما الثالث فظاهر لان اعادة احكامه اشترطت بعد زواله  
 محال ومثل لا سبب له واحاب المصنف بان يصح هنا صلاحية التأثير عند اسلام الباقيات  
 او يكون اسلام الباقيات كما شقاع صحت وعدمه عن فساد ولا استحالة فيه وهو وجه احتمال  
 الوقف فالله تعالى في هذه الواقعة حكماً وهو مشتهر علينا وقد جعل الله عليه دليلاً وهو نكاح  
 الباقيات على الكفر لاي خروج العدة على بطلانه واسلامه على صحتها ومثل هذا الجواب في حكم  
 الشارع **قال** قدس الله سره ولو عيب المصنفات للفسخ مع والنكاح لا يقع الا ارجوز بالوقف  
**اقول** اذا عيب المصنفات للفسخ جاز اجماعاً لوجود المقتضى وهو الاختلاف والشرط وهو الزيادة  
 على الاربع وعدم المانع لانهم ان ينس على الكفر انفسهم كما جرت وصفت الاول في النكاح وان لم يكن  
 كان له فيه نكاحاً حينئذ اذا حققوا الفسخ على تقديره ومكة على تقديره لم يحل الارض الثقيل يرب  
 مع اختيار فسخه وان عيبه للنكاح لم يقع لوجود المقتضى لبطلانه وهو الكفر لان النكاح في الاسلام  
 شرطه اياحه العقد واستقراره ولهذا يفسخ النكاح مع عاقبة والاختيار يقتضي ان يوه مصادراً لها  
 فساداً ووجود احد المتأخرين يستلزم اسفار الآخر **قول** الا ارجوز بالوقف معناه ان  
 حوزاً ما وقف الاختيار الى امسها العدة فان اسد فيها حكماً بصحة الاختيار وان تقبل الكفر حكماً  
 ببطلانه حكماً قرر قد ما الفقهاء وما خله الاحتمالين منصوصاً طرقت احدهما استحالة وقف  
 العقود وهو اختيار والآخر دور وثانيهما الاحتداد الكاح بل هو كابتداء النكاح او هو  
 استدلاله في فعل الاول لا يقع لان المسلم لا يمكن ان يسد النكاح على الكافر احرمة ولا يكون  
 موقوفاً بل يقع باطلا وان قلنا انه استدلاله جاز ان يكون موقوفاً كالأصل والصح على البطلان  
 فيه للمسلم والمقتضى **قال** قدس الله سره ولو اسلم ثمار على الترتيب فحاطب على  
 واحدة بالفسخ عند اسلامها تفسخ للفسخ الاربع المتأخرات وعلى الوقف المتقدم **اقول**  
 هذه المسئلة ترفع على ما تقدم من الاحتمالين في فسخ المسئلة فكل زيادة تعلق العدة فيقول  
 على تقدير الوقف اي المراجعة لحدود اسلام المتأخرات فظهر لنا وقوع فسخ المتقدمات ويلزمه

نكاح اربع فيفسخ للنكاح المتأخرات على البطلان وقصته الفسخ هو وقف اجتماع اسلام ما زاد  
 على العدة فلما اسلمت احكامه كان هو وقف لاختيار واحدة للفسخ فلما فسحها مع نفسها اولئك المسالكه  
 وعد ذلك الى الاخيين وهذا ظاهر وهو لا يوجب **قال** قدس الله سره وتوقف فسخ الترتيب  
 او الفسخ حتى يصطن فان طليت منه احد عشر سالماً يعط ولو طليت خمس دفع اليهم ربع النصيب  
 والست بصفه ولو كانت احد من حوزة عليها لم يكن لولها ان تاكلها اقل من الثمن ويحكم القرعة  
 والميراث **اقول** قوله ويحكم قسم لقوله تعالى حق صلح واعلم ان في هذا الكلام كثير  
 انه اذا مات بعد اجتماع اسلامه واسلام الثمار قبل الاختيار توقف نصيب الزوجية  
 من تركته وهو الربع مع عدم الولد والقرعة ثم ماذا يصنع به منه وجوه ثلاثة ذكرها المصنف ووجه  
 الاول انه لا يحصل لغير المرأة الاية وهو مطلوب عقلاً وشرعاً ففسخه على حسب الاصطلاح  
 بالتساوي او الفاضل ولان المقتضى منحصراً في الاختيار والاشكال في الكل على التساوي ومن  
 معتدات به والظهور غير متوقع فظهر الاحتياط الصلح ووجه الثاني وهو القرعة انه امر متحل  
 وكل امر متحل فله القرعة لا ورجى الاخبار وهو ضعيف لان القرعة اما هو كشف ما هو مبين  
 في نص الاية وقد استشهد علينا وهرم لست مجتهد في نفس الامر لانقال الله تعالى يعلم من  
 كان يختار لو اخبر لا انا نقول السبل المقتضى للميراث هو وجود اختيار بالفعل لعينه متحصنة  
 ولم يوجد لانه العقد بر خلاف ما نقول والله لا يطلع سرياً ان كان هذا الطائر غريباً  
 والله لا يطلع عتق ان لم يكن هذا الطائر غريباً الا الله تعالى يعلم حال الطائر ويعلم من هو يعضله  
 للطلاق في نفس الامر لانه قد علم بكل معلوم على ما هو عليه ووجه الثالث وهو الشريك  
 في قسمه يرفع على التساوي انحصاراً المستخرج من علم العلم به والظهور غير متوقع وهو جمعاً  
 معتدات بشمول الاشكال ولعلم اولويه واحدة دون الثانية لانه ترجع من غير مرجح فيكون  
 منزله الدعوى وهذا انما يفتي به لان نوبته من لست بوجه بقيا محال وهو لازم للبشرية  
 وقرينة وبير الدعوى لا يمكن الاشارة في الدعوى فان كل واحد من اثنين اذا ادعت  
 كل المالكين في نفس الامر اشرأها فيها المانع العلم بانها لاحكامه وان لا اشرأها بينهما  
 منع الترتيب لانه باطل معلوم البطلان والامع عندي الاول **ب** لو كان في الثابت



واحد مولى على ما كان الصغير او المحنونه صاح الوى عنهما ثم فيه احتمالان **ا** انه لا يصلح  
 على ما دون الرى اعق من نصب الزوجات لمواز ان يكون زوجة فلو نقص عن الرى كان تركها  
 لبعض حقها ولا يجوز **ب** انه يقتصر على الثرى لانه لا يعرف ان لها حقاً لكن لا يقتصر على ثرى  
 الموقوف لانه موقوف بغيره **قال** قدس الله سره ولو اسلم الكتاب بعد الموت  
 قبل القسمة فالأقرب انفاقاً بحصة **ا** **اقول** المأيلة للمقدمة سفره على ما اذا علم احكام  
 الزوجات الميراث اما مع عدم العلم بما اذا اسلم عن ثمان كتابات واسلم معه أربع او كانت  
 سبعة أربع وبنات وأربع كتابات واسلم معه الوصيات ومات قبل البيان والاختيار فقول  
 القائل بعدم حوز اختيار كتابات يقول الميراث للمسلات قطعاً ولما على القول بحوز  
 اختيارهن اما لقوله سبحانه ابتداء نكاح الكتابه اوله **ا** بالاختيار استدانه للنكاح  
 لا ابتداء له فمحملة هذه المسئلة اميرت **ا** انه لا يوقف ثرى للزوجات بل ينقسم الثرى  
 بين ساير الورثة لان استحقاق الزوجات للارث هنا غير معلوم ولا حاصل لا يوقف معلول  
 لاختيار المسلمات ولم يحصل ووجود السبب مع عدم السبب محال **ب** ان يوقف حصه  
 الزوجات لان الزوجه سبب الارث والمانع الكسوف واختيار الكتابات ولم يوجد بيان  
 ان يكون المسلمات هن الزوجات ولا استحقاق الورثة غير الزوجات قد رخصت الزوجات  
 غير معلوم ولا الشك في اصل الاستحقاق لا يمنع الوقف كما لا يحمل ونحوه وسبب  
 الاحتمال انهما اذا كانتا سبعة مسلمة وكتاتيه وطلقاها واحدها لغيرها وقلنا بوقوعه  
 واعلم ان المصنف حرم بالاول ثم فرع عليه هذا الفسخ وهو انه اذا اسلم الكتابات بعد  
 الموت وقبل القسمة فالأقرب الانفاق لان اسلام الزوجه الكتابية بعد الموت وقبل القسمة  
 موجب لارثها بحديث الزوجات اما المسلمات او لا قبل موته فتر قطعاً ومحملة ان  
 يقال ان ارث الزوجه قبل القسمة فما يحتمل في حقها وارث الزوجية صريحه للارث و  
 هذا ان الوصفان ليسا معلومين في اذا لم يعلم السبب لم يعلم المستب اما على الاحتمال الثاني  
 فموقوف قطعاً **قال** قدس الله سره ولو قال استلمنا ما قاله نكاح ما قدم قوله لندور  
 الثقات على حال **ا** **اقول** اذا اسلم الزوجات قبل الدخول واحكاماً في النكاح

وكان المولى على ما كان الصغير

فلان

فعلت الزوجه استلمنا ما قاله نكاح ما قدم قوله لندور الثقات على حال **ا** **اقول** اذا اسلم الزوجات قبل الدخول واحكاماً في النكاح  
 قاله نكاح مفسوخ فنفذ ما بها النكاح بشرط اصله عدم التقدم والظاهر عدم الامران  
 لندوره والسابع في الاحكام على الاعلى فالنكاح في تقدم الاصل او الظاهر اعلى الاصل  
 عالة مع التعارض ومن ثم اختلفوا في حكم الميراث والميراث عليه فانه يستبطن هذا الاصل وسيأتي  
 صفيته استخرج من هذا الاصل في باب الزواجر وبجاء الاستدلال في هذه المسئلة وغيره من  
 الفروع المنفردة على هذا الاصل والا لمعنى مقدم الظاهر لا خلاف الاصل اذا عارضه الدليل  
 صار هو الاصل **قال** قدس الله سره ولا بعد الفسخ في الطلاق وان ساواه في المهر فلو  
 اسلم الوى قبل الدخول فمحب نصف المهر ان كان ساخاً والا نصف مهر المثل وسنمك المتعة  
**اقول** ما حكام الفسخ انه لا يعد في الطلاق لانه ليس بطلاق واذا كان الاسلام من  
 النزع قلها وجب المهر ان كان بعد الدخول ونصفه ان كان قبله وكل المهر بما كان وان  
 كان غير ما كان انما او احمز برضه احتمالاً اجماعاً نصف مهر المثل لا مهر المثل هو الرولعب  
 مستمرا بالدخول هنا وعلى غير مضمون يجب مستمرا بالدخول بشرط الطلاق وشبهه  
 لانه قد محضاً او كل عقد من فيه مهر فغير مضمون او يوجب المهر المثل والامكان  
 مفوضاً وهو خلاف التقدير فلو وجب كله بالطلاق وشبهه لوجب تعاقب الدخول وهو  
 باطل اجماعاً فغير النصف وفي الصلابة منع وانما المتعة لان هذه المهر قبل بطل ولم يفسد  
 غيره فصار كالمفوض ولا تخلوا من منع وهذا مفسد على صحة النكاح **قال**  
 قدس الله سره وان كان بعد وجب المهر المثل على التفصيل **اقول** معناه  
 لو اسلم الوى بعد الدخول فاما ان يكون المهر بما كان او محضاً وعلى تقدير فاما  
 ان يكون قبل فمضمون منه او بعد فمضمون المثل او بعد فمضمون البعض دون البعض فالاقسام  
 ستة **ا** ان يكون المهر بما كان واسلم قبل فمضمون منه فمحب عليه تسليمه **ب**  
 ان يسلم بعد فمضمون بعضه فمحب عليه تسليم الباقي **ج** ان يسلم بعد فمضمون المثل فلا كلام  
**د** ان يكون المهر محضاً ويسلم قبل فمضمون منه فمحب عليه مهر المثل لو هو المهر بالدخول وفساد  
 انخر فخرج المهر المثل او رد ورد لورثه المسلم على من خرج كان عليه قيمته عند تحليله







فكان الامه عوقوف على ان احسن فعل هذا النوف من النوف الاول او من النوف الثاني  
فهو قولان وقد تقدم اختلاف والبحث فيه وانقول القول على انه ليس من النوف الثالث الذي  
انقضى المظان لروايه اختلفوا في احسن عن الصادق عليه السلام ومن تروى عنه عليه السلام  
باطل وهذا الاحتمالان على مزب من ذهب الى ان عقد الذم يقع موقوفاً اما من منع  
وقرعه موقوفاً وهو قول الشافعي في اختلاف فانه يكرهها او لا يبطلان **قال** قدس الله  
سبحه ولو ظهر فساد العقد اما بظهور نزع او كونهما اخت زوجه فلا محران لم يدخل ولو  
قصده استقاده وان دخل فلها المحران حملت والا فلا وقيل باخذ ما مضى ولا يلزم  
الباقى ويحمل هو المثل **القول** اذا ظهر فساد العقد لم يحس به شيء بالدخول وماذا يجب  
احسن المثل لانه قيمة المضع **وقال** الشافعي في النهاية لها ما اخذت منه ولا يلزمه ان  
يعطيهما ما بقي عليه لما روى حمض بن الحارث عن الصادق عليه السلام **قال** اذا بقي عليه  
شي من المهر وعلم ان لها زوجاً فاحذته فلها بما استعملت من مهرها وما بقي عنده وهو  
محمل على حصةها والاحسانت نبياً والى عليه السلام قد روي عن محمد بن النعمان واحباب  
والذي المصنف اسره بحمل قول الصادق عليه السلام بحسنها ما بقي عنده على ما اذا  
كان قد بقي عليها من الايام بقدره وفيه نظر لطلال المستحق لطلال سببه فلا ينسقط ومهر  
المثل يستحق بالوطى فلا ينسقط ولكن حله على ان المقنن هو قدر المثل **قال**  
قدس الله سره ولو اخل به بطل وقيل سقط **قال** اذا اخل بالاجل في عقد المقتب  
**قال** الشيخ الطوسي رحمه الله سقط اذا ما بعد المهر والبر والصراح وارجح وابطال الصلاح وان  
زهر **وقال** ابن ابي عمير ان احباب الاحباب بلفظ النزوح او النكاح انقلب دايماً  
وان كان بلفظ المنع بطل واحسن على احتساب والذي وهو البطلان مطلقاً لان الاجل  
شرط صحة عقد المقتب وعدم الشرط مستلزم عدم الشروط اما المقدمه الاولى فلا رواد  
زاره في الصحيح عن الصادق عليه السلام **قال** لا يكون متعة الا بما بين رجل مستحق  
واجر مستحق ولا اجماع والمقدمه الثانية ظاهر والدوام لم يقصد والقعود مباح للقعود  
احتج الشيخ بما رواه عبد الله بن عيسى في الموضعين الصادق عليه السلام **قال** ان سعى الاجل

مقتب

هو متعه وان لم يسم الاجل فهو نكاح باق واحباب المراء ارادته والمقدمه  
ارادة غيره **قال** لا يحل للفظ المسرك على اجل معينه مع ارادة الحق الاخر المباين له  
باطل اجماعاً واستاجت فظاهر ويلزم العالم بحكم على الدوام مع ترك الاجل حله عليه مع ترك  
الاجل والمهر معاً لان احوال الاجل تصرفه الا الدوام ولا مشروط في التاييم ذكر المهر  
**الفصل الثاني في الاحكام** **قال** قدس الله سره لا ولاية على المالكه الرشيد في  
اكتان بكرة على الاقرب **القول** المراء البكر البالغ الرشيد لا ولاية عليها غير النكاح  
اجماعاً بل البحث من في النكاح وهو يقع في معامات ثلثه طر الاوليه وفيها فله الولاية وللمن  
الولاية والمقصود بالبحث الاول والثاني كل مذكور في موضعه **مقول** قال المصنف  
والثالث والله قدس الله سره لا ولاية عليها في شيء من الامكنة وهو من هذا السيد المرتضى وان  
احسين وسار واحد قول المفيد **وقال** الشيخ في النهاية عليها ولاية فلا افراد لها بل له  
وهو اختيار الصدوق وان لم يحسب وابر السراج والفرق بينهما وبين الصغير اعتبار عبادتها  
وعقود عقول على اجازة الوالد دون الصغير وقيل بالسرك من المراء والوطى فلا افراد  
لها بالعقد على نفسها ولا له بشرط اذ هما معاً وهو اختيار ابي الصالح والاصح عند الاول  
لنا قوله تعالى حتى تم زوجاً عن جعل النكاح اليها وهو عام شامل لصورة النكاح وما  
رواه زياره عن الصادق عليه السلام **قال** اذا كانت المراء ماله امر على سبع وسدس  
سبع وسدس وتطعن من مالها ما شئت فان امر على حايير زوج ان شئت بغيره اذ ولها  
فان لم تكن كذلك فلا يجوز زوجها الا ما ذر ولها اخرج الشيخ ما رواه ابن ابي عمير في  
الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام **قال** لا تستأمر امراية اذا كانت  
بين امرئ ليس لها على الا امر **وقال** يستأمر على اخل ما عدا الارواح **واجاب**  
والذي المصنف بحله على الكرامة **قال** قدس الله سره ويلزم ما مشروط في متن  
العقد اذا كان ساعاً ولو قدسه اذا قرع لم يعتد به ولا يجب اعادته بعد لو قرنه به على  
رايت **القول** من العقد ما بين الاحباب والقول في كل شرط ساع الا ما في العقد وذكر  
ير الاحباب او بعد القول لا يلزم والشافعي في النهاية شرط في الشرط ذكره من العقد وبعد



على الفور معاً فذكر دليل قولنا أولاً ثم العتق في مراد الشيخ **آ** فلا ريب في الفاعل  
 في لزوم الشرط العقد وحاشا لمثبت قبل السبب الفاعل أو بعد عليه حال الصبح الشيخ ما رواه  
 يحيى بن عمار عن الصادق عليه السلام قال **أ** إذا اشترطت على المرأة شروطاً المتعذر فمست  
 بها وأوجب الزوج فارد عليها شرط الأول بعد النكاح فإن كان له جازاً لم يحرم فلا يجوز  
 عليها ما حاشا من الشروط قبل النكاح **أ** **ح** والذي المصنف قدس الله سره بأن الصادق  
 عليه السلام أشار إلى ضرورة صحة النكاح قبل العقد لأنه عقب الإيجاب الشرط فلا فصل  
 ولا ما قبله لأنه الفاعلية وقوله فإن كان له بشرط في القول المتأخر والمراد بالنكاح  
 في قول بعد النكاح الإيجاب مسمى للحرمان على مجاز أو ما ثبت منقول الطاهر  
 أن الشيخ قصد ذلك مسمى الإيجاب بالنكاح مجازاً تبعاً للرواية لأنه أسبغ وأسهل بالعقد  
 الفاعلية والقول بالقبولية وحكمه أن يراد السبع بقوله بعد العقد بعد تمام  
 العقد وهو بعد القبول ويحتمل الشيخ على ما قدمه ابن ارجس ما رواه محمد بن عبد الله بن يحيى  
 الحسن عن الصادق عليه السلام قال **أ** ما كان شرطاً قبل النكاح لم يرد النكاح وما كان  
 بعد النكاح فجازاً وجواب أن يكون لا يدل على ما سطره بروايته خصوصاً مع تمام الدليل  
 على نقيضه **والله** قدس الله سره ولا يقع ما طلاقاً بل يتبين بقضاء المدة ولا أملاء  
 ولا فإن على **أقول** قال المرتضى يقعها اللعان ولا يلا وقال الشيخ وأبو  
 الصالح لا يقع وهو المصحح وسيلتي **قال** قدس الله سره وتقع الطهارة على رأيي **ق**  
**أقول** هذا قول السيد المرتضى ولو الصلاح وأبرزه وهو الأصح عنى وقال ابن  
 ارجس لا يقع بها طهاراً ويظهر من كلام ابن الحنفى والصدق ذلك لأنها والألا يقع  
 الطهارة إلا بوقوع الطلاق احترازاً عن العقل **وأقول** أحد الأمرين لأن ما إن المنقطع  
 لا يقع أو يقع بها اللعان والطهارة والأول سلفاً لما كنا منفساً الثاني بأن الملازمة لها  
 ليست ملكاً من شأن لم يكن زوجة حرمت لانحصار المحلل في الزوجية وملك الغير لقوله  
 تعالى فمن اتفق زوراً ذلك فأولئك هم الفاحشون وإن كان زوجه دخلت بغيره  
 الطهارة واللعان ولا يحصر خبره السبب احترازاً عما قبل بقار الإباحة والنقض

أما جاز في قصته الدعاء فيقنع عن أصل بقار الإباحة **والجواب** أن صبيحة النقص  
 عامته والاعتبار بعدم التيقن ولا اعتبار بالسبب **قال** قدس الله سره ولا يواثر  
 من الزوجين سوار شرطاً سقوطه أو لا ولو شرطاً فلا يواثر بطلان الشرط **أقول**  
 اختلف الناس في توارث الزوجين بالعقد المنقطع على قولين الأول أن العقد ينقض  
 الوارث ثم اختلفوا في نقل المقتضى هو العقد المطلق أم ما قبله العقد حيث **ق**  
 مع أصح ما منع السبب لأن مواعيق التمسك لا يثبته في القول ولو شرطاً سقوطه بطل  
 الشرط لا **ق** كما نصضه المأهية حيث **ق** هو محل عليه مع وجوده وهذا اختيار ابن  
 البراء لا نكاحاً زوجة والام حصل للمهر في الآلة وكل زوجة يرث ويورث بالزوجية لقوله  
 تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم وله من الربع ما تركتم وأجمع المصنف للفقهاء  
 أو رد لأثر الذميمة والقائمة فليس يعلم قلنا العام المخصوص محمد بن الباقر وقيل  
 المقتضى إطلاق العقد أي العقد المجرد عن شرط نصضه أغنى المأهية شرطاً لا شيء فعله هذا  
 مثلاً لا شيء ما لم شرطاً سقوطه منسحقاً وهو اختيار المرتضى وأما العقل في القول  
 الثاني أنه لا ينفى التوارث لا العقد المطلق ولا إطلاق العقد ثم اختلف القائلون على  
 قولنا أحدهما أنه لا يبع شروطاً في العقد منسحقاً مع شرطاً وسقط مع غيره وهو  
 اختيار الشيخ وأرجح وقطع السيد الكنتى وما بينهما أنه لا يبع شروطاً في العقد لأن  
 كلما لا يكون سبباً للميراث شرعاً لا يصير سبباً له يجعل الجاعل وهو اختيار والذي المصنف  
 والدعوى أن الصلاح وأرجح وهو المختار عنى لأن زيادة هنا على مقتضى نكاح لأن الله  
 تعالى حرم غير فروض إرباب الفروض كحرم معلوم النسبة المحلل للزوجة وعقيدته  
 غيرهم فلو زاد أو نقص سحر واحد لم ينكح الفزار ينكح الواحد ولا يجوز ولما رواه سعيد بن  
 يسار عن الصادق عليه السلام قال **أ** ما نكح الرجل نكاح المرأة متعده ولم بشرط الميراث  
 قال ليس بينهما ميراث شرطاً ولم بشرط وفي رواية خيل من **ق** أنه سأل الصادق  
 عليه السلام عن النكاح ما حل في فكاك حد ودعوى أن لا تترك ولا تترها **أ** **ق** جعل  
 في الميراث من مقتضى المأهية احترازاً عما قبل بقار الإباحة والنقض **ق**

منهم

ث



عن ابن الحسن الرضا عليه السلام قال ترويح المتعة نكاح الميراث ونكاح تغيير  
 ميراث ان اشترطت الميراث كان وان لم يشترط لم يكن وما رواه محمد بن  
 الصنع عن الصادق عليه السلام قال في نفسه حدث ان اشترطت الميراث فما على  
 شرطها واقله للمنفعة الميراث الا الزوجية ولا تنقض الميراث الزوجية الا الاية  
 فان انزخت مخرج في المخرج في الاية ورتب وان لم يشترط ثبوته وبطل شرطه وان  
 لم يندرج في الزوجية في الاية لم يشترط بالشرط قطعا لانه شرط ثورث وليس بوارث وهو باطل انفاذا  
 ومنه ان ظهر ضعف قول من يشترط بالشرط وانحصرت القوة في قول من يشترط او سفيلا  
 مطلقا وبطل شرطه بعضه **قال** قدس الله سره فرع لا سقط المهر المنع عن الاستماع  
 الاستماع لعدم كافي ولو منع اجمع على عدم كالمهر المدف فذلك على احوال  
 وكذا لو منع هو او هي **قال** يشترط ان المرأة لم تنقض على المهر وقطع المهر وبعضها  
 سقط بنسبه فدل على انه يدل من الاستماع المباح بالعقد في سفياته ووجود المصطفى  
 وهو العقد اذ لا يستحق الزوج الاستماع والمرأة المهر والاصل بقاها ما كان على ما كان والمانع  
 منع الزوج وهو سفيلا اعلم انه اما صح الاستدلال هنا على ثبوت المهر وعدم سقوطه  
 منه باصل نكاح الاستماع لثبوته بالعقد اذ في مقابلة استماع الاستماع ولا يصح الاستدلال  
 على نفسه باصل البراء لانه محذور ما لم يستدل به بالدليل مستقل عنه فلا تنقضه وهو هنا  
 كذلك لان العقد شرط في الذمة اجماعا والتحقيق على كون المنع بالعذر اجماعا  
 للسبب محتاج الى نقض ولم يوجد او كون النكاح من الاستماع في نفس الامر سفيلا لا عدل  
 الاضطراب به للمرأة لو كان شرط في استماع المهر لم يصح استدلال النكاح على ذات العذر  
 المانع كالمهر المدف لان المهر شرط في المنع فيبطلانه مستلزم بطلانها **قال** قدس الله  
 سره والاصل ان الموت هنا كالدائم **قال** وجه القبول ثبوت المهر بالعقد ولم  
 يوجد سبب سقوطه وهو منع المرأة ولا ينقض على غيره والاسباب في الموانع الشرعية اما مست  
 بالنقض لا غير اجماعا ولا اصل الثبوت وتحمل عليه ان قلنا سقوطه بالعذر لان منع  
 الاستماع لعذر سقط فالحوت اذ في بالاستقاط لان الاستماع هنا اكد واوى من الاحتقال

منه

ضعيف واحسن على ثبوت المهر في الصورة لان المهر عوض ملك الضعف وقد حصل  
 والمرأة لم ينقض **قال** قدس الله سره ولو عقد على مائة ما فم لم يكن لها النكاح فيما بينهما  
**قال** لو مات فيما بينهما احتقل بطلان العقد فلا مهر ولا عده ولا ميراث ان اوجبا  
 مطلقا او مع الشرط وعده مستقيم **قال** قدس الله سره فرع على صحة العقد على مائة متفرقة  
 عن زمان انقضاء العقد ونقضه انه اذا عقد على مائة متفرقة عن زمان انقضاء العقد ثم مات  
 قبل حضور بعداء المدة فاحتقل هنا بطلان العقد من اصله لان هذا العقد صالح لان ثورث عند  
 حضور المدة لان اثنى ملك النكاح بالفعل واباحته وهو شرط حضور المدة ولا يستحيل سقوط  
 المشرط بالفعل بدو شرطه فاذا مات بطل العقد في ذل ولا صلاحية للناشر وتحت صحة ابتداء  
 بعض الماشتر بالفعل وانما ابا حه الوطى شرط حضور المدة وانما الموت برفع استمراره لا ابتداء  
 كالدائم وينفرد على ذلك المهر والعده والميراث ان شرط او مطلقا على القول بدفعه  
 الصحة على ما شره بالفعل وانما الوطى شرط من الاحكام وعلى فيها سفي والاصح على  
 بطلان العقد مع ما خبرته عنه من اصله لعدم النقص على الصحة فان الاسباب اما تنقض  
 من النقص وعلى قولها ان الصحة بمعنى انه يكون له صلاحية الماشتر عند حضور المدة واجماع  
 الشرايط فاذا مات قبلها لم يشترط ثبوتها **قال** قدس الله سره ولا بشرط اسلام الامت في المنفعة عندنا  
 فنقول **الاول** العقد **قال** قدس الله سره قد تقدم اختلاف في نكاح الكتابات **قال** قدس الله  
 سره ومطلقا عند اخر **قال** قدس الله سره قد تقدم اختلاف في نكاح الكتابات **قال** قدس الله  
 سره وفي اشراط عدم الطول وخوف العنت خلاف فاشترطها وقر على حرمه بقاء او غايته  
 عند بيعه او كسبه او من غلت في المهر الاحد الاسراف حاز نكاح الامة وفي ذل العنت **قال**  
**اقول** قد تقدم اختلاف في حوا نكاح المسلم احترام الامة المسلمة وهذا ذكره للمنفعة  
 عليه ونقد انه على نقل برحمة شرط عدم الطول وخوف العنت سفي عليه فروع  
 او وجد الطول ونقض نكاحها قبل ان تكونها ردف ونقض على حله بل ذلك  
 منه عدم الطول ام لا حيث شرط عدم الطول ولم يحق والحصول بعض الاستتاعات ومن حيث  
 مشاركة عدم في الحق وهو عدم الوطى والعلة الدائمة الامن من العنت لان العلة الدائمة



من الصالح بقاء النوع ولا يحصل من بقاء وعلم الطول انما شرط بالعرض والامم عندي  
 انه يلحق نكاح الامه لعدم الطول **ب** لوقر على نكاح قرة غامه عن طبعه وهي بعينه عنه  
 والمراد البعد الذي يلحق المشقة لنظمه اليها واسلاف كما ترى ولا يلحق عنى الصحة **ج**  
 لوقر على حصره كدته وامه مسلمه فارحمنا نكاح الكتابه حاز نكاح الامه قطعاً وان  
 جوزناه غطله احتمل التفرم اي القول تعالى ومن لم يستطع منكم طويلاً ان يتبع المحضات  
 المومنات فمالم يمتها ما يحرم من فسادكم المومنات الى قولك ذلك لمن حشره الخس منكم  
 فشرط عدم استطاعته نكاح المومنات وقد حصل ولا قرى المنع على القول به لانه قد اخرج  
 الحرة وانما ذكر المومنات بناء على الاغلب الاعمال ان المومن لا يرضى الا في  
 نكاح المومنات **د** لو غلبت حرة في المهر حشر من لم يرضى به من المومنات لا يرضى  
 انده لان الطاف المال سفيه كما اذا لم يحصل المال الا بالاحراز من المثل فاله العبد في ذلك  
 التيمم وقرى ان الحاجة الى المال تنكره فان الما يتخلو به اعداء عليه لا بعد باذل المال  
 في شلها معوناً وقيل ما يهزم المثل على ان الرقة في المرتبة لا يحصل الا ما حشر من المثل  
 وهو قرة عليه لم يعزل الا الصوم فان قلنا بالعزل لم يحرمها والاحراز والامم عندي  
 عده لانه واحد للقول وسفي شرط الاباحه **هـ** لو حدر حرة ذات عيب كبر في الفقه ولا منع  
 الوطى كالبصر فيه ايجال ينشأ من وجود الطول فاسفي شرط الاباحه نكاح الامه لا بشرط ان  
 وجد ان الطول مطلقاً ومن ان النكاح سببه الشهوة ومنه تحصل فيها المنفعة المضادة للشهوة  
 فلا يقيم به الغرض ومن ثم يت اختيار والامم عندي انه يلحق **و** قدر الله حرة ولا  
 يجوز للعبد ولا للامه ان يعقل نكاحاً بدون اذن المولى فان فعل احدهما بدون وقف  
 على الاجازة على راي **ا** القائل بعقد النكاح لا يكر وقوفه على اجازة غيره  
 المتناقد قيل هذا النكاح باطل في نفسه وبه قال الشيخ في امخلافه والقائلون  
 بانعقد النكاح قد يقف على اجازة غيره المتناقد غير مختلفوا هنا قال بعضهم هذا النكاح  
 يصح ويقف على اجازة السيد ومعنى صحته صلاحية الماشر عند اجازة السيد وهو  
 قول الشيخ الطوسي رحمه الله ايضاً واحرازه والحق قدر الله حرة هناك المختلف

لما رواه

لما رواه زرارة في الحسن عن النبا قرة عليه السلام قال **سألت** عن مملوك تزوج بغير اذنه  
 فقلت ذلك المستند ارشاد اجازة وارشاد ففرق بينهما الحديث وقال ابن ابي  
 هذا العقد باطل لان ما يقع عنه وكل يقع منه فهو باطل وعليه الكثير من قوله قالوا ورؤيت  
 التي عليه السلام انما مملوك تزوج بغير اذنه مولاة في كاحه باطل وروى فهو عامر واحسب  
 من السند ولو سلم لم يتم الدلالة لاجازة ارادة المجاز اذ في الاذن سابقاً لاحقاً **ق**  
 هذا فرع على وقوع عقد العبد موقوفاً على اجازة المولى اذ الما ماذ في اذنه وقدره  
 ان يقول **سألت** اجازة السيد هناك الا في المستند في مواضع ثلاثة **أ** في صحة العقد  
 معني صيرورته موثراً في الاباحه بالفعل وذلك باجماع القائلين **ب** في العقد والمثاق  
 في شئ احدها استحبابه للمتخذ وبعبه الاجازة والمكر لا قبل احدها لان بينهما تكلي من ارجح  
 له نكاحها بالعقد الدائم وهي متحدة بتعدد المواقف وذلك باجماع القائلين لوقوفه على  
 اجازة المولى وقيل في محله ومحلها كما ذكر في الاذن المستند باجماع القائلين انك يقع  
 موقوفاً لما قرى **ج** في المهر وفيه جهتان احدهما انك لا اذن المستند اذ في محله وجوده بل  
 هو ذمة السيد او كسب العبد او وقتله فانما احتر من هذه الاقوال في المستند ثبت في الحث  
 الاجازة للاتحاد في الشئ والاشتراف والا لا في طروصته فكان باطلاً بالاصالة وهو  
 خلاف العقد لان البحث على يقين برصته موقوفاً وثانيها انه في ذمة العبد هنا جرمياً  
 لا في اجازة عقد الم زوجية ذمة المولى سوا ولا الاجازة لا يدل على الالتزام بالانعام  
 والام لا منع بغيره واستفاء الدلائل الناقصة ظاهر ولا في الزام العبد بل في ان يصلي  
 الى المولى عوضه ولا يرحى حصوله للمولى وكان بمنزلة المالك العبد ما استدل به بغير اذنه  
 مولاة فالاجازة هنا بعد الاملاف لا يوثق في الزام السيد والامم عندي الاول **ق**  
 قدر الله حرة ويحتمل ثوب المهر والنفقة في كسب العبد وروح تجارته **ا** قيل ذكر  
 والذي قدس الله حرة في المطلب الخامس في الاحكام من الفصل الثالث في الاوليات من هذا  
 الكتاب هذه العبارة ولما اذن المولى لعبد في الزواج مع فان المهر والا انصرف الى  
 غير المثل فان زاد على العقد يبرر والرايد في ذمته تسع بد بعد احترية والباقي على مولاة قيل

من المولى فانما هو عقد المملوك  
 البنية في الغرض والمهر



في كسبه وكذا الفقده وقد ذكر في هذا الفصل في السلام وهو بيان وسيله على علم حزمه  
 بان يهدى العبد على صوابه فاما ذكره فما تقدم كما ترجحنا غير مانع من النقص او مرجع عنه لما  
 اذا احتقاده ما هو ثبوت المهر والفقده في سبب العبد وهو اختيار النسخ في الميسر  
 لان عليه كسب كل انفسا انا هو لصفه في صوته وضوراته ومن ماله في كسبه في الصبح للذبح  
 الزاوي لما جعل الشارع ملكا لغيره المكنس علقه ما ذنبه في السبب فلما حصل الاذن تغلب به  
 مؤثر واحد وهو الفقده والمهر وفيه من الحكمه الاهليه ومنه ملك سبب على السيد قال لما  
 ملك الشارع السيد كسبه اصبحت حكمه الاهليه وهو مؤثر في كسبه على صوابه والالزم  
 ثبوت ايجاز النظيم على بعض الامته في التطبيق وهو في الآله ثم ذكر المصنف هنا مسئله وهي انه  
 لو كان نكاحا في الحارة تغلب ايضا المهر وبقعه زوجته بركه وهو اختيار الشيخ في الميسر  
 واما اثارها بقوله ورجح بشارته لا كسبه وهذا هو ايد **قوله** المصنف ان كسبه لا تغلب  
 به المهر ما حصل بعد العقد والاذن او لا حازه لا قبل احكامه لانه خاص بالسيد كسبه امواله و  
 لو كان موجبا لما حصل بعد حله وهو في حله واما الفقده فما حصل بعد العقد واحازته  
 والمكسب التام وكذا في الرجوع **ب** معنى بعلقها به تقدم المراه بهايه لوجه على السيد  
 وعلى كونها عليه بصرها مع الثريا **ج** قوله رجح بشارته احتزبه عن رأس المال فاش  
 لا يوجد منه **د** سالت الذي قلير الله من كسبه المرفضا فما ليرف كسبه كل يوم  
 الى الفقده فما فضل في المهر كذا في ان تم المهر ثم يبرف العاقل الى السيد ولا يبر  
 نفي كسبه للفقده المسقطه **قال** قلير الله من ولا يضم السيد بل يجب ان يملكه  
 من الاكسار وان استعمله يوما فاجرة المثل لا اجرة في كسبه اهل الامر من كسبه وبقعه  
 يومه **اقول** لما سببها كسبه وكسبه المولى فتعلقوا انسانا بالغيره تغلق  
 الاستيفاء على صير احدهما ان تغلق مع ذلك منته كالضمان مع شرط الاداء من مال بينه  
 والرهن وبانها ان لا تغلق منته واحد حرمانه تغلق ابرئ انما يبرقه السيد فاراد ان  
 ينير المصنف قلير الله من ان تغلق الفقده والمهر من النوع الثاني لا تغلق منته بل نوع  
 من ماله وهو كسبه العبد لان المولى لم يلزمها تصرفا ولا تقرضا اذ انفر ذلك بقوله

محر

سحب على المولى بملكته من اكتساب الفقده والمهر لانه في الصبح فان استعمله يوما  
 مثلا الزم اجرة المثل لانه الف فقده بعلمها غير فحب صانها بغيرها لما لو استعمله  
 الا جرة ولا استطاع الجواز القصور عند الاداء والاصح انه يجب اقل الامر من اجرة المثل  
 وكما المهر وبقعه من استعمله لانه ارفضا عن اجرة المثل فالفاضل للسيد  
 لا يصح له نفسه وان زاد الذي استوفاه السيد في الاجرة لا غير فلا يضم المهر منها لان  
 المعلق انما هو بركبه لا بالسيد وكسبه هو في الاجرة **قال** قلير الله من كسبه  
 ثبوت الفقده في رقبته بان سابع منه كل يوم حزمه في فقده ذلك اليوم ان امسك في  
 قبل سبيل المولى في الصبح منزله انما يبرفعه عن رقبته ولو جرح الفقده هنا احكاما  
 وليس على السيد للاصل سحلا في فقده لانها لبقاء الشخص وهو المملوك للمولى لا النوع وبقعه  
 الرزق حزمه من تغلب بقاء النوع لانه العلم الغايه في الصبح ولا على كسبه العبد والاعاق  
 الواجب المطلق المكن ولو لم يجب لتصير المراه والعبد لعدم الرقبه وعلمه الشفوه  
 وذمته ابد فحسنت رقبته فعلى هذا يباع في فقده كل يوم منه حزان امكن **قال**  
 قلير الله من ولو قصر الكسب او لم يكن ذاك كسبه احتل ثبوت الفقده في رقبته وفي ذمته  
 المولى وان يحرم من الصبر والفتح ان يحرم من المهر **اقول** بقعه زوجها العبد عند المصنف  
 والشع واجبه على كل بقدر ثم ذكر وهو الفقده في كسبه العبد احتلا عند المصنف وفيها عند  
 الشرح واحتاها الى بقدر علمه الكسب او قصور عن الفقده وقد ذكره احتلا ثلاثه  
 ثبوت الفقده في رقبته **ب** في ذمه المولى **ج** ان يحرم المراه من الصبر والفتح  
 ان حوزها مع اعسار الزوج وقد تقدم وجه الاولين وجه الاخراني في موضع **قال**  
 قلير الله من ولو تزوج احد من عراذل مالكمها وطبق قبل الرضا عالما بالتحريم فهو ران  
 وعليه اشد وفي المهر مع علمها اشكال بشانها زانية ومن ملكه البضع للمولى **اقول**  
 الاصح عند الذي ابيده انه لا يحولها في بيع ولا في فسخها في فساد رقبته ما هيته  
 ما تحرم المتوارع من بيعه في الله عليه ولا في البيع والبيع لا يثبت لما بعد عقد العقد او شبهه  
 او اكرامها ليخرج عن كونها نيكافلا وجهه عن هذا الاحتمال الاخر وما شئت على الرأيه



الغنى وعليها مع عليها احوال اخرى للملك لا دنيا وية ولو علم التفرع دنها كان على المحر القرب  
 الاخرى وان علت دونه فغلبها وعليه عوض اخرى عليه المحر والمعتق خاصة للمالك  
 وعلى العالم العقوبة ايضا **قال** قدس الله سره ولو كانت بكرا الزمة ارش النكاح ولو كان  
 عدلا فان قلت ان ارش حنايد ساقى من قبله مع فيه وار قلنا انه يهرع به بعد العتق **قلت**  
 وجه كون ارش حنايد على الصغار انه قد حصل جرح وتفرق اتصال في الختم ظلم وهذا  
 وهو انما هو حنايد وبقاى ابراهيم وجهه كونه ههنا ان الصغار جعله يباع للوط وجعل  
 العوض في احرازه واستعبره الصغار اذ اجازت روحته اليها من غير اسقاط عوض للرجازة  
 وخذلق النير واليمن والاهم عندى الاول لان حنايد قطعاً على ملك الغير فلا يهرع النقل  
 انه في الحق ههنا ارش لسقوطه بزاهم وعدم اعتباره لعل به بل غلب المثل لانا نقول  
 سقوطه بزاهم لاذها او عقوبته وههنا المثل اذا وجب حملها انه يضمنه ان سلم عدم اعتباره  
**قال** قدس الله سره وكذا لو ادعت احرته فعقد ولزمتها الهرة وقيل العهر مع البكارة  
 ونصفه لا معها **قلت** وكذا عطف على قوله ولو وطى حراما او شهدها او ادعت  
 احرته فقد عليها احوال اخرى فلا يهرع عليه كما ذكر في قوله ولو وطى حراما او شهدها او ادعت  
 الهرة مراده بالهرة هنا المستى وثبه اى في قوله ولو وطى حراما او شهدها او ادعت  
 الهرة المثل فظاناً ذكره هنا اخلافه بقوله وقيل واقول في تقريرهم المثل انه مع  
 الوطى هنا يلزمه عوض النضر باجماع المسلمين لا تدعى ليس بزاهم لا عطفك بل في مكان له عوض  
 وفيه اقول **قال** شخصاً عليه المستى وهو اختيار ابراهيم لان عطفك عليه قبض فيه  
 احل العوضين يجب الآخر وعروض الفسخ لا يوجب فساداً من اصله وبه قال المفيد ان  
 كانت قد مضت وكانت المذمومة **قلت** الفشار كانت بكرا ونصفه ار كانت بكرا  
 وهو اختيار ابراهيم **قلت** يلزمه ههنا المثل وهو قول الشيخ في المسطور وابرجع لاها ملك للغير  
 والنكاح هو قوف على رضاه فاذا لم يرض ارفع من اصله في مكان كالفاسد من اصله **قال**  
 قدس الله سره والولد رفق وعليه قمتة يوم سقط حيا وعلى المولى دفعه اليه فان لم يكن له مال  
 استعق فيه فان اسعق قبل نفقهم الامام من غير الرقاب **قلت** لما ذكر حكم الهرة شرع

وفرد

ففرد حكم الولد الولد وقيل **قال** الشيخ رحمه الله انه رفق وعلى ابيه قمتة يوم سقط حيا  
 وعلى المولى دفعه اليه ومع اعساره يستعق فيه فان اسعق فلا يهرع الامام من غير الرقاب  
 وهو قول ابراهيم وان رجوعه **قال** ان ابراهيم يجوز قتلهم من سهم الرقاب لانه مخصوص  
 بالمكاتب والعبيد والولد ليس احد مالا انه حر **قال** ابو الصلاح الولد حر وعليه  
 قمتة ورجوعه على من تولى امره فان كانت هي التي عقدت على نفسها لم يرجع على احد  
 اتفق الشيخ تاروا سماعه عن الصادق عليه السلام **قال** سألته عن مملوك است قوما ورعت  
 احوالهم فزوجه رجل منهم او ولد له ولدان او لايم امام فاقام عندهم انها مملوكه واقر  
 احوالهم بذلك فقال يدفع المولا لهم وعلى المولى دفعه وعلى المولى دفعه وعلى ابيه قمتة  
 قوم بصير اليه قلت فان لم يكن له مال ما اخذ الله به **قال** سعي او في مثله احرى بوجوبه  
 وماخذ ولد قلت فان ابى ان يبيع في ارش الله قال فعلى الامام ارفق به ولا يملك  
 ولد حر والاهم عندى حرية الولد وعلى الاب قمتة لمولاة وسقط من اعساره يساره ويجوز  
 للامام فسخه من غير المال لانه من المصالح وهو اختيار والذى المصنف في المحلف واحواب  
 عرجه الشيخ معتر السند وعدم دلالة المصالح على تمام دعواه فان الصادق عليه السلام لم يبيع  
 فداهم من سهم الرقاب وقوله فعلى الامام ارفق به لا يدل عليه كونه ان ينفق به من سهم الملك  
 لانه من المصالح كما دعى رفق الولد وقد **قال** الصادق عليه السلام ولا يملك ولد حر فبيع  
 حراً لا يملك بل يلزم ان يحصل حرصفه ولد وان حطناه مضافاً ومضاف اليه لا يلزم  
 الولد لا نأقول ان سلم لزم لان ملكه قبل يسقط دخل عليه حرف النش فثبت مقابلته  
 وهو احرته لعدم خلوة الموضع عنها هنا وجعل نهياً مستلزم تكليفه لا يطاق اذ الملك هنا د  
 عليه من غير الشارع غير مقدور له والاختار خلاف الاصل واعلم ان قول المصنف والولد  
 رفق عطف على قوله الفرج البشارة ونصفه لانها فقوة هنا والولد رفق تمام القول الذي  
 حواه بقوله وقيل لان المصنف **قال** قيل ذلك ولو وطى حراما او شهدها فلا يهرع عليه الهرة  
 والولد حر دعواهم هنا احرته هو شبهة **قال** قدس الله سره ولو زوج العبد بغيره الى  
 قوله ولو زوج بامه فان اذن المولى ان ادلم با ذمها فالولد لها ولو اذن احداهما فالولد لها فان



خامده ولو اشترى احداهما يس اس فاد صوته المختص واحدهما فاحال **اقول** **شامز**  
 عديم قوهم فالولد لغيره لئلا ياذن فوجود اذن احدهما واسفا اذ الآخر سب ملك من لم ياذن  
 وهذا مستحقها ومن انه في الحقيقة باللائب والام معا فاذا استوفى مال احداهما واستاد  
 الآخر اسقط الشارع اعتبار كونه باملن اذ صولا وبسببه الى الآخر فصار غايه وكان له  
 ولا يمكن ان يجعل ما لم يصف احدهما ولا في موضع النقص فلا يتعدى الحكم اليه لانه  
 خلاف الأصل **قال** قدس الله سره ولو زوج عبده امته في اشراط قبول المولى او العبد  
 افعال شامز انه عقد او باعة **اقول** وجه كونه عقلا ما روي الصدوق في كتابه من  
 لا يحضره المقيده في الصصح عن العلامة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال سألته عن  
 الرجل كيف لم يعبده امته قال سمعته ان يقول قد انكسرت فلانة وعطيتها ما ساسا من  
 قبل او من بعد ولا بد من طعام او درهم او نحوه ذلك اسلمت سماه نكاحا والاصل الحقيقة  
 واوجب عليه عطايا وشرطه بقوله ولا بد ولا شيء من الإباحة بشرط فها ذلك ولا استا  
 نكاح او باعة ما يغنيه خلوصه عليه اجماعا وليس باحة لما رواه عن بعض عن الحسن عليه السلام  
 قال سألته المولى هل له ان يطأ المأمة من غير روع اذا احل له صولا قال لا يحل  
 فغير كونه عقلا ومن قرى ان الإباحة للملك لا عقد لعدم جواز له حتى المبدع وجواز عقد  
 الصالح بالاباحة ليس بعقد وسبب اباحة النكاح محصور في العقد والمالك لغيره تعالى  
 الا على اذواهم او ما ملكت اياهم فغير ملزم فمن ابتاع ورا ذلك فادانك هم  
 الدادون وعلى ذلك لا رواية محمد بن مسلم عن كونه عقلا نظرا في العقد اشاء وقد محتضله  
 بالافعال ووجه كونه اباحه لانه لا ينفق في قول لما تقدم وكل عقد معتق في قول لان  
 رفع هذا النكاح بيد المولى ولا شيء من النكاح الحقيقي رفعة بيد المولى اما الصغرى  
 فلما رواه محمد بن مسلم في الصصح عن الصادق عليه السلام قال سألته عن قول الله عز وجل  
 والمحسنات من النساء الا ما ملكت اياهم قل هو امر الرجل عبده ومحتة امه  
 منقول له اعترل امرأته ولا تقر بها ثم يجبرها عنه حتى يجبر ثم يهرها واما الكبرى فلان  
 رافع العقده اما الطلاق او الموت او جحد ملك او عتق مع فتح المالك او العتق او طه لونه

ان

كفنه على قول وما عدل الاول فاسف والاول ارجح قوله اعزل طلاقا لزم ان يكون  
 الطلاق مد غير الزوج وهو باطل بقوله عليه السلام الطلاق بين امرأين بالاساق ولا انه يقتدر  
 للصيغة المبيته وهو باطل باجماع اصحابنا والاول وهو كونه عقلا قال المقيده ويلوح من  
 كلام الشيخ واتباعه والشاذ وهو كونه اباحه قول ابن ابي حنيفة والاقوى عن علي بن الصميل والاباحة  
 لا يلزمها من القول **قال** قدس الله سره وفي وجه اعطائها من مال المولى شيئا خلاف  
**اقول** قال الشيخ في النكاح والمبيد وادب الصلح وادب الوفاء وان البراء بالوجوب للتزويك  
 المقدمة وغيره **قال** ان ارجس يعلم الوجوب واعلم ان القول بالوجوب حتى على  
 مقتضيات **اقول** ان العقد قبل الوجوب المحرم مع الدخول لا بد فيه من موت محمد وان لم يكن ذكره  
 شرطا مال المولى لولا ذلك كسبه ولا يملك المولى على المولى شيئا والنفقة وحكمها من الموت  
 اقرار او حكم ولا يتعلق حق المولى بكسبه ولا يتعلق بال نفسه **قال** احد الامر من  
 لازم ان يكون اعطاء المولى الجارية شيئا ما استاعا كما استحق الزوج الا على الزوج  
 او ملك العبد ما يملكه صولا في منع واحدة من هذه المقدمات لا يتم هنا وجوب الاعطاء **قال**  
 قدس الله سره ولو اعتقا فاحارت فاما ان يكون قبل الدخول او بعد من التسمية وعد بها  
 ناسخ **اقول** هذا الكلام يدل بالمطابقة على مسائل اربع لا نداء اعتقا فاحارت  
 فاما ان يكون قبل الدخول او بعده وعلى كل واحد من البعد من اما ان يكون قد سمي  
 شيئا او لا ان يكون قبل اعتقا قبل الدخول واجارت وقبلها شيئا قال كلام في موضعين  
 احدهما استقرار العقد ما قبلنا انه اباحه بطل وان قلنا انه عقد لم يطل بالعتق مع الاحارة  
 وثانيهما في المحدث فان قلنا انه اباحه فلا يبرق قطعا وكان وجود التسمية كعدمها لان  
 استحقاق المهر اما بالوطى او بالعقد وكلاهما سفسد اقلنا انه عقد احتل بطلان التسمية  
 لان وجه الملوكة لولاها ومهر المبيد اما على المولى او على كسبه اذ في مرقده وعلى الاول محتمل  
 المستحق والمستحق عليه واستحقاق من باب التسمية فلا يحق الا مع اتحاد المسمى هنا وعلى  
 الاحيرين فلا استحقاق للميت متبع على القوت فيموت قبل ويحتمل ان يقال ان  
 العقد وقع بعبارة معتبره فيكون صالحا لما شرع عند القتل لان ليس اقل من عقد العتق ولا يكون

ان العقد لو جرت  
 ذكره ويرون مع الدخول  
 فلا يملك قبل مقتضى  
 لا يملك على المولى شيئا  
 بل من على قول الله  
 ومنه على وجه الامور  
 والمالوك المقتضى وجوب  
 كلف الزوج والمولى  
 فانه ماله العتق  
 فاما على وجه الاستحقاق  
 على جهة الاستحقاق او  
 ح ان هذا المهر  
 لان لو كان له فاما على  
 العبد وعلى نفسه  
 في لا لا استحقاق في مقتضى  
 التسمية لا على العبد لان  
 العبد لا يملك على  
 العبد لان ان ملك على  
 نفسه وموتة فتعق  
 ان يكون المهر الجارية  
 للمولى لان في الروايات  
 المأنة من العبد او من  
 سلب من المولى وجب  
 المولى ان يعطى المهر الجارية  
 لان ذلك هو المهر الجارية  
 وهو لا يملك في



المهر هنا على السيد ولائله بل على الزوج والمرأة خصوصاً على قول والدة المصنف وان  
 او يراى لو كان لا لغيره او كان الزوج حراً ثم باع هو الامه بطل العقد قبل الدخول واجاز  
 المشرى فان احازته كالعقد المستأنف والمهر للمشرى **ب** العرض حاله ولم يكن  
 سميها مهر وان قلنا انه ابا حة بطلانها والمهر وان قلنا انه عقد كالمفوضه المهر فان  
 مات احداهما قبل الدخول فذا مهر وان طلق والمهر **ج** ان كور بعد الدخول وقد سمي فان  
 قلنا انه ابا حة بطل العقد ولا اعتبار بالتسمية فان قلنا بوجوب اعطائها شيئاً من مال  
 المهر وكان عقده اعطاه فلا يستغنى وان لم يكن اعطاه شيئاً احتل وجوب مهر المثل على  
 السيد للوجوب قبل العتق فعليه اوطر العقد رقت العتق لانه وليها فيعده لغيره ولا يه  
 فيلزم مهر المثل وان قلنا بعدم وجوب اعطائها شيئاً فيجوز بيع المهر على من اعتق استه الزوج  
 بغيره بعد الدخول او بغيره فعلى زوج المهر له لا مهر هنا فخلوا العقد والوطر عن استحقاق  
 عوض مع كونه عقد صحيح وهو غير مبرور في الشرع وان قلنا بوجوب اعطائها من كس العبد  
 فالمهر هنا عليه **د** ان يضمن بعد الدخول وقبل السيد والايجال فيها لما سبق واعلم  
 انه على القول بكون مهر العبد في كسبه او في رقبته ستمل اسفاله بعد العتق لا ذمته في  
 كل الصور والمزجورة للمهر التسمية وشوت احداهما قبل الدخول وان قلنا بشوته هنا  
 على العبد لان النكاح سبب لشوب مهر فقبل العتق وحل مانع وهو ملكية المولى العبد والمهر  
 وقد زال هذا المانع بالعتق فار السبب ومنه المسكه وامثالها ستملها العتق من المسائل المسئلة  
 واسماها لها المكافؤ الاحتمالات فيها وكثر اصولها وفروعها وعلى اصل سمي عليه لا تخلوا  
 من احوال والافرى عنى في هذه المسائل انه عقده وكلامه يسم فهو كفوضه المهر قبل الدخول  
 فيعده وكما سمي يلزم بعد العتق ويكون للمراة على الزوج **قال** قد ر الله سره ولو اشترى  
 احد حصه احد الشريكين بطل العقد وحرم وطوطم فان احاز الشريك المضاع بعد البيع  
 في ايجار خلاص **اقول** اذا تزوج اسحر امه مشركه مير اشترى اذنها ثم اشترى الزوج  
 نصيب احد الشريكين من زوجته بطل العقد احققت النكاح وحرم وطوطم ثم يقول  
 هل حل له وطوطم في حال الشريكة مستأما لافيه لا صا بنافول احداهما مطلقاً وهو

عظم

قول ابن ابي عمير ان المهر لا يضمن الا لغيره ولقول توفيقه المهر لغيره وحافظون الاعلى از واجهم  
 او ما ملكت امانهم والفضل قاطع للشريكة وفيه نظر لم يقد في منع اخلوا خاصة ومنع البيع والمطلوب  
 الثاني ولا دلالة للعام على التخاصص وانما ابا حة نسب ما تم اختلافه فيه على اقوال ثلاثة  
 ا) انما ساج ما ابا حة الشريكة لا غير لانها تملك فاحتمل السبب وهو ملك المقتد ويؤيد روايه  
 محمد بن عيسى عن جعفر عليه السلام في حاربه من رجلين وجرى جميعاً ثم احل احداهما فخرج  
 لصاحبه فله هو له جلال وهذا قول ابن ابي عمير **ب** انما تحل بالعقد وهو اختيار ابن ابي عمير  
 الرابع ونقل عن الشيخ فانه قلنا في النهاية حيث عليه الا ان بشرى المصنف لاخر اوضح  
 مالك يصفها بالعقد فيكون ذلك عقداً سابقاً او راداً بالعقد عقد النكاح الاول بطل  
 لبطلانه بالشراف لا يصير صحيحاً بالاحازة ولا لانه وقع اولاً برضا ولم يحد له ملك فلم  
 يصف على احازته ثانياً وذلك الفاضل المحقق ابو القاسم سعيد المراد بالعقد عقد البيع  
 على النصف الثاني قلنا فكانه يقول الا ان بشرى النصف الاخير السابع ويرى  
 ما ملك ذلك النصف بالعقد ويكر الاجازة له كالعقد المستأنف ويكون الالف في قوله او  
 سميها من النكاح او يكون معنى العاوية اخر كانه وفيه نصف وبعد واعتراض ما لم  
 لا يمكن وطى احد الشريكين المشرقة حال اشترائها **ج** قول ابن ابي عمير ساج بعقد المتعده  
 بشرط ان يكون من الشريكة مباحاً وبعقد في يده سيد لم ياذنه والا فمعه عند قول  
 ابن ابي عمير وانه طرنا الصلح فله المسئلة لانها موضع اشكال فاحتمل استيقا الاقوال  
 فيها **قال** قلنا الله سره ولو ملك بعضها وكان الباقي حراً لم تحل بالملك والابا للام  
 هل يحل تعدد في انا محاقيل ثم **اقول** يجوز قول الشيخ في الله لا نكاح انا محاقيل  
 كالحاكم فيها كها وانما هو عنوانه لا يبيع فالهيات مناول ابن ابي عمير خاصة لا ينفعه  
 المهر **وال** قلنا الله سره وهو يقع عقد احد الزوجين اسحر العالم بغيره الاخر فاسد  
 او موقوف على اذن المالك الا ان يفسد لوعق قبل الفسخ لزم العقد من الطرفين **اقول**  
 البحث سنا كالمسئلة المقيدة فلا تكثر ذكره واما ذكرها لغيرها **ا** ليقع عليها بالاعتق  
 قبل الفسخ فانه على القول بالبطال لا يصح العتق ولم يحجج في الفسخ واحتج في النكاح والعقد

مستأنفا او راداً  
 ما لم يحد له ملك  
 بطلان العقد  
 لا يصفها بالعقد  
 لا يصفها بالعقد



مستأنف وعلى الوقف يقع ويلزم النكاح لحق الشتر وأقسام المانع **ب** الفرق منه  
ويرى إذا باع مال الغير بغير إذنه ثم اشترى من المالك فالذي بنت هنا وهو اختياره  
شرط مجامع للنكاح وفي حال الغير إذا اشترى المانع الموجوده لفساد ملكي شخص كان  
النكاح هنا أولى من لزوم البيع وهذا من مذهب فائق علم الفقه **الفصل الثاني**  
**في سبلاته وهي الحق والبيع والطلاق** **المطلب الأول في الحق** **قال** قدس الله  
سبحه إذا اعتق وكان زوجا عبدا كان لها اختيار لا قوله ولو كانت تحت جد فهو خيار الفسخ خلاف  
**أقول** إذا سمح عقد الإلمة بعد تزوجها بغيره كان لها اختيار إجماعا لأن سره عتق و  
هو تحت عبده فحرها النسخ على الله عليه وآله وسلم وأما إذا كانت تحت جد فحررت لها  
خيار الفسخ لا أحسن إلى أصحاب فيه فاسد والذي المصنف وقاله وجه الله والحق  
الظاهر في العقد وأبى التنازع وأما أحمد وإن أوجب بعض أصحابنا قضاء وقواه النسخ في  
المبسوط والوجه عندني اختيار الذي لما رواه أبو الصباع أن كذا في الصحيح الصادق عليه  
**قال** أما امرأة عتقت بامرها يملك من إرثها ما كانت قد ماتت وأرثت فارقته وهو عامر  
شامل لصورة الزنا وعن زيد الشحام عن الصادق عليه السلام **قال** إذا اعتق الأمة  
وهذا زوج حيرت وأرثت كانت تحت جد أو عبدا **قال** عليه السلام لبريرة ملكة تضعف فأخارت  
جعل ملك النسخ عليه فلا تدخل لبعود بيه الزوج لا إخراج السبب مكانه عن جابر وهو محقق  
هذا احتج الشيخ في المبسوط بأن المصنف للزوم العقد وجد الأصل بقائه كما عني ما كان  
**قال** قدس الله سرح ولو أخت الفسخ بطلان العقد لم يسقط خياره ولو كان له طاعة  
فوريه اختيار أو أصله احتل السقوط وعنده والفرق **أقول** خيار هنا على الفرق لما تقدم  
من قوله عليه السلام لبريرة ملكة تضعف فأخارت **قال** للتحقيق من غير أخير قالوا استشف  
النسخ عليه السلام فتم فصل وهو مستلزم التأخير قلنا ممنوع ولو سلم فإخيارها  
الفسخ لم يلزمها اختيارها أشاء أنت أم لا **قال** بل شاف فلما علمت فورته منعت ثم  
وقع على فورته فروعا منه كره لو أخت الإختيار ولحقه الحق لم يبطل خياره إجماعا **ب**  
لو علمت الدفق وأخت لجهل أصل النكاح احتمل السقوط لأن حاله لم يفسد من لا يفسد

فيما قبل

ويحتل عده لأنه حكم حق فلو لم يعد فيه لزم النسخ **ب** لو علمت الفتى واختيار و  
أخت لجهل فورته احتمل مساواته بجهل أصل اختياره لا اتحاد طرق المسلمين وأنه أمانته  
منه لجهل الاختصاص فالوشره لذلك لأنه أختي وإن لم يعد لجهل الحكم سقط في المسلمين  
ولأنه على الفتى وثبت الحكم لو كان يشترط العلم به لتقدم الشتر لكن العلم مانع فصار  
فقد ورفع بقدر ما واه احتمل السقوط في المفسر وعدم السقوط منها ويحتل الفرق من  
جهل أصل اختياره وبجهل فورته لا يسقط خيارها احتملت أصل اختياره ويسقط أن  
جعلت الفورية لأن ما قبله لم يجهل اختياره لا بعد جملة مقصود ترك اختياره خلاف ما إذا  
علمت أصل اختياره وإن جهلت فورته ولا التأخير مع علم اختياره بل على الرضا عرفا  
في الأصل ولا فإن موضع كون اختياره على الفتى وثبوته في أول أوقات الفسخ على الاختيار  
في أقل أوقات العلم بالبيع وثبت اختياره مع علم مانع خارج من اختياره وهو عندنا  
وشرعا فمسقط أما جهل اختياره فهو غير مقيد ورلان شرط تعلق الفسخ بالشيء العلم  
به والجهل لا يحتمل إشار المصنف بقوله والفرق **قال** قدس الله سرح ولو لم يخطر  
حق اعتق السيد فأقلنا بالمنع من الاختيار تحت إجماعه ثبوته من أن لا يست سابقا  
فلا يسقط بالحرية كغيره من الحقوق والسقوط كالغيب إذا علم المشتري بغيره زواله  
**أقول** على تقدير علم اختياره في البحر لا يفسد عنده المانع لأن سبب اختيار  
حررتها وعبوديته وقد زال حيز السبب فطل سببته ولا يرد أن اشتراط رده في العقد وث  
لا يستلزم اشتراطه فالنسخ لا الأصل بقائه الشرطية ولأنه شرط الوجود لا حيزه  
حادث والأصل فيه أن يفسد النسخ عليه السلام أنها جارية قصده بريم وكانا مملوكين وتعديتها  
على خلاف الأصل **قال** قدس الله سرح ولو طلق قبل اختيار الفسخ احتمل أن يفسد  
فإن أخت الفسخ بطل والإدخ ووقوعه **أقول** إذا اعتق فطلعت عتقه بلا فصل  
قبل اختيار الفسخ وأبى لها الحق ومراة بالطلاق هذا المانع محتمل هنا أن يكون الطلاق  
مراعا فان صحت النكاح ظهر بطلان الطلاق وإن لم يقع وإن وقع فلا يفسد الطلاق  
في الحال إجماعا بطلان حقها من الفسخ وهو مافي النص وإبطال الطلاق من راس مع مصاديقه النكاح



اللام وقد وقع من أصله في محله غير جائز فغير الاحتكام يكونه مراعاة الفسخ أو علمه كاشف  
عن البطان والصحة كالطلاق في الردة ويختلف وقوع الطلاق لأنه صادر في نكاحاً  
دائماً وهو أهل الطلاق فمثل اختيار واعلم أن الانفسان بالردة يستدل بهما فظهور مناد  
الطلاق فيها لأنه لم يصادف النكاح وأما الانفسان فمما لم يستدل بها قبل وهو العلق  
بل إلى منجها فقبله النكاح موجود فيصادف الطلاق فافرق الطلاق في الردة وهذا واعلم  
أن مراد المصنف بقوله احتل أمافه كونه مراعى لا هو قفاً كسبح الرحمن **قال**  
قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان لا شر واعتقاد فقه أو سبق عنها أو مطلقاً على رأي احتار  
**أقول** قوله مطلقاً أي سواء كان عنهما سابقاً على عقده أو متاخرًا عنه أو مقارناً  
فما سأل ثلاث **أ** اعتقاد فقه وبناء على احتار على حرية زوجها لأن عقدها لم يصادف  
عقوديته بل صادف حرية لها من سببه ومنع السبب من تقدم على السبب وفيها اختلاف كما  
نصف **ب** سبق عقدها على عقده فاما أن يكون قد سبق قبل عقده أو لا فإن كان  
الأول فلا بحث وأن كان المأنة وهو أن لا يكون قد سبق هو المسألة المذكورة هنا فبقوت  
هذه المسألة على أنها إذا تمتد عن الزوج قبل فسخها وقد مضى البحث في هذا **ج** لا يعتبر سبق  
احد ما بل يقول بحديثي اعتقد وفيه اختلاف لأنه سبق على المثلث العقد من أعين عقدها  
صحت حرمة العقد وعقد فسخا في العمل **قال** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وكوزان  
يجعل عتوانته محرماً لها ويلزم العقد أن قدم النكاح فيقول زوجتي وأعقتك وجعلت  
محرماً عتقك وفي استرط قبولها أو الإكفاء بقوله جعلت محرماً عتقك **أقول**  
الأصل في هذه المسألة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما أسرت صفية بنت حقيق  
أخطب من قوله طرون رعرع عليه السلم اصطفاها النبي صلى الله عليه وآله لنفسه من  
العينة في وقع خير ثم اعتقها وتزوجها وجعل عقدها صلاتها بيد أن حاصت حبسه فاجعها  
على أنها من سائر المشروعة العامة وهو أن يجعل عتوانته صداقها وقال كثير من الجمهور  
أنها من حصاير النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا مستلزم **أ** بل بشرط قبولها لا يستلزم الأول  
لأن النكاح عقلا لفظي وعقدا لفظي لا بد فيه من القبول لفظاً ولا حرماً مقرر حال النكاح

المنع

لا مشاء تزوج الإنسان نكاحاً فيه فالحرية شرط للنكاح والشرط مقدم بالذات فاعتبر قولها  
ولأن المصادف من المولى قبول النكاح فغير الجاهل بها والقبول منها وأما أن في اللفظ قبولاً  
فما احتاج في الحقيقة وقبولها كاشف عن صحته المتفق عليه قول السيد ويختلف عليه لأن  
سبب الحرمة تزوج السيد والسبب لا يقدم على السبب وكما في الأمة بيد السيد بقوله من وجعل  
لفظ بدل صريحاً بصيغة شرعية على رضا من اعتبر رضاه في قول النكاح وأما به واجتمع  
فيه الجاهل باعتبارين ومع تزوج الأمة في هذه الصورة بالنكاح وإجماعاً لأنه لا بد من التزويج  
لما فصل ولأن سبب النكاح هذا وسببه العقد مسبقاً العقد عليه بالعلم وهو شرط  
اعتبار قبولها متاخر عنه بالعلم فلو شرط فيه داراً واجباً بأنه كاشف فوامدة ولأن  
النكاح عليه السلام اصطفي صفية وتزوجها وجعل عقدها محرماً ولم يقل قبولها ولو قبلت لقبل  
لأن من التزويج الواجب حياضه قلت أعقل حمل ذلك وهو المفهوم من عبارة الأفاضل  
وصرح أبو الصلاح والمفيد به لا شوب المحرك فيه ذكره في العقد فلا احتياج إلى صفة  
أخرى صريحة في العقد وصل من استدلال بأنه يملك الجارية رتبها لأنه إضافة لا بد فيه  
من تعاريف المصنف هنا بالذات واحتج أن المحرك هنا فكل ملك لا يملك ويختلف علم الإكفاء  
به لأن القبول لا يصح إلا بالصيغة الصحيحة وهو التخيير والإعتاق على القول به ولا ماله نقار  
الملك الخ عدم السبب **قال** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو قدم القبول كان لها اختيار وقيل  
لا خيار لها الآية ثم السلام **أقول** كلام الشيخ في هذا يصح ثبوت اختيارها  
في الرضا بالعقد والامتناع عن قبوله وتعهدها بالبراع وأن أوسر وقال أبو الصلاح يلزم  
النكاح ولا يعتبر رضاه لأن الكلام لا يتم إلا باخيه كما لو قال أعقتك وعليك كذا وهو  
احتسار والذي المصنف في المختلف احتج أبو الصلاح بما رواه عبيد بن زياد عن الصادق  
عليه السلام قال قلت له رجل فاك سحرته أعقتك وجعلت عتقك محرماً قال  
فقلت جاز أو رد المطلوب اللزوم وأجاز أن منه وأجيب المسؤل عند اللزوم  
فلزم تأخير البمان عن وقت الحاجة فلو امتنع بل عن وقت السؤال قلت كلاها  
حد رعه في الأصول ونسب أن المسؤل عند اللزوم إذا الصفة مشرعة عنها والأقوى عندى

وإذا روي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم  
لو قبلت لقبل  
لأن من التزويج  
الواجب حياضه  
قلت أعقل حمل  
ذلك وهو المفهوم  
من عبارة الأفاضل  
وصرح أبو الصلاح  
والمفيد به لا شوب  
المحرك فيه ذكره  
في العقد فلا احتياج  
إلى صفة أخرى  
صريحة في العقد  
وصل من استدلال  
بأنه يملك الجارية  
رتبها لأنه إضافة  
لا بد فيه من تعاريف  
المصنف هنا بالذات  
وحتج أن المحرك  
هنا فكل ملك لا  
يملك ويختلف  
علم الإكفاء به  
لأن القبول لا  
يصح إلا بالصيغة  
الصحيحة وهو  
التخيير والإعتاق  
على القول به  
ولا ماله نقار  
الملك الخ عدم  
السبب



قول ان الصلاح لما تقدم احسن الشئ ما رواه علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته  
عن رجل قال لا تسه اعقل وجعلت محرم عتق فقال عتقت فهو انحرار اشارة تروجه  
واشارة تلاقان تروجه فليطها شئ وان قال قد زوجت وجعل محرم عتق فان  
الزواج واقع ولا يطها شئ وان جواب الطلاق لا على ان يقع فلا دلالة له على مطلوك لان لم  
يقدم قول تروجه ولا يصح ذكر المحرم بدو لفظ النكاح ولانه يدل على وجوب شئ آخر ويكون  
هو المحرم او جوهه وليس مطلوبكم **قال** قد مر الله سره وقيل تقدم العتق لان تروجه الامة  
باطل **اقول** قوله وقيل اشارة الى قول المفسر والصلاح واحتمار الشئ في اختلاف واعتجوا  
بان نكاح الامة باطل واجيب بان تقدم العتق على ثبوت النكاح منع لكونه محرم للنكاح  
المتاخر عنه واحتمار بان الكلام لا يتم الا ما جرحه فبقوله لفظا هو متاخر عن النكاح ولا يتم عدم  
وجوب تقدم العتق لانه وان تاخر لفظا فهو في حكم المقارن لان الكلام لا يتم الا ما جرحه **قال**  
قد مر الله سره ولو جعل ذلك في امة الغير فانما عتق المحرم مع الاجارة فلا فرق  
الصحة **اقول** الكلام هنا في موهبتين احدهما صحة النكاح وهو يفتى على صحة عقد الفروج  
اذ لا يتعلق بصحة المحرم اذ لو بطل المحرم وقف النكاح على الاجارة وكان لمفوضه البضع  
**ب** وصحة المحرم وهو يفتى على مقدمتين احدهما انه لم يجهل المحرم عتقها محرم المحرم  
هو العتق او يكون تملكها رقبها وسعد العتق كما لو زوج حاربه غيره وجعل اب ذلك الغير  
المملوك للزوج محرم لها فانه يفتى على سبيل ايجارته اياه فان احراز عتق الاب وثانيها ان  
عتق المحرم هل يبطل من راس او يفتى على المراجعة على الاجارة اذا انفرد ذلك فقوله  
ان قلنا بالماضي المقدمه الاولى هي هنا ووقف على الاجارة وان قلنا بالاول من المقدمه  
الاولى فان قلنا بطلان عتق المحرم من راس يبطل المحرم هنا قطعاً وان قلنا بصحة  
وقوله صح هنا والباطل وان قلنا بصحة والاقتصار عليه فان قلنا صح هنا والباطل  
واسحقى من هذه المسئلة انه لا يصح العتق فطل المحرم لانه من قبل الاسباب او الشرط  
ويعتقها على مورد النكاح من ثم المحالف من خصا بصحة اللام ولم يرد الا في حاربه  
الانسان نفسه وبها هو الذي استقر عليه راي والدي المصنف رحمه الله وقوله فلا فرق ليس

حاشية

يرجع للعتق مثله على تقدير اجارة عتق المحرم والرجوع على بقوله لا يستلزم الرجوع  
في سر الامر وهذا القدر باطل عندى وعند المصنف واما عقد الكفا فلا يفسد بنفسه  
المهر بل ان وقع باحباب وقول من مضى في العتق وقف على الاجارة مع القول بوقوع النكاح  
موقوفاً على الاجارة **قال** قد مر الله سره والافترق جاز جعل عتق بعض مملوك محرم او يبرئ  
الفتى خاتمه **اقول** وجه الفرق صحة عتق البعض وصحة المعاوضة على البعض وهو جعل  
بعض رقبها محرم اقل من قول من يقول ان جعل العتق محرم هو جعل رقبها بحصيفه يصح هنا ولانه  
لا فرق بين البعض والكل ويحتمل عدم الصحة لانه ليس بصورة النكاح فلهذا هو الاصح عندى  
لانه كلما حالف الاصل فتمت فيه صورة النكاح **قال** قد مر الله سره ولو كانت  
شركه مع الغير فزوجها وجعل عتق بصيده محرم اقل من العتق وسرى العتق ولا اعتبار  
برضاء الشريك **اقول** هذا العتق على تقدير الرأيه يفتى بصحة كما اذا كان موطراً بالعتق  
وقلنا علم بوقف الرأيه على الاجارة او بالاجارة فادى وجب العتق ان عتق نصاب والمعاوضة  
عليه حارة ونكاح امة الغير موقوف على رضاء ان لم يسقط اليه قبل مسخه وقد استدل عند  
فلم يعتبر رضاء وهو يعتبر رضاء بقوله كل من اعتبر رضاء مملوكه اذا تزوجها  
وجعل محرم عتقها اعتبره هنا ومن اعتبره ثمة لم يعتبره هنا لان العتق للرأيه يسقط اليه  
بصد الشريك ثم سقط عليه فصار كملها ثم انصف فلم يعتبر رضاء او يكون صحة النكاح  
سبب العتق وسببه ملكه لان العتق هنا ان كان محرم الصفة من غير اعتبار لكونه  
محرم الزم الاول والا الثاني قلنا بالمجموع من صحة العتق والعقد يست في حصة المالك العتق  
وملكية حصه الشريك وهما سبب بقاء العتق فلما دور **قال** قد مر الله سره ولو  
اعتق جميع حارسته وجعل عتق بعضها محرم او بالعكس صح الجميع **اقول** هذا سلمان  
اذا اعتق حارسته وجعل بعض عتقها محرم اما ان تقدم العتق او العتق على القولين  
صح لانه لما جاز ان يورث العتق جاز ان يكون البعض **ب** لو جعل عتق عتقها  
نفس المحرم ان جعل عتقها شئاً آخر من ماله محرم اصح لانه كما صح ان يكون محرم مع ان يكون  
بعض محرم لعدم فرق الامة منها واليه اشار بقوله او بالعكس **قال** قد مر الله سره وليس



الاستيلاء ادعقا وان منع من معها فنكح لومات مولاها عتق من نصيب ولد لم فاعجز  
النصيب سعت في الباقي وقبل بلزم الولد السعي **اقول** اختيار المصنف هو اختيار  
اشع المفيد وان اويس والقول بلزم الولد السعي هو قول ابراهيم وقال الشرح  
في المسبوط سجد على الولد فكما ناله وحق الاول وماخذ الاول ان قوله عليه السلام من اعتق  
شققا من عتق عليه كله هو مبالغة في ذلك بعض من سخط عليه في اختياره ويصدق عليه  
ان لم يعتقه لانه التمس في سببه قلل بعضهم ثم وقال بعضهم لا وسيل في حقيقة في باب العتق  
**قال** قدس الله سره وقيل لو قصر العتق على الزور سعت فيها بعد موت مولاها  
وان لم يكن لها **اقول** هذا قول ابراهيم وليس لي وقد تقدم البحث فيه **قال**  
قدس الله سره ولو كان شهيدا ما عتقها وجعل عتقها محرم وتزوجها واولدها وان لم يمت فتح  
العتق ولا سبل عليها ولا تلحق ولديها بعد الرق على وقوعه المرض **اقول**  
اختار المصنف منها ما هو ابراهيم وهو الصحيح عندي واختار جدي وقال الشرح رحمه الله  
في النهاية سطل العتق ويعد الى ما يبعها وولد لم رق ايضا وهو اختيار ابراهيم وابن السكيت  
بروايد هشام بن سالم عن علي بن ابي بصير القمي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام وانا احاضر  
عن رجل باع من رجل جارية فباعها الى سنة فلما قبضها المشرى اعقبها من الغد وتزوجها  
وجعل مهره عتقها ثم مات بعد ذلك شهر فقال ابو عبد الله اركان الذي اشترها  
الى سنة له مال او عتق كخط بعض ما عليه من الدين في رخصتها فان عتقه وكاحه حايروا  
لم يملكنا سخط بعض ما عليه من الدين رخصتها ما عتقه وكاحه باطل لانه عتق ما لا يملك  
واركانها رق لولا ان الاول قبل له واركانت قد عتقت من الذي اعقبها وتزوجها ما حال  
ما في رخصتها فقال الذي رخصها امه كهيها واجاب **والذي** قدس الله سره محمل  
الرواية على وقوع العتق في مرض الموت لانه حديث كرون القنوم مرعى وقد حصل معه الاستيلاء  
فيضعف الملك فاذا مات طهرت لان العتق وعاد الملك التام المستوي اليه واليه اشار بلفظه  
العود اعني في الام لان العود حقيقة فما ست ثم زال ثم عاد اعني نوع لا الشخص الذي عدم و  
الولد لم يمته الرق فليصدق العود في حقه ولو اراد المصنف رق الولد لقالي وسجل الرواية

بالرق

بالرق واحجابه عن الولد ان الرواية لا يدل على رقه لان قول الصالح عليه السلام مع امه  
كهيها لا يدل على الرق شي ومن الدلائل لانه صادق حال جريه امه طاهره الطاهر واحجابه  
المسلم لا يصير رق **المطلب الثاني** في البيع **قال** قدس الله سره وقيل ليس للمشرى العتق  
فصح رخصه **اقول** هذا القول لا ابراهيم وقال الشرح في النهاية وابن التراج  
وابراهيم والمصنف المحمل للمشرى الفصح احتج ان ابراهيم عتق لانه والاصل العتق والعتق  
حق احرره به تعلقا شرعيا ولا دليل على رواله احتج المصنف بما رواه محمد بن علي عن الحسن عليه السلام  
قال اذا تزوج المملوك حرته فمطلوب ان يفرق عنها وان وجه المولى حره فله ان يفرق عنها  
وليس يغير المولى اجماعا والمفرق عنها يفرق زوال اللزوم سيده للمولى اليه ولشوته في تزوج  
الامة لما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن احمد بن علي السلام قال طلق الامة بيها او مع  
زوجها ولا يارق منها لانه نكاح لزم في القورتين ولا يولى عنى اختيار المصنف  
**قال** قدس الله سره فلو باع عبده للمشرى الفصح وعلى المولى نصف المهر المحرق ونقص  
من انصرها **اقول** هنا مكان **اللعشيري** الفصح وقد تقدم البحث فيه **باب**  
ان على المولى نصف المهر ومطلوب الشهد على حكي احداهما ان المهر نصف المهر المحرق وقد تقدم  
البحث فيما يناسب ذلك ويظهر منه وثايقها ان الواجب على المولى نصف المهر وهو  
وهو اختيار الشرح في النهاية وابراهيم وابن التراج وانكره وان اويس واوجب كل  
المهر لان المهر يجب بالعتق وبسقط الطلاق وحمل الفصح عليه قياسا ونقل صاحب شرح رساله  
سلار من اصحابنا انه وجد بعض فاضل المفيد ما بالعتق وحده لا يوجب كل المهر بل اما يجب  
كل المهر بالعتق والدخول او الموت فعلى هذا لا توجه كلام ابن اويس واحجابه في اختيار والذي  
المصنف قدس الله سره **المطلب الثالث** في الطلاق **قال** قدس الله سره ولو  
استقل العبد بالطلاق وقع على اصحاب **اقول** اذ استقل العبد المزوج بامه سيد  
مادنه بالطلاق وهل يقع ام لا لاحتجاء علم الوقوع لما رواه ثلث المرادى **قال** سالت  
ابا عبد الله عليه السلام عن العبد هل يجوز طلاقه فقال ان كانت استل فلا ان الله يقول  
عبد مملوك لا يقر على شيء فان كانت امه قوم اخر اخر احره جاز طلاقه ولما رواه



زرار عن الباقر الصادق عليها السلام قال لا مهر ولا صداق ولا نكاح ولا بابت  
 سيدت فلت فان السيد كان زوجة من الطلاق قال **سيد** السيد ضرب الله مثلاً  
 عند المهر كالا نقر على شئ أصح به الطلاق من الحدث والمطلق يحمل على المقيد ويحمل وقوعه  
 لقوله عليه السلام الطلاق بيد من أخذ بالثاق والتحقق ان كان عقد وقع طلاقه لعدم  
 انخير وان كان اناجه كفي فها قول المولى لم يقع الطلاق لا مساعده ولا يوجب شيئاً لانه  
 كل ما لم يقرب شوقه في البوت مالم يوشر عليه في العلم **قال** قدس الله سره ولو امر  
 بالطلاق فلا ريب انه في حق ان يخلع اباحه والا فاشكال **القول** الصغير في قوله انه راجع الى  
 الامر لا الى الطلاق ولا يصح عود اية الطلاق لان الصبي طلاق العبد باق في قوله وهذا  
 لا يصلح لوطي العبد ونقد المسئلة ان المولى اذا زوج عبده امته كان له دفع النكاح من غير  
 اختيار العبد معنى هذا لو امر السيد العبد بالطلاق لم يكون **هذا** الامر مجزئاً فالحال لا  
 هو أصح على سبيله من هذا التزوج بل هو باحة وعقد فاقول انه مجرد اباحه كان شيئاً  
 لانه صغير لا ير بالاعتزال والفقير عن بقربها والامر بالاعتزال في حق الامر بالطلاق في حق  
 الصغير فطاهر وأما الكبرى فلما رواه محمد بن مسلم في الصحيحين الباقر عليه السلام قال  
 سالت عن قول الله عز وجل والمحصنات من النساء الا ما ملكتم بايمانكم قال هو ان يامر الرجل  
 عبده ويخته امته فيقول له اعزل امرائك ولا تقرها ثم يجبرها حتى يفتقر ثم يسترها وان قلت  
 انه عقد احتل ان يكون شيئاً لما تقدم ويحمل على من لا لو كان شيئاً البطل الامر لا متناع  
 المأمور به حسنة واذا بطل الامر لم يحصل به الفسخ لان معنى البطلان عدم ترتب اثر عليه  
 ولا توجب دفع النكاح اية بصفه منه ولم يفعل ولا ان الامر بالطلاق يقتضي النكاح فلو كان  
 شيئاً لا احتج بالمحصنات اما الاوثر فلما روي في الصحيحين عن جعفر عن الكاظم عليه السلام  
 انايته عليهم السلام عن علي عليه السلام انه قال لو زوج عبداً تزوج بغير اذنه فرق سطفاً مرس  
 المولى عبده بالطلاق فقال امير المؤمنين عليه السلام للمولى انك حث قلت له طلق  
 افترت له بالنكاح وأما الثانية فطاهر وأجواب انه اقرار بان النكاح ومخنا في  
 استلامه **قال** قدس الله سره وكذا لا يصلح لوطي العبد **القول** اذا ارع بالطلاق

فطلق العبد فان ولدنا انك ليس فيه فان ولدنا ان العقد اباحه لم يقع طلاق العبد لما مر  
 من الروايات انه لا ملك شاة وان روايه محمد بن مسلم قلت على اصحاب الفرق في قوله  
 اعزل امرائك ولان الطلاق باع للعقد واذا انقضى لم يحتل ان يكون صفه الطلاق من  
 السيد هنا شيئاً لان المولى استناد بامر بالطلاق في انقضاء هذه الصيغة فيكون مبركه صدوره  
 من المولى وطلاق المولى فيكون طلاق العبد شيئاً لان الصيغة الصادرة من السيد كالصيغة  
 الصادرة من المولى وهذه في وان قلنا ان العقد كالحال مع طلاق العبد لعدم الطلاق بيد  
 من اخذ بالثاق **قال** قدس الله سره لو طلق الامه زوجها ثم سعت المثلث العدة وكنت  
 عن الاستبراء على راي **القول** قال الشيخ في المسبوط وان البراع وابن ابراهيم  
 العدة والاستبراء ولا يحمل للمشرى الا بعد ما لانها حكام لمكففين فداخلها على خلاف الاصل  
 وقال والذي قدس الله سره في المحلف الوجه سقوط الاستبراء لسقوطه مع استبراء الباع فكنا  
 بعد العدة **المقصد الثالث** في الملك وفيه مطلبان **الاول** ملك الرقبة **قال**  
 قدس الله سره وكذا كل من ملك امه باق وجهه كان حراً عليه وطو لم يقل استبراء الا ان  
 يكون ابيه او حاضاً على راي الامن حصصاً منها بالخير **القول** اختلاف في الحايض  
 فعلى في انها يد سقط استبراء ولم يحمل للمشرى عند طهر من الحيض واخاره والديت  
 المصنف هنا وفي المحلف وقال ابن ابراهيم لا بد من استبراء المهر ولا يحمل للمشرى  
 بدونه اخذ المصنف بارواه الشيخ في الصحيحين عن الباقر الصادق عليه السلام قال سالت  
 عن رجل اشترى حارية وهي حايض قال اذا طهرت فليست بها ان شاء اخذ ابن ابراهيم  
 بعدم الامر بالاستبراء واجواب الرواية محصية **قال** قدس الله سره ولا يبرأ  
 عن راي **القول** اسقط الشيخ في الفحص الاستبراء هنا واختاره والذي المصنف هنا وفي  
 المحلف فقال ابن ابراهيم لا يحمل الاستبراء المشرى اخذ المصنف بان سبب الاستبراء  
 احتمال في الباع وبقي في احكام سقوطه من عدم وطى الباع باختياره مع كونه بعد وكل ما  
 صفي في الحكم الطهر في العلم باق سبب كان وهي من جهة اجماعه وأما المقدم الاوثر  
 فلما رواه ابن شاذان في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام الرجل يشترى ابناً



المحقق قال يعتبرها شهراً ان كانت قد سبت قلت افراحت ان اتباعها وهي ظاهري صاحبها  
 انه لم يطالبه سند طرقت فقال اركان عندك امنا نفسها الحديث والمراد بقوله من الشارع للأكفاء  
 في عدمه بدم فكم كما ذكره من الرواية فلو اعتبر غيره كما قد اخذ العام مكان الخاص  
 في السب او الدلالة وهو من الاعطاء وينسحب على المعصوم لما انت الاستبراء بوجوده وفناء بعده  
 من غير اعتنا بغيره دل على انه سب تام في ثبوت الاستبراء وانما الكفاية احتمال المترادف اباحة  
 الفرع سبباً على الاحتياط لا بد من العلم او من ظن نفس الشارع عليه والاجماع على عدم اشتراط  
 العلم بالشئ واحتج ان اويس بان سب وجوب الاستبراء اسفل الملك مطلقاً من غير  
 التفات الى غيره وقد حصل هنا مثبت المشتبه اما الادوية فلما رواه عبد الله بن سنان عن  
 عبد الله عليه السلام ان الذي يشترى الامارم يابوهر قبل ان يستروها فاولئك  
 باموالهم احلثوا والمقدمتان الاخريتان ظاهريان احاب والذى بار العمل بالرواية  
 الاولى اولى لانها من الصحاح او بحال الثانية على الصراحة جمعاً من الاحبار ومختاراً لاحتبار ابن  
 اويس في المسائل الثلاث لان الاحتياط في الفرع اولى **المطلب الثاني** ملك المفعلة  
**قلت** قدس الله سره والصيغة وهو لفظ التحليل مثل قوله احلثت لك وطولم او جعلت لك في حل  
 من وطها والافترق الحاق الاباحة به **اولى** المصنف هنا اختار محتمل ان اويس خلافاً  
 للشع وابن زهره وظاهر كلام المرفعي احتج المصنف باحد معانيها والافترق عنى عدم الاستباحة  
 ما باحة الموثق **قال** قدس الله سره فلو اشراف قال كل منها احلثت لك وطالما مع وان  
 قال احلثت حققي منها فاشكال **اولى** تحت الصيغة لان يعرف كل انها في حصته فاذا  
 قال احلثت لك وطالما هذه اجاريه فقد دل على حصته بالضم واذا احتج الدلالة عليها  
 بالضم فالمطابقة او ثبوت بالصيغة والافترق عنى انه لا يقع لانه لا يقع افراد لم بالصحاح  
 فان الصحاح لا يقع الاعلى الصل لفظ لا على كل واحد **قال** قدس الله سره وهل هو  
 عقد او ملك مفعلة خلاف **قلت** حواز التحليل يستلزم كونه احد القولتين فثبت  
 اسنى ورا ذلك فاولئك هم العادون واحلف للمصنف في ذلك نقل ابن اويس عن  
 المرفعي انه عقد والتحليل او الاباحة عبارة عنه وذبح ابن اويس في ان ملك مفعلة وهو

احتبار

احتبار الشئ في المسوط وشرط في المسوط نفير المدة **قلت** قدس الله سره ولو اباح الله لعبد وان قلنا انه تملك  
 القبول وهو لا قوى عنى **قال** قدس الله سره ولو اباح الله لعبد وان قلنا انه تملك  
 وان العبد ملك حلت والاولاد الاول اولى لانه اباحة والعبد اهل لها **قلت** قدس الله سره  
 على اباحة الامه لنفير الملك التحليل من الملك ويقدره ان يقول احلف البار في حوازا باحة  
 استه لعبد فثبته الشئ في الفها **قلت** فان اراد ذلك عقد له عليها عقد واحتماره والذي  
 المصنف المحلف هو المختار عنى وبه افاق فيجوز ان اويس احتج بالشع برواية على  
 بقطر في الصحاح عن الحسن بن ابي عمير عن الامام المذكور في المسئلة المقدمة وهي قوله لوزع عبده  
 استه احتج ان اويس يقولون فانكوهن تاذن اهلن واحباب **الشيخ** حقه في العقد اجماعاً  
 ودعواه كونه حقيقة في الوطى الضاعيا رضا ترجع الجار على الاشتراك ولو سلم لم يسلم الدلالة لان  
 اللفظ المشترك لا يصلح للاستدلال على احد معناه بل لا قرينة واعلم ان والشيخ المصنف  
 في هذه المسئلة في هذا الكتاب على سبيل احديهما ان هذه الاباحة هل تملك او عقد فان  
 تملك انها عقد صح وان قلنا انها تملك وقلنا ان العبد ملك مع ولا بطل ثم احتار الصحة  
 بقوله والاول اولى واثار بالاول اولى قوله حلت عند قوله دار العبد ملك والافترق قوله والاول  
 ثم علم انها اباحة والعبد اهل لها وان قلنا انها تملك والمراد بالملك في البغ ما افاد الاباحة  
 والفرع على النير والعبد اهل لها فكون اهل الملك فعلى كل واحد من القديسين يصح **قلت**  
**قال** قدس الله سره ولو ملك بعضها فاباحة لم يحل ولو اهل الشئ حلت للشرك **قلت**  
 هذا قول الشيخ في النهاية وتبعه ارجح محتمل بانته يلزم بعض المضع واحاب والشيخ  
 في تفسيره بانته انما يلزم لو قلنا ساه بالملك والاباحة معاً وليس كذلك انما يباح بالاباحة خاصة  
**قلت** قدس الله سره ولذا التحليل احرم شرط الحرية او الطلق ولا شئ على الاب على راي  
**قلت** قدس الله سره في الفها في الولد لولا لم وعلى امية ان شريه ماله اركان له مال وان لم يكن  
 له مال استسعى في ثلثه وان شرط ان يكون الولد حراً فهو على ما شرط وقال في المسوط يكون  
 الولد رقاً الا ان شرط احريمه ولو كان عقداً لغير التحليل احتجنا بحرمه على كل حال وذكر







والموجب للرجل هو مجموع التعصير التام من حيث هو مجموع اذ لو منعت من البعض سقط كل  
المعقود وكل واحد من أجزاء المعقود وكل شيء يعلم انما يحرك كان منه كانت الفقه  
ذلك اني الرجل ولم يحصل مجموع العيكن فلا يجب في من أجزاء المعقود فوجب كل المعقود وغيرهما  
متلازمان اذ انقضى ذلك فنقول لما بطل المصنف القسم الثالث بواحد القسمين الآخرين  
فقط الاول لان الممكن التام بالممكن في التسليم الواجب وقد حصل هنا واما ما لا يوجب  
الشرع ولم يجعله مستحقا للزوج فعدم التسليم منه غير لا سقط شيئا من المعقود كايام الحيض والمرض  
وتحت الماء لان الممكن التام لم يحصل لانه انما يحصل بالتسليم ليلا ونهارا الا انما يصح  
للاستمتاع شرعا واعلم ان التوزيع جعله المصنف بجاءه من الغرض على الزمان بالمسقط وهو مورد  
وقيل على الزوج العشاء وعلى السيد العشاء ومن الجسوع على الزوج ما يدبر ليلا ويصلح  
للمناس السيل وعلى السيد ما يلبسه نهارا **قال** قد روي عن  
في سقط المهر بقوله اقره العلم كما لو قلها اجبى او قلت احتره نفسها **اول** ينشأ  
النظر انقطاع النكاح قبل الدخول من قبل مسقطه فاسقط المهر من الردة وكان قبل  
الدخول سبب من المرأة فانه سقط المهر ولان استحقاق السيد بالمعاوضة على ملكه وقد  
اتلف هو عوضه الذي عليه قبل القبض مسقط الاخر كما لو المعاوضة المادية المحصنة ومن افترقه  
حصلت بالموت فكانت كما لو ماتت خفياتها والحيث ان نقاك ان يبرز المسلمانية  
على سبب في الكلام وهي القول لو لم يقتل قال بعضهم ما يشي قطعا وقال بعضهم  
موت قطعا فلي الباقي لا يسقط كالموت خفياتها لانه باقيا الفرض الاصل انما هو  
على الاول واحتج انه لا يسقط ثم ذكر المصنف كتب احديهما انه لو قلها اجبى  
لم يسقط شيء من المهر ولم يضمن الاجبى لان ضمانا على النفس يدخل فيها البائنة احتره  
لو قلت نفسها لم يسقط مهرها لان الاصل البقاء وسخالف الامة بان ملك احتره المهر بالمعاوضة  
المالية سخالف الامة كما تقدم ولان احتره سلة الى الزوج بالعقد ولهذا كان له منعها  
من السفر والسفر بها اختيارا والامة لا يصير ملكة بالعقد فانه للسيد ان يسافر  
بها لا الزوج واعلم ان احد الاحتمالين في قبل الموت بالنقل والحرع وهذه الفرائد كرا حتره

لا يجوز

لا ثبوت الاحتمال في سقوطه بقلها نفسها **قال** قد روي عن  
لها باحتره واولدها فليها ما للمفاه محتره وقعه الولد لمرورها وفي نفسها ما زاد عن المثل  
اشترى **اول** منسوخ من انه الزمان بالزيادة باختياره وفعل لا يثبت الشهادة ومن اشترى  
عراة واما امهرها ذلك حترتها عنده والامع عندها انما لا يضمن الزيادة لان الضمان انما يحقق  
سبب الاملاف والشواك ليست له بل هو سبب بل لا محذور باختياره وفعل **قال**  
قد روي عن ولا يشترط في التحليل تعيين المدة على راي **اول** هذا طاهر قول ابن ابي  
وهو الامع واختاره والذي المصنف في اكثر كتبه فانه اطلق القول بحوا ابا حرة الرجل جاريته  
لغيره بلفظ الاباحة والتحليل ولم يتعذر له حصر المدة وشروط الشئ في البسوط بعين المدة  
فان قال فله واما تحلل الرجل جاريته لغيره من غير عقد مدة فهو جائز عند اكثر اصحابنا  
ومنهم من منعه من الاول اظهره الروايات ومن اجازة اخلفوا فمنهم قال هو عقد التحليل  
عبارة عنه ومنهم من قال هو تملك مسقطه مع نقاء الاصل وحرى ذلك بحري اركان الدار  
واعمارها ولا جمل ذلك احتج ان تكون المدة معلومة هذا آخر كلامه رحمه الله وقال في النهاية  
ويحل له منها بغير ما سئلها بالكلية ان يوما فيوما واشهر فمهر على حسب ما يريد وقس  
ان راي لا فرق فيما ذكرنا لفظ التحليل وهو ان يقول المالك للمائة لمحلها لم يجعلك  
في حل من قطي يزوج ابجاريه او احللت لك وطيبها **قال** قد روي عن  
ايضا اعتبارا لم تكن عن استبراء المشرى في يصدقه المشرى مع علانية على راي **اول**  
هذا قول الشيخ في النهاية خلافا لابن ابي فانه اوجب على المهر المشرى الاستبراء قال  
ولا يسقط باستبراء البائع وان علم به وقد تقدم **قال** قد روي عن  
عنهما محررا قبل الدخول رجع نصفها رقا لولاها واستسعى فيه فان اتاها بها يوم وله يوم  
في احلته وسحرشرا وماسم الرقاب والاقرب يعود الدق والرجوع نصف القيمة  
وقال العقد كما لو اعقب المهر قبل الدخول **اول** الاول قول الشيخ وابن حزم والشافعي  
احتجوا بالذي المصنف وان جعفر بن ابي في المفعول وابراهم بن ابي البراء وابن ابي  
وهو احتجوا بغيره لان التتبع علم الملك والمعلوم لا يعود ولا سبب ليعود الدق ويريد



ما رواه عبد الله بن عثمان عن الصادق عليه السلام قال قلت له رجل اعترفت بملكوته وجعل  
 عقبا صديقا ثم طلقها قال مضي عنها وورث علي السيد نصف ممتلكي نسبه ولا عرق عليها  
 اختع الشيخ ما رواه مؤمن من معقوفين الصادق عليه السلام في رجل اعترفت له وجعل  
 عقبا صديقا ثم طلقها قبل ان يدخل بها قال يستحقها في نصف ممتلكي نسبه وان كانت كان لها  
 يوم وله يوم في الخدمة الحلاله واجواب **قوله** ضعف السند **قال** قدس الله سره  
 ولعلق المولى علي جارسه لموت زوجها قبل بطل وقيل يبيع فحصل عنه احدى ولا ميراث  
 والاقر شوته مع تعدد الورثة **اقول** اذا علق المولى عتق حارسه لموت زوجها قال  
 الشيخ مع تعدد ابر السراح في المهرز واخبار ابن اويس البطلان اختع الشيخ ما رواه  
 محمد بن حكيم قال سألت ابا الحسن موسى عن رجل زوجه امته من رجل  
 آخر قال لها اذا مات الزوج فهي حرة فأت الزوج فعلم عليه السلام اذا مات  
 الزوج فهي حرة بعقد عده المتوفى عنها زوجها ولا ميراث لها منه لانها انا صارت حرة  
 بعد موت الزوج واخبر ابن اويس انه ليس كذلك لانه يعلق عتق المولى لموت  
 سيده دون موت غيره لانه غير حلال عنده انه يهرله الوصيه والا ما كان يبيع ذلك  
 ايضا لولا الاجماع المنعقد عليه هذا الخبر كلامه وهنا مستلزام **ا** عند تاعده احر  
 ومهره مفرغ على حرة عندا حيث قلنا ان عده الامه نوافه زوجها احر ليست عده  
 عده احرته فلما عده القايم بان عده الامه نوافه زوجها احر عده احرته فليست  
 مفرغة عليها وسياتي الا في هذه الغائبة اشار بالفاء في قولنا فبعدت ب **ب** بل ترث  
 من زوجها ما لا قاله **الشيخ** في الهايك لا يرث الروايه التي اختعها واسحقها ترث  
 من تعدد الورثه وعلى عدم صحة التمسك لا يرث قطعا ههنا مفرغ على احرته **و**  
 عدها وسياتي بحقيقه **قال** قدس الله سره ولو ملك المكات زوجة سيده في  
 الانفصال نظر **اقول** يشاء من ان الكتابه ملك يوصي استقلال الكاتب بالملك يستقر  
 بمقتضى او تسلط على المصنف فيه بالاداء والكتاب والاصاق لا غير يكون الملك للمالك  
 تحتل الاول لانه يصح معايله مع مولاه بالبيع والشراء وسائر المعاديات ونظمه المولى

ولانه لو اده اكات الكتابه معاوضه على ما له ماله وان المكات ملك فلا ملك مولا  
 ما ملكه والا اكات المال الواحد بالشخص مملوكا لكل واحد من الاس وهو حال الاستعمال  
 اختع ملكي بالخير في موضوع واحد في زمان واحد ويملك المكات لان المكات قبل  
 لا ادا مملوك والا اكات الكتابه المكات عتق في الحال وهو حال وكل مملوك لا يملك  
 للاجماع على عموم قوله تعالى ضرب الله مثلا عبدك مملوكا لا تقدر على شيء في كليه الكبريت  
 منع فعلى الاول لا يفسح وعلى الثاني يفسح **الباب الثاني** في توابع النكاح  
 وفيه مقاصد **الاول** في العيب والدليل وفيه فصول **الاول** في اقسام العيوب  
**قال** قدس الله سره وفيه الفصح بالمتحد واشكال **اقول** اي الحب المتحد وهو  
 الخيار وهو ما لم يتق من الذم ما يملك اجماع بعد العقد والخط بل يفسح به المرأة ام لا  
 اختلف قول الامام جعفر في حال الشرح في موضع من المبسوط لها الخيار وادخله الاجماع  
 وتبعه ابر السراح لغيات الاستماع وليس كذلك بطلاق ولا خيار فيلزم اخرج وهو مفسر  
 بالايه وقال في موضع لغز من المبسوط وفيه الحل والخيار لها الاصل بقا صحة العقد واختاره  
 ابن اويس والراجح عنده ثبوت اختيارها لليأس من الوطى معده **قال** قدس الله سره فان  
 اسماء وصدر منها فلا ترث عدم الفصح **اقول** اذا صير منها حبل التحل اختيارا والا ترث  
 انه لا فصح لها لانها ارادته ورضيت به والرضا بالعيب يسقط اختيارا ولاها اعزمت نفسها  
 به من المصلحة واراد عليها الفصح ويحكم الفصح بمصير النكاح **قال** قدس الله سره واما  
 اخصا فصول الاسر فمنه معناه الوعاء ونفس به المرأة مع سبقه على العقد وفي المتحد  
 بعد قول **اقول** للشيخ قول بان لا يفسح بالمتحد بعد العقد وهو قول ابر السراح لان  
 به انقطاع النكاح وفيه ضرر عظيم ووجه العلم اصالة بقا المزمع **قال** قدس الله سره  
 ولو ان حتى فان امكن الوطى فلا خيار على رايه **اقول** القولان في ثبوت  
 اختيار وعنده للشيخ في موضع من المبسوط وفيه اختلاف اختيار وهو الوجه عنده  
 لانه زادنا الى الامم المصير الزايد **قال** قدس الله سره واما الفروع قبل انه عظم  
 ينش في الرجم منع الوطى وقيل انه لم ينش في الرجم مني العمل فان منع الوطى اوجب الفصح والافلا



**القول** الغالب في عبارة الفقهاء رفع الزنا وفي لسان أهل اللغة سكوتها إذا عرفت ذلك  
مقول للقول الأول للشيخ في المبسوط والمناقب في المبسوط قولاً لبعضهم وأقول أنه  
إن اعتبر الوضع اللفظي فهو سلمه من علم اللغة وإن اعتبرت الحقيقة فهي سلمه من علم التفسير  
والفقيه سلمها ويصح على القولين المشرك وهو كل مانع منع الوطئ به خيار الفسخ لغوات غايته  
الفسخ والإفلا ويصح عز وجه التعاير من حيث أنه لو رضى باجتماعه دون الآخر **قال** قدس الله  
سبحه وأما الثاني فالأظهر في المذهب أنه موجب للخيار **القول** وجه أحادي للخيار إذا كانت  
في المرأة مع رجل الزوجية ما رواه وأودسرجان في الفسخ عن الصادق عليه السلام في الرجل يزوج  
المرأة بنوعها عينا أو برصاً أو غيرها **قال** ترد على وليها ويكون لها المهر على ولها المحدث وروى  
أبو بصير في كتابه في الفسخ عن حماد بن محمد عن الصادق عليه السلام **قال** رد العيا  
والبرصاء أو الجنون أو العرجاء وهذا اختيار الشيخ في النهاية والمفيد والشيخ المرفعي وابن أبي عمير  
وإن البراءة والذات والصلح وسلام وإن حرره وابن أبي عمير وهو الأصح عندي ولم يجعله الصدوق  
في المقنع من الغيوب الموجبة للفسخ اختاره المانعون من اختيار ما رواه أبي بصير في الفسخ عن الصادق  
عليه السلام **قال** المارة الفسخ من البرص والجنون والعقل ولفظه إنما للحصير  
والجواب **والله** بالمعنى قد تراضى الإولى بالدلالة بالمنع **والله** قدس الله سبحه  
أما الصريح فما لا يرتب صلب الزوج به على الفسخ إن لم يقع العقد والإفلا **القول** أطول الأصحاب  
الصريح خيار الفسخ للرجل لو أيسر وأودسرجان ومحمد بن مسلم المتقدم وأختاره الشيخ في النهاية  
وأبو بصير وسلام وأبو الصلاح وأبو السراج في الصالح وأرجحه ولم يفت به الصدوق في المقنع  
وأما جعله رواية ولم يذكر الشيخ في المبسوط في غيوب المرأة وأختاره المانعون رواية أبي بصير في المقننة  
والشيخ المصنف فضلهما فقال إن لم يحد العقد كان موجهاً لخيار الفسخ وهو الأصح عندي واختاره  
شيخنا محمد بن محمد لقول الصادق عليه السلام في رواية داود وسرجان في الفسخ وإن كان  
بهما زمانه لا راعها الرجال أحسن ثم لا عليها المحدث وإن لم ينسج حد العقد لم يوجب الفسخ  
لرواية أبي بصير **قال** قدس الله سبحه وقيل المحدث في الزنا مرة وقيل بل مرجع على ولها العلم  
سماها بالهجر ولا فسخ **القول** الأول اختيار المصنف وسلام والذات والصلح وأبو السراج وقيل المحدث

والشيخ

والمانع اختيار الشيخ في النهاية وابن أبي عمير واختاره الشيخ المصنف في المحلف عديم  
الرد به وهو الأصح عندي وأورد الرجوع بالمهر وعدم اختيار ما أتت أحد العلولين في  
الآخر مع اتحاد العلم وهي الخليل ساقط أخيه المفيد ما رواه عبد الرحمن بن عبد الله عن  
الصادق عليه السلام **قال** سألته عن الرجل يزوج امرأة فسلم بعد ما تزوجها أنها قد كانت زنت  
**قال** إن شاء زوجها أحد الصلح من زوجها ولها الصلح ما استحل من فرجها وإن شاء تركها  
استحل وأختاره رواية أبي بصير في الفسخ عن الصادق عليه السلام **قال** إنما مرة الصلح من  
البرص والجنون والعقل وإنما للحصير وعن رفاعه عن محمد بن الصادق عليه السلام **قال**  
سألته عن المحدث والمحدث في رجل يزوج من الفسخ **قال** لا **الباب** في الفسخ  
في أحكام الغيوب **قال** قدس الله سبحه ولا يفسخ الرجل بالمتحد بالمرأة بعد الوطئ وفي المختار  
لننه وير العقل استحال أقربه القسك بمعنى العقد **القول** مشهور اختلاف الأصحاب  
فأنت الشيخ في المبسوط واختلاف اختيار مطلقاً وخصته أن البترام باسحقون الذي لا عقل معه  
صاحبه ونفاً إن أيسر وإن حرره مطلقاً وهو اختيار شيخنا والذي المصنف وهو الأصح عندي  
وأختاره الشيخ بعموم الخيار وشخصاً بلزوم العقد في الاستدراء وأصل البقاء **قال** قدس الله  
ولا يفسخ العقد إلا ما قرره أو يفسد على إقراره أو نكوله أما مع مير المرأة أو مطلقاً على خلاف  
**القول** اختلاف في القضاء فحده التناول أو مع بين المدعي وسلف في باب القضاء **والله**  
قدس الله سبحه ولو ادعت العدة من دون الثلاثة حلف وقيل إن نقله في الماء البارد ففسخ  
وإن استرحى **القول** قوله وقيل إشارة إلى قول أبي بصير وإن حرره وأكره ابن  
أبي عمير والأصح اختيار المصنف وابن أبي عمير **قال** قدس الله سبحه ولو ادعى الوطئ قبلاً  
أو دبراً أو وطئ غيرها بعد موت العدة صدق مع الله وقيل في دعوى العقل إن كانت بكرًا صدق  
مع شهاده النساء بدعواها والإحتمال قبلها خلوقاً وأمر بوطئها فصدق مع ظهوره على العذرة  
**القول** ما اختاره المصنف هنا هو اختيار أسامة عقل والشيخ في النهاية لكنه **قال** وقد  
روى ما رواه أبو بصير إن شقوتها خلوقاً إلى آخره وهذا قال أبو السراج والصدوق في المقنع  
وإن أيسر **قال** على أبي بصير عليه السلام وعليها السنة لأنها مدعيته وقوله وقيل إشارة إلى قول



الشرح في الخلاف فانه اذ هو في شتمه الكيد رى واحدا اختار المصنف لما رواه ابو جرم في الصحيح  
 او جعفر عليه السلام قال القول في ذلك قول الزوج وعليه ان يخلف بالله لقد جاءها لانها  
 المدعية احدث اخرج الشرح في الخلاف ما رواه عبد الله بن الفضل الهاشمي عن بعض شيوخه قال  
 قالت امرأة للعقل الله عليه السلام واسأله رجل على رجل مدعى عليه امراته انه غير  
 الرجل قال مسحوها القابلة بالحق ولا يعلم الرجل ويدخل عليها الرجل ما خرج على ذكره  
 الحق صدق في كذبت والاصدق وكذب واجواب انها ضحيه مرسله **قال**  
 قدس الله سره ولو كان بكل منها عيب ثبت لكل منها اختيار وفي الدق المتشكك الا ان لم يجز  
 اشكال **اقول** شتان ان كل واحد سبب اختيار ولم يمتنع احدهما الاخر ومن حيث ان  
 الفسخ لا يفسد وصول فاعله الى غايته المقصودة من الفسخ فلا فائدة فيه فانه لو كان الاخر مضمنا  
 لا تنفع الوطى من جهة صاحبه والامع عند الاقل **قال** قدس الله سره ولو سوغنا الفسخ  
 بالمتكلم عن العقد والوطى فرضي مرر سابق ثم اتى في ذلك الغضوب بالامس ثبوت اختيار ولو  
 حصل في غيره شئ اختيار قطعا **اقول** وجه القدر ان الرايد لم يكن موحدا ثم حدث ولم  
 يرض به ولا شئ انه لو افرد لا وجب مثله لا تنفع بل بولده وانما رضى بالسابق ومن حيث انه  
 عيب واحد ذوماله واحدة بخلاف البرم في العوض لا خلاف محلها **قال** قدس الله سره  
 وعلى شئ للاوليا اختيار الوجه ذلك مع مصلحة المصلحة زوجها كما او زوجه **اقول**  
 الكلام هنا في كذا **قال** حل للاوليا اختيار في العيب المتقدم على العقد ام لا الا في ذلك  
 مع مصلحة المصلحة لان الاوليا يعلم كل المصالح غير الطلاق لان التمس اخذ وسكت  
 عنه لا لا الشك يتعلو بالشهر وهي مختصة بالزوجين والامع الاول **ب** في العيب  
 امحاش بعد العقل الوجه ذلك ايضا لما تقدم وسكت عنه لان حقه في الكفاة انما راعى  
 في ابتداء العقل لا استدلالا لان المرأة الكبرى لو رغبت في نكاح عبيد كان للاوليا منعها  
 اقل ان عليها ولا يكره ولو عيب املا تحت عبيد ورغبت بالمقام معلوم حسلم يكن  
 للاوليا الفسخ **الفصل الثالث في التلايس** **قال** قدس الله سره ويحقق  
 باخبار الزوج او وليها او ولي الزوج او الغير منها على اشكال المصنف او الكمال **اقول**

الاحق لا يعلق له بالنكاح فالتعريض مقبل قوله وان اختاره لا يبي تدليسا ومن حيث انه عزم  
 والامع الاول **قال** قدس الله سره وهل يجوز وحت نفسها او زوجها مطلقا اشكال  
**اقول** كل فقر مقرون بالعقد على شئ الا بشرط فهو مبرور وكذا ما عد عسا وان  
 لم شرط احرته اذ ان زوجها على احرته فهنا سئلان **قال** لو زوجت نفسها مطلقا غير شرط  
 احرته **ب** لو زوجها وليها مطلقا غير شرط ويشو الاشكال فيها ان العبودية مقصر  
 الاستماع وهو المقصود بالنكاح لان الزوجها الليل خاصة بنا على ان الاصل احرته ومن حيث  
 ان العبودية ليست عسما ولم بشرط **قال** قدس الله سره ولو شرط احرته فظهرت امه  
 افسح وان دخل فان فسخ قبل الدخول فلا شئ وعده المسمى للمولى وقيل العسر او نصف العسر **اقول**  
 قوله وقيل اشار الى قول ابن الحنفية ومهر من ماله وارحم فقد تقدم الكلام فيه **قال** قدس الله  
 سره ولو كان مولا لم احرته وان كان بعد الدخول فلا فرق وجوب اقل ما يمكن ان يكون محمدا  
 للمولى **اقول** اذا دلل الامة مولا لم يحرره فان لفظ ما يفسد الاقرار باحرته وهو اهل  
 لذلك حكم محرماتها فاحرمها الوكات اذ اوجازت على القول به وان لم يحصل ذلك فان  
 فسخ قبل الدخول فلا عسر وان كان الفسخ بعد الدخول اخبر شحا انه يجب عليه اقل ما يمكن  
 ان يكون محمدا لانه ولو عذرنا ولا يجزى اباحة وكل وطي كذلك محله عوض الاستحالة هبة  
 البضع وهذا هو اختيار الشرح في المسبوط وقيل لا شئ عليه والامع الاول **قال** قدس الله سره  
 ولو كان قد فسخ اليها ولم ياحتمل ضمن الستة لغزوه وضعف المباشرة والرجوع في نفسها والتبعه  
 بعد الفسخ **اقول** اذا كان مولا لامة احرته مولا لم يبروها على احرته وكان فلا فسخ  
 المحرم اليها بنا على احرته ففسخ النكاح فله الرجوع اما بعد كل المهر او بما زاد على اقل ما يبي  
 محمدا فخر الرجوع عليه احوالات **قال** المولى لان غار وكل عار ضامن كمن قدم لغيره  
 طعاما لذلك الغير فاما المباشرة بصعف والغزوة وتفسر السب اقوى منها **ب** يجب  
 الرجوع في نفسها اي يلزم لها ان تستأجر للاداء احوالها فان العار حش الكسب للمولى ويبر  
 صان المباشرة مباشرة الاملاف من غير استعماله فانه في ماله احرته لا يحرر **ب**  
 ان يصر المباشرة خاصة ولا يحرر حال العبودية لانها لا تملك وكسبها الغير لم ولا يضر الانسان في مال



غيره ويستعمل في تعليق الاطلاق فتعبد به القول على عبد فم لا من غيره **قال**  
 قدس الله سره ولو تزوجها على انها متبركة فحلت بنت امه قبل كان له الفسخ والوجه ذلك  
 الشرط لا مع الاطلاق **القول** قوله قبل اشارة الى قول الشيخ في الهاء وان النكاح واجب  
 اذ ليس وقطب الدين الكندي واختاره والذي المصنف رحمه الله هو الصحيح اما مع الشرط فظاهر  
 كما مر واما مع عدمه فلا صالة متعده العقد ولا عيب ولا شرط ومن سببه ما ذكره وهو منطوقه  
 كونها بنت محرم للغير اذ حق الشيخ بروايه محرم مسلم عن الصادق عليه السلام قال سالته عن رجل خطب  
 الى رجل سالته عن خطبة فلما كانت ليلة وخولها على زوجها ادخل عليه ساله اخرى امه قال  
 مرد على ايجها وترد عليه امراته اسعدت واسحاب **اب** انه غير مبرورة الزنا لانها يد على  
 انه تزوج بنت المحرم بعد فادخل بنت الامه **قال** قدس الله سره ولو خرجت بنته بعد  
 ما نكحها **القول** من شأنها بنت حرة فلا تقصر ومن انكح امه في الاصل وهو يقصر والحق  
 ان هذا الاصل يرجع الى ان المسقة هل هي محرمه حصة اول النكاح اول قال اسجهرت  
 المحرمه اسجهره فقد حصل الشرط لانه لم بعد اسجهره بقوله في الاصل الى اطلاقه فلا خيار **قال**  
 قدس الله سره ولو شرط البكارة فان شئ سبق الشبهة فلا راد ان له الفسخ ويدفع المهر ورجع  
 بدعي من دلها فان كان في رجوع الاقل ما يمكن ان يكون مهر وان لم يشك ملائحة الاحتمال  
 بحلده يستحق وقيل له بقدر شئ من مهره وهو ما يبر الكبر والشب **القول** هنا مستلزم  
 في نكاح خيار الفسخ فترى ان الصلاح على نفسه وهو مشهور بين الاصحاب وقال المصنف  
 ونعم ما قال ان بنت شرعا بيته او تصدق بها كان له الفسخ لفوات الشرط والافلا لا  
 كل ما شرط من الاصحاب والقول من صفات العال يشك بعلمه حال الشرط انه ليس  
 والفرد وكان له الفسخ لانه متى صدق الشرط والمكان باطلا او بعلمه لا يطل العقد لانت  
 خيار الفسخ فكان وجوده وعلمه سواء وهذا معنى البطال وعلمه بقصر الفتى ما بانها غير  
 المحقوقة عليها وهو عطل الاستلزامه تحريمها او المصاهرة على المطلوب اذ الفسخ لا يقع الا  
 على ميقن بالشخص في الحارة التي استدل بها ان كانت الشخص امضى تحريمها لان لم يقع عليها  
 العقد وان غير المختار نصفه فكانه ذلك لا يصح لانه لم يكن على الصفة التي ذكرها وهو نفس

الدعوى **ب** ونقصان شئ من مهره لا يحلف الا بمهر فيه على قولين  
 انه لا يقصر شئ وهو اختيار ابن الرام لكونه بالعقد والاصل البقاء **ب** انه مقصر من مهرها  
 شئ واختلافه على اقوال ثلاثة **الاول** انه مقصر شئ مطلقا ولم يدين غيره وهو قول الشيخ في  
 الهاء وان النكاح تعديلا على رواية محمد بن كمال قال كنت لدا عينا لعبد الله عليه السلام اسأله  
 عن رجل مزوج حارية بكرا فوجد لها مائة لم يحب لها الصداق او افيا ام يقصر قال يقصر  
 ثم اسعدت ولا بد من اقراره في الصداق على كل ما يمكن اخباره **ب** قول الراوي انه  
 يقصر النكاح لان النكاح عرف الشرع السدس وفيه نظر لان الملائم انما هو المصغر الكفوف  
 الصادق على القليل والكثير بالاشراك المعنى فلا يصلح هذه الرواية للدلالة عليه لان الامر لا يدل  
 على الاختر ومصرف النكاح في الوصية لا السدس لا يطرد لعدم لزومه في الاقرار والامر يسطر ايضا  
 قوله في ولا ياخذ واما التقوية سببا وليس المراد النكاح **ج** انه يقصر ما مهرها  
 بكرا وسأ وهو اختيار ابن الرام واورد زما استغرق فحل المصاح من مهره واجاب عنه  
 والذي في حقه بان المهر ان هذا هو مهر البكر فما اذا تقصر منه سبب عدمها في العقد كما  
 او نسبته بقدر مهر مثلها المهر في البكر والاول هو الاربع في البكر ولا قيمة المثل  
 بقدره المعاد منه المحضه والنكاح ليس منه واسحق نعم الدين ابن سعيد احواله بقدر  
 ذلك الشئ الى نظر الحكم فاللفظ المجل اذا عرفت تفسيره او لغوي رجح فيه التي  
 نظرا عما حكى **قال** قدس الله سره ولو استبد على كل منها زوجته بالآخره قبل  
 الدخول منع منه والزم الطلاق ولا يحسب في الطلقات الثلاث ويلزم نصف المهر ونقص منها  
 بالسوية ان مداعناه او يفرغ فيه او يوفى حقها ويحرم على كل منها ام كل واحد منها  
 ويحرم على كل منها اب الزوج وابنه والميراث كالمهر ويختلف الفرع استدل **القول**  
 الاشياء بالحرمة محرم اجماعا لوجوب الاحتساب ووجوب اليمين الواجب لا بد لكنه لا يضي  
 رفع النكاح بل يسلط محرم جميع انواع الاستمتاع والظفر وباجل جميع ما يباحه النكاح للرجل  
 من المرأة ويعدى تحريم المصاهرة من الزوجية الى الاختلاف فيحرم كل واحد منها واحدها  
 وباجل جميع ما يحرم التحريم ان كان حراما او عسافا فذلك وكذا تحريم كل منها على كل منها







لأن سب اسفاله عند العقل وهو غير لازم ومعنى عدم لزومه حوار زوال اثر الذي  
 اثره اولاً فلم يتصل عن المولى اسفاله لازماً فيعود اليه ولا العبد لم يملك لانه لا يصح للملك  
 فيعود بالفتح العوض اليه ماله اولاً وهو المولى ولا يتم الامنع استحالة ان يملك الانسان  
 معوضاً وعوضه على غيره استلزاماً وهذا المنع محذور في هذا الاحتمال ضعف في العاية **قال**  
 قدس الله روحه لو عرفت المكاتبه فان اخبار الاسكال فيها المهر وان اخبار الفسخ فلا مهر قبل  
 الدخول وبعد ان كان قتل في فسخه جميعه او يبدل الاقل ما يكره ان يكون مهرًا وان لم يدفع  
 فلا شيء واجب الاقل **اقول** في ان المستثنى فيها اختلاف المذكور في العيوب اى المرجوع  
 به الصلح لان الفروع وجب لتمام ما غرّب العاقل لا يوجب او الزايد على اقل ما يكون  
 مهرًا اذا فتح بعد الدخول لاستماع خلو الوطى غير المحرم فغير ملك العاقل **قال**  
 قدس الله روحه ولو اتى بولد فهو حر لانه دخل على ذلك ونعدم بعته وسع في الاستحقاق  
 ارشاحا له على ولد المكاتبه **اقول** كل ولد حر لا عن وطى غير لامة لم يشهدا ملكه  
 حر على الامع مغلوط عند ابن ابي وشرط علم اشراط رقبة فعقد عند اخرين فلو  
 احترا المهر وحرّره امه قبل ظهور احتمال حرّره لطنه احرّره كما لو وطى امه العير على طرأها امته  
 او زوجته احرّره ولا فرق بين احرّره العقد او بفتح ونعم القيمة ويرجى به على الفارق لا  
 واحداً لانه لم يدخل في العقد على انه يضمنها وفرونها وبين المهر لان المهر عوض البضع الذي  
 الملقح بمباشرة وقد دخل على انه يضمنه ومن ثم اختلف في المهر والمستحق للعقد التي يفرها  
 هو المولى في الامّة القن اما في المكاتبه واستحقاقه الولد باع الاستحقاق ارشاحا له على  
 ولد المكاتبه كما اذا قلح حان او جرحه فان قلنا ان العمدة او الارش للسيد فتمتد الولد مبني  
 للمكاتبه وان قلنا قننها هنا لها لان القيمة سنا وفي استحبابه عوض الولد فكان لمسحوقه  
 ولا نهما فتمت الولد قننته الرقبة وفوت ملكه على حقيقة لوسب واستحبابه هنا  
 فعلها لكن لا مع بقاء العيب فاشهر كافي وجه العبد وهو المهر على المستحق و  
 المستحق في مسحوقها ما في موضعها وسفرع على هذا ما اذا كاتب هو المولى فان قلنا  
 ان العمدة لها فلا شيء لها والاعميت كما لا فها المال **قال** قدس الله روحه ولو ضررها اخفى

قال  
 في  
 الفقه

قال

والقننة لزومه وبه حير حبر لا يبدل فان كان هو الضار فلا بد اليه دونه والا فللامام وعلى  
 المذمور للسيد عشر رقبة امه ان قلنا ان الارش له **اقول** الصنف الذي تقدم  
 عن عرامة منه الولد على تقدير ان سفصل احس حراً فاما اذا انفصل يتيماً فاما بغير جنائيه  
 او جنائيه فان كان الاول لم يضمنه شيء وانما لاقته للهيبة ولم يعلم حبايه حال استحبابه لكن لو بعصت  
 من الارش وان كاتب حبايه حان ولم يصور وكرهها مورتين **ت** ان تصد راحبايه  
 من احق عليه وبه خيس حر وسيلق ساقها لا انقضاء حراً واذا انفصل مضمونا منه المذمور  
 لانه يضمن لم يضمن عليه كما اذا قتل العبد اجاب بعلق استحبابه بقتله ولو مات لم يكن  
 على السيد شيء في المذمور عشر رقبة لام لانه ضار رقه والرق نص هذا القدر وقيل باقتل  
 الامرن من المديده والعشر لانه اما غم الميت لم يضمنه باحبايه ولا يرد عليها وهذا باع على  
 جوار زياده وبه خيس الامّة على ديه حير احرّره او وجوب العرق **ت** ان تصد راحبايه  
 من المذمور نفسه فطليه ديه حير لاقر الناس اليه قال لم يكن فللامام لانه لا يضمن لنفسه  
 كما لو قتل اسد عملاً وعليه عشر القيمة وفيه ما مر فان كانت الامّة قننا كان العشر للسيد وان  
 كانت مكاتبه فان قلنا ان ارش حبايه ولد المكاتبه للسيد كان العشر له  
 وان قلنا انه لا يملكه لامة واهله المصنف سنا لانه قال فماتق سق في الاستحقاق  
 ارشاحا له على ولد المكاتبه **قال** قدس الله روحه **ت** لو اتى بولد فمات  
 من غير علم اهل او ادون فلا فرق فيه لافصح وكذا المرأة نعم لو شرط احداهما على الاخرى  
 فظهر من غير كانه له الفسخ بحالقة الشرط **اقول** الكلام في توضير الاول فما اذا لم يشترط  
 في نفس العقد لك ذكر الانساب قبل وفيه اقوال **ت** قول الشيخ في القهايه انه سطل الزوج و  
 احبار وراي احنيفه وابر النراج يجعله رواية في المظان واختار احبار ان احرّس  
 لعموم قوله تعالى او فوا بالعقود وهو اختيار الذي المصنف وهو اعي عندي **ج**  
 ان للاخضرار الفسخ حكا الشرح في المسبوط **ت** سوت اخبار ان بان ادنى لا اعلى وهو  
 اختيار والذي المصنف وبسك الشرح بما رواه احنيفه في الصحيح عن الصادق عليه السلام  
 قال في رجل يزوج مقلولاً انا من في طلاق ولا يكون كذلك **قال** نسخ النكاح







عليه مثله فان لم يكن مثلهما والقيمة وحتمل اكثر مما كانت من غير العقد اي حين التلف لانه  
مضمون في جميع الاحوال وحين التلف لانه مضمون بغير تعلم منه **اقول** اصل هذه  
المسئلة ان هذا الصمان عند لهجنا صمان يده لا ضمان عقده وضمان اليد يرجع فيه بالقيمة او المثل  
اما المقدرة الاولى فلان الصداق حكمه لقوله تعالى واتوا النساء صدقاتهن نحله لا تفسد النكاح  
بفساده ولا يفسد بركة ولا يسقط عنها نفسها الموثوق بها ولا نقص له الموضع ولا شيء من الاعراض  
لكذلك قالوا اصل المصنف والقلم لا يضمن من ذلك قلنا مع الكلية فان الاصل في مال الغير الصمان  
باليد الا يحزنك ليس للنفس قالوا بركة اليه وهو من خواص المعاضد قلنا مع الاحتصاص  
اذ عرفت ذلك فقول وجه الاحتياط المنبسط على انه ضمان يده فذكره هنا ولا يطول بذكره  
**قال** قدس الله سره ولو نبي في ذلك قبل حثرت في احد او العمة والاخر احد في  
احد ارشده **قال** الاول قول الشرح في المبسوط لانه انما اصدقها الغير سلمة وهي مضمونة  
في يده فهي بالخيار من ان تقصد ما قصا او يرد فان احتار الدقة كان كلف الصداق المير  
قل البيض والصمان صمانك ووجه احتار المصنف ان غير ما ياوله العقد موجود والمقصود  
مضمون عليه فيرد الارش **قال** قدس الله سره ولها ان ينسب قتل الدخول من تسليم  
بصها حتى يقبض المهر وهل لها ذلك بعد الدخول خلاف **اقول** قال الشرح في الغاية  
للمرأة ان تسع من زوجها حتى يقبض منه المهر فاذا قبضته لم يكن لها الاستمتاع فان استعت بعد  
استيفاء المهر كانت بائنا ولم يكن لها عليه نفقة واطلق ولم يفصل الى ما قبل الدخول وبعد  
وتابعه على الاطلاق وان البزاح في كتابه معناه وهو قول المنيد رحمه الله وقوى في المبسوط  
ان لها الاستمتاع بعد الدخول حتى يقبض المهر وقال في اختلاف اذا اتى الصداق ودخل بها قبل  
ان يعطيها شالم يكن لها الاستمتاع من تسليم نفسها حتى يستوفى بل لها المطالبة بالمهر ويجب  
عليها تسليم وهو اختيار ابي الصلاح وقال ان ارجس ليس لها الاستمتاع بعد الدخول بل لها المطالبة  
بالمهر ويجب عليها المكس وهو اختيار الذي المصنف في المختلف وهو الاقوى لان الموضع حقه والمهر  
حق عليه وليس اذا كان عليه حتى اذا ان تسع حقه وجاز ذلك قبل الدخول اجماعا فبقوله ولانه  
في المعاضد المأتمنة المحضه وهو البيع المجمع عليه اذا سلم احدا ما عليه من العوض قبل قبض العوض

قها

تسما

بشر

لم يكن له الاستمتاع وكذا في الاجارة **قال** قدس الله سره ولو كان موجلا لم يكن لها الاستمتاع فان  
استعت وحل لم يكن لها الاستمتاع على راي استقرار وجوب التسليم قبل التحول **اقول**  
مقرر هذه المسئلة انه اذا كان المهر موجلا لم يكن لها الاستمتاع قبل التحول وقل الدخول اجماعا  
فان استعت وقبض محرما ولم يدخل حتى حل قبل لها الاستمتاع قبل لها ذلك لعدم النقصان لها  
الاستمتاع قبل الدخول ولان المانع هو الدخول ولم يحصل وردة المصنف باستقرار وجوب التسليم  
قبل القبض والاصل الاستصحاب **قال** قدس الله سره وانما يجب تسليمه لو كانت مبرأة من  
للاستمتاع وان كانت مجبوسة او مملوغة بغيره لم يلزم ولو كانت صبيته والاخر وجوب التسليم  
مع طلب الوطى **اقول** لا يجب تسليم الصبيته غير البالغة الى الزوج لان اسكال الصغير حصانه  
واسكال الزوج للاستمتاع لا للمضانه وليس اهله ولو دفعت اليه لم يجب عليه تسليمها اذا انقر ذلك  
فصل بحسب تسليم المهر مع طلب الوطى اخار والذي المصنف الوجوب لانه خرج حال المرأة  
فتمت سلمة اليها وانكاح ليس معا وضمة حقيقة وقال في المبسوط الاقوى انه لا يجب تسليمه كما لا يجب  
تسليم المعلقة لان الاستمتاع غير ممكن وحزم ابو الصلاح يعلم وجوب التسليم والاخرى عند اختيار  
المصنف **قال** قدس الله سره ولو سمعت من الصغير لا للتسليم في وجوب التسليم اشكال  
**اقول** بشأن ان وجوب المكس هو قوف على تقديم التسليم فلا يوقف عليه التسليم والا  
دار ومنها سمعت العوض لان العوض عند بل غضا فلا استحق تسليمه اليها والاخرى  
عند الاول **قال** قدس الله سره وانما استقرار كمال المهر بالوطى او موت احد الزوجين  
لا باسحله على الاقوى **اقول** المهر الواجب بالنكاح او الفرض متى عند والذي المصنف  
باجراء امور ثلاثة الاولى ولو كان حراما كما في الاجرام واجبه لانه توجد ابتداء الشهية  
فمقرر في الصحيح الاولى موت الزوج وحله كالا تدر عند اكثر خلاف للصلاة  
في المنع واحتمل في ذلك نعم الله لان الموت لا يبطل امار النكاح لانها توارى واما النكاح باسلة  
بعد الموت ومن جملة المهر وعدم نفاه بعد لان الموت هبائه له وانتهى العقد يستحقه استيفاء الحق  
عليه **ج** موت الزوج له سببا في حقها مسلة وهي ان تحلوه هل لها اثر في المهر او لا فيه  
اقوال ستة **أ** قال قوم انها مقر ك الوطى قال الشرح في اختلاف والمبسوط قال به قوم



من اصحابنا لما رواه زرارة عن الباقر عليه السلام قال اذا ابرع الرجل المراه حلالها فاعلق  
عليها باها واورثي سترها ثم طلقها فقل وجب الصداق وخلالوها ودخل ولضعف سندها روى المصنف  
ونزلها الى غير ذلك من احكام ظاهرها وحكم به الحكم ولا يحل عليها ان لا يحل عليها ان لا يحل عليها ان لا يحل عليها  
للمراه من غير دخول **ب** ان اثرها وجوبه طاهرا وحكم به الحكم ولا يحل عليها ان لا يحل عليها ان لا يحل عليها  
باخذ اكثر من نصفه ان شب الفروج وكانها لم تلزمه الفروج المصنف لانه يدل على عدم الدخول  
وهو قول الشيخ في القهايه وابن البراج وقطب السالكين للرواية المتقدمة وبها **ج** وجوب  
المهر بها اذا ابرل المأبوس او نظر القهايه وهو قول ابن ابي عمير **د** اثرها تقدم قولها مع البير اذا اؤتمرت  
الوطي في الخلع وانكرت واعترفت ما خلوه ولا يثبت على نفسه فان امكده امامه منه بسببها  
عدم الوطى فسلم يلزمه اكثر من المصنف والاحلف ولزمه الكل وهو قول ارجح واستحسنه  
والذي في المختلف **لا** قال الصدوق رحمه الله اثره وجوب حكم احكامه بالوطي وان اعترفوا فيه  
لانها في العدة وبغير المهر فان قصد بذلك وجوب تمام المهر عليه فليس كذلك لان المهر  
في هذه الصورة اما ان يحب ما خلوه او بالوطي او بجموعها ولا يثبت وفي الاول بقوله لانه سعى المهر  
جعل في الوطى هذه في نفى المهر كماله علمه علمه في العلم فتوبه عليه في السنة والى ذلك قوله  
المستحق للمهر سفيد وفي السبب كفي المستتب وهذا الثلث مع بطلانه اجماعا وار قصد وجوب  
العدة عليها لانه حكم شرعي ولها الدعوى بالمهر المخرجه اذا انقضاء ثم ادعاه فله شيه وقال  
قوم لا اثر للخلع البتة حكمه الشيخ في اختلافه والبسوط وهو الظاهر من روايات اصحابنا فثبت  
نصف المهر ونفي العدة وهو الاصح عندنا وعند الذي وصل لقوله تعالى وان طلقتموهن  
من قبل ان يمتوهن وقد فرضتم لهن فريضته مضاف ما فرضتم ولا ميسر للاصل لان الخلع اعم  
منه والعام لا يستلزم الخاص وما رواه يونس بن محبوب عن الصادق عليه السلام قال  
سمعت يقول لا يرخص المهر الا الوقاع في الفرج قالوا اسخروه سبب لوجود الداعي واصفا الصداق  
للاصل محكم بالمسب فحكم بمعولاه او مطلقه حكم الشارع باقامتها مقام الاصل وملاوت  
عنايه المهرين عليه السلام اذا اعلق باها واورثي سترها فلها الصداق كاملا  
وعليها العدة **ف** ان غنيم السبب الشرعي فهو نفس المدعي وان غنيم العلق

فان

فان لم يوجب له سببه محرم وجوده لما است في الصلوات والمطهنة عندا بلا حكم الشارع باقل  
مقام الاصل لا اعتبارها لانها من باب القياس في الاسباب ومنع اقامة الشارع لها واحديث  
المذكور ضعف السند جدا واعلم انه سعى على القول ما خلوه اشراط علم المانع الشرعي  
في الصلوات والحيض والاحرام ولم يذكره ذلك وعدا عن لو ان احكام المذكور ليلما يخرج  
عن حكم الشرع **وا** قدس الله ستره وقيل لو مات قبل الدخول كان لا وليا لها نصف المهر  
وليست كذلك **اقول** قوله وقيل اي اخبره اشار الى قول الشيخ في القهايه وان البراج في الكامل  
وقطب السالكين لما تقدم في روايه يونس فليس كذلك لما تقدم من وجوب المهر بالعقد والاصل  
البقاء وحلها نعم الله او القام كلام الشيخ الطوسي رحمه الله على انها كانت من لا ولي لها فان طلقه المصنف  
**الفصل الثاني** في الصداق الفاسد ولفساده اسباب **الاول** عدم قول الملك قال لان المستقر من الرواية  
**قال** قدس الله ستره فلو زوج المسلم على خمر او خمر او خمر او خمر بطل المهر وقيل العقد وهب  
ثبت فيه المهر او مهر المثل قولان اقر به الثاني **اقول** ذكر في هذا الفصل بيان  
حالات الفساد في الصداق ودرتها على انواع **سنة النوع الاول** ان لا يكون المذكور ما لا  
وفيه سائل **ا** ان لا يكون ما لا يثبت الاثم ولا مخرج الاشارة وقوله ذكر في هذا الكلام  
ونقروا انه اذا عقد المسلم على خمر او خمر او خمر بان يقول رويته بغيره على كذا  
بطل فخر او على هذا التحذير او على هذا الاحتراز **ب** الشيخ في القهايه والمبطل في العقد **اب**  
البراج وابو الصلاح بطل العقد وقيل **ب** الشيخ في اختلافه يقع العقد وبطل المهر كقول  
ابن ابي عمير وهو احتراز المصنف هنا وهو الاصح لان الصداق ليس كذلك في الصحاح وانما الدين  
فيه الزوجان ولهذا شرط تعيينها في العقد ولم شرط ذكر المهر في العقد ولا يفسخ المهر  
سطلانه لو خرج مستحقا ولا نه تحله للمايه ولا شيء من العوض تحله لان معناه التبصر وهو  
ما في معنى العوض قالوا التحله المهر او العتيقة من الله او من الناس فلما جاز اذ هو اؤتمرت  
من الاشراك ولا نه كماله توفيق ثوبته على ثوبته في ذلك الاخر مضافا  
لفسده اخرج الشيخ بانه عوض لا به اخر لقوله تعالى اتوهن اجورهن ولا الصيغة رويته بكذا  
كعتك بكذا ولان العقد باع لوجود التراضي وانما تراضيا بذلك ونصا غيره وادامت قول

فان لم يوجب له سببه محرم وجوده لما است في الصلوات والمطهنة عندا بلا حكم الشارع باقل  
مقام الاصل لا اعتبارها لانها من باب القياس في الاسباب ومنع اقامة الشارع لها واحديث  
المذكور ضعف السند جدا واعلم انه سعى على القول ما خلوه اشراط علم المانع الشرعي  
في الصلوات والحيض والاحرام ولم يذكره ذلك وعدا عن لو ان احكام المذكور ليلما يخرج  
عن حكم الشرع **وا** قدس الله ستره وقيل لو مات قبل الدخول كان لا وليا لها نصف المهر  
وليست كذلك **اقول** قوله وقيل اي اخبره اشار الى قول الشيخ في القهايه وان البراج في الكامل  
وقطب السالكين لما تقدم في روايه يونس فليس كذلك لما تقدم من وجوب المهر بالعقد والاصل  
البقاء وحلها نعم الله او القام كلام الشيخ الطوسي رحمه الله على انها كانت من لا ولي لها فان طلقه المصنف  
**الفصل الثاني** في الصداق الفاسد ولفساده اسباب **الاول** عدم قول الملك قال لان المستقر من الرواية  
**قال** قدس الله ستره فلو زوج المسلم على خمر او خمر او خمر او خمر بطل المهر وقيل العقد وهب  
ثبت فيه المهر او مهر المثل قولان اقر به الثاني **اقول** ذكر في هذا الفصل بيان  
حالات الفساد في الصداق ودرتها على انواع **سنة النوع الاول** ان لا يكون المذكور ما لا  
وفيه سائل **ا** ان لا يكون ما لا يثبت الاثم ولا مخرج الاشارة وقوله ذكر في هذا الكلام  
ونقروا انه اذا عقد المسلم على خمر او خمر او خمر بان يقول رويته بغيره على كذا  
بطل فخر او على هذا التحذير او على هذا الاحتراز **ب** الشيخ في القهايه والمبطل في العقد **اب**  
البراج وابو الصلاح بطل العقد وقيل **ب** الشيخ في اختلافه يقع العقد وبطل المهر كقول  
ابن ابي عمير وهو احتراز المصنف هنا وهو الاصح لان الصداق ليس كذلك في الصحاح وانما الدين  
فيه الزوجان ولهذا شرط تعيينها في العقد ولم شرط ذكر المهر في العقد ولا يفسخ المهر  
سطلانه لو خرج مستحقا ولا نه تحله للمايه ولا شيء من العوض تحله لان معناه التبصر وهو  
ما في معنى العوض قالوا التحله المهر او العتيقة من الله او من الناس فلما جاز اذ هو اؤتمرت  
من الاشراك ولا نه كماله توفيق ثوبته على ثوبته في ذلك الاخر مضافا  
لفسده اخرج الشيخ بانه عوض لا به اخر لقوله تعالى اتوهن اجورهن ولا الصيغة رويته بكذا  
كعتك بكذا ولان العقد باع لوجود التراضي وانما تراضيا بذلك ونصا غيره وادامت قول



واحباب هو بالتحليل اشبه منه بالعموم لان العوض سطل العوض سطله والثاني  
 منقول بالمصوب اذ انقر ذلك فنقول على القولين سطل المتى والاختلاف فيما يجب  
 بالمتى فكل سلطان الضمان قال بوجوب مهر المثلك اختلف المايلون بصفة العقد  
 على اقله ثلاثة **ا** انه يجب مهر المثل اخبار الشرح باختلاف وان حرم وطهر من كان من  
 اويس ولان بطلان المتى بوجوب بطلان التسمية فوجب بالمتى مهر المثل لانه اذا بطل احد  
 العوضين وجب رد الآخر فاذا انقضت وجبت فمئة وقد انقضت الصلابة لمؤثره ولصحة  
 عقد الكفاي بعد رد وعوضه فوجبت فمئة وهو مهر المثل **ب** انظر المالية فيه منقول  
 احسن لو كان عندنا وانخرع عند سجليه احسن بعض الاصحاب لانه لما ذكره من اكل قصصها  
 ذلك العوض وفي فمئة الضع وهو مهر المثل والمذكور بخصوص وهو عندنا وعم وهو المالية  
 منقول بها لانها قد راء ما لا اذا لم يكن للبين اعتبار باعتبار الذكر في المالية فلا بلغوا التقدير  
 بذلك القدر في القيمة المقررة ورد ما يقدر المالية فماتع منه تقدر الحال فبلغوا التقدير  
 كما بلغوا التقييم وعند الذكر قصد العوض وعدم الرضا بالقبول ومن ثم فرق الشرح  
 بين احدهما وانخرع انخرع مائة مائة مائة لا عليه للذكر وعليه للمثل فعمل في احدهما مهر المثل  
 وفي اخره فمئة وهو حسنة من الاموال **قال** قدس الله سره ولو تزوجها على طرف خلل خرج  
 خيرا صح العقد وسقط مهر المثل وقيل مثل اسفل **اول** هذه المسئلة وهي ان يكون  
 مالا من حيث الاسم وليس بالمرحى في الاشارة وفي هذه المسئلة **ا** وجوب مهر  
 المثل لانه حتى هذا المشعر من حيث هو شخص وقد بطل ولا ماله له ولا مثل ولا بد جمع  
 من المشعر والصف فيه وما لا احتقان وترجع احدهما لا بعضه الحق بل الاشارة ارجح لانها  
 دلالة على الذات فخرج اية مهر المثل وهو اختيار بعض الاصحاب وفروخ بين هذه المسئلة و  
 المقابلة لان ملك عقلا مع علمه يكون خيرا او اماها فلم يعلم بذلك **ب** انه يشترط خيرا  
 لانها ذكر التقدير ولم يذكر انخرع بطل الشخص بقي من الفقر والصف المذكور وهو اسفل  
 واخبار ابن ابي عمير وان اويس **ج** قول الشرح باختلاف والمبسوط انه لم يرد فمئة عنده  
 من تحليلة تعلبا للشخص على الوصف وهذا لا محتمل العقد لانها قصد المالية **قال** قدس الله سره

ولو اريد بها عينا فخفت مسخقة وان كانت مثلية فالمثل والاولى العدة وسقط مهر المثل  
**اقول** هذه المسئلة من المسائل وهو ان لا يكون مالا للمصنف بل للغير ومنها احوالات  
 ذكرها منا وجه الاول ان العقد مادل لك الغير وقت نزع اصلها نحو النضر فوجب المثل  
 في المثلية والعدة في غيرهما القام المثل او العدة مقام الغير مع عدم ربح كما لو بطل العقد  
 وقبل من المدة ومزانه لا يصح ان يصح قبال الغير غير اذ قد يكون المهر فاسدا بالتسمية  
 في العقد بوجوب المتى مع معيتها ومهر المثل مع فسادها ولا يكون للمهر من لم يسم كما توقعه فتوهم  
 وفي الاول نظر لان المهر الموجب للمثل وهو بعد ربح ما مع العقد عليه وهذا لا يصح والتعقيب  
 ان سمي هذه المسئلة هو القاعدة المقابلة من ان المهر هل هو عوض حقيقة ام لا فعمل الثاني  
 يجب مثله ان كان مائسا والامتنع لانه ليس بركن ولا عوض وانما افاد ذكره التقدير بذلك  
 القدر وان لغا التعيب ولا يلزم تقدر المالية فملا مائة فملاها لتحق المالية وانما اريدت  
 الاضافة وتقدر به اما المثل او القيمة وعلى الاول شئت مهر المثل لانه اذا قصد العوض ونحو  
 الرجوع الى عر العوض الاخذ لصحة الدعاء فيرجع الى فمئة وهو مهر المثل **قال** قدس الله سره  
 في الثاني انما له فلو تزوجها على مهر مجهول بطل المتى وسقط مهر المثل لعدم تقويم المجهول  
 ولو قصد في المعلوم احتمل فساد الجميع فوجب مهر المثل واحتساب المعلوم مهر المثل يجب  
 الثاني ولو زادت فمئة عن مهر المثل لم يجب الزيادة على الاول دون الثاني **اقول**  
 هذا هو النوع الثاني من اسباب الفساد وهو ايجاله والمجهول كان بقول زوجته فساد  
 المتى لا يوجب فساد التسمية لان اثر التسمية عدم التعويض وثبت المالية بنصر العقد  
 قبل والتقدير وقيل بل هو اثر صحة المتى ومن ثم اختلف في وجوب مهر المثل او فمئة او مثله  
 عند فسادها واما البعض فهو راجع للمتي اذ انقر ذلك منقول مع كون المهر مجهولا لا ينفق  
 المقدر او التعيب ولا سطل العقد فوجب مهر المثل لان المقدر مالا بالمتى او قيمة البضع لان  
 المقدر مالا بالتعويض فاذا فسد المعلوم لا المجهول فملا فسادا لان احدهما فساد المتى في  
 العقد لا في المهر وهو حاله اسلم يستلزم جعله المثل ويجعل المهر المتى موجه لطلان  
 ولا شاع العلم بنسبه المعلوم الى المثل والاول المجهول ولو فسد كل المهر لان التسمية اقتضت كونه



خازر فكونه كالأصاومعنى القيمة فبطل لانه لم يحصل الرضا به فعلى هذا الاحتمال  
نفسه المعلوم ولا اعتبار به حينئذ لانه لا يجب وفه فلا اعتبار بانه على مهر المثل من  
غير العاقل اليه وانما احتساب المعلوم من مهر المثل لانه اقرب الى مسائل العقد من  
عوضه ولعلق الغرض بخصوصيات الاموال فان على مهر المثل فساد عقده المسمى في رد  
عن عوضه فاذا اعتذر لصحة النكاح وحتم منه ووجوب الميراث تابع لصحة عقده احت  
صحة تسمية فوجز مهر المثل والميراث يتلزم احتياجه المصنف وهو محال فعلى احتسابه بحتك  
وهنا احداهما ان يكون اداء المهر المثل كن تحقيرا لانه احد القدر وشرطا ان يعطيا عسنا  
معناه حساب ممتلكاته وعلى هذا الاحتمال نسب المعلوم الى مهر المثل فاما ان ينقص عن مهر المثل  
اوپا ويده اوزيد عنه فان كان الاول وجب الثاني وان كان الثاني نفي وان كان  
الثالث لم يجب الزيادة والى هذا الاحتمال اشار المصنف بقوله على الاول في قوله فلوزاوت  
معناه عن مهر المثل لم يجب الزيادة وانما انما يجب لكونه خازرا المسمى في مكر خزان من  
مجموع هو عوضه وقد عقده في البحث الاخرى لغيره وهو هذا المخرج ولا يترك بطلان حصة  
من عوضه الذي هو البضع لصحة النكاح يحس عليه جزء من قيمة معوضه وهو مهر المثل  
نسبة القيمة اليها كقيمة المثل الباطل الى مجموع المسمى فاما ان نقسط باعتبار العدد  
لعدم امكان اعتبار قيمة المخرج الجوهول كما لو تزوج على عبد وزق فخر على ما قلنا من الاحتمال  
فوجب مهر المثل مع المعلوم النصف عوضا عن الجوهول المطلق لانه جزء منه ماله فكان ادنى  
من استرداخر باعتبار نفس الاشياء واما ان نقسط باعتبار المالية والمثلية او القيمة  
فندر الجوهول على ما يملك ثوب مطلق المالية وعدم التقدير فبطل الاول متيقن والاصل  
علم الزيادة فنقسم المعلوم على اجزاء ما يملك ونصاف الى المجموع واحدا جزءا ما يملك  
عوضا عن الجوهول ونقسم مهر المثل على تلك العدد ويجب قسط جزء واحد منه مع المعلوم  
عوضا عن المخرج الجوهول فلو كان علم المعلوم اذا قسم على اقل ما يملك عشر اجزاء بنصاف  
اليها واحد ونقسم مهر المثل على اقل عشر جزءا ونوجد منه جزء واحد يضم الى المعلوم ويكون  
مهر المثل الواجب علم والى هذا الاحتمال اشار المصنف بقوله دون الثاني في قوله لم يجب

الزيادة

الزيادة في الاول دون الثانية فانها يجب **قال** قدس الله سره ولو تزوج واشترى  
منها دنارا لم يبار بطل البيع ووجب مهر المثل والافوى ما يعضده المقسط من المسمى **القول**  
اذا تزوج امرأة واشترى منها دنارا لم يبار مع اتحاد النكاح وقد اشمل على الزنا فقد قيل  
سطلان العقد لانه عقده فلو صح في بعض وبطل في بعض لزم انصاف عقده واحدا بالصحة و  
البطلان في زمان واحد فيجتمع المسافان فبطل عقده المهر والسرا لا النكاح واذا بطل المسمى  
وجب مهر المثل والافوى احتسابه والى المصنف سنا اذ لا مانع من صحة المهر فانه معلوم وهو  
ما يعضده القسمة على النسبة فلو كان مهر شها عشرة مثلا قسم الدنار على اربعة عشر جزءا  
لا فاقها على جعله فمقابل اربعة عشر فكان المهر عشرة اجزاء من اربعة عشر جزءا من دنار  
لزم منه وبطل البيع في جزء من اربعة عشر جزءا من دنار وهذا القدر من العلم كاف في بطل  
محتلفين جميعا في عقد واحد ونعوض واحد ولا يلزم الرافعة فالمعنى للصحة بوجوده والمانع  
مسف ونفع اتحاد العقد لا خلاف للاصحاب واتحاد المخلص في احد لا يحرم لا بموجب  
الاتحاد في الماهية والعقد الواحد قد يكون سالا ثرو ليس بسبب لاحرف الصحة والبطان  
باقتدار انصاف في مضاف فلا مانع وانما ذكر في هذه المسألة ههنا لان بعضهم ابطال المسمى  
من حيث اجماله **الثالث** الشرط **قال** قدس الله سره ولو شرط في العقد ما لا يتحل  
بمقصود النكاح وان كان عرضا مقصودا اذا تحل لم سطل النكاح بل الشرط ان خالف  
المشروع مثل ان شرط ان لا يزوج عليها او لا يشرى او لا يبيعها من ان يخرج او لا يقسم لغيرها  
فالعقد والمهر صحيحان وسطل الشرط خاصة ولو شرط تسليم المهر في اجل فان لم يفعل  
كان العقد باطلا فانه بطل الشرط خاصة وفي فساد المهر وحده فان الشرط كالعوض المضاف  
لا الصداق في غير الرجوع الى قيمة الشرط مثل مهر المثل **القول** كل شرط لا يجل بالمقصود  
من النكاح بالذات فان لم خالف المشروع صح وان خالف المشروع بطل وان لم يطل النكاح لان  
فساد العوض لا يؤثر فيه فساد الشرط او في اتمام الصداق فلا سطل به ايضا لانه في مقابل  
الوطى خاصة ولا اعتبار بالشرط ومحتك فساد المهر كما ذكر المصنف ولان الشرط ان كان  
لها فاما وصيت بالمسمى مع تلك الصحة الداعية له ولم يحصل لها وان كان عليها فاما رضي الزوج بطل



المسعى ليحصل ذلك الرفق مع البعض ولم يحصل وليس له فيه نزع اليها فوجب الرجوع الى  
مهر المثل فليطلق المصنف لا فرق بين ان يرد على مهر المثل او ينقص او يضاعف  
واقول **س** يحتمل انه ان زاد والشرط لها فالواجب المسعى لانه قد رخص فيه مع المسامحة  
بترك حقها فلم يلزمه المسامحة فالرمية او طر وحيد ان قصر والشرط عليها لانها قد رخص  
مع ترك حقها فلا معة اولى وان اخل بمقتضى النكاح كان شرط تسليم المهر في اهل فان  
لم يفعل كان العقد باطلا بطل الشرط اجماعا قتل والنكاح لانه اخل بشرط تسليم النكاح وتأخر رفعه  
وساقى صحته وليس ترجع سب الصحة على الطلان اولى من العكس معارضان فترجع الى اصل  
بقاؤه عدم النكاح والا فصحته النكاح فقبل باشر الشرط في افساد الصداق لانها انما تراضيا  
به على هز الوجه مثب مهر المثل واليه اشار المصنف بقوله وفي فساد المهر وجه وقيل لا يفسد  
المهر بل الشرط خاصة لانه عقد وشرط لا شرط والمالك ان باطلا وان الموجب لسوت  
الشرط العقد فلو كان الشرط شرطا في صحته لزم الدور فاذا لم يصلح العقد لسببه احاط  
الشرط بطل الشرط ولم يؤثر في العقد وهو الاقوى عندي وان لم اخل الشرط بالمقصور من  
النكاح ولم يخالف المشروع مع الشرط **وقال** قد مر الله ثم ولو شرط ان لا يصفها  
لزم الشرط فان اذنت بعد ذلك حاز وعندي منه اشكال وقيل يحتمل المهر بل **اقول**  
**الاول** قول الشيخ في القصاص والبلوغ قوله في المصروف فاك وبطل في الدائم النكاح والشرط  
وتعد ان حرم وقطب للشيخ الكندي واحكامه والذي المصنف قد مر الله ثم في المختلف  
وابطل ابراهيم الشرط خاصة فيها واحكامه ان اوجب وهو الاقوى عندي لما تقدم احتج  
الشيخ على قوله في القصاص بما رواه اسحق بن عيسى عن الصادق عليه السلام قال قلت رجل تزوج  
سحابة عاق على ان لا يقتصها ثم اذنت بغير ذلك فقال اذا اذنت له فلا بأس بشرط  
في استحراز الاذن والمشرط وسفي باسقاء شرطه لان قصده الشرط فذلك فيه دلالة على  
صحته النكاح والشرط واجبا **س** ضعف السند الرواية ووجه الاشكال الذي ذكره المصنف  
الرواية وقوله عليه السلام لومتون عند شروطهم ومن اوفى احمه لاستباح الا بالعقد  
والعقد الصصح اللازم سبب انما في الاماحة ولم انا مقلدتان اجماعيتان فان لم يمتنع

بالعقد لم يسح لغوه وان استصح به لم يتوقف على غيره **قال** قدس الله سره ولو اجمعت  
وشرط ان يعطى اياها منه ساقط لزوم الشرط **اقول** هذا قول بعض الاصحاب لانه شرط لا يحالف  
المشروع ويظهر كلام ابن الحنفية انه ان شرطه الزوج في نفس العقد لزوم لانه جعل بعض  
العقدان ولغضه شعب مع حوى وقال الشيخ في الهاء لو عقد على امرأة سحر لها سائر ولاها  
ايضا شيئا كان المهر لا زواله وما ساء شيئا في عقد فاعلم ان لاها لم يكن عليه منه شيء والى في  
المخلف ان كان قد جعل للواطة لفظا اجماله شيئا في مقابلة عقد لزوم لانه جعل على فعل مباح وفعله  
المجبول له فيلزم وان لم يكن على سبيل اجماله لم يلزم وهذا هو الاصح عندنا واحباب عن حجتهم  
اما فلان الشرط من جهة المهر فهو للمرأة او الرجل ولا يصح لغضها وعن **ب** انها منسوخة  
وان المهر في تلك الشريعة كان للاب ثم سح بقوله تعالى فاستمتع به فهو فاقوهن اجورهن  
فربض **قال** قدس الله سره ولو شرط ان لا يخرجها من بلدها مثل لزوم للرواية **اقول**  
هذا قول الشيخ في الهاء وان البراء واسمه وقال في اختلاف وان اويس لا يصح الشرط وهو  
الاصح عندنا ولو رخصت بعد ذلك باخراجها حازا عامًا وتشكل الشيخ في الهاء باراء ابو العباس  
في الصحيح عن الصادق عليه السلام في الرجل تزوج امرأة وشرط لها ان لا يخرجها من بلدها ذلك  
نفى لها بذلك او قال يلزمه ذلك واحباب المراء الاستحباب لان معنى النكاح  
تسلط الرجل على المرأة بالاستمتاع والاحتكام وغير ذلك **قال** قدس الله سره وبه  
تعلق في منبها الحال **اقول** هذا فرع على صحة اثره ان لا يخرجها من بلدها فانه  
على القول بطلانه سطل هذا الشرط قطعًا ومثوره ان النكاح سبب فعل الشيخ في طالع الزوج  
نقل الزوجة وانما ان ساقلا يحالف الانفس لم يرد في المهر ومن عموم المومنون عند  
شرطهم **قال** قدس الله سره ولو شرط لها نحو ان لا يخرجها من بلدها او اريد ان  
اخرجها الى بلاد الاسلام كان ما منه نظر **اقول** ما ذكره هنا قول الشيخ في الهاء وتبعه  
ان البراء وان جرد لما روي في الحسن عن علي بن رباح عن الصادق عليه السلام قال قيل وانا  
حاضر عن رجل تزوج امرأة على قتيار على ان يخرج منه الى بلاد وان لم يخرجها فمهرها خسر  
وسارا رات ان لم يخرج معه الى بلاد قال فعلى ان اراد ان يخرجها الى بلاد الشرك





فلا شرط له عليها في ذلك ولها مائة دينار التي ائتمنتها اياها وان اراد ان يخرج بها الى بلاد  
 الاسلام ودار الاسلام فله ما شرط عليها والمطهر على شرطه وليس له ان يخرج بها الى بلاد  
 حتى يودي لها مصلحتها او ترضى من ذلك ما رضى من حوائله واعلم ان مشا النظرة شرط حالف  
 مسقط العقد فلا يصح من عدم انجبر ولا تعلق به عرض صحيح والاصح عنى قول ابن  
 اوس وموانة لا يصح هذا الشرط **قال** قد روي عن ابي حنيفة ان يزوج الوطى بدون  
 مهر مثلها فيصح العقد وفي صحة المهر قولان **اقول** هذا الفرع انما هو في سبب  
 فساد المهر المسمى فيقول اما متحد العقد فلان المهر ليس بشرط في صحة النكاح بخلاف ما ذهب  
 وكما لا يتوقف ثبوته على ثبوته لا يوثق بغيره في علمه وفيه وجهان اما ان في المسئلة التي  
 بطلت واما المسمى فقال السبع في اختلاف ثبت لانه يصح منه العفو فعقد على المقتل او على المملوك  
 ولو لم يزوج او بغيره الذي سلك عقده النكاح واما المانعة فلا ريب ان سقاطها واجب فالقصاص  
 على بعض المسمى او على ولا ان المصلحة منقولة منظر الوطى فقد يكون نقول المهر على هذا ترجيحاً  
 له اصح من مهر المثل او الزاير عليه لغيره وقد ثبت في حديث الامور ما لا يشك في صحته  
 وليس يزوج بها وضد حقيقة وقيل بفساد المهر بغير موجب مراعاة القيمة واصلها وسامها املها  
 ففي ما عداها او في دفع فساد العوض بغير مهر المثل بغير العقد او في زوج المسمى السلام  
 من غير مهر مائة ومعلوم ان مهر بنت المسمى عليه السلام لا يكون هذا القدر واجب نظر البتة في  
 والولاية احتجوا به وجاز ان يكون نافعا **قال** قد روي عن ابي حنيفة وكذا الوجه باكثر  
 من مهر المثل وان المسمى سخط وفي فساد النكاح احوال شتى من العقد الذي لا يشترط  
 فيه المهر ولا ذكره ومن بعد الرجوع الى مهر المثل بدون رضاها وما تعابها والا فربما انما  
 المسمى شىء اخر في فتح العقد **اقول** الكلام هنا في توضيح **قال** في المسمى مقول انما رجع  
 هنا بطلان المسمى لان الزاير على مهر المثل سخط على اضعافه ما كان المولى عليه لا يجوز سوايه  
 بخلاف نقصان المسمى لان المثل لان المقصود في النكاح الاستمتاع والمهر بالعوض **قال**  
 في النكاح فقل بفساد لان الزوجه لم ترض الا بالزاد على مهر المثل والزوجه لم ترض الا بالقل  
 فاذا لم يحصل ما عليه الرافى لم يكر النكاح مرضية به فلا يصح ان العقد تابع للمقصود وهو اسقى

قوله من بعد الرجوع الى مهر المثل بدون رضاها ودون ما تعابها فاما رضاها عليه لم يحصل  
 وما استوفى لم ترضها عليه فلما استوفى بالواصلتها غيرها او محولا على الاصح وهو العقد  
 والاصح انه يقع النكاح لوجود المسمى وهو العقد وايضا المعاضد اذ ليس الا فوات المسمى وهو  
 ليس شرطاً في العقد فلا يصح شرطاً لان الشرطية لا يكون فيجعل الشارع انعاقاً وذكر  
 المصنف وجهاً ثالثاً وهو انه يحرم من رآه عليه او نقص عنه لقول وجه الرافى فلا يلزم ولا  
 يطل لما تردد لانه ليس اقل من عقد الفضول وبما هو الاصح وبما هو الوجه ايه في المسئلة المتقدمة  
 وقوله وفي فساد النكاح اى مع بطلان المسمى في المسمى **قال** قد روي عن ابي حنيفة  
 محالة المرفاد اذ كانت زوجى ما لم يزوجها بحسب ما لم يصح العقد وتحت ثبوت انجبار  
**اقول** هذا هو النوع السادس من اسباب فساد المهر وهو محالة الوكيل ما عينه الموكل  
 ووجه البطلان ان امره بعقد بلف يستلزم النكاح الاقل فسطل المسمى عن كمال الوكيل  
 بالنسبة ووجه الاحتقال انه بالنسبة الى غيره المماورية فوضو وعقد العوض في بعض على الإهارة  
 على القول بوفاءه وعلى القول بطلانه سطل **قال** قد روي عن ابي حنيفة ولو كانت زوجى  
 مطلقاً فزوجها بدون مهر المثل فلا امر الرجوع الى مهر المثل **اقول** المراد بقوله مطلقاً  
 اى اطلق قولها زوجى وليس تماماً لقولها زوجى بان يصرح ويقول زوجى واطلاق اى  
 النكاح عن ذكر المهر وعلمه وجه القرب انها اذنت في العقد ولم يقيدها بالمهر فيقدر  
 المهر وذكره حنيفة ليس بشرط شرعاً ولا حسب امرهم فلا يوقف عليه الرضا ولا العقد  
 فصح العقد واما يرجع الى مهر المثل لان اطلاق الامر بسقطي عدم النقصان عن مهر المثل  
 لانه صرف الى الغبطة وهي مهر المثل وازيد وكذا ضعيفاً فساد العقد لان الاطلاق  
 صرف الى مهر المثل مكان غيره ما لوعين فان قلنا في ظهوره المعين يعلم فساد  
 العقد هنا اولى وهو ظاهر وان قلنا بفساد العقد لم احتكم هنا بطلاً للمفوض من لة  
 الصريح وهو ضعيف لان دلالة المفهوم شرط فيها كون المكسب عند اولى من المنطوق  
 وليس هناك ذلك ولان الامر بالكلى سخي من سخي تاتى مع الترسه فحق ولا نداء  
 ولا دلالة للعام على انحصار الترسه الرضا طنية واللفظة اقوى منها ولا يرد النقص



بالبيع لانه معا ومنه محضه محلا فلهذا **قال** قد رتب له ولو لم يذكر مع الاطلاق  
 المهر احتمل الصفة للامتنان والفساد اذ مفهومة ذكر المهر **قال** القول الفم في  
 قوله يدعى راجع الى الوكيل اي اذا اطلق المهر المردون بالعقد فاخلوا الوكيل عن ذكر  
 المهر واخرج عن الاول لان المهر مطابق للاذن واذا كان المطلق يعنى به المثل  
 كان اطلاق العقد كغيره المثل فان اذها في المهر والشكوت عن المهر ليس مفوضا لمضاه  
 الاذن في مطلق المعاد منه تصرف اية المهر **قال** قد رتب له ولو لم يذكر مع العقد  
 احتمل الفساد واختيار من غير المثل **قال** اي لو قلت الاذن في العقد بالمهر فزوجها  
 مطلقا من غير ذكر المهر احتمل فساد العقد للمخالفة لما تقدم وشوب خيار الفسخ لها  
 لانه لا يفسد من غير عقد الفصول ومع الصفة شوب المثل مجرد العقد لانه محض  
 التفويض لا ما يقول لان سلم ان اذها في النكاح والصوت عن المهر مفوض لما تقدم  
 ولان النكاح بعقد بالهر في الغالب فيعمل الاذن على العادة الغالبة فتكون قول الوكيل  
 زوجتك بمهر زوجتك مهر وفد كلام باقي في المفوض او يقول مراد المصنف ثبت مهر  
 المثل بالدخول والاول هو الاصح لان الوكيل لا يملك المفوض الا بالنقض عليه فمع عدم نفسها  
 عليه سطل المفوض وبطلان بعض شوب المثل ثبت مهر المثل **الفصل الثالث**  
 في المفوض وهو قسمان **الاول** مفوض البيع **قال** قد رتب له ولو لم يذكر  
 على المهر عليك مع العقد ولو لم يذكر على المهر عليك في احوال ولا في سائر احتمل الصفة  
 لانه معنى ان لا يهر عليك وبطلان لانها جعلها موهوبه **قال** بعض المفسرين  
 العقد عن كل المهر باب محقق وله صورتان **ب** ان يقول زوجك نفسي ولا يدكر  
 محضاً منقول ملت **ب** ان يقول زوجك نفسي ولا يهر عليك اي يفسد العقد في احوال  
 ولا في سائر اي بعد الدخول قال المصنف احتمل الصفة لانه معنى ان لا يهر عليك لان  
 مهرتك والنكاح في معرض النفي نعم وفد نظر لان في النكاح يتم الافراد لا الزمان  
 والامسق فرق بين المهر والاطلاق العام ولكن ان يقال بلغوا النفي في المستقبل  
 ويصح النفي في احوال اما في المستقبل فظاهراً ما صحته في احوال فلان نص على المفوض

لا يطلق الاطلاق  
 فانما رتب له  
 مهر المثل  
 من غير عقد

ووجه الثاني وهو بطلان النكاح ان النكاح يفسد في احوال ولا في المستقبل هبة  
 من المهر المرأة نفسها ونكاح الموهوب به مخصوص بالنفي عليه السلام فقد ذكر المصنف  
 وجهين ان يكون مفوضاً صحيحاً وفساد النكاح وفيه هنا وجه آخر ان يفسد فاسد واذا قصد  
 التعويض وخيب مهر المثل والاقوى على بطلان العقد لان المفوض في شرط المهر او  
 شرط بغيره في احوال ولا يفسد معضى العقد لانه يشبه المهر بالوطي وفي المهر او بالوطي  
 ساقى معضى العقد وكل شرط ساقى معضى العقد بطل العقد **مثله** مفوضه البضع لا يجب  
 لها مهر العقد لما رواه منصور بن حازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل تزوج امرأة  
 ولم يفر لها صداقاً قال لا شيء لها من الصداق فان كان وخيل لها فلها مهر نساها  
**قال** قد رتب له ولو لم يذكر على المهر او على المهر او على المهر او على المهر  
 المثل يفسد العقد وفد اشكال بل من اعتبار المصلحة الملوطة بنظر الوكيل فصع المفوض  
 ولو باسطه **قال** سنا سليمان آ اذا زوج الوكيل المهر مفوضه مع النكاح لانه  
 ليس بشرط ذكر المهر والحب في المفوض ماله البيع لا يصح لانه يملك بعقد معاوضة  
 فلا يكون للوكيل اخلاص عن العوض كسائر المعادفات قوله وقيل ثبت مهر المثل اشارة  
 الى قول الشيخ انه اذا قصد المفوض ومع النكاح ثبت مهر المثل يفسد العقد والا لزم  
 صحة المفوض لانه معناه واحتمل متحد المفوض بما ذكره المصنف ويخرج على الاحتمالين  
 ما اذا طلعا قبل الدخول فانه يحسب على وجه المثل يفسد العقد نصف مهر المثل وعلى صحة  
 المفوض المتحد **ب** اذا زوجها بلون مهر المثل وتنفق في الحاشية **قال**  
 قد رتب له ولو لم يذكر على المهر او على المهر او على المهر او على المهر  
 وهو محتمل ومع وان سحاوزوا اليها وهل يعتبر المصنف العصب او الاقارب  
 مطلقاً اشكال **قال** هنا مقدمه وهي ان العقد ساقى عليه ان يوفى مهر المثل  
 على وجه كلي قانوني لانه يحتمل في مواضع منها وعلى الشهادة وعلى المهرمة ومفوض  
 البضع والمفوض والتسمية الفاسد ومنها التمسك عليه وكذلك ذكر المصنف  
 وهو الفهر الذي بعض عقل العاشر لانه في مقابلة نكاح مثل المرأة من غير نكاح ونقصان



وقد ذكر المصنف لضابطه أموراً **أ** الجمل **ب** الشرف وأقتصر عليها المفيد رحمه الله و  
 قال أبو الصلاح السنن والجمال والتحصين **ج** السب والإجور أنه الركن الأعظم فيه ثم  
 اختلف الأصحاب في السب المقبر فقال الشيخ في اختلاف والمبسوط المقبر لا قاله مطلقاً الكلام  
 والاحت من يورثه خنته وقال ابن عديم يعتبر بها أهلها من على الظن لا الأقرب وقال  
 ابن العراج المقبر قرأه الأب من الإناث على ترسب الحصباء أخفى الشيخ برواه عبد الرزير  
 عبد الله عن الصادق عليه السلام في رجل تزوج امرأة ولم يعرفها صدقها ثم دخلها قال لها  
 صلتك نساءها والنساء شاتل للحصباء وغيرها **ك** قال الشيخ في المبسوط كل امرئ خلف المهر  
 لأجله فانه يعتبر به وقال ابن عديم يعتبر علمه بخلف المهر لأجله من العقل والاحت والجمال والدلالة واليسار  
 والإعسار والصكارة والثبوت وصراحة السب وضبط **هـ** السن وأقصر في الشيخ في المبسوط و  
 ابن العراج وأبو الصلاح وهو حسن الاختلاف الأعدل في زناؤه المهر بقصاها ونقصاء زناؤها  
 واعتبر بعض علمائها البلدة ولم يعتبر في إفرن وهو الأقوى **قال** قدس الله سره  
 والأقصر علم نهر المهر السنة فما أشد استحسانه كالنكاح الفاسد ووطئ الشبهة والأكره **أقول**  
 في هذه المسألة أحوال ثلاث **أ** أنه يعتبر في مهر المثل أي هو السنة أو زناؤه عليه مطلقاً وهو اختيار أكثر  
 الأصحاب لما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام قال سألت عن رجل تزوج امرأة فوجع  
 يتي سداً لها حتى دخل بها قال السنة والسنة هي ما به ومن قال والذي في المختلف وهو غير  
 والحق المطلوب صحاح **ب** أنه لا يعتبر مطلقاً لما دلت الأخبار المطلق عليه **ج** اختار  
 المصنف منها وجهان فإن في الحقيقة فده سلف فلا سلف للمهر السنة لأن المقبر المهر وهذا  
 ليس بمهر سنة حقيقة وكل سلف مضمون ليس بشئ بقضاء نعمته فزوجه القرب ويحتمل ضعفاً  
 أن لا يجاوز مهر السنة لعم الرواية قلبي السنة ضعيف والمنقح عليه في المنقوض  
**قال** قدس الله سره ولو انعقد على العرض جاز وإن اختلفا ففي فرض استحكام إذا  
 ترافعا إليه نظر أقرب به أنه نفس مهر المثل **أقول** منوال نظر أن النكاح ساقط بالزوجين  
 فلا يدخل فيه ما فيه ولا يباح المهر بالعقد لأنه لو مات أحد ما لم يجب شيء ولا مقدّر  
 إلا بالتراضي وقد برأ الحكم قهراً فلا يحق فيما لا يشك إلا بالتراضي ومن حيث أن الحاصب

نفس

نصب لرفع الذراع لأنه قد تم نظام النزع ولأنه وطئ المتع وفرضه كفنه مناع النكاح وقد اختار  
 والذي المصنف قدس الله سره في هذا الكتاب أنه يعرض بقدر مهر المثل لا يجوز الزنا والمقتضات  
 كما في قيم المختلطات المثلقات نعم الزنا والمقتضات بقدر رتبة بقدر محمل الاحتكام وهو كما يتبين  
 مثله في المعاملات **و** قدس الله سره ولو فرضه اجتناباً ووفعه إليها ثم طلقها احتل المقتض  
 فرد الاجتناب لأن فرض الاجتناب يوجب على الزوج مالا وليس مالا ولا وحيداً لأن وجوده فلهذا  
 والعقد لأنه يقع فضاوة عنه فيعوضه **أقول** أصح عنى أنه لا يقع فرض الاجتناب وقوله  
 يقع مضاوة منوع لأنه يقع مضاوماً وجب عليه ولا يجب بالعقد وإنما يجب بالتراضي **قال**  
 قدس الله سره أما لو فرض أقل وأركان نهر السنة والأقوى اللزوم **أقول** من أحكام  
 يعرض المضع بقدر المهر بالراضي إلا أن يعرض الزوج مهر المثل مرةً ونحوها حتى فيلزم و  
 لا يعتبر رضا المرأة لعدم إيجابها إلى الزنا والمقتضات هذه ذلك لو فرض أن مهر المثل  
 أما لو فرض أقل فاما أن ينقص مهر السنة أولاً والأول لا يقع إلا بالتراضي إجماعاً والثاني  
 ستمك اللزوم فهو مهر المثل إلى السنة والزناوة تنزع من الزوج ولا تعالو كان النكاح باليها  
 لم يحرمها العاوة عن مهر السنة فلا يجوز لها طلب الزناوة مع فرض الزوج ويحتمل الشيخ للغير لأن  
 الزوج ملك بعضها لا إجماعاً الاستحالة هذه المضع ولا تقدر بالتسمية مملكت أن يملك مهر المثل والفرض  
 عوض عن فلا يلزمها المعضة والامع الأول وقوله مملكت أن يملك مهر المثل طلب ملك  
 محرراً ولا تقدر في نفسه عند التسمية فكذا عند الفرض لأنه ليس إجماعاً فيها **قال** قدس الله  
 سره ولو دخل ولم يسم شيئاً وقدم لها شيئاً قبل كان ذلك مهر لم ولا شيء بعد الدخول إلا أن  
 سارطه قبل الدخول على أن المهر عن **أقول** هذا القول قول الشيخ وأن البراءة وسار  
 وأن الزوج اعتماداً على رواية المصنف والفضل في المصنف عن الباقر عليه السلام في رجل  
 تزوج امرأة فدخل بها وأولد له ثم مات عنها وأدعت سباً من صلبها على ورثة زوجها فاحت طلبه  
 منهم وتطلب الميراث قال مالك أما الميراث فلها أن تطلبه وأما الصداق فاني الذي  
 أخذت من الزوج قبل أن يدخل عليه فهو الذي حل للزوج به فزها قليلاً كما لو كانت  
 إذا هي مصلة منه وتقدمت عليه فلا شيء لها بهذا ذلك وقال ابن عديم المأدعة المرأة



انه يله به الزوج انه مهر فالقول قول الزوج مع العين فان حلف سقطت عوالم وان قيل  
الزم لها مهر وان رد العين كاره فلك وقال والذي قدس الله سره كانت عاوة العرب تحت  
العلم انه مع عدم شيء وعدم العقد يكون المهر مهرًا وان اعتاد قوم ذلك حمل على العادة  
والأولى عدولهم بقولهم فان قصد الدائم انه مهر كان فرضًا فله حكم المهر **الثاني**  
**فرض المهر قال** قدس الله سره وهو ان يترك المهر على الرجل منها ويغيب بقدره تحت احد  
الزوجين او اجنبي على اشكال **القول** شأنه ان يقع توكيل اذها فذكر اضياعه وقد  
شرطه في عقد لانهم والاصل الصحة وقوله عليه السلام المومنون عند شرطهم ورحل  
ان المهر سعلق بالزوجين وكما زاحماته باحدهما ولا حكم شرعي لم يرد النص عليه **قال**  
قدس الله سره ولو مات احكام قبل وقبل الدخول فلها مهر المثل ويحتل المقتد بخلاف مفوضة البضع  
حيث رضى غير مهر وقيل لسرها احدهما **القول** وجه الاول انه استحق عليه بالموت المهر  
ولم يبين احكام فخرج القيمة الموضوعة وهو مهر المثل والثاني قول الشيخ في النكاح اجرا للموت محرم  
الطلاق ولما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق عليه السلام في رجل تزوج امرأة على حكمها او حكم  
فاته او مات قبل الدخول فقال لها المتعة والمهر والمهر لها ووجه الثالث انه انما يستحق  
باسمها او الدخول ولم يحصل واحصر منوع وقال ابن ابي عمير ان كان زوجها على حكمها ومات  
قبل فلا يلزم الزوج شيء وان تزوجها على حكم لم يرد جميع ما حكم به والا مع عندي قول الشيخ في النكاح  
**الفصل الرابع في السقيفة المهر** **قال** قدس الله سره في السقيفة المهر المهر المهر  
الواجب بالعقد او الفرض كالمهر المثل مع فساد التفويض وكما لو طلق مفوضه المهر  
بعد فرضه بالطلاق قبل او ما لزمه الشارع به قبل الدخول وكنته دقيقة في الزكاح ليس  
بعاوضة محضة لان ارتفاع المعاوضة قبل تسليم احد الزوجين يسقط العوض الآخر لا يوجب  
العوض ويسقط البعض والاصل فيه قوله تعالى وان طلقوه من قبل ان تنسوه وقيل فرضتم  
لكن فرضه مصف ما فرضتم وقولنا بالطلاق لانه عقب استحقاق نصف ما فرضتم بالطلاق  
بالفأ وهو المأ إلى العله خلا ما لبعض الشافعية حيث قال ان الطلاق يشل خيار الملك كالثقة  
**قال** قدس الله سره ولا يجب تخلوة وان كانت مائة على راي **القول** تعلم الصحة في المهر

من

**قال** قدس الله سره في المطلون كان قد دفع المهر استعاده نصفه وان كان قد  
تلف مصف مثله او نصفه **القول** بل الاولى عندي فيه نصفه لانه من نصف قيمته و  
قيمة نصفه لان النفي اذاع كلاً كان عتقه اكثر مما اذا مع مناصفة **قال** قدس الله سره وان  
اخلف في وقت العقد والمصنف لهما الاصل من حين العقد الى حين التسليم وان تسقط ربح في  
نصف القيمة والاقر في نصف العين مع الارش **القول** مشوا القول قوله تعالى منصف  
ما فرضتم وما يعنى الذي فصل المراد الماهية او مع جميع الاوصاف التي سفاوت القيمة هاتين  
على الاول والاول على الثاني وانما وجب الارش لكونه مضمونا عليها لانه مضى على انها وفي  
هذه المسئلة غير ما ذكر المصنف قولان **القول** في المتوسط فانه قال يحرم من احد نصف  
العين ومن نصف القيمة ولم يذكر الارش **ب** قول ابن الرضا انه ان كان المقص  
من فعلها او ما رما في محرم من احد نصفه باقضا ويمن نصفها نصف قيمته وان كان العيب من قبل  
اخرى لم يكمل سئل على المهر ونصفها نصف القيمة يوم نصفه **قال** قدس الله سره ولو نقل  
بعق لانهم كالزهر والاجارة يمين الدليل فارسل الى استخلاص فله نصف العين ولو قال انا  
اربع فيها وامر حتى ينفق الاحارة احتل عدم الاحايه واحباره على احد القيمة اذا وقعها  
لا انه يكون مضمونا عليها ولها ان منع منه الا ان يقول انا اقتضه وارده الى المتاجر امانه او  
سقط الضمان على اشكال **القول** هنا مسكتان **ا** ان يقول انا ارجع واصبر الى استخلاص  
فقد احتمل ان احدها علم الاحايه لانه مضمون على المراجعة لا على ان ولا تخلص من الضمان  
الا نصفه او بغير عوضه فلا بد من جعل طريق المراجعة ذمتها والالزم اخرج في شرعية احكام  
وهو باطل بالآية وتعدت العين مسقط الى القيمة واليه اشار بقوله ولها الاستثناء اي الاستماع  
من تقارح حال غير محتمل في ذمتها مع وجود المستحق غير محرم عليه فلما كان كذلك فلم يستحق  
عليه الزام صاحب الحق بقضه لمرأته ومته وهذا كاف في الدليل ويمكن ان يقال جاز ان يرد  
القيمة منصفها فريد العليين وهو ضعيف لانه ضمان للزيادة ليس سببه بل هو نسبها وحسب  
المانعة للدين مع وجوها له وضاعها اما في الثاني الاحايه لانه لا منافاة بين حاكم الدين وبقائها  
الى الغير واستقرار الاحارة فادفع بقول المانع احب لوجود الدين منها ولها الآية ولا مانع



**قوله** قال اما اربع بالغير فاسقط الزمان فهو صفة اسقاط الزمان اشكال منسوبة  
انه هل يقع الا برار من الاعيان المفترقة قبل النصف ام لا فانه اشكال منسوبة ولام التبع  
للزمان وهو ولام تصرفها ومن حيث انه رضى بكونه في يد المستاجر والاعيان هنا مخففة بخلاف العاين  
فصحة اسقاطه والافوى عنى عدم العدة لان الاسقاط اشى مايت في الذمة والاعيان يتعد انا فاما  
**قال** قل الله عز وجل ولو كان البيع حمارها ولم يقصر الهبة او دبرت على اشكال  
فما سمعت في الرجوع ودفع نصف العبد وفي دفع العدة فان دفعت العدة ثم رجعت لم يكر له اخذ  
العبد **قوله** الاشكال في الهبة مع عدم الامام والتدبير ومثله الاشكال في الهبة من  
حيث ان الهبة لا يتم الا بالقصر في كلا الطرفين ومن حيث انها تصرف بصرفا شاعرا فلا يجوز  
لغيره ابطاله ويكون الهبة مشروطة بالنقص بالنسبة الى المالك ومثله في التدبير ان الذي ير  
وصيه ليس لازم ومن حيث انه طاعة مقصودة فليس للزوج نفوذها كالزوايا المنصحة ولان  
ابطالها ضرر عليها ولعلحق حق ايجرة به ولا عوض للجسد عنه والولي له عوض عن نفوسه  
نقدم الاول اولى واجرى عنى استحقاؤه العن في القوتين لان المتفرقة الوصية ملك آليت  
عند الوفاة لزوال التدبير خروج الملك اختيارا واستحقاقه قهرا اولى **قال** قل الله عز وجل  
ونفى الاشكال في الوصية بالعن **اقول** فرق بين التدبير والوصية بالعن لان  
التدبير من علق معلق ولا نه سلق بعض المحت من غير احتياج الى اذاع صفة ولان التدبير  
لا يبطل بزوال ملك المدبر وسجد ملك غيره بحد سلك الوصية بالعن في ذلك لا عند الشرح  
واذا احتل بطلان لا يحال بطلان الوصية بالعن اولى وان قلنا انه لا يبطل التدبير بطلان  
الوصية لصفتها ونصف احتمال نفوذها ووجه الاحتمال بطلان لانهم بالنسبة اليه غير الموصي ووجه  
صحة سلكه ملك غيره قهرا ووجه انه لم يخرج عن ملكه لم يعلق به حتى لانهم **قال**  
قل الله عز وجل ولو كان الصلح صك فاحرم ثم طلق احتمال رجوع الصلح اليه لانه ملك مخفى  
كالارش فان علينا احلاله في وجب ارساله وعليه قيمة نصيبها **اقول** اعلم ان هذه المسئلة  
مبسطة على اصلين احدهما ان يعود نصف الصلح الى الزوج بنفس الطلاق وهو مذهب شافعي  
وكثير من الاصحاب لقوله في نصف ما فرضتم اي فلكم نصف ما فرضتم بالطلاق لقوله تعالى

٥١١  
ولكم نصف ما ترك اذوا حكم ولا نه عقب الطلاق ملك النصف بالقرار فلا ساخر عنه وانما احتسار  
السب هل هو احتسار المسبب فعال بعض المختلرين وقيل في الاول ربع نصف الصيد الى  
ملك المحرم لانه ملك مخفى فكان كالارش لان الطلاق لا يشاء احلاف الملك بل القصد  
منه الفراق وعود النصف الى زوج حكم ربه الشارع عليه قهرا مساوي الارش وعلى الباقي  
ليس احتسار ملك الصيد ما دام في رعايته الى القيمة لوجود مانع والا فولى عنى الاول لان  
احتساب الهبة على المراجعة وجود الغير من عمن سبها ولا تصرف بها ضرر عظيم عليها ولا نه كما لو  
ظهر في منتهى عتب قبل احرام ما نه كان للمنفق الرجوع وليس للبايع سوى العن في هذا اورد عود  
الصلح فليس لا منع النصف اولى احب منع المنفعة وان سلمت فالفرق علم القدر هنا  
على السبق في دفع على عود الغير اليه وجوب ارساله عليه ولا يمكن الا بارسال الصلح مستدرا  
حقا وحق الله تعالى وحس بغير حق الله في هذا كما لو اصرم ويك صيد مقصود فانه يجب  
ارساله ونقص في هذا فيرسله ونقص نصف قيمته لها وبها هو الامع عنى ولما لم يجر  
المصنف حكم بطلب حق الادنى وحكم تاليها وما يلزمها ويتفرع عليها اعرضنا عن هذا مما فيه  
التفصيل **قال** قل الله عز وجل ولو اصرم المدبر ثم طلق قبل تنجز بيعته وقيل منها نصفا  
واحتى بطلان التدبير بالاصلاف **اقول** الاول قول الشيخ في الفهارس وابن البراء واتباعها  
بناء على مذهبهم ومن ان التدبير لا يبطل بحد ملك غيره ووجه الثاني لم يصر ملك المرأة على  
النصف وعود النصف اليه ووجه الثالث بطلان التدبير بالنص في الماكلة للملك وهو الامع  
احتسار ابن ابي حنيفة **قال** قل الله عز وجل وفي اجزاء العن في الهبة نظر **اقول**  
اذا كان المخفى قيمة احد صاحبه من الآخر العن بلفظه ولفظ الامر ولفظ الاسقاط ولفظ الهبة  
ولا يشترط قول من عليه وانما نحن في دمنه فلا يصح بلفظ واحد منها فالطريق ان يملكه وملكه  
بصفة صحيحة وقيل صاحبها وبصفة فانه اسلا هبة منه وان كان المهر عينا والتبع فيها  
هبة فان كانت في يد المتبرع فلا بد من الانجاب والقول والنقص وان كانت في يد المخفى  
فموجب من المال في يد المخفى فالاعلام هنا في صيغة الانجاب واعتبار القبول والقبض استا  
فصح لفظ الهبة اجماعا ولا يقع بلفظ الابراء اجماعا وعلى وجه لفظ العن ينزل منزلة الهبة الامع



لا لانه لا جلال له في الاعيان كلفظ الابرا وقيل يصح لقوله تعالى وصف ما فرضتم الا ان يعفوا او يعفو  
 الذي بيده عقدة النكاح وهو عام في الدين والعير وفي وجه الدلالة نظر اذ المراد فعل  
 العفو وهو حصول الملك المعفوع عنه ولم يقصد هذه العبارة المعينة ولا لمعت احكاما وسما عفو  
 اشارة الى حصول الفصل من العفو والفعل له صفة شرعية فالمراد على وجه يصح كما قال صاحب  
 كتابنا واعلم انه انما هو المبنى اثار المصنف قدس الله سره في قوله اذ اعفى احد الزوجين على حقه  
 الدين او العير واما **باب** فلا بد من القول واما **باب** فاما ان يكون في يد الواهب او  
 الموهوب منه والشئ في كمال واحد كما هو في الهبة فيلزم في موضع من كتاب القواعد او  
 غير من مصنفات امام المجتهدين والذي قدس الله سره والبحث فيما يلزمه وسفر على  
 بطول وليس بليق هذا الكبر **والى** قدس الله سره والذي بيده عقدة النكاح وهو  
 الاب او احد الزوجين بقدر حقها لا جميعه قبل ولم يقل له امر لم وليس في الزوج العفو حقيقة مع  
 الطلاق **القول** لسر الذي بيده عقدة النكاح الزوج خلافا لاحد واصحاب الرأي سعيد  
 بن المسب لانه تعالى ذكر عفو النساء عن نفيهن مسمى ان يكون عفو الذي بيده عقدة النكاح  
 عنه ككون العفو عنه في الموضوع واحد ولانه تعالى بدأ بكتاب الزوج على الواحد بقوله  
 وان طلقتموهن من قبل ان يسوهن فقلن او يعفوا الذي بيده عقدة النكاح وهذا خطأ جاهر  
 فصار اوفى نظر لان العدل عن خطاب اسما في خطاب العايب والمبرع عنه واحد جازي  
 فصيح اللغز وبوكه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرت بهم برح طيبة وغير  
 ذلك من الآيات والاول هو المشهور من الاصحاب وهو اختيار الشيخ الطوسي لان الوقت  
 بعد الطلاق هو الذي بيده عقدة النكاح وهو الاب واجله والاخر قول بعض الاصحاب  
 ومشوا القول ان قوله تعالى او يعفوا الذي بيده عقدة النكاح هو المراد به الذي بيده عقدة  
 او مطلقا لان المراد اذ كانت بالذمة رشيده يكون مطلقا هو يعفوا هذا اذا كانت الوكالات  
 مطلقة ولو نسب في الوقت الى على ذلك حاز قطعا **والى** قدس الله سره لو اشد بها خلافا  
 شرعي لم يند بها فلقها قبل اسداد لم يكن له الثمرة فان ذلك يصف الجميع لزيمه بقوله على  
 اشكال **القول** اذا اشد بها خيال حواله ثم تجدد ثم ردت في يد علم وطلقها قبل الدخول

وقيل اسدادا منها مسان **القول** طلقها قبل الدخول وليس له احد نصف الطلع تقسما اجماعا لانه  
 زياده عند كل واحد على ملكها في هذا ما قيل في المصنف هنا سائلها في انه لو نسب مجموع نصف  
 العين مع نصف الثمرة هل يلزمه القول اولا العدل في العسر قال الشيخ في المسوط يلزمه القبول  
 لانها زياده متصلة كالسر ولو زال العسر وهو اسحقاق الغير حقا عليه واحترام الذي المصنف  
 عدم الاحتمار استماله على منه لا يحب قبولها وتبقى الاول ارجح كلف المراد الفصل مع وجود العير خروج  
 عن نظر القوان فينوجب اذا المانع وهو تعلق حق الغير قد زال سببها وسواها **باب** بعد  
 الماس لم يكن له احد الثمرة فاما اجماعا كلفه صورة ذكر المصنف فيها نصا واحدا وهي انه لو نسب  
 اليه العين مع الثمرة هل يلزمه القول قال الشيخ في المسوط المذهب انه يحبر عليه لانها  
 زياده متصلة بالتحليل في كل الطلع قبل ان يورث ولا يقسم وقال صاحب الاسرار عليه السلام  
 ولهذا لا يدخل في بيع الاشجار ولا استماله على المنة وهذا هو الحق **والى** قدس الله سره  
 وكذا لو قطعت الثمرة وبذلت نصف الثمرة ولا عيب بالقطع او دفعت الارشاح **القول**  
 قوله وكذا عطف على قوله لزيمه قوله خاصة من غير اشكال لانه هذه المسألة اجماعية قطعية وعلم  
 حصول العيب اى التقصير في الاشجار او الاغصان **قال** قدس الله سره وسجل قوما  
 الرجوع في العير مشهورة بالابقاء **القول** يزرع من اهل حلفها المصالح ويقرن ان لا يجد سجد  
 الثمرة هل له ان يرجع ثمره من الاشجار بعد سجد الثمرة بعد البقاء وقيل الطلاق مشهورة بالابقاء  
 الى وقت السجد قبل لانها قد لا يرضى بيده ودخوله البستان والامع ان له الرجوع مشهورة  
 كما ذكر ان المعصية موجودة وهو وجود نصف ما فرض فدخل تحت الآية واسماء المسامح  
 اذا اضر على المرأة في ابقاء الثمرة الى السجد وحكم يزرع في اليد كباير الامال الشاعرة وليس  
 للفرقة احبار على اخذ نصف الاشجار دون الثمار وانما يراها الى السجد لان حقه في الاشجار  
 السجد بل يلزمه ما خسر الرجوع ولا الصبر على الابقاء حقا لانه انما يصرف من **قال**  
 قدس الله سره ولو ولدت ابجارية او تحت الشاة في يد الزوج فالولد لها خاصة فان  
 تلف الولد بعد المتع من التسليم والمطالبة او نقص ضرر الاحتمال الصمان لانه قوله من  
 اصل مضمون فاشد ولد المعصومة وعلمه لانه امانة ولو نقصت المهر احدث النصف وارش



سوا كانت قد طاشت واسمع اول مطالب **اقول** وجد كونه اما انه ان اليد ليست عاد يده  
 ولا هو محذور عليه سلك المبيع قبل مضي مضي كمال الواطن والريح وما من غير ذلك وهو الاول  
 عندي **قول** قد رتبته ولو اصدقها امة حاملها فولدت رجب نصف الولد وسكنه عليه  
 لانه زياده طهرت لا يفصل **اقول** اذا اصدقها امة حاملها او دخل الحمل اياها بشرط دخوله ككرب  
 والذى المصنف قدس الله سره او تقدم اشراطه فوجه كالاطلاق كذهب الشيخ الطوسي ثم طلقها قبل  
 الدخول وان كان ذلك طلقها وهي حامل بعقله نصفها حاملها قطعا وان طلقها وقد ولدت فالعالم  
 في الولد في المهر فوالله المصنف عليه السلام لم يذكر حكم الام لانها في المهر فوالله المصنف عليه السلام لم يذكر  
 فيه احتمال احداهما رجوعه نصف العير لانه اهرم رقبته لانه نصف الحمل ونزول الملك كما لو  
 اذن مولي الامة في الدعاء وورث العبد فانه يكون الولد لمولي الاب فله نصف المهر ونصف  
 الولد لانها مملوكة المهرض وقال تعالى مصنف ما فرضتم وما فيها انه ان طهرت بالانفصال على ملكها لان  
 قبله لم يزوج بالقوم والشيخ فلم يعرف ملكية ولم تقابل به قسطن القم والزاد على القوم  
 طهرت في ملكها يكون للزوج ارشها من كونها حاملها وعرضا لانه قد اتممت اذ لا تقوم بانزاده  
 وبذلك هو الاول عنده والى هذا اشار بقوله وسكنه عليه لا الى انه لا شيء للزوج بسبب الولد واما  
 الام فله نصف عنها عند الكل فاحررنا المهر فزوجت لم نصف القيمة والاولا **قال**  
 قدس الله سره **ب** لو اصدقها خليا فكسرتة واعادت نصفه اخرى فهو زياده و  
 نقصان فلها الخيار وان عادت تلك الصنفه احتمل اعتبار رضاها لانها زياده حصلت  
 باختيارها فان است فله نصف ممتد ممتد محتمل مثل وزنه ذهبها وبقية الصنفه **اقول**  
 اذا اصدقها خليا فكسرتة ثم اعادته خليا ثم طلقها الزوج قبل الدخول واما ان يكون قد  
 صاعته على موهبة محالفة للادب او ماله فالقسم الاول قد ذكر المصنف حكمه ومبنى  
 المسكون امشائها على قاعده ان كلما بعض المهر كسر الزوج في نصف العير والقيمة  
 فكما زاد موهبة كسرت المراه في نصف العير والقيمة وان زاد ونقص وجوب قد تم العارض  
 في اختيار العير المراه وفي احتساب القيمة الرجل ولا نزاع في اختيار احداهما العير وكاف  
 القيمة والى هذا اشار بقوله فلها الخيار واما القسم الثاني وهو ما اذا عادت مثل تلك الصنفه

التي كانت فقولان احدهما انه رجع الزوج الى نصف العير وان لم يرض الزوج لانه  
 بالصفه التي كان عليها يوم الاصداق والتسليم اليها وانها ان لا يرجع الى برضاها لان  
 الصنفه المعادة حدثت عنده والموجود قبلها كان شلها لا يعينها والزيادات اجماعا  
 عند الزوج وجه مع الزوج القهرى قالوا لوهرت احباريه التي جعلت محرابي يد لم تمت  
 رجع الى نصفها وان لم يرض ويخرج سقط عليها فذلكها اذ لا مارق لها الحكم في الامل منوع  
 والافاق غير مسلم ولو سلم والفرق ظاهر فان العير لا تملكها فيه والصنفه عارت بغيرها  
 والزامها المؤنة والى هذا الفرق اشار والذي المصنف عليه في السلام بقوله لانها زياده  
 حصلت باختيارها وانا **اقول** احلف المتكلمون في امكان اعاده العير  
 والقائد بالامكان بل ذهب الى ان احكاما ليس الا الاول لاتحاد الماهية والمماهية واللوان  
 والعوارض اذ سبب احكامها الموضوع فلو كان الوجود مثلها اتسع الامتياز بوجه ما بينها وبين  
 مثلها فلا يعتبر رضاها وعلى القول بامتياز الاعادة فالوجود مثلها محتمل عدم اعتبار  
 رضاها لان ضمان ذواتها لا يشمل بالمثل واقر الى امثال ما احدثت فيه الاخبار المادية  
 تساوت الصورية والمقادير والاشكال والاشياء اعتبار رضاها لما يقتضيه ولا الصنفه من  
 ذوات القيم وكما كان اجزاء من ليس ذوات الاشكال فالكل الملك ثم فرغ على اعتبار  
 رضاها لانها لو اتت وقع العير فاذا احدث عليها فانه احتمال احدها نصف فتمت اعلى مصدرا لانها  
 كالتلف لعدم وجوب ذواتها وفي القيمة بحث ذكره والذي في كسبه في باب الزمان ثنائيتها  
 مثل وزنه من جنس لان اجزاء المادى من ذوات الاشكال مصنعة مثل والصورى من ذوات  
 القيم مصنعة بعينته وهي اجزائه مثل او تفاوت ما من قيمته موهوبا وغير موهوب ولو اذن هذه  
 المسألة وما سفرع عليها كثر تركناه لعدم مناسبتة لهذا الوضع **قال** قدس الله سره  
 لو اصدق الزوجين وطلق قبل الدخول بعد العرض والاسلام وقد صار حلالا رجع نصفه وسكنه  
 عدم الرجوع شي للزيادة في نكاحها وسقط حقه من العير وله اقل القيمة من غير العقد الى غير البض  
 وقد كان غرا لا قيمة له **اقول** وجه الاول ان عير الصداق باقية واما يعتبر بعض صفاتها  
 وطها طاهر على ما ذهب اليه من اجزاء ما ذهب اليه على ما ذهب اليه من اجزاء ما ذهب اليه



بالصفات والمزج الثاني من غير الصور الوعائية وامتت تساوي الاجسام جعل احكامها بالصفاء وهو  
 كثير من التكاليف وقد اورد ما ذكره المصنف وعلى في الوجه الاول نظرا في المأنيته حيث  
 يلحق في زيادة منفعة حصلت عند لم ولان مع الزمان المصلحة المقومة وليس له الرجوع قهر الى  
 العين وقد علم ذلك فمنها ان احواله هي المقومة وكلما رجع الى مقتله فانه سطر اي مقتى  
 يوم الاصداف ونوم العصف ورجع الى نصف الاقل منها وهذا يمكن الصداق لا اعتد الاصداف ولا  
 عند الاقراض فمفع الرجوع الى بدل الصداق وقد بان او لا علم الرجوع الى عسته هذا بقدر كلام المصنف  
 في وجه الاحتمال الثاني **قال** قد رتب الله في الاول لو لم يخل قبل الطلاق احتل ان  
 يرجع مثله وعلمه لا يختار بدل يوم القرض ولا قبله جيب **اقول** وجد الاول انه لو نفي لرجع في  
 نصفه فاذا بلغ مكان الرجوع الى ملكه وجد الثاني انه انما يسترد له يوم القرض لانه ما خذ اقل  
 بقي يوم الاصداف والعصف واليه اشار بقوله يوم القرض وفي احوال لا قيمة له لانه ليس مال في  
 احوال فمفع الرجوع الى ملكه **قال** قد رتب الله في الرجوع خلا بعلها فقدم الرجوع فيه اظهر  
 سحره المأنيته بخياره **اقول** اعلا به من نفسه انقلاب طباعه واما تعللها في احداث  
 المأنيته بعد ان لم يكن مالاً وكان كسبا لها فمن لم كان عدم الرجوع فيه اظهر **والا**  
 قد رتب الله في الرجوع خلا في بصر ثم طلقها فلها المصنف منه وحكم نصف ماله لاسفاء العصف  
 وقد تراضوا قبل فطل ورجع المثل **اقول** اذا اصاب رجلا في الزرع ثم اسلم او احلها  
 فصد احتل ان احلها المصنف من اجل ان الزرع ملك الصداق بال عقد ويكون بدل  
 الزوج ملاعها فبان كماله ومقتضى فمضار حلاله يد له الزمان حصلت على ملكها وحكم  
 وحكم ان لها المثل لاسفاء العصف وقد تراضوا قبل العصف فلا حكم احكام فوجب  
 هو المثل ولا ان يخرج لا يصلح عوضا في كراهة ولا في غير فلا يصلح صداقا ولا اعتبار لذكره اذ لم  
 تنصل بها العصف قبل الاسلام ولهذا لو اسلم او احلها قبل صيرورته حلالا حكم بوجوب المثل  
**قال** قد رتب الله في الرجوع لو وهبته المهر الميعين او الدين عليه ثم طلقها قبل الدخول  
 رجع نصف العمله وكذا لو اخلها به اجمع ويحتمل في البراء عدم رجوعه لانه اسقاط لا يملك ولهذا  
 لو شهدا بغير قبضه المثل ثم وجه من المدة عليه ورجع الف درهم غرماً ولو ابرأ لم يغرم

**اقول** اذا ارادته بلفظ الابراء ثم طلقها قبل الدخول فعليه احتل ان احلها رجع نصف المهر  
 لصرفها فيه لان الابراء تصرف في الدين واللاف له لانه قبل الابراء بوصف البتوت وقد تنكح  
 بصف بله لا ملك معين وهذه الاضافة باسنة في نفس الامر لا يجوز فرض ما فرضوا لان يكون له  
 محقق ما استحاله اصابه بله الى غير الاستحالة حق الاضافة بدور الضامن فقد صرف فيها واما  
 سفل ان تصور او الملاف لزوال ذلك الشوب ولا ثبوت له غير وما فيها علم الرجوع لاها لم يخذ  
 مندا لا ولا تعلق اليه الصداق ولا المصلحة عليه فلا يضر والاول طاهر واما الثاني فاستحاله  
 ان سفل الانسان في فله نفسه شفا فلا يحق بعه اليه واليه اشار بقوله لا يملك واما الثالث  
 فلانه لم يصد رهنها الا ازاله استحقاقها في ذمته لا غير وهو ليس باللاف عليه قطعا وبتة عليه شار  
**اقول** لو رجع الشاهدان من خدمة زيد لغرو بعد حكم احكام عليه وقيل للاسقاط ابرأ المشهور  
 عليه لم يرجع على الشاهدان شيء فلو كان الابراء الملاقا على من في ذمته غرماً له **ب**  
 الاستحقاق في الذمة سبب للاف المستحق على السقي عليه وهو ظاهر فزال الله اي اعلمه سبب  
 لعدم اللاف واستدل بانه لا يضمن بالعدوان لرجوع الشاهدان بالدين بعه الا برأ فلا يضمن  
 لغرو واجب تعلم الشوب اصلا فالبراء مستقر ولا اثر للبراء وهذا مقتضى وارسل  
**قال** قد رتب الله في الرجوع اذا وهبته المهر ثم ارتدت قبل الدخول ففي الرجوع باسحق او المصنف  
**اقول** فرض مخرج المسألة ان يكون المهر عساً سواء وهبته قبل العصف او بعده ومنش  
 النظر من انها ملك كل المهر بالعقد عند تالمنا مقدم وزال ملك الزوج عنه ثم ملكه ملكاً  
 متحد ولا زماً بهيتها فكان كعبه الاجنبي ومن املكها المصنف غير مستقر ولم يوجد  
 فيه مانع للملك لان ملكه لا يمنع نفسه بل عجلت له ما سحبه بالفرقة قبل الدخول وهو زال الاستحقاق  
 وكما لو جمل الذي قبل الحلول ولا بد لو باعه بخيار المبيع ثم وهبه من المانع ولما يعلم انها عينه  
 لم يغرم لورجوع المانع والغير موجود في ذمتها وهذا مخرج الثاني متحد مثله الاستلزام احتقاع  
 المدين ولا يستلزم منع نفسه وفي الثاني اجمحة متحد ومختلفة في سكتا ومنع حكم الاصل  
 في الثالث ولو لم لم يعلم من العاقد وعلى القول بالزوجه لا ملك لجميع بال عقد بل  
 المصنف في سبب هذه الرجوع ازاله لاستحقاقها لان ملك المصنف الآخر بالرجوع او المدة



لا يملك الزوج الاستحالة ان يملك الاسارى نفسه ولا ينفق زالة الاستحالة لما تقدم والاولى  
 عن الزوج بالجمع **قال** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لو وهبته المصنف ثم طلقها اعتل رجوعه  
 بالنصف الثاني ونصفه وقته الربع ولو حالته على النصف انصرف الى ما تملكه **اقول**  
 هذه المسألة فرع على المسألة الاولى وهي هبة الكل فاما امرنا ان هبة الكل لا ينعى الرجوع فيه  
 النصف اولى بان لا يمنع بقول الامم يرجع احدهما لان **قال** ان له المصنف المطلق لا يملكه حتى يصف  
 الدين بالطلاق وقد وجد فاحده ونحوه يستتبعها في نفسها ولا يملكها كالمستحقاقين والدين واسفل  
 منها الى بدلتها في الاداء فلا يقال بالرافعي او انما الدين او وجود مانع والكل هنا مستفصل  
 الرجوع في النصف **ب** الرجوع الى نصف النصف الموجود وبدل النصف الموهوب لان  
 الهبة ورقت على مطلق النصف فبشع وقته نظر لادائه الى بعض حقه وهو ضرر عليه فيلزم  
 ثبوت احتمال اخر وهو حرج احد النصف الموجود وبين الشطير المذكور فالامم عند  
 الاول ولا يحتمل حرجه بل لان الاملاف منها يباشر فتمنع عليها وهذا التفرع انما هو فيما اذا كان  
 الصلوة عيناً اما لو كان في ذلك تدرى من الكل وحداً واحداً ولهذا اورد المصنف في الدين  
 لفظ الارادة في الدين بلفظ الهبة وهذه المسألة ما اذا حال التحول على محرم فملكها وهو  
 نصاب ثم طلقها قبل الدخول فالرخصة على خاصها **قال** مذهبنا **قال** لو طلق  
 الصلوة في يد علم بعد الطلاق تغير فربط رجوع ان جعلناه كالمنع وان جعلناه كالموهوب  
 بعد الرجوع فلا ولو طلق في يد هبة الرجوع بالفتح فهو مضمون لان ذلك يراد العوضين  
**اقول** هنا مسائل **قال** الصلوة في يد المرأة قبل الدخول بعد الطلاق هل هو مضمون  
 او امانة فيه وجهان احدهما انه مضمون لان العوض لا كان بعد معاوضته فاذا انقطع  
 عقد لم يرفع فبضمه كما اذا تفرق المهر في يد المهرى بعد الاقالة او الفسخ بالعتق واليه اشار  
 بقوله ان جعلناه كالمنع وشبه المنع ايضا وجه اخر وهو انه امر لعله قد تعلق واتوهم  
 اجورهم ويحتل عدم الضمان لان عوض الصلوة الى الزوج ليس بفتح معاوضتها على  
 القول بل بملكها بالجمع بالعقد ابتداءً فطاهر واما على القول الاخر فلانه لو عاوب بالفتح لكان  
 الكل لان العوض لم ينقسم كانه السع والجاراة لكنه ابتداءً ملك حصل للزوج بسبب حادثة

وهو الطلاق ويوصف بالفتح فملكه وبالبطلان فلا يملكه الا بعوض وهذا حكم الموهوب و  
 يملكه لست عادة فتكون امانته شبه الموهوب من وجه اخر وهو انه في الآية حكم بكونه محله  
 في قوله تعالى واتوا النساء صدقاتهن نحله والى هذا الوجه اشار بقوله وان جعلناه كالموهوب  
**ب** اذا رجع كل الصداق الى الزوج بالفتح بالسب او ردها وهو في يد هبة فهو مضمون  
 عليها لان رجوعه هنا بفتح معاوضته اصفى براد العوض فحصل الفرق من رد المهر هنا ومن  
 عود النصف بالطلاق لان عود بالفتح تعليل لعدم المخلول وهو ملك المهر بل عدم عليه وهو  
 العقل واما علة ملك نصفه بالطلاق فامر وجودي حادثة سني على صحة العقل الاول  
 فليس مراد علم الدلالة في شيء وبمخرج الاحتمالين ما لو اوعت المثل بالطلاق وقال قبله  
 فعل الماني بخاض اصلا بقا الدين وبقا الضمان لكن بقا الضمان شروط براد وهو حق  
 المثل على الطلاق والا صل عدمه واثبات اصل المقارن نفسه فخرج الى اصل بقا الضمان  
 لانه ليس بفتح نفسه مقلد قولها ولا اصل لاصل البراءة اتصال السابق على العوض  
 اسبق بوجود نفسه واسما حادثة سبب حادثة والاصل عدمه **قال** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولو دفع الاب المهر من سائر الولد تبرعاً او عساه للضمان ثم بلغ الصبي فطلق قبل الدخول  
 رجع النصف الى الولد لانه كالهبة وكذلك لو دفع عز الصغير تبرعاً او عن الاخيق على الحال  
**اقول** بناء على سلسل **قال** ان مضارب الصغير على سبيلهم دخوله في ملكه او لا  
**ب** انه اذا دخل كان هبة والهبة للاختي اذا صرف منها الموهوب الى الواهب  
 الرجوع او لا بان قلنا ليس الرجوع لها اولى ان لا يكون له الرجوع لانه هو الذي تملكه  
 نقلاً لا زماناً فاقوى من فعل الموهوب وان قلنا ان الواهب الرجوع مع تصرف الموهوب  
 تحتل عدم الرجوع ههنا لان المباشرة لادائه هو الواهب فزاد روحه الاصل في الاختي  
 واما في الولد الكثير فمشو الاشكال في المسألة الاولى **قال** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 انصح النكاح ورجع الصداق الى الولد وكذا لو نصح الولد العقدة لبيب بعد الدخول وقيل  
 على اشكال **اقول** هذه المسائل المذكورة هنا تنفي على مقلده ههنا اذا عقلت نكاحاً  
 لا ينه الصغير المهر على امرأته مهر مبيع فانه يكون قد ملك ابنته الصغيرة ذلك القر ثم جعل



مهر أو لا يتد عليه فكون بأول حشر العقد ملكه وتام المجموع أخذه عند الاستحالة أن يزوج الأمان  
 والمهر من مال غير الزوج أو على ذمة غيره ابتداء أي من غير سبق استحقاق الزوج أو مكان ذلك الغير  
 عنه وهو كذا في كل المعاوضات وكذا إذا قضى درغس من ملكه المفضي عنه أو لا إذا انقر ذلك  
 بقول كان قد ذكر المصنف مما تقدم رجوع نصف الصداق إلى الزوج قبل الدخول وأشار أيضاً  
 إلى رجوع مجموع الصداق وذكر سببه وهو الفسخ لكونه ثم بالعرض للفرق منه وبين  
 الطلاق ثم ذكره هنا مفصلاً في صور ثلاث **أ** إذا ارتدت المرأة والمراد قبل الدخول وإنما يذكر  
 هنا لأنه ذكر في **ب** إذا قضى الزوج النكاح لعب بعد الدخول والمراد إذا كانت في  
 المداينة على القول برجوعه عليها بجميع المهر فانه قول كثير من اصحابنا وأما عند إمام الجعفر  
 المصنف فانه يرجع الأمان ما لم يكن أن يكره **ج** أن يفسخ الولد النكاح لعب في  
 المرأة قبل الدخول فانه يرجع كل المهر ويقع على ذلك ما إذا كان المهر من الولد  
 فبعض الصور الثلاث يرجع إلى الولد فانه كملها لأنه ملكه وعادض عليه بعد ملكه فإذا انطلت  
 المعاوضات رجى إليه ولا يفسخ بطلانها رجوعه إلى الواهب الملك أولاً لا كما لو اشترى له سلع  
 بثلث مائة أيا ثم أفسخ المبيع فانه يرجع إلى الوهب لا إلى الواهب والمصنف قبل الله  
 استحقاق الطلوع الأخير رجوعه إلى الأبوين ومشهور أن الفسخ بالعيب قبل هو رفع النكاح  
 من أصله بغير كسافه من الأصل لأن شرط صحة العقد رضا به وهو على نقله يرأسف  
 العيب فإن الفسخ كشفع عن ذلك والثابت على تقدير كون منساق كماله كان ذلك المقتل  
 سقنا كس السلامة سفينة سفينة من الأصل وكذا الرضا به وأسفاً الشرط سقنا أسفاً  
 المشروط فظهر أن الفسخ بالعيب كاشفع بطلانه ابتداءً ولأنه لو لم يقم الاتحاد رفعه قبل  
 أن لم يكن قبل أن ترب عليه أنه كان لازماً في وقت لا يسيل فيفسخه إذ ليس إلا الفسخ ولا يؤثر  
 إلا بما بعد إلا ما مضى مع وجود سبب عدم لزوم النكاح وهو الفسخ وعدم الرضا به وهو باطل  
 قطعاً لأن كلاماً تسلسل ثم بعد وجوده وخلو من الماشرف فليجسد سبب أفضى ذلك وهو  
 مقدمة قطعية بدعيته ولم يتحد إلا الفسخ وهو متأخر عن عدم اللزوم فلو كان علمه في لزوم الدور  
 وإن لم يرب عليه أنه لم يملك الولد فيما سبق وهو المطلوب وقبل الفسخ رفع يتحد والفرق في الاستحباب

من الذي بطل من أصله والذي سجد وسجد وجعلوا الفسخ بالعيب من الثاني لا الأول  
 فقد حصل بعد ما مضى مع معاوضه عليه فترجع إليه والفرق بين مهر المثل والمثل الأول ليس  
 أما أولاً وهو الفسخ بالزفة بقول الفسخ بالزفة سجد والعقد قبلها صحيح لأنهما إجماعاً  
 فامضى ملك الولد لأن كماله هو شرطه في نفس وقوع العقد أو في صحة وقوع عقد المهر هنا  
 فيستفي استدايه قطعاً والعلم بملك الأبوين ابتداء العقد والملك شرط في تمامه فلا دور فإذا  
 بطلت المعاوضه عليه رد اليه كالباع **ب** فلا بد من دخل والدخول مقترن بالمهر وهو مستوفى  
 ملك الولد ويذهبها المالك له ويعود بعرضها مكنون له لا للواهب ولأن هذا الدخول ليس بشه  
 فهو بالعقد فدل برب عليه أنه مريب الأثر الآخر وهو المهر لا أنه عوفنه فلهذا لم يستكمل المصنف  
 في تمام صورتيه واستعمل في الثالث **الفصل الخامس** في السابع **قال**  
 قدس الله سره إذا احتلف في أصل المهر قبل الدخول والقول قول الزوج مع العيب لا مكاره يرد  
 العقد عن المهر وكذا بعد والتضاد إن أنكر التسليم صدق باليمين كمن يرب عليه قبل  
 الدخول مع الطلاق المتحد مع الدخول هو المثل والآخر أن دعواهم أن قصر عنها ست  
 ما أوعته ولو أنكر الاستحقاق عقيب دعواهم أيا أو دعواهم التسليم فإن أعترف بالكتاب  
 فالأقر عدم سماعه **أقول** هذه المباحث سنية على مقدمه هي أن محرم العقد لا يستلزم  
 ثبوت المهر لأن ذكر المهر ليس بشرط في صحته لقوله تعالى لا جناح عليكم أن تطلق النساء ما لم  
 يتوهن أو تعرضوا لهن فريضة ومع صحة المفوض يصح العقد وإذا مات قبل الدخول لم يجب  
 لها شيء وكما أفكر عن الشيء فليس بلأنه له إذا انقر ذلك بقول **هنا مسئلتان** **أ** إذا  
 أنكر الزوج أصل المهر قبل الدخول وأدعت المرأة والقول قوله مع اليمين لا أسفاً أحل السبب  
 وهو الدخول وعدم العلم بسببه الآخر هو العقد والأصل البراء **ب** إذا جرى هذا الاختلاف  
 بعد الدخول إطلاق الأصحاب يقتضي أن القول قول الزوج أيضاً لأن الدخول بالعقد  
 قد يحل عنه وجوب المهر على الزوج كما إذا زوج الأب ولحق القهر في المعرفه وإن ملكه  
 الولد أو لا لكنه لم يحج في ذمته ولم يتوقف عليه المسوق وكما إذا زوج العبد لولده ثم أعققه على  
 القول بالهجرة ذمه المولى ولا يسأل إلى ذمه العبد بعد العقد وكما لو كانت الزوجه في المداينة



على قول بعض الأصحاب يرجع جعل المهر فجزء الدخول اعتمدت بنوع المهر في ذمة الزوج ولا  
دلالة للعلم على اختصاص وفيه نظر لأن الدخول مقتضى الاستقرار وهو مطلقاً عندنا ومع عدم علم  
أو عدم علمها ليس بها عندنا خبر وبنوع المهر في ذمة غيره على خلاف الأصل فلا يحكم به ما لم يعلم  
سببه والأصل أن خلاف الأصل أصلاً غير اعتصامه بل هو باطل قطعاً ولا جمل ذلك  
عند المصنف كلام الأصحاب في فصل وقال إمامان في التسمية والاستحواض وإن كان  
الأول صدق مع العلم لأنه سكر وإن العقد والدخول لا يستلزمان التسمية لأنهما خلقها  
عنها فإذا اختلفت عليه بالطلاق المتعد لقوله تعالى في المطلقات تنبأ بالمعروف حقاً على  
المقربين واللام للملك ووصفه بالحق يقتصرح بالاستحواض ولقوله تعالى لا جناح عليك حرمان  
طالعن النساء ما لم يتوهن ويفضوا الحق فبعضه ويتعوض على الموضع قهره وعلى المقرق قد رده  
متاعاً بالمعروف حقاً على المحسن ولا يرد بطلان على المحسن فيكون الحكم على وصفه ولو لا عيبه  
لما عمن القايده دليل التليد ولا تخي من الواجب كذلك ولأنه لو وجب للمهر فجزء المهر فجزء المهر  
ذكر بعض أفراد العلم لا يفسى التحصيص وينع احصاء القايده في التليد وقيل الحسن محسن  
والواجب حسن وبالدخول هو المثل لأن صفة حكم في التسمية وحكم ذلك وأصل المصنف  
وصاحباً وهو أن دعواه ان فست عنها أي عن المتعد قبل الدخول وعبره المثل بعد ثنت  
دعواه قال المصنف في الدرر المراد بدعواه الكلية الماتة حسناً وثبت دعواها بأحد  
الأمريين وهو ما بالطلاق أو الدخول فأي التقدير ثبت ثبت الدعوى الماتة حسناً لما هو حجة  
التقدير ما مع علم أحدهما فلا تحكم شوقها لحوازم الموت قبل الدخول فلا نشئ ولا احتياج تحت  
يتم لا تامة إن حلف أو سئل أو رد وإذا رد فاما أن يحلف أو سئل أو سئل فكل بقدر  
ثبت دعواه لأن العلم والفصول من أي جهة كان حكم في التسمية أو بأباحتها وعلى كل واحد من  
التقديرين دعواه وقبل أحدهما لها العلم يجوز أن تكون أدلة فتختلف فست مدعاهم بغير العقد  
ولا بغير المصنف من لفظ وأن كان الثاني وهو أن يفسر استحقاقها المهر فعقبت دعواها  
الاستحقاق أو دعواها التسمية فإن اعترف بالصحاح قال المصنف أي بالوطي مع اغترافها بالعقد  
فلا قرع عدم سماعه لأن الوطى بالعقد موجب للمهر لقوله تعالى نواز شعوا بأموالكم على حكم على الأشياء

بالمثل

بالمثل لأن ان سفس معنى الشرط فلا تحل دونه ولأنه لو لا إحصان ترفعاً وأباحة وبيع  
احتسبه لا يحسب فيه البذل فلا أباحه ولأن الفحاح بلا مهر من خصائص النكاح صلى الله عليه وآله  
وسلم وأفضأ كالأوطى معتد عن استحقاق مهر محال والأصل وجوب المهر على الزوج الواطى  
لاستحالة أن يملك عوضاً يعقد وعوضه على غيره استدراكاً وأما ضريح عن مهر العبد لصفه العبودية  
إذا زوجه مولاة وقلنا المهر على مولاة والولد الصغير المهر إذا زوجه أمه ولم يشترط المهر فخت  
ذمة الولد ولا نفاه عنه ومما على خلاف الأصل وما جاز أن يحتج فيها أن لا يملك متابعك  
أبوه مهرراً أولاً ولعله إجماع بمعنى المصحاب إذا عرفت ذلك فنقول **العقد والوطى**  
به سبب موجب للمهر والأصل أن يكون على الزوج أو في ماله فلي ما احتسبه من ثبوت ملك  
الزمن والعبد الفضية كلية لا مانع لها ولا يخلصه الاستحواض كالفنان أو المولود وعلى المذهب  
الصغير يكون ذلك الوطى سبباً موجباً لا يخرج من استحبابه إلا العبودية وصغر الزوج وأعيانه  
وقرئ أمه العقد عند مع عدم اشتراطه على الولد وما سببان ناوان على خلاف الأصل وعلى  
سبب سانه ولك فجزء وجود حكم بامره إلا أن ثبت بدل ليل المانع وكفى في الاستدلال  
على عدم المانع بأما له عديمه وإذا قرع بالسبب المذكور حكم عليه شوبه وإذا حكم بثوبه حكم  
شوت امره إذا لم يظهر دليل على المانع الموجب لمخلف الحكم والأصل أن خلاف الأصل أصلاً وهو  
محال فإذا كان إقراره باطلاً وجب الحكم بثوب المهر عليه فلا يصح محجته بغيره لأنه إنكار  
لما اعترف ولأن مع اثبات السبب إمامان في الاستحواض أو ثبت المانع فلا قول لا يصح لأن  
عدم الاستحواض منحصرة وجوب سبب فيه فلا يصح قبله والثاني لم يده كما قال هذا الأخ لا يرث  
من تركه إقراره لا يصح النفي بل أن ادعى ما نكح الحاشية وكان المهر على منكره فكذلك  
هنا قال المصنف المراد بقوله عدم سماعه أنه لا يصح منه النفي بل ادعى سبب زواله مع وكان  
عليه البينة فالقول قوله سماع العلم ومنه هو ما يحسب في احتمال التماع ضعيف ودجها أنه إجماع  
وهو يد على الزوج في الصورتين المذكورتين في المادة القديمة لعدم المهر على الدخول وإذا  
جامع الإيجاب وعدمه كان أغنى منها ولا دلالة للعلم على احتسائه ومنه طاهر متاثر مالا  
لم يكن الاستدلال بالقويات والطواهي التسمية **قال** قل الله سره ولو اختلف في قهر



او وصفه او ادعى التسمية فانكرت قدم قوله بحرج ولو قرع بارتد مع اليقين وليس بعيد من  
 الصواب تقدم من تقدم هو المثل فان ادعى النقصان فادعت الزيادة مخالفاً ورد اليه ولو  
 ادعى الزيادة عليه المخلف اقبل تقدم قوله لان اكثر من المثل وهو المثل ولو ادعى  
 النقصان اقبل تقدم قولها وهو المثل **قوله** هنا سائل **قوله** اختلف الزوجان  
 في قول المهر والقول قول الزوج مع اليقين وهو اختيار الاصحاب لان الزوج مدعى عليه لان  
 الصداق ليس عوضاً حقيقياً بل هو تحلل وادعى اختلف في قول المهر والقول قول المهر مع اليقين  
 وتساوى المستكر وهو ما لا يزوج مثله في العادة وغير المستكر وهو ما يزوج مثله في العادة  
 فلمن من هذا انه لو قرع بارتد مع علم بزوجها له عادة كان القول قوله مع اليقين وهو اختيار  
 صاحب الشرائع وقال والمهر المصنف كما ان الله ليس بعيد من الصواب تقدم قول من تقدمت  
 هو المثل بانه اذا ادعى الزوج اقل من مهر المثل وادعت هي مهر المثل كان القول قولها  
 مع اليقين ولو ادعت هي ازيد من مهر المثل وادعى هو مهر المثل فالقول قوله مع اليقين ووجهه ان  
 من يدعي مهر المثل كلامه هو الظاهر ومن سقعه عند خلاف الظاهر لان الظاهر كان  
 القول اتماً لا يرفى بالقول منه والظاهر ان لا يرفى بالزيادة عليه ومن وافق مدعى الظاهر  
 كان القول قوله لما ياتي في تدباب الدعوى ولان مهر المثل هو الواجب بالاصل لانه حكم به  
 في كل وطي وعلى قول من صدح به الموطوعة مع عدم تحريم الوطي وعدم التسمية للانسان  
 واقول هذا مسلم مع الدخول واما قوله لا يصح في التسمية ولا اعتبار بغيره فقد مر  
 دعواه لا يوجبها الاصل عدم التعارض وهذا في العاوضات احميقيه والنكاح ليس كذلك  
 ثم فرغ المصنف قدس الله سره على هذا الاحتمال وهو تقدم قول من يدعي مهر المثل فروعاً  
 مثله احدى اذا ادعى الزوج الاقل منه وادعت الزيادة عليه فكل منها ادعى خلاف  
 الظاهر وقد مره المدعى فكل عمل منها على نفيه ولانه اختلف في صحة العقد  
 من ايمان البوع وغيره واذا مخالفاً انفس عقد المهر لانه لا يطل سلطاناً النكاح  
 وانما مخالفاً انفس عقد فقهر العقبة المصدق عقداً فطل الميمان الذي يدعي كل منها  
 واحل منها وبطلان التسمية موجب لبوت مهر المثل فقوله ربه الله فان ادعى النقصان

ن

اي مهر المثل وقوله وادعت الزيادة اي على مهر المثل واما الزيادة على مهر المثل  
 المختلفه فان تقول المهر ما به وتقول هي ما بان ومهر المثل حق وذكر المصنف رحمه الله فيه وجهين  
 احدهما تقدم قول الزوج لان القول قوله في الزيادة عليه اي وعليه اليقين في الزيادة  
 التي يبيعها ومن الزيادة التي اقربها هو لزوم اقرار القلاء على انفسهم ولا يحتاج اليقين المرأة  
 هنا الوجه الثاني ثبوت مهر المثل لان اقرار اخبار عن حق سابق وليس الاقرار سبباً في ثبوت  
 الحق بل سببه غيره ولا بد في ثبوت الحق من سبب واذا حكم الشارع بطلان سبب الاقرار  
 بطل الاقرار وثبت سوت المتعي التسمية وقد علم الشارع بطلان التسمية احدى ما هو مدعىها  
 حينئذ والاخرى باقرار الزوجه بعدم سببها وهو لو كان مستحق العقد ولا يحتاج الزوج في امانات  
 مهر المثل الا ان يثبت لانه ثاب على تقدير اتي تسمية كانت من التسميتين وبطلانها ثبوتات على كل واحد  
 من طرفي القبيض ولا يرد اتفاقهما على ثبوت زالة مدعى الزوج وانفاها على وجوب سببها  
 وهو التسمية والاحلاف في بعضها فاحكم سلطاناً باطل لما ذكرنا من ان الشارع حكم بطلان  
 سبب الاقرار كحكم سلطان كل واحد من التسميتين مع بطلان التسميتين السبب وثانها اذا  
 ادعى النقصان مهر المثل كان ادعت ما به وادعى خبير ومهر المثل ما بان اقبل تقدم  
 قولها وهو الاقوى لانها لو ادعت مهر المثل كان القول قولها ولا نقض او في اقبل مهر المثل  
 لانها احتلها في الوض المحقوق عليه فيتم ايمان ويرجى المهر المثل كالبوع وانما يذكر  
 الخالف هنا للاكفاء بين الزوج في مدعى الزيادة وعلى بعض الفقهاء باقاً عقد لا يفسخ  
 بالخالف فلا شرع منه والاقوى عندنا ان القول قول الزوج في كل من هذه الصور **قوله** اذا  
 احتلها في وصف المهر كالفصح والكسر والجملة والروقي والخلول والماجل او بقدر الاجل  
 فالقول قول الزوج قول المهر ويجعل ان يخالفاً لانه اختلف في وصف عقد المهر فتوفي  
 بطلان قول الزوج **قوله** قدس الله سره ولو قال هذا اي انها فلا بد ثبوت مهر المثل  
 مع اقرار النكاح او التسمية او اصل المهر اذ ان سكت **قوله** وجه القرانه اقرار بوط  
 ملحق النسب به غير ملك يمين وكل يوطى غير ملك يمين ملحق النسب به موجب للمهر فلمن انه  
 اقر بوطى غير ملك يمين موجب للمهر والذكر منه واما الصريح فلان يكون الولد من مثله

والمهر المثل ما بان  
 التسمية لا يوجبها الاصل عدم التعارض  
 هذا هو الوجه الثاني  
 وذكر المصنف رحمه الله فيه وجهين







المع للزوج على الاعلى صورته لان حاز من اب الاستعانة وكذا الواقع بقدره عبد او اسباعه  
عبد فانه يكون اقرا بالملك فلا يصح منه وعوى صورته العار به عن الحق لان حاز من المستعانة  
ولا يعرض للوطى لان الشئ بحسب العقد عنده والاصل بقاؤه الى ان يرضى احصم سقطا وهذا  
اخبار المصنف والى القاسم سعيد وقال جدي قدس الله سره يلزم منه ونصف امسا  
عند من بوجبه مجرد العقد المصنف فظاهر واما عند الآخر فلا يستلزم العقد الثاني بقدم  
الفرقة عليه من العقد الاول والاصل عدم الدخول والاصل كونها منه لانه هو المالك لها وصورتها  
منها ناه على خلاف الاصل واخبار الشيخ في المتوسط الاول وحكي الثاني ثم قال رحمه الله وفيما ترى  
**ف**رعي لو ادعى انه لم يصح في النكاح الاول صدق منه لان الاصل عدم الاصابة ولا يطالب  
من المهر الاول الا بالمصنف ولو ادعى الطلاق في الثاني قبل الاصابة صدق منه بنصف  
المهر الثاني **قال** قدس الله سره ولو قال اصدق العبد فعالت على التجارية فالأمر بالخالف  
وشوب المثل ويحتمل تقدم قوله مع البين **اقول** وجه الاول انه اخذ في صدق العقد  
الموجب للاختلاف لانها احتلت الغرض المستحق للعقد فكان كالمبيع وكل واحد منهما  
شكر ما اذعاه الآخر ووجه الثاني انه شكر ما اذعته فالقول قوله مع البين واما المرأة فلا يبين عليها  
لانها اكرت استحقاق ما اقر لها به والاصل في ذلك انه ليس بعوض حقيقي بل هو واجب حكم  
الشرع والا توى عندى **الثاني قال** قدس الله سره ولو كان ابوا في ملكي فعلى الاصل كل  
اباك فعالت بل لو في الاول سخالفان ويرجع المهر المثل وعلق الاب باقراره وميراثه مخوف  
اذ لا يدعيه احدهما وعلى الثاني يعلق عليها الا لا شيء لها ولا ميراث لها **اقول** هذا فرع على المسئلة  
المستقدمة وهي قول الزوج ان الصلوات العبد وقال المرأة بل اجاريه ونزولها كل واحد  
مقتل دعياه متعلق عليها وثبت ومثاله كما ذكره هنا فاحكم في الخالف والرجوع الى مهر المثل  
وتقدم قول الزوج مع البين واحكم لها بالاب كما تقدم من غير ما عرفت كسر سفير الكلام هنا في  
موضعين **أ** الخلق ذلك المصنف انه سيق من يدعي الزوج اصدافه كالأب هنا على الاصل  
معا اي احتمال الخالف واحتمال قول الزوج واخلافه خاصة واما على بقدر الخالف فانه اقر  
بانه اصدقاها الاب وهو سفير الاقرار باعتاقده عليها لانه اقر بالعلم الجيد اذ ملك الولد احد

اياء علمه فوجب للفقو لدانه يكون مضمنا للاقرار بالمعول واقرا الفاعل على نفسه جاز على غيره  
لاقتنم لم يحكم عليها ملكية بل عليه وهذا لما لو مال يعمل اياك فانكر الام وحلف فانه حكم بحق  
الاب باقراره وحلف على باقراره خاصة لم نفوت المرأة عليه شيئا فلم يعدم واما على بقدر تقدم قول  
الزوج فلا قراره وتبعه بینه حكم احكام اياه واحكم بعلق الاب لا تقف على الخالف بل يجوز دعواه  
يحكم بمقتضى فان حلف الزوج استقرق الام وان نكح وحلف المرأة انصفت الام ايضا مبنيا  
لبوت ملك الام لها **ب** **الصلام** في تركه الاب وتركه الام لو اصدقا كما ذكرنا هنا  
سلمان **أ** تركه العبد من غير حق المصنف ميراثا لغيره فان كان على احتمال الخالف  
يكون ميراثه موقوفًا لان كلاً منها مفيد عن نفسه لغيره متبوعه اما الزوج قد عرفت انه لم يعلق بل هو  
عبد من الزوج والزوج يدعي انتقاله الى السيد واعتاقه عليها وان ارادته لها ليس كالفرد شي وهذا ظاهر  
واما على احتمال تقدم قول الزوج فلا وجه بعد بینه المشتبه لا مجرد الفايده لانه قد حكم الشارع عاقبة  
لها وبطلان قولها فكان وجود دعواه كعدمها والا لم يحرمها التصرف في مالها ولم يكن  
كسبه لها ولهذا النكاح عزم من او حكم الشارع بالمقتضى في واقعه واجلة مع اتحاده والموضوع و  
الزمان **وقال** بعض قدما العرفي يكون موقوفًا ايضا لان علمه اصدقا في القصة الاولى  
لولا يكن اما اصل الخالف مخوف انكاره اياه وهي موجودة هنا ايضا متوقف ميراثه وفيه  
نظر لانه انما توقف في الصور الاولى لو لم يكن اما اصل الخالف موقوف وفيه على بقدر تقدم  
قوله او نكح لها كسبه لها فاقره في القصة الثانية **ف**رعي القدر الموقوف من ميراثه ما زاد  
على قبلة ما اذعته غيرها فلما احدثت قرة ايجاريه للافاتقا على استحقاتها اياه والاحلاف  
في السبب **ب** الميراث من الام لو انصفت الزوجية قطعا وانما سيق منه المشتبه و  
تكون له او تصدق الزوج ولو بعد بینه وميز من المسائل المشتبه وفروعها كثير اغرضنا  
عنها للاطول بل ذكرتم **التميز** في القسم والشفا وفيه فضول  
**الاول** في سقي القسم **قال** قدس الله سره والقسم بين الزوجين حقيقي على الزوج  
١٤ قوله وقيل لا يجب القسم الا اذا ابتدأها الخالف **اقول** المشهور وجوب القسم بين  
الزوجين استنادا للدور والامسرها مطلقا قال الباقية عليه السلام قلم يحسن التماس من ماله ونفسه



وللأمة الثلث من ماله ونفسه وقال الشرح في المسبوط لا يجب إلا إذا ابتدأ بها والأول  
أقوى لقولته وعاشروهن بالمعروف المأوربه هنا العاشر وكونها بالمعروف وليس هذا  
الامر المقدم بل هو للتكرار اجاءا وليس في كل الادقات اجاءا متى ان يكون حسب ما يقتضيه  
القسمه اذا قالك سالت ولانك عليه السلام قسم بينك بالعدل بينك والباسي واجب لما قدر  
في الأصول **الفصل الثاني في مكانه وزمانه قال** قدس الله سره وماله ان  
يساكن واحدة وتستدعي المقامات الها فيه نظر لما فيه من التخصيص **اقول** قوله لما فيه  
من التخصيص إشارة إلى دليل خلاف كراهة نفي انه تخصيص نفي عن وعمل في تخصيص نفي عن  
خروج عن الدليل من العدل واجب نفي الكبر ويختل المحل لان له ارجح مستكنا مستغوا  
عن كل واحد ثم بدعوا ذات كل واحد في لفظها فاما المنع ان يكون عنده احد من مع عدم  
اختلال زمان القسم وهو الليل **قال** قدس الله سره ولما الزمان فصار القسم الليل وأما  
الغايه فلما شئت وتبين يكون عندكم ليلا وبطل عندكم لم يصحها وهو مروي **اقول** الأول  
هو المشهور ان المقسم انما هو زمان الاستقرار وهو الليل لقوله وهو الذي جعل لكم الليل  
لتسكنوا فيه وقال عز وجل وجعلنا الليل لباسا والليل قول ابن الجنييد لما رواه ابراهيم الكوفي  
**قال** سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل له اربع نسوة فهو يشك عندك لاشك في  
قيامهن ومسيرن فاذا نام عند الرابعة في ليلتها امسها فصل عليه في ذلك ثم قال انما عليه ان  
يكون عندكم في ليلتها وبطل عندكم لم يصحها وليس عليه ان يجامعها اذا لم يرد ذلك والجمهور الرواية  
اشار المصنف بقوله وهو مروي واعلم انه لما كان الانسان محتاج الى زمان اخر زمان  
استقرار وزمان اخر للاشارة المتعينة معاشه وكان العرف في الفقه في القسم السكون والاستقرار  
عندك لانه مطقة الاستقناع كان القسم زمان الاستقرار في الغلب هو الليل للآية وكان هو  
المقسم والتمسك للاشارة والمعاش فلا يدخل في القسم وفي بعض الناس تعاشم وأشار في  
الدليل واستقرارهم في الفها كالاتي واجامر من كس احكم فيه فعمل القسم في الفها لا غير  
ولا ينج منها لما فيه من التعطل واحتمال نظام النزع **قال** قدس الله سره ولا يجوز ان يدخل  
في ليلتها على ضربها الا ليعادتها في موضعها فان استوعب اليه قبل بعض ليلها ايضا حاقها وقيل لا

كالو

كالو زار احدا **اقول** الثاني قول الشرح في المسبوط الاول هو الاولى عند **قال**  
قدس الله سره وهل سأل بالقرعة او الاختيار موعى الى الوجوب وعلمه **اقول** ان قلنا يجب  
القسمه ابتداء وجبت القرعة من مدعى بها التساوي وعدم جواز الترجع بلا مرجع وان قلنا لا يجب  
اذا ابتداها بحيث لا يملك ما شئت عند واحدة لم يلزمه لغيره شي هذا لفظ المصنف واعلم ان الشرح  
في المسبوط لموجب القسم ابتداءا وجب القرعة لمن مدعى بها اذا اراد القسمه وحكي عدم وجوب القرعة  
عن قسم **الفصل الثالث في المقامات** وأسبابه لانه الأول **اقول** احترته **قال**  
قدس الله سره وهل ينزل الحق بعضها منه احتره او للامة او سقط على احوال **اقول**  
العدل بين الزوجات واجب لقوله تعالى وان خفتم ان لا تطعوا او ما ملكت ايمانكم فاعلموا ان عليا عليه  
العدل للزوجات وانه عبارة عن التسوية لان الواحدة لها عليه العدل بغير ايقاف اسحق ملا يصح  
قسه بينهما ولانه ليس عليه العدل في ملك اليدين والدليل قياس منقسم بين طرفي النقص ومن  
مقتضيات العدل واسبابه القسم فلا يفصل امرأة على أخرى في القسم الا ما احل الله الرق  
في الزوجية والصفر وتجنر الذبح وحشاها في **ج** وهو مروي على جواز اجمع يراجع و  
الامة في الطلاق المدام وقد ذكر في موضعه اذ عرفت ذلك فيقول **الشرح** في القسم ضعف في الامة  
لما رواه محمد بن مسلم في الصحيح لوجهها عليها السلام **قال** سالت عن الرجل يزوج بمولوه على  
احترته **قال** فاذا كانت ستمائة فزوج عليها حره قسم للحر مثلي ما قسم للمملوكه ولما كان اقل  
قصر قسمه ليله لان بعضها معص المشر كان اقل ما للامة ليله والحره ليلتان ويزداد في كل **قال**  
المفاد من ماله لا سلام اذ انقضى ذلك فيقول **الشرح** اذا كان بعض الزوجات او بعضها مملوكا  
وكر المصنف فيه احتمالات ثلاثة لانها ينزل منزلة احتره لان الآية دلت على وجوب المساواة بين  
الزوجات وانما خصص بالنسبة المملوكه كلها اما اعتدافا لرواية المدلورة واما عند الشافعية ومن  
تابعهم في هذه المسئلة فلما روي عن قول النبي عليه السلام وللحره المثل والمثلية الثلث اسحق فيست  
المقارن ملك العدل ولم يجعل مقي على اصل التساوي بعموم الآية **ب** انها منزلة الامة  
لان سبب فضل احتره حرية العدل ولم يجعل وقد كان قبل الحق انما سبق للث ولم يجعل سبب  
التساوي **ج** التقيط جميعا في الآية ولا ينع من المساواة تمام الملك ويسبق في الفضل



تمام احريه مبركل واحد من الوصفين مقدره وهو اعدل **الفصل الرابع**  
في الظلم والقضا **قال** قدس الله سره ولو وهبت ليله من صرتها فلزوج الاشياء فاني قيل  
فليس للوجود الاستيعاب ولا لغيره وليس له المست عند غير الموهوبه او الواهبه ثم ان كانت ليتها مستقلة  
بيله الواهبه باب عند لم يثبت في الاقوال الاتصال بطرافه العلم لما فيه من تاخير استحقاق  
**اقول** ومن اصابه اسجوان ولان اللازم المقدر اما الترتيب فلا نسلم لزومه **الفصل الخامس**  
في السفر عن **قال** قدس الله سره وان اراد اخراج بعضه استحب القرعة فان خرجت  
واحدة قبل له استصحاب غيره قبل لاوله ان سافر وحده **اقول** القائل بالمنع هو الشيخ في  
الميسر ولا لا استفت فايه القرعة وقبل سحر لانها ليست من الملزمات لان الاستصحاب تبرع  
والزمان لا يستوي الزوجات القسم والفرق من شراكم مع الخلفات فانه حايث اجماعا واستصحاب  
غيركم ان القرعة لا يوجب بئتين متى تقدم **قال** قدس الله سره ولو استصحب واحدة  
من غير قرعة في القضا **اقول** لا تقصر مع القرعة لان التي عليه الالام كان  
اذا اراد سفر ارفع يرفاهه فاتخرج امرها خرج بها ولم يقل انه صار صحتا الله عليه واله اذا  
عاد من السفر فحق ولو قضي ليقول مع ذكر سفره واما مع عدم القرعة فمحمل علم القضا لان السفر  
لا جرم للثبوت فيه لجواز افراد وتحتل القضا لانها ظلم بالمفضل والتخصيص مع وجوب العدل  
بينهم للامه ونحو الاحتمال من دلاله قوله تعالى لا تميزوا كل الميل فاذا اخصص احد غير بالسفر  
من غير مخرج هو القرعة ولم يقصر كان قد مال كل الميل ومن المافه وان فازت بصحبته  
لكن حصل لها من المشقة بالسفر باراد ذلك ولا يحصل لها الدعة معه كما تحصل بالحضر فلو قضي  
لمكان حطه او مر وهو خلاف العدل او ميل كل الميل وصلاهما منه عن **قال**  
قدس الله سره ولو سافر بالقرعة ثم بوي المقام في بعض المواضع ففي الباقيا ما اقامه دون ايام  
الرجوع على حال **اقول** منشؤه من حيث انه في حكم السفر الواحد لان اخراج يعقبه  
الرجوع ولان السفر الذي لا يقضي سفر الفقيه والرجوع ليس سفر الفقيه وقد ارفع له ومن  
حيث ان السفر قد انقطع بالاقامة فكون الرجوع سفر امثله ولم يفرقه له وفي قضاء الوجان  
**قال** قدس الله سره ولو غرم على الاقامة اياما ثم انشا سفر اخر لم يكن غرم عليه اولا

لكنه

لومه قضا ايام الاقامة دون ايام السفر لو كانت قد غرم عليه لم يقصر ايام السفر على اشغال  
**اقول** شمس انك السفر الواحد من النقطع الاول بالاقامة فهو سفر مبتدأ من غير قرعة وفيه  
الوجان **الفصل السادس** في الشقاق **قال** قدس الله سره وهو قد يكون  
شورا المرأة فاذا طهرت اماراة للزوج الى قوله وعظما فان رجعت والا حرم في المصعب باب  
سجود طهر اليها في الفراش وقيل ان يعمل فراشا **اقول** قال الله تعالى واللاتي يحلفون شورا هن  
فقط هن واحجوهن في المضاجع واضربوهن والصلام منها في الجحان وهو معلوم بالنقض والاجماع  
والمعتبر هو الجحان في المصعب واحلف في كنفه فقال انا يا بوءة سجود طهر اليها في المصعب  
لحق الجحان به لان الامرا يطلق ما يقبل الشدة والضعف انما يحل على اقل مراتبه وهو ما ذكر  
وقال الشيخ في الميسر وان اوجب يعتزل فراشا والحق عن بني الرجوع الى الدف **قال**  
قدس الله سره وسقط بقله المباشر وان سفت غير اجماع من الاستماع احتل سقوط بعض  
النقطة **اقول** سكتل سقوط كل النقطة لا لشرط وجوها التكرار للام ولم يحصل ورحش ان  
مجمع النقطة في مقابل مجموع الاستماع مقابل البعض البعض في الاصل الذي منعه لا يجب  
شيء حصوله ومنع البعض لا سفي سقوط النقطة لان عدم باع والاقوى على الاول **الفصل السابع**  
في الولادة **قال** قدس الله سره ومنصب ان يعق عن الذكر بعد الرجوع الاشياء بانث وقيل  
العتيقة واجله **اقول** الاول هو المشهور بين الاصحاب والثاني اختيار المرفعي وابن ابي عمير  
لما اصل البراءة الحق المرتقي بارواه على اجماع عن العبد الصالح عليه السلام العتيقة واجله  
احد **الفصل الثامن** في الحاق الاولاد بالاباء ومطالبه ثلاثه **الاول** في اولاد  
الزوجات **قال** قدس الله سره وعدم سحا وراقعي مده الحمل وهو عشرة اشهر وقيل تسعة  
وقيل سنة **اقول** الاول قول بعض الاصحاب والثاني قول الشيخ وابن ابي عمير والثالث  
في حجاب السائل الموصلين وابن البراء والثالث قول المرتقي في الاستصحاب وارجح في الصالح  
ومستند العمل مفهوم الروايات **قال** قدس الله سره وان تزوجت بعد العدة فان  
انت به لسته اشهر من وطئ الثاني فهو له وان كان لعشر من وطئ الاول وسكتل القرعة



**اقول** قوله وان كان لعشر من وطى الاول يريد به على القول بما اقصى من احتمال سنده  
 ونقرا لمسه انما اذا اطلق المدخل بها واعتبر وزوجت ودخل المدخلات بولدها اشهر  
 من وطى الثاني ولا قل من اقصى من احتمال من وطى الاول فها يمكن ان يكون من الاول ولكن  
 ان يكون من الثاني عندنا والواقع في نفس الامر احدهما فها يرجح المجهول تحت ترجع الثاني لان  
 فراشه مات حقيقة الا ان وقال عليه السلام الولد للفراش وسجل القرعة لاحتمال كل واحد منهما  
 والاعتبار بالفراش حال الوطى وفي فراشه كل واحد منهما حال وطئه والزمان صالح لكل منهما لانه  
 لا قل من احتمال الثاني ولم يتجاوز اقصى من احتمال الاول والزمان مشترك بينهما فلا ترجح الا بالقرعة وهما  
 الاحتمال الاخير من هذه الشبهة المبسوط وهو الاقوى عنى وبه اتفق **قال** قدس الله سره واما  
 المرحل فان احتمت الشرايط الثلاثة لم يحل له تقيده عند ذكر الوفاة اسنى من غير المعان على راي  
**القول** الشرايط الثلاثة كونها فراشا لانها موطوءة بعقله شرعي وعلمه فطور الزمان المتخالف  
 بين الوطى والوضع عن سنده اشهر وعدم زيارته عن اقصى احتمال اذا عرفت ذلك فيقول **قال** الكبير  
 من الامتصاص شفى غير المعان لانه اطلاق لفظ الزوج على اللام شرعا ولهذا جعل عليه عند الاطلاق  
 في آية الارث وكثير من الآيات وكذلك المعان وقال المرتضى واما بالصلاح وان اوجب انه انما  
 يقع بالمعان لانها زوجة حقيقة والاحتمال لقوله قدس سره اسنى وراة ذلك فاوليك هم العادون  
**المطلب الثاني** في ذلك الملوكة **قال** قدس الله سره ولو وطئها اخر  
 فورا بعد وطى الحرة فالولد للمطى فان حصلت امانة انما ليس منه لم يحز الحاقه به ولا تقيده عنده  
 وسنى ان يوصى له بشئ ولا يورثه ميراث الاولاد وفيه استحصال **القول** مشهور الرواية وعمل  
 اكثر الامم محاب وقوله عليه السلام الولد للفراش ولا نه لا اعتبار بامارة النفي مع العلم بوجود سب  
 الاشباة واعلم ان السب المقضى لاحاقه به اما ان يكون موجودا او لا فالاول يوجب عليه وجوب  
 استحاقه وتحريم تقيده وان لم يوجد لم يحز الحاقه والامارة لا تفاوضه ومرحش الرواية من  
 استحالة المصنف ولانه ان لم يلحق به لم ينقل لانه الوصية ولم يذكروا ذلك **قال**  
 قدس الله سره وكل في طهارة اوتك الوارث له **القول** الاستحالة هنا في موضعين **ا** في  
 تلك الحال ولا يقال انه لو لم يكن حر لم تصح الوصية له لان الوصية له من مال له لولا ائحة ويصح الوصية

من المال للمملوك بل يقال لو كان مملوكا لامر لا يستحاله تلك الاب لان كثر لم يحز فيه للرواية  
 فلو كان مملوكا لزم ان يكون قد حكم في الواجب حكمين متساوين وهو باطل قطعاً ولانه يلزم احكاما من  
 اما عتقه من الوصية او كونه حراً لانه اما ان يكون مملوكا او اباً في ماله في الاول لا يتلزم الاول  
 لكنه منصف لانهم لم يذكروا في الرواية ذلك فيلزم ما خيرا لبيان عروق استحاقه ومن حيث انه مملوك  
 ولم يتح له شرعا فصون مملوكا له **ب** في تلك الوارث له وقوله على نقله تلك الوارث له  
 يريد به على نقله مملوكا فصون من الوصية ان صححت بان لا يكون مديونا ولو كان مديونا استغرق  
 دينه ماله لم يبق الوصية او كان غير مديون فيصح له ذلك بقوله واعلم ان الاستحالة في ما بين  
 القورتين منشؤه احكام حرته او لا **الفصل الثاني** في الرضاع **قال**  
 قدس الله سره بل لو درست الاحقية بارضاعه فان رضعت الام بالبرع في حق والافلا في سقطة  
 احكامه انما حال **القول** من انما حق لها لا تعلول بالارضاع ومن لزوم اسحق وما رواه  
 داود بن الحصين عن الصادق عليه السلام انه قال في حديث طويل فان وجد الاب من رضعه باربع  
 ورام وقالت الام لا رضعت الا تحب ولهم فانه له ان يسرع منها استحاش والموتى عنى ان  
 احكامه للام **الفصل الثالث** في احكامه **قال** قدس الله سره مرق الرضاع وحق  
 حولان كمالا ان كان ذكرا ويصير لآب بعد ذلك احق باخيه وان كانت اثنى اوجش على الاقر  
 فالام احق بها **القول** وجه المقصود وجود العلة في الاثنى منها وانما لما كانت مستورة وايها والاب  
 محتاج الى التبرع اكثر الوقت ناستلهمها الى الام ومن علم حق الاثنته واهق الاول لان  
 حق الام سبب والاصل بقاؤه وحق الاب محذور لا يحكم به الامع وجود سببه ولان الاصل بقاؤه  
 وجود الباقي ونقاء عدم الاحتار فاذا لم يعلم سبب حله فله حكم سقاء علة ولا كما علم وجود  
 سببه فاحكم بوجوده واجب ومالم يعلم وجود سببه وهو ممكن فقد علم حقوق سبب العلم فوجب  
 احكامه به الى ان يعلم وجود السبب ولان سببه الباءة سببه الزوج لوجود سببه ومالم يحل  
 لم يوجد ونسبه الاحتار اذا لم يعلم وجود سببه نسبه الامكان واحكم سببه لوجود الامكان غلط  
 ويرة ان الزيادة على التحليل بها الاثنته قطعاً ولم تعلم وكل غير محسوس وموذور سبب فانما  
 العلم بوجوده دون وجوب سببه محال وما قبل التحليل مشترك **قال** قدس الله سره الى شيخه







الازواج والاصل عدم التحصيل واعلم انه فرق بين عدم الشور ووجود المكين لان الاول اعم مطلقا  
وعلم الشور يعني فيه اصل نقار العلم الاصلي بحلاف المكين وفتح المصنف على القولين فروعاً وذكر  
من جعلتها انه لو لم يدخل ومضت مدة استحق النقطة فيها على الاول اذا كانت ساكنة اذا لا شور دون  
الثاني اذا لا مكن ومذهب والمكي المصنف قدس الله سره ان المكين هو الشرط والسبب مع العقد  
الدام وهو الاصح عندي **قال** قدس الله سره ولو كانت كبير والرفع صغير قبل لا نقطة والوجه  
شوقها للحق الكبير من طرفها **اقول** الاول قول الشيخ في المسوط وابر السراج في المحمدر لان الصبح  
ليس اصل للاسثناء ولا للمكين ارض حقه وان المكين شرط الامكان والام يحق لان الاشياء من  
جهة الفاعل اقوى منه من جهة الفاعل فاذا اسقط الثاني اسقط الاول والثاني قول ابن السكيت لان  
الاصح ان شرطها محقق وانما يعز من حيث فلم يسقط كما لو غاب وان الشرط اما عدم الشور او المكين  
وكلاهما محقق من طرفها هنا فوجب لها النقطة وهو الاقوى عندي **المطلب الثاني**  
في قهر النقطة **قال** قدس الله سره ويجب سدائحه ولا سقر بقدر وقيل مدة للرفعة والوضعية  
من الجور والمعر **اقول** البحث هنا في موضعين آ فنفذ يعرفون الزينة واحلف فيه  
على احوال ثلاثه آ لا نقدير كنيته بك ما يبدل عليها اي شجوعها وهو اختيار والمكي قدس الله سره  
وان اويس **ب** انه مد وهو بطلان وربع وهو اختيار الشيخ في الخلاف **ج** مدان على  
الموسر ومد ونصف على المنتوسط ومد على المعسر وهو قول الشيخ في المسوط وابر السراج **ب**  
في حقه قال امام المحقق المصنف انه غالب قوت البلد فان لم يكن في بلد بالزوج **ج ج ج**  
**المطلب الثالث** في كفية الانفاق **قال** قدس الله سره وكل نفقة كل يوم في  
صحته وليس عليها الصبر الى الليل وان مات في اما الفهار لم يسترد وكذا لو طلقها ولو سرب استرد  
على انكاح **اقول** نشان اشهد المكين او عدم الشور في جميع الزمان ولم يحصل في  
ذلك اليوم ومرحبت اسحقا فيها باليه ولهذا لو مات او طلق استحق والفرق انه لم يصبر من غير  
الموت والطلاق منها وهو الشرط وهو كلام المستفاد **قال** قدس الله سره وهل الواجب  
في الكسوة الامتناع او التلبيك انكاح اقربها الثاني **القول** نشان ان الغاية من وجوب الكسوة  
الاسترد وهو حصل بالامتناع كالتنقي والاصالة براءة الذمة من وجوب التلبيك ولقوله توكسوتهم في الحالة

وتم بالامتناع واحباب المكين مستلزم زيادة افتقار عن ضرورة ومن ان الامتناع هما متلف  
فكشانت كالطعام واختار امام المحقق والشيخ المصنف قدس الله سره الثاني وهو التلبيك لقوله تعالى  
وعلى المولود له زكوة وكسوتهم وطعاما على الرزق يكون الواجب فيها واحدا لان نقضه الدطق التوقيه  
في الحكم المتقدم وهو الرزق المليك نصنا في الكسوة ولقوله عليه السلام ولهم عليكم زكوة وكسوتهم  
بالمعروف واللام للتلبيك **قال** قدس الله سره ولو اعني نصف المدة سواء لبستها او لا ثم طلقها اخذ  
على التلبيك الشريك واحتصاصها **اقول** على القول انها امتناع له اخذ في لانها ملوكة ومضى لها  
حق اللبس بسبب الرفقة وقد زالت وزال السبب يوجب زوال السبب اما على القول بالتلبيك فتحتل  
الشريك لانها في مقام المجموع زمانين ماض ومستقبل والمستقبل في الاستحقاق لسببه وسقط قطعه  
وتحتل احتصاصها به كما لو دفع نفقة يوم اليها ثم طلقها في نصفه لانها ملكة والاصل بقاء ما كان  
على ما كان ولا ندد فيها بطل ما وجبت عليه دفعة ولا انها ملوكة لانه انصل بها القبول **قال**  
قدس الله سره والقول قولها مع الغير في عدم الانفاق او عدم المراكحة ان كانت في منزله على الحال  
**اقول** نشان من ادعى الاصل وهو عدم الانفاق والظاهر هو انها اذا كانت في منزله انه سفق  
عليها وانما لو اكلها وهز اطامه كلام الشيخ في الخلاف والاول اختيار ابن اويس وسياتي في كتاب  
القضاء محقق ذلك في تفسير الملامت واعلم ان الاستدلال بالمساكنة استدلال بما صاحب الانفاق  
عالم مع كلفه عنه في بعض الوقف عليه وهو ضرر صحيح لانه استدلال بالاعم من جهة وان قلت اما رة قلت  
استحكم بوجوب النفقة معلوم فلا يعارضه الظن **قال** قدس الله سره وكذا المراكحة في القرار استا  
آله الطمحة والسطين فالواجب الامتناع **اقول** قوله وكذا عطف على قوله وهل الواجب في الكسوة  
الامتناع الا افر ومشهور من ان الغاية من حصول الامتناع وهو احيى عسدي ومن وجوبه داما وجواز العار له  
وقد حصلها ومساواته ادسا وان لا يحصلها فلا يعلق الواجب مثل ذلك والفرق بينه وبين  
آله الطمحة عدم وجوبها عسدا لانه لو جازم بالطمح لم يجب الآله وقلة الاحتياج اليها واعدا واستعدادها  
صكرا من احوال الفرق من آله السطين وبين الغرائب **قال** قدس الله سره ولو سكنت في  
منزله في وجوب الاخره **اقول** نشان ان السكنى من النفقة لوجوده غير ناشر وكل نفقة  
للزوجه غير الماشترى فصار في وجوب قضاء ثم اما الصغرى فظاهر واما الكبرى



فلعمد التصريح وجوب قضاء نفقة الزوجة ومرحى ان الطاهر به تبرعها بدحيث سكت في  
منها من غير مطالبة بها **المطلوب الاول** **قال** في سقوط النفقة **قال** قدر الله  
بره ولو سافر لطاعة سدا وبدا او فحاربه فان كان معها وجب النفقة وان لم يكن فان كان بغير اذنه  
فلا نفقة وان كان باذنه فلا نفقة **النفقة** **اقول** وجه الفرق ان السواذ في حصره يمكنه و  
لوجها بالتفريق ثم السقط الا بالشور ولم يحصل غير ومرتحت ان التمس لم يوجد حقيقة واحتق  
عندى الاول **قال** قدر الله بره ولو اسرل المطر اشته بعض الزمان كالليل ووزن المنة اختلف سقط  
الجميع او ما قبل زمان المنع وكل لو نشر آخره بعض النعم **اقول** وجه الاول ان شرط وجوب كل حصة  
من نفقة اليوم التمس في جميع اليوم ولم يحصل فلا حصة اما المتقدمة الاوخر فلان نفقة اليوم لبعض  
لانها يجب تسليمها دفعة واحدة ولا تفريق علة وعشدة ولانها لو طلق في ايام اليوم لم يسقط قسط الباقي  
بل استحق جميع نفقة وجه الثاني ان زمان الطاعة سبب وجوب نفقة موجود والمانع سقوط زمان  
الشور المانع موجود فيه وسقط نفقة واحتق عندى الاول **قال** قدر الله بره اما لو كان غير مريض  
كانت المطالعة والكفاية فلا نفقة ان له منها الى ان يصير عليها **اقول** وجه الفرق ان حقه مضيق  
والاخر موعود والمصير مقدم على الموعود عند التعارض ومرحت انه سبى بالاصل عن حقه ونفسه منوط  
باختياره والا لم يكن موعدا وانقل بخلافه واحتق عندى الثاني ولعمد انه فرق بين الصلوة والقنوم  
فانكسرت منها عند الصلوة واول الوقت كما اختاره المصنف منها وله منها عن القنوم الموعود عند  
المصنف وذلك من وجوه **ا** ان وقت الصلوة معين بنص القرآن لقوله تو اقر الصلوة لذلك  
التمس في غنى الليل وهو عام فصار كالصوم المتيب **ب** ان الصلوة قبل لوجوها في اول  
الوقت ولا يجوز التأخير الى غير فعل في هذا القول الوقت ظاهر وعلى قولنا اول الوقت افضل اجماعا  
لقوله عليه السلام اول الوقت رضوان الله واخر الوقت عفو الله وهذا عام بخلاف الصوم غير الوقت  
**ج** ان زمان الصلوة سير الاستوعب اليوم بخلاف الصوم **قال** قدر الله بره ولو ندرت  
قبل حاله او بعد باذنه زمان معين فكم مضى ان كان بغير اذنه او كان مطلقا كان له المنع فان  
طلقها قبل حضور الميعاد فلا نفقة **الوجوب** **اقول** وجه القنوم وجود السبب ورواى المانع فيؤثر  
ويحتمل علة لانه شرط ولم يحصل **قال** قدر الله بره وكل موضع قلنا ان له المنع لوصايت

فلا

فلا نفقة سقوط النفقة ان منعته الوطى والا فلا **اقول** الاشكال في سقوط النفقة ان منعته الوطى  
بل السلام فاما المطلب فلم يحقق المنع فلم يوجب الشور ولان لو كان الصوم مانعا لم يدر  
ومن حيث ان الصوم هو عياره عن توطير النفس على الاستماع عن المفطرات ومن حمله الوطى  
وسمى العزم على منع الزوج عن الوطى وهذا هو الشور واعلم ان المصنف احتار ان منعته  
الوطى او نوعا من افراغ الاستماع سقط نفقة وان عصته في ترك الاكل والشرب لا غير لم يمنع لانه  
لا يتعلق حقه بذلك والضابط انما يعز من التمس منه سقط النفقة وعزمه لا وهو الا فمعه  
**قال** قدر الله بره ونجى النفقة للمطلعة رجعا الا اذا حملت من الشهة وما خرجت علة الزوج  
وقلت لا رجعة لفي حال فلا يجب النفقة على ائصال **اقول** في المصنف من المصلحة على ماله  
اخيت هي انه لم يك الرجوع في من ائصال ام لا قلنا له الرجوع فلا قوى ان عليه النفقة لان النفقة عرض  
التمكين المباح بالنفقة وهو محقق وان قلنا ليس له الرجوع في من نفقة الا ائصال المذكور  
ومشروع منها مطلقه ليست في عزم رجعيه وسبب النفقة التمس في النكاح الدائم او الفلح الرجعية  
وعلى منها فلا نفقة حتى وجوب النفقة اما الصدى فيقول اما **ا** في الطلاق فانه مبرر للفسخ  
والرجعة هي ان يرجع فالنكاح حينئذ بالقنوم المحض واما **ب** فطاهر ولما الكبرى فطاهرة  
ولانها منوع من وطئها سبها فصارت كالناشر ومرحت انها لا تبيح حصر الزوجية المحبذ  
للفقة الا يخرج الدية ولم يحصر في حكم الزوجية **قال** قدر الله بره والفسخ كالطلاق ان  
حصل برده وان اسند الى اختياره لم يلزمها قبل الدخول سقط جميع مهر الا في العبد والنفقة وبعد  
لا سقط المهر بل النفقة ان كانت حاملا او حاملا على حال الا اذا قلنا ان النفقة للحاميل  
**اقول** اذا استند الفسخ الى اختياره فاما لم يجرها او العبد الرجل فان كان حررتها فاما ان  
يكون قبل الدخول او بعد وكذا ان كان للعبد فلا تقسيم اربعة **ا** ان يفسخ حررتها قبل  
الدخول فلا نفقة لها ولا مهر وان كان بعد الدخول فاما ان يكون حاملا او لا فان لم يكن حاملا اسقطت  
النفقة خاصة وان كانت حاملا فلها المهر والنفقة ان قلنا ان النفقة للحمل ولا فائصال يشا  
من عدم المنع لوجوب نفقة ائصال ومن ان الفسخ صيرم اجنيته فلا نفقة لها ولا للحمل لان  
الحص على هذا التقدير **ب** ان يفسخ لعبد قبل الدخول فلا مهر لها الا في العبد فلها النفقة والنفقة



لها إجماعاً **قال** ان نسخ لبيد بعد الدخول فلها المهر ثم ان كانت حاملها فلها النفقة ان قلنا انها  
للحل والافاضة كالشما ما تقدم **قال** اذا اسدل الفسخ الى عيها فلا يحلها اما ان يكون قبل  
الدخول او بعده فان كان قبل الدخول فلا نفقة لها إجماعاً ولا مهر وان كان بعد الدخول فان لم يكن  
حاملها فلها المهر مع عدم تليسا ومكده كما مر وان كانت حاملها فلها المهر والنفقة ان قلنا انها للحل  
والافاضة كالمنشوع ما تعلم بقوله على اشكال في هذه القور كلها واما القول على قول النسخ  
في المسوط ان النفقة للحل في المطلقة البائنة بسبب النفقة في القور لوجود النسخ وهو الحلال وان  
قلنا ان النفقة للحال ثم يجب هنا لان وجوب النفقة على خلاف الأصل لحصول السنونة فاسحق النكاح  
والفكر فيه فاسفي سبب الوجوب وانما يجب النفقة للمطلقة المان بالنفس فلا يشترط ان يكونا مختلفين  
الاصل يقتضي فيه على محلي الفسخ **قال** قدس الله سره وفرقه اللعان بالباس فلوا بعقت  
على الولد للنفق باللعان ثم كذب نفسه في رجوعها بالنفقة اشكال **اقول** قال الشيخ في المبرط  
لها الرجوع عليه بالنفقة لانه السبب حكم الحكم لوجوب النفقة عليها لان اللعان شكال للأيدي في مع  
تمامه قد حرم الحكم بشهادة زوجة لوجوب النفقة عليها كالمرثعة كذا في نفسه كالرجوع في الشهادة  
بجلاء الحكم والرجوع في الشهادة بجد الحكم بوجوب النكاح وتحتل العلم لان نفقة القرب لا تفتي ولا تده  
اما ان يكون وله اول فكلما سحوا المان لم يجب القضا وكلما سحوا الاقل لم يجب القضا لانها  
انعت من غير امر ولا اذنه فلا يجب القضا لها ولا للولد لعدم وجوب قضا نفقة القرب  
**قال** قدس الله سره والمعتد بوط الشهادة اذا كانت في فسخ ولا نفقة لها على  
اشكال **اقول** شأن ان منع الوط من عيها اذ هو الخطوة فاسفي سبب النفقة  
وهو التمكن من رجوعها مع طرة في الشهادة ولهذا سقط الحد ووجب المهر والحق الولد وكانت  
العدو كمرضاها واشتق انه لا نفقة واعلم ان ذكرنا تقدم ان المعتد الرجعية اذ اوطيت بالثبته  
وقلنا سحران رجوعه بسبب لها النفقة واسمى على هذا فذلك حكم الزوجية وهذا الزوجية  
حصته باسمه بالفعل لان الرجعة هي ملك ان ملك ذلك النكاح والزوج ملك الفسخ بالفعل وانما  
ذكره ههنا على ان تلك المسئلة لم يحرم ههنا في سنه على وجوب النفقة هنا ههنا قد  
المصنف في المسئلة في رد واشتق عنده انه لا نفقة لها ههنا ولا في المسئلة السابقة **قال**

قدس

قدس الله سره وفي المتن عنهما اشكال رواه ابن الاشهر انها لا نفقة لها والاخرى سبق عليها من  
نصيب ولها القول الرواية الاولى في رواية رواه ابو الصاح الكافي عن الصادق عليه السلام  
في المرأة اشكال المتن عنهما دفعا بل لها نفقة قال لا وفي نسخة عن ابي جعفر عن الصادق عليه السلام  
قال في اشكال المتن عنهما دفعا سبق عليه من نصيب ولله في بطنها واعلم ان  
اشق عندي ان لا نفقة لها **المطلب الخامس** في الاختلاف **قال** قدس الله سره لو  
ادعى الانفاق وانكرته فان كان عاقل عليه السداد وان فعلت حلف حكم لها وان كان حاضرا معها  
مذلك على اشكال **اقول** قد بعثت في المسئلة قال قدس الله سره ولو ادعت المان  
انها حامل دفع اليها نفقة كل يوم من اوله فان طهر الحمل والا استعذت وفي موطايتها يحل اشكال  
**اقول** شأن انها استولت على مال الغير بسبب لم يست بعد من حيث علم ثبوت استحقاق  
الرجوع عليها به وسبق القولين ان وعى الحمل وجوبه بشرط عدم ظهور الكذب او بشرط اشكال  
وتصدقها بالغير سافه وههنا سوي على ان العلم لم يكون شرطاً او حرسب **المطلب السادس**  
في الاعسار **قال** قدس الله سره ولو جرح عن القوت بالفقر في تسلط المرأة على الفسخ روايات  
لاشهر العلم **اقول** الرواية المشهورة ما رواه عبد الله بن الغيرة عن السكوني عن حمزة بن  
محمد الصادق عليه السلام عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن امير المؤمنين عليه السلام ان امرأة استعذت على زوجها ان لا ينفق  
عليها وكان زوجها معسراً فاما ان يجسه وقال ان مع العسر يسراً وههنا قول الشيخ في المسئلة والمبسوط في الاختلاف  
وان جرحه وابن ابي عمير عن الاستعصاء في الرواية الاخرى في رواية حماد بن عثمان وحلف بحاج  
عن ربي والفصيل برسالة جيعاً عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا انفقت عليها ما يقيم  
خلتها مع يبرع ولا فرق بينهما وما روى عن ابي عبد الله عليه السلام اذا اشترى الرجل امرأة ما وادى  
عورتها واطعمها ما يقيم خلها اقامت منه والا طلقها او فرق بينهما ولو ابر ولم يخرج عدتها  
كان اشقها والفسخ بالاعسار اختيار ابن ابي عمير والافاضة الضرر وهو سفي واشتق الاول  
والقوله في اسكال مدروف او تريح باحسان والاسكال مع عدم الاتفاق ليس اسكاً  
مدروف متعين التريح ولا تده اذا ثبت الفسخ بالعدا او احم وهو عجز عن الوط ويقوم البدن  
مدونه فالجرح عن ما لا يقيم البدن بدونه او لا قوي الاول لاصالته بقا الفسخ ولا تده



النفقة ليست ركناً **قال** قدس الله سره ولو قلنا بالنسب مع العجز فهل يقع بالعجز عن الآدم  
 أو الكثرة أو المكن أو بغيره استلزام أشكال **أقول** هذا ينزع على القول بالنسب بالعجز عن  
 النفقة ويشترط أشكال أنه أجازنا النسب بالعجز عن النفقة لاستلزام وجوب النفقة تكليف الزوج  
 بما لا ينطاق وعليه تعرض فيها للاتفاق ومنها لا استلزام فلا موجب من حيث الرواية الدالة على  
 النسب بالعجز عن الواجب بالنفقة والعجز عن الميراث يحل بالعجز عن بعض أجزائه والحق الأول  
 لأصله البقاء وعدم العلم بوجود المانع **قال** قدس الله سره ولو فرضنا بالإعسار فهل لها النفقة  
 بعد ذلك كالموت منها أو لا كالعيب أشكال **أقول** منشور أن استحقاق النفقة متبذرة  
 فلا سقط بالاستسقاط إلا ما وجب لأمه السحب من أن الإعسار من باب الديوب فهو عيب واحكامه من  
**النفقة الثاني** في نفقة الأقارب **مقدم** التقارب الموجبة للنفقة هي قرابة  
 المعصدة ومضافاً فيها لقب أصل ومنع لا ثقل وعندي ولا قرينة على كسب دليل وجوبها  
 الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى ولا نفقة له رزقته فكيف بالمعروف فدللت  
 على وجوب نفقة الأولاد على الآباء **وقال** نعم فإن أرضعوا يحرم فأنه هو من بني المطلقة  
 إذا أرضعوا أولادهم وحيث لم أر في الرضاع بالنفقة أولى من دل على وجوبها على الآباء دون  
 الأمهات مع تمكن الآباء وقال تعالى ولا نفقة له أولادكم حشدة الملاقى من رزقهم وإياكم فلو لا وجوب  
 النفقة عليه لما قبله حشدة الملاقى من النفقة وأما السنة فلا حادث المتزامن والإجماع ظاهر  
 وفيه مطلبان الأول من تحجب النفقة عليه **قال** قدس الله سره ولا يجب على غيره من  
 هو على حاشية النسب ليسوا على قطبة كالأخوة والإخوات والإعمام والعلماء والأحوال والاحتالات  
 وأولادهم علواً أو نزولاً **أقول** هذا هو المشهور وقال الشيخ يجب  
 نفقة الوارث لقوله تعالى وعلى المولود له رزقته وكسوته المعروف في قوله وعلى الوارث  
 مثل ذلك يعني مثل ما كان على الأب من النفقة وليس للمطلق إجماعاً فهو على المولود والعلامة  
 الأثر مضافاً وجوب النفقة من الطاهر لقتادتها في الإرث واجوب الميراث بقوله مثل ذلك  
 لا يضار والنفقة بولده ما لا يناسب وقوله في التفسير حجة واعلم أن أقوال أهل العلم بخصم  
 في نفقة الأقارب في أقوال ثلاثة **أ** البعضية ومضافاً وهو قول الإمامية والشافعية

**ب** كونه وارثاً وهو قول الشيخ وأحمد **ج** كونه ذارماً وهو قول الجعفي ولم يقل أحد  
 من الأقوال تروا أولاد الإرحام بعضهم أطعم بعض ولما رواه جابر عن النبي عليه السلام أنه قال إذا كان  
 أحدكم فقيراً فليبدل نفسه فإن فضل فعله عليه فإن كان فضل فعله قوامه والقرابة ذوالرحم واجوب  
 عن **أ** أنه لا يدل على وجوب الإنفاق بشي من الدلالات الثلاث فانه في الإنفاق ولا المانم ولا  
 قاس وعن **ب** منع الميراث مع محتسب الدلالة فاقوله فإن كان فضل فعله قوامه للأسباب  
 والميراث في عسالة لأن العيال من تحجب نفقة عليه كمنه متاخر عن العيال **فأجاب** المانع من الإرث  
 كالرق والكفر والقتل مانع من وجوب الإنفاق **قال** قدس الله سره ولكن من النسب ليعقده  
 نفسه وزوجه وهل يجب لغيره الأقارب أشكال **أقول** ذكر المصنف في حشدة منشور  
 الأشكال الجعري أن وجوب الإنفاق هو واجب شرط يحصل المال أو مطلق شرط بالقرعة  
 تحتك الثاني لقوله تعالى وعلى المولود له رزقته فلم شرط في الوجوب المال وإنما شرطنا التقديرة  
 لاستحالة تكليف ما لا يطاق وأساق من باجماع الأمة وكذا أنه وجوب إحق الرضاع مطلقاً يدل  
 على الوجوب المطلق وشرط القرعة لما ذكره من أن الرضاع على الولد وحمل الأول لقوله تعالى ولنفقه وسعد  
 من سبعة أو جبر من السعد ولأن الأصل عدم وجوب نفقة الغير خرج عند ما دل النص والإجماع عليه  
 فتبقى النسبة على أصله **ب** أن النفقة من باب المساواة ولا يحق في الفقير ولو أن القرعة على الكسب  
 كما في قوله عليه السلام والذي مرة سويت **قال** قدس الله سره وفي المفق عليه أسماجه وهو  
 الذي لا يشك في الإقرار بشرط عدم القرعة على التكسب **أقول** وجه الفرق أن التكسب من  
 الاكتساب كالقوله في الحديث سادى يبر العنى وذى المرة سوى ولأنه غير محتاج ولأن  
 الأصل عدمه وحتم الوجوب لأنه ففرد الإقوى عنده شروط العجز عن التكسب والمراد بالتكسب  
 هنا التكسب الملاقى **قال** قدس الله سره ويجب على الفقير على الكسب النفقة كما يجب على  
 العف على أشكال **أقول** هذا هو المشهور وقدر من منقول من المسألة مبني على  
 أن القرعة على السبب بل من قدر على السبب أم لا اختلف المتكلمون فيه وحقيقته قد  
 ذكر في الكلام **قال** قدس الله سره ولو كان له أولاد موصرون ساركون في الإنفاق  
 أن كانوا ذكوراً أو إناثاً ولو كانوا ذكوراً أو إناثاً احتمل الشريك أما بالتسوية أو على نسبه الميراث







وعلى ما يرويه في الرسالة وابر الدراج وارجع وما ذكره المصنف هنا اختيار ابن ابي  
الصلاح وهو الامع عندي لما رواه الصنيع الكندي عن الصادق عليه السلام قال ليس طلاق الصق  
شي **قال** قدس الله سره نعم لو اسع من الطلاق وقت افاقته في الطلاق عنه اشكال **اقول**  
بما سألنا من طلاق عنه الترتيب لصلحه فيبيع ومن الترامد بالفسخ وقت الافاقه وجنونه  
سواء فكان كالقبول الذي توقع البلوغ فيه ولان الاصل بقاء النكاح ولعموم قوله عليه السلام  
الطلاق بيد من اخذ بالنكاح وهو من صرح اصح طلاق الترتيب على خلاف الاصل جاز في الممنون المطلق  
بالاجماع صريح الباقي على العموم **قال** قدس الله سره الرابع الفصل وكما يبيع انقاعه مباشر ويبيع  
التوكيل فيه للغائب اجماعا وللحاضر على رأي **اقول** هذا اختيار ابن ابي  
وهو الاقوى عنده وفيه وجه في التامد الى ان لا يبيع توكل احضاره الطلاق وتبعه ابر التراج  
وابن جرح لما رواه سعيد الاعرج في الصحيح عن الصادق عليه السلام في رجل حمل امرأته الى  
رجل فعاد **اشهد** اني قد جعلت امر فلانة الا فلان فيطعمها ايجوز ذلك للرجل فان  
نعم وترك الاستفصال في حكمه اجماعا تمام الاحتمال يدل على العموم في المقال احسن الشرح  
بارواه عن الصادق عليه السلام **قال** لا يجوز الوكالة في الطلاق وعلما بالشع على اصحابنا  
في الامة لاستعمال حملها على الغائب اجماعا واحكاما ان روايتنا مع فلا يعارضها من الرواية  
**اقول** قال الشيخ لا يبيع لان القابل لا يكون فاعلا ولا مصنا فوله عليه السلام الطلاق  
يد من اخذ بالنكاح عدم محمد التوكيل مطلقا خرج وكاله عن المرأة مرواية سعيد الاعرج في  
الباقي على العموم والوجه الصحة لان كلما قبل المسامحة بعترفه خصوصيته انما يستدل  
بان النوع عليه السلام خير من غيره في المقام ومن معناه قوله لما نزل قوله توحده يا ايها النبي قل  
لاز واجل الالية والى بعد ذلك واجب ما عاين حصاره عليه السلام وسحت **قال**  
قدس الله سره فلو قال طلق نفسي فلا نفاس طلق واحد او بالكلية محتمل واحد على رأي  
**اقول** وجه الصحة في الاول ان لا يبر بالجموع امر رجل واحد فان قلنا الطلاق بالرجل  
يبيع منه واحدة مع ولا مثلا لانه وحدها في طلاق باطل لا يبيع منه الا كلمة ولا حزمة والطلاق المنفرد  
يبيع فلم ينفصمها الوكالة لان الصحة بشرط يكون الطلاق لاسم شي والذي تضمنه الوكالة طلاق شي

هذا هو الوجه في صحة التوكيل في الطلاق

فصار او وجد الصحة في الية انما اذا كانت بالمثل فعلاست بالواحدة فامسكت ما امرت بوقوع  
الواحدة في المثل وقال الشيخ في اختلاف لا يقع في المثل للمخالفة وهو الاقوى عندي اما في  
الاول فانه وكما في صفه والله على الواحد بالدفين وفي وقوعها خلاف فاس ما يدل على الواحدة مطابقة  
وليس في وقوعها خلاف فلا يبيع الواحد للمحق المخالفة واما في الثانية فلا بد وكما في صفه يدل على الواحدة  
المطابقة ويقع بالاجماع وفعل ما قد خلاف فلا يقع للمحق المخالفة وسفي بطلان ما خالفت فيه دون  
غيره **المقتضى الثاني** المحل هو الزوج ولها شرطان سطرهما ثمان **الاول** العاتمة  
**قال** قدس الله سره وفي ان يكون العقد دايما والعمير على رأي الا قوله ولو طلق واحد غير  
معيته لا ينفذ ولا لفظا قبل بطل وقبل يبيع وتغير الطلاق منشا وهو اقوى **اقول** اختلف  
الاصحاب في اشراط تغير المطلق في الطلاق فقيل باسراطه وهو احتدار والذي المصنف في المختلف  
والسيد المرتضى والمفيد والشيخ اجل قوله وقيل لا بشرط وهو اقل في الشرح اختياره في المبسوط  
وافق به ابن البراج رحمه الله والمصنف منا ائمة الاولون بان الطلاق امر غير فلانة من محل معين  
لاستعمال الحلول المغير في الميهم ولان توابع الطلاق كالعقد وغيره لا بد لها من محل معين واحسن  
الاخرون بعموم العقد لان احدهما زوجة وكل زوجة يبيع طلاقها وفيه نظر لمن الكبرى واعلم  
ان غير من اصولية اختلف فيه الاموليت وقال بعضهم بالصحة وبعضهم بالبطلان ثم اختلف  
الفايولون بالصحة في الواقع بل هو سبب موثر في السنونة في الحال ام له صلاحية الماشر عند التغير  
فعل الاول احسن الصلح حتى يغير وعلى الباقي الصلح زوجات ساه تكا حجت ان يغير والتحرر  
بعد التغير ويخبر على ذلك فزوج كغيره ليس هذا موضع ذكرها **قال** قدس الله سره  
ولو قال من طلق او تزوج ويخرج قبل طلق الثامنة ويغير من شأنه الاولى والثانية وهو حق  
ان فصل النطف على احدهما وارقتص على الثانية عين الاولى او الثانية والثالثة **اقول**  
في اصل من المصلحة نظرا في الصيغة ليست موجودة في المخطوطة فلي تقدر الصحة اختلف  
العقوبات في عطف الثالثة فقال بعضهم انها معطوفة على احدهما اعني المطلقة وهو قول الشيخ رحمه الله  
لانه عدل من لفظ النكاح او او العطف فلا يشار كها الثانية في النكاح ويكون معطوفة على الجملة  
وقال بعضهم الثالثة معطوفة على الثانية لمرعها وهو ظاهر واخبر ابن ابي عن علي القول



الاول يطلق الثالث لانها معطوفة على المطلقة وتقع الترويد من الاولى والثانية وعلى الثاني للثالثة  
 حكم الثانية ان طلعت وان لم يطلق لم يطلق فكون الترويد من الاولى وحدهم ويبرح مع  
 الثانية والثالثة وهذا يرفع على علم ان شرط تفسير المطلقة هو الترويد بحسب ما يبرح من الجمع وانخلو  
 وقال المصنف قدس الله سره في ارجح القصة ان قصد عطف الثانية على المطلقة ست حكم القول  
 الاول وان قصد عطفها على الثانية ست حكم القول الثاني ولم يعل احد ان الثالثة معطوفة على  
 الاولى خاصة **قال** قدس الله سره ولو كانت قبل التفسير افرغ وبكى رقبان مع المبهم على  
 القولين وعلى ما جرت به لادبنا **اقول** القولان قول الشيخ وقول ابراهيم اما على  
 قول الشيخ رحمه الله من ان الثالثة معطوفة على المطلقة وهي احدهما مطلقا ساكنة الاولى او  
 الثانية مطلقا هي اذ الثالثة مطلقه قطعاً والترويد انما هو من الثانية والاخرى مفترق بينهما فكيف  
 رقبان مع المبهم واما على قول ابراهيم فيلزم طلاق الثانية والثالثة لكونها معطوفاً عليهما  
 لقرنها والتعاكس في الوقوع يربط طلاق الاولى والثانية لانه او قد في احدهما بطلان الاخرى  
 مكسب الاولى في رقبه والباقيان في رقبه او الثانية لانه او قد في احدهما بطلان الاخرى  
 على ما اخبار والذي المصنف قدس الله سره لا بد من رقبه بالثالثة لا شياً واحداً في الثالثة  
 من احتمال عطفها على المطلقة او الثانية مكسب الاولى في رقبه والثالثة في رقبه والثالثة  
 وحدها في رقبه ثم خرج على الطلاق فان خرجت الاولى حكم بطلانها وبقاء زوجية الثانية لكن  
 في الرقبه التي فيها الثانية والثالثة ورقبه الثالثة والرقبه المبهم فخرج واحد لتحق حال  
 الثالثة هل هي معطوفة على الثانية او المطلقة وان خرجت الرقبه التي فيها الثانية والثالثة حكم  
 بعطفها عليها وهي باقية على النكاح فكون الثالثة باقية على النكاح وان خرجت الثالثة  
 وحدها حكم بانها معطوفة على المطلقة وان خرجت او لا رقبه الثانية والثالثة حكم بطلانها وبقاء  
 الاولى على النكاح واما كسب الثانية والثالثة في رقبه لانه كما طلعت الثانية طلعت الثالثة  
 قطعاً لانها اما معطوفة على الثانية وعلى المطلقة فان طار الثابت في الامر الثاني في مطلقه  
 قطعاً وان كانت الثانية نفس الامر هو الاول لزم من طلاق الثانية طلاق الثالثة ومن  
 نكاحها نكاحها فحال ان يطلق الثانية والثالثة لم يطلق وان خرجت او لا رقبه الثالثة حكم بطلانها

ونفي الاستصحاب من الاولى والثانية متخرج اخرى فان خرجت الاولى صح طلاقها ونفي الثانية  
 وزوجه وان خرجت الثانية والثالثة حكم بطلاق الثانية ونفي الاولى على النكاح او مكسب  
 الاولى وحدها في رقبه والاخرى والثالثة في رقبه والثالثة والثالثة في رقبه وان خرجت الاولى  
 وحدها والثالثة معطوفة على الثانية والاخرى افرغ رقبه اخرى فان خرجت الاولى مع الثالثة  
 حكمنا بطلاق الثالثة ايضا والاخرى معطوفة على الثانية وان خرجت الاولى والثالثة فالثالثة  
 معطوفة على المطلقة وان خرجت رقبه الثالثة والثالثة علم عطفها على الثانية ايضا وقوله  
 فمكسب رقبان مع المبهم صفه الرقبه وهي الرقبه المبهم في سائر صور القرعة **قال**  
 قدس الله سره ولو قال للزوج والاحبته احديهما طالق وقال ادركت الاحبته قبل ولو قال ادركت  
 طالق واشتركا في قبل لا يقبل لوان في قبل الاحبته **اقول** الفرق بينهما ان احديهما  
 متواطؤ وسعدى مشترك بالاشراك اللفظي والاول صريح في ارادة الكل والابهام واما الثاني  
 فلا بد وان يكون الماد واحدة يعني لان الاصل في الاطلاق استحقيقه فلا يحمل المشترك على  
 الغنيس والاعلى القدر المشترك فتميز الغنيس في نفس القابل وهو ما وليت القرينة عليه والزوجية  
 قرينة طاهرة لصحة تصرف الملم هنا من قبل لا قبل نفسه بغير الزوجية وهو قول  
 بعض اصحابنا وقيل يقبل لانه اعرف ببيته وبه قال الشيخ في المسوط فانه قال لا فرق من  
 المسكين وحكم في الاولى بقوله بارادة الاحبته فلزم من قوله انه يقبل في الثانية  
**قال** قدس الله سره ولو قال ما زنت فقال سعدى ليكل فقال استطالق فان عرف  
 انها سعدى ونوافل باخطاب طلعت وان نوى بغير طلعت زينب وقصد المحسنة فلا فرق  
 بطلانها لان قصداً المحببة لطهرها زنت فلم يطلق ولا بد من عدم توجه الخطاب اليها **اقول**  
 وسقط طلاق النجاة طلبة لانه خاطبها بالطلاق وفي روجه **قال** قدس الله سره  
 هل يقع الطلاق بالمحبنة من حيث لا يقع او من حيث التغيير الاقرار بالان في فجب الفداء من  
 حين التغيير **اقول** هذا يرفع على القول لصحة الطلاق مع علم تغيير المطلقة ونقوى  
 ان نقول اختلف الأصوليون في الواقع عند اللفظ فصل هو امر صالح للماضي في السنونة  
 وقوى بالفعل بالنسبة فكون التغيير سبباً لفساد الفعل وقيل الواقع هو الطلاق حقيقة



بأحد ما لا نصها والبيان كاشف وهو اختيار الشيخ الطوسي في المبسوط فلي الأول يقع الطلاق  
بالمعنى من خير العيين وهو اختيار المصنف لأن الطلاق لو وقع فاما على الصل او على واحدة  
معينه او غير معينه والصل باطل اما غير الاخير ولما فانه اللفظ واما الاخير ولما الطلاق امر  
معيير فلا محل في غير المعير لان المطلقه موجوده في الخارج ولا شيء غير المعير موجود في الخارج  
واورد المفسر بالكفاة وعلى الثاني يقع من خير الاتقاء وهو اختيار الشيخ نص في المبسوط عليه لا  
جنم بالطلاق وحرم فلا يجوز ما حرم الا ان محله غير معين فهو غير المعير ولان العيين من  
التي يختار لم للفسخ فيكون اندفاع بكاه الاخرى باللفظ السابق كما ان المعين فيها اذا سلم  
على أكثر من اربع ما يبره من حيث لم للفسخ كان اندفاع بالاحكام بالاسلام السابق ورواه  
المصنف بان الطلاق يلزمه امور لا تحقق الا مع حصيته المحل فلا يقع ان يحل في الميم ويصح  
القولين استدراكا للثقة فان لم يبره وقوعه من الاتقاء منه سدت الخلق وان قلنا بوقوعه عند  
التحير لا قبله فله استدراك **قال** قد روي الله عز وجل لو طلق احدكما ولما يقع الطلاق  
باللفظ كان نصنا وان قلنا بالنص لم يوثق الوطى **اقول** هذا فرع على علم اشراف  
بعض المطلقة وتقرره انه اذا قال احديهما طالق ولم يعين بالنيه واحده فعنها بل ايم لفظ  
وسه و كان الطلاق باسأثم وطى احدهما لم يذكر الوطى تعيينا ام لا يقول ان كان الطلاق  
يقع باللفظ اعني بالاتقاء ولا ينفذه انه يقع على واحدة معينه في نفس الامر يقع الطلاق  
على واحدة لا بعينها كان الوطى بعينه لانه دليل لا اختيار بكاه الموطوء وهو صالح لسببه شور النكاح  
بعد زواله ولهذا كان رجعه واختيار بكاه احديهما بعينه غير صحيح للطلاق وان قلنا ان  
الطلاق لا يقع الا بالتعيين لم يقع الوطى للتعيين يكون موقعا للطلاق اوله لا محل  
في اتقاء الطلاق والفعل لا يصلح بها اما الاولى فاجماع الصل واما الثانية فاجماع الامامية  
**قال** قد روي الله عز وجل ولا تترحم وطىها معا واباحه مناسبتها **اقول** هذا فرع  
على صحة الطلاق الميم وتقرره ان يقول احلف الناس في تحريم الوطى قبل التعيين  
فكذلك قال ان الطلاق يقع عند اللفظ بالصيغة حرم تحريم الوطى ثم اخلفوا في نفس  
فقال بعضهم حرم كل واحد منهما قبل التعيين لان الطلاق امر محرر لانه معنى الوقوع والمحرمة

بني

مشعده بالمحله فلم يحررها لما لو اشبهت الزوجه باختيه ولانه لو حرمت بالتعريف لم يطلب  
به وروى عن اللانم وقال بعضهم تحريم وطىها معا يعني تحريم الجمع في الوطى ومخير في ايها  
شا لانه تحريم اختاري في غير التعيين وهو مستلزم تحريم الجمع والتحريم من العيين وهو زاهي  
استحق عند المصنف واعلم اني وروى عن المصنف قد روي الله عز وجل انما اختارنا فقلتم وقروا الطلاق  
من خير العيين فلم يرد من ذلك انه لا تحرم احدهما قبل التعيين لعدم وجود سببه فان الطلاق  
لم يقع قبله اي لم يوثق الثبوت لا استحاله فقلتم المسبب على السبب ههنا قلنا اختار تحريم الجمع قبل  
التعيين وهذان احتمالان متنافيان صدقا لا احتمالا فاحاب رحمة الله بوجه **ان** الفرع  
مستند على الاحتياط التام فكيف في الحكم بالتحريم الاحتمال فالحكم بالتحريم مستند الى احتمال الوقوع  
والحكم بنفي على القطع ولا يحصل للمبعد المعير ولا منافاه في الاحكام ولا في العيين اذ تحريم الزوج  
قد ثبت مع تقارر زوجته كما في الاشياء وعلم القطع بالوقوع مع احتمال الوقوع غير متنافس  
**ب** احكم باصل او نص ما ذكر في صدق لان احكم الاول لزوما شرعيا غير متسامر شرعا  
كما في تقرير النص **و** وحده سائل كلفط دار الاسلام الحكم بحريته الى القصاص **ج**  
الاحتياط بقوى وقد ملح الله تعالى المتقين في القرآن كثيرا وقد يقتضي الاحتياط احكم في  
وبصد لانه اشركت بل اكثر احكامه كذلك **ك** فخرج الملاحم لان الوقوع بالاتقاء والتعيين  
ففي احكام اشياء وعلى الاول في المطلقة فلا مقل من الملاحم على اشياء فلا احتياط يقتضي ما ذكرناه  
**قال** قد روي الله عز وجل ولو مات قبلها ولم يعين فلا يمى انه لا تعيين للوارث ولا قرعة في الوصف  
احصه حتى يصطحن **اقول** هذا سائل **ا** انه هل التعيين للوارث ام لا مقل على القول  
بانه يقع بالتعيين يكون المعير طلاقا وكل طلاق فهو لا يقع من غير الزوج ولان اخر لبعض  
منسأله ان يرث وليس لبعض الوارث كما لو تكون في السبب ذلك وعلى القول بالوقوع بالاتقاء  
فاما يقع بالمطلقه لا المعينه واما وقوعه بالمعينة فببب المعير وكان كالطلاق بالسببه التي  
المعينة فلا يقع من غير الزوج لقوله عليه السلام يبد من احدنا باق **ب** في القرعة وذلك  
لان القرعة بين ما هو معين في نفس الامر فهو لا يقع على المعينه لا سبب في القول بوقوعه بالاتقاء  
فلمست بعينه نفس الامر فاما على وقوعه بالمعير فانه لا شيء يحتمل ان يعين الوارث



لان الحق للميت فريضة الوارث لعدم الالية ومقتضى القرعة لانه امر مشكل وكل امر مشكل فمقتضى  
القرعة وهو ضعيف **ج** في اتفاق الميراث قد اختلف المصنف هنا الاشياء المتقابلة هل  
الصل او العقب غير الميراث فالاشياء هنا في الحكم والمطلقة ولحكم القطع بمرأة الذمة في الصل والكل  
الى اهلها والاعراف هو اجماع على ان المصنف ان الطلاق يقع بالتعريف فمقتضى لا يقع  
ولم يحصل التعريف قبل موته فكان رزوخير له حال الموت فربما ولا معنى للاصل وانما  
فان المصنف قد ذكر قبل فريضة المكة انه لو ماتا ورثهما معا على القول بوقوع الطلاق بالتعريف وهما  
قد ربح اعراف ارثهما منه لو ماتا حتى يعطى ويزان استحسان لانه اما ان يقول  
بالوقوع بالايعاف او بالتعريف او يشبه الحكم فعلى الاول لا يرث منها وتوقعه على الثاني يرث  
منها ويربان منه بالايعاف وعلى الثالث توقع ارثه منها قبل التعريف ورثها منه للملك فالحكم  
بارثه منها واعراف ارثها لا يستحقان الاتحاد والسبب في الارث منه ومنها لا يقول علم الاستماع  
فمنوع وسند وجهان **د** انه رحمه الله ذكر ارثه منها على تقدير القول بوقوعه بالتعريف وما ذكر  
المصنف لم يحزم به وذكر الاعراف هنا لاحتمال وقوعه بالايعاف ولا ساقى رحمه الله القول بالتعريف  
لان الترجيح عدمه عن مانع من التعريف بالحكم بارثه منها على تقدير اجزائه لا ساقى احسب  
بالاعراف على تقدير عدم اجزائه **ب** ان الواقع اما الطلاق في الخلع وهو القول بوقوعه  
بالاعراف او الزمة بمعنى وجوب الطلاق على القول بوقوعه بالتعريف والموت سقيا في الذمة  
لا محل القابل له لما سقيا في المال مسقيا في الطلاق الى احد الزوجين فالتعريف  
موجب لوقوع الطلاق بالمعينة والموت موجب وقوعه بغير المعينة وفي الزوجة المطلقة لانه  
لو لا ذلك لزم بطلان الطلاق بالموت ولم يقل احد منهم من ارباب هذا القول بذلك ولانه لو ادعى  
الاخران بغير معين حكما بوقوع الطلاق في اخر حرجه لا تسامح اشياء الطلاق بعد  
الموت فظهر ان القول بالتعريف انما هو في حق المطلقة لا بعد وفاته فظهر ايضا الفرق بين  
موتها وارثه من غير ارثه منه وموتها من غير ارثه منها في المكة السابقة وهما المكة تدعى  
بغير تعيينه عن احوال الاصول ووجد العلم ان المصنف يشبه ولا يمكن ما ند فصار كدعوى  
اسين دارا وعلم صدق احدهما وانما اختلفا في خاصه ونسبها خارجة وهما امران اتحادا وطرق

المس

المس وانما طلقنا السلام في هذه المسألة لانها موضع اشياء قال قدس الله روحه لوطي  
واحدة معينة ثم اسكت عليه مع منها وهل يكون الوطى نفسا ام حال اقربه ذلك **اقول** معنى كونه  
نفسا انه يكون زينة اقاربه بار غيب الوطى هي كسرت طلقها لانه يقبل قوله في الخلع كسرت فويل وطوه  
منزله اختياره ومشو الاشكال انما فيه تعيين شهوة واختار فصع بالوطى كوطى احوال المبعوض  
قد اختار ومن حيث انداع ولا والله للحام على الخلع وجه القر ان عند مقبول والاصل مسانه  
فعل المصنف عن المحرم وسجل على المحلل وذلك مستلزم التعيين ثم قال ههنا ولو ما ساقى وفقتفسيد  
منه كونه بطالب بيان الى اخره مما حزم بالايعاف لوقوع الطلاق بواحدة ههنا جزا لانه واقع  
بواحدة معينة ثم استبعد في ملك المكة على القول بانه لا يقع الا بالتعريف فاذا ماتا ماتا رزوخير  
على الاحتمال فورث منها فافترق المسلمان **قال** قدس الله روحه ولو مات الزوج خاصة في  
الرجوع الى بيان الوارث اشكال والاقرب القرعة ومقتضى الاتفاق حتى يصطالحا **اول**  
كل جزء الفروع في المطلقة المعينة اذا اشبهت ساقى الزوجات وتقرر اذا طلق واحدة معينة وحده  
قبل قوله في التعريف لانه احيى سببه والتعريف في المعامل المقدمة سبب وههنا كاشف فمقتضى سبق  
اشياء اما المقصود خاصة ان قلنا بوقوعه بالايعاف والنقص ونسبته انشاء الطلاق لانه اشياء المحضر  
الاخر من سببه التام ولا ندر سبب لسببه الطلاق الواقع استلزاما في المطلقة او في المصنف على اختلاف  
الرايين واما ههنا فالتعريف لقراره ولو قال لم اعلم وكفى اني اختيار تعبير هذه لم يبع وقد ذكر  
المصنف فدا حقا لا في الرجوع الى بعض الوارث لانه قام مقام مورثه ومن حيث انه انما قلنا  
بغير الزوج لانه الملقط بالاشياء فكان اعرف بدلول لفظه ولا ندر مالك لاشياء الطلاق وكل  
ملك شاعلك الاقرار به والوارث مخالف في القوتس ولا ندر اقراره في القوتس فلا يسمع  
**ب** القرعة لان محل الطلاق معتبر في نفس الامر غير معين عندنا ولا طريق الى التعريف الا بها  
وهذا هو اختيار المصنف **ج** الايعاف حتى يصطالحا لان المقول محمول ونقص العلم بحصول العلم  
لا ينقص اذ القرعة بنفسه الظن والظن لا يجوز العمل به مع القرعة على المذهب لقوله تعالى وان  
الظن لا يغني عن الشك وهذا الاخر هو الاقوى **القسم الثاني** في الشك في احوال  
وفي امران **الاول** الظن من بعضه والفقهاء **قال** قدس الله روحه فلو طلق احايض



او النفس قبل الدخول اوسع الحمل ومنع العيلة منه تعلم اسما لها من القران الكريم وطهها فيه الى  
اخره وقد روى في الغند شهر واخره سلاله **القول** اخلف الناس من عيب عن زوجته في  
طهرها الواقعة وهي محصنة حتى يطلقها على اقول ثلاثة **أ** اخسار والى المصنف فله الله  
هنا وهو انه يطلقها بعد سقوطه تعلم اسما لها من طهرها اخسار حسب عادتها اي يحصر تحت طهر  
الواقعة ثم يردى الطهر بعد سوا استمراد لا والمراد هنا بالعلم الطن الطالب المشتد الى العادة وهو  
اختصار ان اريب فمن يصح طلاقها وان كان حاضرا حال الطلاق وان علم بحضرها حال الطلاق  
فبذلك الطهر الذي لا يندرج فيه الاخير لما بقى **ب** منه شهر فصاعدا وهو قول الشيخ في  
موضع من الهياه وان جمع لرواياه استخرج عن ابي عبد الله عليه السلام قال الغايه اذا اراد  
ان يطلق امراته تركها شهرا **ج** منه ثلاثة اشهر وهو اختيار ابن الحنفية والذي المصنف  
في المصنف لرواياه عمل **د** في المصنف في الصادق عليه السلام قال الرجل اذا خرج من منزله  
الى السفر فليس له ان يطلق حتى يضي ثلاثة اشهر **هـ** قال الشيخ في موضع آخر من الهياه  
ان يقع الاطلاق حتى يضي ما يشاء من ثلاثة اشهر ثم يطلقها واول الشيخ في ذلك الاستبصار بان  
وجد الجمع ان المراد بعمل يعلم من عادتها فاذا علم انها لا تحيض الا مرة **و** كل شهر حاز ان يطلق  
بعد الشهر وان علم انها لا تحيض الا مرة في ثلاثة اشهر لم يحز ان يطلقها الا بعد مضي ثلاثة اشهر  
فمن حصل القول بالعلم ما سقاها من طهرها اية اية هو الاقوى عنده ان علم به والا فلا  
اشهر **و** قال ابن ابي عمير له ان يطلقها في شهر او في اربعة اشهر او في ثمانية اشهر  
احد ما عليها السلام قال سألته عن الرجل يطلق امراته وهو غايه قال يجوز طلاقه على كل حال  
وتحت امراته من يوم طلقها ولو حاسب **و** انه مطلق فحمل على المقيد المقدم **المقصد الثالث**  
الصبيعه **مقدمه** عن النوزان الحيد عن الطلاق بالعايد ثلاثة الطلاق والفراق والبراع  
قال الله تعالى الطلاق من اقسام ما يعرف او تخرج با حسان وقال تعالى وستروهن  
سرا خجلا وقال تعالى حذرهن او فارقوهن يعرف وقال عز من قبل وان سقرقا وروي  
انه عليه السلام سئل عن قولته الطلاق مرتان واير الشائيه فقال او تخرج با حسان فيحي  
الفسخ طلاقا وبشرطها امور **الاول** الصريح **قال** قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

او الطلاق او من المطلقات او مطلقه على راي او طلعت فلان **القول** مقدمه الطلاق لفظ فتاوى  
وضعه الشارع سببا لا لا المقدار الكافي استدارا من غير اعتبار غير في شرح الفسخ سمار كيم او عتق  
والصريح لفظ سفر وهو حصق شرعيته والى المطابقة على ان لا مقدار الكافي وقيل الصريح هو الذي  
لا يتوقف وقوع الطلاق به على النية اي لا يتوقف على علامه غيره والله على شئ الطلاق وقيل ما حكم  
بوقوع الطلاق بمجرد وقوعه من مكلف مختار عالم بوضعه على زوجته التي يصح انقائها الطلاق  
حاله وهو احد من النساء ويقام له الكتابه اذا عرف ذلك فبعضها مسائل **أ** او اير الزوجه بلفظ يدل  
على الشك وعقبه بطالق كقوله انت طالق فهو صريح بانفاق الصل **ب** القول بلفظ الطلاق  
وكما سبق منه صريح ليس يصح لان لفظ الطلاق وبعض ما سبق منه ليس بالشك بالضرورة وكلما  
هو صريح **ج** لو قال انت طلاق او الطلاق لم يقع وان قصد به الطلاق لانه مصرع الدوار  
لا يوصف بالمصارف وكان محاربا واللفظ لا يدل على معناه المجازي الا بعد وقوله كان كايه ولا شيء  
من الكتابات يقع بها الطلاق **د** لو قال انت من المطلقات الاصح انه لا يقع وهو اختيار المصنف  
والشيخ في الخلاف لانه ليس بصريح لعدم الاشهار في عرف الشرع فيه ولان اخبار لغة والنقل ان  
الاشاء على خلاف الاصل وقال الشيخ في المسوط انت مطلقه اخبار عن ماض فقط وان نوى  
به الايقاع في الحال فلا قوى انه يقع وليس كذلك لان من اعترف منه بانه كايه ولان الاصل  
بقار المكل فلا ينزل الا بما ست شرعا ما يبر في زواله **هـ** لو قال طلعت ولان نقل عن الشيخ  
انه قال يقع وقال المصنف انه حقيقه في الاخبار عن الماضي والمضي على خلاف الاصل قالوا الاشياء  
بلفظ الماضي فهو اولى بالوقوع من قوله انت طالق قلنا نعم الاشياء غير الطلاق بلفظ الماضي  
اطراد في الطلاق قياس ومن الاولويه فاروايه دللت على قوله طالق ولم تدل على هذه اللفظ  
**قال** قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو قل طلعت ولان فقال نعم قل يقع **القول** القايد الوقوع  
الشيخ في الهياه وان جمع واب البراع وقال ابن ابي عمير يكون اقرا رايه بطلاق شرعي وهو  
اختصار الشيخ في المسوط احتج الشيخ على قوله في الهياه بروايه السكوني عن الصادق عليه السلام  
عن الماقر عليه السلام عا عن علي عليه السلام في الرجل يقال له طلعت امراتك فقال نعم قال  
قد طلقها حينئذ ولا قوله نعم صريح في اعاده لفظ السؤال على سبيل الاشارة والصريح في الصريح







بطلاق امراته او غلامه ثم بدله فجاء قال ليس ذلك بطلاق ولا غنى عنكم به في سبب الكتابه  
 واسب سببه التلطف بالصيغة والان لفظه حتى دلت على انها به الملك والكل اللفظية فلو كان  
 الكتابه سببا لزم تاحيد المان عن وقت السؤال ولانه يكون قد اُخذ واحدا بعينه مكاره كل  
 واحد وهو عطل ونقصه عليه السلام استحالة عليه ذلك وحسب كان لشرط الثاني وهو التميز سقفا  
 عليه عند نام نذكره هنا ونفس الاول للمالك **المالك** عدم التعقيب بالمبطل **قال**  
 قدس سره فلو قال المظاهر المدخول بها استطلق البدعة والاقول بطلان لان المدعى لا يقع غيره  
 ليس يقصود **اقول** وقال الشيخ الشرح في المسبوط واحدا وقع وبلغوا الصيغة والاقول عن المطلق  
 لانهم قصد الطلاق الرابع للخصاح والاولاه اللفظ تابعه للقصد والارادة فاذا صحقا ارادة  
 اللذان لم يلق لاجل على غيره **قال** قدس سره اما لو قال يصفي طلقه او لانه ثلاث طلقه  
 فالاقول **الوقوع** **اقول** وجه القدر ان قوله انت طالق موجب للطلاق والقصمة بعد تمام الكلام لا اعتبار  
 بها وبه قال في المحلل لولا القام من جيل بجه الله وقال الشيخ في المسبوط لا يقع لانه قصد طلاق صنف  
 ولا يمكن ذلك وهو الاقوى عنى **قال** قدس سره ولو قال انت طالق قبل طلقه او بعد لم او  
 قبلها او معها لم يقع وان كانت مدخولا بها وسئل الوقوع لو قال مع طلقه او قبل طلقه او بعد لم او عليها  
 دون قبلها طلقه او بعد طلقه **اقول** هنا مسائل **ا** اذا قال انت طالق قبل طلقه او بعد لم طلقه  
 قال بعض علمائنا لا يقع لانه طلاق معلق ما بعده لانه لم يقصد الطلاق مطلقا بل قصد طلاقا موصوفا  
 بكونه قبل طلقه فغير الموصوف لم يقع لعدم قصد الية والموصوف مر حيث انه موصوف موقوف على  
 شرط وهو باطل عندنا ولا قد لم يقصد باللفظ الطلقه المنفردة لان الكلام لا يتم الا باخره والاقوى  
 وقوع طلقه لان قوله انت طالق يحكي في الطلاق وسئل الصيغة ولانه منزله اول مولود تلده فهو حرة  
 بحسب الاول ولم شرط الثاني حصل اولا وان قوله قبلها طلقه او بعد لم قصد لطلقه اخرى معتمدة  
 فيصح المخرقة وسئل التضمن **ب** اذا قال انت طالق قبلها طلقه قبل لم يقع لما مر وقيل يقع لانه  
 قصد طلعيه من غير متضمنه منطل المتضمنه ويقع المخرق والامع هنا انه لا يقع لان الذي رضى الطلاق  
 باطل سواء كان دو معة او دور بقلم باجماع علمائنا وهو اذ لا شرط في الطلقه المخرق كونها بعد  
 طلقه وفي المتضمنه كونها متعقبه بطلقه ولا قد قصد طلاقا مسبوقا بطلقه قبل وان وقع الاول المتضمنه

لم يقع المنقولة لعدم حملها وهو الزوجية لانها ما بالاول وان لم يقع الاول المتضمنه لم يقع المنقولة  
 لعدم حملها وهو الزوجية لانها ما بالاول وان لم يقع الاول المتضمنه لم يقع المنقولة  
 طلاق المطلقة فهو باطل وهزم المسئلة لقوله لا على ان اعتنا في ولد تلده امق من فرق المصنف  
 بمره من وقوله بعد طلقه **ج** لو قال طلقه معها احتيل البطلان لانه دو معة والاولى الصيغة هنا  
 وبطلان الصيغة **قال** قدس سره ولو قال انت طالق ثلاثا او اسر قس قبل بطل وقيل يقع واحدة  
**اول** الاول احتصار السيد المتقو وان لم يقبل وارجح وظاهر قول سماره الماخ احتيا ر  
 اشع في النكاح وابن البراج وابن زهره وان اوجير والمصنف في المحلف وهو احمى عن قولنا وجود  
 المصنف وهو قوله انت طالق واسفاه المانع اذ ليس الا الصيغة وهي قوله لا ما فيه ملار وام جيل بخرج  
 في الصنف عن اجماع عليها السلام قال سانه عن الذي بطل في حال طهر في مجلس انا قال في واحدة  
 وفي الصنف عن بكر بل عين عن الباقر عليه السلام قال ان طلعتا للعة اكثر من واحدة فليس الفصل  
 على الواحدة بطلاق اجمع المرتضى جاره وان لم يقبل في الصنف عن الصادق عليه السلام قال من  
 طلق ثلاثا في مجلس فليس بشي من خالف كتاب الله ردا في كتاب الله والاحول قوله ليس بشي  
 اشار الى الثلاث ولا شك في عدم وقوع الثلاث **قال** قدس سره ولو قال رتب طلق  
 بدعة طلقيا حتما على استحالة شانه اشراط النط بالصيغة **اقول** هذا الذي ذكره المصنف  
 مقدمه مسلمة مجمع عليها عندنا ولا انها هو كبرى الدليل وتقر من ان هذا لم ينطق في الثانية بالصيغة وكثر  
 لم ينطق بالصيغة وطلاقه باطل مع طلاق بمره عر باطل اما الصيغة فلان رتب بطل وطالق  
 خبره فقدم الكلام وقوله بدعة لم يعقبه بقوله طالق بل بوضعه فيها ولا اعتبار بالامتناع في الطلاق  
 واما الكبرى فلا انها لان المقدمة المسئلة لان علم الشرط يستلزم علم المشروط فهذا احد وجهي  
 الاشكال والوجه الآخر ان العطف سئل منزله النطق بالمعطوف عليه والحقوق على تقدير صحته  
 طلاق المعطوفة بالواو لانه فرق بين قولنا رتب طالق وعمر وقولنا رتب طالق باجره لان  
 طالق صريح في الطلاق ولا يجب العدة لفظا مع العطف بالواو وان الواو ونفي اجمع بين المعطوف  
 والمعطوف عليه في حكم المذكور يعني انه يعبر في المعطوف عليه بحال بل فانه يصح ابطال الطلاق  
 الذي اوقع في رتب واما انه يبين في عمر شرط في وقوعه بطلان في رتب ولم يحصل والا فري

في المحلل



عندي عدم وقوع الطلاق **المقصد الرابع** الاشهاد قال قدس الله سره ولو اشهد  
من ظاهره العدالة وقع وان كان في الباطن فاسميراف احدهما وحلت عليهما على اشكال **اقول** بشرط  
تغير شهادتهما العدلين اجماعاً من القول تواترهما واشهد واذا وى عدل ينكم فعل الشرط العدالة في الظاهر او  
في نفس الامر حصل الاول والا لزم تكلف ما لا يطاق ولعلم العلم بالعدل في نفس الامر فلزم عدم  
احكامه بصدقه الطلاق البتة وقيل في نفس الامر لانه العدل حقيقة والامع عندي انه لا يحل لها ان  
الامانة العدالة بالظاهر اما هو في حق غيرها لا يتبع العلم النقيض منه اما ما فعله كل واحد حاله  
مردى له وهو يعلم بطلان ما دل عليه الظاهر فلا يحل من غيرهما في حقهما علمهما بكونه غير  
مطابق لثبوتهم في ضرورة **قال** قدس الله سره اما لو كان ظاهراً على نفسها فالوجه ان يطلق  
**اقول** لانهما فاستبان عنده وفي نفس الامر فلا يصح الطلاق في حالتهما ومن الاعتراض في الظاهر  
والا لزم احد الامرين اما كون الطلاق صحيحاً بالنسبة الى بعض المكلفين وانطلاقاً بالنسبة الى  
بعض او تكلف ما لا يطاق واللازم بقسمه باطل فالمرزوم مثله والملازمة وبطلان الثاني طاهرات  
فان قول المصنوع قد يترتب بطلان في الاول ولانه لو لا محتمة فحصل الاضرار بالمرأة اذ قد يعاندها  
وشهد فاستبين عنده ومما عدل ان في الظاهر ويعبر عليها انما في قسمها والضرر مني يا خبير المتواتر  
والحي عنى البطلان الامر السابق الزوج بشهاد عدلين وهو يعلم عدم هذا الوصف الذي هو شرط  
فلم يشل الامر ولم يحصل الشرط والاقوى عندي ان العدالة في نفس الامر هي الشرط ولهذا احكم  
شهادتهما ثم تميزت النسبة بصدقه حال احكامه بطلانه ولكن جعل الشارع له علامات وحكم بالعدالة  
عند ظهور ظاهرها الاطلاع على ما في نفس الامر واذا ظهر خلاف العلامات غير حكمه وحكم بان  
حكمه غير مطابق **قال** قدس الله سره ولو كان احدهما الزوج في صحة انقاع الوكيل الحال  
فان قلنا به لم يش **اقول** يشار من العموم ولان المأمور بالاشهاد هو مباشر الطلاق و  
المباشر هو الوكيل وقد اشهد عليه ومن ان الموصى في الحقيقة هو المباشر لان الوكيل نائب  
عنه في انقاع الصيغة فالزوج هو المأمور بالاشهاد وهو بعض المنابر بين المشهود والمشهد وهذا  
هو الاقوى عندي ثم فرع على القول بالزوج في نفس الامر انه لم يش عند احكامه في طورها  
ان سكر الزوج فسق لها شاهر واحد فلا يش ولا يحل للزوج الانكار ويكون معاقباً على ذلك

٢١٧ وهل ظاهري ومنها بالنسبة الى نفس الولد لو ادعى الولد انه ولد له من غيره فادعت الطلاق  
سحب لا يلحق معه وشهد الزوج الاتساع بالنسبة الى الولد ولو كان غيره بنت ومنها شوت الغير المعلق  
به على الغير وبغية وموضع آخر وقد ثبت كالمستوفى بالنسبة اليه مع دعواه له في فوجه  
عن الظاهر والامانة **المقصد الثاني** في اقسام الطلاق **قال** قدس الله سره ولو طلق  
اسمامل وراجها حاز ان يطالع وطلقاتها ثانية للعدلة اجماعاً وفي السنة قولان **اقول** ففرق  
المسألة اقوال اربعة قول علي بن ابي بصير في رسالة وابنه في المتقن وهو انه اذا باج اسمجل قبل  
ان يضع ما في بطنها او في لها ثلثة اشهر ثم اراد طلاقها فليس له ذلك حتى يضع ما في بطنها وبطرس  
ثم طلقها ولم يفصل **ب** شرط ان يحذف في الطلاق الثاني قبل الوضع وتبدل الرجعة والمواقع  
منه في حال الواقعة وكذلك الثالث نعم بعد حتى الحمل **ج** قول الشيخ الطوسي في  
النكاحية واذا طلق اسمجل وهو حبيس حملها فليطلقها متى وقت شا فاذ اطلقها واحدة كان الملك  
يرجعها ما لم يضع ما في بطنها واذا راجها واراد طلاقها للسنة لم يجز له ذلك حتى يضع ما في بطنها  
فان اراد طلاقها للعدلة واقتها ثم طلقها بجل الواقعة وتبعه ابن البراء وابره **د** قول والدي  
المصنف قدس الله سره انه يجوز طلاقها للسنة كما يجوز للعدلة وهو اختيار الفاضل محمد بن  
رحمة الله وهو الاقوى عندي احتج ابن ابي عمير بارواه اسمجل اسمعني في الصحيح عن الباقر عليه السلام  
قال طلاق اسمجل واحد فاذ وصفت ما في بطنها فعلمت منه وفي الصحيح عن علي بن ابي حمزة  
عليه السلام قال اسمجل يطلق بطلقة واحدة وبارواه منصور الصيقل عن الصادق عليه السلام  
في الرجل يطلق امراته وهي حبل قال يطلقها قلب فراجها قال نعم راجها قلت وان بدا له  
بجدا راجها ان يطلقها قال لا حتى يضع احاب **الشع** عن الروايتين الاوليين بان المراد  
بقوله واحدة الوحدة الصفية والمراد بالطلاق طلاق العدة اي لا يقع بها الاصف واحداً  
من الطلاق وهو طلاق العدة لما رواه اسمعني قال قلت لابي ابراهيم عليه السلام اسمجل حامل  
بطنها زوجها ثم يطلقها ثم يطلقها الثالثة فقال يبرئ منه ولا يحل له حتى يحكم زوجها غيره وهو محرم  
عن الثالثة احتج ابن ابي عمير بارواه زيد الكفائي قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن  
طلاق اسمجل فقال يطلقها واحدة للعدلة بالشهور والشهور قلت فله ان راجها قال نعم وهي امراته



قلت فاراجعها ومنها واراد ان يطلقها بطلقة اخرى قال لا يطلق حتى ينفقها بعد ما سئمتها  
ثم احدث وحمل في تمام الحديث الطلقة الثالثة بعد ثبوتها وانما هو جواب **س** منع  
صحة السند واحتج المصنف بعدم الامات لقوله تعالى فان طلقها الطلاق مرتين قال نعم الذين  
برسعيد الوجه الاعراض عن اخبار الاحاد ولا نفك انما يدل القرار على رجوع طلاقها  
مطلقا قال المصنف في المختلف قدس الله سره طلاق السند والرجعة واحد وانما يصير للسند  
ترك الرجعة والمواقعة وللحق بالرجعة في العدة والمواقعة فاذا طلقها لم يطهرها بالطلاق انه  
لانها هو وانما يطهرها بعد امرين اما بالرجوع قبله والمواقعة وهو علامه الحديث او بالوضع قبل  
الرجوع وهو علامه الشيء من امراده ولم يرد انه لا يظهر واحد منها الا بعد الوضع كما قد يقع في  
او لم ينعض العوام وبعد الوضع يكون قد ظهر كل منهما قال المصنف في المختلف ان اراد الشيخ  
ذلك فهو حق وكحل الاخبار قوله حاز ان يطاها وطلقها ثانية للعدو اجماعا المراد به اجماع  
اهل العصر والشيء بعد عصره ان ما يوجب امر السند لان امر الف مخالف فيه واجماع اهل  
العصر محله خصوصاً على نهج الإمامية فلهذا اطلق القول بالاجماع واقول **على قول**  
الشيخ يلزم احد احوث ثلاثة اما ان يجعل حصول وصف في الحديث بالسنة او الرجعة سببا للصحة  
او كاشف يار الملل زعم ان الطلاق حين وقوعه مشترك بين صفة اعني العدة والشيء المعنى  
الاخص فالميزان حصول احد الوصفين اما السنة او الرجعة والمواقعة في العدة او غير ذلك وهي  
كاشفة واحصا لا سقاء غير لم اجماعا والا لان مقتضى العلم النقض على السنة ولم يعل به احد  
والشيخ يستلزم الدور في غير الأخير وانما طولنا الكلام في هذه المسئلة لانها موضع اشياء على سبيل  
العوام **قال** قدس الله سره ولو طلق لسمايل ثم راجعها فارقها وطلقها في طهر لغرض اجماعا  
وان طلقها في طهر آخر من غير موقعة فاصح الروايات الوقوع **اقول** الروايات المذكورة تارة  
احداها رواية عبد الحميد بن عواض ومحمد بن مسلم في الصحيح قالوا يا ابا عبد الله عليه السلام من  
رجل طلق امراته واشهد على الرجعة ولم يجمع ثم طلق في طهر لغرض على السنة است الطلقة  
الثانية فخرج جماع **قال** نعم اذا هو اشهد على الرجعة ولم يجمع كانت النطقه ثانية هذه  
الرواية هي العلى الوقوع واليهما اشار بقوله فاصح الروايات وهو قول معظم الاصحاب

والرواية

والرواية الثانية وهي الثالثة على عدم الوقوع روايه اخرى عن الصادق عليه السلام قال المراجعة  
في اجماع ولا مانع واحد والاولى اصح في السند ولا اعتصاد لم روايه احمد بن محمد بن بصير في  
الصحيح **قال** سالت الرضا عليه السلام عن رجل طلق امراته شهادتين ثم راجعها ولم يحكمها  
بعد الرجعة حتى طهرت من حيضها ثم طلقها على طهر شهادتين اجمع عليها الطلقة الثانية وقد راجعها  
ولم يحكمها **قال** نعم وهذا القول هو الصحيح على وجهين وهو الذي وجدته وعلم الوقوع  
قال ابن ابي عمير لسمايل راجعها فوجه فصل زوجة يصح طلاقها اما الاولى واجبة ولا تلوالة  
لم بعد الرجعة ولم يصح واما الثانية فالجمهور الاية واجبات عن الرواية الثانية ان المراد بقوله  
المراجعة في اجماع انه اقرب في طلاق العدة لما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر عليه السلام **قال**  
سالت عن الرجعة غير جماع يكون رجعة قال نعم **قال** قدس الله سره وكذا الوقوع الطلاق  
قبل المواقعة في الطهر الاول بعد طلاق اخره على اقوى الروايتين لكن الاولى يفرض الطلاق  
على الاظهار **لقول** الرواية الاولى وهي اقوى روايه استخرجت عن رجل من اصحابنا عليه السلام  
**قال** قلت له رجل طلق امراته ثم راجعها وشهود ثم طلقها ثم بدا له فراجعها وشهود ثم طلقها وشهود  
بينه والرواية الثانية رواية عبد الحميد بن اسحاق **قال** قال ابو عبد الله عليه السلام في الرجل  
يطلق امراته له ان يراجعها قال لا يطلق بطلقة اخرى حتى يتها واما كانت الاولى اقوى حيث  
السند ومن حيث اعتصاد لم يجمع القرآن والاخبار الصحاخ واعلم ان الطلاق لفظ مشترك  
لا يلزم من ورود الالباء والشيء عليه ما يقتضيه من احلاف المعين واذا كان اجمع بين الاخبار لا يتم  
الابه وجب على كل لفظ على معنى غير المعنى الذي حمل عليه اللفظ الآخر وحل بعضهم الطلاق  
الممنوع منه على طلاق العدة لانه المنوط فيه الاولى **والشيخ** محمد بن الحسن بن القاسم بن سعيد بن عمار  
وهو حكم لان شرط الحديث الذي يجر ويجعل الرجعة منه في العدة وهذا شرط بن الوطى وليس  
بشرط في طلاق العدة فيلزم من هذا القول انه احد غير الشرط مكانة قوله لكن الاولى يفرض الطلاق  
على الاظهار المراد به التراجع غير المانع من العيى وذلك لا ارتفاع اختلاف به **قال** قدس الله  
سر **في** المختلة ما لم يرجع في العدة فان رجعت في العدة اقبل رجعا يعني ان السند **في**  
الرجوع في الوضع ولم يصح وحرب للاعتاق وتحم الدائمة والاختلاف في ذلك مطلقا وفي الحقيقة



مع العلم **اقول** ملك الزوج الرجعة الى الكفا بعد رجوعها اجماع كبرية لان حال صل  
 شئ باقي احكام الطلاق الرجعي لتحريم الرابعة والاخت الاقرب ملك مطلقا في سوا علم برجوعها  
 او لا ولا بد كلف يحرم ان لم يعلم لاستحالة تكليف العاقل فلما يعني بطلان العقد على الزوج حرامه  
 وقع بعد رجوعها لان ملك الرجعة هو اثر مرات الامكان المستعدا في تحقق تكاها بالفعل  
 وهذا لا يوقف على رضاها ولا على شيء الا على قوله رجعت في الكفا فيحصل بجمع الجمع بالفعل  
 لا بفصل ويزن المرتبة مشروطة بنفي جميع المنافيات للفعل وتكافؤ الخامسة من جهة وجود الشروط  
 بنفي اشتاع من جهة الشرط لان معنى الطلاق الرجعي ما ملك الزوج فيه الرجعة وهو ملك نفسه  
 الرجعة فيكون رجعيًا ويحمل العلم لان التحريم للمع في الكفا بالفعل لقوله تعالى وان يجوعا بين  
 الاختس وجواز الرجعة ليس كحال حقيقة لان الطلاق الرجعي هو ما ملك الرجعة فيه بنفس ما هيته  
 طلاق لا بما فر وهو ليس كذلك فان حاز الرجوع حكم شرعي حصل سببا اخر متاخرا عن الطلاق  
 ونفس اخر فلا يكون هو لان ما بالذات لا يكون بالغير قطعًا وهذا الاحتمال ضعيف واما النفقة  
 فشرط وجوبها اعلامه بالرجوع لانه لو لم يعلم بالرجوع لاشراط التمكين فيه ولا يحصل الا بالاعلام فبقوله  
 ليس يمكن فلا يمتنع بعدد اما المقدم الاول فلا شرط له في الرجوع حقيقة ففي الرجعية ادية واما  
 الثانية فظاهر لا بد بالطلاق الباقي ايقع الكفا وتوابعه من التمكين ولم يعلم برجوعها والامع عند  
 ما احتار المصنف هنا في تحريم الخامسة والاخت اما النفقة والتوارث في العدة فلا لان  
 المقضي له قد زال بالطلاق ولم يوجد سبب ثبوته بخلاف كفا الاخت مثلا فانه يحرم ملك الكفا  
**المقصد الثالث** في لواحقه وفيه فصول **الاول** في طلاق المرض وهو مكره

الباب في النفقة

الموت

الموتد المسند اليها مرضاع وفي المستد اليه كاللواط نظر **اقول** البحث هنا في مقاييس  
 كيف يحقق الفسخ بعد اللواط واما ساقى على القول بانته يحرم لاحقا او نقول التحريم الموتد بعد  
 الطلاق ويكون قوله او يتعد التحريم ليس يعطوق على الرد بل على الفسخ بقدره ولا يراشع اللعان  
 ولا الفسخ المتخذه ولا يتعد التحريم بعد طلاق موتد بالرضاع او باللواط لان اللواط قبل الطلاق  
 لا يحرم على قوله اما بعد الطلاق الباين فيجمع اجماعا ومنشؤ النظر على المقدر الاول وهو انه يكون  
 قد فسخ تكاها باللواط على القول به والنقص اما جاز في الميراث في صورة الطلاق وهو خارج عنها  
 فلا يشاركها النقص والاصل علم الميراث بعد التنويه لاسما السبب لم ين في المستخرج عنه صورة  
 النقص بالاجماع متى التقي على الاصل ومن وجود العدة في الطلاق وعندك الحق على تقدير الفسخ  
 بالمتحد ان لا ارث لانه ليس بصورة النقص والقياس باطل لكن هذا المقدر لا يتم عندك وعن  
 التقدير الثاني من وجود عده الارث وهو الطلاق والتمه وعلم المانع اذ الاصل علم ما فيه اللواط من  
 حيث ان التحريم الموتد حاصل باللواط وهو مناف للنعك لثباته فلا ينافي اول فلا ارث من اثاره فرفضه  
 والطلاق مع التمه عير مانع من الميراث بالكفا السابق عليه لا موجد لان ارث المطلقة بعد  
 السنه على خلاف الاصل كما قلناه وهذا عنى ضعيف والافوى الاول على التقدير الاخير **قال**  
 قدس الله سره وفي الغيب اشكال ان كان من طرفه **اقول** المراد كان في المراقع عيب ففسخ الزوج  
 المرض الكفا حل سزا سزا الطلاق في ارضها الحسنة استسكه والذي المصنف قدس الله سره  
 من حيث وجود العدة في الطلاق هي التمه ومن حيث انه ليس بصورة النقص والجمع عندك ان  
 لا ارث به اما او لا فللفرق لرحمان التمه في الطلاق ورحمان الغيب في الفسخ وعلم رجحانها  
 ههنا واما ثانيا فلان كمالا هو خلاف للاصل يقتضيه على فرض النقص وارث المطلقة خلاف  
 الاصل واما ثالثا فلان الشارع اذ اعلق حكما بوصف وان كان مطلقا حكمه لم يضر بملك اسكته بل  
 الوصف ان ثبت سبب اسكته وان اسفى اسفى ولا اعتبار مع اسفائه ثبوت اسكته **قال** قدس الله  
 سره ولو اردت المطلقة ثم مات في السنه بعد عودها او ارتد هو والارث **اقول**  
 وجد الفرق ارتدادها وجود المفسى وزوال المانع وهو الرد واما فرقته فلا ينفك لا يقطع  
 الميراث ويحمل عدم الارث لان الردة قاطعه للميراث فلا يعود الا بكفا ولم يوجد



**المطلب الثاني** في الرجعة مقدمات **أ** الرجعة بكل دأيم زال بطلاق ملك الزوج رفته  
في الدعوى **ب** الأصل في الرجعة الكتاب والسنة والإجماع وأما الكتاب فقوله تعالى ويعرفون حتى  
بردت قلوبهم وقال تعالى فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن معروف أو تبرهن معروف وقال **ق**  
فإذا بلغن أجلهن فلا يصلوهن أن يتكهن أزواجهن فدل سياق الآيتين على اختلاف معنى اللوغين  
واحد ما حقهمة والآخر محاز فالمراد باللوغ الأول مقارنة البلوغ أي مقارنة القضاء فانه  
يعني بلوغاً محازاً كما يقول القائل البلد إذا قاربه بلغت وهو مشهور في لسان العرب والمراد بالثاني  
البعثاء الحق وهو حقهمة وأما السنة فلا أخبار المتواترة بهذا الفرض **ج** الرجعة جائزة  
بشطين **د** أن لا تكون الطلاق بائناً لأنه أن كان بائناً لم يقبل فلهذا لا يملك الرجعة حتى ينكح  
زوجاً غيره وأما الطلاق الذي لا عدل له فلان الرجعة إنما هي في الدعوى لقوله تعالى فإذا أعلن  
أجلهن أي قارب بإجماع العلماء فإذا لم يكن عدل لم يكن رجعة فان كان الطلاق بعض فداياتي  
في باب الخلع **هـ** أن تكون الدعوى باقية فلو انقضت عدتها فلا رجعة له لأنه لم ينكحها إلا لزوا  
لقوله تعالى فإذا بلغن أجلهن فلا يصلوهن أن يتكهن أزواجهن فلهذا لا يقبل طلاق يستعقب عدته  
ولا عوض فيه ولا يتوقف به عدل الطلاق فالرجعة في الدعوى **قال**  
قدس الله سره والأخرى بالأشارة الدالة عليها وقيل يأخذ القناع من راسها **القول الأول**  
هو المشهور وهو اختيار المصنف والشع وأبو أحمد وأبو العباس وابن أبي عمير وأبو إسحاق  
عليه السلام في رسالته ابنه الصدوق في المنع لأن طلاق الآخر بان يأخذ مقننها ويضعها على  
رأسها ثم يبرئها ومنه العلامة علامة الضم أما الأولى فلما رواه السكوني عن الصادق عليه  
السلام قال طلاق الآخر أن يأخذ مقننها ويضعها على رأسها ثم يبرئها وأما الثانية فطاهرة والمقدمتان  
ممنوعتان **قال** قدس الله سره ولو كانتا على ما في تصديق زوجها على وقوع التوجع  
في الدعوى وأدعى زوجها قبل الرجعة لم يقبل منه ولا من على الزوج لعلق النكاح بالزوجين على  
اشكال **القول** بشأن أصالة البقاء في زمان الدعوى والطلاق وبقرب ما قاله المصنف  
أن الزوج ملك الرجعة غير اعتبار رضا المولى لقوله تعالى ويعرفون حتى بردت قلوبهم  
فلا قيل دعوى المولى من ذلك فلا يمين على الزوج للمرأة لتصادقها ولا للمولى لعدم اعتبار رضا

بغير

وفيه نظر لأن مع نكاح الدعوى فلا يعتبر رضا المولى والكلام فيه واستحقاقها هو للمولى ولأن  
النكاح في الأصل بتدبير حق المولى ولا ملكة أسحارية ولا العبد فإذا وقع النكاح جازيته  
ملك الزوج البضع وتعلق النكاح بالزوجين وانقطع حق المولى لأن ليس له فسخه بوجه وأما ملك مسافع  
الضع سبب ملك الرقبه وقد زالت سببها بالنكاح فإذا أطلقها رجعتها لم يرجع حق السيد  
في النكاح فكان قول الزوج مقلد ما وإنما لم يكن عليه يمين لأن دعوى الضع لا يمين إلا بدعوى  
سببه أما العقد أو ملكة الرقبه ودعواه ابتداء من غير سبب لا يمين والأول منق من الثاني  
ليس محل النزاع ولأن سببه قد انقطعت وشرط عود علم الرجعة فالدعوى سببه لا غير  
وهو ما يجعل الشارع لا يخلق له بها وفيه نظر لأن الدعوى هي في الرجعة وعدلها وهما من أسباب  
النكاح فدعوى الضع هنا تابعة لدعوى السبب والتحقيق أن المولى يدعي عدم ملكية البضع  
والزوج يدعي ملكه البضع وهو الأقوى **قال** قدس الله سره ولو ارتدت بعد الطلاق  
فعلم الرجعة اشكال بشأن كون الرجعة زوجة ومن علم صحة الإتيان به فخذل  
الرجعة فان رجعت نكح في الدعوى **القول** بشأن أن الرجعة أمات  
لما صار بالتوقف بالفعل فإن الطلاق أزال قد النكاح بالفعل وصار بالقول القهر من  
الفعل أو مراتب الاستعداد والرجعة سبب فاعلى حصوله بالفعل وث رط في تحقق الأثر  
عن الفاعل قبول المحلل وبالأثر د زال القبول بالكمية لأنها ريل النكاح الماس بالفعول  
وسحره فزاله أو مراتب الاستعداد أولى ولأن الرجوع بكل معصية الكافيه وهو منهي عنه  
فخمس الدعوى تنافي ولا تتكافأ بصم الكواف ومن أن الأثر لا يمنع ابتداء النكاح ولا يجب  
زوال الاستعداد إلا بعد شروع الدعوى ولأن خروج الدعوى الماكشف أو سبب وعلى الثاني  
يصح وعلى الأول قد طهر باسلامها علم بأثر الردة والأقوى عن صحة الرجوع فان  
استلقت في الدعوى ولا يطل لأن المصلحة رجعة زوجة والرجعة استدانة الزوجية والردة  
لا تنافي الاستدانة مع استمرار علم في الدعوى فعلى الصحة تكون موقوفه فاعتقها في  
الاسلام قبل انتهاء الدعوى منها صحة الرجعة والإلم يصح **قال** قدس الله سره ولذا الإشكال  
لو طلق الذي يمينه والأقرب جواز الرجوع ولو منعنا الرجعة أفقر إلى آخره بعد الإسلام



**اقول** وجه القول ان الرجعة استلامه لا ابتداء والمطلوع منه لا ابتداء ومن  
حيث ان الطلاق اذ اذله قبل الطلاق والرجعة ينفذ معته واما ان يست بالرجعة عن الطلاق  
الاول او غيره والاول محال لاستحاله اعاده المعلوم والنافي يكون ابتداء لا استلامه ولا يصح  
عنه لا قبل لان الرجعة زوجة وهي ليست لها احكام الزوجية ولا تسمى زوجة ابتداء من  
غير مطلق شي ولا هي من غير الزوجية كذلك اجماعا ولو اوزن الرجعة للمعصية ولا يجوز له ابتداء  
الطلاق **قال** قد روي الله عنه ولو اذع الرجعة عليها اولا فارصد قد لم يقل على المأذون وفي  
الرجوع بالهراس لا ابتداء من انما اقرب من انها فوت وان كانت حلت ان قلنا  
بالعم والافلا **اقول** الاقوى عن الرجوع لانها فوتت عليه مملكة بعوض مالى مضى  
وذلك العوض **قال** قد روي الله عنه صريح الرجعة راجعت ورجعت وارجعت والاقرب  
في رد وجهها الى الكحل وامسكت الصخرة مع النية **اقول** هنا مسائل **ا** قوله راجعت  
ورجعت وارجعت صريح في الرجعة بالاجماع واعلم ان راده اذا ابطلت به من الملقاط  
مظنرا ومضمر كان بفعل راجعت فلان راجعت فاما ما جرد فلان لا لا يصح انما لا يحق  
**ب** رد وجهها فلي هو صريح ام لا قبل انتم لو ردوه في القرآن لقوله توبوا لقولهم احق  
برؤسهم وقال توبوا فاسأل يعرف او تسرع باحسان والرد الاسكال مع ان قوله بالرجعة وقال  
التي عليه السلام اذ رد على اي راجعها استلزم ان لا يرد في الوصع الشرعي ولم يتكرر فلم  
يساوي الرجعة **ج** قوله استكت هل صريح لقوله تعالى فاسأل يعرف او تسرع باحسان  
وفى الاسكال بالرجعة **د** هل تقع الرجعة بقوله رد وجهها الى الكحل او امسكت بكافها  
مع الفيشة الاقرب عنده والى المصنف على الله من الوقوع اما على القول بانها صريحة فلا  
كلام واما على العلم فلا فانه كانه وضع ما كتب به مع النية له لا لتها على الرجعة **هـ** هل تقع  
بالفعل فلا يقتصر منه معناه كانه بالكتابة لانها اذا وقعت بالفعل له لا لتها على الرضا فباللفظ  
اولى وقيل لان الاسباب الشرعية انما هي بوضع الشارع ولا ان الكتابة اما ان يصرح بها  
قد روي انه لا محالة الاحتمال اولا فلا يصح والنافي يكون غير دلالة لعدم على انما هو  
وقيل هنا الاسكال ليس فيه دلالة على استدراك ما فات ولا اعادة ما زال بل هو حقيقته

في الاستدانة والاستصحاب لما هو متحقق وبه فبقوله تعالى اسكنك زوجك والطلاق **قال**  
ليس بحق الفعل والمحقق هو علم الكحل عدم الملكة والاقوى عنى احتساب والى **قال**  
قد روي الله عنه وفي الزوجية اشكال **اقول** الاشكال في قوله توبوا زوجك او تكحل فيحصل  
كونه صريحا لانها صالحة لان ابتداء العقل واحل فلا يصلح للرجعة اول ولا انها يصلحان سببا  
لاسات الكحل في محله كان محله وماعنه فلا يصلح لاشارة في محله هو فيه ما يقع القرين  
من الفعل اعنى اقرب ما تب القوم بحيث يكون بعد ما الفعل بلا فصل اولى ويحل عليه لانها  
صرحان في ابتداء الكحل وما هو صريح في ما يفرد لا انكر ان يكون صريحا في غير ذلك  
ولان الصريح هو المتعمد في معنى وضعه على سبيل التعميد ويعلم من ان ذلك الاصطلاح قد  
يقتاد وشتم استعمالهم في ذلك المصنف لا يكمل على المصنف فلم يعلم استعمال اصل  
الشرع لهذا اللطيف في الرجعة ولا اشهر ذلك ولا اعتد فلا يكره صريحا ولا الرجعة بلزما  
عدم اشتراط رضا الزوج لقوله توبوا وبقولهم احق برؤسهم وابتداء الكحل يلزمه اشتراط  
رضا الزوج وساقى اللزوم بل على سبيل في الملزومات فصاعدا استحقاق صاف للرجعة فلا  
يلزم له لفظ عليه ولا يشترط فيه اليه ولا تضيغه مخاطب بها الاجنبية فيكون تقريراً  
للطلاق لا رجعة **اقول** الاحتمال قائم في العقل باستجاب وقبول وحيثان الكحل  
استاء والامع عنى صفة الرجعة بدل هو احد **قال** قد روي الله عنه وكذا اعلنت  
اسكن ورفع التحريم **اقول** هنا عطف على قوله رد وجهها الى الكحل والكلام في صفة صريحين  
او كما شرو في حصول الرجعة بها مع النية اما الاول وفيه اشكال لان اعاده التحل ليس من قبيل  
ولا دفع التحريم لانه من قبيل الشارع بل في نفسه ولم يست ان قوله في سبب لعدم استعماله شرعا  
واعلم منهم والاقوى عنى انه لو قال اعدت حل تكحل الى كحل صريح وكذا رقت  
تحرر تكحل عنى ولا فلا اما الثاني فلا يقوى حصول الرجعة مع النية لانها ارسلنا صريحين  
فلا محتم وان كانا ما سبقت وقد تقدم ان انكابه مع النية يحصل بها الرجعة **قال**  
قد روي الله عنه ولو اذع الرجعة وفيه اشكال ما لم قوله مع احتمال تقدم قولها بحين  
لا يجعل اقراء انشاء **اقول** قوله في وقت امكان اسياها راجع الى قوله ولو اذع



واعلم ان هذه المسئلة تنفع على سبيل ما ان اقرار بالرجعة على سبيل ما هو  
رجعه اولا فان قلنا الله رجعه فلا نزاع بيننا ولا كلام في قول الله لا تذكروا هذا الكلام حصلت  
الرجعة فقلت اولا وان قلنا الله ليس رجعه فيحيى هذا الاختلاف ووجه كونه رجعه انه  
يدل على حصوله في الماضي واستمراره في الحاضر والاستقلال قد دل على ما دل عليه رجعت  
وزيادة ووجه عدم كونه رجعه ان الرجعة استثناء وسبب ولا يحتمل الصدق والكذب والاختلاف  
لا تصلح لنفسه وحتم الصدق والكذب ولان الاخبار عن الشيء لا يصلح ان يكون سببا  
موجدا لان الاخبار عن الشيء تاخر عنه بالذات وان تقدم بالزمان فلو كان سببا لتقدم عليه  
بالذات ايضا فيلزم الدور وهو مضاف وان لا يمكن ان يكون دالا على الخبر والاشياء لانه  
بعضه عود الزوجية فيغير هذا اللفظ ولا ياتر هذا منه والاشياء بعضه عدم حصولها الا به  
وما فيها طاهر ولان مدلوله سببه غير واقعا السبب عنه فلا يكون سببا لازوالا الالفاظ  
تابعة للارادة اذا اقر ذلك فنقول على تقدير عدم كون الاقرار رجعة يستلزم تقديم  
قوله لانه اخبر فعلى له فعله بالاستقلال في زمانه فعلم مكان قوله مقدم عليه وحتم تقدم  
قولها لانها منك والامالة عدم الرجعة او ردولم تقدم قوله لا استغنى منه الرجعة لانها  
على قوله كل رجعة بصر عنه يكون ما طله لانها تحصيل الحاصل ورجعة لزوج قد رجعت  
قل ولا طلاق واقرا العقل على انفسهم حايث واستجاب منع الاستماع بحوا الكذب وحكم  
عليه بعض اقراره ظاهر مع عدم علة الكذب فلا يسع الرجعة حديد والا قولى انه حصل  
الرجعة سمع فعله الدعوى لا باعتبار كونها اقرارا لان الفعل كان من الرجعة قال  
قد ر الله ثم ولو زعت انها لم يرف بطلان الكلام ثم رجعت فلا قولى القول الحق الزوج **اقول**  
الاثر القول لانها اقرت له نحو وتحتمل عدمه من حيث ما قصى الكلامين والا قولى الاول  
لعدم اقرار العقل على انفسهم حايث **الفصل الثالث** في المحلل والنظر في امور  
بلائه الاول من يقع به التحليل **قال** المحلل الاعتراض في علة الطلاق الذي يحكم الزوجه  
ولا يجوز رجوع الزوج اليها الا بالمحلل اما هو بالبراقع عند ما بالحد يملك ثلاث طلاق للحره  
واحدة يملك طمس للامة وعليه نص على عدم الالام لقوله ثم الطلاق مرتان فاسكال مدون

او تسرح باحسان وهو الحق لقوله تعالى ولا تحل لكم ان تاخذوا منكم ايتموهن شيئا الا  
ان يحاها الا فيما حذر الله وليس الا عطاء للامة بل المولاهم والحره لان الآية الثانية شبهة  
لمن يقع عليه الطلاق الثلاث الرجوع الضيق في التمهيد من البت وطرف الماضي حيث قال  
ان الاعتراض في علة الطلاق بالرجل بطله ورواه جريح بن نظام بن اسلم عن القاسم بن جهم عن  
عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال طلاق الامة طلقان وعد لها حصار فحفل طلاقها  
معتبر بها كالعدة قالوا حطت ولا تحل لكم ان تاخذوا منكم ايتموهن شيئا الا فيما حذر الله  
طفا مع كونه خطا باللازواج بل هو من الاداء من ماله ولا يكر ذلك في جانب الماخذ فيه لمكان  
الموهن وهو فيه النساء لانه يلزم حصد قصر الطلاق الثالث في الحرة والحره ولم يقل به  
احد وهو احد من رجل ثالث وهو لا يجوز اذا حبس ذلك بقوله **قال** اوقع الزوج كلمته  
من طلاق الزوجية بالمعنى عليه الا المحلل الا في حق العدة **قال** قد ر الله ثم فاذا اطلقت  
من او تريب ثم تزوجت في اهدم ربايان اقرها ذلك **اقول** قاعله **قال** اذا راجع  
المطلقة الرجعية يعود اليه الكلام باق من الطلاق وكذا ان فارقا بطله او طلقين وبات منه  
ثم تزوجا بعد خروج العدة قبل نكاح زوج اخر او بعدة وقتل الاصابة اما لو نكحها زوج اخر بطله دايما  
وطيبا محلا لودع بعد ثلاث في المسئلة المحلف فيها وقد ذكر المصنف في روايات الرواية الاولى  
رواية احمد رواية رفاع بن موسى النخعي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل طلق امراته  
بطلقة واحدة فزوجه ثم تزوجها آخر مطلقا على السنة فبينت منه ثم تزوجها الاول على كعت  
**قال** على غير ذلك ثم **قال** بارفاعة كيف اذا اطلقها ثلاثا ثم زوجهها بطلقة استقبل  
الطلاق فاذا اطلقها واحدة كانت على اسس وبعضهم يفرم الرواية رواية عبد الله بن  
عقيل بن ابي طالب ان عمر قضي انها سقي على ما بقي من الطلاق فقال امير المؤمنين عليه السلام  
سمعت الله اهدم ثلاثا ولا يهدم واحدة وبعضهم ايضا الشهه فانه هذا في الشرح في  
النهاية والمبسوط والاختلاف وان البراق وان روى فان روى وطلى المصنف قد ر الله ثم  
والرواية الثانية رواه حماد بن عمار بن الصريح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق  
امراته بطلقة واحدة ثم تركها حتى وضعت عدتها وتزوجت برجل غيره ثم مات الرجل او طلقها











**قال** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان شهرها تحصى اعتدت سلاثة أشهر وراعي الشهر والحيض  
 انها سبق خجرت اما لو رأت الدم في الثلث واخر الحيض المائنة او الثالثة صبر تسعة اشهر  
 ليعلم راءه بها ثم اعتدت بعد ذلك سلاثة اشهر وفي رواية تصبر ستة ثم تعتد سلاثة اشهر ونزها  
 قوم على احتساب الدم الثالث **اقول** قوله ايها سبق خجرت الدم مسلة رواية زرارة في  
 الحسن عن الصادق عليه السلام قال ابرأ انما سبقات المطلقة المبرأة من دمها من الحيض ان  
 مرتها سلاثة اشهر حتى ليس فيها دم مات وان مرتها ثلاث حيض ليس من الحيضين سلاثة  
 اشهر مات بالحيض المقصود بالمت هنا اذا ما خزا الحيض المائنة او الثالثة كمن واداما  
 ينقطع من المدة ثم تذكره موقوف هنا قاعدتان **الاولى** الحيض وشبهها كحيض  
 تعتد سلاثة اشهر لعمامة لقوله تعالى واللذان ينزلان الحيض من سلككم ان اوتيتهن فلحقن سلاثة  
 اشهر واللذان لم يحصن بقوله واللذان لم يحصن عطفه على قول وللذان من يكون المدة فعدت  
 سلاثة اشهر ايضا **ب** الاصل في عدة الحائض الاقراء سنة عليه تعالى ما طلاق والمطلقات  
 وشرط الاشهر بقوله ما ومنه عليه بقوله وللذان اذ اعتدت ذلك موقوف **من تراعى** الاشهر  
 والحيض لشداد الاسير لهما في الحائض فانها سبق خجرت الدم وسفر على ذلك انما اذا ابتدأت  
 القعدة بالاشهر مات في آخر الثلث دم الحيض اليه انما المصنف بقوله اما لو رأت الدم لان اللام  
 هنا للمعنى لا للحسن بطلت القعدة بالاشهر لعقد شرطها وبحسب المصنف في الاقراء القعدة راقية  
 الحيض ولا تترك من الاقراء والاشهر هنا عدة واحدة اجماعا ولان الواجب الواحد لا يودي  
 ببعض الاصل وبعض التبدل الا يضطر الى الشرط بتغير الاصل لا بتغير شرطه لم يست  
 فحين بطلت كما مضى من الاشهر واستيناف عدة بالاقراء وسفر على هذا الفرع فرع آخر  
 وهو ان يفرز التي رأت في الثلث حيضه ثم استأنفت القعدة بالاقراء اذا ما خجرت الحيض المائنة  
 او الثالثة فعنها للاصحاب **اقول** سلاثة **الاحتمال** المصنف هنا وهو ذهب ان ابرأ  
 من راءها انها تصبر مدة يعلم راءه رجها من الحمل وهو عاشر من حيض الطلاق لانه اقصى مدة  
 الحمل عندهم ثم تعتد سلاثة اشهر خجرت فان جازم فيها خجرت عدتها الا اعتبر سلاثة اشهر  
 فان ظهر فيها حمل خجرت بوضعه وان لم يظهر فيها حمل علم راءه الحرة ظاهرا واعتدت سلاثة اشهر

٢٤٤ **ب** وكان منزل الملائكة اقرا لان القعدة لعلم راءه الرحم ونبتة عليه في القعدة وقوله تارة ان ارتقت  
 قبل انما تصبر سبعة لانه اقصى مدة الحمل وهذا ما على ان اقصى مدة الحمل فالحمل في انما السبعة  
 حمل اعتدت بوضعه والا اعتدت بعد سلاثة اشهر واستدل على هذا القول برواية عمار السابكي  
**قال** سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل عن امرأة ثمانية وعشرين في كل شهر اوله اشهر  
 حيضه واحدة كيف يطلقها زوجها فقال امرئ من سدير من تطلق طلاق السنة طلقا  
 واحدة على طهر من غير جماع بشهود ثم يركها حتى يحض ثلاث حيضات متى حاضتها فقد انعشت  
 عدتها طقت له ما ن ابعثت سنة لم يحض فيها ثلاث حيضات قال يترتب بعد السنة ثلاث  
 اشهر ثم قد انعشت عدتها طقت فان مات او مات زوجها قال فانها مات ورثة صاحبها  
 سائده ويرثه عشرة اشهر ومنه الرواية في القعدة المصنف اليها بقوله وفي رواية تصبر  
 سنة الى اقرب ونزلها الشرح في النجاشية على ما اذا تاخرت الحيض المائنة بعد ان رأت الدم  
 في انما السبعة اشهر اما فلنصبر تمام السنة ثم تعتد سلاثة اشهر تمام السنة عشر اشهر او رد  
 الفاضل ثم الدين سبيل عدم دالة الرواية عليه فهو حكم طقت الرواية مطلقة ليس فيها ما ينافي  
 والادلة غير كافية على هذا القول فمزل عليه ولان التكم القول من غير دليل وابطال دالة امير  
 معيين وعدم الوقوف على غيره لا يوجب الحكم بالطلاق فار علم وجوده في واحد لا يدل  
 على العلم **ج** قول ابرأ انما انما انقطع الدم لعارض كمرض ورضاع لم يعتد بالشهر  
 بل تصبر حتى ينفي سلاثة اقراء وان طلقت مدتها وان لم تكن لعارض وان منى سلاثة يصبر لم يرد  
 فيها فقد انعشت عدتها وان رأت الدم قبل ذلك ثم اربع حيضها لغني عن اضافة اليها اشهر من  
 وان كان لعذر صبرت تمام ثمانية اشهر ثم اعتدت بعد سلاثة اشهر وان اربع الدم الثلث  
 صبرت تمام السنة ثم اعتدت سلاثة اشهر بعد ذلك وانما طولها الكلام في هذه المسئلة لانها  
 موضع اشتباه **المطلب الثاني** في ذات الاشهر **قال** ولا الله سر وان طلق في  
 اثنا اشهر اعتدت بها ليلين ثم احدث من الثلث كالثلاثة على رأت **اقول**  
 انحصرت اراء المسلمين في هذه المسئلة في اقول سلاثة **الاعتبار** الجمع بالاخرة الاول وما بعده وبعض  
 من الراعي ما فات من الاول فلو كان الاول تسعة وعشرين يوما وطلعتها وقد مضى عشرة ون يوما احتسب



تسعة وبعض عشرين يوماً من الرابع وقواء الشح لقوله تعالى ولو كان من الأهل قل هو موافق للناس  
**واجب** سقوط اعتبار الحمل في الأول ويكفي ثلثين من الرابع ويقترب ما بعده بالاول وهو اختيار  
 ابن ابي عمير وقول الشح لا يشترك الشهر لفظاً وتعريفه الخلاف في ذلك وهو ثلاثون **ج**  
 سقوط اعتبار المرأة في الجمع وانكار الكل بانكار الاول فغيره كل شهر **قال ابن**  
 منظور اطلاق الطلاق على اول الشهر بان يندى باللفظ ويقرر اخراجه منه باول جزم من  
 الشهر من اجماع المسلمين وعند المحققين سقوط الطلاق بانسلاخ الشهر او باول الشهر المخت  
 بانه **قال** قد مر الله سره ولو انقضت العدة ونكح الاخر فارتأت بالكل من الاول لم يطل  
 النكاح وكذا لو سلم جاز نكاحها ولو ارادت قبل الانقضاء لم يسلم وان انقضت العدة فلا أثر  
 جواز نكاحها الا بغير الحمل وعلى كل تقدير لو طهرت بطل نكاح الثاني **اقول** المترتبة  
 بالحمل هي التي يحصل لها ما يصلح ان يكون المارة للتحمل فالحمل في كل حال لا يخلو  
 او نفل ونحوه اذا عرفت ذلك **فقيل** كل علة عت وفي غير موضع الحمل في كل اضطراب عن  
 الحمل ان العدة الدلالة على راق الدم وغير الحمل هي الاخر او الاقرار به لان على البراءة ظاهر الا ان  
 ظهروا خلافه في ذلك فظننه ووضع الحمل يدل على عدها لانه قطعها والفقير في الظاهر عن القطع لبعض  
 تحصيله فاذا حصل الحمل بطل البذل الاضطراب فاذا اعتدت بغير الحمل ثم طهرت بطلت  
 العدة على كل حال بالاجماع اما الرتبة بالحمل لا مارة موجبا اما ان يكون بعد انقضاء العدة ونكاح  
 اخر او قبل ذلك فان الاول ثم سطل العدة ولا النكاح اجماعاً وان كان الثاني فاما ان  
 يكون بعد انقضاء العدة وقبل نكاح اخر علم المصنف يعلم بطلانها وحواجزها لانه قد حرم  
 ما انقضت العدة شرعاً فلا ينقض حكمه فبحر الشك فيجوز لها النكاح لصحة الحكم بالاخصاء وبهذا  
 اتم وأما ما يحصل الرتبة قبل انقضاء العدة فلا يجوز لها نكاح اخر قبل انقضاء العدة قطعاً لبقاء  
 العدة وعلى من تزوج بعد انقضائها مع بقاى الرتبة **قال** الشح في المسو لا يجوز وان نكحت فالنكاح  
 باطل لان النكاح يخفى على الاحتياط اتمام وقال المصنف بل يجوز لوجود المضي وهو خروج العدة  
 لان سبب الظن الرابع حاصل وهذا قطع النفقة ولم يحرم الرجعة في الرجعية واسفار المانع اذ الرتبة  
 دم وهو مرجع الظن فلا يعارض الظن الرابع **قال** قد مر الله سره ولو ات زوجة الثاني بولي

لكن

لكن سبعة اشهر لم ينفقه فان ادعت انه وطئ قبل العقد للشبهة احتيل انقضت العدة ولا أثر  
 لعدم الاثبات في غير شرعاً ثم لو صدقها انقضت به **اقول** وجه الاحتياط انما هو جرح حامل  
 بطل يمكن ان يكون له وحمل زوجته كذلك فارجعها بوضع الحمل اما الصغرى فلا مكان  
 صدقها في دعوى وطئها قبل العقد واما الثانية فلا خلاف فيه ولا من حيث قاعد مقرر في ان العقد  
 قول المرأة في انقضائها العدة بما مع حقوق الامكان وقد انقضت عليها الحمل ولكن ان يكون الامر  
 كما مر عند والاولاد من قبلها والاولى من الحمل عند المصنف علم الانقضائها به لانه متى  
 صدق شرعاً والاصل عدم الطعن والحق الولد به شرعاً شرط الامكان ولم يستصفا في الا  
 وقول من من السبا وبين الدعان لان المحقق للمعان اني لم يجز ان اقراره في هذه السبب شرع  
 غير صواب منه وهو اسفار شرط الاطلاق ولان سبب الاطلاق شرطاً وهو الفصل في اللعان  
 فوجود وحكم الشارع بغيره عند ثبوت الامكان الشرع وهذا السبب في لانه لم يعلق في  
 قرينة قطعاً ولا يرد لزوم الحكم في فضله واحدة بما فيه لان انقضت العدة سببها امكان  
 كونه سنة وامكان الحاقه به في نفس الامر وفي الميراث لبقية في الظاهر لان نفس الامر  
 قد مر الله سره ولو وضعت احد القواين مات بالاول ولم يسلم الا بعد وضع الاخير والاقرب  
 بعلق الصفوة بوضع اجمع **اقول** الاول قول الشح في النهاية وابر النكاح وارجع والماني  
 قوله في خلافه والمسود وان اريد وجه القرب قوله في اوليات الاحمال الحتم ان ينفق  
 جلبت وجعلها بموجع الولدين فقال وضع الاول لم تقع حملها بتمامه والارادة موقوف على استبراء الرحم  
 وخلو من ذلك مطلق فكيف يصح ان ينفق مع بقاى ولد موجود **قال** قد مر الله سره ولو خرج  
 ما صدق عليه الا ادى ما قصا كيد علم بقاؤه فلا أثر للانقضائها **اقول** وجه الاول لانه  
 صدق عليه اسم الاوى من صدق وضع الولد ويحمل عده لانها لم تضع كل الحمل ولم يحصل براءة  
 الرحم وفراعه من الحمل وينفد على ذلك بقاى الرجعة في الرجعية وحرب الاثبات والتواش  
 قد مر الله سره ولو طلق فادعت الحمل صبر عليها اقضى الحمل وهو سند على راي  
 ثم لا يشل دعواها وقبل تسعة اشهر **اقول** الكلام في مقامين في كية اقضى من الحمل وقبل  
 ذكر فيه القواين والاول منها قول ابي عبد الموفق في الاصل والاصل في الاصل والماني في المصنف



والشك في احوالها والمقبوط وابر السخاء وبار السخاء وبار السخاء وبار السخاء  
 البحث في موضع **قوله** ان اذا انقضت اقصى من احوال حكم ما يعضد عنه فما لم يمتح الى اعتداد  
 زايده وهو من هب ان ارجس للعلم بكتاب دعواهم وقوع العدة موقعها قال **الشيخ**  
 الفهاه نعت بعدت هذا شعر طائفة اخرى لما رواه عبد الله بن اسحاق في الصحيح قال سمعت  
 ابا ابراهيم عليه السلام يقول اذا طلق الرجل امراته فادعت حلالا من طهرها فعدت حلالا وان لم تدع  
 والا فعدت حلالا فلا تستهين ثم قد مات منه وشحنا والذي المصنف اخباره المصنف احتياط  
 الشيخ في النهاية وهو الاوى عن **قوله** فله الله ثم ولو طلق رجعية ما في العدة  
 اسما بقية الوفاه وان قصر عن مرقم الطلاق كالمستبرأه على اشكال **اقول** قوله اسما  
 علة الوفاه المراد به ان المأفوق لا يحسب في اعتداد لم ياعد الاخير والغير في قوله وان قصر  
 راجع الى طهر الوفاه ومشوا الاشكال عدم النقص والظن بالمع والحق **قوله** قدس الله  
 سره ولو انت بولد لاقل من سنة فان لم تلد زوجا غير الحرة وان كانت رجعية حسب الشبهة  
 من وقت الطلاق لا من وقت انقضائه العدة على اشكال **قوله** سنا من ان الطلاق هو المزيل  
 للتعاضد محرم وطول غير الرجعة فكون كالبائنة في النكاح والولد منه فكون كالبائنة  
 فيه وان الرجعية كالزوجه لانها تتوارثان وما في له الوطى ويكره رجعة وقع الطهار منه والايلاء  
 وهما معلولا النكاح وجود العلل دليل وجود العدة والمختار ان الرجعية ملحقه في الزوال  
 النكاح والفعل وان بقي بعض الزمان لان اللازم اعم وان قلنا انها فزير فالاعتبار بالمدى من  
 انقضائه العدة وان قلنا انها ليست فزير فالاعتبار من الطلاق والاول اختيار الشيخ الطوسي في  
 المبسوط وهو الاوى عن **قوله** ثم يضرع النكاح على ذلك الرجعية انما اذا مضى قدر العدة من الاقرار  
 او لا شهر ثم انت بولد لاكثر من سنة من انقضائه العدة لم يمتح لاني ان الحمل لا يكون في حال  
 الاقرار والا شعر من انقضائه العدة لما لو كانت بالطلاق البائنة او الفهم ثم انت بولد لاكثر من  
 سنة من السنة وان انت بولد لاكثر من سنة وبالحمل لاقل من اقصى من الحمل سنا انها حلت به في  
 حال العدة وهي فزير حلت فلم يضرع العلم ان منها فوايد **قوله** النكاح المدام مع الدخول فزير موجب  
 لا لخاصة النسب به مجرد امكن حكمه منه متى فزير الاحكام بطلان النكاح بقا الامكان

بلا معارض

بلا معارض ارجح ومن ثم حكم السراخ بالتحاق به ولم يقبل منه فقيه بلا لسان **قوله**  
 لا بد من امكن العلوق سنة في وقت العراش فكن لموقد بدني العراش **قوله** ان امكان  
 كونه منه ما في اقصى من احوال صفي الامكان فيغى الولد منه فغير لسان وهو القواعد العامة  
 واصله انما هو في موضع احكامي كية اقصى من احوال وقد علم وانهما في اشتداد مرقم المدى مع  
 الطلاق وشهدا ما ان يكون الطلاق بائنا او رجعي فان كان الطلاق بائنا قال الفقهاء المبطل من  
 وقت الطلاق ومن هذه العبارة نظير لانه لم يكن ان يكون اقصى من احوال اكثر ما فرضت اقصى  
 من احوال لمقدم العلوق على الطلاق لانه لا بد وان يكون العلوق في العراش وهو وقت قبل  
 الطلاق لان الطلاق البائس سبب التوثيق وسبب زوال العراش وحيث انه وقت هو اخر اوقات  
 امكان العلوق قبل الطلاق وشهد في البائس ما في الرجعية فكون ذلك الوقت قبل الطلاق او انقضائه  
 العدة على احوال الراي مما تقدم ومنه العبارة هي القوية التي اختارها المصنف **قوله**  
 قدس الله سره وعدة النكاح الفاسد بسبب العرق بائنا انما انما البطلان في طهره على  
 اشكال **اقول** سنا من ان العدة للوطى فانه لان النكاح ليس بصحة وكل علة محسنة والوطى  
 خاصة فارسل في الفروع منه وبحث انها كالتعاضد وهذا الاخير اختيار الشيخ في المبسوط لان  
 الاستيلاء به سقطة والعراش في طهره نزل **قوله** قدس الله سره ولو انقضا على زمان الوضع واحتلها  
 في وقت الطلاق هل كان قبل الوضع او بعد فقدم قوله لانه احوال في فعله وفيه اشكال  
 من حيث ان الاصل عدم الطلاق والوضع فكان قبل سكر لم يقدم ما **قوله** هنا اصل مفرغ منه  
 مسلان وهو انه قد انقضا على زمان الوضع بان كان يوم النكاح كذا في الشهر مثلا لم احتلف  
 في وقت الطلاق فمسائلان **قوله** ان يثبت الزوج يعلمه كعلوم الابعاد في المثال المذكور  
 مثبت انقضائه العدة ويقر بها بقول هي بل يوم النكاح في المثال فتعكر منه واثابه مقدم قوله  
 الزوج لان الطلاق منفسا وبما مضى ان الاصل عدم الطلاق يوم النكاح والاصل بقا حقوقها والاي  
 على الاول لان الطلاق بصدقه اصله مصدق وقته **قوله** عكس الاوى بقوله  
 طلق في يوم الاربعاء ومقول هو يوم الجمعة مستحق وقته وهذا قوله مقدم قطعا لان الطلاق  
 منفسا وهو سفيق وقوله والوضع عطف على الطلاق اي الاصل عدم الوضع وهو اشارة الى ان

٢٤٧



لو اضر الزوجان على زمان الطلاق واختلفا في زمان الوضوع فانه يستدل ان يكون القول  
 قول انا فانه لان قوله يوافق الاصل وهو معنى المنكر ويحتمل بعدم قوله لانه فيها **قال**  
 قدس الله سره ولو اقر بانفساء الدية ثم جاءت بولادة استة اشهر منذ طلقتها قل لا يجوز له  
 ويحتمل الاحتاق ان لم يسموا واقضى الحمل ولم تكن ذات حمل **اقول** قوى الشك في المسوط عند الحمل  
 لان قول المرأة مقبول في انفساء الدية ما لم تكن صليتها فيه لقوله تعالى ولا يحل لهن ان يحضن  
 ما خلق الله منهن حتى يهلن ولو لا قبول قوله لما حرم كتمانته عليهن ولا يحل لهن ان يقدرن  
 معنى اقل الحمل وهو ستة اشهر من حين الطلاق ولا يقبل منها عوى من اقراره ولا من  
 اقراره بانفساء الدية صحيح ظاهر فلا يبطى ما يحتمل مما اذا حكم احكامها بالاجتهاد ثم يفسد  
 احتياؤه فانه لا يفسد الاول ويحتمل الاحتاق بشرطين احدهما ان لا يحاوز اقضى الحمل فثانها  
 ان لا يكون ذات حمل وفي معناه المولى ان لا يكون ذات حمل ولا مولى بطاها ووجهه الاحتقال  
 ان هو زاد لم يكن ان يكون من فراشه وليس بعد من ساويه ولا من هو اوطى من حجب ان لم يجر  
 والمروى عنى الثاني ولا ينافي في القاعدة السابقة لان تلك لم يقر احدها بخروج الدية وهذا  
 قد اقر بخروج الدية **الفصل الرابع في عقد الوفاء** مقتضى **قال** اجمع علماء الاسلام على  
 ان عقد الوفاء للحاكم بالاربع اشهر وعشر لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ارجاء  
 يتوفون بانفسهن اربعة اشهر وعشر او له السنة المتواترة عليه وكانت في صدر الاسلام سنة  
 لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ارجاء وصيته لارواهم متاعا الى الحول غير افساح  
 وكانها المعقاة في العلم فسمى البعده بالمرات وسبقت السنة ما بعد اشهر وعشر ايام  
 لما خر عن آية الحول في التبريل لاجتماع الصحابة ولا يضر نقد ما في السنة فاما الاعتبار  
 في الفسخ بالماضي المبرر **ب**ت العشر المعتبر في العقد هي عشر ليل مع ايامها لا نقال  
 اسقط الثاني عشر وهو يطو على الليالي ومن الايام لانها الموت ولوراء الايام فقال  
 عشره لقوله تعالى تحريم عليهم سبع ليل وثمانية ايام لا ما **اقول** الايام من اقل العشر فلم  
 يتع وخلفها في الفسخ لان المراد بجميع العقد واحد لان اطلاق الليالي بمعنى دخول  
 الايام معها واطلاق الايام بمعنى دخول الليالي معها وايضا قال ابراهيم ان الهاء

تدل

تدل على المنكر وعدها يد على الموت اذا كان العقد منسفا مقاد عشر ايام وعشر ليل  
 وامام اطلاق العقد وعلم النفير فلا يد على ذلك ويحتمل ان يسأل المذكر والموت  
 كما روى عنه عليه السلام من صلح رمضان واسعه ست من شوال وكما صام الدهر كله **قال**  
 عنه الاحمال للوفاء بالعدل الحليين وعليه اتفاق الامامية وهو مذهب ابن عباس ومن عليه على  
 عليه السلام لقوله تعالى يترقب الآية وقوله تعالى فادوات الاحمال اجابهن ان يضمن حملهن ويجب  
 اجمع بينهما وجهه ما ذكرناه **قال** احكام واجبة على المحترقة في عقد الوفاء مدة العقد واسجد وهو  
 ترك التحلي والطيب والترغيب البدل واليثاب واما وجوبه في عقد الوفاء ما جامع فقهاء الاسلام  
 ولا اعتقاد خلافه في النكاح والاحكام لاجماع من مسلم ومن بعدهم واما كونه تمام العقد  
 فلقوله تعالى السلام لا يحل لمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحت على بيت فوق ثلاث ليل الا على  
 زوج اربعه اشهر وعشر منقطة عليه ولما رواه ام سلمة عن النبي عليه السلام كانت حائض امرأة ان  
 التي عليه السلام فصالت برسول الله ان يقرضها عنها وقدا شكك عنها اقلها ففعل  
 لا يترتب الا انما كل ذلك يقول لانه قال انما اربعة اشهر وعشر احكام **قال** قدس الله  
 سره ويحكم عليها احكام حاملا كانت او حائلا صغير او كبير مسلمة او ذمية وفي الامة التحال  
**اقول** ذهب الشيع في المسوط الحثوث احكاما عليها واحكام ابن ابي ليس لعوم الحديث  
 المروى عن النبي عليه السلام المتقدم وقال الشيع في النهاية وابراهيم ابن النعمان والمصنف  
 انه لا حداد عليها للاصل ولرواية زرارة الصبيحة عن الصادق عليه السلام ان المحترقة والامة كليهما اذا  
 مات زوجها سورت في العقد الا ان تحت تعد والامة لا تحت **قال** قدس الله سره ولولم يبين  
 احكام بالدق فاعتدت ولا فرق بين الكفار **اقول** الا في عيني هو الا في عقد والى قدس  
 الله سره لانه منوط بحكم الحاكم لمعرفته بواقع الاحكام لانها من السائل الاحتياطية فلا ينافي باجتهاد  
 غير احكام ولاصال بقية الرخصة ولعلم الموجب لانها شرعا غير الموت والموت لا يعلم  
 ويحتمل الاكفار لان علم الظهور بعد الطلب بهذه المدة علامة على المرت وفيه نظر لان الامارة  
 بفيد الطن والمعتبر هو طر احكام ولا يخروج العقد لعدم يرحل للازواج لم يكن فيها  
 فليد **قال** قدس الله سره ولو جاز العقد قبل المروج فقولان المقتضى ان لا يسئل لغيرها



**اقل** اذا حار الزوج وقد خرجت من الفقة قبل ان يزوج قال الشيخ في الهايه  
واختلف موادون بها وقوى في المبسوط انه لا سبيل له عليها لما ثبت منه وهو له هب المنيذ  
وسار وان اوجس واحضار والى منا لان حكم الشارع بالنون من الزوال والطلاق في الامتد  
حال النون من مقابله لان الحكم بعد قطع السلطنة بالتسلط يحتاج الى دليل وليس في الروي  
عني الاول **قال** قدس الله سره يزعم كونه الموت لا ينفقه فيها على الغايه وعليها اسما  
على اشكال **اقل** من انما علة الوفاة وعلة الوفاء يلزمها اسما ومحدث انه  
لم يتحقق وان قول الشيخ عليه السلام الدال على اسما انما هو على الميت ولم يعلم وانما حكم الشارع في  
النون لا سبيل له الا في الضرر والخروج كنعن القيب ولهذا لو صيرت كان النكاح باقيا ولا صاله براه  
الزمنه ولا انه لو كانت للميت لا سبيل له حكم الحاكم شرعا لم يطل وما تترت عليها في الزوج بعد ها  
لان حكم اجتهادي ظهر انه خالف ليللا وطعيا وكل حكم اجتهادي يظهر انه خالف ليللا قطعيا  
يقصر **قال** قدس الله سره ولو قصر قبل انقصاها ففي علم الرجوع عليه بالنفقه انكار  
**اقل** من انما علة النون فكانت من الزوال والشارع في اجاله ولم يوجد منها  
شون **قال** قدس الله سره لو انت بولد بعد نفقته اشهر من دخول الثاني لم يبق له  
ولو ادعاه الادل وذكر الوطس لم يقبل وقيل بقرع وليس محمد **اقل** القابل بالقرع في  
الطوى في المبسوط لا مكانه وانما احتسار المصنف سنا وهو انه لا ينفق الا في  
له حقيقه وفراش الا في زال وقال عليه السلام الولد للفراش **قال** قدس الله سره  
لو غلط احساب فاسم بالاعتلاء واعتد وزوجت قبل مفوتق التبرير بطل الثاني والاد  
انما اخرج عليه ابد مع الدخول **اقل** وجه الدخول انما في العلة ظاهرا والدخول بعقله دايم  
على العلة محرم ابد وحصل عامه لا محالست معتد في نفس الامر ولم يحصل منه زنا بذات يعمل  
فخرجت على عن طوره النقص على التضم مبدأ والاصل الاباحه وانما دحنا الاول لان التضم  
مقدم مع العارض لقوله عليه السلام ما اقع احلال واحرام الا على احكام احلال خصصا فيها  
بني على الاحتياط التام والاحتياط تنفي على الاحتياط التام **قال** قدس الله سره ولو تنسأ  
موت الزوج الاول قبل الفقة والاقر محمد الثاني **اقل** وجه الفرق انها علة عقد

ح

حكم الشارع لعقبتها ووافقت ما في نفس الامر وصحت وحصل صعيقا عليه لان الموت في نفس الامر  
لم يعلم منه حكم الحكم حكم صحيح فالحكم خطأ **قال** قدس الله سره والاقر ان الحكم بعد  
موت العت بطليها للروايه الصحيحه والفقه عت الوفاء للاحتياط من غير مناهة **اقل**  
لم يذكر الشان وابر الشارع وان اوجس الطلاق وقال ابن السكيت تاجر السلطان الوط  
بايقاع الطلاق فان لم يطلق امره الحكم بالفقة وقال ابن بابويه وارحمه تاجر السلطان  
الوط بالطلاق فان لم يطلق طلقها احكام والاقر عن ماله المصنف والروايه روايه  
نريد من مجاويه العت في الصع **قال** سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المفقود كيف يصنع  
امراته فقال ما بكت عنه وصبر فحل عنها وان رهي نعت امره الى الغايه احلها اربع سنين  
ثم بكت الى الصغى الى وقت فيفسد عنه فارا خبر عنه بحياه صبر وان لم خبر عنه بحياه  
حتى ينفق الابن سنين وعي في الزوج المفقود وقيل له هل المفقود قال فارت كان له مال انفق عليها  
حق تعلم خبرته من موته وان لم يكن مال انفق عليها فان فعل فلا سبيل له الا ان يزوج ما انفق عليها  
ان اما ان سفل عليها اربع الاول على ان يطلق بطليها في اسفالي الفقة وهي ظاهريه طلاق  
الوط طلاق الزوج فارا حان زواجها قبل ان سقضي عدتها من يوم طلقها الوط فله ان يراجعها  
في امره وهي عتد على تطلقه وان انقضت الفقة قبل ان يحل ويراجع فقد حلت للزواج ولا  
سبيل للاول عليها قوله والفقة عتد الوفاة الى آخره اشارة الى ان احتج بالاحتجاج الشيخ على علم  
الاحتجاج الى الطلاق وبقر الاحتجاج ان عتد الوفاء من خصائص الوفاء فلا سبيل الاحتجاج الطلاق  
وبقر احتجاب ان عتد الوفاء وحس احتياط الاحتمال الموت ولا سبيل الاحتياط يعجل  
فيه بلا احتياط وان كانت من جوده بحيث حصل بقدر الشارة **الفصل الثاني** وعده الامه  
والاستبراء **مقدم** الاستبراء هو التبرير الواجب بسبب تلك الفقه جد واد زوال الفقه  
خفف هذا الامم لان هذا التبرير بقدر ما يلزم على الفقه من غير تكرار وقد عتد فيه خص  
التبرير الواجب بسبب تلك الفقه ما لم ينفك من الفقه اشتقاقا من الفقه وما يقع فيه من العتد و  
الاصل في الاستبراء ان يادى رسول الله صلى الله عليه والهنا في بعد سعي وطاس  
لا توطا عامل حق بضع ولا حامل حتى يحلف ومن كان الاستبراء باسحبه واما الفقة



فما لا طلاق **قال** قدس الله سره وهل حكم الفسخ للمسلم المطلق الاقرب  
ذلك **اقول** وجه الفرق انه في تعقب النكاح الملام بعد الدخول فوجبت العدة  
لاستبراء الرحم كالطلاق وسقط الاستبراء لعدم الفسخ على العدة ولا سبب زوال  
ملك وبها ضعيف لان الاستبراء يوجب حد فملك او زوال ملك خاصة لازوال  
نكاح دائم والامع المختلف عليه **الاول** **قال** قدس الله سره والذنية كالمرح في الطلاق  
والوفاء وقيل كالأمة **اقول** هذه المسئلة تنقضي على مقابلة من هي بين عده الأمة في الوفاء  
وقد اختار المصنف انها شهران ووجه أيام ولم يعتبر بالحد لما رواه محمد بن مسلم في  
الصصح عن الصادق عليه السلام **قال** الأمة اذا توفي زوجها بعد شهران ووجه  
أيام وفي الصصح عن اصلي عن الصادق عليه السلام **قال** عده الأمة اذا توفي عنها شهران  
وغده أيام وبها رواه حنبل المصنف **وقال** الصدوق وان اريس عدها اربعة اشهر  
وعشر أيام قال ابن ابي عمير سوا كانت ام ولد لمولاه او لا وقد روى شخصي في كتاب النسيان  
عنه في النكاح انه لعنه الله لا يبرأ منه الا بغيره ورواه في الصصح عن الصادق عليه السلام المذكور في  
استبراء واحاب المصنف ان العام يخص بالاحاديث الخاصة والكتاب بحوزة خصيص  
بالسنه والمساواة بصدق المساواة في مطلق العدة وقال الشيخ في الفقه ان كانت ام ولد  
لمولاه فعدتها مثل عده احره اربعة اشهر وعشر أيام وان كانت مملوكة لستام ولد  
فعدتها شهران ووجه أيام وتعد ايس البراء لما رواه سليمان بن خالد في الصصح قال سألت  
ابا عبد الله عليه السلام عن الأمة اذا طلقت ما عدتها **قال** حصان او شحان طلت  
وان توفي عنها زوجها فعلى اربعين ليلة **قال** نه امهات الاولاد لا تروى حتى  
تعدون اربعة اشهر وعشر أيام وانما اذا تفرقت فليقول هناسنن كرهل  
الذنية احره كالحرة المسلة في كنف العدة او كالأمة يقول الذنية كالحرة المسلة في كنف  
العدة في الطلاق والوفاء وفي استبراء وهو المشهور بين الاصحاب وقيل المصنف قوله انها  
كالأمة ولا أعلم من قاله كذا في رواية محمد بن يعقوب في الصصح عن محمد بن  
ابراهيم عن ابيه عن ابن محبوب عن زرارة عن ابي بصير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام

قال سائفة عن نصرانية كانت تحت نصراني فطلقها هل عليها عدة مثل عده المسلة  
فقال لا الى قوله طلت فماعدتها ان ابادا المسلم ان يزوها **قال** عدها عدة الأمة  
حصان او غنم واربعون يوماً احدث وقد بين في هذا الحديث عدها في الطلاق  
وهذا الوفاء واحاب انه لم ينص على انها حرة في محله على المصلحة **قال** هل هي  
صاحبة المسئلة في استبراء المهنوف لك ومن قال انها كالأمة في العدة ولا خلاف على الأمة  
يمكن ان يقول انه لا خلاف عليها ولم أعلم به قال من اصحابنا واغريض باز ان خطاب محقق  
بالموثقات في قوله عليه السلام لا تحل لامرأة تومئ بالله احدث او بانها اقرت على ترك الايمان  
فخلى ترك الاحلاد او طوت **والجواب** بهم رواية ام سلمة عن النبي عليه السلام انه قال  
المتوفى عنها زوجها لا تلبس المصفر ولا المش ولا السحلي ولا الكتيل ولا تحتص ولا فرق ولا تامل  
لامرأة تومئ بالله ولعل على لزوم الكيف به الكليف بالايمان **قال** قدس الله سره ولو  
التحق الذنية بعد الطلاق بدار الحرس مست في أمارة العدة فالأمة كالأمة احره  
**اقول** وجه الفرق وجهها ابتداء فلا سقط بالرق المتحد لا صالة البقاء ولا ان الأصل  
عدم التحريم ومنها امة وانما **الاول** **الطلب الثاني في الاستبراء** **قال**  
قدس الله سره وهل محرم هذه الاستبراء غير الوطى من وجوه الاستماع اشكال **القول**  
يشوم من انها كالمعتدة كالاحبة ومنحت ان الاستبراء مع احتياج الماير في ربع واحد ففسخ  
الوطى خاصة في العدة والامع **الاول** **الفصل السابع في احتياج العدة في احتياج**  
العدة اتحاد زمانها فان زاد زمان احداً تداخلت اى دخل الاقل في الاكبر **وقال** الشيخ  
في اختلاف وان اريس كل موضع مجتمع على المرافعة عدل لا يتداخل بل يأتي كل منهما  
على الحال ولم يذكر استبراء الطرفين محاذ التقابل **قال** قدس الله سره ولو  
تمت النكاح في عده الرجعت في الاكفاء بالكمال اشكال **القول** شارحها  
فرقة قد ما كنت فلا سائفة العدة ومن حيث ان الطلاق بطل فيبطل حكمه ويتألف  
عده الفسخ ولان الفسخ ليس من حيث الطلاق فلا ينفى عده احداً على عده الاخير  
والاول **القول** الشيخ في المسبوط واعلم ان الفسخ هنا في العدة كذا لم يبقه رجعة



**قال** قدر الله سره ولو حالها بعد الرجعة قبل لاعتد وليس تحت **اقول**  
 قبل اشارة الحق له بقوله الشيخ في المسوط عن قوم وقوام ما نكح في فيه اذا اطلقها  
 ثم راجعها ثم خالفها قبل الدخول قال قوم نعم وقال اخرون سبائف وهو الصصح عندها وقال  
 قوم لا اعتد عليها هنا وهو الاقوى والاول احوط فها آخر كلامه رحمه الله وجه الاول ان  
 الطلاق بطل اجماعه العدم بالرجعة فلم يستطع في الطلاق المستحل فاشبه ما ذا اباها ثم جد ونكاحها  
 وطلقها قبل ان ينسأ وجه الثاني وهو الاصح انه خلق في نكاح وحل فيه المباشر وكل خلق لذلك  
 بسبب فيه العدم اما الاول فلا ينالها بالرجعة عاجزة الى النكاح الذي منها فيه والاشارة اجماعية  
**فقرئ** على القول الاصح سبائف العدم كما لو طلق ما نكح الرجعة لسائر العدم والطلاق  
 وعلى القول بان الخلع فصح والفسخ بوجوب اسباب العدم سبب هنا اسباب العدم **قال**  
 قدر الله سره اما لو خالفها بعد الدخول ثم تزوج بغير العدم ثم طلقها قبل الدخول فلا اعتد على راي  
**اقول** هذا احسن الاشياء في الخلاف والمصنف في المحلف وقال اس النكاح في المحلف  
 سبائف العدم اجمع الشيخ بقوله تعالى ثم طلقوهن من قبل ان يتوهن فالكلم عليهم من عدم  
 بعد دهم والاقوى عنى اختيار المصنف **قال** قدر الله سره ولو زوجت المطلقة  
 في العدم بغير المطلق لم يصح ولم سقط عده الاول فان طهرها بالذي عاينها بالتحريم فهي في  
 عده الاول وان حملت ولا اعتد للثاني ولو كان جاهلا ولم تحلل امت عده الاول لسبقها  
 واستأنفت اخرى للثاني وفيه للاول ان زوجها ان كان يسانى قبل عده الاقرب المنع لان  
 وفي الثاني بمنزلة نكاحها بعد استداد الزمان في القرابة او يزوج ولان الزوج سقط عده  
 مشحون عده الثاني فمستع عليه الاستماع وكل نكاح لم سقطه حل الاستماع كان باطلا  
 ولو كان رجعا حاز له الرجعة لان طهرها الاستدانة **اقول** وسقط في الاول استجواز لانها  
 في عده لان عده الثاني عزم وطهرته ولا ينافي النكاح كالزوجيتها وهي في نكاح آخر للثانية  
 فانها تعتد بوطئها ولا ينافي العزم للثانية النكاح **قال** قدر الله سره ولو حملت  
 الى قوله ولو احتل ان يكون منها قبل بقرع فمحل بوضعه لم يلحقه ولا اقربا للثاني  
 لانها فرائد **اقول** اذا زوجت المطلقة في العدم ودخل الثاني جاهلا

طريق

غير

فحملت بولي يمكن ان يكون من كل واحد منها بان تكون للثاني من اقصى من الحمل من  
 الاول ولم يقصر عن احد من الثاني قال الشيخ في المسوط تقرب بينهما لانه حمل ان تكون  
 من كل منهما فهو من كل واحد من الثاني في القربى للرواية واحار المصنف هو الصصح  
 انه للثاني لانها فرائد له بالفعل والاول فرائد سبق في صاحب القرائن الثالث بالفعل  
 حال الحمل الا ترى لقوله عليه السلام الولد للفرش **قال** قدر الله سره ولو كانت  
 الموطوءة منه وجب عليه قيمة الولد له لانه يوم سقط حيا وعليه المهر ولو لا ما وقيل العدة او نصف  
 العدة **اقول** الاول وهو لزوم محمل المثل قوله ان ايس وهو احد قولي الشيخ والثاني  
 قول اخر للشيخ **قال** قدر الله سره وعده الطلاق من حين وقوعه حاضرا كات  
 الزوج او غائبا والوفاء من حين بلوغ انخير منحل او مشحون على الامانة **اقول** المشهور ان عده  
 الطلاق من حين وقوعه لرواية محمد بن عيسى في الصصح عن الصادق عليه السلام قال اذا طلق الرجل  
 وهو غائب فله شهدة على ذلك فاذا مضى ثلاثه ايام من ذلك اليوم فمقتضى عدتها واما  
 عده الوفاء فانه من حين بلوغ انخير منحل او مشحون على الامانة اذا ماتت اليه سقيمت  
 موته اما ما قيل بان لا حل لحداد او احق ما رواه في الحسن ان له بصير عن الحسن الرضا عليه  
 السلام قال المتوفى عنها زوجها تعتد حبر سلقها لانها تريد ان تحل له وفي الصصح عن زرارة عن  
 ابان قرطبة السلام قال ان مات عنها بعدى وهو غائب فعانت اليه على موته فعدها من يوم  
 ماتها انخير اربعة اشهر وعمر الان عليها ان محمد عليه في الموت اربعة اشهر انما استحل  
 اذا قرء ذلك **مقول** على هذا التعليل في كل حكم الامانة من حيث لا احداد عليها فتنسب عليه  
 ماخر العدة الى بلوغ انخير منحل او مشحون من عدم روي محمد بن عيسى في الصصح عن الصادق عليه السلام  
 قال والمتوفى عنها زوجها وهو غائب تعتد يوم سلقها انخير ولو كان قد مات قبل ذلك سنة  
 او سنين اخرج ابن ابي عمير عن عبد الله بن ابي عمير في الصصح عن الصادق عليه السلام قال قلت  
 له امرأته سلقها بعد ثمانية اشهر او نحو ذلك قال ان ماتت في المدة والى من عظمى وهو محصر  
 المثل جلي باجلها ان ينسأ طهرها وان كانت ليست بحمل فمقتضى عدتها اذا ماتت لها اليه اشد  
 مات في يوم كذا وكذا وان لم يكن لها اليه فمقتضى يوم سمعت احاب الشيخ رحمه الله مائة خبر شاذ

الاول من اقصى من الحمل من الثاني في القربى للرواية واحار المصنف هو الصصح انه للثاني لانها فرائد له بالفعل والاول فرائد سبق في صاحب القرائن الثالث بالفعل حال الحمل الا ترى لقوله عليه السلام الولد للفرش قال قدر الله سره ولو كانت الموطوءة منه وجب عليه قيمة الولد له لانه يوم سقط حيا وعليه المهر ولو لا ما وقيل العدة او نصف العدة قول اخر للشيخ قال قدر الله سره وعده الطلاق من حين وقوعه حاضرا كات الزوج او غائبا والوفاء من حين بلوغ انخير منحل او مشحون على الامانة قول المشهور ان عده الطلاق من حين وقوعه لرواية محمد بن عيسى في الصصح عن الصادق عليه السلام قال اذا طلق الرجل وهو غائب فله شهدة على ذلك فاذا مضى ثلاثه ايام من ذلك اليوم فمقتضى عدتها واما عده الوفاء فانه من حين بلوغ انخير منحل او مشحون على الامانة اذا ماتت اليه سقيمت موته اما ما قيل بان لا حل لحداد او احق ما رواه في الحسن ان له بصير عن الحسن الرضا عليه السلام قال المتوفى عنها زوجها تعتد حبر سلقها لانها تريد ان تحل له وفي الصصح عن زرارة عن ابان قرطبة السلام قال ان مات عنها بعدى وهو غائب فعانت اليه على موته فعدها من يوم ماتها انخير اربعة اشهر وعمر الان عليها ان محمد عليه في الموت اربعة اشهر انما استحل اذا قرء ذلك مقول على هذا التعليل في كل حكم الامانة من حيث لا احداد عليها فتنسب عليه ماخر العدة الى بلوغ انخير منحل او مشحون من عدم روي محمد بن عيسى في الصصح عن الصادق عليه السلام قال والمتوفى عنها زوجها وهو غائب تعتد يوم سلقها انخير ولو كان قد مات قبل ذلك سنة او سنين اخرج ابن ابي عمير عن عبد الله بن ابي عمير في الصصح عن الصادق عليه السلام قال قلت له امرأته سلقها بعد ثمانية اشهر او نحو ذلك قال ان ماتت في المدة والى من عظمى وهو محصر المثل جلي باجلها ان ينسأ طهرها وان كانت ليست بحمل فمقتضى عدتها اذا ماتت لها اليه اشد مات في يوم كذا وكذا وان لم يكن لها اليه فمقتضى يوم سمعت احاب الشيخ رحمه الله مائة خبر شاذ



نازع عارضه اخباركم والعلم دون ذلك والافق عنكم ان علم المتوفى عنها امه كانت  
او حرة من حين بلوغ اصبر **الفصل الثاني في السكنى قايما** المطلقة الرجعية  
سكنى السكنى كما سكنى العقدة لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وقال لا تخرجوهن من موكهن  
ولا يخرجن الا ان ياتن بفاحشة مبينة والمواد ثبوت ازواجهم وانما اضافها اليهن لاسحقاق  
السكنى لا النار للاصل ولقوله تعالى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا يعني الرجعة ولانه عليه السلام لم يحل  
لها طهرت قيس بعه ولا سكنى وقال اما العقدة والسكنى لمن ملك زوجها رجعتها بغيره كمن المراد  
سب اسحقاق الحمل لا كل واحد **قال** قدس الله سره والموطاة بالشبهة لا السكنى بها و  
لا بعه وكذا المتكوفة نكاحا فاسدا وام الولد اذا اعتقها سيده لم املوا كان احد من حملها فانها  
سكنى بعه والسكنى على انك كمال **القول** هذه المسئلة بنيت على ان العقدة بل للحمل في  
الطلاق والناين او اسما حل لوجوده وبوجوده واسفائها باسفايده كالزوجة  
فانه لما ثبت شئ بعهق وما اسفت اسفت فكانت كالزوجة وقال ان زوجه انها  
الحامل لانها لو كانت للولد اسقطت عن الاب سياره كما لو ورث من اخيه لاسه وابوه قائل  
ولا واث له سواء ولو حلت على احد مع ريس الابن الثاني في القياس باطل فالعلم مثله  
واجاب **والذي** منع بطلان الثاني فيها فليعلم القاعده اذا قلنا انها للحمل يجب  
وان قلنا للحامل لا يجب **قال** قدس الله سره ولا بعه للمتوفى عنها زوجها ولا سكنى  
فان كانت حاملا قبل سق عليها من نصيب الحمل والاقرب السقوط **القول** هنا سلطان  
لا بعه للمتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملا اجماعا لرواى السب واركانت حاملا فذلك  
لا بعه على المتوفى وحل يجب على نصيب الولد اختلف الاصحاب فقال الشرح في انها يجب  
واختاره ابراهيم محمد بن ابي وبه ابو الصلاح وابو الفرج وان حرم وقال ابن ابي السمن  
عليها واختاره المصنف وهو ذهب ابن ابي عقيل وهو اختار الشرح في الاستبصار وصبر  
به الباب وادعاء احتج الاولون بوجوه **القول** في رواى عن اولاد حمل وانفقوا عليها حتى  
يضعف حملهم وهو عام **ب** ما رواه رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن احمد بن عليهما السلام  
قال والمتوفى عنها زوجها سبق عليها من مال قال الشرح رحمه الله الضمير في مال راجع الى الولد

لان

لان الحمل لا ينفقه لها اجماعا فالمراد اسما حل وانما قلنا بوجوه الضمير الى الولد لما رواه الصباح  
الكافي عن الصادق عليه السلام قالت المرأة اسكنى المتوفى عنها زوجها سبق عليها من مال ولدها  
التي سبق عليها **ج** بعه الحمل عنها بعه الحمل وبعه الحمل من مال اما الصنفى فلما تقدم  
واما الكبرى فظاهره اذا مال قد اسفل الى الوارث ليس عليه بعه الحمل والجب  
عن **ا** ان انحطاطه لا يلازم ولا يوجب الى الميت فالمراد المطلقات وعن **ب**  
بانه معارض ما رواه العلا في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احمد بن عليهما السلام قال سالت  
المتوفى عنها زوجها انها بعهق قال لا ثم قال سالت سق عليها من مالها وترك الاستفصال مع  
قيام الاحتال يدل على العموم في المقال وعن **ج** ان الحمل لا يجب عليه في ولا حكم ملكه الا  
مع انفصاله حيا كما قاله الشيخ المفيد انه قل خروجه الى الارض حيا لا مال له وكيف سق على  
الحمل من مال من مال له اجماعا لرواى ابو الصباح الكافي عن الصادق عليه السلام  
في المرأة اسما حل المتوفى عنها زوجها بعهق قال لا وفي الحسن بن علي عن الصادق  
عليه السلام انه قال في اسكنى المتوفى عنها زوجها انه لا بعهق لها وفيها هو الامع عندي للاصل لقوله  
عليه السلام اما العقدة للمتوفى زوجها رجعتها **ب** لا سكنى للمتوفى عنها زوجها ان كانت  
حايلا اقولا واحدا وان كانت حاملا قال بعض جمهورها السكنى وقال الشيخ لها من نصيب  
ولدها ولا قوى انه لا سكنى لها احتج العايلون بالوجوه بقوله تعالى والذين يتوفون منكم  
ويذرون ازواجا وصيته لا زواجهم متاعا ليه اسما حل غير اخراج نبي بعض المتوفى عنها زوجها  
الوجوه والاحتجاب انها مسوغة والحمل لا يجب عليه في قبل خروجه **المطلب الثاني**  
في صفه السكنى **قال** قدس الله سره ولو دخل اهله ونفق من نفسه منعه وبما من معه فلا قرب  
جواز الاحتال مع الاصل دفعا لضرر الوجه بالمفرد عنهم **القول** ومن عدم قوله تعالى لا  
تخرجوهن من موكهن ولا تخرجن الا ان ياتن بفاحشة مبينة والاقوى عنكم احتيا  
المصنف **قال** قدس الله سره وهل له اسما حل في سفينة مناسب حالها الا قرب  
ذلك **القول** وجه القرب بعين الاعتدال في حوض الطلاق وقد طلقتها في السفينة والنفذ  
ان السفينة مسكن معتاد لها وليس لها مسكن غير لم يجوز له اسكانها بها نظرا الى العادة الشخصية ومثل

من المتوفى عنها زوجها



وجوب انما في بيت لان اطلاق الشارع انما يجعل على الاغلب لا على النادر والاقر  
 الاول **قال** قدس الله سره ولو طلقتها عايبا او غاب بعد الطلاق ولم يكن ملك ولا  
 متاجرا ستان احكام عليه قهر لعبرة المسكن وله ان ياذن لها في الاستئذانه عليه فلو  
 استاجرت من دون اذنه فالوجه رجوعها عليه **اقول** لانها مطلقة رجعية وكل مطلقة  
 رجعية صفتها وسكنها كذا في الدين اما الصغرى فظاهر واما الكبرى فاجماعنا وسنننا علم  
 الرجوع اذ لم ياذن لها من هو طاهر من الاوليه مع القهر عليه اذ وليته احكام فانه ولو  
 العيب فصارت متبرعة والاقوى الاول **قال** قدس الله سره ولو سكنت في منزلها  
 ولم يطالب مسكن ليس لها المطالبة بالافرة لان الطاهر منها الطوق ولو بالت قصد الرجوع  
 ففصل **اشكال القول** بشأن انما اعرف بقصدها ولا نكنا في منزلها وعلم مطابقتها  
 مع مكانها من المطابقة كون باضيه لئلا يغير اذنه ولا اذن شرعي فلا مرجع لمن يصح من  
 غيره غير اذنه ولا اذن شرعي ومن اصله البراء واستحق عيني بوجوبها لان حق السكن  
 لها بات فلا يسقط الا بآية اليها او اسقاطها صريحا او علم الشارع وليس شيء من هذه  
 هنا **قال** قدس الله سره لو مات بعد الطلاق الرجعي سقط حكمها من بغير العدة الا  
 مع احوال على راي **اقول** قد تقدم اختلاف في ان اسما في المتوفى عنها هل يقع عليها  
 ام لا **المطلب الثالث** في اذن الانتقال **مقالة** المصنف المحقق للسكنى تكن في  
 المسكن الذي كانت فيه عند الفراق الا ان يخ مانع ما سنده المصنف وليس لها الخروج  
 منه وللرجوع الاخراج واليهما لما ورد في القرآن ولو انعقا على المقلد مع احكام لان فيه حقا  
 لله تعالى كما ان في العدة حتى له تعاييد وفادى سكنى النكاح لتحضها للزوجين فان  
 اسفلت من مسكن الا آخر ثم طلقت اعتدت في الثاني ولا اعتبار بغير رجوعها خاصة  
**قال** قدس الله سره ولو خرجت من المنزل الى موضع احتياج الفاقلة او اتجملو فطلعت  
 قبل مفارقتها المنزل فالاقرب الاعتداد في الثاني **اقول** وجه القرب انما فارتب  
 الاول باذن الرجوع فاصله الى الثاني باذن الرجوع قبل الطلاق فكذلك لو طلقت  
 في الطريق معتد في الثاني ومن حيث انما ليست فيه وهي في حكم الاول فخرج اليه والاول

اقوى **قال** قدس الله سره ولو كان سفرها للتجارة او الزبارة ثم طلقت فالاقر  
 انما تختير بين الرجوع والمضي في سفرها **اقول** لما بين المصنف حكم سفر الانتقال ذكر  
 هنا سفر عزم وهو نوعان سابع يخص التجارة وطاعة كالزبارة فاذا طلعت بعد استقرار  
 في السفر وفيه احتمالات ثلاثة 1 انما تختير في الرجوع والمضي في سفرها لا انما تختير  
 ستوطئها لو اخلت بها ولان الاول مسكنها لم يسقط عنه حاز الرجوع اليه ولا انما ضارت الى  
 الموضع الذي اذن لها فيه وهو ان يخرجها لها المضي منه ولان عليها مشقة في الرجوع  
**ب** اعتداده في السفر **ج** الرجوع لانه منزلها والاقوى على اعتبار المصنف  
**قال** قدس الله سره ولو اذن لها في الاعتكاف ثم طلقتها خرجت وبضيه ان كان  
 واجبا سواء بعين زمانه على اشكال او لا **اقول** الاشكال مما اذا بعين زمانه ويشوب  
 من تعارض الواجبين المضيض المعيني الزمان فان قلت بوجوب الخروج هل يجب القضاء  
 فيه اشكال بشأن ان الغرض ليس باختيارها وعلم بقول الزمان له فلم يسقط المضيض  
 القضاء ومن انه قد وجب عليها المضيض ولم يفعل يجب القضاء لاصاله صحة المضيض الحيفر  
 في رمضان **قال** قدس الله سره ولو اذن لها في الخروج الى منزل اخر ثم طلقتها في الثاني  
 ثم اختلفا فقلت بطلق فاما اعتد في الثاني وقال ما يملك احتمال بقدم قولها لان الاذن  
 في المعنى اليه ظاهر للمقلد وتقدم قوله لان اختلاف في قصد وهو اقرب **اقول** اذ اذن  
 لها في الخروج الى منزل اخر ثم طلقتها واحلفا فقلت بطلق اي في هذا الموضع وقال ما يملك احتمال  
 تقدم قولها وهو قول بعض الفقهاء لان اذنه لها في المضيض الى هذا الموضع طاهرة الانتقال  
 فكانت دعواها موافق الطاهر لانها في اشكال في المنزل الثاني فهو كمن في يد انصار عياله  
 عبر يخرج بعض اختلاف من مقابل الاصل والظاهر فان الاصل علم الاذن في العقد  
 واختار المصنف بطلق قوله لانه اختلاف في ارادته وقصد فاقول قوله في ذلك كالمخاطب  
 بلفظ محتمل لمعين حصة ثم احلف اقبالي والمخاطب في قصده فان القول قول المصنف  
 هذا اذا كان الماذن في المعنى اليه من غير ذكر شيء آخر بالوادعت اكل قلب اخرجت  
 للمقلد فانكر فاقول قوله ولو ادعى ان قلت اخرجى لها حجة او للزينة فانكرت فاقول قوله



**الباب الثاني في الخلع** **مقدم** الخلع نفع الخاء المخرج ومنه خلع الرجل زوجه  
 ونفعها انا لا قد النكاح يعرض منها وكراهتها للزوج ودونه بلفظ خلعت وعرفه المصنف  
 ازاله بقوله النكاح بقوله لا منه لانه لا يبرأ من النكاح بالطلاق يعرض تحت  
 خلعا استعارة من ربح الثوب لقوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن فكان كل  
 واحد منهما بمفارقة الاخر مخرج لباسه وسمى الخلع املا لان المرأة بصلحت نفسها من زوجها  
 تملكه والاصل فيه قوله تعالى فان ختم ان لا تقام حدود الله فلا خلع عليها فيما افلتت به  
 وجبته بنت كحل خالها زوجها مات ابن من لم يولد له كان اخذها اباها بين يدي  
 النبي عليه السلام باذنه قتل وهو اذ خلع وقعه الاسلام **قال** قدس الله سره وفي  
 وقوعه مجزؤه من غير اتباع بلفظ الطلاق قولان **اقول** قال المفيد والمرئفي  
 وابن ابي عمير لا يجوز من غير اتباع بلفظ الطلاق وهو الظاهر من كلام ابن ابي عمير  
 والمفيد والصدوق وسلا و ابن حمزة وقال الشيخ في البسيط لا يقع مجزؤه بل لا بد من اللفظ  
 بالطلاق وهو مذهب ابن البراء في المذهب وابن ابي عمير ونظير كلامه في الصلح و  
 اختياره في الصلح وقوعه مجزؤه وهو الاقوى على ما رواه محمد بن اسمعيل في  
 النقص قال سالت ابا الحسن الرضا عليه السلام عن المرأة تبارى زوجها او خلع منه  
 شهاده وشاهدين على طهر من غير حجاج هل تبين منه بذلك او هي امراته ما لم يبعها بالطلاق  
 فقال سبب منه قلت له قد روي انها لا تبين منه حتى تمها بالطلاق قال ليس ذلك اذن  
 خلع فقلت سبب منه فالنعم وهو نفع في الباب اخت الخلع ما رواه محمد بن بكر عن اخت  
 الحسن الاول عليه السلام قال المختلعة تتبعها الطلاق ما دامت في عدتها اشدت للحجب  
 محمد بن بكر واقفي ومنه الطريق ايضا على فصال وفيه قول **قال** قدس الله سره وهل  
 هو نفع او طلاق مقتضى به عدة قولان **اقول** الخلع يقع به المتنونه اجماعا واختلاف  
 في انه هل هو نفع او طلاق قال المرفعي وابن ابي عمير انه طلاق وسق من عدة الطلاق  
 واختاره والدي في المختلف قال الشيخ تعريفا على القول بوقوعه مجزؤه الاول انه نفع  
 لا طلاق والا لكان كذا في الطلاق لا صرحا والطلاق لا يقع بالكتابة اخت الخلع بقوله

الطلاق

الطلاق سريان ثم قال فلا خلع عليها فما افلتت به ثم قال فان طلقها فلا تحل له من بعد  
 حتى تنكح زوجا غيره فذكر بلفظ الخلع و بلفظه بعد فلو كان الخلع طلاقا لكان اربعا  
 لانها قد خلعت صريح الطلاق ومنه فكلت فسخا كسائر النكاح والاولى عيسى لخصيص  
 المرفعي لانها فلتت عوضا عن المرفعة التي يملكها الزوج والمرفعة التي يملك الزوج ايضا  
 هو الطلاق دون النكاح ولا في ثبوت من يفسد لما خلع زوجته بين يدي النبي عليه السلام  
 لم يبرع بلفظ الطلاق بل لما خالها قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتدي ثم الميت  
 اية اصحابه فقال هي واحدة ولان الزوجين لا يملكان فسخ النكاح بالترافعي لان النكاح  
 منه الدولام والاصحيد وسفر على ذلك انه هل مقتضى به عدة الطلاق وان قلت انه  
 فسخ لم يقتضى به والاقتضى وعلى انه فسخ يجوز تحليل النكاح والخلع من غير حصر ولا خلع  
 اية محله في الثالث وخلاف على انه طلاق **قال** قدس الله سره وهو ما حرم كان  
 تكرها لمعالمة وسقط حقها فلا يبيع بذاتها ولا سقط حقها ويقع الطلاق رجعا ان يبع به  
 ولا يعلل وكذلك لو سنها حقها من النفقة وما سجد حتى جالسته على اشكال **القول**  
 شتات اكره اول لان من فزايد النكاح وحقوقه في فائدتها فكان اكرها ومن انكح  
 لا بعد اكرها والا فوى غشوا لا يقع لقوله تعالى فان طلقكم عن شيء من نفسها فكلوه  
 ههنا مرياً شرط في حل الفدية احتيازا من وطئها ففرحت وهو مسف ولقوله لا يحل  
 لكم ان تأخذوا مما انتزعت منكم **قال** قدس الله سره واما مستحب بان يقول الا دخل  
 عليك منكره فكل محرم الاول هو المشهور والثاني اختار الشيخ في القهاب  
 والصلح وابن البراء في الصلح وابن زهر وهو اني للاصل اخت الخلع بوجوب  
 النكاح عن المتكسر ولا يتم الا محلا الخلع وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب **القول**  
 المختلف في المقدمة الثانية قال والدي في المختلف والظاهر ان مراد الشيخ بذلك شدة  
 الاستحباب **قال** قدس الله سره ولوات بالفاخذ حازله عضلها لفتدي به نفسها  
 وقيل انه منسوخ **القول** وجه الاول قوله تعالى ولا يفضلون لذهبوا ببعض  
 ما انتزعت الا ان ياتن بفاحشة مبينة والاستسار من النكاح اياحه ولاها اذا تزنت

المتنونه



لم يأت ان يلحق به ولدان غير ونفسه فرائده فلا تقم حدود الله تعالى في حقته فدخل  
 في قول الله تعالى ان حقم ان لا تقم حدود الله ولا احتاج عليها فما اقلت به ووجه الثاني  
 ما تقدم وقوله تعالى فان طهر لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا والمشرط علم عند  
 علم الشرط واخاب بعضهم عن حجة الاولين بان الآية الاولى التي استدلوا باستنائها  
 منسوخة قال الشيخ في المسوط ما معناه ان الشيخ حلال الاصل محتاج الى دليل ولم يشك احتار  
 رحمه الله الاول **قال** قدس الله سره ولو كانت ثمانية فلا قرأه لا رجعه لها من ذلها  
**اقول** وجه الفرق بيني على مقدمتي **ان** انخل طلاق **بت** انما يكون لها الرجوع  
 في البذل في كل موضع يمكن رجوع الزوج في النكاح بالنظر الى انخل لا نسب امر خارج  
 يمكن زوالها فانه لو خالها ثم تزوجها احتيا او ما تخافه قتل رجوعها ولو لم يصبته فان  
 الاقرب عند المصنف ان لها الرجوع لان منع رجوعه انما هو بما رضى يمكن زواله كان  
 يطلق الاخت او انما حصة ما ساقى العدة فان له الرجوع حسب لوقال المانع خلاف ما  
 اذا كانت بالثمة فان هذا انخل لا يمكن من الرجوع لذاته وانما فقد قيل ان يرجعها  
 بصير الطلاق رجعيًا وهذا لا يمكن ان يصير رجعيًا البتة فلا يمكن رجوعها وتحتل ضعيفًا وان  
 رجوعها وهذا الاحتال لا اعتبار به عندك **قال** قدس الله سره نعم لو رجعت في  
 في البذل لحاز له الرجوع في العدة وليس له ان يزوج باحتها ولا رابعة بعد رجوعها  
 في البذل وهل ذلك قبله اشكال مشهور المتنونه ومن حيث انها مترتبة **اقول**  
 ايضا ومن انه في حكم الرجعي ومن انه بان قتل الرجعة والافرى غشيه انه لا يجوز  
 لانه مستلزم امكان ان يحتج احده من العدة في حبالة ورجعية شرعًا وهو محال  
**قال** قدس الله سره فان حوزها فزجعت في العدة فلا قرأه حوز رجوعها وليس له  
 حسب ان يرجع **اقول** وجه الفرق وجود المعضي وعلم المانع لانه لا مانع لها وعلم  
 رجوعه لمانع ولم يشك في حقها ومن حيث ان مكنته من الرجوع لا من رجوعها واللازم شفع  
 قبضي الملزوم **قال** قدس الله سره ولو رجعت ولما يعلم حتى خرجت العدة فلا قرأه  
 من رجوعها ومن رجوع **اقول** وجه الفرق وجود المنقضي وعلم المانع كما قرأه ومحتل

علم

علم منه رجوعها لانه مستلزم احتج في الرجوع ولم يحصل لانه موقوف على علمه وعلمه  
 منها واعلم ان كلام الاصحاب كالشيخ بطرسته تلام حراز رجوعها **المقصد الثاني**  
 في اركانها وفيه مطالب **الاول** انخل **قال** قدس الله سره ولو ادعت قرعة  
 حال حيوتها وادعى حال الافاقه او بالعكس فلا قرأه تعلم قول مدعي العقد **اقول**  
 نعم النفس على تقدم قول مدعي العقد في الواقع مع امكانها ومن حيث اجمل بالشرط  
**قال** قدس الله سره ولو خال وفي الطفل نفس المثل مع ان قلنا هو فصح ولا فلا **اقول**  
 من خلع وفي الطفل عند موقوف على مقدمتها **ان** انه فصح **بت** انه لا يحتاج الى اقر  
 تبع بالطلاق **ان** ان يكون نفس المثل او ما قبل مع مصلحة الطفل ولا بد من اعتبار المصلحة  
 في الصورتين **ان** ان الذي عليك فصح النكاح وعلى القول بان انخل طلاق او موقوف  
 على اتباعد بالطلاق فانه لا يقع من الموت **قال** قدس الله سره ولو خال السفينة  
 بعوض المثل مع ولا يقتضي بل ولديه فان سلمت اليه لم تترافا كان باقيا احده ولديه ورت  
 وان سلمت كان للموتى مطالبها به لا للمثل وليس لها الرجوع على السفينة بعد فل انحر  
 لانها سلطته على المرافة تسليم اليه ولو اذن لها الولى في الدفع اليه فلا قرأه ذمتها  
**اقول** كل من مع اسعلاه بالطلاق مع اسعلاه باخلع وشترع على ذلك منخل  
 من السفينة وذكر الذي عليه من السلام هنا بعوض المثل ولا شغل في صحة بعوض المثل لكن  
 ان كان قصده الصورة الاجتماعية واعرض عن غيرها وهو حكم نافع في الاشكال وان  
 قصد اشراطه فصح منظر لانه لا يريد على الطلاق محانا وطلاقة محانا ما قد خصومنا  
 على القول بان طلاق وعلى القول بصحة النكاح لو زوجه الولى الصغير مدون هو المثل  
 فصحة انخل هنا ادعى واطلق والذي قدس الله سره في التحريم منخل السفينة  
 ولم شرط عوض المثل وميزا هو الصصح عندي وشترع على صحة خلع السفينة ملحة  
 للعوض وضمانها لانه ان يصل الى مستحق القبض والسفينة لا مستحق قصده فلا تسرا  
 تسليمه اليه فاذا سلمت اليه كان في ضامها وقدم السبب هنا على الباشا لانها بتسلها  
 اليه سلطته عليه فصار السبب اقوى ولا يرجع على السفينة قبله رشده وبرح على البعيد



بعد عقده لانه كما كان في الصان للحرق القصر في المحرمات في حق الغير كما  
كان لحفظ ماله لمقص فيه امضى في الصان حالاً وما لا والالم يحصل حفظ ماله فاستفت  
فانما المحرم فخرج بلا لاطال على الاصل هذا اذا كان التسليم بغير اذن المولى فان اذن المولى  
لها في التسليم فالأقرب سراً ذمتها وتحتك العلم لانه اذن فملا لا يبيع ولا مع الاول وانما طولنا  
في ههنا المسئلة لانها موضع اشتباه **قال** قدر الله سره وفي المولى اذن له المولى  
اشغال وكذا المحرمون اقرب له علم البراءة **اقول** يشترط الاشكال من امر المولى ومن علم  
اعتبار مضى بها وههنا هو الاقرب والامع عند المولى وعندي والفرق بينهما وبين الصيغة ظاهر  
لانه مكلف **قال** قدر الله سره وهل لها الرجوع على المولى مع جهلها اشكال اقرب ذلك  
لانه سبب **اقول** وسحق العلم لنفسه الاولون ويكفيها تسليمها الى من لا يبيع قبضه  
ماذن فاسد وجاهل اسحق لا يعز ولا حتى الاول لان اذنه سبب للاملاف والمباشر هنا  
صعقت والمولى غير على التسليم الى الصبي والمغزو يرجع على من غرم لانه ههنا هو المكلف باسم  
بالسليم وكان مكلفه يحفظ بعضه فان اسع رجوع الصبي بعد بلوغه على المرأة يرجع على  
المولى لما لو سلمه المولى شيئا بلغ من ماله فابلقه **قال** قدر الله سره وهل للبعد اشغال  
غير اذن مولاه اقرب ذلك ان جعلناه طلاقاً او نكاحاً على اشكال **اقول** وجعل اشغال  
وقوله على اذن المولى انه معاوضة ما لانه امتد لقوله تعالى لا يضياع عليكم فيما افدت بكم  
وكل امتد معاوضة ما والعوض بمكة المولى فمعق على اذنه واحق انه ان قلنا  
انه طلاق والطلاق بيده فكان ههنا اشغال بيد العبد لا المولى وان قلنا انه فسخ قال  
المصنف فله اشكال ويشوع ان ههنا الفسخ بعوض فكانت معاوضة محضه من الطرفين  
كالنكاح والبيع الا ترى انه لا يشترط ورود على عوض النكاح بل يجوز ايراده على عوض  
حده ويشترط فيه التواصل والطلب بين طرفيها كالباع والمكاتب لانه ما اخذ بالاف  
مقابل ما منح من مكنته ولعلنا انه بطلان العوض وتحتك علم الحاقه بالمعاوضات المحضه  
لانها انما تكون مع كون الرضين مالمين وقد ظهر من ذلك الفرق بين الطلاق والفسخ وانما  
ذكر المصنف الاشكال في الفسخ لا طهار الفرق خاصة ولا قوى عندي انه لا يتوقف على القولين

وتقرر

وهو اختار المصنف في التمسك **المطلب الثاني** في المختلعه **قال** قدر الله سره  
ولو خالعت الامة عدلت باذن مولاه فصح فان اذن في قمرين مذلته تعلق بما في  
يدها ان كانت ما ذواتها في التجارة وان لم يكن ما ذواتها في تجارتها تعلق بكسبها ولو لم  
يكن ذات كسب تعلق بذمتها تقع به اذا صنعت واسيرت ولو قل تعلق بالسنتع الاولون  
مطلقا كان حنا **اقول** الاول قول الشيخ في المسوط والاخر اختار المصنف لانه  
لم يحصل العوض ما اذنه فعلت فكان العوض عليه وههنا المسئلة ينبغي على انه لو اذن السيد  
لعبه في النكاح هل يكون المحرم على السيد وفي كسبه **المطلب الثالث** الصعة  
**قال** قدر الله سره ولو نوى باسخلع الطلاق في وقوعه اشكال **اقول**  
ههنا المسئلة ينبغي على ان اسخلع هل هو فسخ او طلاق فان قلنا بالاول لا يقع لانه يكون  
كما يده في الطلاق حديث لا يخار فيه ولا يقع عندنا بالكفاية وان قلنا انه طلاق فعلي اشرط  
اساعه بالطلاق لم يقع لانه حديث كفاية ولا يبيع بالكفاية عندنا وان قلنا انه لا يشترط فيه  
كان صريحاً وقع وقد سنا اختلاف وجه كل قول في المجلس ما تقدم والامور عندي انه  
طلاق لقوله عليه السلام في قضية ثابت ان نفس هي واحدة حكم عليه السلام بان طلاق اذنه  
يقع بحجته وحكمه عليه السلام في قضية ثابت بالسنة ولم تقع بلفظ الطلاق **قال**  
قدر الله سره ولو نوى بفسخ او طلاق لم يقع وهل يلزم النكاح الاقرب ذلك  
**اقول** وجه القرب ان ما راد الطلاق يدل على الرضا بالنكاح وسحق علمه لعدم  
وقوع الطلاق والالتزام بالنكاح باع له واذا لم يقع المستوع لم يقع النكاح وفيه منع **قال**  
قدر الله سره ولو طلعت منه طلاقاً بعوض فخلعها محجراً وعن لفظ الطلاق لم يقع على القول بان  
طلاق ولا على الاخر ولو طلعت منه طلاقاً بعوض فطلق به وقع الطلاق رجحياً ولم يلزم البذل  
ان قلنا انه فسخ ولم يلزم على انه طلاق او بفسخ اليه **اقول** اللفظ الذي بين الزوجين  
سواء من جانب المرأة واحابه من جانب الزوج اما ان يكون واحداً من الجانبين او لا فان  
كان الاول شك حكمه وان كان الثاني فعينه سلمان **قال** ان يسأل الطلاق ففسخها باسخلع  
محجراً عن لفظ الطلاق لم يقع اشغال لان سواها طلاق ولذا لها عليه الطلاق صريح في معناه



نقيا سبق على الزامة حكمه واشتغل فيه قولان فليقل انه قد وقع بالمعنى بالطلاق لم يأت به  
ما سأل وما بدلت عنه فليقل ان له العوض متى بطل العوض بطل اشتغل وان قلت انه طلاق  
فليقل قول من جعله كذا لم يحسمها بما سألته وبذلك لانها سألته الصريح فاجابها بكما به وعلى القول  
بانه صريح لم يحسمها بما سألته ايضا لانها سألته صراحة صريحة بالانفاق نفسا واجابها بسلة اجتهادية  
محتملها فيها فذلك قال على القولين **ب** ان ساء له خلعاً بعوض فطلها به فمنا على القول  
بان قد ضحى لم يحسمها بما سألته في مقابلة فطل العوض منقح الطلاق رجعياً ولم يلزم العوض وان  
قلت انه طلاق وقع الطلاق بعوض وكان له العوض لانها سألته بثبوتها فاجابها  
تصريحاً وهو اكد وعلى القول بانه معقود بالطلاق والحق بالطلاق يكون له العوض لان  
القابل بهذا القول يجعله كذا في عا الطلاق والكتابة لا يقع بها وانما يقع بالطلاق الذي يعقبه ولا  
اعتبار حديد ما شغل وفيه نظر لا يستعمله خلو شرع الشارع حكماً عن الفائدة وانما يورث شيئاً واعلم  
ان المصنف صرح المسألة الاولى بانه خلعاً محمداً عن الطلاق وفي الثانية سألته خلعاً مطلقاً  
**ق** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل تزوج امرأة فبطلت له فبطلت له فبطلت له فبطلت له  
هذه المسألة سنه على البيع والشكاح وسائر العقود وان قلت انما يجوز فيها ادنى لان المثل  
جعله والموت في الشبهة الصادرة من الزوج فليس من فعل العقود وان قلت انما  
المعنى كان اويس فلا قوى هذا يجوز لانه انقاع وشكك المنع ان ظن ان هذا عقد وقلت  
باسناده في العقود فليقل القول يعلم انما يجوز بقول المتن منه ليس التوكيد بل ما شرع البطل واشتغل  
من واحد اما العكس فقصصه فعلى هذا يجوز التوكيد في توطي ما شاء من الطرفين مع الاخر او وصيه  
**ف** اياك توصيل المرأة فمناها وهو اربعة استدعى اشتغل او الطلاق وتقدر العوض وبذلك  
في مقابلته ما استدعت من اشتغل او الطلاق وتسلمه فلا صحيح توكيدها هذه الامور والرجل  
يرسل فيما له وهو شرط العوض وانقاع الطلاق او اشتغل في مقابلة المثل ولا صحيح توصيل  
واحد منها عن ماله **المطلب الرابع في الفدية** **ق** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو خالها  
على غير صحيحه اما مخرجه او لا فان علم من هذا اشتغل ان لم يتعه بالطلاق وان اتعه كان رجعياً  
فان لم يعلم استحقاتها بطل اشتغل وشكك الصفة ويكون له المثل او القمعة ان لم يكن شئاً **قوله**

قال الشيخ في السوط سطل اشتغل وبكسر الاحتجاج بان العوض لازم لما هيته اشتغل وبطلان  
اللازم سئل بطلان الملام وموجه احتمال الصحة ان المعاضدة هنا ليست حقيقة كافي البيع  
والاصل في العقود الصحة فلا يوجب بطلان عن العوض في بطلان له بل ينقض المرات المثل ان  
كان شئاً او القمعة ان لم يكن كذلك والا قوى على بطلان اشتغل **ق** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ويبيع المثل منها ومن وكيلها او وكيلها عنها ومن يضمن ما ذبحها وهل يبيع من المتبرع الا قرض المبيع  
**ا** قوله وهل يبيع الصغير منه محتمل ان يكون راجعاً الى الضمان فيكون العوض  
في انما اذا اقل خلع رجعت على ما يدعي على منانها فان هزم الصفة اعتبرها الشارع في الضمان  
في موضع بلا جامع وهو ان متاعاً في البعوض على منانها وفي منان ما سألته المشتري من شئ  
وعرض على قول جماعة وقدره في البراءة منه في قوله من يظبط او سطر فلما خذ البراءة من وليته  
والا فوضا من والبراءة اما يكون على منان وليس سألته وقدره السابغ وصح البراءة وعلى  
هذا الاحتمال هل يبيع الاقرب لا وهو اخبار المصنف هنا لانه ضامن ما لم يحجب لا بعوض عن ملك  
المبيع ليرجع الى المرأة ولا يبيع ان ملك خلع عوضاً وعوضه على غيره ولا على خلاف الاصل مقبض  
فقد على جعل النضر وجه اسجواز انه امك لا لايه والا ماله يبيع من الاخيخ وشكك رجوع الصغير  
في بيعه الى المثل واخبار المصنف علم الصحة وهو الاصح **ق** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم اما لو قال  
طلها على الف من ماله او على منانها او على غيرها فمناها مع ما لم يرض بل من المثل  
مع اشتغل ومن المتبرع على اشكال **ا** قوله شئاً من انما ضامن ما لم يحجب ومن ان الضرورة  
قد تدعو الى ذلك كالتقاضي متاعاً في البعوض على منانها **ق** قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ويبيع جعل  
الارضاع فديته وشرط تعين المدة والارتفاع وكذا النفقة بشرط تعيين المدة وقدر علم من  
المأكول والمأبوس فان عاش المثل قوله ولو لم يحل الصبي الماله للرضاع مع امكانه حتى انقضت  
المدة ففي اجتماعه العوض **ق** قوله يبيع جعل والنفقة الواحدة عليه كعقده او  
بعقه من يجب عليه فديته بالشرائط المذكورة لان الفدية له حقيقة اما مع علم وجوبها عليه ففيه  
نظر من حيث انه عوض عن ملكه نصيب ان يكون له واذا لم يحجب النفقة عليه فالعوض لغيره ومن  
انه مقصور مرعب فيه فيبيع وبكراهة لا يبول حيزه ويبيع منه الى من شرطه له تمامه كما علق



عبد كعق ووجه الطهر في انده اذ لم يحمله ابها انه لم يحصل له العوض الذي وقع عليه الصلح وتقرر انقضاء  
للان محض عليها عوضه ومن انما قد تدلت له ذلك ومكنته وهو استسمن اسبقا له فلا يصح عوضه  
والا فري بطلانه **المطلب الخامس في سوال الطلاق قال** قدس الله سره ولو قالت  
طلعتي لما اعلى ان لك على الف فطلعتي قبل لا يصح لانه طلاق بشرط والوجه انه طلاق بشرط  
مقابله عوض فلا تعد شرط **القول** البحث هنا في مقامين **أ** في بصره الصعده وهي  
قوله طلعتي على ان يعلك لغير غير البعات الى عدد الطلقات فانه لو قالت طلعتي واحدة  
على ان لك على الف فقال طلعتي واحدة على ان علك الف كان احواف جارا في صحته وضاه  
وتقرر ان نقول اختلف الاصحاب فيه فقال الشرح انه طلاق بشرط لان على التي يعقها  
ان من ادوات الشرط والطلاق شرط لا يصح واحتم على الصغرى انه ورد في القرآن استعما لها  
في الشرط في قوله تعالى قال له هو حصل اقبل على ان تعلقي معا طعت رسلا والاصل في الاستعمال  
الخصفة ومنه الصغرى شحرم في العرف انها الشرط واجاب المصنف عنه فمع كونها من  
ادوات الشرط حقيقة بل هي العوض وقد ورد في القرآن في قوله تعالى حصل لك جرعا على ان  
يجعل سدا بينهم سدا وفي قوله تعالى اني اريد ان التحك احدك اتي طيس على ان اخرجي ثلثي  
صح فان اتمت غير ان من عندك يجعلها عوض النضع او رد ممكن شريفا فلا يجزم بالصحة لا محال  
ارادة الشرط وكل عقده كذلك فهو باطل واجواب **ب** انه اذا تعاض المجرز والاشراك فالجواب ان  
ارجع وعذاهل اللغة ادوات الشرط ولم يذكرها على غيرها والاصح عندي اختيار المصنف والفرق  
بين من الصغرى ومن طلعتي لما اعلى ان البا للعوض ايضا **مقاله** من حيث جعل الالف  
في مقابلة الثلاث ومنه المله في المذكورة في هذه المقالة **قال** قدس الله سره فان قصدت  
الثلاث ولا لم يصح البذل ولو طلعتي لما اعلى ان لم يفعل ما سألته وتلى له ثلث الالف لوقوع  
الواحدة وفيه نظر **القول** من المله المانه من قوله ولا هو ان تقول انت طالق انت  
طالوات طالق والمرسل هو ان تقول انت طالق بلا **مقاله** اذا سالت المرأة الطلاق  
والتمته سدا فاجابها الزوج فان هز معاوضه من معه وجعله من حجه اما انما معاوضه فلانه  
يحصل ملك البضع للمرأة ونزول عنه بما تبذله من العوض واما ما صحته المجاه فلا انها جعلت

الالا

المال في مقابلته ما مستعمل الزوج فعلا وهو الطلاق فاذا التزم وقع الموضع وحصل مقصوده الذي  
هو غاية لها في بذل المال اذا تصرفه لك فنقول هنا سائل **أ** انقصه الثلاث ولا  
وبقع الثلاث ولا **ب** ان لا تصرفه لك لكن يوقها رسلا وقد اختلف الفقهاء في ما تيسر  
المكثين فقال كثير من الامامية سطل البذل ولا شيء له اما في الاولى فلا منع الغاية الجعل عليها  
عندها وعند كثير من المجاهدين لان الطلاق الثاني اوقعه على المطلقة واما في الثانية فلا منه  
لم يات بما سأل وقيل في المكث له ثلث الالف لانها جعلت في مقابلته عدد وقيل جعل لها  
ثلثه مكن له ثلث الالف توريعا للشي على العدد المسؤل قال والى من لا يصح فيه نظر  
مشوق قول الشرح في المبسوط فانه قال انك الثلث كما ذكرنا والاصح انه لا شيء لانها اما تدلت  
في مقابلته المجموع ولم يحصل ولاد لاله على التذرع شي من الدلالات الثلث ولم يجعل في مقابلته الواحدة  
شاه لان الطلاق في نفسه غير مستقيم ولا عوض له الا بادل عنه وقول بانقاعه على الوجه  
الذي طلبه جاعلا للشرط ولم يحصل منها البذل الا على المجموع من حيث هو مجموع فلا يكون له شيء  
على الواحدة والاضابط انه كما حصل للمجموع حكم مطلوب لم يحصل الواحدة احزايه ولم يكن الاجزاء  
متقومة في بعضها فان بذل العوض من المجموع من حيث هو مجموع الاستلزام تقسيمه على الاجزاء الا مع  
النقص على مقابلته الاجزاء بالاجزاء **قال** قدس الله سره ولو قصدت لما ابرجعت فان  
طلق لا يافد الالف وان طلق واحدة قبل له الثلث وفيه نظر لان مقابلته اجمع ما يجمل لا يعضي مقابلته  
بالاجزاء بالاجزاء **القول** الفرق بين من يهرز المله والمفلسه عليها ان التي قبلها طلبت الثلاث  
من غير رجوع منها والبذل على هذه الوجه فاسد عند المصنف واما من يهرز المله ما بها على الثلاث  
برجعت ان اذ عرفت ذلك فنقول القول بار له الثلث للشرح رحمه الله ووجه النظر ما ذكر  
المصنف ومستهك ما ذكرناه فيما قبل واعلم ان هذا اشكال وهو اتصال الطلاق بالبذل  
للافضل شرط في صحته فاذا جعل الالف في مقابلته الثلاث والطلاق الثاني لا يتصل بالبذل  
لتحل زوال النكاح بالطلاق الاول والرجعة واجب عند من ذلك من مقتضيات الطلاق  
ومصحتها فلا تعد فصلا ولا اتصالا بها هو بالدرج اما هو بالدرج الاول وانصال الثاني في  
عند في نظر فان البذل ليس على الاول ويبدو يكون على طلاق يحصل في نكاح آخر فلا يصح



المتأخر في الباقي وبذلك الرجعة منزلة المقارح من اختلاف الأصل فلا يكون له حكم  
 من أصل وجه **قال** قد رتب الله له ولو كانت طلق في واحدة ألف فطلقها ثلاثاً ولا فإن  
 قال الألف في مقابلة الأولى فله الألف ووقعت مائة وثلثت الباقي وإن قال في مقابلة  
 الثانية فالأولى رجعت ولا فدية والباقيان باطلتان ولو قال في مقابلة الجميع وقعت  
 الأولى قبل وله ثلث الألف ولو قيل الألف كان وجهاً حيث وقع ما طلبته **أقول** قال الشيخ  
 في المبسوط له ثلث الألف لأنه جعل الألف في مقابلة الكل فيكون في مقابلة كل واحدة ثلث  
 الألف وقال المصنف له ثلث الألف لأنها جعلت الألف في مقابلة طلقه واحدة ففعل ما جعل  
 له عليه وكل فعل ما جعل له عليه حتى انتهى ذلك الميرس فيجوز أن يترسق الألف والصريح  
 ظاهره لأنه التقدير وما ذكره فأنه عند واقع الثلاث وإنما وقع واحدة بغير الغيبة والوقت  
 من غير ما لو كانت شرت شكل هذا العهد بالف وقال يستكم في غير العبد من الآخرين بالف  
 وتلتا بصحة تقديم القول فإن السبع يبطل قولاً واحداً عندنا لأن البيع معاوضة محصنة لا يتحلل  
 شبهة بأحكام من وجهه وإنما قلناه قوله ولا احتراز عن إبطالها لما رجعت منه ليس في قطبها  
 لأن السؤال الطلقة الباسد لأن الطلقة في مقابلة عوض فهو باير وإنما سألته طلقه في مقابلة عوض  
 والثامن في الثالثة ولم يصعب السؤال بل باخر فلا عوض له عنها **قال** قد رتب الله له ولو  
 كانت تعد على طلقه فقال طلقها ثلاثاً ما بال فطلق واحدة كان له ثلث الألف وقيل له الألف  
 مع علمها لأن معناه كل في الثلاث لتفصيل السنونة والثلث مع جهلها بأنه لم يبق له إلا طلقه واحدة  
 فإن ادعى عليها قدم قولها مع العبد **أقول** وجه قول المصنف أنه جعل في مقابلة عدة  
 وكل جعل على عدة وتوزع عليه لأنه مقضى إجماله والقال بالفصل المذكور هو الشيخ في المبسوط  
 وجهه أنه إذا كانت عالة لم تبدل في مقابلة ثلاثاً مستداه لعلها ما لا يحصل والعاقلة لا ينزل  
 كلامه إلا على الصحيح بل يكون مقصوده من الإحتمال العالية المقصودة من الثلاث  
 فكانها قالت كل في الثلاث فاما مع جهلها مقصوده من مودة العبد السؤال فتوزع عليه وجه  
 احمره لا شئت تلك الطلقة وإنما ثبت بها وما قبلها فكون حكم الأولى والثانية وكذا الأمر  
 في كل علم مع معلومها وقد ذكرت أن الأولى عندك إن كان البذل على مجموع لم يقسط

مع وقوع بعضه خاصة فلا وجه عندك للثلاث بل التحصيل أنه ان قصدت بقولها ثلاثاً ملك  
 في الثلاث فحصل التحريم من الثلاث فله الألف ولا فلا شيء له **فرد** لو ادعى  
 عليها بأنها مئة على طلقه واحدة وانكرت كان القول قولها في عدم العلم مع الف لاها من عدة  
 وهذا قاعد عليه في أن كل من ادعى عليه بالعلم بشي وانكر مع احتقال بالانكار بالقول قوله  
 مع العلم إجماعاً **أقول** قد رتب الله له ولو كانت بذلت في مقابلة طلقه فهذا النكاح  
 وطلعت في نكاح آخر **أقول** العت هذا كما مضى كرهنا محتمل أن يقال أنه نص على جعل  
 في مقابلة غيره الطلقة والفرق بينه وبين المدة والمقدم الاحتمال والتفصيل فإن في الأول  
 محتمل أن يكون أن يجعل في مقابلة كمثل الثلاث محتمل هنا وما بها نصيب على أن يكون العوض  
 على طلقه في هذا النكاح وطلعت في غيره فلا محتمل جعل الكل في مقابلة كمثل الثلاث لو سبقها  
 طلعان وهذا النكاح ومحتمل أن يكون الثلاث في مقابلة غيره الطلقة الواقعة في هذا النكاح  
**قال** قد رتب الله له ولو كانت مئة على طلعين فطلقها العبد مع علمها انتهى إجماع ومع  
 جهلها الثلث وإن طلق واحدة انتهى الثلث مع جهلها ومع علمها النصف لأنها بذلت الألف في  
 تحله الثلاث ومحتمل الثلاث لأن غيره الطلقة لم يعلقها من تحريم العقدة **أقول** الأول  
 عندنا ما ذكرته في المسألة السابقة **قال** قد رتب الله له ولو كانت طلقه عشر بالف فطلقها  
 واحدة فله عشر الألف فإن طلقها بأية فله نفسها فإن طلقها بالثلاث فالحكم على اشتكال **أقول**  
 بشأن أنها بذلت في مقابلة العشر ولم يحصل ومحتمل أن يكون له الثلث ثلاثه اعشار ومن  
 حيث أن مقصوده من الإحتمال الكبرى والعلة للتأكيد والنقسط عندك بعيد لما ذكرته  
 ومن المجهول إلى بعض السؤال بعيد أيضاً وهذه الفروع كلها لا اعتبارها عندك بل الضابط  
 عندك أن العلة السؤال أن مكر الزوج كله واجابها فله المال المهي وإن اخطأها لا ينصده  
 خاصة ادم ملكه فليس له شيء **قال** قد رتب الله له ولو كانت طلقها ثلاثاً بالف فقال أنت  
 طالق واحدة بالف وليس محتمل أن لا يقع لأن ما رضىها إلا بالألف وهي  
 ما قبلت الا شئها والفسان بعد لا يقع إلا أن يأتي بصحة الطلاق الشرعي مع البائنة  
 ومحتمل أن يكون له بالألف وثلث الألف ومحتمل نظائر البائنة ووقوع الأولى رجعت له



**اقول** وجد بطلان الاولى ان حاله ليس حرا باع من مواليها لعدم مطاقها اذ سوانها  
ان امضى الورع فقد سالت كل واحد بثلث الالف وهو لم يرض الا بالالف والالف يال الالف  
بعضه على كل قبل يكون سندا بالالف لان الطلاق بعض جواب سوال لا اجاب لقبول  
عندنا فاعلى هذا الوجه وهو انه لا يقع الا على فلا يحلوا اما ان ياتي في كل من الماتين بالصيغة الشرعية  
اولا فان كان الاول وصفت الثانية وان كان الثاني فان اتى بالصيغة الشرعية في احدهما  
وصفت ولعن الاخرى والاغتيا ووجه احتمال ان يقع الاول بثلث الالف سدا على انه جعل له  
لانهم لم يرض بواحدة الالف حيث سالت الالف بالف بلا زيادة عليه كافي ساير  
الاحتمالات وفي هذا الاحتمال الثالث الذي ذكره المصنف موالاه عنده وهو ان الفدية سطل  
لما تقدم ولا يلزم من بطلان الفدية بطلان الطلاق بصيغة الشرعية لا ليرتفع لفظ الطلاق  
على الفدية بل هو اجاب للفدية بغير الطلاق رحيما وهذا الذي استقر عليه راي والذين  
قدس الله سره وقوله في وجه الاحتمال الاول لانه ما دفعها الا بالالف وهي ما قلت اشارة  
اذ فادله وهي مشايخته للمعاوضة وعليه في هذا الاحتمال **قال** قدس الله سره ولو كانت معك  
على طلقه فصالت طلقا لما بالالف واحده في هذا المكافاة والغير في غير ايه في الاستيفاء والطلاق  
الثالثة استحق بثلث الالف **اقول** مراده بالثالثة هنا الاولى التي هي في هذا المكافاة فان كل  
واحد من ثلاث فهو ثالث بالنسبة الى الاثنين **المطلب الثاني** في نقلا ما بحث  
اختلف والسامع **قال** قدس الله سره ولو قال طلق زوجك وعلى الف لزمه لان الف مع الطلاق  
ولا يقع الطلاق بآية اما لو قال خالها على الف في ذمتي فهو الوقوع اشكال **اقول** هنا  
مسلمان **ا** لو قال طلق زوجك وعلى الف على سبيل اجماله مع ولزمه الالف مع الطلاق لا الطلاق  
امر مستقل به الزرع في اجماله عليه من الاجنبي لا مكان اشاله على عرض فصوصه له قوله وكان  
جعله **ب** لو قال خالكم زوجك على الف في ذمتي قال المصنف فيه اشكال ونشور انه  
معاوضه فلا يقع ان ملك واحد عوضا وعوضه على غيره ومن حيث انه اقتل للآية والامتداد  
يصح من الاجنبي والاشع في المبسوط في المخرج وما خذ القولين ان اختلف في جرم معاوضة او  
اقتل ويمكن ان يقال المتفق على اختلف في التراضي والطلاق والبذل جعل وعلى الثاني من كل منهما

يصح وعلى الاول من كل منهما لا يقع والفرق بين الفسخ هنا والطلاق ان الفسخ هنا بعض  
بالتراضي فلا يقع ان سفر به الاجنق والفرق بين الفسخ هنا والطلاق ان الفسخ هنا بعض  
الفدية حيث قال قدس الله سره ويصح البذل منها الى قوله ومن ضمنه ما ذكرنا وهل يقع من التبرع  
اي يقع اختلف من ضمنه تبرعا واما في هذا الموضع فالمراد به ما ذكرنا والاف مع على انه لا يصح  
في الموضعين **قال** قدس الله سره ولو اجمعا ذكر الفسخ واهمال الاجنس واحتلف في الارادة  
قبل بطل وقيل بعدم قوتها وهو **اقول** القائل بالطلاق هو اشع في المبسوط وقال  
بعض اصحابنا بعدم قوتها واختار المصنف وهو الامع عندي لانه اختلاف في ارادتها ولا يطلع  
عليها من البشر الا في مكان قوتها مقدما **والا** قدس الله سره فاذا اطلقت المرأة اسفوي  
اختلف هو المثل حاله البذل فان خلع بدونه او وجلا او ابدون من نكاح البذل مع ولو زاد  
فلا يق بطلان اختلف **اقول** وجه القول ان الزوج لم يرض الا بالزيادة واذ نه لا تقضيها  
واختلف لا يقع مرقوقا فلا يلزمها سطل البذل فسطل اختلف بطلان البذل ولا نأخذ بالامع  
على قول او تعليق من الزوج بالعرض كذبح كثر من الماتين وعلى كل تقدير سطل بطلان  
البذل وتحتل الصفة فيمثل ثبوت هو المثل كفساد بعض اجماله وحتمل انه ان اضاف اليها  
كن ما لها او عليها بطل اختلف وان اضاف اليه فاما بالفتان عنها ولا بان يقول على او من ياتي  
فترى على سلكه الاجنبي فعلى القول بالصحة منه هنا يصح لا نأخذ بحسنه عقد مستقل فيه الاجنبي  
بالتمام الحال معوز وان لم يصف ايده ولا اليها احتمال الزامه لا نأخذ به اذ املا وعلمه فسطل  
اختلف لانه معاوضه والامع عندي انه بطل اختلف فان اتبعه بالطلاق وقع رحيما والامع لا  
فعل النفي عليه السلام في امرأة ثابت برقيس بدل العوض منها وكذا الاخبار الواردة عن الامامة  
عليهم السلام **قال** قدس الله سره ولو كان التوكيل في الطلاق بعض او لتمامه بالطلاق  
قبل وقع رحيما ولا فدية ولا تضم التوكيل وفيه نظر **اقول** اي لو وكله في الطلاق بعض  
او في خلع شعده بالطلاق بعض معين او مطلق فراد على ما عينته او على هو المثل قال اشع  
يقع رحيما وبطل البذل قال والى وفيه نظرية الموضعين **ا** في عدم الفدية فانه محتمل  
ثبوت هو المثل كفساد بعض ساير الاحتمالات فان فدية الطلاق جعله اذ الطلاق لا يقع مطلقا

في من يات  
بذل رحيما  
وكذا الاحتمال الثاني  
على رايه علم السلام



على العوض ولم يقع الطلاق محالاً وإنما المصد بعوض وأوقع هو بعض أيضاً فلا يقع محالاً  
في عدم ضمان الوكيل وحتم ضمانه لأنه المباشرة للزيادة وإنما ما ذكره من الضعيف  
وحتل عليه الأصل فلا إذا لم يصف لها ولا إليه أما لو أضاف إليها كقولها عليها أو من مالها  
أو أضاف إليه كقوله من مالي أو علي فالحكم بقدم واعلم أنه قال ولو كان التوكيل في الطلاق  
بغرض سبها على الفرق بين الخلع المجرد والطلاق وسنة وبين ما إذا اتعد بالطلاق فإن الخلع  
يحتل بالطلاق وأما الطلاق فلا يحتل بطلانه لأن الطلاق ليس بعلق على العوض ولا بطل  
بل هو ملزم للعوض لا يقال الطلاق بعوض لم يقع وبغير عوض غير مقصود لانا نقول  
الطلاق هو المقصود والعوض تابع له والحق أن لا يقع بعوض حقيقة **قال** قدس الله سره  
ولو قال طلعت يوم الخميس وطلق يوم الجمعة والأمر المطلق ولو طلق يوم الأربعاء بطل **القول**  
وجده القرب أن الأذن لم يسأل إلا يوم الخميس ولم يسأل يوم الجمعة والطلاق يوم الجمعة  
غير ماذون فيه ويحتل الوقوع لأن دفع حصول أمر في يوم الجمعة وهو السنوية وقيدان له  
في الستة الموجب لذلك الأصح عن المطلقان وأما لو أوقع الطلاق يوم الأربعاء فإنه باطل  
قطعا لأنه لم يرض بوقوعه ولا بوقوع أثر فيه **قال** قدس الله سره وإذا خالفها أو أضاف  
بنت العوض التي ولم يسقط ما لكل واحد منها من حق ما يرض ولا يسقط سواء كان الحق من  
جهة الزوج كالصداق وغيرها أو من غيرهن سوى النفقة المستقلة ما لم يرض في العوض  
في استحصال النفقة حسنة اشكال **القول** هذه المسألة بعد حكمها وبنا على أن المرأة  
إذا رجعت في البذل في العدد هل يصير الطلاق رجعياً وسعد أحكام الرجعة كلها أو ست فيه  
حرار الرجل ولا يصير رجعياً كلام الأصحاب يحتمل الوجهين **المطالع**  
في المباشرة **قال** قدس الله سره وأما ما يلفظ الطلاق أجماعاً في الخلع خلاف **القول**  
قد تقدمت الإشارة إلى اختلافه في **المطالع** **الثالث** في الطهارت  
**أ** الطهارة شرعاً أشبه الزوج المكلف منكوحته ولو مطلقه رجعية في العدة وقبل بالعقد  
الثام يظهر أنه وقبل بشدة من ملك كفاها بعقد دام نظير محرم عليه ابتداءً في رضاء  
أو مصاهرة والأصل فيه الكتاب والسنة والإجماع أما الكتاب فقوله تعالى والذين يظاهرون منكم

من نسائهم ما هت أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائق ولدهم وأنهم يقولون منكر من القول  
وزورا وقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا الآية وأما السنة  
فلا تأتي وأما الإجماع فظاهر **ب** الطهارة محتملة لقوله تعالى وأنهم يقولون منكر  
من القول وزورا وصح عليه الكفارة بالطهارة والعود لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم  
ثم يعودون لما قالوا فتحرر برقبته والعود عند ما هو العزم على الوطئ لا يقع من الصبي  
لأن الطهارة المقترنة هو المنكر والزور للآية ولا تتحققان في طهارة الصبي لعدم تكلفه وإسقاط  
اللائق بوجوب إسقاط الملامم ولأن عبارة غير معتبر شرعاً ولا استلزامه وجوب الطلاق  
أو الكفارة واللائق سيف في حق الصبي صغى الملامم وفيه مقتضى **القول** في مكانه  
وهي أربعة **القول** الصيغة **قال** قدس الله سره ولو حذف عرف الضلع فقال أنت  
كطهراتي وقع ولو حذف في الظاهر قال أنت على كذا في أو مثل اتى مان نوى الكفارة والتعظيم  
أو أنها كامة في الكبر والصغر لم يكن شياً وإن قصد الطهارة قبل وقوعه وفيه اشكال **القول**  
قال الشيخ في الميسر هو كما لم يتعلق حكمه بغيره من الإسهام بالاختلاف وأقول إن كان  
قوله بالاختلاف راجعاً إلى قوله لم يتعلق حكمه بغيره لم فهو مسلم وإن كان راجعاً إلى استحسان  
المسنى منه فكون بعد من يقع منه بالاختلاف في موضع المنع وقال ابن أبي عمير  
فطهارة هو الحق لأن لفظ الطهر شرط في صحة الطهارة وكل شرط في صحة الطهارة إذا قصد  
بطلان الطهارة أما الأولى فلأن أنت على كذا في هو الطهارة الذي وردت الآية فيه لا في غيره  
بنت مالك بن ثعلبة قال لها زوجها أنت على كذا في بنت مالك بن ثعلبة قالت لا أنت على  
صلى الله عليه وعلى آله تسكنوا عليه ورسول الله سبحانه لها ونقول لها أنتى الله فانه إن عتكل  
فلم تخرج حتى عزل قوله تعالى قد سمع الله قول التي تجاد لك في زوجها الآية ولما رواه زرارة في  
الصحيح عن الباقر عليه السلام أنه سئل عن الطهارة كيف فقال يقول الرجل لامرأته وهي  
طاهرة عندهما أنت على حرام مثل طهراتي استحسان ولأن الطهارة شرط في الطهر وصديق  
المسنى يستلزم صدق التسمية في حق الشئ بأن يشبهها بشيء لا بد وكيفية أو بطنها قائداً  
بها الطهارة طهارة وكلما كان كذلك يشبهها بالأم مع قصد الطهارة طهارة أما المقدمة الأولى











ما رواه الفضل بن يسار عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل ملك ظاهراً من امراته قال  
 لا يلزمه وقال لا يكون طهراً ولا إيلاء حتى يدخل بها **ج** وفي مثل الرواية الثانية يعينها  
 محمد بن يعقوب بإسناده القصص عن الفضل بن يسار عن الصادق عليه السلام وقال المصلد و  
 سائر وإن زهر وإن أريس أنه يقع وتعلم عن السيد واحتجوا بحكم قوله تعالى والذين  
 يظاهرون من نسائهم المساوئ للدخول بها وغيره **قال** قد روي عن الإمام في مثل هذا  
**القول** وجه القبول أن الظاهر يتلزم احكاماً لا يمكن تعليلها إلا بتعيين لا يتبين من المرافعة  
 وضرب المدة وغير ذلك من احكام الأشخاص ومحملة على ما قررناه في الطلاق **الركعة الرابع**  
 المستدعاة **قال** قد روي عن الإمام في مثل هذا وغيره من المحرمات نسأاً أو رضاعاً كما لا يخفى  
 والعدة وانحالة بنت المأخت وبنت الاخ والام من الرضاغة وغيره خلاف اقربيه الوقوع اذا جاز  
 لصحة الطهر **القول** في المسئلة اقول انما الام خاصة وهو اختيار ابن ابي عمير  
 انها كل محترمة على القابل بالنسبة خاصة وهو اختيار ابن البراء لان التعميم لازم لوجوده لم يتخلف  
 عنه خلاف الرضاغة فان تحريمه سبق بالاباحة بالعقد في بعض اقسامه وجوده وقيل التعميم عرفي  
 يمكن ان يزول بالفعل ثم تعرض لها التعميم ويدعم بالنسبة بالاعم مما اتم من المشية في الاحالة  
 الاولى ادلاحيه فلا تحرم **ج** كل محترمة نسب او رضاغة وهو اختيار الشيخ وابن ابي عمير  
 وابن حم احتجوا لكون ما رواه سيف القارة في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال قلب له  
 ان الرجل يقول لامرأته استب على كذا فاحتمل او عني او خالتي قال فقال اما ذكر الله الاحبات  
 وان من الحرام احباب **والذي** ما نه لا يدل على علم الوقوع ما روي في الدلالة وفيه نظير  
 فانه لو لم يدل لزم ما خبره لبيان عز وفت اسماجة او السؤال احتج الشان ما رواه زرارة في  
 القصص عن الباقر عليه السلام قال سالت عن الطهارة فقال هو من كل ذي حرمة اما او احتجاً او  
 عمة او خاله اسدش فعوله كل ذي محرم نص على العموم وفيه نظراً **ا** لان التحريم بالظهار  
 سببه السيد بالنسبة لنفس النسب فلا يلزم من كون المشية بالنسبة سبباً في التحريم كون  
 المشية بالرضاغة سبباً فيه **واما** **ب** انه ليس بعام بل يشابهه من بعض الاحكام فلا يدل  
 على صورة النزع **واما** **ج** فانه على هذا بالام او المأخت الا في هذه النسبة فلهذا الجواز

اعترفت

اعترفت والذي في الدرر بقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم التي قولوا ما حق امهاتهم **ج**  
 الضمير راجع الى الذين يظاهرون من نسائهم يعني انما اولئك في صفة على ان الصبغة بالام احاب  
 بالعود الضمير الى بعض ما ساوله العام لا بعضي التخصيص وهذه المسئلة قد قررت في الاصول ولا بد  
 اخذ عن الذي يظاهر بالام وهو نوع من الطهارة ولا يفيضي احكاماً فيه **ج** كل محترمة حال  
 انعاقه نسب او رضاغة او مصاهرة للاشتراك في العلة **قال** قد روي عن الإمام في مثل هذا  
 تحت الام اقتصرنا عليها انشكال **القول** يشان انها هل هي ام حصة او حارة قتل بالاول  
 لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وانثى العمل على دخول البجدة والاصل في الاستعمال اسمها لان  
 ما في اللغة اقتصروا عليه قال ابن عباس ما كنت اعرف القاطر حتى يحاكم التي عريان فقال احدهما  
 استأخره لفظه مراد قال ما كنت اعرف المدحوق حتى سمعت نات العرب يقول اسعني ولم تآ  
 فاستدل بحجة الاطلاق على احصائه فلم يدل لكان من الاعلاط وقتل بالام في لقوله تعالى  
 ان امهاتكم الا اللاتي ولدنهم وهذه من مواضع انحصار لصفة التي فانه يفيد هذه ليست امي بل  
 ام ابي او ام امي وهو خاصه مطلقه للجمان وليس على الفقيه حمل ذلك على تسليمها اما من صاحب  
 اللغة او صاحب العرف **المقصد الثاني** في احكامه **قال** قد روي عن الإمام في مثل هذا  
 حرام لانصافه بالمتكررة وقيل لا عقاب فيه لعقبة بالدفوع **القول** انما هو احبابنا على تحريم الطهارة  
 لقوله تعالى وانهم لم يقولوا سكران القول وزوروا وكل منكر حرام وكذا كل زور ثم اختلفوا في بعض  
 انه معنى عنه ولا يخاف عليه في الاحقة لقوله تعالى فان الله لا يفرغ من عقبة بالدفوع وهو مستلزم في  
 العقاب وقيل لا بل حكم العرف بفضل في الآخرة **قال** قد روي عن الإمام في مثل هذا ولا يخفى  
 اضرار على راي **القول** قيل لا يقع في اضراة لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار فاستدلوا  
 هو على ثامة فيد اوفى علة الثانية لانه في المألولة على في العلة وقيل يقع في الاضرار لغوم الآية  
**قال** قد روي عن الإمام في مثل هذا وقيل يقع موقوفاً على شرط الاثر في ذلك **القول** انما الشئ في  
 الثمار والمبسوط والحقان يقع موقوفاً على الشرط وهو اختيار الصدوق في المقيع وابن حم وقال  
 السيد المرتضى في الاضمار وان البراء وسائر ابواب الصلوة وان زهر لا يقع شرطاً بظهر من  
 كلام ابن ابي عمير واخبار المصنف الاول وهو الاصح عندي لما عوم الاية وما رواه الخبرين



في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال الطهارة طهارة واحدة ان يقول است على طهارة  
ثم سكت فذلك الذي يصح قتل ان يواقع اذا اهل است على طهارة ان فعلت كذا وكذا ففعل  
وحث عليه الكهارة حتى تحت احتج الاخرون بما رواه القاسم بن محمد الزيات قال قلت لابي اسحق  
الرضا عليه السلام اني طهرت من اراق فقال كيف قلت قال قلت است على طهارة ان فعلت  
كذا فقال لا شيء عليك ولا بعد احاب والذي قدس الله سره بان في طريق مخرج الرواية  
اباسيد الاموي روى عن القسم بن محمد الزيات ولا عبرة به والفرق بين العن والشرط اتحاد  
صورتهما ان العن المقصود به الكف ونحو النفس او الارام بالمرألة على تقدير المخالفة  
والمقصود في الشرط المعلق بالمشروط وقوعه عند وقوعه **قال** قدس الله سره وفي الفرق  
بينه وبين المعلق نظر **الوجه** المراد بالمعلق هو المعلق بالزمان المستقل لقوله است على  
طهارة اذ احاب راس الشهر واعلم ان هذا فرع على المشروط فكل من قال بعدم وقوعه مشروطا  
قال بعدم وقوعه معلقا بالزمان المستقل والهابون بوقوعه مشروطا اختلفوا هنا فقال بعضهم لا يقع  
معلقا لان التصب انما يجب على الشرط الممكن وقوعه في احوال وعدم وقوعه واما المعلق على الزمان  
فدفع وقوعه في زمان افتاده ثم يحتمل ان يقع في الزمان المستقل قطعا قال الشيخ في البسوط يقع  
معلقا كما يقع مشروطا والمصنف قال في الفرق نظر وجه وجود المعلق فيها ومن علم كونه صورة  
النقص والاضاغة صلاحية ما ذكره فزاد للفارقة فانه وصف طريق **قال** قدس الله سره  
ولو قال است على طهارة ان لم يشأ الله فان كان عدليا وقع ان عوف التعم وان كان اشريا فامتناع  
**القول** في هذه المسئلة فرع على صحة تعليق الطهارة بشرط وقرير ان اذا اهل است على طهارة  
ان لم يشأ الله وله صورتان **الوجه** ان يكون المراد ان لم يشأ الله طهارة اياها وهي المصلحة  
على قواعد احكام ان الطهارة تقع حرام للآية وهو اجماع وثانيها ان يشأ الله تعالى هل معلق  
باجتماع الفهم احالة المعتزلة والامامية وجوبه الاشاعة وحقيقة علم السلام وثالثها  
انه هل يمكن ان يقع خلاف مشأ الله تعالى فاحالة الاشاعة وجوبه المعتزلة والامامية واربعا  
هل مشأ الله تعالى في السبب في وقوعه كما يقع في الموجودات والاحكام وغيره **قال**  
الاشاعة نعم وقال المعتزلة والامامية لا اذ انقضى ذلك بقوله يقع الطهارة في مخرج الصدقة

عند الامامية والمعتزلة لان المعلق على شرط وصحته يصير تحقق الشرط ملزوما لوقوع المشروط  
وهو ظاهر وقد تحقق الشرط المعلق عليه وقوع الطهارة وهو علم مشأ الله تعالى له واما  
الاشاعة فقد اختلفوا افعال بعضهم لا يقع للجهل بالشرط مع امكان العلم به عادة اذ مشأ الله له وعندها  
لا يمكن العلم بها علة لانقطاع الوحي بوفاء الرسول عليه السلام والعلم بالعادةت باسناد الالهام  
لمشأ الله وقال بعضهم نعم لانه كلما وقع الشرط المعلق عليه الطهارة وقع الطهارة وكلما وقع السبب الموجب  
لسوء الطهارة وهو المشأ وقع الطهارة والمعتزلة طاهرتان والمقرب ان يقول وقوع الطهارة لا يتم  
للمعتزلة كون واقعا والا ارتفع المعصية اذ انك الملتزم واللازم بصحة باطل ما لزومه للمعتزلة  
فلا تدرى انما ان سلق المشأ بالطهارة او لا فان كان الاول وقع لوجود سبب لما تقدم في القاعدة  
الرابعة وان كان الثاني وقع لوجود شرط المعلق عليه واما بطلان اللازم اما ارتفاع المعصية  
مضروبي واما انك كل الملتزم ملغى بقبضه واستجاب ان يخرج مغالطة وجعلها فرع لزومه  
للمعتزلة اما على قواعد الاشاعة فعدم لزومه لعلم مشأ الله تعالى ظاهر لانه كلما لم يشأ الله تعالى  
وقوعه استحتم وقوعه فلا يتحقق مع عدم المشأ فكيف يلزم هذا المعلق باطل لانه قد علق وجود  
المطلوب على علم العلة فلو وقع المعلق لزم من وجود اجتماع المعصية لان وجود المعلق يستلزم  
وجود علته وهي المشأ هنا ووجود الشرط المعلق عليه لاستحالة وجود المشروط بدون الشرط  
والشرط هو علم المشأ فيلزم من وقوع الطهارة وجود المشأ وعلم المشأ وقت واحد بالمشأ  
لا شخص واحد وامارة واحدة وطهارة واحدة فلا يصح هذا المعلق عند الاشاعة ولا يقع  
الطهارة **الوجه** ان يكون المراد بقوله ان لم يشأ الله ان يقع لصحة وجوبه للطهارة فعلى  
قول المعتزلة يقع الطهارة لان مخرج الصفة منكرو زور وكذب فهي تحدد ولا معلق شيئا  
الله بالفتح فكل تحقق الشرط المعلق عليه وهو عدم مشأ الله تعالى اما وكلما تحقق الشرط  
المعلق عليه تحقق المشروط لانه المراد هنا واما على قول الاشاعة فوقوعه  
يدل على مشأ الله تعالى له ما في الشرط وهو عدم معلق المشأ به بمعنى المشروط فلا يقع  
الطهارة ولا يلزم من مشأ الله تعالى لهذا اللفظ مشأ للطهارة لان هذا اللفظ انما يصلح سببا  
للطهارة اذا انشأ مشأ الله تعالى لان شيئا **فصل** لو علمت مشأ الله لم يقع انفاقا

عدم م



انما عند المعزلة فلما تقدم واما عند الاعتناء فلهما بالمشقة **قال** قدس الله سره واذ كانت  
 متحررا اوقع شرطه افاد تحريم وطى الفرج حتى يكفروا او قرب تحريم غيره من ضرب  
 الاستمتاع لا تحرم عليها **القول** هنا سائل **ك** حكم وقوع الطهارة تحريم اجماع تحريما مستندا  
 الى الكفر لقوله تعالى فحرم رقبته مؤمنا من قبل ان يتاسا ثم قال فصيما تحريم متابعين من  
 قبل ان يتاسا وحمل اطلاق الاطعام عليه لان المطلق حمل على المقيد عند اتحاد الواقعة ولقول  
 النبي عليه السلام للرجل طاهر امراته لا يقرها حتى يكفر وروى اعترضا حتى يكفر ومنه نشأ قول من  
 حرم ضرب الاستمتاع **ب** تحريم غيره من ضرب الاستمتاع التي حصل مثلان تحت  
 من بدنها ونحو من بدنها كالتبلي والعاق والضم لا يجرد النظر واحلف الاصحاب فيه  
 فقال بعضهم بالتحریم وهو اختيار الشرح في المبسوط وقال بعض بالاباحة وهو اختيار ابن  
 ارييس وقواه والذي المصنف في المحلف اخرج الشرح ان كل ذلك ميسر وكل ميسر حرام  
 قبل التكفير اما الاصل فظاهر اذ هو حقيقة في بلقي الايمان لانه والاصل عدم النقل  
 والاشراك واما المانعة فلا يابى وجوب حمل اللفظ على الحقيقة عند المطلاق اعترض بان  
 الميسر الوطى لقوله تعالى من قبل ان يتسوهن والاصل في الاطلاق الحقيقة واحجاب  
 مانع لو كان حقيقة في الوطى لزم الاشراك او النقل بل هو استعمال اللفظ في بعض افراد المتواطى  
 وهو اولى منها ومن المحاذ ايضا اخرج ابن ارييس بان سب الملائكة وهو بعض الاباحه  
 الامناع ثبت بالنص ولم يثبت ما نعت الطهارة بغيره والاصل عدم غيره واجاب ان التحريم  
 ثبت باحاديث المقلد وطاهر الاية والاقوى عندي احسان الشرح في المبسوط للاية  
 واحتمل لانه منزهة عن المحرمه المولى فحرم منها ما يحرم منها **المسألة الثالثة**  
 لا يحرم الرجل على المرأة فلو شبع عليه او استدخلت في غير شعوره لم يحرم عليها الثوب  
 احمل والاصل بقاؤه ولان المخاطب ينزل التحريم هو الزوج **قال** قدس الله سره ولو  
 وطى خلال الصوم استأنف وقبل لا يبطل الشك لو وطى ليلا **القول** اجمع كل اهل العلم  
 على وجوب الشك في الصيام في كفارة الطهارة ولو ردد لفظ الشك في الكتاب السنة  
 ومعنى الشك هنا وشبهه الموالاة بين صيام ايامها واجمع الصل ايضا على ان من افطر

صوم يوم قبل مضي شهر يوم بطل جميع الصوم الذي تقدم ووجب عليه اسداف الشهرين وانما  
 اختلاف في موضعين كانه اذا وطى خلال الشهرين ليلا قال الشرح في المبسوط واختلاف  
 بطل الشك ما تقدم من الصوم وسداف الشهرين وقال ابن ارييس لا يبطل الشك لانه  
 عار عن استأنف صوم يوم لا حتى يصوم يوم سابق من غير وارق وهو لمحقق وان وطى ليلا ولا  
 سداف الكفارة لانه لم يبطل من الصوم شي فلا يجب عليه الاسداف بل تم صومه وعليه كفارة  
 اخرى للوطى وان كان الوطى نهارا من غير غير قبل ان يصوم من الشهر الثاني شأ ووجب  
 الاستيناف للكفارة التي يوجبها الطهارة وكفارة اخيت للوطى عقوبة والامع عند  
 الاسداف مطلقا وهو اختيار والشرح لقوله تعالى فصيما شهرين متتابعين من قبل ان يتاسا فامر  
 بها خالفين عن وطى ولم ياب بها على ما امر فلم يحزه ولان تحريم الوطى لا يستص بالنيهار بل بشرط  
 فيه كليلها واستوبا في كالا عتصاف فظهر انه لا فرق بين العدل والفساد في ذلك **ك**  
 اذا وطى نهارا قبل ان مضي من المانعة شأ بطل ما تقدم من الصوم عامدا كان او ناسيا عنى وعند  
 والذي وجدى للآية كما تقدم في المسألة السابقة وقال الشرح في المبسوط ان تعد الوطى بطل الشك  
 حقيقة وان كان ساهيا مضي في صومه ولم يلزمه شي لقوله عليه السلام رفع القلم عن ابي احدش  
**قال** قدس الله سره وهل ينكح الاسداف عن كفارة الوطى قبل اكتمال التكفير اشكال  
 ولا قرب ان الوطى ان وقع ليلا وجب الامام مطلقا والتكفير ثانيا وكذا ان وقع نهارا بعد ان صام  
 من الثاني شأ وان كان قبل استأنف وكفر ثانيا **القول** ذكرهنا امير **ك** انه هل  
 ينكح الاسداف عن كفارة الوطى قبل اكتمال التكفير ذكر فيه اشكالان شأ من انه تصدق عليه  
 انه كفر مكفى عن كفارة الوطى وعن كفارة الطهارة ولا ندلم بطلا قبل التكفير لانه في اياته والكفارة  
 المانعة اما يجب على من وطى قبل التكفير ومن انه لم يكفر بعد ولتخلد السب فلا اصل عدم التداخل  
 واعلم انه حرم فما بعد بوجوب كفارة بانه بالوطى قبل التكفير وتردد هنا وعننى فيه تردد  
**ب** قوله ولا قرب هو اختياره في انه اذا وطى في حلال الصوم وهو انه ان وطى ليلا وجب  
 الاثم ولم سقط الشك ويكون مخرج من كفارة الطهارة ومحب اخرى للوطى قبل التكفير وكذا  
 ان كان نهارا قبل صام من الثاني شأ وان وطى نهارا قبل ان يصوم من الثاني شأ بطل الشك



واستأنف كفارة الظهار ووجب أخى الوطى سواء كان الوطى عمداً أو سهواً ووجه القرع  
 أما عدم الاستأنف إذا وطئ ليلة فلا يترسخة أن أرى وأما إذا وطئ بعد أن صام من الشهر  
 الثاني فما لحصول السابع من الشهرين بصوم الأول ونحو من الثاني وقد حصل الإجماع ما اختاره  
 فما تقدم وهو الاستأنف ودان الله قدس الله سره في المحلف اختار اختار الشيخ في المتوسط  
**قال** قدس الله سره ولو عجز عن الكفارة وما يقوم مقامها كما الاستعفار وكل الوطى على رأي  
 لقلب المراد هنا بالكفارة العلق والصيام والأطعام إذا عجز عن ذلك فيقول المحقق هنا في  
 مسائل ثلاث **أ** إذا عجز عن هذه الأحوال الثلاث هل لها بدل تقوم مقامها في كل الوطى بعد أم لا  
 قال المعتمد وابن السكيت لا بد بحرم عليه وطوياً أن يردى الواجب لأن نفس القرآن أنا جاز  
 على هذه الأحوال الثلاث فلا يجزى عن غيره وهو قول الشيخ رحمه الله قال ويفرق بين أحكام وقال كثير  
 من الفقهاء نعم لها بدل **ب** أحلف العالمون بالبدل ما هو فقال الشيخ في النهاية أيضاً إذا  
 عجز عن ذلك أطعام ستين سكيناً صام ثمانية عشر يوماً فإن عجز عن ذلك أيضاً كان حكمه  
 ما قد مر من أنه تحريم وطوياً عليه إلى أن يكفر فراكلام الشيخ في النهاية وقال ابن أبيه  
 في رسالته عقب قوله فاطعام ستين سكيناً كل هذا من طعام فان لم يجد يصدق ما يطيق  
 وكذا قال أسند في المقنع ثم قال فيه وروى في حديث آخر أنه إذا لم يطق أطعام ستين سكيناً صام  
 ثمانية عشر يوماً وقال ابن البراء بصوم ثمانية عشر يوماً وقال ابن حزم إذا عجز عن صوم شهر  
 متتابعين صام ثمانية عشر يوماً فان عجز يصدق على كل يوم منين من طعام **ج** إذا عجز  
 عن البدل الذي هو الصيام والأطعام على الأحلاف الإقرار منه أحلف الفقهاء هنا  
 فقال المعتمد والشيخ وابن البراء وابن أبيه لا يحل له وطوياً ولا يقوم استعفار منكم الكفارة  
 وبدلها وقال ابن حزم وأما أرى بين يديه الاستعفارة في كل الوطى ولا يجب عليه قضاء الكفارة  
 وهو اختار والشيخ قدس الله سره اختار الأولون بالآية وأما بدل الواجب فيض من آخر  
 نسج واجب بالغ وقد حقق في الأصول اختار والشيخ بإصالة راة المصنف وأما حدة الوطى وأما جاز  
 الكفارة مع العجز فكيف يغير المقعد وفكره فروعاً وما رواه أسند عن ربة الوثوق عن الصادق عليه السلام  
 أن الظهار إذا عجز صاحبه عن الكفارة فليستعفو الله ولشأن لا يعود قبل أن يواقع ثم لم يواقع

وقد أحضروا ذلك عنه عن الكفارة أسند والحق عن تحريمها إلى أن يكون حادثاً في الخصال  
 الثلاث المذكورة في القرآن لما تقدم وما رواه أبو بصير عن الصادق عليه السلام قال كل من  
 عجز عن الكفارة التي يجب عليه من صوم أو علق أو صدقة في نبي أو نذر أو قتل أو غير ذلك  
 مما يجب على صاحبه منه الكفارة والاستعفار له كفارة ما حل بين الظهار فإنه إذا لم يجد ما يكفر  
 به حمت عليه أن يجامعها وقرق بينهما إلى أن ترضى المرأة أن يكون معها ولا يجامعها اختار الشيخ  
 على الكفارة ثمانية عشر يوماً عند العجز عن الخصال الثلاث ما رواه أبو بصير عن الصادق  
 عليه السلام قال سألته عن رجل طهر من امرأته فلم يجد ما يعلقها تصدق ولا يقوى  
 على الصيام قال يصوم مائة عشر يوماً لكل عشرة مسائل مائة أيام وأقول قدس الله سره ضعف  
**قال** قدس الله سره ولو كان الوطى هو الشرط ست الظهار بعد فعله ولا يستقر الكفارة  
 حتى يعود وقبل يجب نفس الوطى وليس يجب إقرب وقيل إلى أنه القابل لذلك هو الشيخ  
 رحمه الله سأل عن أن الاستمرار وطوياً وجه ضعفه أن الوطى من استدايه إلى البرع ولحد عرفاً  
 والإطلاق إنما يحل على العرف والشرط ما يقع بعد وقوع الشرط لا قبل **قال** قدس الله  
 سره فان وطئ قبل التكفير لم يترك كفارتان وشكر الكفارة بتكرار الوطى ولو وطئ  
 مائة بعد أن أدى كفارة واحدة عن الأول أو عن أحدهما على أشكال وحسب ثالثة فان  
 نوا من الظهار فلا شيء عن الثاني **اقول** هنا مسائل **أ** الوطى قبل التكفير عن  
 الظهار موجب لكفارة أخرى غير كفارة الظهار مطلقاً وهو مشهور ذهب إليه شيخنا  
 والشيخ والشحان والمرقني وابن البراء وقال ابن السكيت أن كان ممن يكفر بالعتق بالصلام  
 لقد رتبه على أحدهما لا بالأطعام فجز عن الأولين فإنه لا سمح عليه كفارة أخرى في الأخير والعرف  
 النقصد في الآية قبل الناس الأولين لا في الأخير وأما الأول لما يأتي **ب** هل  
 تتكرر الكفارة بتكرار الوطى أم لا أحلف الأصحاب هنا فقال الشيخ نعم كل وطئ قبل التكفير  
 عن الظهار موجب لكفارة أخرى مطلقاً وهو اختار سحناً وقال ابن حزم بتكرار أن كفر عن  
 الأولى لا أن لم يكفر عنها أو كفر عن الظهار وأما الأول لما رواه أبو بصير في الحسن عن  
 الصادق عليه السلام **قال** إذا واقع المرأة للمرة الثانية قبل أن يكفر فعليه كفارة أخرى أسند



ولوجود المصطفى وهو الوطى قبل التكفير واسفار المانع اما الاوطى فلما رواه اجملى في الصحيح  
 عن الصادق عليه السلام قال لا يستأحق بكفر قلت فان فعل عليه شي قال اي والله  
 انك لا تعلم قلت عليه كفارة قبل التكفير عن الظهار ووجب عليه كفارة ثمان غير الاولى قال نعم  
 لحق انكار ربه واما الثانية فظاهره للاصل **ج** اذا وطى قبل التكفير عن الظهار ووجب  
 عليه كفارة ثمان مكفروا اطلق لم يعين في ستة كفارة الظهار ولا كفارة الوطى اي نوى احديهما  
 لا يعينها ذكر المصنف فداشكالا شامنا انه يصدق انه وطى بعد التكفير والوطى بعد  
 التكفير لا يجب فيه الكفارة ولا صالاة صلاة التوبة ومن انكسب الظهار انما سقط اذا كفر  
 عن الظهار وانما يخصص الكفارة بالظهار منه الصغير عنه واصل البراء انما تكون حجة اذا لم  
 ينقص وقد استقصى الظهار وثبت حكمه والاصل بقاؤه **قال** قدس الله سره ولو كثر  
 الظهار من واحدة وجب عليه بكل مرة كفارة سواء فرق الظهار او تابعه **على راي** ٥  
**اقول** المراد بالفرق ان يكون الثاني متتابع عن الاول وقيل في مجلس اخر غير مجمل  
 الاول والمراد بالتتابع التوالى والمحب هو انه اذا كثر الظهار ولم يفرق ان اراد بالثاني تأكيد  
 له وفيه خلاف بين الاصحاب فقال الشيخ وابن عيسى وان لم يعقل يلزمه بكل مرة كفارة  
 وقال ايضا احمد ان تغار الحرمة المشبهة بها كان طاهر مرة بامة واخرى باختة تكررت  
 الكثرة وان كثر الظهار بواحدة كانت مثلاً ولم يكفر عن المرة الاولى لم تعد الكفارة  
 واحتج الاول لما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال سالت عن  
 امرأتين خمس مرات او اكثر قال **قال** على عليه السلام مكان كل مرة كفارة  
 في صحيح الحسن بن محبوب عن الصادق عليه السلام قال سالت عن رجل طاهر من امراته ثلاث  
 طاهر من امراته اربع مرات في مجلس واحد قال عليه كفارة واحدة اجاب الشيخ بان  
 المراد بالاتحاد حسنا فلا يقع التكرار بالفرق او يكون المراد بالثاني التأكيد ولقال ان يقول على  
 الاول ان يحدو تكرر الظهار والحب في تكرار الصعة لان التليل لا يقع القول باصحاب كل مرة  
 ظهرا او يكون الصغلة في نفس الظهار وليس في احبوا ليل عليها **قال** قدس الله سره ويصح الظهار

مطلقا

بكفره  
 ٢

من بابي في

٩٨

وقد ورد في ان كالمطلق حلالا فالشعر في حاله والوطى في حاله  
 تبعه ابن البراء وان اوجب ولما رخص في المجلد الصفة ان راعى من  
 احتج الشيخ بما رواه سعيد بن الاسود في الصحيح عن الصادق عليه السلام في رجل طاهر من  
 قال ليس عليه شي والا ترى عنك لغيرك لان الظهار حرمه ولا يملك التحريم بغيره  
 وايضا اذا كان مؤثرا او باهرا ليس كذلك ولا ندلم بوبك التحريم فاشبه بشبهها بالحرمة لا اعلى  
 التأكيد وقيل في القولين انه هل يقع في الظهار العنى او المعبود في استحبابه **قال**  
 قدس الله سره وان قصرت المدة عن زمان الترتيب وقع على اشكال **اقول** يشاهد  
 ومن ان الظهار يلزمه الترتيب مدة ثلاثة اشهر التتابع وعدم الطلاق وذلك يدل بالاقتران  
 على ان مدة الظهار يزيد عن مدة الترتيب واعلم ان هذا ليس باختيار المصنف انما سفاو هذا الاشكال  
 من النسخة فاستظن بعض النسخ بقي في بعضها ولا وجه له منى بل هذه الفروع كلها ساقطة عنى لشيء من الكتاب

ثم انما سالت في الظهار من غير الكتاب  
 وشعنا في المجلد الثاني الباب الرابع في الاملاء

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على ابيه وآله على اكرم المرسلين وخاتم  
 النبيين وسيد الاولين والاخرين محمد النبي وعلى آله واصحابه  
 وامنائه واولاده الطاهرين في يوم الاسب الثاني عشر  
 من رمضان المبارك سنة ثمان مائة ثمان مائة

تسعين في شهر محرم سنة ثمان مائة

بقام سبزواري

عن الخطار

اللهم اغفر لمن نظر فيه حاله

قللت هذا الله  
 على  
 بنسخته





